سلسلة شرح المتون العلمية

شرح العقيدة السفارينية

للإمام محمد بن أحمد السفاريني

شرح أصحاب الفضيلة

محمد بن عبد العزيز بن مانع | عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

محمد بن صالح العثيمين | صالح بن فوزان الفوزان

اعتنى به

مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي

دار ابن الجوزي

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م

رقم الإيداع: ٢٣٢٢١/٢٠٠٧م

دار ابن الجوزي

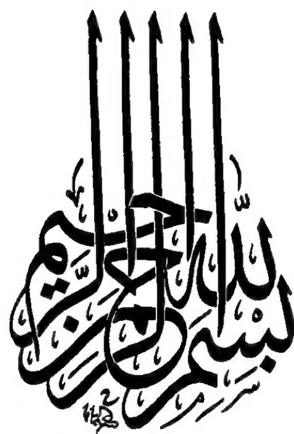
جمهورية مصر العربية - القاهرة
١٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٩٠٣/ تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢٠
e_ mail: dar,_Ebn elgawzy @ yahoo. com

دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع

مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي

Website: www.elmenbr.com
E-mail:info@ elmenbr.com

شرح العقيدة السفارينية


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن شرف العلم لا يخفىٰ، وهو درجات ومنازل تعرف بما تتصل به، فَسموها من سموه، وقدرها من قدره؛ فلذا كان أعلاها علوم الدين التي تدرك بها معانيه وأسراره، وإنما شرفت وعظم قدرها لصلتها بالله رب العالمين؛ فهي العلوم الموصلة في الحقيقة إليه، وهذا معنىٰ أكبر من علوم الشريعة المقننة الاصطلاح؛ بل هو شامل لما يحقق من العلوم أسباب الوصول إلي الله عز وجل؛ فيندرج تحته كل علم أدىٰ إلىٰ هذه الحقيقة بأصله، كالعلوم التي يدرك بها مراد الله ورسوله ﷺ فهذه علوم باقية كطريق موصل إلىٰ الله وإن فسدت في طلبها النيات والمقاصد، علىٰ أنه ما من إنسان يسعىٰ لتحصيلها فيجد لذتها عند الطلب إلا وجرته بنفسها إلىٰ الإخلاص، كما قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طلبنا هذا العلم، وما لنا فيه كبير نية، ثم رزق الله بعد فيه نية»[(١)].

ولقد اهتم العلماء بتدوين العلم؛ لكي يحفظ من الضياع؛ فمنهم من دونه نثرًا ومنهم من نظمه شعرًا، وقام آخرون بشرح هذه المتون، وكشف غامضها، وإيضاح غريبها، وتبيين مُشكلها؛ ونظرا لأهمية هذه الشروح؛ رأينا أن نضع بين يديك أخي الكريم سلسلة نفيسة لشروح هذه المتون العلمية، وسَمَّيناها «سلسلة شرح المتون العلمية»، ولم نقتصر فيها علىٰ جانب واحد من جوانب العلم؛ وإنما ضمت جوانب عديدة؛ فلم نقتصر فيها علىٰ متون العقيدة وحدها وإنما ضمت إلىٰ جانبها أصول التفسير وقواعده، وأصول الفقه، وعلم الفرائض، وعلم التجويد، ومصطلح الحديث، وعلوم اللغة.

---

(١) أخرجه الدارمي، برقم (٣٥٩) من قول مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وها نحن نقدم بين يدي القارئ الكريم كتاب «شرح العقيدة السفارينية» الموسوم بـ «الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية» لصاحبها الإمام محمد بن أحمد السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ في ثوب جديد وندعو الله مجتهدين أن ينفع به الطلاب، وأن يجازينا به الأجر والثواب، إنه نعم المولىٰ ونعم النصير وهو علىٰ كل شيء قدير.

عملنا في الكتاب:

١ - قمنا -بعون الله- بضبط المتن علىٰ أكثر من نسخة وبيان الفروق التي بين نسخ العلماء الشارحين، مع اعتماد أفضل النسخ وأضبطها أثناء قيامنا بهذا العمل.

٢ - قمنا بتقسيم المتن إلىٰ فقرات كل فقرة من فقراته تتضمن موضوع ما، ثم نفصل بين الشرح والمتن بكلمة «الشرح»، ثم نضع شرح العلماء مبتدئين بـ«قال العلامة ...» في بداية شرحه؛ لكي يسهل علىٰ القارئ التمييز بين شرح العلماء الشارحين، مراعيين في الترتيب بين العلماء الشارحين سنة الوفاة؛ فمن مات أولًا قدمناه علىٰ من مات آخر.

٣- قمنا بعزو الآيات إلىٰ أماكنها من السور بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٤ - قمنا بتخريج الأحاديث والآثار التي أوردها المصنف وإحالتها إلىٰ مواضعها من كتب السنة ما استطعنا إلىٰ ذلك سبيلًا؛ فإذا كان الحديث في «الصحيحين» أو في أحدهما اكتفينا بالعزو إليهما أو إلىٰ أحدهما؛ إذ إن الإشارة إليهما أو إلىٰ أحدهما كافية لإثبات الصحة عند جماهير أهل العلم، أما إذا كان الحديث خارج «الصحيحين» بينا صحة وضعف الحديث؛ وذلك بوضع حكم الشيخ الألباني في آخره وعزوه إلىٰ موضعه من كتب الشيخ ، وذلك لمن أراد الوقوف عليه.

٥- قمنا بوضع عناوين لبعض فصول الكتب؛ وذلك لتقريب معناها ولتسهيل قراءتها والإفادة منها، وتم وضعها بين معقوفين لتميزها عن العناوين التي من وضع المصنف.

هذا وقد بلغنا جهدنا في تصحيح نص الكتاب وضبطه ولا ندعي العصمة فمن وقف فيه علىٰ خطإٍ فلينبهنا عليه وجزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء، ونسأل الله أن ينفع به الطلاب، وأن يجازينا به الأجر والثواب، وأن يغفر لمن قام بجمعه، ولمن عمل علىٰ ضبطه وإخراجه، ولمن قرأه وسمعه، ولكل من قال آمين، ونسأله أن يتقبل هذا العمل ويعفو عما فيه من تقصير وزلل.

مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي

متن العقيدة السفارينية
الموسوم
بـ «الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية»

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

١ - الحَمْدُ للهِ القَدِيمِ البَاقِي [مُسَبِّبِ الأَسْبَابِ وَالأَرْزَاقِ](٢)
٢ - حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَوْجُودُ قَامَتْ بِهِ الأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ
٣ - دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوَادِثُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ الحَكِيمُ الوَارِثُ
٤ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ كَنْزِ الهُدَىٰ
٥ - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرَارِ
٦ - وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ(٣) كَالفَرْعِ «لِلتَّوْحِيدِ» فَاسْمَعْ نَظْمِي
٧ - لأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ
٨ - وَيَعْلَمُ(٤) «الوَاجِبَ» وَ«المُحَالَا» كَـ«جَائِزٍ» فِي حَقِّهِ تَعَالَىٰ
٩ - وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ أَن يَعْتَنُوا [فِي سَبْرِ](٥) ذَا بِالنَّظْمِ
١٠ - لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا
١١ - وَمِنْ(٦) هُنَا نَظَمْتُ لِي «عَقِيدَهْ» «أُرْجُوزَةً» وَجِيزَةً مُفِيدَهْ
١٢ - نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا «مُقَدِّمَهْ» وَسِتَّ «أَبْوَابٍ» كَذَاكَ «خَاتِمَهْ»

---

(١) غير موجودة في نسخة ابن عثيمين.

(٢) في نسخة ابن عثيمين: «مقدر الآجال والأرزاق».

(٣) في نسخة ابن قاسم: «عِلْمِ».

(٤) في نسخة ابن مانع، وابن قاسم، وابن عثيمين، والفوزان: «فَيَعْلَمُ».

(٥) في نسخة ابن قاسم: «بِسَبْرِ».

(٦) في نسخة ابن مانع، وابن قاسم، وابن عثيمين، والفوزان: «فمن».

١٣- وَسَمْتُهَا بـ «الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ» ... فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرقَةِ المَرْضِيَّهْ»

١٤- عَلَىٰ اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الحَنْبَلِي» ... إِمَامِ أَهْلِ الحَقِ ذِي القَدْرِ العَلِي

١٥- حَبْرِ المَلا فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي ... رَبِّ الحِجَىٰ[7] مَاحِي الدُّجَىٰ[8] الشَّيْبَانِي

١٦- فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ ... فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الأَثَرِي

١٧- سَقَىٰ ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوبُ الرِّضَا ... وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ مَا نَجْمٌ أَضَا

١٨- وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ ... مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَىٰ الجَنَّهْ

[مقدمة
في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف][9]

١٩- اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ ... عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَىٰ خَيْرِ البَشَرْ

٢٠- بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ ... «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ

٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» المُصْطَفَىٰ ... وَ «صَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ ... فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَىٰ «أَهْلِ الأَثَرْ»

٢٣- فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بـ «التَّنْزِيهِ» ... مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَشْبِيهِ»

٢٤- فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ «الآيَاتِ» ... أَوْ صَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ

---

(٧) في نسخة ابن مانع، وابن عثيمين، والفوزان: «الحِجَا».

(٨) في نسخة ابن مانع: «الدُّجَا».

(٩) في نسخة ابن قاسم: «مقدمة»، وفي نسخة ابن عثيمين: «المقدمة»، وفي نسخة الفوزان: «مقدمة في ترجيح مذهب السلف علىٰ غيره من سائر المذاهب».

٢٥- مِـنَ «الأَحَادِيـثِ» نُمِـرُّهُ كَـمَا | قَـدْ جَـاءَ فَاسْـمَعْ مِـنْ نِظَـامِي وَاعْلَـمَا
٢٦- وَلَا نَـرُدُّ ذَاكَ بِــ «العُقُــولِ» | لِقَــوْلِ[١٠] مُفْــتَرٍ بِــهِ جَهُــولِ
٢٧- فَعِقْـدُنَا «الإِثْبَـاتُ» يـا خَلِـيلِي | مِــنْ غَــيْرِ «تَعْطِيــلٍ» وَلَا «تَمْثِيــلِ»
٢٨- فَكُــلُّ مَــنْ «أَوَّلَ» فِي الــصِّفَاتِ | كَذَاتِــهِ مِــنْ غَــيْرِ مَــا إِثْبَــاتِ
٢٩- فَقَــدْ تَعَــدَّىٰ وَاسْـتَطَالَ وَاجْـتَرَىٰ | وَخَــاضَ فِي بَحْــرِ الــهَلَاكِ وَافْــتَرَىٰ
٣٠- أَلَمْ تَـرَ اخْـتِلَافَ أَصْـحَابِ النَّظَـرْ | فِيــه وَحُــسْنَ مَــا نَحَــاهُ «ذُو الأَثَــرْ»
٣١- فَــإِنَهَمْ قَــدْ اقْتَــدَوا بِالْمُــصْطَفَىٰ | وَصَــحْبِهِ فَــاقْنَعْ بِهَــذَا وَكَفَــىٰ

الباب الأول في معرفة الله تعالى[١١]

٣٢- أَوَّلُ وَاجِــبٍ عَــلَىٰ العَبِيــدِ | «مَعْرِفَــةُ الإِلَــهِ» بِالتَّــسْدِيدِ
٣٣- بِأَنَّــهُ وَاحِــدٌ لَا نَظِــيرَ | لَــهُ وَلَا شِــبْهَ وَلَا وَزِيــرَ
٣٤- «صِــفَاتُهُ» كَــ «ذَاتِــهِ» قَدِيمَــهْ | «أَسْــمَاؤُهُ» ثَابِتَــةٌ عَظِيمَــهْ
٣٥- لَكِنَّهَــا فِي الحَــقِّ تَوْقِيفِيَّــهْ | لَنَــا بِــذَا أَدِلَّــةٌ وَفِيَّــهْ
٣٦- لَـهُ «الحَيـاةُ» وَ«الكَـلَامُ» وَ«البَـصَرْ» | «سَــمْعٌ» «إِرَادَةٌ» وَ«عِلْــمٌ» وَ«اقْتَــدَرْ»
٣٧- بِــ «قُــدْرَةٍ»[١٢] تَعَلَّقَــتْ بِمُمْكِــنِ | كَــذَا «إِرَادَةٌ» فَعِــي وَاسْــتَبِنِ

---

(١٠) في نسخة ابن قاسم: «بقول».

(١١) زاد في نسخة ابن قاسم: «وما يتعلق بذلك من تعداد الصفات التي يثبتها المتكلمون كالسلف، وأسمائه تعالى وكلامه وغير ذلك»، وزاد في نسخة الفوزان «بأسمائه وصفاته».

(١٢) في نسخة ابن قاسم: «قدرته».

٣٨- وَ«العِلْـمُ» و«الكَـلَامُ» قَـدْ تَعَلَّقَـا ... بِكُـلِّ شَيءٍ يَـا خَلِـيلِي مُطْلَقَـا

٣٩- وَ«سَـمْعُهُ» سُـبْحَانَهُ كَـ«البَـصَرِ» ... بِكُـلِّ مَـسْمُوعٍ وَكُـلِّ مُبْـصَرِ

فصل في مبحث القرآن [العظيم والكلام المنزل القديم] (١٣)

٤٠- وَأَنَّ مَـاجَـاءَ مَـعَ «جِبْرِيـلَ» ... مِـنْ مُحْكَـمِ «القُـرْآنِ» وَالتَّنْزِيـلَ

٤١- «كَلَامُـهُ» سُـبْحَانَهُ قَـدِيمُ ... أَعْيَـىٰ الـوَرَىٰ بِـالنَّصِّ يَـا عَلِـيمُ

٤٢- وَلَـيْسَ فِي طَـوْقِ الـوَرَىٰ مِـنْ أَصْلِهِ ... أَنْ يَـسْتَطِيعُوا «سُـورَةً» مِّـن مِّثْلِـهِ

[فصل
في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف
دون غيرهم من الخلف] (١٤)

٤٣- وَلَـيْسَ رَبُّنَـا بِـ«جَـوْهَرٍ» وَلَا ... «عَـرضٍ» وَلَا «جِـسْمٍ» تَعَـالَىٰ ذُو العُـلَا

٤٤- سُـبْحَانَهُ قَـدِ «اسْـتَوَىٰ» كَـمَا وَرَدْ ... مِـنْ غَـيْرِ كَيْـفٍ قَـدْ تَعَـالَىٰ أَنْ يُحَـدْ

٤٥- فَـلَا يُـحِيطُ عِلْمُنَـا بِـ«ذَاتِـهِ» ... كَـذَاكَ لَا يَنْفَـكُّ عَـنْ «صِـفَاتِهِ»

٤٦- فَكُـلُّ مَـا قَـدْ جَـاءَ فِي الـدَّلِيلِ ... فَثَابِـتٌ مِّـنْ غَـيْرِ مَـا تَمْثِيـلِ

---

(١٣) غير موجودة في نسخة الفوزان، ونسخة ابن قاسم.

(١٤) في نسخة الفوزان: «فصل في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالىٰ أئمة السلف وعلماء الأثر»، وفي نسخة ابن قاسم: «فصل في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالىٰ أئمة السلف وعلماء الأثر دون غيرهم من علماء الخلف وأهل الكلام».

٤٧- مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوِهَا كَـ «وَجْهِهِ» وَ «يَـدِهِ» وَكُـلِّ مَـا مِـن نَهْجِـهِ

٤٨- وَ «عَيْنِـهِ» وَ «صِـفَةِ النُّـزُولِ» وَ «خَلقِـهِ» فَاحْـذَرْ مِـنَ النُّـزُولِ

٤٩- فَـسَائِرُ «الـصِّفَاتِ» وَ «الأَفْعَـالِ» قَدِيمَـةٌ للهِ ذِي الجَـلَالِ

٥٠- لَكِـنْ بِـلَا «كَيْـفٍ» وَلَا «تَمْثِيـلِ» رغْـمًا لأَهْـلِ الزَّيْـغِ وَالتَّعْطِيـلِ

٥١- فَمُرهَـا كَـمَا أَتَـتْ فِي الـذِّكْرِ مِـنْ غَـيْرِ «تَأْوِيـلٍ» وَغَـيْرِ «فِكْـرِ»

٥٢- وَيَـسْتَحِيلُ «الجَهْـلُ» وَ «العَجْـزُ» كَـمَا قَـدِ اسْـتَحَالَ «الْـمَوْتُ» حَقًّـا وَ «العَمَـىٰ»

٥٣- فَكُـلُّ «نَقْـصٍ» قَـد تَعَـالَىٰ اللهُ عَنْـهُ فَيَـا بُـشْرَىٰ لِـمَنْ وَالَاهُ

فصل في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد [في العقائد وفي جوازه وعدمه][(١٥)]

٥٤- وَكُـلُّ مَـا يُطْلَـبُ فِيـهِ الـجَزْمُ فَمَنْـعُ «تَقْلِيـدٍ» بِـذَاكَ حَـتْمُ

٥٥- لأَنَّـهُ لَا يُكْتَفَـىٰ بِـالظَّنِّ لِـذِي الحجـا فِي قَـوْلِ «أَهْـلِ الفَـنِّ»

٥٦- وَقِيـلَ يَكْفِـي الجَـزْمُ «إِجْمَاعًـا» بِـمَا يُطْلَـبُ فِيـهِ عِنْـدَ بَعْـضِ العُلَـمَا

٥٧- فَالـجَازِمُونَ مِـنْ عَـوَامِّ البَـشَرِ فَمُـسْلِمُونَ عِنْـدَ «أَهْـلِ الأَثَـرِ»

الباب الثاني في الأفعال المخلوقة

٥٨- وَسَـائِرُ الأَشْـيَاءِ غَـيْرُ الـذَّاتِ وَغَـيْر مَـا «الأَسْـمَاءِ» وَ «الـصِّفَاتِ»

٥٩- مَـخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَـا مِـنَ العَـدَمْ وَضَـلَّ مَـنْ أَثْنَـىٰ عَلَيْهَـا بِالقِـدَمْ

---

(١٥) غير موجودة في نسخة ابن قاسم، ونسخة الفوزان.

٦٠- وَرَبُّنَـــا يَـــخْلُقُ بِاخْتِيَـــار ... مِـــنْ غَـــيْرِ حَاجَـــةٍ وَلَا اضْــطِرَار

٦١- لَكِنَّـهُ لَا[١٦] يَخْلُـقُ الْـخَلْقَ سُـدَىٰ ... كَـمَا أَتَـىٰ فِي الـنَّصِّ فَـاتْبَعِ الـهُدَىٰ

٦٢- أَفْعَالُنَـــا مَـــخْلُوقَةٌ لله ... لَكِنَّهَـــا كَـــسْبٌ لَنَـــا يَـــا لَاهِـــي

٦٣- وَكُـــلُّ مَـــا يَفْعَلُـــهُ العِبَـــادُ ... مِـــنْ طَاعَـــةٍ أَوْ ضِـــدِّهَا مُـــرَادُ

٦٤- لِرَبِّنَـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا اضْـطِرَارِ ... مِنْـــهُ[١٧] لَنَـــا فَـــافْهَمْ وَلَا تُـــمَارِ

٦٥- وَجَـازَ لِلمَـوْلَىٰ يُعَـذِّبُ الـوَرَىٰ ... مِـنْ غَـيْرِ مَـا ذَنْـبٍ وَلَا جُـرْمٍ جَـرَىٰ

٦٦- فَكُـلُّ مَـا مِنْـهُ تَعَـالَىٰ يَـجْمُلُ ... لأَنَّـــهُ عَـــنْ فَعْلِـــهِ لَا يُـــسْأَلُ

٦٧- فَـإِن يُثِـبْ فَإِنَّـهُ مِـنْ فَـضْلِهِ ... وَإِن يُعَـــذِّبْ فَـــبِمَحْضِ عَدْلِـــهِ

٦٨- فَلَـمْ يَجِـبْ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الأَصْلَحِ ... وَلَا الـــصَّلَاحُ وَيْـــحَ مَـــنْ لَمْ يُفْلِـــحِ

٦٩- فَكُـلُّ مَـنْ شَـاءَ هُـدَاهُ يَهْتَـدِي ... وَإِنْ يُـرِدْ ضَـلَالَ[١٨] عَبْـدٍ يَعْتَـدِي

فصل في الكلام على الرزق

٧٠- وَالـرِّزْقُ مَـا يَنْفَـعُ مِـنْ حَـلَالِ ... أَوْ ضِـــدِّهِ فَحُـــلْ عَـــنِ الْـــمُحَالِ

٧١- لأَنَّـــهُ رَازِقُ كُـــلِّ الـــخَلْقِ ... وَلَـــيْسَ مَـــخْلُوقٌ بِغَـــيْرِ رِزْقِ

٧٢- وَمَـنْ يَمُـتْ بِقَتْلِـهِ مِـنَ البَـشَرِ ... أَوْ غَـــيْرِهِ فَبِـــ«الْقَـــضَاءِ وَالْقَـــدَرِ»

٧٣- وَلَمْ يَفُـتْ مِـنْ «رِزْقِـهِ» وَلَا «الأَجَـلْ» ... شَيءٌ فَـدَعْ أَهْـلَ الـضَّلَالِ وَالخَطَـلْ

---

(١٦) في نسخة ابن عثيمين: «لم».

(١٧) في نسخة ابن القاسم : «من».

(١٨) عند ابن عثيمين: «إضلال».

الباب الثالث : في الأحكام [والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك][(١٩)]

٧٤- وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ طُرًّا ... أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرَّا

٧٥- وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَر ... حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَر

فصل في الكلام على القضاء والقدر[(٢٠)]

٧٦- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ ... فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبًا[(٢١)] عَلَى العَبْدِ «الرِّضَا» ... بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بَالقَضَا

٧٨- لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى ... وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

فصل في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

٧٩- وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ «الكَبِيرَهْ» ... كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ «الصَّغِيرَهْ»

٨٠- لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ «الإِيمَانِ» ... بِـ «مُوبِقَاتِ الذَّنبِ» وَ «العِصْيَانِ»

٨١- وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا ... مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا

٨٢- وَيَقْبَلُ المَوْلَى بِمَحْضِ الفَضْلِ ... مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنفَصِلِ

٨٣- مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضِدِّهِ ... فَيَرْتَجِعْ عَنْ «شِرْكِهِ» وَصَدِّهِ

---

(١٩) غير موجودة في نسخة ابن عثيمين.

(٢٠) زاد في نسخة الفوزان: «غير ما تقدم».

(٢١) في نسخة ابن مانع: «واجبٌ».

٨٤- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا　　فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا

٨٥- فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُو وَإِن شَاءَ انْتَقَمْ　　وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَىٰ وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

[فصل في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين][٢٢]

٨٦- وَقِيلَ فِي «الدُّرُوزِ» و«الزَّنَادِقَةْ»　　وَسَائِرِ «الطَّوَائِفِ المُنَافِقَةْ»

٨٧- وَكُلِّ «دَاعٍ لِابْتِداعٍ» يُقْتَلُ　　كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

٨٨- لأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ　　إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

٨٩- كَـ «مُلْحِدٍ» وَ «ساحر» و«سَاحِرَةْ»　　وَهُمْ عَلَىٰ نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَةْ

٩٠- قُلتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَىٰ　　كَمَا جَرَىٰ «لِلْعَيْلَبُوني» اهْتَدَىٰ

٩١- فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ　　مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ

٩٢- وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرا　　فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرا

٩٣- فَكُلّ «زِنْدِيقٍ» وَكُلّ «مَارِقٍ»　　وَ«جَاحِدٍ» وَ«مُلحِدٍ مُنَافِقٍ»

٩٤- إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ　　فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

فصل في الكلام على الايمان[٢٣]

٩٥- إِيمَانُنَا «قَوْلٌ» وَ «قَصْدٌ» وَ «عَمَلٌ»　　تَزِيدُهُ «التَّقْوَىٰ» وَينْقصُ بالزَّلَلْ

---

(٢٢) في نسخة ابن قاسم: «فصل في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف أهل العناد والزندقة والإلحاد»، وفي نسخة الفوزان: «فصل في أهل العناد والزندقة والإلحاد».

(٢٣) زاد في نسخة ابن قاسم، ونسخة الفوزان: «واختلاف الناس فيه وتحقيق مذهب السلف في ذلك».

٩٦- وَنَحْـــنُ فِي «إِيمَانِنَـــا» نَـسْتَثْنِي مِـنْ غَـيْرِ شَـكٍّ فَاسْـتَمِعْ وَاسْـتَبِنْ

٩٧- نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِـنْ «أَهْلِ الأَثَـرْ» وَنَقْتَفِـي «الآثَـارَ» لا أَهْـلَ الأَشَرْ

٩٨- وَلَا تَقُــلْ إِيمَانُنَـا مَخْلُـوقُ وَلَا قَـدِيمٌ هكَـذَا مَطْلُـوقُ

٩٩- فَإِنَّـهُ يَـشْمَلُ لِلـصَّلَاةِ وَنَحْوِهَـا مِـنْ سَـائِرِ الطَّاعَـاتِ

١٠٠ - فَفِعْلُنَـا نَحْـوَ «الرُّكُـوعِ» مُحْـدَثُ وَكُـلُّ «قُـرْآنٍ» قَـدِيمٌ فَـابْحَثُوا

١٠١ - وَوَكَّـلَ اللهُ مِـنَ «الكِـرَامِ» «اثْنَـيْنِ» حَـافِظَيْنِ لِلأَنَـامِ

١٠٢ - فَيَكْتُبَـانِ كُـلَّ أَفْعَـالِ الـوَرَىٰ كَـمَا أَتَـىٰ فِي الـنَّصِّ مِـنْ غَـيْرِ امْـتِرَا

[الباب الرابع في ذكر بعض السمعيات] (٢٤)

١٠٣ - وَكُـلُّ مَـا صَـحَّ مِـنَ الأَخْبَـارِ أَوْ جَـاءَ فِي التَّنْزِيـلِ وَالآثَـارِ

١٠٤ - مِـنْ فِتْنَـةِ «الـبَرْزَخِ» و«القُبُـورِ» وَمَـا أَتَـىٰ فِي ذَا [مِـنَ] (٢٥) الأُمُـورِ

فصل في ذكر الروح والكلام عليها

١٠٥ - وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الـوَرَىٰ» لَمْ تُعْـدَمِ مَـعَ كَوْنِهَـا مَـخْلُوقَةً فَاسْـتَفْهِمِ

١٠٦ - فَكُـلُّ مَـا عَـنْ سَـيِّدِ الْـخَلقِ وَرَدْ مِـنْ أَمْـرِ هَـذا البَـابِ حَـقٌّ لَا يُـرَدْ

---

(٢٤) في نسخة ابن مانع: «الباب الرابع ذكر البرزخ والقبور والبعث والنشور»، وفي نسخة العثيمين: « الباب الرابع في أشراط الساعة»، وفي نسخة الفوزان: «الباب الرابع في ذكر البرزخ والقبور وأشراط الساعة والحشر والنشور».

(٢٥) غير موجودة في نسخة ابن مانع.

فصل في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها

١٠٧- وَمَـا أَتَـىٰ فِي الـنَّصِّ مِـنْ «أَشْرَاطِ» فَكُلُّـهُ حَـقٌّ بِـلَا شِـطَاطِ

١٠٨- مِنْهَـا الإِمَـامُ الخَـاتَمُ الفَـصِيحُ «مُحَمَّـدُ المَهْـدِيُّ» و «المَـسِيحُ»

١٠٩- وَأَنَّـهُ يَقْتُـلُ «لِلـدَّجَّالِ»(٢٦) بِـ «بَـابِ لُـدٍّ» خَـلِّ عَـنْ جِدَالِ

١١٠- وَأَمْـرُ «يَـأْجُوجَ وَمَـأْجُوجَ» أَثْبِـتِ فَإِنَّـهُ(٢٧) حَـقٌّ كَـ «هَـدْمِ الكَعْبَـةِ»

١١١- وَأَنَّ مِنْهَـا «آيَـةَ الـدُّخَانِ» وَأَنَّـهُ يُـذْهَبُ بِـ «القُـرْآنِ»

١١٢- «طُلُـوعُ شَـمْسِ الأُفُـقِ» مِـنْ دَبُـورِ كَـ «ذَاتِ أَجْيَـادٍ» عَـلَىٰ المَـشْهُورِ

١١٣- وَآخِـرُ الآيَـاتِ(٢٨) «حَـشْرُ النَّـارِ» كَـمَا أَتَـىٰ فِي مُـحْكَمِ الأَخْبَـارِ

١١٤- فَكُلُّهَـا صَـحَّتْ بِهَـا الأَخْبَـارُ وَسَـطَّرَتْ آثَارَهَـا الأَخْيَـارُ

فصل في أمر المعاد

١١٥- وَاجْـزِمْ بِـأَمْرِ «البَعْـثِ وَالنُّـشُورِ» وَ «الْحَـشْرِ» جَزْمًـا بَعْـدَ «نَفْـخِ الـصُّورِ»

١١٦- كَـذَا وُقُـوفُ الخَلْـقِ «لِلْحِـسَابِ» وَ «الـصُّحْفِ» وَ «الميـزَانِ» لِلثَّـوَابِ

١١٧- كَـذَا «الـصِّرَاطُ» ثُـمَّ حَـوْضُ المُـصْطَفَىٰ فَيَـا هَنَـا لِمَـنْ بِـهِ نَـالَ الـشِّفَا

١١٨- عَنْـهُ يُـذَادُ الـمُفْتَرِي كَـمَا وَرَدْ وَمَـنْ نَحَـا سُـبُلَ الـسَّلَامَةِ لَمْ يُـرَدْ

١١٩- فَكُـنْ مُطِيعًـا وَاقْـفُ أَهْـلَ الطَّاعَـة فِي «الـحَوْضِ» وَ «الكَـوْثَرِ» وَ «الـشَّفَاعَة»

---

(٢٦) في نسخة ابن عثيمين: «الدجال».

(٢٧) في نسخة ابن قاسم والفوزان: «وأنه».

(٢٨) في نسخة ابن قاسم: «الأخبار».

١٢٠- فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الوَفَا

١٢١- مِن عَالَمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَار

فصل في الكلام على الجنة والنار

١٢٢- وَكُلُّ «إِنْسَانٍ» وَكُلُّ «جِنَّةِ» فِي دَارِ «نَارٍ» أَوْ نَعِيمِ «جَنَّةِ»

١٢٣- هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّىٰ وَافْتَرَىٰ

١٢٤- وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ المُعْتَدِي

١٢٥- وَ «جَنَّةُ النَّعِيمِ» لِلأَبْرَارِ مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ

١٢٦- واجْزِمْ بِأَنَّ «النَّارَ» كَـ«الجَنَّةِ» فِي وجُودِهَا وَأَنَّهَا لَمْ تُتْلَفِ

١٢٧- فَنَسْأَلُ اللهَ «النَّعِيمَ» وَ «النَّظَرْ» لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ غَبَرْ

١٢٨- فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ وَالأَخْبَارِ

١٢٩- لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبِ إِلَّا عَنِ «الكَافِرِ» وَ «المُكَذِّبِ»

[الباب الخامس في ذكر النبوة] (٢٩)

١٣٠- وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ «السَّلَامِ» وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣١- أَن أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَىٰ الوصُولِ مُبَيِّنًا لِلحَقِّ بِـ «الرَّسُولِ»

---

(٢٩) في نسخة ابن عثيمين: « الباب الخامس في ذكر النبوة ومتعلقاتها»، وفي نسخة ابن قاسم: «الباب الخامس في ذكر النبوة وذكر محمد ﷺ وذكر بعض الأنبياء وفضلهم وفضل أصحابه وأمته ﷺ وسائر الأنبياء والمرسلين وعظم وكرم أعيان البشر».

١٣٢ - وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ «النُّبُوَّةِ» «حُرِّيَّةٌ» «ذُكُورةٌ» كَـ «قُوَّةِ»

١٣٣ - وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ «النُّبُوَّةِ» بِـ «الْكَسْبِ» وَ «التَّهْذِيبِ» و «الفُتُوَّةِ»

١٣٤ - لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَىٰ الأَجَلْ لِمَنْ يَشَا مِنْ خَلقِهِ إِلَىٰ الأَجَلْ

١٣٥ - وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَىٰ الأَنْبَاءُ مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ

١٣٦ - حَتَّىٰ أَتَىٰ بِـ «الخَاتَمِ» الَّذِي خَتَمْ بِهِ وَأَعْلَانَا عَلَىٰ كُلِّ الأُمَمْ

[فصل في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ][٣٠]

١٣٧ - وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالْمَقَامِ وَبَعْثِهِ لِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣٨ - وَمُعْجِزِ القُرْآنِ كَالمِعْرَاجِ حَقًّا بِلَا مَيْنٍ[١] وَلَا اعْوِجَاجِ

١٣٩ - فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهْ

[فصل في التنبيه على بعض معجزته ﷺ][٣١]

١٤٠ - وَمُعْجِزَاتُ خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ[٣٢] كَثِيرةٌ تَجِلُّ عَنْ إِحْصَاءِ

---

(٣٠) في نسخة ابن قاسم: «في بعض خصائص النبي الكريم والرسول السيد العظيم نبينا محمد ﷺ التي اختصه الحق بها -جل شأنه- من دون سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»، وفي نسخة الفوزان: «فصل في خصائص الرسول».

(٣١) في نسخة ابن عثيمين، وابن قاسم: «فصل في التنبيه علىٰ بعض معجزاته وهي كثيرة جدًّا»، وفي نسخة الفوزان: «فصل في معجزاته».

(٣٢) في نسخة ابن عثيمين: «الأنباء».

١٤١ - مِنْهَا كَلَامُ اللهِ مُعْجِزُ الوَرَىٰ   كَذَا انْشِقَاقُ البَدْرِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

فصل في ذكر فضيلة نبينا ﷺ وأولي العزم وغيرهم من النبيين والمرسلين

١٤٢ - وَأَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا   نَبِيُّنَا المَبْعُوثُ فِي أُمِّ القُرَىٰ

١٤٣ - وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ[٣٣] أَهلُ العَزْمِ   فَـ«الرُّسْلُ» ثُمَّ الأَنْبِيَا[٣٤] بِالجَزْمِ

فصل فيما يجب للأنبياء، وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم

١٤٤ - وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ   مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ كُفْرٍ عُصِمْ

١٤٥ - كَذَاكَ[٣٥] مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةْ   لِوَصْفِهِمْ بِـ«الصِّدْقِ» وَالأَمَانَةْ

١٤٦ - وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ   النَّوْمُ وَالنِّكَاحُ مِثْلُ الأَكْلِ

فصل في[٣٦] الصحابة الكرام رضي الله عنهم

١٤٧ - وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ   فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَـ«الصِّدِّيقِ»

١٤٨ - وَبَعْدَهُ «الفَارُوقُ» مِنْ غَيرِ افْتِرَا   وَبَعْدَهُ[٣٧] «عُثْمَانُ» فَاتركِ المِرَا

---

(٣٣) في نسخة ابن مانع: «وبعد فالأفضل»، وفي نسخة الفوزان: «وبعده فالأفضل».

(٣٤) في نسخة الفوزان، وابن قاسم: «الأنبياء».

(٣٥) في نسخة ابن قاسم: «كذا».

(٣٦) زاد في نسخة ابن قاسم، ونسخة الفوزان: «ذكر».

(٣٧) في نسخة ابن قاسم: «وبعد».

١٤٩- وَبَعْـدُ فَالفَـضلُ حَقِيقًـا فَاسْـمَعِ [نِظَـامِي هَـذَا][٣٨] «لِلْبَطِـينِ الأَنْـزَعِ»

١٥٠- مُجَـدِّلِ الأَبْطَـالِ مَـاضِي العَـزْمِ مُفَـرِّجِ الأَوْجَـالِ وَافِي الحَـزْمِ

١٥١- وَافِي النَّدَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ مُرْدِي العِدَىٰ مُجْلِي الصَّدَىٰ يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَىٰ

١٥٢- فَحُبُّـهُ كَحُـبِّهِمْ حَـتْمًا وَجَـبْ وَمَـنْ تَعَـدَّىٰ أَوْ قَـلَىٰ فَقَـدْ كَـذَبْ

١٥٣- وَبَعْـدُ فَالأَفْـضَلُ «بَـاقِي العَـشَرَة» فَـ «أَهْـلُ بَـدْرٍ» ثُـمَّ «أَهْـلُ الـشَّجَرَةْ»

١٥٤- وَقِيـلَ «أَهْـلُ أُحُـدٍ» الـمُقَدَّمَةْ وَالأَوَّلُ أَوْلَىٰ لِلنُّـصُوصِ الـمُحْكَمَةْ

١٥٥- وَ«عَائِشَةْ»[٣٩] فِي العِلْمِ مَعَ «خَدِيجَةْ» فِي الـسَّبْقِ فَـافْهَمْ نُكْتَـةَ النَّتِيجَـةْ

[فصل في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم][٤٠]

١٥٦- وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ كَـ «الـصَّحَابَةْ» فِي الفَـضْلِ وَالمَـعْرُوفِ وَالإِصَـابَةْ

١٥٧- فَـإِنَّهُمْ قَـدْ شَـاهَدوا «الْمُخْتَـارَا» وَعَـايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْـوَارَا

١٥٨- وَجَاهَـدُوا فِي اللهِ حَتَّـىٰ بَانَـا دِيـنُ الهُـدَىٰ وَقَـدْ سَـمَا الأَدْيَانَـا

١٥٩- وَقَـدْ أَتَـىٰ فِي مُـحْكَمِ التَّنْزِيـلِ مِـن فَـضْلِهِم مَّـا يَـشْفِي لِلْغَلِيـلِ[٤١]

---

(٣٨) في نسخة ابن مانع: «مني نظامي».

(٣٩) في نسخة ابن مانع: «وعائِشٌ».

(٤٠) في نسخة ابن قاسم: «فصل في ذكر الصحابة الكرام بطريق الإجمال وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم»، وفي نسخة الفوزان: «فصل في فضل الصحابة جملة».

(٤١) في نسخة ابن قاسم: «من غليل».

١٦٠- وَفِي الأَحَادِيـــثِ وَفِي الآثَــارِ وَفِي كَـــلَامِ القَـــوْمِ وَالأَشْـعَارِ

١٦١- مَـا قَـدْ رَبَـا مِـنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَـنْ بَعْـضِهِ فَـاقْنَعْ وَخُـذْ عَـنْ عِلْـمِ

١٦٢- واحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي بِفَـضْلِهِم مِّـمَّا جَـرَىٰ لَـو تَـدْرِي

١٦٣- فَإِنَّــهُ عَـنِ اجْتِهَـادٍ قَـدْ صَـدَرْ فَاسْـلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَــنْ لَـهُمْ هَجَـرْ

١٦٤- وَبَعْـدَهُمِ فَـ «التَّـابِعُونَ» أَحْـرَىٰ بِالفَــضْلِ ثُــمَّ «تَـابِعُوهُمْ» طُــرَّا

فصل في ذكر كرمات الأولياء [وإثباتها] (٤٢)

١٦٥- وَكُـلُّ خَـارِقٍ أَتَـىٰ عَـنْ صَـالِحِ مِـــنْ تَـابِعٍ لِـــشَرْعِنَا وَنَاصِـحِ

١٦٦- فَإِنَّهَــا مِــنَ الكَرَامَــاتِ الَّتــي بِهَــا نَقُــولُ فَــاقْفُ لِلأَدِلَّــةِ

١٦٧- وَمَــن نَّفَاهَــا مِــنْ ذَوِي الـضَّلَالِ فَقَـــدْ أَتَـــىٰ فِي ذَاكَ بِالْمُحَـــالِ

١٦٨- فَإِنَّهَــا (٤٣) شَــهِيرَةٌ وَلَمْ تَــزَلْ فِي كُـلِّ عَـصْرٍ يَـا شَـقَا أَهْـلِ الزَّلَـلْ

فصل في المفاضلة بين البشر والملائكة

١٦٩- وَعِنْـدَنَا تَفْـضِيلُ أَعْيَـانِ البَـشَرْ عَــلَىٰ مِــلَاكِ رَبِّنَــا كَـمَا اشْـتَهَرْ

١٧٠- [قَـالَ: وَمَـنْ] (٤٤) قَـالَ سِـوَىٰ هَـذَا وَقَــدْ تَعَــدَّىٰ فِي المَقَــال وَاجْــتَرَىٰ

---

(٤٢) غير موجودة في نسخة الفوزان.

(٤٣) في نسخة ابن مانع، وابن قاسم: «لأنها».

(٤٤) عند ابن مانع، وابن عثيمين: «وقال من».

الباب السادس في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

١٧١ - وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ　　فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ[٤٥] إِمَامِ

١٧٢ - يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ　　وَيَعْتَنِي بِـ «الغَزْوِ» وَالحُدُودِ

١٧٣ - وَفِعْلِ مَعْرُوفٍ وَتَرْكِ نُكْرِ　　وَنَصْرِ مَظْلُومٍ وَقَمْعِ كُفْرِ

١٧٤ - وَأَخْذِ مَالِ الفَيْءِ وَالخَرَاجِ　　وَنَحْوِهِ وَالصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ

١٧٥ - وَنَصْبُهُ بِـ «النَّصِّ» وَالإِجْمَاعِ　　وَقَهْرِهِ فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ

١٧٦ - وَشَرْطُهُ الإِسْلَامُ وَالحُرِّيَّهْ　　عَدَالَةٌ سَمْعٌ مَعَ الدِّرَيَّهْ

١٧٧ - وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَالِمَا　　مُكَلَّفًا ذَا خِبْرَةٍ وَحَاكِمَا

١٧٨ - وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ　　مَا لَمْ يَكُنْ بِـ «مُنْكَرٍ» فَيُحْتَذَرْ

فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٧٩ - وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا　　فَرْضَا كِفَايَةٍ عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى

١٨٠ - وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا　　عَلَيْهِ لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَأْمَنَا

١٨١ - فَاصْبِرْ وَزُلْ بِـ «اليَدِ» وَاللِّسَانِ　　لِـ «مُنْكَرٍ» وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

١٨٢ - وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ　　فَقَدْ أَتَى مِمَّا[٤٦] بِهِ يُقْضَى العَجَبْ

١٨٣ - فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا　　عَنْ غَيِّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

---

(٤٥) في نسخة ابن قاسم: «من».

(٤٦) في نسخة ابن قاسم، و ابن عثيمين: «بما».

[الخاتمة
(نسأل الله تعالى حسن الخاتمة)
في ذكر الأدلة وما يتعلق بها][٤٧]

١٨٤ - مَــدَارِكُ العلُــومِ فِي العِيَــانِ ... مَحْــصُورَةٌ فِي الحَــدِّ وَالبُرْهَــانِ

١٨٥ - وَقَــالَ قَــوْمٌ: عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ... حِــسٌّ وَإِخْبَــارٌ صَــحِيحٌ وَالنَّظَــرْ

١٨٦ - فَـ«الحدُّ»[٤٨] وَهُــو أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ ... وَصْــفٌ مُحِــيطٌ كَاشِــفٌ فَــافْتَهِمِ[٤٩]

١٨٧ - وَشَرْطُــهُ طَــرْدٌ وَعَكْــسٌ وَهُــوَ إِنْ ... أَنْبَــا عَــنِ الــذَّوَاتِ فَـ«التَّام» اسْتَبِنْ

١٨٨ - وَإِنْ يَكُــنْ بِـ«الجِنْسِ» ثُــمَّ الخَاصَّــهْ ... فَــذَاكَ رَسْــمٌ فَــافْهَمِ الــمُحَاصَّهْ

١٨٩ - وَكُــلُّ مَعْلُــومٍ بِحِــسٍّ وَحِجَــا ... فَنُكْــرُهُ جَهْــلٌ قَبِــيحٌ فِي الهِجَــا

١٩٠ - فَــإِنْ يَقُــمْ بِنَفْــسِهِ فَـ«جَــوْهَرُ» ... أَوْ لَا فَــذَاكَ عَــرَضٌ مُفْتَقِــرُ

١٩١ - وَالجِسْمُ مَــا أُلِّــفَ مِــنْ جُــزْأَيْنِ ... فَــصَاعِدًا فَــاتْرُكْ حَــدِيثَ المَــيْنِ

١٩٢ - وَمُــسْتَحِيلُ الــذَّاتِ غَــيْرُ مُمْكِــنِ ... وَضِــدُّهُ مَــا جَــازَ فَاسْــمَعْ زَكَنِــي

١٩٣ - والــضِّدُّ والخِــلَافُ والنَّقِــيضُ ... وَ المِثْــلُ وَ الغَــيْرَانِ مُــسْتَفِيضُ

١٩٤ - وَكُــلُّ هَــذَا عِلْمُــهُ مُحَقَّــقُ ... فَلَــمْ نُطِــلْ بِــهِ وَلَمْ نُنَمِّــقُ

١٩٥ - وَالحَمْــدُ للهِ عَــلَى التَّوْفِيــقِ ... لِــمَنْهَجِ الحَــقِّ عَــلَى التَّحْقِيــقِ

١٩٦ - مُــسَلِّمًا لِمُقْتَــضَى الحَــدِيثِ ... وَالــنَّصِّ فِي القَــدِيمِ والحَــدِيثِ

---

(٤٧) في نسخة ابن قاسم: «الخاتمة نسأل الله حسنها»، وفي نسخة ابن عثيمين: «الخاتمة»، وفي نسخة الفوزان: «الخاتمة وفيها فوائد ونسأل الله حسن الخاتمة».

(٤٨) في نسخة ابن قاسم: «الحد».

(٤٩) في نسخة ابن مانع: «للفهم».

١٩٧- لَا أَعْتَنِـي بِغَـيْرِ قَـوْلِ الـسَّلَفِ مُوَافِقًــا أَئِمَّتِــي وَسَــلَفِي

١٩٨- وَلَـسْتُ فِي قَـوْلِي بِـذَا مُقَلِّـدَا إِلَّا النَّبِـيَّ الـمُـصْطَفَىٰ مُبْـدِي الهُـدَىٰ

١٩٩- صَـلَّىٰ عَلَيْـهِ اللهُ مَـا قَطْـرٌ نَـزَلْ وَمَــا تَعَــالَىٰ ذِكْــرُهُ مِــنَ الأَزَلْ

٢٠٠- وَمَــا انْجَـلَىٰ بِهَدْيِـهِ الـدَّيْجُورُ وَرَاقَـــتِ الأَوْقَـــاتُ وَالـــدُّهُورُ

٢٠١- وَآلِـهِ وَصَـحْبِهِ أَهْـلِ الوَفَـا مَعَــادِنِ التَّقْــوَىٰ وَيَنْبُــوعِ الـصَّفَا

٢٠٢- وَتَـابِعٍ وَتَــابِعٍ لِلتَّــابِعِ خَـيْرِ الـوَرَىٰ حَقًّـا بِـنَصِّ الـشَّارِعِ

٢٠٣- وَرَحْمَــةُ اللهِ مَــعَ الرِّضْــوَانِ وَالــبِرِّ وَالتَّكْــرِيمِ وَالإِحْــسَانِ

٢٠٤- تُهْـدَىٰ مَـعَ التَّبْجِيـلِ وَالإِنْعَـامِ مِنِّــي لِـمَثْوَىٰ عِـصْمَةِ الإِسْـلَامِ

٢٠٥- أَئِمَّــةِ الــدِّينِ هُــدَاةِ الأُمَّــةِ أَهْـلِ التُّقَـىٰ مِـنْ سَـائِرِ الأَئِمَّـةِ

٢٠٦- لَا سِـيَّمَا أَحْمَــدَ و الــنُّعْمَانِ وَ مَالِــكٍ مُحَمَّــدِ الــصِّنْوَانِ

٢٠٧- مَـنْ لَازِمٌ لِكُـلِّ أَرْبَـابِ العَمَـلْ تَقْلِيــدُ حَـبْرٍ مِـنْهُمُ فَاسْـمَعْ تَخَـلْ

٢٠٨- وَمَـن نَحَـا لِـسُبْلِهِم مِـن الـوَرَىٰ مَــا دَارَتِ الأَفْــلَاكُ أَوْ نَجْــمٌ سَرَىٰ

٢٠٩- هَدِيَّـةٌ مِنِّـي لِأَرْبَـابِ الـسَّلَفْ مُـجَانِبًا لِلخَـوْضِ مِـنْ أَهْـلِ الخَلَـفْ

٢١٠- خُـذْهَا هُـدِيتَ وَاقْتَـفِ نِظَـامِي تَفُــزْ بِــمَا أَمَّلْــتَ وَالــسَّلَامِ



مقدمات العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العلامة ابن مانع

الحمد لله الذي علا فوق مخلوقاته، واعترفت بوحدانيته جميع مصنوعاته، وتقدس عن سمات المحدثات، فليس له شبيه لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته.

وأصلي وأسلم على سيدنا محمد الذي أوضح الله به سبيل الهدى، فمن تمسك بسنته فقد فاز، ومن حاد عنها فقد ضل واعتدى، وعلى آله وأصحابه المتقين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فيقول الفقير إلى رحمة ربّه ورضوانه، محمد بن عبد العزيز بن مانع -عامله الله بلطفه وإحسانه- لما من الله تعالى بإقرائي المنظومة الوحيدة المسماة «**بالدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية**» نظم الإمام الهمام محمد بن أحمد السفاريني، لجماعة من الطلاب السلفيين ذوي الألباب، رأيتها محتاجة لشرح يميط عنها حجابها، ويعين على فهمها حفاظها، وقد كنت قرأت في تراجم بعض الأفاضل من الحنابلة، كالشيخ العلامة حسن الشطي، والشيخ الإمام محمد بن علي بن سلوم، وغيرهما، أنهم قد اختصروا شرح ناظمها، ذلك الشرح الجليل الذي سلك فيه مسلك الإطناب والتطويل.

وحيث إني لم أظفر بشيء من تلك المختصرات، ولم يكن -فيما علمت- مشهورًا أقدمت مقتديًا بأولئك الأئمة على اختصار شرح ناظمها وأضفت إلى ذلك فوائد كثيرةً مما وجدته في كتب المحققين، مما يهم طالب العلم درايتُهُ، وسميت هذا المختصر «الكواكب الدرية، لشرح الدرة المضية، في عقد أهل الفرقة المرضية» ومن الله وحده أستمد الإعانة، إنه خير معين.

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العلامة ابن قاسم

الحمد لله المتوحد في الجلال بكماله الجمال، وأشهد أن لا إلا الله وحده لا شريك له في ألوهيته وربوبيته، ولا ند له ولا مثال، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذي اكمل الله به الدين أصوله وفروعه، وبين الحرام والحلال، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإنه لما عزم من وفق لبثِّ العلوم الدينية علىٰ نشر هذه العقيدة الجليلة المتضمنة لجل عقائد الفرقة المرضية، طلب مني أن أكتب عليها حاشية وجيزة عجالة، فأجبته إلىٰ ذلك رجاء المثوبة من الله، ولاندراج في سلك أهل السنة والجماعة، ونبهت علىٰ ما خالف المصنف فيه مذهب السلف لتكون خير بضاعة.

وعرضتها علىٰ عالم الوقت المجتهد الثبت الشيخ محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، وعلىٰ غيره من العلماء الأفاضل فجاءت بحمد الله غرة للطالبين، ومحجة واضحة للراغبين، مؤيدة بالبراهين طبق عقيدة السلف، وأسأل الله السداد، وحسن الطوية، والزلفىٰ لديه في الجنات العلية.

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العلامة ابن عثيمين

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه المنظومة بيّن فيها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عقيدة السلف رحمهم الله، وإن كان في بعضها شيء من المخالفات التي يأتي التنبيه عليها إن شاء الله.

واعلم أن أقسام التوحيد ثلاثة:

توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

فأما توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية: فلم يختلف فيه أهل القبلة؛ يعني: لم يختلف فيه المسلمون، بل كل المسلمين مجمعون على توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية؛ أي: أنه يجب إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالربوبية، ويجب إفراده بالعبادة.

وأما توحيد الأسماء والصفات: فهو الذي اختلف فيه أهل القبلة؛ أي: المنتسبون إلى الإسلام اختلافًا يمكن أن نقول إنه على ستة أقسام في إجراء النصوص:

القسم الأول: من أجرى النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى وترك ما وراء ذلك. وهؤلاء هم السلف وأتباعهم.

ف ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، **قالوا**: إن ظاهره أن الله استوى على العرش؛ أي: علا عليه، فنؤمن بأن الله سبحانه وتعالى نفسه علا على العرش ولا نلتفت لما وراء ذلك؛ فلا نقول: أين الله قبل أن يخلق العرش؟ ولا نقول: هل استواؤه على العرش؟ بمماسة أو بانفصال؟ ولا نقول: إن استواءه على العرش للحاجة إليه، بل يجب أن نقول: إنه ليس للحاجة إليه، وفرق بين الأمرين.

فنقول: إن استواء الله علىٰ العرش ليس لحاجته إلىٰ العرش، بخلاف استواء الإنسان مثلًا علىٰ السرير، أو علىٰ الدابة فهو للحاجة إليها، ولهذا لو أزيل السرير من تحته لسقط، أما الرب ﷻ فإن استواءه علىٰ عرشه؛ لظهور عظمته ﷻ، وتمام ملكه، وليس لأنه محتاج إلىٰ العرش، بل إن العرش وغيره في حاجة إلىٰ الله ﷻ في إيجاده وإمداده، فلا يمكن أن نقول: إن استواء الله علىٰ العرش للحاجة إليه.

ولا نقول: إن استواء الله علىٰ العرش يقتضي أن يكون الله جسمًا أو ليس بجسم؛ لأن مسألة الجسمية لم ترد في القرآن ولا في السنة إثباتًا ولا نفيًا، ولكن نقول بالنسبة للفظ لا ننفي ولا نثبت، فلا نقول جسم ولا غير جسم.

لكن بالنسبة للمعنىٰ نستفصل ونقول للقائل: ماذا تعني بالجسم؟ هل تعني أنه الشيء القائم بنفسه، المتصف بما يليق به، الفاعل بالاختيار، القابض، الباسط؟

إن أردت هذا فهو حق ومعنىٰ صحيح، فالله تعالىٰ قائم بنفسه، فعال لما يريد، متصف بالصفات اللائقة به، يأخذ ويقبض ويبسط، يقبض السموات بيمينه ويهزها.

وإن أردت بالجسم الشيء الذي يفتقر بعضه إلىٰ بعض، ولا يتم إلا بتمام أجزائه، فهذا ممتنع علىٰ الله؛ لأن هذا المعنىٰ يستلزم الحدوث والتركيب، وهذا شيء ممتنع علىٰ الله ﷻ.

والمهم أننا نقول: إن من أهل القبلة من أجرىٰ النصوص علىٰ ظاهرها اللائق بالله ﷻ دون أن يتعرض لشيء، وهؤلاء هم السلف، وطريقة السلف علىٰ هذا الوجه أسلم وأعلم وأحكم:

فهي أسلم؛ لأنهم لم يتعرضوا لشيء وراء النصوص.

وأعلم؛ لأنهم أخذوا عقيدتهم عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وأحكم؛ لأنهم سلكوا الطريق الواجب سلوكها، وهو إجراء النصوص علىٰ ظاهرها اللائق بالله ﷻ.

ومن هم هؤلاء السلف؟

هم الصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ كالإمام أحمد بن حنبل، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وغيرهم من أئمة المسلمين.

وهل يمكن أن تكون السلفية في وقتنا الحاضر؟

نعم يمكن ونقول: هي سلفية عقيدة، وإن لم تكن سلفية زمنًا؛ لأن السلف سبقوا زمنًا، لكن سلفية هؤلاء سلفية عقيدة، بل عقيدة وعمل في الواقع، وهم بالنسبة لمن بعدهم سلف، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام في زيارة المقابر: «**أنتم سلفنا ونحن بالأثر**»(٥٠).

القسم الثاني: من أجروا النصوص على ظاهرها، وقالوا: النصوص على ظاهرها لكنها من جنس صفات المخلوقين، فقالوا: إن لله يدًا كأيدينا، ووجهًا كوجوهنا. وهؤلاء هم الممثلة، وهم بلاشك ضالون، لم يقدروا الله حق قدره، ولو قدروا الله حق قدره ما جعلوا صفاته كصفات خلقه.

وهم أيضًا متناقضون؛ لأنهم لم يجعلوا الذات الإلهية كالذات المخلوقة، ومعلوم أن الصفات فرع عن الذات، فإذا كانت الذات لا تماثل ذوات المخلوقين، فالصفات أيضًا لا تماثل صفات المخلوقين؛ لأن صفة كل ذات تنسابها.

أرأيت رِجل البعير ورِجل الذرة هل يتماثلان؟ الجواب: لا يتماثلان، بل بينهما فرق عظيم جدًّا.

فإذا قال قائل: عندي رِجل جمل، وقال الثاني: عندي رِجل ذرة، هل يفهم أحد من الناس أن الذي عند الثاني كالذي عند الأول؟

فالجواب: لا؛ لأن ذات الجمل ليست كذات الذرة، إذن صفات الجمل ليست كصفات الذرة.

وأيضًا قوة الفيل وقوة الذرة، كلاهما قوة، ولكنهما غير متماثلين؛ لأن قوة الذرة صغيرة تعجز عن شيء يسير، أما الفيل فقوته تساعده على حمل الأشياء العظيمة.

فإذا قال الله عن نفسه ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. أو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

---

(٥٠) أخرجه الترمذي، كتاب: الجنائز، باب: ما يقول الرجل إذا دخل المقابر، برقم (١٠٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «المشكاة»، برقم (١٧٦٥).

فلا يمكن لعاقل أبدًا أن يعتقد أو يتصور أن يد الله ﷻ كيد المخلوق. وكيف يمكن ذلك والله ﷻ يقول: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. ويقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]؟!

فالإنسان الكاتب يطوي الكتاب بسهولة، لكن هل يمكن للبشر كلهم أن يطووا واحدة من السموات؟ لا يمكن أبدًا. إذن هؤلاء الممثلة ضالون لم يقدروا الله حق قدره.

وهل هم كافرون بذلك؟ نعم كافرون؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]. فإذا قال قائل: بل مثله شيء فقد كذَّب الخبر، وتكذيب خبر الله كفر، ولهذا قال نعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - شيخ البخاري-: «من شبَّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا»[٥١] فإذن هؤلاء ضالون وكفار أيضًا.

ومن هذا ما ينشر في الأفلام الكرتونية حيث إنهم يشبهون الله ﷻ بشيخ رهيب - مزعج المنظر، ذي لحية طويلة، عملاق، فوق السحاب، يسخِّر الرياح ويعمل ما يريد، والحقيقة أني أشهد الله أن هذا نشر للكفر الصريح؛ لأن الصبي إذا شاهد مثل هذا وفي أول تمييزه، سوف ينطبع في نفسه إلى أن يموت إلا ما شاء الله، قال رسول الله ﷺ: «**فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[٥٢].

---

(٥١) انظر: «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، والآيات المحكمات والمشتبهات» ط. الرسالة - بيروت (ص١١٤)، وانظر: «العلو للعلي الغفار» (ص١٧٢) ط. أضواء السلف - الرياض، من قول نعيم بن حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وانظر «مختصر العلو»، تحقيق الألباني (ص٦٥).

(٥٢) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام، برقم (١٣٥٩)، ومسلم كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، برقم (٢٦٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ولهذا أقول: إن الذين يعرضون هذه الأشياء لصبيان المسلمين، سوف يحاسبون عند الله حسابًا عسيرًا يوم القيامة؛ لأنهم يريدون -شاءوا أم أبوا- أن يضل الناس بهذا ضلالًا مبينًا.

وعلينا جميعًا إذاكانت الأفلام علىٰ هذا الوجه أن نحذر منها أهل البيوت؛ حتىٰ لا يقعوا في هذا الشر المستطير الذي هو أعظم من شر الأغاني وغيرها؛ لأن كون الإنسان يمثل الله ﷻ بهذه الصورة البشعة لا شك أنه من أعظم المنكر والعياذ بالله.

وأقول: انظر إلىٰ أعداء الله كيف يريدون أن يهينوا رب العزة والجلال بهذه الأشياء التي تسري علىٰ الناس سريان النار في الفحم من غير أن يُشعر بها، وسريان السم في الجسد من غير أن يُشعر به.

والواجب علينا نحن المسلمين ولاسيما في بلادنا هذه أن نكون حذرين يقظين؛ لأن بلادنا هذه مغزوة في العقيدة وفي الأخلاق، وفي الأعمال، ومن كل وجه.

ولا تظن أن الغزو أن يقبل العدو بجحافله ودباباته وصواريخه؛ ليهدم الديار ويقتل الناس فحسب، بل الغزو هو هذا الغزو المُشكِل الذي يَدْخُلُ الناس من حيث لا يشعرون، والإنسان بشر مدني متكيف، ينفر من الشيء أول ما يسمعه، ولكن بعد مدة يرتاح إليه ويألفه، ويكون كأنه أمر عادي، حتىٰ الأمراض التي في الجسم، أول ما يدخل فيروس المرض ينفر منه الجسم ويتأثر ويسخن، لكنه ربما يتحمله بعد ذلك.

وعلىٰ كل حال فأنا أود من طلبة العلم، أن يؤدوا ما عليهم من مسئولية، بأن يحذروا الناس من هذه الأفلام، ما دامت تعرض مثل هذه الأمور التي لايشك مؤمن بالله ﷻ أن عرضها قيادة للأطفال إلىٰ الكفر بالله ﷻ، وإهانة الله سبحانه وتعالىٰ.

ونحن أهل الجزيرة علينا مسئولية عظيمة ليست علىٰ بقية الناس، فمن هنا ظهر الإسلام وإليه يعود، في هذه الجزيرة، قال رسول البرية عليه الصلاة والسلام في مرض موته: «**أخرجوا**

المشركين من جزيرة العرب»[٥٣] وقال: «**لأخرجن اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب حتىٰ لا أدع إلا مسلمًا**»[٥٤]، وقال: «**أخرجوا اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب**»[٥٥].

وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام أمرنا بإخراج أجسادهم، فإنه يأمرنا أمرًا أولويًا بإخراج أفكارهم وأخلاقهم التي يبثونها بين الناس؛ ليضلوا عباد الله ﷻ، ولو أن الرسول عليه الصلاة والسلام أمامنا الآن يقول في مرض موته وهو علىٰ فراش الموت: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب**»[٥٦] هل لأنهم أجسام بشر مثلنا؟!

لا؛ بل لأنهم يبثون شركهم وشرورهم بيننا، فهذه الجزيرة لها شأن عظيم وميزان كبير في نظر الشرع باعتبار حماية الدين الإسلامي، فأنا أجعلها أمانة في أعناق طلبة العلم أن يحرصوا غاية الحرص علىٰ التحذير من هذه الأفلام.

وهذه كلمة مهمة جدًّا، لكنها معترضة بالنسبة لموضوعنا، وسببها الاستطراد في مسالة المماثلة، وأن من مثل الله بخلقه فهو كافر.

وعلىٰ كل حال فقد اشترك هذان القسمان في إجراء النصوص علىٰ ظاهرها، وافترقا في أن السلف أجروها علىٰ اللائق بالله ﷻ، وهؤلاء أجروها علىٰ وجه التمثيل بالمخلوقات، وهذا فُرقان عظيم.

القسم الثالث: من أجروا النصوص علىٰ خلاف ظاهرها إلىٰ معان ابتكروها بعقولهم، وهؤلاء الذين يدّعون أنهم العلماء والحكماء، ويقولون: طريقة السلف طريقة الذين يقرءون

---

(٥٣) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: جوائز الوفد، برقم (٣٠٥٣)، ومسلم، كتاب: الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، برقم (١٦٣٧)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥٤) أخرجه مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: إخراج اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب، برقم (١٧٦٧)، وأبو داود كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في إخراج اليهود من جزيرة العرب، برقم (٣٠٣٠)، وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥٥) سبق تخريجه.

(٥٦) سبق تخريجه.

الكتاب أماني ولا يعرفون، أما نحن فنحن أهل العلم والحكمة، ولهذا قالوا: طريقة الخلف أعلم وأحكم، وقد ذكرنا في كتاب تلخيص الحموية بيان بطلان هذا القول(٥٧).

هؤلاء الذين يجرون النصوص على خلاف الظاهر إلى معانٍ عينوها بعقولهم، فقالوا: «استوى على العرش»؛ أي: استولى على العرش، «يد الله»؛ أي: قوته أو نعمته، «وجه الله»: ثوابه، «محبة الله»: ثوابه، «غضب الله»: انتقامه، وهكذا قالوا لزعمهم: إن المعنى الظاهر ممتنع على الله ﷻ، ثم قالوا: إذا كان ممتنعًا فلنا عقول نتصرف فيها.

ونرد عليهم فنقول وبكل سهولة: إذا كان الأمر كما قلتم فلماذا يتحدث الله عن نفسه بعبارات غير مقصودة، ويجعل الأمر موكولًا إلى عقولنا؟

فالصواب: أنه ليس إلى العقل بل إلى الهوى المختلف الذي يقول فيه فلان: هذا واجب، ويقول فلان الثاني: هذا ممتنع على الله، والثالث يقول: هذا جائز.

فلماذا يجعل الله ﷻ الحديث عن صفاته بكلمات لا يراد بها ظاهرها؟!

وهل هذه إلا تعمية، وخلاف البيان الذي قال الله تعالى فيه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]؟ وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]؟

ولماذا يجعل الأمر موكولًا إلى ما تقتضيه عقولنا التي هي ليست عقلًا في الواقع بل هي وهم؟!

قالوا: لأجل أن يزيد ثوابنا بتحويل النص إلى معناه؛ لأنك إذا أخذت النص على ظاهره لم تتكلف، لكن إذا صرفته عن ظاهره يحتاج إلى دليل من اللغة وشواهد وجهد كبير حتى تصل إلى المعنى المراد، فهذه التعمية الواردة في أعظم الأخبار المقصود بها كثرة الثواب.

يا سبحان الله العظيم، أيضيع الله أصلًا عظيمًا في التحدث عن نفسه من أجل أن يزيد ثوابنا بالتعب! ثم إن التعب الذي يأتي لغير سبب لا يثاب عليه الإنسان.

ولو قال قائل مثلًا: الناس الآن يحجون على الطائرة وعلى السيارة، وأنا سأحج على حمار أعرج، أركبه تارة وأسوقه تارة حتى أصل إلى مكة؛ لأن هذا فيه تعب عظيم وأجر كبير فهل

(٥٧) ينظر: «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»(ص٥).

يؤجر الإنسان على هذا؟

الجواب: لا يؤجر؛ لأن هذا تعب حصل باختياره هو، ولهذا أمر النبي عليه الصلاة والسلام الرجل الذي نذر أن يقف في الشمس، أمره أن يدخل في الظل، ونهاه عن تعذيب نفسه[58]، والله ﷻ يقول: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

فالحاصل أن هؤلاء لا شك أنهم مخطئون ضالون، مرتكبون لضلالين يتضمن كل ضلال منهما القول على الله بلا علم.

فقولهم: إن الله لم يرد كذا، هذا قول على الله بلا علم، إذ كيف لم يرد وهو ظاهر لفظه. وقولهم: أراد كذا، هذا أيضًا قول على الله بلا علم؛ لأنه إذا انتفت إرادة الظاهر بقي ما يخالف الظاهر قابلًا للاحتمالات الكثيرة؛ إذ ليس هناك ما يجعل هذا الاحتمال المعين هو المراد دون غيره من الاحتمالات. ولهذا نقول إن هؤلاء ضالون.

القسم الرابع: قالوا: نسكت ونفوض، ولا نقول معناها كذا ولا كذا، نقرأ القرآن والحديث وكأنما نقرأ لغة لا نعرفها، كأننا عرب نقرأ باللغة الإنجليزية ولم نعرف اللغة الإنجليزية، أو كأننا عامة لا يعلمون الكتاب إلا أماني.

وهؤلاء يقولون: كل نصوص الصفات غير معلومة المعنى. فإذا قلت لأحدهم: ما تقول بارك الله فيك وهداك إلى الصواب في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؟ وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؟ وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]؟ قال: الله أعلم.

فسبحان الله!! نعم كل شيء الله أعلم به، لكنه ﷻ أنزل علينا كتابًا مبينًا: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. فأي فائدة لنا في قرآن لا نعرف معناه؟! وهل يمكن أن نمتثل أمر الله، وأن

---

(٥٨) أخرجه أبو داود، كتاب: الأيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، برقم (٣٣٠٠)، وابن ماجه، كتاب: الكفارات، باب: من خلط في نذره طاعة بمعصية، برقم (٢١٣٦)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

نعظم الله ﷻ، وأن ننفي عنه النقائص ونحن لا نعلم ما أراد بكلامه؟! والجواب: لا، لا يمكن.

وإذا كنتم أنتم معنا تقولون: إن آيات الأحكام وأحاديث الأحكام معلومة المعنىٰ، حيث يعرف الناس معنىٰ الصلاة والزكاة والصيام والحج، فلماذا لا تجعلون آيات الصفات معلومة المعنىٰ؛ لأنها تتعلق بذات الخالق ﷻ وهي أعظم من آيات الأحكام التي تتعلق بعمل المخلوق فهي أولىٰ بالعلم؟!

والمهم أن هؤلاء لا يسمون عند أهل السنة بالمفوضة. وهناك من العلماء من يقول: إن التفويض هو مذهب السلف، ويقول: إن أهل السنة قسمان: مؤولة ومفوضة وهذا واقع.

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول وصدق فيما قال: «قول أهل التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد، وذكر تعليلات عظيمة قوية في كتابه المعروف بدرء تعارض العقل والنقل، وذكر الأدلة علىٰ ذلك، وقال هذا الذي فتح علينا باب الفلاسفة[٥٩]، وهذا الذي جعل أهل التخييل ينكرون اليوم الآخر والجنة والنار، وقالوا: إذا كنتم لا تعلمون معاني هذا الصفات فنحن نعلمها، وإذا كنتم لا تعرفون ما يتعلق بالرب فنحن نعرف ما يتعلق بالرب؛ فقالوا: الرب كله ليس له أصل، وإنما هو تخويف من عباقرة من البشر من أجل أن يستقيم الناس علىٰ ما طلب منهم».

وصدق شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما قال، إذ كيف ينزل الله علينا كتابًا، ورسوله عليه الصلاة والسلام يخبرنا بأخبار فيما يتعلق بذات الرب ﷻ وصفاته، ويقال: كل هذا ليس له معنىٰ، ولا يجوز أن نتكلم في معناه؟.

هذا من أعظم ما يكون من الإلحاد والكفر، وفيه من الاستهانة بالقرآن الكريم والذم له ما لا يعلمه إلا من تأمل هذا القول الفاسد الباطل.

القسم الخامس: قالوا: نحن لا نتكلم بل علينا أن نمسك، فيجوز أن يكون المراد بها الظاهر اللائق بالله، ويجوز أن يكون المراد بها الظاهر المماثل للمخلوقين، ويجوز أن يكون المراد بها خلاف الظاهر، ويجوز أن لا يكون المراد بها شيء، كل هذا ممكن وجائز، وما دامت الاحتمالات قائمة

---

(٥٩) ينظر: «درء التعارض»(١/ ٢٠٥)

فالواجب الإمساك.

والفرق بينهم وبين المفوضة أن المفوضة يقولون: لا نقول شيئًا أبدًا، وهؤلاء يقولون: يحتمل كذا، وكذا، وكذا، وكذا ونكف عن القول؛ لأن الاحتمالات كلها واردة، وإذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

والقسم السادس: قوم أعرضوا عن هذا كله وقالوا: لا نقول شيئًا في صفات الله، نحن نقرأ القرآن ونتعبد الله بقراءته ولا نتعرض لمعناه فيما يتعلق بالصفات إطلاقًا، فهم لا يقولون بقول أحد الأقسام الخمسة السابقة، بل يسكتون ولا يُقَدِّرونها بقلوبهم ولا ينطقون بها بألسنتهم، بل يسكتون عن هذا كله.

وهؤلاء غير سالمين بل واقعون في الخطأ، فالقرآن تبيان لكل شيء، والقرآن يراد به لفظه ومعناه الدال عليه لفظه، ومن لم يقل بذلك فهو على ضلال، والقرآن نزل بألفاظه ومعانيه، لكن علينا أن نتأدب مع الله ﷻ ولا نتجاوز القرآن ولا نتجاوز الحديث، ولو أن أحدًا أراد أن يتكلم عن صفة شخص ليس حاضرًا، فلا يسوغ له أن يتكلم عن صفته وهو لا يعلم، فكيف يتكلم عن صفات الخالق أو يحكم بعقله على هذه الصفات العظيمة التي لا يمكنه أن يدركها بعقله أبدًا؟!

وغاية ما عندنا نحن أن ندرك المعنى، أما الحقيقة والكيفية فهذا شيء لا يمكن إدراكه، ولهذا يحرم على الإنسان أن يتخيل أو أن يتصور شيئًا من صفات الله ﷻ، فلا يجوز أن تتصور أو تتخيل يد الله كيف هي مثلًا، ولهذا سألني سائل ذات مرة فقال: ما تقول في أصابع الله؟ كم هي؟ أعوذ بالله. فقلت: هل أحد يسأل هذا السؤال؟! يا أخي اتق ربك، أنت لست مُلزَمًا بهذا، أثبت أن لله أصابع كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام، وأما كم فلا يمكن لك أن تتكلم بهذا.

فو الله ما أنت بأحرص على العلم بالله من الصحابة ﷺ، والصحابة ﷺ لما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «**إن الله يجعل السموات على إصبع والأرضين على إصبع**»[٦٠] إلى آخر

---

(٦٠) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، برقم (٧٤١٥)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، برقم (٢٧٨٦)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

الحديث، ما قالوا: يا رسول الله هل لله أكثر من هذه الأصابع؛ لأنهم أكمل أدبًا، وأشد تعظيمًا لله ممن أتىٰ بعدهم، وإذا كنت صادقًا في عبادة الله فلا تتجاوز ما أخبر الله به عن نفسه، كما أنك لا تتجاوز ما شرعه الله لعباده، فلو أردت أن تصلي الظهر خمسًا لقال لك الناس كلهم هذا خطأ، إذن لا تتكلم فيما أخبر الله به عن نفسه، أو أخبر به عنه رسوله ﷺ، إلا بمقدار ما بلغك فقط.

وأنت إذا سلكت هذا -والله- تسلم من أمور كثيرة؛ تسلم من شبهات يوردها الشيطان علىٰ قلبك، ومن شبهات يوردها عليك غيرك، ولما قيل للإمام مالك: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوىٰ؟ أطرق حتىٰ علاه العرق من شدة هذا السؤال وعظمته -لأن هذا السؤال منكر- ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» فانظر كلام السلف رحمهم الله كيف أن كل إنسان يسأل عما لم يسأل عنه السلف -الصحابة رضي الله عنهم خاصة- فهو مبتدع.

وكذلك قول القائل: إنه ثبت أن الله ينزل إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، ونحن نشاهد أن الثلث يدور علىٰ الأرض إذن الله ينزل كل الليل، أعوذ بالله فمن قال هذا؟! قف يا أخي حيث جاءت النصوص وتسلم من هذا التقدير، أعتقد أن الله ليس كمثله شيء وتسلم من هذا التقدير، فلو طلع الفجر هنا في المملكة وهو ثلث الليل في المغرب. فيكون النزول بالنسبة لنا انتهىٰ وبالنسبة لهؤلاء الذين عندهم الثلث الأخير موجود. نحن في الثلث وأهل المشرق قد طلع عليهم الفجر، فالنزول بالنسبة لأهل المشرق انتهىٰ، وبالنسبة لنا بدأ، ولا تتعدىٰ هذا يا أخي، ولست مُلزَمًا بهذه التقديرات أبدًا.

والله لو كان خيرًا لسبقنا إليه الصحابة رضي الله عنهم، فالصحابة أحرص منا علىٰ الخير.

فإذا قال قائل: ربما لم يكن في قلوبهم هذا التقدير؛ لأنهم ما عرفوا عن كروية الأرض علىٰ وجه مفصل، ولا عرفوا أن الشمس تغرب مثلًا عن أهل المدينة قبل أن تغرب عن أهل المغرب فلهذا لم يسألوا؟.

فنقول: لو كان هذا من شرع الله لقيض الله له من يسأل حتىٰ يتبين؛ ولهذا لما أخبر النبي ﷺ أن

أيام الدجال، فيها يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كأسبوع، أنطق الله الصحابة رضي الله عنهم وقالوا: اليوم الذي كسنة تكفينا فيه صلاة يوم واحد؟ قال: لا، اقدروا له قدره[٦١] فلا تظن أبدًا أن شيئًا يلزمنا في ديننا يمكن أن يغفل إطلاقًا، لو لم يتكلم به الرسول ﷺ ابتداءً فسوف يقيض الله له من يسأل عنه؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

لما انقسم أهل القبلة -؛ يعني: الذين ينتسبون إلىٰ الإسلام -هذه الانقسامات صار الناس يؤلفون الكتب المبنية علىٰ الجدل والنزاع والخصومات التي لا نهاية لها، وإذا طالعت كتب هؤلاء خصوصًا أهل التحريف الذين يسمون أنفسهم أهل التأويل، عجبت من التقديرات التي يقدرونها ويفصلون فيها ويجادلون فيها، في أمر لا يمكنهم إدراكه بالنسبة لما يتعلق بصفات الله عز وجل، وجعلوا الحكم راجعًا إلىٰ ما تقتضيه عقولهم لا إلىٰ ما يقتضيه الكتاب والسنة، فضلوا في ذلك ضلالًا بينًا، وصاروا يتخبطون خبط عشواء، لا يعرفون من الحق شيئًا.

ولقد ألف أهل السنة -الذين سلكوا مسلك السلف- كتبًا كثيرة في العقيدة، مختصرة ومطولة ومتوسطة، ومن جملة ما أُلِّف، هذه المنظومة التي نظمها السفاريني رحمه الله علىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، علىٰ أن فيها بعض الأشياء التي تحتاج إلىٰ بيان، وسنبينه بحسب موضعه إن شاء الله.



---

(٦١) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته ومن معه، برقم (٢٩٣٧)، وأبو داود، كتاب: الملاحم، باب: ذكر خروج الدجال، برقم (٤٣٢١)، وغيرهما من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العلامة ابن فوزان

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فلا يخفى أن العقيدة هي الأساس الذي يبنى عليه الدين، وهي الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر، خيره وشره، هذه أصول الإيمان وأصول العقيدة كما جاءت في الحديث الصحيح في مجيء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ بحضرة أصحابه، وجلوسه بين يدي النبي ﷺ والصحابة ينظرون إليه، وسأل النبي ﷺ فقال: «**يا محمد، أخبرني عن الإيمان -بدأ بالإيمان- قال: الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره قال: صدقت، فأخبرني عن الإسلام، قال: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأن تقيم الصلاة ن وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا فقال: صدقت، أخبرني عن الإحسان قال: الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال: أخبرني عن الساعة -يعني عن قيام الساعة متى؟- قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل.**

أي: أنا وأنت لا نعرف ذلك؛ لأن هذا لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، لا تعلمه الملائكة ولا الرسل ولا العلماء، وإنما هذا من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله جل وعلا.

قال: أخبرني عن أماراتها -أي علاماتها- فقال ﷺ «أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان».

هذا من علامات الساعة، وعلامات الساعة كثيرة -كما ذكر العلماء- منها صغرى، ومنها علامات متوسطة، ومنها علامات كبرى، وكل هذا مفصل في كتب العقائد.

فقام وخرج، فقال النبي ﷺ: «**أتدرون من السائل؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، وفي رواية أنه قال: «اطلبوه» فخرجوا يطلبونه فلم يجدوه، فقال: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»**[٦٢]؛ أي: دين الإسلام.

وهذه مراتب الدين، ثلاث مراتب:

١- مرتبة الإيمان.

٢- مرتبة الإسلام.

٣- مرتبة الإحسان.

كل مرتبة لها أركان. فالإسلام والإيمان إذا ذكرا جميعًا صار الإسلام له معنىٰ والإيمان له معنىٰ، فالإيمان هو أعمال القلب، والإسلام هو أعمال الجوارح، الإسلام يكون ظاهرًا، والإيمان يكون باطنًا في القلب. ولابد من اجتماعهما. فلا إسلام صحيح بدون إيمان، ولا إيمان بدون إسلام.

وإذا ذكر أحدهما دخل فيه الآخر، ولهذا يقول العلماء: «الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا»؛ يعني: صار لكل منهما معنىٰ خاص، يفترقان في المعنىٰ والتفسير، «وإذا افترقا»؛ يعني: ذكر أحدهما «اجتمعا»؛ يعني: دخل فيه الآخر، فإذا ذكر الإيمان وحده دخل فيه الإسلام، وإذا ذُكر الإسلام وحده دخل فيه الإيمان، فدل علىٰ أنهما لابد منهما جميعًا، وأنه لا يكفي إسلام بدون إيمان، ولا إيمان بدون إسلام.

فالإيمان يتكون من هذه الأركان الستة، وتسمىٰ:

*** أصول الإيمان.**

*** وأركان الإيمان.**

ومن هذه الأركان تتكون العقيدة، والعقيدة: ما يعتقده القلب ويجزم به. تسمىٰ العقيدة

---

(٦٢) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالىٰ، برقم (٨)، والنسائي كتاب: الإيمان وشرائعه، باب: نعت الإسلام، برقم (٤٩٩٠)، وغيرهما من حديث عمر رضي الله عنه.

وتسمىٰ الإيمان، كان كان السلف يسمونها الإيمان. وتسمىٰ السنة أيضًا. ولذلك تجدون مؤلفات السلف مختلفة الأسماء، بعضها اسمه الإيمان أو أصول الإيمان، وبعضها اسمه السنة، مثل كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، وكتاب «السنة» للأثرم، وكتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي، ومن العلماء من يسمي العقيدة بالإيمان، ومن العلماء من يسميها العقيدة، ومنها من يسميها التوحيد.

وهي أسماء مختلفة اللفظ لكنها متفقة في المعنىٰ، وكل اسم منها مأخوذ من الأدلة، وليست اصطلاحية كما يقول بعضهم.

ومن ثم اهتم العلماء بهذا الباب، باب العقيدة أو باب الإيمان أو باب السنة، اهتموا به اهتمامًا بالغًا، واعتنوا به وألفوا فيه المؤلفات الكثيرة في بيانه وبيان أصوله وبيان أدلته؛ لأنه هو الأساس الذي يبني عليه الدين، فألفوا فيه نثرًا ونظمًا، وجمعوا فيه الأدلة من الكتاب والسنة.

وتكونت من ذلك مكتبة عظيمة في العقيدة أو في الإيمان أو في السنة علىٰ اختلاف العصور، وكلها تسير في منهج واحد، ولكن بعضها يوضح بعضًا، بعضها مختصر وبعضها مطول، وبعضها نثر، وبعضها نظم، هذا مما يدل علىٰ عناية العلماء بالعقيدة وأهمية العقيدة ووجوب معرفة العقيدة، عكس الذين يزهدون في هذا العلم ويرخصونه علىٰ الناس ويقولون: يكفي اسم الإسلام ولا داعي إلىٰ هذه المؤلفات، وهذا ناشئ إما عن جهل منهم وإما عن سوء معتقد وبغض للعقيدة، وغرضهم من ذلك ألا يكون هناك فرق بين مبتدع وسني، وبين سني وجهمي ومعتزلي، ورافضي وباطني، لا يكون هناك فرق؛ لأن كتب العقيدة الصحيحة تبين العقائد الباطلة، وهم لا يريدون هذا، يريدون أن يكون الناس علىٰ حد سواء، ويُكتفىٰ باسم الإسلام. مع أن الإسلام لا يتحقق ولا يصح إلا إذا صحت العقيدة، فإذا لم تصح العقيدة لم يصح الإسلام، والتسمي بالإسلام لا يكفي، فلابد من تحقيق العقيدة وتحقيق الإيمان حتىٰ يصح الإسلام، ويكون التسمي به حقيقيًّا، أما مجرد التسمي بالإسلام مع تضييع أصول الإسلام، وتضييع العقيدة الصحيحة فإنه لا يبقىٰ إسلام صحيح.

فهذا الباب مهم، وممن ألفوا في هذا الباب: الإمام محمد بن أحمد السَّفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه نظم عقيدة السلف؛ لأن النظم أخف على السمع وأثبت في الذهن وأسرع في الحفظ من النثر. فلذلك نظم رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العقيدة المسماة بـ «لوامع الأنوار البهية في اعتقاد الفرقة المرضية» أو نحوًا من هذا العنوان، أو «سواطع الأنوار» ألف أو نظم هذه المنظومة المشتملة على بيان أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، وإن كان لا يخلو نظمه من مؤاخذات، لكن العقيدة في جملتها جيدة ومفيدة.

والسَّفاريني: نسبة إلي سفارين، قرية من قرى نابلس في فلسطين؛ لأنه ولد فيها، وتعلم على علماء الشام وأخذ عنهم العلم، ثم رجع إلى بلده وألَّف المؤلفات القيمة المفيدة، منها هذه العقيدة المسماة بعقيدة الإمام السفاريني، وشرحها بشرح مفصل، وألف أيضًا مؤلفات أخرى، منها: «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام»، وهو شرح لكتاب «عمدة الأحكام» في الحديث، ومنها «شرح الثلاثيات»، وهي ثلاثيات مسند الإمام أحمد، وهو مطبوع، ومن مؤلفاته أيضًا «البدور السافرة في أمور الآخرة»، وله مؤلفات كثيرة في هذا الباب مفيدة، وإن كان قد لا يخلو من ملاحظات، ولكن في الجملة كتبه جيدة ومفيدة رَحِمَهُ اللَّهُ.



الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم (٦٣)

١- الحَمْدُ لله القَدِيمِ البَاقِي ... مُسَبِّبِ الأَسْبَابِ وَالأَرْزَاقِ

٢- حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَّوْجُودُ ... قَامَتْ بِهِ الأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ

٣- دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوادِثُ ... سُبْحَانَهُ فَهُوَ الحَكِيمُ الوَارِثُ

٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا ... عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ كَنْزِ الهُدَىٰ

٥- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ ... مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرارِ

٦- وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ ... كَالفَرْعِ «لِلتَّوْحِيدِ» فَاسْمَعْ نَظْمِي

٧- لأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي ... لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ

٨- وَيُعْلَمُ «الوَاجِبَ» وَ«المُحَالَا» ... كَـ«جَائِزٍ» في حَقِّهِ تَعَالَىٰ

٩- وصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ ... أَن يَّعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

١٠- لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا ... يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

١١- وَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لِي «عَقِيدَهْ» ... «أُرْجُوزَةً» وَجِيزَةً مُّفِيدَهْ

١٢- نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا «مُقَدِّمَهْ» ... وَسِت «أَبْوابٍ» كَذَاكَ «خَاتِمَهْ»

١٣- وَسَمْتُهَا بِـ«الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ» ... فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرقَةِ المَرْضِيَّهْ»

١٤- عَلَىٰ اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الحَنْبلي» ... إِمَامِ أَهْلِ الحَقِ ذِي القَدْرِ العَلِي

١٥- حَبْرِ المَلا فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي ... رَبِّ الحِجَىٰ مَاحي الدُّجَىٰ الشَّيْبَانِي

١٦- فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ ... فَمَنْ نَّحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الأَثَرِي

---

(٦٣) غير موجودة في نسخة ابن عثيمين.

١٧- سَقَىٰ ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوبُ الرِّضَا   وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ مَا نَجْمٌ أَضَا
١٨- وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ   مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَىٰ الجَنَّهْ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»:

أي: باسم مسمىٰ هذا اللفظ الأعظم، الموصوف بأوصاف الكمال ابتدائي، والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد لم يطلق علىٰ غيره.

والرحمن الرحيم: اسمان مشتقان من رَحُمَ بجعلِهِ لازمًا، أو بتنزيله، منزلة اللازم، إذ هما صفتان مشبهتان.

والرحمن: أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالبًا، والرحمن في الأصل بمعنىٰ: كثير الرحمة، ثم غلب علىٰ البالغ في الرحمة غايتها، وهو الله.

والرحيم: ذو الرحمة الكثيرة، وأتىٰ به بعد الرحمن الدال علىٰ جلائل النعم، إشارة إلىٰ أن ما دل عليه من دقائق الرحمة فيكون كالتتمة.

قوله: «الحَمْدُ لله...»:

الحمد لغة: الثناء باللسان علىٰ الجميل الاختياري علىٰ جهة التعظيم والتبجيل، **وعرفًا:** فعل ينبئ عن تعظيم المنعم علىٰ الحامد و غيره.

والشكر لغة: هو الحمد اصطلاحًا، **وعرفًا:** صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله، فبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه.

فالحمد أعم من جهة المتعلق؛ لأن متعلقه الفواضل، والفضائل.

فالفواضل: الصفات المتعدية كالكرم، **والفضائل:** الصفات اللازمة كالجمال وجوده الذهن ونحو ذلك، وأخص من جهة المورد؛ لأن مورده اللسان، والجنان فقط. والشكر أعم من جهة المورد؛ لأن مورده اللسان، والجنان والأركان.

قال الشاعر:

أفـــادتكم الـــنعماء منـــي ثلاثـــة يـــدي ولـــساني والـــضمير المحجبـــا

وأخص من جهة المتعلق؛ لأن متعلقه الصفات الفواضل فقط.

و«**القديم**»: نعت لله تعالىٰ، وهو الذي لم يسبق وجوده عدم، وبرهانه أنه لو كان حادثًا، ولم يكن قديمًا، لافتقر هو أيضًا إلىٰ محدث وافتقر محدثه إلىٰ محدث، فأما تسلسل ذلك إلىٰ ما لا نهاية، وما تسلسل لم يتحصل أو ينتهي إلىٰ محدث قديم هو الأول، وذلك هو المطلوب الذي سميناه محدث العالم وبائه.

«**الباقي**»: مشتق من البقاء، وهو امتناع لحوق العدم، والبقاء صفة واجبة لله كما وجب له القدم؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

«**مسبب الأسباب**»: المتوصل بها إلىٰ مسبباتها، وفي نسخة: مقدر الآجال، وهي أولىٰ لأمرين:

الأول: أن المقدر من صفات أفعاله المعبر عنها بالفواضل، وفي نسخة بدل الآجال: الأقدار، وهي أعم.

و **الثاني**: الدلالة علىٰ تقدير الآجال جمع أجل محركة، غاية الوقت في الموت، وحلول الدين ومدة الشيء.

قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤].

«و» مقدر «**الأرزاق**»: جمع رزق -بالكسر- ما ينتفع به من حلال وحرام.

قوله: « حَيٌّ ...»:

أي: لم يزل موجودًا وبالحياة موصوفًا، والحياة: صفة ذاتية حقيقية قائمة بذاته تعالىٰ. «**عليم**» بالسرائر والخفيات، التي لا يدركها علم خلقه، «**قادر**»؛ أي: ذو القدرة التامة.

«**موجود**»: بالوجود القديم؛ لأن العَالَمَ وكل جزء من أجزائه حادث ومفتقر من حيث وجوده وعدمه إليه تعالىٰ

«قامت»؛ أي: وجدت واستمرت «به» سبحانه وتعالىٰ، «الأشياء»: كلها، من الجواهر والأعراض، «و» قام به «الوجود» لكل موجود سواه. فوجد الباري واجب قديم، ووجود غيره جائز محدث بأحداث الخالق الحكيم.

❁ **قوله: « دَلَّتْ... »:**

أي: دلالة عقلية قطعية «علىٰ وجوده» سبحانه وتعالىٰ، «الحوادث»: جمع الحادث، وهو خلاف القديم. «سبحانه»: اسم بمعنىٰ التسبيح الذي هو التنزيه، «فهو»: تعالىٰ «الحكيم»؛ أي: المتقن لخلق الأشياء بحسن التدبير وبديع التقدير. «الوارث»؛ أي: الباقي بعد فناء خلقه.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [مريم: ٤٠].

❁ **قوله: « ثُمَّ الصَّلَاةُ... »:**

هي من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن غيرهم التضرع، والدعاء بخير، «والسلام»: بمعنىٰ التحية والسلامة من النقائص والرذائل.

قال ابن الجوزي: «وأما الجمع بين الصلاة والسلام، فهو الأولىٰ، والأكمل، والأفضل، لقوله تعالىٰ: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب: ٥٦]. ولو اقتصر علىٰ أحدهما جاز من غير كراهة».

«سرمدًا»؛ أي: دائمًا، «علىٰ النبي»: وهو إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بتبليغه فهو رسول أيضًا، «المصطفىٰ»؛ أي: المختار.

وفي «صحيح مسلم» عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا: «إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشًا من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم»[٦٤] رواه الترمذي. ولفظه: «أن الله اصطفىٰ من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفىٰ من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفىٰ من بني كنانة، قريشًا، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

---

(٦٤) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، برقم (٢٢٧٦)، والترمذي، كتاب: المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، برقم (٣٦٠٦)، وأحمد (٤/ ١٠٧)، وغيرهم من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

«كنز الهدىٰ»؛ أي: معدن الرشاد، «و»: والصلوات والسلام، «آله»؛ أي: أتباعه علىٰ دينه.

ولذا قال نشوان:

آل النبـــي هـــم أتبـــاع ملَّتـــه مـــن الأعـــاجم والـــسودان والعـــرب

لـــو لم يكـــن آلـــه إلا قرابتـــه صـــلىٰ المـــصلّي عـــلىٰ الطـــاغي أبي لهـــب

«و»: علىٰ، «صحبه»: اسم جمع لصاحب، والمراد به هنا: الصحابي، وهو من اجتمع بالنبي مؤمن به، ولو لحظة، ومات علىٰ ذلك.

و «الأبرار»: جمع بار، وهو الصادق، والكثير البر، والصدق في اليمين.

«معادن»: جمع معدن، الموضع الذي تستخرج منه جواهر الأرض؛ أي: هم مستقر التقوىٰ، ومواضعها.

و «التقوىٰ»: التحرز بطاعة الله عن مخالفته، وامتثال أمره، واجتناب نهيه، «مع الأسرار»: الرفيعة، والأحوال البديعة.

قوله: « وَبَعْدُ... »:

هذه كلمة يؤتىٰ بها للانتقال من أسلوب إلىٰ غيره؛ أي: بعد الحمدلة، والصلاة والسلام.

«فاعلم»: أمر من العلم، وهو صفة يميز المتصف بها بين الجواهر والأعراض، «أن كل العلم»؛ أي: سائر العلوم الشرعية، وكذا العقلية، «كالفرع لـ»: علم، «التوحيد»: المتفرع عليه، والناشئ عنه.

والتوحيد ثلاثة أقسام:

توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الصفات.

فتوحيد الربوبية: أن لا خالق، ولا رازق إلا الله.

وتوحيد الألوهية: إفراده تعالىٰ بالعبادة.

وتوحيد الصفات: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به نبيه ﷺ نفيًا وإثباتًا.

«فاسمع»: سماع فهم وإذعان، «نظمي»: لأمهات مسائله، «لأنه»؛ أي: -علم التوحيد- «العلم»: العظيم، «الذي لا ينبغي»؛ أي: لا يحسن، «لـ» شخص بالغ، «عاقل»: من بني آدم ذكرًا أو

أنثى، «**لفهمه**»؛ أي: إدراك صور معرفته في ذهنه، «**لم يبتغ**»؛ أي: لم يطلبه ليكون في إيمانه على بصيرة.

❁ **قوله:**: « **فَيْعَلم الوَاجِبَ ...**»:

أي: يجب شرعًا على كل مكلف أن يعرف ما يجب لله تعالى، وهو ما لا يتصور في العقل عدمه كوجوده تعالى، ووجوب قدمه، «و»: يعلم، «**المحالا**»: وهو ما لا يتصور في العقل وجوده كالشريك له تعالى.

«**كما** » يجب على كل مكلف أن يعلم لكل حكم، «**جائز**»: وهو ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه على السواء، كإرسال الرسل وإنزال الكتب، «**في حقه تعالى**»: وتقدس، ومثل ذلك لرسل الله صلوات الله وسلامه عليهم. وسيأتي تفصيل ذلك في محله.

❁ **قوله:**: « **وصَارَ...** »:

أي: في هذه الأزمنة، «**من عادة أهل العلم**»: بالسنة، «**أن يعتنوا**»؛ أي: يشتغلوا ويهتموا. «**في سبر**»؛ أي: تتبع، «**ذا**»؛ أي: هذا العلم، «**بالنظم**»: لسهولة حفظه، ولهذا قال: «**لأنه**»، أي: المنظوم، «**يسهل**»؛ أي: يلين، «**للحفظ**»: والعلوق في الحافظة، «**كما**»: أنه «**يروق**»؛ أي: يحسن، «**للسمع**»: لكونه ينبسط له ويلتذ بسماعه، «**ويشفي**»؛ أي: يبرئ، «**من ظمأ**»؛ أي: عطش، واشتياق إلى معرفة أصول علم التوحيد، وفيه استعارة مصرحة.

❁ **قوله:**: « **فَمِنْ هُنَا...** »:

أي: من أجل ما ذكرنا من فائدة النظم، «**نظمت**»: أي: ألفت، «**لي**»: ولمن كان مثلي من متبعي السلف الصالح،«**عقيدة**»: سلفية أثرية، «**أرجوزة**»؛ أي: من بحر الرجز، أحد بحور الشعر الستة عشر، «**وجيزة**»؛ أي: قليلة الألفاظ، ولكنها كثيرة المعاني، «**مفيدة**»؛ أي: مربحة من قرأها.

❁ **قوله:**: « **نَظَمْتُهَا...** »

أي: نظمت مسائلها، «**في سلكها**»؛ أي: خيطها، «**مقدِمة**» -بكسر الدال- على الأفصح، «**وست أبواب**»: جمع باب، وهو في **العرف**: اسم لطائفة من العلم يشتمل على فصول وفروع

ومسائل غالبًا، «كذاك»: يشتمل أيضًا على، «خاتمة»: وهي عاقبة الشيء وآخرته.

❁ **قوله:** « **وَسَمْتُهَا...** »:

من السمة وهي العلامة؛ أي: أسميتها - يعني: عقيدته - «**بالدرة**»؛ أي: اللؤلؤة، «**المضية**»؛ أي: المنورة، «**في عقد**»؛ أي: اعتقاد، «**أهل الفرقة**»؛ أي: الطائفة، «**المرضية**» في اعتقادها.

❁ **قوله:**: « **عَلَىٰ اعْتِقَادِ...** »:

متعلق بنظمت، والاعتقاد حكم الذهن الجازم، فإن كان مطابقًا للواقع فهو صحيح، وإلَّا فهو فاسد، و«**ذي**»: بمعنىٰ صاحب، و«**السداد**» -بفتح السين المهملة-؛ أي: القصد في الدين والاستقامة، والمراد به: إمامنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المروزي، ثم البغدادي، «**الحنبلي**»: نسبة إلىٰ جده أبي أبيه حنبل، «**إمام أهل الحق**»: الذين هم الفرقة الناجية؛ لاعتصامهم بالكتاب والسنة، «**ذي**»؛ أي: صاحب، «**القدر**»؛ أي: المقدار، «**العلي**»؛ أي: المرتفع لكثرة فضائله.

قال الإمام الشافعي: «خرجت من بغداد وما خلفت فيها أحدًا أتقىٰ ولا أورع، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل».

❁ **قوله:**: « **حَبْرِ الـمَلا...** »:

الحبر -بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الموحدة- العالم المتقن، والملأ: أشرف الناس، «**فرد**»؛ أي: واحد، «**العلا**»: السامية، «**الرباني**»: هو الذي يربي بصغار العلم قبل كباره، كما في «صحيح البخاري».

وقال ابن عباس: «الرباني هو المعلم أخذه من التربية؛ أي: يربي الناس كما يربي الطفل أبوه».

«**رب**»؛ أي: صاحب، «**الحجىٰ**»؛ أي: العقل، «**ماحي**»: بنور السنة، «**الدُّجىٰ**»؛ أي: ظلمة البدعة، «**الشيباني**»: نسبة إلىٰ شيبان أحد أجداده.

❁ **قوله:** « **فَإِنَّهُ...** »:

أي: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، «**إمام**»: وقدوة، «**أهل**»؛ أي: أصحاب، «**الأثر**»؛ يعني: الذين يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله في كتابه، أو في سنة نبيه ﷺ، أو ما ثبت عن السلف الصالح

من الصحابة والتابعين. «**فمن**»؛ أي: إنسان، «**نحا**»؛ أي: قصد، «**منحاه**»؛ أي: مقصده ومذهبه، «**فهو**»؛ أي: ذلك الذاهب مذهب أحمد الذي هو أحمد، «**الأثري**»: المنسوب إلىٰ العقيدة الأثرية، ويعرف بمذهب السلف وعليه اعتقاد الأئمة المعتبرين كالأئمة الأربعة وغيرهم، من كل إمام معتبر حتىٰ الأشعري تاب من عقيدته التي كان عليها، ورجع إلىٰ مذهب السلف، كما صرح هو بذلك في كتاب الإبانة.

وأما المنتسبون إليه الآن، فقد رماهم الله بالجهل، حتىٰ اعتقدوا التجهم من حيث لا يشعرون، وإنما نسب هذا المذهب الأحمد لإمامنا أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه هو الذي قاوم أهل البدع، حتىٰ أظهره الله عليهم ونصر به دينه. كما قال علي بن المديني: «إن الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة».

قال أبو حاتم: «إذا رأيت الرجل يحب الإمام أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة».

وقال علي بن أعيُن رَحِمَهُ اللَّهُ:

أضحىٰ ابن حنبل حجة مبرورة ... وبحب أحمد يُعرف المتنسك

وإذا رأيت لأحمد متنقصًا ... فاعلم بأن ستوره ستهتك

قال عبد الوهاب الوراق: «ما رأيت مثل أحمد بن حنبل. قالوا له: وأي شيء بان لك من فضله وعلمه علىٰ سائر من رأيت؟ قال: رجل سئل عن ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: حدثنا، وأخبرنا، وروينا».

وإلىٰ هذا أشار الإمام الصرصري في لاميته بقوله يمدح الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

حوىٰ ألف ألف من أحاديث أسندت ... وأثبتها حفظًا بقلبٍ محصل

أجاب علىٰ ستين ألف قضيةٍ ... بأخبرنا لا عن صحائفِ نقل

وهذه منقبة لا يعلم أحد من الأئمة فعلها، وقد سئل كثير منهم عن معشار عشر ذلك، فأحجم عن الجواب عن أكثرها.

وقال علي بن المديني: «اتخذت أحمد إمامًا فيما بيني وبين الله، ولد سيدنا الإمام أحمد في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ببغداد، وتوفي نهار الجمعة من شهر ربيع الأول لاثنتي عشرة ليلة خلت منه سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين، وغسله المروزي رحمه الله تعالىٰ».

❁ **قوله**:: « سَقَىٰ ضَرِيحًا... »:

أي: قبرًا، «**حله**»؛ أي: سكنه الإمام أحمد، «**صوب**»: فاعل سقي؛ أي: غيث، «**الرضا**»؛ أي: رضوان الله تعالىٰ، «و»: صوب، «العفو»: والصفح من الله، «**والغفران**»؛ أي: ستر الذنوب، والتجاوز عنها.

«**ما نجم**»؛ أي: كوكب، «**أضا**»؛ أي: استنار.

«**وحله**»؛ أي: سيدنا الإمام أحمد، «**وسائر**»؛ أي: بقية، «**الأئمة**»: من علماء الأمة، «**منازل الرضوان**»: من الله تعالىٰ.

«**أعلىٰ الجنة**»؛ أي: الدرجات العالية، وأعلىٰ يجوز أن يكون مرفوعًا خبر المبتدأ محذوف، تقدير التي هي أعلىٰ الجنة، وأن يكون منصوبًا علىٰ البدلية، أو مفعولًا لفعل محذوف تقديره: أعني. والله أعلم.

• قال العلامة ابن قاسم:

❁ **قوله**: «بسم الله الرحمن الرحيم»:

بدأ المصنف بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وتأسيًا بالنبي ﷺ في مكاتباته، وعملًا بحديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع**»[٦٥]. والباء متعلقة بمحذوف تقديره: أؤلف؛ والاسم مشتق من السمو، وهو الارتفاع، أو الوسم، وهو العلامة، والله علم علىٰ ربنا -تبارك وتعالىٰ-، وهو أعرف المعارف، الجامع لمعاني الأسماء الحسنىٰ، والرحمن رحمن الدنيا والآخرة، والرحيم رحمة خاصة بالمؤمنين.

---

(٦٥) عزاه المتقي الهندي في «كنز العمال»(١/ ٨٦٦)، برقم (٢٤٩١)، لعبد القادر الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث ضعفه الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٩)، و«ضعيف الجامع»، برقم (٤٢١٦).

وقال بعض السلف: «لا تكتب أمام الشعر؛ وجوزه الجمهور، ما لم يكن محرمًا، أو مكروهًا، وأما ما تعلق بالعلوم، فمحل وفاق».

قال الحافظ: «وقد استقر عمل الأئمة المصنفين علىٰ افتتاح كتب العلم بالتسمية». ا هـ.

والشعر المحتوي علىٰ علم، أو وعظ لا شك في دخوله في كتب العلم.

❁ **قوله:** « الحَمْدُ لله الْقَدِيمِ الْبَاقِي »:

الحمد: ذكر محاسن المحمود، مع حبه وإجلاله وتعظيمه.

❁ **قوله:**: « الْقَدِيم »:

لم يجيء في أسماء الله تعالىٰ، وما ليس له أصل في النص والإجماع، لم يجز قبوله ولا رده، حتىٰ يعرف معناه.

وفي لغة العرب: هو المتقدم علىٰ غيره، فلا يختص بما لم يسبقه عدم؛ فإن أريد به الذات التي لا صفة لها؛ لأنه لو كان لها صفة كانت قد شاركتها في القدم، ونحو ذلك، فباطل؛ وإن أريد أنه سبحانه القديم الأزلي بجميع صفاته، الذي لم يزل ولا يزال، لا ابتداء لوجوده، ولا انتهاء له، وأنه لم يسبق وجوده عدم، فهذا حق.

قال الشيخ تقي الدين: «وهو مذهب السلف». ا هـ.

وقدمه تعالىٰ ضروري، وجاء الشرع باسمه الأول، المشعر بأن ما بعده آيل إليه، وتابع له.

❁ **قوله:**: « الْبَاقِي »:

أي: الدائم الأبدي، بلا زوال، ولا فناء، لا يضمحل ولا يتلاشىٰ، ولا يعدم ولا يموت، باتفاق النبوات، قال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وفي الحديث: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[٦٦].

---

(٦٦) أخرجه مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، برقم (٦٢/ ٢٧١٣)، والترمذي كتاب: الدعوات، باب: (٦٨)، برقم (٣٤٨١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

❁ **قوله**: «مُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ وَالْأَرْزَاقِ»:

وفي نسخة: مقدر الآجال؛ والسبب: ما يتوصل به إلىٰ المطلوب، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا: نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب قدح في الشرع، والاعتماد علىٰ الأسباب شرك في التوحيد، والأرزاق جمع رزق، ما ينتفع به من حلال أو حرام.

❁ **قوله**: «حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَّوْجُودُ»:

أي: حي دائم، لم يزل ولا يزال، عليم بكل شيء، لا تخفىٰ عليه خافية، يعلم السر وأخفىٰ، ويعلم ما كان، وما يكون لو كان كيف كان يكون، قادر علىٰ كل شيء، لا يعجزه شيء موجود بنفسه، قائم بنفسه، لم يزل ولا يزال، ويمتنع عدمه، ولا يتغير، ولا تعرض له الآفات، ولا تأخذه سنة ولا نوم، وقد دلت ضرورة العقل والفطر علىٰ وجوده.

و«الموجود»: إما موجود واجب بنفسه، وإما ممكن مفتقر إلىٰ غيره، وإما قديم، وإما محدث، وإما قائم بنفسه، وإما قائم بغيره؛ والقائم بغيره من الصفات والأعراض يكون بحيث يكون غيره، والقائم بنفسه يجب أن يكون مباينًا لغيره، فيكون حيث لا موجود غيره، أو حيث لا قائم بنفسه غيره، وهو المعنىٰ بكون الله علىٰ العرش، وفوق العالم، لا يحل في شيء من مخلوقاته، ولا يحل في ذاته شيء من مخلوقاته، بل هو بائن من خلقه، والخلق بائنون عنه، باتفاق الكتب والرسل.

❁ **قوله**: «قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ»:

أي: وجدت واستمرت بأمره وتسخيره الأشياء كلها، وقام بذلك الوجود، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥] .فهو الذي أنشأه وخلقه وسواه، وما من ذرة ولا غيرها في العالم العلوي والسفلي إلا مخلوق مصنوع لله، أوجده بعد أن لم يكن.

❁ **قوله**: «دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوادِثُ»:

أي: دلت الحوادث دلالة عقلية قطعية علىٰ وجود الباري -تبارك وتعالىٰ-، فإن إيجاد الحوادث أوضح دليل علىٰ وجود المحدث لها، والحوادث جمع حادث ضد القديم، ويعلم وجوده تعالىٰ بصدق الرسول ﷺ بالطرق الدالة علىٰ ذلك، وهي كثيرة.

❁ قوله: « سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ »:

أي: أنزهه التنزيه اللائق بجلاله وعظمته، فهو الحكيم المتقن لخلق الأشياء، الوارث الدائم الباقي بعد كل شيء، قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣].

❁ قوله: « ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا... »:

«الصلاة»: من الله ثناؤه علىٰ عبده في الملأ الأعلىٰ، وقد أخبر الله: أنه أثنىٰ عليه في الملأ الأعلىٰ، وأمرنا بذلك؛ ليجتمع له ﷺ ثناء أهل السماء والأرض.

و**«السلام»**: من السلامة، دعاء له بالسلامة، والبركة، ورفع الدرجة؛ أي: صلىٰ الله علي النبي المصطفىٰ، صلاةً وسلامًا دائمين مستمرين لا ينقطعان.

و«النبي»: إنسان أوحي إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه؛ فإن أمر بتبليغه، فرسول.

و**«المصطفىٰ»**: المختار من الصفوة، وهي الخالصة من كل شيء.

وصح عنه ﷺ أنه قال: **«إن الله اصطفىٰ من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفىٰ من ولد إسماعيل كنانة، واصطفىٰ قريشًا من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيار من خيار»**[٦٧].

و**«الكنز»**: المعدن، فهو ﷺ معدن الرشاد والدلالة، ومهبط الوحي، أنزله الله علىٰ قلبه، ليكون من المنذرين، ويهدي إلىٰ صراط مستقيم.

❁قوله: « وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ »:

آله: أهل بيته، وأتباعه علىٰ دينه، وفي الأصل: يرجع إلىٰ الكل، ويقال: أتباعه في مقام الدعوة. و«صحبه»: جمع صاحب، والمراد هنا: أصحاب النبي ﷺ، وهم من اجتمع به مؤمنًا ومات علىٰ ذلك.

---

(٦٧) أخرجه الطبراني (١٢/ ٤٥٥)، برقم (١٣٦٥٠)، والحاكم (٤/ ٧٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»(٨/ ٣٩٦): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط إلا أنه قال: ... فمن أحب العرب فلحبي أحبهم ومن أبغض العرب فلبغضي أبغضهم، وفيه حماد بن واقد وهو ضعيف يعتبر به وبقية رجاله وثقوا»، وضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (٣٠٣٨).

و«**الأبرار**»: الأتقياء الأخيار جمع بر، ويقال: جمع بار، والبر والبار هو: المتقي الصادق، والكثير التقوىٰ، والبر والصدق.

۞ **قوله**: « مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرارِ »:

«**معادن**»: جمع معدن، وهي: المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض، والمعدن: مركز كل شيء؛ أي: هم مستقر التقوىٰ، والأسرار البديعة، والأحوال الرفيعة.

و«**التقوىٰ**»: اسم شامل لفعل الخيرات، وترك المنكرات، باطنًا وظاهرًا.

۞ **قوله**: « وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ...»:

أي: وبعدما تقدم، فاعلم أن سائر العلوم كالفرع لعلم التوحيد؛ فاسمع نظمي لأمهات مسائله، ومهمات دلائله، سماع فهم وإذعان.

و«**التوحيد**»: مصدر وحده يوحده توحيدًا، جعله واحدًا؛ أي: فردًا وحده.

وأقسامه ثلاثة:

الأول: توحيد الإلهية، وهو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، ويتعلق بأعمال العبد الظاهرة والباطنة.

والثاني: توحيد الربوبية، وهو العلم والإقرار بأن الله رب كل شيء، وخالقه ومليكه، والمدبر لأمور خلقه.

والثالث: توحيد الأسماء والصفات، وهو: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من صفات الكمال، ونعوت الجلال، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير زيادة ولا نقصان.

۞ **قوله**: « لأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي...»:

أي: لأن علم التوحيد هو العلم العظيم القدر الذي ينبغي، ويجمل، بل يجب لكل شخص عاقل من ذكر أو أنثىٰ أن يدأب في تحصيله، وإدراك معرفته، والاتصاف به؛ ليكون

في دنيه علىٰ بصيرة.

وصرح المصنف -عفا الله عنه- في شرحه بأن مراده بعلم التوحيد هنا: «التمييز بين الجواهر والأجسام والأعراض، والواجب، والممكن، والممتنع، وغيرها، وليس هذا من التوحيد في شيء، ولا مذهبًا لأهل السنة والجماعة».

ومعرفة الخالق -جل وعلا- ضرورية فطرية؛ والمهاجرون والأنصار وسائر السلف يعرفون الله ﷻ بتصديق الرسول ﷺ وأعلام الرسالة، ودلائلها، لا من باب النظر في الوجود، والأجسام، والأعراض، والحركة، والسكون، وكان، ويكون؛ ولو كان واجبًا عليهم لما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب لما نطق القرآن بتزكيتهم، وإنما التوحيد الذي أرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، وتجب معرفته، هو: إفراد الله بالعبادة، ونفي عبادة ما سواه، الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله، قال تعالىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. ومن شهد أن لا إله إلا الله خالصًا من قلبه، فلا بد أن يثبت الصفات والأفعال لله تعالىٰ.

❁ **قوله:** « فيَعلَمُ «الوَاجِبَ وَالـمُحَالَا...»:

أي: يجب علىٰ كل مكلف أن يعرف ما يجب لله تعالىٰ، ويأتي.

وقال المصنف: «وهو ما لا يتصور في العقل عدمه، كوجوده تعالىٰ، ووجوب قدمه؛ ويعلم المحال، وهو: ما لا يتصور في العقل وجوده، كالشريك له تعالىٰ». اهـ.

ووجوده تعالىٰ، ووجوب قدمه، ونفي الشريك عنه معلوم بالضرورة من الشرع والعقل والفطرة، وقد أقر به المشركون قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] وإنما الخلاف بينهم وبين الرسل في توحيد العبادة.

وقال المصنف: «كما يجب أن يعلم كل جائز في حقه -تعالىٰ وتقدس- وهو ما يصلح في نظر العقل وجوده وعدمه علىٰ السواء، كإرسال الرسل». اهـ.

ولله في إرسالهم حكم ومصالح، وعواقب حميدة، وكون العقل أصلًا يعتمد في المطالب الإلهية قدح في الشرع، وإنما العقل تابع مصدق للشرع، ودلالته مشروطة بعدم معارضة الشرع.

وتحت هذا البيت من الاحتمالات على أصول المتكلمين ما ينبغي أن يتنبه له، كقول بعضهم: يجب أن يعلم أن ذات الرب وجوده أو غير وجوده، أو أنه الوجود المطلق، بشرط سلب كل ماهية عنه تعالى، أو أن لا ينعت بنعت، أو أنه علة تامة أزلية، فيلزم أن لا يحدث عنه حادث، لا بواسطة ولا بغير واسطة، كما هو قول ملاحدة الفلاسفة المعلوم البطلان.

فإن واجب الوجود تعالى هو الفاعل لكل ما سواه، الذي لا يتوقف فعله على أمر آخر من غيره، بل نفسه هي المستلزمة لفعله، ليس علة تامة أزلية، بل لابد أن يكون متصفًا بأفعال اختيارية تقوم به، يحدث بها ما يحدث على مقتضى إرادته وحكمته.

۞ **قوله**: «وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ...»:

أي: صار من عادة القائمين بنشر العلوم أن يهتموا بتتبع مهمات مسائلها بالنظم؛ لسهولة حفظه؛ لأنه كلام متسق مقفى موزون، فيرسخ في الحافظة من غير مزيد مشقة، بخلاف النثر فإنه أصعب.

۞ **قوله**: «لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا...»:

أي: لأن المنظوم يسهل؛ أي: يلين للحفظ والعلوق في الحافظة، كما أنه يحسن ويلذ للسمع، لكونه يتبسط له ويلتذ بسماعه، ويشفي؛ أي: يبرئ من شدة عطش، واشتياق إلى معرفة أصول علم التوحيد، ومهمات مسائله.

۞ **قوله**: «فَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لِي عَقِيدَهْ...»:

أي: من أجل ما ذكر من فائدة النظم: ألف عقيدة على مذهب السلف أرجوزة من «الرجز» أحد بحور الشعر، «وجيزة»؛ أي: موجزة، والموجز من الكلام ما قل لفظه وكثر معناه؛ مفيدة: لمن تأملها؛ وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لعله لم يتفطن له، مما سننبه عليه -إن شاء الله تعالى- ويقع كثيرًا من غيره، يذكرون عبارات لم يتفطنوا لها، ولو نبهوا لتنبهوا لذلك.

۞ **قوله:** « نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا مُقَدِّمَهْ »:

أي: نظمت مسائلها، ومهماتها، في سلكها: بكسر السين؛ أي: خيطها؛ «مقدمه»: بفتح الدال، وتكسر؛ أي: طائفة قدمت أمامها.

۞ **قوله:** «وست أبواب كذاك خاتمه»:

«**أبواب**»: جمع باب، وهو في **العرف**: اسم لطائفة من العلم، يشتمل على فصول ومسائل غالبًا، وكذلك يشتمل على «**خاتمه**»: وهي عاقبة الشيء وآخرته.

۞ **قوله:** « وَسَمْتُهَا بِـ الدُّرَّةِ الـمُضِيَّهْ »:

«**وسمتها**»: من السمة، وهي العلامة؛ أي: سمي هذه العقيدة «**بالدرة**»؛ أي: اللؤلؤة؛ «**المضيئة**»: المنيرة من الإضاءة، وأضاءت؛ أي: استنارت، فصارت مضيئة.

۞ **قوله:** « فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرقَةِ الـمَرْضِيَّهْ »:

أي: في اعتقاد الطائفة المرضي اعتقادها، المأثور عن النبي ﷺ.

۞ **قوله:** « عَلَىٰ اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ الحَنْبَلِي »:

«**علىٰ اعتقاد**»: متعلق بنظمت، والاعتقاد مصدر اعتقد، وهو يطلق على التصديق مطلقًا، وعلىٰ ما يعتقد من أمور الدين؛ «**ذي السداد**»؛ أي: صاحب القصد في الدين، والاستقامة؛ إمام الأئمة، العالم الرباني، والصديق الثاني، إمامنا: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان البغدادي الحنبلي، نسبة إلىٰ جده، ونسبت أتباعه إليه.

۞ **قوله:** « إِمَامِ أَهْلِ الحَقِ ذِي القَدْرِ العَلِي »:

أي: قدوة أهل الحق هم الفرقة الناجية؛ لاعتصامهم بالكتاب والسنة، «**ذي القدر**»؛ أي: صاحب القدر السامي؛ لكثرة فضائله، ومناقبه، وآثاره في الإسلام.

قال الشافعي: «ما خلفت ببغداد أتقىٰ، ولا أورع، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل».

وقال إسحاق بن راهويه: «هو حجة بين الله وبين خلقه».

وقال أحمد الدارمي: «ما رأيت أحفظ لحديث رسول الله ﷺ، ولا أعلم بفقه معانيه من أبي عبد الله».

❁ **قوله:** « حَبْرِ الـمَلا فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي »:

«**حبر**»: بفتح الحاء وكسرها العالم؛ و«**الملا**»: أشرف الناس، ورؤساؤهم، «**فرد العلىٰ**»؛ أي: واحد في الخصال السامية، «**الرباني**»: العالم، العامل، المعلم للعلم، مربي الناس بالتعليم.

❁ **قوله:** « رَبِّ الحِجَىٰ مَاحي الدُّجَىٰ الشَّيْبَانِي »:

«**رب**»؛ أي: صاحب «**الحجا**»: كامل العقل والفطنة، والمقدار العالي، الـ«**ماحي**» بنور السنة ظلمة البدعة، و«**دجا**»: الليل إذا أظلم، ودياجيه حنادسه، «**الشيباني**» نسبة إلىٰ شيبان بن ذهل، البطن المتسع المشهور، ولد سنة «١٦٤ هـ».

❁ **قوله:** « فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ »:

أي: فإن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدوة أصحاب الأثر، الذين يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ وما ثبت عن الصحابة والتابعين.

❁ **قوله:** « فَمَنْ نَّحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الْأَثَرِي »:

أي: فمن قصد مقصده، ومذهبه، فهو الأثري، المنسوب إلىٰ العقيدة الأثرية، والفرقة السلفية، ويعرف بمذهب السلف، وهو مذهب سلف الأمة، وجميع الأئمة المعتبرين، والمتبعين، كالأئمة الأربعة، وغيرهم، وإنما نسب هذا المذهب لأحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه هو الذي قاوم أهل البدع، حتىٰ نصر الله به دينه وأظهره.

قال ابن المديني: «نصر الله هذا الدين برجلين: أبي بكر يوم الردة، وأحمد يوم المحنة».

وقال: «اتخذت أحمد فيما بيني وبين الله».

وقال غير واحد من أئمة الدين: «أحمد إمام أهل السنة».

وما أحسن ما قيل:

أضحىٰ ابن حنبل حجة مبرورة وبحب أحمد يعرف المتنسك

ولما انتصر رَحِمَهُ اللَّهُ للسنة، وقدم نفسه، وصبر علىٰ المحنة، صار هو علمها وإمامها، حتىٰ انتسب إليه أبو الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» وغيره؛ ورأىٰ اتباعه المنهج الأحمد؛ وقال: «قولنا وديننا التمسك بكتاب الله، وسنة نبيه، وما روي عن الصحابة، والتابعين، وأئمة الحديث، وبما كان عليه الإمام، نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم، وعلىٰ جميع أئمة المسلمين». انتهىٰ كلام الأشعري.

توفي الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ببغداد سنة «٢٤١ هـ» وقيل: «حزر من صلىٰ عليه بثمانمائة ألف وستين ألفًا، وأسلم لموته عشرون ألفًا من اليهود والنصارىٰ.

قوله: « سَقَىٰ ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوبُ الرِّضا...»:

أي: سقي قبرًا سكنه غيث «**الرضا**»؛ أي: رضوان الله ورحمته، وبركته، و«صوب» العفو، والصفح، والتجاوز عنه ما استنار كوكب في السماء.

قوله: « وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ...»:

أي: وأحل أحمد، وبقية علماء الأمة، وأعلام الأئمة من الأربعة المتبوعين، وغيرهم من أئمة الدين، «**منازل الرضوان**»، من الرحيم المنان، أعلىٰ الدرجات العالية من الجنان، والذين جاءوا من بعدهم بإحسان.

• قال العلامة ابن عثيمين:

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»:

البداءة بالبسملة هي شأن جميع المؤلفين؛ اقتداءً بكتاب الله؛ حيث أنزل البسملة في ابتداء

كل سورة؛ واستنادًا إلى سنة الرسول ﷺ.

وإعراب البسملة ومعناها تكلم فيه الناس كثيرًا، وفي متعلقها، وأحسن ما يقال في ذلك: أنها متعلقة بفعل محذوف متأخر مناسب للمقام، فإذا قدمتها بين يدي الأكل، يكون التقدير: بسم الله آكل، وبين يدي القراءة يكون التقدير: بسم الله أقرأ.

نقدره فعلًا؛ لأن الأصل في العمل الأفعال لا الأسماء، ولهذا كانت الأفعال تعمل بلا شرط، والأسماء لا تعمل إلا بشرط؛ لأن العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء.

ونقدره متأخرًا لفائدتين:

الأولى: الحصر؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، فيكون: باسم الله أقرأ، بمنزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.

الثانية: تيمنًا بالبداءة باسم الله -سبحانه وتعالى.

ونقدره خاصًا؛ لأن الخاص أَدَلُّ على المقصود من العام، إذ من الممكن أن أقول: التقدير: باسم الله أبتدئ لكن «باسم الله أبتدئ» لا تدل على تعيين المقصود، لكن «باسم الله أقرأ» خاص، والخاص أدل على المعنى من العام.

❁ **قوله**: «ٱللَّهِ»:

علم على نفس الله ﷻ، ولا يُسمى به غيره ومعناه: المألوه؛ أي: المعبود محبة وتعظيمًا وهو مشتق على القول الراجح؛ لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٣]، فإن ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلق بلفظ الجلالة؛ يعني: وهو المألوه في السماوات وفي الأرض.

❁ **قوله**: «ٱلرَّحْمَٰنِ»:

فهو ذو الرحمة الواسعة؛ لأن «فعلان» في اللغة العربية تدل على السعة والامتلاء، كما يقال: رجل غضبان: إذا امتلأ غضبًا.

❁ قوله: «ٱلرَّحِيمِ»:

اسم يدل على الفعل؛ لأنه «فعيل» بمعنى «فاعل» فهو دال على الفعل.

فيجتمع من «**الرحمن الرحيم**»: أن رحمة الله واسعة وأنها واصلة إلى الخلق. وهذا هو ما أومأ إليه بعضهم بقوله الرحمن رحمة عامة والرحيم رحمة خاصة بالمؤمنين، ولما كانت رحمة الله للكافر رحمة خاصة في الدنيا فقط فكأنها لا رحمة لهم؛ لأنهم في الآخرة يقول تعالى لهم إذا سألوا الله أن يخرجهم من النار وتوسلوا إلى الله تعالى بربوبيته واعترافهم على أنفسهم: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ١٠٧﴾[المؤمنون: ١٠٧]، فلا تدركهم الرحمة، بل يدركهم العدل، فيقول الله ﷻ لهم: ﴿قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ١٠٨﴾[المؤمنون: ١٠٨][٦٨].

❁ قوله: «ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ...»:

يقول العلماء رحمهم الله: الحمد هو وصف المحمود بالكمال على وجه المحبة والتعظيم، فإن كرر الوصف صار ثناءً، ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن الله تبارك وتعالى يقول: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال الحمد لله رب العالمين قال: حمدني عبدي، وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال: أثنى علي عبدي**»[٦٩].

فنفسر الحمد بأنه: وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم.

وقوله: «الحمد»: «أل» هنا قالوا: إنها للاستغراق؛ يعني: جميع المحامد ثابتة لله، و«اللام» في قوله «لله» قالوا: إنها للاستحقاق، أو للاختصاص، وإن شئنا قلنا: إنها للاستحقاق وللاختصاص؛ للاستحقاق لأن الله تعالى مستحق للحمد؛ وللاختصاص لأن المحامد كلها لا

(٦٨) لم يتناول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ البسملة بالشرح لذا فقد استللنا شرحها من كتاب «شرح العقيدة الواسطية».

(٦٩) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسرله من غيرها، برقم (٣٩٥)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، برقم (٨٢١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

تكون إلا لله وحده فقط.

وقوله «لله»: الله، علم على الرب سبحانه وتعالى، رب العالمين، وهو علم مختص به لا يمكن أن يكون لغيره، وهذا العلم يكون دائمًا متبوعًا لا تابعًا، بمعنى أنه هو الذي يُتبع بالأسماء وليس بتابع؛ فمثلًا قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال: «لله»، ثم قال «رب العالمين»، ولم يقل «الحمد لرب العالمين الله»، وقال: بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يقل: بسم الرحمن الرحيم الله، فدائمًا هو الذي تتبعه الأسماء وتلحق به.

وقوله «**القديم**»: القديم؛ يعني: السابق لغيره، فهو بمعنى الأول فقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، ولكن هذا اسم بهذا اللفظ لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة، وإذا لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة فليس لنا أن نسمي الله به؛ لأننا إذا سمينا الله بما لم يسم به نفسه فقد قفونا ما ليس لنا به علم، وقلنا على الله ما لا نعلم، والله تعالى قد حرم ذلك فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وإذا سمينا الله بما لم يسم به نفسه فذلك جناية وعدوان، أرأيت لو أن شخصًا سمّاك بغير اسمك ألا تعتبر ذلك جناية عليك؟

كذلك إذا سميت الله ﷻ بما لم يسم به نفسه فهذه جناية وعدوان في حق الخالق ﷻ، فلا يحل لك ذلك، وإذا نظرنا في القرآن والسنة فلن نجد أنه جاء من أسماء الله.

إذن: لا يجوز أن نسمي الله به **أولًا**: لأنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة.

وثانيًا: لأن القديم ليس من الأسماء الحسنى؛ والله ﷻ يقول ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالقديم ليس من الأسماء الحسنى؛ لأنه لا يدل على الكمال، فإن القديم يطلق على السابق لغيره سواء كان حادثًا أم أزليًا، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعرجون القديم هو عذق النخلة الذي يلتوي إذا تقدم به العهد، ولا شك أنه حادث وليس أزليًا، والحدوث نقص، وأسماء الله تعالى كلها حسنى لا تحتمل النقص

بأي وجه.

فتبين بذلك أن تسمية الله بالقديم لا تجوز بدليل عقلي وبدليل سمعي؛ الدليل السمعي قول الله تعالىٰ ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

أما الدليل العقلي فهو أن القديم ليس من الأسماء الحسنىٰ؛ لأنه يتضمن نقصًا، حيث إن القديم قد يراد به الشيء الحادث، ومعلوم أن الحدوث نقص، فلو قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بدل القديم: الحمد لله العليم أو العظيم أو الكريم أو ما أشبه ذلك من الأسماء التي أثبتها الله لنفسه لكان أولىٰ.

والأفضل من القديم: الأول، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: لأن الله تسمىٰ به وهو أعلم بأسمائه.

والثاني: أنه يدل علىٰ أن الله قبل كل شيء، وأنه أزلي.

والثالث: أن الأول قد يكون له معنىٰ آخر غير السبق في الزمن، وهو المآل، فالأول؛ يعني: الذي تئول إليه الأشياء، فيكون مأخوذًا من الأول بمعنىٰ الرجوع؛ لأن مرجع كل شيء إلىٰ الله، فيكون أوسع دلالة من القديم.

إذن تسمية الله بالقديم مما يؤخذ علىٰ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله: «**الباقي**»؛ يعني: الذي يبقىٰ بعد كل شيء، فهو بمعنىٰ الآخر؛ أي: الذي ليس بعده شيء، والآخر من أسماء الله، قال الله تعالىٰ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] فكأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أتىٰ بالقديم بإزاء الأول وأتىٰ بالباقي بإزاء الآخر، ولكن في هذا نظر، فلم يرد من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ أنه الباقي، وإنما جاء ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

والصفة لا يشتق منها اسم، وقد ذكرنا في كتابنا «القواعد المثلىٰ» أن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة يشتق منها اسم[٧٠].

(٧٠) ينظر: «القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ» (ص٨).

فإذا قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فلا يعني ذلك أنه يجوز أن نسمي الله بالباقي.

فالصواب أن يجعل بدل هذين الاسمين الأول والآخر كما ثبت ذلك في القرآن والسنة.

وقوله «**مقدر الآجال والأرزاق**»: مقدر؛ أي: جاعلها علىٰ قدر معلوم، و«**الآجال**»: جمع أجل، وهو منتهىٰ الشيء وغايته، ومنه عمر الإنسان، فإنه مقدر عند الله ﷻ بأجل معلوم؛ لا يتقدم ولا يتأخر، وكذلك ما يحدث من الحوادث فهي مقدرة بأجل معلوم لا تتقدم ولا تتأخر.

و«**الأرزاق**» جمع رزق، وهو العطاء، والله سبحانه وتعالىٰ هو مقدر الأرزاق؛ يقسمها بين عباده حسب ما تقتضيه حكمته، وقد جاء في الحديث: «**إن من عبادي من لو أغنيته لأفسده الغنىٰ، وإن من عبادي من لو أفقرته لأفسده الفقر**»[٧١] والله ﷻ يرزق من يشاء، لكن حسب حكمته ورحمته، فقد يبتلي الله الإنسان بالفقر ليعلم أيصبر أم يجزع، وقد يبتلي الله الإنسان بالغنىٰ ليعلم أيشكر أم يكفر، والله تعالىٰ يقدر الأرزاق كلها.

فإذا قال قائل: إذا كان الله مقدر الآجال والأرزاق فهل يسوغ لنا أن لا نفعل ما يكون به الرزق؟

فالجواب: أنه لا يسوغ؛ لأن الله تعالىٰ إذا قدر شيئًا فإنه يقدره بأسبابه، فإذا قدر الرزق لشخص فإنه يقدره لأسباب يقوم بها الشخص، وقد يكون لأسباب لا يقوم بها الشخص، كما لو مات للإنسان ميت فورثه فهذا ليس من فعله، لكن علىٰ كل حال تقدير الله تعالىٰ للأشياء لا يستلزم ولا يسوغ أن ندع الأسباب النافعة.

قوله: « حَيٌّ »:

الحي من أسماء الله، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فالله سبحانه وتعالىٰ هو الحي ذو الحياة الكاملة، التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال؛ أي: الحياة الكاملة بجميع صفات الكمال.

---

(٧١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤، ١٥)، وأورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، برقم (٢٦).

❁ قوله: « عَلِيمٌ »:

العليم؛ أي: ذو علم، والعلم إدراك الشيء على ما هو عليه، وعلم الله سبحانه وتعالىٰ شامل لكل شيء ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [آل عمران: ٥] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]. أي: ما تحدثه به نفسه، وإن لم يخرجه للناس، بل يعلم سبحانه وتعالىٰ ما سيحدث فضلًا عن الحادث.

❁ قوله: « قَادِرٌ »:

القدرة صفة يتمكن بها الفاعل من الفعل بلا عجز، فالله ﷻ قادر بقدرة هي وصفة، فهو يفعل ﷻ دون أن يعجز، والقوة: صفة يتمكن الفاعل بها من الفعل بلا ضعف. وأضرب مثلًا يتبين به الفرق.

إذا قيل لشخص: ارفع هذا الحجر فإذا زحزحه وعجز عن رفعه، نقول إنه غير قادر، وإذا حمله لكن بمشقة شديدة، نقول: قادر ولكنه ليس بقوي، وإذا حمله بسهولة نقول: إنه قوي.

وعلىٰ هذا فالقوة أكمل من القدرة، كما أن القوة أيضًا أشمل من القدرة؛ لأنها -أي القوة- يوصف بها ذو الشعور وغيره، فيقال للإنسان قوي، وللحيوان قوي، وللحديد قوي، وللصخر قوي، أما القدرة فلا يوصف بها إلا ذو الشعور، ولهذا لا نقول للحديد إنه قادر، ولا للصخر إنه قادر، لكن نقول إنه قوي.

فالرب ﷻ قادر، قال الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ﴾ [المائدة: ١٢٠]. وقدرته لا يستعصي عليها شيء، فهو قادر علىٰ كل شيء، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ بيان ما يتعلق به القدرة في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ قوله: «مَوْجُود»:

كلمة موجود في الحقيقة أنها مقحمة إقحامًا لا وجه له؛ لأنه يغني عنها قوله «حي»؛ لأن الحي موجود غير معدوم، وكلمة موجود ليست من الصفات الكاملة؛ لأن الموجود قد يكون ناقصًا وقد يكون كاملًا، لكن يعتذر عن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه أتىٰ بها من باب الخبر لا من باب

التسمية، ويصح أن نخبر عن الله بأنه موجود، لكن لا نسميه بذلك، كما يصح أن نقول إنه متكلم ولكن لا نسميه بذلك؛ لأن الكلام ليس صفة مدح على كل حال، قد يتكلم الإنسان بالسوء فيكون كلامه نقصًا، لكن أقول إنه يُتسامح عن المؤلف بأنه قصد الخبر.

قوله: « قَامَتْ بِهِ الأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ »:

قامت به - أي بالله ﷻ - الأشياء كلها؛ بل الوجود كله، ولولا الله ﷻ ما كان الوجود، ولا كانت الأشياء، ولولا الله ﷻ يمد هذه الأشياء والوجود بما تبقى به ما بقيت. فكل شيء قائم بالله ﷻ، لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥] فكل شيء من الأشياء والوجود قائم بالله ﷻ؛ فهو الذي أوجدها، وهو الذي أمدها حتى بقيت، وهو الذي أعدها أي هيأها لما تكون صالحة له.

وقيام الشيء بالله ﷻ يشمل **ثلاثة أشياء**: الإيجاد، والإمداد، والإعداد.

أولًا: الإيجاد: فلولا الله ﷻ ما وجدت الأشياء، فهو الذي أوجد الأشياء ﷻ بقدرته وبحكمته، وهذه الأشياء الموجودة منها ما هو معلوم لنا، ومنها ما هو غير معلوم، فنحن لا نعلم إلا ما أعلمنا الله تعالى منها، ومع ذلك فما لم يعلمنا الله به أكثر مما أعلمنا عنه، قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١].

فنحن لا نعرف إلا السماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والعرش والكرسي، لكن هناك مخلوقات من قبل لا ندري عنها؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال فعَّالًا، والفاعل والفعل لابد أن ينتج عن مفعول، فإذا قلنا إن من صفاته الأزلية إنه فعال، لزم من ذلك أن يكون هنالك مفعول، فكل الأشياء كائنة بالله تعالى.

ثانيًا: الإمداد: فالله تعالى هو الذي أمدها حتى تبقى، أرأيت النبات ينبت في الأرض، فإذا منع الله المطر فني النبات، وإذا أنزل الله المطر بقي النبات وزاد! إذن فإمداد هذه الموجودات بما يبقيها وينميها من عند الله ﷻ.

ثالثًا: الإعداد: ويعني تهيئتها لما هي صالحة له، فالإبل مثلًا للركوب، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ

﴿وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ﴾ [يس: ٧١، ٧٢] فالله أعدها وجعلها صالحة لما خلقت له، من حيث القوة والشكل واحدوداب الظهر حتىٰ تقوىٰ علىٰ التحمل، وإيجاد الشحم الكثير علىٰ ظهرها؛ لئلا يرهقها الحمل، أو تنكسر العظام، أو يخل بها، إلىٰ غير ذلك من الأشياء التي تكون مهيأة للشيء الذي أعدت له.

فقيام الأشياء بالله ﷻ يكون من حيث الإيجاد والإمداد والإعداد، وكل هذا قائم بالله ﷻ.

ودليل هذا قول الله تعالىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦ﴾[الروم: ٢٥]. فلولا أمر الله ﷻ الكوني ما قامت السموات والأرض، وصلاح الأرض والسماء بالقيام بأمر الله الشرعي أيضًا، ولهذا تعد معصية الله من الإفساد في الأرض.

ودليل آخر قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. لأن معنىٰ القيوم: القائم بنفسه القائم علىٰ غيره.

ودليل ثالث قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الرعد: ٣٣]. يعني: كمن ليس كذلك، ومعلوم أن القائم علىٰ كل نفس بما كسبت هو الله ﷻ، فصار الوجود كله قائمًا بالله تعالىٰ إيجادًا، وإمدادًا، وإعدادًا.

قوله: «دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوادِثُ...»:

أراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يستدل علىٰ وجود الله ﷻ فاستدل بالحوادث علىٰ وجوده سبحانه وتعالىٰ؛ يعني: أن حدوث الأشياء دليل علىٰ وجود الله ﷻ، وتقرير هذا الدليل أن نقول: كل حادث لا بد له من محدث، وإذا تتبعنا الأشياء وجدنا أنه لا محدث لهذا الحادث إلا الله ﷻ، ودليل هذا قوله تعالىٰ: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. الجواب: لا هذا ولا ذاك؛ يعني: لا هم خُلِقُوا من غير خالق، ولا خلقوا أنفسهم، وحينئذٍ يتعين أن يكون لهم خالق.

والذي خلقهم هو الله سبحانه وتعالىٰ؛ لأنه لا أحد يستطيع أن يقول عن نفسه: أنا الذي خلقت، حتىٰ الأب والأم لا يستطيعان أن يقولا خلقنا ما في بطن الأم. فلو قال الأب أنا الذي خلقت ابني وجعلت له عينين ولسانًا وشفتين وأصابع يدين ورجلين، قال الناس له: كذبت

ملء شدقيك. أين أنت من الجنين في بطن أمه؟! هل شققت البطن وجعلت تسوي هذا؟! هل نفخت فيه الروح؟ إذن من يدعي ذلك كذاب، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد.

ولو قال قائل: إن الذي خلقه فلان الولي العظيم الكبير، فأين هو هذا الولي؟ أليس في قبره؟! والحق أن قائل هذا كذاب ألف مرة، ولو ذهب إلى قبر هذا الذي زعم لوجده إما أن يكون قد أكلته الأرض، أو هو جثة لا يملك لنفسه شيئًا، فكيف يملك لغيره؟!

إذن: فالحوادث دليل على وجود الله لدليل سمعي ودليل عقلي.

فالدليل السمعي: قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦].

والدليل العقلي: أن كل حادث لابد له من محدث، ولا محدث للحوادث إلا الله ﷻ.

ولكن ينبغي أن نسأل: هل المؤلف رحمه الله أراد حصر الدليل على وجود الله ﷻ بهذه الطريق فقط؟ **والجواب**: لا. فإن كان أراد ذلك فلا شك أن هذا قصور؛ لأن الأدلة على وجود الله ﷻ كثيرة؛ شرعية وعقلية وحسية وفطرية.

فدلالة الفطرة على وجود الله أقوى من كل دليل لمن لم تجتله الشياطين، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] بعد قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ فالفطرة السليمة تشهد بوجود الله، ولا يمكن أن يعدل عن هذه الفطرة إلا من اجتالته الشياطين، ومن اجتالته الشياطين فقد وجد في حقه مانع قوي يمنع هذا الدليل.

إذن فكل حادث لابد له من محدث، والحقيقة أن دلالة الحوادث على المحدث دلالة حسية عقلية، أما كونها حسية فلأنها مشاهدة بالحس، وأما كونها عقلية فلأن العقل يدل على أن كل حادث لابد له من محدث، ولهذا سئل أعرابي بم عرفت ربك؟ فقال: الأثر يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج ألا تدل على السميع البصير؟ والجواب: بلى.

فهذا أعرابي استدل بعقله الفطري على أن هذه الحوادث العظيمة تدل على خالق عظيم ﷻ،

هو السميع البصير.

فالحوادث دليل علىٰ وجود المحدث، ثم كل حادث منها يدل علىٰ صفة مناسبة غير الوجود، فنزول المطر يدل بلا شك علىٰ وجود الخالق، ويدل علىٰ رحمته، وهذه الدلالة غير الدلالة علىٰ الوجود، وكذلك وجود الجدب والخوف والحروب تدل علىٰ وجود الخالق، وتدل علىٰ أمر ثانٍ وهو غضب الله ﷻ وانتقامه، فكل حادث له دلالتان؛ دلالة كلية عامة تشترك فيها جميع الحوادث، وهي وجود الخالق؛ أي: وجود المحدث، ودلالة خاصة في كل حادث بما يختص به؛ كدلالة الغيث علىٰ الرحمة، ودلالة الجدب علىٰ الغضب، وهكذا.

كذلك فإن هناك أدلة أخرىٰ علىٰ وجود الخالق؛ فجميع الشرائع دالة علىٰ الخالق، وعلىٰ كمال علمه، وحكمته، ورحمته؛ لأن هذه الشرائع لابد لها من مُشَرِّع، والمشرع هو الله ﷻ.

وأيضًا فإن هناك دلالة أخرىٰ وهي النوازل التي تنزل لسبب، فهي دالة علىٰ وجود الخالق؛ مثل دعاء الله ﷻ ثم استجابته للدعاء، فهو دليل علىٰ وجوده ﷻ، وهذه وإن كانت من باب دلالة الحادث علىٰ المحدث لكنها أخص؛ ولهذا لما دعا النبي ﷺ الله أن يغيث الخلق قال: «**اللهم أغثنا اللهم أغثنا**»[٧٢]. ثم نشأ السحاب وأمطر قبل أن ينزل من المنبر، وهذا يدل علىٰ وجود الخالق، وهذا أخص من دلالة العموم.

ومن الدلائل رابعًا: الفطرة، فالفطرة السليمة تدل علىٰ وجود الخالق، وليست الفطرة التي فُطر عليها الإنسان فقط، بل التي فُطر عليها جميع الخلق، حتىٰ البهائم العجم تعرف خالقها، قال الله تعالىٰ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء: ٤٤] ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾؛ يعني: ما من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم، والمسبح لا يسبح إلا من يعرفه.

---

(٧٢) أخرجه البخاري، كتاب: الجمعة، باب: الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، برقم (١٠١٤)، ومسلم كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، برقم (٨٩٧)، وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

إذن: فالأدلة علىٰ وجود الخالق ﷻ أربعة: الحوادث علىٰ سبيل العموم، والشرائع، والحوادث الخاصة التي تكون لسبب، والفطرة.

ثم قال «**سبحانه فهو الحكيم الوارث**»: قوله؛ «**سبحان**» اسم مصدر سبح، والمصدر تسبيح، وأصل هذه المادة يدل علىٰ البعد، ومنه السبح في الماء؛ لأن السابح يذهب بعيدًا، والمراد بتسبيح الله ﷻ تنزيهه المتضمن لبعده عن كل نقص، والنقص إما أن يكون في أصل الصفة، وإما أن يكون بمقارنتها بغيرها.

ففي أصل الصفة نقول: هو حي، عليم، قادر، حكيم، عزيز، فكل صفاته ليس فيها نقص، فهو حي حياة لا نقص فيها، سميع سمعًا لا نقص فيه، عليم علمًا لا نقص فيه، فلا نقول مثلًا إن علمه ﷻ مسبوق بجهل، أو أنه يلحقه نسيان.

والنقص باعتبار مقارنتها بغيرها: بأن ننزهه عن مماثلة المخلوقين؛ لأن تمثيله بالمخلوقين يعتبر نقصًا، فلا نقول مثلًا إن وجه الله ﷻ كوجه المخلوق.

فصار -بذلك- النقص دائرًا بين شيئين:

الأول: نقص الصفة بذاتها فصفاته غير ناقصة.

والثاني: نقصها باعتبار مقارنتها بصفة المخلوق، فإنه لا مقارنة بين صفات الخالق وصفات المخلوق، فهو منزه عن النقص في صفاته، وعن النقص بمشابهته أو بمماثلته بالمخلوقين.

ونحن نقول في كل صلاة: «سبحان ربي الأعلىٰ». فهل نحن حينما نقول: «سبحان ربي الأعلىٰ» نستحضر هذا المعنىٰ أم نقول: «سبحان ربي الأعلىٰ» باعتبار أنه ذكر وثناء علىٰ الله؟

والجواب: أن الغالب علىٰ الناس عمومًا وخصوصًا أنهم إذا قالوا: «سبحان ربي الأعلىٰ» لا يشعرون إلا بالثناء علىٰ الله والتنزيه المطلق، ولا يستحضرون معنىٰ: اللهم إني أنزهك يا ربي عن مماثلة المخلوقين، وعن كل نقص في صفاتك، فلا يشعر القائل بهذا المعنىٰ إلا قليلًا.

❁ **قوله**: « فَهُوَ الْـحَكِيمُ الْوَارِثُ »:

الحكيم مأخوذ من الحكم الإحكام؛ فالإحكام الذي هو فعل الحكمة أو وصف الحكمة،

والحكم الذي هو القضاء، فلله ﷻ الحكم، وحكمه كله إحكام؛ أي: إتقان، والإتقان؛ يعني: الحكمة؛ لأن الإتقان أن يوضع الشيء في موضعه على وجه لا خلل فيه، والله سبحانه وتعالى في أفعاله وأحكامه كذلك.

قال العلماء - رحمهم الله: والحكم حكمان: حكم كوني، وحكم شرعي.

فمثال الحكم الكوني: قوله سبحانه وتعالى عن أحد إخوة يوسف ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾ [يوسف: ٨٠] هذا حكم كوني وليس حكمًا شرعيًّا؛ لأنه من حيث الحكم الشرعي قد حكم الله له، فهذا حكم يتعين أن يكون حكمًا كونيًّا.

ومثال الحكم الشرعي قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]هذا حكم شرعي ولا يتضمن حكمًا كونيًا.

أما قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٨٨]، فهذا يشمل الكوني والشرعي، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: ٨]، يشمل الحكم الكوني والحكم الشرعي. إذن أحكام الله ﷻ كونية وشرعية.

فإذا قال قائل: نحن لا نشك في أن أحكام الله تعالى كونية وشرعية. لكن ما الفرق بينهما؟

فالجواب: أن الفرق بينهما من وجهين:

أولًا: الحكم الكوني واقع لا محالة وشامل لكل أحد.

أما الحكم الشرعي فقد يقع وقد لا يقع، بمعنى أنه قد يُنفَّذ وقد لا يُنفَّذ، أما من حيث إن الله حكم به فهو واقع لا شك فيه. فالحرام حرام واقع، لكن هل ينفذ أو لا؟ قد ينفذ وقد لا ينفذ، وإذا قضى الله ﷻ بأن هذا واجب على العباد فقد يفعلونه وقد لا يفعلونه، لكن إذا حكم كونًا بأن هذا واجب على العباد؛ أي: واقع عليهم فلابد أن يقع.

ثانيًا: الحكم الكوني يكون فيما يرضاه الله وما لا يرضاه، فقد يحكم الله ﷻ بأن يقع الكفر والشرك والزنا والفواحش، لكنه لا يرضاها شرعًا.

أما الحكم الشرعي فلا يكون إلا فيما يرضاه الله ﷻ، إما أن يرضى وجوده وإما أن يرضى

عدمه، فإن كان مأمورًا به فقد رضي وجوده، وإن كان منهيًّا عنه فقد رضي عدمه.

قوله: «الْحَكِيمُ»:

سبق أن الحكيم بمعنىٰ: الحاكم، وبمعنىٰ المحكم، وكل أحكام الله سبحانه وتعالىٰ الكونية والشرعية كلها محكمة مبنية علىٰ الحكمة، فما من حكم كوني حكم الله به إلا وهو مطابق للحكمة، وما من حكم شرعي حكم الله به إلا وهو مطابق للحكمة.

والحكمة نوعان: غائية وصورية:

أما الغائية: فهي بمعنىٰ أن الشيء إنما كان لغاية حميدة.

والصورية: بمعنىٰ أن كون الشيء علىٰ هذه الصورة المعينة لحكمة، فإذا تدبرت الصلاة وكونها علىٰ هذا الوجه: قيام، ثم ركوع، ثم قيام، ثم سجود، ثم قعود، هذه صورية مطابقة للحكمة تمامًا.

كذلك الغاية منها أيضًا حكمة؛ فالغاية منها: الثواب والأجر عند الله ﷻ.

وهكذا أيضًا المخلوقات؛ فكون الشمس بهذا الحجم، وبهذه الحرارة وبهذا الارتفاع هذه صورية، هذا مناسب للحكمة تمامًا. ثم الثمرات الناتجة عن الشمس غائية.

فالحاصل أن حكمة الله ﷻ تتعلق بالشيء من حيث صورته، ومن حيث غايته، وكل ذلك مطابق للحكمة.

ولكن هل الحكمة معلومة للخلق؟ **والجواب**: أن الحكمة قد تكون معلومة، وقد تكون غير معلومة، لكن كونها غير معلومة لا يعني: أنها معدومة، بل إنها موجودة لكن لقصورنا أو تقصيرنا لم نصل إليها.

والأحكام الشرعية إذا لم يعلم العلماء حكمتها سمَّوها بالأحكام التعبدية، ولهذا لو قال قائل: ما الحكمة في أن تكون صلاة الظهر أربعًا دون ثمان؟ قلنا: الحكمة تعبدية ليس للعقل فيها مجال.

فهم يقولون: إن عُلمت حكمة الحكم فهو حكم معقول المعنىٰ، مع ما فيه من التعبد لله، وإن لم تعلم فهو حكم تعبدي ليس لنا أمامه إلا التعبد.

وأيهما أقوىٰ في التعبد: الامتثال للحكم التعبدي أو للحكم المعقول المعنىٰ؟ الأول أبلغ في التذلل، فكونك تقبل الحكم وإن لم تعرف حكمته هذا أبلغ؛ لأن كون الإنسان لا يقبل الحكم إلا إذا علم حكمته فيه نوع من الشرك، وهو عبادة الهوىٰ، وأنه إذا وافق الشيء هواه وأدرك حكمته قبله واطمأن إليه ورضي به، وإن لم يكن صار عنده فيه تردد.

والناظر إلىٰ الناس اليوم يجد أن أكثرهم يطلبون العلة العقلية، حتىٰ إن بعضهم إذا قلت له: قال الله ورسوله. يقول: وما الحكمة؟ فهلا علم هؤلاء أنهم مأمورون إن كانوا مؤمنين أن تكون الحكمة عندهم قول الله ورسوله، ولهذا لما سئلت عائشة أم المؤمنين ﵂: «ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟» فأجابت: «كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»[٧٣] إذن هذه هي الحكمة التي نجيب بها علىٰ هذا السؤال، وبهذه الحكمة لا يمكن لأحد أن يتكلم بعد ذلك إن كان مؤمنًا.

لكن إذا ذهبنا نأتي بعلل معقولة، قد تكون مقصودة للشرع وقد لا تكون، أوردوا علينا وناقضونا؛ لأن هؤلاء إنما يريدون الجدل، فكلما أتيت بعلة نقضوها، ولهذا نقول لكل من سأل: ما الحكمة في هذا؟ نقول: الحكمة قول الله ورسوله إن كنت مؤمنًا؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وبهذه نسد عليه الباب، فإن أراد أو حاول أن يجادل فإيمانه ضعيف لا شك؛ لأن فرض المؤمن أن يقول: سمعنا وأطعنا.

وخلاصة القول: أن باب الحكمة باب عظيم، ينبغي للإنسان أن يعقله وإن يؤمن به إيمانًا تامًّا، وأن يعلم أن أفعال الله مقرونة بالحكمة، خلافًا لمن قال: إن أمره وفعله لغير حكمة بل لمجرد المشيئة، فإن في هذا من تنقص الله ﷻ ما هو معلوم.

---

(٧٣) أخرجه مسلم كتاب: الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم علىٰ الحائض دون الصلاة، برقم (٣٣٥)، وأبو داود، كتاب: الطهارة، باب: في الحائض لا تقضي الصلاة، برقم (٢٦٢)، وغيرهما من حديث معاذة ﵂.

❁ **قوله**: « الْوَارِثُ »:

هذا الاسم جاء في القرآن الكريم بصيغة الجمع وبالفعل؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠]. وقال تعالىٰ: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]، فالوارث معناه: الذي يرث من قبله، ولا شك أن الله هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فإذا كان الآخر ليس بعده شيء لزم أن يكون الوارث لكل شيء، فالله سبحانه وتعالىٰ هو الوارث لكل شيء، كل من سواه فإن الله سبحانه وتعالىٰ بعده، فهو الآخر الذي ليس بعده شيء.

فالحاصل أن هذه الأبيات الثلاثة الأولىٰ كلها ثناء علىٰ الله ﷻ، وقد اعتاد المصنفون رحمهم الله أن يبدأوا مصنفاتهم بالثناء علىٰ الله ﷻ، ثم بالصلاة علىٰ رسوله ﷺ؛ لأن القصد الأول هو الله ﷻ، والنبي ﷺ دال علىٰ الطريق الموصل إلىٰ الله، فكان حقه بعد حق الله سبحانه وتعالىٰ.

❁ **قوله**: « ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا »:

ثم؛ أي: بعد الثناء علىٰ الله أُثني بذكر حق الرسول ﷺ وذلك بالصلاة والسلام عليه، وأعظم حقوق البشر حق النبي ﷺ، فهو أحق من الوالدين وأحق من الأقارب، بل وأحق من النفس، ولهذا يجب تقديم محبته ﷺ علىٰ النفس، فيجب فداؤه بالنفس عليه الصلاة والسلام، ولا أحد من الخلق يجب فداؤه بالنفس إلا محمد ﷺ، ولا أحد من الخلق يجب تقديم محبته علىٰ النفس إلا محمد ﷺ، ولهذا لا يؤمن الإنسان حتىٰ يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولا يمكن أن يؤمن الإنسان حتىٰ يكون الرسول ﷺ أحب إليه حتىٰ من نفسه.

قوله: « ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا »؛ يعني: أبدًا. والصلاة تكلم العلماء رحمهم الله في معناها، ولكن أصح الأقوال فيها ما قاله أبو العالية الرياحي من أنها: «ثناء الله علىٰ عبده في الملأ الأعلىٰ»[٧٤]، فصلاة الله علىٰ رسوله؛ يعني: ثناءه عليه في الملأ الأعلىٰ، ومعنىٰ ثنائه عليه في الملأ

---

(٧٤) أخرجه البخاري تعليقًا، كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، (٨/ ٥٣٢/ فتح).

الأعلىٰ أن الله تعالىٰ يذكر أوصاف النبي ﷺ الحميدة عند الملائكة ويثني عليه».

وذهب بعض أهل العلم رحمهم الله إلىٰ أن الصلاة هي الرحمة ولكن قولهم هذا ضعيف، والدليل علىٰ ذلك أن الله سبحانه وتعالىٰ ذكر الرحمة والصلاة في آية واحدة، فغاير بينهما، قال: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] والعطف يقتضي المغايرة.

ووجه آخر أن العلماء رحمهم الله اتفقوا علىٰ جواز الدعاء بالرحمة لأي شخص من المؤمنين، واختلفوا في جواز الصلاة، وهذا يدل علىٰ أن الصلاة غير الرحمة، فالرحمة عامة، والصلاة أخص من مطلق الرحمة، والصحيح جوازها ما لم يتخذ شعارًا لهذا الشخص المعين، فإن اتخذ شعارًا لهذا الشخص المعين فهو ممنوع؛ لأنه خصه بخصيصة يفهم منها معنىٰ فاسد.

فالصلاة إذن ثناء الله علىٰ عبده في الملأ الأعلىٰ، فإذا صليت علىٰ النبي ﷺ، فقلت: اللهم صلِّ علىٰ محمد، فالمعنىٰ: اللهم أثن عليه في الملأ الأعلىٰ، فإن قلت ذلك مرة فإن الله يصلي عليك عشرًا؛ يعني: إذا سألت الله أن يثني علىٰ رسوله مرة واحدة أثنىٰ الله عليك عشر مرات.

❁ **قوله**: « وَالسَّلامُ »:

بمعنىٰ السلامة من كل آفة، والسلام علىٰ الرسول ﷺ من كل آفة.

فإن قال قائل: إن النبي ﷺ، قد مات، فما معنىٰ الدعاء له بالسلامة؟

فالجواب: أن دعاءنا له بالسلامة يشمل السلامة في الدنيا والسلامة في الآخرة.

ففي الآخرة: إذا لم يسلم الله البشر هلكوا، ولهذا كان الناس يمرون علىٰ الصراط، وكان دعاء الأنبياء يومئذٍ: «اللهم سلم اللهم سلم»[٧٥].

وفي الدنيا: ندعو أن الله يسلم الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك بأن يسلمه من العدوان عليه؛ أي: علىٰ جسده، أفليس قد ذكر في التاريخ أن رجلين أرادا أن يستلبا جسد النبي عليه الصلاة والسلام؟ إذن فنحن ندعو الله أن يسلمه حتىٰ في الدنيا أي يسلم جسده.

---

(٧٥) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان، باب: فضل السجود، برقم (٨٠٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، برقم (١٨٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم ربما يقال إن المسألة أوسع من ذلك، بأننا نسأل الله تعالىٰ أن يسلمه في الدنيا أي يسلم شريعته من أن ينالها أحد بسوء؛ لأن شريعة الإنسان لا شك أنه يذود عنها كما يذود عن نفسه، فالإنسان يذود عن مبدئه وعن شريعته وعن طريقه كما يذود عن نفسه، وما أكثر الذين يستميتون من أجل تحقيق دعوتهم.

إذن: فالسلام علىٰ رسول الله ﷺ يكون في الدنيا والآخرة، ويكون بسلامته عليه الصلاة والسلام نفسه، وبسلامة شريعته.

❁ **قوله:** «عَلىٰ النَّبِيِّ»:

النبي: هل هو بالهمز وخفف أو بالياء التي أصلها الواو؟ قيل: إن أصله من النبوة، من نبا ينبو نُبوًا، وهو الارتفاع؛ لأن نبا بمعنىٰ ارتفع، ولا شك في ارتفاع رتبة النبي ﷺ، وعلىٰ هذا فيكون النبي أصلها النَبِيو لكن اجتمعت الواو مع الياء وسبقتها الياء بالسكون فقلبت الواو ياءً فصارت النبي.

وقيل: إنه من النبأ بمعنىٰ الخبر؛ لأن النبي منبأ ومنبِئ، ولكن سهلت الهمزة إلىٰ ياء لكثرة الاستعمال، فأصلها النبيء، ثم سهل فصارت النبي.

والقاعدة: أنه إذا احتمل اللفظ معنيين لا يتنافيان حمل عليهما جميعًا، فنقول هو مشتق من هذا ومن هذا؛ لأن النبي ﷺ رفيع المنزلة، وهو أيضًا منبئ ومنبأ.

❁ **قوله:** «الـمُصْطَفَىٰ»:

يعني: المختار؛ لأنه مأخوذ من الصفوة، وصفوة الشيء خياره، فهو ﷺ مصطفىٰ أي مختار علىٰ جميع الخلق، فهو ﷺ أفضل الرسل، والرسل أفضل الخلق.

والدليل علىٰ أنه أفضل الرسل:

أولًا: أن الله تبارك وتعالىٰ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١] فالتزموا بذلك: ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]

فهذه الآية نص صريح في أن محمدًا ﷺ إمام الأنبياء، وأنه يجب عليهم اتباعه؛ لأن الذي جاء مصدقًا لما معهم، هو الرسول عليه الصلاة والسلام، كما قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨]

ثانيًا: أنه في ليلة المعراج، لما صلىٰ الأنبياء كان إمامهم محمدًا ﷺ فهو صفوة الصفوة عليه الصلاة والسلام، ولهذا نقول: المصطفىٰ.

فإذا قال قائل: أليس الله تعالىٰ قد اتخذ إبراهيم خليلًا، والخلة أعلىٰ أنواع المحبة.

فالجواب: بلىٰ، لكنه قد اتخذ أيضًا محمدًا خليلًا، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: **«إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا»** (٧٦).

فإن قال قائل: أليس الله تعالىٰ قد كلم موسىٰ تكليمًا؟

فالجواب: بلى، ولكنه أيضًا كلم محمدًا ﷺ تكليمًا، فإذا كان الله قد كلم موسىٰ وموسىٰ في الأرض، فقد كلم سبحانه وتعالىٰ محمدًا ومحمد فوق السموات السبع، فما من صفة كمال لنبي من الأنبياء إلا ولرسول الله ﷺ مثلها أو خير منها، وما من آية لنبي إلا كان لمحمد ﷺ مثلها أو لأتباعه، ومعلوم أن الكرامات للأتباع كالمعجزات للنبي المتبوع.

وهناك كلمة يقولها من يزعمون أنهم يعظمون الرسول ﷺ حيث يقولون: محمد حبيب الله وإبراهيم خليل الله، وهذا نقص في جانب الرسول عليه الصلاة والسلام؛ لأن الخلة أعلىٰ من المحبة، ولهذا نقول إن الله يحب المحسنين والمتقين، ولا نقول إنه خليل للمحسنين والمتقين، ويحب الأنبياء، ولا نقول إنه خليل لهم إلا لمحمد وإبراهيم، ومن سواهم من الأنبياء لا نثبت لهم الخلة، بل نثبت لهم المحبة بلا شك ، ونثبت المحبة للمؤمنين وللمحسنين وللمقسطين وما أشبه ذلك، لكن الخلة أعظم وأكمل.

---

(٧٦) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد علىٰ القبور، برقم (٥٣٢)، من حديث جندب رضي الله عنه.

مسألة: هل المصطفىٰ من أسماء النبي ﷺ؟

الجواب: لا، بل الظاهر أنه من أوصافه، والعجيب أن بعض الناس يكرر فيقول: قال المصطفىٰ... وقال المصطفىٰ... مع أن الصحابة رضي الله عنهم أشد منا تعظيمًا للرسول عليه الصلاة والسلام، وأعلم منا بمناقبه ولم يقولوا ذلك؛ فلم يقل أبو هريرة: قال المصطفىٰ، ولا قاله أحد من الصحابة، وفي كل كتب الحديث يقول الصحابي: قال رسول الله، قال نبي الله، قال أبو القاسم، وما أشبه ذلك، لكن الناس في الوقت الحاضر ابتلوا بصياغة الألفاظ، ولم ينظروا إلىٰ من سبقهم، والحقيقة أنه ينبغي لنا أن ننظر إلىٰ من سبق.

ومثل ذلك يقوله بعض الناس الآن إذا أراد أن يقول: قال الله تعالىٰ، يقول: قال الحق، وهذا قول الحق. ولا شك أن الله هو الحق المبين لكن يا أخي قل: قال الله. فالنبي عليه الصلاة والسلام -وهو لا شك أنه أعلم منك، وأشد تعظيمًا لله منك- كان إذا أراد أن يتحدث عن الله عز وجل بالحديث القدسي يقول: «**قال الله تعالىٰ: أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك**»[(٧٧)]، ولم يقل ﷺ: قال الحق، ولكن بعض الناس يريد أن يجدد، والتجديد في مثل هذه الأمور لا ينبغي، واتباع السلف في هذه الأمور أولىٰ من التجديد.

❁ **قوله**: «كَنْزِ الـهُدَىٰ»:

يعني: أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الكنز، لكن ليس كنز الذهب والفضة، ولكنه كنز الهدىٰ؛ أي: هدىٰ الدلالة والإرشاد، فالنبي عليه الصلاة والسلام هو العلم والمنار الذي يهتدىٰ به، لكنه ليس كنز الهدىٰ الذي بمعنىٰ التوفيق، فإن الرسول ﷺ لا يستطيع أن يهدي أحدًا أبدًا.

ولو كان النبي ﷺ يستطيع أن يهدي أحدًا لهدىٰ عمه أبا طالب الذي أحسن إليه، ودافع عنه، وناضل عنه، وحماه. ومع ذلك كان يقول له عند موته: «**يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج**

---

(٧٧) أخرجه مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم (٢٩٨٥)، وابن ماجه كتاب: الزهد، باب: الرياء والسمعة، برقم (٤٢٠٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لك بها عند الله»[٧٨]، ولكنه والعياذ بالله قد حقت عليه كلمة العذاب، فلم يقل هذا، وإنما كان آخر قوله: هو علىٰ ملة عبد المطلب، فأبىٰ أن يقول لا إله إلا الله، ولكن من أجل أن هذا الرجل دافع عن الإسلام، وحمىٰ النبي ﷺ وأتباعه، جازاه الله ﷻ بجزاء لم يكن لغيره من الكافرين، فأذن الله لنبيه أن يشفع فيه فشفع فيه النبي عليه الصلاة والسلام؛ أي: في أبي طالب، فكان في ضحضاح من نار وعليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه، أعوذ بالله، وهو أهون أهل النار عذابًا[٧٩]. إذا كان الدماغ يغلي وهو أبعد ما يكون من النعلين، فما بالك بما تحته؟!

ولهذا نقول إن الرسول ﷺ **«كنز الهدىٰ»**؛ أي: هدىٰ العلم والدلالة دون التوفيق والعمل، فإنه لا يستطيع أن يهدي أحدًا هداية توفيق وعمل، وإذا كان هذا في حق الرسول ﷺ ففي حق غير الرسول من باب أولىٰ، وبناءً علىٰ ذلك فنحن لا نملك هداية الناس هداية توفيق، وإنما علينا أن نهديهم هداية دلالة وإرشاد، ونسأل الله أن يعيننا علىٰ ذلك، فما أكثر ما قصرنا حتىٰ في الدلالة والإرشاد، فنحن وظيفتنا أن ندل ونرشد ونبين وندعو ونأمر وننهىٰ ونغير، وكل هذا بقدر الاستطاعة.

فهنا بيان ودعوة وأمر وتغيير. وكثير من الناس يظنون أن معناها واحد، وليس كذلك:

فالبيان: أن تبين بيانًا عامًا للناس.

والدعوة: أن تقول افعلوا -يا أيها الناس- وتدعوهم، كالذي يدعو الغنم للشرب وما أشبه ذلك.

والأمر: أن تقول يا فلان افعل كذا، فالأمر أخص من مجرد الدعوة، ثم بعد ذلك التغيير وهو أعلىٰ شيء كما لو رأيت مثلًا آلة لهو فلا تنهَ وتقول: يا فلان لا تستعملها، بل تأخذها وتكسرها.

---

(٧٨) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: قصة أبي طالب برقم (٣٨٨٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب: الدليل علىٰ صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع...، برقم (٢٤)، من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه.

(٧٩) أخرجه مسلم كتاب، الإيمان، باب: أهون أهل النار عذابًا، برقم (٢١٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث بمعناه متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، برقم (٦٥٦١)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: أهون أهل النار عذابًا، برقم (٢١٣)، من حديث النعمان رضي الله عنه.

وكل هذا والحمد لله منوط بالاستطاعة لقول النبي ﷺ: «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه**»[٨٠].

﴿ **قوله:** « وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبرَارِ »:

الآل تطلق علىٰ معانٍ، وأصح ما نقول فيها: إنها إن قرنت بالأتباع فالمراد بها المؤمنون من قرابته، وذلك مثل أن نقول: وآله وأتباعه؛ وذلك لأن العطف يقتضي المغايرة، وإذا ذكرت وحدها ولم تقرن بالأتباع، فالمراد بآله أتباعه علىٰ دينه، ويشمل المؤمنين من قرابته، وهذا هو أصح ما قيل في الآل.

وعبارة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس فيها ذكر الأتباع، حيث قال: «**وآله وصحبه**» إذن نقول: المراد بآله هم أتباعه علىٰ دينه.

وفي التشهد نقول: «اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد» فالمراد بالآل هنا أتباعه علىٰ دينه؛ لأنه لم يذكر الأتباع، لكن إذا قلنا: اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان، صار المراد بالآل المؤمنين من قرابته، وقد قال الناظم:

آل النبي هم أتباع ملته ... من الأعاجم والسودان والعرب
لو لم يكن آله إلا قرابته ... صلىٰ المصلي علىٰ الطاغي أبي لهب

لأن أبا لهب من قرابته، لكن الصواب أن الذين قالوا إن الآل هم القرابة لا شك أنهم يريدون المؤمنين من قرابته؛ لأنه لا يمكن أبدًا لأي مؤمن أن يقول: إنني إذا قلت: اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد، أنني أقصد أبا لهب، بل يجب علينا أن نتبرأ من أبي لهب ومن غيره من أقارب الرسول عليه الصلاة والسلام ممن مات علىٰ الكفر.

---

(٨٠) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص...، برقم (٤٩)، والترمذي كتاب: الفتن، باب: تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب، برقم (٢١٧٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مسألة: هل زوجات النبي ﷺ يعتبرن من آله؟

الجواب: الصحيح أنهن من آله.

❁ قوله: « وَصَحْبِهِ»:

الصحب والأصحاب والصاحب -في اللغة العربية- تدل علىٰ المرافق الملازم، ولهذا نقول إن أصحاب النار هم أهلها الخالدون فيها، ولا يكون الإنسان صاحبًا إلا بملازمة طويلة، إلا أصحاب رسول الله ﷺ فإن مجرد الملاقاة مع الإيمان به تكون بها الصحبة؛ فالصحابي من اجتمع برسوله الله ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك، حتىٰ وإن يجتمع به إلا لحظة واحدة فهو صحابي.

❁ قوله: « الأَبْرَارِ »:

جمع بر، وضدها الفاجر، قال الله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧] وبعد ذلك قال: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨].

فالأبرار جمع بر، وضده الفاجر، والبر في الأصل كثير الخير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨] فالأبرار هم الذين أكثروا من الأعمال الصالحة.

ولا نعلم أحدًا من الخلق أكثر عملًا في الصالحات من الصحابة ﷺ، ولهذا قال النبي ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[٨١] ويجب علينا نحن خلف الأمة أن نعرف لهؤلاء السلف حقهم وقدرهم، وأن نحترمهم في أقوالهم وأفعالهم ما وجدنا لها مكانًا في الاحترام.

ومن المؤسف أن من الخلف اليوم ولاسيما بعض المدعين للاجتهاد، الذين يدعىٰ أنهم مجتهدون علىٰ الإطلاق، وأنهم كالثريا بالنسبة للثرىٰ مع العالم الآخر، من المؤسف أن هؤلاء عندما تقول لهم: قال فلان من الصحابة المعروفين بالفقه والعلم، يقول: هذا قول صحابي، ولا نوافق، وبهذه البساطة يتكلم بهذا الكلام، ويقول: قال صحابي ولا نعمل به.

---

(٨١) أخرجه البخاري، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جور إذا أشهد، برقم (٢٦٥٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة، برقم (٢٥٣٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

حتىٰ إن بعضهم قال: إن الأذان الأول للجمعة بدعة؛ لأن النبي ﷺ لم يسنه، فإذا قيل له: إنه سنة الخليفة الراشد الذي أمرنا باتباعه، عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: وإن سنه، إنه ليس سنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

وبهذا حكم علىٰ خليفة المسلمين الثالث، وعلىٰ المسلمين عمومًا بالضلال، لأني لا أعلم إلىٰ ساعتنا هذه أن أحدًا من الصحابة أنكر علىٰ عثمان رضي الله عنه هذا الأذان، فيكون الصحابة رضي الله عنهم مجمعين علىٰ إقرار الضلالة، ويكون الخليفة الراشد ضالا؛ لأن كل بدعة ضلالة.

وهذا -والعياذ بالله- غرور بالنفس وزهو، ولا شك أن من ترافع إلىٰ هذا الحد سوف يضعه الله وأن من تواضع لله رفعه الله، ويجب علينا أن نعرف لهؤلاء السلف حقهم ومنزلتهم عند الله، في العلم، وفي العبادة، صحيح إذا قال أحدهم قولًا مخالفًا للكتاب والسنة، والإنسان غير معصوم- فلنا أن نرده لكن نرده مع الاعتذار عنهم، أما أن نرد بهذه الوقاحة في أمر اجتهادي، قد يكون الصواب مع الصحابة لا معك، فهذا غلط.

وحدثني بعض الأخوة أنه جاءهم رجل وقال لهم: إن التكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر ولله الحمد» هذا ليس بصحيح، ولا يقال؛ لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، وأغفل أنه مروي عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ خليفتان من خلفاء المسلمين، أن صفة التكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر ولله الحمد»، وعن ابن مسعود وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم التكبير ثلاث مرات، فكيف نقول: إن هذا لا يقال لأنه قول صحابي وليس فيه حديث عن الرسول ﷺ؟!

ثم إن قول الصحابي خير من قولك، وأنا لا أقول عين هذا القول، ولكن أقول لا تنكر هذا القول؛ لأن الإنكار يحتاج إلىٰ دليل، وقول الصحابي إذا لم يخالف الدليل دليل، وهذا علىٰ قاعدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وعلىٰ ظاهر الأدلة العامة، قال رسول الله ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[٨٢].

---

(٨٢) سبق تخريجه.

فالمهم أنه ينبغي لنا أن نحذر من هؤلاء وطريقتهم، الذين لا يقيمون وزنًا للسلف الصالح، ولا يحترمونهم، ويعدون القول منهم كقول السوقة من الناس اليوم، فإن الواجب أن نحترم أقوالهم، وإذا رأيناها مخالفة للدليل نطلب لهم العذر؛ ونقول لعله لم يبلغه، أو لعله تأول، والصحابة رضي الله عنهم لما علموا أن عثمان رضي الله عنه بإتمامه الصلاة في منىٰ ليس علىٰ صواب، ما شنعوا عليه ولا انفصلوا عنه في الصلاة، بل أتموا الصلاة.

ومن ذلك أننا رأينا في المسجد الحرام أقوامًا إذا صلوا خمس تسليمات انصرفوا، بحجة أن هذا الإمام مبتدع، وسبب ذلك عندهم قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ لا يزيد في رمضان ولا غيره علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة»[(٨٣)] إذن فما زاد علىٰ ذلك فهو بدعة.

وكأنه نسي أن الذي كان لا يزيد علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة، قال حين سأله السائل عن صلاة الليل: «**صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ فإذا خشي أحدكم الصبح، صلىٰ واحدة**»[(٨٤)] ولم يحدد الرسول ﷺ ذلك بعدد بل قال: إذا خشيت الصبح ولو كنت مصليًا مائتي ركعة ، فصل ركعة توتر لك ما صليت.

ثم نسىٰ قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به**»[(٨٥)] وهذا إمام شرعي مجعول في المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو غيره من المساجد.

وكأنه نسي أن الرسول ﷺ قال: «**من قام مع الإمام حتىٰ ينصرف كتب له قيام ليلة**»[(٨٦)] ولو

(٨٣) أخرجه البخاري، كتاب: التهجد، باب: قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، برقم (١١٤٧)، ومسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل ....، برقم (٧٣٨)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٨٤) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: الحلق والجلوس في المسجد، برقم (٤٧٣)، ومسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ، برقم (٧٤٩)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٨٥) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، برقم (٣٧٨)، ومسلم، كتاب: الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام، برقم (٤١١)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٨٦) أخرجه أبو داود كتاب: الصلاة، باب: في قيام شهر رمضان، برقم (١٣٧٥)، والترمذي، كتاب: الصوم، باب: ما جاء في قيام شهر رمضان، برقم (٨٠٦)، والنسائي، كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: قيام شهر رمضان، برقم (١٦٠٥)، وغيرهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٩٣).

كان نبينا عليه الصلاة والسلام قال: من زاد عن إحدىٰ عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة فلا تصلوا خلفه، لكان انصراف هذا الرجل علىٰ حق، لكن أنىٰ له ذلك؟! بل قال: **«من قام مع الإمام حتىٰ ينصرف كتب له قيام ليلة»**.

فأنا أحذر من هؤلاء وطريقتهم، وأقول: إنه يجب علينا أن نحترم أقوال سلفنا الصالح، ولكننا لا نعتقد عصمتهم، بل نقول: إن الخطأ جائز عليهم كما هو علينا أجوز، ولكن إذا رأينا خطأً بينًا مخالفًا للكتاب والسنة فإننا لا نقبله، ولكن نعتذر عمن علمنا حسن قصده.

حتىٰ من بعد الصحابة رضي الله عنهم، فهناك أئمة يخطئون، وهناك أتباع للأئمة لكنهم أئمة في مذاهبهم يخطئون، ولكن لا نتخذ من هذا الخطأ جفاء معهم ولا ينبغي الكلام عليهم بما لا ينبغي، بل إذا أخطئوا اعتذرنا عنهم، وقلنا: نحن لا نتبع إلا ما قام الدليل عليه، ولكن هؤلاء أخطئوا وربما يكون لهم عذر، ومن قرأ كتاب شيخ الإسلام رحمه الله رفع الملام عن الأئمة الأعلام، تبين له كيف يعامل الأئمة والعلماء رحمهم الله.

أما أن نستعز بأنفسنا ويرىٰ الواحد منا نفسه كأنه رسول يوحىٰ إليه، فهذا خطأ عظيم، والغالب أن هؤلاء يحرمون بركة العلم، ولا أعني ببركة العلم ألا يكون عندهم علم واسع، بل قد يكون عندهم علم واسع، لكن يحرمون بركته؛ من خشية الإنسان لربه عز وجل وإنابته إليه، والحقيقة أن العلم إذا لم يثمر خشية الله عز وجل، والإنابة إليه، والتعلق به سبحانه وتعالىٰ، واحترام المسلمين، فإنه علم فاقد البركة، بل قد يختم لمن سلك هذه المسلك بخاتمة سيئة، مثلما علمنا أناسًا علماء فطاحل، لكنهم -والعياذ بالله- ختم لهم بسوء الخاتمة؛ لأنهم اعتزوا بأنفسهم، وفخروا بأنفسهم، وازدروا غيرهم، وهذا خطير جدًّا نسأل الله أن يعافينا وبقية إخواننا المسلمين من ذلك.

قوله: « مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرارِ »:

لمعدن: أصل الشيء، ومنه المعادن الأرضية التي هي أصل هذه الجواهر النفيسة.

وقوله «التقوىٰ»: أصلها وقوىٰ مأخوذة من الوقاية، والتقوىٰ: هي اتخاذ الإنسان وقاية من عذاب الله، بفعل أوامره واجتناب نواهيه. وهذا هو أجمع ما قيل فيها.

إذن: فالتقوى اسم جامع لفعل الأوامر وترك النواهي، لكن أحيانًا يقال: البر والتقوى، فإذا قيل البر والتقوى، صار البر فعل الطاعات والتقوى ترك المنهيات.

وإلا فإن ذكرت التقوى وحدها شملت البر، وإن ذكر البر وحده شمل التقوى.

❁ قوله: « مَعَ الأَسْرارِ »:

الأسرار جمع سر، والمراد به هنا الإطلاع على خفايا العلوم والمناهج. والمناهج؛ يعني: السبل والطرق والأخلاق التي يتخلقون بها، فلا أحد أعمق علمًا من الصحابة رضي الله عنهم، ولا أحد أقل تكلفًا من الصحابة رضي الله عنهم، ولذلك لو جمعت كل ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في أبواب العلم لوجدته ينقص كثيرًا عن مؤلف من مؤلفات علماء الكلام؛ الذي ليس فيه إلا حشو الكلام الذي لا منفعة فيه، بل فيه مضرة؛ أدناها إضاعة الوقت.

وأنت تجد كلام الصحابة رضي الله عنهم سهلًا واضحًا سلسًا، ليس فيه تكلف ولا تشدد، بل كله مبني على السهولة، لما أفطر الناس في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن تغرب الشمس -لأنها كانت غيمًا- ثم طلعت الشمس، قالوا: يا أمير المؤمنين إن الشمس قد طلعت، قال: «الخطب سهل إننا لم نتجانف لإثم» كلمات يسيرة واضحة سهلة بينت الحكم والحكمة، الخطب سهل لأننا لم نتجانف لإثم، إذن لا شيء علينا، وفي رواية أخرى قال: «الخطب سهل نقضي يومًا مكانه» فيكون له في المسألة قولان.

فعلم السلف رحمهم الله وخصوصًا الصحابة رضي الله عنهم، وخصوصًا الخلفاء الراشدين، تجده سهلًا بينًا واضحًا، حتى النفس تلتذ له ولسماعه، فهذا هو المقصود بقول المؤلف رحمه الله «الأسرار» فالأسرار إذن جمع سر، والمراد بها خفايا العلوم والأخلاق التي تكون عند الصحابة رضي الله عنهم، بدون تكلف وبدون تعمق، بل بكل سهولة تجري على النفوس وعلى القلوب مجرى سهلًا هينًا.

❁ قوله: « وَبَعْدُ فَاعْلَمْ »:

بعد؛ أي: بعد ما ذكر من الحمد والثناء على الله عز وجل، والصلاة والسلام على رسوله وآله، وبعد هنا مضمونة ضمة بناء؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي معناه، وهذه الكلمات -بعد

وأخواتها- يقول النحويون فيها إنها لا تخلو من أربع حالات:

الحال الأولىٰ: أن يحذف المضاف إليه وينوىٰ معناه وحينئذٍ تبنىٰ علىٰ الضم.

الحال الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوىٰ لفظه وحينئذٍ تعرب بالحركات غير منونة، فتجر في حال الجر؛ وتنصب في حال النصب، وما أمكن أن يرفع منها يرفع في حال الرفع لكن غير منون؛ لأنه قد نوي لفظ المضاف إليه، والكلمة إذا أضيفت لا تنون، كما قيل:

كأنّي تنوين وأنت إضافةٌ ... فأين تراني لا تحل مكاني

الحال الثالثة: أن يذكر المضاف إليه فتعرب بالحركات حسب العوامل، ولكن بغير تنوين

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوي لا لفظه ولا معناه، وحينئذٍ تعرب بالحركات منونةً، قال الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنتم قبلًا ... أكاد أغص بالماء الفرات

فقال: وكنت قبلًا.

وأكثر ما ترد هذه الكلمات مبنية علىٰ الضم؛ لأن المضاف إليه يكون محذوفًا وينوىٰ معناه.

إذن: «**وبعد**» هنا مبنية علىٰ الضم؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوىٰ معناه.

وقوله «**فاعلم**»: الفاء رابطة في جواب شرط مقدر؛ لأن التقدير في «**وبعد**» هو «**وأما بعد**».

«**فاعلم أن كل العلم كالفرع للتوحيد**» أمر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن تعلم؛ لأن المقام مقام ينبغي أن يهتم به، وهو أن يعلم الإنسان أن جميع العلوم كالفرع للتوحيد، كعلم الفقه والتفسير والحديث وغيرها كلها فرع لعلم التوحيد؛ لأن التوحيد هو الأصل الذي ينبني عليه دين العبد، ولا يمكن أن يقوم دين إلا بتوحيد ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[محمد: ١٩].

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كالفرع للتوحيد**»؛ يعني: بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، فكل العلوم بل والأعمال أيضًا، مدارها علىٰ التوحيد، فالتوحيد هو الأصل وما سواه فهو فرع.

❁ **قوله:** « فَاسْمَعْ نَظْمِي »:

أمر بأن تعلم وأن تسمع.

«**نظمي**»؛ أي: منظومي الذي سأنظمه وأقوله؛ لأن ما سينظمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علم التوحيد، ولهذا أمر بأن تسمع إليه سماع انتفاع.

ثم علل كون العلوم كالفرع للتوحيد بقوله:

لأنـــه العلـــم الـــذي لا ينبغـــي لعاقـــل لفهمـــه لم يبتـــغ

❁ **قوله:** « لأَنَّهُ »:

أي: علم التوحيد.

❁ **قوله:** « العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي »:

أي: لا يصلح ولا يستقيم ولا يمكن للإنسان العاقل أن لا يبتغي فهمه، فاللام في قوله: «**لفهمه**» زائدة؛ يعني: لا ينبغي لعاقل لم يبتغ فهمه؛ أي: أنه لا ينبغي لعاقل أن يدع فهم علم التوحيد؛ لأنه الأصل، وإذا كان هو الأصل وجب أن يقدم علىٰ غيره؛ لأن الفرع لا يبنىٰ إلا علىٰ أصل.

❁ **قوله:** « فَيَعْلَمُ »:

يعني: من جملة علم التوحيد، أن به يعلم الواجب والمحال والجائز في حق الله تعالىٰ.

فيعلم الواجب في حق الله، ويعلم المستحيل في حق الله، ويعلم الجائز في حق الله، فالأقسام إذن ثلاثة: واجب، ومستحيل، وجائز، ويقال للواجب أحيانًا اللازم، ويقال للمحال أحيانًا الممنوع، ويقال للجائز أحيانًا الممكن، والمدار علىٰ المعنىٰ.

أما الواجب: في حق الله تعالىٰ: فهو ما لا يتصور عدمه بالنسبة إليه، فكل شيء لا يتصور عدمه بالنسبة لله فهو واجب، فمثلًا الحياة من الواجب، والعلم من الواجب، والقدرة من الواجب، والقوة من الواجب، والأمثلة في هذا كثيرة، فكل ما لا يتصور عدمه فهو واجب.

وأما المستحيل: فهو كل ما لا يتصور وجوده، فالذي لا يتصور وجوده فهو المستحيل، مثل

الموت والعجز والضعف والجهل والنسيان وما أشبه ذلك، فهذا كله ممتنع في حق الله ﷻ.

والضابط في هذا أن كل كمال فهو من الواجب في حق الله تعالىٰ، وكل نقص فهو من الممتنع في حق الله ﷻ.

وأما الجائز: فهو ما جاز وجوده وعدمه بالنسبة للخالق، مثل النزول إلىٰ السماء الدنيا، والاستواء علىٰ العرش، وخلق شيء معين كخلق ذباب مثلًا، وخلق السموات، وخلق الأرض، هذا من الأمور الجائزة؛ لأنه يجوز أن لا يخلق الله هذا الشيء، ويجوز أن يخلقه؛ فلو لم يخلقه لم يكن ذلك نقصًا، ولو خلقه لم يكن نقصًا، والاستواء علىٰ العرش، والنزول إلىٰ السماء الدنيا كلها من الأمور الجائزة.

فإذا قال قائل: إن إثبات الجائز في حق الله ممنوع؛ لأنه إن كان وجوده كمالًا كان عدمه نقصًا، وإن كان عدمه كمالًا كان وجوده نقصًا، وحينئذٍ لابد أن يكون إما موجودًا فيكون من الواجب أو معدومًا فيكون من المستحيل، فلا يتصور شيء جائز في حق الله؟

فالجواب: علىٰ هذا أن نقول: هو كمال في حال وجوده، نقص في حال عدمه إن كان من الموجودات، أو هو كمال في حال عدمه نقص في حال وجوده، فمثلًا إذا اقتضت الحكمة أن يوجد هذا الشيء فوجد صار كمالًا، ووجوده قبل اقتضاء الحكمة نقص، وإذا اقتضت الحكمة عدمه كان وجوده نقصًا، ووجوده في حال اقتضاء الحكمة عدمه نقص.

وبهذا يمكن أن نقول إن هناك شيئًا جائزًا في حق الله، ويكون وجوده في حال اقتضاء الحكمة كمالًا، ويكون عدمه في حال اقتضاء الحكمة كمالا، فنزول الله إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، في هذه الحال كمال، وفي غير هذه الحال لا يمكن كمالًا؛ لأن الله ﷻ اقتضت حكمته أن يكون نزوله في هذا الوقت فقط، ولو اقتضت الحكمة أن ينزل في غير هذا الوقت ولم ينزل كان عدم النزول نقصًا، وهذا شيء مستحيل في حق الله ﷻ.

فالحاصل: أنه لو أورد علينا إنسانًا إيرادًا، وقال: إن تقسيمكم الأشياء إلىٰ ثلاثة: واجب ومستحيل وجائز، تقسيم غير صحيح، فالشيء إما واجب وإما مستحيل، أما جائز فلا؛ لأنه إن

كان وجوده كمالًا وجب أن يكون موجودًا دائمًا، وإن كان عدمه كمالًا وجب أن يكون معدومًا دائمًا، فنقول هو كمال في حال وجوده إذا اقتضت الحكمة وجوده، وهو كمال في حال عدمه إذا اقتضت الحكمة عدمه، وحينئذٍ يصح هذا التقسيم.

قال: «**كجائز في حقه تعالىٰ**» سبق أن مثلنا للواجب بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر وأشياء كثيرة، وللممنوع: بالموت والعجز والضعف والجهل وما أشبه ذلك، وللجائز بالنزول للسماء الدنيا، وكذلك الاستواء علىٰ العرش، وكذلك الكلام باعتبار أفراده، فإن الله يجوز أن يتكلم بهذا أو ألا يتكلم به.

قوله: « وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ »:

العادة: هي الشيء الذي يعود ويتكرر فيألفه الناس ويكون من عادتهم، فصار أهل العلم رحمهم الله من عادتهم، «**أن يعتنوا**»؛ أي: يبذلوا العناية، «**في سبر ذا**»؛ أي: في سبر علم التوحيد، والمراد بالسبر: التتبع والاستقراء، فصاروا يسبرونه بالنظم.

ولا شك أن هذا التركيب فيه تطويل، ومعناه أنه صار من عادة أهل العلم أن يبحثوا في هذا الموضوع الذي هو علم التوحيد بالنظم، وهناك عادة أخرىٰ غير النظم وهي النثر، فالنثر كثير، وكلام العلماء في علم التوحيد نثرًا أكثر من كلامهم فيه نظمًا، لكن مع ذلك النظم شائع مشهور معتاد عندهم أن ينظموا العقائد وعلم التوحيد، حتىٰ يكون كما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

لأنـــه يـــسهل للحفـــظ كـــما يـــروق للـــسمع ويـــشفي مـــن ظـــما

والنظم الذي كان العلماء رحمهم الله يعتادونه في هذا الباب علىٰ بحر الرجز، كما هو الحال هنا في هذه القصيدة، وقد يكون علىٰ بحر الكامل، أو الطويل أو البحور الأخرىٰ المعروفة في علم العروض، لكن أكثر ما يكون علىٰ الرجز؛ لأن الرجز خفيف عند القراءة، وسهل عند النظم؛ لأن غير الرجز لابد أن يلتزم الإنسان قافية معينة، وهذا قد يصعب علىٰ الإنسان غير الشاعر، أما الرجز فكل بيت له قافية معينة، لا يحتاج الراجز إلىٰ مراعاة الشطر الأول والشطر الثاني فقط.

قال: «**لأنه يسهل للحفظ**» هذه فائدة؛ فالنظم يسهل للحفظ أكثر من النثر.

❁ **قوله:** « كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ... »:

ويروق؛ يعني: يحسن ويطرب له السمع، ولهذا لو جاء إنسان يقرأ خطبة قراءة عادية لا تجد أنه يهز مشاعرك، أو يوجب انتباهك، لكن إذا كان نظمًا فإنه يروق لك.

أما قوله: «ويشفي من ظما» فكون هذا خاصًا بالشعر فيه نظر؛ لأن الشفاء من الضمأ يكون في الشعر ويكون في النثر، لكن لعله يريد رَحِمَهُ اللَّهُ تكميل البيت بهذه الجملة، وإلا فإن الشفاء من الظمأ يكون في النثر وفي النظم، بل قد يكون في النثر أكثر؛ لأن النظم أحيانًا يضطر فيه الناظم إلى استعمال عبارات أو تركيبات من الكلام توجب تعقيد المعنى وعدم فهمه.

❁ **قوله:** « فَمِنْ هُنَا... »:

أي من هذا الباب، أو من هذا المأخذ، «**نظمت لي عقيدة**» أصل النظم هو ضم الخرزات بعضها إلى بعض في سلك، ويطلق على ضم الكلمات بعضها إلى بعض في بيت تشبيهًا بخرزات السبحة أو غيرها مما ينظم.

❁ **قوله:** « نَظَمْتُ لِي عَقِيدَهْ »:

يحتمل أن اللام هنا بمعنى من؛ أي: نظمت مني عقيدة لإخواني المسلمين، ويحتمل أن اللام للاختصاص؛ يعني: نظمت لنفسي عقيدة، لكن الظاهر أن المراد المعنى الأول؛ أي: نظمت عقيدة لإخواني المسلمين مني.

❁ **قوله:** « عَقِيدَهْ... »:

فعلية بمعنى مفعولة؛ أي: شيء معتقد، والعقيدة في الأصل من العقد، وهو إحكام الشد، وضده الحل، وهذا في الأصل؛ أي: **في اللغة العربية**.

وأما في الاصطلاح: فهي حكم الذهن الجازم؛ يعني: أن تحكم على الشيء حكمًا جازمًا، وتحكم عليه ذهنًا؛ يعني: تعتقد في قلبك بأن هذا كذا نفيًا أو إثباتًا، جازمًا به؛ فلا عقيدة مع الشك؛ لأنه لا بد من أن يكون هناك جزم، ولا عقيدة باعتبار نطق اللسان؛ لأن نطق اللسان يقع

حتىٰ من المنافق، فالمنافق يقول لا إله إلا الله ولكن ليس عند عقيدة.

إذن العقيدة تعريفها اصطلاحًا: حكم الذهن الجازم.

فقولنا حكم الذهن خرج به قول اللسان؛ لأنه لا يعتبر عقيدة؛ إذ قد يقول الإنسان ما لا يعتقد.

وخرج بقولنا: الجازم الشك فإن الشاك لم يعتقد. ولا يشترط أن يكون الحكم مطابقًا للواقع، فإن طابق الواقع فالعقيدة صحيحة، وإن خالف الواقع فالعقيدة فاسدة.

فاعتقاد النصارىٰ أن الله ثالث ثلاثة هذه عقيدة؛ ولكنها فاسدة لأنها غير مطابقة للواقع، واعتقاد أهل التحريف أن الاستواء بمعنىٰ الاستيلاء عقيدة؛ لكنها فاسدة لأنها خلاف الواقع، لكن هم يجزمون بذلك ويعتقدون هذا.

قال «أرجوزة وجيزة مفيدة»: فذكر أنه من أجل ذلك نظم عقيدة من بحر الرجز، ووصفها بأنها «وجيزة»؛ يعني: غير مطولة، وهو كذلك؛ فإنها ليست مطولة لأنه يذكر فيها رَحِمَهُ اللَّهُ القواعد العامة بدون تفصيل، وأنها أيضًا «مفيدة»؛ يعني: تفيد قارئها وسامعها وكاتبها أيضًا.

فقوله: إنها أرجوزة وجيزة هذا ليس فيه مدح، لكن قوله مفيدة فيه مدح.

فإذا قال قائل: كيف يسوغ للإنسان أن يمدح ما كان من صنعه وتأليفه، وهل هذا إلا افتخار؟!

فالجواب: يسوغ ذلك إذا لم يقصد بهذا الافتخار علىٰ الخلق، وإنما قصد بيان الواقع، فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[(٨٧)] وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو أعلم أن أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لرحلت إليه»[(٨٨)] وهذا يتضمن بلا شك أنه علىٰ علم عظيم

(٨٧) أخرجه الترمذي، كتاب: التفسير، باب: ومن سورة بني إسرائيل، برقم (٣١٤٨)، وابن ماجه في الزهد، باب: ذكر الشفاعة، برقم (٤٣٠٨)، وأحمد (٣/ ٢)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والحديث صححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٣/ ٢٣٩)، و «صحيح سنن الترمذي».

(٨٨) أخرجه البخاري كتاب: فضائل القرآن، باب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، برقم (٥٠٠٢)، ومسلم كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن مسعود، برقم (٢٤٦٣)، وغيرهما عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بكتاب الله ﷻ، لكن ابن مسعود رضي الله عنه، لم يقل هذا القول ليمدح نفسه ويفتخر بل ليحث الناس على التلقي عنه وعن غيره من أهل العلم.

والعلماء رحمهم الله إذا صنفوا يذكرون فوائد مصنفاتهم، كما قال ابن مالك رحمه الله في ألفيته:

تقـــرب الأقـــصى بلفـــظ مـــوجز وتبـــسط البـــذل بوعـــد منجـــز

وتقتـــضي رضـــا بغـــير ســـخط فائقـــة ألفيـــة ابـــن معطـــي

وهذا ثناء عليها لا ليفتخر بها لأنها من تأليفه، ولكن من أجل أن يحث الناس على تلقيها وتعلمها.

وهكذا المؤلف رحمه الله هنا قال: «**مفيدة**»؛ لأجل أن تحرص عليها وعلى ما فيها من فوائد.

❁ **قوله**: « نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا»:

هذا يسميه علماء البلاغة الاستعارة؛ لأن هذه الأرجوزة ليس لها سلك لكنه شبهها بخرزات السبحة التي لها سلك فتنظم، لينضم بعضها إلى بعض؛ ولا يضيع بعضها عن بعض، ولا تتفرق وتتشتت.

وتشتمل على مقدمة وستة أبواب وخاتمة قال:

.... مقدمـــــــــــــة وســـت أبـــواب كـــذاك خاتمـــة

فيكون المجموع ثمانية: مقدمة وخاتمة وستة أبواب.

❁ **قوله**: « وَسَمْتُهَا »:

أي: جعلت عليها علامة؛ لأن الوسم هو العلامة، وفي بعض النسخ «**سميتها**» والمعنى متقارب؛ يعني: أنني سميت هذه المنظومة، أو وسمتها أي جعلت عليها علامة، «**بالدرة المضية**»: أصل المضية المضيئة، لكن سهلت الهمزة لأجل استقامة البيت، و«**الدرة**»: هي أعلى ما يقتنصه أهل البحر من البحار، و«**المضية**»؛ يعني: التي لها إضاءة لقوة صفائها وحسنها وهذا الاسم مطابق لمسماه، فإن هذه المنظومة درة مضية، مضيئة لمن قرأها وتأملها؛ لأن فيها فوائد كثيرة عظيمة فيما يتعلق بالعقيدة.

❁ قوله: « فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرقَةِ الـمَرْضِيَّهْ »:

عقد: بمعنىٰ اعتقاد، فهي اسم مصدر؛ لأن اعتقد يعتقد، المصدر اعتقاد، وعقد اسم مصدر، واسم المصدر يقول النحويون، ما دل علىٰ معنىٰ المصدر ولم يشتمل علىٰ حروفه فكل ما دل علىٰ معنىٰ المصدر ولكنه لم يشتمل علىٰ حروفه، فإنه يسمىٰ اسم مصدر.

وقوله «**أهل الفرقة**»: الفرقة بالضم؛ يعني: الاختلاف والافتراق، والفرقة بالكسر؛ يعني: الطائفة، والمراد هنا الطائفة، وليس المراد أهل الفُرقة، فهم ليسوا بأهل الفُرقة، بل هم أهل اجتماع، لكن المراد أهل الفِرقة؛ يعني: الطائفة «**المرضية**» التي ارتضاها الله ورسوله والمؤمنون، وهم أهل السنة والجماعة، الذين كانوا علىٰ مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وضد هذه الفرقة المرضية أصحاب الفِرق المسخطوطة من أهل البدع، علىٰ اختلاف أصنافهم وأنواعهم.

❁ قوله: « عَلَىٰ اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ الـحَنْبلِي »

يعني: أنها مبنية علىٰ اعتقاد ذي السداد، والسداد؛ يعني: الصواب المسدد الموافق للحق.

وقوله «**الحنبلي**» صفة لذي لا للسداد؛ يعني: علىٰ اعتقاد الحنبلي، وهو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رَحِمَهُ اللَّهُ الإمام المشهور، فنسبته إلىٰ حنبل لأنه جده.

❁ قوله: « إِمَامِ أَهْلِ الحَقِ »:

يعني: الذي يقتدي به أهل الحق، لكن إمامته رَحِمَهُ اللَّهُ وإمامة غيره من الأئمة ليست إمامة مستقلة، بل هي إمامة تابعة للإمامة العظمىٰ، وهي إمامة رسول الله ﷺ، ولولا ائتمام هؤلاء الأئمة به ﷺ ما صاروا أئمة، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾[السجدة: ٢٤]. فهؤلاء الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين صاروا أئمة؛ لأنهم أهل للإمامة بما أعطاهم الله تعالىٰ من الصبر واليقين.

❁ قوله: « ذِي القَدْرِ العَلِي »:

القدر؛ يعني: الشرف، العلي ضد النازل، فالإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ له قدر علي بين أهل الحق، تكاد تكون الأمة كلها مجمعة علىٰ الثناء عليه حتىٰ إن بعض العلماء رحمهم الله قال: إنه يجوز أن نشهد له ولأمثاله بالجنة؛ لأن الأمة اتفقت علىٰ الثناء عليه، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً

وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فإذا شهدت الأمة لشخص بالصلاح فلنا أن نشهد له بالجنة، والمسألة هذه فيها خلاف.

لكن الكلام على أن الرجل قد اتفق على أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أجل أئمة الدين وأعظمهم قدرًا، وحصل له من المحنة في الدفاع عن السنة ما يعلم من ترجمته، كما ذكر ذلك ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية والنهاية(٨٩)، وغيره ممن تكلموا عن سير الرجال(٩٠).

قوله: « حَبْرِ الـمَلا »:

حبر بمعنى عالم، ويقال حبر؛ بفتح الحاء وكسر الحاء حِبر الملا أو حَبر الملا، وهي موافقة للبحر في الاشتقاق الأكبر؛ لأنها موافقة لها في الحروف دون الترتيب، فحبر وبحر حروفها واحدة: الباء، والحاء، والراء، لكن اختلفت في الترتيب. إذن فهو العالم الواسع العلم، والعالم الواسع العلم يسمى حبرًا، وقوله: «الملا»؛ يعني: الخلق.

ومن المعلوم أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ واسع العلم وكثير العلم، ولا سيما علم المأثور، مع أنه يتكلم بعلم المعقول كلامًا جيدًا، كما يعرف من كلامه في الرد على الجهمية، لكنه في علم المأثور أكثر منه في علم المعقول.

قوله: « فَرْدِ العُلَىٰ »:

يعني: المتفرد بالعلا والشرف، ولا شك أن هذه الأوصاف التي تدل على الإطلاق، لا شك أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يريد بها الإطلاق؛ لأن مثل هذه الأوصاف على الإطلاق لا تنطبق إلا على الرسول ﷺ، لكنها أوصاف نسبية؛ يعني: بالنسبة لمن دونه، وكان من الأولى والأفضل أن تكون الألفاظ مطابقة للواقع، بحيث لا يحصل فيها غلو؛ لأن الغلو قد يخرج بالإنسان إلى الكذب.

وتوجيه مثل هذا الكلام المطلق أن يقال إنه حبر الملا في وقته، فرد العلا في وقته، وأما أن

---

(٨٩) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير (١٠/ ٣٥٢) ط. دار الحديث.

(٩٠) انظر: سير أعلام النبلاء(١١/ ١٧٧، وما بعدها) ط. الرسالة.

نقول على سبيل العموم؛ فهذا غير مراد للمؤلف.

❁ **قوله:** « الرَّبَّانِي »:

يعني: الذي تلقى علمه من شريعة الله؛ لأن الشريعة ألصق ما تكون بالربوبية، فهو رحمه الله تلقى علمه من شريعة الرب ﷻ.

وقيل إن الرباني هو المخلص لله في علمه، النافع لعباد الله، المربي لهم على شريعة الله، وهذا المعنى واضح.

فالمخلص لله: لا يقصد إلا الرب، والنافع لعباد الله بالعلم، المربي لهم تربية خلقية، وتربية علمية، فيشمل الأمرين.

فالتربية العلمية: قال العلماء رحمهم الله: معناها: أن يربي الطلبة بصغير العلم قبل كبيره، فإن هذا من التربية العلمية، فلا يأتي للطالب المبتدئ مثلًا ويقول له: اقرأ قواعد ابن رجب، فإنه إذا قرأ الطالب المبتدئ قواعد ابن رجب فإنه لا يفهم أبدًا، ولكن يربيه بصغار العلم، فيأتي مثلًا بكتاب مختصر ومبسط ويتدرج به شيئًا فشيئًا.

ففي النحو مثلًا؛ إذا كان لا يعرف منه شيئًا، فلابد أن تربيه وتبدأ بأصغر كتب النحو حتى يترقى شيئًا فشيئًا، وفي أصول الفقه كذلك، وفي كل العلوم ينبغي أن يرقى الطالب درجة درجة، أما أن تقفز به من أسفل درجة لأعلى درجة فهذا لا يمكن، وربما يكون في ذلك ضرر كبير عليه، فإنه إذا لم يفهم انغلق ذهنه؛ يعني: يحصل له رد فعل فلا يعرف من المسائل شيئًا، حتى لو كررت عليه مائة مرة، لكن إذا بدأ يتلقى العلم كما يتلقى الطفل اللبن يمصه شيئًا فشيئًا فإنه ينتفع به.

وأما التربية الخلقية: فينبغي للمعلم أن يبحث مع طلابه هل طبقوا العلم أو لم يطبقوه، وأن يتفقدهم، وإذا ذكر له عن شخص مخالفة، يتكلم معه بالكلام الذي يناسب، وفي الوقت المناسب، وفي المكان المناسب، أما أن يملأهم من العلوم ويدعهم من العمل فهذا بلا شك قصور جدًّا؛ لأن ثمرة العلم هي العمل، فإذا لم نعمل فإن علمنا أدنى من الحبر على الورق.

إذن العالم الرباني من أخلص لله في علمه ونفع عباد الله به، ورباهم في ذلك تربية علمية وخلقية.

❁ **قوله:** « رَبِّ الحِجَىٰ »:

«رب» بمعنىٰ صاحب، «**والحجىٰ**»: بمعنىٰ العقل؛ يعني: صاحب العقل.

❁ **قوله:** « مَاحِي الدُّجَىٰ »:

أي: الظلمة بما لديه من نور الرسالة وهذه علمه بالأثر.

فالإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عنده علم المعقول وعلم المنقول، ومن راجع كتبه ورسائله عرف أن الرجل يتكلم بالمعقول كما يتكلم بالمنقول، وإن كان هو في علم الأثر أقوىٰ منه في علم النظر؛ لأن الأمة الإسلامية في عهده لم تكن بلغت مبلغًا كبيرًا في الاستدلال بالنظر والمعقول، لكن مع ذلك يجادل أهل الباطل بالعقول؛ لأن المعقولات التي تشعبت في الأمة الإسلامية هي من علم المنطق الذي قال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»[٩١] والناس يعرفون الجدل والمناظرة حتىٰ قبل ظهور علم المنطق اليوناني.

فالحاصل أن هذا الشطر من البيت يدل علىٰ أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عنده علم بالمعقول وعلم بالمنقول، علم المعقول في قوله «**رب الحجىٰ**» والمنقول في: «**ماحي الدجىٰ**».

❁ **قوله:** «الشَّيْبَاني»:

يعني: أنه رَحِمَهُ اللَّهُ من بني شيبان وهذا نسبه.

ومن أراد المزيد من العلم بحياته فليرجع إلىٰ ما صنف في تاريخ حياته، وقد صنف في تاريخ حياته مصنفات مستقلة، وذكر أيضًا علىٰ سبيل التبع في كتب الرجال[٩٢] وكتب التاريخ[٩٣].

---

(٩١) مجموع الفتاوىٰ(٩/ ٨٢)

(٩٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي(١١/ ١٧٧، وما بعدها) ط. الرسالة، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ»، للسبكي(٢/ ٢٧، وما بعدها)، و«شذرات الذهب»، لابن العماد(٢/ ٩٦).

(٩٣) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير (١٠/ ٣٥٢) ط. دار الحديث، و«تاريخ بغداد»، للخطيب البغدادي(٤/ ٤١٢)، و«النجوم الزاهرة»، لابن تغري بردي(٢/ ٣٠٤-٣٠٦)، «الوافي بالوفيات»، للصفدي(٦/ ٣٦٣، ٣٦٩).

۞ قوله: « فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ »:

فإنه؛ أي: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، إمام أهل الأثر؛ يعني: إمام السلفيين الذين يأخذون بالأثر في علم العقائد، كما يأخذون بالأثر في المسائل العملية.

وذلك أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بلغ الإمامة في عصر المأمون، في المحنة التي ابتلي بها علماء السلف في ذلك العهد[٩٤] فإن المأمون أدخل على الأمة الإسلامية من علم اليونان وعلم الكلام ما يستحق عليه الجزاء من الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه أدخل على الأمة علومًا أفسدت العقائد، ونصر البدعة والعياذ بالله نصرًا عزيزًا، وحصل منه إيذاء لأهل السنة، فكان يحسبهم، ويشهر بهم، ويطوف بهم في الأسواق، ويضربهم والعياذ بالله، مما اضطر كثير من العلماء إلى أن يوافقوه ولو ظاهرًا على سبيل أنهم مكرهون، ومنهم من يتأول.

ولكن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ومحمد بن نوح أصرًا على أن يعلنا الحق بدون تأويل، وحصل للإمام أحمد من الإيذاء والإهانة ما لا يصبر عليه إلا أمثاله، حتى كانوا يجرونه في الأسواق بالبغلة والعياذ بالله، ويضربونه بالسياط حتى يغمي عليه، وهو صابر ومصمم على أن يبقى على ما هو عليه من قول الحق؛ لأنه لو قال خلاف الحق في ذلك الوقت ولو بالتأويل لضل الناس؛ إذ إن الناس ينتظرون ماذا يقول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

فبذلك استحق أن يكون إمامًا؛ لأنه صبر وكان موقنًا بما هو عليه من الحق والصواب، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤]، فبذلك صار رَحِمَهُ اللَّهُ إمامًا لمن بعده، ولكن هذه الإمامة نسبية؛ لأنها إمامة تابعة لإمامة عظمى، وهي إمامة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الإمام الأعظم الذي يتفرع من إمامته إمامة الأئمة، فإمامة الأئمة من هذه الأمة إمامة فرعية لا إمامة أصلية، ولهذا لو خالف هذا الإمام هدي الإمام الأعظم محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لوجب أن يطرح قوله وأن يؤخذ بقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فقوله: «إمام أهل الأثر» نقول: ليست هذه إمامة مطلقة أصلية، ولكنها إمامة نسبية فرعية

---

(٩٤) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير (١٠/ ٣٥٧، ٣٥٨).

تابعة للإمامة العظمىٰ، وهي إمامة رسول الله ﷺ، ولولا أن هذا الإمام تابع لإمام الرسول عليه الصلاة والسلام ما استحق أن يكون إمامًا، إلا أن يكون إمام ضلال، فإن الضلال له أئمة كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [القصص: ٤١].

❁ **قوله:** « فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الْأَثَرِي »:

أي: من سلك مسلكه فهو الأثري، نسبه إلىٰ الأثر، والعلوم نوعان: أثرية ونظرية، فما كان متلقىٰ من الكتاب والسنة فهو أثري، وما كان متلقىٰ من العقل فهو نظري.

واعلم أن العلم الأثري لا ينافي العلم النظري بلا كلاهما يؤيد الآخر، والأصل عند أهل السنة هو الأثر، سواء في الأمور العلمية أو الأمور العملية، بل إنهم يحكمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في كل شيء.

والأصل عند أهل البدع هي العلوم النظرية، ولهذا يقدمون ما يدعون أنه عقل علىٰ الآثار من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فضلوا بذلك عن سواء السبيل، وأضلوا أممًا لا يعلمهم إلا الله.

إذن الأثري: هو الذي نحا منحىٰ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة، ولهذا أقول: من الممكن أن نقول أن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ إمام أهل الأثر في مسلكه لا في أقواله، ومعنىٰ في مسلكه أنه سلك تحكيم الكتاب والسنة، وليس المعنىٰ إمام أهل الأثر أي يؤخذ قوله؛ وحينئذٍ لا نحتاج إلىٰ تقييد الإمامة بالنسبة له؛ لأننا نقول هذه الإمامة صحيحة، وهي أن يكون الإنسان متبعًا لما جاء به الكتاب والسنة.

وفي قوله «**الأثر**» و«**الأثري**»: جناس ناقص لزيادة الياء في الثاني.

❁ **قوله:** « سَقَىٰ ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوبُ الرِّضا »:

الضريح؛ يعني: القبر.

«حله»؛ أي: نزل فيه؛ يعني: يسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يسقي ضريحه صوب الرضا من الله ﷻ، فالجملة هنا خبرية لكنها دعائية.؛ يعني: يسأل الله تعالىٰ أن يسقي ضريح الإمام أحمد صوب

الرضا، والصوب والصيب معناهما واحد؛ أي: الصيب من الرضا، والصيب في الأصل هو الماء النازل من السماء فهو المطر، صوب الرضا من الله.

واعلم أن الله سبحانه وتعالىٰ إذا رضي عن العبد أرضىٰ الناس عنه، وإذا سخط علىٰ العبد أسخط الناس عليه، فإذا كنت تريد أن يرضىٰ الناس عنك فاتبع رضا الله، ولكن لا تتبع رضا الله من أجل أن يرضىٰ الناس عنك، فتطلب الأعلىٰ للأدنىٰ، ولكن اجعل رضا الله هو الأصل، وثق بأن الله إذا رضي عنك رضي عنك الناس، ولكن إياك أن تنوي بطلب رضا الله رضا الناس فتكون متوسلًا بالأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ؛ لأنه ربما إذا نويت هذه النية لا يرضىٰ الله عنك، وحينئذٍ يفوتك مقصودك مع ضعف مقصودك.

۞ **قوله**: « وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ »:

العفو عن ترك الواجبات، والغفران عن فعل المحرمات، هذا إذا اقترن العفو بالمغفرة، أما إذا انفصل أحدهما عن الآخر فكل واحد منهما يتضمن معنىٰ الثاني، لكن إذا قيل عفا الله عنك وغفر لك، صار عفا الله عنك ما أهملته من واجبات، وغفر لك ما اقترفته من سيئات؛ لأن الغفر بمعنىٰ الستر مع التجاوز، والعفو بمعنىٰ النزول عن الحق والإبراء منه.

۞ **قوله**: « وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ مَا نَجْمٌ أَضَا... »:

يعني: مدة إضاءة النجم، وهذا طويل إلىٰ ما لا نهاية له، وأيضًا يقول: «**ما نجم**» فهو نكرة يشمل كل نجم.

وقوله «**وحله وسائر الأئمة**»؛ يعني: أنزله وأنزل سائر الأئمة «**منازل الرضوان أعلىٰ الجنة**» الأئمة؛ يعني: أئمة الإسلام، وليس المراد بذلك الأئمة الأربعة فقط، بل هو شامل لكل إمام في دين الله من الأئمة الأربعة، وغيرهم، وسواء كان إمامًا في الخلافة وتدبير الملك، أو إمامًا في العلم وتوجيه الناس، فإن يدخل تحت قوله:

وحلـــه وســـائر الأئمـــة منـــازل الرضـــوان أعـــلىٰ الجنـــة

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** «بسم الله الرحمن الرحيم»:

وبدأ هذه المنظومة أو القصيدة ببسم الله الرحمن الرحيم؛ لأن هذا هو السنة أن تبدأ الكتب ببسم الله الرحمن الرحيم، كما ابتدأت سور القرآن ببسم الله الرحمن الرحيم، وفي أول المصحف بسم الله الرحمن الرحيم، وكما كتبها سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ في رسالته إلى ملكة اليمن بلقيس ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٢٩-٣١]، وكما كان النبي ﷺ يكتبها في رسائله، فيستحب أن تبدأ الكتب ببسم الله الرحمن الرحيم.

«بسم الله» بسم: جار ومجرور، الباء حرف جر و«اسم» مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره: أستعين ببسم الله، أو أتبرك باسم الله؛ فقوله: «بسم الله» يتضمن بركة واستعانة، تبرك باسم الله جل وعلا واستعان به.

والاسم مأخوذ عن السمة، وهي العلامة؛ لأن الاسم علامة على المسمى، وقيل: مأخوذ من السمو، وهو الارتفاع.

وكما تعلمون أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، هذه أقسام الكلام.

و «بسم» مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، و«الله» علم على الذات الألهية، ومعناه: ذو الألوهية؛ أي: العبودية، من الوله وهو المحبة؛ لأنه سبحانه يحبه عباده ويتألهون له؛ يعني: يتعبدون، ومنه الإله؛ أي: المعبود. هذا على أنه مشتق وبعض العلماء يرى أنه اسم جامد.

وهذا الاسم لا يسمى به غير الله جل وعلا فلا أحد يتسمى به لا من الكفار ولا من الجبابرة، ولا من الطواغيت، لا أحد سمى نفسه الله أبدًا، إنما هذا الاسم من أسماء الرب سبحانه وتعالى، و«الرحمن» اسم من أسمائه تضمن الرحمة و«الرحيم» كذلك اسم من أسماء يتضمن الرحمة، لكن قالوا: «الرحمن» يتضمن الرحمة العامة لجميع المخلوقات، وأما «الرحيم» فيتضمن الرحمة الخاصة بالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

۞ **قوله:** « الحَمْدُ لله القَدِيمِ البَاقِي...»:

«**الحمد**»: هو الثناء على المنعم سبحانه وتعالى، والألف واللام للاستغراق؛ أي: جميع المحامد لله ﷻ فهو المحمود المطلق؛ لأن النعم كلها منه ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]. فهو المحمود المطلق سبحانه وتعالى، الذي له المحامد كلها، وأما غيره فيحمد على قدر صنيعه، لكن المحمود المطلق والذي يستحق الحمد كلَّه هو الله سبحانه وتعالى. واللام للملك؛ أي: الحمد لله ملكًا واستحقاقًا.

«**القديم**»: هذا ليس من أسماء الله سبحانه وتعالى لكن يصح أن يخبر عنه أنه قديم، أما أن يُطلق عليه من باب التسمية فهذا لم يرد في أسماء الله تعالى، وأيضًا ما من قديم إلا وقبله ما هو أقدم منه، فالصواب: أن يقال الأول، كما سمى نفسه بذلك: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣].

فاسمه سبحانه: الأول، وقال النبي ﷺ: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[٩٥] فالقديم ليس من أسماء الله، ولكن لا مانع أن يخبر عنه سبحانه بأنه قديم بمعنى الأول.

«**الباقي**»: الذي لا نهاية لبقائه سبحانه وتعالى، ومثله الآخر، الآخر هذا الذي سمى الله به نفسه ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣]. وقال النبي ﷺ: «**وأنت الآخر فليس دونك شيء**» فهو أول بلا بداية، وآخر بلا نهاية سبحانه وتعالى. وأما الخلق فلهم بداية ونهاية كل المخلوقات لها بداية ولها نهاية، أما الذي ليس له بداية ولا نهاية، فهو الخالق سبحانه وتعالى.

«**مسبب الأسباب**» الأسباب: جمع سبب، وهو ما يتوصل به إلى الشيء، كالحبل مثلًا الذي يتوصل به إلى الماء من البئر يسمى سببًا ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [الحج: ١٥]. فالسبب ما يتوصل به إلى الشيء.

والله جل وعلا هو مسبب الأسباب، فالأسباب مخلوقة لله ﷻ والعبد مأمور باتخاذ الأسباب

---

(٩٥) أخرجه مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، برقم (٢٧١٣)، والترمذي، كتاب: الدعوات، باب: ٦٨، برقم (٣٤٨١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﵁ .

مع التوكل على الله سبحانه وتعالى، فلا يأخذ بالتوكل ويترك الأسباب، ولا يأخذ الأسباب ويترك التوكل، بل لابد من الجمع بين اتخاذ الأسباب مع التوكل على الله، فإنه إن شاء نفعت الأسباب، وإن شاء لم تنفع، فهو مسبب الأسباب سبحانه وتعالى، ولكن مع هذا أمرنا باتخاذ الأسباب ولا نقتصر على التوكل على الله سبحانه وتعالى.

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أمرنا الله جل وعلا باتخاذ الأسباب، فقال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وقال: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]. وقال ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الأعراف: ٣١]. هذا من اتخاذ الأسباب مع التوكل على الله سبحانه وتعالى.

فالاعتماد على السبب شرك -كما قال العلماء- ونفي السبب قدح في الشرع، فلابد من الجمع بين الأمرين، وأن تعتقد أن الأسباب وحدها لا تكفي، أن تعتقد أنه لابد من اتخاذ الأسباب لأي شيء تريده، تريد الولد والذرية لابد من الزواج، هذا من أسباب الذرية والإنجاب، تريد الرزق، اطلب الرزق بالبيع والشراء والحرف، أما أن تجلس وتقول: المقدر يجيئني!! فالله نهى عن ذلك، وأمرنا بطلب الرزق، فقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٧].

إذا أردت أي شيء في الدنيا أو الآخرة لابد من اتخاذ الأسباب. فالجنة لابد من اتخاذ السبب لدخولها بالعمل الصالح، فالأسباب لابد منها في الدنيا والآخرة.

«والأرزاق» هو الذي جل وعلا يسبب الأرزاق، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥]. ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [الملك: ٢١]، فالرزق من الله سبحانه وتعالى، هو الرزاق، فيُطلب الرزق من الله جل وعلا، والأرزاق: جمع رزق، وهو ما ينتفع به الإنسان في حياته من المآكل والمشارب والملابس والمراكب وغير ذلك، هذا من الأرزاق التي خلقها الله سبحانه وتعالى لعباده ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

❁ قوله: « حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَوْجُودُ »:

وهذه أربع صفات له سبحانه وتعالى، «حي»: موصوف بالحياة الكاملة جل وعلا التي لا يعتريها نوم ولا موت ولا زوال، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الله جل وعلا لا يعتريه نوم؛ لأن النوم نقص وموت، ولا سنة: وهي النوم الخفيف؛ لأن هذا نقص في الحياة، فالنوم وفاة: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، والله منزه عن النوم، ومنزه عن السنة، وهي النوم الخفيف، ومنزه عن الموت ﴿ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. سبحانه وتعالى.

وحياته ذاتية، أما حياة المخلوقين فإنها حياة ممنوحة لهم من الله سبحانه وتعالى، فليست حياة ذاتية، وهو الذي أحياهم وهو الذي أعطاهم الحياة، وهو الذي يأخذها منهم، أما حياته سبحانه فهي حياة كاملة حياة أبدية، ولا بداية لها، ولا نهاية، ولا نقص فيها، ولذلك قال: «الحي».

«العليم» هذا من أسمائه سبحانه العليم، ويتضمن العلم، فالله جل وعلا عليم وعالم ويعلم كل شيء، يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]. موصوف بالعلم المحيط بكل شيء.

«قادر» قادر: هذا من وصفه سبحانه، إنه على كل شيء قدير لا يعجزه شيء، فهو قادر على كل شيء ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. القدير من أسمائه، والقدرة من صفاته سبحانه وتعالى، وهي قدرة شاملة كل ما أراده، ولا يقال وهو على ما يشاء قدير، كما يقوله بعض الغالطين، بل يقال: على كل شيء قدير. كما وصف نفسه بذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾ [الشورى: ٢٩]. هذا خاص بالحشر وجميع الخلائق يوم القيامة، وهو نوع من أنواع القدرة، والقدرة أعمّ من ذلك، إنه على كل شيءٍ قدير.

«موجود» لا شك في هذا أنه سبحانه وتعالى موجود، والدليل على وجوده سبحانه وتعالى هذه المخلوقات، إذ هذه الموجودات لابد لها من مُوجِد، والمفعول لابد له من فاعل، والمخلوق لابد له من خالق.

فهو سبحانه وتعالىٰ موجود وجودًا دائمًا وأبدًا، لكن ليس من أسمائه الموجود، لكن يخبر عنه بأنه موجود، ووجوده واجب؛ لأن الأشياء ثلاثة أقسام:

١- واجب الوجود.

٢- ممتنع الوجود.

٣- جائز الوجود.

الله -جل وعلا- له الوجود الواجب، والدليل علىٰ وجوده هذه المخلوقات وهذه المصنوعات، تدل علىٰ وجوده سبحانه. ففي هذا رد علىٰ الطبيعيين والملاحدة الذين لا يؤمنون بوجوده سبحانه وتعالىٰ، وينسبون هذه الأشياء إلىٰ الطبيعة، وهذه مغالطة للعقول؛ لأن كل عاقل يعلم أن هذه الموجودات لابد لها من مُوجِد، وهذه المخلوقات لابد لها من خالق، كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥،٣٦] هذه الموجودات لم تُوجِد نفسها، وإنما أوجدها الخالق سبحانه وتعالىٰ.

❁ **قوله**: « **قَامَتْ بِهِ الأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ** »:

«**قامت به**»؛ أي: بقدرته سبحانه وتعالىٰ ومشيئته، فهو القائم بنفسه المقيم لغيره، وهذا معنىٰ القيوم، القيوم: هو القائم بنفسه فليس بحاجة إلىٰ غيره، والمقيم لغيره، فغيره محتاج إليه، فهو الذي يقيم السموات والأرض، وهو الذي يقيم المخلوقات بخلقه ورزقه وإمداده وإيجاده سبحانه وتعالىٰ. فهو غني عن خلقه، وخلقه محتاجون إليه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله سبحانه وتعالىٰ هو الذي يقيم هذه الأشياء ويوجدها ويمدها بما يبقيها وما يكملها وينميها، وهي محتاجة إليه سبحانه وتعالىٰ، وهذا معنىٰ القيوم، هو القائم بنفسه المقيم لغيره. وفي قراءة «القيَّام»[٩٦] والقيّوم

---

(٩٦) هي قراءة عمر وابن مسعود. تنظر: قراءة عمر في فضائل القرآن لأبي عبيد(ص١٦٨)، وسنن سعيد بن منصور(٤٨٦- تفسير)؛ وقراءة ابن مسعود في سنن سعيد بن منصور(٤٨٩- تفسير)، والمعجم الكبير(٩/ ١٤٠/ برقم٨٦٩٠)، والمصاحف لأبي داود(ص٥٩).

والقيّام، من صيغ المبالغة.

«**قامت به الأشياء**»؛ يعني: قامت به كل المخلوقات؛ أي: بخلقه وإيجاده ومشيئته سبحانه وتعالىٰ، ولم تقم بنفسها، ولم توجد بنفسها، الوجود كله، الكون كله هو الذي أوجده وأقامه، السموات والأرض وما فيهن، كل ذلك هو الذي أوجده سبحانه وتعالىٰ، فهو الموجد لهذه الأشياء وحده لا شريك له، وهذا لا ينكره أحد حتىٰ المشركون الذين يعبدون الأصنام إذا سئلوا: من خلق السموات والأرض؟ من الذي يرزقكم؟ من الذي يحييكم ويميتكم؟ فإنهم يعترفون بذلك، سلهم لمن السموات والأرض؟ سيقولون: لله، فهم معترفون بهذا.

۞ **قوله**: « دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الـحَوادِثُ »:

لما قال في البيت الأول «موجود» ذكر الدليل علىٰ وجوده، وهو هذه الحوادث التي تحدث بعد أن لم تكن، المخلوقات ليست قديمة الأعيان كلها محدثة، كلها موجودة بعد أن لم تكن، فمن الذي أوجدها، ومن الذي أحدثها؟ إنه الله سبحانه وتعالىٰ، فكل موجود لابد له من مُوجِد، وكل مخلوق لابد له من خالق، وكل مُحدَث لابد له من مُحدِث، فهذا دليل عقلي، وبرهان عقلي لا يماري فيه أحد، وليس الدليل علىٰ وجوده مجرد الحوادث وحدها لكن هذه من جملة الأدلة، وإلا فإن البراهين علىٰ وجوده سبحانه وتعالىٰ وعلىٰ ربوبيته كثيرة، براهين عقلية ونقلية، لكن من جملة هذه البراهين وجود هذه المخلوقات فإنها تدل علىٰ أن لها مُوجِدًا وخالقًا ومدبرًا، وهو الله سبحانه وتعالىٰ.

۞ **قوله**: « سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْـحَكِيمُ الْوَارِثُ »:

«**سبحانه**»: هذا تنزيه له، التسبيح معناه التنزيه، فسبحانه: تنزيهًا له من النقائص والعيوب.

«**فهو الحكيم**» من أسمائه الحكيم، ومن صفاته الحكمة؛ لأن كل اسم من أسماء الله يدل علىٰ صفة من صفاته، فالحكيم من أسماء الله ﷻ يتضمن الحكمة، والحكمة وضع الشيء في موضعه، فهو الحكيم الذي يضع الشيء في موضعه، والحكيم بمعنىٰ: المتقن للأشياء ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]. تجد هذه الأشياء محكمة متقنة، كل شيء في موضعه، هذا يدل علىٰ

حكمة الله جل وعلا.

«الوارث»؛ يعني: الباقي بعد فناء المخلوقين، والوارث: الذي تؤول إليه الأملاك بعد فناء الملاك.

﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾[مريم: ٤٠]. فمن أسمائه الوارث؛ أي: الباقي بعد المخلوقات، والذي تئول إليه الأملاك بعد فناء المُلاك. وليس الوارث الذي يتملك الأشياء بعد أصحابها مثل المواريث والفرائض، لكن الوارث معناه الباقي والذي تؤول إليه الأملاك؛ لأنه المالك ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]. فهو المالك الذي يبقىٰ ملكه ولا يبيد، بخلاف المخلوقين فإنهم يملكون ولكن ملكهم مؤقت في هذه الدنيا، وفي الآخرة يكون الملك لله جل وعلا. ليس في الآخرة ملوك، فمالك الملك واحد وهو الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[غافر: ١٦].

❁ قوله: « ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا »:

لما فرغ من حمد الله والثناء عليه، صلىٰ علىٰ النبي ﷺ، والصلاة علىٰ النبي ﷺ من الله ومن الملائكة ومن المخلوقين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب: ٥٦]. «إنا الله وملائكته» الله جل وعلا يصلي علىٰ نبيه والملائكة تصلي علىٰ النبي، وأمر الخلق أن يصلوا ويسلموا علىٰ نبيهم

والصلاة من الله ثناؤه علىٰ عبده ورسوله، ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ، والصلاة من الملائكة هي الاستغفار، يستغفرون له، والصلاة من الخلق هي الدعاء، يدعون له ﷺ، فالصلاة من الله الثناء، والصلاة من الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين الدعاء، ومنه الصلاة علىٰ الجنازة؛ يعني: الدعاء لها، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. أي: ادع لهم، فالصلاة من المخلوق دعاء، فمشروع لنا أن نصلي ونسلم عليه، كما قال جل وعلا: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب: ٥]. فتقول: اللهم صلِّ وسلِّم علىٰ محمد، هذا هو المطلوب.

«والسلام»: معناه السلامة من الآفات والمحاذير، فمعنىٰ سلامنا عليه: أن ندعو الله أن

يسلمه من كل مكروه ومن كل محذور، فهذا معنىٰ السلام، وكذلك السلام بمعنىٰ: التحية، ومن حقوقه ﷺ علىٰ الأمة أن يصلوا ويسلموا عليه عند ذكره عليه الصلاة والسلام، ويصلوا ويسلموا عليه في الخطب، ويصلوا ويسلموا عليه في الصلاة في التشهد الأخير، فيقولون: اللهم صلِّ علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم، والصلاة علىٰ النبي ﷺ في التشهد الأخير ركن من أركان الصلاة، وقد علَّم النبي ﷺ الأمة كيف تصلي عليه في الصلاة، فقال: «**قولوا: اللهم صلِّ علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صليت علىٰ آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد**»[٩٧].

فلا بد أن تأتي بهذا اللفظ الذي علَّمه النبي ﷺ أمته في الصلاة، أما في غير الصلاة فيكفي أن تقول: ﷺ؛ امتثالًا لقوله تعالىٰ: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والفائدة من صلاتك وتسليمك علىٰ الرسول ﷺ ترجع إليك، قال عليه الصلاة والسلام: «**من صلىٰ علي واحدة صلىٰ الله عليه بها عشرًا**»[٩٨]فالفائدة راجعة إليك، فلا تحرم نفسك من ذلك فهذا من حقوقه ﷺ علينا، والإكثار من الصلاة عليه فيه الثواب الجزيل حيث قال: «**من صلىٰ علي واحدة صلىٰ الله عليه بها عشرًا**» في أي مكان. فلا يشترط أن تذهب إلىٰ القبر وتصلي وتسلم عليه هناك، بل صَلِّ عليه في أي مكان، قال عليه الصلاة والسلام: «**صلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني**»[٩٩]. فتصلي وتسلم عليه في أي مكان. وقول الناظم: «سرمدا»؛ يعني: دائمًا وأبدًا؛ أي: صلاةً وسلامًا دائمين لا ينقطعان.

---

(٩٧) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة علىٰ النبي ﷺ...، برقم (٤٠٥)، وأبو داود كتاب الصلاة، باب: الصلاة علىٰ النبي ﷺ بعد التشهد، برقم (٩٨٠)، وغيرهما من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٩٨) أخرجه مسلم كتاب الصلاة: باب: الصلاة علىٰ النبي ﷺ، برقم (٤٠٨)، والترمذي كتاب: الوتر، باب: ما جاء في فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ، برقم (٤٨٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩٩) أخرجه أبو داود كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور، برقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧)، والطبراني، برقم(٢٧٢٩)، وفي «الأوسط»، برقم (٨٠٣٠)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٢٢٦).

❁ **قوله**: « عَلَىٰ النَّبِيِّ الـمُصْطَفَىٰ... »:

النبي: يُهمز ولا يهمز، فمن جعله مأخوذًا من النبأ وهو الخبر همزه فقال: «النبيء»؛ لأنه ينبئ الناس عن الله سبحانه وتعالىٰ، فهو نبيء بالهمز بمعنىٰ مخبر، ويجوز أن يكون النبي من النبوة، وهي الارتفاع لرفعة شأنه ﷺ، وعلىٰ هذا يكون بدون همزة «النبي» بالياء. علىٰ أنه من النَّبْوَة وهي الارتفاع لرفعة شأنه ومنزلته، وقد قرئ بالهمز وبدونه، وهما قراءتان سبعيتان.

والنبي: هو رجل حرّ أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بتبليغه فهو رسول، هذا فرق ما بين النبي والرسول، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]. فدل علىٰ وجود فرق بين النبي والرسول؛ لأنه عطف النبي علىٰ الرسول، والعطف للمغايرة، فالرسول يوحىٰ إليه أو يُبعث بشريعة مستقلة، كشريعة التوراة لموسىٰ، وشريعة الإنجيل لعيسىٰ، وشريعة الإسلام لمحمد ﷺ، أما النبي فهو يُبعث بشرع من قبله ولا يُبعث بشرعية مستقلة، وقد يوحىٰ إليه وحي خاص في قضية معينة لكن هو تابع لمن قبله من الرسل، مثل أنبياء بني إسرائيل فإنهم تابعون لموسىٰ عليه السلام، وأمروا باتباع التوراة، ولم يُنزل عليهم كتب، بل كتابهم هو التوراة المنزلة علىٰ رسول الله وكليمه موسىٰ عليه الصلاة والسلام. فهذا فرق ما بين الرسول والنبي.

فبين النبي والرسول عموم وخصوص. يقولون: كل رسولٍ فهو نبي، وليس كل نبي رسولًا، بينهما عموم وخصوص.

«**المصطفىٰ**»؛ يعني: المختار والمستخلص، مأخوذ من الصفوة؛ لأن الله اختاره من معدن طيب من أشرف المعادن من بني هاشم، وفي الحديث الصحيح، قال رسول الله ﷺ «**إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشًا من كنانة، واصطفىٰ من بني قريش هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»(١٠٠).

فهو صفوة الصفوة، ومعنىٰ اصطفاء كنانة وقريش وبني هاشم هو أن الله أعطاهم الهمم العالية والصفات الفاضلة بين الناس، كالكرم والشجاعة ونحو ذلك، وليس المراد الاصطفاء

---

(١٠٠) سبق تخريجه.

بالدين، وأما اصطفاؤه ﷺ فبكل وجه من وجوه الاصطفاء فهو المصطفىٰ المختار، وهو خير البشر، قال تعالىٰ: ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٥]. أي يختار.

فالرسالة اصطفاء من الله ﷻ، وهو الذي يختار لها من يصلح لها، وهو أعلم سبحانه بمن يصلح ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. فليست النبوة اكتسابًا يكتسبه الإنسان بتعبد وتعلم، إنما هي اختيار من الله سبحانه وتعالىٰ، ولهذا لما قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. قال الله جل وعلا: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ يقولون: نحن مثله، نحن بشر وهو بشر، فلماذا يكون هو رسولًا ونحن لا نكون رسلًا؟ وهذا من المغالطة والاعتراض علىٰ الله سبحانه وتعالىٰ.

ولم يكن عليه الصلاة والسلام يعلم أنه سيكون رسولًا ولا نبيًا، ولم يكن يعلم ولا تطلع إليه عليه الصلاة والسلام ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. حتىٰ اختاره الله ﷻ.

وقول الناظم: «كنز الهدىٰ»؛ الكنز في الأصل هو الشيء الثمين المدفون في الأرض، فهو كنز، وليس المقصود هنا الذهب والفضة، وإنما هو كنز الهدىٰ، والهدىٰ أعز شيء، أعز من الذهب والفضة أعز من كل شيء، والهدىٰ: هو الدلالة والإرشاد والبيان؛ لأنه ﷺ يهدي بمعنىٰ: يبين ويرشد؛ لأن الهداية علىٰ قسمين:

١- هداية بيان وإرشاد.

٢- وهداية توفيق وإلهام.

فهداية البيان والإرشاد هذه يملكها الرسول ﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. وأما هداية التوفيق والإلهام والقبول فإنها بيد الله ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦]. نفىٰ عنه الهداية بينما أثبتها له في آية أخرىٰ، فنقول: يوجد فرق بين الهدايتين، الهداية المثبتة للرسول هي هداية الدلالة والإرشاد، وأما الهداية المنفية عن الرسول: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ فهي هداية التوفيق والقبول؛ لأن هداية القلب بيد الله سبحانه وتعالىٰ.

ومعنىٰ: «كنز الهدىٰ»؛ أي: معدن الهدىٰ هو عليه الصلاة والسلام، فمصدر الهدىٰ كله من رسالته ﷺ فيها الهداية للبشر، فمن ابتغىٰ الهدىٰ من غير رسالة محمد ﷺ فهو ضال.

وذلك بعد بعثته ﷺ ليس هناك هداية إلا باتباع رسالته ﷺ ، فمن زعم أنه يهتدي ولا يحتاج إلىٰ الرسول ﷺ كما يقول غلاة الصوفية، فهذا ضلال مبين، وكفر ورِدّة عن دين الإسلام، لا هداية إلا بما جاء به الرسول ﷺ، أما الذي يقول: أنا أستغنىٰ عن الرسول، وأنا أعرف الحق ولست بحاجة إلىٰ الرسول. هذا كافر بالله ﷻ.

قوله: « وَآلِهِ وَصَحْبِهِ »:

الآل: أصله الأهل، سهلت الهمزة وصارت آل، وآل الرسول ﷺ يراد بهم قرابته عليه الصلاة والسلام، ويراد بهم أتباعه، والمراد هنا أتباع الرسول ﷺ سواء كانوا من قرابته أو من غيرهم، يقال لهم: آل الرسول. كما قال تعالىٰ: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. آل فرعون؛ يعني: أتباع فرعون، فالآل يُطلق علىٰ الأتباع، ويُطلق علىٰ القرابة. ففي باب الزكاة يراد بآل محمد قرابته، الذين لا تحل لهم الزكاة، «إنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد»(١٠١)؛ يعني: قرابة محمد ﷺ، أما في باب الدعاء والصلاة فالآل يعم أتباعه ﷺ، ولهذا يقول الشاعر:

آل النبي هم أتباع ملته ... من الأعاجم والسودان والعرب

لو لم يكن آله إلا قرابته ... صلىٰ المصلي علىٰ الطاغي أبي لهب

«صحبه»: جمع صاحب، والمراد به الصحابي، والصحابي: هو من لقي النبي ﷺ بعد النبوة مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك، ولو لم يره كالأعمىٰ مثلًا، فابن أم مكتوم أعمىٰ، لقيه ولم يره، فليس من شرط لقياه الرؤية، ولذلك لم يقولوا: من رأىٰ النبي ﷺ؛ لأن المراد اللقاء ولم يره كالأعمىٰ. من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به هذا شرط، أما من لقيه وهو غير مؤمن به؛ فليس صحابيًا؛ لأن المشركين لقوا النبي ﷺ لكن لم يؤمنوا به فليسوا صحابة.

---

(١٠١) أخرجه مسلم كتاب: الزكاة، باب: ترك استعمال آل النبي ﷺ علىٰ الصدقة، برقم (١٠٧٢)، وأحمد (٤/ ١٦٦)، وغيرهما من حديث ربيعة بن الحارث، وعباس بن عبد المطلب.

من لقى النبي ﷺ، مؤمنًا به ومات على ذلك؛ أي: لو لقى النبي ﷺ مؤمنًا به لكنه ارتد ومات على الردة لا يكون صحابيًّا، فلابد من هذه الشروط: أن يكون لقي النبي ﷺ في وقته ولم يلقه كالنجاشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فالنجاشي عاصر النبي وآمن به لكنه لم يلقه، فليس صحابيًّا وإنما هو تابعي، وكذلك يكون مع لقياه للنبي مؤمنًا به، فلو لم يؤمن به لم يكن صحابيًّا كالمشركين والكفار، وكذلك لو لقيه مؤمنًا به لكن ارتد عن دين الإسلام ومات على الردة فإنه لا يكون صحابيًّا بل تبطل الصحبة بالردة كما تبطل الأعمال كلها بالردة ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

«**الأبرار**» الأبرار: جمعَ برّ، والبر مأخوذ من البر، والبر كلمة جامعة لكل خصال الخير، الأبرار؛ يعني؛ المتصفين بالبر؛ لأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ اتصفوا بالبر، وهو جميع الأعمال الصالحة والخير.

❁ **قوله**: « مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ »:

المعادن: جمع معدن، وهو منبع الشيء وأصل الشيء، فالمعدن مأخوذ من العدن وهو الإقامة، يقال عَدَنَ بالمكان: إذا أقام به، فالمعدن هو الموضوع الذي توجد فيه الأشياء النفيسة، منها الذهب والفضة والحديد والرصاص والماس، وغير ذلك، وجعل الله المعادن مقيمة في الأرض، فالصحابة معادن التقوى مع الأسرار؛ يعني: معادن الخير ومنبع الخير، وهم أفضل هذه الأمة، وهم مستقر التقوى، وهم من أشد الناس اتقاءً لله وطاعةً له بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه ولا شك أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا أعمق الناس أسرارًا، وأبرهم قلوبًا.

❁ **قوله**: « وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ ...»:

ولما فرغ الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المقدمة المشتملة على حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه، دخل في الموضوع الذي من أجله نظم هذه الأرجوزة، فقال: «وبعد» بعد: هذه كلمة مقطوعة عن الإضافة، وأصلها: بعد ذلك،؛ أي: بعد ما تقدم، فحُذف المضاف إليه وبني المضاف على الضم من غير تنوين على لغة من ينتظر.

«**فاعلم**»: كلمة فاعلم: كلمة يؤتي بها للاهتمام بما سيلقى، قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ

غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٩٨]. ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]. فهذه الكلمة اعلم واعلموا، يؤتىٰ بها للتنبيه علىٰ أهمية ما سيقال.

«**أن كل العلم كالفرع للتوحيد**» نعم علم التوحيد هو الأصل، وهو الأساس، وما بعده من العلم الشرعي فإنه مبني عليه وفرع عليه، فالتوحيد هو الأصل وغيره من العلوم الشرعية فرع عليه، والأصل ما يبنىٰ عليه غيره؛ ولذلك جاء الركن الأول من أركان الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ لأنه هو الأصل، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]. ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. أول ما يذكر حقه تعالىٰ وهو عبادته وحده لا شريك له.

و«**التوحيد**»: مأخوذ من وحَّد إذا جعل الشيء واحدًا، ومعنىٰ وحدت الله: عبدته وحده وتركت عبادة ما سواه. ولهذا لما قال النبي ﷺ للمشركين: «**قولوا لا إله إلا الله**» قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥][١٠٢].

فالتوحيد إيمان بالله وحده، والمراد به هنا إفراد الله جل وعلا بالعبادة، وهو **ثلاثة أنواع**:

النوع الأول: توحيد الربوبية: وهو إفراد الله تعالىٰ بأفعاله؛ كخلق السموات والأرض وتدبير الكون، وسائر أفعاله سبحانه وتعالىٰ، فإفراده بذلك يسمىٰ توحيد الربوبية.

النوع الثاني: توحيد الألوهية: وهو إفراده تعالىٰ بأفعال العباد التي شرعها لهم من أنواع القربات والطاعات، فيجب أن تصرف جميع أنواع العبادة له سبحانه خاصة له دون غيره، ولا يجعل منها شيء لغير الله ﷻ فجميع العبادة لله كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]. ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ

---

(١٠٢) أخرجه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة ص، برقم (٣٢٣٢)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم (٦٦٨٦)، والنسائي، في الكبرىٰ، برقم (٨٧٦٩) وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي.

شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]. ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

هذا توحيد الألوهية إفراد الله تعالىٰ بجميع أنواع العبادة التي شرعها، سواء كانت عبادة قولية أو فعلية أو كانت قلبية؛ لأن العبادات تكون علىٰ اللسان بالذكر، والتسبيح، والتهليل، والدعاء وغير ذلك، وتكون بالقلب؛ كالخوف، والخشية، والرغبة، والرهبة، وتكون بالأفعال؛ كالصلاة، والصيام، والحج، والجهاد، وصلة الأرحام، وغير ذلك. والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويتقرب به إلىٰ الله من الأعمال والأقوال الظاهرة علىٰ اللسان والجوارح، والباطنة في القلب، كلّها لله سبحانه وتعالىٰ، هذا هو توحيد الألوهية.

والثالث: توحيد الأسماء والصفات، وذلك بأن يثبت له ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

هذه أنواع التوحيد الثلاثة، كلّها يجب إفراد الله وتوحيده بها سبحانه وتعالىٰ، وهذه الأنواع مأخوذة بالاستقراء من الكتاب والسنة، لم يقل الرسول ﷺ: أنواع التوحيد ثلاثة، ولا جاء في القرآن أن أنواع التوحيد ثلاثة، وإنما هي مأخوذة من كلام الله وكلام رسوله بالاستقراء، فكل الآيات والأحاديث التي تتحدث عن أفعال الله جل وعلا، تدل علىٰ توحيد الربوبية، وكل الآيات والأحاديث التي تتحدث عن العبادة وإفراد الله جل وعلا بها، وعدم الإشراك، به، تدل علىٰ توحيد الألوهية، وكل الآيات والأحاديث التي تتحدث عن أسماء الله وصفاته وتنزيهه سبحانه عن ما لا يليق به، تدل علىٰ توحيد الأسماء والصفات، هذا التقسيم مأخوذ من الكتاب والسنة، من كلام الله وكلام رسوله ﷺ وليس هو أمر اصطلاحي أو أمر مبتدع - كما يقوله أهل الضلال - وإنما هو أمر مأخوذ من الكتاب والسنة بالاستقراء والتتبع.

فالتوحيد هو الأصل وما عداه من العبادات فإنه فرع عليه، فإذا صح الأصل صح الفرع، أما إذا فسد الأصل فلا فائدة من الفرع فإنه يفسد، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] فالشرك فساد للتوحيد، ويحبط

العمل، ويفسد كل الأعمال، وأعمال المشرك فساد للتوحيد ويحبط العمل، ويفسد كل الأعمال، وأعمال المشرك لا تقبل ولا فائدة فيها ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]. ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨] . ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩] . دل على أن لهم أعمالًا كثيرة لكن لما كانوا يشركون بالله ولا يخصلون العبادة لله، صارت أعمالهم هباءً منثورًا، وسرابًا ورمادًا لا فائدة منه.

هذا دليل على أن التوحيد هو الأصل وأن ما عداه من أمور الدين فرع عليه، ولهذا كان الرسل عليهم الصلاة والسلام أول ما يبدءون في دعوة الأمم بالدعوة إلى التوحيد ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]. والنبي ﷺ أول ما بدأ بالتوحيد والنهي عن عبادة غير الله ﷻ ثم بعد ذلك تنزلت عليه الشرائع والأوامر والنواهي، ولما بعث معاذًا إلى اليمن قال: «**إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم**»(١٠٣). فلا يطالبهم بالصلاة والزكاة إلا بعد أن يعترفوا بتوحيد الله وبرسالة محمد ﷺ، هذا هو الأصل، فصدق الناظم في قوله: إن التوحيد هو الأصل، وما عداه من العلوم فهو فرع عليه، والتوحيد شرط في صحة كل عبادة وطاعة، وشرط لقبول الأعمال.

❁ **قوله:** « فَاسْمَعْ نَظْمِي »:

والنظم: معروف وهو نوع من الكلام مقفى موزون؛ لأن الكلام ينقسم إلى قسمين: نثر، ونظم، **فالنظم:** هو الكلام الموزون المقفى، **والنثر:** هو الكلام المرسل الذي ليس له قافية وليس

---

(١٠٣) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، برقم (١٤٥٨)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، برقم (١٩)، وغيرهما من حديث معاذ رضي الله عنه.

له وزن، وكان العلماء -رحمهم الله- ينظمون المتون، والمتون: هي المختصرات في العلوم، كانوا ينظمونها من أجل أن يسهل حفظها ويثبت في الذهن؛ لأن النظم أخف من النثر، وأعلق بالذهن، فله ميزة على النثر وقوله: «**فاسمع نظمي**»؛ يعني: اهتم به واحفظه وافهم معانيه.

۞ **قوله**: « **لأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي...**»:

لا ينبغي لعاقل أن لا يطلب فهم التوحيد، بل التوحيد هو أول ما يتعلمه الإنسان من أمور دينه، هذا هو الأصل وهو الأساس، فعلم العقيدة يجب أن يكون في مقدمة العلوم، وفي مقدمة اهتمام طلبة العلم والمعلمين، يبدءون به ويقدمونه على غيره، عكس ما يقوله أهل الضلال وأهل الجهل اليوم، الذين يزهدون في التوحيد ويقولون: كيف تعلمون المسلمين التوحيد؟ هم مسلمون؟ نقول: لا يكونوا مسلمين إلا إذا قاموا بالتوحيد، ولا يقومون بالتوحيد إلا إذا عرفوه وفهموه، أما إذا جهلوه فإنهم لا يحققونه ولا يقومون به.

۞ **قوله**: « **فَيَعْلَمُ الوَاجِبَ وَالمُحَالَا...**»:

هذا هو علم التوحيد، أن يعرف الواجب في حق الله تعالى، من إثبات صفات الكمال له جل وعلا ونعوت الجلال، وإفراده بالعبادة، هذا هو الواجب له سبحانه وتعالى، ومعرفة المستحيل في حقه سبحانه وتعالى، كوجود الشريك لله ﷻ والشبيه والمثيل، هذا مستحيل أن يكون لله شبيه أو مثيل جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]؛ أي: الشبهاء والنظراء، هذا محال أن يكون لله شبيه ومحال أن يكون له شريك في خلقه، وشريك في عبادته، وشريك في أمره ونهيه سبحانه وتعالى. والجائز ما أمكن وجوده وعدمه، وذلك كأفعال الله جل وعلا فإن الله يفعل بمشيئته وإرادته، يخلق ويرزق، ويرسل الرسل، ويُنزل الكتب، ويُنزل الغيث، ويُعز ويُذل، كل هذه أفعاله، وهذا من الأمور الجائزة التي قد تقع وقد لا تقع، بحسب مشيئته سبحانه وحكمته وإرادته سبحانه وتعالى. إذن الأمور في حق الله على ثلاثة أقسام:

أولًا: الواجب له سبحانه من إثبات كماله سبحانه ونعوت، جلاله وعبادته وحده لا شريك

له، هذا هو الواجب في حقه.

ثانيًا: والممتنع في حقه وهو الشرك به وضرب الأمثال والشبهاء لله ﷻ.

ثالثًا: الجائز في حق الله وهو أفعال الله جل وعلا التي يفعلها بمشيئته وإرادته، يفعل ما يشاء ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] .سبحانه وتعالىٰ.

❁ **قوله**: « وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ...»:

لما كان من عادة أهل العلم أنهم ينظمون المتون، ولاسيما متون التوحيد، فإن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن يسهم في هذا المجال، ويشارك أهل العلم؛ فنظم هذه العقيدة ليسهل حفظها وفهمها، وهذا من وسائل التعليم، ومن التسهيل علىٰ طلبة العلم.

«**أن يعتنوا في سبر ذا النظم**» من عادتهم أنهم ينظمون هذه المختصرات، مختصرات العقيدة، ومختصرات الفقه، ومختصرات مصطلح الحديث، ومختصرات علم النحو، وفي كل علم وفي كل فن تجدون نظمًا لمختصراته، وهذا من تسهيل طلب العلم علىٰ الناس، ولهم في ذلك الأجر العظيم؛ لأنهم بذلوا استطاعتهم في تسهيل العلم للناس وقربوه لهم تقريبًا.

ولقد اهتم العلماء في تتبع مسائل علم التوحيد وصاغوها بنظم مقفىٰ موزون.

❁ **قوله**: « لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا...»:

لأن النظم يسهل للحفظ، هذا بلاشك أن حفظ النظم أسهل من حفظ النثر، وأيضًا يعلق بالذاكرة، ويبقىٰ، أنت لو حفظت النثر سرعان ما تنساه، لكن إذا حفظت النظم فإنه يبقىٰ في ذاكرتك.

«**لأنه يسهل للحفظ كما**» هذه فائدة أنه يسهل حفظه، ويُطبع في الذاكرة.

«**يروق للسمع ويشفي من ظما**» الأمر الثاني من مسوغات النظم أنه يروق للسمع، فالإنسان يستمع إلىٰ النظم أكثر مما يستمع للنثر؛ لخفته علىٰ السمع، بل ويتلذذ الإنسان بسماعه ويطرب له، ويشفي من ظما؛ أي: يروي من شدة العطش، والمقصود أنه يروي العطشان إلىٰ العلم، وهذا

عطش معنوي، العطشان إلى العلم النظم يشفيه من ظمئه، ويقرب له العلم ويسهله عليه، والمراد هنا الري من معرفة أصول علم التوحيد ومهمات مسائله، وكل شيء يسهل العلم ويعين على تناوله فهو مشروع، والنبي ﷺ يقول: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة**»(١٠٤)، ومن الطرق التي تُسلك للعلم نظمه للناس وحفظه والعناية به.

❁ **قوله**: « فَمِنْ هُنَا... »:

يعني: لما كان النظم بهذه الأهمية، ولما كان العلماء ينظمون متون العلم، نظمت هذه العقيدة، والنظم: هو ضم الكلام بعضه إلى بعض مع تنسيقه، شبهه بالخيط الذي تُنظم فيه حبات اللؤلؤ، فالمنظومة تشبه نظم اللؤلؤ الذي يُكَوِّن العِقْدِ ونحوه، فالنظم هو إقامة الأشياء على نظام واحد؛ أي: نهج غير مختلف.

والعقيدة: ما يعتقده القلب ويجزم به، بخلاف الظن والشك، هذا ليس عقيدة إنما العقيدة هي الأشياء التي يجزم بها القلب ويقتنع بها، فإن كان هذا الاعتقاد موافقًا للحق فالعقيدة صحيحة، وإن كان هذا الاعتقاد مخالفًا للحق فهذه العقيدة باطلة. كل الناس يعتقدون لكن منهم من يعتقد الحق ومنهم من يعتقد الباطل.

وعقيدة أهل السنة والجماعة -ولله الحمد- من النوع الأول عقيدة صحيحة؛ لأنها موافقة للكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة، أما ما عداها من العقائد فإنها عقائد باطلة؛ لأنها مخالفة للحق.

«**أرجوزة**»: الأرجوزة مأخوذة من الرَّجَز، وهو بحر من بحور الشعر الستة عشر. أولها بحر الطويل، وآخرها المتدارك، وهي بحور لا يخرج النظم عنها، وهذه القصيدة موافقة لبحر الرجز.

«**وجيزة**»؛ يعني: مختصرة، وهذه ميزة النظم أنه يكون مختصرًا والاختصار هو جمع المعاني

---

(١٠٤) أخرجه مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم(٢٦٩٩)، وأبو داود كتاب: العلم، باب: الحث على طلب العلم، برقم (٣٦٤٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الكثيرة تحت اللفظ القليل، والنبي ﷺ «أوتي جوامع الكلم»[١٠٥] فكان يقول عليه الصلاة والسلام الكلمات المعدودة التي تشتمل على معانٍ عظيمة كثيرة.

«مفيدة» لمن قرأها؛ لأنه جمع فيها مسائل العقيدة، وسهلها عليه، وقربها له، وجعلها دانية في متناول يده، فهي مفيدة بحق لمن قرأها، وتأمل معانيها وليس هذا من مدح الإنسان لعلمه وإنما هو الواقع؛ لأنك إذا قرأتها وجدتها كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ.

❁ **قوله:** « نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا مُقَدِّمَهْ...»:

ذكر ما تشتمل عليه هذه القصيدة في بيتٍ واحد، مقدمة وستة أبواب وخاتمة، هذه محتوياتها. «مقدمة» بكسر الدال ويجوز فتحها مقدمة وهي ما يكون بين يدي الشيء، المقدمة «وستة أبواب» جمع باب وهو: المدخل، ويراد به هنا المدخل إلى مسائل العلم. وجعلوا العلم على أبواب وفصول ومسائل لأجل تسهيله على طالب العلم؛ لأنه لو كان مرسلًا من أوله إلى آخره ليس فيه أبواب ولا فيه فصول، فإن هذا يشق على القارئ، أما إذا فُصل وجُعل أبوابًا وجعل فصولًا وجُعل مسائل فهذا يُسهل على طالب العلم.

مثل المسافر إذا كان يسير في الطريق وكان الطريق فيه علامات، فإن هذا يسهل عليك، أما إذا لم يكن عليه شيء ولا تدري ما الذي قطعته وما الباقي فإنك تسأم، أما إذا جعل في الطريق محطات وجُعل عليه علامات، وجُعل عليه أرقام كما هي الحال في هذه الأيام، فإن هذا مما يسهل على المسافر.

كذلك العلم إذا جعل أبوابًا وفصولًا ومسائل وتفريعات؛ فإن هذا يسهله على طالب العلم.

«**كذلك خاتمة**»؛ الخاتمة: هي ما يكون في نهاية الكلام من بيان النتائج التي توصل إليها

(١٠٥) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٣)،والترمذي، كتاب: السير، باب: الغنيمة، برقم (١٥٥٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الباحث، فيها خلاصة ما تضمنه مؤلفه من فوائد أومن مسائل وأحكام.

❁ **قوله:** « وَسَمْتُهَا... »:

من السمة وهي العلامة؛ يعني: سميتها، فالوسم هنا هو الاسم، «**بالدرة**» وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة، شبهها باللؤلؤة التي هي من الجواهر النفيسة، وهي كذلك نفيسة، «**المضية**» من الإضاءة وهي النور الذي يضيء للناس الطريق، وهذه الأرجوزة فيها نور؛ لأنها مأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. نقول: المضية بالتخفيف، وتقول: المضيئة بالهمز.

❁ **قوله:** « فِي عَقْدِ... »:

أي: في عقيدة، والعقد معناه العقيدة، وقلنا: إن العقيدة ما يعتقده القلب ويجزم به، سواء كان حقًّا أوباطلًا، «**الفرقة**»؛ أي: الطائفة، «**المرضية**» في اعتقادها؛ لأنها أخذته من الكتاب والسنة، والمقصود أهل السنة والجماعة، بخلاف الطوائف غير المرضية وهم أهل الضلال، قال النبي ﷺ: «**وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار، إلا ملة واحدة قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي**»(١٠٦) هذه هي الطائفة المرضية التي تتبع ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وأما الطوائف الأخرى فهي مبغضة وممقوتة وضالة.

وتسمى الفرقة الناجية؛ يعني: من النار لقوله ﷺ: «**كلهم في النار إلا ملة واحدة**»(١٠٧) فهي الفرقة الناجية من النار، وهي الطائفة المنصورة، كما قال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله**»(١٠٨).

---

(١٠٦) أخرجه الترمذي، كتاب: الإيمان، باب: افتراق الأمة، برقم (٢٦٤١)، والحاكم، برقم (٤٤٤)، والحديث من هذا الطريق ضعفه الألباني في «المشكاة»، برقم (١٧١)، والحديث عند أحمد (٤/ ١٠٢)، والطبراني، برقم (٨٨٤)، صححه الألباني في «تحقيق شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٩٠).

(١٠٧) السابق.

(١٠٨) أخرجه مسلم كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم، برقم (١٩٢٠)، من حديث ثوبان رضي الله عنه. والحديث متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه والبخاري كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر، برقم (٣٦٤٠)، =

فهي الطائفة المرضية، وهي الطائفة المنصورة، وهي الفرقة الناجية، وهم أهل السنة والجماعة، أهل السنة؛ لأنهم متمسكون بسنة الرسول ﷺ، والجماعة؛ لأنهم لم يتفرقوا كما تفرقت الفرق الأخرىٰ، فتجد أهل السنة - ولله الحمد - غير متفرقين بل هم أمة واحدة من أولهم إلىٰ آخرهم؛ لأن من ساروا علىٰ نهج السلف فإنه لا يدخلهم الافتراق، والله جل وعلا يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. فلا يعصم من التفرق إلا التمسك بحبل الله وهو القرآن والسنة؛ فمن تمسك بالقرآن والسنة سلم من الافتراق، ومن خالف الكتاب والسنة؛ فإنه يقع في الافتراق ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

فمن صفات أهل السنة والجماعة أنهم لم يتفرقوا ولم يختلفوا؛ لأن دليلهم كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، وإذا حصل بينهم اختلاف رجعوا إلىٰ كتاب الله وإلىٰ سنة رسول الله ﷺ فانحسم النزاع ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. فإذا حصل بينهم اختلاف فإنه يحكمون الكتاب والسنة والجماعة أنهم إخوان، أنهم متآلفون متحابون، أنهم متفقون لا يحصل بينهم اختلاف، وإن حصل بينهم اختلاف رجعوا إلىٰ كتاب الله وإلىٰ سنة رسول الله ﷺ، فذهب النزاع الذي بينهم، والمخطئ يرجع إلىٰ الصواب؛ لأنه يريد الحق ولا يريد الهوىٰ، هذه صفتهم.

أما أهل الأهواء فإنهم لا يريدون الكتاب والسنة، وإنما كل ينتصر بمذهبه وحزبه وطائفته وإمامه ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]. هذا هو المشكل، أن يفرح بما هو عليه، وقد يكون ما هو عليه ضلالًا وخطأً فيفرح به، أما لو كان لا يزكي نفسه، ولا يزكي مذهبه ولا يزكي إمامه ولا يزكي طائفته، بل يقول: يحتمل أنهم علىٰ صواب، ويحتمل أنهم

=

ومسلم كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق...»، برقم (١٩٢١).

علىٰ خطأ فيراجع الصواب، هذا يُهدَىٰ إلىٰ الحق، أما إذا كان فرحًا بما هو عليه ولا يبالي فهذا هو الضلال - والعياذ بالله ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

قوله: «عَلَىٰ اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ الحَنْبَلي...»:

هذه العقيدة علىٰ اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام أهل السنة، ولماذا خص الإمام أحمد مع أن هذه العقيدة هي عقيدة الصحابة وعقيدة التابعين وعقيدة الأئمة الأربعة؟ خص الإمام أحمد بذلك؛ لأنه هو الذي دافع عنها وثبت عليها يوم المحنة، لما جاء الجهمية والمعتزلة وتمكنوا من المأمون العباسي واستغلوه، وأراد أن يجبر الناس علىٰ القول بخلق القرآن، والقرآن هو أساس العقيدة وهو أساس الدين كله، وهم يريدون أن يفلتوا أيدي الناس من القرآن، ويقولون: القرآن ليس كلام الله، القرآن مخلوق، خلقه الله كسائر الخلق، فأقنعوا المأمون بن هارون الرشيد، الخليفة في وقته، فأراد أن يجبر الناس بسلطانه، وعذب الناس وسجنهم، وقتل من قتل منهم، ولكن الإمام أحمد ثبت وصبر علىٰ السجن، وصبر علىٰ الضرب، ولم يساوم علىٰ دينه حتىٰ نصر الله به هذه الملة في وقت المحنة.

ولهذا يقولون: نصر الله هذا الدين برجلين: أبي بكر الصديق يوم الردة، والإمام أحمد بن حنبل يوم الشدة. ويقال له: الصدِّيق الثاني فهو الذي ثبت رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصبر علىٰ الضرب، وصبر علىٰ السجن في أيام المأمون وأيام المعتصموأيام الواثق،صبر علىٰ ذلك وأبىٰ أن يقول بخلق القرآن، وأبىٰ أن يتأول؛ لأن بعض الأئمة تأولوا من باب الإكراه ليسلموا من العذاب، لكن هو أبىٰ، وكان يقول: هاتوا لي شيئًا من كتاب الله أو من سنة رسول الله، وكلما قالوا له، قال: هاتوا لي شيئًا من كتاب الله ومن سنة رسول الله، حتىٰ نصر الله به الدين، وفضح به أهل البدع أهل التجهم والاعتزال، وجاء وقت المتوكل بن هارون الرشيد [(١٠٩)] فأفرج عن الإمام أحمد، ونصر أهل السنة، وزالت الشدة، ولكن بعد ماذا؟ بعد الثبات والصبر والاحتساب، لما ثبت الإمام أحمد علىٰ هذه

---

(١٠٩) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٧٢).

العقيدة ولم يساوم عليها، صار له الفضل في حمايتها، وصارت تنسب إليه؛ لأنه هو الذي نصرها، وهو الذي ثبت عليها، وهو الذي دافع عنها، وهو الذي أخزىٰ الله به الجهمية والمعتزلة؛ فلذلك صارت تنسب إليه وإلا فهي في الواقع عقيدة السلف الصالح.

«**الحنبلي**»: نسبة إلىٰ حنبل جد الإمام أحمد، فهو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، فحنبل جده، ولذلك ينسب إليه، ويقال: «**الشيباني**»: نسبة إلىٰ شيبان أحد أجداده، ويقال أحمد بن حنبل الشيباني، وكانت وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السنة الحادية والأربعين بعد المائتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«**ذي السداد**»؛ يعني: صاحب الصواب والاستقامة في العقيدة والقصد في الدين والسبيل.

«**إمام أهل الحق**»؛ أي: إمام أهل السنة، كلٌّ يلقبه بذلك، وكان المبتدع يُعرف بعداوته للإمام أحمد، والسني يُعرف بمحبته للإمام أحمد بن حنبل، فإذا رأيت الرجل يحب الإمام أحمد بن حنبل فاعلم أنه سني، وإذا رأيت الرجل يكره الإمام أحمد ويتكلم فيه فاعلم أنه مبتدع.

❁ **قوله**: « حَبْرِ الـمَلا فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي...»:

«**حبر**»: الحَبر والحِبر هو «العَالِم».

«**الملا**»؛ الملأ: المراد بهم أشراف الناس ومقدموهم ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠]. فالملأ: هم أصحاب المال، وأصحاب الثروة، أصحاب الجاه والمراد هنا الخلق.

«**فرد العلا**»؛ يعني: الوحيد في صفات المعاني.

«**الرباني**»: هو العالم العامل المعلم، يقول الله جل وعلا: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]. فالرباني: هو العالم الذي يعمل بعلمه ويربي الناس عليه ويعلمهم إياه، نسبة إلىٰ التربية أو نسبة إلىٰ الرب سبحانه وتعالىٰ.

«**رب الحجا**»؛ رب: بمعنىٰ صاحب، الحجا؛ يعني: العقل الراجح، يسمىٰ حجا، ويسمىٰ عقلًا، ويسمىٰ حِجرًا ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ [الفجر: ٥]. أي: لذي عقل؛ لأنه يحجر صاحبه عن ما لا يليق، ويعقله عن ما لا يليق.

«**ماحي الدجىٰ**»؛ أي: الظلام، والمراد به هنا ظلام البدعة، الذي محا البدعة، وهي القول بخلق القرآن، فبثباته وتمسكه بالكتاب والسنة كان يمحو ظلمة البدع، ويدعو إلىٰ نبذها، والعودة إلىٰ الكتاب والسنة.

«**الشيباني**»: نسب إلىٰ جده شيبان.

❁ **قوله**: « فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ... »:

أي: إمام أهل الحديث، وهو المتضلع في علم الحديث ورجاله وتاريخه، وأخذ الحديث عنه، ومن تلاميذه: الإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أبو داود، والترمذي، كل هؤلاء من تلاميذ الإمام أحمد.

«**إمام**»؛ يعني: قدوة المحدثين، الذين يأخذون عقيدتهم من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وما ثبت عن الصحابة ﵃.

«**فمن نحا منحاه**»؛ يعني: ذهب واعتقد عقيدته، «**فهو الأثري**»؛ أي: صاحب السنة، والأثر **لغةً**: البقية من الشيء، **واصطلاحًا**: هو المروي عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي أو عن تابعي ومن بعده من السلف، ومن يشتغل بعلم السلف يقال له: الأثري.

❁ **قوله**: « سَقَىٰ ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوبُ الرِّضا... »:

هذا دعاء له، لما ذكر مناقبه دعا له.

«**سقىٰ ضريحًا**»؛ يعني: قبره، «**صوب الرضا**»: من الله ﷻ، «**صوب**»؛ يعني: صيِّبًا وهو المطر؛ يعني: أمطره الله جل وعلا وسقاه بالرضا والرضوان من الله في قبره.

«**والعفو**» عنه، «**والغفران**» له، «**ما نجم أضا**»؛ يعني: نوَّر الظلمة؛ لأنه هو الذي نور المسلمين بعلمه بالله جل وعلا ندعوه تعالىٰ أن يرضىٰ عنه، ويعفو عنه، ويغفر له دائمًا وأبدًا ما بقيت النجوم في السماء؛ لأنه هو من النجوم التي يُهتدىٰ بها.

❁ قوله: «وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ...»:

«وحله»؛ أي: أحلَّه؛ يعني: أنزله، «وسائر الأئمة»؛ أي: بقية الأئمة من أهل السنة والجماعة، ومنهم الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة أهل السنة والجماعة. لما دعا له خاصة دعا لأئمة المسلمين عامة.

«منازل الرضوان أعلىٰ الجنة»؛ أي: الفردوس؛ الأعلىٰ، وهو أعلىٰ منازل الرضوان في جنة الخلد، كما قال ﷺ: «**إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه أعلىٰ الجنة ووسط الجنة وفوقه عرش الرحمن**»[١١٠].

وهذا من الدعاء للعلماء، وهو سنة أن ندعوا لعلمائنا، وأن نترحم عليهم، وأن نثني عليهم؛ لأنهم هم الذين دلونا علىٰ الطريق الصحيح، وهم الذين علمونا هذا العلم، وجمعوه لنا، وتعبوا فيه، وحرسوه من الزيادة والنقصان، فلهم الفضل علىٰ من جاء بعدهم. بخلاف الذين يتنقصون العلماء، ويقللون من شأنهم، ويرفعون أنفسهم عليهم، ويزعمون أنهم ينافسونهم، أو أنهم أحسن منهم، فهذا من الجهل بحق العلماء ومن الغرور؛ لأن الإنسان مهما بلغ من العلم فإنه لا يزهد في العلماء، ولا يحتقر العلماء الذين سبقوه أو علموه، لا يحتقرهم، بل يثني عليهم ويدعو لهم، ولو قدر أنه صدر من بعضهم خطأ من غير قصد، فإن هذا لا ينقص من قدرهم، ولا يسوغ الوقيعة فيهم، وعلينا أن لا نتلمس عثراتهم، بل نسترهم وندعو لهم، ولا نعتقد أنهم معصومون، وأنهم لا يخطئون أبدًا، العصمة لا تكون إلا للرسل عليهم الصلاة والسلام، أما هم فيخطئون، لكن كفاهم فضلًا أن صوابهم أكثر من خطئهم. يقول بشار بن برد.

ومن ذا الذي تُرضىٰ سجاياه كلها كفىٰ المرء نُبلًا أن تُعدَّ معائبه

فهم وإن قدر أن لهم بعض الأخطاء الاجتهادية التي ما قصدوها فهم مأجورون علىٰ الاجتهاد، إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطئوا فلهم أجرٌ واحد، فنحن لا نتلمس عثراتهم، ولا

---

(١١٠) أخرجه البخاري كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، يقال: هذه سبيل، وهذا سبيلي، برقم (٢٧٩٠)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نقلل من شأنهم، ولا نرفع أنفسنا فوقهم، لسنا بشيء بالنسبة إليهم، يخجل الإنسان إذا قرأ تاريخهم وقرأ تراجمهم وعلمهم، يخجل الإنسان أن يدعي أنه طالب علم فضلًا عن أن يدعي أنه عالم. فالإنسان يخجل ولا يسيء الأدب مع العلماء، يقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[الحشر: ١٠]، هذه صفة المؤمنين مع سلفهم ومع من سبقهم، يترحمون عليهم، ويدعون لهم، ويستغفرون لهم، ويحبونهم ولا يبغضون أحدًا منهم، ولسنا بالنسبة لهم شيئًا يذكر كما قال الشاعر:

لا تعرضن لذكرنا في ذكرهم ... ليس الصحيح إذا مشى كالمقعد



مقدمة
في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف

١٩- اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ ... عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَىٰ خَيْرِ البَشَرْ

٢٠- بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ ... «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ

٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» المُصْطَفَىٰ ... وَ «صَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ ... فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَىٰ «أَهْلِ الأَثَرْ»

٢٣- فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ «التَّنْزِيهِ» ... مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَشْبِيهِ»

٢٤- فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ «الآيَاتِ» ... أَوْ صَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ

٢٥- مِنَ «الأَحَادِيثِ» نُمِرُّهُ كَمَا ... قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

٢٦- وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِـ «العُقُولِ» ... لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهُولِ

٢٧- فَعَقْدُنَا «الإِثْبَاتُ» يَا خَلِيلِي ... مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ»

٢٨- فَكُلُّ مَنْ «أَوَّلَ» فِي الصِّفَاتِ ... كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ

٢٩- فَقَدْ تَعَدَّىٰ وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَىٰ ... وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلَاكِ وَافْتَرَىٰ

٣٠- أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ... فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ «ذُو الأَثَرْ»

٣١- فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوا بِالمُصْطَفَىٰ ... وَصَحْبِهِ فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَىٰ

❊ الشرح ❊

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

قوله: «مُقَدِّمة»:

وهي اسم فاعل من قَدَّمَ بمعنىٰ تقدم، وهي قسمان: مقدمة عِلْم، ومقدمة كتاب.

فمقدمة العلم: ما يتوقف الشرع فيه عليها؛ كمعرفة حدِّه، ورسمه، وموضوعه، وغايته.

ومقدمة الكتاب: تقال لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود منه لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، وما هنا من هذا القبيل.

❁ قوله: « اعْلَمْ... »:

فعل أمر. و«**هديت**»: جملة دعائية. «**أنه**»؛ أي: الأمر والشأن: «**جاء الخبر**»؛ يعني: الحديث. «**عن النبي المقتفىٰ**»؛ أي: المتبع «**خير البشر**»، بل جميع الخلق ﷺ. «**بأن ذي**»؛ أي: هذه «**الأمة**» المحمدية. «**سوف**»؛ أي: ستفترق فيما بعد. «**بضعًا**»؛ أي: إلىٰ بضع «**وسبعين**» فرقة، والبضع: ما بين الثلاثة إلىٰ التسعة. «**اعتقادًا**»؛ أي: افتراقهم لأجل الاعتقاد. «**و**» إنما «**المحق**» من جميعها طائفة واحدة، وهي «**ما كان**» سيرها «**في نهج**»؛ أي: منهج «**النبي المصطفىٰ**»، وهو نبينا محمد ﷺ «**و**» نهج «**صحبه**» رضوان الله عليهم «**من غير زيغ**»؛ أي: ميل وانحراف «**و**» من غير «**جفا**» - بالجيم -؛ أي: تجاف عن هديهم، والجفاء - بالمد - نقيض الصلة، ويقصر، والمشار إليه في البيتين، هو ما رواه الترمذي عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتين علىٰ أمتي كما أتىٰ علىٰ بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتىٰ إن كان منهم من أتىٰ أُمَّهُ علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وأن بني إسرائيل تفرقت علىٰ اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي**» - في لفظ - «**هي ما كان علىٰ ما أنا عليه وأصحابي**»[١١١].

❁ قوله: « وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ... »:

أي: المذكور. «**جزمًا**»؛ أي: من جهة الجزم واليقين. «**يعتبر في فرقة**»؛ أي: لا ينطبق ولا يصدق علىٰ واحدة من الثلاث والسبعين. «**إلا علىٰ**»: علىٰ فرقة «**أهل الأثر**»، **وما عداهم** من سائر الفرق، فقد حكَّموا العقول الفاسدة، وخالفوا المنقول عن معدن النبوة الذي لا ينطق عن الهوىٰ إن هو إلا وحي يوحىٰ.

---

(١١١) سبق تخريجه.

❁ قوله: «فأثبتوا...»:

يعني: أهل الأثر . «النصوص» القرآنية والأحاديث النبوية، متمسكين «بالتنزيه» لله تعالىٰ، «من غير تعطيل» للصفات الواردة في الكتاب والسنة، وهو نفيها عنه تعالىٰ؛ فإن المعطلين لم يفهموا من أسمائه تعالىٰ وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فجمعوا بين التمثيل والتعطيل، بخلاف سلف الأمة، فإنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف «ولا تشبيه» - تعالىٰ الله عن ذلك - فإنه قال في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فرد علىٰ المشبهة بنفي المثلية، ورد علىٰ المعطلة بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ويرحم الله الإمام ابن القيم حيث قال في نونيته:

لسنا نشبّه وصفه بصفاتنا ... إن المشبّه عابد الأوثان

كلّا ولا نخليه من أوصافه ... إن المعطل عابد البهتان

من مثّل الله العظيم بخلقه ... فهو النسيب لمشرك نصراني

أو عطل الرحمن عن أوصافه ... فهو الكفور وليس ذا إيمان

❁ قوله: «فكل ما جاء...»:

أي عن الله تعالىٰ .«من الآيات» القرآنية «أو صح» مجيئه «في الأخبار» بالأسانيد الصحيحة بخلاف الضعيفة؛ فإن وجودها كعدمها، فلا بد من أن تكون الأخبار «عن» رواة «ثقات» في النقل «من الأحاديث» والآثار مما يوهم تشبيهًا، فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، نؤمن به وبأنه من عند الله و«نمره، كما قد جاء» عنه تعالىٰ أو عن رسوله، فمذهب السلف عدم الخوض في هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلىٰ الله.

قال ابن عباس: هذا من المكتوم الذي لا يُفسر، وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين.

وأما أهل التأويل فأبوا أن يفسروا ويؤولوا حتىٰ خالفوا سلف الأمة وأئمتها، وابتدعوا في ذلك، وكل بدعة ضلالة.

«**فاسمع**» سماع إذعان «**من**» منطوق «**نظامي**» ومفهومه. «**واعلما**»؛ أي: اعلم ذلك علم تحقيق. و«**الألف**» بدل عن «**نون**» التوكيد الخفيفة.

❁ **قوله:** « وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ... »:

أي: الوارد في الكتاب والسنة، «**بالعقول**»: بضرب من التأويل، «**لـ**» أجل «**قول**» إنسان «**مفتر**»؛ أي: كاذب «**به**»؛ أي: بذلك القول، «**جهول**» لمخالفة المنقول والمعقول، «**فعقدنا**» أهل السنة والجماعة «**الإثبات**» للأسماء والصفات كما وردت.

«**يا خليلي**»: من الخلّة، وهي نهاية المحبّة، والمراد به هنا: الموافق علىٰ مذهب السلف، «**من غير تعطيل**» لها عن حقائقها، «**ولا تمثيل**» لها بصفات المخلوقين. فالممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والمثبت يعبد رب الأرض والسماء.

❁ **قوله:** « فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ... »:

أي: الثابتة لله تعالىٰ. والمراد بالتأويل هنا: أن يراد باللفظ ما يخالف ظاهره، أو صرف اللفظ عن ظاهره لمعنىٰ آخر، أوعن حقيقته لمجاز، وهو في آيات الصفات من المنكرات عند أئمة الدين، فحيث أثبتنا ذاتًا لا تشبه الذوات، فما المانع من إثبات صفات لا تشبه صفات المحدثات.

فالكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، فصفاته تعالىٰ قديمة ثابتة «**كذاته**» تعالىٰ، فليس لنا أن نتأول في الصفات ولا في الذات «**من غير ما إثبات**» عن صاحب الشرع وأصحابه، و«**ما**»: زائدة لتأكيد النفي.

«**فقد تعدىٰ**» ذلك المؤول طوره «**واستطال**» علىٰ السلف. «**واجترىٰ**»؛ أي: تشجع وافتات حده في ترك الاتباع للسلف الصالح.

«**وخاض**»؛ أي: اقتحم. «**في بحر الهلاك**»؛ أي: الموت. «**وافترىٰ**»؛ أي: كذب علىٰ الله بتحريفه، وتمثيله، وتعطيله، وتأويله. ولله در القائل:

وقصارىٰ أمر من أوّل أن ظنوا ظنونا
فيقولون علىٰ الرحمن ما لا يعلمونا

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالىٰ - في «الفتوىٰ الحموية» بعد كلام مفيد:

ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم بالله من السالفين، كما يقول بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فإن هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة. اهـ. المراد.

❁ **قوله:** « أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ... »:

يعني: نظَّار المتكلمة من سائر الفرق، ورد بعضهم علىٰ بعض. «**فيه**»؛ أي: في نظرهم، فيزعم كل فريق أنه محق، فيأتي الآخر فينقض كلامه ويبطله ويرميه بالزندقة والإلحاد، فكل فرقة تضلل الأخرىٰ. وما أحسن ما قيل:

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقًّا وكلٌّ كاسر مكسور

«**و**» ألم تر «**حسن ما**»؛ أي: المذهب الذي ذهبه والمنحا الذي «**نحاه**»؛ أي: قصده. «**ذو**»؛ أي: صاحب «**الأثر**» من سلوك الصراط المستقيم.

«**فإنهم**»؛ أي: أهل الأثر «**قد باقتدوا**» فيما اعتقدوا «**بـ**» ـالنبي «**المصطفىٰ**» ﷺ «**و**» اقتدوا من بعده بـ «**صحبه**» الذين صحبوه ونقلوا عنه الشريعة، بخلاف أهل التعطيل، فإنهم قد اقتدوا بتلامذة اليهود والمشركين، وضلَّال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه في الإسلام أنه قال: إن الله سبحانه ليس علىٰ العرش حقيقة، وإنما استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ: الجعد بن درهم، وأخذها عن الجهم بن صفوان وأظهرها، فنسبت مقالة الجهمية إليه.

وقد قيل: إن الجعد أخذها عن إبان بن سمعان، وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لبيد بن الأعصم الساحر الذي سحر الرسول ﷺ. ذكر ذلك شيخ الإسلام في «الحموية» وغيرها من كتبه المفيدة النافعة.

«**فاقنع**»؛ أي: ارض «**بهذا**» البيان، «**وكفىٰ**» بأئمة السلف قدوة؛ فقد تبين أنهم اقتدوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ومن خالفهم فقد اقتدىٰ بتلامذة اليهود، والمشركين، وضلَّال الصابئين كما تقدم.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ:

❁ قوله: «مُقَدِّمَة»:

في ترجيح مذهب السلف، على سائر المذاهب، والفرقة الناجية على سائر الفرق.

❁ قوله: «اعْلَمْ هُدِيتَ...»:

بل جميع الخلق، و«هديت» جملة دعائية من الهداية، وهي: التوفيق والإرشاد؛ والمقتفى: المتبع؛ ومن أسمائه: المقفى؛ يعني: آخر الأنبياء، فإذا قفي فلا نبي بعده.

❁ قوله: «بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ...»:

أي: جاء الخبر بأن هذه الأمة ستفترق ثلاث وسبعين فرقة، وافتراقهم لأجل الاعتقاد، وهذه الفرق كلها زائغة ضالة، منحرفة عن الصراط المستقيم إلا فرقة واحدة، وهي المحقة من جميع تلك الفرق، السالكة في اعتقادها منهج صفوة خلق الله محمد ﷺ وأصحابه، من غير انحراف، ولا تجاف، ولا ميل عن هديهم.

فإن الحق دائمًا مع سنَّة رسول الله ﷺ، وكل طائفة تضاف إلى غيره إذا انفردت بقول عن سائر الأئمة، لم يكن القول الذي انفردت به إلا خطأ، بخلاف أهل السنة، فإن الصواب معهم دائمًا، ومن وافقهم كان الصواب معه، ومن خالفهم فالصواب معهم دونه في جميع أمور الدين، فإن الحق مع الرسول ﷺ فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها، كان الصواب معه، وهؤلاء هم الذين يضافون إليه.

والأثر المشار إليه: ما رواه أهل السنن، وغيرهم: **«ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**[112] ورواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ: **«وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**[113].

---

(١١٢) سبق تخريجه.

(١١٣) سبق تخريجه.

❁ **قوله:** « وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ...»:

أي: وليس هذا الأثر المذكور يجزم به، ويستدل به، ويصدق علىٰ فرقة من الثلاث والسبعين، إلا علىٰ فرقة أهل الأثر، المتمسكين بالإسلام المحض، الخالص عن الشوب، أهل السنة والجماعة، وفيهم الصدِّيقون، والشهداء، ومنهم أعلام الهدىٰ، ومصابيح الدجىٰ، وفيهم الأبدال، وفيهم أئمة الدين، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتىٰ تقوم الساعة**»[114].

وما عداهم من سائر الفرق قد حكَّموا العقول، وخالفوا المنقول، وأكبر أصول أهل البدع - المعتزلة - يقولون: بالمنزلة بين المنزلتين، ونفي الصفات، وغير ذلك، وهم ثنتان وعشرون فرقة، والشيعة ومنهم: الغلاة، والإمامية، والزيدية، والخوارج خرجوا علىٰ علي رضي الله عنه؛ والمرجئة ويرون أنه لا يضر مع الإيمان معصية؛ النجارية، والجبرية ويقولون: العبد مجبور علىٰ أفعاله، والمشبهة: يشبهون الله بمخلوقاته، ويتشعب من كل فرقة فرق.

❁ **قوله:** « فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بالتَّنْزِيهِ...»:

أي: أثبتت الفرقة الناجية النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية في الصفات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، هذا الذي أجمع عليه السلف، وتمسكوا بالتنزيه لله تعالىٰ عن العيوب والنقائص، ولكن تحت لفظة «**التنزيه**» عند أهل الكلام وأضرابهم من الإلحاد، وتعطيل الرب تعالىٰ عما يستحقه، ما يجب أن يتنبه له، كتنزيهه من الأعراض، الذي هو جحد صفاته وأفعاله، كقول المصنف: «**كلامه قديم**»، ونحو ذلك.

❁ **قوله:** « مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ »:

أي: من غير تعطيل للصفات الواردة في الكتاب والسنة، وهو نفي ما دلت عليه من صفات الكمال، ونعوت الجلال، ولا تشبيه لله تعالىٰ بخلقه، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ

---

(١١٤) سبق تخريجه.

﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فرد تعالىٰ علىٰ المشبهة بنفي المثل، ورد علىٰ المعطلة بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ولو عدل عن التشبيه إلىٰ التمثيل لكان أولىٰ؛ لأن الله نفاه بنص كتابه، ونفي التشبيه لم يرد في كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ وإن كان «يعنىٰ بنفيه» معنىٰ صحيح، كما قد يُعنىٰ به معنىٰ فساد، فإن أهل الكلام قد جعلوا نفي بعض الصفات داخلًا في نفس التشبيه؛ وأهل السنة والجماعة وسط بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

قوله: « فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الآيَاتِ...»:

أي: فكل ما جاء عن الله في كتابه الكريم من الآيات القرآنية، أو صح مجيئه في الأخبار من الأحاديث الصحيحة، والآثار الصريحة بالأسانيد الثابتة عن الثقات وهم العدول الضابطون عند أهل الفن.

قال المصنف: مما يوهم تشبيهًا أو تمثيلًا، فهو من المتشابه. اهـ.

ولم يقل أحد من السلف، ولا من الأئمة المتبوعين، لا أحمد ولا غيره بإدخال أسماء الله وصفاته، أو بعض ذلك في المتشابه الذي استأثر الله بعلم معانيه ولا جعلوها بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، بل هي عندهم معلومة المعاني مجهولة الكيف.

قوله: « نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ »:

أي: عن الله تعالىٰ، وعن رسوله ﷺ فلا نحرف الكلم عن مواضعه، بل نجريه علىٰ ظاهره، ونقره علىٰ ما دل عليه من معناه، ونعتقد أن له معانٍ حقيقة، ونفسره ونبينه كما فسره السلف؛ أحمد وغيره، وبينوا معناه بما يخالف تأويل الجهمية وغيرهم.

ومن قال: تفسيره وبيان مراده لا يعلمه إلا الله، فقد خالف الصحابة والتابعين، الذين فسروا القرآن من أوله إلىٰ آخره، ووصفوا الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ علىٰ ما يليق بجلال الله، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته.

والمصنف - عفا الله عنه- ذكر في شرحه: أن مذهب السلف عدم الخوض في هذا، وتفويض علمه إلىٰ الله، وهذا من شر أقوال أهل البدع، ولازمه. أنَّا نتلو آيات الصفات ولا نتدبرها، ولا نفهم معانيها، بل إنه لا معنىٰ لها.

۞ قوله: « فَاسْمَعْ »:

أي: سماع تفهم من منطوق نظامه، ومفهومه، ومحترزاته، ومعلومه، واعلم ذلك علم تحقيق، وتحرير، وتدقيق، واعتقده، فإنه نهج السلف وما خالف مذهب السلف نبهنا عليه، وبينا مذهب السلف فيه.

۞ قوله: « وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالعُقُولِ...»:

أي: لا نرد الوارد في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ بضروب التحريف، لأجل قول مفتر بذلك القول الباطل، الذي رد به الوارد من الكتاب والسنة، ومفتر من الفرية، وهي الكذب، وجهول صفة لمفتر، من صفات المبالغة.

۞ قوله: « فَعِقْدُنَا الإِثْبَاتُ يا خَلِيلِي...»:

أي: فالذي نعتقده معشر أتباع السلف، ونذهب إليه: الإثبات للأسماء والصفات، كما جاء عن الله ورسوله، من تعطيل لها عن حقائقها، ولا تمثيل لها بصفات المخلوقين؛ فالممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والمثبت يعبد إلهًا واحدًا أحدًا فردًا صمدًا، هو الله لا إله إلا هو، رب الأرض والسماء.

۞ قوله: « فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ...»:

أي: عن الشارع، والتأويل عند السلف يراد به: ما يئول الأمر إليه، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه؛ ويراد به عند بعض المتأخرين: صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوبًا، وإما جوازًا؛ فلو عدل عن لفظ «أوَّل» إلىٰ «حرَّف»، لكان أولىٰ، ولأن التحريف جاء القرآن بذمه.

ولفظ التأويل في الصفات له عدة معان؛ منها ما هو صحيحه منقول عن بعض السلف، فلا يجوز إطلاق نفيه؛ ويعني بضع المبتدعة بنفي التأويل: أنه لا معنىٰ لها حقيقة، أو أنه لا يفهم منها، ما أراد الله بها وصف به نفسه، فلم يجز إطلاق نفيه.

❁ قوله: « فَقَدْ تَعَدَّىٰ وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَىٰ »:

أي: فقد اجترأ علىٰ الله، فيما لم يأذن به، ولا رسوله، واستطال علىٰ السلف، فكأنه استدرك عليهم ما يزعم أنهم أغفلوه، واجترأ من الجرأة؛ أي: تسلط عليهم، وافتات حده، وتعدىٰ طوره.

❁ قوله: « وَخَاضَ فِي بَحْرِ الـهَلَاكِ وَافْتَرَىٰ »:

أي: اقتحم، ورمىٰ بنفسه في بحر يذهب بدينه، ويئول به إلىٰ الهلاك الأبدي، والعذاب السرمدي، وافترىٰ علىٰ الله الكذب بتحريفه الكلم عن مواضعه، وقد انهمك في ذلك كثير من الخلف، وزعموا أن طريقتهم أعلم، وطريقة السلف أسلم؛ وحاشا لله، بل طريقة السلف هي: الأسلم، والأعلم، والأحكم.

❁ قوله: « أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ...»:

أي: ألم تر اختلاف المتكلمة؟ وردُّ بعضهم علىٰ بعض في النظر، الذي يزعم كل منهم أنه العلم الحق، وحسن ما نهجه، وذهب إليه أصحاب الأثر؛ أصحاب النبي ﷺ والتابعون لهم، الذين هم العمدة في هذا الباب، وغيره.

❁ قوله: « فَإِنَّهُمْ قَدْ اقْتَدَوا بِالمُصْطَفَىٰ...»:

أي: فإن أصحاب الأثر قد اقتدوا فيما اعتقدوه بالنبي ﷺ، واقتدوا من بعده بصحبه الذين صحبوه، «فاقنع»؛ أي: ارض بهذا البيان المسند إلىٰ الكتاب والسنة، والصحابة، والتابعين، وكفىٰ بهؤلاء مستندًا، والسلامة فيما نَحوه، وأصلوه، ولا فيما زخرفه المحرفون.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ قوله: «المقدمة»

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بيّن أن كتابة هذا يشتمل على ستة أبواب ومقدمة وخاتمة(١١٥)، والمقدمة ذكر فيها ما يدل على الثناء على أهل السنة والجماعة المتبعين لرسول الله ﷺ.

❁ قوله: «اعْلَمْ...»:

يعني: علم يقين.

وقوله: «هديت» جملة معترضة دعائية؛ يعني: وفقت للخير وعُلِّمت الخير.

وقوله: «أنه جاء الخبر»؛ يعني: الحديث، والخبر في اللغة: كل قول يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ يعني: بقطع النظر عن قائله؛ لأن في القول ما لا يحتمل الكذب باعتبار قائله، وفي القول ما لا يحتمل الصدق باعتبار قائله، ونحن لا نتكلم باعتبار القائل بل باعتبار القول، فكل خبر يتضمن الصدق والكذب لذاته لا للمخبر به فإنه يسمى خبرًا.

فقول الله تعالى وقول الرسول عليه الصلاة والسلام لا يحتمل الكذب باعتبار المخبر به.

أما قول مدعي النبوة بعد النبي ﷺ فلا يحتمل الصدق لكن باعتبار المخبر به، فلو قال المخبر: إني رسول الله، فكلمة: إني رسول الله، هذه خبر؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب لذاته، لكن لو قاله محمد رسول الله ﷺ صدقًا، ولو قاله مسيلمة الكذاب كان كذابًا.

أما في الاصطلاح: فالخبر ما أثر عن النبي ﷺ وغيره من قول أو فعل أو تقرير.

❁ قوله: «عن النبي»:

النبي يقال: النبي بدون همزة، ويقال النبيء بهمزة، فعلى الهمز تكون مشتقة من النبأ وهو

---

(١١٥) إشارة إلى قول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... مقدمـــــــــــــــــة وســـــت أبـــــواب كـــــذاك خاتمـــــة

الخبر لأن النبي ﷺ مُخبَرٌ مُخبِرٌ؛ مُخبَرٌ من قِبَل الله، ومُخبِرٌ للخلق بما يتلقاه عن الله ﷻ.

ويقال: النبي بالياء، فقيل: إن أصله النبيء لكن سهلت الهمزة ياءً وأدغمت الياء في الياء، وقيل: بل أصله النبيو بالواو من النبوة وهي الارتفاع، فسمي نبيًّا لارتفاع مرتبته، ونحن نقول: إن اللفظ صالح للوجهين؛ أي: صالح لأن يكون أصله النبيء ولكن سُهِّل، ولأن يكون أصله من النبوة وهو الارتفاع؛ لأن النبي رفيع المقام وهو مُخبِر ومُخبَر.

❁ **قوله**: «الـمُقْتَفَىٰ»:

يعني: الذي يجب اقتفاؤه، ومعنىٰ الاقتفاء: أن نكون خلفه نقفو أثره، فالنبي ﷺ مقتفىٰ؛ أي: واجب الاقتفاء؛ يعني: يجب علىٰ أمته أن تقتفي به؛ أي: أن تقفوا أثره وأن تتبعه.

❁ **قوله**: «خَيْرِ البَشَر»:

البشر هم بنو آدم، وسموا بشرًا لأن أبشارهم ظاهرة بادية، والمخلوقات الأخرىٰ أبشارها مستورة، وهذا من رحمة الله ﷻ؛ لأن الحيوانات الأخرىٰ لابد أن يسترها شيء يقيها من الحر والبرد، أما بنو آدم فجعل الله تعالىٰ الستر لهم، فهم الذين يسترون أنفسهم بالثياب التي رزقهم الله ﷻ، وهذه حكمة عظيمة من أجل أن يعرف الإنسان أنه بحاجة إلىٰ ستر عورته المعنوية، كما أنه بحاجة إلىٰ ستر عورته الحسية، فيحاول ستر عورته المعنوية كما يستر عورته الحسية.

إذن؛ النبي عليه الصلاة والسلام خير البشر، فكل البشر، حتىٰ الأنبياء والرسل، فإنه ﷺ أفضل الرسل، وهذه الخيرية تشمل كل الخيرات؛ خير البشر في النسب، وخير البشر في الخلق، وخير البشر في العلم، وخير البشر في الهداية، وخير البشر في العبادة، فهي خيرية مطلقة من جميع الوجوه.

ومع هذا فإنه ليس له حق في خصائص الربوبية، فليس يعلم الغيب، وليس يملك لنفسه الضر والنفع، ولا يملك لغيره كذلك، والناس بالنسبة لرسول الله ﷺ في هذا الباب بين طرفين ووسط؛ بين طرفٍ غالٍ مفرطٍ في المدح والثناء حتىٰ جعلوه بمنزلة الرب، وبين طرف آخر يتنقص النبي ﷺ ويجعله لا فرق بينه وبين البشر في الأمور التي يختص بها، وقسم ثالث عرف

للنبي ﷺ حقه فأنزله منزلته، وقال: هو عبد الله ورسوله وليس له حق فيما يختص بالرب ﷻ، وهو أعلى من البشر فيما خصه الله به وهذا هو مذهب أهل الحق.

❁ **قوله**: « بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ... »:

«ذي» هنا اسم إشارة، وليست بمعنى صاحب، و«الأمة» هنا منصوبة؛ يعني: بأن هذه الأمة سوف تفترق.

وقوله: «**الأمة**» المراد بالأمة هنا أمة الإجابة؛ لأن أمة الدعوة تشمل اليهود والنصارى والمشركين، لكن المراد بذلك أمة الإجابة الذين ينتسبون إلى رسالة النبي ﷺ.

والأمة في اللغة تأتي لعدة معان؛ فتأتي بمعنى الزمن، وبمعنى الملة، وبمعنى الإمامة، وبمعنى الطريقة، وبمعنى الطائفة، فهذه خمسة معان:

١- فتأتي بمعنى الزمن، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]؛ أي: بعد زمن.

٢- وتأتي بمعنى الملة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

٣- وتأتي بمعنى الإمامة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ﴾ [النحل: ١٢٠]؛ أي: إمامًا.

٤- وتأتي بمعنى الطريقة مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾ [الزخرف: ٢٢].

٥- وتأتي بمعنى الطائفة كما في كلام المؤلف.

فقوله: «**بأن ذي الأمة**»؛ يعني: الطائفة، وهي أمة الإجابة «**سوف تفترق بضعًا وسبعين اعتقادًا**» البضع ما بين الثلاثة إلى التسعة، والمراد به هنا الثلاثة، كما جاء في الحديث: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة**»[(١١٦)] فهذه بضع وسبعون، وإنما افترقت على ثلاث وسبعين؛ لأن الرسول ﷺ قال عن هذه الأمة: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!**»[(١١٧)].

---

(١١٦) سبق تخريجه.

(١١٧) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» =

والمتبع لسنة من كان قبله مخالف لشريعته، فإذا كان اليهود إحدىٰ وسبعين، والنصارىٰ ثنتين وسبعين، وارتكب أحد من هذه الأمة طريقة النصارىٰ، صار الضلال في اثنتين وسبعين فرقة، فيبقىٰ فرقة واحدة هي التي خرجت عن مشابهة اليهود والنصارىٰ، وصارت علىٰ ملة الرسول عليه الصلاة والسلام؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ:

.... والمحق

ما كان في نهج النبي المصطفىٰ وصحبه من غير زيغ وجفا

ولذلك ذكر المؤلف في أول المقدمة أنه جاء الخبر عن رسول الله ﷺ **«بأن هذه الأمة ستفترق، علىٰ ثلاث وسبعين فرقة، وهذه الفرق كلها في النار إلا واحدة». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»**(١١٨).

وقوله ﷺ: «**كلها في النار**»(١١٩) ليس معنىٰ هذا أنها من أصحاب النار لكن ما خرجت به عن السنة فهو من عمل أهل النار؛ لأن أهل النار مخالفون لأهل الجنة، وكل من خرج عن عمل أهل الجنة فقد دخل في عمل أهل النار، ولا يلزم أن يكون من أصحاب النار، وفرق بين قوله: «**في النار**» وقوله: «**من أصحاب النار**»؛ لأن أصحاب النار هم أصحابها الذين هم أهلها وأما «**في النار**» فقد يكون المراد أنه يعذب بحسب ما خرج به عن أهل الحق، ولكن لا يخلد فيها.

والغريب أن هذه الفرق كلها تدعي أنها علىٰ الحق، فالذي علىٰ الحق منها أمره واضح، والذي علىٰ غير الحق ويدعي أنه علىٰ الحق، نقول: هذا لا تخلو حالة من أحد أمرين: إما شبهة عرضت له فظن أن ما هو عليه هو الحق، وإما شهوة عرضت له، أراد بذلك الرئاسة والجاه، فبقي علىٰ الضلال مدعيًا أنه علىٰ حق.

=

برقم (٧٣٢٠)، ومسلم كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارىٰ، برقم (٢٦٦٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١١٨) سبق تخريجه.

(١١٩) سبق تخريجه.

فالعوام المتبعون لأئمة البدع الذي حملهم على الخروج عن الحق شبهة؛ لأن العامي لا يدري، فظن أن هذا هو الحق، وأئمة البدع الضالون هؤلاء عرض لهم شهوة؛ لأن الغالب عليهم أنهم يعرفون الحق، لكن أصروا على ما هم عليه من أجل البقاء على رئاستهم وعلى قيادتهم والعياذ بالله؛ مثل ما صنع أئمة الكفر في الجاهلية كأبي جهل وغيره، حين بقوا على الضلال مع علمهم بالحق، وكما فعل فرعون، حيث كان يعلم أنه على باطل، وأن الحق فيما جاء به موسى، ومع ذلك بقي على باطله.

إذن نقول: إن هذه الفرق الثلاث والسبعين كل واحدة منها تعتقد أنها على صواب وعلى الحق، فالذين أصابوا ما عليه الرسول ﷺ وأصحابه هؤلاء على الحق ولا شك، والذين خالفوه عرضت لهم إما شبهة وإما شهوة.

❁ **قوله**: «وَالـمُحِق...»:

يعني: الذي على الحق «**ما كان في نهج النبي المصطفى**»: «في» للظرفية؛ يعني: ما كان في الدائرة التي كان فيها الرسول ﷺ.

وقوله: «**المصطفى**»؛ يعني: المختار، الذي اختاره الله ﷻ واصطفاه من خلقه حتى جعله رسولًا للعالمين إلى يوم القيامة.

❁ **قوله**: «وَ صَحْبِهِ...»:

يعني: الصحابة رضي الله عنهم، «**من غير زيغ وجفا**» من غير زيغ؛ أي: من غير ميل عن الحق بالغلو، ومن غير جفا؛ أي: تقصير، والحقيقة أن التقصير زيغ، لكن لما ذكر المؤلف رحمه الله الزيغ ثم ذكر الجفا، وجب أن نحمل الزيغ على الغلو والجفا على التقصير؛ يعني: فالذين على طريقة النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من غير غلو ولا تقصير هؤلاء هم المحقون.

فإذا قال قائل: بأي شيء ندرك أن هذا منهج الرسول ﷺ وأصحابه؟

فالجواب: بالرجوع إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، والآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم.

وفُهِمَ من كلام المؤلف رحمه الله أن قوله الصحابة رضي الله عنهم حجة؛ لقوله: «**في نهج النبي المصطفى**

وصحبه» وهذا أحد احتمالين:

الأول: أن يكون مراده بذلك أن قول الصحابي حجة.

الثاني: أن يكون مراده أن نهج الصحابة الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة، فمن كان علىٰ نهجهم ورجع إلىٰ الكتاب والسنة فهو علىٰ صواب، ولا يلزم علىٰ هذا الاحتمال أن يكون قول الصحابي حجة؛ لأنه - أي: الصحابي - قد يرجع إلىٰ الكتاب والسنة ويكون لديه خطأ في الفهم، أو خطأ في الدليل؛ لخفاء الدليل عليه أو لخفاء.

وعلىٰ كل حال كلام المؤلف يحتمل وجهين:

الوجه الأول: أن يكون قول الصحابي مرجعًا يُرجع إليه.

والوجه الثاني: أن تكون طريقة الصحابي في استخراج الأحكام والعقائد مرجعًا يُرجع إليه.

والوجه الأخير أسلم للمرء؛ يعني: إذا قال: أنا لا أريد إلا أن أتبع الكتاب والسنة؛ لأن هذا هو نهج الصحابة رضي الله عنهم؛ فهو خير من أن يقول: أتبع الكتاب والسنة وما جاء عن الصحابة، ولكن اعلم أن ما أجمع عليه الصحابة فهو حق؛ لأن الإجماع دليل مستقل بنفسه، وكلامنا في الاحتمالين - اللذين ذكرناهما - إنما هو في قول الواحد من الصحابة، وأما إذا أجمعوا فلا شك إن إجماعهم حجة وأنه دليل مستقل.

❁ **قوله:** «وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا»:

جزمًا: عائد علىٰ النفي، وليس متعلقًا بقوله «يعتبر»؛ يعني: بحيث إنه يعتبر ظنًّا، والمعنىٰ أن هذا النص جزمًا لا يعتبر في فرقة الأعلىٰ أهل الأثر، والنص قوله ﷺ **«كلها في النار إلا واحدة»**[٢٠١] فهذه الواحدة نجزم جزمًا بأنها هي فرقة أهل الأثر، والأثر؛ يعني: الكتاب والسنة؛ لأن الدليل إما أثر وإما نظر، فإن كان الدليل عقليًّا فهو نظر، وإن كان الدليل شرعيا فهو أثر.

وأهل الأثر هم الذين اتبعوا الآثار، فاتبعوا الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وهذا لا

---

(٢٠١) سبق تخريجه.

يتأتىٰ في أي فرقة من الفرق إلا علىٰ السلفية وأهل السلف؛ أي: الذين التزموا طريق السلف.

❁ قوله: « فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بالتَّنْزِيهِ »:

«**أثبتوا**»: الضمير هنا يعود علىٰ أهل الأثر، وأثبتوها لفظًا، وأثبتوها عقيدة، وأثبتوها عملًا بمقتضاها؛ فالإثبات يتناول ثلاثة أشياء: إثباتها لفظًا، وإثباتها عقيدة، وإثباتها عملًا بمقتضاها، ثم إثباتها اللفظي يتفرع عليه الإثبات المعنوي فيحسن أن نقول إثباتها لفظًا ومعنىٰ، وإثباتها اعتقادًا، وإثباتها عملًا بمقتضاها.

مثال ذلك: من أسماء الله تعالىٰ: السميع.

أثبتوا هذا الاسم لفظًا، وأثبتوه معنىٰ؛ أي: أنه دالٌّ علىٰ السمع، واعتقدوا لله السمع، واعتقدوا أن الله تعالىٰ متصف بالسمع، وعملوا بمقتضىٰ ذلك، وهو أنهم إذا اعتقدوا أن الله يسمع نزهوا ألسنتهم عن قول ما لا يرضاه الله ﷻ، كما أنك - ولله المثل الأعلىٰ - لو كنت تعلم أن عندك رجلًا ينقل كلامك إلىٰ الملك فلن تتكلم بما لا يرضاه الملك، كذلك إذا علمت أن الله يسمع كل قول تقوله فإنك إذا كنت مؤمنًا بذلك فلن تتكلم بما لا يرضاه الله ﷻ.

ومن أسماء الله تعالىٰ البصير: أثبتوا هذا الاسم لفظًا، وأثبتوه معنىٰ؛ أي: أنه دالٌّ علىٰ البصر، وباعتقاد ذلك وليس مجرد العلم، فليس مجرد العلم كافيًا، بل لابد من عقيدة، والرابع: العمل بمقتضاه، ومقتضاه: الإيمان بأن الله يرىٰ، فلا أفعل شيئًا لا يرضاه الله، ولا أتحرك بأي حركة لا يرضاها الله ﷻ، لأني أؤمن أن من أسماء الله ﷻ البصير، وأن البصير متضمن البصر، وأعتقد ذلك بقلبي، إذن جوار حي لابد أن تعمل بمقتضىٰ ذلك الاعتقاد.

وسبق أن العلم لا يستلزم العقيدة؛ فأبو طالب كان يعلم أن رسول الله ﷺ رسول من عند الله، ولكن لم ينفعه؛ لأنه ما اعتقد ولا انقاد.

فقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أثبتوا النصوص**»، نقول أثبتوها لفظًا ومعنىٰ واعتقادًا وعملًا بمقتضاها.

وقوله: «**النصوص**» جمع نص، والمراد به: الكتاب والسنة، وقوله: «**بالتنزيه**»، الباء

للمصاحبة؛ يعني: أثبتوها إثباتًا مصاحبًا للتنزيه، والمراد بالتنزيه: تنزيه الله ﷻ عن كل نقص.

فمثلًا: يثبتون أن الله قدير، وأن هذا الاسم متضمن لمعناه وهي القدرة، ويعتقدون أن الله تعالىٰ قادر بقدرة لا يلحقها نقص ولا يلحقه بها عجز، ويعملون بمقتضىٰ ذلك، والعمل بمقتضىٰ ذلك بأن يعلموا أنه لو شاء الله ﷻ لأخذهم أخذ عزيز مقتدر إذا خالفوا أمره، فالإنسان له قدرة، لكن هذه القدرة فيها نقص؛ لأن الإنسان لا يقدر علىٰ كل شيء، أما قدرة الله فليس فيها نقص، فإن الله علىٰ كل شيء قدير.

وهكذا جميع النصوص يثبتونها مع عدم النقص في إثباتها؛ سمع لا يعتريه صمم، وبصر لا يعتريه عمىٰ، وكلام لا يعتريه خرس ولا عِي؛ فكل النقص ينزهون الله سبحانه وتعالىٰ عنه.

❁ **قوله:** « مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ... »:

يعني: أنهم ينزهون الله تعالىٰ تنزيهًا خاليًا عن التعطيل.

والتعطيل: هو تخلية الله سبحانه وتعالىٰ عما يجب له من الأسماء والصفات؛ لأن أصل التعطيل التخلية، والشاهد علىٰ أن التعطيل بمعنىٰ التخلية قوله تعالىٰ: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]؛ أي: مُخلاة متروكة؛ فالتعطيل معناه تخلية الله عما يجب له من الأسماء والصفات.

ويجوز أن نقول إن التعطيل يعود علىٰ النصوص، فيكون المعنىٰ: تعطيل النصوص عما دلت عليه، وحينئذ فيكون للتعطيل وجهان: إما تعطيل الخالق أو النصوص، فإن كان الخالق؛ فمعنىٰ تعطيل الخالق: أن الله تعالىٰ لا يوصف بما وصف به نفسه، وإن كان من النصوص فتعطيلها أن لا يعمل بها، ويكون تعطيلها بإنكار دلالتها علىٰ الشيء، فلا يعمل بها، فيكون مثلًا: سميعًا بلا سمع، كمن يقول في قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] أي منتظرة لثواب ربها، فيعطل النص عما أُريد به.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أي: وجاء أمر ربك فهو بهذا قد عطل النص وعطل الله. عطل الله عن مجيئه الحقيقي وعطل النص بأن حرفه فعطل معناه المراد

به؛ لأن المراد بالنص ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ أي: جاء الله ﷻ نفسه، فإذا قال: جاء أمر ربك فقد عطل النص عن معناه المراد به.

والذين يحرفون النصوص قالوا على الله بلا علم، في الإثبات وفي النفي، فقالوا: إن الله أراد كذا، وهو لم يرد، وقالوا: لم يرده، وهو قد أراده.

ولو قال قائل: كيف تجزمون بأنه أراده؟ أليس يحتمل أن يكون مراده ما حرفوه إليه؟

فالجواب: أن الله سبحانه وتعالى يخاطبنا بما تقتضيه عقولنا، وكلام الله سبحانه وتعالى موجه إلينا، والنبي ﷺ لم يترك شيئًا إلا وبينه، فلو كان المراد غير ظاهره لبينه النبي ﷺ، إذن نحن نجزم أن ظاهره مراد؛ لأنه لم يرد خلافه عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولو كان المراد خلافه لبينه الرسول عليه الصلاة والسلام؛ ولهذا يصح أن نقول: أجمع الصحابة ﵃ على أن الله يجيء بنفسه.

فإذا قال قائل: هاتوا لنا حرفًا واحدًا عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم أن الله يجيء بنفسه؟

فنقول: لو كان المراد خلاف ذلك لنقل عنهم، فلما كانوا يقرءون هذا صباحًا ومساءً ولم يرد عنهم ما يخالفه دل على أنهم يقولون به.

فلا حاجة إلى أن نأتي عن الصحابة في كل صفة من الصفات بقول من أقوالهم، فهذا ليس بلازم؛ لأن الصحابة يقرءون القرآن ويعرفون معناه، ولم يأت عن أحد منهم أنه قال بخلافه، فكان سكوتهم عن قول خلافه، أو كان عدم النقل عنهم عن قول خلافه، دليلًا على أنهم قالوا به؛ ولهذا يصح أن تقول أجمع الصحابة على أن الله استوى على عرشه حقيقة وأنه ينزل إلى السماء الدنيا حقيقة وهكذا، وليس المراد استولى على عرشه ولا المراد ينزل أمره.

فإذا قال قائل: أين الإجماع؟

فنقول: إن عدم نقل ما يخالف الظاهر عنهم دليل على أنهم أجروه على ظاهره.

وهذه فائدة تنفعك عند المناظرة لأهل التحريف؛ لأن أهل التحريف قد يطالبونك

ويقولون: ائت لنا بخبر واحد يدل على أن الصحابة قالوا: إن الله يجيء بنفسه، أو إن الله ينزل بنفسه، أو إن الله استوى على العرش بنفسه، أين الدليل؟، فلو أنك رجعت إلى المسانيد والكتب المؤلفة في هذه الأمور بالإسناد قد لا تجد، لكن نقول: إن عدم نقل ما يخالف ظاهر القرآن عنهم يدل على أنهم قالوا بظاهر القرآن؛ لأن القرآن عربي، وهم يتلونه صباحًا ومساءً، ويعتقدونه بمقتضى دلالة ذلك اللسان العربي، فلو نقل الإنسان إجماع الصحابة في ذلك لكان نقله للإجماع صحيحًا.

فالحاصل أن كلا المعنيين متلازمان؛ يعني: إنه إذا عطل الله عما يجب له فقد عطل النصوص عما دلت عليه.

فأهل التعطيل يعطلون النصوص عن مدلولها، ويخلون الله ﷻ عما يتصف به مما تقتضيه هذه النصوص، وأهل السنة يتبرءون من ذلك.

وإنما قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**بالتنزيه من غير تعطيل**»؛ لأن المعطلة الذين أنكروا صفات الله، أو أنكروا بعضها، أو أنكروا الأسماء والصفات، أيضًا يقولون: إنهم ينزهون الله، ويدَّعون أنهم منزهون لله، فيقولون: إن إثبات هذه الصفات، والغالون قالوا: يجب أن ننكر حتى الأسماء؛ لأن إثبات الأسماء على زعمهم ينافي تنزيه الله سبحانه وتعالى، حيث إنه يقتضي التشبيه عندهم.

أما أهل السنة فينزهون الله عن النقص، ولا يعطلون النصوص الواردة في إثبات الصفات.

قال: «**ولا تشبيه**»؛ يعني: أنهم لا يشبهون الله بخلقه، ومراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتشبيه: التمثيل؛ ولهذا لو عبر به لكان أولى، فلو عبر بدلًا عن قوله: «**ولا تشبيه**» بقوله: ولا تمثيل، لكان أولى من وجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن الذي جاء به القرآن والسنة نفي التمثيل لا نفي التشبيه، فليس في القرآن ولا في السنة نفي التشبيه وإنما الوارد نفي التمثيل، كما قال الله تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥] وقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ومعلوم أن المحافظة على لفظ النص لا سيما في هذه الأمور الدقيقة أولى من الإتيان بلفظ آخر، ولو ادعى من

أتىٰ به أنه مرادف للفظ الذي جاء به النص.

الوجه الثاني: أن نفي التشبيه فيه إجمال؛ لأنه إن أراد نفي التشبيه من كل وجه فهذا غلط، وإن أراد نفي التشبيه في كل الصفات فهذا هو نفي التمثيل، ومعنىٰ ذلك أنه إن أراد نفي التشبيه من كل وجه؛ أي: أنه لا يشابه الخلق في أي شيء، وفي أي وجه من الوجوه فهذا خطأ، وإن أراد نفي التشبيه؛ يعني: نفي أنه مشابه للخلق من كل وجه وفي كل معنىٰ فهذا يكفي عنه التمثيل؛ لأن هذا هو نفي التمثيل، وهو كافٍ عنه.

أما الأول: وهو إن أراد نفي المشابهة من كل وجه؛ يعني: أنه لا يشبههم بأي وجه من الوجوه فهذا باطل؛ لأنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه، واشتراك في بعض المعاني، فمثلًا الحياة يتصف بها الخالق ويتصف بها المخلوق، فبينهما تشابه من حيث أصل الصفة وهي الحياة، ولولا هذا التشابه المشترك بين صفات الله وصفات المخلوق ما عرفنا معاني صفات الله فلا بد أن يكون هناك اشتراك وتشابه من بعض الوجوه.

كذلك لله علم وللمخلوق علم، وبين علم الله وعلم المخلوق تشابه من حيث أصل المعنىٰ؛ فالمخلوق يدرك ما يعلمه والخالق ﷻ كذلك، فهناك اشتراك في أصل المعنىٰ.

كذلك للمخلوق بصر وللخالق بصر؛ فالبصر للخالق والمخلوق مشتركان في أصل الرؤية، فبينهما تشابه من هذا الوجه لكنهما لا يتماثلان؛ لأن المماثلة هي التساوي من كل وجه، والمشابهة: الاشتراك ولو في بعض الوجوه.

الوجه الثالث: أن نفي التشبيه صار عند كثير من الناس؛ يعني: نفي الصفات مطلقًا، وذلك عند من يقول: إن كل من أثبت الله صفة فهو مُشبِّه، فإذا قلنا: من غير تشبيه، صار معنىٰ هذا الكلام عندهم؛ أي: من غير إثبات صفة، فيوهم هذا أن مذهب أهل السنة والجماعة هو مذهب أهل التعطيل؛ لأنهم يرون أن معنىٰ نفي التشبيه هو نفي الصفات، حيث يزعمون أن كل من أثبت لله صفة فهو مشبه؛ فيصير قولنا من غير تشبيه مساويًا لقولنا من غير إثبات صفة، وهذه المسألة تحتاج إلىٰ الانتباه لأهميتها، فإن أكثر ما يُقرأ في الكتب في هذا الباب: من غير تشبيه، وهذا

التعبير كما علم فيه نقص، والأولىٰ أن يعبر عنه من غير تمثيل للوجوه الثلاثة التي ذكرناها:

الأول: أن نفي التمثيل هو الذي ورد به النص، بخلاف لفظ نفي التشبيه، فإنه لا في القرآن ولا في السنة.

قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يقل ليس كشبهه شيء.

الثاني: «**من غير تشبيه**» فيه إجمال، فإن أراد من غير مشاركة في أي نوع من المشاركة فهذا خطأ، وإن أراد من غير مشابهة؛ يعني: من غير مساواة في كل شيء فهذا صحيح، لكن يغني عنه لفظ نفي التمثيل، وهو أوضح منه.

الثالث: أن نفي التشبيه صار يطلق علىٰ نفي الصفات مطلقًا عند من يرىٰ أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه.

فالحاصل أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ تابع في قوله ولا تشبيه عبارة كثير ممن كتبوا أو تكلموا في هذا الباب، والصواب أن نقول من غير تمثيل، ولهذا عبر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «العقيدة الواسطية» بذلك، فقال: «**من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل**»، وعند المناظرة علىٰ العقيدة عندما جلس له مناظره عند الوالي، فقال له: لماذا لم تقل: ولا تشبيه؟، قال «لأن التمثيل هو الذي ورد به القرآن، فعبرت باللفظ الذي جاء به القرآن»، ولم يذكر الوجهين الأخيرين، لكن ذكر أحدهما في العقيدة التدمرية[١٢١] وهو أن نفي التشبيه صار يطلق علىٰ نفي الصفات مطلقًا.

❁ قوله: «فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الآيَاتِ...»:

«**فكل ما**» ليست «**كلما**» التي هي أداة تكرار، بل «**كل**» هنا مضافة إلىٰ «ما» الموصولة؛ يعني: كل الذي جاء من الآيات.

وهنا قال المؤلف: «**فكل ما جاء من الآيات**» ولم يقل: وكل ما جاء في الأخبار، وذلك؛ لأن القرآن كله صحيح فهو محفوظ، أما السنة ففيها الموضوع وفيها الضعيف؛ ولهذا قيد فقال: «**أو**

---

(١٢١) انظر: «العقيدة التدمرية» (ص١٠٤)

صح في الأخبار».

هذه قاعدة ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن كل ما جاء في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ من الأحاديث فإننا نمره كما قد جاء، وهذا هو المروي عن السلف، أنهم يقولون في آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف».

فالواجب علينا أن نمرها كما جاءت وهذا الإمرار ليس إمرارًا لفظيًّا فقط بل هو إمرار لفظي معنوي، أما إمرارها لفظًا فقط فإنه مذهب باطل، ويسمى مذهب أهل التفويض أو المفوضة، وهو كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»[١٢٢]؛ لأنهم بهذا المذهب ارتكبوا خطأ عظيمًا، حيث جعلوا المسلمين يجهلون معاني آيات الصفات وأحاديثها، وهذا خطر عظيم، إذا كنا متعبدين بألفاظ الأحكام الشرعية كالصلاة والوضوء والتيمم والزكاة والحج، فكيف لا نتعبد بآيات الصفات حتى نفهم معناها؟!

فالمهم أننا نمره كما جاء، ومن المعلوم أنه لفظ جاء لمعنى؛ فالواجب إثبات هذا اللفظ ومعناه المراد به.

فإذا قال قائل: هل المعنى المراد هو الظاهر أو الاحتمال المرجوح؟

فالجواب: أنه هو الظاهر؛ لأن صرف اللفظ عن ظاهره إلى احتمال مرجوح يحتاج إلى دليل، وهذا الدليل إذا لم يكن معلومًا لنا كان إدعاؤه من اتباع الهوى والتحكم على الله ﷻ.

وعلى هذا فنمر آيات الصفات الفعلية، وآيات الصفات الخبرية، وآيات الصفات الذاتية، نمرها على ما هي عليه؛ فالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والقوة وما أشبه ذلك من الصفات الذاتية، نمرها كما جاءت، ونقول: إن لله حياة وعلمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وقوة وعزة: إلى آخره، ولا يجوز أن نصرفها عن ظاهرها؛ لأن صرفها عن ظاهرها خروج بها عما يراد بها.

كذلك الصفات الفعلية نمرها كما جاءت، مثل المجيء والإتيان، والغضب، والسخط،

---

(١٢٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية (١/ ١١٥) تحقيق: محمد رشاد سالم. ط. دار الكنوز - الرياض.

والرضا، والفرح، والعجب، وغير ذلك من الصفات الفعلية، فنقول: المراد بالرضا المعنىٰ الحقيقي، وبالسخط المعنىٰ الحقيقي، وبالفرح المعنىٰ الحقيقي، وبالكراهة المعنىٰ الحقيقي، وهكذا؛ لأنها ألفاظ جاءت لمعناها، فإذا صرفناها عن معناها الظاهر صار ذلك من باب اتباع الهوىٰ لا الهدىٰ.

والصفات الخبرية: هي التي تدل مسمىٰ هو أبعاض لنا وأجزاء، مثل: الوجه، واليد، والقدم، والأصابع، والعين؛ فكل هذه ألفاظ تدل علىٰ مسميات هي بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، أما بالنسبة لله فلا نقول إنها أبعاض وأجزاء؛ لأن البعض والجزء ما يمكن انفصال بعضه عن بعض، وهذا بالنسبة لله ﷻ مستحيل؛ ولهذا لم نر أحدًا يقول: إن يد الله بعض منه أو جزء منه، أو إن وجهه جزء منه أو بعض منه، فلا يقال هذا في حق الله ﷻ؛ لأن البعض والجزء منه أو بعض منه، فلا يقال هذا في حق الله ﷻ؛ لأن البعض والجزء ما صح انفصاله عن الأصل، وهذا بالنسبة لله أمر مستحيل، إذا نسميها يدًا ووجهًا وعينًا، وأصبعًا وقدمًا، وما أشبه ذلك، لكننا لا نسميها بعضًا أو جزءًا.

وعكس طريق السلف في هذا الباب: الذين أجروها علىٰ خلاف ظاهرها، أو أجروها علىٰ ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين، أو لم يجروها علىٰ ظاهرها ولا علىٰ غير ظاهرها، فسكتوا.

فمثلًا: الذين أجروها علىٰ ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين فهؤلاء الممثلة، وحقيقة الأمر أنهم لم يجروها علىٰ ظاهرها، وإن ادعوا أن هذا هو الظاهر فهم كاذبون.

ولنضرب لذلك مثلًا باليد، فإذا قالوا إن ظاهر اليد أن تكون مثل أيدي المخلوقين، قلنا: كذبتم ليس هذا ظاهرها؛ لأن هذه اليد أضيفت إلىٰ الله، فلا يمكن أن يكون المضاف إلىٰ الله كالمضاف للمخلوق، بل المضاف إلىٰ الله يكون لائقًا بالله ﷻ، ووصف كل موصوف يناسبه.

أرأيت يد الإنسان، هل تفهم من هذه اليد المضافة إلىٰ الإنسان أنها مثل اليد المضافة إلىٰ الذرة؟! أبدًا، ولا يمكن أن يفهم هذا إلا من فيه هوس، فكذلك اليد المضافة إلىٰ الله لا يمكن أن

يكون مدلولها كاليد المضافة إلىٰ الإنسان؛ لأنها يد أضيفت إلىٰ موصوف بها، وصفة كل موصوف تليق به وتناسبه بحسبه، فقولكم: إن ظاهر النصوص هو التمثيل، وأننا أسعد باتباع ظواهر النصوص ممن نفىٰ التمثيل، فنقل إن قولكم هذا ليس بصواب.

والذين نفوا هذا الظاهر، وقالوا: إن المراد باليد القوة أو النعمة، وقالوا: نحن أسعد بتنزيه الله منكم، نقول لهم: كذبتم، لستم أسعد بتنزيه الله منا، بل أنتم وصفتهم الله تعالىٰ وكلامه بالنقائص، حيث زعمتم أن الكتاب لا يرد به ظاهره، بل يراد به معنىٰ يخالف الظاهر تتصرفون فيه أنتم بعقولكم كما تشاءون؛ ولذلك نجدكم متفرقين في المعنىٰ المراد بهذا اللفظ؛ منكم من يقول: المراد كذا؛ ومنكم من يقول: المراد كذا، وكل إنسان يأتي بها أراد مما يراه عقليات وهي وهميات وليست عقليات.

إذن نقول: إن هؤلاء الذين قالوا: إن المراد بها خلاف الظاهر، هم أيضًا لم يتبعوا ما يلزمهم من إجرائها علىٰ ظاهرها.

أما ظاهرها فهو المعنىٰ اللائق بالله حقيقةً دون المجاز، فالمراد باليد يد حقيقة تأخذ وتتصرف وتقبض وتبسط، وكذلك أيضًا المراد بالأصابع أصابع حقيقية يأخذ الله بها ما أراد من خلقه، وكذلك المراد بالعين، وهكذا بقية الصفات.

فنحن نمرها كما جاء لفظًا ومعنىٰ؛ لأنها ألفاظ جاءت لمعانٍ، فمن نفىٰ اللفظ فإنه لم يمره، ومن نفىٰ المعنىٰ فإنه لم يمره، بل الواجب أن نمرها كما جاءت، ولا نتعرض بقولنا: كيف؟ ولم؟ لأن هذا التعرض من سبيل أهل البدع بدليل قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عندما سُئل عن الاستواء كيف استوىٰ؟ قال: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ولا أراك إلا رجل سوء»، فأمر به فأخرج[١٢٣].

فقال: «والسؤال عنه بدعة» فلا يجوز أبدًا أن نسأل عن صفة من صفات الله فنقول: كيف؟، ولا يجوز أيضًا أن نقول: إذا صح هذا لزم منه هذا مما يمتنع علىٰ الله؛ يعني: مثل الذين يقولون:

(١٢٣) انظر: «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٦)، و«مختصر العلو للعلي الغفار» (ص٧٥).

إذا صح نزوله إلىٰ السماء الدنيا لزم أن تكون السماء الثانية فوقه؛ فهذا حرام ولا يجوز، ولا يمكن أن يقدر هذا التقدير من عَرَفَ الله وقَدَرَه قَدْرَه، بل نحن موقفنا في هذه الأمور هو التسليم، وعدم التعرض لأي سؤال مثل هذه الأسئلة.

أما لو قال: ما معنىٰ النزول؟ أو ما معنىٰ المجيء؟ أو ما معنىٰ الضحك؟ فهذا لا بأس أن يسأل عن المعنىٰ حتىٰ يبين له معنىٰ الاستواء مثلًا، لكن كيف استوىٰ؟ كيف ينزل؟ كيف يجيء؟ كيف عينه؟ كيف يده؟ كيف قدمه؟ فهذا لا يجوز.

فالحاصل: أن موقف أهل السنة والجماعة من الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله ﷻ أن يمروها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل؛ فهي ألفاظ جاءت لمعنىٰ وهم يمرون اللفظ والمعنىٰ، وقلنا هذا احترازًا من مذهب المفوضة الذين يقولون: نمر لفظها، دون أن يتعرضوا لمعناها.

فمثلًا: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قالوا: نثبت أن الله ﷻ مستو علىٰ العرش بدون كيف، ولا نتعرض لمعناها، بل المعنىٰ معلوم ولكن بدون التكييف، والذين يقرءون اللفظ ولا يتعرضون للمعنىٰ هم أهل التفويض. أما نحن فنقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ نمره كما جاء وهو لفظ جاء لمعنىٰ، والمعنىٰ هو أنه ﷻ علا علىٰ عرشه علوًّا يليق بجلاله وعظمته، ولا نكيفه ولا نمثله.

وكذلك أثبت الله ﷻ عن نفسه أنه يجيء، فقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢] نثبتها ونقول: إن الله ﷻ يجيء حقًّا مجيئًا يليق بجلاله سبحانه وتعالىٰ، ولا نقول كيف؟ بل نثبت المعنىٰ.

وأما أهل التفويض فيقولون: نقرأ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ولا نتعرض للمعنىٰ.

❁ **قوله**: « وَلَا نَردُّ ذَاكَ بِالعُقُولِ »:

ولا نرد ذاك؛ أي: ما جاءت به النصوص من الآيات والأحاديث لا نرده بالعقول، وإنما قال ذلك إشارة إلىٰ قول من يقول: إن المرجع في إثبات الصفات أو نفيها هو العقل، فما

اقتضىٰ العقل ثبوته أثبتناه وما اقتضىٰ العقل نفيه نفيناه، سواء كان موجودًا في القرآن والسنة أم غير موجود، وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه فإما أن نتوقف فيه، وإما أن ننفيه، وأكثرهم نفي ذلك.

فالأقسام عندهم ثلاثة:

الأول: ما اقتضىٰ العقل ثبوته فيثبتونه، سواء كان ثابتًا في الكتاب والسنة أم لا.

الثاني: ما اقتضىٰ العقل نفيه فينفونه، سواء كان ذلك موجودًا في الكتاب والسنة أم لا.

الثالث: ما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه، فانقسموا فيه إلىٰ قسمين: قسم نفاه وهم الأكثر، وقسم توقف فيه، وقال: لا نثبت ولا ننفي؛ لأن العقل لا يقتضي إثباته ولا نفيه؛ فالذين نفوه وهم الأكثر قالوا: لأن العقل لم يدل عليه، وما لم يدل عليه الدليل فالواجب نفيه، والذين توقفوا فيه قالوا: إن العقل لم يدل علىٰ نفيه ولم يدل علىٰ إثباته؛ فالواجب التوقف.

لكن كل هذه القاعدة قاعدة مبنية علىٰ شفا جرفٍ هارٍ؛ لأنها قاعدة تقتضي تقديم المعقول علىٰ المنقول، والعقل يقتضي تقديم المنقول علىٰ المعقول.

وهذا من العجب؛ أن يقولوا: نحن نتبع العقل، وهم يهدمون العقل بما يدعونه عقلًا؛ لأن العقل يقتضي أن هذه الأمور الغيبية نقتصر فيها علىٰ الخبر المجرد؛ لأن العقل لا يمكن أن يتحكم فيها أو يدركها، فكان مقتضىٰ العقل الصريح أن يرجع فيها إلىٰ النقل فالخبر المحض الذي لا تدركه بعقلك كيف ترجع إلىٰ عقلك فيه؟!

فمثلًا: لو رجعت إلىٰ عقلك بالنسبة إلىٰ حال شخص من البشر، فلا يمكن أن تحكم بعقلك علىٰ أحواله، ولكن تعتمد في الحكم علىٰ أحواله علىٰ ما نقله عن نفسه أو ما نقل عنه بخبر الصادق، أما أن تحكم عليه بعقلك فهذا غير صحيح؛ فكل له تصرف يختص به، فأنت ربما في بيتك تقوم وتفطر وتروح لعملك، وربما هو يقوم ولا يفطر بل يروح إلىٰ العمل قبل أن يفطر، وبذلك يختلف عنك، هذا وهو بشر، حاله قريبة من حالك، فكيف بالله ﷻ؟! كيف تحكم علىٰ الله بعقلك والعقل يقتضىٰ أن تعتمد في ذلك علىٰ النقل؛ لأن هذا لا يثبت إلا بالخبر المحض.

ولهذا نقول: أنتم يا أصحاب العقول هدمتم العقول؛ لأنكم تقولون: العقل يقتضي أن لا يوصف الله بذلك، وهو قد وصف به نفسه، وهو خبر عن أمر لا يدرك بالعقل فالواجب فيه الاعتماد على النقل، وتقولون هذا ثابت لله، والله لم يثبته لنفسه، وهذا أيضًا إثبات للعقل بما ينافي العقل، لأن الذي يقتضيه العقل أن ما لم يبلغك خبره في أمر غائب عنك أن تتوقف فيه، وأما أن ما أن تثبته مع نفي الله له، فهذا زيادة في العدوان.

فالحاصل: أن قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «**لا نرد ذاك بالعقول**» يشير به إلى رد قول من يقول: إن المرجع في صفات الله إلى العقل، ونقول لهم:

أولًا: أن هذه القاعدة باطلة من أساسها لأنها تقتضي تقديم المعقول على المنقول، والعقل يقتضي تقديم المنقول على المعقول.

ثانيًا: أن هذه القاعدة تبطل الاعتماد على العقل؛ لأن العقل يقتضى أن ما طريقه الخبر المجرد يعتمد فيه على النقل وعلى الخبر ما دامت العقول لا تدركه؛ فالواجب أن يعتمد على ما أخبر الله به عن نفسه أو أخبرت به عنه رسله.

ثالثًا: أن نقول: تحكيم العقل في هذا الباب تحكيم من لا يحيط بالحكم علمًا؛ ولك؛ لأن ما يصف الله به نفسه لا يمكن للعقل أن يدركه، فإذا كان الله يقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والإدراك بالبصر إدراك بمحسوس، فكيف تدركه العقول؟! العقول لا تدرك كُنْهَ حقيقة صفات الله عَزَّوَجَلَّ أبدًا، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

رابعًا: أن هذه العقول التي زعمتم أنها مرجع ومحكّم في صفات الله عقول متناقضة؛ لأن هؤلاء العقلاء - كما يدعون - يتناقضون، فنجد بعضهم يقرر وجوب ذلك عقلًا، والآخر يقرر امتناع ذلك عقلًا، وفرق واسع شاسع بين الواجب والممتنع، وكل منهم يدعي أنه من ذوي العقول، هذا يقول: هذا ممتنع على الله ولا يجوز وصفه به، وهذا يقول: هذا واجب لله فيجب وصفه به، فأين العقل؟! وبأي شيء يوزن ما يجب لله تعالى وما يمتنع؟! وبأي عقل يوزن إن قلنا بعقل زيد، قال عمرو: ما لكم تتركون عقلي؟ وإن قلنا بعقل عمرو، قال زيد: ما لكم تتركون

عقلي؟ فبأي عقل يوزن؟ فهم متناقضون.

بل إنه كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أهل العلم إن الواحد من هؤلاء الذين يحكمون العقل يكون متناقضًا، فيكتب في بعض مصنفاته أن هذا واجب لله، ويكتب في المصنفات الأخرى أنه ممتنع على الله.

خامسًا: أن في الاعتماد على العقل ارتكاب محظورين عظيمين:

الأول: أن نقول على الله ما لا نعلم.

الثاني: أن ننفي عن الله ما أثبته لنفسه.

وهذا محظور عظيم لا يمكن لمؤمن أن يرتكبه بل ولا يمكن لعاقل أن يرتكبه فضلًا عن مؤمن.

وهؤلاء ارتكبوا ذلك بحجة أن العقل يمنع هذا على الله، أو بحجة أن العقل يوجب على الله هذا الشيء.

إذن؛ الرجوع إلى العقل باطل من هذه الوجوه الخمسة.

والواجب: أن نرجع إلى النقل، فإذا وجب الرجوع إلى النقل فهناك مرحلة أخرى واجبة، وهي أن نأخذ بظاهر هذا النقل ولا نحرفه، فلا نقول المراد به كذا وكذا مما يخالف الظاهر، بل الواجب أن نأخذ بظاهره.

فإذا قال قائل: إذا أخذت بظاهره فقد مثلت الله بخلقه، ولنفرض أنك أخذت بظاهر اليد وأن لله يدين، فإنك إذا قلت: إن المراد باليدين هما ما يؤخذ بهما ويُقبض فقط مثلت الله بخلقه، وحينئذ وقعت فيما هو كفر؟

وجوابنا على ذلك أن نقول: من قال إن ظاهر اليدين حقيقة يقتضي المماثلة؟ بل لنا أن نقول إن ظاهر اليدين المضافتين إلى الله حقيقة يقتضي امتناع المماثلة؛ وذلك لأنها يد أضيفت إلى متصف بها، ومن المعلوم أن ما أضيف إلى الشيء فإنه يكون لائقًا به؛ فاليدان اللتان أضافهما الله إلى نفسه يدان لائقتان بالله عَجَّلَ، لا يمكن أن تماثل أيدي المخلوقين، ألست تقول: يد إنسان، وتقول: يد

حمار، وتقول: يد جمل، وتقول: يد هر، وتقول: يد أسد، وتقول: يد ذرة؟ فهل أحد من الناس يعتقد التماثل في هذه الأيدي؟! أبدًا؛ لأنها أيد مضافة إلىٰ متصف بها، فتكون هذه الأيدي لائقة بالموصوف بها، ولكن لو قلت: يد أسد، ويد أسد آخر، صارت مماثلة، فإذا عُلم التباين بين المخلوقات بعضها مع بعض فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولىٰ.

ومن اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة التمثيل فقد كفر؛ لأن تمثيل الله بخلقه كفر، ومن زعم أن ظاهر الكتاب والسنة ما يقتضي الكفر فهو كافر؛ لأن الكتاب والسنة يقرران الإيمان وينكران الكفر؛ ولهذا قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا»[١٦٤].

فالحاصل أن نقول: إننا إذا أخذنا بظاهر النصوص لم نكن ممثلين بل نحن أبعد الناس عن التمثيل، والممثل حقيقة هو الذي صرف النصوص عن ظاهرها، فهذا الذي جعل النصوص دالة علىٰ التمثيل هو الذي صرفها عن ظاهرها؛ لأنه لم يصرفها عن ظاهرها إلا حيث اعتقد أن ظاهرها يقتضي التمثيل، فلما اعتقد هذه العقيدة الباطلة ذهب يصرفها عن ظاهرها؛ ولهذا نقول: كل معطل فهو ممثل؛ لأنه لم يعطل إلا حيث اعتقد أن ظاهرها التمثيل فذهب يصرفها عن ظاهرها ويعطل مدلولها عما أراده الله.

أما القائلون بتحكيم العقل فهم الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، وكل أهل التأويل يقولون بتحكيم العقل في هذا الباب، وسيأتي إن شاء الله في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأشاعرة لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا؛ ادعوا أن العقل يقتضيها، وأنكروا بقية الصفات بحجة أن العقل لا يقتضيها، ولكننا نقول بأن العقل يؤيد ما جاءت به النصوص من هذه الصفات الكمالية، التي اتصف الله سبحانه وتعالىٰ بها.

قال: «**لا نرد ذاك بالعقول**» أما الذين رجعوا إلىٰ العقول فقد ردوها؛ لأنهم أنكروا دلالتها

---

(١٦٤) انظر: «مختصر العلو للعلي الغفار» (ص٦٥).

على المراد بها. فمثلًا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أي: وجاء أمر ربك، فردوها، إذا قالوا: نحن لم نردها ولم نكذب بمجيء الله، ولكن المراد بمجيئه مجيء أمره، وما هذا في الحقيقة إلا رد؛ إذ ما معنى الرد إذا لم يكن هذا ردًّا؟! فربنا ﷻ يقول: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وأنتم تقولون: لم يجيء ربك، بل الذي جاء أمره - سبحان الله! - هل الله يبين لعباده خشية أن يضلوا، أو يعمي على عباده ليضلوا؟!

الجواب: الأول بلا شك قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، فلو كان الله يريد بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاء أمر ربك لكان هذا أبلغ ما يكون في التعمية، ولكان هذا من عدم البيان، بل من التلبيس على العباد، وإذا كان الله سبحانه وتعالى أوجب على عباده أن يعرفوه بصفاته فكيف يقول: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وهو يريد وجاء أمر ربك؟!

فإذا قال قائل: إن الله يقول: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فيجب أن نحمل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ على هذه الآية؟

فالجواب: أن هذه الآية التي استدللتم بها حجة عليكم وليست حجة لكم؛ لأن اختلاف التعبير في الموضعين يدل على أن أحدهما غير الآخر، فلو كان الله يريد بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاء أمر ربك، لقالها، كما قاله في الآية الثانية ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾.

ثم إن الله قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، ومعلوم أن الذي جاءهم الملائكة أنفسهم وليس أمرهم، ففي الآية أيضًا قرينة لفظية تدل على امتناع تفسيرها بمجيء أمره.

ولا تعجب أن يكون كل دليل استدل به المبطل دليلًا عليه؛ لأن استدلاله به يدل على أنه فيه إشارة إلى هذا المعنى لكنه إشارة على غير ما أراده. وقد التزم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «درء تعارض العقل والنقل» بألا يأتي مبطل بحجة يحتج بها على باطلة إلا جعلها دليلًا عليه لا له.

إذن: نقول للذين يحكمون العقل: إنكم أنتم الذين خرجتم بآيات الصفات وأحاديثها عن ظاهرها، أما نحن فإنا أخذنا بظاهرها لأن الله تعالى إنما أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، وأراد من

عباده أن يهتدوا بهذا القرآن لا أن يضلوا فيه، وإذا كنتم أنتم تعملون بظاهر النصوص في العبادات والمعاملات وهي أيضًا - أعني: العبادات والمعاملات - فيها ما يُرجع فيه إلىٰ العقل كالمسائل القياسية، فكيف لا ترجعون فيها إلىٰ مجرد النقل وتمنعون القياس كما منعه أهل الظاهر؟! مع أن هؤلاء الذين يرجعون إلىٰ العقل في باب الصفات يرجعون إليه أيضًا في باب الأحكام، لكنهم يأخذون بظاهر النصوص فيها ولا يأخذون بظاهر النصوص في باب الصفات، وهذا من التناقض في الاستدلال.

فالحاصل: أنه لا يجوز الاعتماد في باب الصفات علىٰ العقل لعلل منها:

الأولىٰ: تناقض العقلاء فيما بينهم فيما يثبت وما يُنفىٰ.

والثانية أن نقول: لو حكمنا العقل في هذا لكان مقتضىٰ ذلك أن نرجع إلىٰ المنقول؛ لأن صفات الله ﷻ من باب الخبر المحض التي يعتمد فيها علىٰ النقل المحض.

والثالثة: أن العقول لا يمكنها إدراك ما يجب لله ويمتنع ويجوز علىٰ سبيل التفصيل.

أما علىٰ سبيل الإجمال فيمكن إدراكه وذلك بأن الله موصوف بصفات الكمال منزه عن صفات النقص، لكن علىٰ سبيل التفصيل لا يمكن.

والرابعة: أنه يمتنع عقلًا أن تتحدث عن شخص تجهل حقيقة صفاته فكيف تتحدث عن الخالق الذي لا مثيل له؟

والخامسة: أن الذين رجعوا إلىٰ العقول في هذا ارتكبوا محذورين: أنهم يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون، وينفون عن الله ما قاله عن نفسه، وهؤلاء ارتكبوا محظورًا عظيمًا بحجة أن العقل يمنع هذا علىٰ الله، أو بحجة أن العقل يوجب علىٰ الله هذا الشيء، ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا نرد ذلك بالعقول**».

❁ **قوله**: «لِقَوْلِ مُفْتَرٍ...»:

اللام هنا للتعليل؛ أي: من أجل قول مفترٍ، والمفترىٰ هو الكاذب.

وقوله: «**مفتر به جهول**»؛ أي: كاذب به جهول، ويجوز أن نجعل «به» متعلقًا بجهول؛ أي:

جهول به، وإنما قال المؤلف: مفترٍ وجهول؛ لأن من خالف النص وقال إن المراد به كذا، فهو إما كاذب وإما جاهل؛ إما كاذب إن تعمد مخالفة النص وهو يعلم أن النص يدل علىٰ كذا ولكن قال نرجع إلىٰ كذا؛ وإما جهول إن كان لا يدري أنه خالف النص، فالذين خالفوا النصوص في هذا الباب لا يخرجون عن أحد هذين الوصفين؛ إما الكذب إن علموا أن النص يدل علىٰ خلاف قولهم ولكن ارتكبوا خلافه عن عمد؛ وإما الجهل إن ارتكبوا خلاف النص عن غير عمد.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعقدنا الإثبات يا خليلي» عقدنا يعني: اعتقدنا الإثبات من غير تعطيل ولا تمثيل.

❁ **قوله: « فَعِقْدُنَا الإِثْبَاتُ... »:**

أي: ما أثبته الله لنفسه، ولا شك أن في العبارة قصورًا؛ لأن عقدنا: الإثبات فيما أثبته الله لنفسه، والنفي فيما نفاه الله عن نفسه، والتوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه ما لم يتضمن نقصًا، فإن تضمن نقصًا محضًا فهو ما ينفىٰ عن الله عَزَّوَجَلَّ، فصار اعتقادنا علىٰ النحو التالي:

الأول: إثبات ما أثبته الله لنفسه؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والوجه، والعين، واليد، والقدم، والأصبع، وغير ذلك: فهذا نثبته لأن الله أثبته لنفسه.

والثاني: نفي ما نفاه الله عن نفسه؛ كالظلم، والجهل، والغفلة، والنسيان والعور، وغير ذلك، فننفي ما نفاه الله عن نفسه.

والثالث: التوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه ما لم يتضمن نقصًا محضًا، فإن تضمن نقصًا محضًا فإننا ننفيه عن الله وإن لم يرد نفيه، وأما فيما لم يرد إثباته ولا نفيه فمثاله الجسم، فلو قال لنا قائل: هل تقولون إن الله جسم؟

فالجواب: لا نقول إنه جسم، وتأمل العبارة: لا نقول إنه جسم، وهذه العبارة غير أن نقول: إنه ليس بجسم، والصحيح قول: لا نقول إنه جسم.

ونحن إذا قلنا: إنه ليس بجسم نفينا أنه جسم، أما إذا قلنا: لا نقول إنه جسم فقد نفينا القول بأنه جسم.

وفرق بين النفيين؛ لأن الأول وهو قول: إنه ليس بجسم حكم بانتفاء الجسمية عن الله، وهذا ليس عندنا علم فيه، والثاني وهو قول: لا نقول إنه جسم نفي للقول بذلك، ونحن ننفي أن نقول بذلك لأننا لا نعلم.

إذن؛ الجسم: لا نثبته ولا ننفيه؛ لأن الله لم ينفه عن نفسه ولم يثبته، فإذا لم ينفه عن نفسه ولم يثبته فليس لنا دخل في هذا، فنقف حيث وقف النص، ولكن نسأل عن المعنىٰ المراد بالجسم؛ فإن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يستحقه من الصفات، فهذا المعنىٰ صحيح، فإن الله تعالىٰ شيء قائم بنفسه متصف بما يليق به من الصفات: يستوي، ويأتي، وينزل، ويضحك، ويفرح، ويغضب، ويرضىٰ، ونحن نؤمن بذلك؛ وإن أردت بالجسم الشيء المركب من أجزاء يفتقر بعضها إلىٰ بعض، ويجوز انفصال بعضها عن بعض كما في الأجسام المخلوقة فهذا باطل.

كذلك أيضًا الجهة، هل الله في جهة؟ نقول: أما اللفظ فإننا نتوقف فيه، وما لنا وله! وأما المعنىٰ فنستفصل: ماذا تريد بالجهة؟ إن أردت أن الله تعالىٰ في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف فهذا ممتنع وباطل، وإن أردت بذلك جهة سفل ومخالطة للمخلوقات فهذا أيضًا باطل وممتنع علىٰ الله؛ فليس الله في جهة السفل وليس من جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، وإن أردت أنه في جهة عليا عدمية لا تحيط به، ما ثم إلا هو ﷻ فهذا حق، والنبي عليه الصلاة والسلام أعلم الخلق بالله قال للجارية: «**أين الله؟ قالت: في السماء**»[125] فاستفهم بـ«أين» التي يستفهم بها عن المكان، والمرأة أجابت بـ«في» الدالة علىٰ الظرفية؛ أي: الظرفية العدمية؛ يعني: لا شيء محيط بالله، فما ثمَّ فوق المخلوقات إلا الله ﷻ.

وفي خطبة يوم عرفة التي لم يشهد النبي ﷺ ولا المسلمون اجتماعًا اعظم منها ولا أكبر منها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، قال وهو يخطب الناس: «**ألا هل بلغت؟**»[126] **قالوا نعم،**

---

(125) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، برقم (٥٣٧)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: تشميت العاطس في الصلاة، برقم (٩٣٠)، وغيرهما من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(126) أخرجه مسلم كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ، برقم (١٢١٨)، وأبو داود، كتاب: المناسك، باب: =

فقال: اللهم اشهد، يشير بالسبابة إلىٰ السماء وينكت بها إلىٰ الناس، ألا هل بلغت؟. قالوا: نعم، ففعلها مرة أخرىٰ: ألا هل بلغت، قالوا: نعم»[١٢٦] ففعلها ثلاث مرات.

وهذه الإشارة تعني أن الله في جهة وهي جهة العلو.

فالحاصل: أنك إذا أردت بالجهة جهة علو عدمية؛ أي: ليس فوق إلا الله وحده فهذا صحيح، ومع ذلك ونظرًا لكون البسطاء من الناس يفهمون من الجهة أنه في كل مكان مثلًا، فنقول: لا تطلق أن الله في جهة أو في غير جهة، بل لابد من التقييد علىٰ حسب التفصيل الذي ذكرنا.

وكذلك الحيز؛ فاللفظ نتوقف فيه، والمعنىٰ نستفصل، فإن أريد أن الله في حيز يحيط به ويحوزه فهذا باطل وممتنع؛ لأن الله ﷻ لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وإن أريد أنه منحاز عن المخلوقات بائن منها غير مختلط فيها ولا هي حالّةٌ فيها فهذا حق.

إذن قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فعقدنا الإثبات**» فيه قصور؛ لأن الواقع أن عقدنا إثبات ونفي وتوقف، ولكن في باب النفي؛ **هل الله تعالىٰ متصف بصفات هي نفي محض؟** الجواب: لا، بل صفات الله سبحانه وتعالىٰ المنفية متضمنة لثبوت كمال، ويجب أن نؤمن بأنها متضمنة لثبوت كمال؛ لأنها يراد بها بيان كمال الصفة المضادة فلا يظلم الله الناس شيئًا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ [يونس: ٤٤] وذلك لكمال عدله، فهذا النفي إنما هو من أجل كمال الضد، فقد يكون في الإنسان عدل لكن يكون فيه أيضًا ظلم، فيقال: فلان عدل، لكن ظلم في القضية الفلانية، فلا ينتفي عنه الظلم، لكن الله ﷻ ينتفي عنه الظلم؛ لأن العدل لديه كامل لا يمكن أن يَرد في حقه الظلم؛ لا في قليل ولا في كثير، فانتفىٰ الظلم عنه لكمال العدل في حقه ﷻ.

ولو قلت: أنا أقول: لا يظلم ولا أقول لكمال العدل، قلنا: هذا ليس بصحيح؛ لأن صفات

=

صفة حجة النبي ﷺ، برقم (١٩٠٥)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه.

(١٢٦) انظر: ما قبله.

الله ﷻ كلها عليا، وظلم لا يتضمن كمال العدل ليس من الصفات العليا؛ لأن نفي الظلم إذا لم يكن لكمال العدل فقد يكون نقصًا، وقد يكون لعدم القابلية، فلا يمدح بنقص ولا كمال، فإذا قلت فلان رجل طيب لا يظلم، الناس يضربونه فيقول: اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وأعني علىٰ الصبر، يأخذون ماله فيقول: اللهم اغنني؛ لأنه غير قادر، فهو ضعيف جدًّا، بل يخالف إن تكلم أن يضرب زيادة، فهل هذا يعتبر مدحًا إذا قلنا: إنه لا يظلم؟ لا؛ولهذا قال الشاعر:

قُبَيِّلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل

لو سمعت قوله: لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل، قلت: ما شاء الله هؤلاء ناس أهل وفاء، وأهل عدل، لا يغدرون، ولا يظلمون، لكن الواقع أنه يسبهم بأنهم لا يقدرون علىٰ الغدر ولا علىٰ الظلم، **ويقول الشاعر أيضًا:**

لكن قومي وإن كانوا ذوي حسب ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحسانا

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا

فهذا الرجل يذم قومه وليست يمدحهم، ولهذا قال: فليت لي بهم قومًا؛ أي: بدلهم.

إذن نفي النقص لعدم القدرة عليه يُعتبر نقصًا، وقد يكون نفي النقص لأن المحل غير قابل له، لا لكمال المحل، كما لو قلت: جدارنا لا يظلم الناس، وسيارتي لا تظلم أحدًا، فهذا لا يعتبر مدحًا؛ لأنه لا يقبل الظلم ولا العدل.

قال المؤلف رحمه الله: «**من غير تعطيل ولا تمثل**»؛ يعني: يجب علينا أن نثبت بلا تعطيل، والتعطيل نوعان: تعطيل للنص، وتعطيل للصفة؛ فأما تعطيل النص: فتعطيله عن دلالته، وأما تعطيل الصفة فنفيها عن الله ﷻ.

مثلًا: اليد تعطيلها باعتبار تعطيل الصفة بأن يقول: ليس لله يد حقيقية، وتعطيل النص بأن يقول في قوله تعالىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ أي: بقدرتي أو بنعمتي.

فالتعطيل إذن إما تعطيل للنصوص بمنع دلالتها علىٰ ما أريد بها، وإما تعطيل للصفات بنفيها عن الله سبحانه وتعالىٰ مع ثبوتها له.

فأهل السنة والجماعة يتبرءون من التعطيلين؛ لأنهم يجرون النصوص علىٰ ظاهرها، ولأنهم يثبتون لله ما أثبته الله لنفسه.

ثم اعلم أن التعطيل الذي ينفيه أهل السنة والجماعة ينقسم إلىٰ أقسام:

الأول: تعطيل جزئي؛ يكون بإثبات الأسماء، وإثبات سبع من الصفات، وإنكار الباقي، وهذا مذهب الأشاعرة؛ فالأشاعرة يثبتون الأسماء لله ﷻ، ويثبتون سبعًا من الصفات، وينكرون الباقي، فإذا جاءت النصوص بدلالة علىٰ الباقي حرفوها، فيكون هؤلاء عطلوا النصوص وعطلوا الصفات فيما نفوه، فمثلًا يقولون: في قول الله تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] يقولون: معنىٰ رضي الله عنهم، أي: أثابهم، فيفسرون الرضا بالمفعول المنفصل عن الله وهو الثواب، فهؤلاء عطلوا الصفة وهي الرضا، وعطلوا النص فصرفوا دلالته عن الرضا إلىٰ الثواب، فعطلوه عن مدلوله.

الثاني: تعطيل هو فوق ذلك؛ وهو تعطيل الصفات كلها دون الأسماء فينفون الصفات عن الله ويثبتون له الأسماء ومنهم من يقر بالحياة والعلم والقدرة لأنه لابد للرب منها، وما عدا ذلك يحرفونه، وهؤلاء هم المعتزلة، وهذا هو المشهور عنهم؛ أنهم يقرون بالأسماء، وينكرون الصفات أو يقرون بثلاث صفات وينكرون الباقي.

الثالث: تعطيل فوق ذلك؛ وهو إنكار الأسماء والصفات فيقولون: إن الله لا يسمىٰ سميعًا ولا يثبت له سمع، وكل ما سمىٰ الله به نفسه يجعلونه اسمًا للمخلوقات، فليس الله هو السميع بل السميع خلقه، وأضيف السمع إليه لأنه هو الذي خلقه في هذا، فيجعلون الأسماء والصفات كلها للمخلوقات لا للخالق ﷻ، وهؤلاء غلاة الجهمية، يقولون: لا نؤمن بأن الله له أسماء ولا بأن الله له صفات.

الرابع: تعطيل قوم فوق ذلك؛ وهم الذين لا يثبتون لله أي صفة ثبوتية. فكل شيء ثبوتي لا

يثبتونه لله، وإنما يثبتون لله السلبيات فقط، فيقولون مثلًا: ليس بمعدوم، ليس بجاهل، ليس بأعمىٰ، ليس بأصم، وأما إثبات الصفة فهي ممنوعة، لا الأسماء ولا الصفات، وهؤلاء هم القرامطة وأشباههم.

الخامس: تعطيل فوق ذلك؛ وهم الذين يعطلون النفي والإثبات، فلا يصفون الله بصفة ثبوتية ولا بصفة سلبية، فلا يثبتون الإثبات ولا النفي، فيقولون: لا نقول إنه يرضىٰ ولا نقول إنه لا يرضىٰ ولا نقول حي ولا ميت، لا سميع ولا أصم، لا بصير ولا أعمىٰ، فينفون عنه النفي والإثبات.

قالوا: لأنك لو أثبت لشبهته بالمثبتات، ولو نفيت لشبهته بالمنفيات فأنت واقع في التشبيه سواء أثبت أم نفيت.

فنقول لهم: هل تقولون إنه موجود؟ فسيقولون: لا. هل تقولون معدوم؟ فسيقولون: لا. إذن لا موجود ولا معدوم! وهل هذا ممكن أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا؛ أو موجودًا معدومًا؟! لا يمكن.

إذن؛ أنتم الآن فررتم من تشبيهه بالمنفيات أو بالمثبتات وشبهتموه بالممتنعات، والممتنع طبعًا لا وجود له أصلًا.

وانظر كيف يلعب الشيطان ببني آدم إلىٰ هذا الحد؛ فيقول: إن قلت: حي فقد شبهت، وإن قلت: ليس بحي، فقد شبهت. وإن قلت: سميع فقد شبهت؛ وإن قلت: ليس بسميع فقد شبهت. فماذا نصنع؟! قل: لا سميع ولا غير سميع، وإن قلت: موجود شبهت، وإنِ قلت: لا موجود شبهت، إذن؛ ماذا أقول؟! قل: لا موجود، ولا لا موجود، وهذا غاية ما يكون من الامتناع.

وقال لهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما معناه: أنتم إذا فررتم من تشبيه بالمثبتات والمنفيات - مع أن المثبتات والمنفيات أمر ممكن - فقد شبهتموه بالممتنعات؛ لأن تقابل النفي

والإثبات بإجماع العقلاء من باب تقابل النقيضين[١٢٨]؛ يعني: لو سلمنا جدلًا بأن الحياة والموت من باب تقابل العدم والملكة، وأنه يصح أن نقول لا حي ولا ميت فيما لا يقبل الحياة ولا الموت، كالجماد مثلًا، فالجدار نقول: لا حي ولا ميت لأنه لا يقبل الحياة ولا الموت، فلو سلمنا جدلًا بأننا نوافقكم على أن تقابل الحياة والموت والسمع والصم من باب تقابل العدم والملكة التي يجوز أن تُنفى عمن لا يكون محلاً قابلًا لها - لكن لا يمكن أن تخرجوا عن الإثبات والنفي؛ لأن تقابل الإثبات والنفي من باب تقابل النقيضين؛ يعني: ليس هناك شيء إلا موجود أو معدوم؛ إلا ثابت أو منفي.

فإذا نفيتم الإثبات والنفي، أو الوجود والعدم فقد أتيتم بما أجمع العقلاء على امتناعه؛ وذلك لأن تقابل الوجود والعدم، والإثبات والنفي من باب تقابل النقيضين اللذين أجمع العقلاء على أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، فأنتم لابد أن تَصِفُوه إما بالوجود وإما بالعدم، فإما أن تقولوا: ليس بموجود أو ليس بمعدوم، أما أن تقولوا: لا موجود ولا معدوم فهذا شيء ممتنع، وقال بذلك غلاة القرامطة والباطنية، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

والحاصل: أن التعطيل خمسة أنواع، وأهل السنة والجماعة يتبرءون من جميع هذه الأنواع، ويثبتون لله كل ما أثبته لنفسه.

وأقول لهؤلاء: إنكم ما فررتم من شيء إلا ووقعتم في شر منه، لا في مثله فحسب بل في شر منه؛ لأن هؤلاء إذا فروا مما يعتقدون في تشبيهه وأثبتوا صفة أخرى، نقول لهم: هذه الصفة موجودة في المخلوق فقد وقعتم فيما فررتم منه من حيث التشبيه بالمخلوق، وشر منه تحريف النص.

ونضرب مثلًا: الذين يقولون إن الله ليس له يد حقيقية وإنما له قوة. لماذا لم يثبتوا اليد الحقيقية؟ قالوا: لأن هذا يقتضي التشبيه بالمخلوق الذي له يد وجارحة. فنقول: والقوة كذلك: أليس للمخلوق قوة؟ فلن يستطيع أن يقول: لا، والله يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ

(١٢٨) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٧).

جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗ﴾ [الروم: ٥٤]، فأنتم كان لكم ضعف ثم قوة ثم ضعف، فإذا قلتم: له قوة؛ وقعتم في التشبيه على قاعدتكم؛ لأن للمخلوق قوة، فيلزم على قاعدتكم أن تكونوا مشبهين لله تعالى بخلقه.

وقلنا: إنهم وقعوا في شر مما يفرون منه وهو تحريف النص، حيث حرفوا معنى النص إلى معنى خلاف الظاهر، وهكذا كل الذين يتكلمون بالتعطيل نقول: هم فروا من شيء ووقعوا في شر منه.

❁ **قوله**: « وَلَا تَمْثِيلٍ »:

يعني: نثبت بلا تمثيل، وهذا من المؤلف جيد جدًّا حيث أتى بنفي التمثيل دون نفي التشبيه، فإن هذا أولى لوجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن نفي التمثيل هو الذي جاء به النص، كما قال الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

ولا شك أن استعمال الألفاظ التي جاءت بها النصوص أولى بكثير من استعمال ألفاظ جديدة لأمور:

أولًا: أنك إذا استعملت الألفاظ التي جاءت بها النصوص ربطت الناس بالنصوص، وربط الناس بالنصوص له أثر جيد محبوب.

وثانيًا: أنك إذا استعملت الألفاظ التي جاءت بها النصوص سلمت من أي اعتراض؛ لأن النصوص محكمة وليس فيها تناقض ولا اختلاف.

وثالثًا: أنك إذا استعملت الألفاظ التي جاءت بها النصوص فإن ذلك أدق وأبين مما إذا استعملت عبارات أخرى، وإن كانت فيما يبدو للسامع مرادفة لما جاءت به النصوص.

الوجه الثاني: أن نفي التشبيه من كل وجه لا يصح؛ لأنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه في الجملة، ولولا هذا التشابه ما استطعنا أن نعرف المعنى أبدًا؛ فلله حياة وللإنسان حياة، فهناك نوع من التشابه، لكن هل هناك تشابه فيما يختص فيه كل واحد؟ الجواب: لا. لأن

للمخلوق حياة تتميز عن حياة الخالق، وللخالق حياة تتميز عن حياة المخلوق، كما أن للخالق ذاتًا تتميز عن ذات المخلوق وكذلك للمخلوق ذات تتميز عن ذات الخالق.

الوجه الثالث: أن نفي التشبيه صار يُطلق علىٰ نفي الصفات؛ لأن من الناس من يقول إن كل من أثبت لله صفة فهو مشبه، فإذا قلت: من غير تشبيه صار معناها عند هذا القائل من غير إثبات صفات، وهذا معنىً باطل.

وعلىٰ هذا فما نقرؤه من كلمة: «**من غير تشبيه**» في كثير من الكتب المؤلفة في هذا الباب إنما يريدون به من غير تمثيل؛ لأن نفي التشبيه من كل وجه لا يصح، ولأن بعض الناس يعتقد أن كل من أثبت لله صفة فهو مشبه، فيكون المعنىٰ علىٰ هذا الاعتقاد: من غير إثبات صفات.

❁ **قوله:** « **فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ ...**»:

«**كل**» مبتدأ، والخبر: «**فقد تعدىٰ**» وقرن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ الخبر بالفاء؛ لأن المبتدأ يشبه الشرط في العموم، قال العلماء رحمهم الله: وإذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم حسن اقتران خبره بالفاء، ومثلوا ذلك بقولهم: الذي يأتيني فله درهم، وهذا مثله «كل من أول فقد تعدي».

وقوله: «**فكل من أوله في الصفات**» من: اسم موصول يشمل كل مؤول؛ يعني: سواء كان تأويله عامًّا أو خاصًّا، فإذا أول أي نص من غير ما إثبات، فإنه يكون متعديًا، وسواء أَوَّل في الصفات الخبرية أو في الصفات الفعلية أو في الصفات الذاتية، فإنه يعتبر متعديًا.

فمن قال مثلًا: إن المراد باليدين النعمة فهو مؤول، ومن قال: إن المراد بالوجه الثواب فهو مؤول، ومن قال: إن المراد بالاستواء الاستيلاء فهو مؤول وتسميتنا إياه تأويلًا من باب التسامح، وإلا فالحقيقة أن هذا تحريف، فكل تأويل ليس له أصل فإنه ينبغي أن نسميه تحريفًا، كما نطق به القرآن: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، فكل من أَوَّل الكلم عن موضعه وحمله علىٰ معنىً آخر فقد حرَّف.

وقوله: «**كذاته**»؛ يعني: كما أن من أَوَّل في ذات الله من غير إثبات فهو معتد، فكذلك من أَوَّل في الصفات، وهذا إشارة من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بأن القول في الصفات كالقول في الذات، فكما أننا

نثبت لله ﷻ ذاتًا لا تشبه ذات المخلوقين، فإننا نثبت له صفات لا تشبه صفات المخلوقين.

وقوله: «من غير ما إثبات»؛ يعني: من غير ما دليل علىٰ تأويله، فإنه يكون متعديًا، فإن وجد دليل للتأويل فإن ذلك لا بأس به، ولا يعد هذا تعديًا مثاله قوله سبحانه وتعالىٰ في الحديث القدسي: **«ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»**(١٢٩).

فلو قال قائل: ظاهر الحديث أن الله يكون سمع الإنسان وبصره ويده ورجله، فلماذا تؤولون هذا الحديث وتقولون: إن المراد أن الله يسدد هذا الرجل في سمعه، وبصره ومشيه وبطشه؟

فالجواب أن نقول: لأن عندنا دليلًا يدل علىٰ ذلك، وهو قول الله ﷻ في الحديث القدسي: **«من عادىٰ لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش به ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»**(١٣٠).

فهنا يوجد عابد ومعبود لقوله: **«ما تقرب إلي عبدي»**، ويوجد متقرب ومتقرب إليه **«ما تقرب إلي عبدي»**، ويوجد فارض ومفروض عليه **«مما افترضت عليه»** وفيه أيضًا سائل ومسئول، ومعطٍ ومعطًى، ومستعيذ ومستعاذ به، في قوله: **«ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»** وكل هذا يطل علىٰ التباين بين هذا وبين هذا، فإذا كان هذا دالًّا علىٰ التباين فكيف يكون هذا الشيء المباين بعضًا من الشيء المبايَن؟! وكيف يكون سمعه وبصره ويده ورجله؟! فهذا مستحيل.

---

(١٢٩) أخرجه البخاري كتاب: الرقاق، باب: التواضع، برقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(١٣٠) سبق تخريجه.

وأيضًا؛ السمع والبصر واليد والرجل بعضٌ من المخلوق ولا يمكن أن يكون بعض المخلوق هو الخالق، فهذا شيء مستحيل.

إذن؛ فعندنا دليل على هذا التأويل، وإذا قام الدليل على التأويل فإننا نقول: ليس ظاهر الحديث مقصودًا، بل لنا أن نقول: إن هذا الظاهر الذي ادعي ليس هو ظاهر الحديث؛ لأن ظاهر الحديث يناقض سياقه، ومعلوم أن ظاهر الكلام ما يقتضيه سياقه، وليس كل لفظ من الألفاظ له معنىً منفرد، بل الألفاظ يكون معناها بضم بعضها إلى بعض، فنحن لم نخرج عن ظاهرالحديث ولم نؤول، وإذا تنزلنا جدلًا وقلنا: إن هذا تأويل، فإننا نقول: إن هذا التأويل قد دل عليه الدليل، وإذا دل عليه الدليل من كلام من تأوَّلنا كلامه لم نكن خرجنا بكلامه عن ظاهره؛ لأن المتكلم أعلم بمراده؛ ومثل ذلك أيضًا ما جاء في الحديث الصحيح أن الله تعالىٰ يقول: «**عبدي جعت فلم تطعمني، ومرضت فلم تعدني**»[1] فإنا لو أخذنا بظاهر هذا اللفظ لقلنا إن الله يمرض وإن الله يجوع، وهذا شيء مستحيل على الله، لكن هذا قد فسر في نفس الحديث حيث قال: «**إن عبدي فلانًا جاءك فلم تطعمه، ومرض فلم تعده**»[2]، فهذا يدل على أن هذا الفظ الذي يدَّعي أنه ظاهر غير مراد؛ لأن الله تعالىٰ بينه بنفسه.

فالحاصل: أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أعطانا قاعدة وهي أن جميع من أوَّل في الصفات من غير إثبات ولا دليل يدل على تأويله فإنه معتد.

وأيضًا كما أننا لا نؤول في الذات يجب أن لا نؤول في الصفات؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

فقـــد تعـــدىٰ واســـتطال واجـــترىٰ   وخـــاض في بحـــر الهـــلاك وافـــترىٰ

---

[1] أخرجه مسلم كتاب: البر والصلة والآداب ، باب: فضل عيادة المريض، برقم (٢٥٦٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[2] انظر: ما قبله.

هذه خمس صفات - والعياذ بالله من ذلك -: تعدىٰ، واستطال، واجترىٰ، وخاض في بحر الهلاك، وافترىٰ، كل هذه أوصاف لمن أوّل في الصفات من غير دليل.

❁ **قوله:** « فَقَدْ تَعَدَّىٰ »:

تعدىٰ علىٰ النصوص وعلىٰ المتكلم بالنصوص؛ لأن هذا التأويل تعدٍ علىٰ اللفظ وإخراج له عن ظاهره، وتعدٍ علىٰ قائل النص حيث كلم الناس بما لا يريد، وهذا نوع من التعمية، وهو خلاف قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وخلاف قوله تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، وخلاف قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، فكل إنسان يؤول فقد تعدىٰ علىٰ النص وعلىٰ المتكلم بالنص وهو الله ورسوله.

❁ **قوله:** « وَاسْتَطَالَ... »:

استطال من الطول وهو الغنىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، أو من الاستطالة وهي العلو والترفع، والثاني أنسب؛ يعني: أنه استطال واستعلىٰ وترفع والعياذ بالله، واعتد برأيه، وأنكر رأي الآخرين.

وقوله: «**واجترىٰ**» من الجرأة، وهي الإقدام؛ أي: إقدام الإنسان علىٰ ما ليس له حق، وقد تجرأ فلان علىٰ كذا؛ يعني: أقدم علىٰ شيء ليس له فيه حق، وكذلك الذي يؤول في الصفات؛ فإنه قد أقدم علىٰ شيء ليس له بحق.

❁ **قوله:** « وَخَاضَ فِي بَحْرِ الـهَلَاكِ وَافْتَرَىٰ »:

الخوض في الأصل يطلق علىٰ العمل الذي ليس بمركز ولا منظم، ومنه الخوض في الوحل، والخوض في الماء، والخوض في الطين، قال تعالىٰ: ﴿فِى خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ [الطور: ١٢].

وقوله: «**في بحر الهلاك**» الهلاك هنا معنوي؛ يعني: يبقىٰ حيًّا لكن هو في الحقيقة حي ميت، بل الميت علىٰ الحق خير من هذا الذي بقي علىٰ الباطل.

وقوله: «وافترىٰ»؛ يعني: كذب، ووجه كذبه أنه قال: إن الله لم يرد كذا وأراد كذا، فكذب في النفي وكذب في الإثبات:

مثلًا: في قوله تعالىٰ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] قال: إن الله لم يرد اليدين وأراد النعمة فكذب في النفي وكذب في الإثبات، وقوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] قال: إن الله لم يستو علىٰ العرش ولكن استولىٰ أو لم يرد العلو وإنما أراد الاستيلاء، فنقول: كذبت في الأول وفي الثاني.

قوله: « أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ...»:

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يجوز الرد إلىٰ العقول في باب الصفات، وذكر تحريم التأويل وأنه استطالة وجرأة وافتراء، ذكر دليلًا حسيًّا ملموسًا، فقال:«ألم تر اختلاف أصحاف النظر فيه»؛ يعني: ألم تعلم أن أصحاب النظر والمراد بأصحاب النظر أصحاب الكلام، الذين يرجعون في إثبات الصفات أو نفيها إلىٰ العقل، فهؤلاء اختلفوا واضطربوا اضطرابًا كثيرًا عظيمًا، حتىٰ إن بعضهم يوجب ما يرىٰ الآخر أنه مستحيل، أحدهم يقول: هذا واجب لله، والثاني يقول: هذا مستحيل علىٰ الله، والآخر يقول: هذا جائز، وهذا من التناقض فاضطربوا اضطرابًا كثيرًا فيما هم عليه.

ولا ريب أن اختلاف الأقوال واضطرابها يدل علىٰ ضعفها وأنه ليس لها أساس؛ لأن الأقوال كلما قويت أساساتها تقاربت؛ ولهذا تجد المسائل المنصوصة في القرآن أو السنة الخلاف فيها قليل، وأضرب لك مثلًا بالمواريث فإن الخلاف بين العلماء رحمهم الله في المواريث قليل بالنسبة للخلاف في غيره؛ وذلك لأن غالب أحكامه منصوص عليها، والمنصوص عليه لا يختلف الناس فيه. كذلك أهل الزكاة مثلًا، فأهل الزكاة الثمانية لا تكاد تجد خلافًا بين العلماء رحمهم الله فيهم إلا قليلًا بالنسبة للخلاف في المسائل الأخرىٰ؛ لأن أصحاب الزكاة منصوص عليهم، فكلما كانت الأقوال مؤيدة بالنصوص كان الخلاف فيها أقل؛ لأن النص يجمع أطراف الخلاف.

أما إذا كانت المسائل ليست مبنية علىٰ نص ولا علىٰ أصل فإنك ترىٰ فيها الخلاف العجيب،

ولو شئت لقلت: إن الخلاف أكثر من أصحابه، فإذا كانوا عشرة اختلفوا علىٰ خمسة عشر قولًا.

فإذا قال قائل: كيف يكون الخلاف أكثر من أصحابه؟!

فنقول: يكون للواحد عدة أقوال. فإذا كانوا عشرة وكل واحد له خمسة أقوال صار الخلاف خمسين وجهًا.

فأصحاب النظر: الذين يدعون أنهم أصحاب عقول وأن غيرهم عامة وحشوية وبلهاء وما أشبه ذلك، هم أكثر الناس اختلافًا في هذا الباب، ومن طالع ما ينقل عنهم رأىٰ العجب العجاب، حتىٰ إنك لا تكاد تتصور القول من شدة فساده.

فإذا كان هذا حال أصحاب النظر فكيف يعتمد علىٰ هؤلاء فيما هو أساس الرسالات، وهو معرفة الرب جل وعلا بأسمائه وصفاته؟! وكيف نعتمد علىٰ هذه الأقوال المتناقضة التي لا تنبني علىٰ أصل؟! ولهذا فإن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ جاء باختلاف أهل النظر دليلًا علىٰ فساد أقوالهم؛ لأن الاختلاف والاضطراب يدل علىٰ الفساد.

فإن قيل: من هم أصحاب النظر؟

فالجواب: هم أصحاب الكلام كما يسميهم أهل العلم، وعلمهم علم الكلام، وسموا أصحاب النظر لأنهم قدموا النظر علىٰ الأثر، وأصحاب النظر - هؤلاء المتكلمون - هم أكثر الناس فاسدًا واضطرابًا في الأقوال؛ لأنهم لم يبنوا علىٰ أسس صحيحة، وإنما بنوا علىٰ وهميات ظنوها عقليات، فبنوا عليها عقيدتهم.

ولعله قد مر بك أن أساطينهم ورؤساءهم أقروا بأنهم علىٰ ضلال، فمن جملتهم الرازي الذي يقول: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تروي غليلًا ولا تشفي عليلًا، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

هذا هو الرازي أحد أساطينهم وكبرائهم وعلمائهم يقول: هذه المناهج والطرق ما رأيتها تروي غليلًا ولا تشفي عليلًا؛ أي: لا تسمن ولا تغني من جوع، ويقول: رأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ يعني: طريقة تحكيم النصوص في هذا الباب، ثم ضرب مثلًا: أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فأؤمن بأنه استوى على العرش، وأقرأ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فأؤمن بأنه في العلو، أقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهي نفي للتمثيل، وأقرأ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] هي نفي للتكييف، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

ويقول:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وغاية دنيانا أذىً ووبال

ولم نستفيد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

والقيل والقال محصول ليس بجيد، والرسول ﷺ نهى عن قيل وقال[١٣٣]. فهؤلاء بحثوا طول عمرهم وما استفادوا إلا قيل وقالوا، وغاية دنياهم أذىً ووبال والعياذ بالله؛ لأن غاية دنياهم - نسأل الله العافية - الشك والحيرة، فأكثر الناس شكًّا عند الموت هم أهل الكلام؛ لأنهم ليس عندهم عقيدة يبنون عليها معبودهم ﷻ، بل لا يعرفونه إلا بوهمياتهم التي يدعون أنها عقليات، فلذلك إذا جاءت الساعة وجاء وقت الامتحان والمحك ضاعوا وما وجدوا حصيلة.

فكانوا أكثر الناس شكًّا عند الموت نسأل الله العافية، حتى إن بعضهم يقول: ها أنا أموت على عقيدة أمي، أمه الأمية التي لا تعرف، والثاني يقول: أموت على عقيدة عجائز نيسابور، فرجعوا إلى عقيدة العجائز لأنها فطرية، وهم عقيدتهم نظرية وهمية في الواقع.

فإذا نظرنا إلى هؤلاء وإلى مآلهم وإلى أحوالهم - فهل يمكن لنا أن نقول إنهم على حق وندع

---

(١٣٣) أخرجه البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، برقم (٧٢٩٢)، وغيره من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الأثر لنظرهم؟! لا يمكن أبدًا فكل إنسان عاقل لا يمكن أن يتولىٰ مثل هؤلاء ويأخذ من أقوالهم؛ لأنها أقوال فاسدة متناقضة ليس لها أساس لا من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ ولا من أقوال السلف.

والعجيب أن الرازي يقول: أرواحنا في وحشة من جسومنا، إلىٰ هذا الحد؛ روحه مستوحشة من جسده، لا تود أن تقر فيه، كأنما يتمنون الموت الآن ومفارقة الروح الجسد الذي هي في وحشة منه؛ لأن الإنسان - نسأل الله العافية والسلامة والثبات - إذا لم يكن له عقيدة ضاع، اللهم إلا أن يكون قلبه ميتًا؛ لأن الذي قلبه ميت يكون حيوانيًّا لا يهتم بشيء أبدًا، لكن الإنسان الذي عنده شيء من الحياة في القلب إذا لم يكن له عقيدة فإنه يضيع ويهلك، ويكون في قلق دائم لا نهاية له، فتكون روحه في وحشة من جسمه.

قوله: « وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ ذُو الأَثَرْ »:

نحاه بمعنىٰ اتبعه؛ يعني: وألم تر حسن ما اتبعه ذو الأثر؟ والجواب: أننا نرىٰ ذلك، فنحن نطالع كتب هؤلاء وأقوالهم ونطالع كتب أولئك وأقوالهم، فنجد أن هؤلاء الأثريين إذا قالوا قولًا فإنما يقولون بقول الله ورسوله، مطمئنين منشرحة صدورهم، أما أولئك فهم علىٰ العكس من هذا؛ دائمًا في صراع قيل وقال، وجدل لا نهاية له، وفرضيات وهمية ليس لها أصل، فتجدهم في حيرة وقلق.

لكن ما نحاه أهل الأثر واتبعوه يقرأ أحدهم كلام الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] فيقول: سبحانه وتعالىٰ يجيء كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]فيقول: استوىٰ سبحانه وتعالىٰ علىٰ عرشه كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فيقول: له يدان لكنها ليست كأيدي المخلوقين؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وهكذا يقرأ في القرآن والسنة نصوصًا واضحة بينة.

ووالله لو خلوا من التقديرات التي يقدرونها ما وجدوا إلا خيرًا، أيُّ شيء يضير الإنسان إذا قال: أنا أؤمن بأن لله يدين؛ لأن الله أثبتهما لنفسه، ولكني أؤمن بأنه لا مثيل لهاتين اليدين، هل

عليه ضير؟ أبدًا؛ بل ينشرح صدره، ويستريح من التقديرات التي لا أساس لها؛ ولذلك تجد أهل السنة والجماعة في هذا الباب هم أريح الناس بالًا، وأشرحهم صدرًا، وأكثرهم اطمئنانًا وأبعدهم إشكالًا، أما أن نذهب نقدر ونقول: اليد جارحة، والجارحة ممتنعة، والجارحة بعض من كل، وما أشبه ذلك. وهذا جسم وهذا عرض، فإننا سوف نتعب في هذا.

والأولىٰ لنا أن نؤمن بأن لله يدًا ونقول: سبحانه الله العظيم، وبأن له وجهًا وبأن له عينًا وبأنه مستوٍ علىٰ العرش، وبأنه يجيء يوم القيامة، وبأنه ينزل إلىٰ السماء الدنيا، إلىٰ غير ذلك بدون أن نقدر تقديرات، فلسنا نحن الذين نحكم علىٰ الله، بل الله هو الذي يحكم علينا ولنفسه بما شاء، أما نحن فليس لنا إلا التسليم في هذه الأمور؛ ولهذا قال: «**حسن ما نحاه ذو الأثر**».

وأنا أجزم جزمًا أنك لو تلوت علىٰ أحد من العامة حديثًا في صفات الله ﷻ، تجده يسبح بلسانه، ويعظم الله بقلبه، ويقشعر من ذلك جلده، لكن لو تلوته علىٰ واحد من أهل الكلام ما أحس بهذا أبدًا، بل ذهب يتصور أن الله منافٍ للمخلوق، ثم يحاول أن يصرف هذا النص إلىٰ معنًىٰ يدَّعي أنه معقول، وتجده يتعب نفسه، وذاك العامي يسبح ويهلل ويمجد الله ولا يتعب نفسه، وذاك يذهب يبحث عن القرائن، ولا يكون في قلبه من تعظيم الله مثل ما يكون في قلب العامي، وهذا أمر محسوس؛ ولهذا ما أُوتي قوم الجدل إلا ضلوا.

فأنت إذا أخذت النصوص علىٰ ظاهرها سلمت من كل شيء، وعظمت الله حق تعظيمه، ولن تحتاج إلىٰ أن تتكلم في ذات الله كأنما تشرِّح جسمًا من أجسام الآدميين، كما يوجد عند بعض الناس الآن، حتىٰ إني رأيت كتابًا لبعض الناس يسأل: هل يقال إن الله ذكر أو أنثىٰ؟ أعوذ بالله إلىٰ هذا الحد - نسأل الله العافية؟!

والله إن هذا الإنسان ليس في قلبه تعظيم الله ﷻ وهو يفرض هذا الفرض، فتجد من يقول: أقم دليلًا علىٰ أن الله ذكر؟! وتجد من يفرض ويقول: هل الله واحد أو متعدد؟ والله يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] فـ«نحن» هنا جماعة؟! فإذا أراد الإنسان السلامة فليدع هذه الأشياء، فماذا أنت يا ابن آدم بالنسبة للسماء وبالنسبة للأرض وبالنسبة للأشجار؟! لست بشيء فكيف

تتكلم في خالق السموات والأرض بأشياء ما تكلم بها عن نفسه، ولا تحدث بها رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا قالها من هم أحرص منك على الخير وأشد منك تعظيمًا لله؛ وهم الصحابة رضي الله عنهم.

ولما قال الرسول ﷺ: «**إن الله ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له**...» إلى آخره[١٣٤] لم يفكر الصحابة رضي الله عنهم كيف ينزل الله تعالى وكيف يصعد، بل فكروا كيف يستغلون هذا الوقت بالاستغفار والدعاء والسؤال، وهذا هو الذي أراده الرسول ﷺ منهم؛ فالرسول ﷺ ما أراد منهم أن يفكروا كيف نزل ومتى يصعد وكيف صعد بل أراد منهم أن ينتهزوا هذه الفرصة في هذا الجزء من الليل الذي يقول الله فيه: من يدعوني؟ من يسألني؟ من يستغفرني؟

فالمهم أن الواجب علينا أن نُعرض عما قاله أهل الكلام في هذا كله، ونحن نحاجهم بكلمة بسيطة وهم أهل جدل، فنقول: أأنتم أعلم بالله أم الله؟ إن قالوا: نحن أعلم بالله من الله فهم كفرة بذلك. وإن قالوا: الله أعلم، فنقول: ألم يقل عن نفسه كذا وكذا، فلماذا لا تقبلون؟! ولماذا تحاولون الزيغ يمينًا ويسارًا؟! والله ﷻ وضح وبين كلامه أبين الكلام ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالقرآن مبين، والرسول عليه الصلاة والسلام مبين، ولا يمكن أبدًا بحال من الأحوال أن يبين الله لنا كيف نبول، وكيف نتغوط، وكيف نلبس، وكيف ندخل، وكيف نخرج، وكيف نأكل، وكيف نشرب، وكيف ننام، وكيف نستيقظ، ثم يدع البيان فيما يتعلق بأسماءه وصفاته التي هي زبدة الرسالة، ونحن إذا لم نعرف الله ما عبدناه، وإذا عرفناه فيجب أن نعرفه كما وصف

---

(١٣٤) أخرجه البخاري، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء نصف الليل، برقم (٦٣٢١)، ومسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، برقم (٧٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نفسه، بعيدًا عما أشار المؤلف إليه من اختلاف أصحاب النظر، فإن هذا يصدنا عن سبيل الله ويبعدنا كثيرًا.

إذن بأي شيء يكون: «**حسن ما نحاه ذو الأثر**»؟ يكون باتباع الآثار، وهذا الحسن يتمثل في طمأنينة القلب، وانشراح الصدر، وركود النفس، والانبساط، وعدم القلق، وعدم الحيرة، وكل هذا موجود ولله الحمد فيما نحاه أهل الأثر، حيث يقولون: سمعنا وأطعنا.

❁ قوله: «فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِالْمُصْطَفَىٰ وَصَحْبِهِ...»:

«**فإنهم**»؛ أي: أهل الأثر، «**قد اقتدوا بالمصطفىٰ**» وهو محمد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتبعوه ظاهرًا وباطنًا، ومن اتبع المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام فقد هدي إلىٰ صراط مستقيم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ومن وفق لذلك فقد وفق لمحبة الله له، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومن وفق لذلك فقد شُرح صدره، قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

فإذا وفق المسلم لاتباع الرسول عليه الصلاة والسلام في العقيدة، والقول والعمل، والفعل والترك؛ فقد وفق لكل خير، وقد قال بعض السلف: لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف. الله أكبر! فإنك لو سألت أهل الدنيا: من أنعم الناس؟ لقالوا: الملوك وأبناء الملوك. لكن أهل العبادة أنعم من هؤلاء، أنعم، وأسر بالًا، وأشرح صدرًا، وأهدأ نفسًا؛ لأنهم متصلون بالله ﷻ في قيامهم وقعودهم ومنامهم ويقظتهم، دائمًا مع الله، والله تعالىٰ معهم، فهم أنعم الناس في الدنيا والآخرة؛ ولهذا قال: لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف.

لكن الملوك إذا أخذوا بما أخذ به هؤلاء صاروا أنعم منهم؛ ولهذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشابٌّ نشأ في طاعة**

الله...»[١٣٥] فبدأ هؤلاء السبعة بالإمام العادل؛ العادل في معاملة الله وفي معاملة عباد الله.

فالمهم أننا نقول: إن الاقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام فيه كل الخير، فاحصر على اتباعه ظاهرًا وباطنًا، في العقيدة، والأقوال، والأعمال، والأفعال والتروك لكن ما فعله على سبيل التعبد فإنك تفعله عبادة وتقربًا إلى الله ﷻ، وما فعله لا على سبيل التعبد فإن من الناس من يفعله لمحبته للرسول عليه الصلاة والسلام، لا للتقرب إلى الله به، بل يفعله لأن الرسول ﷺ فعله فيجب ما فعله الرسول ﷺ فقط لا تعبدًا لله. كما أن الإنسان إذا أحب شخصًا تجده يقلده وإن كان لا يعتقد أن في ذلك عبادة وتقربًا إلى الله ﷻ.

ومن ثم كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يتتبع آثار الرسول ﷺ حتى في غير الأمور العبادية، حتى إنه كان يتحرى المكان الذي نزل فيه الرسول عليه الصلاة والسلام ليبول فيه في الطريق فينزل ويبول، لكن هذه القاعدة خالفه فيها أكثر الصحابة رضي الله عنهم، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله.

ثم قال: «**وصحبه**» صحب الرسول ﷺ هم كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك، ولكن نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم طبقات وليسوا طبقة واحدة، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] حتى إن الرسول ﷺ قال لخالد بن الوليد لما نازع عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهبًا ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه**»[١٣٦]، ففرق بين خالد الذي تأخر إسلامه وبين عبد الرحمن بن عوف الذي يعتبر من السابقين إلى الإسلام.

والمهم أن الصحب طبقات؛ طبقات في الصحبة، وطبقات في الهجرة، وطبقات في العلم

---

(١٣٥) أخرجه البخاري كتاب: الأذان، باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، برقم (٦٦٠)، ومسلم كتاب: الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة، برقم (١٠٣١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٣٦) أخرجه البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا...»، برقم (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٥٤١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وطبقات في كل شيء ولا يوجد أحد من الصحابة أفضل من أبي بكر رضي الله عنه؛ لأن الله تعالىٰ نص علىٰ صحبته في القرآن الذي يُتلىٰ إلىٰ يوم القيامة، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فأثبت الصحبة له، وأثبت المعية الخاصة له مع الرسول ﷺ، حيث قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾.

ثم يليه بلا شك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي اختاره أبو بكر، ونحن نشهد الله عز وجل، أن أبا بكر أشد الناس أمانة وأصدقهم فراسة فأشد الناس أمانة؛ لأننا نعلم لو كان الرجل يريد الخيانة ما ولىٰ عمر رضي الله عنه ولولىٰ أحد أبنائه أو أحد قومه، لكنه أمين علىٰ هذه الأمة، فأدىٰ الأمانة رضي الله عنه حيًّا وميتًا.

ونعلم أنه أصدق الناس فراسة؛ لأنه ولَّىٰ عليهم من هو خير الناس بعده؛ فالنبي عليه الصلاة والسلام كان دائمًا يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، وجئت أنا وأبو بكر وعمر، ودائمًا يقترن اسم هذين الرجلين باسم الرسول عليه الصلاة والسلام.

ولهذا شاء الله سبحانه وتعالىٰ بحكمته أن يكون هؤلاء الثلاثة قرناء في الحياة وفي المات، فقبورهم في مكان واحد، ويوم القيامة يقومون من قبورهم قيام رجل واحد، وهذه هي الميزة والفضيلة.

والمهم أن الصحب يختلفون، لكن علىٰ كل حال لا أحد يساوي الصحابة رضي الله عنهم في فضل الصحبة أبدًا، أما في العلم فربما يوجد من التابعين من هو أعلم من بعض الصحابة رضي الله عنهم، فإن الرجل الأعرابي لو جاء للرسول ﷺ وآمن به وأخذ منه ما أخذ من الشريعة وانصرف إلىٰ قومه ولم يأت إلىٰ المدينة للتعلم لا شك أن من التابعين من هو أعلم منه، ولكن الصحبة التي هي رؤية النبي عليه الصلاة والسلام مع الإيمان به لا توجد في غير الصحابة رضي الله عنهم.

قال: «فاقنع بهذا وكفىٰ»، ونقول للمؤلف رحمه الله: سمعًا وطاعة، نقنع بهذا إن شاء الله تعالىٰ، ونسأل الله تعالىٰ أن يميتنا عليه، «اقنع بهذا»؛ أي: باتباع آثار المصطفىٰ صلوات الله وسلامه عليه وصحبه، «وكفىٰ»؛ أي: كفىٰ عن كل شيء، كفىٰ عن أهل النظر، وعن مجادلاتهم، وعن

معقولاتهم التي هي وهميات؛ ففي هذين البيتين أكبر دليل علىٰ بطلان ما عليه أهل النظر، وأكبر دليل علىٰ صحة ما عليه أهل الأثر. والله أعلم.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوْزَانَ:

❁ قوله: «مُقَدِّمَةٌ فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبِ...»:

هذه المقدمة عقدها الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبيان فضل مذهب السلف علىٰ غيره من سائر المذاهب، والمراد بالسلف: الصحابة والتابعون والقرون المفضلة ومن سار علىٰ نهجهم، فهم السلف؛ يعني: هم المتقدمون، يقال: سلف الشيء إذا تقدم. والله جل وعلا - يقول: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] هؤلاء هم السلف وهم المهاجرون والأنصار ومن تبعهم وجاء بعدهم واقتفىٰ أثرهم، وأما غيرهم فيقال لهم: الخلف وهم من جاء بعد القرون المفضلة ونهج غير منهج السلف، وهم طوائف كثيرة متنوعة، كما أخبر النبي ﷺ بأن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، هي التي في الجنة واثنتان وسبعون في النار.

فسأل الصحابة رسول الله ﷺ: من هي الفرقة الناجية من النار؟ فقال: «**من كان علىٰ ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢٣٧) هؤلاء هم السلف وأتباعهم، وكما في الحديث الآخر: «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله تعالىٰ وهم علىٰ ذلك**»(٢٣٨) هذه هي الفرقة الناجية وهي الطائفة المنصورة، وهم السلف وأتباعهم.

وأما من عداهم ففرق كثيرة لا حصر لها، لكن هذه أصولها، مثلًا القدرية من جبرية ونفاة، والجهمية وما تفرع عنهم، والشيعة وما تفرع عنهم، والمرجئة وما تفرع عنهم، والخوارج وما تفرع عنهم، كل هذه طوائف ضالة منحرفة، وتتشعب وتنقسم إلىٰ أقسام كثيرة؛ لأن من ترك

---

(٢٣٧) سبق تخريجه.

(٢٣٨) سبق تخريجه.

الحق يبتلى بالباطل وبالاختلاف؛ لأنهم لم يبنوا على أصل حتى يجتمعوا عليه؛ بل كلٌّ يجعل له أصلًا يؤصله لا يوافقه الآخر عليه فيحصل بينهم الخلاف.

أما أهل السنة فأصلهم واحد وهو الكتاب والسنة؛ ولذلك لم يختلفوا - والحمد لله - في أمور العقيدة، عقيدتهم واحدة لأنهم يبنون على أصل ثابت لم يخترعوه هم، وإنما الذي وضعه هو الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[الأنعام:١٥٣]، من ترك هذا الصراط فإنه يتبع سبلًا متفرقة لا حصر لها ولا نهاية لها، وإذا أردت معرفة هذه الانقسامات فطالع في كتب الفرق التي أُلفت فيها، مثل كتاب «المقالات» للأشعري ذكر فيه الفرق وانقساماتها، ومثل «الفرق بين الفِرق» للبغدادي ومثل «الملل والنحل» للشهرستاني، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، هذه الكتب تبين لك فرق أهل الضلال وكثرتها، وأن بعضهم يكفر بعضًا، ويضلل بعضهم بعضًا، والسبب أنهم ليس لهم أصل ثابت يبنون عليه، وإنما كل طائفة تأصل لها أصلًا لا توافقها الطائفة الأخرى عليه، أما أهل السنة والجماعة فالله هو الذي وضع لهم المنهج الذي يسيرون عليه، فقال لهم ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[الأنعام: ١٥٣] وقال ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] لم يحصل بينهم - ولله الحمد - اختلاف في أمر العقيدة وأصول الإيمان، لم يحصل بينهم نزاع واختلاف، ولم يضلل بعضهم بعضًا، ولم يكفر بعضهم بعضًا كما حصل عند الفرق الأخرى.

وهم يبنون عقيدتهم على الكتاب والسنة لا يحيدون عن ذلك؛ فلذلك سلموا مما وقعت فيه الفرق الضالة.

❁ قوله: «اعْلَمْ هُدِيتَ...»:

«اعلم»: هذه كلمة للاهتمام؛ أي: تعلم وتنبه، «هُديت»: هذا دعاء، يدعو لك بالهداية، والهداية هنا معناها التوفيق من الله، توفيق القلب لمعرفة الحق والعمل به؛ فهو يسأل الله لك الهداية أن يهديك الله إلى الحق وأن يثبتك عليه.

«**أنه جاء الخبر**»؛ يعني: الحديث عن الرسول ﷺ، فما ورد عن النبي ﷺ يسمىٰ خبرًا ويسمىٰ أثرًا ويسمىٰ حديثًا، والمعنىٰ واحد.

«**عن النبي**» عرفنا معنىٰ النبي فيما سبق، «**المقتفىٰ**» من الاقتفاء وهو الاتباع؛ أي: المتبع الذي يجب علىٰ الناس اقتفاؤه والاقتداء به ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿**لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ**﴾؛ يعني: قدوة ﴿**لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ**﴾ [الأحزاب: ٢١]، فالمقتفىٰ؛ يعني: المتبوع والمهتدي به والمتبع.

«**خير البشر**» لا شك أنه ﷺ هو خير البشر علىٰ الإطلاق، كما قال ﷺ «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[١٣٩] ومما يدل علىٰ أنه خير البشر أن الله اختاره لرسالته العامة لجميع الخلق، للثقلين الجن والإنس بشيرًا ونذيرًا، بينما كان من قبله من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كل يبعث إلىٰ قومه خاصة، أما الرسول ﷺ فإنه بعث إلىٰ الناس كافة ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا**﴾ [سبأ: ٢٨] ﴿**قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا**﴾ [الأعراف: ١٥٨] كما أن القرآن الذي جاء به الرسول ﷺ عام للعالم ﴿**تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا**﴾ [الفرقان: ١].

❁ **قوله**: « **بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ...**»:

جاء الخبر عن الرسول ﷺ الذي رواه أهل السنن أن هذه الأمة سوف تفترق، قال ﷺ: «**افترقت اليهود علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة، وافترقت النصارىٰ علىٰ اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة علىٰ ثلاث وسبعين فرقة**»[١٤٠] وفي رواية «**وإن هذه الأمة ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين**

---

(١٣٩) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا ﷺ علىٰ جميع الخلائق، برقم (٢٢٧٨)، وأبو داود ، كتاب: السنة، باب: في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، برقم (٤٦٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ، وبهذا اللفظ عند ابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ذكر الشفاعة، برقم (٤٣٠٨)، وغيره من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١٤٠) سبق تخريجه.

ملة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»[١٤١] فلا بد أن يقع ما أخبر به ﷺ؛ لأنه لا ينطق عن الهوىٰ، إن هو إلا وحي يوحىٰ، وهذا خبر معناه التحذير من الاغترار بهذه الفرق أو الالتفاف معها، والحث علىٰ لزوم ما كان عليه الرسول ﷺ، كما قال ﷺ: «**فإنه من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء...**»[١٤٢] الحديث، فهو ﷺ أخبر بذلك من باب التحذير والحث علىٰ التمسك بالحق، وعدم الالتفات إلىٰ من خالف من المخالفين.

«**تفترق بضعًا وسبعين**» البضع: هو ما بين الثلاثة إلىٰ التسعة، والذي في الحديث ثلاث وسبعين، هذا هو البضع، والمحق منها فرقة واحدة.

«**المحق**» من كان علىٰ سنة الرسول ﷺ ونهج أصحابه ﷺ، كما قال: «**من كان علىٰ ما أنا عليه وأصحابي**»[١٤٣].

❁ **قوله**: « مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ »:

أي: انحراف عن الحق واستبدل لغيره، ومن غير جفا، وهو الإعراض وعدم الالتفات لما جاء به الرسول ﷺ، هذا هو الجفا، الجفا هو الترك والإعراض وعدم الاهتمام بما جاء به ﷺ، وهذا مما يحذر طالب العلم من أن يغفل عن سنة رسول الله ﷺ أو يتساهل في تعلمها ومعرفتها؛ لأن بعض الناس من أهل الضلال اليوم يقولون: اتركوا مسألة العقائد يكفي اسم المسلمين، كل حر في عقيدته يكفي أنه مسلم.

ونقول: من خالف منهج الرسول ﷺ لا يكون مسلمًا؛ لأن المسلم من استسلم لله، وانقاد لما جاء به الرسول ﷺ، وتبرأ من الشرك وأهله، هذا هو المسلم، أما من تسمىٰ بالإسلام ولم يلتزم

---

(١٤١) السابق.

(١٤٢) أخرجه أبو داود كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٧)، والترمذي كتاب: العلم، باب: الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، برقم (٢٦٧٦)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، وغيرهم من حديث العرباض بن سارية ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٤٩).

(١٤٣) سبق تخريجه.

به فليس بمسلم فلا يكفي اسم الإسلام لمن عنده إلحاد وزيغ - والعياذ بالله - من قال ذلك فهو من الذين يزهدون من دراسة العقيدة الصحيحة، ومعرفة العقائد الباطلة يزهدون في هذا ويقولون: هذه فرقت الناس. نعم الأمة ستفترق لأن النبي ﷺ أخبر أنها ستفترق، ونحن لا نريد تفريق الناس، بل نريد جمع الناس على الحق، أما من خالف الحق فسيفترق، قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

❁ قوله: « وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ »:

وهو قوله ﷺ: «**إلا واحدة**» لا ينطبق هذا إلا على أهل الأثر؛ يعني: أهل الحديث، والمراد بالأثر: الحديث؛ فهم الذين ينطبق عليهم هذا الاستثناء في قوله ﷺ: «**إلا واحدة، وهم من كان على ما أنا عليه أصحابي**»(١٤٤) هذا ينطبق على أهل الحديث وأتباع الأثر.

❁ قوله: « فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِالتَّنْزِيهِ... »:

أثبت أهل السنة والجماعة والسلف الصالح النصوص الواردة في أسماء الله وصفاته، أثبوتها كما جاءت من غير تعطيل ومن غير تشبيه، لم يعطلوها ويجحدوا مدلولها كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن نحا نحوهم، فإنهم لم يعتقدوا ما دلت عليه هذه النصوص، بل عطلوا مدلولها وأوّلوها وحرّفوها عن ما جاءت به، هذا هو التعطيل، ومن غير تشبيه، التشبيه هو التمثيل، فلا تشبيه صفات الله بصفات المخلوقين، بل ينزه سبحانه وتعالى عن التشبيه والتمثيل؛ لأن الله نزه نفسه عنه، فقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقال سبحانه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] الكفو هو الشبيه والمثيل، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، فالله لا مثيل له ولا شبيه له ولا كفء له سبحانه وتعالى لا في ذاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه وصفاته.

فالواجب إثبات النصوص الواردة من أسماء الله وصفاته على ما دلت عليه من غير تحريف

---

(١٤٤) سبق تخريجه.

وتأويل لها، ومن غير تشبيه لصفات الله بصفات خلقه، وهذا كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ هذا ردٌّ على المشبهة الممثلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ هذا ردٌّ على المعطلة.

ودل ذلك على أن إثبات الأسماء والصفات لا يقتضي التشبيه كما يقولون؛ لأن الله جل وعلا أسماء وصفات تليق به، وللمخلوقين أسماء وصفات تليق بهم، وإن توافقت أسماء الله وأسماء المخلوقين في الألفاظ والمعنى إلا أنها تختلف في الكيفية والحقيقة؛ فلله أسماء تخصه، وللمخلوق أسماء تخصه، لا تشابه بينهما في الحقيقة وإن تشابهت في الألفاظ والمعنى. فالله - جل وعلا - سميع بصير، والمخلوق سميع بصير ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] فالمخلوق سميع بصير، والله جل وعلا أخبر عن نفسه أنه سميع بصير، لكن لا تشابه بينهما، وإن اتفق اللفظ فالحقيقة مختلفة والكيفية مختلفة.

قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فالله - جل وعلا - له يدان، والمخلوق له يدان، لا تشابه بين يدي الله ويد المخلوق، والله - جل وعلا - له وجه، والمخلوق له وجه، نثبت هذا لكن ننفي التشابه والتماثل بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وهذا هو المنهج السليم أن تثبت الأسماء والصفات لله - جل وعلا - كما جاءت من غير تعطيل لمعناها، ومن غير تكييف لحقيقتها وتمثيل لحقيقتها، هذا المذهب الوسط والاعتدال.

لقد غلا قوم في التنزيه حتى عطلوا الله من أسمائه وصفاته، وغلا آخرون في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه، وتوسط أهل السنة فنزهوا الله عن مشابهة المخلوقين، نزهوه وسبحوه لكنه تنزيه بلا تعطيل، وأثبتوا ما أثبته لنفسه من غير تشبيه ولا تمثيل. هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

«**فأثبتوا النصوص بالتنزيه**» أثبتوا النصوص الواردة في الأسماء والصفات مع تنزيه الله - جل وعلا - عن مشابهة المخلوقين.

«**من غير تعطيل ولا تشبيه**» من غير تعطيل كما عليه الجهمية والمعتزلة والذين نفوا صفات الله ﷻ ومن غير تشبيه كما عليه المشبهة.

ويعني الناظم بالتشبيه التمثيل، ولو قال من غير تمثيل لكان أحسن؛ لأن الذي جاء في

القرآن هو نفي المثل ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ فلو عبر بما عبر به القرآن، واختار لفظًا يقارب هذا المعنىٰ لكان أحسن، لكن المعنىٰ الذي ذكره صحيح؛ لأن التشبيه فيه احتمال وفيه اشتباه، لكن التمثيل ليس فيه ذلك وهو الذي جاء في القرآن ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] نفىٰ عن نفسه المثل.

۞ **قوله:** «فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الآيَاتِ ...»:

كل ما جاء في الآيات القرآنية من أسماء الله وصفاته «**أو صح في الأخبار**»؛ يعني: الأحاديث «**عن ثقات**» الرواة فإنه يجب اعتقاده وإثبات ما دل عليه، من غير ما فرق بين القرآن وبين السنة؛ لأن الكل من عند الله ﷻ وسواء كانت الأحاديث آحادًا أو متواترة؛ لأنه يوجد من أهل الضلال من يقول: أخبار الآحاد لا يستدل بها في العقيدة لأنها تفيد الظن.

هذا اصطلاح من عندهم وهو باطل فإن الحديث الصحيح يفيد اليقين سواء كان آحادًا أو متواترًا.

كان الرسول ﷺ يرسل رسله آحادًا ولم يكن يرسل جماعات، يرسل الشخص الواحد إلىٰ قبيلة أو إلىٰ جماعة فيعملون بخبر هذا الواحد، لم يقولوا له: أنت واحد وخبرك يفيد الظن. فخبر الواحد إذا صح فإنه يفيد العلم ويفيد اليقين بلا شك «صح»؛ يعني: سواء كان متواترًا أو آحادًا، المدار علىٰ الصحة صحة السند. «**عن ثقات**» عن رواة ثقات.

۞ **قوله:** «نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ»:

يعني: بلفظه ومعناه كما جاء، ولا نمره بلفظه فقط ونكل معناه إلىٰ الله كما يقوله المفوضة، يقولون: نمر ألفاظها، ونكل معانيها إلىٰ الله، وهي من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. هذه طائفة من أهل الضلال يسمون بالمفوضة، بينما أهل السنة يمرونها بلفظها ومعناها كما جاءت، ويعتقدون ما دلت عليه، ويعرفون معانيها، والله - جل وعلا - لم يخاطبنا بشيء لا نعرف معناه، والصحابة ﭫ فسروا القرآن كله، ولم يتركوا شيئًا منه لم يفسروه، فدل علىٰ أنهم يعرفون معاني القرآن، كما قال مجاهد: «عرضت المصحف علىٰ ابن عباس ثلاث عرضات أقفه عند كل آية

وأسأله فيم نزلت، وكيف كانت»[145] يفسرها له ولم يتوقف عند شيء من الآيات والله – جل وعلا – قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: 29]، فلو كان فيه آيات لا يفهم معناها لاستثنىٰ الله وقال: يدبروا بعضه أو يدبروا بعض الآيات لكن الله قال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ عمم فدل علىٰ أنه كله تعرف معانيه، وقال – جل وعلا –: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: 82] لام الله الذين لا يتدبرون القرآن ولم يستثن منه شيئًا، بل إن ما جاء في الأسماء والصفات هو أهم شيء جاء في القرآن، أهم شيء يجب أن يتدبر ويفسر حتىٰ يعرف معناه.

فقوله: «**نمره كما قد جاء**»؛ يعني: بلفظه ومعناه معتقدين ما دل عليه، وهذا فيه رد علىٰ الذين يحرفون معناه ويؤولونه، وعلىٰ الذين يفوضونه؛ لأنهم قسمان: قسم حرَّف وأوَّل الألفاظ عن معانيها، وقد فوض معانيها إلىٰ الله ﷻ وصار يردد ألفاظها فقط. فهذا ردٌّ علىٰ الطائفتين أننا نمرها كما جاءت. وكما قال الإمام أحمد: «**أمروها كما جاءت من غير تفسير**»؛ يعني: من غير تكييف، فقوله: من غير تفسير لا يعني من غير بيان معناها، بل؛ يعني: من غير تكييف، أو من غير تفسير؛ يعني: كتفسير المؤولة الذين يفسرون اللفظ بغير معناه، بل بمعنىٰ آخر لم يرد اللفظ به ولا يدل عليه.

❁ **قوله: « وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالعُقُولِ ...»:**

أهل الباطل يحكمون العقول وقواعد المنطق وعلم الكلام، ويسمونها البراهين العقلية، وما خالفها من القرآن أوَّلوه علىٰ غير معناه، وما خالفها من السنة قالوا: هذا خبر آحاد ولا يفيد العلم، ويرفضون الاستدلال به في العقيدة، ويقدمون الأدلة العقلية؛ لأنها عندهم لا تخطئ فيقدمونها.

أما أهل السنة وأهل الحق فعلىٰ العكس، يقدمون القرآن والسنة علىٰ العقول؛ لأن العقول لا يبنىٰ عليها عقيدة، والعقول

(145) سبق تخريجه.

قاصرة لا تدرك كل شيء، فهي لا تتخذ مصدرًا للعقيدة؛ لأن عقول البشر قاصرة، وأيضًا العقول مختلفة، فأي عقل نتبع؟ والعقلانيون مختلفون، فمن نتبع منهم؟ بينما القرآن والسنة لا يحصل فيهما اختلاف ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

«**لقول مفتر**»؛ يعني: كذاب، الافتراء: هو الكذب «**جهول**» بكلام الله وكلام رسوله ﷺ، وهذا ينطبق على علماء الكلام وعلماء الجدل لأنهم عندهم جهل وعندهم افتراء وكذب لينصروا مذهبهم ولو بالكذب، لا يتحاشون عن الكذب، بخلاف أهل الحق فإنهم لا يكذبون على الله - جل وعلا: لأن الله قال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقال سبحانه: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧] أهل الباطل لا يتحاشون عن الكذب لأجل نصرة مذهبهم، ويردون الأحاديث الصحيحة ويكذبون، ففي الحقيقة هم الذين يأخذون بالكذب ويبنون مذهبهم على الكذب.

❁ قوله: « فَعِقْدُنَا الإِثْبَاتُ... »:

أي: اعتقادنا ومذهبنا، إثبات ما جاء في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته «**من غير تعطيل**» كما عليه المعطلة الذين ينفون ما تدل عليه نصوص الأسماء والصفات ويؤولونها ويحرفونها، ومن غير تمثيل كما عليه المشبهة الذين يغلون في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه - تعالى الله عما يقولون - فهم على طرفي نقيض، هؤلاء معطلة وهؤلاء ممثلة، هؤلاء غلو في التنزيه وهؤلاء غلوا في الإثبات، والوسط هو ما عليه أهل السنة والجماعة. إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، هذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة. ويقولون: هناك فرق عظيم بين أسماء وصفات الخالق وأسماء وصفات المخلوقين.

❁ قوله: « فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ... »:

والتأويل يطلق على معان، منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل، يطلق ويراد به ما يؤول إليه الشيء، وما ينتهي إليه الشيء في المستقبل، وذلك كقول يوسف عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] لما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه ورفع أبويه على العرش، على سريره، وخروا له سجدًا، فكان من عادتهم أنهم يسجدون للشخص سجود تحية وما هو بسجود عبادة، وكان هذا جائزًا في شريعتهم، أما نحن فقد نهانا النبي ﷺ عن السجود لمخلوق[١٤٦]، لا سجود عبادة ولا سجود تحية، كما أن سجود الملائكة لآدم ليس هو بسجود عبادة لأن العبادة لله فهم سجدوا عبادة لله لأن الله أمرهم، وهو تكريم لآدم عليه السلام، ومثله ما حصل مع يوسف عليه السلام، كلهم سجدوا له الأبوان والإخوة، فعند ذلك قال يوسف عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ لأنه رأى في الأول قبل أن تحصل عليه المحن والشدائد، قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] تحققت هذه الرؤيا بعد مدة لما سجدوا له الأبوان والإخوة الأحد عشر قال: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ فالتأويل يطلق ويراد به ما يئول إليه الشيء في المستقبل، وكما في قوله سبحانه: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣] أخبر الرسل عن يوم القيامة، والمشركون نفوا هذا وكذبوا وجحدوا البعث والنشور، فإذا بعثوا يوم القيامة ورأوا ما أخبر به الرسل من الجنة والنار والحساب ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ ظهر لهم تأويله وحقيقته. فالتأويل يطلق ويراد به ما يئول إليه الخبر في المستقبل. وهذا تأويل مقبول وصحيح وجاء في القرآن.

ويطلق التأويل ويراد به تفسير المعنى، يقال: أوله؛ يعني: فسره، وأول الرؤيا؛ يعني: فسرها، وأول الآية أو الحديث؛ يعني: فسره، وهذا في تفسير ابن جرير رحمه الله يقول: القول في تأويل قوله تعالى.

---

(١٤٦) انظر: ما أخرجه أحمد (٣/ ١٥٨)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٧/ ٥٤).

المعنىٰ الثالث: ما أحدثه المتأخرون من صرف اللفظ عن ظاهره إلىٰ معنىً آخر، ويسمونه التأويل، كما هو في كتب البلاغة، وكتب البيان إن التأويل: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ الاحتمال المرجوح لدليل يدل علىٰ ذلك. هذا ما أحدثه المتأخرون وأجروه علىٰ أسماء الله وصفاته، فأولوها؛ يعني: صرفوها عن ظاهرها ومدلولها إلىٰ معانٍ أخرىٰ لم يدل عليها دليل؛ بل إنما هو الهوىٰ والكذب، هذا هو المعنىٰ الثالث للتأويل، وهو الذي عليه المتأخرون وهذا الذي يقصده الناظم، من غير تأويل؛ يعني: من غير صرف للنصوص عن ظاهرها الذي دلت عليه إلىٰ معنىً آخر لم تدل عليه. مثل قولهم: المراد باليد القدرة، والمراد بالرحمة النعمة، والمراد بالوجه الذات، ومثل قولهم: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ يعني: وجاء أمر ربك، مثل قوله: «**ينزل ربنا تبارك وتعالىٰ كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا**»(١٤٧) يقولون: ينزل أمره إلىٰ سماء الدنيا، هذا تأويل باطل وتأويل فاسد لا دليل عليه، هذا هو التأويل المذموم وهو الذىٰ يقصده الناظم هنا.

فقوله الناظم: «**فكل من أول في الصفات**»؛ يعني: صرفها عن ظاهرها إلىٰ معنىٰ آخر لا تدل عليه. «**كذاته**» كذات الله سبحانه وتعالىٰ، فالصفات تتبع الذات، فكما أن ذات الله - جل وعلا - لا تؤول فكذلك صفاته لا تؤول، فالأسماء والصفات تتبع الذات تمامًا، فكما لا تؤول ذات الله - جل وعلا - بغيره فكذلك أسماؤه وصفاته لا تؤول بغير معانيها التي تدل عليها.

«**من غير ما إثبات**» من غير ما دليل، أما إذا دل دليل علىٰ التأويل فهذا صحيح، لكن تأويلهم لا دليل عليه.

❁ **قوله**: « تَعَدَّىٰ وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَىٰ ... »:

«**تعدىٰ**» علىٰ حق الله سبحانه وتعالىٰ وتجرأ علىٰ ما لم يأذن به الله ورسوله، وتعدىٰ الحق إلىٰ الباطل.

«**واستطال**» استطال في الباطل؛ يعني: تمادىٰ، واستطال علىٰ السلف وأنكر آرائهم،

---

(١٤٧) سبق تخريجه.

واستدرك عليهم، «**واجترا**» اجترأ علىٰ الله سبحانه وتعالىٰ، في أنه حمل كلام الله - جل وعلا - علىٰ غير محمله، وعطل الله - جل وعلا - عن أسمائه وصفاته وكماله جل وعلا. هذه جرأة علىٰ الله ﷻ وعدم خوف من الله، فالمؤمن يخاف من الله ولا يجترئ علىٰ كلامه، ويفسره بغير تفسيره، ولا يقول علىٰ الله بغير علم، فإن هذا من أعظم الكذب.

«**وخاض في بحر الهلاك**»؛ يعني: مشىٰ ودخل طريق الضلال، وترك طريق النجاة، وافترىٰ علىٰ الله ﷻ وحمل كلامه علىٰ غير معناه.

❁ **قوله**: « أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ...»:

قارن بين ما عليه أهل الأثر وما عليه أهل النظر، والمراد بأهل النظر أصحاب الأدلة العقلية، يسمونهم النظار، وهم الذين يستدلون بالقواعد المنطقية وقواعد الجدل، قارن بين ما عليه النظار من الاختلاف والتنازع بينهم وتضليل بعضهم لبعض، وما عليه أهل الأثر من السلامة وصفاء القلوب فيما بينهم، والمودة والتآخي فيما بينهم، قارن بين هذا وذاك لتعلم أن الحق ما عليه أهل الأثر، وأن الباطل ما عليه أهل النظر. وهذه سنة الله ﷻ أن من ترك الكتاب والسنة فإنه يبتلىٰ بالاختلاف ويبتلىٰ بالضلال ويبتلىٰ بالقلق وعدم الاستقرار، تجدهم مضطربين في عقائدهم وفي أقوالهم، تجدهم يحشون الكتاب من كتبهم من أوله إلىٰ آخره بالجدليات، لا تجد فيه آية من كتاب الله ولا حديثًا من سنة رسول الله، وإنما هو قالوا، وقلنا، فإن قالوا كذا قلنا كذا، وهكذا جدل كله من أوله إلىٰ آخره، تجد الاختلاف بينهم مستشريًا.

أما أهل السنة فكتبهم - ولله الحمد - سالمة من هذا؛ لأنها تتمشىٰ مع الكتاب والسنة وتجدهم في عقيدتهم متفقين عليها. اقرأ أي كتاب عقيدة من كتب أهل السنة تجد المجرىٰ واحدًا والأصول واحدة لا تختلف أبدًا. اقرأ في «الواسطية» وأقرأ في غيرها من كتب العقائد السلفية تجد مجراها واحدًا لا تختلف في شيء أبدًا، تجد أبوابها وفصولها ومسائلها واحدة، قد يكون بعضها أبسط من بعض، وبعضها مختصر، وبعضها مطول، وقد يكون بعضها أوضح من بعض، لكن لا تجد بينها اختلافًا في المعنىٰ أبدًا، الأبواب هي الأبواب، والمسائل هي المسائل، إنما الاختلاف في

نوع التصنيف والأسلوب فقط فكتب أهل السنة - ولله الحمد - متفقة في العقيدة لا تختلف أبدًا، أما كتب أهل الضلال فتجد فيها من الجدليات، وتجد فيها من الاختلاف، وتجد فيها من التضارب الشيء الكثير، ولا تخرج منها بنتيجة، تقرأ الكتاب من أوله إلىٰ آخره ويصاب رأسك بالصداع، ولا تخرج بنتيجة إلا قالوا وقلنا، وهذا يرد علىٰ هذا، وهذا يبطل قول هذا، وهذا يمدح، وهذا يذم، بينما لا تجد هذا في كتب أهل السنة - ولله الحمد - بل يثني بعضهم علىٰ بعض، ويترحم بعضهم علىٰ بعض، وتجد بينهم الألفة والمحبة، هذا شيء واضح في كتب أهل السنة، وتخرج بنتيجة واضحة إذا قرأتها، وحصيلة علمية واضحة سليمة.

«**ذو الأثر**»؛ يعني: أهل السنة والجماعة، تجد أقوالهم حسنة متقنة متفقة فيما بينها، منحاها واحد، وأدلتهم واحدة وعقيدتهم واحدة، لا يختلفون فيها، كل من كتب في هذا المجال فإنه لا يختلف عمن قبله إلا إن كان في زيادة توضيح أو زيادة تبسيط للمعلومات فقط، وتجد متأخرهم يبني علىٰ قول أولهم، ويوضحه ويزيد عليه، وتجد بينهم الاتفاق والمحبة من خلال دعاء بعضهم لبعض، وثناء بعضهم علىٰ بعض.

❁ **قوله**: « فَإِنَهَمْ قَدْ اقْتَدَوا بِالْمُصْطَفَىٰ ...»:

هذا هو السبب في كون ما عليه أهل الأثر هو الحسن: السبب في هذا أنهم اقتفوا النبي ﷺ، واتخذوه قدوة، ما اتخذوه غير الرسول ﷺ قدوة من الأئمة والرجال، وكل واحد ينتمي إلىٰ شيخ، هذا أشعري وهذا معتزلي وهذا ما تريدي وهذا، وهذا...، لا تجد هذا في كتب أهل السنة، تجد أهل السنة والجماعة كلهم علىٰ نمط واحد، هذا في العقيدة، أما اختلافهم في مسائل الفقه والاجتهاد فهذا لا يفرق بينهم، تجد الحنفي والحنبلي والشافعي والمالكي إخوة يحب بعضهم بعضًا، ويصلي بعضهم خلف بعض، ويتزاوجون فيما بينهم، لا تجد بينهم اختلافًا، وإذا حكم واحد منهم في مسألة لم يخالف فيها دليلًا ارتفع الخلاف وتبعوه، لا تجد بينهم نزاعًا ولا اختلافًا، إنما هذا تجده عند المخالفين للكتاب والسنة فهم الذين تكون بينهم فتن، وتكون بينهم شحناء وخصومة، ويكون بينهم تراشق وتكفير وتفسيق وتبديع، إلىٰ غير ذلك.

«اقتدوا بالمصطفىٰ وصحبه» هذا مطابق لقوله ﷺ: **«هم من كان علىٰ مثل ما أنا عليه وأصحابي»**(١٤٨) الصحابة بعد الرسول ﷺ هم القدوة؛ لأنهم تلاميذ الرسول ﷺ وبعدهم التابعون؛ لأنهم تلاميذ الصحابة، وكلما قرب الزمان من الرسول ﷺ كانت الحجة في أهله أقوىٰ؛ لأنهم يأخذون عن الرسول ﷺ أو عمن أخذ عن الرسول ﷺ ولذلك قال ﷺ: **«خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»**(١٤٩)؛ يعني: الصحابة والتابعين وأتباع التابعين.

«فاقنع بذا وكفىٰ» اقنع بما عليه الرسول ﷺ وأصحابه يكفيك هذا، ولا تتبع الأقوال المخالفة، وماذا قال فلان، وماذا قال فلان؛ لأنك تتيه مع أصحابها، إلا أن تقرأ في هذه الكتب لأجل أن تعرف ما فيها من الباطل، ولأجل أن تحذر منها وترد عليها، لكن هذا لا يكون إلا للمتمكن الذي يعرف الصحيح من غير الصحيح، أما المبتدئ فلا يسعه أن يقرأ في كتب أهل الضلال؛ لئلا يتأثر بشيء منها من غير علم، لا سيما وأنهم أعطوا حسن جدل وحسن تعبير وفي زخرف القول تزيين لباطله، فقد يغتر بأسلوبهم وتقسيماتهم، لكنها في الحقيقة حجج مثل الزجاج.

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقًّا وكل كاسرٌ مكسورُ

وبعد هذه المقدمة يدخل في الموضوع، ويبدأ الباب الأول .



(١٤٨) سبق تخريجه.

(١٤٩) أخرجه البخاري، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جور إذا أشهد، برقم (٢٦٥١)، ومسلم كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٥)، وغيرهما من حديث عمران بن حصين ﷺ.

الباب الأول
في معرفة الله تعالى[١٥٠]

٣٢- أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَىٰ العَبِيدِ «مَعْرِفَةُ الإِلَهِ» بِالتَّسْدِيدِ
٣٣- بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا شِبْهَ وَلَا وَزِيرَ
٣٤- «صِفَاتُهُ» كَـ«ذَاتِهِ» قَدِيمَهْ «أَسْمَاؤُهُ» ثَابِتَةٌ عَظِيمَهْ
٣٥- لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيَّهْ لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ
٣٦- لَهُ «الحَيَاةُ» و«الكَلَامُ» و«البَصَرْ» «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» و«عِلْمٌ» و«اقْتَدَرْ»
٣٧- بِـ«قُدْرَةٍ» تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ كَذَا «إِرَادَةٌ» فَعِي وَاسْتَبِنِ
٣٨- وَ«العِلْمُ» و«الكَلَامُ» قَدْ تَعَلَّقَا بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقَا
٣٩- وَ«سَمْعُهُ» سُبْحَانَهُ كَـ«البَصَرِ» بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرِ

❊ الشرح ❊

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:

❁ **قوله**: «أَوَّلُ وَاجِبٍ...»:

أي: شرعًا، «**علىٰ العبيد**»: جمع عبد، والمراد به المكلف بالنظر «**معرفة الإله**» سبحانه وتعالىٰ، وهي عبارة عن معرفة وجوب وجود ذاته بصفات الكمال فيما لم يزل ولا يزال دون معرفة حقيقة ذاته وصفاته، لاستحالة ذلك.

«**بالتسديد**»؛ أي: التقويم؛ يعني: بالنظر الصائب في الوجود والموجود والنظر يجب قبلها لتوقفها عليه، فهو أول واجب لغيره، ثم اعلم أن الناظم - رحمه الله تعالىٰ - وافق من

[١٥٠] زاد في نسخة ابن قاسم: «وما يتعلق بذلك من تعداد الصفات التي يثبتها المتكلمون كالسلف، وأسمائه تعالىٰ وكلامه وغير ذلك»، وزاد في نسخة الفوزان «بأسمائه وصفاته».

يقول: إن معرفة الله تعالىٰ نظرية، والصحيح: أنها فطرية ضرورية. قال تعالىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠].

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعًا: «كلٌّ يولد علىٰ فطرة»[(١٥١)] الحديث، وفي «صحيح مسلم» عن عياض الأنصاري في الحديث القدسي: «خلقت عبادي حنفاء مسلمين»[(١٥٢)]، الحديث.

فالفطرة المراد بها: الإسلام، كما قاله: أبو هريرة، وأبو شهاب. وسئل مجاهد عن الفطرة فقال: هي الإسلام. وكذا قال قتادة. ثم قال مجاهد: لا تبديل لخلق الله. قال: لا تبديل لدين الله. وقاله سعيد بن جبير، وقتادة، والنخعي، وكلام السلف في ذلك كثير يصعب استيفاؤه.

قال الإمام أحمد في رواية المروزي: معرفة الله تعالىٰ في القلب تتفاضل وتزيد. وهذا يدل علىٰ أن المعرفة أصلها في القلب فطرية، ثم إنها تزيد وتتمكن بتظاهر الأدلة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ذهب طوائف من النظار إلىٰ أن معرفة الله واجبة، ولا طريق إليها إلا بالنظر، فأوجبوا النظر علىٰ كل أحد، وهذا القول إنما اشتهر في الأمة عن المعتزلة، ونحوهم؛ ولهذا قال أبو جعفر السمناني وغيره: إيجاب الأشعري النظر في المعرفة بقية بقيت عليه من الاعتزال.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رضي الله تعالىٰ عنه -: الذين أوجبوا النظر ليس معهم ما يدل علىٰ عموم وجوبه، إنما يدل علىٰ أنه قد يجب. فإنهم قالوا: الواجب لا يحصل إلا به؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ ﴾ [يونس: ١٠١] الآية. وقوله

---

(١٥١) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلىٰ عليه؟ وهل يعرض علىٰ الصبي الإسلام؟، برقم (١٣٥٨م)، ومسلم، كتاب: القدر، باب: معنىٰ كل مولود يولد علىٰ الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، برقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٥٢) أخرجه مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، برقم (٢٨٦٥)، وأحمد (٤/ ١٦٢)، وغيرهما من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾[سبأ:٤٦]. وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾[الطارق:٥].

فهذه النصوص خطاب مع المتكبرين الجاحدين، فأمروا بالنظر؛ ليعرفوا الحق.

قال بعض العلماء: يجب النظر في حال دون حال، وعلىٰ شخص دون شخص، فوجوبه من العوارض لا من اللوازم العامة، فيجب علىٰ من فسدت فطرته واحتاج إلىٰ النظر، وأما من حصلت له المعرفة بدون النظر ولم تفسد فطرته فليس واجب عليه، والله أعلم.

ومن أراد تحقيق هذه المسألة فعليه برسالة العلامة الشيخ محمد بن محمد المبجي تلميذ ابن قاضي الجبل، فقد كتب رسالة خاصة من الكلام علىٰ الفطرة، أفاد فيها وأجاد.

وكذا شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية وغالب مؤلفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيجب علىٰ كل مكلف أن يعرف الله تعالىٰ بصفات الكمال ويجزم «**بأنه**» سبحانه وتعالىٰ «**واحد**» لا يتجزأ ولا ينقسم أحد لا من عدد فرد صمد «**لا نظير**»؛ أي: لا مثل «**له ولا شبه**» له في ذاته ولا في أفعاله ولا شريك له في ملكه «**ولا وزير**»؛ أي: معين له تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

❁ **قوله**: « **صِفَاتُهُ...** »:

جل جلاله: أي: الذاتية، والفعلية، والخبرية.

«**كذاته**» عز شأنه، «**قديمة**»: لا ابتداء لوجودها، ولا انتهاء لها. «**أسماؤه**»: سبحانه «**ثابتة**» بالنص والعقل. «**عظيمة**»: وصفها بذلك لكونها معظمة موصوفة بأنها حسنىٰ.

والمراد بأسمائه تعالىٰ ما دل علىٰ مجرد ذاته كالله أو باعتبار الصفة كالعالم، والقادر.

ولأسمائه الحسنىٰ اعتباران:

أحدهما: من حيث الذات.

والثاني: من حيث الصفات.

فهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة. «**لكنها**»؛ أي: الأسماء الحسنىٰ «**في**» القول «**الحق**» المعتمد، «**توقيفية**» بنص الشرع وورود السمع بها، فلا يطلق علىٰ الله إلا ما أطلقه

علىٰ نفسه، أو أطلقه عليه رسوله ﷺ «**لنا**» معشر أهل السنة.

«**بذا**»؛ أي: باعتبار ثبوت التوقيف في أسماء الباري، «**أدلة**» جمع دليل، «**وفية**»: عالية توفي بالمقصود؛ لأن ما لم يثبت عن الشارع لم يكن مأذونًا في إطلاقه عليه، والأصل المنع حتىٰ يقوم دليل الإذن، فإذا ثبت كان توقيفيًّا.

❁ **قوله**: «**لَهُ...**»:

سبحانه «**الحياة**»، وهي صفة ذاتية ثبوتية قديمة أزلية تقتضي صحة العلم والقدرة لاستحالة قيامهما بغير الحي.

والحياة في حقه لا يجوز أن تكون بمعنىٰ الحياة في حقنا؛ لأنها في حقنا قوة تتبع اعتدال النوع، وهذا في حقه محال، وهي لا تتعلق بشيء لا موجود، ولا معدوم.

«**والكلام**»؛ أي: يجب الجزم بأنه متكلم بكلام قديم ذاتي وجودي غير مخلوق، ولا محدث، ولا حادث، ولا يشبه كلام الخلق، منه بدا، وإليه يعود.

ومعنىٰ قولهم: «منه بدا»؛ أي: هو المتكلم به لم يخلقه في غيره ولم يرد السلف أنه كلام فارق ذاته، بل هو صفة له لا تفارقه، ومعنىٰ قولهم: «وإليه يعود»: أن القرآن يُسرىٰ به حتىٰ لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف، ولا في القلب منه آية، كما جاء ذلك في الآثار، وصفة الكلام صفة ذات وفعل، فهو تعالىٰ متكلم ويتكلم بمشيئته وقدرته بحرف وصوت.

قال **الحافظ بن حجر**: ومن نفىٰ الصوت يلزمه أن الله تعالىٰ لم يسمع أحدًا من ملائكته ولا رسله كلامه، بل ألهمهم إياه إلهامًا.

ثم اعلم أن بعض الأغبياء ممن أعمىٰ الله بصيرته نسب إلىٰ الحنابلة أنهم يقولون: إن كلامه سبحانه عرض من جنس الأصوات والحروف وهو مع ذلك قديم. وهذا كذب عليهم لم يقله أحد من أتباع الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ، وأعظم فرية من ذلك: أن بعض الجهمية نسب إلىٰ الحنابلة أنهم يقولون بقدم الأوراق والجلد والمداد، وهذا من جنس ما قبله فلا تغتر به. قال الإمام ابن القيم الحنبلي في نونيته:

وكـــذلك القـــرآن عـــين كلامـــه الـــ ـمـــسموع منـــه حقيقـــة ببيـــان
هـــو قـــول ربي كلـــه لا بعـــضه لفظـــا ومعنـــىٰ مـــا همـــا خلقـــان
تنزيـــل رب العـــالمين وقولـــه للفـــظ والمعنـــىٰ بـــلا روغـــان
لكـــن أصـــوات العبـــاد وفعلهـــم كمـــدادهم والـــرق مخلوقـــان
فالـــصوت للقـــارئ ولكـــن الكـــلا م كـــلام رب العـــرش ذي الإحـــسان
هـــذا إذا مـــا كـــان ثـــم وســـاطة كقـــراءة المخلـــوق للقـــرآن
فـــإن انتفـــت تلـــك الوســـاطة مثـــل مـــا قـــد كُلِـــمَ المولـــود مـــن عمـــران
فهنالـــك المخلـــوق نفـــس الـــسمع لا شيء مـــن المـــسموع فـــافهم ذان

«و» يجب له سبحانه «البصر»، وهو صفة قديمة قائمة بذاته يتعلق بالمبصرات، فيدرك بها إدراكًا تامًّا لا علىٰ سبيل التخيل والتوهم، ولا علىٰ سبيل تأثر حاسة، وكذا يجب لله تعالىٰ «سمع»، وهو صفة قديمة يتعلق بالمسموعات، وإثبات هاتين الصفتين - أعني السمع والبصر - للدلائل السمعية، وهما صفتان زائدتان علىٰ الذات، وليسا راجعين إلىٰ العلم بالمسموعات والمبصرات، خلافًا للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨].

وعن أبي موسىٰ الأشعري قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فكنا إذا علونا كبرنا. فقال: «اربعوا علىٰ أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا»[(١٥٣)].

ويجب له جل وعلا «إرادة»، ويرادفها: المشيئة، وهما عبارتان عن صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع، مع استواء نسبة القدر إلىٰ الكل.

«و» يجب له ﷻ «علم»؛ أي: يجب الجزم بأنه تعالىٰ عالم بعلم واحد قديم ذاتي محيط بكل معلوم، كلي أو جزئي علىٰ ما هو عليه ليس بضروري، ولا كسبي، ولا نظري، ولا استدلالي.

---

(١٥٣) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ وكان الله سميعًا بصيرًا، برقم (٧٣٨٦)، من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

ويجب له تعالىٰ قدرة، وأشار إليها بقوله: «**واقتدر**» جل شأنه علىٰ إيجاد الموجودات، وخلق الممكنات، وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها.

واعلم أن أهل السنة يثبتون لله تعالىٰ ما أثبته لنفسه من الصفات، أو أثبته له رسوله ﷺ ولا يحصرون ذلك بعدد.

وأما المتكلمة الصفاتية: فيثبتون لله تعالىٰ سبع صفات، وهي التي ذكرها المصنف بقوله: له الحياة، والكلام، والبصر ... الأبيات، ثم أعقب ذلك بذكر متعلقاتها فقال: «**بقدرة تعلقت**» قدرته تعالىٰ الأزلية القديمة الذاتية «**بـ**» كل «**ممكن**»، وهو ما ليس بواجب الوجود، ولا مستحيل الوقوع، ولم يوجد شيء ولن يوجد إلا بها.

«**كذا إرادة**»؛ أي: مثل القدرة في التعلق بالممكنات، الإرادة: وهي والقدرة غير متناهية المتعلقات، إلا أن تعلق القدرة بالممكنات، تعلق إيجاد أو إعدام، وتعلق الإرادة بها، تعلق تخصيص. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

«**فعي**»: أمر من وعاه يعيه؛ بمعنىٰ: حفظه وجمعه؛ أي: اجمع حواشي هذا الكلام واحفظه، وإثبات الياء لضرورة الشعر. «**واستبن**»؛ أي: اطلب البيان من مظانه، وإنما أمر بالجمع والحفظ وطلب البيان؛ لاشتمال المقام علىٰ غموض؛ ولكثرة النزاع فيه.

«**والعلم**»؛ أي: علم الله تعالىٰ: «**والكلام**»؛ أي: كلامه سبحانه «**قد تعلقا بكل شيء**» من الجائزات والواجبات والمستحيلات، ومعنىٰ تعلق بالمستحيلات عِلمه باستحالتها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن علم الله السابق محيط بالأشياء علىٰ ما هي عليه، ولا محو فيه، ولا تغيير، ولا زيادة، ولا نقصان، فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف كان يكون.

قال: وأما ما جرىٰ به القلم في اللوح المحفوظ، فهل يكون فيه محو وإثبات علىٰ قولين للعلماء؟ وقال: وأما الصحف التي بيد الملائكة فيحصل فيها المحو والإثبات.

«**يا خليلي**»؛ أي: صديقي: «**مطلقًا**» عن التقييد بواحد من الثلاثة الواجبات، والجائزات،

والمستحيلات، بل يعمها جميعها.

«**وسمعه سبحانه**» وتعالىٰ، «**كالبصر**» منه جل شأنه يتعلق «**بكل**» شيء «**مسموع**»، «**و**» بصر يتعلق بـ «**كل**» شيء «**مبصر**». فهو تعالىٰ سميع بصير؛ يعني: أن هاتين الصفتين متحدتا المتعلق، فيتعلقان بالموجود واجبًا كان أو ممكنًا، عينًا كان أو معنىٰ، كليًّا أو جزئيًّا، مجردًا كان أو ذا مادة، مركبًا أو بسيطًا.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله:** « أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَىٰ العَبِيدِ... »:

الواجب: ما يثاب فاعله، ويعاقب تاركه؛ ووجب: لزم وثبت؛ والعبيد: جمع عبد؛ وأشرف اسم، وأتمه للمؤمن وصفه بالعبودية لله وحده؛ والإله: هو المألوه المستحق، للعبادة؛ بالتسديد؛ أي: التقويم الصائب.

وقال المصنف: يعني: بالنظر في الوجود والموجود. اهـ.

والذي يجب علىٰ العبد معرفة الله ﷻ، وما يجب له علىٰ عبيده، من توحيده وطاعته، بالسمع بواسطة الرسل، الذين أرسلهم الله إلىٰ عباده؛ ليبلغوهم دينه الذي شرعه، لا بالتخليط في صفات الله بالعقل.

قال تعالىٰ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] . وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [إبراهيم: ٥٢]. ففرض علىٰ عباده العلم بذلك.

وأخبر أنه ضمن كتابه من الأدلة والبراهين ما يدل علىٰ ذلك، والنظر المفيد للعلم هو ما كان فيه دليل هاد؛ والدليل الهادي علىٰ العموم والإطلاق هو كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ وغالب نظر أهل الكلام في دليل مضل، قال تعالىٰ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٨].

ومثبتو النبوات تحصل لهم المعرفة بالله مما جاءت به الرسل، من غير أن يفتقروا إلىٰ النظر في الوجود، والموجود، وفي دلائل العقول، وتقديم الدليل العقلي علىٰ السمعي، لازمه تكذيب الرسول ﷺ فيجب تقديم السمعي بالضرورة، واتفاق العقلاء.

❁ **قوله: « بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ ...»:**

أي: بأنه سبحانه واحد في ذاته، واحد في صفاته، فرد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، لا نظير له، ولا ند له، ولا مثل له، ولا شبه له في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له، ولا ظهير، ولا شافع إلا من بعد إذنه باتفاق جميع النبوات، والوزير هو الذي يحمل ثقل الملك، ويعينه برأيه، وهو سبحانه الغني بذاته، عن كل ما سواه.

قال المصنف – عفا الله عنه –: واحد لا يتجزأ، ولا ينقسم. ا هـ.

ويقول أهل الكلام أيضًا: ولا يتعدد، ولا يتركب، ولا يتبعض، وغير ذلك من الألفاظ المشتركة المجملة، وإن كان يراد بها معنىً صحيح مما هو معروف في لغة العرب، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء، ولا يجوز عليه أن يتفرق، ولا ينقسم، ولا يتركب، وغير ذلك مما يتنزه عنه سبحانه.

بل هو واحد صمد بجميع معاني الصمدانية، فيستحيل عليه ما يناقض صمديته باتفاق النبوات، ولكن أهل الكلام يدرجون في هذا ونحوه نفي علوه، ومباينته لمخلوقاته، كقولهم: لو كان موصوفًا بالصفات من العلم، والقدرة وغيرهما، مباينًا للمخلوقات، لكن مركبًا من ذات وصفات وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس هذا مرادهم؛ يعني: أنه لا يتجزأ، ولا ينقسم – وإنما مرادهم: أنه لا يشهد، ولا يرىٰ منه شيء دون شيء، ولا يعلم منه شيء دون شيء، أو يرىٰ عباده منه شيئًا دون شيء، بحيث إنه إذا تجلىٰ لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء، فإن ذلك عندهم غير ممكن.

ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم، ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون، هذا هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم، ويسمون ذلك نفي التجسيم، إذا كل من ثبت له ذلك كان جسمًا مركبًا عندهم، والباري منزه عندهم عن هذه المعاني.

ويلزم الذين ذكروه بنفي الانقسام أن لا يكون شيء قط من المخلوقات يقال: إنه واحد، إلا الجوهر الفرد، وإذا قيل: الواحد هو الشيء فلا يكون قد خلق شيئًا، فاسم الواحد قد جعلوا لله فيه شريكًا من الموجودات، وهو: الجوهر الفرد.

❁ **قوله**: « صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ »:

أي: صفاته الذاتية، والفعلية، والخبرية، كذاته يحتذىٰ القول فيها القول في الذات، فكما أنا نثبت له ذاتًا حقيقة، لا تشبه الذوات، فكذلك نثبت له صفات حقيقة تليق بجلاله وعظمته، لا تشبه صفات المخلوقين؛ وإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية.

وقوله: «قديمه»؛ فيه إجمال، وفي شرحه: إذا لو كانت حادثة لاحتاجت إلىٰ محدث انتهىٰ.

فعندهم ما ثم إلا قديم، أو مخلوق، فما كان قديمًا فإنه لازم لذاته، لا يتعلق بمشيئته وقدرته؛ وما كان محدثًا فهو المخلوق المنفصل عنه، فلا يقوم عندهم بذات الله فعل، ولا كلام، ولا إرادة، ولا غير ذلك مما يتعلق بمشيئته وقدرته، وليس هذا من عقيدة السلف، ولا من دين الإسلام في شيء.

بل مذهب السلف: أن الله قديم بجميع صفاته، لم يزل ولا يزال متكلمًا متىٰ شاء، وفاعلًا متىٰ شاء، ولم تزل الإرادات والكلمات تقوم بذاته، فكلام الله، وقدرته، وإرادته، وغضبه، ورضاه، وغير ذلك قديمة النوع، حادثة الآحاد، كما دلت علىٰ ذلك نصوص الكتاب والسنة، وشهدت به العقول الصحيحة، والفطر السليمة، والحس، والمشاهدة.

❁ **قوله**: « أَسْمَاؤُهُ ثَابِتَةٌ عَظِيمَهْ »:

ثابتة بالنص، والإجماع، والعقل، معظمة، موصوفة بأنها حسنىٰ، قال تعالىٰ: ﴿**وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وهي أسماء ونعوت دالة علىٰ صفات كماله.

❁ **قوله**: « لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيَّهْ »:

أي: لكن أسماء الله الحسنىٰ في القول المعتمد عند أهل الحق توقيفية بنص الشرع، وورود

السمع بها، واتفقوا علىٰ جواز إطلاق ما ورد به كتاب الله وصح عن رسول الله ﷺ.

❁ **قوله:** «لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَّفِيَّهْ»:

أي: فلنا – معشر أهل السنة – باعتبار ثبوت التوقيف في أسماء الله من الشارع أدلة عالية تفي بالمقصود؛ لأن ما لم يثبت منها لم يؤذن فيه، وأجمعوا أنه تعالىٰ لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، ووصفه به رسول الله ﷺ.

وقال ابن القيم: ما يطلق عليه تعالىٰ في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق في باب الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًّا، كالقديم، والشيء، والموجود والقائم بنفسه.

❁ **قوله:** «لَهُ الحَيَاةُ والكَلَامُ والبَصَرُ...»:

«الحياة»: صفة ذاتية قديمة أزلية ثابتة بالنص والإجماع، وليست كحياة المخلوق، والكلام صفة له سبحانه ثابتة باتفاق الرسل، قائمة بذاته، وليس ككلام المخلوقين ويتكلم ويكلم متىٰ شاء، بلا كيف، باتفاق أهل السنة، وله سبحانه بصر يبصر به جميع المبصرات، وسمع يسمع به جميع المسموعات، كما أخبر به في كتابه، واتفقت عليه النبوات.

وله سبحانه إرادة حقيقية بالنص والإجماع، **والإرادة إرادتان:**

إرادة كونية قدرية: وترادفها المشيئة، فما شاء كان من جميع الحوادث، وما لم يشأ لم يكن.

وإرادة شرعية دينية: وهي المتضمنة للمحبة والرضا، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والأولىٰ كقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وبين الإرادتين عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة القدرية في حق العاصي.

وله سبحانه علم بكل شيء، كما قال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]. ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وله سبحانه اقتدار علىٰ كل شيء بقدرة عامة شاملة بإجماع المسلمين، كما

أخبر أنه علىٰ كل شيء قدير، فما قدره وعلمه أنه سيكون، هو شيء في التقدير والعلم والكتاب، وإن لم يكن شيئًا في الخارج، ويقدر سبحانه علىٰ ما لا يفعله، كما قال: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] والقدرة هي القدرة علىٰ الفعل.

والفعل نوعان: لازم، ومتعد، فالاستواء، والإتيان، والنزول أفعال لازمة، لا تتعدىٰ إلىٰ مفعول، بل هي قائمة بالفاعل، والخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والهدىٰ، والنصر، ونحو ذلك يتعدىٰ إلىٰ مفعول.

وهذه الصفات السبع المذكورة في البيت يثبتها أهل الكلام من الأشعرية وأضرابهم، وينفون ما سواها، والجهمية والمعتزلة ينفونها مطلقًا، وأهل السنة والجماعة يثبتون لله جميع ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ.

❁ **قوله**: « قُدْرَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ...»:

أي: تعلقت قدرة الله ﷻ بكل ممكن، وهو ما ليس بواجب الوجود، ولا مستحيل الوقوع، قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]. وكل ممكن مندرج في هذا، بل ليس شيء خارجًا عن قدرته ومشيئته.

وأما المحال لذاته مثل كون الشيء الواحد معدومًا موجودًا، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمىٰ شيئًا باتفاق العقلاء؛ ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه - تعالىٰ وتقدس - وكذا: الإرادة؛ أي: وكذا مثل القدرة الإرادة في التعلق بالممكنات، إلا أن القدرة أعم، فإن الإرادة لا تتعلق إلا ببعض الممكنات، وهو ما أريد وجوده.

وهي إرادتان: إرادة تتعلق بالأمر، وهي الإرادة الشرعية الدينية، المستلزمة للمحبة والرضا، وإرادة تتعلق بالخلق، وهي الإرادة القدرية الكونية، وهي المشيئة فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وقوله: «فعي»؛ من وعاه يعيه، حفظه وجمعه؛ أي: اجمع حواشي هذا الكلام، واستبن؛ أي: اطلب البيان من مظانه.

❁ قوله: «وَالعِلْمُ والكَلَامُ قَدْ تَعَلَّقَا...»:

أي: قد تعلق علم الله ﷻ بكل شيء بالواجب، والممكن والمستحيل، والجائز، والموجود، والمعدوم، فهو سبحانه: يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فهو أعم الصفات تعلقًا بمتعلقه، وأوسعها، وأما تعلق الكلام بكل شيء فالمنصوص في أصول أهل السنة أن الله لم يزل متكلمًا متىٰ شاء، وكلم، ويكلم، وكلامه لا ينفد، كما أخبر به في كتابه.

وذكر شيخ الإسلام عموم تعلق العلم، والقدرة؛ وقال: بخلاف الإرادة، والكلام، فإنه لا عموم لهما، فإنه سبحانه لا يتكلم بكل شيء، ولا يريد إلا ما سبق علمه به، لا يريد كل شيء بخلاف العلم، والقدرة فإنه بكل شيء عليم، وعلىٰ كل شيء قدير «**يا خليلي**»؛ أي: يا صديقي، ومحبي، والخلة مطلقًا؛ أي: عن التقييد بشيء.

❁ قوله: «وَسَمْعُهُ سُبْحَانَهُ كالبَصَرِ...»:

أي: وسمعه متعلق بكل مسموع، وبصره متعلق بكل مبصر، لا تخفىٰ عليه خافية، قال تعالىٰ: ﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١] ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩]. يسمع بسمع، ويبصر ببصر حقيقة.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ قوله: «الباب الأول في معرفة الله تعالىٰ»:

قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ: «**الباب الأول**» والذي مضىٰ من هذه العقيدة «**المقدمة**».

قال: «**الباب الأول: في معرفة الله**» معرفة الله سبحانه وتعالىٰ نوعان: معرفة ذاته بالوجود، ومعرفة صفاته كذلك، ومعرفة ذاته في الكنه والحقيقة، ومعرفة صفاته كذلك؛ يعني: نقول: هي قسمان: معرفة وجود ومعانٍ ومعرفة كنه وحقيقة.

أما معرفة الوجود والمعاني فهذا هو المطلوب منا، وأما معرفة الكنه والحقيقة فهذا غير مطلوب منا، فلا أحد يعرف حقيقة ذات الله سبحانه وتعالىٰ ولا حقيقة صفاته، والوصول إلىٰ ذلك مستحيل فمستحيل أن تعرف الله ﷻ في حقيقة ذاته.

فالإنسان تعرف حقيقة ذاته، فهو لحم ودم وعظم وباقي مكونات الجسم، لكن الرب ﷻ لا

تعرف عنه هذا، وصفات الإنسان كذلك تعرف حقيقتها وكنهها التي هي عليه، فتعرف وجه الإنسان؛ وتعرف العين؛ وتعرف القدم؛ وتعرف اليد؛ وتعرف الأصابع، لكن صفات الله ﷻ لا تصل إلىٰ حقيقتها وكنهها. والمطلوب إذًا معرفة الذات بالوجود ومعرفة الصفات بالمعاني، أما معرفة الكنه والحقيقة فهذا مما لا يعلمه إلا الله ﷻ.

فصار قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرفة الله لا بد فيه من هذا التسديد:

أول واجب علىٰ العبيد معرفة الإله بالتسديد

فأول واجب علىٰ الإنسان أن يعرف الله، والمراد أول واجب لذاته، وأما أول واجب لغيره فهو النظر والتدبر الموصل إلىٰ معرفة الله. فالعلماء رحمهم الله قالوا: أول ما يجب علىٰ الإنسان أن ينظر، فإذا نظر وصل إلىٰ غاية وهي المعرفة، فيكون النظر أول واجب لغيره، والمعرفة أول واجب لذاته.

وقال بعض أهل العلم: إن النظر لا يجب لا لغيره ولا لذاته؛ لأن معرفة الله ﷻ معلومة بالفطرة والإنسان مجبول عليها، ولا يجهل الله ﷻ إلا من اجتالته الشياطين، ولو رجع الإنسان إلىٰ فطرته لعرف الله دون أن ينظر ويفكر، قالوا: ودليل ذلك قول النبي ﷺ «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**»[١٥٤]؛ ولقول الله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين**»[١٥٥]، فصار الصارف عن مقتضىٰ الفطر ة حادث وارد علىٰ فطرة سليمة.

فأول ما يولد الإنسان يولد علىٰ الفطرة، ولو ترك ونفسه في أرض برية ما عبد غير الله، ولو عاش في بيئه مسلمة ما عبد غير الله، وحينئذ تكون عبادته لله، وإذا عاش في بيئه مسلمة يكون المقوم لها شيئين هما: الفطرة والبيئة، لكن إذا عاش في بيئة كافرة فإنه حينئذ يحدث عليه هذا المانع لفطرته من الاستقامة: لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[١٥٦].

---

(١٥٤)سبق تخريجه.

(١٥٥)سبق تخريجه.

(١٥٦)انظر: ما قبله.

إذن معرفة الله ﷻ لا تحتاج إلىٰ نظر في الأصل، ولهذا نجد عوام المسلمين الآن ما فكروا ونظروا وقرءوا في الآيات الكونية والآيات الشرعية حتىٰ عرفوا الله، بل عرفوه بمقتضىٰ الفطرة، ولا شك أن للبيئة تأثيرًا لكنهم ما نظروا، بل إن بعض الناس - نسأل الله العافية - إذا نظر وأمعن ودقق وتعمق وتنطع ربما يهلك، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون**»[157].

فالصحيح إذن ما قاله المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أول واجب معرفة الله، وأما النظر فلا نقول إنه واجب، لكن لو فرض أن الإنسان احتاج إلىٰ النظر فحينئذ يجب عليه النظر، مثل لو كان إيمانه فيه شيء من الضعف ويحتاج إلىٰ تقوية فحينئذ لا بد أن ينظر؛ ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩].

فإذا وجد الإنسان في إيمانه ضعفًا حينئذ يجب أن ينظر، ولكن لا ينظر من زاوية الجدل والمعارضات والإيرادات؛ لأنه إن نظر من هذه الزاوية يكون مآله الضياع والهلاك، ويورد عليه الشيطان من الإشكالات والإيرادات ما يقف معها حيران لكن ينظر من زاوية الوصول إلىٰ الحقيقة، فمثلًا إذا نظر إلىٰ الشمس - هذا المخلوق العظيم الكبير الوهاج - فلا يقل: من الذي خلقه؟ خلقه الله. فمن خلق الله؟ فهذا لا ينبغي، بل يقول: خلقه الله ويقف؛ لأن الرسول ﷺ أمرنا أن ننتهي إذا قال لنا الشيطان: من خلق الله؟ لنقطع التسلسل؛ لأنك لو قلت من خلق الله؟ وقلت مثلًا: خلقه شيء ما، سيقول لك الشيطان: فمن خلق هذا الشيء؟ ثم تتسلسل إلىٰ ما لا نهاية له، وتضيع في البحر الذي لا ساحل له.

فالحاصل: أن النظر لا يحتاج إليه الإنسان إلا عند الضرورة كالدواء، فإذا ضعف إيمانه أو رأىٰ من نفسه ضعفًا فلينظر، وإلا فمعرفة الله مركوزة في الفطر.

---

(١٥٧) أخرجه مسلم، كتاب: العلم، باب: هلك المتنطعون، برقم (٢٦٧٠)، وأبو داود كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٨)، وأحمد (١/ ٣٨٦)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «معرفة الإله بالتسديد؛ أي بالصواب، لكن ما هو الطريق إلىٰ معرفة الله ﷻ؟ الطريق قلنا: بالفطرة قبل كل شيء، فالإنسان مفطور علىٰ معرفة ربه وأن له خالقًا، وإن كان لا يهتدي إلىٰ معرفة صفات الخالق علىٰ التفصيل، لكن يعرف أن له خالقًا كاملًا من كل وجه.

ومن الطرق التي توصل إلىٰ معرفة الله ﷻ الأمور العقلية، فإن العقل يهتدي إلىٰ معرفة الله إذا كان القلب سليمًا من الشبهات، فينظر إلىٰ ما في الناس من نعمة فيستدل به علىٰ وجود المنعم، وعلىٰ رحمة المنعم؛ لأنه لولا وجود المنعم ما وجدت النعم، ولولا رحمته ما وجدت النعم.

وينظر إلىٰ إمهال الله ﷻ للعاصين فيستدل به علىٰ حلم الله؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]. وصدق الله لو أن الله واخذ الناس بما كسبوا ما ترك علىٰ ظهرها من دابة؛ لأن أكثر الناس علىٰ الكفر، فلو أراد الله أن يؤاخذهم بأعمالهم ما ترك علىٰ ظهرها من دابة.

وننظر في السموات والأرض فنستدل به علىٰ عظمة الله وقدرته؛ لأن عظم المخلوق يدل علىٰ عظم الخالق، وهكذا.

ونستدل أيضًا إلىٰ معرفة الله تعالىٰ بإجابة الدعاء، فالإنسان يدعو فيستجيب الله دعاءه، فنعرف بهذا وجود الله، وقدرة الله، ورحمة الله، وصدق الله ﷻ، قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] إلىٰ غير ذلك مما تستلزمه إجابة الدعاء.

ومن الطرق التي يستدل به الإنسان علىٰ معرفة الله: الواقع، فأخذ الله سبحانه وتعالىٰ للكافرين بالنكبات والهزائم تدل علىٰ أن الله شديد العقاب وأنه مِن المجرمين منتقمٌ، ونصر الله لأوليائه يدل علىٰ أنه ﷻ ينصر من شاء من العباد، وأنه قادر علىٰ ذلك ولو كثر خصومهم.

ثم إن المراد بالمعرفة ما يترتب عليها من التصديق والقبول للأوامر والإذعان لها، وأما مجرد المعرفة بدون أن يركن الإنسان إليها ويقول بمقتضاها فإنها لا فائدة منها؛ لأنه حتىٰ الكفار يعرفون الله.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «بأنه واحد»: «بأنه»؛ أي: الله ﷻ واحد، «واحد» في ذاته وصفاته وأحكامه الكونية والشرعية، فهو واحد في ذاته لا نظير له ولا شبه ولا وزير، وواحد أيضًا في ربوبيته فلا أحد يتصرف معه، ولا أحد يملك معه، ولا أحد يعينه، بل لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه لكمال سلطانه.

وكذلك هو واحد في ألوهيته فلا يعبد إلا هو ﷻ، ولا يتأله إلا إليه، ويجب أن يصرف الإنسان حبه وتعظيمه كله لله ﷻ، فلا يحب إلا ما يحبه الله، ولا يرضىٰ إلا بما يرضي الله، ويكره ما كرهه الله، ويبغض ما أبغضه الله، حتىٰ يكون قلبه كله وإرادته لله ﷻ، فيوحد الله في القصد والعبادة.

وكذلك واحد في صفاته، فليس له نظير في صفاته، لا الصفات المعنوية ولا الصفات الخبرية، لا الذاتية اللازمة ولا الفعلية المتعلقة بمشيئته ﷻ.

❁ قوله: «بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا شِبْهَ»:

النظير؛ يعني: المماثل والمشابه، وعليه فقوله «ولا شبه»: من باب عطف المتماثلين أو المترادفين، كقول الشاعر:

فـــــألفىٰ قولهـــــا كـــــذبًا ومينًـــــا ....

فالكذب والمين معناهما واحد وإن اختلفا في اللفظ، وكذلك النظير والشبيه معناهما واحد وإن اختلفا في اللفظ، وهذا من باب التوكيد اللفظي.

❁ قوله: «ولَا شِبْهَ...»:

سبق أن الأولىٰ أن يعبر بقوله «لا مثل»: للوجوه الثلاثة السابقة، فالله تعالىٰ لا نظير له في ذاته ولا شبيه له في ذاته، وكذلك لا شبيه له في صفاته سبحانه وتعالىٰ وفي أفعاله، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

❁ قوله: «وَلَا وَزِيرَ»:

الوزير؛ أي: المعين، ومنه قوله تعالىٰ عن موسىٰ: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ [طه: ٢٩]، وهي

مأخوذة من المؤازرة وهي المعاونة فالله سبحانه وتعالىٰ ليس له أحد يعينه؛ لأنه قادر علىٰ كل شيء، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقد أشار الله تعالىٰ إلىٰ هذا المعنىٰ في قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ۝٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣] فهم لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض: علىٰ سبيل الاستقلال وما لهم فيهما من شرك علىٰ سبيل المشاركة والفرق بين الاستقلال والمشاركة واضح، فمثلا: هذا لي أنا مستقل به وهذا بيني وبينك أنا شريك فيه فهم لا يملكون شيئًا علىٰ سبيل الاستقلال ولا علىٰ سبيل المشاركة مع الله ﷻ، ﴿وَمَا لَهُۥ﴾؛ أي: ما لله ﴿مِنۡهُم﴾ من هؤلاء المدعوين ﴿مِّن ظَهِيرٖ﴾؛ أي: معين، فهم لا يعاونون الله بشيء.

ثم مع ذلك لا تستطيع هذه الآلهة أن تشفع ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾، وبنفي هذه الأمور الأربعة تنقطع الأسباب التي يتعلق بها المشركون؛ لأن غاية ما يتعلقون به أنهم يقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلىٰ الله زلفىٰ، فقطع الله كل سبب.

فإن قال قائل: أليس هناك ملائكة موكلون بحفظ أعمال بني آدم، وملائكة موكلون بالقطر، وملائكة موكلون بالنبات، وملائكة موكلون بالحفظ العام لبني آدم؟

فالجواب: بلىٰ هذا موجود، لكن لم يوكلهم الله تعالىٰ استعانة بهم، بل وكلهم الله بذلك، ليبين عظمته وكمال سلطانه، كما أن الملك في الدنيا - ولله المثل الأعلىٰ - له من يتولىٰ شئون مملكته، لكن الملوك في الدنيا يفعلون ذلك لقصورهم وعدم إحاطتهم، أما الله ﷻ فلا، إنما فعل ذلك سبحانه وتعالىٰ ليظهر عظمة ملكه وسلطانه، وأنه المدبر سبحانه وتعالىٰ، وأن له جنودًا لا يستعين بهم ولكن يمتثلون بأمره ويكلفهم الله ﷻ بما شاء، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] ولكن ليسوا جنودًا يعينونه كجنود الملوك في الدنيا، بل جنود تظهر بهم عظمته وكمال سلطانه.

❁ **قوله:** « صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ... »:

«صفاته»: مبتدأ، والخبر: «قديمة»، و«كذاته»: حال؛ يعني: صفاته حال كونها كذاته قديمة.

والصفات: هي ما يتصف به الموصوف.

وقول المؤلف: «**صفاته قديمة**» مجمل يحتاج إلى تفصيل، فالصفات بالنسبة لله ﷻ ثلاثة أقسام: صفات ذاتية، وصفات فعلية، وصفات خبرية.

١- **الصفات الذاتية**: هي صفات المعاني الثابتة لله أزلًا وأبدًا، مثل: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، إلى غير ذلك وهي كثيرة فهذه نسميها صفات ذاتية؛ لأنه متصف بها أزلًا وأبدًا ولا تفارق ذاته.

٢- **الصفات الفعلية**: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، مثل الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفرح بتوبة التائب، والضحك إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة[١٥٨]، والغضب على الكافرين، والرضا للمؤمنين، وغيرها، فهذه نسميها صفات فعلية؛ لأنها من فعله، وفعله يتعلق بمشيئته.

لكن هذا القسم من صفات الله آحاده حادثة، تحدث شيئًا فشيئًا، وأما جنس الفعل فإنه أزلي أبدي، فجنس كون الله فعالًا، أي: جنس الفعل في الله ﷻ أزلي، فلم يزل ولا يزال فعالًا، لم يأت وقت من الأوقات يكون الله تعالى معطلًا فيه عن الفعل، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد سبحانه وتعالى.

لكن نوع الفعل أو آحاده هي التي تكون حادثة، فمثلًا الاستواء على العرش نوع من أنواع الفعل، وهو حادث؛ لأنه كان بعد خلق العرش، كذلك النزول إلى السماء الدنيا نوع من أنواع الفعل، وهو حادث؛ لأنه كان بعد أن خلق السماء الدنيا، كذلك الرضا والغضب نوع من أنواع الفعل، وهو حادث؛ لأنه إذا فعل العبد فعلًا يقتضي الرضا، رضي الله عنه، وإذا فعل فعلًا يقتضي الغضب غضب الله عليه.

---

(١٥٨) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الكافر يقتل المسلم...، برقم(٢٨٢٦) مسلم،كتاب: الإمارة، باب: بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، برقم (١٨٩٠)

وهذه تسمىٰ الصفات الفعلية، وربما تسمىٰ الأفعال الاختيارية؛ لأن هذه الأفعال تتعلق بمشيئة الله تعالىٰ واختياره قال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، لكن - كما سبق - كل صفة فعلية فإنها حادثة النوع أو الفرد، لكنها قديمة الجنس، فمثال النوع الاستواء علىٰ العرش، والنزول إلىٰ السماء الدنيا فهذا نوع، لكن نزوله كل ليلة فهذا فرد؛ لأن نزوله الليلة ليس هو نزوله البارحة.

٣- الصفات الخبرية: وهي التي نعتمد فيها علىٰ مجرد الخبر، وليست من المعاني المعقولة، بل هي من الأمور المدركة بالسمع المجرد فقط، ونظيرها أو نظير مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، مثل اليد، والوجه، والعين، والقدم، والإصبع، هذه نسميها الصفات الخبرية؛ لأنها ليست معنىٰ من المعاني، فاليد غير القوة، القوة معنىٰ، واليد صفة من نوع آخر. مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعض منا أو جزء منا، والوجه كذلك والعين كذلك.

ولكن بالنسبة لله لا نقول إنها جزء أو بعض؛ لأن البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلىٰ الله لا نفيًا ولا إثباتًا؛ ولهذا نقول لمن قال: إن الله واحد لا يتجزأ ولا ينقسم وما أشبه ذلك، نقول: هذه ألفاظ بدعية. فليس هناك دليل علىٰ أن تصف الله بهذا النفي، وما أنت أعلم بالله من الله، ولا أعلم بالله من رسول الله ﷺ ولا أعلم بالله من أصحاب رسول الله ﷺ، فما قال واحد منهم قط: إنه لا يتبعض ولا يتجزأ، فاحبس لسانك عما حبسوا ألسنتهم عنه، ولا تتكلم بأشياء فارغة، وليس هناك داعٍ لأن تقول: لا يتجزأ، فلا أحد يتصور أن الله تعالىٰ - وله الحمد والفضل - يتجزأ، لا أحد يتصور هذا حتىٰ تنفيه، فدع ذلك، وإنما ينفي مثل هذا الكلام لو أن أحدًا قاله، أما ولم يقله أحد فليس له داعٍ، بل يقال: لله يد، وله وجه، وله عين، ودع عنك: لا يتجزأ ولا يتبعض، فلم يتعبدنا الله بهذا، ولا ورد عن الله أنه يتبعض أو يتجزأ، أو لا يتبعض ولا يتجزأ، بل قال تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]. وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

وكل هذا لم يرد، وما لم يرد فالأدب مع الله ورسوله أن نمسك عنه، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

ﱡﭐ... ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]. فلو نفيت ما لم ينفه الله عن نفسه فقد تقدمت بين يدي الله ورسوله، ولو أثبت ما لم يثبته فقد تقدمت بين يدي الله ورسوله.

فالحاصل: أن الصفات الخبرية هي التي مسماها أبعاض وأجزاء لنا، لكن بالنسبة لله فلا نقول إنه بعض أو جزء؛ لأن إثبات البعضية أو الجزئية أو نفي البعضية أو الجزئية بالنسبة لله، من الألفاظ المبتدعة التي يجب على الإنسان أن يتحاشاها، فلم يتعبدنا الله لا في كتابه ولا على لسان رسوله بأن نثبت البعضية أو ننفي البعضية، ونحن نؤمن بأن اليد غير الذات؛ يد الله غير ذاته؛ ووجه الله غير ذاته، فهو شيء آخر زائد عن الذات، وقد يعبر الله تعالى عن نفسه بوجهه، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. ونحن لا ننكر الوجه ولا ننكر أن يعبر به عن النفس.

وهذه مع أنها صفات خبرية، فهي في نفس الوقت صفات قديمة؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفًا بها، وصفات الله الذاتية والخبرية كلها قديمة، أما صفاته الفعلية فهي قديمة الجنس، حادثة النوع والآحاد؛ لذلك فإطلاق الوصف على صفات الله بأنها قديمة ليس بصحيح.

وقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ «كذاته» أي ذات الله تعالى.

فأصل الذات كلمة مولدة بالمعنى المراد بها؛ لأن المراد بها عند القائلين - كلمة ذات وصفات - أرادوا بها: النفس، فذات الإنسان؛ يعني: نفس الإنسان، فالله سبحانه وتعالى لم يعبر عن نفسه بالذات، إنما عبر عن نفسه بالنفس فقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقال ﷻ عن عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وأصل الذات في اللغة العربية؛ بمعنى: صاحبة، فيقال مثلًا: ذات علم، ذات قدرة، ويقال لامرأة: ذات جمال، فهي ذات؛ بمعنى: صاحبة تضاف إلى صفة، نقلها المتكلمون من كونها تضاف إلى صفة وجعلوها اسمًا للموصوف.

فقالوا: كل موصوف قائم بنفسه فهو ذات، فمثلًا أصل ذات الله؛ يعني: ذات الألوهية، فنقلوا كلمة ذات إلى الشيء القائم بنفسه وقطعوه عن الإضافة، ولم تكن من كلام العرب،

ولا يعرفها العرب بهذا المعنىٰ؛ أي: بأنها قائمة مقام النفس. لكن هم لما قالوا: «**ذات علم**»، قالوا: إن «**علم**» صفة، و«**ذات**» موصوف، فأطلقوا علىٰ الموصوف اسم ذات، فقالوا: الذات، والصفات بدل الله وصفاته، لكن لا مشاحة في الاصطلاح، فإن العلماء رحمهم الله تقبلوا هذا، وصاروا يقولون: ذات وصفات، صفات الذات وصفات الأفعال، وإلا فهي في الأصل ليست من كلام العرب.

وذات الله تعالىٰ قديمة، والقديم عند المتكلمين هو الذي لا ابتداء له، وليس هو القديم في اللغة العربية، بل القديم في اللغة العربية هو ما سبق غيره، ولو كان حادثًا، أما القديم عند المتكلمين فهو الذي لم يسبق بعدم، بل دائمًا وأبدًا موجود، فالذي لا أول له - أي لم يسبق بعدم - هو القديم عند المتكلمين، لكن اللغة العربية تقول: إن القديم ما تقدم غيره ولو كان حادثًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

وصفات الله سبحانه وتعالىٰ كلها كمال، سواء كانت مطلقة أو مقيدة، فما كان كمالًا محضًا فهو مطلق؛ أي: في كل حال وغير مقيد، وما كان كمالًا في حال دون حال فهو مقيد.

فمثلًا الخلق والرزق والكلام وما أشبه ذلك، هذا كمال مطلق، فيوصف الله به علىٰ الإطلاق، فيقال: إن الله متكلم رازق خالق، وما أشبه ذلك.

وما كان كمالًا في حال دون حال فإنه لا يجوز إطلاقه علىٰ الله، وإنما يوصف به مقيدًا، مثل المكر، والخديعة، والاستهزاء، والكيد، فهذا يكون كمالًا في حال ونقصًا في حال، فلا يوصف الله به إلا علىٰ وجه الكمال.

فالمكر مثلًا لا يجوز أن تصف الله بالمكر علىٰ سبيل الإطلاق فتقول: إن الله ماكر، فهذا حرام؛ لأنه يفهم من ذلك النقص والعيب، فإن المكر عند الإطلاق صفة قدح وذم، لكنه عند المقابلة يكون صفة مدح، فتقول: إن الله يمكر بمن يمكر به وبرسله، وهنا صار المكر صفة كمال ومدح؛ أي: أنه أعلىٰ من مكر أعدائه. كذلك إذا وصفت المكر بما يدل علىٰ الكمال فلا بأس، مثل أن تقول: الله خير الماكرين، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ

﴿ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾[الأنفال: ٣٠].

وكذلك الخداع لا يجوز أن تصف الله بأنه خادع، أو من صفاته الخداع على سبيل الإطلاق، لكن يجوز أن تصفه به على سبيل المقابلة، فتقول: إن الله تعالى يخدع المنافقين، أو خادع المنافقين، أو خادع من يخدعه، أو ما أشبه ذلك؛ لأنها في هذه الحال تكون صفة كمال، ولا يجوز أن تصفه بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تحتمل معنى صحيحًا ومعنى فاسدًا.

أما ما كان نقصًا من الصفات فإنه لا يدخل في صفات الله ﷻ أبدًا، وإنما جاء الكلام عليه في التقسيم من أجل الحصر.

فصفات النقص لا تدخل في صفات الله تعالى أبدًا، لا على سبيل الإطلاق؛ ولا على سبيل التقييد، مثال ذلك: الخيانة، فالخيانة لا تدخل في صفات الله؛ لأنها ذم وقدح بكل حال؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا تخن من خانك**»[159] وقال: «**الحرب خدعة**»[160]، فأذن بالخدعة في محلها وهو الحرب، ونهى عن الخيانة في محلها، فقال: «**لا تخن من خانك**».

مع أن الإنسان قد تسول له نفسه أن يخون من خانه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة: ١٩٤]؛ لكن الرسول ﷺ قال: «**لا تخن من خانك**» فإذا ائتمنك إنسان بشيء وقد خانك من قبل فلا تخنه فيه؛ لأن الخيانة وصف ذم على الإطلاق، وبهذا نعرف خطأ قول العامة: خان الله من يخون. فهذا القول لا يجوز، وهو قول باطل. لكن لو قيل: خدع الله بمن يخدع. فهذا صحيح.

إذن يمكن أن نقول: إن الصفات بالنسبة لله ﷻ على ثلاثة أقسام:

---

(١٥٩) أخرجه أبو داود، كتاب: الإجارة، باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، برقم (٣٥٣٥)، والترمذي، كتاب: البيوع، باب: ٣٨، برقم (١٢٦٤)، والدارمي كتاب: البيوع، باب: في أداء الأمانة واجتناب الخيانة، برقم(٢٥٩٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٤٠)؛ والمشكاة (٢٩٣٤).

(١٦٠) أخرجه البخاري كتاب: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، برقم (٣٠٣٠)، ومسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز الخداع في الحرب، برقم (١٧٣٩)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه.

١- **صفات كمال محض**: فهذه يوصف بها على سبيل الإطلاق.

٢- **وصفات كمال في حال دون حال**: فلا يوصف بها إلا مقيدًا بالحال التي تكون فيها كمالًا.

٣- **وصفات نقص على الإطلاق**: فلا يوصف الله بها مطلقًا.

فإذا قال قائل: هل هناك فرق بين الأسماء والصفات في هذا الباب؟ بمعنى أن الاسم إذا كان متضمنًا لنقص فإنه لا يسمى به الله في حال الكمال؟

فالجواب: لا؛ لأن الله تعالى قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. أي: البالغة في الحسن كمالها، وحينئذ لا يسمى الله تعالى باسم يتضمن نقصًا ولو في بعض الأحوال.

ولهذا لا يسمى الله بالمتكلم مع أن الله يخبر عنه بأنه متكلم ويوصف بذلك، فلا تقول: يا متكلم اغفر لي، وكذلك يوصف الله بالإرادة لكن لا يسمى بالمريد. فلينتبه للفرق: وهو أن الأسماء الحسنى من القسم الأول فقط؛ أي: أنها من الكمال المطلق فقط، فلا تتضمن كمالًا ونقصًا في حال دون حال، بل هي كمال مطلق، والدليل على ذلك وصف الله تعالى إياها بأنها حسنى.

بخلاف الصفات - التي كما سبق - منها الكمال المطلق الذي يوصف الله به على سبيل الإطلاق، والنقص المطلق، وهذا لا يوصف الله به مطلقًا، والكمال في حال دون حال، وهذا يوصف به الله حال كونه كمالًا، ولا يوصف به حال كونه نقصًا.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أسماؤه ثابتة عظيمة**»: أسماء الله سبحانه وتعالى ثابتة عظيمة، «**ثابتة**»: بمعنى أنها حق واقع يجب الإيمان بها وإثباتها. «**عظيمة**» لاشتمالها على أحسن الصفات وأكملها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأسماء الله سبحانه وتعالى البحث فيها من عدة أوجه:

البحث الأول: أسماء الله سبحانه وتعالى كلها حسنى ليس فيها نقص بوجه من الوجوه ولا بحال من الأحوال، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ

ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤]؛ فوصفها باسم التفضيل فليس فيها نقص بوجه من الوجوه.

البحث الثاني: أن أسماء الله تعالىٰ مشتقة؛ أي: أنها تتضمن معاني وأوصافًا فكل اسم منها يتضمن الصفة التي اشتق منها، حتىٰ اسم «الله» يتضمن صفة وهي الألوهية، فأسماء الله تعالىٰ إذن أعلام دالة علىٰ صفة، ولولا ذلك ما كانت حسنىٰ؛ لأنها إذا لم تتضمن معنىٰ صارت أسماء جامدة لا معنىٰ لها، وإذا كانت أسماء جامدة لا معنىٰ لها فلا توصف بالحسنىٰ، والله ﷻ وصفها بأنها حسنىٰ؛ أي: بالغة في الحسن كماله.

إذن ما من اسم إلا ويتضمن صفة وقد يتضمن بعضها صفتين أو أكثر، عن طريق الالتزام؛ يعني: من باب دلالة اللزوم أو الالتزام.

فمثلًا الخلاق من أسماء الله، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]. فالخلاق يتضمن صفة الخلق، ويستلزم صفة العلم والقدرة إذ لا خلق إلا بعلم وقدرة، فهو دال علىٰ الخلق بمقتضىٰ مادته، ودال علىٰ العلم والقدرة بلازمه، فالخلاق دال علىٰ الخلق بمقتضىٰ المادة؛ لأن الخلاق من الخلق، ودال علىٰ العلم والقدرة دلالة التزام؛ لأن من لازم الخلق العلم والقدرة، فمن لا علم عنده لا يمكن أن يخلق، إذ كيف يخلق وهو لا يعرف أن يخلق؟ ومن لا قدرة عنده لا يخلق؛ إذ كيف يخلق وهو ضعيف؟

ونضرب مثلًا في الإنسان، فإذا قيل لإنسان: اصنع لنا مسجلًا، وهو إنسان عنده المواد الخام، وعنده قدرة ونشاط وذكاء، لكن ليس عنده علم. فهذا لا يمكن أن يصنع المسجل لعدم علمه.

وإذا كان هناك إنسان عنده علم، فهو مهندس ودارس ويقرأ ويعرف، لكنه مشلول لا يقدر أن يصلح شيئًا، فهذا لا يقدر أن يصنع المسجل لعدم القدرة.

إذن اسم الله الخلاق تضمن ثلاث صفات: الخلق، والعلم، والقدرة؛ ولهذا قال الله ﷻ:

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]؛ يعني: أخبرناكم بذلك لتعلموا أن الله علىٰ كل شيء قدير، وأن الله قد أحاط بكل شيء علمًا، ولولا علمه وقدرته ما خلق السموات والأرض.

ويعبر عن هذا البحث بأن أسماء الله أعلام وأوصاف، فباعتبار دلالتها علىٰ الذات هي أعلام؛ وباعتبار دلالتها علىٰ المعاني هي أوصاف.

ويترتب علىٰ هذا البحث: هل أسماء الله متباينة أو مترادفة؟

والجواب أن نقول: أما باعتبار دلالتها علىٰ الذات فهي مترادفة؛ لأنها دلت علىٰ شيء واحد وهو الله، وأما باعتبار دلالتها علىٰ المعنىٰ فهي متباينة؛ لأن لكل اسم منها معنىٰ غير المعنىٰ في الاسم الآخر.

والمترادف: هو متعدد اللفظ متحد المعنىٰ، **والمتباين**: هو متعدد اللفظ والمعنىٰ، فحجر وإنسان متباين؛ لأن اللفظ مختلف والمعنىٰ مختلف، وبشر وإنسان مترادف؛ لأن اللفظ متعدد والمعنىٰ واحد.

فالله والرحمن، والرحيم، والملك، والقدوس، والسلام، إلىٰ آخر ما ذكر في سورة الحشر باعتبار دلالتها علىٰ الله، فهي مترادفة؛ لأنها تدل علىٰ شيء واحد، وباعتبار دلالة كل واحد منها علىٰ معناه فهي متباينة.

الوجه الثالث: أسماء الله ﷻ غير محصورة بعدد معين، ولا يمكن حصرها؛ لقوله ﷺ في الحديث المشهور - حديث ابن مسعود رضي الله عنه - في دعاء الغم والهم قال: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عند ك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي**»[١٦١] إلىٰ آخره، الشاهد قوله: «**أو استأثرت به**

---

(١٦١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم (٩٧٢)، والحاكم(١/ ٥٠٩)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٩٩)، و «صحيح الترغيب»، برقم (١٨٢٢).

في **علم الغيب عندك**» وهذا يدل على أن من أسماء الله ما استأثر الله به، وما استأثر الله به فلا يمكن الوصول إليه؛ لأنه لو أمكن الوصول إليه لم يكن مستأثرًا به؛ ولهذا قال: «**استأثرت به في علم الغيب عندك**»، فإذن ليست أسماء الله محصورة، ولا يمكن حصرها.

فإذا قال قائل: كيف نجمع بين هذا وبين قوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة**»[١٦٢].

فالجواب: أن هذا الحديث الثاني لا يدل على الحصر، وإنما يدل على حصر معين، وهو أن من أسماء الله تسعة وتسعين اسمًا إذا أحصيتها دخلت الجنة؛ يعني: إذا أحصيت تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله فإنك تدخل الجنة.

ونظيره **لو قلت**: عندي عشر سيارات أعددتها لحمل البطحاء، فليس معنى ذلك أنه ليس عندك إلا هذه العشر، لكن هذه العشر خصت بأنها معدة لحمل البطحاء، وقد يكون عندك سيارات أخرى معدة لحمل الخشب، وأخرى معدة لحمل الرجال، وأخرى لحمل الأمتعة، ومثل هذا التعبير لا يدل على الحصر.

فإذا قال قائل: ما الفائدة من هذا الكلام إذا قلنا إنه لا يدل على الحصر؟

قلنا: الفائدة من أجل أن يبحث المكلف عن هذه الأسماء من الكتاب والسنة حتى يدركها، وإلا لسردها لنا النبي ﷺ سردًا ونستريح، لكن من أجل أن يبتلي الله الإنسان الحريص من غير الحريص. فالحريص هو الذي يبحث عن الشيء حتى يصل إليه وغير الحريص هو الذي يقول: إن كان الشيء سهلًا أخذته، وإن كان صعبًا يحتاج إلى مراجعة وإلى بحث فلا حاجة لي به.

البحث الرابع: حكم التسمي بأسماء الله سبحانه وتعالى؟

إن من أسماء الله ما لا يسمى بها غيره، مثل الله، فلا يمكن أن نسمي أحدًا بهذا الاسم لا على

---

(١٦٢) أخرجه البخاري كتاب: الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها، برقم (٢٧٣٦)، ومسلم كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم (٢٦٧٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

سبيل إرادة المعنىٰ، ولا علىٰ غيره، كذلك اسم الرحمن أيضًا، قال العلماء رحمهم الله: لا يجوز أن يسمىٰ به غيره ولا يوصف به غيره؛ لأن الألوهية والرحمة الواسعة الشاملة التي هي وصف لازم للراحم؛ هذه لا تكون إلا لله.

أما بقية الأسماء فهي إن قصد بها ما يقصد بأسماء الله من الدلالة علىٰ العلمية والوصفية فإنها ممنوعة، وإن قصد بها مجرد العلمية فليست ممنوعة، فالحكم والحكيم من أسماء الله، فإذا سمينا شخصًا بالحكم أو بحكيم ولم نقصد معنىٰ الحكمة فيه ولا معنىٰ الحكم فهنا لا بأس به، وفي الصحابة رضي الله عنهم من اسمه حكيم، وفيهم من اسمه الحكم.

وإن قصدنا بذلك المعنىٰ الذي اشتققنا منه هذا الاسم فهذا لا يجوز؛ لأن هذا من خصائص أسماء الله، فهي التي يراد بها الاسم والوصف؛ ولهذا إذا سمينا رجلًا بصالح فإنه جائز ولا يغير الاسم، لأننا ما قصدنا بذلك التزكية؛ أي: وصفه بالصلاح وأننا ما سميناه صالحًا إلا لأنه صالح؛ سمينا صالحًا مجرد علم.

كذلك إذا سمينا شخصًا بسلمان فليس لأنه سالم، بل قد يكون من أتعس الناس، يومًا تكسر رجله، ويومًا تكسر يده؛ ويومًا يفلق رأسه، ويومًا يخدش ظهره، وليس فيه السلامة، ومع ذلك نسميه سلمان، وكذلك سليمان. فالمهم أنه إذا لم يقصد المعنىٰ في الاسم فإنه جائز لمجرد العلم فقط.

البحث الخامس: أن أسماء الله تعالىٰ توقيفية وليس لنا أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه.

قال المؤلف رحمه الله «**لكنها في الحق توقيفيه**»: «**لكنها**»؛ أي: أسماء الله عز وجل، «**في الحق**»؛ أي: في القول الحق الصحيح، «**توقيفية**»؛ أي موقوفة علىٰ ورود الشرع بها، والتوقيفي هو الذي يتوقف إثباته أو نفيه علىٰ قول الشارع، فهي توقيفية لا يجوز لنا أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه ودليل ذلك من الأثر والنظر:

أما من الأثر: فقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وإثبات اسم من

أسماء الله لم يسم به نفسه هذا من القول عليه بلا علم، فيكون حرامًا، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وإثبات اسم الله لم يسم به نفسه من قفو ما ليس لنا به علم.

أما من النظر: أولًا: فلأن اسم المسمىٰ لا يكون إلا بما وضعه لنفسه، وإذا كان الناس يعدون من العدوان أن يسمىٰ الإنسان بما لم يسم به نفسه أو بما لم يسمه به أبوه، فإن كون ذلك عدوانًا في حق الخالق من باب أولىٰ، فلو أن رجلًا اسمه محمد وناداه آخر: يا عبد الله، وكلما ناداه أو راسله سماه عبد الله؛ لغضب من ذلك، ورأىٰ أن ذلك تعد عليه، فإذا كان هذا في حق المخلوق، فهو في حق الخالق أعظم.

ثانيًا: من الدليل النظري أيضًا أن الله قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، الحسنىٰ البالغة في الحسن كماله، وأنت إذا سميت الله باسم فليس عندك علم أنه بلغ كمال الحسن، بل قد تسميه باسم تظن أنه حسن، وهو سيء ليس بحسن.

وهذا أيضًا دليل عقلي يدل علىٰ أنه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه. فهذه أربعة أدلة؛ دليلان أثريان أو شرعيان؛ ودليلان عقليان نظريان.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «**لنا بذا أدلة وفيه**»: «**لنا بذا**»: المشار إليه القول بأنها توقيفية. «**أدلة وفية**» ؛أي: كافية وافية بالمقصود.

وهنا يرد سؤال وهو: هل الصفات كالأسماء توقيفية؟

والجواب: سبق أن ذكرنا أن الصفات ثلاثة أقسام: كمال محض، ونقص محض، وكمال في حال دون حال.

فالكمال المحض يوصف الله به، والنقص المحض لا يوصف الله به، والمتردد بين هذا وهذا يوصف الله به في حال الكمال، ولا يوصف به في حال النقص ولا علىٰ الإطلاق؛ أي: أن الذي يكون كمالًا في حال دون حال يوصف الله به مقيدًا في حال الكمال.

إذن فليست كالأسماء توقيفية؛ ولهذا يمكن أن نشتق من كل فعل من أفعال الله صفة، فنقول: إن

الله تعالىٰ مزجي السحاب لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا﴾ [النور: ٤٣]. ونقول: إن الله تعالىٰ ماكر بمن يمكر به؛ لقوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ونقول: إن الله مستهزئ بمن يستهزئ به لقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ لما قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. ونقول: إن الله خادع من يخدعه لقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]. وعلىٰ هذا فقس.

مسألة: ما الضابط في التفريق بين الأسماء والصفات؟

نقول: الضابط هو أن ما دل علىٰ معنىٰ وذات فهو اسم، وما دل علىٰ معنىٰ فقط فهو صفة.

قوله: «لَهُ الحَيَاةُ والكَلَامُ والبَصَرُ...»:

شرع المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان الصفات علىٰ سبيل التفصيل، فقال: «**له الحياة**»: «**له**»: الضمير يعود علىٰ الله تَعَالَىٰ «**الحياة والكلام والبصر سمع**» هذا علىٰ تقدير عاطف؛ أي: وسمع، «**إرادة**» كذلك علىٰ تقدير عاطف؛ أي: وإرادة «**وعلم واقتدر**»؛ أي: القدرة.

فهذه سبع صفات أثبتها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لله تَعَالَىٰ، وقد يظن أن في كلامه هنا إيهامًا بأنه لا يثبت إلا هذه الصفات السبع، ولكن له كلام آخر بأنه يجب إثبات كل ما وصف الله به نفسه في قوله فيما سبق:

فكل ما جاء من الآيات ... أو صح في الأخبار عن ثقات

من الأحاديث نمره كما ... قد جاء فاسمع من نظامي واعلما

فإن كلامه السابق يدل علىٰ أننا نثبت لله تعالىٰ كل ما أثبته لنفسه من الصفات.

قال هنا أولًا: «**له الحياة**»؛ أي: لله تَعَالَىٰ، و«**أل**» في الحياة هنا للاستغراق؛ يعني: الحياة الكاملة، أو لبيان الحقيقة، وتعرف الحقيقة بحسب ما تضاف إليه الصفة، فالحياة المضافة إلىٰ الله ليست كالحياة المضافة إلىٰ البشر أو إلىٰ المخلوق علىٰ صفة العموم، فحياة الله تَعَالَىٰ أزلية أبدية؛ أي: لم يزل ولا يزال حيًّا، ثم هي حياة أيضًا كاملة لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. فهذا فيه الامتناع عن زوال هذه الحياة، وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وهذا منع

لوصفها بالنقائص، فهي حياة كاملة ليس فيها سنة ولا نوم، حياة دائمة ليس فيها موت، حياة أزلية؛ لأنها لم تسبق بعدم، وكل حياة البشر بل كل المخلوقات حياتها مسبوقة بعدم، وكذلك أيضًا جميع حياة الأحياء قابلة للزوال غير الله ﷻ، حتىٰ ما خلق للبقاء كالروح، وغلمان أهل الجنة، والحور؛ هذه خلقت للبقاء وستبقىٰ، لكنها قابلة للزوال لو شاء الله تعالىٰ لأهلكها.

أما حياة الله ﷻ فإنها غير قابلة للزوال ولا للنقص ولا للابتداء، فيستحيل عليه ابتداء الحياة وزوالها ونقصها؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. بخلاف حياة الإنسان فإنه وإن حاول أن يمتنع عن النوم فلابد أن يأخذه النوم أو يهلك، ولهذا عبر بقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾؛ أي: لا تغلبه، ولم يقل: لا ينام؛ لأن البشر قد يحاول ألا ينام، ولكن لو حاول ألا ينام فلنقصه؛ لأنه لا بد أن تأخذه السنة والنوم أو يهلك.

أما الرب ﷻ فلا تأخذه السنة ولا النوم، وفي الحديث الصحيح: «**إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام**»[١٦٣] فانتفىٰ بذلك غلبة النوم والسنة عليه ﷻ بنص القرآن، وأنه لا ينام ولا بإرادته؛ لأن ذلك من المستحيل عليه؛ لقوله: «**ولا ينبغي له أن ينام**»؛ لأن النوم نقص، ونحن إنما ننام لنقصنا لا لكمالنا، ننام من أجل الراحة مما مضىٰ واستجلاب القوة لما يستقبل أما الله ﷻ فإنه لم يزل ولا يزال قويًا، وخلق السموات والأرض في ستة أيام وما مسه من لغوب.

فالحاصل: أن الله له الحياة الكاملة أزلًا: ابتداء وانتهاء واستمرارًا، فابتداء حيث لم تسبق، وانتهاء حيث لا يلحقها زوال، واستمرارًا حيث إنها حياة كاملة لا يعتريها سنة ولا نوم ولا نقص بأي نوع من أنواع النقص: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾.

ثانيًا: «**له الكلام**»: فهو سبحانه وتعالىٰ يتكلم، والكلام كمال؛ ولهذا يُعد الخرس عيبًا ونقصًا، فله الكلام، وكلامه سبحانه وتعالىٰ بحرف وصوت؛ لأننا نجد أن ما يتكلم الله به

---

(١٦٣) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: في قوله ﷺ إن الله لا ينام وفي قوله حجابه النور... برقم (١٧٩)، وابن ماجه، في المقدمة، باب: فيما أنكرت الجهمية، برقم (١٩٥)، وأحمد (٤/ ٤٠٥)، وغيرهم من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

حروف، ونعلم أن كلامه يُسمع ويُرد عليه.

أما الأول: وهو أن كلامه بحرف، فهو أشهر من أن يذكر، فكل الكلام الذي ذكره الله عن نفسه نجده بحروف، فمثلًا القرآن الكريم سماه الله تعالىٰ كلامًا له، فقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ومعلوم أن القرآن حروف، ثم إن الله يقول: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص: ٧١]. ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. كل هذه المقولات حروف متتابعة وليست متقارنة، فقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]. فـ «عيسىٰ» بعد «يا»، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ بعد عيسىٰ فهي متتابعة بعضها بعد بعض، وليست متقارنة ولا يمكن أن تكون متقارنة.

وكذلك فكلام الله بصوت؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]. فالمناداة بصوت مرتفع، والمناجاة بصوت منخفض، وكل ذلك وصف الله به نفسه قال: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ وقال: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ فهذه كلها صفة للصوت.

وفي السنة: «**يقول الله تعالىٰ: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلىٰ النار**»(١٦٤).

ثم إن المحاورة التي تقع بين الله وبين رسله تكون بشيء مسموع بلا شك، فإن موسىٰ عليه الصلاة والسلام لما كان الله يحاوره قال: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ١٧-٢١]. وموسىٰ ﷺ كان يسمع هذا ولا يمكن أن يسمع شيئًا بلا صوت، فلابد من صوت، فكلام الله إذن بحرف

---

(١٦٤) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الحج، برقم (٤٧٤١)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: قوله يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون، برقم (٢٢٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وصوت.

وكلام الله أيضًا يتعلق بمشيئته ابتداء وانتهاء وكيفية؛ يعني: متىٰ شاء تكلم، ومتىٰ شاء لم يتكلم، وبكيفية يشاؤها، إن شاء تكلم بصوت مرتفع، وإن شاء تكلم بصوت غير مرتفع، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء تكلم بغير العربية، فكلامه مع موسىٰ بغير العربية؛ لأنه لو كلم موسىٰ بالعربية ما فهم موسىٰ شيئًا، وكلامه لمحمد ﷺ بالعربية، ولو تكلم بغير العربية ما فهمه محمد ﷺ، إذن يتكلم الله كيف شاء ابتداء وانتهاء وكيفية.

وهذا نجد أن المحاورة التي مع موسىٰ لها ابتداء وانتهاء: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ ابتداء بالواو وانتهاء بالألف من قوله: ﴿يَـٰمُوسَىٰ﴾، قال: ﴿أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ﴾ ابتداء بالهمزة وانتهاء بالألف.

والمهم أن الله ﷻ يبتدئ بالكلام وينتهي بالكلام، ويتكلم كذلك كيف يشاء باللغة التي يشاء، فيكلم محمدًا بالعربية ويكلم موسىٰ بالسريانية، وهذا هو الظاهر لنا، وإن كان من الجائز أن يكلمه الله بالعربية، وأن يلقي له فهمًا خاصًّا في تلك اللحظة يفهم به اللغة العربية، وهذا جائز عقلًا، لكنه خلاف الظاهر، ونحن ليس لنا إلا الظاهر، أما ما وراء الظاهر فلا نعلمه، فمن ادعاه فعليه الدليل، فالله ﷻ يتكلم كيف شاء، وكذلك يتكلم بما شاء، بالأمر والنهي والخبر والاستخبار الذي هو الاستفهام وغير ذلك، ويتكلم بما شاء؛ لأن له الملك المطلق والتدبير المطلق، فله أن يتكلم بما شاء من الكلام، متىٰ شاء؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته فمتىٰ شاء تكلم، فالكلام الذي حصل لموسىٰ كان حين أرسله، وكان حين جاء للميقات، قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فيتكلم في أي وقت شاء، وكلامه في أي وقت شاء ضروري وهو أمر يوجبه العقل؛ لأننا نشاهد المحدثات لا تحدث إلا بإرادته، وإذا أراد شيئًا فإنما يقول له: كن فيكون، إذن لابد أن يتعلق الكلام بمشيئته، متىٰ شاء تكلم بما يريد ﷻ من الكلام الكوني ومن الكلام الشرعي.

المهم أن كلام الله تعالىٰ يتعلق بمشيئته؛ ولهذا قال أهل العلم من أهل السنة: إن الله يتكلم

بحرف وصوت، بما شاء، متىٰ شاء، كيف شاء.

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة في كلام الله ﷻ، وهو مذهب تؤيده الأدلة الشرعية والأدلة العقلية والأدلة اللغوية؛ لأن الكلام لا يعقل إلا بحرف وصوت.

وقال أهل البدع قولًا كثيرًا في الكلام بلغ إلىٰ ثمانية أقوال بالإضافة إلىٰ قول أهل السنة والجماعة، ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، في «مختصر الصواعق المرسلة»[(١٦٥)]، ونذكر منها قولين مشهورين:

القول الأول: قول الجهمية والمعتزلة وأتباعهما، يقولون: إن الله تعالىٰ يتكلم بكلام يسمع، وبحرف، ومتىٰ شاء، وبما شاء، ولكن ليس كلامه صفة فيه، بل كلامه مخلوق من مخلوقاته بائن منه، يخلق كلامًا في الهواء أو في جهة معينة، ثم يسمع فيضاف إلىٰ الله إضافة تشريف وخلق، كما أضاف الله إلىٰ نفسه البيت في قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦]، وكما أضاف إلىٰ نفسه الناقة في قوله: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]. وكما أضاف إلىٰ نفسه المساجد في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤].

فيقولون: إن إضافة الكلام إليه لا لأنه تكلم به وأنه صفة من صفاته، ولكن لأنه خلق، أما الله ﷻ فمحال أن يتكلم بكلام، وإنما يخلق كلامًا في غيره ثم يضيفه إليه علىٰ سبيل التشريف والتكريم والتعظيم.

أما مناداة الله لموسىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]. فيقولون فيها: خلق الله في جانب الطور الأيمن صوتًا نادىٰ موسىٰ من الشجرة: ﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [القصص: ٣٠]، فيزعمون أن الله خلق كلامًا في الشجرة فسمعه موسىٰ عليه الصلاة والسلام، فنقول: سبحان الله! كيف يضيف الله سبحانه وتعالىٰ الكلام إلىٰ نفسه: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]. ويضيفه إلىٰ نفسه في محاورته لموسىٰ، ثم تقولون: إنه من الشجرة؟!

وعلىٰ قاعدتكم هذه نقول: كل كلام يمكن أن يكون كلام الله، حتىٰ كلام البشر يمكن أن

---

(١٦٥) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة»(٢/ ٤٧٢).

نقول: إنه كلام الله؛ لأنه مخلوق في الإنسان، بل إن كلام البشر علىٰ قاعدتكم يكون أشرف من كلام الله؛ لأنه مسموع من البشر، الذي فضله الله علىٰ كثير ممن خلق تفضيلًا، وكلام الله عندكم مسموع من شجرة أو من جانب جبل أو ما أشبه ذلك!!

ومن ثم ادعىٰ أهل الحلول أن كل كلام فهو كلام الله، حتىٰ نعيق الطيور وأصواتها كلام الله، وقال قائلهم:

وكـــل كـــلام في الوجـــود كلامـــه ... ســـواء علينـــا نثـــره ونظامـــه

يعني: كل كلام في الوجود فهو كلام الله، حتىٰ من يتكلم باللعن والسب والشتم ويشتم الله ورسله وكتبه، فكل هذا يعتبر - والعياذ بالله - كلام الله عند أهل الحلول وهذا غير معقول.

لكن هذا القول وإن كان الجهمية والمعتزلة ينكرونه، لكنه لازم لهم؛ لأنهم إذا اعتقدوا أن ما يضاف إلىٰ الله من الكلام يكون كلام غيره، فلا فرق بين أن يكون كلام البشر، أو كلام الشجرة، وجانب الطور، وما أشبه ذلك.

وعلىٰ هذا المذهب لا يوصف الله تعالىٰ بالكلام في الواقع، وإنما يوصف بأنه خالق الكلام، ومن ثم بنوا علىٰ هذا قولهم: إن القرآن مخلوق، وغير منزل واستدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. والكلام شيء فيكون مخلوقًا غير منزل، وقالوا: حتىٰ لو قلنا: إنه منزل فليس كل منزل غير مخلوق؛ فالله أنزل من السماء ماءً، والماء النازل من السماء مخلوق، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]. والأنعام مخلوقة، ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]. والحديد مخلوق. فانظر كيف التلبيس! وهو من تلبيس إبليس، فبماذا نجيبهم علىٰ شبهتهم هذه؟!

نقول: إن المنزل إما أن يكون عينًا قائمة بنفسها وحينئذ يكون مخلوقًا؛ لأنه بائن من الله ﷻ، وإما أن يكون وصفًا لا يقوم إلا بغيره، وحينئذ يجب أن يكون من صفات الله، والكلام وصف لا يقوم إلا بغيره، وحينئذ إذا أضاف الله الكلام إلىٰ نفسه فهو صفة من صفاته، أما الحديد فلا يكون من صفات الله، وهذا ليس بمعقول، فكل إنسان يعرف أن الحديد ليس من صفات الله،

والماء النازل من السماء ليس من صفات الله، وكذلك الأنعام: الإبل والبقر والغنم ليست من صفات الله، بل هي أعيان قائمة بنفسها، أضافها الله تعالىٰ إلىٰ نفسه إضافة خلق وتكوين، وليست إضافة صفة إلىٰ موصوفها.

ويمكن الرد عليهم فيما استدلوا به كما يلي:

أولًا: أما الآية التي استدلوا بها، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] أي: كل شيء يصلح للخلق؛ أي: خالق كل شيء مخلوق، وأما القرآن فهو صفة من صفات الله ﷻ، وصفات الله غير مخلوقة؛ لأن الصفة تابعة للموصوف.

وأيضًا فإن هذه الآية الكريمة تدل علىٰ خالق ومخلوق، فيجب أن يكون المخلوق مخلوقًا بائنًا منفصلًا عن خالقه، كما لو قلنا: صانع ومصنوع، فإننا إذا قلنا مثلًا: هذا صانع للقِدر، فالقدر ليس من صفاته بل هو بائن عنه.

إذن فالمخلوق الذي خلقه الله بائن عن الله ﷻ، ومن المعلوم أن الكلام معنىٰ يقوم بالغير، وليس عينًا قائمة بنفسها، فإذا أضافه الله إليه فهو من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها.

أما بالنسبة لقولهم: أن الله أنزل الحديد والأنعام والمطر وهي مخلوقة، فنقول: هذه أعيان قائمة بنفسها، لا يصح أن تكون صفة لله ﷻ، بخلاف الكلام.

إذن ما احتجوا به فهو باطل، وهم إذا أنكروا كلام الله الذئ هو وصفه، وقالوا: إنه مخلوق، فإن إنكارهم هذا في الحقيقة يقتضي إنكار الشرع والقدر؛ لأنه يقتضي أن تكون المخلوقات بغير كلام الله، بل بمخلوق مثلها، ويقتضي أيضًا أن يكون الشرع بغير وحي الله، بل بمخلوق من المخلوقات ولا يقتضي إلزام الناس به؛ لأنه مخلوق.

ولهذا ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النونية»(١٦٦) أن هذا القول يترتب عليه إبطال الخلق والأمر جميعًا؛ لأنه لا يكون الخلق بقوله: «كن»، ولا الشرع بقوله: «افعلوا» وإنما بأشياء مخلوقة بمخلوقة، وهذا إبطال للشرع والقدر.

---

(١٦٦) انظر: «متن القصيدة النونية»(١/ ١٢٧).

وقد ذكرنا أنه يلزم على قولهم - غير ما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من إبطال الشرع والقدر - أن يكون كل كلام الناس كلام الله؛ لأنهم إذا ادعوا أن الكلام المخلوق يكون كلامًا لله، فنقول: إذن كلام المخلوقات كلام الله؛ لأنه مخلوق، وهذا شيء ممتنع.

أما القول الثاني: فقول الأشاعرة حيث قالوا: إن كلام الله صفة من صفاته وليس بمخلوق، ولكن الكلام الذي نقر به هو المعنى القائم بنفسه، وليس الشيء المسموع الذي يكون بالحروف، فإن هذا الشيء المسموع الذي يكون بالحروف خلق من مخلوقات الله، خلقه الله تعبيرًا عما في نفسه، وليس هو كلام الله، لكن إضافته إلى الله من باب المجاز، فتجوز عما كان عبارة عن الشيء فسمي به الشيء، فسمي كلام الله؛ لأنه عبارة عنه، وليس هو كلام الله، بل الكلام هو المعنى القائم بالنفس، وهو أزلي أبدي لا يتعلق بمشيئته، بل هو وصف لازم له كلزوم الحياة والعلم والقدرة.

وعلى زعمهم هذا فهو لا يتكلم متى شاء، كما أنه لا يعلم متى يشاء، بل علمه لازم لذاته، فهم يقولون: الكلام لازم لذاته ولا يتعلق بمشيئته، وعلى ذلك فالجهمية والمعتزلة خير منهم من هذا الوجه؛ لأنهم يقولون: إن كلام الله يتعلق بمشيئته لكنه مخلوق، وهم يقولون: لا يتعلق بمشيئته ولا بإرادته.

ثم يقولون: إن ما يسمعه محمد ﷺ وموسى وغيرهما من كلام الله، إنما هو شيء مخلوق، فهم قد شاركوا الجهمية والمعتزلة في أن ما يسمع مخلوق، لكن الجهمية قالوا: هو كلام الله، وهؤلاء قالوا: عبارة عن كلام الله، فوافقوا الجهمية في أن المسموع مخلوق، وخالفوهم في أنهم قالوا: إنه عبارة، وهؤلاء قالوا: إنه حقيقة.

فصار المعتزلة والجهمية خيرًا منهم من هذا الوجه؛ لأن الجهمية والمعتزلة يقولون: هذا كلام الله، وهم يقولون: هذا ليس كلام الله، بل هو عبارة عن كلام الله، مع أن الله يصرح أنه كلامه، لكنهم يقولون: لا، بل هو عبارة عن كلام الله.

ونحن نقول: إن دعواهم بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس هذه دعوى يكذبها الشرع

وتكذبها اللغة وإذا كانت يكذبها الشرع وتكذبها اللغة فهي باطلة.

أما الشرع: فلأن الله تعالىٰ وصف القرآن بأنه كلام الله، والأصل أن الصفة حقيقة في موصوفها، وهذا القرآن مسموع، وبحروف، ويتعلق بالمشيئة، فكذب دعواهم بأن الكلام هو المعنىٰ القائم بالنفس.

وأما مخالفته للغة: فلأنه لا يقال في اللغة للكلام: كلام حتىٰ يخرج باللسان، وإنما يذكر الكلام القائم بالنفس كلامًا مقيدًا، فيقال: حدث نفسه، ويقال: حديث النفس، ويقال: يقول في نفسه، أما عند الإطلاق فإن القول والكلام لا يقال إلا لما يسمع ويكون بالحروف.

فإذا قالوا: إن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]. قلنا: هذا رد عليكم وليس لكم، بل هو دليل عليكم وليس لكم؛ لأن الله لما أراد حديث النفس قال: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ ولما أراد حديث اللسان قال: ﴿بِمَا نَقُولُ﴾ فأطلق، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ ولم يقولوا: بما نقول في أنفسنا؛ لأنهم يقولون بألسنتهم، لكن يحدثون أنفسهم ويقولون: لولا يعذبنا الله بما نقول.

فحديث النفس لا يسمىٰ قولًا ولا كلامًا ولا حديثًا إلا مقيدًا، وأما القول والحديث والكلام عند الإطلاق فإنما هو القول المسموع الذي يكون بالحروف.

ثم إننا نقول لهم: أي فرق بين العلم والكلام علىٰ ما زعمتم؟ لأن حقيقة الأمر أنه إذا كان الكلام هو ما قدره الله في نفسه صار معناه العلم، فلا فرق بين العلم والكلام علىٰ زعمكم.

فإن قالوا: قال الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان علىٰ الفؤاد دليلًا

قلنا: وهذا دليل عليكم أيضًا وليس لكم؛ لأن الشاعر يريد أن الكلام المعتبر هو الذي يخرج من القلب، ولكنه لا يسمىٰ كلامًا ولا يضاف إلىٰ الإنسان حتىٰ يقوم عليه الدليل، والدليل لا يكون إلا باللسان الذي ينطق فيسمع، ويكون بحروف.

هذا إذا تنزلنا وقبلنا أن نوافق علىٰ الاستشهاد بهذا البيت، وأما إذا قيل: إن القائل لهذا البيت

هو الأخطل، فإنه لا دليل فيه؛ لأن الأخطل من النصارىٰ، وهم يجوزون من الوهميات ما لا تجيزه العقول، فالنصارىٰ يقولون: إن الله ثالث ثلاثة، ويقولون: نحن موحدون، وكيف يكون موحد من جعل الإله ثلاثة؟! فهم عندهم خطأ وعندهم ضلال، ولهذا وصفوا بأنهم ضالون، وإن قولًا يستشهد له ويستدل له بأقوال النصارىٰ لقول مبني علىٰ شفا جرف هار.

وعلىٰ كل حال فنحن إذا سلمنا جدلًا بالاستدلال بهذا البيت، فهو دليل عليهم لا لهم؛ لأن حقيقة القول أو حقيقة الكلام المعتبر، ما كان في القلب وعبر عنه اللسان، أما الكلام الذي لا يكون في القلب فهذا هذيان، فمثل كلام النائم، أو المخرف البالغ من الكبر عتيًّا، لا يمكن أن نقول عنه: إنه كلام!.

فمراد الشاعر: أن الكلام المعتبر هو الذي يكون في القلب، ثم يعبر عنه اللسان، ويدل عليه: «**إنما جعل اللسان علىٰ الفؤاد دليلًا**».

وعلىٰ ذلك فإن الأشاعرة يخالفون أهل السنة في الكلام من وجوه:

أولًا: أنه معنىٰ وليس بحرف وصوت.

ثانيًا: أنه لازم لذات الله، ولا يتعلق بمشيئته وإرادته - وأهل السنة والجماعة يقولون: إنه متعلق بمشيئته وإرادته، فمتىٰ شاء تكلم، ومتىٰ شاء لم يتكلم.

وإذا قال قائل: علىٰ أي شيء بنىٰ المعتزلة والأشاعرة قولهم؟

نقول: أما المعتزلة فبنوا قولهم علىٰ نفي الصفات عن الله؛ لأنهم ينفون صفة الكلام، وينفون أنه يتكلم، فهم يثبتون الأسماء ولا يثبتون الصفات.

وأما الأشاعرة: فبنوا قولهم علىٰ امتناع قيام الحوادث بالله، وقالوا: الشيء الحادث الذي يقوم بالمشيئة لا يقوم بالله أبدًا، قالوا: لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث، فإن قامت بالله الحوادث لزم من ذلك أن يكون حادثًا وهذا لا شك أنه خطأ.

أما مذهب المعتزلة والجهمية: فظاهر خطؤه؛ لأنهم ينكرون جميع الصفات، ونحن نثبت لله جميع ما أثبته لنفسه.

وأما الأشعرية فنقول: من قال: إن الحادث لا يقوم إلا بحادث؟! فقد يقوم الحادث بالقديم؛ أي بالأزلي الأبدي، وهذا من كمال الله، أن يكون فعله متعلقًا بمشيئته، وأن يحدث من أمره ما شاء، ونقول لهم: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]؟فالآية واضحة، بأنه عند إرادة الشيء يقول له: كن فيكون.

والفاء في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدل على الترتيب والتعقيب، إذن فالأمر بالكون سابق للكون، لكنه مقارن يعني: متصل به ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

فإن ادعوا أن المراد: يقول في الأزل: كن. فالجواب: أن هذا خلاف الظاهر؛ لأن ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدل على أن هذه عقب هذه، وهذا يستلزم أن يكون قوله حادثًا عند وجود ما أراده ﷻ .

مسألة:

قال الأشاعرة: إن القرآن جاء به جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام، وإذا جعلتموه صفة من صفات الله فكيف تنفك الصفة عن الموصوف؟ والجواب على هذا يسير؛ فأنا عندما أقول لشخص ما: بلغ فلانًا بكذا وكذا، فالكلام كلامي أنا، وأما هذا فهو مبلغ فقط، فالكلام إنما يضاف إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا.

وهذا الكلام - أصلًا - هو كلام الله، لكن تكلم جبريل به هذا مخلوق، أما المتكلَّم به فهو كلام الله، فعندما أقرأ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤]. فصوتي هذا مخلوق، لكن ما أصوت به هو صفة الله غير مخلوق.

ولهذا وصف الله القرآن بأنه قول محمد ﷺ وقول جبريل، ولا يمكن أن يكون قولًا، من قائلين؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]. والمراد بالرسول هنا جبريل، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١]. والمراد بالرسول هنا: محمد ﷺ، فأضاف الله تعالى القول إلى محمد ﷺ مرة، وأضافه مرة أخرى إلى جبريل.

ومن المعلوم أنه قول القائل الأول له؛ وهو الله ﷻ وليس محمدًا ﷺ ولا جبريل؛

ويبين ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤]. وتنزيل رب العالمين هذا هو الأول من الثلاثة.

إذن فالكلام يضاف إلىٰ أول من قاله، فلو قلت:

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل ....

فالذي قال هذا الكلام هو امرؤ القيس، وأنا قلت هذا الآن، لكنني قلته إما مبلغًا إن كنت قد أمرت بتبليغه، وإما حاكيًا إن لم أؤمر بتبليغه.

ثالثًا: قال «**والبصر**»: يعني: وله البصر، والبصر هو رؤية الأشياء، وقد أثبت الله في كتابه أنه بصير بما يعمل العباد، وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن لله بصرًا في قوله: «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه**»[(١٦٧)]، وعلىٰ هذا فالبصر ثابت لله تعالىٰ بالكتاب والسنة.

لكن هذا الحديث الذي ذكرناه هو بصر الرؤية، **أما** بصر العلم فيستفاد من الآية، ولهذا نقول: إن بصر الله ﷻ نوعان: بصر رؤية، وبصر علم، وكلاهما يشمله قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨]. وما أشبه ذلك من الآيات، فإن هذا البصر شامل لبصر العلم وبصر الرؤية.

أما قوله عليه الصلاة والسلام: «لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه»، فإنه يختص ببصر الرؤية، وعلىٰ كل حال فالبصر ثابت لله ﷻ، وهو من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، فهو لم يزل ولا يزال عليمًا، ولم يزل ولا يزال بصيرًا بخلقه ﷻ؛ أي: يبصرهم.

ولا يلزم من البصر العين، ولولا النصوص الدالة علىٰ ثبوت العين لم يجز أن نثبتها بثبوت البصر؛ ولهذا كانت الأشاعرة يثبتون لله البصر ولا يثبتون له العين، فيقولون: إن الله يرىٰ لكن لا بعين، فالعين لها نصوصها الدالة عليها والبصر له نصوصه الدالة عليه.

فإذا قال قائل: هل يمكن عقلًا أن يرىٰ بلا عين أو أن يحصل البصر بلا عين؟

---

(١٦٧) سبق تخريجه.

فالجواب: نعم يمكن، فقد قال الله تعالىٰ عن الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]

أي: تخبر بما عمل الناس عليها، وعمل الناس قد يكون فعلًا يرىٰ، وقد يكون قولًا يسمع، فالأرض تسمع بلا أذن وترىٰ بلا عين، والله علىٰ كل شيء قدير.

وعلىٰ كل حال فإننا نثبت لله البصر؛ بصر العلم وبصر الرؤية، ونرىٰ أنه من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال الله متصفًا بها.

رابعًا: السمع: قال: «**سمع**»، وهذه معطوفة علىٰ قوله: «**الحياة**»، لكنها بإسقاط حرف العطف لضرورة النظم.

والسمع الذي أثبته الله لنفسه نوعان: سمع إدراك المسموع، وسمع إجابة المسموع.

وهناك فرق بين الإدراك وبين الإجابة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١]. ﴿سَمِعْنَا﴾؛ أي: سمع إدراك، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾؛ أي: سمع استجابة، وفي قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]. هنا سمع إدراك، وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. أي: سمع استجابة، وفي قول المصلي: سمع الله لمن حمده. سمع الأمرين جميعًا؛ يعني: يسمع ويجيب من حمده بالإثابة.

إذن فسمع الله ينقسم إلىٰ قسمين؛ سمع إدراك وسمع استجابة، لكن هل هما من الصفات الذاتية؟

أما سمع الإدراك فهو من الصفات الذاتية، وأما سمع الاستجابة فهو من الصفات الفعلية؛ لأنه إن شاء استجاب وإن شاء لم يستجب.

فأولو الألباب الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] قال الله تعالىٰ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]. ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]

فالاستجابة حصلت بعد الدعاء، وكل شيء يكون له سبب من صفات الله فهو من الصفات الفعلية.

إذن فسمع الاستجابة من الصفات الفعلية، فمن استجاب الله له فقد سمعه، لكن سمع

الإدراك من الصفات الذاتية، لكن الحادث هو المسموع لا السمع، فأنا مثلًا أسمع الصوت الآن ولكن سمعي موجود من قبل؛ أي: أن هذا الصوت المعين حادث، ولكن القوة السمعية موجودة في من قبل هذا الصوت، فقد تكون الصفة قديمة ومتعلقها حادث ولا مانع.

قال العلماء رحمهم الله: والسمع بمعنى الإدراك: ينقسم إلى عدة أقسام:

سمع عام لكل شيء، فهذا يشمل المؤمن والكافر، وما يرضاه الله وما لا يرضاه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٤]. هذا عام يشمل كل شيء.

وسمع خاص مقتضاه النصر والتأييد، وهذا السمع الخاص له أمثلة في كتاب الله، مثل قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. فليس المراد هنا أن الله تعالى يسمعهما ويراهما مجرد سماع ورؤية، بل المراد: أسمع وأرى فأنتصر لكما، فهذا السمع مقتضاه النصر والتأييد.

وقد يكون للتهديد والوعيد مثل قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٨١]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

فصار السمع الخاص قد يكون مقتضاه النصر والتأييد، وقد يكون مقتضاه الوعيد والتهديد.

فإذا قال قائل: ما هو الضابط لما يقتضيه هذا وهذا؟

فالجواب: أن الضابط: القرائن، فقرائن الأحوال، وسياق الكلام، تدل على أن مقتضاه كذا أو كذا.

خامسًا: «إرادة»: بالرفع عطفًا على «**الحياة**»، بإسقاط حرف العطف لضرورة النظم.

فقوله «**إرادة**»: يعني: أن الله ﷻ له الإرادة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]. وقوله الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. والآيات في الإرادة كثيرة.

قال أهل العلم رحمهم الله: والإرادة تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية: وهي التي بمعنى: المشيئة، وإرادة شرعية: وهي التي بمعنى: المحبة.

مثال الإرادة الشرعية: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٧]. فهذه بمعنى: المحبة وليست بمعنى: المشيئة؛ لأنها لو كانت بمعنى: المشيئة؛ لتاب الله على جميع الناس، لكنها بمعنى: المحبة، فتتعلق بمشيئته إن شاء تاب، وإن شاء لم يتب، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثال الإرادة الكونية التي بمعنى المشيئة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]. أي: ما يشاء، بدليل قوله تعالى في الآية الثانية: ﴿وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

ومن أمثلة الإرادة الكونية أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ﴾ [هود: ٣٤]. فالإرادة هنا كونية؛ لأن الله تعالى لا يريد شرعًا أن يغوي عباده، بل يريد شرعًا أن يهديهم، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾.

فالإرادة إذن قسمان: كونية وشرعية.

والفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية من حيث الحكم من وجهين:

الوجه الأول: أن الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، والإرادة الشرعية لا يلزم فيها وقوع المراد، فقد يريد الله الشيء شرعًا ولا يقع.

الوجه الثاني: الإرادة الشرعية لا تكون إلا فيما يحبه الله، والإرادة الكونية تكون فيما يحبه وما لا يحبه، فمثلًا الإيمان والعمل الصالح مراد لله شرعًا لا كونًا؛ لأن من الناس من لم يؤمن ومن لم يعمل صالحًا، ولو كان مرادًا لله كونًا وقدرًا للزم أن يؤمن الناس كلهم ويعملوا صالحًا.

فإذا قال قائل: الكفر الواقع من من بني آدم هل هو مراد لله؟

فنقول: مراد كونًا لا شرعًا؛ فمراد كونًا؛ لأنه واقع، وكل شيء يقع فهو مراد لله ﷻ ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. فهو مراد كونًا غير مراد شرعًا؛ لأن الله لا يريد من عباده الكفر، وإنما يريد منهم الإيمان.

ونمثل ذلك بالأشخاص فكفر أبي جهل مراد كونًا، والدليل علىٰ أنه مرادٌ كونًا؛ لأنه واقع، وكل شيء واقع فهو مراده كونًا لا إشكال فيه، وليس هو مرادًا شرعًا؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ لا يحبه، وإذا كان الله لا يحب شيئًا فإنه وإن وقع غير مراد لله شرعًا.

وإيمان أبي بكر رضي الله عنه، مراد كونًا؛ لوقوعه، ومراد شرعًا؛ لأنه محبوب إلىٰ الله عز وجل؛ لأنه كما قلنا، كل شيء واقع فهو مراد كونًا، وإيمان أبي بكر واقع فهو مراد كونًا.

وإيمان أبي لهب - أي تقديرًا - مراد شرعًا لا كونًا؛ لأنه لم يقع، فمراد شرعًا؛ لأن الله يحب منه الإيمان؛ لأنه محبوب إلىٰ الله عز وجل.

وقد ذكرنا فيما سبق أن كفر أبي جهل مراد كونًا؛ لوقوعه، غير مراد شرعًا؛ لأن الله لا يحبه، وذكرنا أيضًا أن إيمان أبي لهب مراد شرعًا؛ لأن الله يحبه، غير مراد كونًا؛ لأنه لم يقع.

وهنا يَرِدُ علينا إشكال، وهو: كيف يكون الشيء مرادًا لله كونًا وهو لا يحبه؟ وهل أحد يكرهه علىٰ أن يوقع ما لا يحب؟ وقد أجاب بعض المعتزلة فقال: كل ما وقع فهو مراد الله كونًا وشرعًا، حتىٰ المعاصي قالوا: إن الله أرادها شرعًا، ولكن هذا فيه إشكال.

والجواب السديد في مثل هذه المسألة أن يقال: إن الله يكره كفر هذا الكافر ولم يكرهه أحد علىٰ أن يوقع شيئًا يكرهه، لكن هذا الشيء مكروه لذاته محبوب لغيره، فالكفر الواقع هنا مكروه لذاته محبوب لغيره، ويكون الشيء محبوبًا مكروهًا باعتبارين، لا باعتبار واحد فهذا ممتنع.

مثال ذلك: أنك ترىٰ الرجل يأتي بالحديدة محماة حمراء من النار ليكوي بها ابنه المريض، لكن كيه لابنه ليس مرادًا لذاته، بل مراد لغيره؛ ولهذا تجده محبوبًا له مكروهًا، محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه؛ من وجه إيلامه لابنه مكروه، ومن وجه أنه سبب لشفائه محبوب.

وكذلك الكفر واقع بإرادة الله عز وجل، مكروه إلىٰ الله لذاته، محبوب إليه لغيره، فلولا الكفر ما عرف الإيمان، ولولا الكفر لم يكن جهاد، ولولا الكفر لم يكن امتحان، ولولا الكفر لكان خلق النار عبثًا، إلىٰ غير ذلك من المصالح العظيمة التي أراد الله سبحانه وتعالىٰ أن يقع الكفر بحكمته؛ ولهذا قال عمر: «**لا ينقض الإسلام عروة عروة إلا من لم يدخل في الكفر**»؛ يعني: أن من عرف

قدر الإسلام لا ينقضه، ولا يعرف قدر الإسلام إلا إذا كان قد دخل في الكفر، فبضدها تتبين الأشياء.

وهكذا الله ﷻ يوقع في عباده ما يكرهه لكن من أجل مصلحة أخرىٰ أعظم من إيقاعه وذلك مثل قوله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره إساءته ولا بد له منه**»(١٦٨) فهذا مما يكرهه الله كونًا لا شرعًا، لكن يوقعه ﷻ لما له من المصالح العظيمة، فإنه لا بد من الموت حتىٰ يجازىٰ الإنسان بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر.

فالحاصل أن نقول جوابًا علىٰ هذا الإيراد الشائك: إن هذا المكروه إلىٰ الله مكروه إليه لذاته محبوب إليه لغيره فهو مكروه محبوب من وجهين.

سادسًا: قال: «**وعلم**»؛ أي: من صفات الله تعالىٰ العلم، والعلم صفة كمال؛ ولهذا يمتدح به الإنسان، ويكره أن يوصف بضده، فلو قلت لشخص: يا جاهل، وأنت من أعلم الناس قال لك: أنت الجاهل؛ لأنه يرىٰ أن وصفه بالجهل عيب وقدح ومسبة لابد أن ترد.

فالعلم صفة كمال بلاشك، وعلم الله ﷻ شامل لكل شيء حاضرًا ومستقبلًا وماضيًا، قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وقال تعالىٰ عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

وكذلك أيضًا علم الله تعالىٰ محيط بكل شيء تفصيلًا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وعلمه سبحانه وتعالىٰ شامل لما يتعلق بفعله، وما يتعلق بفعل عباده، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤]، وقال

(١٦٨) أخرجه البخاري كتاب: الرقاق، باب: التواضع، برقم (٦٥٠٢)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ فعلم الله شامل لكل ما يعمله العبد.

إذن علم الله ثابت له بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين، والنظر الصحيح.

بالكتاب: وما أكثر الآيات التي تصف الله بالعلم.

والسنة كذلك مملوءة بما يدل علىٰ أن الله تعالىٰ بكل شيء عليم، كما في حديث الاستخارة وغيره.

وإجماع المسلمين ثابت بأن الله بكل شيء عليم.

والنظر الصحيح يدل عليه؛ لقول الله تعالىٰ مستدلًّا علىٰ علمه بدلالة عقلية: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، فالخالق لابد أن يكون عالمًا بمخلوقه، وعالمًا بخلقه كيف يخلق.

فالعلم دل عليه القرآن والسنة والإجماع والعقل جملة وتفصيلًا.

سابعًا: قال: «**واقتدر بقدرة تعلقت بممكن**»؛ يعني: من صفات الله تعالىٰ القدرة، وقال: اقتدر، من باب المبالغة وهي أبلغ من قدر؛ لأن اقتدر تدل علىٰ صفة ذاتية لازمة، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ ٥٤ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥]. وقال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠]. والآيات في هذا كثيرة.

وقدرة الله تعالىٰ قدرة مقرونة بالقوة، فهو القوي القادر، بخلاف المخلوق فإن قدرته محدودة، وقد تكون قدرة بقوة، وقد تكون قدرة بلا قوة.

لكن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيد القدرة حيث قال: «**تعلقت بممكن**»، وتعلقت بالواجب أيضًا من باب أولىٰ، ولم تتعلق بالمستحيل؛ لأن المستحيل ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون مقدورًا عليه.

لكن المستحيل الذي يتصور ذهننا أنه مستحيل: مستحيل لذاته، ومستحيل لغيره.

أما المستحيل لذاته فهو مستحيل لا يمكن، فلو أن أحدًا قال: هل الله قادر علىٰ أن يخلق مثله؟ لقلنا: هذا مستحيل، لكن الله قادر علىٰ أن يخلق خلقًا أعظم من الخلق الذي نعلمه الآن، ونحن نعلم أن أعظم مخلوق نعلمه هو العرش، فهو أعظم من كل شيء من المخلوقات التي

نعلمها، ومع ذلك نعلم أن الله قادر علىٰ أن يخلق أعظم من العرش، لكن الشيء المستحيل لذاته هذا غير ممكن.

كذلك نحن نعلم أنه يستحيل في العادة - وليس لذاته - أنه يقع خسوف القمر في أول الشهر، فهذا مستحيل حسب العادة، ونعلم أيضًا أنه لا يمكن أن يهل الهلال ثم تخسف الشمس بعد غروبه، فهذا نعلم علم اليقين أنه لن يكون، لكن لغيره؛ أي: حسب ما أجرىٰ الله العادة، وإلا فإن الله قادر علىٰ أن يكسف القمر في أول الشهر وعلىٰ أن يهل الهلال ثم تخسف الشمس بعد غروبه.

وظهور الهلال لا يمكن أن يكون قبل خسوف الشمس؛ بمعنىٰ: أنه إذا خسفت الشمس في ليلة قلنا: إنها أول ليلة في الشهر، فهذا شيء مستحيل؛ لأن من المعلوم أن كسوف الشمس سببه - الذي جعله الله سببًا كونيًا - حيلولة القمر بين الشمس والأرض، وحيلولة القمر بين الشمس والأرض يمنع أن يهل الهلال قبل الخسوف؛ لأنه إذا هل الهلال قبل الخسوف لا يمكن أن يتجاوز ثم يحول بين الشمس والأرض؛ لأن المعلوم أن القمر يتأخر عن الشمس.

فسبب الخسوف الذي جعله الله سببًا للخسوف في العادة. هو: حيلولة القمر بين الشمس والأرض. إذن فهل الشمس سبقت في هذا الحال أو لم تسبق؟ الجواب: أنها لم تسبقه؛ لأنها لو سبقته لم يكن خسوف، وإذا هل الهلال لزم أن تكون الشمس قد سبقت الهلال؛ لأن الهلال لا يكون هلالًا إلا بعد غروب الشمس.

وإذا كانت الشمس قد سبقت هل يمكن الخسوف؟ لا يمكن أبدًا؛ لأن القمر لا يمكن بعد أن تأخر عن الشمس أن يذهب بسرعة حتىٰ يكون تحتها، هذا مستحيل لغيره؛ يعني: مستحيل حسب ما أجرىٰ الله العادة.

لكن الله قادر علىٰ أن يحبس الشمس ويسرع في سير القمر حتىٰ يخسف بعد الغروب.

إذن قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**تعلقت بممكن**» نقول: ضده المستحيل، فالمستحيل لا تتعلق به القدرة؛ لأنه علىٰ اسمه مستحيل، ولكن يجب أن نعلم - حتىٰ لا يتوهم واهم أننا خصصنا ما

عممه الله أو قيدنا ما أطلقه - أن المستحيل نوعان: مستحيل لذاته ومستحيل لغيره.

فالمستحيل لذاته: لا يمكن أن تتعلق به القدرة، كما مثلنا وقلنا: لو قال قائل: هل يقدر الله أن يخلق مثله؟.

قلنا: هذا مستحيل لذاته؛ لأن المماثلة مستحيلة، وأدنى ما نقول في ذلك: أن هذا مخلوق والرب خالق، فتنتفي المماثلة على كل حال.

والمستحيل لغيره: بمعنى: أن الله تعالى أجرى هذا الشيء على هذه العادة المستمرة التي يستحيل أن تنخرم، ولكن الله قادر على أن يخرمها، فهذا نقول: إن القدرة تتعلق به، فيمكن للشيء الذي نرى أنه مستحيل بحسب العادة أن يكون جائزًا واقعًا بحسب القدرة، وهذا الشيء كثير، فكل آيات الأنبياء الكونية من هذا الباب «**المستحيل لغيره**»؛ فانشقاق القمر للرسول عليه الصلاة والسلام مستحيل لغيره، لكن غير مستحيل لذاته؛ لأنه وقع، والله قادر على أن يشق القمر نصفين، بل قادر على أن يشق الشمس نصفين.

ونحن - مثلًا - نرى أن من المستحيل أن تنزل الشمس حتى تحاذي منارة المسجد، ومن ادعى ذلك كذبناه، وقلنا: هذا مستحيل، لكن لا بد أن نعلم أن هذا مستحيل لغيره لا لذاته؛ أي: أنه مستحيل حسب ما أجرى الله العادة لكن الله قادر على أن ينزل الشمس حتى تحاذي المنارة، بل ودون المنارة، فإنها يوم القيامة تكون على رءوس الناس بقدر ميل، بقدرة الله.

فعبارة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**تعلقت بممكن**» تحتاج إلى بيان، فإن ظاهر كلامه أن القدرة؛ لا تتعلق بالمستحيل، ونحن نقول: لا بد في ذلك من التفصيل، فالمستحيل لذاته لا تتعلق به القدرة؛ لأنه ليس موجودًا، ولا يمكن أن يوجد، ولا يفرضه الذهن، كما أنه لا يمكن أن يكون الشيء متحركًا ساكنًا في آن واحد؛ لأنه إن كان متحركًا فليس بساكن، وإن كان ساكنًا فليس بمتحرك.

أما المستحيل لغيره - يعني: الذي يكون بحسب العادة غير ممكن - فهذا تتعلق به القدرة، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، فإن كل آيات الأنبياء الكونية من هذا الباب، فلو أن أحدًا من الناس قال: أنا أضرب هذا الحجر ضربة بعصاي فينفلق اثنتي عشرة عينًا لقلنا: هذا مستحيل

حسب العادة، فلو ضرب الحجر بعصا من حديد حتىٰ يتفتت الحجر ما أتىٰ باثنتي عشرة عينًا، لكن هذا مستحيل لغيره وليس مستحيلًا لذاته؛ لأن الله تعالىٰ جعله لموسىٰ عليه الصلاة والسلام.

كذلك أن تصير العصا حية، هذا لا يمكن حتىٰ في السحر؛ لأنه إنما تكون حية بالسحر حسب نظرنا وليس حقيقة، لكن يمكن أن تكون العصا حية حقيقة حسب قدرة الله تعالىٰ، فكون العصا حية مستحيل لغيره لا لذاته، لكنه لقدرة الله ليس مستحيلًا.

ولهذا كان عصا موسىٰ عليه الصلاة والسلام ينقلب حية حقيقية تلقف وتأكل.

وكذلك فإن الإنسان مخلوق من الطين، فلو صنع شخص تمثالًا علىٰ شكل طير وقام ينفخ فيه، وقال: صار طيرًا وطار، فإننا لن نصدقه؛ لأن هذا مستحيل حسب العادة، لكنه مستحيل لغيره، وأما حسب القدرة فليس بمستحيل؛ لأنه غير مستحيل لذاته؛ ولهذا جعله الله آية لعيسىٰ عليه الصلاة والسلام؛ يخلق تمثالًا علىٰ شكل الطير ثم ينفخ فيه فيطير.

۞ **قوله: «وَالعِلْمُ والكَلَامُ قَدْ تَعَلَّقَا...»:**

لما بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الصفات السبع، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام، بين متعلقات هذه الصفات، أما الحياة فلم يذكر متعلقًا لها كما سيأتي إن شاء الله أنه لا متعلق لها؛ لأنها لا تتعدىٰ.

وأما القدرة: فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بقـــــدرة تعلقـــــت بممكـــــن كـــــذا إرادة فـــــع واســـــتبن

وسبق لنا أن قوله: «**بممكن**» يخرج به المستحيل، وذكرنا أن المستحيل نوعان،مستحيل لذاته ومستحيل لغيره.

فخلق عيسىٰ عليه الصلاة والسلام من غير أب أمر مستحيل في العادة، فلا يمكن أن يوجد ولد بلا أب، وكذلك خلق ولد بلا أم، فإن ذلك مستحيل في العادة، فما من ولد إلا وله أم، ولكن في حواء صار لها أب وليس لها أم.

كذلك أيضًا يستحيل في العادة أن يوجد بشر بلا أم ولا أب، ولكن هذا مستحيل لغيره، ولو شاء الله أن يخلقه لخلقه.

ثم أليس الناس إذا دفنوا في القبور فإن الأرض تأكل أجسامهم كلها إلا عجب الذنب؟ ومع ذلك يتكون من هذا التراب البشر مرة أخرىٰ، وآدم عليه الصلاة والسلام كان خلقه من الطين، وهذا مستحيل لغيره حسب العادة ولكن الله قادر عليه.

❁ **قوله: «كَذَا إِرَادَةٌ...»:**

يعني: كذلك الإرادة تتعلق بالممكن أما المستحيل فلا يمكن، فالمستحيل لذاته لا يمكن أن يريده الله؛ لأن هذه الإرادة عبث والله منزه عن العبث، فلو قال قائل مثلًا: إن الله يريد هذا الشيء أن يكون متحركًا ساكنًا، لأجيب: بأن الله لا يريد هذا؛ لأنه متىٰ كان الشيء متحركًا لم يكن ساكنًا، ومتىٰ كان ساكنًا لم يكن متحركًا، وليس المراد أنه يكون متحركًا ثم يسكن أو ساكنًا ثم يتحرك فهذا ممكن.

فالإرادة إذن تتعلق بالممكن؛ ولهذا نقول: إن الله إذا أراد أمرًا فإنما يقول له: كن فيكون، وهذا يدل علىٰ أن الإرادة تكون في الأشياء الممكنة، التي يمكن أن يفعلها الله ﷻ.

قال «**والعلم والكلام قد تعلقا بكل شيء**»: يعني: أن الله يمكن أن يتكلم بالشيء المستحيل، ويعلم بالشيء المستحيل، فالله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فقال بالمستحيل؛ يعني: تكلم عن شيء مستحيل، وكذلك قال تعالىٰ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] فتكلم بشيء مستحيل.

والعلم أيضًا يتعلق بالمستحيل والدليل قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فهذا خبر يخبر الله فيه أنه لو كان في السماء والأرض آلهة إلا الله لفسدتا، وهذا خبر عن شيء مستحيل إذن الكلام يتعلق بالمستحيل.

وكذلك يتعلق بالواجب من باب أولىٰ، فالله تعالىٰ يتكلم بالشيء الواجب، ومما تكلم به من الأمور الواجبة أن الله واحد لا شريك له، قال تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟

ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨].

والعلم أيضًا يتعلق بالماضي والمستقبل والحاضر؛ لأن الله بكل شيء عليم، فكل شيء فالله عليم به.

❁ **قوله:** «وَسَمْعُهُ سُبْحَانَهُ كَالبَصَرِ...»:

أي: أن السمع يتعلق بالمسموعات لا بكل شيء، فلا يتعلق بالمرئيات، فلا يقال: سمع الله فلانًا؛ أي: نظر إليه؛ لأن السمع يتعلق بالمسموعات. فالأقوال من شأن السمع، والبصر كذلك يتعلق بالمبصرات، فالأفعال، من شأن البصر؛ لأن الفعل يرىٰ ولا يسمع، فالذي يسمع ليس الفعل وإنما هو حركة الفاعل.

إذن الأفعال من متعلقات البصر، والأقوال من متعلقات السمع؛ ولهذا قال: «**وسمعه سبحانه كالبصر بكل مسموع**» كالأقوال، «**وكل مبصر**» كالأفعال.

أما الحياة فلا تتعلق بشيء بائن عن الله ﷻ؛ لأن الحياة وصف لازم لذاته لا تتعدىٰ لغيره، فلهذا لم يذكر لها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ متعلقًا.

فهذه سبع صفات ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ولكنه لم يذكر غيرها؛ لأنها هي الصفات التي اتفق عليها السلف وأهل التأويل من الأشعرية ونحوهم؛ فلهذا خصها المؤلف بالذكر؛ لأنها محل اتفاق، أما السلف فيثبتون لله تعالىٰ أكثر من هذه الصفات، يثبتون لله كل ما وصف به نفسه من الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة والكلام والحفظ والرضا والغضب وغير ذلك مما وصف الله به نفسه، لكن الأشاعرة لا يثبتون إلا هذه الصفات السبع فقط؛ لأنهم يرون أن هذه الصفات السبع دل عليها العقل فأثبتوها لدلالة العقل عليها، وأما ما سواها فإن العقل لا يدل عليها فيجب أن تؤول.

ثم فصلوا كيف دل عليها العقل فقالوا: الإيجاد دل علىٰ القدرة، حيث إن إيجاد الأشياء يدل علىٰ قدرة الموجد وهو الله ﷻ، والأشياء موجودة فإيجاد الأشياء دليل علىٰ القدرة.

وإحكام هذه الأشياء خلقًا وصنعًا يدل علىٰ العلم؛ لأن الجاهل لا يحكم الشيء.

والتخصيص يدل على الإرادة وذلك أن كون هذا ذكر وهذه أنثى، وهذه شمس وهذا قمر، وهذه أرض وتلك سماء، يدل على الإرادة، فأراد الله أن تكون السماء سماء فكانت، وأن تكون الأرض أرضًا فكانت، وأن يكون الإنسان إنسانًا فكان، وأن يكون البعير بعيرًا فكان، فالتخصيص يدل على الإرادة، وهذه ثلاث صفات.

ثم قالوا: وهذه الصفات الثلاث لا تقوم إلا بحي؛ أي: من لازم المتصف بهذه الصفات الثلاث أن يكون حيًّا، فأثبتوا الحياة، فتكون الصفات بذلك أربع.

ثم يقولون: إذا ثبت أنه حي فإما أن يتصف بالسمع والبصر والكلام أو بضد ذلك، وضد ذلك ممتنع؛ لأن ضد السمع الصمم، وضد الكلام الخرس، وضد البصر العمى، وهذه الصفات صفات عيب لا يمكن أن يتصف بها الخالق، وهذا وجه دلالة العقل على هذه الصفات السبع.

أما الرحمة والرضا والحكمة والوجه واليدان فقالوا: لا نثبت لله رحمة، ولا نثبت لله رضا، ولا نثبت لله حكمة، ولا نثبت لله وجهًا، ولا نثبت لله يدين؛ لأن هذه الصفات لا يدل عليها العقل، وإذا لم يدل عليها العقل فإنه لا يمكن أن نثبتها لله ﷻ.

ويجاب عليهم بثلاثة أجوبة وهي:

أولًا: أن الرجوع إلى العقل في هذه الأمور باطل شرعًا وعقلًا.

أما شرعًا، فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأما بطلانه عقلًا: فلأن هذه الأمور من الأشياء التي تتلقى بالخبر؛ لأن الخالق ﷻ ليس كمثل الخلق، فلا يجوز عليه ما يجوز عليهم، ولا يمتنع عليه ما يمتنع عليهم، ولا يجب له ما يجب لهم، فهو مخالف للخلق، وإذا كان مخالفًا للخلق فلا يحكم الخلق عليه بعقولهم، وكيف يحكم الخلق عليه وهم لم يشاهدوا الله، ولا نظيرًا لله؛ فكان في الشرع والعقل ما يبطل الاعتماد على العقل في هذه الأمور.

ثانيًا: هب أن العقل لا يدل على سوى هذه الصفات السبع، فقد دل عليها الشرع، وتعدد الدليل جائز عقلًا وواقعًا، فإذا انتفى أحد الدليلين ثبت المدلول بالدليل الآخر؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، فقد يكون للمدلول دليل آخر غير الدليل الذي انتفى. فإذا فرضنا جدلًا أن العقل لا يدل على هذه الصفات فإن الشرع دل عليها وإذا دل عليها وجب إثباتها.

ثالثًا: أننا يمكننا أن نثبت بالعقل ما نفيتم أن العقل دال عليه؛ يعني: أننا نستدل بالعقل كما استدللتم بالعقل، فنقول: ما نفيتموه قد دل عليه العقل.

مثال ذلك: هذه النعم التي نشاهدها، وهذه النقم التي تندفع عنا مع وجود أسبابها، فهذه تدل على الرحمة، ونزول المطر من آثار الرحمة، ونبات الأرض من آثار الرحمة، والنوم والراحة من آثار الرحمة، والعلم والرزق من آثار الرحمة، كل ما بنا من نعمة فهي من آثار الرحمة، ودلالة هذه الأشياء على الرحمة عقلًا أوضح وأبين من دلالة التخصيص على الإرادة؛ لأن دلالة هذه الأشياء على الرحمة واضحة للعامي والعالم، ودلالة التخصيص على الإرادة لا يفهمها إلا عالم، وكذلك إثابة الطائعين وتعلية منازلهم دليل على الرضا عنهم لا الكراهة لهم؛ لأنه لو كرههم لعاقبهم.

وانتقامه سبحانه وتعالى من المجرمين يدل على الغضب، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فالمهم أن ما ذكروا أن العقل لا يدل عليه، فإنه يمكننا أن نثبته نحن بدلالة العقل.

لكن إثبات الأشاعرة لهذه الصفات السبع ليس كإثبات أهل السنة لها بل يختلف، فالكلام مثلًا عند أهل السنة والجماعة ليس هو الكلام عند الأشاعرة وسبق أن الأشاعرة قالوا في الكلام قولًا لا يقوله من له عقل بل قالوا قولًا حقيقته نفي الكلام؛ لأنهم قالوا: إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس والمسموع عبارة عن هذا الكلام خلقه الله ليعبر عما في نفسه.

وسبق بيان قولهم والرد عليهم.

كذلك السمع والبصر يختلف إثباتهم لها عن إثبات أهل السنة والجماعة.

فلهذا نقول: إن مذهب أهل السنة والجماعة مع مذهب الأشاعرة متماثل في عد هذه الصفات السبع وثبوتها. وإن كان يختلف في كيفية إثباتها.

فصارت هذه الصفات الست:

اثنتان منها تتعلقان بكل شيء وهما: العلم والكلام. واثنتان تتعلقان بالممكن وجودًا وعدمًا وهما: القدرة والإرادة. واثنتان تتعلقان بالموجود وهما: السمع والبصر.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** «في معرفة الله تعالىٰ بأسمائه وصفاته»:

لما فرغ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ من المقدمة التي ذكر فيها قواعد وضوابط في باب العقيدة شرع في المقصود من هذه المنظومة، وهو بيان معرفة الله - جل وعلا - بأسمائه وصفاته، وهذا باب عظيم، ومعرفة الله - جل وعلا - بأسمائه وصفاته مطلوب من كل مسلم.

وقد تعرف الله - جل وعلا - لعباده بأسمائه وصفاته، في القرآن وعلىٰ لسان رسول الله ﷺ، فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأثبت لنفسه الأسماء، وهي كثيرة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، تدل علىٰ عظمته، وأخبر أنها حسنىٰ، ليست مجرد أسماء، وإنما هي أسماء حسنىٰ تدل علىٰ صفات عظيمة، كل اسم منها يدل علىٰ صفة من صفات الله جل وعلا فالرحمن الرحيم اسمان يدلان علىٰ الرحمة، والسميع البصير اسمان يدلان علىٰ ثبوت السمع والبصر له سبحانه، والقدير يدل علىٰ القدرة، والحي يدل علىٰ الحياة الكاملة، والقيوم يدل علىٰ كمال قيوميته سبحانه؛ بمعنىٰ أنه قائم بذاته ومقيم لخلقه، فهو قائم بذاته لا يحتاج إلىٰ أحد، ومقيم لخلقه فكل خلقه محتاجون إليه سبحانه وتعالىٰ. وهكذا كل اسم من أسمائه يدل علىٰ صفة عظيمة، وليست مجرد أسماء بدون معانٍ، وبها يعرف سبحانه وتعالىٰ، ويدعىٰ، ويتوسل إليه بأسمائه وصفاته ويخاف ويرجىٰ، هكذا باب الأسماء والصفات لله عَزَّ وَجَلَّ.

وهذا المقام زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وثبت الله أهل السنة والجماعة في هذا الباب

وفي غيره، لكن هذا الباب هو الأصل، ففي هذا الباب أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله من الأسماء والصفات على ما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثل، على حد قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وتخبطت الطوائف الضالة المنحرفة في هذا الباب، فالجهمية نفوا الأسماء والصفات، والمعتزلة أثبتوا أسماء مجردة لا تدل على معانٍ، ونفوا الصفات كلها وأولوها وحرفوها، والأشاعرة أثبتوا الأسماء وأثبتوا سبع صفات، وبعضهم أثبت أربع عشرة صفة ونفوا الباقي، ويقابلهم طائفة يقال لهم: المشبهة غلوا في الإثبات، فشبهوا أسماء الله وصفاته بأسماء وصفات خلقه، ولم ينزهوا الله – جل وعلا – عن ما نزه عنه نفسه من التمثيل والتشبيه. هذا حاصل الخلاف في هذا الباب، كله يدور على هذا.

❁ **قوله:** « أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى العَبِيدِ »:

الواجب: هو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، «**على العبيد**» جمع عبد، من العبودية وهي الذل، والخضوع؛ لأن كل الخلق عباد الله – جل وعلا – قال تعالى ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]. هذه عبودية عامة في جميع الخلق لا أحد يخرج عنها، لا الملائكة ولا الجن ولا الإنس، كل الخلق عباد الله – جل وعلا – العبودية العامة. وهناك العبودية الخاصة لأهل الإيمان، وهم الذين عبدوه سبحانه وتعالى حق عبادته، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]. لما قال إبليس: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢-٨٣]. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ هذه عبودية خاصة، ومثل قوله في الملائكة: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] هذه عبودية خاصة، وقوله في نوح عليه السلام: ﴿فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]. هذه عبودية خاصة عبودية تشريف وتكريم، ومثل قوله في محمد ﷺ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]. يعني: محمدًا ﷺ، وهذه عبودية خاصة تقتضي التشريف والتكريم.

فأول ما يجب على العبيد كلهم، الناظم يقول: **«أول واجب على العبيد معرفة الإله...»** والصواب: أول واجب على العبيد عبادة الله، أما معرفته فإنهم يعرفونه بالفطرة والعقول والأدلة الكونية والأدلة القرآنية، فهم يعرفونه لكن أول ما يجب عليهم عبادته؛ ولهذا أول ما يؤمر به الصغير الصلاة: **«مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع»**(١٦٩) ولم يقل: عرفوهم بالله؛ لأنهم يعرفون ذلك بفطرتهم؛ لأن معرفة الله ﷻ معلومة بالفطرة فأول واجب على العبيد عبادة الله سبحانه وتعالى، والكافر حينما يسلم يؤمر بالشهادتين: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»، ولا يؤمر بأن ينظر في الكون، ويستدل على وجود الله كما يقولون، هذا شيء معروف في الفطرة لا أحد ينكره؛ ولهذا كل رسول يقول لقومه: اعبدوا الله، أول ما يبدأهم يقول: اعبدوا الله؛ لأنهم يعرفون الله بفطرهم، لا يقول لهم: اعرفوا الله؛ لأنهم يعرفون أن لهم ربًّا، ولكنهم لم يعبدوه، فيأمرهم بعبادة الله ﷻ هذا هو الصواب.

أما علماء الكلام فيقولون: أول واجب على العبد هو النظر، ينظر في الأدلة لإثبات الرب سبحانه وتعالى، ثم بعد ذلك إذا نظر في الأدلة وعرف الرب ووجوده يعبده، نقول: هذا تحصيل حاصل، الخلق يعرفون الله بالفطرة، وبالأدلة الكونية والأدلة القرآنية.

❁ **قوله:** «بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ...»:

الله - جل وعلا - واحد في ربوبيته لا شريك له في خلقه وتدبيره، وواحد في ألوهيته فلا شريك له في عبادته، وواحد في أسمائه وصفاته فلا مثيل له ولا شبيه له في أسمائه وصفاته، وليس له نظير، والنظير هو الشبيه والمماثل، كما قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. أي: هل تعلم أن أحدًا يشابه الله - جل وعلا - ويساميه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]. وهذا نفي أن يكون له كفو، الكفو: هو الشبيه والمماثل، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. والند: هو

---

(١٦٩) أخرجه أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، برقم (٤٩٥)، وأحمد (٢/ ١٨٠)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٦٦)، و«صحيح الجامع»، برقم (٥٨٦٨).

الشبيه والنظير، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أي: تعلمون أنه لا ند له سبحانه وتعالىٰ.

«ولا وزير» الوزير: هو المعين، ومن عادة الملوك في الدنيا أنهم يتخذون الأعوان والوزراء يعينونهم علىٰ تدبير الملك، ويبلغونهم حوائج الناس؛ لأنهم بشر عاجزون لا يعلمون حوائج الناس، أما الله - جل وعلا - فإنه ليس بحاجة إلىٰ وزير، ولا إلىٰ ظهير، ولا إلىٰ ولي من الذل؛ لأنه يعلم كل شيء، ويقدر علىٰ كل شيء، فليس بحاجة إلىٰ وزير أو إلىٰ ظهير أو إلىٰ معين كعادة ملوك الدنيا؛ ولهذا نزه نفسه سبحانه عن الشبيه والنظير والمثيل والمعين والظهير ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

قوله: « صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ...»:

أما ذاته سبحانه فهي قديمة أزلية لا بداية لها، وأما صفاته فهي علىٰ قسمين:

صفات قديمة: مثل ذاته، وهي صفات الذات؛ كالسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة، والصفات الذاتية كالوجه، واليدين مما ثبت لله ﷻ كل صفاته الذاتية قديمة بقدم ذاته سبحانه وتعالىٰ.

القسم الثاني: صفات الأفعال: مثل الخلق والرزق والكلام والنزول إلىٰ السماء الدنيا والاستواء علىٰ العرش، فهذه قديمة النوع حادثة الآحاد؛ بمعنىٰ: أنه متصف بنوعها في الأزل، فهو متصف أنه يتكلم، وأنه يخلق، وأنه يرزق، وأنه يحيي ويميت، هذا ما له بداية، لكن آحاد هذه الأفعال تتجدد، فهو يتكلم إذا شاء، ويأمر وينهىٰ ويشرع سبحانه وينزل إلىٰ سماء الدنيا كل ليلة، ويخلق ويرزق من يشاء سبحانه فلابد من هذا التفصيل. اما قول الناظم إن صفاته قديمة بالإطلاق فهذا محل نظر.

«أسماؤه ثابتة عظيمه» أسماؤه ثابتة كما في القرآن جملة وتفصيلًا، جملة في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]. ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحشر: ٢٤].

ومفصلة في الآيات مثل ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]. ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

«عظيمة» لا أعظم من أسماء الله - جل وعلا - ولا يشبهها شيء من أسماء المخلوقين، وإن اشتركت في اللفظ مع أسماء المخلوقين فهي تختلف في الكيفية، واللفظ واحد، الله سميع بصير والمخلوق سميع بصير، الله عنده علم والمخلوق عنده علم، ولكن صفات الله - جل وعلا - لائقة به وبعظمته، وصفات المخلوقين لائقة بهم علىٰ قدرهم لا تشابه بينها في الحقيقة والكيفية، بل بينها فرق عظيم، كالفرق بين الخالق والمخلوق، ينبغي أن يعرف أنها وإن تشابهت في اللفظ والمعنىٰ العام، فإنها لا تتشابه في الكيفية والحقيقة، فسمع الله لا يشبه سمع المخلوق، وكذلك بقية صفاته سبحانه وتعالىٰ، وعلم الله لا يشبه علم المخلوق، الله وصف المخلوق بأنه عليم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]. يعني: إسحاق عليه السلام، والله وصف نفسه بأنه بكل شيء عليم، فلا مشابهة بين العليم والعليم، وسمي عبده بالحليم، قال تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]. يعني: إسماعيل عليه السلام وسمىٰ نفسه حليمًا، ولا تشابه بين حلم الله وحلم العبد، ولا بين الحليم والحليم، وإن كانت مشتركة في اللفظ وفي المعنىٰ العام، لكن تفترق في الحقيقة والكيفية.

❁ **قوله**: «لَكِنَّهَا في الحقِّ تَوْقِيفِيَّهْ...»:

«لكنها»؛ أي: أسماء الله وصفاته «توقيفية»؛ بمعنىٰ: أنه يقتصر في إثباتها علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة، فلا نحدث لله أسماء وصفات من عندنا، ولا نصفه بصفات لم ترد في الكتاب والسنة، أو نسميه باسم ليس في الكتاب والسنة، هذا معنىٰ أنها توقيفية، فما جاء في كتاب الله وسنة رسوله من أسماء الله وصفاته أثبتناه، ولا نزيد عليه من عندنا أبدًا، لا يجوز هذا؛ لأن الله أعلم بنفسه وما يليق به والرسول ﷺ هو أعلم الخلق بربه، ونحن لا نعلم إلا ما علمنا الله سبحانه وتعالىٰ، فلا نقول علىٰ الله بغير علم ونصفه بشيء لم يصف به نفسه، أو نسميه باسم لم يسم به نفسه، هذا من الإلحاد في أسماء الله، فالذي يزيد في أسماء الله شيئًا ليس منها ملحد في أسماء الله ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. فمن

الإلحاد فيها زيادة الأسماء أو الصفات التي لم ترد في الكتاب والسنة.

وهذا باب عظيم يجب التنبه له؛ لأن بعض المبتدئين في طلب العلم أحيانًا يثبتون لله أشياء لم يثبتها لنفسه ولا وردت في الكتاب والسنة، فيجب عليهم التوقف والامتناع، ولا ينسبون إلىٰ الله - جل وعلا - إلا ما أثبته لنفسه أو أثبته أعلم الخلق به وهو محمد ﷺ. حسبنا التوقف علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة.

«لنا بذا أدلة وفيه» لنا علىٰ أنها توقيفية أدلةٌ وافية كافية بالمقصود من كتاب الله وسنة رسولهﷺ.

❁ **قوله:** « لَهُ الحَيَاةُ والكَلَامُ والبَصَرْ...»:

لما ذكر القاعدة في أسماء الله وصفاته أراد أن يمثل لها بما ورد في كتاب الله وسنة رسوله.

«له الحياة»؛ يعني: أن الله ﷻ موصوف بالحياة، قال الله - جل وعلا -: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]. فسمي نفسه بالحي، وهذا يدل علىٰ ثبوت الحياة الكاملة، وليست كحياة المخلوقين؛ لأن حياته حياة لا بداية لها ولا نهاية، بخلاف حياة المخلوقين فإنها حياة ناقصة ولها بداية ولها نهاية.

«والكلام» من صفاته سبحانه أنه يتكلم كما قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]. ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]. كما أثبت لنفسه النداء والمناجاة ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]. والمناداة: هي الصوت المرتفع، والمناجاة: هي الصوت الخفي، فجمع الله لموسىٰ عليه الصلاة والسلام بينهما.

وجاء في الأحاديث أن الله - جل وعلا - كلم آدم، وجاء في القرآن أن الله كلم آدم وحواء ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢]. ناداهما وقال: ألم أنهكما وأقل لكما؟ هذا فيه إثبات الكلام والقول لله ﷻ.

ويكلم عباده يوم القيامة في المحشر ويسمعون كلامه، ويكلم أهل الجنة ويتلذذون بكلامه

ومناجاته لهم سبحانه وتعالىٰ، فكلامه صفة من صفاته الفعلية؛ قديمة النوع؛ حادثة الآحاد، بمعنىٰ أنه يتكلم إذا شاء، وهو لا يزال متصفًا بالكلام في الأزل والأبد، ويكلم إذا شاء سبحانه من يشاء من عباده في الدنيا والآخرة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورىٰ: ٥١]. يعني: لا أحد يكلمه الله علىٰ سبيل أنه يرىٰ الله؛ لأن الله لا يرىٰ في هذه الدنيا، ما رآه لا جبريل ولا محمد ﷺ ولا موسىٰ، وإنما يكلمهم من وراء حجاب، وحجابه النور سبحانه وتعالىٰ؛ لأن الخلق لا يطيقون رؤيته في هذه الدنيا، أما في الآخرة والجنة فإن الله يعطيهم قوة يستطيعون بها رؤيته سبحانه وتعالىٰ، فيرونه سبحانه وتعالىٰ عيانًا بأبصارهم، كما يرون القمر ليلة البدر، كما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، كما ثبت وتواتر في الأحاديث.

«**والبصر**» كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]. ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]. فسمىٰ نفسه بالسميع والبصير، ويؤخذ من هذين الاسمين وصف الله بالسمع والبصر، وأنه يسمع ويرىٰ سبحانه وتعالىٰ، قال لموسىٰ وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. وكما أخبر سبحانه وتعالىٰ أنه سمع قول اليهود لما قال ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]. وسمع قول المرأة التي تجادل النبي ﷺ في زوجها لما ظاهر منها ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]. ووصف نفسه بالسمع وسمىٰ نفسه بالسميع، يسمع الأصوات كلها، يسمع السر وأخفىٰ، لا يخفىٰ علىٰ سمعه شيء سبحانه وتعالىٰ.

«**سمع إرادة وعلم واقتدر**» وله إرادة كما أثبت الله لنفسه ذلك أنه له إرادة وأنه يريد ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]. ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]. ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

فالله - جل وعلا - يريد: له إرادة، والإرادة على نوعين:

إرادة كونية: يخلق بها سبحانه ويدبر بها ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. إذا أراد فهذه إرادة كونية ترادفها المشيئة، ترادفها مشيئة الله سبحانه وتعالى.

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]. هذه إرادة كونية وهي التي ينشأ عنها الخلق والتدبير.

والنوع الثاني: إرادة شرعية دينية كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]. ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]. ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. هذه إرادة شرعية.

والفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية أن الإرادة الكونية لابد أن تقع، فإذا أراد الله أن يخلق شيئًا أو أن يوجد شيئًا أو أن يفعل شيئًا فلا بد أن يقع، وأما الإرادة الشرعية فقد تقع وقد لا تقع، الله أراد من عباده الإيمان، ولكن منهم من آمن ومنهم من كفر، فالإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع.

وكذلك الإرادة الكونية قد يحبها الله ويرضاها، مثل إيمان المؤمن وطاعة المطيع، وقد لا يحبها ولا يرضاها، مثل كفر الكافر ومعصية العاصي، أرادهما الله كونًا وقدرًا ولكنه لم يردهما شرعًا، ولم يرضهما دينًا.

«وعلم» من أسمائه أنه عليم ومن صفاته العلم المحيط بكل شيء العلم الذي هو موصوف به أزلًا وأبدًا، يعلم كل شيء؛ يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، يعلم كل شيء ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١]. لا يخفى على علمه شيء سبحانه وتعالى، هذه صفة العلم.

«واقتدر» على الإيجاد والخلق، والقدرة من صفاته ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١].

قال: على كل شيء قدير، لا يعجزه شيء، فقدرته لا يستعصي عليها شيء، خلاف المخلوق، فالمخلوق عنده قدرة ولكنه يعجز عن كثير من الأشياء، إنه لا يقدر على كل شيء، يقدر على شيء ويعجز عن شيء، أو يعجز عن أكثر مما يقدر عليه، أما الله - جل وعلا - فإنه على كل شيء قدير لا يعجزه شيء.

❁ **قوله**: «بِقُدْرَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ...»:

القدرة تتعلق بالممكنات، وكل ممكن فالله قادر عليه، أما المستحيلات هذه ليست بشيء، والله - جل وعلا - يقول: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ والمستحيل هذا ليس بشيء، لا يدخل في قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فقدرته تتعلق بالممكنات.

«**بقدرة تعلقت بممكن**» بممكن؛ أي: أن الأشياء الممكن وجودها أو عدم وجودها، الله قادر على إيجادها، وهذا يشمله قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على كل شيء من الممكنات، أما المستحيلات فهذه ليست بشيء، فلا تدخل في عموم قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: ٢٠].

«**كذا إرادة**» الإرادة أيضًا تتعلق بالممكن، ما أراده الله كان، أما المستحيل؛ فهذا ليس بشيء ولا يدخل في العموم.

«**فع واستبن**»: «عِ»: فعل أمر من وعى، من الوعي وهو التنبه والحفظ والتدبر، واستبن؛ يعني: تبين واعلم هذا الشيء وتيقنه.

❁ **قوله**: «وَالعِلْمُ والكَلَامُ قَدْ تَعَلَّقَا...»:

الفرق بين القدرة والعلم، القدرة تتعلق بالممكنات لا بالمستحيلات، وأما العلم فهو عام لكل شيء لا يقيد، يقول الله - جل وعلا - ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٩]. من الممكنات الواجبات وحتى المستحيلات يعلم الله سبحانه وتعالى كل شيء، ولهذا قال -جل وعلا-: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾[الأنعام: ٢٨]. رجوعهم إلى الدنيا مستحيل، علم الله سبحانه وتعالى أن هذا المستحيل لو وقع وردوا إلى الدنيا أنهم لا يؤمنون ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، فعلم الله أنهم لو ردوا - مع أن هذا مستحيل - لعادوا لما نهوا عنه من الكفر والشرك بالله ﷻ، وإنهم لكاذبون في قولهم:

﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، هذا كذب منهم.

فقوله: والعلم تعلق بكل شيء هذا صحيح كما ذكرنا، وأما أن الكلام قد تعلق بكل شيء فلا، الكلام من أفعاله سبحانه وتعالى، صفة من صفات الأفعال لا تتعلق بكل شيء وإنما هي تابعة للمشيئة والإرادة كسائر أفعاله سبحانه وتعالى، يفعلها إذا شاء، ويتكلم إذا شاء سبحانه.

قوله: « وَسَمْعُهُ سُبْحَانَهُ كَالبَصَرِ...»:

سمعه وبصره عامان لكل مسموع وكل مبصر، كل مسموع فإن الله يسمعه، وكل مبصر فإن الله - جل وعلا - يبصره: ﴿لا يخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء﴾ [آل عمران: ٥]: وأما غير المسموع وغير المبصر هذا ليس بشيء.



فصل
في مبحث القرآن [العظيم والكلام المنزل القديم] (١٧٠)

٤٠ - وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ «جِبْرِيلَ» مِنْ مُحْكَمِ «القُرْآنِ» وَالتَّنْزِيلِ

٤١ - «كَلَامُهُ» سُبْحَانَهُ قَدِيمُ أَعْيَى الوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ

٤٢ - وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَى مِنْ أَصْلِهِ أَنْ يَسْتَطِيعُوا «سُورَةً» مِّنْ مِّثْلِهِ

* الشرح *

• قال العلامة ابن مانع:

اعلم أن مذهب السلف الصالح في القرآن أنه كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، تكلم به الله صدقًا، وسمعه منه جبريل حقًّا، وبلغه محمدًا وحيًا، ولهذا قال:

❁ **قوله**: «وَأَنَّ»:

أي: ونجزم أن «ما»؛ أي: الوحي والكلام الذي «**جاء**» من الله تعالىٰ «**مع جبريل**»، الملك المكرم، أمين الله علىٰ وحيه لأنبيائه ورسله، «**من محكم القرآن**» العظيم، «**والتنزيل**»؛ أي: أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيه محمد ﷺ بواسطة جبريل، فهو عطف مرادف «**كلامه سبحانه**» وتعالىٰ «**قديم**» حروفه ومعانيه غير مخلوق، وقد أخبر تعالىٰ بتنزيله وشهد بإنزاله، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣]. وقال تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] والآيات في ذلك أكثر من أن تحصىٰ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمة - رحمه الله تعالىٰ - في قاعدته التي في بيان أن القرآن كلام الله تعالىٰ: ليس شيء منه كلامًا لغيره، لا جبريل، ولا محمد ﷺ، ولا غيرهما قال: وفي قوله تعالىٰ: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] دلالة علىٰ بطلان قول من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم

(١٧٠) غير موجودة في نسخة الفوزان، ونسخة ابن قاسم.

من الأجسام المخلوقة، كما هو قول الجهميين الذين قالوا بخلق القرآن.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: القرآن كيف تصرف فهو غير مخلوق، ولا نرى القول بالحكاية والعبارة، وغلَّط من قال بهما وجهَّله.

❁ **قوله**: «أَعْيَىٰ»

أي: عجز «الورى» من الإنس والجن «بالنص» القرآني. «يا عليم»: مبالغة عالم تمم به البيت.

قال الله تعالىٰ: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[الإسراء: ٨٨].

❁ **قوله**: «وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ مِنْ أَصْلِهِ»:

أي: ليس في وسع الخلق وطاقتهم. «من أصله»؛ أي: الورى «**أن يستطيعوا**» الإتيان بأقصر «**سورة من مثله**»؛ أي: القرآن، وفي قوله: «**وليس في طوق الورى من أصله إلخ...** » إشارة إلى أن القرآن معجز في نفسه خلافًا لمن يقول بالصرفة، وهو أن الله صرف قلوب العباد عن معارضته، وهذا القول أضعف ما قيل في وجوه إعجاز القرآن كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ:

❁ **قوله**: «وَأَنَّ مَاجَاءَ مَعَ جِبْرِيلَ...»:

أي: وأن نجزم ونعتقد: أن الكلام الذي جاء من الله مع جبرائيل أمينه أوحاه إليه من محكم القرآن العظيم، ومحكم التنزيل، الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ بواسطة جبرائيل هو: كلام الله سبحانه، تكلم به حقيقة، كما صرح به في كتابه، وأجمع عليه السلف، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

❁ **قوله:** «قَدِيمُ»:

ليس من قول السلف، وإنما هو قول ابن كلاب ومن تبعه؛ أي: أنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته؛ وأجمع أهل السنة والجماعة على أن الله يتكلم كيف شاء، ومتى شاء.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: لم يقل أحد من السلف إن القرآن قديم، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٣] وقال: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١] ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا ٱلۡقُرُونَ﴾ [يونس: ١٣]. ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء: ١] ولا يكون ذلك إلا بعد وجود المخبر عنه، وإلا كان كذبًا، تعالى الله عن ذلك.

❁ **قوله:** «أَعْيَى الوَرَىٰ بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ»:

أي: أعجز الخلق من الجن والإنس بالنص القرآني؛ وقد تحدى سبحانه الخلق أن يأتوا بمثله، أو عشر سور، أو سورة، فعجزوا مع بلاغتهم، وشدة عداوتهم «يا عليم»: صيغة مبالغة؛ أي: العالم البالغ في العلم.

❁ **قوله:** «وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ مِنْ أَصْلِهِ...»:

أي: ليس في وسع الخلق من أولهم إلى آخرهم أن يأتوا بأقصر سورة من مثل القرآن، كما تحداهم الله تعالى، فاعترفوا بالعجز، وقد تحداهم بذلك في مكة والمدينة، وعدم قدرة البشر على مثله مع قيام الداعي، ومهارة البلاغة أكبر معجزة، وأبهر آية، وأظهر دلالة؛ ونفس نظمه وأسلوبه، ودليله ومعانيه، وفصاحته وبلاغته وغير ذلك عجيب خارق للعادة.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله:** «وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلَ...»:

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكر من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي الصفات التي اتفق عليها أهل السنة والأشاعرة على خلاف بينهم في الإيمان بهذه الصفات؛ أي: في كيفية الإيمان بها، ذكر الكلام على

القرآن الكريم فقال: «**وأن ما جاء مع جبريل**» ويجوز «**وأن ما جاء مع جبريل**» عطفًا علىٰ قوله: «**بأنه واحد**»؛ يعني: ومن الواجب أن ما جاء مع جبريل من محكم الآيات كلامه، ولعل الكسر أظهر، وإن ما جاء مع جبريل هو من عند الله، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤].

قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأن ما جاء مع جبريل**» بكسر «**جبريل**» مع أنه اسم لا ينصرف، والله تعالىٰ يقول: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجره بالفتحة، ولكن المؤلف هنا جره بالكسرة لضرورة الشعر. قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولاضـــطرارٍ أو تناســب صُرِف ....

يعني عند الضرورة يُصرف ما لا ينصرف.

وجبريل أحد الملائكة الكرام العظام، وهو موكل بالوحي ينزل به علىٰ الأنبياء، وربما وكل بغير ذلك، كما في قوله تعالىٰ في قصة مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] لكن العمل الموكول إليه في الأصل هو نزول الوحي علىٰ الأنبياء.

ولهذا يقال: ثلاثة من الملائكة علمنا أنهم موكلون بما فيه الحياة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، فجبريل موكل بما فيه حياة القلوب، وميكائيل موكل بما فيه حياة النبات؛ أي: القطر، وإسرافيل موكل بما فيه بعث الأجساد بعد الموت وهو النفخ في الصور، وأشرفها وأعلاها ما فيه حياة القلوب.

وكان النبي عليه الصلاة والسلام يذكر هؤلاء الثلاثة في افتتاح صلاة الليل، حيث يقول في افتتاح صلاة الليل: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم**»[١٧١].

---

(١٧١) أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم (٧٧٠)، والنسائي في كتاب: الاستعاذة، باب: الاستعاذة من حر النار، برقم (٥٥١٩)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

ووصف الله سبحانه وتعالىٰ جبريل بأنه أمين، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢١] ووصفه بالقوة، فقال تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥، ٦] فاجتمع في حق جبريل عليه الصلاة والسلام القوة والأمانة، فبأمانته نعلم أنه لا زيادة ولا نقص في القرآن الذي أوحاه الله إليه ليلقيه علىٰ قلب النبي عليه الصلاة والسلام، وبالقوة نعلم أنه لا أحد تسلط علىٰ القرآن حين نزول جبريل به، أو غلبه عليه، أو توانىٰ جبريل في تنزيله؛ لأنه قوي يستطيع الدفع ولا يقربه أحد.

فجبريل عليه الصلاة والسلام نزل وجاء بالوحي من الله ﷻ، ولهذا قال المؤلف: «**من محكم القرآن والتنزيل**»؛ محكم القرآن: هذا من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها؛ أي: من القرآن المحكم، والقرآن محكم أي: متقن، فهو متقن من كل وجه؛ أخباره محكمة ليس فيها كذب؛ أحكامه محكمة ليس فيها جور؛ دلالاته أو مدلولاته محكمة ليس فيها تناقض.

وليعلم أن الله تعالىٰ وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه حكيم، ووصفه كله بأنه متشابه، ووصفه بأن بعضه متشابه وبعضه محكم، فهذه ثلاث صفات.

وصفه بأنه محكم في قوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] وفي قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ١، ٢].

ووصفه بأنه متشابه في قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

ووصفه بأن بعضه محكم وبعضه متشابه في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] ولكل من هذه الأوصاف وجه.

أما وصف كونه محكمًا؛ فلأن القرآن كله متقن، لا يكذب بعضه بعضًا، ولا يناقض بعضه بعضًا، وليس فيه شيء من الباطل، قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢].

وأما وصفه كله بأنه متشابه؛ فلأنه يشبه بعضه بعضًا في الكمال والجودة والمنافع العظيمة، وإن كان يتفاوت في هذا الوجه لكنه يشبه بعضه بعضًا، والتفاوت باعتبار المتكلم به ممنوع؛ لأن المتكلم به واحد وهو الله، وأما باعتبار مدلول الكلام فإن الاختلاف بينه واقع، فأعظم سورة في

كتاب الله الفاتحة، وأعظم آية فيه آية الكرسي، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، وليست السورة التي قبلها بمنزلتها في الدلالة العظيمة، فسورة «تبت» ليست في موضوعها ومدلولها كسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

إذن هو متشابه من حيث الكمال والجودة؛ فكله كامل وكله علىٰ غاية ما يكون من الجودة.

وأما وصف بعضه بأنه محكم وبعضه بأنه متشابه، فأرجح الأقوال فيها أن المحكم ما اتضح معناه، والمتشابه ما خفي معناه؛ لأنه يشتبه علىٰ بعض الناس دون بعض، ولكن الذين آتاهم الله العلم يردون هذا المتشابه الخفي المعنىٰ إلىٰ المحكم الواضح، فيكون القرآن كله واضحًا بهذا الاعتبار.

ولكن لو قال قائل: كيف نطلق علىٰ القرآن كله أنه محكم مع أن الله قال في كتابه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فجعل منه آيات محكمات، وجعل منه آخر متشابهات؟

والجواب: أن الله قال في المحكمات ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: مرجع الكتاب، فإذا وجدنا متشابهات رددناه إلىٰ الأم، والأم محكم، فيكون هذا المتشابه محكمًا وحينئذ يكون التشابه في ابتداء الأمر، أما في النهاية فيكون محكمًا، وهذا كثير في القرآن، فتجد آيات مجملات فصلت بآيات أخرىٰ، وتجد آيات ظاهرها التعارض يجمعها دليل آخر، وهكذا، وبهذا يكون القرآن كله محكمًا.

وقوله: «**من محكم القرآن والتنزيل**» القرآن: ما يُقرأ، فهو مصدر بمعنىٰ اسم المفعول، والمصدر يأتي علىٰ وزن فعلان؛ كالغفران والشكران والكفران والطغيان وما أشبه ذلك.

إذن فالقرآن مصدر بمعنىٰ اسم المفعول لأنه مقروء، وقيل بمعنىٰ اسم الفاعل لأنه قارئ أي: جامع؛ لأنه جامع لكل ما تتضمنه الكتب السابقة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

قوله: « وَالتَّنْزِيلَ ...»:

التنزيل: بمعنىٰ المنزل؛ لأن التنزيل فعل المنزِّل، وهنا منزِّل وتنزيل ومنزَّل إليه وواسطة،

فالمنزل هو الله والتنزيل فعله الذي هو الكلام، تكلم الله ﷻ ثم أمر جبريل فنزل به على محمد عليه الصلاة والسلام، والمنزل إليه محمد ﷺ والواسطة جبريل عليه الصلاة والسلام.

وقوله: «**من محكم القرآن والتنزيل**»، هذا من باب عطف المترادفين، فإن التنزيل هو القرآن.

قوله: «كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ»:

هذا خبر «أن»؛ يعني: ما جاء مع جبريل من محكم الآيات والتنزيل الذي نزل على رسول الله ﷺ كلام الله لفظًا ومعنى، تكلم الله به جل وعلا فسمعه جبريل، فنزل به على محمد ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وعلى هذا فهذا القرآن كلام الله ﷻ تكلم به نفسه بحروفه وألفاظه، وسمعه جبريل فنزل به كما كان على محمد ﷺ من غير زيادة ولا نقص، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠] وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فوصفه بالأمانة، ووصفه بالكرم، ووصفه بالقوة،، وبهذا نعلم علم اليقين أن هذا القرآن الكريم لم يتغير فيه شيء، بل هو كلام الله نفسه.

وإذا علمنا أنه كلام الله لزم من ذلك أن نعظم هذا الكلام؛ ولهذا نهينا أن نمس هذا القرآن بلا طهارة، كما في حديث عمرو بن حزم المرسل الذي تلقته الأمة بالقبول، «**لا يمس القرآن إلا طاهر**»(١٧٢) أي إلا طاهر متوضئ؛ لأن الوضوء طهارة كما قال تعالى ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وأما من فسر الطاهر في قوله: «**لا يمس**

(١٧٢) أخرجه مالك في «الموطأ» في أبواب الصلاة، باب: الرجل يمس القرآن وهو جنب أو على غير طهارة، برقم (٢٩٦)، والدارمي، كتاب: الطلاق، باب: لا طلاق قبل نكاح، برقم (٢٢٦٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١/١٥٨)، ورواه الطبراني، برقم(١٣٢١٧)، وفي «الصغير»، برقم (١١٦٢)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٧٨٠).

القرآن إلا طاهر». بالمؤمن فقد أبعد؛ لأننا لا نجد في القرآن ولا في السنة التعبير بالطاهر عن المؤمن أبدًا، وإن كان المؤمن لا ينجس لكن لم يعبر عنه بالطاهر، المؤمن يعبر عنه بالإيمان أو بالتقىٰ أو ما أشبه هذا.

❁ **قوله: « كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ »:**

«سبحانه»: جملة معترضة يراد بها تنزيه الله ﷻ، ولهذا يقولون: التسبيح بمعنىٰ التنزيه، ويقولون: إن «سبحان» اسم مصدر فعله: سبح، والمصدر: تسبيح، وسبحان اسم مصدر، واسم المصدر: كل ما دل علىٰ معنىٰ المصدر وليس فيه حروفه فإنه يسمىٰ اسم مصدر والكلام: اسم مصدر فعله كلم، والسلام اسم مصدر فعله سلم، فـ«سبحان» اسم مصدر فعله: سبح.

فقوله: **«سبحانه»** أي تنزيهًا له عن صفات النقص، وعن نقص كماله، وعن مماثلة المخلوقين؛ لأن الله منزه عن هذه الأشياء الثلاثة: عن نقص الكمال، وعن النقص المحض، وعن مماثلة المخلوقين.

مثال نقص الكمال الذي ينزه الله عنه: ما ادعاه اليهود عليهم لعنة الله ، حيث قالوا: إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام فتعب واستراح، وقد كَذَّب الله قولهم هذا في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فهؤلاء أثبتوا له القدرة، ولكن هذه القدرة ناقصة.

ومثال النقص المحض: قول اليهود أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: إن الله بخيل، في قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومن ذلك أيضًا من أثبت لله علمًا ولكنه قال: إن الله قد يخفىٰ عليه شيء، فهذا لم يسبح الله.

ومثال مماثلة المخلوقين كقول النصارىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، فأثبتوا له مثيلًا، والله تعالىٰ قد كذبهم في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]. ومن ذلك أيضًا من قال: إن قدرة الله كقدرة المخلوق، فهذا لم يسبح الله.

وقوله: **«كلامه سبحانه قديم»**، القديم عندهم ما ليس له أول؛ يعني: ما كان أزليًّا لم يسبقه

عدم، وليس القديم عندهم هو القديم في اللغة؛ لأن القديم في اللغة هو ما تقدم على غيره وإن كان حادثًا غير أزلي، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعرجون هو ما يكون فيه ثمر النخل؛ يعني: القنو، فالقنو القديم ينحني ويتقوس لكنه غير أزلي؛ لأنه حادث بعد أن لم يكن.

وعلى هذا يقول المؤلف: إن القرآن كلام الله القديم؛ يعني: الأزلي؛ أي: أن القرآن قديم بقدم الله ﷻ، فهو أزلي؛ أي: لم يزل هذا القرآن على زعمه موجودًا من قبل خلق السموات، بل من قبل كل شيء.

ولا شك أن هذا القول باطل؛ لأن القرآن يتكلم الله به حين إنزاله، والدليل على هذا أن الله سبحانه وتعالى يتحدث عن أشياء وقعت في عهد الرسول ﷺ بصيغة الماضي، وهذا يدل على أن كلامه بها كان بعد وقوعها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وقال: ﴿غَدَوْتَ﴾ بصيغة الماضي، وهذا القول قاله الله بعد غدو الرسول ﷺ.

وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] فقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ولا يمكن أن يخبر الله عن شيء أنه سمعه وهو لم يقع، فقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، يدل على أن هذا الكلام كان بعد وقوع الحادثة وهذا هو الحق، أن الله تكلم بالقرآن حديثًا، كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢].

والقول بأن المراد بمحدث؛ أي: محدث إنزاله فهذا خطأ، بل هو محدث هذا الذكر؛ لأن الله يتكلم متى شاء بما شاء، وعلى هذا لو أن المؤلف - عفا الله عنه - قال: عظيم بدل قوله: قديم فقال: كلامه سبحانه عظيم؛ وذلك كما وصفه الله به، حيث قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، أو قال: كريم، كما وصفه الله تعالى حيث قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]؛ لكان أنسب وأبعد عن الخطأ، وأما كلمة «قديم» فهي كلمة محدثة غير صحيحة بالنسبة للقرآن.

فإذا قال قائل: أليس قد جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ، ونزل إلى بيت العزة في السماء، ثم صار ينزل به جبريل على النبي ﷺ في الوقت المناسب الذي يؤمر بتنزيله فيه؟

والجواب: نعم روي ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكن ظواهر القرآن ترده، نحن لا نطالب إلا بما دل عليه القرآن.

فأما قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] فإنه لا يتعين أن يكون القرآن نفسه مكتوبًا في اللوح المحفوظ بل يكون الذي في اللوح المحفوظ ذكره دون ألفاظه، وهذا لا يمتنع؛ أي: أن يقال: إن القرآن في كذا والمراد ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ أي: القرآن ﴿لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ أي: ذكره لا القرآن نفسه؛ لأن القرآن ما نزل على أحد قبل محمد عليه الصلاة والسلام، ولكن المراد ذكره.

والدليل على أن المراد ذكره قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكلنا يقرأ قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ولو كان القرآن العظيم مكتوبًا في اللوح المحفوظ بهذا اللفظ لأخبر الله عن سمع ما لم يكن، والله تعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ﴾ بالمضارع الدال على الحال والحاضر، وإذا كان الله عبر بقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه، فإن سلمنا هنا أن نقول بهذا، فإنه تمتنع مثل هذه الدعوى في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١] فإن ﴿يَسْمَعُ﴾ فعل مضارع يدل على الحاضر.

فلو قال قائل: إن الله عبر في الآية عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾؟ فالجواب أن هذا لا يصح؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، وإذا قلنا إنه عبر عنه قبل وقوعه صح أن تقول: إنه لم يسمعه، ولا أحد يتجرأ أن يقول مثل هذا القول أبدًا، وأما ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ فإن الله ذكر في الآية ما يدل على أنه لم يأت، حيث قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، إذن هو لم يأت، ويصح أن نقول في ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ إنه لم يأت؛ لأن الله قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولو كان قد أتى

لم يستقم أن يقول: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.

فالراجح عندي أن القرآن تكلم الله ﷻ به حين نزوله، وأنه ما في اللوح المحفوظ فإنما هو ذكره[١٧٣] وأنه سيكون، وفيه ثناء عليه أيضًا، كما قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]؛ يعني: ذكر في اللوح المحفوظ بالمجد وبالعظمة.

وعلىٰ كل حال فقول المؤلف: «قديم» كلمة ضعيفة لا يجوز أن يوصف بها القرآن الكريم، فإن القرآن الكريم يتكلم الله به ﷻ حينما ينزله علىٰ محمد ﷺ.

يبقىٰ النظر في كلام الله من حيث هو، لا في القرآن نفسه، فكلام الله من حيث هو ليس بقديم، لكن وصف الله تعالىٰ بالكلام هذا أزلي، والله سبحانه وتعالىٰ لم يزل متكلمًا كما قال ابن

---

(١٧٣) هذا الكلام ذكره الشيخ رحمه الله في شرحه الأول علىٰ العقيدة الواسطية (٢ / ١٩٨) الذي شرحه في سنة ١٤٠٨ هـ، وقد شَرَحَ «العقيدة السفارينية» في سنة ١٤٠٨ هـ، ورجع عنه رحمه الله في شرحه الثاني علىٰ «الأربعين النووية» عند شرحه للحديث الثالث والعشرين عند قوله ﷺ: «والقرآن حجةٌ لك أو عليك»؛ فقال : «وكونه في كتاب مكنون: هل معناه أن القرآن كله كتب في اللوح المحفوظ أو أن المكتوب في اللوح المحفوظ ذكر القرآن وأنه سينزل وسيكون كذا وكذا؟

الجواب: الأول، لكن يبقىٰ النظر: كيف يُكتب قبل أن تخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وفيه العبارات الدالة علىٰ المضي مثل قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١]، ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، وهو حين كتابته قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع قولها؛ لأن المجادلة لم تخلق أصلًا حتىٰ تسمع مجادلتها؟ فالجواب: أن الله قد علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ، كما أنه علم المقادير وكتبها في اللوح المحفوظ وعند تقديرها يتكلم الله ﷻ بقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام:٧٣]، هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو مما تطمئن إليه النفس.

وكنت من قبل أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ ذكر القرآن لا القرآن، بناءً علىٰ أنه يرد بلفظ المضي قبل الوقوع، وأن هذا كقوله تعالىٰ عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٩٦﴾ [الشعراء:١٩٦] والذي في زبر الأولين ليس القرآن؛ بل ذكر القرآن والتنويه عنه، ولكن بعد أن اطلعت علىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- انشرح صدري إلىٰ أنه مكتوبٌ في اللوح المحفوظ ولا مانع من ذلك، ولكن الله تعالىٰ عند إنزاله إلىٰ محمدٍ ﷺ يتكلم به ويلقيه إلىٰ جبريل، هذا قول السلف وأهل السنة في القرآن.

القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية(١٧٤):

والله ربي لم يـــزل مـــتكلمًا ....

فالله لم يزل متكلمًا، وكلامه سبحانه وتعالى أزلي من حيث النوع، أما من حيث الآحاد فإنه متعلق بمشيئته وليس أزليًا.

والفرق بينهما ظاهر، فالله لم يزل يتكلم، ولكن آحاد كلامه ليست أزلية، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] والمراد لله متجدد؛ فالله تعالى يريد مثلًا أن ينزل المطر فينزل، ويريد أن تنبت الأرض فتنبت، فإذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون، إذن فالقول يحدث بعد الإرادة، فتكون آحاد الكلام حادثة ليست أزلية، لكن الأصل في الكلام أنه أزلي، فإن الله تعالى لم يزل متكلمًا ولا يزال متكلمًا أيضًا، كلامه لا ينفد، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

والحاصل: أن كلام الله من حيث الأصل أزلي، لم يزل الله ﷻ ولا يزال متكلمًا، أما من حيث الآحاد فهو حادث يتعلق بمشيئته سبحانه متى شاء تكلم بما شاء.

قال: «**أعيا الورى بالنص يا عليم**» أعيا بمعنى أعجز، والورى؛ أي: الخلق، فلم يأت الخلق بمثل هذا القرآن، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، فتعجز العرب وهم أهل البلاغة عن أن يأتوا بمثل القرآن، فهذا دليل على أن هذا القرآن كلام الله؛ لأنه لو كان كلام المخلوق لأمكن للمخلوق أن يأتي بمثله، فلما عجز المخلوقون عن أن يأتوا بمثله عُلم أنه صفة من صفات الله التي لا تماثلها صفات المخلوقين.

---

(١٧٤) انظر: «متن القصيدة النونية»(١/ ٢٦٢).

وقوله: «**بالنص**»: النص هو ما ذكرناه من الآيات السابقة.

وقوله: «**يا عليم**»:؛ يعني: يا ذا العلم، كأنه يقول: اعلم أنه أعيا الورىٰ بالنص.

❁ **قوله**: « وَلَيْسَ فِي طَوْقِ »:

بمعنىٰ طاقة الورىٰ، و«**الورىٰ**» الخلق.

وقوله: «**ليس في طوق الورىٰ من أصله**» فيه إشارة إلىٰ رد قول من يقول: إن الورىٰ لا يستطيعون مثله بالصرفة؛ يعني: أن الله صرفهم عن أن يأتوا بمثله، أما في الأصل فإنهم قادرون علىٰ أن يأتوا بمثله.

ولا شك أن هذا القول قول باطل؛ وذلك لأن القرآن كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته، وإذا كانت جميع صفات الله لا يمكن أن يتصف بمثلها المخلوق فكذلك الكلام لا يمكن أن يأتي بمثله المخلوق، وليس ذلك؛ لأن الله صرفهم عن معارضته، بل لأنهم عاجزون من أصله لا يستطيعون أن يأتوا بمثل هذا القرآن.

وعلىٰ فرض أن الله صرفهم فإن صرف الله عن معارضته دليل علىٰ أن القرآن حق، وإلا لسلط الله عليه من يعارضه، لكن هذا القول كما مر ضعيف، والذين أنكروه وقالوا: إن إعجاز القرآن ليس بالصرفة، قالوا: لأنه لو كان بالصرفة لكان في استطاعة الخلق أن يأتوا بمثله، فلا يكون آية، ولكن يرد عليهم في ذلك بأن القرآن لو كان آية بالصرفة كان آية من وجه آخر، وهو أن الله لم يسلطهم علىٰ معارضته بل منعهم.

لكننا قلنا من الأصل: إن هذا القول ضعيف، والصحيح الذي لا شك فيه أن الخلق عاجزون عن معارضة القرآن، وأن يأتوا بمثله، لا أنهم صُرفوا عن ذلك ومُنعوا منه قدرًا، ولكن لأنهم عاجزون من الأصل؛ لأن القرآن كلام الله صفته، وصفات الله لا يمكن أن يشابهها صفات.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أن يستطيعوا سورة من مثله**» قال بعض العلماء رحمهم الله: بل أن يستطيعوا آية من مثله، وقالوا: إن الله سبحانه وتعالىٰ تحدىٰ الخلق بأربعة وجوه: أن يأتوا بمثل

القرآن كله، أو بعشر سور منه، أو بسورة، أو بحديث؛ والحديث يشمل ما دون السورة.

فبالقرآن كله في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٨] وبعشر سور في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣] وبسورة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] وبما دون السورة في قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٣، ٣٤]

وخلاصة ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: أننا نؤمن بأن ما نزل به جبريل من عند الله كلام الله عَزَّوَجَلَّ، لكن القول بأنه قديم ليس بصحيح [١٧٥]، ولا يجوز أن نقول به؛ لأنه مخالف للقرآن، ثم إننا نؤمن بأن هذا القرآن لا يمكن لأحد أن يأتي بمثله من الأصل؛ لأنه صفة الله، وصفة الله لا يمكن أن يتصف بها المخلوق، وليس ذلك لأن المخلوق يمكن أن يقول مثله لكنه صرف، بل لأن المخلوقين عاجزون عن أن يأتوا بمثله.

ونؤمن بأنه غير مخلوق؛ لأنه لو كان مخلوقًا لم يكن صفة من صفاته ولو جاز أن يكون مخلوقًا لكان الخلق من صفات الله، ولكنت أنا وأنت صفة من صفات الله، والشمس صفة من صفات الله، والقمر صفة من صفات الله، وهكذا...، ومعلوم أن هذا منكر ولم يقل به أحد، فلم يقل أحد إننا صفات الله إلا من قال بوحدة الوجود، وهؤلاء معروف أنهم ملحدون.

إذن فهو غير مخلوق؛ لأنه صفة من صفات الله، وصفات الله غير مخلوقة، ولو جاز أن نسمي القرآن صفة من صفات الله مخلوقًا، لجاز أن نسمي كل مخلوق بأنه صفة من صفات الله، يقول العلماء: «منه بدأ». «منه»؛ أي: من الله بدأ، فلم يبتدئه أحد قبله، وإذا كان منه بدأ فهو كلامه، يرجع إليه.

فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١] فنسبه إلى محمد ﷺ لقلنا: إن الله تعالى نسبه إلى محمد لأنه مبلغ، والدليل على هذا أن الله نسبه في آية أخرى

(١٧٥) تقدم أن الشيخ رحمه الله رجع عن هذا القول وانظر شرح الأربعين النووية (٢٢٥).

إلىٰ جبريل، ومعلوم أن الكلام الواحد لا يصدر من متكلمين، فإذا نسبه إلىٰ محمد ﷺ وإلىٰ جبريل؛ فباعتبار أنهما قاما بتبليغه؛ جبريل بلغه إلىٰ الرسول ﷺ والرسول ﷺ بلغه إلىٰ الأمة.

«**ثم إليه يعود**»، ومعنىٰ إليه يعود علىٰ وجهين:

الوجه الأول: إليه يعود وصفًا فلا يوصف به غيره.

والوجه الثاني: إليه يعود في آخر الزمان؛ حيث جاء في الآثار أن هذا القرآن ينزع من صدور الناس ومن بطون المصاحف، حتىٰ يصبح الناس وليس بين أيديهم قرآن، وليس في صدورهم قرآن، كما أن الكعبة تُهدم وتُمحي من الأرض، وذلك فيما إذا أعرض الناس عن ذلك القرآن إعراضًا كليًّا، فإن الله تعالىٰ يغار علىٰ كلامه أن يبقىٰ بين أناس معرضين عنه إعراضًا كليًا، والكعبة أيضًا لا يسلط الله عليها أحدًا إلا إذا لم يقم أهلها بما يجب لها من التعظيم، فإن الله يسلط عليها الرجل الحبشي فينقضها حجرًا حجرًا حتىٰ تلقىٰ في البحر (١٧٦) نسأل الله العافية.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: « وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلَ...»:

لما أثبت لله الكلام العام ذكر الكلام الخاص وهو القرآن، القرآن من أفراد كلام الله ﷻ، يقول الله جل وعلا: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] ليس لكلام الله حصر ولا نهاية، لا بداية له ولا نهاية؛ يعني: جنس الكلام ليس له بداية ولا نهاية، ما زال الله يتكلم ويأمر وينهىٰ من الأزل إلىٰ الأبد، وهو يتكلم ويأمر وينهىٰ إذا شاء سبحانه وتعالىٰ، ولا يحصي كلامه شيء: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ كل ما في هذا الكون مما كان وما يكون كله وجد بكلام الله، بقول الله له كن فيكون ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ

---

(١٧٦) إشارة إلىٰ حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «كأني به أسود أفحج يقلعها حجرًا حجرًا، وقد أخرجه البخاري، كتاب: الحج، باب: هدم الكعبة، برقم (١٥٩٥).

﴿كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] هذه مثل آية الكهف أن كلام الله لا حصر له، هو ما زال سبحانه يتكلم إذا شاء، وتكلم فيما مضىٰ ويتكلم في المستقبل، ويتكلم كلما شاء سبحانه، وكل مخلوقاته وكل تدبيراته فهي بكلامه سبحانه وتعالىٰ، يقول للشيء: كن فيكون، ويأمر وينهىٰ ويحلل ويحرم.

ومن كلام الله ﷻ القرآن الذي جاء به جبريل إلىٰ محمد ﷺ، فهو كلام الله، منزل من الله، تكلم الله به حقيقة، وسمعه جبريل، كلمه الله جل وعلا من وحيه بما شاء ونزل به إلىٰ محمد ﷺ، وكذلك علىٰ من قبله من الرسل، فإن الله يكلم جبريل من وراء حجاب، ويسمع جبريل كلامه؛ لأن جبريل هو أمين الوحي، ثم ينزل به، ويبلغه إلىٰ الرسول البشري: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٧٥].

فالقرآن كلام الله ﷻ حقيقة، لا أنه مخلوق كما تقوله الجهمية، فالجهمية يقولون: الله لا يتكلم، ولا يجوز في حقه أن يتكلم - تعالىٰ الله عما يقولون - وإنما كلام الله مخلوق؛ لأن الله خلقه كسائر المخلوقات، خلقه في جبريل أو خلقه في الهواء، وسمعه جبريل، أو أنه خلقه في اللوح المحفوظ، وأخذه جبريل من اللوح المحفوظ، ونزل به علىٰ محمد ﷺ. هذا قول الجهمية.

وكذلك المعتزلة أخذوا بقول الجهمية، وقالوا: الله - جل وعلا - لا يتكلم ولا يليق به أن يتكلم وإنما خلق الكلام في غيره.

والأشاعرة أخذوا ببعض قول الجهمية وتركوا بعضه، فأثبتوا لله الكلام النفساني، وهو المعنىٰ القائم بنفسه سبحانه وتعالىٰ، وأما الحروف والأصوات فهذه من قول المخلوق، عبر بها عنه جبريل أو حكىٰ بها عنه جبريل، أو عبر بها عنه محمد أو حكىٰ بها عنه محمد، فالمعنىٰ غير مخلوق، وأما اللفظ عند الأشاعرة فهو مخلوق. وأما المعاني فهي من الله سبحانه وتعالىٰ، هذا عند الأشاعرة، وهذا خلط بين مذهب أهل السنة ومذهب الجهمية، لا هم صاروا مع الجهمية وقالوا: القرآن مخلوق، ولا هم صاروا مع أهل السنة وقالوا: القرآن منزل من عند الله لفظه ومعناه، وإنما خلطوا بين الأمرين وجعلوا القرآن بعضه من الله وبعضه من غيره، تعالىٰ الله عما يقولون.

أما أهل السنة والجماعة فيقولون: القرآن كلام الله لفظه ومعناه، ليس كلام الله الحروف دون

المعاني، ولا المعاني دون الحرف، بل كل لفظه ومعناه وحروفه، كله من الله سبحانه وتعالىٰ، تكلم الله به حقيقة كما يليق به سبحانه وتعالىٰ، وسمعه منه أمين الوحي جبريل عليه السلام، وبلغه إلىٰ محمد، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ يعني: القرآن ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ وهو جبريل ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ الخطاب لمحمد ﷺ ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، تكلم الله به باللسان العربي، فلفظه ومعناه وحروفه كله من الله سبحانه وتعالىٰ، ليس بعضه مخلوقًا كما تقوله الأشاعرة، وليس كله مخلوقًا كما تقوله الجهمية والمعتزلة، بل كله ليس بمخلوق، لا لفظه ولا معناه ولا حروفه.

❁ **قوله**: « **كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمُ** »:

كلمة «قديم» فيها تفصيل ذكرناه فيما سبق أن صفات الأفعال لا يقال: إنها قديمة مطلقًا ولا حادثة مطلقًا، وإنما يقال: قديمة النوع حادثة الآحاد، فالقرآن ليس قديمًا، بل هو محدث من كلام الله جل وعلا قال تعالىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]؛ أي: حادث التكلم من الله جل وعلا فهو من أفراد كلامه التي تتجدد حسب مشيئته وإرادته، وهل يقال إن قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] أن هذا قديم؟ بل إنه سبحانه سمعه وقت الكلام وقت المحاورة، حين كانت تجادلك. أنزل فيه القرآن، أنزل فيه سورة المجادلة، فكلام الله قديم النوع والجنس لكن حادث الآحاد، يتكلم إذا شاء سبحانه وتعالىٰ. فقوله: «قديم» ليس علىٰ إطلاقه.

«**أعيا الورىٰ بالنص يا عليم**» **أعيا الورىٰ**:؛ يعني: أعجز الخلق كلهم، هذا بلا شك أن القرآن المعجزة الكبرىٰ لمحمد ﷺ، وهو معجز من عدة نواحٍ، معجز من جهة لفظه وبلاغته، فمع كونه بلفظ عربي أعجز العرب كلهم فصحاءهم وشعراءهم وخطباءهم، أعجزهم أن يأتوا بسورة من مثله، حيث تحداهم أن يأتوا بمثل القرآن ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الأسراء: ٨٨] هذه الآية نزلت علىٰ الرسول ﷺ في مكة قبل الهجرة، تحدىٰ قريشًا وهو في مكة مع شدة عداوتهم وتكذيبهم له ﷺ،

وتحداهم الله أن يأتوا بمثله.

وفي سورة البقرة: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] تحداهم أن يأتوا بسورة واحدة ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤]، قال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ أخبر أنهم لن يفعلوا في المستقبل إلىٰ يوم القيامة، وباب التحدي مفتوح إلىٰ أن تقوم الساعة، أين الذي يجيء بسورة من القرآن إلىٰ أن تقوم الساعة؟ باب التحدي لا يزال مفتوحًا ﴿وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وفي سورة هود تحداهم أن يأتوا بعشر سور ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣] تحداهم أولًا أن يأتوا بمثل القرآن، ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة، فعجزوا عن ذلك كله رغم كفرهم وعداوتهم لرسول الله ﷺ، ورغم عنادهم عجزوا أن يأتوا بسورة، بل بأقصر سورة، عجزوا أن يأتوا بمثل سورة الإخلاص أو سورة الكوثر، أقصر سورة من القرآن.

فهذا دليل علىٰ أن القرآن من عند الله ﷻ وليس هو من كلام محمد، إذ لو كان من كلام محمد، أو من كلام جبريل وهو مخلوق مثلهم لما عجزوا أن يأتوا بمثله، فدل علىٰ أنه كلام الخالق وليس كلام المخلوق، معجزات الأنبياء تنتهي بوقتها، ولكن معجزة هذا الرسول مستمرة إلىٰ أن تقوم الساعة، وهو معجز أيضًا بمعانيه العظيمة وما يشتمل عليه من المعاني والأخبار، وأنه ما من شيء يحدث أو حادثة تحدث إلا وفي القرآن بيان حكمها، وإذا أشكلت مشكلة أو نزلت نازلة ورجع العلماء - وليس العوام أو الجهال - إذا رجع العلماء إلىٰ القرآن وجدوا حكمها في القرآن ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، لكن هذا شأن العلماء أنهم إذا رجعوا إلىٰ القرآن وجدوا حكم النازلة في القرآن، فهذا من إعجاز القرآن وهو شموله للأحكام الماضية والأحكام المتجددة والنازلة إلىٰ أن تقوم الساعة.

وما من مبطل يحتج علىٰ قوله الباطل إلا والقرآن يرد عليه باطلة، هذه معجزة في القرآن

أيضًا، ولكن هذا لا يتنبه إليه إلا أهل العلم وأهل البصيرة ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

ومن إعجاز القرآن إخباره بالمغيبات الماضية والمستقبلة وتقع كما أخبر، فهذا من إعجاز القرآن. فالقرآن معجز بلفظه، ومعجز بمعناه، ومعجز في أخباره، ومعجز في بلاغته، فالقرآن معجز من كل وجه، إنه معجزة الرسول ﷺ الكبرى.

فقوله: «**أعيا الورى**»؛ يعني: أعجز الورى، وهم الخلق كلهم، الجن والإنس ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] هذه آية من آيات الله ﷻ.

❁ **قوله**: «**وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ**»:

يعني: ليس في استطاعة الخلق أن يأتوا بسورة من مثله، وهذا في القرآن ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وفي الآية الأخرى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] فلم يستطيعوا، والسورة تشمل أقصر سورة، لو أرادوا أن يأتوا بمثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أو ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ما استطاعوا.



[فصل في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف] (١٧٧)

٤٣- وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ «جَوْهَرٍ» وَلَا ... «عَرضٍ» وَلَا «جِسْمٍ» تَعَالَىٰ ذُو العُلَا

٤٤- سُبْحَانَهُ قَدِ «اسْتَوَىٰ» كَمَا وَرَدْ ... مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَىٰ أَنْ يُحَدْ

٤٥- فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِـ «ذَاتِهِ» ... كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ «صِفَاتِهِ»

٤٦- فَكُلُّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ ... فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ

٤٧- مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوِهَا كَـ «وَجْهِهِ» ... وَ «يَدِهِ» وَكُلِّ مَا مِنْ نَهْجِهِ

٤٨- وَ «عَيْنِهِ» وَ «صِفَةِ النُّزُولِ» ... وَ «خَلْقِهِ» فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ

٤٩- فَسَائِرُ «الصِّفَاتِ» وَ «الأَفْعَالِ» ... قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ

٥٠- لَكِنْ بِلَا «كَيْفٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ» ... رغْماً لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١- فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ ... مِنْ غَيْرِ «تَأْوِيلٍ» وَغَيْرِ «فِكْرِ»

٥٢- وَيَسْتَحِيلُ «الجَهْلُ» وَ «العَجْزُ» كَمَا ... قَدِ اسْتَحَالَ «الْمَوْتُ» حَقًّا وَ «العَمَىٰ»

٥٣- فَكُلُّ «نَقْصٍ» قَدْ تَعَالَىٰ اللهُ ... عَنْهُ فَيَا بُشْرَىٰ لِمَنْ وَالَاهُ

❊ الشرح ❊

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:

❁ قوله: «فصل في ذكر الصفات التي يثبتها الله أئمة السلف...»

اعلم أن الذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة، متقدمهم ومتأخرهم، إثبات الصفات التي

---

(١٧٧) في نسخة الفوزان: «فصل في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالىٰ أئمة السلف وعلماء الأثر»، وفي نسخة ابن قاسم: « فصل في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالىٰ أئمة السلف وعلماء الأثر دون غيرهم من علماء الخلف وأهل الكلام».

وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ على ما يليق بجلاله الله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١].

وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أنه يجب العلم بأن لله ذاتًا حقيقية لا تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين؛ فله صفات لا تشبه شيئًا من صفات المخلوقين، فمن جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو أوَّله على غير ما ظهر من معناه، فهو جهمي قد اتبع غير سبيل المؤمنين.

ولما كان في إثبات بعض الصفات ما يبدر للعقول الفاسدة ما يوهم التجسيم، قدم أمام ذلك ما ينفيه فقال: «**وليس ربنا**» تبارك وتعالى «**بجوهر**»: يراد به ما قابل العرض وهو عند المتكلمين: الجزء الذي لا يتجزأ؛ أي: الجوهر الفرد وعند الفلاسفة وبعض محققي النظار: لا وجود للجوهر الفرد، وإليه ميل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أو ابن القيم - قدس الله سره - «**ولا عرض**»، وهو ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون تابعًا لذلك الغير في التحيز وإلا لكان ممكنًا؛ لأن العرض كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام كالألوان والطعوم، والروائح، «**ولا جسم**»؛ لأن الجسم متركب ومتحيز، وذلك أمارة الحدوث، «**تعالى**» وتقدس «**ذو العلا**» في ذاته العلية، وصفاته القدسية عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

قال بعض الأئمة: جمع أهل الحق جميع ما قيل في التوحيد في كلمتين:

إحداهما: أن كل ما تصور في الأفهام فالله تعالى بخلافه.

الثانية: اعتقاد أن ذاته ليست مشبهة بذات ولا معطلة عن الصفات وقد أكد ذلك بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ويرحم الله القائل:

كــل مــا ترتقــي إليــه بــوهم	مــن جــلال وقــدرة وثنــاء
فالــذي أبــدع البريــة أعــلى	منــه ســبحان مبــدع الأشــياء

قوله: «سُبْحَانَهُ»:

أي: تنزيهًا لجلال الله عما يقول المعطلة ويعتقده المشبهة. «**قد استوى**» على عرشه بعد خلق

السموات والأرض، «كما ورد» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤].

و«ثم» في هذه الآية وغيرها للترتيب لا لمجرد العطف، كما يقوله النفاة، فهو تعالىٰ مستوٍ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله، وبالمعنىٰ الذي أراده استواءً منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بقدرته، ومقهورون في قبضته، ولو ذكر الناظم ما يدل علىٰ الترتيب، كان أحسن موافقة للقرآن العظيم، وقد لاحظ الإمام الصرصري ذلك حيث قال:

قضىٰ خلقه ثم استوىٰ فوق عرشه ... ومن علمه لم يخل في الأرض موضع

وليس بخافٍ عنه مثقال ذرة ... تضمنها بحر وبيداء بلقع

ومن قال إن الله جلَّ بذاته ... بكل مكان جاهل متسرع

إليه الكلام الطيب الصدق صاعد ... وأعمال كل الخلق تحصىٰ وترفع

ولما سأل ربيعة شيخ الإمام مالك عن قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥] كيف استوىٰ؟ قال: الاستواء غير مجهول؛ يعني: معلوم لغة، والكيف غير معقول ومن الله الرسالة، وعلىٰ الرسول البلاغ، وعلينا التصديق.

وروي أيضًا نحو ذلك عن الإمام مالك. وسئل الإمام الشافعي عن الاستواء فقال: «آمنت بلا تشبيه، واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك»، ولما سئل الإمام أحمد عن الاستواء أجاب بقوله: «استوىٰ كما ذكر لا كما يخطر للبشر».

وقال إمام الأئمة محمد بن خزيمة: «من لم يقر بأن الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ عرشه فوق سبع سمواته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه».

فذهب السلف الصالح أن الله تعالىٰ مستوٍ علىٰ عرشه حقيقة من غير مماسة، ولا حاجة إلىٰ شيء من مخلوقاته، ومذهب جهم بن صفوان وشيخه الجعد بن درهم، وشيخه إبان بن سمعان اليهودي وأشياخهم وأتباعهم تحريف كلام الله، وعدم الرضىٰ، والتسليم لما أخبر به عن نفسه، أو

أخبر به عنه رسوله ﷺ فقالوا: استوىٰ: استولىٰ أو قهر أو ملك أو غلب. إلىٰ غير ذلك من الظن والتخمين المنافي لما يطلب في العقائد من الجزم واليقين. ويرحم الله القائل:

أمر اليهود بأن يقولوا حطة ... فأبوا وقالوا حنطة لهوان

وكذلك الجهمي قيل له استوىٰ ... فأبىٰ وزاد الحرف للنقصان

قال استوىٰ استولىٰ وذا من جهله ... لغة وعقلًا ما هما سيان

إلىٰ أن قال:

نون اليهود ولام جهمي هما ... في وحي رب العرش زائدتان

فاستواء الباري تعالىٰ علىٰ عرشه استواء حقيقي يليق بذاته تعالىٰ «من غير كيف» ولا تشبيه لصفاته بصفات خلقه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وما أحسن ما قيل:

علىٰ عرشه الرحمن سبحانه استوىٰ ... كما أخبر القرآن والمصطفىٰ روىٰ

وذاك استواء لائق بجلاله ... وأبرأ من قولي له العرش قد حوىٰ

فمن قال مثل الفلك كان استواؤه ... علىٰ جبل الجودي من شاهق هوىٰ

ومن يتبع ما قد تشابه يبتغي ... به فتنة أو يبغي تأويله غوىٰ

فلم أقل استولىٰ ولست مكلفًا ... بتأويله كلا ولم أقل احتوىٰ

ومن قال لي كيف استوىٰ لا أجيبه ... بشيء سوىٰ أني أقول له استوىٰ

ثم قال الناظم ملوحًا بالرد علىٰ الممثلة والمعطلة: «قد تعالىٰ» الله «أن يحد» وفيه الرد علىٰ من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا علىٰ عرشه أنه يحد تعالىٰ الله عن ذلك، إذ المحدود محدث، والمحدث مفتقر للخالق، والخالق سبحانه هو الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، وهو بكل شيء عليم.

الأول من غير بداية، والآخر من غير نهاية، والظاهر من غير تحديد، والباطن من غير تخصيص، موجود بالوجود القديم من غير تشبيه ولا تكييف، «فلا يحيط علمنا» معشر الخلق «بذاته» تعالىٰ، فلا يعلم ما هو إلا هو.

وقد نفىٰ أئمة السلف علم العباد بكيفية صفات الله وحقيقة ذاته.

ولو اجتمع العقلاء بأجمعهم علىٰ أن يكيفوا بصر المخلوق، أو سمعه، أو عقله، لم يقدروا علىٰ ذلك مع أنه مخلوق.

فإذا عجزوا عن تكييف ما هو مخلوق فعن تكييف من لا يجانسه مخلوق ولا يقاس علىٰ معقول أعجز، ليس له مثل يقاس عليه هو، كما قال تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، لا يلحقه الوهم، ولا يكيفه العقل؛ ولذلك قال المصطفىٰ ﷺ: «**لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك**»(١٧٨) تنبيهًا علىٰ نفي التشبيه والتكييف، واعترافًا للغني الحميد بالجلال والعظمة، فهذه غاية المعرفة، ﷺ.

«**كذاك**»؛ أي: كما أن علمنا لا يحيط بذاته المقدسة. «**لا ينفك**»؛ أي: يخلص ويزول «**عن صفاته**» الذاتية، وأفعاله الاختيارية، فذاته ليست مثل ذوات المخلوقين، وصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين.

❁ **قوله**: « فَكُلُّ مَا »:

أي: وصف، «**قد جاء في الدليل**» الشرعي من الكتاب والسنة، «**ف**» إنه «**ثابت**» له تعالىٰ وموصوف به «**من غير ما تمثيل**»، بل نثبت له ما ورد، ولا نتعرض له بتأويل ولا رد، فمذهب السلف في آيات الصفات الإثبات، وأنها لا تؤول ولا تفسر، بل يجب الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلىٰ الله تعالىٰ.

«**من رحمة**»: وهي صفة قائمة بذاته تعالىٰ تقتضي التفضل والإنعام.

«**ونحوها**»؛ أي: نحو الرحمة من محبته تعالىٰ ورضاه وغضبه. قال تعالىٰ: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة: ٥٤] وقال تعالىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[البقرة: ١٩٥].

«**كوجهه**»؛ أي: من الصفات الثابتة له تعالىٰ صفة الوجه، إثبات وجود لا إثبات

---

(١٧٨) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، برقم (٤٨٦)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: في الدعاء في الركوع والسجود، برقم (٨٧٩)، والترمذي، كتاب: الدعوات، باب: ٧٦، برقم (٣٤٩٣)، وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها.

تكييف وتحديد. قال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[الرحمن: ٢٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥].

وقال أهل التأويل من المعتزلة وغيرهم: المراد بالوجه: الذات المقدسة. فأما كونه صفة الله فلا، وهو خطأ. بل الصواب الأول.

«و» كـ «يده»؛ أي: من الصفات الثابتة له جل وعلا صفة اليد، كما قال تعالىٰ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح: ١٠].

«وكل ما»؛ أي: شيء وارد من صفات الله تعالىٰ.

«من نهجه»؛ أي: نهج اليد والوجه ونحوهما. والنهج: الطريق الواضح؛ أي: كل ما ورد من الأوصاف من الرجل والقدم والصورة، «و» من «**عينه**». فنهجه الواضح الإقرار بما ورد الإيمان بما صح من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا إلحاد، ولا تعطيل.

«و» من «**صفة النزول**»؛ أي: مما يثبته السلف ولا يتأولونه صفة نزول الباري إلىٰ سماء الدنيا، كما في «صحيح مسلم» وغيره، عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعًا: «**إن الله يمهل حتىٰ إذا كان ثلث الليل الأخير نزل إلىٰ السماء الدنيا فنادىٰ: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟: هل من سائل؟ هل من داع؟ حتىٰ ينفجر الفجر**»[(١٧٩)]، ورواه البخاري ولفظه: «**ينزل ربنا ﷻ إلىٰ السماء الدنيا**»[(١٨٠)].

«و» من صفة «**خلقه**»: التي أثبتها السلف والماتريدية دون المعتزلة، والأشعرية والكلابية.

«**فاحذر من النزول**» من ذروة الإيمان والاتباع، إلىٰ حضيض التأويل والابتداع.

❁ **قوله**: «فَسَائِرُ الصِّفَاتِ»:

أي: الذاتية: من الحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والعلم، والكلام...

---

(١٧٩) أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب والدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، برقم (٧٥٨)، وأحمد (٢/ ٢٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﵁.

(١٨٠) سبق تخريجه.

وغيرها.

وسائر الصفات الخبرية: من الوجه، واليدين، والقدم، والعين.

«و» سائر «**الأفعال**»: من الاستواء، والنزول، والإتيان، والمجيء، والتكوين... ونحوها.

«**قديمة**» عند سلف الأمة وأئمتها «**الله ذي الجلال**» والإكرام ليس منها شيء محدث، وإلا لكان محلًّا للحوادث وما حلت به الحوادث فهو حادث - تعالىٰ الله عن ذلك.

«**لكن**» إثبات ذلك «**بلا كيف ولا تمثيل**»، بل متابعة السلف الكرام.

«**رغمًا لأهل الزيغ**»؛ أي: الميل والانحراف عن منهج الحق، «**و**» رغمًا لأهل «**التعطيل**» من الطوائف الضالة.

«**فمرها**»؛ أي: آيات الصفات «**كما أتت في الذكر**»؛ أي: القرآن، والحديث الصحيح «**من غير تأويل**» لها، «**وغير فكر**» في معانيها.

قال سفيان بن عيينة: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته، والسكوت عنه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله ﷺ».

وسمع الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ شخصًا يروي حديث النزول ويقول ينزل بغير حركة ولا انتقال، ولا تغير حال، فأنكر الإمام أحمد عليه ذلك وقال: «قل كما قال رسول الله ﷺ فهو كان أغير علىٰ ربه منك».

❁ **قوله**: «**ويستحيل الجهل والعجز...**»: ولما فرغ من ذكر ما يجب من الأسماء والصفات، شرع في ذكر ما يستحيل في حقه تعالىٰ فقال «**ويستحيل**»؛ أي: في حقه تعالىٰ أضداد الصفات التي اتصف بها سبحانه، فمن ذلك «**الجهل**» الذي هو ضد العلم، «**والعجز**» الذي هو ضد القدرة، «**كما**» أنه «**قد استحال**» في حقه تعالىٰ «**الموت**» الذي هو ضد الحياة.

«**حقًّا**»: مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره أحق ذلك حقًّا.

«**و**» يستحيل «**العمىٰ**» الذي هو ضد البصر، وكذا الصمم الذي هو ضد السمع، والبكم الذي هو ضد الكلام، والفناء الذي هو ضد البقاء، والعدم الذي هو ضد الوجود، والفقر الذي

هو ضد الغنى، والمماثلة للحوادث المنفية في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]

«**فكل نقص**» من هذه الأوصاف «**قد تعالى**» وتنزه «**الله عنه**»؛ لأن له الكمال المطلق.

«**فيا بشرى**» احضري «**لـ**» كل «**من**»؛ أي: شخص من أهل السنة والجماعة قد «**والاه**» الله أو قد والى هو الله؛ أي: اتخذه وليًّا معتمدًا عليه ومفوضًا أمره إليه.

• قال العلامة ابن قاسم:

۞ **قوله**: « وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا... تَعَالَىٰ ذُو الْعُلَا »:

وتقدس عما يتضمنه قول من الباطل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «لفظ الجسم، والجوهر، والعرض في أسماء الله تعالى وصفاته بدعة لم ينطق بها كتاب، ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة، وأئمتها، ولم يقل أحد منهم إن الله جسم، ولا ليس بجسم، ولا جوهر، ولا ليس بجوهر، ولا عرض ولا ليس بعرض، وذموا الكلام في ذلك، لا لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه». اهـ.

وتقدم: أن ما يراد به نفي الجوهر نفي حقيقة الله تعالى، وينفي العرض نفي بعض صفاته ككلامه، وكذلك المراد من نفي الجسم نفي أنه كلم، ويكلم، وأراد، ويريد، وفعل، ويفعل، ونحو ذلك مما هو صفة كمال سلبها نقص في حق المخلوق.

وكل كمال ثبت للمحدث؛ فالواجب القديم أولى به، وكل نقص وعيب وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات، فإنه يجب نفيه عن الله بطريق الأول، بل هو سبحانه المبرأ من كل عيب، ونقص، وآفة، له الكمال المطلق من جميع الوجوه، باتفاق النبوات.

۞ **قوله**: « سُبْحَانَهُ قَدِ اسْتَوَىٰ »:

أي: قد استوى سبحانه على عرشه من فوق سمواته استواء حقيقة، يليق بجلاله وعظمته، ولا يشوبه حصر، ولا حاجة إلى عرش، ولا حملة، كما ورد في الآيات القرآنية، والأحاديث

النبوية، والنصوص السلفية، مما يتعذر استقصاؤه، ودلالة اللفظ عليه كدلالة لفظ العلم والإرادة علىٰ معانيها.

❁ قوله: «مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَىٰ أَنْ يُحَدْ»:

أي: استوىٰ سبحانه علىٰ عرشه بلا كيف؛ إذ كنه الباري تعالىٰ غير معلوم للبشر، وقد ثبت عن أم سلمة، ومالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعةٌ» وتبعهما السلف، فإن استواءه سبحانه الذي هو علوه وارتفاعه علىٰ عرشه، معلوم بطريق القطع، الثابت بالتواتر، وكيفية ذلك لا سبيل لنا إلىٰ العلم به، وليس كاستواء المخلوقين، فكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين.

وقوله: «**قد تعالىٰ أن يحد**»؛ أراد: نفي إحاطة علم الخلق به أن يحدوه، أو يصفوه بغير ما أخبر به عن نفسه؛ ليتبين أن العقول لا تحيط بصفاته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قال أحمد: وهو علىٰ العرش بلا حد، كما قال ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]؛ أي: استوىٰ كيف شاء، ليس كمثله شيء، ولا ينافي ما نص عليه هو وغيره من الأئمة، كابن المبارك، قالوا: علىٰ العرش بحد، قال أحمد: هكذا هو عندنا؛ يعني: أنه عالٍ علىٰ عرشه، بائن من خلقه.

وقد يريد المبتدعة بنفي الحد معنىً باطلًا.

قال ابن القيم: يقولون: «ننزه الله عن الحدود، والجهات، إنه ليس فوق السموات، ولا علىٰ العرش، ولا يشار إليه، ونحو ذلك». انتهىٰ.

فنفي الحد بهذا المعنىٰ نفي لوجود الرب - تعالىٰ وتقدس.

❁ قوله: «فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِذَاتِهِ»:

أي: لا يحيط علم الخلق من الملائكة الإنس والجن بذات الله المقدسة، فلا يعلم كيف هو إلا هو، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

❁ قوله: «كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ صِفَاتِهِ»:

أي: كما أن علمنا لا يحيط بذاته المقدسة، لا ينفك؛ أي: لا يخلص ولا يزول عن صفاته وأفعاله، بل لم يزل ولا يزال متصفًا بصفات الكمال، متنزهًا على جميع صفات النقص والعيب، لم يحدث فيه صفة، ولا تزول عنه صفة.

❁ قوله: «فَكُلُّ مَا قد جَاءَ فِي الدَّلِيلِ...»:

أي: فكل وصف جاء في كتاب الله، وصح عن نبيه ﷺ؛ فهو ثابت له تعالى، وموصوف به، من غير تمثيل بشيء من خلقه، ومن غير تكييف، نمره كما جاء، ولا نحرفه عن مواضعه، ونصدق به، ونقر على ما دل عليه من معناه، ونفهمه على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته.

❁ قوله: «مِنْ رَحْمَةٍ وَنَحْوِهَا كَوَجْهِهِ»:

أي: فكل وصف جاء في كتاب الله، وصح عن نبيه ﷺ نثبته من غير تمثيل؛ من ذلك: وصفه بالرحمة، قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢] فنصفه بها على ما يليق بجلال الله، وليست كرحمة المخلوق.

❁ قوله: «وَنَحْوِهَا»:

كالمحبة، والرضا، والغضب، ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤] ﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]؛ فهو سبحانه المستحق أن يكون له كمال المحبة دون ما سواه، وهو سبحانه يحب ما أمر به، ويحب عباده المؤمنين، ويغضب، ويرضى، فنصفه سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه، على ما يليق بجلاله، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

وقوله: «كوجهه»؛ أي: من الصفات الثابتة له صفة الوجه، بلا كيف، وقال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] وفي الحديث: «**أعوذ بنور وجهك**» وغير ذلك.

❁ قوله: «وَيَدِهِ وَكُلِّ مَا مِن نَّهْجِهِ»:

أي: ومن الصفات الثابتة له تعالىٰ بنص الكتاب والسنة صفة اليدين، قال تعالىٰ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وفي الحديث «**يمين الله ملأىٰ**»(١٨١). «**لم يغض ما في يمينه**»(١٨٢). «**وبيمينه الأخرىٰ القبض**»(١٨٣) «**يأخذهن بيده اليمنىٰ**»(١٨٤)، «**ثم يطوي الأرض بيده الأخرىٰ**»(١٨٥). «**وكلتا يدي ربي يمين**»(١٨٦). «**ويقبض أصابعه ويبسطها**»(١٨٧). «**ويجعلها في كفه**»(١٨٨). وغير ذلك مما ثبت مما لا يحصىٰ، فيداه صفتان من صفات ذاته بإجماع السلف.

وكل شيء ورد من صفات الله من نهج اليد والوجه ونحوهما كالقدم والرجل والساق نثبته كما جاء عن الله، قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] وفي الحديث: «**حتىٰ يضع رب العزة فيها رجله**»(١٨٩)، وفي رواية: «**فيها قدمه**» ونقر ما أتىٰ عن الله علىٰ مراد الله، ونؤمن بذلك ونصدق به، ونعتقد أن له معانٍ حقيقية، علىٰ ما يليق بجلال الله وعظمته.

---

(١٨١) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: وكان عرشه علىٰ الماء ...، برقم (٧٤١٩)، ومسلم، كتاب: الزكاة، باب: الحث علىٰ النفقة وتبشير المنفق الخلف، برقم (٩٩٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٨٢) السابق.

(١٨٣) السابق.

(١٨٤) أخرجه مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، برقم (٢٧٨٨)، وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٨٥) انظر: ما قبله.

(١٨٦) أخرجه مسلم، كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث علىٰ الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم، برقم(١٨٢٧) وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١٨٧) أخرجه مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، برقم (٢٧٨٨)، وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٨٨) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة من كسب طيب، برقم (١٤١٠)، ومسلم، كتاب: الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، برقم (١٠١٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٨٩) أخرجه البخاري، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، برقم (٦٦٦١)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، برقم (٢٨٤٨)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

❁ قوله: «وَعَيْنِهِ وَصِفَةِ النُّزُولِ...»:

أي: ومن الصفات الثابتة له تعالىٰ من غير تمثيل صفة العينين، قال تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] فدلت الآيات: أن الله تعالىٰ عينين، والقاعدة: أن المثنىٰ إذا أضيف إلىٰ نون العظمة أتىٰ به بصيغة الجمع؛ وفي الصحيحين: «**فإن الله ليس بأعور**»(١٩٠).

ومذهب السلف إثبات العينين لله تعالىٰ حقيقة علىٰ ما يليق بذاته وعظمته، لا كأعين المخلوقين.

ومن الصفات الثابتة لله تعالىٰ بالسنة المتواترة: صفة النزول؛ ففي «الصحيحين» وغيرهما من غير وجه: «**ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة، حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له**»(١٩١)... إلخ؛ والقول فيه كالقول في الاستواء علىٰ ما يليق بجلال الله، لا كنزول المخلوقين؛ وكذلك الإتيان، والمجيء، وسائر الصفات الثابتة من غير تكييف ولا تمثيل.

وليس في العقل الصحيح ما يخالف النقل الصريح الصحيح، بل العقل الصحيح يوافقه النقل الصحيح الصريح، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن إدراكه.

وقد قال شيخ الإسلام: «اعترف أساطين أهل الكلام بأن العقل لا سبيل له إلىٰ اليقين في عامة المطالب الألهية».

ومن الصفات الثابتة له تعالىٰ: صفة الخلق بالكتاب، والسنة، والعقل، والحس، والفطرة، وباتفاق الرسل وأتباعهم، بل وسائر أهل الملل: بأن الله خالق كل شيء ويخلق ما يشاء، فاحذر من النزول من ذروة الإيمان وسنام الدين إلىٰ حضيض الابتداع، فإن السلامة في اتباع السلف.

---

(١٩٠) أخرجه البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله ﷻ (ولقد أرسلنا نوحًا إلىٰ قومه)، برقم (٣٣٣٧)، ومسلم(١٨/ ٥٧)، كتاب: الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، برقم (١٠٠/ ١٦٩)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١٩١) سبق تخريجه.

❁ قوله: «فَسَائِرُ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ...»:

أي: فسائر الصفات الذاتية من الحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والعلم، والكلام، وغيرها، والوجه، واليدين، والقدم، ونحوها، وسائر صفات الأفعال، من الاستواء، والنزول، والإتيان، والمجيء والتكوين، ونحوها الثابتة لله تعالىٰ بالكتاب والسنة: نؤمن بها، ونصدق بها، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير زيادة ولانقصان، فلا ننفي ما وصف به نفسه، ولا نحرف الكلام عن مواضعه، ولا نلحد في أسماء الله وآياته، ولا نكيف، ولا نمثل صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمي له، ولا كفء له، ولا ند له، ولايقاس بخلقه فهو أعلم بنفسه، وبغيره.

❁ قوله: «قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ»:

والإكرام، أجمع السلف علىٰ أن الله قديم بجميع صفاته، لم يزل ولا يزال، لكن مرادهم: أن صفات الأقوال والأفعال قديمة النوع، حادثة الآحاد، وكلام المصنف فيه إجمال.

وقال: ليس منها شيء محدث، وإلا كان محلًّا للحوادث، وليس هذا من كلام السلف من كلام أهل البدع المخالفين للسلف؛ وإنما السلف يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، فاعلًا إذا شاء، ولم تزل الإرادة والكلمات تقوم بذاته، وإلا كان ناقصًا عاجزًا، تعالىٰ الله عن ذلك.

قال شيخ الإسلام: المبتدعة يريدون بقولهم: ليس منها شيء محدث أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلىٰ سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضيًا، ولا يرضىٰ بعد أن كان غضبانًا، ولا يقوم به فعل ألبتة ولا أمر تجدد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مريدًا له، فلا يقول له كن حقيقة، ولا استوىٰ علىٰ عرشه بعد أن لم يكن مستويًا، ولا ينادي عباده يوم القيامة، ونحو ذلك؛ فإن هذه كلها حوادث عندهم، هو منزه عن تلك الحوادث، تعالىٰ الله وتقدس عن قولهم علوًّا كبيرًا.

❁ قوله: «لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَمْثِيلِ...»:

أي: وإثبات الصفات لله بلا كيف، كما أنه لا يعلم كيف هو إلا هو، فكذلك صفاته لا يعلم كيف هي إلا هو؛ ولا تمثيل؛ أي: بشيء من خلقه؛ رغمًا لأهل الميل والانحراف عن نهج أهل

الحق، ورغمًا لأهل التعطيل من الجهمية وغيرهم فأهل السنة وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

❁ **قوله:** «فَمُرِهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ...»:

أي: نمر آيات الصفات وأخبارها، ونجريها على ظاهرها، ونقرها على ما دلت عليه من صفات الكمال ونعوت الجلال، ونفهم منها ما دلت عليه، ونعتقده حقيقة لا مجازًا، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

وقوله: **«من غير تأويل»**: تقدم أنه لو عدل عنه إلى تحريف لكان أولى؛ لأن من المعاني التي تسمى تأويلًا ما هو صحيح منقول عن بعض السلف، ومراد بعض المتأخرين بنفي التأويل: أن آيات الصفات وأحاديثها لا يعلمها إلا الله، وأن الأنبياء والصحابة والعلماء لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه، ولازم قولهم: أنَّا أمرنا بتلاوتها من غير تدبر ولا فهم لمعانيها.

❁ **قوله:** «مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلِ»:

كما جاء في الأثر: تفكَّروا في المخلوق، ولا تفكروا في الخالق، فإن الخالق سبحانه لا شبيه له، ولا نظير له، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه تعالى، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد، وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير، وإنما تعلم الذات المقدسة والصفات المعظمة من حيث الجملة على الوجه الذي يليق بجلال الله وعظمته، ومن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه.

❁ **قوله:** «وَيَسْتَحِيلُ الجَهْلُ وَالعَجْزُ كَمَا...»:

أي: لا يتصور في العقل الجهل الذي هو ضد العلم؛ والعجز الذي هو ضد القدرة في حق الله تعالى، كما أنه لا يتصور في حقه الموت الذي هو ضد الحياة، والعمى الذي هو ضد البصر،

وكذا الصمم، والبكم، والفناء، والعدم، والفقر، ومماثلة المخلوقين، وغير ذلك مما هو ضد أوصافه المقدسة، الثابتة بالشرع.

❁ **قوله**: « فَكُلُّ نَقْصٍ قَد تَعَالَىٰ اللهُ...»:

أي: فكل نقص من هذه الأوصاف المذكورة ونحوها قد تنزه الله عنه، فله الكمال المطلق من جميع الوجوه فاتفاق الكتب والرسل، ونوه بالبشرىٰ لمن والاه الله، أو والىٰ هو الله؛ أي: اتخذه وليًّا معتمدًا عليه، ومفوضًا جميع أموره إليه لعظم ذلك، قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] والولي ضد العدو، فاقتبس الناظم من الآية البشارة أهل الولاية.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: «لَيسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا...»:

هذا الكلام من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتمل وجهين:

الوجه الأول: ولسنا نقول -ربنا- جوهرًا أو عرضًا أو جسمًا؛ يعني: لا نقول بذلك بل نسكت، وهذا الوجه صحيح؛ يعني: لا يجوز لنا أن ننفي أن الله جوهر أو عرض أو جسم، كما لا يجوز لنا أن نثبت ذلك؛ لأنه لم يرد في القرآن ولا السنة إثبات ذلك ولا نفيه، والمعتمد في صفات الله هو الكتاب والسنة، فإذا لم يرد فيهما إثبات ولا نفي وجب علينا أن لا نقول بالإثبات ولا بالنفي.

الوجه الثاني لكلام المؤلف: نفي الجوهر لا نفي القول به، وعلىٰ هذا الوجه يكون معناه القول بنفي الجوهر؛ يعني: أننا نقول: إنه ليس بجوهر.

والفرق بين الوجهين ظاهر.

فقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس ربنا بجوهر» يحتمل أن المعنىٰ لا نقول إن ربنا ليس بجوهر أو إنه جوهر؛ يعني: لا نقول لا هذا ولا هذا، وهذا المعنىٰ صحيح؛ لأن ذلك لم يرد في الكتاب ولا

في السنة، ويحتمل أن يكون معنىٰ كلامه: إن الله ليس بجوهر، فحينئذ أثبت قوله وهو نفي الجوهر؛ يعني: أن الله ليس بجوهر.

أما الوجه الأول: وهو نفي القول بأنه جوهر فهذا صحيح؛ لأنه ليس لنا أن نقول: إنه جوهر، ولا أن نقول: إنه ليس بجوهر.

وأما الوجه الثاني: وهو القول بأنه ليس بجوهر؛ فهذا غير صحيح.

وهو ظاهر كلام المؤلف، فالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرىٰ أن من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الله ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم، ولا شك أن هذا النفي ليس بصحيح، ولم يقل أهل السنة بذلك، وليس هذا مذهبهم؛ لأنهم لا يجزمون بنفي شيء أو إثباته إلا بدليل، وهذا ليس فيه دليل، لا إثباتًا ولا نفيًا.

والجوهر: هو ما قام بنفسه، **والعرض**: هو ما قام بغيره، **والجسم**؛ يعني: ما له تمثال؛ يعني: أنه شيء ملموس أو قائم مجسم.

فالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرىٰ أن من عقيدتنا أن ننفي هذه الثلاثة عن الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن هذا ليس بصحيح وليس من مذهب أهل السنة والجماعة، وذلك أن هذه الألفاظ ألفاظ حادثة، لم تكن معروفة عند السلف، فلا يوجد في أقوال السلف قول يقول: إن الله جسم ولا أنه ليس بجسم، ولا أن الله عرض ولا أنه ليس بعرض، ولا أن الله جوهر ولا أنه ليس بجوهـر، لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام السلف.

لكن المتكلمين لما حدثت فتنتهم صاروا يذكرون هذه الكلمات للتوصل بنفيها إلىٰ نفي الصفات عن الله، فمثلًا يقولون: النزول لا يكون إلا بجسم والله تعالىٰ ليس بجسم، وإذا انتفىٰ الملزوم انتفىٰ اللازم، إذن لا ينزل الله إلىٰ السماء الدنيا، كذلك الاستواء علىٰ العرش حقيقة يستلزم أن يكون الله جسمًا، والله تعالىٰ ليس بجسم، إذن فننفي استواء الله علىٰ العرش، وهكذا أتىٰ المتكلمون بمثل هذه العبارات ليتوصلوا بها إلىٰ نفي صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وإلا فليس لهم غرض في نفي هذا أو إثباته إلا هذه المسألة.

ولما كانت هذه الكلمات غير موجودة لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام الصحابة لا نفيًا ولا إثباتًا، فالواجب علينا أن نتوقف فلا ننفي أن الله جسم ولا نثبته، ولا أن الله عرض ولا نثبته، ولا أن الله جوهر ولا نثبته، بل نسكت ونستفصل في المعنىٰ، فنقول لمن نفىٰ أن يكون الله جسمًا: إن أردت بالجسم ما كان حادثًا مركبًا من أجزاء وأعضاء فنحن معك في نفيك؛ فالله ليس بحادث، ولا مركب من أعضاء وأجزاء بحيث يجوز أن يُفقد شيء منها، لكن لا ننفي الجسم، بل نقول إن الله منزه ﷻ عن أن يكون له أبعاض كأبعاض المخلوقين، بحيث يكون جسمًا مركبًا منها، ويُفقد بعضها مع بقاء الأصل وما أشبه ذلك.

وإن أردت الجسم الذات الموصوفة بالصفات اللائقة بها، فهذا حق نثبته، ولا يجوز لنا أن ننفيه، لكن مع ذلك لا نقول: إن الله جسم حتىٰ إن أردنا هذا المعنىٰ؛ لأن لفظ الجسم لم يرد في القرآن ولا في السنة، لا إثباتًا ولا نفيًا؛ ولأن إثبات الجسم إن أثبتناه مستلزم للتشبيه علىٰ رأي بعض الناس، وإن نفيناه فهو مستلزم للتعطيل علىٰ رأي آخرين: إذن فلا نثبته ولا ننفيه.

وهذه هي **العقيدة السليمة**: أن لا نثبت باللفظ أن الله جسم أو ليس بجسم، بل نسكت، فما دام الله قد سكت عنه، ورسوله سكت عنه، والصحابة سكتوا عنه؛ فنسكت فلا نثبت ولا ننفي، لكن نؤمن بأن لله ذاتًا موصوفة بالصفات اللائقة بها، وأن الله تعالىٰ يقبض، ويبسط، ويأخذ بيمينه الصدقة، ويربيها، وينزل، ويأتي، فيجب علينا أن نؤمن بهذا، وما وراء ذلك فلا نتعرض له.

❁ **قوله**: « تَعَالَىٰ ذُو الْعُلَا »:

تعالىٰ؛ أي: ترفع عن كل ما لا يليق به ترفعًا معنويًا، وترفع بذاته ترفعًا حسيًا، فهو سبحانه وتعالىٰ متعال حسًا ووصفًا عن كل نقص، قال الله تعالىٰ: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥].

❁ **قوله**: « سُبْحَانَهُ »:

أي: تنزيهًا له عن أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو عرضًا، وهذا التنزيه ينبغي التنزه منه لا الاتصاف به؛ لأنه كما سبق: لا يجوز لنا أن نثبت ولا أن ننفي، ونفينا ذلك عن الله وادعاء أن ذلك

تنزيه خطأ؛ فقوله المؤلف: «سبحانه»؛ أي تنزيهًا له عن أن يوصف بهذه الصفات؛ فالتنزيه أن ينزه الله عما لا يليق به، لا أن يُؤتىٰ بألفاظ مجملة وينزه الله عنها.

ثم قال: «قد استوىٰ كما ورد من غير كيف». ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ متعلق الاستواء، لكن من المعلوم أن المراد: استوىٰ علىٰ العرش كما ورد.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالىٰ الاستواء علىٰ العرش في سبعة مواضع من كتابه؛ ففي سورة الأعراف قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفي سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وفي سورة الرعد: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وفي سورة طه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، والخامس في سورة السجدة ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، والسادس في سورة الفرقان ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، والسابع في سورة الحديد: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

ففي سبعة مواضع ذكر الله سبحانه وتعالىٰ الاستواء علىٰ العرش نصًّا صريحًا واضحًا، فأضاف الاستواء علىٰ العرش، بـ«علىٰ» الدالة علىٰ العلو، كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]؛ أي: علوت عليه واستقررت عليه، وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٢، ١٣]؛ أي: تعلوا عليها وتستقروا عليها.

والاستواء يرد في اللغة العربية علىٰ أربعة وجوه: مطلق، ومقيد بـ«إلىٰ»، ومقيد بـ«علىٰ»، ومقيد بـ«الواو».

١- فإذا كان مطلقًا فالمراد به الكمال، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]؛ أي: كَمُل.

٢- وإذا ورد مقرونًا بـ«إلىٰ» صار معناه: الانتهاء إلىٰ الشيء في كمال، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١].

٣- وإذا كان مقيدًا بـ«على» كان معناه العلو والاستقرار، كالآيات التي سبق أن ذكرناها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾.

٤- وإذا اقترن بـ«الواو» صار معناه المساواة كقولهم: استوى الماء والخشبة؛ أي: ساوى الماء الخشبة.

واستوى على العرش في جميع مواقعها في اللغة العربية لا تقتضي إلا العلو والاستقرار، فمن أصول أهل السنة والجماعة الإيمان بأن الله تعالى استوى على عرشه؛ أي: علا عليه واستقر عليه علوًّا واستقرارًا يليق بجلاله ﷻ، لا يماثل استواء الإنسان على البعير، أو على الفلك.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«كما ورد»** ويجوز أن تكون الكاف للتشبيه؛ يعني: استواء كالوارد، والوارد في استواءه أنه استواء يليق بجلاله، ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل؛ أي: استوى لأنه ورد في كتاب الله، والكاف تأتي للتعليل كما قال ابن مالك:

شبه بكاف وبها التعليل قد يُعني ....

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، على أحد الوجهين؛ أي: لهدايته إياكم، وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]، وفي حديث التشهد: **«اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»**(١٩٢).

وعلى كل حال؛ فإن مراد المؤلف بهذا أن نؤمن بأن الله استوى على العرش استواءً يليق بجلاله، ومعنى استوى عليه؛ أي: علا واستقر، وأما بالنسبة لكيفية هذا الاستواء فإنه يقول: **«من غير كيف»** والمراد بقوله: **«من غير كيف»**؛ أي: من غير تكييف، وليس المراد من غير كيفية؛ لأننا نعلم أن الله استوى على العرش على كيفية يعلمها ونحن لا نعلمها، ولا يصح أن يراد بذلك نفي الكيفية؛ لأننا إذا نفينا الكيفية نفينا الأصل؛ إذ ما من شيء يكون إلا وله كيفية، ولكن المنفي هو التكييف.

---

(١٩٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: (١٠)، برقم (٣٣٧٠)، ومسلم، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، برقم (٤٠٦)، وغيرهما من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وعلىٰ هذا يجب أن نصرف كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إن كان ظاهره خلاف ذلك إلىٰ هذا المعنىٰ ونقول من غير كيف؛ أي: من غير تكييف.

وهذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هو الذي عليه أئمة السلف، فإن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ سئل وهو في مجلسه، فقال له قائل: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوىٰ؟ فسأله عن الكيفية، فأطرق رَحِمَهُ اللَّهُ برأسه حتىٰ علاه العرق، من شدة وقع السؤال علىٰ قلبه، ثم رفع رأسه وقال: «يا هذا، الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا»، ثم أمر به فأخرج(١٩٣).

وهكذا ينبغي لأهل العلم إذا رأوا في صفوفهم مبتدعًا أن يطردوه عن صفوفهم؛ لأن المبتدع وجوده في أهل السنة شر؛ لأن البدعة مرض كالسرطان لا يرجىٰ برؤه إلا أن يشاء الله، وقوله: إلا مبتدعًا، يحتمل أن أراد: إلا مبتدعًا بهذا السؤال، أو: إلا أنك من أهل البدع؛ لأن أهل البدع هم الذين يكون ديدنهم السؤال عن المشتبهات من أجل التشويش علىٰ الناس، وأيًّا كان المعنىٰ فهو يدل علىٰ أن من هدي السلف طرد المبتدعين عن صفوف المتعلمين، وهكذا ينبغي أن يطردوا عن المجتمع كله، وأن يضيق النطاق عليهم حتىٰ لا تنتشر بدعهم، ولا يقال: كل إنسان حر، بل يقال: إنه حر لكن في حدود الشرع، أما إذا خالف الشرع فإنه يجب أن يضيق عليه، ويبين له الحق، فإن رجع إليه فذاك، وإلا عومل بما تقتضيه بدعته، من تكفير أو تفسيق.

إذن؛ معنىٰ الاستواء علىٰ العرش هو العلو عليه، لكنه علو خاص بالعرش ليس كالعلو المطلق علىٰ جميع الكون؛ ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[غافر: ١٥]، وهو سبحانه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج: ١٥، ١٦].

فالله تعالىٰ عالٍ علوًّا مطلقًا علىٰ جميع الكون، ويمكننا أن نضرب مثلًا يُبين الفرق وبين العلو العام والعلو الخاص: فلو أن رجلًا علىٰ السطح علىٰ السرير، كان علوه علىٰ السرير علوًّا خاصًّا،

---

(١٩٣) أخرجه محمد بن أبي شيبة في «العرش»، برقم (٥٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٠٩) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ»(٥/ ٤١).

وعلوه على ما تحت السقف علوًّا عامًّا، فالاستواء على العرش أخص من مطلق العلو الشامل لجميع الكون؛ ولذلك نقول: إن الله تعالىٰ علا على الأرض وعلى السماء، ولا نقول: استوىٰ على الأرض أو على السماء.

وفي الاستواء عدة مباحث.

المبحث الأول: أن الاستواء بمعنىٰ العلو لكنه علو خاص. وسبق الكلام على هذا البحث.

المبحث الثاني: على أي كيفية كان الاستواء؟

الجواب: الله أعلم بها، له كيفية لكننا لا نعلمها، وحينئذ لا يحل لنا البحث فيها لا سؤالًا ولا إجابة والله تعالىٰ قد أخبرنا بأنه استوىٰ ولم يخبرنا كيف استوىٰ، وعلى هذا فلا يمكننا أن نعرف ذلك؛ لأنه من أمور الغيب، والله يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فلو سألنا سائل وقال: كيف استوىٰ على العرش؟

فإننا نقول: إن هذا السؤال لا يجوز. ولو كان لنا في معرفة هذا خير لبينه الله لنا، ولا يمكن أن ندرك هذا؛ لأن كيفية صفات الله أعظم من أن تحيط بها عقولنا.

المبحث الثالث: هل استوىٰ على العرش بمماسة أو بغير مماسة؟

الجواب أن نقول في هذا كما قلنا في الأول: السؤال عن هذا بدعة وليس لنا أن نقول بمماسة أو غير مماسة، بل نقول: استوىٰ، ولا نتجاوز القرآن والحديث؛ لأن هذه الأمور الغيبية لا يجوز للإنسان أن يسأل عن شيء إلا عن معناها فقط، أما عن كيفيتها وما زاد عن المعنىٰ فلا يحل لنا أن نبحث فيه؛ لا سؤالًا ولا إجابة.

ولهذا نقول: لقد أخطأ بعض العلماء الذين قالوا: إن الله استوىٰ على العرش بدون مماسة، وأنه ليس لهم الحق أن يقولوا بمماسة أو بدون مماسة؛ لأن ذلك لم يرد، بل ندع هذا وليسعنا ما وسع الصحابة الذين هم أحرص منا على العلم، وأشد منا تعظيمًا لله ﷻ، وعلى هذا فكلمة مماسة

أو غير مماسة يجب أن تُلغي وتحذف.

المبحث الرابع: هل نقول: إن الله استوىٰ علىٰ العرش بذاته؟

والجواب علىٰ ذلك: أن كلمة بذاته ليس لنا فيها حاجة؛ لأن كل فعل أضافه الله إلىٰ نفسه فهو إلىٰ ذاته لاشك؛ ولهذا لا يقال: إن الله خلق السموات بذاته؛ لأنه هو نفسه الذي خلق السموات، ولا يقال: ينزل إلىٰ السماء الدنيا بذاته، فما دام الفعل مضافًا إلىٰ الله فهو صادر منه

لكن ورد في كلام بعض السلف قولهم: إن الله استوىٰ علىٰ العرش بذاته ومرادهم بهذا الرد علىٰ قول من قال: إن الله استولىٰ علىٰ العرش، كما قالوا: إن الله تعالىٰ عالٍ بذاته؛ ردًّا علىٰ قول من يقول: إن الله عالٍ بصفاته لا بذاته، وإلا فإن القاعدة التي ليس فيها إشكال أن كل شيء أضافه الله إلىٰ نفسه فهو إليه نفسه، فلا حاجة أن نقول: استوىٰ علىٰ العرش بذاته؛ لأن الله قال: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾[الأعراف: ٥٤]؛ أي: نفسه، لكن إذا جاء أحد يشكك ويقول: إن استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ، وليس هناك استواء ذاتي، حينئذ نضطر إلىٰ أن نقول: بذاته.

كذلك ينزل إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، فلا نزيد ونقول: ينزل بذاته وليس هناك حاجة لأن نزيد: «بذاته»؛ لأن الله أضاف النزول إليه نفسه، فإذا قال: ينزل إلىٰ السماء الدنيا؛ يعني: هو نفسه ينزل، وليس هناك حاجة أن نقول: بذاته، لكن لما قال المعطلون: ينزل أمره، احتاج أهل السنة أن يقولوا: إنه ينزل بذاته؛ يعني: ينزل ذاته، هذا قصدهم.

فلهذا نقول: استوىٰ علىٰ العرش بذاته، لا حاجة إليها؛ لأنها معلومة بمجرد إضافة الفعل إلىٰ الله.

المبحث الخامس: هل يجوز أن نفسر الاستواء بالاستيلاء كما قاله أهل التعطيل حيث قالوا: إن الله استوىٰ علىٰ العرش؛ أي: استولىٰ عليه، وليس معناه علا عليه؟

قالوا: لأننا لو قلنا: إن استوىٰ علىٰ العرش؛ أي: علا عليه لزم أن يكون الله محدودًا؛ يعني: له حد، ويقال: إن امرأة الجهم بن صفوان قدمت البصرة، فقيل لها: إن الله استوىٰ علىٰ العرش، فقالت متعجبة منكرة: محدود علىٰ محدود! ولا شك أن القول بذلك كفر؛ يعني: إذا استوىٰ علىٰ

العرش لزم أن يكون محدودًا، ولزم أن يكون جسمًا، والحد ممتنع، والجسمية - على زعمهم - ممتنعة؛ فلهذا نقول استوى يتعين أن تكون بمعنى استولى.

وردًّا عليهم نقول: إن هذا التأويل، بل هذا التحريف، خطأ من عدة وجوه:

الوجه الأول: إنه مخالف لظاهر اللفظ وإجماع السلف؛ فظاهر اللفظ ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[الأعراف: ٥٤] ليس فيه استولى، والسلف أيضًا مجمعون على أن استوى بمعنى علا، فإن قال قائل: وما الدليل على إجماعهم؟ فإننا نقول: لأن هذا هو معنى استوى على الشيء في اللغة العربية، والسلف لغتهم عربية، ولو كان المراد بالآية سوى ما تقتضيه اللغة العربية لتكلموا به وبيَّنوه، فلما لم يأت عنهم ما يخالف مقتضى اللغة العربية في هذه الكلمة، علم بأنهم يقولون فيها بمقتضى اللغة العربية، فهم مجمعون على أن استوى بمعنى علا على العرش واستقر.

وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النونية» أنه ورد عن السلف في ذلك أربعة معانٍ: علا واستقر وارتفع وصعد[١٩٤].

الوجه الثاني: أننا إذا قلنا استوى بمعنى استولى؛ لزم أن يكون العرش قبل استواء الله عليه ملكًا لغيره، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[الأعراف:٥٤]، فهل يكون قبل ذلك لغير الله؟! هذا لا شك أنه معنى باطل، لا يمكن أن يقول به قائل.

الوجه الثالث: أننا لو قلنا: استوى بمعنى استولى؛ لصح أن يقال: إنه استوى على الأرض، وعلى الشمس، وعلى القمر، وعلى السماء، وغير ذلك مما هو ملك لله، فإذا كان استوى بمعنى استولى، فالله مستوٍ على كل شيء، ولا يمكن أن يقول بهذا قائل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

الوجه الرابع: أنه ليس في اللغة العربية أن استوى تأتي بمعنى استولى، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وليس في موضع واحد من المواضع السبعة التي ذكر الله فيها الاستواء أنه استولى على

(١٩٤) انظر: «متن القصيدة النونية»(١/ ٢٣٣).

العرش، بل المواضع السبعة كلها جاءت على وتيرة واحدة: استوىٰ على العرش.

فإذا قالوا: عندنا دليل وهو قول القائل:

قد استوىٰ بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

ومعنىٰ استوىٰ بشر على العراق؛ أي: استولىٰ على العرق؛ فالجواب على ذلك:

أولًا: إن هذا البيت قائله مجهول ولا يُدرىٰ من قائله، ولا يكن أن يستدل على شيء من العقيدة المتعلقة بالله ﷻ ببيت شعر مجهول قائله، فالاحتجاج به مردود من الأصل.

ثانيًا: أن نقول: لو ثبت أن قائله من العرب العرباء الذين لم تغيرهم اللكنة ولا العجمة، فإن المانع من جعل الاستواء هنا بمعنىٰ العلو قرينة ظاهرة، وهو أن بشرًا لم يكن يرتفع على العراق حتىٰ يكون العراق تحته كالكرسي، فيكون لدينا قرينة تمنع من إرادة العلو، ولم توجد هذه القرينة في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤].

ثالثًا: أنه يمكن أن نجعل استوىٰ في هذا البيت أيضًا بمعنىٰ علا، فيكون قوله: «**قد استوىٰ بشر على العراق**»؛ أي قد علا على العراق لكنه علو معنوي، كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[محمد: ٣٥] فليس معنىٰ ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ أننا فوق المشركين وعلى رءوسهم، لكن هذا علو معنوي، فيكون استوىٰ بشر على العراق؛ يعني: علا عليه، لكن علوًّا معنويًّا. هذا إن صح أن قائل هذا البيت من العرب العرباء، مع أنه لم يصح، فبطل الاستدلال بهذا البيت على أن استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ.

إذن؛ فعقيدتنا التي ندين الله بها، ونسأل الله أن نكون عليها حتىٰ نموت، هي أن استوىٰ على العرش؛ أي: علا عليه علوًّا خاصًّا كما يليق بجلاله وعظمته، لا نكيفه، ولا نمثله.

أما العرش فهو ذلك المخلوق العظيم الذي فوق جميع المخلوقات، واختصه الله تعالىٰ لنفسه، وهو محيط بالكون كله، وقد ورد أن السموات السبع والأراضين السبع بالنسبة للكرسي الذي وسع السموات والأرض كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض؛ فالحلقة إذا ألقيت في فلاة من الأرض فإنها لا تمثل شيئًا بالنسبة إليها، ولا تنسب إليها، قال: «**وإن فضل العرش على الكرسي**

كفضل الفلاة علىٰ هذه الحلقة»(١٩٥) إذن؛ فالعرش لا يقدر قدره إلا الله ﷻ، ولا يمكن أن نتصور عظمة هذا العرش؛ ولهذا وصفه الله بأنه مجيد، وأنه عظيم؛ لأنه أكبر المخلوقات التي نعلمها، وأعلىٰ المخلوقات التي نعلمها؛ ولذلك هو عرش يليق بالله سبحانه وتعالىٰ.

المبحث السادس: هل الله ﷻ باستوائه علىٰ العرش يكون العرش مقلًّا حاملًا له، كما يستوي الإنسان منا علىٰ السرير؟

الجواب: لا، ليس كذلك؛ لأننا لو قلنا إنه حامل له كحمل السرير لأحدنا، لزم من هذا أن يكون محتاجًا إلىٰ العرش، والله ﷻ مستغن عن كل شيء، وكل شيء محتاج إليه، فلا يمكن أن نقول إن العرش يقل الله أبدًا.

فالله أعظم من أن يقله شيء من مخلوقاته، لكن هو الذي اختصه الله لنفسه بالاستواء فقط، وأما أن يقله، فلا لأننا لو قلنا بذلك لزم منه معنىٰ فاسد لا يدل عليه القرآن، وهو احتياجه إليه كاحتياج الإنسان منا إلىٰ السرير؛ ولهذا قال العلماء رحمهم الله: إن العرش لا يقل الله، بمعنىٰ أنه ليس محتاجًا إليه كما يحتاج الإنسان منا إلىٰ السرير، فالإنسان منا يحتاج إلىٰ السرير ليجلس عليه، ولو أزيل من تحتنا لسقطنا.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قد تعالىٰ أن يُحد**» تعالىٰ؛ يعني: ترفع وتباعد عن الحد، «**أن يحد**»: يعني: عن أن يحد، فـ«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوبة بنزوع الخافض؛ لأن نزع الخافض مع أن وإن مطرد، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نقــــــلًا وفي أنَّ وأنْ يطَّـــــــردُ مـع أمـن لـبسٍ كـ«ـعجبتُ أن يـدوا»

وعلىٰ كل حال فترتيب العبارة: تعالىٰ عن أن يحد؛ أي: تعالىٰ عن الحد، ومعنىٰ ذلك أن الله لا يحد، وكلمة «الحد» من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة؛ فليس في الكتاب أن الله يحد، ولا أنه لا يحد، ولا في السنة أن الله يحد، ولا أنه لا يحد.

---

(١٩٥) أخرجه ابن كثير في «تفسيره»(١/ ٤٠٩)، و الشوكاني في «فتح القدير»(١/ ٤١٠)، وعزاه السيوطي في«الدر المنثور»(٢/ ١٧)، إلىٰ ابن جرير، وأبي الشيخ في« العظمة»، وابن مردويه، والبيهقي في« الأسماء والصفات».

وإذا كان كذلك فالواجب السكوت عن ذلك فلا يقال إنه يحد ولا إنه لا يحد، وليس هناك ضرورة أن نقول: إنه يحد أو لا يحد، ولو كان من الضروري أن نعتقد أن الله يحد أو لا يحد لبينه الله تعالىٰ أو بينته السنة؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ولذلك اختلف كلام من تكلم به من السلف في: هل الله يحد أو لا يحد؟ فمنهم من أنكر الحد وقال: إنه لا يجوز أن نقول إن الله محدود، ومنهم من قال: يجب أن نقول إن الله محدود، وأن له حدًّا، ولكن يجب أن نعلم أن الخلاف يكاد يكون لفظيًّا؛ لأنه يختلف باختلاف معنىٰ الحد المثبت والمنفي.

فمن قال: إن الله محدود أراد أنه بائن من الخلق ومحاد لهم ليس داخلًا فيهم ولا هم داخلون فيه، كما نقول: هذه أرض فلان، وهذه أرض فلان، كل واحدة منهما محدودة عن الأخرىٰ؛ أي: بينهما حد، فمن أثبت الحد أراد به هذا المعنىٰ؛ أي: أن الله تعالىٰ منفصل بائن عن الخلق ليس حالًّا فيهم ولا الخلق حالون فيه، وهذا المعنىٰ صحيح.

ومن قال: إنه غير محدود أراد الله تعالىٰ أكبر من أن يحد، ولا يحده شيء من مخلوقاته، ولا يحصره شيء من مخلوقاته، فقد وسع كرسيه السموات والأرض، ولا يمكن أن يحده شيء من المخلوقات وهذا المعنىٰ صحيح، وكل السلف متفقون علىٰ هذا، وعليه فيكون الخلاف بينهم لفظيًّا بحسب هذا التفصيل.

فقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قد تعالىٰ أن يحد**» يدل علىٰ أن المؤلف ممن ينكر أن يوصف الله بالحد، فيحمل كلامه علىٰ أن المراد بالحد: الحد الحاصر الذي يحصر الله عَزَّ وَجَلَّ، فإن الله تعالىٰ - بهذا المعنىٰ - غير محدود، فالله واسع عليم وسع كرسيه السموات والأرض، والسموات والأرضين كلها في كف الرحمن عَزَّ وَجَلَّ كخردلة في كف أحدنا، وهذا علىٰ سبيل التقريب، وإلا فما بين الخالق والمخلوق أعظم مما بين كف الإنسان والخردلة، وعلىٰ كل حال فإن المؤلف أراد بنفي الحد هنا الحد الذي يحصر الله عَزَّ وَجَلَّ، ولم يرد الحد الذي يجعله بائنًا من الخلق، فإن الحد الذي يراد به بينونة الله من خلقه

أمر ثابت واجب اعتقاده.

على أننا كما قلنا: إن الكلام في الحد إثباتًا ونفيًا من الأمور التي ينبغي السكوت عنها؛ لأنها لم ترد في القرآن ولا في السنة لكن إذا ابتلينا وجب أن نفصل.

❁ **قوله:** « فَلَا يُحِيطُ عِلمُنَا بذَاتِهِ »:

هذا مما يدل على أنه أراد بقوله: «قد تعالى أن يحد» أنه لا يمكن أن يكون محصورًا، يحاط به؛ ولهذا قال: «**فلا يحيط علمنا بذاته**»، فذات الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يحيط بها العلم، وإذا كان الحس لا يحيط بها فالعلم من باب أولى، قال الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإذا كان البصر لا يدرك الله مع مشاهدته له، فكذلك العلم المبني على مجرد التخيل والتصور لا يمكن أن يحيط بالله ﷻ؛ لأن الله أكبر وأعظم من كل شيء تقدره - مهما قدرت - فالله أعظم، ومهما قدرت فأنت كاذب في تقديرك؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] فكل ما يقدره ذهنك من تصور في ذات الله ﷻ فإن كذب، والله أعظم وأجلُّ، ولهذا نهى بعض السلف أن يفكر الإنسان في ذات الله، وقال: إنما التفكر في آيات الله، قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ولم تأت آية - ولا حديث - تحثنا على أن نتفكر في الله نفسه؛ فالتفكر إنما يكون في آياته، وفي أسمائه، وفي صفاته، أما في ذاته فلا؛ لأنه مهما كان الأمر فلا يمكن أن تصل إلى نتيجة إلا إلى نتيجة محرمة، وهي أن تتصور مثالًا ليس لك به علم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

إذن دع التفكر في هذا، وتفكر في أسمائه؛ ومعنى كل اسم، وما يتضمنه من صفة، وتفكر أيضًا في آياته، وما تدل عليه؛ والشمس والقمر، واختلاف الليل والنهار، ومداولة الأيام بين الناس، وما أشبه ذلك، أما أن تجعل ذات الله ﷻ هي محط التفكير فهذا خطأ وضلال؛ لأنه مهما كان لا يمكن أن تدركها؛ ولهذا قال:

فلا يحيط علمنا بذاته ... كذاك لا ينفك عن صفاته

لما بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يحيط علمنا بذاته، وذلك قد يوهم ألا نتحدث عن الصفات كما

أننا لا نتحدث عن الذات، قال: «**كذاك لا ينفك عن صفاته**»؛ أي: لم يزول ولا يزال متصفًا بصفات الكمال، وإذا كان متصفًا بصفات الكمال فلنا أن نبحث عن الصفة من حيث المعنىٰ، لا من حيث الكيفية والكنه التي هي عليه؛ لأن هذا غير مدرك لنا، لكن من حيث المعنىٰ لنا أن نبحث عن الصفة؛ عن معنىٰ الرحمة، ومعنىٰ العزة، ومعنىٰ الحكمة، وغيرها.

علىٰ أن قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كذاك لا ينفك عن صفاته**» فيه شيء من الإجمال يحتاج إلىٰ تفصيل، وذلك أن صفات الله ﷻ تنقسم إلىٰ قسمين:

القسم الأول: قسم لازم لذاته لا ينفك عنه أبدًا، وهذا ما يعرف عند العلماء رحمهم الله بالصفات الذاتية، مثل العلم، والقدرة، والحكمة، العزة، وغيرها.

كذلك أيضًا لا ينفك عن الصفات الخبرية التي مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، مثل اليد، فاليد صفة ثبتت بالخبر، ولولا الخبر لم يهتد العقل إليها إطلاقًا، بخلاف القدرة، والقدرة تثبت بالنص، وتثبت أيضًا بالعقل، حيث إن العقل يهتدي إلىٰ أن الله لا بد أن يكون قادرًا، أما اليد فلا يثبت العقل ذلك إلا بعد ورود الشرع به، وهذه تسمىٰ صفات خبرية؛ يعني: أن مدارها علىٰ الخبر المحض، وليس للعقل فيها مجال إطلاقًا.

وهذه الصفات هي التي مسماها أبعاض وأجزاء بالنسبة لنا، فاليد بالنسبة لنا جزء منا وبعض، لكن لا يجوز أن نقول إنها بالنسبة للخالق بعض وجزء؛ لأن البعض أو الجزء هو ما صح انفصاله عن الكل، ومعلوم أن صفات الله تعالىٰ كاليد والقدم لا يمكن أن يتصور فيها أو أن يحكم فيها بجواز الانفصال، إذن؛ فلا يصح أن نطلق عليها أنها بعض من الله أو جزء من الله، بل نقول: إنها صفة من صفات الله الذاتية أخبر الله بها عن نفسه فوجب علينا قبولها والإيمان بها.

القسم الثاني: صفات فعلية: وهذه باعتبار الجنس - أي: جنس الفعل - صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالًا سبحانه وتعالىٰ، أفعاله لا تنقضي، وكذلك أقواله، قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، لكن آحاد الفعل أو نوع الفعل؛ ينفك الله عنه؛ يعني: ليس لازمًا لذاته.

مثال ذلك: النزول إلىٰ السماء الدنيا؛ فهذا نوع وآحاد، نوع: لأنه لم يثبت له نظير قبل خلق السماء، وآحاد: لأنه يتجدد كل ليلة، فالأفعال نوعها قد يكون حادثًا، وآحادها قد تكون حادثة، لكن جنسها أزلي أبدي؛ يعني: أن الله لم يزل ولا يزال فعالًا؛ فالنزول فعل نوعه حادث، وأفراده كل ليلة آحاد.

كذلك الاستواء علىٰ العرش أيضًا باعتبار أصل الفعل صفة ذاتية، وباعتبار النوع فهو حادث؛ وذلك لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش، فيكون الاستواء صفة فعلية، أما أن يكون صفة آحادية فلا نستطيع أن نقول بذلك؛ لأن الاستواء علىٰ العرش ثابت، ولا يمكن أن نقول: إن الله قد لا يستوي علىٰ العرش؛ لأننا ليس عندنا علم بهذا الشيء، بخلاف النزول إلىٰ السماء الدنيا، فإنه لما كان مقيدًا بزمن قلنا: إنه يحدث كل ثلث ليلة بالنسبة للسماء الدنيا.

إذن قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كذاك لا ينفك عن صفاته**» يجب أن يحمل علىٰ الصفات الذاتية والصفات الخبرية، وعلىٰ جنس الصفات الفعلية.

قوله: « فَكُلُّ مَا قد جَاءَ فِي الدَّلِيلِ... فَثَابِتٌ مِّنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ »:

هذه قاعدة نافعة في باب الصفات، فكل ما جاء في الدليل فثابت، ولكن الدليل الذي يعتمد عليه في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ هو الأثر فقط عند أهل السنة والجماعة، والأثر يتمثل في أمور ثلاثة: الكتاب والسنة وأقوال الصحابة؛ فهذه هي مصادر التلقي بالنسبة للصفات.

أما عند غير أهل السنة والجماعة فالدليل المعتمد عليه في هذا الباب هو العقل، وهذا مذهب الأشاعرة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، فيقولون: ما اقتضىٰ العقل إثباته أثبتناه وإن لم يوجد في الكتاب والسنة، وما اقتضىٰ العقل نفيه نفيناه وإن وجد في الكتاب والسنة.

وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه فأكثرهم نفاه؛ لعدم وجود الدليل المثبت، والأصل العدم فما دام العقل لم يثبته فيجب نفيه، وبعضهم توقف فيه لعدم الدليل المثبت والنافي، وقال: لا نثبت لعدم وجود الدليل المثبت، ولا ننفي لعدم وجود الدليل النافي، لكن الأكثر علىٰ النفي لقولهم: إذا لم يوجد دليل فالأصل عدم الثبوت؛ فننفيه.

وقوله: «فثابت»؛ أي: ما جاء فيه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال الصحابة رضي الله عنهم فإنه ثابت، لا يجوز أن ننفيه لا تكذيبًا ولا تحريفًا، وهذا الأخير يسمىٰ عندهم بالتأويل، وإن شئت فقل: لا تكذيبًا ولا تأويلًا بمعنىٰ التحريف.

فمثلًا الاستواء علىٰ العرش: هذا ثابت بالدليل، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فلا يجوز أن ننفيه بتكذيب فنقول: إن الله لم يستو؛ لأن من قال: إن الله لم يستو فهو كافر كفرًا مخرجًا عن الملة لأنه مكذب، ولا يجوز أن ننفيه بتأويل يكون تحريفًا، فمن قال: إن الله استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ، فهذا أثبت الاستواء لكن حرف معناه، فنحن نثبته ولا ننفيه لا تكذيبًا ولا تأويلًا الذي حقيقته التحريف، وهذا هو معنىٰ قول المؤلف: «فثابت»؛ أي: ثابت ثبوتًا حقيقيًّا لا تكذيب فيه ولا تحريف، والدليل علىٰ وجوب ثبوته من النقل والعقل.

أما النقل: فلأن الله أثبت هذه الأسماء والصفات في كتاب فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فأثبت الأسماء والصفات الخبرية والذاتية.

أما الدليل من العقل: فهو أن صفات الله ﷻ وأسماءه أمور خبرية غيبية لا مدخل للعقل في تفصيلها، فوجب الاعتماد فيها علىٰ النقل، فما أثبته النقل أثبتناه، وما نفاه نفيناه، وما سكت عنه توقفنا فيه، لا نثبت، ولا ننفي.

وقول المؤلف: «**فثابت من غير ما تمثيل**»؛ لما كان الثبوت قد يستلزم التمثيل، نفىٰ هذا فقال: «**من غير ما تمثيل**» فلا تمثل، فنثبت لله وجهًا بدون تمثيل، ونثبت له يدًا بدون تمثيل، وهكذا بقية الصفات.

والتمثيل قد دل علىٰ نفيه عن الله النقل والعقل:

فأما الدليل من النقل: فقد قال الله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] وهذا نفي عام لا يماثله شيء في أي صفة من صفاته، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة كلها تدل علىٰ أن الله ليس له مثل، ولا يجوز أن يُجعَل له مثل، فليس له مثلٌ للأدلة الخبرية، ولا يجوز أن يجعل له مثلٌ للأدلة الطلبية.

وليلاحظ أن هناك نفيًا للماثلة ونهيًا عن الماثلة، فنفي الماثلة مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، والنهي عن التمثيل كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾.

وأما الدليل العقلي علىٰ امتناع التمثيل: أن الخالق مباين للمخلوق في ذاته ووجوده ومرتبته.

أما في ذاته: فإن كل أحد يعلم بأن الخالق ليس كالمخلوق؛ فالمخلوق خلق من مادة ومن عناصر مكونة يقوم بعضها ببعض، والخالق ليس كذلك، فليس من جنس العناصر؛ ليس من جنس الذهب ولا الحديد ولا الزجاج ولا الرصاص ولا اللحم ولا التراب، فهو مخالف لجميع الأجناس المخلوقة وليس من جنسهم.

كذلك أيضًا في الوجود: فالمخلوق وجوده ممكن والخالق وجوده واجب، وقلنا: المخلوق وجوده ممكن؛ لأنه يجوز عليه العدم، وكل ما نشأ من عدم فإنه يجوز عليه العدم، أما الخالق فوجوده أزلي أبدي.

وأما في المرتبة: فالخالق فاعل والمخلوق مفعول، والفاعل أكمل من المفعول، فلا يمكن أن يجعل البناء كالباني، فلا يجعل القصر كالذي بناه.

فلما كان الخالق مخالفًا للمخلوق في ذاته ووجوده ومرتبته لزم من ذلك أن يكون مخالفًا له في صفاته؛ لأن الاختلاف في الذات يستلزم الاختلاف في الصفات؛ ولهذا نقول: إن الله تعالىٰ لا يماثله شيء من مخلوقاته سمعًا وعقلًا.

والحس يشهد بالمخالفة أيضًا؛ فالرب ﷻ إذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون، والرب ﷻ كل المخلوقات في يده كخردلة في يد أحدنا. إذن؛ لا يمكن أن يكون مماثلًا للمخلوق.

كذلك أيضًا نشاهد أن الناس يدعون الله فيستجيب لهم بأمور ولا يمكن أن يطيقها

المخلوق، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**اللهم أغثنا**»[١٩٦]، فنشأت السحابة وأمطرت قبل أن ينزل من المنبر، ولا يمكن للمخلوق أن يصنع ذلك، إذن؛ الحس يشهد مخالفة المخلوق للخالق.

ولا يلزم من التماثل في الاسم أن يتماثل الشيء في الصفة؛ ولهذا نقول: للإنسان يد ورجل، وللثور يد ورجل، وللفيل يد ورجل، وللنمل يد ورجل، ولا يلزم من هذا التماثل في الاسم التماثل في الحقيقة، وكلٌّ يعرف أن رجل الفيل ليست كرجل الذرة، وهذا في المخلوقات مع بعضها فكيف بالخالق؟! فتبين إذن؛ مخالفة الخالق للمخلوق بدليل السمع والعقل والحس.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: «**من رحمة**»؛ فعقيدة أهل السنة والجماعة إثبات الرحمة لله وأنها صفة حقيقية يتصف الله بها حقًّا، أما أهل التعطيل من الأشاعرة وغيرهم فقد أنكروا صفة الرحمة، لكنهم أنكروها إنكار تأويل وليس إنكار تكذيب، وسبق أن إنكار التكذيب كفر، وإنكار التأويل ليس بكفر، بل قد يعذر فيه الإنسان.

وهم يفسرون الرحمة، ويقولون: إن المراد بها أحد أمرين: إما الإحسان، وإما إرادة الإحسان.

فإذا فسروها بالإحسان فقد فسروها بمفعول منفصل عن الله، وليس من صفاته، وإذا فسروها بالإرادة فسروها بصفة يقررونها؛ لأنهم يثبتون لله سبع صفات، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام.

فهم يثبتون الإرادة؛ ولذلك يفسرون الرحمة بإرادة الإحسان، فيقولون: الرحمن الرحيم؛ يعني: المريد للإحسان، أو المحسن، فيفسرون الرحمة بلازمها ومقتضاها، ولا شك أن هذا تحريف.

والرد عليهم في ذلك بأن يقال: ما دام أثبتم الإرادة فليس هناك ما يمنع أن تثبتوا الرحمة،

---

(١٩٦) أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب: الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، برقم (١٠١٤)، ومسلم، كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، برقم (٨٩٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٩٦) أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، الاستسقاء، باب: الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، برقم (١٠١٤)، ومسلم، كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، برقم (٨٩٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

وما زعمتم من أن الرحمة رقة ولين وضعف فالجواب عن هذا بأمرين:

الأول: منع أن تكون الرحمة دالة علىٰ الرقة واللين والضعف.

والثاني: لو قُدِّر أن هذا مقتضاها باعتبار رحمة المخلوق، فإن ذلك لن يكون مقتضاها باعتبار رحمة الخالق.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونحوها**»؛ أي: نحو الرحمة، ومثال ذلك الحكمة؛ فالحكمة صفة ثابتة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، والسلف وأهل السنة والجماعة يثبتونها لله تعالىٰ ويرون أنها من أكمل الصفات.

والحكمة ممنوعة عند أهل التعطيل، حيث يقولون: إن الله ليس له حكمة، لا فيما شرع ولا فيما خلق؛ لأن الحكمة غرض، والله تعالىٰ منزه عن الأغراض، ومنزه عن الأعراض، ومنزه عن الأبعاض؛ ولذلك يقول القائل منهم في الثناء علىٰ الله: سبحان من تنزه عن الأعراض والأغراض والأبعاض. وهذا كلام مسجوع لكنه ممنوع؛ لأن المراد بقولهم: سبحان من تنزه عن الأعراض؛ يعني: عن الصفات، والأغراض؛ يعني: عن الحكمة، والأبعاض؛ يعني: عن اليد والوجه والعين وغيرها.

فهم ينكرون الحكمة ويقولون: إن الله لا يفعل الشيء لحكمة، ولكنه لمجرد المشيئة؛ إذا شاء أن يفعله فعله، وإذا شاء أن لا يفعل فلا يفعل، أما أن يكون لحكمة وغاية محمودة فهذا لا يمكن؛ لأن الحكمة غرض، والغرض فيه منفعة لصاحب الغرض أو دفع مضرة عنه، والله سبحانه وتعالىٰ لا يحتاج إلىٰ جلب منفعة ولا إلىٰ دفع مضرة.

ولا شك أن هذا القول من أنكر الأقوال، وفيه في الحقيقة سلف صفة عن الله من أجل الصفات وهي الحكمة، وعلىٰ قولهم يكون الله تعالىٰ قد خلق السموات والأرض باطلًا، ويكون قد خلق الإنسان سُدًىٰ، وقد شرع الشرائع عبثًا، وكل هذا يكذبه القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] ولو كان خلق الخلق لغير حكمة لكان عبثًا، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٨، ٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا

بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

وإذا قُدِّر أن الغرض جلب منفعة أو دفع مضرة فإن هذا بالنسبة للمخلوق، أما الخالق فليس كذلك، على أننا لا نرى أن هذا يكون مطردًا في المخلوق، فقد يريد الإنسان الشيء لجلب منفعة لغيره أو دفع مضرة عن غيره، فإن الإنسان لو وجد شخصًا غريقًا في الماء ونزل لإنقاذه فإنه لا يطلب منفعة مادية لذلك وإن كان له الأجر، والثواب في الآخرة، على أن أول وارد يرد على الإنسان في هذا إنقاذ أخيه، وقد يكون حين الإنقاذ لم يتصور ولم يفكر في الثواب، فيكون الغرض من ذلك دفع مضرة عن الغير.

ومع هذا نقول: لو سلمنا جدلًا أن الإنسان لا يريد بأفعاله وأقواله إلا ما يتعلق بمصلحته، من جلب منفعة أو دفع مضرة؛ فهذا بالنسبة للمخلوق.

أما الله ﷻ فإنه غني عن العباد، قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهو يفعل الشيء لا لمصلحته ولا لمنفعته ولا لدفع الضرر عنه ولكن للإحسان إلى المخلوق، والإحسان إلى الغير صفة مدح.

وبناء على ذلك فحكمة الله ﷻ متعلقة بفعله ومتعلقة بمفعوله، بفعله فلا ينسب إلى العبث؛ وبمفعوله بما يحسن به إلى الناس، ومن جلب المنفعة ودفع المضرة.

إذن؛ فنحن نثبت الحكمة لله ﷻ لا على أنه محتاج إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، ولكن لأن فعله ليس بعبث وليس بباطل، وهو سبحانه وتعالى إنما يفعل الفعل لمصلحة العبد، فلهذا فنحن نثبت لله الحكمة.

والمنكرون للحكمة القائلون بأن فعله إنما هو لمجرد المشيئة، لهم شبهات، منها مثلًا قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولكن هذا ليس فيه دليل:

أولًا: لأن الآية في إبطال ألوهية الأصنام، ومن خصائص ألوهية الأصنام أنها تُسأل إذا كانت ممن يتوجه إليه السؤال، أما الله فإنه لا يسأل.

ثانيًا: أن معنى الآية لا يُسأل عما يفعل سؤال مناقشة، بحيث يمنع أو يؤذن له؛ لأنه تام

السلطان سبحانه وتعالىٰ، فله أن يفعل ما يشاء، ولكن نحن نعلم أن فعله مقرون بالحكمة، وليس في الآية ما يشير إلىٰ أن فعل الله ﷻ ليس له حكمة، بل في الآية ما يدل علىٰ كمال سلطانه، وأنه لا أحد يسأله، أو علىٰ كمال فعله وحكمته، فلا نحتاج أن نسأل لماذا فعل؟ لأننا نعلم أنه ما فعل إلا لحكمة.

فالآية منزلة علىٰ أحد وجهين: إما أنه لا يُسأل عن فعله لكمال سلطانه؛ أو لا يُسأل عن فعله لكمال حكمته، لكن غير الله يُسأل: لماذا فعلت؟ لأنه قد يفعل الشيء لغير حكمة، وقد يفعل الشيء لما يظنه حكمة وليس بحكمة، أما الله ﷻ فلا يفعل الشيء إلا لحكمة يعلم أنها حكمة، وحينئذ لا يُسأل عما يفعل.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كوجهه**» فالوجه أيضًا من صفات الله، وقد أثبت الله لنفسه الوجه في عدة آيات، منها قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، فأثبت الله لنفسه وجهًا، ووصف هذا الوجه بأنه ذو جلال وإكرام؛ أي: ذو عظمة وبهاء وحسن، «**وذو إكرام**»؛ أي: يكرم ويكرم سبحانه وتعالىٰ.

وهنا يرد إشكال في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، وفي قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، فجاء في الآية الأولىٰ «ذو» وفي الآية الثانية «ذي»، وذلك لأن «ذو» في الآية الأولىٰ صفة للوجه الذي هو فاعل الفعل «يبقىٰ»، قال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

وأما «ذي» في الآية الثانية فهي صفة للرب تعالىٰ وليست صفة للاسم؛ لأن الاسم لا يوصف، فهو صفة للذات وليس صفة للاسم، قال تعالىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ فقال: ربك ذي الجلال، وهذا يعني: أنه لا يصح أن يوصف الاسم بأنه ذو جلال وإكرام، فالاسم اسم مسمىٰ، بخلاف الوجه.

وقال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، والآيات في هذه متعددة.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ففيها قولان للسلف:

القول الأول: إن المراد بوجه الله وجه الله الحقيقي، وقالوا: إن الآية نزلت في الصلاة، والمصلي أينما توجه فالله قبل وجهه.

القول الثاني: إن المراد بالوجه الجهة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] فالمراد أينما تكونوا فَثَمَّ جهة الله التي أمركم باستقبالها، وتكون الآية نزلت فيمن اشتبهت عليه القبلة فاتجه إلىٰ غير القبلة وهو يريد القبلة، فنقول: هذه جهة صحيحة؛ لأنك اجتهدت وأداك اجتهادك إلىٰ ذلك، أو لصلاة النافلة في السفر، فإن المسافر يصلي حيث كان وجهه.

وعلىٰ كل حال فالآية التي يقول الله تعالىٰ فيها: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فيها قولان للسلف، لكن بقية الآيات لا يراد بها إلا الوجه.

والوجه صفة حقيقية ثابتة لله تعالىٰ، منزهة عن مماثلة أوجه المخلوقين، والدليل علىٰ أنها حق ثابتة لله تعالىٰ أن الله أثبتها لنفسه، والدليل علىٰ أنها لا تماثل أوجه المخلوقين أن الله قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

فإن قال قائل: إنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه فإن الله خلق آدم علىٰ صورته**»[١٩٧] وهذا يدل علىٰ أن وجه آدم مماثل لوجه الله، وأنتم تقولون: إن الله وجهًا لايماثل أوجه المخلوقين، فما هو الجواب عن هذا الحديث؟

فالجواب: أن يقال: هذا الحديث من الأحاديث المتشابهة، فمن كان في قلبه زيغ اتبعه، وجعله مناقضًا للقرآن، وضرب القرآن بعضه ببعض، وقال إن القرآن يقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ

---

(١٩٧) أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، باب: بدء السلام، برقم (٦٢٢٧)، دون ذكر الضرب، من طريق همام عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن ضرب الوجه، برقم (١١٥/ ٢٦١٣)، واللفظ له، من طريق أبي أيوب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

شَيْءٌ﴾ وهذا الحديث يقول: «إن الله خلق آدم علىٰ صورته»[١٩٨]؛ فيتبع المتاشبه، وأما الراسخون في العلم فيفتح الله عليهم ويعرفون وجه الجمع بين النصوص، ويقولون:

أولًا: إن معنىٰ قوله: «**خلق آدم علىٰ صورته**»؛ أي: علىٰ الصورة التي اختارها الله سبحانه وتعالىٰ، وخلقها في أحسن صورة، فتكون إضافة الصورة إلىٰ الله إضافة خلق وتشريف، كقوله ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وما أشبه ذلك، وهذا وارد في القرآن، ولا يمتنع علىٰ الله ﷻ.

ثانيًا: أن نقول: «**علىٰ صورته**»؛ أي: علىٰ صورة الله التي هي صفته، ولا يلزم من كون الشيء علىٰ صورة الشيء أن يكون مماثلًا للشيء، والدليل علىٰ هذا أن النبي ﷺ أخبر بأن أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة القمر[١٩٩]، ومعلوم أنها ليست علىٰ صورة القمر من كل وجه، فليس في القمر عين ولا أنف ولا فم، ومن دخل الجنة فهو له عين وأنف وفم، فهذا يدل علىٰ أنه لا يلزم من كون الشيء علىٰ صورة الشيء أن يكون مماثلًا للشيء.

وهنا يرد إشكال حيث يعتقد بعض العامة أن القمر وجه إنسان، وإن فيه عينين وشفتين ومنخرين، وأن المرأة إذا صعدت إلىٰ السطح يجب عليها أن تحتجب عنه لأنه وجه آدمي.

والجواب علىٰ هذا: أنه غير صحيح؛ لأنه غير وارد، وقد ذكرت هذا هنا من أجل التحذير من مثل هذه العقائد الفاسدة.

وعلىٰ هذا يكون قولنا: إن الله خلق آدم علىٰ صورته، لا ينافي قولنا: إننا نثبت لله وجهًا لا يماثل أوجه المخلوقين.

وصفة الوجه هنا ليست معنوية، ولكنها موافقة لمسمىٰ هو منا أبعاض وأجزاء؛ فالوجه

---

(١٩٨) انظر: ما قبله.

(١٩٩) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، برقم (٣٢٤٦)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها، باب: أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة القمر، برقم (٢٨٣٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بالنسبة لنا بعض منا، لكن بالنسبة لله لا نقول إنه بعض؛ لأن البعض في اللغة ما جاز انفكاكه عن أصله وانفصاله عنه، ومثل هذا في صفات الله لا يمكن، وإن كان في صفاتنا ممكنًا؛ فلهذا نقول: إن هذه الصفات صفات خبرية، مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء.

وقال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كوجهه**» وقد تكلمنا على الوجه، وذكرنا أن الوجه صفة حقيقية ثابتة لله، وليست هي الثواب كما ادعاه أهل التعطيل؛ فقالوا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾؛ أي: ثوابه؛ لأن هذا تحريف للكلم عن مواضعه، فالثواب لا يوصف بأنه ذو جلال وإكرام، بل وجه الله سبحانه وتعالى هو الذي يوصف بالجلال والإكرام.

وأيضًا فإن الرسول ﷺ قال: «**أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والأرض وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة**»[٢٠٠]،فقال: بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والأرض، وهذا لا يمكن أن يكون للثواب.

والمهم أن الذين فسروه بالثواب أخطأوا الطريق وضلوا عنه، وحرفوا الكلم عن مواضعه، فجمعوا بين الجهل والضلال؛ حيث وصفوا الثواب بما لا يصح إلا لوجه الله، وبين العدوان على النصوص وحيث حرفوها عن مواضعها بشبهة؛ هي شبهة وليست بحجة، حيث يقولون: لو أثبتنا لله وجهًا لكان جسمًا.

وجوابنا على ذلك أن نقول: أأنتم أعلم أم الله؟! فإن قالوا: نحن أعلم. كفروا، وإن قالوا: الله أعلم، فنقول: إن الذي هو أعلم هو الذي وصف نفسه بأن له وجهًا، فلماذا تنكرون ما وصف به نفسه؟

ثم نقول: إن تفسير الوجه بالثواب أو نحوه مخالف لظاهر اللفظ وإجماع السلف، والواجب علينا في الأمور الخبرية هو اتباع النص والأخذ بظاهره، واتباع السلف في هذا؛ لأن العقول ليس لها مجال في هذا الباب.

والوجه من الصفات الخبرية وليس من الصفات المعنوية، وذلك لأن الله أخبر عنه ولم يكن

(٢٠٠) ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (١١٨٢)، و«السلسلة الضعيفة»، برقم (٢٩٣٣).

له مستند إلا الخبر المحض، ولولا إخبار الله أن له وجهًا ما عرفنا أن له وجهًا.

إذن؛ هو ليس معنويًّا؛ أي: ليس كالقوة والعزة والحكمة؛ يعني: ليس معنًىٰ من المعاني، بل هو حقيقة أخرىٰ نظير مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، فالوجه بعض منا لكننا لا نطلق كلمة بعض علىٰ الله أو علىٰ شيء من صفاته؛ لأن البعض ما جاز انفصاله عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله أمر مستحيل.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويده»؛ يعني: وكذلك نؤمن بيد الله عَزَّ وَجَلَّ بدون تمثيل، والبحث في اليد في أمور:

البحث الأول: هل ثبتت اليد لله عَزَّ وَجَلَّ.

الجواب: نعم؛ ثبتت اليد بالكتاب والسنة وإجماع السلف، قال الله تعالىٰ يخاطب إبليس: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بيدي الثنتين، وقال عَزَّ وَجَلَّ عن اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فأثبت الله تعالىٰ له يدين بدليل هاتين الآيتين، وهذا هو الدليل من القرآن الكريم.

أما الدليل من السنة فقول النبي ﷺ «**يد الله ملأىٰ، لا تغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يغض ما في يمينه**»[٢٠١]، وقال ﷺ «**إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل**»[٢٠٢]، فقال في الحديث الأول: «**يد الله ملأىٰ... سحاء**»، ملأىٰ؛ يعني: فيها الخير الكثير، سحاء؛ أي: معطاء تعطي؛ وذلك لأن اليد قد تكون خالية فلا يمكن العطاء منها، وقد تكون ملأىٰ ويكون صاحبها بخيلًا، فإذا كانت ملأىٰ ولكن صاحبها لا ينفق صارت غير سحاء، وإذا لم يكن فيها شيء فلا إنفاق؛ لأنها خالية، أما يد الله سبحانه وتعالىٰ فملأىٰ سحاء دائمًا تعطي الليل والنهار، ومع ذلك

---

(٢٠١) سبق تخريجه.

(٢٠٢) أخرجه مسلم، كتاب: التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، برقم (٢٧٥٩)، وغيره من حديث أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإنه لم يغض ما في يمينه؛ أي: لم ينقص.

أما إجماع السلف فهذا أمر معلوم وسبق أن عرفنا طريق العلم بمثل هذا الإجماع؛ لأنه قد يتعذر أن تجد نقلًا عن السلف وخصوصًا الصحابة رضي الله عنهم بأنهم أثبتوا اليد لله نصًّا، فيكون الطريق إلىٰ الإجماع في هذا: أن القرآن نزل باللسان العربي الذي يفهمه الصحابة، فإذا لم يأت عنهم ما يخالف هذا القرآن فُهم مجمعون عليه؛ لأنهم لو فهموا أن المراد خلاف ما جاء به لنقل عنهم.

فلما لم ينقل عنهم قول مخالف، لما كانوا يتلونه في الليل والنهار، علم أنهم يقولون به، فهذا وجه قولنا: إن السلف أجمعوا علىٰ ذلك، وإلا فقد يصعب علينا أن نجد نقلًا في كل مسألة من مسائل العقيدة عن الصحابة، ولكن تقرير الإجماع: أن القرآن والسنة بلغة العرب التي يفهمها الصحابة رضي الله عنهم، وهم يمرون عليها ليلًا ونهارًا ولم يوجد عنهم حرف واحد يخالف ما جاء فيها، إذن فهم مجمعون علىٰ القول بها.

البحث الثاني: هل اليد حقيقة أو مجاز؟

وقبل أن نجيب لابد أن نعرف أنه ليس في القرآن مجاز أصلًا؛ وذلك لأن من أبرز علامات المجاز جواز نفيه، وليس في القرآن شيء يجوز نفيه أبدًا، فمثلًا إذا قلت: رأيت أسدًا يحمل حقيبته ويحفظ درسه. فأسد هنا أعني به طالبًا شجاعًا. فإذا قال لي المخاطب. هذا ليس بأسد بل هذا بشر، فإنه يصح كلامه. إذَن؛ فهنا قد نفينا وصح الكلام، وعلىٰ ذلك فالمجاز يصح نفيه.

لكن ليس في القرآن شيء يصح نفيه، وهذا دليل واضح علىٰ ذلك، وعليه اعتمد الشنقيطي رحمه الله في كتابه «منع المجاز في القرآن»، ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ذهبًا إلىٰ أبعد من ذلك وقالا: ليس في اللغة العربية كلها مجاز، والمجاز الذي ادعاه من ادعاه طاغوت أرادوا به أن يحرفوا آيات الصفات وأحاديثها عما أراد الله بها ورسوله؛ ولهذا عنون ابن القيم رحمه الله في «النونية» علىٰ هذه المسألة فقال: «فصل في كسر الطاغوت الذي نفوا به صفات ذي الملكوت والجبروت»[٢٠٣]؛ يعني: المجاز الذي كانوا يلهجون به ويحتجون به.

---

(٢٠٣) انظر: «متن القصيدة النونية»(٢/ ١٦٣).

وعلىٰ العكس من ذلك فقد رأيت كلامًا لبعض أهل اللغة نقله ابن القيم أيضًا في «الصواعق المرسلة»، يقولون: جميع الكلام في اللغة العربية مجاز، وليس فيه حقيقة فإذا قيل: إن زيدًا قائم، قالوا: إن زيدًا قائم، ليس حقيقة؛ لأنه لا يقع الفعل علىٰ نفس الجملة، بل يقع علىٰ مدلولها.

وكذلك قولنا: خلق الله الإنسان، قالوا: ليس هذا القول حقيقة بل مجاز، وهكذا يأتون بأشياء يضحك منها المجنون لا العاقل.

وعلىٰ كل حال فإننا نقول: ليس في القرآن مجازٌ، بل ولا في اللغة العربية مجاز؛ لأن المجاز أبرز علاماته أن يصح نفيه، ومن المعلوم أن الكلمة في مكانها ومعناها الذين دلت عليه وضعًا أو بقرينة لا يمكن نفيها.

وربما أورد علينا قول الله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] وقيل: أليس هذا مجازًا؟ وهل القرية تُسأل؟! فنقول: بأن هذا ليس مجازًا؛ لأن المخاطب يعرف المعنىٰ، ولو أردت أن تحول القرية إلىٰ الجدران والبيوت لقيل: إنك مجنون.

وأولاد يعقوب لما قالوا: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ما كانوا يريدون من أبيهم ولا يمكن أن يفهم أبوهم أنهم يريدون أن يذهب إلىٰ القرية ويقف عند كل جدار ويسأله هل سرق ابني؟! أبدًا، فما كانوا يريدون هذا ولا خطر ببالهم، ويعقوب أيضًا يفهم أنهم لم يريدوا هذا، فإذا كان المتبادر من هذا السياق أن المراد سؤال من يصح توجيه السؤال إليه، بقي الكلام حقيقة.

فالأصل إذن في الكلام الحقيقة، حتىٰ عند القائلين بأن هناك حقيقة ومجازًا، يرون أن الأصل في الكلام الحقيقة، ونحن إذا حملنا النصوص في اليد علىٰ حقيقتها لم يلزم منها محظور، لا في ذات الله ولا في صفاته، فليس هناك محذور في أن نقول: لله يد حقيقية بها يأخذ ويقبض ويبسط، ولكنها لا تشبه أيدي المخلوقين.

البحث الثالث: هل اليد واحدة أو متعددة؟

والجواب علىٰ ذلك: أنها متعددة. فلله تعالىٰ يدان اثنتان، والدليل قوله تعالىٰ وهو يتمدح

بكمال القدرة: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فقال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ ولو كان له أكثر من اثنتين لقال: بأيدي؛ لأن الأكثر أبلغ في القدرة من الأقل، فلما قال في مقام التمدح بالقدرة والقوة والتشريف لآدم. ﴿بِيَدَيَّ﴾ علم أنه سبحانه ليس له إلا يدان اثنتان.

ولما قالت اليهود يد الله مغلولة قال ﷻ: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا في مقام الثناء على الله بكثرة العطاء، ولو كان له أكثر من اثنتين لذكرها؛ لأن المعطي بثلاث أكثر من المعطي باثنتين، ولكن الكمال كله لله ﷻ باليدين الثنتين.

فإن قال قائل: قد جاءت النصوص بأن لله يدًا واحدة، كقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الملك: ١]، وكقول النبي ﷺ: «**يد الله ملأى**»(٢٠٤)، فيد الله هنا واحدة، ووصفها بأنها ملأى سحاء الليل والنهار. فكيف نجمع بين النصوص ولماذا لم نقل: إن لله يدًا واحدة؟

فالجواب: أن نقول: من المقرر عند العلماء رحمهم الله في الاستدلال أنه إذا جاء دليلان أحدهما فيه زيادة أخذ بالزائد؛ وذلك لأن الأخذ بالزائد أخذ بالناقص وزيادة، ولو اقتصرت على الأخذ بالناقص لألغيت الزيادة التي جاء بها الزائد، وهذا خطأ، فهنا نقول: إن النصوص الدالة على ثنتين فيها زيادة فيؤخذ بها.

وعند ذلك فإنه لا يلزم من أخذنا بالزيادة وأن نجعل لله اثنتين أن نهدر دلالة اليد التي جاءت في الإفراد؛ وذلك لأن اليد التي جاءت مفردة جاءت مضافة: «**يد الله ملأى**»، ﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾، والمفرد إذا أضيف يكون عامًّا فيشمل كل ما لله من يد ولو زادت على الواحدة، وحينئذ لا معارضة بين مجيئها مفردة ومجيئها مثناة.

والأدلة على أن المفرد إذا أضيف يكون للعموم كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وهي ليست نعمة واحدة بل هي نعم كثيرة، إن تعد لا تحصى، أما الواحدة فمحصاة، فلما قال تعالى: ﴿لَا تُحۡصُوهَآ﴾ علم أنها نعم عظيمة كثيرة.

فإذا قال قائل: أنت أصّلت قاعدة وألزمتنا بها ونحن نقبلها، وهو أنه إذا جاءت النصوص بزائد

---

(٢٠٤) سبق تخريجه.

وناقص أخذ بالزاد، ونحن نلزمك بناء على هذه القاعدة أن تجعل الله أكثر من يدين؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، ويقول: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]. فأثبت الله أكثر من اثنتين؟

وللإجابة علىٰ ذلك القول: قد ذكرنا أن اليدين الثنتين ذكرتا في مقام التمدح والثناء، وهذا يمنع أن يكون هناك زيادة عليهما؛ لأنه لو كان هناك زيادة عليهما لم يكمل التمدح والثناء؛ لأننا عندئذ نكون قد أثنينا عليه بما هو أنقص من كمال، لكن يبقىٰ هنا الجواب عن الجمع، ويمكن الجمع هنا بأحد أمرين:

إما أن نسلك طريق من قالوا: إن أقل الجمع اثنان. حيث قالوا: إن أقل الجمع اثنان شرعًا ولغة؛ أما لغة فقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] وهما اثنتان وليس لهما إلا قلبان بنص القرآن؛ قال الله تعالىٰ: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]، وهما امرأتان؛ إذن ليس لهما إلا قلبان، وقد جمع فقال ﴿قُلُوبُكُمَا﴾، وهذا يدل علىٰ أن الجمع قد يراد به الاثنان.

وأما شرعًا فلأن الإنسان مأمور بصلاة الجماعة، وإذا صلىٰ اثنان أحدهما بالآخر صارا جماعة، وهذه جماعة شرعية، وهما اثنان.

فإذا يكون قوله تعالىٰ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، كما لو قال: مما عملت يدانا أنعامًا؛ لأن المدلول واحد.

أما الطريق الثاني فنقول: إن أقل الجمع ثلاثة، لكن الجمع هنا لا يراد به حقيقته، وإنما المراد به التعظيم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿نَحْنُ﴾ و﴿نَزَّلْنَا﴾: ضمائر جمع، لكن المراد بها التعظيم، فالأيدي عنا المراد بها تعظيم اليد.

وهناك أيضًا مناسبة لفظية، وهي أن أيدي أضيفت إلىٰ «نا» الدالة علىٰ الجمع، فكان جمعها أنسب للمضاف إليه من التثنية؛ ولهذا لما جعلها الله بالتثنية أضافها إلىٰ مفرد فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلم يقل: لما خلقت بيدينا، بل قال:

بيدي، لكن لما أضافها الله ﷻ إلىٰ ضمير الجمع الدال علىٰ العظمة، كان المناسب أن يجمعها ليتطابق اللفظان، ولا يحصل بينهما تنافر.

وكذلك في الآية الثانية، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] والباني هو الله ﷻ، وبناء علىٰ ذلك هو يكون لله أيد كثيرة؟ الجواب عن هذه الآية سهل جدًّا، فأيد هنا ليست جمعًا، ومن قال إنها جمع فإنه واهم، لا يعرف سياق الكلام، ولا يعرف قواعد اللغة العربية، فـ «أيد» هنا مصدر وليست اسمًا لليد، وفعلها آد، يئيد، والمصدر: أيدًا، كباع، يبيع، بيعًا، وكال، يكيل، كيلًا، إذن أيد ليست جمعًا ليد، بل هي مصدر آد، ومعنىٰ آد؛ أي: قوي، فمعنىٰ بأيد؛ أي: بقوة فيكون المعنىٰ أن السموات قوية، كما قال تعالىٰ: ﴿وَبَنَيۡنَا فَوۡقَكُمۡ سَبۡعٗا شِدَادٗا﴾ [النبأ: ١٢]، ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ٢٧ رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧، ٢٨].

ويدل لذلك أن الله لم يضف الأيدي إلىٰ نفسه، ولم يقل: بأيدنا، فإذا قلت: إن الأيد هنا المراد بها يد الله فقد أخطأت خطأً عظيمًا، وقلت علىٰ الله ما لا تعلم؛ لأن الله لم يضف الأيدي إليه، فكيف، يصح منك أن تضيفها إلىٰ الله؟

لكن في قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] هل المراد بذلك ساق الله، مع أن الله لم يضفه إلىٰ نفسه بل قال: ﴿عَن سَاقٖ﴾؟

والجواب: أنه يحتمل أن يراد بذلك ساق الله، ويحتمل أن يراد بالساق الشدة، وقد قال السلف بهذين القولين.

وعلىٰ هذا فليس علينا جناح إذا قلنا: إن المراد بالساق في قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ الشدة؛ يعني: يوم تتبين الشدة، ويكشف عنها حتىٰ تظهر، كما يكشف عن الوجه حتىٰ يتبين، فيكشف عن ساق؛ يعني: يزال المانع من ظهور الشدة حتىٰ تظهر، فإذا قلنا بهذا فلا يصح أن تورد علينا هذه الآية علىٰ أنها تعارض القاعدة التي ذكرنا؛ لأنها جارية علىٰ القاعدة؛ فنحن لم نضف الساق إلىٰ الله؛ لأن الله ما أضافه إلىٰ نفسه، وهذا علىٰ القول بأن الساق هو الشدة علىٰ قول بعض السلف.

لو ذهبنا إلىٰ أن المراد بالساق ساق الله، كما هو القول الثاني للسلف في الآية، ودليلهم في ذلك حديث أبي سعيد الطويل، الذي جاء فيه: أن الله يأتي ﷻ فيكشف عن ساقه فيسجد له كل من كان يسجد لله تعالىٰ في الدنيا(٢٠٥) فإن سياق الحديث يجاري سياق الآية تمامًا، فتحمل الآية علىٰ ما جاء في الحديث، وتكون إضافتنا الساق لله في الآية بناء علىٰ الحديث، ومن المعلوم أن الحديث يفسر القرآن بهذا تكون القاعدة مطردة ليس فيها نقص.

لكن هل خالف أحد المسلمين في تفسير اليد بأنها اليد الحقيقية؟

الجواب: نعم. خالف الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل في إثبات اليد الحقيقية، وقالوا: ليس لله يد حقيقية، ومن أثبت لله يدًا حقيقية فقد شبه الله بخلقه فهو كافر، وقالوا: إن اليد الحقيقية حرام أن نثبتها لله، ولو أثبتناها لله أثبتنا أن الله جسم، وأثبتنا أن له أبعاضًا، وهذا حرام، والله تعالىٰ يقول ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ونحن إذا أثبتنا لله يدًا حقيقية فقد ضربنا له الأمثال، والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، فإذا أثبتنا له يدًا حقيقية كذبنا مقتضىٰ هذا الخبر وجعلنا لله مثيلًا، ثم قالوا: إن المراد باليد النعمة، واستشهدوا بقول الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد ... تحدث أن المانوية تكذب

المانوية: قوم من المجوس يقولون: إن الظلمة تخلق الشر ولا خير فيها، والشاعر يقول لممدوحة: أنت تنعم ليلًا ونهارًا، فكم من نعمة بذلتها يدك في ظلام الليل تحدث أن المانوية – الذين يقولون أن الظلمة كلها شر – تكذب.

وكذلك قال مندوب قريش لأبي بكر رضي الله عنه: لولا يدٌ لك عليَّ لم أجزك بها لأجبتك.

ومعنىٰ يد؛ أي: نعمة ومنة.

فالمراد بيد الله عندهم نعمته ومنته، أو المراد بها القوة والقدرة؛ لأنه يقال: ما لهذا بهذا يد؛ أي: طاقة وقدرة، ومنه حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه الطويل في قصة يأجوج ومأجوج: أن

---

(٢٠٥) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، برقم (٤٩١٩)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، برقم (١٨٣)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الله تعالىٰ يوحي إلىٰ عيسىٰ ابن مريم «**إني قد أخرجت عبادًا لا يدان لأحد بقتالهم**»(٢٠٦) والمعنىٰ: لا قدرة ولا قوة لأحد بقتالهم.

وللجواب عن هذه الشبهة نقول:

أولًا: أما قولكم إن إثبات اليد الحقيقية يستلزم التمثيل فقول باطل بنص القرآن؛ لأن الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] هو الذي قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وإذا قلتم: إن إثبات اليدين يستلزم التمثيل لزم أن يكون القرآن يكذب بعضه بعضًا، وهذا لاتقولون به.

ثانيًا: أنه لا يلزم من إثبات اليد أن تكون مماثلة ليد المخلوق، فكما أنكم تثبتون الله ذاتًا ولاترون من اللازم أن تكون مماثلة لذوات المخلوقين، فالصفات يحذىٰ بها حذو الذوات، وإذا كان لنا أيد وللفيلة والقردة أيد، فإنه لا يلزم من ذلك مشابهة أيدينا لأيدي الفيلة والقردة.

إذن؛ لا يلزم من إثبات اليد لله ﷻ أن تكون مماثلة لأيدي المخلوقين، كما لا يلزم من إثبات يد الإنسان أن تكون مماثلة ليد الفيل، فلا يلزم من اتفاق الشيئين في الاسم أن يتفقا في المسمىٰ في حقيقته.

وعلىٰ ذلك فدعواهم أن إثبات اليد يستلزم التمثيل باطل بالشرع والعقل والحس.

فبالشرع: حيث أثبت الله له اليدين في القرآن ونفىٰ المماثلة.

وبالعقل: فإنه كما أثبتوا ذاتًا لا تشبه الذوات أو لا تماثل الذوات، فيلزم أن يثبتوا صفات لاتماثل الصفات.

وبالحس المشاهد: فكما يثبتون لأنفسهم أيديًا حقيقية وللفيلة أيديًا حقيقية ولا تتماثل؛ فهذا دليل حسي واضح.

وأما دعواهم أن المراد باليد القدرة أو النعمة فهذا يكذبه النص، فإن الله تعالىٰ يقول

(٢٠٦) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٧)، وغيره من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وإذا جعلنا اليد بمعنىٰ القوة أو القدرة فإنه لا حجة علىٰ إبليس بهذا؛ لأنه أيضًا مخلوق بالقدرة، فهو مخلوق بالقدرة والله ﷻ ذكر ذلك احتجاجًا عليه، وإذا كان الله ذكر ذلك احتجاجًا عليه دل هذا علىٰ أن اليد ليست هي القدرة.

ثالثًا: أن نقول جاءت اليد بصيغة التثنية، وإذا فسرنا اليد بالقدرة كانت قدرة الله قدرتين وهذا ليس بصحيح، فليست قدرة الله تعالىٰ قدرتين، بل قدرة الله معنىً واحد شامل لكل شيء ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٩]. وكذلك قول لمن فسرها بالنعمة: لا يمكن أن تحصر النعمة بنعمتين، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فدل ذلك علىٰ بطلان تفسيرها بالقدرة وبالنعمة.

وأما ما استشهدوا به فإن في السياق ما يمنع أن يكون المراد باليد اليد الحقيقية، وقد نقول: المراد باليد اليد الحقيقية في نفس ما استشهدوا به؛ وذلك لأن النعمة والإحسان والمنة في الغالب تناول باليد فيكون ذلك من باب التعبير بالسبب عن المسبب.

ثم لما كان السلف مجمعين علىٰ أن المراد باليد اليد الحقيقية، كان تفسير هؤلاء المحرفة لليد مخالفًا لإجماع السلف، فلا يعول عليه.

وأما القول بأن إثبات اليد يستلزم التبعيض في الخالق؛ فهذا نحتاج فيه إلىٰ تفصيل، فنقول: لا يمكن أن نطلق علىٰ شيء من صفات الله إنها بعض؛ لأن البعض ما جاز أن يفارق الكل، وصفات الله ﷻ لازمة أزلية أبدية، فيده أزلية أبدية، وكذلك وجهه وعينه، وغير ذلك من صفاته الخبرية هي صفات أزلية أبدية، لا يمكن أبدًا أن تتبعض، وهذا شيء معلوم بالمعقول، فلا تلزمونا بشيء نحن لا نعترف به، وأنتم كذلك لا تعترفون به، وإنما تذكرون ذلك علىٰ سبيل الإلزام.

وقوله: «**وكل ما من نهجه**»؛ أي: طريقة؛ يعني: كل ما كان علىٰ هذا النحو من صفات الله فإن الواجب أن نؤمن به ونثبته لله ﷻ لكن من غير تمثيل.

❁ **قوله:** « وَعَيْنِهِ »:

يعني: ونؤمن أيضًا بما جاء في الدليل من ثبوت العين لله ﷻ.

والعين لله سبحانه وتعالىٰ فيها عدة مباحث:

المبحث الأول: هل هي عين حقيقية أو هي كناية عن الرؤية؟

والجواب: أنها عين حقيقية، ودليل ذلك أن الله أثبتها لنفسه في غير موضع، وأثبت الرؤية في غير موضع، وإثبات هذا تارة وهذا تارة يدل علىٰ التغاير بينهما، فالرؤية شيء والعين شيء آخر، فقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] فهاتان في الرؤية.

ولكن: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] فهاتان الآيتان ليستا في الرؤية، بل أثبتنا عينًا مخالفة للرؤية؛ ولهذا نقول: إن العين صفة حقيقية، نظير مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، لكننا لا نقول: إن العين بعض من الله أو جزء منه؛ لأن ذلك ممتنع علىٰ الله حسب فهم البعض والجزء؛ فإن البعض والجزء هو ما جاز أن ينفصل عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله تعالىٰ ممتنع.

المبحث الثاني: هل عين الله تعالىٰ تماثل أعين الخلق؟

الجواب: لا، أبدًا، ولا نقول بهذا، بل نقول: هذا ممتنع لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١].

وإن كان أهل التحريف والتعطيل يشنعون علىٰ الذين يثبتون لله العين حقيقة، ويقولون لمن أثبتها: لابد أن تقول: هل هي مستديرة أو مستطيلة؟ وهل هي بيضاء أو سوداء؟ وهل فيها بياض وسواد أم ليس فيها؟

وفي الحقيقة أن هذا لا يلزمنا، فنحن نثبت لله العين، ولكن لا نقول: إن لها مثيلًا حتىٰ نلزم بذلك. فكما أننا نقول في ذات الله إنها ليست كذات المخلوقين، ولا نقول في ذاته سبحانه: هل هو طويل أو قصير أو أسود أو أبيض أو سمين أو هزيل أو غير ذلك، وإذا لم يجز لنا أن نقول ذلك في

الذات ولم نلتزمه، فكذلك لا نلتزم بقول ذلك في العين.

إذن؛ لا نعلم حقيقة هذه العين ولا كيفية هذه العين، لكن نعلم أنها حقيقة إلا أنها لا تماثل أي حقيقة من حقائق أعين المخلوقات؛ لأن الله تعالىٰ مباين للخلق غاية المباينة في ذاته وصفاته.

المبحث الثالث: هل هي واحدة أو متعددة؟ وإذا قلنا متعددة فهل هي ثنتان أو أكثر؟

الجواب: أنها ليست واحدة، بل أكثر من واحدة، وهي قد جاءت بلفظ الإفراد، وجاءت بلفظ الجمع، ولم تأت في القرآن بلفظ التثنية كما جاءت اليد؛ فمن مجيئها بلفظ الإفراد قوله تعالىٰ لموسىٰ: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] فـ﴿عَيْنِيٓ﴾ هذه مفرد.

ومن مجيئها بلفظ الجمع قوله تعالىٰ عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وقوله تعالىٰ لنبينا محمد ﷺ ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] هذا لفظ الجمع.

أما التثنية فلم تأت في القرآن، ولكنها جاءت في حديث ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مختصر الصواعق»[٢٠٧] ولم يعزه؛ أن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم يصلي فإنه بين عيني الرحمن**»[٢٠٨].

ولكن جاءت في السنة بما يدل دلالة واضحة علىٰ أن العين اثنتان وذلك في قول النبي عليه الصلاة والسلام في صفة الدجال: «**إنه أعور العين اليمنىٰ وإن ربكم ليس بأعور**»[٢٠٩]، فإن هذا كالنص الصريح علىٰ أنهما اثنتان، ووجهه أن النبي ﷺ ذكر علامة فارقة بين الدجال وبين الرب عَزَّوَجَلَّ، بأن الدجال أعور العين اليمنىٰ والرب ليس بأعور، ولا عور إلا لذي عينين.

ولو كان الله أكثر من اثنتين لكان الزائد عن اثنتين كمالًا قطعًا؛ لأنه لا يمكن أن يتصف بنقص؛ يعني: لكان الزائد عن ثنتين كمالًا، والزائد علىٰ ثنتين هل يحصل به الفرق بين الدجال

---

(٢٠٧) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٨٩).

(٢٠٨) أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، (١/ ٧٠)، وضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (١٠٢٤)، وقال: «ضعيف جدًّا».

(٢٠٩) أخرجه البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾، برقم (٣٤٤٠)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، برقم (١٦٩)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وبين الرب؟

الجواب: يحصل؛ لأن الدجال من بني آدم وليس له إلا ثنتين، وذكر الفارق الدال على الكمال أولى من ذكر الفارق الذي هو النقص في الدجال.

فإذن لو كان له أكثر من ثنتين لقال الرسول ﷺ: وإن لربكم أكثر من عينين، لأجل أن يثبت الكمال لله ﷻ مع الفارق بينه وبين الدجال.

لكن لما قال: «**أعور**»، صار الفرق بينهما العور، وهو نقص الدجال في عينه.

إذن تعين أن تكون العينان الثابتتان لله اثنتين، وهذا واضح جدًّا.

وادعى بعض المجادلين قال: إن المراد بالعور: العيب، فنقول له: هذا تحريف؛ لأن لفظ الحديث «**أعور العين اليمنى**»، وهذا صريح بأن المراد عور العين لا العور الذي هو العيب العام الذي ينزه الله عنه على سبيل العموم وهذا القول تحريف.

ويبقى النظر، في مجيء العينين بصيغة الجمع ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، فكيف نجمع بين الجمع وبين المثنى؟

نقول: الجمع بينهما سهل؛ هو نظير الجمع بين اليدين الوارد مجيؤهما بصيغة التثنية وبصيغة الجمع، فإما أن يراد بالجمع ما دون الثلاثة؛ لأن اللغة العربية قد جاءت بالجمع مرادًا به ما دون الثلاثة. فيكون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ كقوله بعينينا؛ لأن أقل الجمع اثنان.

وإما أن يقال أقل الجمع ثلاثة كما هو الأكثر، ولكن الجمع هنا لا يراد به مدلوله التعددي، وإنما يراد به مدلوله المعنوي؛ وهو التعظيم، فيكون الله ﷻ جمع العينين، فقال: بأعيننا تعظيمًا لهما، وأيضًا يضاف إلى التعظيم المناسبة؛ لأن «نا» دالة على الجمع في أصل الوضع، فناسب أن يكون المضاف إليه مجموعًا للتعظيم كما هي في قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ للتعظيم، فيتناسب هذا المضاف والمضاف إليه، وهذه المناسبة لفظية.

المبحث الرابع: هل الله تعالى يبصر بهما، أو بصره بغير العين؟

الجواب: يبصر بهما، ودليل ذلك قوله ﷺ: «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجه**

ما انتهى إليه بصره من خلقه»[٢١٠] فقال: «**بصره**»، وهذا يدل على أن لله بصرًا، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والبصر حسب مقتضى اللغة العربية يكون بالعين، وقد سبق أنه لولا أن الله أثبت له عينًا لقلنا: يمكن أن يكون البصر بغير العين، كما أن الأرض تحدث أخبارها مع أنها ليس لها أعين.

وعلى كل حال فالله تعالى يبصر بعينيه كما قال ذلك السلف رحمهم الله في كتبهم، فله عينان يبصر بهما، لكنه ليس كبصر المخلوق، فالله سبحانه وتعالى يبصر دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء -السوداء أيضًا- في الليلة الظلماء؛ يعني: لو كانت أخفى ما يكون فإن الله تعالى يبصرها.

أما نحن فبصرنا محدود، ولا يمكن أن يكون كبصر الله سبحانه وتعالى.

فإذا قال قائل: قد ورد في تفسير بعض السلف لقوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ قال: تجري بمرأى منا، فهل يعتبر هذا تحريفًا أم ماذا؟

فالجواب: ليس هذا تحريفًا؛ لأنهم يقولون: تجري بمرأى منا مع إقرارهم بالعين، ولو أن هذا القول كان من شخص ينكر العين لقلنا: هذا تحريف، والذين قالوا: إن المعنى بمرأى منا، فإن معنى كلامهم أنها تجري ونحن نراها بأعيننا، وكأنهم يريدون بذلك الرد على أن ظاهر الآية أن السفينة تجري في نفس العين، وحاشا لله.

أما من يتخذ من ذلك مأخذًا على مذهب أهل السنة والجماعة، ويرى أن ذلك خلاف مذهبهم في إجراء نصوص الصفات على ظاهرها، وأن ظاهر الآية أن السفينة في نفس عين الله، فهذا لا شك أنه إلزام باطل، وأن السلف لا يلتزمون بهذا، بل يقولون إن هذا ليس مدلول اللفظ، وفي اللغة العربية إذا قال الإنسان: اذهب فأنت بعيني؛ يعني: أراك وألاحظك ولا تغيب عن عيني، ولا أحد يقول: إن الرجل إذا قال لصاحبه: أنت بعيني؛ يعني: أنك في نفس العين أبدًا، وليس هذا مقتضى لفظ اللغة العربية.

---

(٢١٠) سبق تخريجه.

ثم إن في الآية ما يدل علىٰ منع ذلك، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾؛ أي السفينة، فهي تجري في الأرض علىٰ الماء الذي خلقه الله ﷻ من الأرض والسماء، فكيف يقال: إن ظاهر الآية أنها تجري في عين الله؟! لكنهم يتشبثون بكل شيء من أجل التشنيع علىٰ أهل السنة.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وصفة النزول**»؛ يعني: من الأمور التي نثبتها لله، وهي ثابتة له من غير تمثيل صفة النزول وفيه عدة مباحث:

المبحث الأول: ما معنىٰ النزول وهل الله سبحانه وتعالىٰ ينزل بذاته؟

النزول؛ يعني: إلىٰ السماء الدنيا، وذلك لأنه تواتر عن النبي ﷺ، أو اشتهر اشتهارًا قريبًا من التواتر أن الله تعالىٰ ينزل إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، ينزل - نزولًا حقيقيًّا - بذاته إلىٰ السماء الدنيا؛ لأن النبي ﷺ قال: «**ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر فيقول**: من يدعوني فاستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»(٢١١).

وقائل ذلك هو النبي ﷺ ونحن يجب علينا أن نؤمن بأنه أعلم الناس بالله، وأنه أصدق الخلق مقالًا، وأنصحهم مقصدًا، وأفصحهم نطقًا، فلا أحد أنصح من رسول الله ﷺ للخلق، ولاأحد من الخلق أفصح منه ولا أبلغ، ولا أحد من الخلق أصدق منه، ولا أحد من الخلق أعلم منه بالله. وهذه صفات أربع يتصف بها كلام الرسول ﷺ، وبها يتم الكلام، وهي: العلم والصدق والنصح والفصاحة.

فإذا قال: ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا، فإن مراده يكون نزوله تعالىٰ بذاته، وقد صرح أهل السنة بأن المراد نزله بذاته، وصرحوا بكلمة بذاته مع أننا لا نحتاج إليها؛ لأن الأصل أن كل فعل أو اسم أضافه الله إليه فهو إلىٰ ذاته، فهذا هو الأصل في الكلام.

فلو قلت في المخلوقين: هذا كتاب فلان، فإن المعنىٰ أن هذا كتابه نفسه لا غيره، وكذلك لو قلت: جاء فلان، فإن المراد أنه جاء هو نفسه لا غيره.

وهكذا كل ما أضافه الله إلىٰ نفسه من فعل أو اسم فالمراد إليه ذاته، لكن علىٰ وجه لا نقص

---

(٢١١) سبق تخريجه.

فيه، فمثلًا «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**» أضافه الرسول ﷺ إلى ذات الله فقال: «**ربنا**» فوجب أن يكون المراد نزوله بذاته، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن المراد: ينزل ربنا بذاته سبحانه وتعالى.

والدليل على إجماعهم أنه لم يرد عنهم ولو كلمة واحدة في أن المراد: ينزل شيء آخر غير الله، وهم يقرءون هذا الحديث، فإذا كانوا يقرءونه، ولم يرد عنهم أنهم قالوا: إن المراد: ينزل رحمة من رحمته، أو ملك من ملائكته، علم أنهم أثبتوا نزوله بذاته، لكن لم يقولوا بذاته؛ لأنه لم يظهر في زمنهم محرفون يقولون: إن المراد: ينزل أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته، حتى يحتاجوا إلى قول: ينزل بذاته، لكن لما حدث هؤلاء المحرفون احتاج أئمة المسلمين إلى أن يقولوا: ينزل بذاته، ولكل داء دواء يناسبه.

إذن ينزل ربنا إلى السماء الدنيا نزولًا حقيقيًّا، والذي ينزل هو الله تعالى بذاته، لا رحمة من رحمته ولا ملك من ملائكته، قال النبي ﷺ: «**ينزل ربنا**». فالله هو الذي ينزل.

المبحث الثاني: هل النزول يستلزم أن تكون السماء الدنيا تقله، والسماء الثانية فوقه؟

والجواب: لا يلزم، بل نعلم أنه لا يمكن، وذلك لأنه لو أقلَّته السماء الدنيا لكان محتاجًا إليها، ولو أظلته السماء الثانية لكانت فوقه، والله سبحانه وتعالى له العلو المطلق أزلًا وأبدًا، إذن؛ فليست السماء تقله ولا السماء الأخرى تظله.

المبحث الثالث: هل إذا نزل إلى السماء الدنيا يخلو منه العرش أو لا يخلو؟

في هذا ثلاثة أقوال لعلماء السنة:

- فمنهم من قال: إن العرش يخلو منه
- ومنهم من قال: إن العرش لا يخلو منه.
- ومنهم من توقف.

فأما الذين قالوا: إن العرش يخلو منه، فقولهم باطل؛ لأن الله أثبت أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض، ولم يُنف هذا الاستواء في الحديث حين قال الرسول ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»، فوجب إبقاء ما كان على ما كان، وليس الله عز وجل كالمخلوقات، إذا شغل

حيزًا فرغ منه الحيز الآخر، نعم، نحن إذا نزلنا مكانًا خلا منا المكان الآخر، أما الله ﷻ فلا يقاس بخلقه، فهو القول باطل لا شك فيه.

ويبقىٰ النظر في القولين الآخرين، وهما: التوقف، أو أن نقول: إنه لا يخلو منه العرش.

فذهبت جماعة من العلماء رحمهم الله إلىٰ التوقف، وقالوا: ما لنا ولهذا السؤال أصلًا، ولاينبغي أن نورد هذا السؤال؛ لأننا لسنا أشد حرصًا علىٰ العلم بالله من الصحابة ﷺ، ولم يسألوا الرسول عليه الصلاة والسلام عن هذا، فنقول: هذا السؤال من أصله غير وارد، ونقول لمن أورده: أنت مبتدع ودعنا من هذا.

وعندي أن هذه الطريقة أسلم طريقة؛ أن لا نسأل عن شيء لم يسأل عنه الصحابة ﷺ وأن نلقم من سأل عنه حجرًا، فإذا قال قائل: أنا أريد المعقول، قلنا: اجعل عقلك في نفسك، وفكر في نفسك، أما في مثل هذا الأمر فلا تفكر فيه ما دام لم يأتك خبر عنه.

وللأسف فإن بعض الناس يجادل ويقول: دعوني أتصور النزول حقيقة حتىٰ أتبين هل خلا منه العرش أم لا؟، فنقول: سبحان الله! ألا يسعك ما وسع الصحابة ﷺ؟ اسكت واترك هذا الكلام الذي لم يقله الصحابة ﷺ للرسول ﷺ وهم أشد الناس حرصا علىٰ العلم بالله، وأعلم الناس بالله.

وذهب جماعة من العلماء إلىٰ أنه لا يخلو منه العرش؛ لأن الله تعالىٰ ذكر أنه استوىٰ علىٰ العرش حين خلق السموات والأرض، ولم يذكر النبي ﷺ أنه إذا نزل خلا منه العرش؛ فالواجب بقاء ما كان علىٰ ما كان، فهو سبحانه استوىٰ علىٰ العرش، ولم يزل مستويًا عليه، وينزل إلىٰ السماء الدنيا في هذا الوقت، والله علىٰ كل شيء قدير، وهو سبحانه لا يقاس بخلقه.

كما أننا **نقول جزمًا**: إنه إذا نزل إلىٰ السماء الدنيا لم يكن نازلًا علىٰ المخلوقات، بل هو فوق كل شيء، وإن كان نازلًا إلىٰ السماء الدنيا؛ لأن الله لا يقاس بخلقه، وإلىٰ هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلىٰ أن العرش لا يخلو منه [٢١٢] ولكني أميل إلىٰ ترجيح القول الثاني هو التوقف

---

(٢١٢) انظر: «شرح حديث النزول» (ص٢٣٢).

وألا يورد هذا السؤال أصلًا، وإذا كان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لما قال له القائل: الرحمن علىٰ العرش استوىٰ، كيف استوىٰ؟ قال: السؤال عن هذا بدعة، فإننا نقول في هذا: السؤال عنه بدعة.

المبحث الرابع: استشكل كثير من الناس في عصرنا: كيف ينزل الله إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، ونحن نعلم أن ثلث الليل الآخر لا يزال ساريًا جاريًا علىٰ الأرض وتحت السماء، فيلزم من ذلك أن يكون النزول إلىٰ السماء الدنيا دائمًا؟

والجواب علىٰ هذا أن نقول: ليس هناك إشكال في نزول الله تعالىٰ في الثلث الأخير رغم استمرار تتابعه علىٰ الأرض، ونحن نؤمن بقول الرسول ﷺ: «**ينزل حتىٰ يطلع الفجر**»[(٢١٣)]، فإذا كان كذلك فالواجب علينا ألا نتجاوزه، فما دام ثلث الليل الآخر باقيًا في منطقة من المناطق الأرضية فالنزول حاصل باقٍ، ومتىٰ طلع الفجر في هذه المنطقة فلا نزول، وإن كان في الجهة الأخرىٰ يوجد نزول، والله علىٰ كل شيء قدير، ولا يقاس سبحانه بالخلق؛ فينزل إلىٰ السماء في ثلث الليل الآخر من جهة من الأرض، ولا ينزل بالنسبة لجهة أخرىٰ ليس فيها ثلث الليل.

والحقيقة أن الإنسان إذا لزم الأدب مع الله ورسوله اطمأن قلبه، واستراح من التقديرات، أما إذا كان يورد علىٰ نفسه هذا المسائل فإنه ينتقل من مشكلة إلىٰ أخرىٰ فيخشىٰ عليه من الشك، نسأل الله العافية وأن يرزقنا اليقين، ولهذا يقول بعض السلف: أكثر الناس شكًّا عند الموت أهل الكلام؛ لأنهم فتحوا هذه المشاكل علىٰ أنفسهم وعجزوا عن حلها، لكن لو لزموا الأدب وقالوا ما قال الله ورسوله، وسكتوا عما سكت عند الله ورسوله، لسلموا من هذا كله.

فمثلًا لو كان أحدنا في المنطقة الشرقية وقد أذن الفجر، والآخر في المنطقة الغربية وهو في آخر الليل، فإننا نقول: هذا وقت نزول ربنا ﷻ بالنسبة للذي في المنطقة الغربية، ونقول للآخر: انتهىٰ وقت النزول.

وليس في هذا إشكال؛ فالذين هم في ثلث الليل يجتهدون في الدعاء لأنه وقت إجابة، والآخرون انتهىٰ عندهم وقت النزول، ونسلم من هذه الإشكالات، ونتشوف كل ليلة إلىٰ ثلث

---

(٢١٣) سبق تخريجه.

الليل متىٰ يأتي حتىٰ ندعو الله فيه.

أما هذه الإشكالات التي تورد فهي في الحقيقة من سفه الإنسان، وقلة رشده، ومن قلة أدبه مع الله ورسوله، والذي ينبغي لنا، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**أسلم تسلم**»(٢١٤).

ونحن نقول أيضًا: أسلم تسلم، لكن ليس المراد هنا الدخول في الإسلام، وإنما المراد: استسلم للنصوص، حتىٰ تسلم.

المبحث الخامس: هل النزول من الصفات الفعلية أو من الصفات الذاتية؟

والجواب: النزول من الصفات الفعلية؛ لأنه فعل يتعلق بالمشيئة، وكل فعل يتعلق بالمشيئة فإنه من الصفات الفعلية.

وقد أنكر بعض الناس صفات الأفعال، وقال: صفات الأفعال لله باطلة، ولا يمكن أن نثبت لله فعلًا يتعلق بمشيئته إطلاقًا؛ فلا ينزل؛ ولا يجيء يوم القيامة؛ ولا يتكلم بكلام محدث، ثم عللوا ذلك بشبهة عظيمة تنطلي علىٰ طالب العلم الصغير، حيث قالوا: إن هذا الفعل أو هذا الكلام، إن كان صفة كمال، وجب أن يتصف الله به دائمًا، وإن كان صفة نقص فإنه لا يجوز أن يوصف به؛ لأن الله منزه عن النقص.

فكل فعل اختياري لله يجب أن ننكره بزعمهم، ويقولون: إن الله لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ لأن هذه الأفعال إن كانت كمالًا وجب أن يكون الله متصفًا بها دائمًا، وإن كانت نقصًا لزم أن لا يتصف بها أبدًا.

والجواب علىٰ هذه الشبهة أن نقول لهم: إنها صفة كمال في محلها، والحكمة لا تقتضيها في غير محلها، فلو جاءت في غير محلها لكانت نقصًا، أرأيت لو أن ولدك أساء فضربته لكان ضربك إياه في ذلك الوقت حكمة وكمالًا، لكن ضربك إياه وهو يطيع؛ نقص.

فنقول: هذه الأفعال الاختيارية كمال الله في محلها الذي تقتضيه الحكمة، وفي غير محلها

---

(٢١٤) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: بدء الوحي، برقم (٧)، ومسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: كتاب النبي ﷺ إلىٰ هرقل، برقم (١٧٧٣)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

لايمكن أن يتصف الله بها؛ لأنها في غير محلها لا تقتضيها الحكمة، والله سبحانه وتعالىٰ أفعاله مقرونة بالحكمة، وبهذا تزول هذه الشبهة.

وليعلم أيضًا - وهذه فائدة مهمة - أن جميع ما يتشبث به أهل الباطل في إبطال الحق هو شبهات وليس بحجج، لقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ونظير هذا من بعض الوجوه قول من قال من أهل الفلسفة: الدعاء لا فائدة منه فلا ندعو الله؛ لأنه إن كان قدر لنا شيئًا فسيحصل بدون دعاء، وإن كان الله لم يقدره فلن يحصل ولو دعونا، إذن لا فائدة منه، وعلمه بحالي كفاه عن سؤالي.

ونرد عليهم بشيء يسير تعرفه العجائز، فنقول: إن الله قدره بهذا الدعاء، وجعل له سببًا وهو الدعاء، وإلا فقل: أنا لن أتزوج، وإن كان الله قدر لي ولد فسيخرج من الأرض، وإن لم يقدر لي ولد فلن يخرج ولو تزوجت مائة امرأة. ولا أحد يقول هذا الكلام.

كذلك الدعاء أيضًا، فإن الدعاء سبب لحصول المطلوب، فإذا وفقت للدعاء فقد وفقت للإجابة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وهذا نظير من بعض الوجوه لقول من يقول: إن أفعال الله الاختيارية لا يمكن إثباتها؛ لأنها إن كانت كمالًا وجب أن يتصف بها أزلًا وأبدًا، وإن كانت نقصًا وجب أن ينزه عنها أبدًا، فنقول: هي كمال في محلها، وفي غير محلها لا تقتضيها الحكمة فلا تكون كمالًا. إذن؛ النزول من صفات الأفعال.

المبحث السادس: هل أحد من أهل القبلة خالف في تفسير النزول علىٰ ما قلناه؟

الجواب: نعم؛ فمنهم من قال «**ينزل ربنا**»؛ أي: تنزل رحمة ربنا. ومنهم من قال «**ينزل ربنا**»؛ أي: ملك من ملائكته، وهؤلاء إنما قالوا ذلك لأنهم ينكرون النزول الحقيقي.

والرد علىٰ هؤلاء أن نقول:

أولًا: أن قولهم هذا مخالف لظاهر النص؛ لأن ظاهره أن الذي ينزل هو الله ﷻ.

ثانيًا: أن قولهم هذا مخالف لصريح النص في قوله تعالىٰ: «**من يدعوني**»[٢١٥] إذ إن المَلَك

---

(٢١٥) سبق تخريجه.

لايمكن أن يقول للخلق من يدعوني فاستجيب له؛ لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله، ولو أن أحدًا قاله من الخلق لقلنا إنه نزَّل نفسه منزلة الخالق، والملائكة مكرمون عن هذا، فالملائكة يسبحون الله الليل والنهار لا يفترون، ويتبرءون ممن يدعون غير الله.

وأيضًا فإذا قلنا: إن الرحمة هي التي تنزل إلى السماء الدنيا، فإن هذا من الغلط؛ لأن رحمة الله ليس غايتها السماء الدنيا، بل إن الرحمة تنزل إلى الأرض حتى تبلغ الخلق، وأي فائدة لنا إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا؟!

ثم إن الرحمة تنزل كل وقت، ولا تختص بثلث الليل الآخر، فإذا خصصناها بثلث الليل الآخر فمعنى ذلك أن يبقى الزمن أكثره بدون رحمة.

ثم إن الرحمة لا يمكن أن تقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه؛ لأن الرحمة صفة من صفات الله، ولو قالت هذا القول لكانت إلهًا مع الله؛ ولهذا لا يصح لنا أن ندعو صفات الله، حتى إن من دعا صفات الله فهو مشرك، فلو قال يا قدرة الله اغفر لي، يا مغفرة الله اغفر لي. يا عزة الله أعزيني. فهذا لا يجوز، بل هو شرك؛ لأنه جعل الصفة بائنة عن الموصوف، مدعوة دعاءً استقلاليًّا وهذا لا يجوز.

وأما قوله ﷺ: «**برحمتك أستغيث**»[٢١٦]،فهذا من باب التوسل؛ يعني: أستغيث بك برحمتك، فالباء هنا للاستغاثة والتوسل، وليست داخلة على المدعو حتى نقول إن الرسول ﷺ دعا أو استغاث برحمة الله، لكن استغاث بالله لأنه رحيم، وهذا هو معنى الحديث الذي يتعين أن يكون معنى له.

❁ **قوله:** «وَخَلقِهِ»:

يعني: ومما يجب إثباته بالدليل القاطع إثبات الخلق. والخلق صفة من صفات الله ﷻ الفعلية من حيث آحادها وأنواعها.

---

(٢١٦) أخرجه الترمذي، كتاب: الدعوات، باب:(٩٢)، برقم (٣٥٤٢)، والحاكم(١/ ٥٤٥)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٧٧٧).

أما من حيث الأصل فهي صفة ذاتية؛ لأن الله تعالىٰ لم يزل ولا يزال خلاقًا.

وقد ثبتت هذه الصفة بقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦] فالخلاق والخالق يؤخذ منهما صفة الخلق بناء علىٰ القاعدة التي سبقت في هذا الباب، وهي: أن كل اسم من أسماء الله تعالىٰ فهو متضمن لصفة وليست كل صفة متضمنة لاسم؛ ولهذا كانت الصفات أوسع من باب الأسماء، فالخلق صفة لله تعالىٰ، فهو يخلق ما يشاء إيجادًا وإعدامًا، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] فجعل الموت مخلوقًا مع أن الموت عدم، لكنه عدم علىٰ وجه معين وليس عدمًا محضًا، فمفارقة الروح الجسد موت، وليس عدمًا، بل مفارقة تفقد بها الحياة.

والمهم أن من صفات الله الخلق، ونص المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه لأن الأشاعرة لا يثبتون هذه الصفة لله، وإنما يثبتها الماتريدية، حيث إنهم يثبتون ثماني صفات، والأشاعرة يثبتون سبعًا.

فالخلق إذن صفة ذاتية من حيث الأصل، وهي صفة فعلية من حيث النوع والآحاد، فالله تعالىٰ يخلق ما يشاء بالنوع، ويخلق ما يشاء بالآحاد.

فالإنسان مثلًا مخلوق بالنوع، وبالآحاد من حيث كل إنسان علىٰ حدة.

فخلق الله للإنسان من حيث هو، يعتبر واحدًا بالنوع، وخلق الله للإنسان باعتبار كل فرد يعتبر واحدًا بالشخص؛ أي: بالآحاد.

أما من حيث الفعل لله عَزَّ وَجَلَّ الذي هو صفة الخلق، فإن الله لم يزل ولا يزال خلاقًا، فهو من الصفات الذاتية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فاحذر من النزول**» احذر من النزول؛ يعني: من النزول الخُلُقي والنزول العلمي والنزول السلوكي والنزول الفكري؛ لأن النزول صفة ذم بكل حال.

فالنزول الخلقي: أن لا تخالق الناس بخلق حسن، فإن من الناس من قد يرزق علمًا وفهمًا لكنه لا يخالق الناس بخلق حسن، فتحمله الغيرة وما عنده من العلم، علىٰ الشراسة والعنف وتضليل الناس، وربما تصل به الحال إلىٰ تكفيرهم.

والنزول العلمي: وهو أنك لا تحرص علىٰ العلم ولا تبتغي العلم ولا تطلبه، فإن العلم إذا تركته تركك، بل إذا تهاونت في طلبه فاتك؛ ولهذا قال بعض السلف: لا ينال العلم براحة الجسم، وقال بعضهم: أعط العلم كلك يعطك بعضه، واعطه بعضك يفتك كله. ولم ينل العلماء رحمهم الله الذين اشتهروا بالإمامة في العلم هذا الذي نالوا به الإمامة إلا بدأب عظيم، وتعب علىٰ ما هم عليه من شظف العيش وقلة المساعدة.

والنزول السلوكي: وهو قريب من النزول الخلقي، لكنه يشمل العبادة والتعبد لله ﷻ، بأن تكون عالي الهمة بالنسبة للعبادة، لا تتوانىٰ ولا تتكاسل، تتقي الله تعالىٰ ما استطعت.

والنزول الفكري: وهو أن تنزل بفكرك إلىٰ من يخالف السلف الصالح، كما نزل أهل التعطيل وأهل التمثيل، فإن أهل التعطيل نزلوا بأفكارهم وانحروا بها إلىٰ الهاوية، وأهل التمثيل كذلك، كل منهم نزل، فهؤلاء غلوا في شأن التنزيه، وهؤلاء غلوا في الإثبات، فتطرفوا جميعًا فنزلوا عن مستوىٰ الحق والصراط المستقيم.

❁ **قوله**: «فَسَائِرُ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ»:

سائر ترد بمعنىٰ باقٍ، وترد بمعنىٰ جميع، فأما ورودها بمعنىٰ باقٍ فإنها مأخوذة من السؤر وهو البقية، كما يقال مثلًا، سؤر البهائم طاهر؛ أي: بقية شرابها، وتقول: شربت سؤر فلان؛ أي: بقية شرابه، وعلىٰ هذا فتكون سائر معنىٰ باقٍ.

وأما سائر بمعنىٰ جميع فهي مشتقة من السور؛ لأنه يحيط بالقصر. فكلام المؤلف هنا يتنزل علىٰ المعنىٰ الثاني؛ فتكون سائر بمعنىٰ جميع.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فسائر الصفات والأفعال قديمة لله**» وكلامه هذا في إطلاقه نظر ظاهر؛ وذلك أن صفات الله ﷻ تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: خبرية وذاتية وفعلية.

أما الفعلية فنص عليها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**الأفعال**»، فيبقىٰ قوله: «**الصفات**» شاملًا للخبرية والذاتية، ونحن نوافقه علىٰ أن الصفات الذاتية والصفات الخبرية قديمة لله؛ قديمة؛ يعني: أزلية لم تزل موجودة، وهي كذلك أبدية لا تزال موجودة.

فالصفات الخبرية مثل: الوجه، والعين، واليد، والقدم، هذه صفات أزلية قديمة، وهي أيضًا أبدية.

الصفات الذاتية مثل: العلم، والقدرة، والعزة، وغيرها، فهذه أيضًا قديمة لله ﷻ أزلية أبدية.

أما الصفات الفعلية: التي أشار إليها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: «**والأفعال**» فلا يطلق عليها أنها قديمة على سبيل الإجمال، ولا أنها حادثة، بل في ذلك تفصيل: فباعتبار الجنس هي قديمة، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالًا؛ لم يأت عليه وقت كان معطلًا عن الفعل بل لم يزل فعالًا، فباعتبار جنس الأفعال نقول: إنها قديمة، كما قال المؤلف، وباعتبار النوع والآحاد فليست قديمة.

وأضرب مثلًا للنوع: استواء الله على العرش نوع من أنواع الفعل، لكن لا يمكن أن نقول: إنه قديم؛ لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش، وخلق العرش حادث، فيلزم من ذلك أن يكون الاستواء حادثًا وليس بقديم. هذا باعتبار النوع.

أما باعتبار الآحاد فالله تعالى خلق الملايين من البشر، وخلق الله ﷻ للبشر حادث بلا شك، فَخَلْقُ كلِّ فردٍ منهم وُجِدَ حين خَلَقه الله، ومن له عشر سنوات فهو قبل أحد عشر سنة ليس موجودًا، ولم يكن شيئًا مذكورًا، ولا تعلقت به صفة الخلق.

إذن؛ فكلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقدم الصفات صحيح باعتبار قسمين من الصفات، وهي: الصفات الخبرية، والذاتية، أما الأفعال فصحيح أنها قديمة باعتبار الجنس، فجنس، الأفعال قديمة، وأما أنواعها وآحادها فليست قديمة.

ومن أمثلة الصفات الخبرية: الوجه والعين واليد والإصبع والساق والقدم وغيرها، فكل ما ورد به النص نثبته على أنه قديم. ولا يستوحش من إثباتها، ولا يقال: كيف يكون لله كذا؟! لأن الذي تكلم بهذه الصفة إما الله نفسه - إذا كانت الصفة بالقرآن - وإما رسوله ﷺ الذي هو أعلم الخلق به، فلا يُستوحش مما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله.

والذي يُسْتَوحش منه تحريف ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله.

أما الأفعال؛ فالأفعال كثيرة أيضًا نوعها وجنسها، فالكلام صفة فعل باعتبار آحاده، وهو صفة ذات باعتبار أصله؛ فالكلام ليس له حصر ولا يمكن أن يحاط به، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ أي: لو أن الذي في الأرض من الأشجار أقلام؛ يعني: جعل أقلامًا وكتب به وجُعِلَ المدادُ البحرَ يمده من بعده سبعة أبحر، لنضب الماء وتكسرت الأقلام ولم تنفد كلمات الله، إذن؛ كلمات الله لا حصر لها، ولا يمكن الإحاطة بها، والكلام من صفات الأفعال.

وقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قديمة لله ذي الجلال**»، ذي: صفة لله، والجلال: بمعنىٰ العظمة والكبرياء، وقد وصف الله نفسه بأنه ذو الجلال والإكرام، وأنه مع عظمته وكبريائه يكرمه المؤمنون من عباده، ويكرم هو من يستحق الإكرام من العبادِ، ولهذا نقول: الإكرام صفة صالحة لصدوره من الله؛ ولصدوره لله؛ فهو صالح لصدوره من الله حيث يكرم من يستحق الإكرام من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين؛ ولهذا يقال في الجنة: إنها دار الكرامة، وهو صالح لصدوره لله حيث إنه سبحانه وتعالىٰ مُكْرَمٌ من قِبَل هؤلاء العباد الخلص النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

❁ **قوله**: « لَكِنْ بِلَا كَيْفِ »:

يعني أنها قديمة وثابتة لله لكن بلا كيف، والمراد بقوله «**بلا كيف**»؛ أي: بلا تكييف منا لها، وليس المراد أنه ليس لها كيفية؛ وذلك لأنه ما من شيء ثابت إلا وله كيفية ولابد، فاليد لها كيفية، والوجه له كيفية، والعين لها كيفية، لكن نحن لا نكيفها، فتكييفنا لها حرام، بل السؤال عن الكيفية بدعة، كما نص علىٰ ذلك الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأقره أهل العلم عليه، فلا نسأل عن الكيفية ولا نكيف.

والتكييف باطل بدلالة السمع ودلالة العقل. أما دلالة السمع فمنها:

أولًا: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا

بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

والشاهد قوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

فإذا كيَّف أحد صفة من صفات الله فقد قال على الله ما لا يعلم؛ لأن الله أخبر بالصفة ولم يخبر عن كيفيتها، وهذا من الأمور الغيبية التي لا يمكن أن تدرك بالحس، ولا يمكن - بحسب إضافتها إلى الله - أن تدرك بالعقل أيضًا؛ لأنه ليس هناك علة جامعة بين الخالق والمخلوق حتى نقيس ما غاب عنا من صفات الخالق على صفات المخلوق.

صحيح لو أن أحدًا من الناس سألنا عن وجهه أو عن عينه أو عن يده لكنا نعرف كيفيتها بالقياس؛ لأنه بشر مثل سائر الخلق، ونحن نرى نظيره، لكن بالنسبة للخالق ليس هناك علة تجمع بينه وبين المخلوق، حتى يقاس على المخلوق، ويدعي المدعي أنه يعرف الكيفية.

ثانيًا: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]، تقفو؛ يعني: تتبع ما ليس لك به علم، ومنه تكييف صفات الله، فإنه لا علم لنا به. ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾ هذه طرق الإدراك ﴿كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ فيسأل الإنسان عنه إذا استمع لمال لا يعنيه، أو نظر إلى ما لا يعنيه، أو فكر فيما لا يعنيه، فإن الإنسان سوف يسأل عن ذلك كله يوم القيامة.

أما الأدلة العقلية: فإننا نقول: إن الشيء لا يمكن إدراكه إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه؛ فكل شيء لا يمكن إدراكه إلا بواحد من هذه الأمور الثلاثة.

أن تشاهده، وهذا عين اليقين، أو تشاهد نظيره، وهذا أدنى رتبة من الأول؛ لأن هذا تدركه بالقياس؛ فمشاهدة النظير ومعرفة النظير بالنظير هذا قياس.

أو بالخبر الصادق عنه، لكن ليس الخبر كالمعاينة، ولذلك فهو أدنى رتبة من الأول.

ومعلوم أن واحدًا من هذه الطرق الثلاثة لم يحصل بالنسبة لصفات الله ﷻ، فنحن لم نشاهد شيئًا من هذه الصفات، ولو شاهدنا شيئًا منها لم ندركه؛ لأن الله قال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]، وبهذا فقد انتفى الأمر الأول.

كذلك فنحن لم نشاهد نظيرها؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ إذن؛ لم نشاهد مثيلًا لله ﷻ.

وكذلك لم يخبرنا الله سبحانه أو رسوله عن كيفية هذه الصفات، فيتعذر إذن أن نعلم كيفيتها؛ لأن وسائل العلم انتفت، وإذا انتفت الوسيلة انتفت الغاية، وحينئذ نقول: لا يمكن أن نكيف صفات الله، ولا يجوز أن نسأل عن الكيفية، ومن سأل عن الكيفية نهيناه؛ لأن السؤال عن الكيفية هلكة؛ لقول النبي ﷺ: «**هلك المتنطعون**»(٢١٧) والسؤال عن الكيفية من التنطع؛ لأنه لو كان لك فائدة في علم الكيفية لبينها الله ورسوله، بل نقول: إن الوصول إلىٰ حقيقة كيفية صفات الله أمر مستحيل؛ لأن الإنسان أقل من أن يحيط بكيفية صفات الله.

وانظر إلىٰ موسىٰ ﷺ حين قال لله: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهو يطلب النظر إلىٰ الله ﷻ شوقًا إليه، لا شكًّا في وجوده، فلما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ يعني: لا يمكن أن تراني ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] فنظر إلىٰ الجبل، فلما تجلىٰ الله ﷻ للجبل جعله دكًّا؛ أي: اندك الجبل وصار رملًا، فسبحان الله! هذا الجبل الأصم، الصلب، لما تجلىٰ الله ﷻ له اندك وصار رملًا.

ولما رأىٰ موسىٰ هذا المشهد العظيم خر صعقًا وغشي عليه. ولو تصور كل إنسان نفسه أنه هو الذي في هذه الحالة لغشي عليه من باب أولىٰ، وتأمل كيف خر موسىٰ صعقًا لما تجلىٰ ربه للجبل، وكيف عجز الجبل عن أن يقاوم هذه الرؤية العظيمة واندك.

والله ﷻ يقول عن كلامه، وهو صفة من صفاته: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] يهبط ويتصدع لكن لا يكون دكًّا؛ لأن التجلي أعظم من نزول الكلام.

إذن؛ لا يمكننا إدراك كيفية صفات الله وكنهها. فالسؤال عنه يكون لغوًا من القول وتنطعًا

---

(٢١٧) أخرجه مسلم، كتاب: العلم، باب: هلك المتنطعون، برقم (٢٦٧٠)، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٨)، وغيرهما من عبد الله بن مسعود ﵁.

في الدين؛ ولهذا لما ورد هذا السؤال على الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عجز عن تحمله فأطرق برأسه وجعل يتصبب عرقًا.

فالكيفية ثابتة والتكييف ممنوع ولو نفيت الكيفية على الإطلاق لكنت نفيت الوجود وعلى هذا نحمل كلام السلف حيث قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف»؛ أي: بلا تكييف.

❁ **قوله:** « وَلَا تَمْثِيلِ »:

يعني: وكذلك ثابتة بلا تمثيل. وقد سبق الكلام على نفي التمثيل وأنه ثابت بدلالة السمع والعقل وأن التعبير بقول القائل: «بلا تمثيل»، أولى من قوله: «بلا تشبيه» من ثلاثة أوجه. لكننا نرى في بعض الأحيان كلامًا بلفظ التشبيه جاء من أئمة السلف، وهذا الذي جاء - بلفظ التشبيه - من أئمة السلف، يريدون به التمثيل.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لغيرته وشدة تمسكه بمذهب السلف قال: إننا نقول ذلك «**رغمًا لأهل الزيغ**»؛ يعني: نراغمهم بذلك: والرغام أصله التراب، وهو كناية عن الإذلال؛ يقال: راغمته؛ أي: أذللته، ومنه قولهم: رغم أنف امرئ.

❁ **قوله:** «وَالتَّعْطِيلِ »:

والتعطيل: معناه الترك والتخلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]؛ أي: متروكة مخلاة تركها أهلها.

أما في الاصطلاح فالتعطيل: هو تعطيل الله عما يجب له، وهو أنواع بحسب ما ترك من واجب الله.

أولًا: التعطيل المطلق: فالمنكرون لوجود الرب عطلوا أعظم تعطيل؛ حيث يقولون: ليس هناك رب، وإنما هي أرحام تدفع، وأرض تبلع، فهؤلاء عطلوا وجود الله أصلًا.

ثانيًا: تعطيل ألوهيته تعالى: فالمشركون الذين يعبدون مع الله غيره عطلوا الله عما يجب له من العبادة؛ لأن الواجب إخلاص العبادة لله وحده. فهؤلاء الذين يعبدون مع الله غيره عطلوا الله

عن التوحيد الخالص.

ثالثًا: تعطيل أسمائه: فالذين عطلوا أسماء الله قالوا: إن الله تعالىٰ ليس له أسماء، وإن ما نسب إليه من الأسماء فإنما هي أسماء لمخلوقاته وليست له، فهذا تعطيل شديد أيضًا.

رابعًا: تعطيل الصفات: حيث يقول الذين عطلوا الصفات: إن الله له أسماء لكن ليس له صفات؛ فلا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا إرادة، ولا قدرة؛ فينكرون الصفات أصلًا، وهذا أيضًا تعطيل، حيث عطلوا الله عما يجب له من الصفات.

خامسًا: التعطيل لبعض الصفات؛ حيث يثبت أصحاب هذا النوع من التعطيل شيئًا من الصفات وينكرون أشياء من الصفات؛ فهذا أيضًا تعطيل، وهذا له أنواع: فمنهم من يعطل صفات الأفعال فقط، ومنهم من يعطل كل صفة لا يدل عليها العقل بزعمه، ويختلفون في هذا.

فصار التعطيل بذلك أنواعًا خمسة:

أولًا: التعطيل المطلق: وهو تعطيل وجود الخالق.

ثانيًا: تعطيل ألوهيته: بأن يعبد معه غيره.

ثالثا: تعطيل أسمائه: بأن تنفىٰ عنه الأسماء، والذي ينفي الأسماء ينفي الصفات من باب أولىٰ.

رابعًا: تعطيل الصفات: فيقال: إن الله له أسماء وليس له صفات.

خامسًا: تعطيل بعض الصفات: وهذا يختلف فيه الناس كثيرًا، فمنهم من يعطل كثيرًا ومنهم من يعطل قليلًا.

وكل أنواع التعطيل هذه منفية في قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**رغمًا لأهل الزيغ والتعطيل**».

فالجهمية - المقتصدون منهم - عطلوا الصفات وأثبتوا الأسماء، والغلاة منهم عطلوا الأسماء والصفات.

والمعتزلة عطلوا الصفات وأثبتوا الأسماء، لكنها أسماء مجردة وليس لها معانٍ، فهو سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر.

والأشاعرة أثبتوا الأسماء وأنكروا الصفات إلا سبعًا، والأفضل هنا أن نقول: إنهم أنكروا الصفات إلا سبعًا، ولا نقول أثبتوا سبع صفات؛ لأن الصفات السبع قليلة بالنسبة للصفات الكثيرة العديدة؛ فلهذا نقول أنكروا الصفات إلا سبعًا.

أما أهل السنة والجماعة فأثبتوا توحيد الله ربوبيته وأولوهيته وأسمائه وصفاته، وأثبتوا لله الأسماء والصفات كلها، بدون قيد وبدون تفصيل؛ لأنهم يقولون: إن الواجب علينا أن نمرها كما جاءت.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**نمرها كما أتت في الذكر**» نمرها؛ يعني: اقبلها وأمرها بلسانك وبقلبك كما أتت في الذكر.

و«**في الذكر**»؛ يعني: في القرآن، سواء أتت في القرآن مباشرة أو بالإحالة؛ فمباشرة بأن تكون الأسماء والصفات في القرآن، أو بالإحالة بأن تكون الأسماء والصفات في السنة؛ لأن ما جاء في السنة فقد أتىٰ في القرآن لكن عن طريق الإحالة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧].

۞ **قوله**: « فَمُرهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ »:

هذه العبارة ورد معناها عن السلف، فقالوا في آيات الصفات وأحاديثها أمروها كما جاءت بلا كيف. وهذه العبارة تجاذبها طائفتان: طائفة ادعت أن السلف أرادوا بهذه العبارة التفويض، والتفويض؛ يعني: أننا نمر النص ونفوض معناه ونقول: الله أعلم بما أراد، فنقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ولكننا لا نعلم معنىٰ استوىٰ، ونقرأ قوله ﷺ: «**ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا**»[(٢١٨)] لا نعلم معنىٰ ينزل، ونقرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولا نعلم معنىٰ الوجه، وعلىٰ هذا فقس، وادعوا أن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وأنه مذهب السلف.

والغريب أن هذه الدعوىٰ تصدر من علماء أجلاء يشهد لهم بالخير، لكننا نشهد لهم بالخير، ونشهد عليهم بالخطأ في نقل مذهب السلف علىٰ هذا الوجه، ونرىٰ أنهم مخطئون لكن عن غير

---

(٢١٨) سبق تخريجه.

عمد؛ لأن نيتهم حسنة - لا شك عندنا في ذلك - لكنهم فهموا عن السلف همًّا خاطئًا، فليس مذهب السلف هو التفويض، فالسلف من أفقه الناس في معنىٰ آيات الصفات وأحاديثها، لكنهم من أعبد الناس أن يقولوا فيها ما لا يعلمون.

وليتنبه أننا لو قلنا: إن مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها هو التفويض الذي أراده هؤلاء، لكان أجهل الخلق بالله هم السلف؛ لأن من لا يعرف معنىٰ الصفات كيف يعرف الله؟! فالذي لا يعرف معنىٰ السميع ولا البصير ولا العزيز ولا الحكيم، كيف يعرف الله؟! فهذا اللازم لا شك أنه لازم باطل، وبطلان اللازم يدل علىٰ بطلان الملزوم.

ومن ثَمَّ أطلق بعض هؤلاء العلماء القول بأن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهذا القول فيه حق وباطل.

فقولهم: إنها أسلم صحيح، لكن ليس علىٰ الوجه الذي أرادوه، ولو كان مذهب السلف هو الوجه الذي أرادوه لم يكن أسلم، بل كان أثلم لأن مذهبًا يقول: أنا أقرأ آيات الصفات وأحاديثها ولا أعرف معناها، أين السلامة؟! فإذا لم تعرف المعنىٰ وتثبته فأنت غير سالم، لكنهم قالوا: إن قول الإنسان: «لا أدري» هذه سلامة.

وقولهم في طريقة الخلف: إنها أعلم وأحكم؛ فأعلم لأنهم يثبتون معنىٰ؛ وأحكم لأنهم قالوا: إن من المحال أن ينزل الله علينا كتابًا في أعظم ما نحتاج إليه ثم لا يكون له معنىٰ معلوم، فلو قال إنسان: إن آيات الصفات وأحاديثها ليس لها معنىٰ أو ليس معناها معلومًا، لكان هذا مناقضًا للحكمة.

ولهذا قالوا: طريقة الخلف أعلم وأحكم، وقد بينا أن هذه المقولة باطلة متناقضة[٢١٩]، وقد كذبوا بذلك علىٰ السلف فيما فهموا من مذهبهم.

وقوله: «**نمرها كما أتت في الذكر**»، سبق أن السلف قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: أمروها كما جاءت بلا كيف، وهذه العبارة لا تدل علىٰ أن السلف يفوضون المعنىٰ، بل الذي تدل

---

(٢١٩) سبق تخريجه.

عليه أن السلف يثبتون معنىٰ آيات الصفات وأحاديثها، وتدل العبارة علىٰ هذا من وجهين:

الأول: قولهم: «**أمروها كما جاءت**» ومن المعلوم أنها جاءت ألفاظًا لمعان، ولم تأت ألفاظًا لغير معنىٰ كالحروف الهجائية أبدًا، فإذا أمررناها كما جاءت فمعنىٰ ذلك أننا نثبت اللفظ والمعنىٰ.

والثاني: قولهم: «**بلا كيف**»؛ يعني: بلا تكييف، وهذه أيضًا تدل علىٰ ثبوت المعنىٰ، لأنه لولا ثبوت أصل المعنىٰ ما احتجنا إلىٰ قول بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بموجود لغو من القول، وهذا واضح.

فهم أثبتوا المعنىٰ، ووجه ذلك أن نفي التكييف يدل علىٰ ثبوت أصل المعنىٰ؛ لأنه لولا ثبوت أصل المعنىٰ ما احتيج إلىٰ أن نقول بلا تكييف. فالسلف يثبتون لنصوص الصفات معنىٰ، والله لولا إثباتنا للمعنىٰ ما ذقنا طعم هذه النصوص في الصفات وفي الأسماء أبدًا، ولو كنت أقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كما أقرأ «أ - ب - ج» لما استفدت وما ازداد إيماني ومعرفتي بالله أبدًا.

فلولا أني أعرف أن معنىٰ استوىٰ علا علوًّا يليق بجلاله وعظمته لما استفدت؛ ولهذا كان دعوىٰ عدم إثبات السلف المعنىٰ لآيات الصفات دعوىٰ باطلة، وقدحًا عظيمًا في السلف، ومهما كان مصدر هذا القول فهو خطأ.

فإذا كان السلف يثبتون المعنىٰ بلا تكييف صاروا أسلم وأعلم وأحكم، وهذا هو المطلوب.

❁ **قوله**: «وَيَسْتَحِيلُ الجَهْلُ وَالعَجْزُ كَمَا...»:

الاستحالة معناها التعذر وعدم الإمكان؛ أي: يستحيل الجهل علىٰ الله، ودليل استحالته أثري ونظري:

أما الأثري: ففي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥] وقوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢] وقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، والنصوص في أنه يستحيل الجهل علىٰ الله كثيرة؛ لأن الإخبار علىٰ هذا الوجه يدل علىٰ

عموم إحاطة علم الله ﷻ بكل شيء، وإذا أحاط بكل شيء استحال الجهل.

وأما النظري: فلأن الجهل صفة نقص، حتى إن الإنسان يُعيَّر به فيقال: يا جاهل، أو يقال: فلان جاهل، وإذا كان صفة نقص فإنه ينزه عنه الخالق؛ فالخالق لا يمكن أن يتصف بنقص إطلاقًا، وقد استدل إبراهيم عليه الصلاة والسلام على أبيه بهذا فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢] إذن: هذا وجه استحالته نظريًّا.

وإذا استحال الجهل فإنه يكون من الصفات السلبية المنفية، وقد سبق أنه لا يوجد في صفات الله صفة سلبية محضة، بل لا بد أن تكون متضمنة لكمال ضدها، فإذا استحال الجهل صار كمال العلم واجبًا؛ ولهذا يجب أن يكون الله متصفًا بكمال العلم.

والجهل قد يكون سابقًا للعلم وقد يكون لاحقًا، وكلاهما مستحيل، فما كان سابقًا للعلم فهو جهل، وما كان لاحقًا له فهو نسيان، وكلاهما مستحيل على الرب ﷻ. وقد قال موسى لفرعون حين قال: ﴿فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١] قال موسى: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

وقوله: «**ويستحيل الجهل والعجز**»؛ أي: ومما يستحيل أيضًا: العجز، والعجز مستحيل بدلالة السمع، ودلالة العقل:

أما السمع: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ [فاطر: ٤٤] ومثل هذا النفي ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ﴾ إنما يصاغ فيما كان ممتنعًا غاية الامتناع، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡ﴾ [الأنفال: ٣٣] وما أشبه ذلك.

إذن؛ فالنفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ﴾، يدل على امتناع المنفي امتناعًا مطلقًا بكل حال.

وقال تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت: ٢٢] والآيات الدالة على

استحالة العجز كثيرة.

أما الدليل العقلي: علىٰ استحالة العجز فهو أن العجز صفة نقص، والرب سبحانه وتعالىٰ منزه عن النقص، فيجب أن ينزه عن العجز، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

إذن؛ فالعجز مستحيل سمعًا وعقلًا، وإذا استحال العجز علىٰ الله فإن القدرة تجب له سبحانه وتعالىٰ سمعًا وعقلًا:

أما السمع: فما أكثر الآيات التي يقول الله فيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥] ومنها هذه الآية التي نفىٰ الله فيها عجزه مطلقًا، حيث قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ثم قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

وأما العقل: فقرر دلالته علىٰ ذلك أهل العلم في قولهم: إن الخلق يدل علىٰ الخالق والقدرة أيضًا؛ لأنه لا يمكن أن يوجد خلق إلا بقدرة عليه، فوجود المخلوقات وإثبات الخلق دليل علىٰ قدرة الخالق ﷻ.

فصار العجز مستحيلًا سمعًا وعقلًا، وإذا استحال العجز ثبت ضده وهي القدرة، والقدرة أيضًا ثابتة سمعًا وعقلًا.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«كما قد استحال الموت حقًّا»** أيضًا الموت مستحيل سمعًا وعقلًا.

أما استحالته سمعًا: فقد قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] **وقال تعالىٰ**: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] بل نفىٰ الله عنه الميتة الصغرىٰ في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فإن النوم هو الميتة الصغرىٰ، ونفيه نفيًا لها.

أما استحالته عقلًا: فلأن الموت لا يلحق إلا الناقص؛ أي: ناقص الحياة؛ لأن الموت لا شك أنه فقدٌ للحياة، والحياة صفة كمال، فإذا فقدت زال الكمال، والله سبحانه وتعالىٰ منزه عن كل نقص.

۞ **قوله**: « حَقًّا »:

مصدر عامله محذوف تقديره: أحق ذلك حقًّا؛ يعني: أثبته إثباتًا لا شك فيه.

وقوله: «**والعمىٰ**»، العمىٰ: ضد البصر، فالله سبحانه وتعالىٰ منزه عن العمىٰ وعن العور الذي هو فقد إحدىٰ العينين، ودليل ذلك أيضًا من السمع والعقل:

أما من السمع: فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه**»(٢٢٠)، وقال النبي ﷺ في وصف الدجال: «**إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور**»(٢٢١).

وأما عقلًا: فلأن من لا يبصر ناقص، والنقص منزه عنه الله ﷻ؛ ولهذا قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢].

ثم ذكر المؤلف قاعدة عامة مطردة فقال: «**فكل نقص قد تعالىٰ الله عنه**»؛ أي: كل نقص - علىٰ سبيل العموم - فإن الله جل وعلا تعالىٰ عنه؛ سواء كانت هذه الصفة نقصًا في ذاتها؛ أو كانت الصفة نقصًا في كمال.

مثال الصفة التي هي نقص في ذاتها: العمىٰ والجهل المطلق.

ومثال الصفة التي هي نقص في كمالها: العور؛ فالأعور ينظر بعين واحدة وتستقيم أموره، لكن هذه الرؤية ناقصة وليست كاملة.

ولهذا يستدل بعض أهل القيافة علىٰ أن هذه البهيمة عوراء برعيها الشجرة، حيث إن العوراء إذا وقفت عند الشجرة ترعىٰ من جانب واحد؛ لأنها لا ترىٰ الجانب الآخر، فإذا أقبل علىٰ بعير ترعىٰ شجرة، ووجدها قد أكلت من اليمين عرف أنها عورها من اليسار.

ويستدل كل إنسان علىٰ الأعور إذا أتاه من جهة العوراء فإنه لا يبصره؛ لأنه لا ينظر إلا من جهة واحدة؛ فالعور نقص، وهو نقص في كمال وليس فقدًا للكمال.

---

(٢٢٠) سبق تخريجه.

(٢٢١) سبق تخريجه.

وكذلك أيضًا في صفة القوة، فلو كان الله ليس فيه قوة إطلاقًا لكان هذا نقصًا في ذات الصفة، فإذا كان فيه قوة ولكنه لا يقوىٰ علىٰ بعض الأشياء فهذا نقص في كمال. فالله ﷻ منزه عن الأمرين؛ منزه عن النقص الذي هو فقد الكمال بالكلية، وعن النقص الذي هو نقص في كماله.

أما مماثلة المخلوقين فهي نقص في كماله، فلو قيل لله عينان مثل عيني المخلوق لكان هذا نقصًا في كمال، أو قيل لله علم مماثل لعلم المخلوق لصار أيضًا نقصًا في كمال.

فالحاصل أن الله تعالىٰ منزه عن كل نقص، سواء كان نقصًا بحسب الأصل، أو نقصًا بحسب الكمال، فالله سبحانه وتعالىٰ منزه عنه، وتنزيه الله عن النقص مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] فإن إثبات المثل الأعلىٰ يدل علىٰ أن كل ما كان نقصًا فالله منزه عنه؛ لأنه ينافي الأعلوية، والله يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

❁ **قوله:** « فَيَا بُشْرَىٰ لِمَنْ وَالَاهُ »:

«**يا**»: هذه حرف نداء، لكن «بشرىٰ» منادىٰ وهو غير عاقل، فكيف يوجه النداء لغير العاقل؟

اختلف النحويون في هذا، فقالوا: إذا وجه النداء لغير العاقل فهو للتمني، أو يكون المنادىٰ محذوفًا ويقدر بحسب السياق؛ ففي قول الشاعر:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل ... بصبح وما الإصباح منك بأمثل

هنا خاطب الشاعر الليل وناداه: «ألا أيها الليل» والليل لا يعقل، فقالوا: إن هذا للتمني؛ يعني: يتمنىٰ أن ينجلي الليل، ومع ذلك يقول: حتىٰ لو انجليت فالصبح ليس أمثل منك، وقال الله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦، ٢٧] ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ فهذه للتنبيه لأن «ليت» حرف لا ينادىٰ فتكون للتنبيه.

وقال بعضهم إن المنادىٰ محذوف والتقدير: يا ربي ليت قومي يعلمون.

والبشرىٰ بمعنىٰ البشارة، وهي الخبر السار؛ فالخبر السار يسمىٰ بشرىٰ، وسمي بشرىٰ لأن البشرة تتغير به؛ ولهذا إذا سُر الإنسان استنار وجهه، كما حصل للرسول عليه الصلاة والسلام

حين مر مجزز المدلجي بزيد بن حارثة وأسامة بن زيد، وعليهما رداء قد بدت منه أقدامهما، فقال: «**إن هذه الأقدام بعضها من بعض**»[٢٢٢]. فسر بذلك النبي ﷺ حتىٰ صارت أسارير وجهه تبرق. ولذلك فكل خبر سار، يسمىٰ بشرىٰ.

وقد تطلق البشرىٰ علىٰ الخبر المسيء بجامع التغير في كل منهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

❁ **قوله**: « لِمَنْ وَالَاهُ »:

أي والاه الله وصار له وليًّا. فيا بشرىٰ لمن كان وليًّا لله، نسأل الله، أن يجعلنا من أوليائه.

وذلك لأن ولي الله قد أمَّنه الله من كل خوف، يقول تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] فولي الله ﷻ إذا عاداه أحد فقد حارب الله تعالىٰ: وليس فقط عادىٰ الله؛ بل قد حارب الله، قال الله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**من عادىٰ لي وليًّا فقد آذنته بالحرب**»[٢٢٣]، ومن آذنه الله بالحرب فهو مغلوب علىٰ كل حال؛ لأن الله تعالىٰ عزيز قوي لا يغلبه شيء؛ ولهذا نقول: يا بشرىٰ في الدنيا والآخرة لمن والاه الله؛ أي: صار له وليًّا بالمعنىٰ الخاص؛ لأن الله ولي كل شيء بالمعنىٰ العام ولكن بالمعنىٰ الخاص فهو ولي لأهل الإيمان والتقوىٰ.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوْزَانَ :

❁ **قوله**: « وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا...»:

أراد الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ينزه الله عن الأشياء التي لا تليق به، وهذا شيء واجب أن ينزه الله عن ما لا يليق به، كما نزه نفسه عن ذلك، ونزهه رسوله ﷺ، ونزهه المسلمون عن ما لا يليق به سبحانه.

---

(٢٢٢) أخرجه البخاري، كتاب: الفرائض، باب: القائف، برقم (٦٧٧٠)، ومسلم، كتاب: الرضاع، باب: العمل بإلحاق القائف الولد، برقم (١٤٥٩)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢٢٣) سبق تخريجه.

ولكن هذه الألفاظ التي ذكرها الناظم وهي: الجوهر والعرض والجسم إنما هي من اصطلاحات المتكلمين، ولم يرد لها ذكر في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، وما لم يرد له ذكر في الكتاب والسنة فإنه يُسكت عنه لا يُثبت ولا يُنفىٰ.

ومرادهم بالجوهر الشيء المحسوس، ما يسميه الناس الآن بالماديات، والعرض هو الشيء الذي ليس له مادة، وإنما يعرض ويزول، مثل الألوان البياض والحمرة والصفرة، والريح، وغير ذلك مما ليس له جسم، هذا هو العرض؛ أي: الأشياء العارضة، أو بعبارة أخرىٰ نقول: الجوهر ما يقوم بنفسه، والعرض ما لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بغيره، كالألوان: البياض والحمرة والصفرة؛ فهذه لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بغيرها، والجسم: هو الشيء المجسم مثل جسم الإنسان، وجسم الحيوان، الجسم مما له أعضاء وله مكونات؛ أي: مركب من أشياء، هذا هو الجسم، هذا من حيث معاني هذه الألفاظ. أما أنها تثبت لله أو تنفىٰ عن الله فهذه لم يرد لها ذكر في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، مع أن القائلين بها يريدون بها نفي الصفات وهم المتكلمون يقولون: إن الصفات لا تقوم إلا بالجسم، والله منزه عن الجسم، والأفعال حوادث، والحوادث لا تكون إلا بالجسم، والله منزه عن الجسم، هذه الألفاظ هي اصطلاحات للمتكلمين.

فالناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جرىٰ في هذا علىٰ ما جرىٰ عليه المتكلمون، وكان ينبغي أن لا يذكر هذه الأشياء؛ لأنها لا تُثبت ولا تُنفىٰ؛ لأنها يحتمل أن يراد بها حق، ويحتمل أن يراد بها باطل، وأيضًا هذه الألفاظ لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، إنما نثبت لله ما أثبته لنفسه، وننفي عن الله ما نفاه عن نفسه، وهذه الألفاظ لم يرد لها ذكر فينبغي الإعراض عنها، لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد يجري علىٰ لسانه شيء من اصطلاحات المتكلمين نظرًا لأنه قرأ في كتبهم، وأخذ بعض عباراتهم، إلا أنه لم ينتبه لها.

عرفنا أن هذه الألفاظ التي ذكرها الناظم وأمثالها لا تُثبت لله ولا تُنفىٰ عنه؛ لأنه لم يرد ذلك في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأيضًا قد يراد بها حق وقد يراد بها باطل، فلا يجوز نفيها ولا إثباتها.

❁ قوله: «سُبْحَانَهُ قَدِ اسْتَوَىٰ كَمَا وَرَدْ...»:

نثبت لله الاستواء على العرش كما جاء ذلك في سبعة مواضع من كتاب الله ﷻ كلها بلفظ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[(٢٢٤)] فنحن نثبت هذا لله، واستوىٰ: معناه ارتفع وعلا، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الاستواء:

ولهم عبارات عليها أربع	قد حصلت للفارس الطعان
وهي استقر وقد علا وكذلك	ارتفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو رابع	وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره	أدرىٰ من الجهمي بالقرآن

أربعة معان للاستواء: استقر، علا، ارتفع، صعد، كلها تعني الاستواء، وهي ثابتة لله أيًا ما عبرت به فهو حق، فمعنىٰ استوىٰ على العرش؛ أي: ارتفع أو استقر أو علا أو صعد.

والاستواء على العرش من صفات الأفعال التي يفعلها متىٰ ما شاء مثل النزول إلىٰ سماء الدنيا من صفات الأفعال يفعلها إذا شاء سبحانه وتعالىٰ. ولذلك جاء ذكر الاستواء متأخرًا عن خلق السموات والأرض في قوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

أما العلو فهو ثابت لله سبحانه وتعالىٰ لا ينفك عنه؛ لأنه صفة ذات وأما الاستواء فهو صفة فعل يفعله إذا شاء؛ ولذا رتب بـ «ثم» ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بعد خلق السموات والأرض فيجب التفريق بين العلو والاستواء، العلو صفة ذات. لا ينفك عنه سبحانه وتعالىٰ، وأما الاستواء فإنه صفة فعل يفعله إذا شاء، ولا نعلم كيفية الاستواء؛ فلذلك لا نبحث في الكيفية وإنما نبحث في المعنىٰ فقط، أما كيف، استوىٰ على العرش؟ هذا كسائر صفاته لا يعلمن كيفيتها

---

(٢٢٤) والمواضع السبعة هي:

[الأعراف:٥٤]، [يونس:٣]، [الرعد:٢]، [الفرقان:٥٩]، [السجدة:٤]، [الحديد:٤]، والموضع السابع في [طه:٥]، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

إلا الله جل وعلا.

ولهذا لما سئل الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام دار الهجرة، سأله رجل فقال: الرحمن على العرش استوىٰ، كيف استوىٰ؟ ما سأله عن معنىٰ الاستواء وإنما سأله عن معنىٰ الكيفية كيف استوىٰ؟ فأطرق الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلته الرحضاء؛ يعني: العرق، حياء من الله سبحانه وتعالىٰ ثم رفع رأسه، فقال: «الاستواء معلوم»؛ يعني: معلوم معناه «والكيف مجهول» لأنك تسألني عن الكيف والكيف مجهول «والإيمان به واجب، والسؤال عنه»؛ أي: عن الكيف «بدعة» فالذي يسأل عن كيفية الصفات مبتدع، أما الذي يسأل عن معناها فسؤاله صحيح، وهو لم يسأل عن معنىٰ الاستواء؛ ولهذا قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم»؛ يعني: معلوم معناه «والكيف مجهول» لا أنا ولا أنت ولا أحد من الخلق يعرفه، ثم قال: «وما أراك إلا صاحب بدعة» فأمر به فأخرج وطرد[٢٢٥]؛ لأنه لا يجوز السؤال عن هذه الأمور؛ لأنه سوء أدب مع الله سبحانه وتعالىٰ وسؤال فيه تنطع وتكلف.

ويا ليت كثيرًا من المتعلمين الآن يأخذون هذه القاعدة: أنهم لا يسألون عن الكيفية، ولا يدخلون في شيء من الأسئلة في حق الله ـ جل وعلا ـ نحن منهيون عن الدخول فيها «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» هذه قاعدة عظيمة في جميع الصفات، ليس هي في الاستواء فقط، بل في جميع صفات الله ﷻ.

فالاستواء معلوم معناه، وهو ثابت لله في سبعة مواضع من القرآن كلها بلفظ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٢٢٦] لكن الجهمية والمعتزلة الأشاعرة الذين لا يثبتون الاستواء، بل ينفون العلو والاستواء، يقولون: استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ، يزيدون لامًا في تفسيرهم لـ «استوىٰ» لتصبح «استولىٰ»، وهذه اللام لم ترد في كتاب الله، كل الآيات ورد فيها «استوىٰ» بدون لام، كيف جاءوا بهذه اللام؟ هذه زيادة من عندهم، فهم مثل اليهود، لما قيل لهم: قولوا حطة؛ أي: حط عنا ذنوبنا،

---

(٢٢٥) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٦٥)

(٢٢٦) سبق ذكر هذه المواضع السبعة.

قالوا: حنطة. زادوا نونًا، يريدون الطعام؛ لأن همهم بطونهم، لا يستغفرون ولا يريدون من الله المغفرة وإنما يطلبون الطعام، فقالوا حنطة.

كما قال الله سبحانه: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] لو أنهم فعلوا ما أمرهم الله به لغفر لهم، لو أنهم قالوا: حطة؛ يعني: حط عنا ذنوبنا، واغفر لنا، ودخلوا ساجدين لله ﷻ لغفر الله لهم، لكنهم بدلوا القول، فقالوا: حنطة بدل حطة، وبدلوا الفعل فلم يسجدوا لله، وإنما دخلوا يزحفون على استاههم ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢] كذلك هؤلاء بدلوا قولًا في الاستواء غير الذي قيل لهم، قال الله في الاستواء: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقالوا هم: استولى على العرش. هذه زيادة في كتاب الله.

وأيضًا الاستيلاء على العرش معناه أنه كان قبل ذلك غير مستولٍ ثم استولى عليه، وأيضًا الاستيلاء ليس خاصًا بالعرش، وهو مستولٍ على كل شيء يكون، إذن لا ميزة للعرش، فالله قد استولى على الأرض واستولى على السماء واستولى على الكون كله، كله في ملكه، وما ميزة العرش؛ لأنه ملك لله وأنه خلق لله ﷻ ما له ميزة.

وقد أبطل شيخ الإسلام تفسير استوى باستولى من عشرين وجهًا في رسالة مستقلة، وزاد عليها ابن القيم عشرين فصارت أربعين وجهًا - وهذا في قصيدته النونية - كلها تبطل تفسير استوى باستولى.

وقول الناظم: «**سبحانه قد استوى كما ورد**» كما؛ يعني: في القرآن والسنة.

«**من غير كيف**» لأن كيفية الاستواء مجهولة، كما قال الإمام مالك: الكيف مجهول، وهذا مجمع عليه. إن الكيفية لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، واستواء الله على عرشه ليس كاستواء المخلوق على المخلوق لا يعلم كيفيتها إلا هو، المخلوق إذا استوى على شيء فهو محتاج إليه، وهذا الشيء يحمله، كما إذا استويت على الدابة أو على السيارة أو على السطح فأنت محتاج إلى

الذي تحتك وهو يحملك، أما الله - جل وعلا - فهو ليس بحاجة إلىٰ الخلق لا إلىٰ العرش ولا إلىٰ غيره بل العرش محتاج إليه سبحانه، العرش لا يحمله سبحانه ولا يقله وإنما العرش والمخلوقات محتاجة إليه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [فاطر: ٤١] المخلوقات محتاجة إلىٰ الله؛ العرش وغيره، فالله ليس بحاجة إلىٰ العرش كما في استواء المخلوق علىٰ المخلوق، لكن نثبت هذا الاستواء لله كما أثبته لنفسه.

قال الناظم: «**قد تعالىٰ أن يحد**» تعالىٰ الله - جل وعلا - أن يحد؛ يعني: أن يحاط به وبصفاته سبحانه وتعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الله - جل وعلا - لا يحاط به ولا بأسمائه ولا بصفاته، ولا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالىٰ، فنحن نؤمن بها من غير تكييف ومن غير حد؛ أي: من غير إحاطة بها.

قوله: « فَلَا يُحِيطُ »:

هذا تفسير لقوله: «**قد تعالىٰ أن يحد**» فلا يمكن أن يحاط به.

«**لا يحيط علمنا**» لا يحيط علمنا بذات الله - جل وعلا - كذلك لا يحيط علمنا بصفاته سبحانه وتعالىٰ؛ فالصفات تابعة للذات، فكما أنه لا يحيط علمنا بذاته فإنه لا يحيط علمنا بصفاته سبحانه وتعالىٰ، ولا يحدها، لعظمته سبحانه وتعالىٰ.

«**كذلك لا ينفك عن صفاته**» لا ينفك - جل وعلا - عن صفاته؛ يعني: أن صفاته ملازمة له لا يخلو منها أبدًا، لا يأتي وقت يكون فيه الله - جل وعلا - دون صفات، بل صفاته ملازمة لذاته لا بداية لها ولا نهاية لها كذاته جل وعلا. أما الأفعال كالنزول والاستواء والمجيء والإتيان فهذه يفعلها إذا شاء سبحانه وتعالىٰ، فعل في الماضي، ويفعل في المستقبل جل وعلا، فصفات الأفعال قديمة النوع حادثة الآحاد، يفعلها متىٰ شاء سبحانه وتعالىٰ، أما صفات الذات كالسمع والبصر والوجه واليد، وغيرها من صفات الذات فهي ملازمة لذاته لا تنفك عنه سبحانه وتعالىٰ أزلًا ولا أبدًا، أما الأفعال فإنه يفعل إذا شاء سبحانه وتعالىٰ.

«**لا ينفك عن صفاته**» هذا فيه إجمال، إن كان يريد صفات الذات فنعم لا ينفك عن صفاته

سبحانه وتعالىٰ، لا يزال سميعًا بصيرًا عليمًا حكيمًا، أما الأفعال فإنها يفعلها إذا شاء سبحانه وتعالىٰ، ينزل كل ليلة إلىٰ سماء الدنيا، وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، يخلق، ويرزق، ويحيي، ويميت، ويتكلم، سبحانه وتعالىٰ متىٰ شاء وكيف شاء.

❁ **قوله:** « **فَكُلُّ مَا قد جَاءَ فِي الدَّلِيلِ** »:

هذه هي القاعدة ما جاء في الدليل، أنت لا تثبت لله شيئًا لم يرد به دليل في كتاب الله وسنة رسوله من الأسماء والصفات والأفعال؛ ولهذا يقولون: «هي توقيفية»، ولذلك أنكرنا علىٰ الناظم قوله: «**وليس ربنا بجوهر ولا عرض**»؛ لأن هذه الألفاظ ما وردت بالدليل، وهي خارجة عن القاعدة فنحن نفيناها واستنكرناها؛ فالواجب اتباع الدليل في أسمائه وصفاته سبحانه وتعالىٰ؛ لأنه أعلم بنفسه، ورسوله أعلم الخلق به، أما نحن فلا نقول إلا ما جاءنا عن الله أو عن رسوله ﷺ، نتبع الدليل في هذا.

«**فثابت من غير ما تمثيل**» ثابت لله ﷻ كل ما جاء به دليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ من الأسماء والصفات فإنه ثابت نثبته لله، ننفي عنه ما نفاه عن نفسه سبحانه من المثل والشبيه والظهير والمعين والوزير، ننفي عنه كل ما نفاه عن نفسه سبحانه وتعالىٰ ونثبت له ما أثبته لنفسه.

«**من غير ما تمثيل**» من غير أن نمثل الله - جل وعلا - نثبت الأسماء والصفات ولا نمثلها بأسماء وصفات خلقه، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]فلا نمثل، ولا نغلو في الإثبات ونقول: هي مثل كذا ومثل كذا، بل نقول: نثبتها، ولكن نؤمن أنه لا يشبهها شيء من صفات المخلوقين، وهذا معنىٰ قولهم: إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل لأننا بين فرقتين ضالتين:

فرقة غلت في التنزيه حتىٰ نفوا أسماء الله وصفاته، بزعمهم أنهم ينزهون الله عن مشابهة المخلوقين، والتنزيه حق لكن من غير غلو.

والطائفة الثانية غلت في الإثبات حتىٰ شبهت الله بخلقه.

وأهل السنة والجماعة توسطوا، فأثبتوا لله ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله من غير تمثيل أو

تشبيه، ونزهوه عن مشابهة المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل، هذه القاعدة عظيمة: تنزيه بلا تعطيل، وإثبات بلا تمثيل، من أين أخذنا هذ القاعدة؟ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الآية فيها نفي وفيها إثبات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ نفت المثلية، وأثبتت الأسماء والصفات ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

❁ **قوله**: «مِنْ رَحْمَةٍ»:

الله- جل وعلا - وصف نفسه بالرحمة ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧] ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢] وصف نفسه بالرحمة، وسمي نفسه بالرحمن الرحيم، فنحن نثبت لله الرحمة كما أثبتها لنفسه ولكن ليست كرحمة المخلوق، المخلوق يرحم، قال رسول الله ﷺ: **«الراحمون يرحمهم الرحمن»**(٢٢٧) والله - جل وعلا - يرحم، ولكن ليست رحمة المخلوق مثل رحمة الخالق سبحانه وتعالى. وقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨] الله يرضى ويوصف بالرضا، والمخلوق أيضًا يوصف بالرضا، ولكن يوجد فرق بين رضا الخالق ورضا المخلوق، الله - جل وعلا - يغضب ويسخط ويمقت ويكره، كل هذا ثابت لله سبحانه وتعالى، والمخلوق كذلك يغضب ويمقت ويسخط ويكره لكن مع الفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوقين.

الله - جل وعلا - له وجه، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] والمخلوق له وجه، والوجه من صفات الذات، لكن مع الفرق بين وجه المخلوق ووجه الخالق سبحانه وتعالى، لا يشبه هذا هذا.

الله - جل وعلا - له يد قال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وله يدان قال تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، والمخلوق له يدان ولكن مع الفرق بين صفات الخالق

---

(٢٢٧) أخرجه أبو داود، كتاب: الأدب، باب: في الرحمة، برقم (٤٩٤١)، والترمذي، كتاب: البر والصلة، باب: رحمة المسلمين، برقم (١٩٢٤)، وأحمد (٢/ ١٦٠)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٣٥٢٢).

وصفات المخلوق، إننا نثبت لله ما أثبته لنفسه من صفات الأفعال وصفات الذات، وننزهه - جل وعلا - عن مشابهة صفات مخلوقين.

وقوله: «**وكل ما من نهجه**»؛ أي: كل ما ورد بهذا المعنىٰ من الأسماء والصفات، صفات الذات وصفات الأفعال، فإننا نثبتها لله ﷻ ولا نتوقف فيها كما توقف فيها أو نفاها أهل الضلال وأهل الجهل بالله ﷻ. نحن نؤمن بكتاب الله وبسنة رسوله ﷺ وبما جاء فيهما، نؤمن بذلك ولا نتوقف في الإيمان بما في الكتاب والسنة.

❁ **قوله**: «وَعَيْنِهِ وَصِفَةِ النُّزُولِ...»:

«**وعينه**» جاء إثبات العين لله بالإفراد، كما في قوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] وجاء بلفظ الجمع قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]؛ يعني: بمرأىٰ منا وكلاءة وحفظ من الله سبحانه وتعالىٰ، هو الذي يسيرها فوق الأمواج ويحفظها، فهي تجري بمرأىٰ من الله سبحانه، جاء الإفراد بالنسبة للإضاءة إلىٰ مفرد، والجمع بالنسبة للإضافة إلىٰ ضمير الجمع، والله - جل وعلا - له عينان كما في حديث الدجال: «**ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**»[٢٢٨] والأعور من ليس له إلا عين واحدة، والله جل وعلا - له عينان يبصر بهما ويرىٰ بهما، ولا يحجبهما شيء من خلقه: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

«**وصفة النزول**» النزول من صفات الأفعال، العين من صفات الذات، والنزول إلىٰ سماء الدنيا هذا من صفات الأفعال، كما تواتر الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالىٰ كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا، حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له**»[٢٢٩] فهذا الوقت وقت النزول الإلهي. فينبغي للمسلم أن يستيقظ في هذا الوقت ويصلي ويسأل الله ﷻ ويدعوه ويرفع حوائجه إليه؛ لأنه قريب مجيب، وقد وعد أنه سيستجيب له وهو لا يخلف وعده. فلا ينبغي للإنسان أن يصير كالجيفة تفوت عليه

(٢٢٨) سبق تخريجه.

(٢٢٩) سبق تخريجه.

هذه المواسم العظيمة كل ليلة. والشاهد منه نزول الله - جل وعلا - إلى سماء الدنيا، صفة فعل مثل الاستواء على العرش، نثبته لكن لا نعلم كيفيته، كيف ينزل؟ الله أعلم لكن نثبت أنه ينزل سبحانه وتعالى نزولًا يليق بجلاله، ليس هو كنزول المخلوق عن المخلوق، حاشا وكلا، نزول الله - جل وعلا - يليق بجلاله وعظمته، ولا يعلم كيفيته إلا الله، لكن نثبت أن الله - جل وعلا - ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، خلاف أهل الضلال الذين يقولون: ينزل أمره.

هل أمره يقول: هل من سائل فأعطيه! هل الأمر يعطي؟! هل من داعٍ فأستجيب له؟ هل الأمر يُدعى، هل هو يستجيب؟. هل من مستغفر؟ هل الأمر يستغفر؟! يا سبحان الله، أين العقول؟! هذا دليل على أن الذي ينزل هو الله - جل وعلا - وهو الذي يتكلم ويقول كذا وكذا، وهو الذي وعد بهذا. فهذا حق على حقيقته لا نرتاب فيه ولا نشك فيه.

وقوله: «وخلقه»؛ أي: وكذلك يخلق سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: ٣] ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

فمن صفاته سبحانه أنه يخلق، والخلق صفة فعل، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] من أسمائه الخالق ومن صفاته الخلق، وهي صفة فعل، لا يزال يخلق سبحانه وتعالى ويرزق ويحيي ويميت ويدبر، لا حد لأفعاله سبحانه، لا بداية ولا نهاية لها.

«**فاحذر من النزول**» احذر من النزول عن الحق، احذر أن تنزل من الحق إلى الباطل فتخوض في أسماء الله وصفاته بغير علم، هذا نزول وانحطاط، وأما الإيمان بالله وأسمائه وصفاته فهو سمو وارتفاع، احذر أن تنزل من السمو والارتفاع والتوحيد إلى الشرك والتمثيل والتعطيل.

قوله: «فَسَائِرُ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ»

إطلاقه أن سائر الأسماء والصفات قديمة هذا إجمال لا يجوز؛ بل فيه تفصيل، أما صفات الذات فهي قديمة لا بداية لها ولا نهاية، وأما صفات الأفعال فهي قديمة النوع حادثة الآحاد

والأفراد، قديمة النوع بمعنىٰ أن الله يخلق ويرزق بدون حد لا بداية ولا نهاية، قديمة النوع؛ يعني: الجنس، وأما آحاد الخلق والفعل فالله - جل وعلا - يفعل ما يشاء إذا شاء، الآحاد حادثة وأما نوع الفعل فهو قديم. الله - جل وعلا - كلم الأبوين: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢] هذا كلام حادث في وقته.

﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] هذا حادث في وقت تكليمه لموسىٰ عليه السلام، سمع موسىٰ كلامه وخطابه؛ ولذلك سمي موسىٰ بالكليم عليه الصلاة والسلام، وهذه مرتبة لم ينلها غيره، وهي أن الله كلمه بدون واسطة؛ ولذلك سمي بكليم الله، وهذا تكليم حادث في وقته.

وكلم نبينا محمدًا ﷺ ليلة المعراج، وكلم جبريل عليه السلام بالوحي وكلمه بالقرآن، فأفعال الله - جل وعلا - تتجدد وليست قديمة مطلقة، قديمة النوع لكنها حادثة الأفراد والآحاد، فقول الناظم رحمه الله «إن صفاته قديمة علىٰ الإطلاق» هذا خطأ لا بد من التفصيل فيه.

❁ **قوله**: «لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَمْثِيلِ...»:

هذه هي القاعدة أننا نثبت أسماء الله وصفاته الذاتية والفعلية إثباتًا بلا تمثيل؛ يعني: لا نغلو في الإثبات كما غلت الممثلة؛ ولا نغلو في التنزيه بل ننزهه عن صفات المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل، لا نفعل كما فعلت الجهمية والمعتزلة الذين جعلوا من التنزيه نفي الأسماء والصفات، وزعموا أن إثبات الأسماء والصفات يقتضي التشبيه والتمثيل، فنحن نتبرأ من طريقتهم، نثبت بلا تمثيل وننزه بلا تعطيل - هذه هي القاعدة العظيمة في الأسماء والصفات، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة وهو الوسط بين الإفراط والتفريط.

وأهل السنة والجماعة ـ ولله الحمد ـ وسط في كل أمور الدين لا غلو ولا تساهل، لا إفراط ولا تفريط، هذا ما عليه أهل السنة والجماعة، الوسطية كما أن الأمة وسط بين الأمم ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فأمة محمد وسط بين الأمم؛ أي: عدل خيار، وليس عندها غلو، وليس عندها تفريط، فهي متوسطة؛ كذلك أهل السنة والجماعة وسط بين الفرق، بين فرق

التعطيل وفرق التمثيل، أو فرق الغلو وفرق التساهل، في أبواب كثيرة أهل السنة وسط - ولله الحمد - في كل ما اختلف فيه الناس، أهل السنة هداهم الله إلىٰ الحق والوسط ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] مستقيم: معتدل ليس فيه انحراف بزيادة، ولا فيه انحراف بنقص، وإنما هو صراط مستقيم معتدل.

وقوله: «**رغمًا لأهل الزيغ والتعطيل**» من طائفتي الممثلة والمعطلة، نحن نراغمهم ونخالفهم، فنثبت ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات خلافًا للمعطلة، وننزه الله - جل وعلا - عن صفات المخلوقين وأسماء المخلوقين خلافًا للمشبهة والممثلة.

❁ **قوله**: « فَمُرهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ...»:

أمر الأسماء والصفات كما أتت في الذكر؛ يعني: في القرآن، فنحن نمر ما جاء في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات كما جاء بلفظها ومعناها، لا نحرف لفظها، ولا نؤول معناها، بل نمرها كما جاءت، وليس معنىٰ نمرها أننا نمر اللفظ، ونفوض معناه إلىٰ الله كما هو مذهب الموفضة الذين يقولون: نمر لفظاها، ونوكل معناها إلىٰ الله، هذا تفويض، بل نحن نمر لفظها ولا نحرفه ونؤمن بمعناها ولا نفوض كما تقوله المفوضة؛ لأن من فوض فقد عطل وشبه، فنحن - ولله الحمد - نمرها؛ أي: نقرؤها ونثبتها كما جاءت في كتاب الله، لا نغير شيئًا من لفظها كما غير من قال: استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ، أو نغير معناها فنقول: اليد بمعنىٰ القدرة، والوجه بمعنىٰ الذات، والرحمة بمعنىٰ إرادة الإنعام، إلىٰ غير ذلك من التأويلات، أو نقول: جاء ربك، أي: جاء أمره، ينزل ربنا؛ أي: ينزل أمره، كما يقوله الذين حرفوا معناها. ومنهم من حرف لفظها.

❁ **قوله**: « وَيَسْتَحِيلُ الجَهْلُ وَالعَجْزُ كَمَا...»:

يستحيل في حق الله جل وعلا الجهل، فالله جل وعلا عالم بكل شيء، والجهل نقص ينزه الله عنه، سبحانه وتعالىٰ. «**والعجز**» ينزه الله عنه؛ لأنه له القدرة التامة، جل وعلا لا يعجزه شيء.

«**والعمىٰ**»؛ يعني: عدم البصر، والله جل وعلا سميع بصير.

وقوله: «**قد استحال الموت**»؛ أي: كما استحال علىٰ الله الموت فهو ﴿ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]

لا يعتريه موت بل لا يعتريه سِنَةٌ ولا نوم ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لا يعتريه سنة ولا نوم، لا يعتريه الموت الأصغر وهو النوم، والموت الأكبر وهو عدم الحياة، والله جل وعلا لا يزال حيًّا ولم يزل حيًّا سبحانه وتعالى، لا يعتري حياته نقص ولا زوال.

❁ **قوله**: « فَكُلُّ نَقْصٍ قَد تَعَالَىٰ اللهُ...»:

كل نقص فإن الله جل وعلا منزه عنه، بعد أن ذكر الناظم أمثلة النقص وهي «**العجز**» و«**العمىٰ**» أجمل فقال: «**فكل نقص**» من هذه الأوصاف المذكورة ونحوها قد نزه الله جل وعلا نفسه عنه؛ لأن له الكمال المطلق.

❁ **قوله**: « فَيَا بُشْرَىٰ لِمَنْ وَالَاهُ »:

أي: يتحقق حصول البشرىٰ والسرور لكل من والاه الله؛ أي: صار له وليًّا، أو والىٰ هو الله؛ أي: اعتمد عليه، وفوض جميع أموره إليه.



فصل
في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه

٥٤- وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ ... فَمَنْعُ «تَقْلِيدٍ» بِذَاكَ حَتْمُ

٥٥- لأَنَّهُ لَا يُكْتَفَىٰ بِالظَّنِّ ... لِذِي الحجا فِي قَوْلِ «أَهْلِ الفَنِّ»

٥٦- وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ «إِجْمَاعًا» بِمَا ... يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا

٥٧- فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ ... فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ «أَهْلِ الأَثَرِ»

* الشرح *

● **قال العلامة ابن مانع:**

قوله: «وكل ما»:

أي: اعتقاد **«يطلب فيه»** أو في ذلك الاعتقاد من معرفة الله تعالىٰ، وما يجب له، وما يستحيل عليه، وما يجوز **«الجزم»**؛ أي: بأن يجزم به جزمًا لا يحتمل متعلقه النقيض عنده لو قدره في نفسه، فإن طابق الواقع فهو اعتقاد صحيح وإلا فاسد، وما كان من هذا الباب **«فمنع تقليد»**. **وهو لغة:** وضع الشيء في العنق حال كونه محيطًا به، وذلك الشي يسمىٰ قلادة، وعرفًا أخذ مذهب الغير؛ يعني: اعتقاد صحته واتباعه عليه بلا دليل. فإن أخذه بالدليل فليس بمقلد له ولو وافقه فالرجوع إلىٰ قوله ﷺ ليس بتقليد، كما سيأتي بيانه آخر الكتاب.

«بذاك»؛ أي: بما يطلب في الجزم. **«حتم»**؛ أي: لازم.

قال علماؤنا وغيرهم: يحرم التقليد في معرفة الله تعالىٰ، وفي التوحيد والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمسة مما تواتر واشتهر.

قوله:: «لأنه...»:

أي: الأمر والشأن **«لا يكتفي»** في الأصول الدينية ومعرفة الله تعالىٰ **«بالظن»** الذي يفيده التقليد. والظن: هو ترجيح أحد الطرفين علىٰ الآخر، فالراجح: هو الظن، والمرجوح: هو

الوهم، فلا يكتفىٰ به في أصول الدين: «**الذي الحجىٰ**»؛ أي: صاحب العقل والفطنة «**في قول أهل الفن**» من الأئمة.

قال ابن حمدان: كل ما يُطلب فيه الجزم يمتنع التقليد فيه، والأخذ فيه بالظن؛ لأنه لا يفيده وإنما يفيده دليل قطعي، وقال في شرح مختصر التحرير: «**وأجازه**»؛ يعني: التقليد في أصول الدين جمع.

وقال ابن مفلح: وأجازه بعض الشافعية لإجماع السلف علىٰ قبول الشهادتين من غير أن يقال لقائلها نظرت. وإلىٰ هذا أشار بقوله:

۞ **قوله**: «وقيل يكفي...»:

أي: في أصول الدين «**الجزم**» ولو تقليدًا «**إجماعًا**» «**بـ**» كل «**ما**»؛ أي: حكيم: «**يطلب فيه**»؛ أي: في ذلك المطلوب من أصول الدين «**عند بعض العلماء**» من الحنابلة، والشافعية، وغيرهم.

«**فالجازمون**» حينئذ بعقدهم ولو تقليدًا «**من عوام البشر**» الذين ليسوا بأهل للنظر والاستدلال. «**فـ**» علىٰ الصواب هم «**مسلمون عند أهل الأثر**» وأكثر النظار، وإن عجزوا عن بيان ما لا يتم الإسلام إلا به.

قال ابن حامد: لا يشترط أن يجزم عن دليل؛ يعني: بل يكفي الجزم ولو عن تقليد.

وقال النووي: الآتي بالشهادتين مؤمن حقًّا، وإن كان مقلدًا علىٰ مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف؛ لأنه ﷺ اكتفىٰ بالتصديق بما جاء به، ولم يشترط المعرفة بالدليل.

قلت: وهو القدوة، وبه ﷺ الأسوة.

● قال العلامة ابن قاسم:

۞ **قوله**: «وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ...»:

أي: وكل حكم أو مطلوب مما أنبأ عنه الكلام الخبري، «**يطلب**»: أن يجزم فيه جزمًا، فمنع التقليد وهو قبول قول الغير بغير دليل عقلي بما يطلب فيه الجزم، «**حتم**» لازم واجب عند طوائف المتكلمة والفلاسفة.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: وإن كانوا يظنون أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة علىٰ العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما بُني عليه صدق المخبر المجرد مع أن العقل يدل علىٰ صدق الرسول دلالة مطلقة.

بل الذي عليه السلف: أن الله بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته علىٰ أحسن وجه، كالأمثال المضروبة، والبراهين القاطعة، والاعتقاد الصحيح، لا يثبت بمجرد الأدلة العقلية، بل بالأدلة الشرعية التي يفرق بها بين المؤمن والكافر.

۞ **قوله:** « لأَنه لَا يُكْتَفَىٰ بِالظَّنِّ...»:

علل منع التقليد؛ لأنه «**لا يكتفي بالظن**»، الذي هو ترجيح أحد الطرفين علىٰ الآخر في أصول الدين، «**لصاحب الحجا**» بكسر الحاء- أي: العقل، والفطنة في قول علماء العقول.

قال شيخ الإسلام: وقولهم: إن المسائل الخبرية التي يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين خطأ مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها، وما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين من العلوم العقلية يعلم كل من تدبره: أنه مخالف لما جاء به الرسول ﷺ، متضمن لتجهيل الرسول ﷺ، أنه لم يبين أصول الدين، مع أن الناس إليها أحوج منهم إلىٰ غيرها.

۞ **قوله:** « وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ إِجْمَاعًا بِمَا...»:

أي: وقيل: يكفي في أصول الدين الجزم ولو تقليدًا، إجماعًا بكل حكم يطلب فيه ذلك المطلوب من أصول الدين عند بعض العلماء من الحنابلة والشافعية وغيرهم؛ لأنه ﷺ يكتفي في الإيمان من الأعراب وغيرهم بالتلفظ بالشهادة، وما جاءت به الشريعة من نوعي النظر، هو ما يفيد وينفع، ويحصل به الهدىٰ، وهو بذكر الله، وما نزل من الحق، وليس الرجوع إلىٰ قوله ﷺ تقليدًا، بل هو النظر المفيد للعلم.

❁ **قوله:** «فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ...»:

أي: فالجازمون حينئذ ولو تقليدًا، وهو الرجوع عندهم إلىٰ الكتاب والسنة من عوام البشر، الذين ليسوا أهلًا للنظر والاستدلال، فعلىٰ الصواب: هم مسلمون عند أكثر أهل الأثر وأكثر النظار.

قال النووي: الآتي بالشهادتين مؤمن حقًّا، وإن كان مقلدًا علىٰ مذهب المحققين، والجماهير من السلف والخلف، وقد تظاهرت بهذا الأحاديث الصحاح التي يحصل بمجموعها التواتر، والعلم القطعي. اهـ.

ولو كان النظر العقلي واجبًا - كما زعمه النظار - لما أهمله المهاجرون والأنصار، وسائر الوفود الذين دخلوا في الدين، وعرفوا الله بتصديق النبي ﷺ، وأعلام الرسالة، ودلائلها؛ وهم ومن اتبعهم من السلف أعظم الناس علمًا، ويقينًا، وطمأنينة، وسكينة.

وطوائف المتكلمين والمتفلسفة وأضرابهم هم أهل الشك والاضطراب وتشريع دين لم يأذن به الله، غاية ما يقول أحدهم: أنهم جزموا بغير علم، وصححوا بغير حجة، حتىٰ اعترف حذاق أهل الكلام الأشعري وغيره: أن طريقتهم ليست طريقة الرسل وأتباعهم، وأنها طريقة باطلة، وأهل السنة والجماعة يعلمون، ويعلمون أنهم يعلمون.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله:** «وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ...»:

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر الصفات إلىٰ ذكر بعض الأحكام في التقليد، ومن المعلوم أن إدراك المعلومات قد يكون عن اجتهاد ونظر في الأدلة، فهذا الذي يتوصل إليه الإنسان باجتهاده ونظره، يجب عليه أن يعتقده أو يعمل بمقتضاه، لكن بشرط أن يكون من أهل الاجتهاد ذوي العلم؛ وليس من أهل الاجتهاد ذوي الجهل؛ لأن اجتهاد ذوي الجهل خطأ علىٰ كل حال، حتىٰ لو أصاب ذو الجهل فهو مخطئ؛ لأن استعمال اجتهاده مع عدم القدرة والأهلية خطأ.

فلو قال قائل: رجل وجب عليه إعتاق رقبة، فقال شخص: اذهب إلىٰ السجناء وأخرج واحدًا

محبوسًا بدينه، ولو كان دينه عشرة ريالات، فأوف عنه الريالات فتكون قد أعتقت رقبة؛ لأنك فككته من الأسر؛ أي: من أسر الحبس، والفقهاء -رحمهم الله- يقولون: إنه يجوز صرف الزكاة في فكاك الأسير، فهذا صار فقيهًا من وجه وجاهلًا من وجه آخر، واجتهاده هذا اجتهاد في غير محله.

ومثال ذلك أيضًا: إذا أنقذ إنسان شخصًا من الغرق، وكان عليه عتق رقبة كفارة عن قتل أو ظهار أو جماع في رمضان، فأفتاه جاهل بأن إنقاذ صاحبه من الغرق عتق رقبة، فهذا الاجتهاد غير مقبول؛ لأنه عن جهل.

ومثال آخر: إذا قام الإمام إلىٰ خامسة فنبهه المصلون بقولهم: «**سبحان الله**» فأبىٰ وأصر علىٰ أن يكمل الخامسة، فلم سلم التفت إلىٰ الجماعة ينكر عليهم تصرفهم وجهلهم، مدعيًا أن الفقهاء قالوا: إذا شرع الإمام في القراءة حرم الرجوع، فكيف يلحون عليه أن يرجع وقد شرع في القراءة؟!، والحقيقة أنه هو الجاهل؛ لأن الفقهاء رحمهم الله يقولون: إذا شرع في القراءة حرم الرجوع فيما إذا ترك التشهد الأول، أما إذا قام إلىٰ زائدة فيرجع ولو كان قد ركع.

والمهم في ذلك أن مثل هذا المجتهد لا يعتبر اجتهاده مطلقًا ولا يقبل، لكن المجتهد الذي فيه أهلية الاجتهاد، وعنده علم وبصر في كلام أهل العلم فالمؤلف يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكــل مــا يطلــب فيــه الجــزم فمنــع تقليــد بــذاك حــتم»

يعني يجب أن يجتهد الإنسان فيما يطلب فيه الجزم، وعلىٰ ذلك فكل شيء يطلب فيه الجزم فلا تقلد فيه، بل يجب أن تعرف الحكم من الكتاب والسنة.

وعلىٰ هذا فالعوام الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ولا يعرفون الدليل لكن لما سمعوا العلماء يقولون بهذا آمنوا به، فعلىٰ كلام المؤلف يكون إيمانهم ليس بصحيح؛ لأن الذي يطلب فيه الجزم لابد أن يكون عن اجتهاد، ولا يصح أن يكون عن تقليد، لكن هذا القول ضعيف جدًّا، ولهذا قال:

«وقيــل يكفــي الجــزم إجماعًــا بــما يطلــب فيــه عنــد بعــض العلــما»

يعني: قال بعض العلماء رحمهم الله: بل يصح التقليد فيما يطلب فيه الجزم، وهذا القول هو

الراجح، وسيأتي إن شاء الله دليل هؤلاء ودليل هؤلاء ومناقشة الأدلة.

فالمسائل العملية؛ كالوضوء والصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك، يجوز فيها التقليد بالاتفاق، ولا يمكن أن يلزم الإنسان الناس بالاجتهاد في هذا؛ لأن الاجتهاد في هذا صعب، والعامة لا يمكن أن يقرءوا كتب الفقه.

أما مسائل العقيدة التي يجب على الإنسان فيها الجزم فقد اختلف العلماء رحمهم الله؛ هل يجوز فيها التقليد أو لابد من الوقوف على الدليل؟

ولا شك أن الوقوف على الدليل أولى حتى في المسائل العملية؛ لأن الإنسان إذا بنى عقيدته أو عمله على الدليل استراح، وصار يعلم أنه يمشي في طريق صحيح، لكن إذا لم يمكن الوقوف على الدليل ففي التقليد خلاف بين أهل العلم رحمهم الله؛ فمنهم من قال: إنه يكفي، ومنهم من قال: إنه لا يكفي، ولكن الحقيقة أنه لا يمكن أن نقول: إن جميع مسائل العقيدة يجب فيها اليقين؛ لأن من مسائل العقيدة ما اختلف فيه العلماء رحمهم الله، وما كان مختلفًا فيه بين أهل العلم فليس يقينيًّا؛ لأن اليقين لا يمكن نفيه أبدًا.

فمثلًا: اختلف العلماء رحمهم الله في عذاب القبر؛ هل هو واقع على البدن أو على الروح؟.

واختلف أيضًا العلماء رحمهم الله أيضًا في الذي يوزن؛ هل هي الأعمال أو صحائف الأعمال أو صاحب العمل؟

واختلف العلماء رحمهم الله أيضًا في الجنة التي أسكنها آدم؛ هل هي جنة الخلد أم جنة في الدنيا؟

واختلف العلماء رحمهم الله أيضًا في رؤية النبي ﷺ ربه؛ هل رآه بعينه - يعني: في الحياة - أم رآه بقلبه؟

واختلف العلماء رحمهم الله في النار؛ هل هي مؤبدة أم مؤمدة؟

وكل هذه المسائل من العقائد، والقول بأن العقيدة ليس فيها خلاف على الإطلاق غير صحيح، فإنه يوجد من مسائل العقيدة ما يعمل فيه الإنسان بالظن.

فمثلًا في قوله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**من تقرب إليَّ شبرًا تقربت منه ذراعًا**»[٢٣٠]، لا يجزم الإنسان بأن المراد بالقرب القرب الحسي، فإن الإنسان لا شك أنه ينقدح في ذهنه أن المراد بذلك القرب المعنوي.

وقوله تعالىٰ: «**من أتاني يمشي أتيته هرولة**»[٢٣١] هذا أيضًا لا يجزم الإنسان بأن الله يمشي مشيًا حقيقيًّا هرولة، فقد ينقدح في الذهن أن المراد الإسراع في إثابته، وأن الله تعالىٰ إلىٰ الإثابة أسرع من الإنسان إلىٰ العمل، ولهذا اختلف علماء أهل السنة في هذه المسألة، بل إنك إذا قلت بهذا أو هذا فلست تتيقنه كما تتيقن نزول الله ﷻ، الذي قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام: «**ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا**»[٢٣٢]، فهذا ليس عند الإنسان شك في أنه نزول حقيقي، وكما في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فلا يشك إنسان أنه استواء حقيقي.

والحاصل: أن مسائل العقيدة ليست كلها مما لابد فيه من اليقين؛ لأن اليقين أو الظن حسب تجاذب الأدلة، وتجاذب الأدلة حسب فهم الإنسان وعلمه، فقد يكون الدليلان متجاذبين عند شخص، ولكن عند شخص آخر ليس بينهما تجاذب إطلاقًا؛ لأنه قد اتضح عنده أن هذا له وجه وهذا له وجه، فمثل هذا الأخير ليس عنده إشكال في المسألة بل عنده يقين، وأما الأول فيكون عنده إشكال وإذا رجح أحد الطرفين فإنما يرجحه بغلبة الظن.

ولهذا لا يمكن أن نقول: إن جميع مسائل العقيدة مما يتعين فيه الجزم ومما لا خلاف فيه؛ لأن الواقع خلاف ذلك، ففي مسائل العقيدة ما فيه خلاف، وفي مسائل العقيدة ما لا يستطيع الإنسان أن يجزم به، لكن يترجح عنده.

إذن هذه الكلمة التي نسمعها بأن مسائل العقيدة لا خلاف فيها، ليست علىٰ إطلاقها؛ لأن

---

(٢٣٠) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ آل عمران، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث علىٰ ذكر الله تعالىٰ، برقم (٢٦٧٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٣١) السابق.

(٢٣٢) سبق تخريجه.

الواقع يخالف ذلك.

كذلك مسألة العقيدة بحسب اعتقاد الإنسان، فليس كل مسائل العقيدة مما يجزم فيه الإنسان جزمًا لا احتمال فيه، فهناك بعض المسائل - أحاديث أو آيات - قد يشك الإنسان فيها، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] هذه من مسائل العقيدة، وقد اختلف فيها السلف؛ هل المراد ساقه ﷻ أو المراد الشدة؟ وعلى هذا فقس.

❁ **قوله**: « وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ »:

يريد بذلك مسائل العقيدة وغير العقيدة، فكل شيء يطلب فيه الجزم «**فمنع تقليد بذاك حتم**»، ومما يجب فيه الجزم أن نجزم أن الصلوات الخمس مفروضة، ولهذا لو أنكر إنسان فرضية الصلوات الخمس كفر؛ فيجب أن نجزم بأنها مفروضة، وأن الزكاة مفروضة، وأن الصيام مفروض، وأن الحج مفروض وجوبًا، فهل نقول: إنه لا يجوز أن يقلد العامي شخصًا في ذلك وهو لا يدري؟

ذكر المؤلف هذا قال: «**فمنع تقليد بذاك حتم**» وعلل:

«**لأنــــــه لا يكتفـــــــى بــــــالظن لــذي الحجــى في قــول أهــل الفــن**»

لأن التقليد ظن، ولهذا تقول للمقلد: هل تجزم بهذا؟ فيقول لك: لا.

بل يقوله فلان. إذًا ليس عنده جزم؛ فالتقليد يفيد الظن، ولولا حسن ظن المقلِّد بالمقلَّد ما قلده.

وعلى هذا فكل شيء يُطلب فيه الجزم فلا تُقلد فيه؛ لأن هذا ينافي المطلوب، وهو الجزم، والتقليد يفيد الظن فلا يجوز أن نقلد.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى:

«**وقيــــل يكفــــي الجــــزم إجماعًـــا بــــما يطلــــب فيــــه عنــــد بعــــض العلــــما**»

وهذا قول ثانٍ في هذه المسألة؛ وهو أنه يكفي الجزم بما يطلب فيه الجزم، ولو عن طريق التقليد؛ فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر هذا مما يجب فيه الجزم، ولكن العامي

لا يدرك ذلك بدليله ومع ذلك نصحح إيمانه، ونقول: إنه مؤمن وإن كان لا يدرك ذلك بدليله.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقيل يكفي الجزم إجماعًا**»؛ يعني: أنه إذا وجد الجزم حصل المقصود بالإجماع.

وقوله: «**بما يطلب فيه**»، نائب فاعل «**يطلب**» يعود على الجزم؛ يعني: يكفي الجزم بما يطلب فيه الجزم بالإجماع، وقائل هذا بعض العلماء ولهذا قال: «**عند بعض العلما**».

وهذا القول هو الصحيح، والدليل على ذلك أن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧] وواضح أننا نسألهم لنأخذ بقولهم، ومعلوم أن الإيمان بأن الرسل رجال هو من العقيدة، ومع ذلك أحالنا الله فيه إلى أهل العلم.

وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] وإنما يسألهم ليرجع إليهم، وإذا كان هذا الخطاب للرسول ﷺ ولم يشك، فنحن إذا شككنا في شيء من أمور الدين، فنرجع إلى الذين يقرءون الكتاب؛ أي: إلى أهل العلم لنأخذ بما يقولون، وهذا عام يشمل مسائل العقيدة.

ثم إننا لو ألزمنا العامي بترك التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزمناه بما لا يطيق، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَـٰبِقُونَ ۝٦١ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [المؤمنون: ٦١، ٦٢]

فالصواب المجزوم به هو القول الثاني؛ وهو أن ما يُطلب فيه الجزم يكتفى فيه بالجزم، سواء عن طريق الدليل أو عن طريق التقليد.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالجازمون من عوام البشر**»؛ يعني: الذين يجزمون بما يعتقدون من العوام الذين ليس عندهم علم لأنهم عوام، قال: «**فمسلمون**»؛ يعني: فهم مسلمون وإن كانوا لم يأخذوا ما يطلب فيه الجزم عن طريق الاجتهاد.

ثم قال: «**عند أهل الأثر**» وكفى بأهل الأثر قدوة، فأهل الأثر يرون أنه يجوز التقليد فيما

يطلب فيه الجزم، **والمقصود**: أن يحصل الجزم سواء عن طريق التقليد أو عن طريق الاجتهاد، وإذا كان هذا هو ما يراه أهل الأثر، فهو الذي نراه نحن وهو الصحيح.

بقي في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إشكال في قوله: «**فمسلمون**»، فهو خبر لقوله: «**فالجازمون**» ودخلت الفاء في الخبر؛ لأن «**الجازمون**» فيه «**أل**» الموصولة، والموصول يشبه الشرط في العموم، فيجوز أن تدخل الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا.

ومنه قول النحويين في المثال: «الذي يأتيني فله درهم»، ودليل ذلك في القرآن ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فهنا جاءت الفاء في خبر المبتدأ الموصول؛ لأنه يشبه الشرط في العموم.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوْزَانَ:

❁ **قوله**: «وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ...»:

هذا الفصل في مسألة الاعتقاد هل يجوز فيه التقليد أو لا يجوز؟ وهذه مسألة مهمة جدًّا، فعلماء الكلام يقولون: إنه لا يجوز التقليد في أمور العقيدة؛ بل لابد من النظر والاستدلال بالأدلة العقلية؛ لأن الأدلة العقلية عندهم تفيد اليقين، وأما الأدلة السمعية وهي أدلة الشرع عندهم فإنها لا تفيد اليقين، ولذلك يوجبون على الخلق النظر في الأدلة العقلية حتى يتوصلوا إلى الاعتقاد الجازم.

وهذا القول لا شك أنه باطل؛ لأن أمور العقيدة أغلبها أو كلها من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، والعقل لا يتوصل إلى أمور الغيب، وإنما يعتمد على أخبار الشرع التي نزلت بها الكتب وجاءت بها الرسل، وهي تفيد اليقين والجزم؛ لأنها من عند الله ﷻ أو من عند رسل الله وهم أعلم بالله سبحانه، فالاعتماد عند أهل العلم في العقيدة على أدلة الشرع، أما أدلة العقل فلا يُعتمد عليها اعتمادًا كليًّا، بل يستفاد منها لكن لا يقتصر عليها في إثبات العقيدة؛ لأن العقل قاصر وعاجز عن إدراك الأمور كلها، وإنما يعتمد على كلام الله جل وعلا وكلام رسوله في أمور العقيدة.

وأما التقليد: فهو قبول قول الغير من غير دليل؛ يعني: من غير أن يطلب المقلد الدليل؛ لأن المقلد لا يعرف الدليل وإنما يقلد غيره.

والتقليد علىٰ قسمين:

تقليد بمعنىٰ الاتباع والاقتداء، وهذا يكون اقتداء بأهل العلم والبصيرة، الذين يجوز تقليدهم والاقتداء بهم إذا كانوا علماء محققين؛ لأن يوسف عليه السلام قال: ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [يوسف: ٣٨] فالاقتداء والاتباع إذا كان علىٰ حق فإنه صحيح وحق. أما الاقتداء بعلماء الضلال فلا يجوز لا في أمر العقيدة ولا في غيرها، بل هذا هو التقليد الأعمىٰ، أما التقليد الصحيح الذي يكون في اتباع أهل الحق وأهل العلم فهذا لا بأس به.

ثم أيضًا العوام لا يستطيعون معرفة تفاصيل العقيدة، وإنما هذا من شأن العلماء، أما العوام فيكتفىٰ منهم بالاعتقاد المجمل، وأما التفاصيل فهي من شأن أهل العلم، ولهذا كان الناس يسلمون علىٰ عهد النبي ﷺ بالنطق بالشهادتين ويقبل النبي ﷺ منهم ذلك، ولا يطالبهم بذكر تفاصيل العقيدة، وإنما يكتفي منهم بالشهادتين. فيكفي من العامي المسلم الاعتقاد المجمل، وأما العالم فلابد أن يعرف تفاصيل العقيدة، فالناس مختلفون في هذا الأمر، ليسوا علىٰ حد سواء في الاستعداد والمعرفة ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فالعقيدة: هي الجزم بالشيء، فإذا جزم الإنسان بالشيء فقد اعتقده، ويعبر عن الجزم بالاقتناع، إذا اقتنع وجزم فهذا هو الاعتقاد، وليس الاعتقاد هو النظر بالأدلة الكلامية وعلم المنطق كما يقولون فقول الناظم:

«وكل ما يطلب فيه الجزم فمنع تقليد بذاك حتم»

ليس علىٰ إطلاقه؛ لأن التقليد يجوز للعامي الذي لا يتوصل إلىٰ تفاصيل مسائل العقيدة، فيجوز أن يقلد فيها.

❁ **قوله:** « لأنه لَا يُكْتَفَىٰ بِالظَّنِّ...»:

هذا كله علىٰ اصطلاح أهل الكلام، عندهم الأمور ثلاثة: الشك والظن واليقين.

أما الشك: فهو التردد بين أمرين لا مرجح لأحدهما علىٰ الآخر.

والظن: هو التردد بين أمرين أحدهما أرجح من الآخر.

واليقين: هو الشيء الذي ليس فيه احتمال ولا تردد، وإنما هو جزم، وهذا هو المطلوب في العقيدة الجزم، لا الشك ولا الظن، وكلٌّ علىٰ حسب حاله، فإذا توصل الإنسان إلىٰ اليقين والجزم في نفسه فإنه يكفي هذا، هذا قول في المسألة.

❁ **قوله:** « وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ إِجْمَاعًا بِمَا...»:

هذا القول الثاني وهو الصحيح.

❁ **قوله:** « فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ...»:

فالعوام لا يطلب منهم مثل ما يطلب من العلماء؛ بل يكتفي منهم بالاعتقاد المجمل، وأما العلماء فيطلب منهم النظر في تفاصيل العقيدة ومسائلها.

والعوام مسلمون ولو كان اعتقادهم مجملًا، وإسلامهم صحيح لا غبار عليه عند أهل الأثر، وكفىٰ بهم حكمًا في مثل هذا الأمر.



الباب الثاني
في الأفعال المخلوقة

٥٨- وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ الذَّاتِ ... وَغَيْرِ مَا «الأَسْمَاءِ» و«الصِّفَاتِ»

٥٩- مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ ... وَضَلَّ مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا بِالقِدَمْ

٦٠- وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَار ... مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَار

٦١- لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ سُدَىٰ ... كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَىٰ

٦٢- أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لله ... لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَا لَاهِي

٦٣- وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ ... مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ

٦٤- لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ ... مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلَا تُمَارِ

٦٥- وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الوَرَىٰ ... مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَىٰ

٦٦- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَىٰ يَجْمُلُ ... لأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

٦٧- فَإِن يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ... وَإِن يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ

٦٨- فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ ... وَلَا الصَّلَاحُ وَيْحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحِ

٦٩- فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي ... وَإِنْ يُرِدْ ضَلَالَ عَبْدٍ يَعْتَدِي

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ قوله: «وَسَائِرُ»:

أي: بقية «الأشياء»: جمع شيء «غير الذات» المقدسة. «وغير ما الأسماء»؛ أي: أسمائه تعالىٰ «و» غير «الصفات» الذاتية، والخبرية، والفعلية، «مخلوقة لربنا» تبارك وتعالىٰ «من العدم» مسبوقة به، «وضل» عن الصراط المستقيم «من أثنىٰ عليها»؛ أي: علىٰ سائر الأشياء بأن وصفها «بالقِدَم».

فقد أخبر تعالىٰ أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء**»[٢٣٣]؛ أي: قدر مقادير الخلائق التي خلقها في ستة أيام إلىٰ أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار.

كما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «**أول ما خلق الله القلم؛ فقال: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»[٢٣٤]، وهذا هو التقدير المذكور في قوله «**مقادير الخلائق**».

❁ **قوله**: « وَرَبُّنَا... »:

تبارك وتعالىٰ «**يخلق**»؛ أي: ما شاء من المخلوقات «**باختيار**» منه تعالىٰ، كما هو مذهب سلف الأمة وأئمتها، فهو تعالىٰ لم يزل فاعلًا لما يشاء، وأنه تقوم بذاته الأمور الاختيارية، وأنه تعالىٰ لم يزل متصفًا بصفاته الذاتية والفعلية، فلم يحدث لهم اسم من أسمائه، ولا صفة من صفاته، فيخلق سبحانه المخلوقات، ويحدث الحوادث، بعد أن لم تكن «**من غير حاجة**» منه تعالىٰ «**ولا اضطرار**» عليه، فلا حاجة باعثة له سبحانه علىٰ خلقه للمخلوقات ولا مُكره له عليها، بل خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لمحض المشيئة وصِرْف الإرادة، «**لكنه**» تعالىٰ «**لا يخلق الخلق سدًىٰ**»؛ أي: هملًا بلا أمر، ولا نهي، ولا حكمة، بل خلق المخلوقات، وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، وإن تقاصرت عنها عقول البشر، «**كما أتىٰ في النص**» القرآني، والسنة النبوية: أن الله تعالىٰ لا يفعل إلا لحكمة وعلم وهو العليم الحكيم.

قال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]؟ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ

---

(٢٣٣) أخرجه مسلم، كتاب: القدر، باب: حجاج آدم وموسىٰ عليهما السلام، برقم (٢٦٥٣)، وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢٣٤) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم (٤٧٠٠)، والترمذي، كتاب: القدر، باب:(١٧)، برقم (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧)، وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون:١١٥، ١١٦]؟

فنزه سبحانه نفسه وباعدها عن هذا الحسبان، وأنه تعالىٰ متعالٍ عنه، فلا يليق به لقبحه ومنافاته الحكمة، فإثبات العلة والحكمة لأفعاله هو الحق الحقيق بالاتباع، وقد حكاه ابن قاضي الجبل عن إجماع السلف.

«فاتبع الهدىٰ» بالتمسك بالكتاب والسنة، واقتفاء السلف الصالح ولا تجحد لحكمة الله، فهو الحكيم القدير.

قوله: « **أَفْعَالُنَا ...**»:

أي: معشر العباد جميعها **«مخلوقة لله»**، كما قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[غافر: ٦٢].

قال العلماء: اتفق السلف قبل ظهور البدع والأهواء، علىٰ أن الخالق هو الله لا سواه، وأن الحوادث كلها حادثة بقدرة الله تعالىٰ من غير فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد وبين ما لا يتعلق بها، فهي مقدرة بقدرة الله تعالىٰ اختراعًا، وبقدرة العبد علىٰ وجه آخر، أشار إليه بقوله: **«لكنها»**؛ أي: أفعالنا **«كسب لنا»** معشر الخلق.

قال العلامة ابن حمدان: الكسب هو ما خلقه الله في محل قدرة المكتسب علىٰ وفق إرادته في كسبه.

وقال شيخ الإسلام: الكسب عند القائل به عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة، ومن جملة ما فرق به بين الكسب، والخلق أن الكسب وقع بآلة، والخلق لا بآلة، والكسب يصح انفراد القادر به والخلق يصح.

قال علماء السنة: وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها إن كانت طاعة، ويعاقبون عليها إن كانت معصية.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ رسالة مفردة في الكلام علىٰ الإرادة والأمر وغير ذلك، قال

فيها: ومما ينبغي أن يُعلم أن مذاهب سلف الأمة مع أن قولهم: الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه علىٰ كل شيء قدير، وأنه هو الذي خلق العبد هلوعًا، إذا مسه الشر جزوعًا، وإذا مسه الخير منوعًا، ونحو ذلك، إن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة. قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[التكوير: ٢٨، ٢٩].

❁ **قوله**: «يَا لَاهِي ...»:

تكملة للبيت، وفيه إشارة إلىٰ الحث علىٰ المبادرة في الطاعات.

«**وكل ما**»؛ أي: فعل «**يفعله العباد من طاعة**»، وهي متعلق المدح في العاجل، والثواب في الآجل. «**أو ضدها**»؛ أي: وكل ما يفعلونه من ضد الطاعة وهي المعصية؛ يعني: ما فيه ذم في العاجل، وعقاب أو لوم في الآجل. «**مراد لربنا**» تعالىٰ؛ أي: داخل تحت إرادته ومشيئته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو علىٰ كل شيء قدير.

«**من غير ما اضطرار**»: من باب الافتعال أبدلت التاء طاء كما تقرر في محله، «**وما**»: زائدة لتأكيد النفي «**منه**» تعالىٰ «**لنا**» معشر العباد، بل خلق فينا قدرة وأقدرنا علىٰ إيقاع أفعالنا بالإذن منه، فلقدرة العبد تأثير في إيجاد فعله لا بالاستقلال، بل بالإعانة والتمكين، ولله در الإمام أبي الخطاب فما أحسن قوله:

قالوا فأفعال العباد فقلت ما	**من خالق غير الإله الأمجد**
قالوا فهل فعل القبيح مراده	**قلت الإرادة كلها للسيد**
لو لم يرده وكان نقيصة	**سبحانه عن أن يعجزه الردي**

«**فافهم**» فهم إذعان وتحقيق، «**ولا تمار**» في علمك، بل كن مع الحق حيث كان.

والمماراة: المجادلة علىٰ مذهب الشك والريبة، ويقال للمناظرة: مماراة؛ لأن كل واحد من المتجادلين يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، كما يمتري الحالب اللبن من الضرع.

قوله «**وجاز للمولىٰ**»: ﷻ وهو رب العالمين. «**يعذب الورىٰ**»؛ أي: الخلق. «**من غير ما ذنب**»؛ أي: إثم. «**ولا جرم**»: هو بمعنىٰ ما قبله وعطفه عليه لزيادة البيان. «**جرىٰ**»: من العبد.

«**فكل ما**»؛ أي: شيء «**منه تعالىٰ**» من إثابة وعقوبة وخلق خير وشر.

«**يجمل**»؛ أي: يحسن، فكل ما يصدر عنه تعالىٰ من الأمر والخلق بالنسبة إليه حسن جميل حتىٰ إثابة العاصي وعقوبة المطيع؛ «**لأنه**» تعالىٰ «**عن فعله لا يسأل**» كما قال تعالىٰ: ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ**﴾[الأنبياء: ٢٣]، «**فإن يثب**» المطيعين «**فإنه**»؛ أي: الثواب بالخير «**من فضله**» تعالىٰ، «**وإن يعذب**» عباده «**فبمحض عدله**» تعالىٰ؛ يعني: أنه تعالىٰ لو عذبهم لعذبهم بعدله الخالص من شائبة الظلم؛ لأنه تعالىٰ تصرف في ملكه، والعدل: وضع الشيء في محله من غير اعتراض علىٰ الفاعل عكس الظلم.

واستدل لهذا بقوله تعالىٰ حكاية عن عيسىٰ عليه السلام: ﴿**إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ**﴾[المائدة: ١١٨]؛ يعني: لم تتصرف في غير ملكك. وبقوله تعالىٰ: ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ**﴾[الأنبياء: ٢٣]، وبقول النبي ﷺ: «**إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم**»(٢٣٥) وبقوله ﷺ في دعاء الحزن: «**اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك**»(٢٣٦) الحديث.

فتبين أن كل قضائه في عبده عدل. ولهذا يقال: أطعتك بفضلك والمنّة لك، وعصيتك بعلمك أو بعدلك والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك عليّ، وانقطاع حجّتي إلَّا ما غفرت لي.

❁ قوله: « فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ... »:

تعالىٰ «**فعل الأصلح**»؛ أي: الأنفع. «**ولا**» يجب عليه ﷻ فعل «**الصلاح**» لعباده خلافًا للمعتزلة.

«**ويح**»: كلمة ترحم تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها. وهي منصوبة علىٰ المصدر، وقد

---

(٢٣٥) أخرجه ابن ماجه، المقدمة، باب: في القدر، برقم (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٥)، وغيرهما من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (١١٥).

(٢٣٦) سبق تخريجه.

ترفع وتضاف كما هنا. وضدها: ويل. وأتىٰ بها دون كلمة تأويل ترحمًا لمن استزله الشيطان من المسلمين مع ظهور الأدلة «من»؛ أي: شخص بالغ عاقل.

«لم يفلح»؛ أي: يفز باتباع الحق، والفلاح من الكلمات الجوامع، وهو عبارة عن أربعة أشياء: بقاء بلا فناء، وغنىٰ بلا فقر، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل. قالوا: فلا، كلمة أجمع للخير منها.

«فكل من»؛ أي: شخص «شاء» الله تعالىٰ «هداه»؛ أي: توفيقه «يهتدي» الهداية المطلوبة في قوله تعالىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، «وإن يرد» سبحانه «إضلال عبد» بترك المأمور وارتكاب المحظور «يعتدي» بفعل ذلك. قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [المدثر: ٣١].

• قال العلامة ابن قاسم:

قوله: «وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ الذَّاتِ...»:

أي: وسائر الأشياء مخلوقة لله أوجدها من العدم، غير الذات المقدسة، والأسماء الحسنىٰ، والصفات العلىٰ، فإن الله تعالىٰ قديم بجميع صفاته، وقدمه ضروري، وصفات كماله لازمة لذاته، يمتنع ثبوت ذاته بدون صفات الكمال اللازمة؛ وكل ما سوىٰ الله محدث، مسبوق بالعدم، باتفاق السلف، فالله خالق كل شيء وربه ومليكه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، كما دلت عليه الكتب المنزلة، وأخبرت به الرسل، وأقرت به الفطر، وأجمع عليه المسلمون.

قوله: «وَضَلَّ مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا بِالقِدَمْ...»:

أي: وضل عن الصراط المستقيم كل شخص أثنىٰ علىٰ سائر الأشياء بالقدم، سوىٰ الذات، والأسماء والصفات، وأخطأ المنهج القويم، كأرسطو وأتباعه، وأخبر سبحانه أنه خلق السموات والأرض، وما فيهما، وما بينهما، وقدر مقادير الخلائق، قبل ذلك بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء.

قال شيخ الإسلام: ليس لأرسطو وأتباعه ولا غيرهم حجة واحدة تدل علىٰ قدم شيء من العالم أصلًا.

❁ قوله: « وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَار...»:

أي: ربنا - تبارك وتعالىٰ - يخلق ما يشاء باختيار منه، قال تعالىٰ: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. ولم يزل سبحانه فاعلًا لما يشاء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، أوجد المخلوقات بعد أن لم تكن علىٰ غير مثال سابق، لا لحاجة إليها ولا اضطرار ألجأ إليها، بل خلقها بمحض مشيئته لحكمة عظيمة.

❁ قوله: « لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ سُدًىٰ...»:

أي: لكنه - تعالىٰ وتقدس - لا يخلق الخلق سدىٰ هملًا، بلا أمر ولا نهي، ولا حكمة، بل خلقهم لذلك، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: يوحدون، وقال بعض السلف: إلا لآمرهم وأنهاهم، كما أتىٰ في النص؛ أي: القرآني؛ كقوله ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٣٦] ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [البينة: ٥] والسنة النبوية كقوله: «**وحق الله علىٰ العباد أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئًا**»[٢٣٧] وغير ذلك، فاتبع الهدىٰ باقتفاء المأثور واتباع السلف.

وهل يخلق تعالىٰ لعلة، أو لا؟ رجَّح الأول شيخ الإسلام، وابن قاضي الجبل، وغيرهما، وحكاه عن إجماع السلف؛ واحتج المثبتون للحكمة والعلة، بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وغير ذلك، والإجماع واقع علىٰ اشتماله علىٰ الحكم والمصالح.

❁ قوله: « أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لله...»:

أي: أفعالنا معشر الخلق جميعها مصنوعة لله تعالىٰ، هو الذي أوجدها من العدم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ أي: خلقكم والذي تعملونه، فدلت علىٰ أن أعمال العباد مخلوقة لله، وفي حديث حذيفة: «**إن الله خلق كل صانع وصنعته**»[٢٣٨]، وأيضًا: نفس

---

(٢٣٧) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: اسم الفرس والحمار، برقم (٢٨٥٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل علىٰ أن من مات علىٰ التوحيد دخل الجنة قطعًا، برقم (٣٠)، وغيرهما من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢٣٨) أخرجه ابن أبي شيبة، برقم (١٩٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٦٣٧).

حركاته تدخل في قوله ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ فإن أعراضهم داخلة في مسمىٰ أسمائهم، فالله خلق الإنسان بجميع أعراضه وحركاته، والآيات والأحاديث الدالة علىٰ خلق أفعال العباد كثيرة.

وجمهور **أهل السنة**: علىٰ أن فعل العبد فعل له حقيقة، لكنه مخلوق لله، مفعول للعبد، ويفرقون بين الخلق والمخلوق، «**لكنها**»؛ أي: لكن أفعالنا التي تصدر عنا كسب لنا معشر الخلق، والكسب هو الفعل الذي يعود علىٰ فاعله منه نفع أو ضرر، قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال شيخ الإسلام: والفعل هو الكسب، ولا يعقل شيئان في المحل: أحدهما فعل، والآخر كسب؛ والذين جعلوا العبد كاسبًا غير فاعل من أتباع جهم، وأبي الحسن، وكلامهم متناقض؛ وقوله: «**يا لاهي**»؛ تكملة للبيت.

قوله: «وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ...»:

أي: فكل فعل يفعله العباد من طاعة، وهي ما تعلق بها المدح في العاجل، والثواب في الآجل، وما يفعل من معصية، وهي ما فيها ذم في العاجل والعقاب أو اللوم في الآجل داخل تحت إرادة الله الكونية ومشيئته وقدرته، فإن الله خالق كل شيء وربه، ومليكه، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو علىٰ كل شيء قدير، وإرادة ما يفعله العباد من غير اضطرار منه لنا ولا حاجة، بل لحكمة باهرة.

«**فافهم ولا تمار**» في علمك، وكن مع الحق حيث كان؛ والمراء: الجدال؛ ويقال للمناظرة: مماراة؛ لأن كل واحد يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، وقد كثر المراء في القدر؛ وقيل: أول من تكلم فيه معبد الجهني؛ وأهل السنة وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية؛ وتقدم: أن الإرادة إرادتان: فما ذكر هي الإرادة الكونية القدرية المتعلقة بالخلق؛ والإرادة الثانية هي: **الإرادة الشرعية** المتعلقة بالأمر وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة.

والمراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره، فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد؛ والمراد لغيره قد لايكون مقصودًا للمريد، ولا مصلحة

له فيه بالنظر إلىٰ ذاته، وإن كان وسيلة إلىٰ مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضائه، وإيصاله إلىٰ مراده، فيجتمع الأمران بغضه وإرادته، ولا يتنافيان لاختلاف متعلقهما.

وجمهور أهل السنة من جميع الطوائف: يفرقون بين الإرادة، والمحبة، والرضا، فيقولون: إنه وإن كان يريد المعاصي فهو سبحانه لا يحبها، ولا يرضاها؛ بل يبغضها ويسخطها وينهىٰ عنها.

❁ **قوله**: «**وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الوَرَىٰ...**»:

أي: وجاز للرب تعالىٰ يعذب الخلق من غير ذنب؛ أي: إثم؛ ولا جرم، هو الذنب: عطفه عليه للإيضاح، «جرىٰ»؛ أي: من العبد، ولا صدر عنه؛ وليس هذا من قول السلف، ولا من الثناء علىٰ الله؛ والنصوص النافية للظلم، تثبت العدل في الجزاء، وأنه لا يبخس عاملًا عمله، كتب علىٰ نفسه الرحمة، وحرم الظلم علىٰ نفسه، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦] ويجب تنزيهه عن الظلم، كما نزه نفسه عنه؛ ومعلوم بالضرورة أن الله حكم عدل، يضع الأشياء في مواضعها، وإن كان وضعها في غير مواضعها غير ممتنع لذاته، لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريده، بل يكرهه ويبغضه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس من أهل السنة من يقول: إن الله يعذب نبيًّا، ولا مطيعًا؛ ولا من يقول: إن الله يثيب إبليس وفرعون بل: ولا يثيب عاصيًا علىٰ معصيته؛ وهو سبحانه القائم علىٰ كل نفس بما كسبت، مجازي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، الصادق الذي لا يخلف الميعاد، العدل الذي لا يجور ولا يظلم، ولا يخاف عباده منه ظلمًا، باتفاق جميع الكتب والرسل.

❁ **قوله**: «**فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَىٰ يَجْمُلُ...**»:

أي: فكل شيء يحسن من الله، وكل ما خلقه فهو نعمة، وإحسان إلىٰ عباده، يستحقُّ عليه الشكر، وله سبحانه فيه حكمة تعود عليه، يستحق أن يحمد عليها لذاته، لا يسأل عما يفعل؛ لتمام حكمته، وحمده، وهم يسألون، بل هو محسن عدل، كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، محسن إلىٰ العبد

بلا سبب منه، ولا يعاقبه إلا بذنبه، وإن كان قد خلق الأفعال كلها لحكمة له في ذلك.

فهو أحكم الحاكمين، لا يظلم مثقال حبة من خردل، وإن تك حسنة يضاعفها، فإذا ابتلىٰ أحدًا بالذنوب، فهي عقوبة علىٰ عدم فعل ما خُلق لأجله، وفُطر عليه؛ فإنه خلق الخلق لعبادته وحده، ودلَّهم عليه بالفطرة، وجعل لهم سمعًا وأبصارًا وأفئدة، وبعث الرسل لقيام الحجة، فمن لم يفعل ما أمر به بأن زين له الشيطان المعاصي عاقبه.

❁ **قوله**: « فَإِن يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...»:

أي: فإن يثب عباده المطيعين - والثواب: الجزاء - فإن إثابته من فضله وكرمه، وإن كان واجبًا بحكم وعده، باتفاق المسلمين، وبما كتبه علىٰ نفسه من الرحمة، وإن يعذب عباده لتعوهم وعصيانهم، فبمحض عدله الخالص من شائبة الظلم باتفاق المسلمين، وهو أرحم الراحمين، فلا يلوم العبد إلا نفسه، ولولا فرط عتوهم وإبائهم عن طاعته، واستحقاقهم للعذاب لما عذبهم، وهو الحكم العدل، وكما أنه منزه عن صفات النقص والعيب فهو منزه عن أفعال النقص والعيب، وأي نقص أفظع من الظلم.

وليس في مخلوقه ما هو ظلم منه، وإن كان بالنسبة إلىٰ الإنسان هو ظلم، فهو ظلم من الفاعل، الذي قام به الفعل، لا من الخالق - جل وعلا - فإن أفعال عباده نوع آخر، والله تعالىٰ لا تقوم به أفعال العباد، ولا يتصف بها، ولا تعود إليه أحكامها، التي تعود إلىٰ موصوفاتها، وقد فَرَّقَ السلف بين فعله سبحانه وبين ما هو مفعول مخلوق له، فحركات المخلوقات ليس حركات له، ولا أفعالًا له بهذا الاعتبار، لكونها مفعولات هو خلقها، وإنما الظالم من فعل الظلم.

وأجمع السلف: أن العبد مأمور بطاعة الله، منهي عن معصيته، فإن أطاع كان ذلك نعمة من الله أنعم بها عليه، وكان له الأجر والثواب بفضل الله ورحمته؛ وإن عصىٰ كان ظالمًا لنفسه، مستحقًّا للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة لأحد علىٰ الله، وكل ذلك كائن بقضاء الله وقدره ومشيئته، لكنه تعالىٰ يحب الطاعة، ويأمر بها، ويثيب عليها؛ ويبغض المعصية، وينهىٰ عنها، ويعاقب عليها؛ وإن شاء عفا عن المذنب من المؤمنين.

۞ **قوله:** « فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ... »:

أي: فلم يجب على الله فعل الأصلح؛ أي: الأنفع، ولا فعل الصلاح لعباده، وهذا قول المرجئة الجهمية؛ والذي عليه أهل السنة والجماعة: أنه سبحانه إنما يأمر عباده بما فيه صلاحهم، وينهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور مصلحة عامة لمن فعله، وترك المنهي عنه مصلحة لمن تركه، ونفس الأمر وإرسال الرسل مصلحة عامة، وإن تضمن شرًّا للبعض.

ويثبتون الحكمة في أفعال الله، وأنه يفعل لنفع عباده ومصالحهم، فقد أمر الخلق على ألسن رسله بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل، ويجعله فاعلًا له؛ ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها غير أمره للعبد على وجه بيان ظاهر مصلحة للعبد أو مفسدة؛ فإذا أمر العبد بالإيمان، كان قد بين له ما ينفعه ويصلحه إذا فعله، ولا يلزمه تعالى إذا أمره أن يعينه، بل قد يكون في خلقه ذلك الفعل وإعانته عليه نوع مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق سبحانه ما يخلق لحكمة.

ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعل أن يكون مصلحة للآمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلًا له، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك، فإن الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة، وما من ذرة في السموات، ولا في الأرض، ولا معنىً من المعاني، إلا وهو شاهد لله بتمام العدل والرحمة، وكمال الحكمة.

وما خلق سبحانه الخلق باطلًا، ولا فعل شيئًا عبثًا، بل هو الحكيم في أقواله وأفعاله، يفعل ويخلق ما يشاء لحكمة باهرة، وقد وقع الإجماع عند أهل السنة والجماعة على اشتمال أفعال الله على الحكم والمصالح، كما تقدم.

۞ **قوله:** « فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي »:

أي: فكل من شاء الله هداه من خلقه يهتدي إلى الصراط المستقيم، والمراد هنا الهداية الخاصة، وهي هداية التوفيق والإلهام، المستلزمة للاهتداء، وأما الهداية العامة؛ كقوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ

هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] فإنها لا تستلزم الاهتداء التام؛ وكذا هداية البيان العام، كقوله: ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] لا تستلزم الاهتداء التام؛ وكذا الهدي بالبيان والدلالة إن لم يقترن به هدىٰ آخر بعده لم يحصل به الاهتداء، الذي هو هدىٰ التوفيق والإلهام؛ كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وهو سبحانه ما عدل عن موجب العدل والإحسان في هداية من هدىٰ، وإضلال من ضل، فلم يطرد عن بابه من يليق به التقريب، بل طرد من لا يليق به إلا الطرد والإبعاد.

❁ **قوله**: «وَإِنْ يُرِدْ ضَلَالَ عَبْدٍ يَعْتَدِي»:

أي: وإن يرد سبحانه ضلال عبد من خلقه، بترك المأمور، وارتكاب المحظور، «يعتدىٰ»، بارتكاب ذلك، واقتحام المحارم، وهذه هي الإرادة القدرية الكونية، وليست هي الإرادة التي هي مدلول الأمر والنهي؛ فإنها مستلزمة للمحبة والرضا، وقد فرق الله بينهما في كتابه، فقال في الأولىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وفي الثانية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فيريد سبحانه الخير ويأمر به، ولم يأمر بالشر، بل نهىٰ عنه، ولم يرضه دينًا، وشرعًا، وإن كان مريدًا له خلقًا وقدرًا، وما يصيب العبد من النعم، فالله أنعم بها عليه، وما يصيبه من الشر، فبذنوبه ومعاصيه، وكل الأشياء كائنة بمشيئة الله، وقدرته وخلقه، ولابد للعبد أن يؤمن بقضاء الله وقدره، وبشرعه، وأمره، هذا ما عليه أهل السنة والجماعة.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله**: «الباب الثاني في الأفعال المخلوقة»:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة**» والأولىٰ أن يقول: «**الباب الثاني: في الأشياء المخلوقة**» وذلك لأن قوله: «**في الأفعال المخلوقة**» توهم بأن المراد بالأفعال أفعال الله، وأفعال الله ليست مخلوقة وإنما المخلوق هو المفعول، وأما الفعل فهو صفة لله، وصفات الله

ليست مخلوقة.

فالأشياء المخلوقة؛ أي: كل الأشياء، وكل ما عدا الخالق فهو مخلوق؛ من الأعيان والصفات والزمان والمكان وغير ذلك، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فالرب غير مخلوق والعالم مخلوق.

ثم أيضًا لو قال: «**في الأشياء المخلوقة**» لشمل ذلك الأعيان والأفعال والأوصاف، بخلاف ما لو قال: «**في الأفعال المخلوقة**» فإن ذلك يختص بالأفعال فحسب.

فمثلًا: الآدمي عين، وبطشه وأكله وشربه أفعال، وأوصافه أوصاف. فإذا قلنا: في الأشياء المخلوقة شمل الأعيان والأوصاف والأفعال، وإذا قلنا: في الأفعال اختص بها، والأشياء الموجودة إما خالق وإما مخلوق، فالخالق رب العالمين ﷻ، والمخلوق ما سواه، ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وسائر الأشياء غير الذات**»؛ أي: ذات الله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وسائر الأشياء غير الذات**» «**سائر**» هنا بمعنىٰ: جميع، ولا يصح أن تكون بمعنىٰ: باقٍ.

و«**سائر**» اسم فاعل مأخوذ من السور وهو الجدار المحيط بالبيت، وهي علىٰ هذا الوجه بمعنىٰ الجميع، أو **سائر** من السؤر، وهو بقية الشراب، وهي علىٰ هذا بمعنىٰ: باقٍ، ومن ذلك قول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا لما ذكرت أن الرسول ﷺ في الغسل يفيض علىٰ رأسه ثلاث مرات، قالت: «**ثم غسل سائر جسده**»(٢٣٩) فسائر هنا بمعنىٰ: باقٍ.

«**وغير ما الأسماء والصفات**» «**ما**» زائدة من أجل الوزن، «**وغير ما الأسماء**»؛ أي: أسماء الله تعالىٰ «**والصفات**»؛ يعني: صفات الله تعالىٰ «**مخلوقة**» هذا خبر المبتدأ وهو قوله: «**سائر**»، «**لربنا**»؛ أي: لله تعالىٰ، «**من العدم**»؛ يعني: بعد أن كانت عدمًا.

---

(٢٣٩) أخرجه بمعناه البخاري، كتاب: الغسل، باب: تخليل الشعر حتىٰ إذا ظن أنه قد أروىٰ بشرته أفاض عليه، برقم (٢٧٢)، وغيره من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

❁ **قوله:** « وَضَلَّ مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا بِالْقِدَمْ ...»:

«ضل»؛ يعني: تاه وضاع عن الطريق المستقيم، «**من أثنىٰ عليها بالقدم**»، أي: من وصفها بالقدم.

وقوله: «**وسائر الأشياء**»، أي: جميع الأشياء، من الموجودات غير ذات الله وأسمائه وصفاته، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أفعاله سبحانه؛ لأن أفعاله من صفاته، ولم يذكر الكلام؛ لأن كلامه سبحانه أيضًا من صفاته.

إذن فذات الله سبحانه وتعالىٰ وأسماؤه وصفاته غير مخلوقة، وما عدا ذلك فهو مخلوق، فالآدمي مخلوق بعد أن لم يكن، والروح مخلوقة بعد أن لم تكن، والسماء مخلوقة بعد أن لم تكن، والأرض مخلوقة بعد أن لم تكن، وكل شيء مخلوق من العدم بعد أن لم يكن.

وهذه المسألة ضل فيها من ضل من الناس، وزعموا أن المخلوقات قديمة النوع، وأن المادة أزلية، كما أنها أبدية، ولهذا يقولون: إن المادة لا تفنىٰ ولا تُستحدث من العدم؛ فليست معدومة من قبل، ولا تفنىٰ من بعد.

وكل هذا ضلال؛ لأنك إذا قلت بقدم الأشياء وأنها لم تكن حادثة، أشركت بالله وجعلت له شريكًا في القدم وهذا شرك.

ولكن هل الله ﷻ أتىٰ عليه وقت لم يكن يفعل شيئًا؟

قال بعض العلماء: نعم، أتىٰ عليه وقت لم يكن يفعل شيئًا، ثم حدث الفعل؛ لأنك إن لم تقل بذلك لزم أن تجعل المفعول قديمًا، فإنك إذا أثبت لله فعلًا - فلا فعل إلا بمفعول - وحينئذٍ يلزمك أن تقول بقدم المفعولات، فتقع في الضلال.

ولهذا اختلف الناس في هذه المسألة، فمنع قوم التسلسل في الماضي، كما منعوه في المستقبل، وقالوا: إن الله تعالىٰ في الأول لم يكن يفعل، وفي النهاية أيضًا لا يفعل، وبنوا علىٰ ذلك أن الجنة تفنىٰ، والنار تفنىٰ؛ أي: ينعدمان بالكلية، بل ولا يبقىٰ شيء أبدًا؛ لا سماء ولا أرض، ولا نجوم، ولا شمس، ولا قمر، ولا يبقىٰ إلا الله ﷻ، وهذا مذهب الجهمية، حيث قالوا: بأن الأشياء لا

تدوم فكما أن لها ابتداء فلها انتهاء.

وقال بعض منهم: بل تفنىٰ الحركات دون الذوات، فحركات الحي تفنىٰ دون ذاته، فيبقىٰ الناس كأنهم أصنام، وهذا مذهب العلاف وهو من المعتزلة، وقد سخر به ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية[٢٤٠]، فقال -علىٰ زعمه: إن الإنسان من أهل الجنة إذا رفع إلىٰ فمه فاكهة وجاء وقت الفناء جمد علىٰ ما هو عليه، وبقيت الفاكهة بيده لم تصل إلىٰ فمه إلىٰ أبد الآبدين، وإذا كان علىٰ أهله من الحور العين أو من نساء الدنيا وأتىٰ وقت فناء الحركات بقي علىٰ ما هو عليه إلىٰ أبد الآبدين، وهذا كلام غير معقول، بل إنه ضلال والعياذ بالله، وغالبًا ما يكون من لا يبني علىٰ علم من الشرع ضُحْكَة.

وقال قوم بعكس القول السابق: حيث قالوا بالتسلسل في الابتداء والانتهاء، وأن الخلق قديم كما أنه لا نهاية له، فطردوا المسألة من الوجهين، فقالوا: إذا كنا نقول بإمكان تسلسل الحوادث في المستقبل، وأن الجنة والنار باقية إلىٰ أبد الآبدين، فكذلك في الماضي.

وقال آخرون - وزعموا أنهم أهل السنة - **بأن** التسلسل في المستقبل واجب وفي الماضي مستحيل، ومعنىٰ ذلك أنه في الزمن الآتي لا تفنىٰ الجنة، ولا تفنىٰ النار ولا يفنىٰ ما فيهما، وأما في الماضي فالتسلسل مستحيل؛ لأنه يلزم منه أن تكون الحوادث قديمة كقدم الله، وهذا شرك.

وهناك قول رابع: وهو أن التسلسل في المستقبل ممكن في الذوات نفسها، وفي ذوات أخرىٰ تستجد فيما بعد، وأما التسلسل في الماضي ففي الذوات مستحيل، ومعنىٰ ذلك أن قولنا: **إن هذه الذات لم تزل ولا تزال موجودة هذا مستحيل**؛ لأنه ليس هناك شيء من المخلوقات يوصف بالقدم كقدم الله.

لكن ليكن معلومًا أن الله لم يزل ولا يزال خلَّاقًا، وأن هناك مخلوقات غير السماء والأرض؛ لأن المصلي يقول: «**ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء**

---

(٢٤٠) انظر: «متن القصيدة النونية»(١/ ٨٢).

بعد»[٢٤١]، فهناك مخلوقات قبل السموات وقبل العرش لا نعرف ما هي؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالًا، ولا يلزم من هذا أن قدم المفعول كقدم الفاعل؛ لأنه باتفاق العقلاء أن المفعول مسبوق بالفاعل؛ لأن المفعول نتيجة فعل الفاعل، وفعل الفاعل وصف له، ولابد أن يكون الموصوف سابقًا علىٰ الصفة، ثم المفعول بعد الصفة.

يعني: لما كان عندنا مفعول وفعل وفاعل، فالمفعول لا شك أنه متأخر عن فعل الفاعل، وفعل الفاعل متأخر عن الفاعل، وعلىٰ ذلك فلا يلزم من قولنا بقدم الحوادث أن تكون قديمة كقدم الله، وأن تكون شريكة لله في الوجود.

وهذا هو الحق الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[٢٤٢]، وقد شنع عليه خصومه تشنيعًا عظيمًا، وقالوا: هذا قول الفلاسفة، وهذا قول باطل، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ تخلص منهم بأنه لا يلزم من قدم المفعول أن يكون مساويًا للفاعل؛ لأنه بضرورة العقل أن المفعول لابد أن يكون مسبوقًا بفعل، والفعل لابد أن يكون مسبوقًا بفاعل، وهذا هو الحق.

وقول المؤلف: «**وضل من أثنىٰ عليها بالقدم**» إن أراد: من أثنىٰ عليها بالنوع فليس بصحيح، وإن أراد: من أثنىٰ عليها بالعين فهذا صحيح؛ لأن ما من شيء من المخلوقات يكون قديمًا ليس له أول أبدًا.

وخلاصة القول في ذلك: أنه ليس في الوجود إلا خالق ومخلوق، وأن الخالق جل وعلا لم يزل ولا يزال موجودًا، وأما المخلوق فالأزل في حقه ممتنع، فليس هناك شيء من المخلوقات يكون أزليًّا أبدًا، بل ما من مخلوق إلا وهو حادث بعد أن لم يكن؛ فالسموات والأرض والجبال والشجر والدواب والعرش والكرسي والقلم وغير ذلك كله مخلوق من العدم، ولم يقل أحد بقدمه إلا الفلاسفة.

---

(٢٤١) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، برقم (٤٧٨)، وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢٤٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»(١٦/ ٤٤٤).

فالفلاسفة هم الذين قالوا بقدم العالم، وأن العالم لم يزل ولا يزول، ولهذا يقولون: إن المادة لا تفنىٰ كما أنها ليست حادثة، وهذا لا شك أنه شرك مخرج عن الملة، ومن ادعىٰ أن مع الله شريكًا في الوجود فهو مشرك.

وهذه المخلوقات منها شيء أبدي خلقه الله للبقاء، ومنها شيء أمدي؛ يعني: له مدة ثم ينتهي، فمن الأشياء الأبدية الروح، فإن الله خلق الروح للأبد، ولا يقال: إن الحيوان يموت فتفقد روحه؛ لأن موت الحيوان ليس فقدًا لروحه، بل مفارقة الروح للبدن.

اللهم إلا روح من لم يخلق للأبد فهذه قد تفنىٰ، وليس عندي في ذلك أثارة من علم، لكن هذا هو الظاهر، فأرواح الحيوان سوف تعاد في أجسادها يوم القيامة، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] ولكن يأمرها الله ﷻ بعد أن يقضي بينها بعدله أن تكون ترابًا فتكون ترابًا، وظاهر هذا أنها تفنىٰ الأرواح والأجساد؛ لأن بقاء الأرواح بعد هذا الفصل والحكم لا فائدة منه فيما يظهر لنا.

إذن فالذي خلق للبقاء من الأرواح هو أرواح المكلفين؛ يعني: بني آدم والجن، وكذلك الحور والولدان الذين في الجنة، فهؤلاء خلقوا للبقاء فلا يموتون.

إذن فمن جهة الأزلية ليس هناك مخلوق يكون أزليًا أبدًا، ومن جهة الأبدية ففيه تفصيل منه ما خُلق علىٰ أنه أبدي، ومنه ما خُلق علىٰ أنه أمدي؛ يفنىٰ ويزول.

❁ **قوله:** « وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَار...»:

يشير المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**وربنا يخلق باختيار**» إلىٰ أن أفعال الله سبحانه وتعالىٰ اختيارية، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٢٩]؛ يعني: إذا شاء جمعهم فهو قدير عليه لا يعجز عنه، وليست المشيئة هنا تابعة للقدرة، بمعنىٰ أنه قدير إذا شاء، بل هو يجمع إذا شاء الجمع، فإنه لا يستعصي عليه بل هو قادر عليه.

والله تعالىٰ يفعل باختيار تام وإرادة تامة، قال الله تعالىٰ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا

﴿يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وليس يفعل لذاته بدون اختيار كما زعمه بعض أهل البدع، ولا هو مجبر علىٰ الفعل، بل فعله تابع لمشيئته؛ إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، ولو قلنا: إن فعله ذاتي لزم أن يفعل الشيء كرهًا عليه، وهذا شيء مستحيل، بل هو يفعل ما يشاء من إيجاد أو إعدام، ومن إيجاد علىٰ سبيل البقاء، أو إيجاد علىٰ سبيل الزوال، فهو سبحانه وتعالىٰ يفعل ما يشاء باختياره.

❁ **قوله:** «مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَار»:

يعني: أنه لا يحتاج للفعل ولا يضطر إليه، والفرق بين الحاجة والضرورة أن الضرورة ما يحصل الضرر بفقدها ولا يمكن أن يُستغنَىٰ عنها، والحاجة ما يفقد الكمال بفقدها لكن يمكن أن يُسْتَغْنَىٰ عنها، إذن فالحاجة كمالية والضرورة ضرورية.

فمثلًا: الكتب التي نقرؤها في المقررات ضرورية وليست كمالية؛ لأنه لولا وجود الكتب لصار علينا ضرر، والكتب التي للمراجعة وزيادة العلم حاجية؛ لأنه يفوت بفقدها الكمال، ولا يحصل بفقدها الضرر، وعلىٰ هذا فالله ﷻ ليس محتاجًا إلىٰ الخلق، بمعنىٰ أنه لو لم يوجد هذا الخلق لفات كماله، وليس هناك ضرورة إلىٰ وجودهم من باب أولىٰ.

فأفعال الله التي يفعلها لا يفعلها لحاجته إليها ولا لضرورته إليها، ونحن نفعل الأفعال لحاجتنا إليها، فنتكسب لنزداد من المال وهذه حاجة، ونتكسب لننقذ أنفسنا من الهلاك وهذه ضرورة.

لكن الله ﷻ يفعل بلا حاجة ولا اضطرار؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فهو غني عن كل أحد، حميد علىٰ كل فعل وعلىٰ كل صفة، فلا يفعل لحاجة ولا يفعل لضرورة.

فإن قال قائل: هل تنفون حكمة الله في أفعاله؟

فالجواب: لا، لكن الحكمة لا تعود لنفسه بل تعود لغيره، ولهذا قال المؤلف نافيًا لهذه الشبهة:

«لكنه لم يخلق الخلق سدىٰ كما أتىٰ في النص فاتبع الهدىٰ»

يعني: لما قال بالأول: إنه يفعل بلا حاجة ولا اضطرار، كأن قائلًا يقول: إذن خلق الخلق عبث؛ لأنه ما دام ليس هناك حاجة ولا اضطرار فإنه يكون عبثًا فنفىٰ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الوهم، فقال: «**لم يخلق الخلق سدىٰ**» ودليل أنه لم يخلق الخلق سدىٰ أثري ونظري:

أما الأثري: فقوله تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[القيامة: ٣٦]، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[المؤمنون: ١١٥]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[الدخان: ٣٨]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

والآيات في أنه سبحانه لم يخلق الخلق إلا لحكمة كثيرة، لكن هذه الحكمة ليست لأنه محتاج لها هو أو مضطر إليها بل يحتاج إليها الخلق، فالله -سبحانه وتعالىٰ- يفعل الفعل لحاجة الخلق إليه، لا لحاجته هو إلىٰ الفعل، فهو كامل علىٰ كل حال، لكن الخلق هم الذين يحتاجون إلىٰ ما يكون به كمالهم ودفع ضرورتهم، ولذلك لا ينتفع بأفعال الله إلا الخلق، فهم يستدلون بها علىٰ آياته، وعلىٰ فضله، وعلىٰ عدله، وعلىٰ عقابه وانتقامه، وغير ذلك.

فالحاجة إذن للخلق وليست للخالق، أما الخالق ﷻ فإنه يفعل بلا حاجة ولا اضطرار.

أما الدليل النظري: علىٰ أن الله يخلق لغير حاجة ولا اضطرار - أن العقل يدل علىٰ كمال الخالق، والكامل لا يحتاج إلىٰ مكمل.

وقوله: «**كما أتىٰ في النص فاتبع الهدىٰ**» النص: هو الكتاب والسنة، «**فاتبع الهدىٰ**»؛ يعني: ولا تتبع الهوىٰ، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

۞ **قوله**: « **أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لله** »:

«**أفعالنا**» يعني: ما نفعله من طاعة أو معصية، سواء كانت باليد أو الرجل أو العين أو الأنف أو الأذن كلها مخلوقة لله، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن أفعالنا من صفاتنا، ونحن مخلوقون لله، وخالق الأصل خالق للصفة، فإذا كان الإنسان مخلوقًا لله، فإن صفاته أيضًا مخلوقة لله، فأفعالنا صفات لنا، وخالق الذات خالق

للصفة، ولهذا صح أن نقول: إن أفعالنا مخلوقة لله، وهذا وجه.

الوجه الثاني: أن فعل الإنسان ناتج عن أمرين عن إرادة، وقدرة:

أما القدرة: فالله تعالىٰ هو الذي خلقها؛ ولا إشكال في ذلك، ولو شاء الله ﷻ لسلب الإنسان القدرة وصار عاجزًا عن الفعل.

والإرادة: كذلك، فإن الله هو الذىٰ خلقها، لأنه هو الذىٰ يودع في القلب هذه الإرادة، وما أكثر ما يريد الإنسان شيئًا وفي آخر لحظة يتجه إلىٰ غيره.

فأحيانًا تمشي علىٰ أنك ذاهب إلىٰ صديق لك لتزوره، وفي أثناء الطريق ترجع وتترك الزيارة، وتقول: أذهب له غدًا، أو بعد غد، وقد سُئل أعرابي بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم وصرف الهمم، وهذا الجواب من الأعرابي علىٰ فطرته، ونقض العزائم؛ يعني: أن الإنسان يعزم علىٰ الشيء عزمًا أكيدًا، لا يداخله فيه أدنىٰ إشكال، ثم يتراجع بدون أي سبب، وكذلك صرف الهمم، فقد يهم الإنسان بالشيء ويبدأ بالفعل والمباشرة له ثم ينصرف.

ولهذا قال الأعرابي: إنه بذلك عرف الله؛ لأن نقض العزائم وصرف الهمم ليس له سبب معلوم يضاف إليه، إذن فلابد أن يكون السبب إلهيًّا.

إذن فأفعالنا مخلوقة لله ودليل ذلك أمران:

الأمر الأول: أن أفعالنا صفات لنا وخالق الذات خالق للصفات.

ثانيًا: أن أفعالنا ناتجة عن إرادة جازمة وعن قدرة، والذي خلق الإرادة وخلق القدرة فينا هو الله ﷻ، وخالق السبب التام وهو الإرادة والقدرة، خالق للمسَبَّب، وهو الفعل الناتج عن الإرادة والقدرة.

الوجه الثالث: أن الله خالق كل شيء، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، وهذا العموم يشمل أفعال العباد؛ لأن أفعال العباد من الشيء.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لكنها كسب لنا يا لاهي**» هذا الاستدراك معناه: أن أفعال العباد مخلوقة لله، لكنها ليست كسبًا له، بل هي كسب للعباد، وكسب لنا؛ أي: أن ثوابها وعقابها لنا، كما قال تعالىٰ:

﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦].

فالأفعال مخلوقة لله، لكنها بالنسبة للثواب والعقاب كسب لنا، قال تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وإذا كانت كسبًا لنا فإنها تضاف إليها حقيقة مباشرة، وتضاف إلىٰ الله خلقًا وتقديرًا، فهي مضافة لنا مباشرة وكسبًا، وهي مضافة لله خلقًا وتقديرًا، فلما انفكت الجهة أمكن الاجتماع، وإلا فقد يقول قائل: أليس من التناقض أن نضيف أفعال العباد إلىٰ الله وإلىٰ أنفسهم؟ فإننا إن أضفناها إلىٰ الله لزم ألا نضيفها إلىٰ العباد، وإن أضفناها إلىٰ المخلوقين لزم ألا نضيفها إلىٰ الله.

وقد ذهب إلىٰ هذين الاحتمالين طائفتان:

فالجبرية قالوا: نضيفها إلىٰ الله، وإذا أضفناها إلىٰ الله لا يمكن أن نضيفها إلىٰ العباد.

والقدرية قالوا: نضيفها إلىٰ العباد وإذا أضفناها إلىٰ العباد لا يمكن أن نضيفها إلىٰ الله، ولهذا جعلوا فعل العبد منفصلًا عن الله ﷻ، لا يشاؤه ولا يخلقه، والجبرية بالعكس جعلوا فعل العبد منفصلًا عن العبد فهو مجبور عليه.

ووجهه الشبهة عندهم أنهم يقولون: لا يمكن أن نضيف فعلًا واحدًا إلىٰ فاعلين، فلا يمكن أن نضيف الفعل إلىٰ الله وإلىٰ الإنسان؛ لأنه فعل واحد لا يصدر من فاعلين.

والجواب: عن تلك الشبهة أن نقول: إن إضافة الفعل هنا مختلفة؛ ففعلنا مضاف إلىٰ الله تقديرًا وخلقًا، ومضاف إلينا فعلًا وكسبًا.

فنحن الذين باشرنا الفعل، فإذا صلينا فليس الله هو المصلي، إذا صمنا فليس الله هو الصائم، وإذا تصدقنا فليس الله هو المتصدق، بل الصائم والمصلي والمتصدق نحن، فنحن المباشرون، ونحن الذين لنا ثمرة هذا العمل من ثواب أو عقاب، أما الله فإنه ﷻ مقدر وخالق فقط، فلما انفكت الجهة صحت النسبة إلىٰ الله وإلىٰ الإنسان.

فإذا قال قائل: ما الدليل علىٰ أن أفعالنا مخلوقة لله؟

قلنا: الأدلة في هذا كثيرة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ

مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم﴾ يدل علىٰ أن اقتتالهم بمشيئة الله، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ إذن ففعلهم منسوب إلىٰ الله خلقًا كما أنه منسوب إلىٰ الله تعالىٰ إرادة وتقديرًا.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] فأضاف فعلهم إلىٰ الله، وأنه واقع بمشيئته، وأما إضافته إلىٰ العبد فهو كثير جدًّا، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]؛ فقوله: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ أضاف الفعل في ذلك كله إليهم.

وقوله تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٍ مَّا عَمِلَتۡ﴾ [النحل: ١١١]؛ فأضاف الله تعالىٰ الأفعال والكسب إلىٰ الفاعل المكتسب، وجعل ذلك بمشيئته وتقديره في قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم﴾ وفي قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ وغير ذلك من الآيات.

فصح الآن أن أفعالنا منسوبة إلىٰ الله خلقًا وتقديرًا، وإلينا فعلًا وكسبًا؛ ولهذا قال: «**لكنها كسب لنا يا لاهي**»؛ «**يا لاهي**»، أي: يا غافل، كأنه يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أنه يجب التفطن هنا والتنبه لئلا نقع في فخ المعتزلة أو فخ الجبرية؛ لأن المسألة خطيرة.

ولما قيل للجبرية: إذا كان الله تعالىٰ يجبر العبد والفعل فعل الله، فكيف يثاب العبد ويعاقب؟ **فقالوا**: إن الله يفعل ما يشاء؛ قد يثيب من لا يستحق الثواب، ويعاقب من لا يستحق العقاب، فقيل لهم: لو عاقب من لا يستحق العقاب لكان هذا ظلمًا. قالوا: ليس هذا بظلم، إنما الظلم: تصرف الغير في غير ملكه، وإذا تصرف الله في ملكه فليس بظلم؛ لو عاقب إنسانًا يصلي ليلًا ونهارًا، ويقوم الليل، ويصوم النهار، ويتصدق بالمال، فعاقبه حتىٰ خلده في نار جهنم، قالوا: إن هذا ليس بظلم؛ لأن الظلم أن يتصرف المتصرف في غير ملكه، والكل ملك الله، فلا يُسأل عما

يفعل وهم يسألون.

والحقيقة: أن هذا ظلم بنص القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقال الله ﷻ: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩]؛ إذ كيف يجوز أن يأمر الله شخصًا أن يفعل ثم بعدما يفعل يعاقبه؟ وهذا لو جرىٰ من مخلوق مع مخلوق لَعُدَّ ذلك ظلمًا، فكيف إذا كان مع الخالق ﷻ الذي هو أرحم الراحمين وأعدل الحاكمين؟! إذن هذا ظلم.

والمعتزلة أقرب من الجبرية من وجه من جهة المعقول، حيث قالوا: إن الإنسان يفعل ما يشاء؛ يروح ويغدو، ويجلس ويقوم، ولا يشعر أن أحدًا يجبره، والجزاء علىٰ عمله مطابق تمامًا، وهم من هذه الناحية أقرب من الجبرية، لكن الجبرية من ناحية تقدير الله أقرب من هؤلاء.

أما أهل السنة والحمد لله فقد أخذوا بهذا وهذا، وقالوا: هي تضاف إلىٰ الله خلقًا وتقديرًا، وإلينا مباشرة وكسبًا.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكل ما يفعله العباد**» في بعض النسخ جاءت «**كل**» متصلة بـ «**ما**»، هكذا: «**كلما**»، وهذا غلط؛ لأن «**كلما**» أداة شرط تفيد التكرار، وأما «**كل ما**» فـ «**كل**» مضافة إلىٰ اسم موصول، فالصواب ألا تكتب متصلة، وأن تكتب «**كل**» وحدها و«**ما**» وحدها، والتقدير: وكل الذي يفعله العباد.

يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكـــل مـــا يفعلـــه العبـــاد مـــن طاعـــة أو ضـــدها مـــراد

لربنـــا مـــن غـــير مـــا اضـــطرار منـــه لنـــا فـــافهم ولا تمـــار»

ومعنىٰ ذلك: أن كل ما يفعله العباد من الطاعة وضدها فهو مراد لله؛ أي: واقع بإرادته الكونية، ثم إن كان طاعة فهو واقع بإرادته الكونية والشرعية، وإن كان غير طاعة فهو واقع بالإرادة الكونية دون الشرعية، فكل ما يفعله العباد فهو مراد لله، **ودليل ذلك السمع والعقل**:

أما السمع: فمنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ

مَا جَاءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فدل هذا علىٰ أن قتالهم كان بمشيئة الله، وبإرادته أيضًا.

وأما العقل: فإننا نقول: إن فعل العبد فعل لمخلوق وهو مخلوق، فإذا كان مخلوقًا فهل خُلق بإرادة الله أم خُلق بغير إرادة منه؟

الجواب: بإرادة من الله، فما دام مخلوقًا فإن الله لا يجبره أحد علىٰ شيء، فلا يكون هذا الفعل إلا بإرادة الله ﷻ، وهذا دليل عقلي.

وقد اختلف الناس في هذه المسألة:

فالجبرية قالوا: بإرادة الله الـمُجبرة؛ التي تجبر الإنسان علىٰ أن يفعل.

والقدرية قالوا: ليس بإرادة الله إطلاقًا، والإنسان مستقل بعمله.

وأهل السنة؛ قالوا: إنه بإرادة الله غير المُجبِرة؛ لأن الإنسان يفعل الفعل باختياره وليس مجبرًا عليه، ولا فرق في هذا بين الطاعة والمعصية، فالطاعة التي تقع من العبد بإرادة الله، والمعصية التي تقع من العبد بإرادة الله؛ لأن اقتتال الكفار والمؤمنين - الذي سبق أن بينا أنه بمقتضىٰ الآية الكريمة واقع بإرادة الله - فيه شيء حلال بل واجب، وفيه شيء حرام؛ فقتال المؤمنين للكفار هذا واجب، وقتال الكفار للمؤمنين هذا حرام، ومع ذلك أخبر الله ﷻ بأن ذلك وقع بمشيئته، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[البقرة: ١٥٣] إذن فالله مريد للمعصية كما أنه مريد للطاعة.

فإن قال قائل كيف يكون الله مريدًا للمعصية؟ أليست المعصية شرًّا؟!

فالجواب: بلىٰ هي شر، لكن الله تعالىٰ قد يريد هذا الشر لمصلحة عظيمة، وبكونه لمصلحة ينتفي عنه أن يكون شرًّا محضًا، فالشر المحض ليس إلىٰ الله، ولا يمكن أن يريده الله، لكن هذه المعصية هي بنفسها شر، لكن بما تؤدي إليه تكون خيرًا فليست شرًّا محضًا؛ لأن المعصية فساد، والله لا يحب الفساد، ولا يريد الفساد المحض، **فمن الخير في المعاصي:**

أولًا: أن الله تعالىٰ يقدرها ليتبين بذلك فضل الطاعة؛ لأنه لولا تقدير المعصية لَمَا عُرِفَ فضل الطاعة؛ فإذا حصلت المعصية وحصل من نتائجها ما يحصل من العقوبات العامة والخاصة والظاهرة والباطنة، عُرِفَ بذلك قدر الطاعة، وأن الطاعة خير.

ثانيًا: يُعرف بها تمام قدرة الله وحكمته، حيث أراد الطاعة التي فيها الخير، وأراد المعصية؛ فإن هذا من الحكم التي يتبين بها قدرة الله ﷻ علىٰ الجمع بين النقيضين بين الطاعة والمعصية.

ثالثًا: قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذ لولا المعصية لما كان هناك منكر يحتاج إلىٰ النهي عنه، ولم يعرف المعروف حتىٰ يؤمر به.

رابعًا: إقامة الجهاد، فإذا كانت المعصية كفرًا فإن المسلمين يجب عليهم مجاهدة الكفار حتىٰ تكون كلمة الله هي العليا، إما بإسلامهم، وإما بإخضاعهم لأحكام الإسلام وبذل الجزية.

خامسًا: أن المعصية يكون فيها أحيانًا خير للعاصي، وذلك أنه ينتبه إذا رأىٰ آثارها، فيقلع عن المعصية، ويزداد عملًا صالحًا، ويكون بعد المعصية خيرًا منه قبلها.

إذن فالمعاصي مرادة لله ﷻ من أجل ما يترتب عليها من المصالح، لا لذاتها؛ لأن ذاتها شرًّا، لكن الله يريدها؛ لأنه يترتب عليها خير كثير، كما لو أراد الأب الحنون أن يكوي ابنه من مرض أَلَمَّ به، فالكيُّ شر، لكن لما يترتب عليه من المصالح يكون مرادًا للأب، ولهذا لو أراد أحد أن يكوي ابنه بدون سبب لمنعه بقدر ما يستطيع.

وكان بعض المعتزلة يقول: إن الله يريد الطاعة لأنها خير، ولا يريد المعصية لأنها شر، والله تعالىٰ لا يحب الشر ولا يحب الفساد، فقال معتزلي ذات يوم عند رجل من أهل السنة: «**سبحان من تنزه عن الفحشاء**» وهذا الكلام طيب؛ لأن الله لا يفعل الفحشاء، وحاشاه، ولكن هذه الكلمة إذا سمعها العامي فإنه يظن أن قائلها قد قَدَّس ربه ونزهه عما لا يليق، ولكن هذه الكلمة ظاهرها رحمة وباطنها عذاب، فالله ﷻ تنزه عن الأمر بالفحشاء: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف:٢٨] ولم يقل: قل إن الله لا يقدر الفحشاء، وفرق بين الأمر بالفحشاء وبين تقدير الفحشاء، المهم أنه لما قال: «**سبحان من تنزه عن الفحشاء**»، قال له السني: «**سبحان من لا**

يكون في ملكه إلا ما يشاء».

ولا يخفىٰ أن الكلمة الثانية هي الأصح؛ لأن العاصي مملوك لله، ومعصيته داخلة في ملك الله، فلا يمكن أن تكون معصية في ملكه ولم يشأها الله، فإن قلنا بذلك فقد حكمنا بأنه يكون في ملك الله ما لا يشاء.

فقال له المعتزلي: «**أرأيت إن منعني الهدىٰ، وقضىٰ عليَّ بالردىٰ، أحسن إليَّ أم أساء؟**» وقوله: «**إن منعني الهدىٰ**»؛ يعني: جعلني كافرًا، وهو بقوله هذا يريد أن يلزم السني، حيث إنه كان يرىٰ أنه لو قال: إن الكفر بإرادة الله فقد أساء إليه، والله ﷻ لا يسيء إلىٰ أحد.

فقال له السني: «إن منعك ما أنت عليه فقد أساء، وإن منعك فضله فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» وهذا جواب سديد، فالهداية فضل من الله؛ إن تفضل بها عليك فقد أحسن؛ وإن منعك فإنه لم يمنع حقًّا واجبًا عليه لك، فقطع المعتزلي وبهت وعجز عن الجواب، وهذا هو الحق، فكل ما في الكون من طاعة أو ضدها فهو مراد الله.

وقول المؤلف: «**أو ضدها**»؛ يعني: المعصية، فالمعصية مرادة لله، لكنها مرادة لله تعالىٰ قدرًا لا شرعًا، وأما الطاعة فمرادة شرعًا وقدرًا إذا وقعت من العبد.

فمثلًا: إذا قام رجل فتوضأ وصلىٰ، فإن هذا الوضوء وهذه الصلاة مرادة لله شرعًا وقدرًا؛ أما كونها مرادة شرعًا فلأنها محبوبة إلىٰ الله، وأما كونها مرادة قدرًا فلأنها وقعت.

ومثال آخر: إذا سرق رجل فهذه معصية، وهي مرادة لله لكنها مرادة قدرًا لا شرعًا.

ومن ثم نقول: **إن إرادة الله سبحانه وتعالىٰ تنقسم إلىٰ قسمين:**

الأول: إرادة شرعية: وهي التي تكون بمعنىٰ المحبة، فكل شيء محبوب إلىٰ الله فهو مراد له شرعًا، والإرادة الشرعية قد يقع فيها المراد وقد لا يقع، فالله سبحانه وتعالىٰ يريد الصلاة شرعًا، لكن قد يصلي الإنسان وقد لا يصلي، مع أن الله قد أراد الصلاة شرعًا.

الثاني: إرادة كونية: وهي التي تكون بمعنىٰ المشيئة، فكل شيء واقع فهو مراد له كونًا؛ لأنه لم يقع إلا بمشيئته، والإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، فإذا أراد الله تعالىٰ شيئًا كونًا وجب،

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]كما أن الإرادة الكونية لا تختص بما يحبه الله، بل تكون فيما يحبه الله وفي غير ما يحبه، حتىٰ زنا الزاني فإن الله تعالىٰ أراده كونًا، فكل شيء واقع فإننا نعلم أنه قد تعلقت به الإرادة الكونية.

إذن فالفرق بينهما أن الإرادة الشرعية بمعنىٰ المحبة؛ يعني: تختص بما يحبه الله ولا يلزم فيها وقوع المراد؛ والإرادة الكونية علىٰ العكس؛ يلزم فيها وقوع المراد، ولا تختص بما يحبه الله؛ بل تكون فيما يحبه وفيما يكرهه.

ولنضرب لهذا أمثلة:

أولًا: إيمان أبي بكر رضي الله عنه من الإرادة الشرعية والكونية؛ وذلك لأنه تم بإرادة الله سبحانه وتعالىٰ، فكونه وقع وتم فقد أراده الله إرادة كونية، وكونه محبوبًا إلىٰ الله فقد أراده إرادةً شرعية.

وأما كفر أبي لهب فهو مراد بالإرادة الكونية لأنه واقع، ووقوعه يدل علىٰ أنه مراد كونًا، وهو ليس مرادًا شرعًا؛ لأنه غير محبوب لله، فكل شيء يقع في الكون وهو غير محبوب إلىٰ الله فهو مراد كونًا لا شرعًا.

وعلىٰ ذلك فإيمان أبي لهب مراد شرعًا وغير مراد كونًا؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ أراد من أبي لهب أن يؤمن، وتلك إرادة شرعية، لكنه لم يرد ذلك كونًا؛ لأنه لو أراد كونًا أن يؤمن لآمن.

أما كفر أبي سفيان ففيه تفصيل؛ فكفر أبي سفيان حال كفره مراد كونًا لا شرعًا، وكفره بعد إسلامه غير مراد لا شرعًا ولا كونًا.

ثانيًا: قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥]فهاتان الإرادتان كونيتان؛ لأن من يشأ الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؛ وليس المعنىٰ: من يحب الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؛ لأن الله يحب أن يهدي كل أحد، ويلزم من هذا أن يشرح صدر كل أحد، إذن الإرادة في الآية كونية في الجملة الأولىٰ والثانية.

ثالثًا: قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]

هذه إرادة شرعية كونية؛ لأن الله يحبها ووقعت؛ شرعية لأن الله يحب البيان، وكونية لأنها وقعت، والبيان كوني شرعي، وهداية سنن الذين من قبلنا شرعية؛ لأن من الناس من لم يهتد.

رابعًا: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾[النساء: ٢٧] هذه إرادة شرعية؛ لأن الله يحب أن يتوب على الجميع، لكن هذا شيء يرجع إلىٰ مشيئته، فهي شرعية لأنها لو كانت كونية لتاب الله علىٰ كل الناس.

خامسًا: قول هود: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[هود: ٣٤] هذه إرادة كونية؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ لا يحب الإغواء.

إذن الإرادة الكونية شاملة لما يحبه الله وما لا يحبه، ثم لابد فيها من وقوع المراد، أما الإرادة الشرعية فهي بخلاف ذلك، فهي تختص بما يحبه الله، ولا يلزم منها وقوع المراد.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**من طاعة أو ضدها مراد**»، وهنا يرد إشكال حيث قد يقول قائل: إذا قلتم: إن الله يريد المعاصي بالإرادة الكونية ولكنه يكرهها بالإرادة الشرعية، فكيف يكون في ملكه ما يكرهه؟ وهل الله مجبر؟

فالجواب: إن الله ليس بمجبر ولا شك، وكذلك لا يكون في ملكه ما يكرهه كراهة مطلقة، لكن يكون في ملكه ما يكرهه كراهة إضافية؛ فيكرهه من وجه ويحبه من وجه آخر، فالمعاصي مكروهة لله لا شك، كما قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء: ٣٨] لكنه قد يريدها كونًا مع كراهته لها شرعًا لحكمة بالغة، فإن وجود المعاصي في بني آدم له حكمة عظيمة، منها ما ذكرناه سابقًا[٢٤٣]، فإن المعاصي يتبين بها فضل الطاعات، وهناك فوائد ذكرناها أيضًا، مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد، والصبر، وغير ذلك.

فصار الجواب علىٰ هذا أن نقول: إن الله تعالىٰ يريد المعاصي مع كراهته لها لحكمة بالغة، كما أن الإنسان يأخذ بابنه الذي هو من أحب الناس إليه ويكويه بالنار، وهو يكره أن يكويه؛ لأنها تؤلمه، لكن يفعل ذلك لما يترتب عليه من المصالح.

---

(٢٤٣) انظر: (ص٤٠٣،٤٠٤).

قال المؤلف: «**مراد لربنا**»، وأتىٰ بقوله: «**لربنا**»؛ لأن من مقتضىٰ ربوبيته أن يكون كل شيء مرادًا له.

وقوله: «**من غير ما اضطرار منه لنا**» «**ما**» زائدة لتوكيد النفي؛ يعني: من غير أن يضطرنا نحن إلىٰ ما نفعله، ويريد بذلك الرد علىٰ الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مجبر علىٰ عمله، فالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إنه يريد منَّا ذلك لكن لم يضطرنا إلىٰ هذا، فنحن نفعل الطاعات باختيارنا، ولا نشعر بأن أحدًا يجبرنا عليها، ونفعل المعاصي كذلك باختيارنا، ولا نشعر أن أحدًا يجبرنا عليها.

والدليل علىٰ أن فعل الإنسان صادر عن إرادة منه سمعي وواقعي:

أما الدليل السمعي: فالآيات في ذلك كثيرة، منها قوله تعالىٰ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقول الرسول ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»[٢٤٤]، والأدلة أكثر من أن تحصر بأن فعل العبد صادر باختياره، لكنَّ هذا الاختيار تابع لمشيئة الله، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

أما الدليل الواقعي: فإن كل إنسان يفعل الأفعال وهو لا يشعر أن أحدًا يجبره عليها، فيحضر إلىٰ الدرس باختياره، ويغيب عن الدرس باختياره، ولهذا إذا وقع الفعل من غير اختيار لم ينسب إلىٰ العبد، بل يرفع عنه إثمه، كما قال النبي ﷺ: «**رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتىٰ يستيقظ، وعن الصغير حتىٰ يبلغ، وعن المجنون حتىٰ يفيق**»[٢٤٥].

ولم ينسب الله ﷻ تقلب أصحاب الكهف إلىٰ أنفسهم بل نسبه إليه، فقال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ

---

(٢٤٤) سبق تخريجه.

(٢٤٥) أخرجه البخاري تعليقًا. موقوفًا على عليٍّ، كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره (٩/ ٣٨٩)، وأبو داود، كتاب: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا، برقم (٤٤٠١)، والترمذي، كتاب: الحدود، باب: فيمن لا يجب عليه الحد، برقم (١٤٢٣)، وغيرهم من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٣٥١٣).

﴿ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] ولم يقل: يتقلبون؛ لأنه ليس منهم إرادة، فالنائم لا إرادة له، ولهذا لا يقع طلاقه لو طلق؛ فلو فرضنا أن أحدًا كلم زوجته في النوم، وقال: يا فلانة، أنت طالق ثلاثًا بتاتًا، ثم أصبح فإن طلاقه لا يقع؛ لأن النائم لا ينسب فعله إليه؛ لأنه وقع بغير إرادة.

وهذه قاعدة مطردة؛ فلو طلق السكران - وهو لا يعي ما يقول - فإن طلاقه لا يقع، ولو طلق الغضبان غضبًا شديدًا لا يملك نفسه، فإن طلاقه لا يقع؛ لأنه بغير إرادة. فإذا كان الشيء بغير إرادة فلا حكم له شرعًا، فتبين بهذا أن وقوع الشيء بإرادة منا ثابت بالقرآن والواقع.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فافهم ولا تماري**»، لا تمار؛ أي: لا تجادل؛ لأن المراء بغير حق، من أجل أن ينتصر الإنسان، هذا مراء محرم؛ لأنه يجادل بالباطل ليدحض به الحق، أما الذي يماري لإثبات الحق، فإن ذلك من الجدال المأمور به.

❁ **قوله**: «وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الوَرَىٰ»:

هذه الجملة فيها إشكال من جهة اللغة العربية، وهي أن «**يعذب**» قائمة مقام الفاعل؛ أي: جاز للمولىٰ تعذيب، مع أن الحرف المصدري محذوف منها، فهل يعتبر هذا شاذًا؟

الجواب: لا، فالشذوذ أن يحذف الحرف المصدري وينصب الفعل بعده، فيقال: وجاز للمولىٰ يعذب، فهذا هو الشاذ، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فقالوا: تسمع، والتقدير: أن تسمع، فالشذوذ هنا كون «أن» تنصب وهي محذوفة، أما أن يرفع الفعل - ولكنه يحل محل المصدر - فهذا لا بأس به، وهو جائز وسائغ في اللغة العربية وكثير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]؛ أي: إراءتكم، فهنا يؤول الفعل بالمصدر وإن لم يوجد به الحرف المصدري، ولا بأس بذلك ما دام حرف المصدر لم يعمل مع الحذف.

وسبك المصدر بدون حرف المصدر كثير، ومنه قوله تعالىٰ أيضًا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]؛ أي: سواء عليك إنذارهم أم عدمه.

فكلام المؤلف «وجاز للمولىٰ يعذب الورىٰ» هذا غير شاذ، أما لو قيل: «وجاز للمولىٰ

يعذب الورىٰ» فهذا شاذ؛ لأننا إذا قلنا: «يعذب» أعملنا حرف المصدر مع حذفه، وإذا قلنا: «يعذب» لم نعمله بل ولا نقدره أيضًا.

❁ قوله: « وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ... »:

وهو الله ﷻ، فالله سبحانه وتعالىٰ مولىٰ كل أحد بالمعنىٰ العام، ومولىٰ المؤمنين بالمعنىٰ الخاص، قال الله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]فهذه هي الولاية الخاصة، وقال الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦١، ٦٢] قال: ﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ - وهم كفار، وهذه هي الولاية العامة، وهنا في قول المؤلف: «وجاز للمولىٰ» فالولاية هنا من الولاية العامة التي يكون الله فيها مولىٰ لكل أحد.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجاز للمولىٰ يعذبُ الورىٰ» الورىٰ؛ أي: الخلق، وقوله: «من غير ما ذنب»؛ أي: من غير ذنب، فـ «ما» هنا زائدة، «ولا جرم جرىٰ»؛ يعني: ولا إجرام؛ أي: إن الله يجوز أن يعذب الناس دون ذنب؛ بترك واجب، أو إجرام بفعل محرم.

فإذا قدرنا أن هناك رجلًا مؤمنًا، تقيًّا، يقوم الليل والنهار في طاعة الله ومات علىٰ ذلك فإن الله يجوز أن يعذبه ويخلده في النار! ولكن كيف ذلك؟!

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فكل ما منه تعالىٰ يجمل لأنه عن فعله لا يسأل»

فعلل ذلك بتعليلين:

التعليل الأول: أن كل شيء من الله فهو جميل.

التعليل الثاني: أن الله لا يُسأل عن فعله، كما قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ولكنَّ هذا القول والتعليل لهذا كلاهما باطل ولا نقول: ضعيف، بل نقول: إنه باطل؛ لأنه مخالف للنص الصريح في كتاب الله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ

وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه: ١١٢] وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤].

وقال تعالىٰ: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة.

فإذا قلنا: إن مَنْ آمن واتقىٰ ومات علىٰ ذلك جاز أن يعذبه الله، صار هذا القول مخالفًا لنص القرآن.

ثم إن هذا الفعل غير جميل، والله سبحانه وتعالىٰ لا يفعل إلا الجميل، وفي الحديث القدسي الصحيح أن الله تعالىٰ قال: «**يا عبادي إني حرمت الظلم علىٰ نفسي**»[٢٦٤] ثم إن تعذيب المطيع القائم بأمر الله ليلًا ونهارًا حتىٰ مات، لا أحد يشك في أنه ظلم وأنه غير جميل. إذن سقط التعليل الأول في قوله: «**فكل ما منه تعالىٰ يجمل**»، فإن عقوبة المطيع ليست جميلة، فلا يَصْدُق عليها هذا التعليل.

أما التعليل الثاني في قوله: «**لأنه عن فعله لا يسأل**» فهذا صحيح، فالله تعالىٰ لا يُسأل عما يفعل، فلا يُسأل لماذا هدىٰ هذا الرجل حتىٰ استقام؛ ولماذا أضل الآخر حتىٰ انحرف؛ فلا يُسأل عن هذا؛ لأن الله له الحكمة فيما قدر، لكن بعد أن يوجد السبب المقتضي للثواب أو العقاب، فلو أن الله عاقبه لكان هناك سؤال عن سبب معاقبة الله لهذا الرجل، ولهذا أيضًا يسقط هذا التعليل، ويحمل – إذا أردنا أن نجعله صحيحًا – علىٰ أنه لا يسأل عن فعله في إيجاد الأسباب المقتضية للعذاب أو للثواب.

فإذا قال قائل: أليس الخلق كله ملكًا لله؟ وإذا كان ملكًا له أفلا يمكن أن يقال: إن له أن يفعل في ملكه ما شاء؟

---

(٢٦٤) أخرجه مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، برقم (٢٥٧٧)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم (٦١٩)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

فالجواب: بلىٰ، ولكن نقول: هو نفسه ﷻ أخبر بأنه لا يمكن أن يظلم أحدًا، ولا يمكن أن يعذب طائعًا، فيكون هذا الشيء - أي تعذيب المطيع - ممتنعًا بمقتضىٰ خبر الله ﷻ، وبمقتضىٰ أسمائه وصفاته، وأنه ﷻ أحكم الحاكمين وأعدل العادلين.

فحينئذ يكون ممتنعًا لإخبار الله بأنه لا يظلم أحدًا، وأن ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦]. ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] إلىٰ غير ذلك من الآيات، فهو ممتنع لهذا الوعيد، وإلا فمن المعلوم أن الله يفعل في خلقه ما يشاء، لكن هو نفسه سبحانه وتعالىٰ حرم علىٰ نفسه الظلم وأوجب علىٰ نفسه أن يثيب المطيع، قال الله ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وبناءً علىٰ ذلك صار قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وجاز للمولىٰ يعذب الورىٰ   من غير ما ذنب ولا جرم جرىٰ»

قولًا باطلًا مخالفًا للكتاب والسنة، ومخالفًا لما تقتضيه أسماء الله وصفاته، وأما التعليلان المذكوران فهما أيضًا غير صحيحين بالنسبة لهذه المسألة؛ لأنه إذا قال: كل فعل من أفعال الله فهو جميل، قلنا: لا جميل في تعذيب المطيع، وإذا قال: لأنه عن فعله لا يُسأل، قلنا: هذا في منع السبب المقتضي للثواب أو العقاب، فإذا هدىٰ شخصًا وأضل شخصًا فإنه لا يُسأل، لكن إذا وجد الضلال أو الهدىٰ؛ فإنه لابد أن يترتب عليهما مقتضاهما من ثواب في الهدىٰ، وعقاب في الضلال.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإن يثب فإنه من فضله   وإن يعذب فبمحض عدله»

«إن يثب»؛ يعني: إن يثب المطيع فإنه من فضله، وهذا صحيح؛ فهو سبحانه إذا أثاب المطيع فإن ذلك فضله، ولكن هذا الفضل أوجبه الله علىٰ نفسه، وإذا كان الله أوجبه علىٰ نفسه فلا يمكن أن يتخلف هذا الموجب، ولهذا فإن قول المؤلف: **«فإن يثب فإنه من فضله»** حق وصدق، فإن الله إن يثب فهو من فضله، بل إن الله ﷻ يثيب علىٰ العمل أكثر من العمل، الحسنة بعشر أمثالها إلىٰ سبعمائة ضعف إلىٰ أضعاف كثيرة، فعشر الأمثال ثابتة وما زاد فهو نافلة وهو فضل الله ﷻ.

ونحن نسلم بهذا ولكننا نقول: هذا الفضل كان واجبًا علىٰ الله بإيجابه إياه هو علىٰ نفسه سبحانه وتعالىٰ، فهو الذي أوجب علىٰ نفسه أن يثيب المطيع، وإذا كان لكرمه ﷻ أوجب علىٰ نفسه أن يثيب المطيع، فإن هذا الإيجاب لن يتخلف؛ لأنه لو تخلف - وحاشاه من ذلك - لكان مخلفًا للميعاد، والله ﷻ لا يخلف الميعاد، قال تعالىٰ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] فلابد أن يوجد هذا الذي وعد الله به.

ثم إن الله إن يثب فإنه من فضله، سواء أثاب المطيع علىٰ عمله بالطاعة، أو عفا عن المجرم، فإن عفوه عن المجرم يعتبر إثابة؛ لأن ترك العقوبة إحسان، وإذا عفا عن المجرم فهو بفضله، والعفو عن المجرم محتمل إلا إذا كان الإجرام شركًا، ودليله قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨].

❁ **قوله**: « وَإِن يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ »:

وهذا صحيح؛ لأن الله إذا عذب فبعدله، لكن متىٰ يكون العذاب عدلًا؟ نقول: إذا وجد سببه صار عدلًا، أما إذا لم يوجد فإنه يكون ظلمًا.

وظاهر كلام المؤلف: «إن يعذب» مطلقًا، لقوله: «**وجاز للمولىٰ يعذب الورىٰ**» ولكننا نقول: إن هذا الظاهر إن كان مرادًا للمؤلف فهو غير صحيح، وإن أراد بقوله: «**إن يعذب**» علىٰ الإساءة فهذا صحيح، فإنه إن يعذب علىٰ الإساءة فبمحض العدل؛ لأنه لا يعذب علىٰ الإساءة إلا بمثل السيئة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]؛ يعني: لو جُزي بأكثر لكان ظلمًا ولكنهم لا يظلمون.

وانظر إلىٰ تمام العدل وتمام الفضل أن السيئة بمثلها لا تزيد، والحسنة بعشر أمثالها، والعدل أن تكون الحسنة بمثلها، أو السيئة بعشر أمثالها، لكن ليتبين فضل الله صارت الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها، ومع ذلك فإن هذه السيئة قابلة للمغفرة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، أما ثواب الحسنة فهو غير قابل للإسقاط، فإن لم يزد لم

ينقص، وهذا أيضًا يظهر به تمام فضل الله ﷻ؛ حيث إن السيئة بسيئة قابلة للعفو، والحسنة بعشر أمثالها غير قابلة للنقص، بل هي باقية، وما زاد على العشر يمكن أن يكون إلى سبعمائة ضعف، بل إلى أضعاف كثيرة.

إذن قوله: «**إن يعذب فبمحض عدله**» قول صحيح إن أراد به: من أساء، أما إن أراد به: حتى من أحسن فليس بصحيح؛ لأنه لو عذب المحسن لكان هذا ظلمًا، والله ﷻ منزه عن الظلم.

وقوله المؤلف: «**إن يعذب فبمحض عدله**» أراد بذلك الاحتجاج لقوله، وفي الحقيقة إنه حجة عليه؛ لأننا نقول: التعذيب يكون عدلًا إذا وجد سببه وإذا لم يوجد سببه فليس بعدل.

وقد يرد إشكال بناءً على ذلك في فهم الحديث: «**إن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»(٢٤٧)، فكيف نجيب على هذا الحديث؟

والجواب عنه يكون من أوجه:

أولًا: ينظر في صحة الحديث.

ثانيًا: فإذا صح كان المعنى: أن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه لكان تعذيبه إياهم في غير ظلم؛ أي: لكان تعذيبه إياهم بسبب منهم وهو المعصية.

ثالثًا: لو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم، وذلك بأن يقابل إحسانه بإحسانهم، فإنه إذا قابل إحسانه بإحسانهم صار إحسانهم ليس بشيء، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»(٢٤٨)، أي؛ من باب المقابلة؛ لأن الله لو حاسبنا على وجه المناقشة لكان فعلنا للخيرات دينًا علينا؛ لأنه هو الذي مَنَّ علينا بذلك، وحينئذ لو عذبنا في هذه الحال أو من هذا الوجه لعذبنا

---

(٢٤٧) سبق تخريجه.

(٢٤٨) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: القصد والمداومة على العمل، برقم (٦٤٦٤)، ومسلم كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، برقم (٢٨١٨)، وغيرهما من حديث عائشة ﵂.

وهو غير ظالم لنا، هذا إذا صح الحديث، وعلىٰ ذلك فلا يكون في هذا إشكال.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فلم يجب عليه فعل الأصلح ولا الصلاح ويح من لم يفلح

يعني بذلك أنه لا يجب علىٰ الله أن يفعل الأصلح، ولا يجب عليه أن يفعل الصلاح.

وهاهنا خمسة أقسام: الأصلح، والصلاح، والأسوأ، والسيئ، وما لا صلاح فيه ولا سوء، فالأصلح أعلىٰ من الصلاح، والأسوأ أدنىٰ من السيئ، وما لا صلاح فيه ولا سوء فهو مستوي الطرفين.

ولله ﷻ أن يفعل ما شاء، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، لكن ما كان من مقتضىٰ حكمته وكماله فلابد أن يكون، وما خالف مقتضىٰ الحكمة والكمال فإنه مستحيل، فمثلًا تعذيب المطيع هذا مستحيل؛ لأن مقتضىٰ الحكمة أن يثاب المحسن علىٰ إحسانه؛ لأنه لو عذب المحسن لكان فيه إخلاف لوعده والله ﷻ لا يخلف الميعاد؛ لأنه ليس عاجزًا وليس كاذبًا سبحانه وتعالىٰ، بل هو الصادق القادر فلا يخلف الميعاد.

إذن هذا الذي عمل صالحًا يجازيه الله تعالىٰ بالأصلح وجوبًا بمقتضىٰ الحكمة والكمال؛ لأنه ﷻ وعد بأنه يثيب الطائع، فيجب عليه ليس بإيجابنا، بل بإيجابه هو علىٰ نفسه.

فمثلًا لو قال قائل: هل الجدب الذي يصيب الناس صلاح؟ في الحقيقة أنه غير صلاح، والله تعالىٰ يقول: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الروم: ٤١] ومنه الجدب، وهو غير صلاح في حد ذاته، لكنه صلاح لغيره، بدليل: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾.

ولهذا اختلف العلماء رحمهم الله؛ هل يجب علىٰ الله فعل الأصلح أو لا يجب؟ وهل يجب عليه فعل الصلاح أو لا يجب؟ ونحن نقول: إنه يمتنع عليه ﷻ فعل الأسوأ وفعل السيئ؛ لأن هذا نقص والله سبحانه منزه عن النقص، وكذلك فعل ما ليس فيه صلاح ولا سوء فهو أيضًا منزه عنه؛ لأن مثل هذا الفعل سفه ولعب، والله تعالىٰ منزه عن ذلك، وبذلك يبقىٰ عندنا الصلاح والأصلح، ولكن ما ميزان الصلاح والأصلح؟ إن كان عقولنا؛ فربما نتوهم أن الله تعالىٰ

فعل الأسوأ أو السيئ، وإن كان الميزان الواقع فإنه ﷻ لا يفعل إلا الصلاح أو الأصلح، بل مقتضىٰ الكمال أنه إذا كان صلاح وأصلح فإنه يفعل الأصلح.

فإن قال قائل: إذا قلنا: إنه يجب عليه فعل الأصلح أو الصلاح، وَرَدَ علينا خلق إبليس، وأنه لو سَلِمَ الناس من إبليس لكانوا في خير وكان أصلح لهم، والله تعالىٰ قد خلقه؟

فالجواب علىٰ هذا الإشكال أن نقول: إن خلق إبليس لا شك أنه شر، لكن وجود شر يصارع بخير هذا أصلح؛ لأن الناس لو كانوا علىٰ طريقة واحدة وليس هناك ما يضلهم لم يتبين الصادق من غير الصادق؛ لأنه ليس هناك سبيل إلىٰ أن يكون الإنسان فاجرًا.

فلو لم يوجد إبليس ولا نفس أمارة بالسوء ما كان هناك طريق يمكن أن يسلكه الإنسان فيكون فاجرًا حتىٰ يُعرف حسن نيته من سوء نيته، فالحكمة إذن أن يخلق إبليس، بل والأصلح أن يخلق إبليس؛ لأنه لا يمكن امتحان العبد ومعرفة كونه عبدًا خالصًا لله أو عابدًا لهواه إلا بوجود إبليس والشر والنفس الأمارة بالسوء، إذن هذا ليس صلاحًا في نفسه ولا أصلح في نفسه ولكن لغيره.

وكذلك الجدب - وهو متعلق بالكون - فإنه ولا شك فساد للناس، وتعطل مصالح، وهلاك مواشٍ، وربما هلاك أنفس أيضًا، والله ﷻ يقدر الجدب.

فإذا قال قائل: كيف يستقيم هذا مع قولنا: إن الله لا يفعل إلا الأصلح أو الصلاح؟

ويجاب علىٰ ذلك بأن هذا سيئ من وجه وصالح من وجه، فالجدب مثلًا سيئ، لكن الله يقدره لأمر أعظم وأنفع للعباد من الخصب، فالله تعالىٰ يقول: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، فهذا صلاح لغيره، والله بين الحكمة منه فقال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

ولو بقي الناس قد بسط لهم الرزق لكان الأمر كما قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ [الشورىٰ: ٢٧]، ومعلوم أن بقاء الناس علىٰ فسوقهم وعتوهم وضلالهم مفسدة عظيمة أعظم من مفسدة الجدب، فإذا

جاءت مفسدة الجدب من أجل استقامة الناس على دين الله صار وجود الجدب صلاحًا عظيمًا.

ونضرب مثلًا لذلك بإنسان أراد أن يعطي شخصًا ألف درهم، لكن يعلم أنه لو أعطاه ألف درهم لذهب يشتري بها أشياء لا تنفع ويتمرد بها، لكن لو أعطاه كل يوم درهمًا أو منعه في بعض الأيام لكان ذلك صلاحًا أو أصلح له؛ لأنه في هذه الحال التي لا يعطيه فيها إلا درهمًا وربما منعه في بعض الأحيان ، إصلاحه للمعطى أحسن من إصلاح الحال الأولى التي يعطيه فيها ألف درهم ويذهب ينفقها في أشياء ليس فيها نفع أو في أشياء فيها ضرر.

أرأيت لو كان عندك صبيّ مريض بمرض يشفي منه بالكي، فأنت تكويه رغم أن الكي إساءة، رجاء مصلحة أعظم؛ لأن الكي لا يقتله لكن المرض الذي أصابه ربما يقتله، ولا أظن أن أحدًا من الناس يقول: إنك أسأت التصرف؛ بل يقولون: أحسنت التصرف، أما لو كويته من أجل أنك رأيته يلعب في السوق، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه لا يُعذَّب بالنار، ثم إن النار هنا ليست هي السبب في صلاحه، فقد يُكوى ولا ينتهي، ولهذا جاز الكي للاستشفاء من المرض، ولم يجز الكي من أجل تأديب الصبي ليصلي أو لئلا يلعب في السوق.

❁ قوله: «لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ»:

أي: إذا كان هناك فعل فيه صلاح، وفعل فيه أصلح، وفعل ليس فيه صلاح ولا أصلح، وفعل فيه سوء، وفعل فيه أسوأ، فهذه خمسة أقسام، وفعل الله ﷻ - وحاشاه من ذلك سبحانه وتعالى - الأسوأ، فإن ذلك في نظر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ جائز على الله.

ولكن كلام المؤلف هذا أيضًا فيه نظر ظاهر؛ لأن فعل الأسوأ مع إمكان الصلاح منافٍ للحكمة، لكن قد يخطئ الإنسان في الفهم؛ فيظن أن الأصلح خلاف كذا، ولكن الأمر خلاف ما ظن، فيظن في هذه الحال أن الله فعل الأسوأ وليس كذلك، لكن لو كان الأسوأ حقيقة وتقديرًا وتصورًا فإننا نقول: إن الله لا يمكن أن يفعله؛ لأنه منافٍ للحكمة، والله سبحانه وتعالى حكيم لا يمكن أن يفعل إلا ما فيه الخير إما بذاته وإما بغيره.

والحاصل: أن هذه المسألة فيها نزاع طويل بين أهل السنة وأهل الاعتزال، فالمعتزلة يرون أن

الله يجب عليه أن يفعل الأصلح والصلاح، وأهل السنة يقولون: لا يجب، والصحيح التفصيل وأن نقول: إن الله تعالىٰ يفعل ما كان من مقتضىٰ كماله، ولكن الميزان في الأصلح أو عدمه ليست عقولنا كما تقول به المعتزلة، ولكن الميزان للأصلح والصلاح هو الواقع الذي يتبين به أن هذا الفعل الذي أجراه الله ﷻ هو الأصلح.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] فكل هذه في ظاهرها مفاسد ومساوئ، فالعذاب من فوقنا حاصب من السماء أو من تحت أرجلنا: كالزلازل والبراكين: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾؛ يعني: القتال والنزاع فيما بينكم، وكل هذه في ظاهرها سيئة، ولكن فيها مصلحة عظيمة، وهي أن نتوب إلىٰ الله ونرجع إليه حتىٰ نتقي هذه العقوبات.

النبي ﷺ لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال: «**أعوذ بوجهك**»، وفي الثانية: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «**أعوذ بوجهك**»، وفي الثالثة: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال: «**هذه أهون، أو هذا أيسر**»[٢٤٩] ولهذا وقعت - في الأمة - الثالثة، أما الأولىٰ والثانية فلم تقع في الأمة علىٰ سبيل العموم، وربما يوجد في أجزاء من الأرض زلزال أو ما أشبه ذلك، ولكنها ليست عامة.

وبذلك يكون المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وافق أهل السنة من جهة، وخالف المعتزلة من جهة أخرىٰ، فالمعتزلة يقولون: إنه يجب علىٰ الله فعل الأصلح بجانب الصلاح، وفعل الصلاح بجانب الفساد، ولكننا قلنا: إنه إن كان المراد بالصلاح، والفساد، والأصلح ما يناط بالعقل فقول المعتزلة خطأ؛ وذلك لأن عقولنا تقصر عن إدراك الصلاح والفساد، فقد نظن هذا الشيء فاسدًا ويكون صلاحًا، وقد نظنه صلاحًا ويكون فسادًا.

وإن أرادوا بالأصلح ما تقتضيه حكمة الله ﷻ - وإن كان بالنسبة لنا سيئًا - فإن هذا هو ما

---

(٢٤٩) أخرجه البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: في قول الله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾، برقم (٧٣١٣)، وغيره من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

تقتضيه حكمة الله ﷻ؛ لأن الله لا يفعل شيئًا يكون فسادًا، والله ﷻ يقول: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[البقرة: ٢٠٥]، ولكننا نحن قد نظن هذا الشيء فسادًا وهو صلاح.

فخلق إبليس مثلًا، يقول أهل السنة للمعتزلة: إنه فساد وشر، وهو ينقض عليكم قولكم: إنه يجب على الله فعل الأصلح؛ لأن المعتزلة يقولون: يجب على الله فعل الأصلح، وأهل السنة - كما قال المؤلف رحمه الله - يقولون: لا يجب، لكن سبق أن الصواب التفصيل في ذلك وهو أن يقال: إن خلق إبليس شر من وجه وخير من وجه آخر، فلولا خلق إبليس ما وجد الكفر ولا الفسوق والعصيان، ووجود الكفر والفسوق والعصيان هو مقتضى حكمة الله ﷻ الذي به تتم كلمته ويصدق وعده.

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[هود: ١١٨، ١١٩]. فلو كان الناس كلهم على الصلاح فلن تتم كلمة الله بملء النار، إذن فوجود إبليس - وإن كان فيه الشر والفساد - ففيه مصلحة؛ لأن ذلك مقتضى الحكمة الذي يتم به غايات حميدة أرادها الله ﷻ.

❁ **قوله:** « فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي...»:

هذا البيت ويشهد له قول النبي ﷺ: «**من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له**»[٢٥٠]، ولكن سبب الهداية وسبب الإضلال يكون من العبد؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾[محمد: ١٧].

فإذا علم الله من العبد أن نيته الهدى وطلبه الهدى هداه، وإذا زاغ القلب أزاغه الله، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[الصف: ٥]. وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا

(٢٥٠) أخرجه مسلم، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٧)، وغيره من حديث جابر رضي الله عنه، وانظر في ذلك: رسالة العلامة الألباني في خطبة الحاجة.

ذُكِّرُوا بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

فسبب الهداية والإضلال من العبد، فإذا علم الله من هذا العبد أنه أهل للهداية هداه، كما أنه إذا علم أن هذا العبد أهل للرسالة أرسله، وذلك قبل ختم النبوة، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ قوله: « وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ الذَّاتِ...»:

أفعال الله سبحانه وتعالىٰ وأفعال العباد كلها مخلوقة؛ لأنها توجد بعد أن لم تكن، لكن أفعال الله جل وعلا كما سبق قديمة النوع وحادثة الآحاد، قديمة النوع بمعنىٰ أن الله ما زال ولم يزل يفعل سبحانه وتعالىٰ لا بداية لأفعاله، كما أنه لا بداية لذاته وصفاته، فأفعاله مثل سائر صفاته لا بداية لها. أما علماء الكلام، فإنهم يحددون بداية أفعال الله، ويقولون: إنه صار يفعل بعد أن لم يكن يفعل، ولا يقولون: بقدم أفعاله؛ لأنهم يخافون من مشاركة الله في القدم.

فيقال: هذا باطل؛ لأن الفعل صفة كمال، لا يعطل الله عن فعله وكماله في وقت من الأوقات، ولا بداية لجنس أفعاله سبحانه وتعالىٰ فهي قديمة النوع وحادثة الآحاد، بدليل أننا نرىٰ الأشياء تحدث بعد أن لم تكن، نرىٰ الأشياء تتجدد وتحدث بعد أن لم تكن موجودة هذا دليل علىٰ أن أفعال الله تتجدد أعيانها، وأما جنسها فهو قديم بقدم الله - جل وعلا - وأزلية بأزليته.

❁ قوله: « مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ...»:

الله جل وعلا بذاته وأسمائه وصفاته أزلي قديم ليس له بداية، وقد قال: رسول الله ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء»[٢٥١] فهو بأسمائه وصفاته قديم أزلي سبحانه وتعالىٰ، ومن ذلك

---

(٢٥١) أخرجه مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، برقم (٢٧١٣)، وأبو داود، كتاب: الأدب، باب: ما يقول عند النوم، برقم (٥٠٥١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

جنس الأفعال فهو قديم، وأما أعيانها وأفرادها فإنها محدثة بعد أن لم تكن. وهذا بخلاف قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم بأعيانه، أما أهل الحق فيقولون: العالم ليس قديمًا وإنما هو محدث مخلوق وهو من أفعال الله سبحانه وتعالى، فليس العالم قديمًا بأعيانه كما تقوله الفلاسفة.

بل كل شيء سوى الله وأسمائه وصفاته فإنه مخلوق، محدث بعد أن لم يكن، أوجده الله ﷻ من العدم، وضل من أثنى على آحاد الأفعال بالقدم وهم الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم وأنه ليس بمحدث، وكيف يكون المخلوق والمحدث قديمًا، وقد خلق من العدم بعد أن لم يكن؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، من قال به فإنه من الضالين.

❁ **قوله:** «وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَار...»:

لا يزال الله جل وعلا يخلق ويرزق ويحيي ويميت ويدبر باختياره سبحانه وتعالى، قال الله جل وعلا: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] يختار ما يشاء ويميزه على غيره، هناك مخلوقات ميزها الله على غيرها، فالمخلوقات ليست سواء، مثلًا اختار الله جل وعلا مكة والبيت الحرام على سائر المخلوقات، واختار الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- على غيرهم، ويميز بعضهم على بعض ويختار سبحانه وتعالى من الأوقات ومن الأمكنة ومن الأشخاص، ويميز بعض المخلوقات على بعض، ويميز بعض الأمكنة على بعض، ويميز بعض الأزمنة على بعض؛ كشهر رمضان وليلة القدر ويوم الجمعة على غيرها من الأزمان، ويختار الأشخاص أيضًا ويميز بعضهم على بعض، اختار الرسل -عليهم الصلاة والسلام- واصطفاهم على غيرهم، وفَضَّل الرسل بعضهم على بعض، هذا كله من أفعال الله سبحانه وتعالى. هذا معنى: يختار؛ بمعنى: يميز بعض الأشياء على بعض.

ومراد الناظم في قوله: «**باختيار**»؛ يعني: أنه يفعل بغير إجبار، أي: أنه غير مجبر على الفعل، وإنما يفعل بإرادته سبحانه وتعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، فهو لا يجبر على فعله جل وعلا وإنما يفعل بإرادته ومشيئته.

وقوله: «**من غير حاجة**» من غير حاجة إلى الخلق، وإنما الخلق هم الذين يحتاجون إلى الله جل

وعلا، فهو لم يخلقهم من أجل أن ينفعوه أو من أجل أن يعينوه أو يساعدوه، هو غني عنهم، وغني عن كل شيء، وكل شيء محتاج إلى الله جل وعلا قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] فهو سبحانه وتعالى غني عن خلقه كلهم، غني عن السموات والأرض وعن العرش وعن المخلوقات كلها، لم يخلقها لحاجة وإنما خلقها لمصالح عباده وخلقها لحكمة لا لحاجة.

❁ قوله: « لَكِنَّهُ لا يَخْلُقُ الْخَلْقَ سُدًى »:

يعني: من غير حكمة، وإنما خلقهم لحكمة، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]. لم يخلق الله جل علا خلقه عبثًا من غير حكمة، بل خلقهم لحكمة عظيمة ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]. ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١]. لم يخلق الله هذه المخلوقات؛ لأنه محتاج إليها بل هو الغني سبحانه وهي المحتاجة إليه، ولم يخلقها عبثًا من غير حكمة، بل خلقها لحكمة؛ لتدل على قدرته سبحانه وعلمه وحكمته وقوته سبحانه وتعالى.

هذه المخلوقات تدل على الله سبحانه وتعالى، إن في ذلك ﴿لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] آيات؛ يعني: دلالات تدل على عظمة الله جل وعلا؛ وعلى قدرته، وعلى حكمته، وعلى علمه، وعلى إحاطته بكل شيء، فهي تدل على صفات الله جل وعلا؛ لأن كل مخلوق لابد له من خالق، وكل موجَد لابد له من موجِد، وكل محدث لابد له من مُحدِث، هذا دليل فطري عقلي سمعي أن كل مخلوق لابد له من خالق، ما خلق من غير شيء، فهي تدل على عظمة الله وقدرته، وكذلك خلقها لمصالح عباده قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وكذلك تدل على استحقاقه للعبادة، إن الذي

خلق هذه الأشياء هو المستحق للعبادة، أما الذي لا يخلق فلا يستحق العبادة ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١].

ثم أيضًا الله خلق هذه المخلوقات وأوجدها لتدل على اليوم الآخر، فالذي خلق هذه المخلوقات وبدأها من عدم أليس بقادر على إعادة الخلق وبعثهم يوم القيامة ومجازاتهم على أعمالهم؟ إنهم يعملون في هذه الدنيا، بعضهم يعمل بالكفر والمعاصي والفسق، وبعضهم يعمل بالاستقامة، يموتون جميعًا فلو لم يبعثوا للجزاء على أعمالهم فإنه لا نتيجة لأعمالهم. هذا وصف لله بالعبث بل لا بد أن يبعثهم، وأن يجازي المحسن بإحسانه والمسيئ بإساءته، وإلا لو تركوا بدون جزاء، وأنهم يعملون ما يشاءون في هذه الدنيا ويموتون لكان هذا عبثًا، والله منزه عن العبث ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦] ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] فأفعال الخلق لن تذهب سدى، لابد أنهم يجازون بها، ولا نراهم يجازون في هذه الدنيا فدل على أن هناك دار جزاء غير هذه الدنيا.

❁ قوله: «أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لله...»:

أفعال العباد هي خلق الله، ﴿الله خلق كل شيء﴾ [الزمر: ٦٢] فيدخل فيه أفعال العباد، فهي شيء يدخل في خلق الله جل وعلا ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] يعني: ويخلق ما تعملون، وهي كسب لهم، هي خلق الله، وهي كسب العباد وفعلهم حقيقة؛ لأن العباد اكتسبوها باختيارهم وإرادتهم ومشيئتهم، أعطاهم الله اختيارًا، وأعطاهم مشيئة، وأعطاهم عقلًا وتفكيرًا، وبين لهم طريق الحق من طريق الضلال، وبين لهم النافع والضار، فالعبد هو الذي يقدم على فعل الخير أو فعل الشر باختياره، وهذا لا يتنافى مع أن الله قدر ذلك وخلقه، فهي خلق الله وهي فعل العبد، واكتساب العبد، ولذلك يثاب على الطاعة، ويعاقب على المعصية؛ لأنها صادرة عن إرادته، وعن اختياره، وعن مشيئته، فهو يقدر أن يصلي، ويقدر أن يصوم، ويقدر أن يعمل الصالحات، ويقدر على ترك الصلاة، وعلى ترك الصيام، وعلى فعل الفواحش، يقدر على هذا غير

مجبر ولا مكره، ولا يفعل بدون عقل، بل عقله معه ما هو بمجنون، ولذلك المجنون لا يؤاخذ، وكذلك المكره لا يؤاخذ؛ لأنه ليس لهما اختيار ولا مشيئة، أما الإنسان العاقل المختار فهذا يؤاخذ.

فهذا فيه رد على الجبرية الذين يقولون: إن العبد مجبر وليس له اختيار ولا مشيئة، وإنما هو يُحرك كالآلة بيد المحرك لها. هذا قول الجبرية الذين يغلون في إثبات أفعال الله جل وعلا، ويقابلهم القدرية وهم المعتزلة الذين يغالون في إثبات القدرة للعبد، وأنه يستقل بفعله ويقولون: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وليس له فيها إرادة ولا مشيئة، وإنما العباد هم الذين يخلقون أفعالهم استقلالًا، لا أن الله قدرها عليهم أو خلقها فيهم. فهم على طرفي نقيض مع الجبرية، الجبرية نفوا قدرة العبد واختياره، وغلوا في إثبات أفعال الله، والقدرية على العكس غلوا في إثبات قدرة العبد وإرادة العبد، ونفوا إرادة الله ومشيئته وخلقه لأفعال العباد.

أما أهل السنة والجماعة فهم الوسط، يقولون: هي خلق الله جل وعلا وهي أفعال العباد باختيارهم وإرادتهم وقدرتهم ومشيئتهم.وهذا جمع بين الأدلة، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، ففي قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ﴾ هذا رد على الجبرية الذين ينفون مشيئة العبد، ويقولون: إنه مجبر ومحرك ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، هذا رد على القدرية الذين يقولون: ليس لله مشيئة، ولا إرادة في أفعالنا: فالآية جمعت بين إثبات المشيئة للعبد، ولكنها ربطتها بمشيئة الله. فالعبد لا يستقل بأفعاله كما تقوله المعتزلة، وليس هو مجبرًا كما تقوله الجبرية، بل هو مسير ومخير، الجبرية يقولون: العبد مسير فقط، والمعتزلة يقولون: العبد مخير فقط، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يقولون: هو مسير ومخير، مسير؛ لأنه لا يخرج عن إرادة الله ومشيئته، ومخير؛ لأن الله أعطاه قدرة واختيارًا، فإذا أراد الخير يسر الله له الخير، وإذا أراد الشر يسر الله له الشر، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠] والنبي ﷺ يقول: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» لما ذكر للصحابة أن الأمور بقدر الله وقضائه،

قالوا: أفلا نترك العمل يا رسول الله ونتكل علىٰ كتابنا؟ قال: «**لا**»، «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[٢٥٢]، فالعبد إذا أراد الخير، ورغب في الخير، ومال إلىٰ الخير، يسر الله له الخير، وإذا كان علىٰ العكس أراد الشر، ومال إلىٰ الشر، فإن الله ييسر له الشر، كل ميسر لما خلق له، فالسبب من قبل العبد، والتوفيق من الله.

فقول الناظم: «**أفعالنا مخلوقة لله**» هذا رد علىٰ القدرية والمعتزلة؛ لأن الله خالق كل شيء، وقوله: «**لكنها كسب لنا**» هذا رد علىٰ الجبرية.

يقولون: ما هي بكسب لنا، هي فعل الله وحده ما لنا فيها اختيار ولا إرادة أو مشيئة.

ومعنىٰ: «**لكنها كسب لنا**»؛ أي: فعل لنا، فالكسب والفعل بمعنىٰ واحد، قال جل وعلا: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]. ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالأفعال خلقها الله ولكنها كسب للعباد بمعنىٰ: أنها فعل يقع من العباد، والفعل والكسب بمعنىٰ واحد لا يختلفان عند جمهور أهل السنة، وأما الأشعري وأتباعه فيقولون: إنها كسب وليست فعلًا، هذا التفريق لا يتصور أبدًا؛ لأنه لا فرق بين الفعل والكسب، سماها الله كسبًا للعباد، وسماها عملًا ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وقال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]. فسماها كسبًا، وسماها عملًا، وسماها فعلًا، فهي كسب وعمل وفعل للعباد، ليست كسبًا فقط كما تقوله المعتزلة، ولهذا يقال:

مما يُقال ولا حقيقة تحته	معقولة لذوي الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال	عند الهاشمي وطفرة النظام

---

(٢٥٢) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، سورة الليل، باب: قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، برقم (٤٩٤٥)، ومسلم كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، برقم (٢٦٤٧)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

فمن الأمور التي لا حقيقة لها الكسب عند الأشعري، وهي هذه المسألة.

«**مخلوقة لله**» هذا بلا شك، هي «**كسب لنا**» وفعل لنا، لا يكفي أن تقول: كسب، بل نقول: هي فعل وكسب، كسب لنا وفعل لنا.

«**يا لاهي**» هذا رد علىٰ من أخذ بأحد القولين، إما الجبر وإما نفي القدر، هذا يعتبر لاهيًا؛ أي: غافلًا عن معرفة الأدلة بينها المطلوب منه التعلم ومعرفة الحق واتباعه.

❁ **قوله**: « وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ ...»:

أي: فعل كان «**من طاعة**» يستحق عليها الثواب، «**أو ضدها**»؛ يعني: معصية يستحق عليها العقاب، والطاعة ضد المعصية، أفعال العباد كلها مرادة لله، الخير والشر، والكفر والإيمان، والطاعة والمعصية، كلها مرادة لله بالإرادة الكونية والمشيئة، فكلها أرادها الله كونًا، وشاءها، **والإرادة علىٰ قسمين**:

الأولىٰ: إرادة كونية.

الثانية: إرادة دينية.

مثال الأولىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[الأنعام: ١٢٥] هذه الإرادة الكونية.

مثال الإرادة الشرعية: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء: ٢٧-٢٨]، هذه إرادة، والإرادة الكونية لابد من وقوعها، وأما الإرادة الدينية فقد تقع، وقد لا تقع، والإرادة الكونية ليس من لازمها المحبة والرضا، فقد يحبها الله ويرضاها، وقد لا يحبها ولا يرضاها خلاف الإرادة الشرعية، فإن من لازمها المحبة والرضا، فالله لا يريد دينًا إلا ما يحبه، وأما ما يريده كونًا فقد يحبه مثل طاعة الطائع، وقد لا يحبه مثل كفر الكافر ومعصية العاصي، أرادهما الله كونًا، لكنه لا يحبها شرعًا، ولذلك نهىٰ عنها، فنهىٰ عن المعصية، وعن الكفر والشرك.

۞ قوله: «لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ...»:

«لربنا»، أي: أن أفعالنا كلها، الطاعة والمعصية داخلة تحت إرادة الله ومشيئته، كل ما يفعله العباد فهو مراد لربنا «من غير ما اضطرار» لنا؛ يعني: لم يجبرنا هذا رد على المجبرة الذين يقولون: إن الله أجبر العباد على أفعالهم، وليس لهم اختيار، فهم يفعلون بدون اختيار وإنما هم كالآلة التي تحرك، هؤلاء غلوا في إثبات الإرادة الكونية، ونفوا الإرادة الشرعية.

«فافهم ولا تمار» افهم هذا، وفصله هذا التفصيل، واجمع بين الأدلة ولا تمار، يعني: لا تجادل بالباطل كما يجادل أهل الضلال الذين يأخذون طرفًا من الأدلة ويتركون الطرف الآخر، فالجبرية أخذوا بطرف الأدلة التي جعلت المشيئة والإرادة لله جل وعلا وأنه خالق كل شيء، والقدرية أخذوا بالأدلة التي تدل على أن الله جعل للعبد مشيئة وإرادة واختيارًا، ونسوا أن الله جل وعلا هو الخالق، وهو المدبر، وهو الذي له المشيئة النافذة، نسوا هذا، فكل من الطائفتين أخذ بطرف من النصوص.

وأما أهل السنة والجماعة فإنهم جمعوا بين النصوص؛ لأنها كلها من عند الله سبحانه وتعالى. أما الأخذ ببعض النصوص وترك بعضها، فهذه طريقة أهل الزيغ دائمًا وأبدًا، إنهم يأخذون بطرف من الأدلة، ويتركون الطرف الآخر ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، أما الراسخون في العلم فيقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، يجمعون بين كلام الله وكلام رسوله، ولا يأخذون ببعضه ويتركون بعضه وإنما يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٧، ٨]؛ يعني: كما ضل الذين في قلوبهم زيغ وأخذوا بالمتشابه، فإن أهل السنة والجماعة هداهم الله جل وعلا فجمعوا بين الأدلة وفسروا بعضها ببعض، ولم يضربوا بعضها ببعض، وقالوا: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فالله جل وعلا له مشيئة، وله إرادة، وهو الخالق لكل شيء، لكن العباد لهم أيضًا مشيئة، ولهم إرادة، ولهم أفعال، وقد جمع الله بين هذا وهذا في قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، أضاف المشيئة إلى العباد: هذا رد على الجبرية وأضافها إليه فقال: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: هذا رد على القدرية آية واحدة فيها الهدى - ولله الحمد - وفيها النور.

فالقرآن كله يفسر بعضه بعضًا، ويوضح بعضه بعضًا، ومثله كلام الرسول ﷺ، لكن هذا

يحتاج إلىٰ رسوخ في العلم، أما المبتدئ وأما الجاهل فلا يصلح أن يتكلم في مسائل العلم حتىٰ يتعلم ويترسخ في العلم، ويعرف طرق الاستدلال، ويعرف الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، ويعرف الناسخ والمنسوخ، ليست المسألة أنك إذا وجدت آية أو حديثًا تأخذه وتستدل به دون أن تنظر فيه هل هو معارض لدليل آخر؟ أو لا يوجد له معارض، وإذا وجد معارض، فكيف الجمع بينهما؟ وهل هذا الدليل الذي أخذته، هل هو صحيح من ناحية السند أو غير صحيح؟ هل هو محكم أو هو منسوخ؟

ولهذا أَلَّفَ العلماء رحمهم الله أصول الفقه وألفوا أصول التفسير لهذا الغرض، أصول الفقه لمعرفة الاستدلال، وكيفية الاستدلال، واستنباط الأحكام، وأصول التفسير لمعرفة كيف يفسر كلام الله ﷻ وضعوا للتفسير قواعد أخذوها من القرآن نفسه، ومن السنة، فلا يجوز لأحد أن يدخل في هذه الميادين حتىٰ يتعلم، ويدرس أصول الفقه، ويدرس أصول التفسير، ويدرس مصطلح الحديث ليعرف صحيح السنة من الضعيف والموضوع، ويعرف الأحاديث الشاذة والأحاديث غير الشاذة، يجب أن يعرف هذه الأمور.

هذه علوم لا بد منها، لابد أن يتعلم الإنسان، ولا يكفي أنه إذا صار يعرف حروف الهجاء يأخذ كتابًا ويقرأ، وإذا انتهىٰ من الكتاب صار عالمًا! هل كتاب واحد يجعلك عالمًا وأنت لم تدرس اللغة، ولم تدرس النحو، ولم تدرس الأصول، ولم تدرس القواعد الفقهية، ولم تدرس التفسير، ولم تدرس روح الحديث، ولم تدرس كلام العلماء؟ العلم ليس بهذه السهولة إنه يحتاج إلىٰ وقت، ويحتاج إلىٰ علماء تتلقىٰ عنهم العلم المطلوب، وهذا يحتاج إلىٰ معاناة وصبر، ولا يعني أن تدعي العلم بمجرد سماعك لشريط، أو قراءتك لكتاب ما، لا يعني هذا أنك صرت عالمًا! لا يجوز هذا، بل إن هذا يضر الأمة ويضر الإنسان نفسه، وينشأ جيل يتلاعبون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

❁ **قوله:** « وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الوَرَىٰ...»:

هذا الكلام غير سليم، وهو يجري علىٰ مذهب الأشاعرة الذين ينفون الحكمة في أفعال الله

جل وعلا، فيقولون: إن الله يفعل لمجرد المشيئة، لا لحكمة، فيجوز أن يعذب المطيع، وأن ينعم الكافر؛ لأنه يفعل ما يشاء.

وأما أهل السنة فيقولون: هذا باطل في حق الله سبحانه وتعالىٰ، فإنه لا يليق به أن ينعم الكافر وأن يعذب المؤمن، لا يليق بحكمته سبحانه وتعالىٰ، وبرحمته، وجاءت الأدلة في الكتاب والسنة في أنه أعد للمتقين الجنات، وأعد للكافرين النار، هذا الذي جاء في الكتاب والسنة، فكيف تقولون: يعذب الورىٰ من غير ما ذنب ولا جُرم جرىٰ؟

وأما ما جاء في الحديث: «**لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم**»(٢٥٣) هذا معناه أن الله لو حاسبك علىٰ نعمه التي أنعمها عليك، وحاسبك علىٰ حسناتك، فماذا تساوي حسناتك بالنسبة للنعم التي أنعمها الله عليك؟ لا تقابل شيئًا. لو حاسب الله جل وعلا العباد علىٰ أعمالهم وقابل بينها وبين نعمه التي أنعمها عليهم، ما قابلت أعمالهم شيئًا، ولكن الله يعفو عنهم سبحانه وتعالىٰ، يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلىٰ سبعمائة ضعف إلىٰ أضعاف كثيرة لا يعلمها إلا الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، ولهذا فإن النبي ﷺ علىٰ ما أعطاه الله من العبادة واليقين والعمل الذي لا يباريه أحد من الخلق فيه يقول: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت علىٰ نفسك**»(٢٥٤)، ولما قال ﷺ: «**لن يُدخِلَ الجنة أحدًا عمله**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة**»(٢٥٥) فالأعمال سبب لدخول الجنة وليست هي الثمن للجنة، الجنة كرم من الله، وفضل من الله سبحانه وتعالىٰ، وإنما الأعمال الصالحة سبب لدخول الجنة.

---

(٢٥٣) سبق تخريجه.

(٢٥٤) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، برقم (٤٨٦)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: في الدعاء في الركوع والسجود، برقم (٨٧٩)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢٥٥) سبق تخريجه.

فلو أن الله أحصىٰ عليهم أعمالهم، وأحصىٰ عليهم نعمه التي أعطاهم، وأحصىٰ عليهم سيئاتهم، فإن أعمالهم الصالحة لا تقابل شيئًا، ولكن الله جل وعلا يعفو، ويضاعف الحسنات، ويرحم عباده المؤمنين علىٰ تقصيرهم وعلىٰ قلة أعمالهم، فلا يغتر الإنسان بعمله.

۞ قوله: « فَكُلُّ مَا مِنْهُ »:

جل وعلا من الأفعال والأوامر والنواهي يجمل؛ لأن كل ما يصدر عن الله جل وعلا فإنه محمود؛ لأنه لا يصدر عنه شيء إلا لحكمة، فيضع العقوبات في مواضعها، ويضع الكرامات في مواضعها، فكل ما يصدر عنه جل وعلا فهو حسن محمود، خلاف العباد فإنهم يصدر منهم الخير، ويصدر منهم الشر، يصدر منهم المحمود، ويصدر منهم المذموم، أما الله جل وعلا فإنه لا يصدر عنه إلا ما هو محمود، ولا يسأل عما يفعل لحكمته؛ لأنه لا يفعل شيئًا لغير حكمة، أما الأشاعرة فيقولون: لا يسأل عما يفعل؛ لأنه يفعل لمشيئته، لا لحكمة، وهذا غلط، الله جل وعلا لا يسأل عما يفعل، كما قال تعالىٰ في القرآن: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ لأنه لا يفعل إلا ما فيه حكمة، وما فيه خير، حتىٰ عقوبة الكافر فيها حكمة لأنها عدل منه سبحانه أنه يعذب الكافر وينعم المطيع، فما حكم به من العقوبات في الدنيا، قطع يد السارق، رجم الزاني، رجلد الزاني، جلد القاذف، قتل القاتل عمدًا، هذا غاية العدل وغاية الحكمة؛ لأن فيها مصالح للعباد، حكم بقطع يد السارق جزاء بما كسب، وحكم بالقصاص؛ لأنه يمنع القتل بغير حق وقال: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩] وحكم بإقامة الحد علىٰ الزاني رجمًا أو جلدًا، وذلك لحماية الأعراض، ومنع جريمة الزنىٰ واللواط، وهذا لحكمة عظيمة، فهذه العقوبات وإن كانت مكروهة للناس ومؤلمة لمن تقع عليه، إلا أنها من جهة الله رحمة وعدل، وخير للبشرية، فأفعاله سبحانه في غاية الحكمة، وفي غاية التمام والكمال فقوله: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ أي لا يُعترض عليه سبحانه وتعالىٰ في شيء من أفعاله وأحكامه؛ لأنها صادرة عن حكمة ورحمة وعدل وإحسان منه سبحانه وتعالىٰ.

❁ قوله: « فَإِن يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...»:

هذا صحيح وحق، الثواب فضل منه سبحانه وتعالىٰ، والعقاب عدل منه سبحانه وتعالىٰ، فالثواب لأهل الطاعات، والعقاب لأهل المعاصي والجرائم، فهذا عدل منه سبحانه، فالثواب علىٰ الطاعات فضل منه سبحانه وتعالىٰ، هو الذي تفضل فأثابهم علىٰ ذلك، ويضاعف لهم الحسنات، الحسنة بعشر أمثالها إلىٰ سبعمائة ضعف إلىٰ أضعاف كثيرة، ومن الناس من يؤتىٰ أجره بغير حساب، هذا فضل منه سبحانه، فالنعم كلها، والنعيم في الجنة كله فضل من الله، والعذاب في النار والعقوبات في الدنيا كلها عدل منه سبحانه وتعالىٰ؛ لأنه يضع الأمور في مواضعها.

❁ قوله: « فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ...»:

هذا رد علىٰ المعتزلة، الذين يقولون: يجب علىٰ الله فعل الأصلح، وهذا باطل؛ لأنه لا يجب علىٰ الله جل وعلا شيء، ولا أحد يوجب علىٰ الله شيئًا، وإنما الله هو الذي يوجب علىٰ نفسه رحمة منه ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، هذا حق أحقه الله علىٰ نفسه سبحانه وتعالىٰ، وقول النبي ﷺ: «**حق العباد علىٰ الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئًا**»[٢٥٦] هذا تفضل منه، لا لأن أحدًا أوجب عليه ذلك، فلا أحد يوجب علىٰ الله شيئًا.

وقوله: «**ويح من لم يفلح**» «ويح» كلمة تألُّم وتوجع، يتوجع علىٰ من ضل من الأمة الإسلامية كيف انحرفوا عن الصراط المستقيم، «**من لم يفلح**»؛ أي: من لم يفز بمتابعة الحق والالتزام بالكتاب والسنة، والابتعاد عن الباطل.

❁ قوله: « فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي...»:

الهداية والضلال بيد الله سبحانه وتعالىٰ، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فالهداية لها أسباب، والضلال له أسباب، فالله جل وعلا يهدي من يشاء ويضل من يشاء، يهدي من يشاء

(٢٥٦) سبق تخريجه.

فضلًا منه، ويضل من يشاء عدلًا منه سبحانه وتعالىٰ، والهداية علىٰ قسمين: هداية دلالة وإرشاد، وهذه حاصلة لكل الخلق، والكفار والمؤمنين، كلهم هداهم الله، بمعنىٰ أن الله دلهم وأرشدهم إلىٰ طريق الصواب، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] هذه هداية دلالة وإرشاد.

والنوع الثاني: هداية التوفيق، وهذه خاصة بالمؤمنين، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥]؛ أي: هداية التوفيق ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وهذه الهداية هي التي يطلبها العباد في قولهم في سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، هي هداية التوفيق والثبات.

وأما هداية الدلالة والإرشاد فهذه حاصلة لكل أحد، بمعنىٰ أنه بيّن وأرشد الجميع، لكن التوفيق خاص بالمؤمنين، الله جل وعلا يقول لنبيه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، هذه هداية التوفيق، لما حرص النبي ﷺ علىٰ إسلام عمه أبي طالب وموته علىٰ الإسلام، حرص ﷺ علىٰ ذلك غاية الحرص، وحزن لما مات علىٰ الكفر، وأنزل الله عليه هذه الآية: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] فهو يضع هداية التوفيق فيمن يستحقها، فالعبد هو الذي يطلب الهداية ويحرص عليها، فيوفقه الله -جل وعلا-، أما الذي يُعرض عن الهداية ويتكبر فهذا يحرمه الله من الهداية بسبب أفعاله، فالضلال له أسباب، والهداية لها أسباب من قِبَل العبد.



فصل
في الكلام على الرزق

٧٠- وَالـرِّزْقُ مَـا يَنْفَـعُ مِـنْ حَـلَالِ ... أَوْ ضِـدِّهِ فَحُـلْ عَـنِ الْـمُحَالِ

٧١- لأَنَّـهُ رَازِقُ كُـلِّ الـخَلْقِ ... وَلَـيْسَ مَـخْلُوقٌ بِغَـيْرِ رِزْقِ

٧٢- وَمَـنْ يَمُـتْ بِقَتْلِـهِ مِـنَ البَـشَرِ ... أَوْ غَـيْرِهِ فَبِـ«الْقَـضَاءِ وَالقَـدَرِ»

٧٣- وَلَمْ يَفُـتْ مِـنْ «رِزْقِـهِ» وَلَا «الأَجَـلْ» ... شَيْءٌ فَـدَعْ أَهْـلَ الـضَّلَالِ وَالخَطَـلْ

* الشرح *

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:

❁ قوله: «وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ»:

أي: المرتزق ينتفع بحصوله سواء كان ذلك المنتفع به «من حلال»، وهو ما انحلت عنه لتبعات ضد الحرام، «أو ضده»؛ أي: ضد الحلال، وهو الحرام؛ أي: ما منع منه شرعًا.

أما الصفة في ذاته ظاهرة كالسم والخمر، أو خفية كالربا، ومذكىٰ المجوسي ونحوه؛ لأنه في حكم الميتة، وأما لخلل في تحصيله كالربو أو الغضب ونحو ذلك. فكل ذلك رزق؛ لأن الله يسوقه للحيوان فيتغذىٰ به. «فحل»؛ أي: زل. «عن المحال»؛ أي: الخطأ.

قال في «القاموس»: والمحال من الكلام -بالضم-: ما عدل عن وجهه كالمستحيل، ومراده بذلك مذهب المعتزلة القائلين: إن الإنسان إذا تغذىٰ طول عمره بالحرام لم يرزقه الله، وما ذهبوا إليه محال؛ «لأنه» تعالىٰ «رازق كل الخلق»، كما دلت علىٰ ذلك الأدلة من الكتب والسنة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

«وليس» يوجد «مخلوق» من سائر الحيوانات ويبقىٰ «بغير رزق»، فظهر فساد مذهب المعتزلة، وصحة مذهب أهل السنة، فإن الله تعالىٰ قسم بين الخلق معائشهم في الحياة الدنيا،

ومعلوم أن الحرام معيشة لبعض الأنام، والله الفعال لما يريد.

❁ **قوله**: « وَمَنْ يَمُتْ... »:

أي: من سائر الحيوانات. «**بقتله**»: من سائر أنواع القتل «**من البشر**». الإنسان ذكرًا كان أو أنثىٰ، واحدًا أو جمعًا، «**أو غيره**»؛ أي: غير البشر من سائر الحيوانات. «**ف**» موته «**بالقضاء**»؛ أي: بقضاء الله تعالىٰ، وهو لغة: الحكم. وعرفًا: إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء علىٰ ما هي عليه فيما لا يزال. «**والقدر**»؛ أي: بتقدير الله تعالىٰ.

قال الخطابي: قد يحسب كثير من الناس أن معنىٰ القدر من الله تعالىٰ والقضاء معنىٰ الإجبار والقهر للعبد علىٰ ما قضاه وقدره، ويتوهم أن قوله ﷺ: «**فحج آدم موسىٰ**»[٢٥٧] من هذا الوجه، وليس كذلك؛ وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله تعالىٰ بما يكون من أفعال العباد واكتسابهم، وصدورها عن تقدير منه وخلق لها، خيرها وشرها.

«**ولم يفت**» علىٰ المقتول ولا غيره «**من رزقه**» المقسوم له في علم الله تعالىٰ، «**ولا**» فاته أيضًا من «**الأجل**» المحتوم «**شيء**»، ولا لحظة واحدة.

«**فدع**»؛ أي: اترك «**أهل الضلال**» من طوائف الاعتزال «**و**» دع أهل «**الخطل**»؛ أي: الكلام الفاسد وأهل الضلال هم القائلون: إن للمقتول أجلين: القتل والموت. وأنه لو لم يقتل لعاش إلىٰ أجله الذي هو الموت، وهذا قول باطل.

ففي «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد**»[٢٥٨] وقد ورد أن هذه الكتابة تكتب بين عيني الجنين.

---

(٢٥٧) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: وفاة موسىٰ وذكره بعد، برقم (٣٤٠٩)، ومسلم، كتاب: القدر، باب: تحريم الظن والتجسس...، برقم (٢٦٥٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٥٨) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، برقم (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، برقم (٢٦٤٣)، وغيرهما من =

قال الحافظ بن رجب: وبكل حال فهذه الكتابة التي تكتب للجنين في بطن أمه غير كتابة المقادير السابقة لخلق الخلائق المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢].

وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**إن الله تعالىٰ قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»(٢٥٩).

قال علماء الحديث: فيكتب رزقه قليلًا كان أو كثيرًا، وصفته حلالًا كان أو حرامًا أو مكروهًا، ويكتب أجله طويلًا كان أو قصيرًا، والله أعلم.

• قال العلامة ابن قاسم:

قوله: «فصل في الكلام علىٰ الرزق»:

وهو: اسم لما يسوقه الله إلىٰ الحيوان فيأكله، والجمع أرزاق.

قوله: «وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ...»:

أي: الرزق هو: ما ينتفع المرتزق بحصوله، سواء كان من حلال، ضد الحرام - مستعار من حل العقدة - وهو ما انتفىٰ عنه حكم التحريم، أو ضده؛ أي: ضد الحلال، وهو الحرام؛ فحل؛ أي: زل عن المحال، فإنه لا يبقىٰ أحد بلا رزق.

قوله: «لأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ...»:

أي: لأن الله سبحانه رازق جميع الخلق، كما في الآيات المحكمات والأحاديث الصحيحة، وعلم بالحس والمشاهدة، وليس يوجد مخلوق من سائر الحيوانات بغير رزق: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

= حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢٥٩) أخرجه مسلم، كتاب: القدر، باب: حجاج آدم وموسىٰ عليهما السلام، برقم (٢٦٥٣)، والترمذي كتاب: القدر، باب: (١٨)، برقم (٢١٥٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

❁ **قوله:** «وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ الْبَشَرِ...»:

أي: ومن يمت بقتله من سائر أنواع القتل من البشر؛ أي: الإنسان، قدم للاهتمام به، أو غيره من سائر الحيوانات، فموته بقضاء الله وإرادته، وقدره في الأجل المقدر لموته؛ والقدر: اسم لما صدر مقدرًا من الله، وعلم الله السابق محيط بالأشياء على ما هي عليه، لا محو، ولا تغيير، ولا زيادة، ولا نقص، فإن الله يعلم ما كان، وما يكون؛ وما جرى به القلم في اللوح المحفوظ، فقيل: يقع فيه محو وإثبات، وكذا ما بيد الملائكة.

❁ **قوله:** «وَلَمْ يَفُتْ مِنْ رِزْقِهِ وَلَا الأَجَلْ...»:

أي: ولم يفت على المقتول ولا غيره من رزقه المقسوم له في علم الله شيء، وإن قل ولا فاته أيضًا من الأجل المحتوم شيء، ولا لحظة، فاترك أهل الضلال من طوائف الاعتزال، ودع أهل الخطل؛ أي: الكلام الفاسد؛ وفي الحديث: «**لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها**»(٢٦٠).

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله:** «وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ...»:

الرزق؛ بمعنى: العطاء، والله سبحانه وتعالى هو الرزاق، وهو الذي يرزق العباد، لكن هل الرزق شامل للحلال والحرام أو هو خاص بالحلال؟

نقول: **الرزق نوعان:**

النوع الأول: رزق ما يقوم به البدن: وهذا يشمل الحلال والحرام، ويشمل رزق البهائم والإنسان، فهو عام، حتى لو فرض أن الرجل لا يأكل إلا الخنزير والميتة فهو رزق، ولو فرض أنه لا يأكل إلا الربا وما يكون بالغش والخيانة فهو رزق.

---

(٢٦٠) أخرجه ابن ماجه، كتاب: التجارات، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، برقم (٢١٤٤)، ومالك في «الموطأ» بلاغًا، برقم (١٦٠١)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم (٣٢٣٩)، والحاكم، برقم (٢/ ٦)، وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٨٦٦).

النوع الثاني: رزق ما يقوم به الدين: وهذا خاص بالرزق الحلال؛ لأن الرزق الحرام وإن قام به البدن لكن ينقص به الدين.

فقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «**والرزق ما ينفع من حلال أو ضده**» يريد به من نوعي الرزق ما يقوم به البدن؛ لأنه عام للحلال والحرام، والناطق والبهيم، وكل شيء.

قوله: «وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالِ...»:

ثم علل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فقال: «**لأنه رازق كل الخلق**» ولو قلنا: إن الرزق خاص بالحلال فقط لخرج بذلك قسم كبير من الخلق عن كون الله يرزقهم، مع أن الله رازق كل الخلق، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦].

أما إذا كان الرزق مطلوبًا من العبد؛ كقول العبد: اللهم ارزقني، فلا ريب أنه إنما يطلب الرزق الحلال، الذي به قوام الدين، ولا يخطر ببال أي إنسان إذا دعا الله أن يرزقه، أنه يريد الحلال والحرام، وإنما يريد الرزق الحلال.

لكن قد يقول قائل: أليس الإنسان يقول: «اللهم ارزقني رزقًا حلالًا طيبًا»؟

فالجواب: بلىٰ، ولكنه يقول ذلك من باب التأكيد، كما يقول القائل: «اللهم اغفر لي ذنبي كله، دقه وجله، علانيته وسره، وأوله وآخره»، مع أنه يغني عن ذلك أن يقول: «اللهم اغفر لي ذنبي» لكن يقول هذا من باب التأكيد، ومن باب الإلحاح علىٰ الله بالدعاء، والله تعالىٰ يحب الملحين في الدعاء، ومن باب كثرة مناجاة الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن الإنسان المحب لله يحب أن يكثر مناجاته؛ لأن الحبيب يحب طول المناجاة مع حبيبه.

إذن الرزق ينقسم إلىٰ قسمين: ما يقوم به البدن وما يقوم به الدين، فالذي يقوم به البدن عام يشمل الحلال والحرام، ورزق الناطق والبهيم، والذي يقوم به الدين خاص بالرزق الحلال، ومنه رزق العلم والإيمان، فهذا مما يقوم به الدين، أما الرزق المطلوب؛ أي: الذي يطلبه العبد من الله فهو يختص بالرزق الحلال، لقرينة السؤال، لأنني لا أظن أن أحدًا من المؤمنين يسأل الله رزقًا علىٰ أي وجه كان، وإنما يريد السائل الرزق الحلال.

❁ قوله: « وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقٍ »:

أو «بغير رِزق»، يجوز هذا وهذا،، فالرَّزْق بالفتح هو الفعل، والرِّزق بالكسر: هو المرزوق، وهذا صحيح، فإنه لا يوجد مخلوق بغير رزق أبدًا، كل المخلوقات قد رزقها الله ﷻ، قال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

مسألة: هل الرزق فيه تبعة أي إثم علىٰ المرزوق أو لا؟

نقول: إذا كان مؤمنًا تقيًّا فليس عليه تبعة في رزقه؛ لأن هذا المؤمن التقي لن يأكل إلا الحلال، فلا يكون عليه شيء، أما الكافر فإنه يعاقب علىٰ رزقه؛ لأن الأرزاق لا تكون خالصة لهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣]. فمفهومه أن غير المؤمنين عليهم جناح.

❁ قوله: « وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرِ...»:

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومن يمت بقتله من البشر**» فقوله «**من البشر**»: بيان لـ «**من**»؛ يعني: من يموت من البشر بالقتل فبالقضاء والقدر.

وقوله: «**أو غيره**»؛ غير: يحتمل أن تكون عائدة إلىٰ البشر، فيكون المعنىٰ: من يمت بقتله من البشر وغير البشر، ويحتمل أن تكون عائد علىٰ القتل؛ أي: ومن يمت بقتله من البشر أو بغير قتله، بل يموت موتًا طبيعيًّا، فبالقضاء والقدر، واللفظ الذي يحتمل هذين المعنيين صحيح، والمعنيان لا يتنافيان، فيكون شاملًا لمن يموت بقتل أو بغير قتل، ومن يموت من البشر أو غيره بالقتل فبالقضاء والقدر.

❁ قوله: « فَبِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ »:

قضاء الله ﷻ وقدره.

والقضاء والقدر بمعنىٰ واحد إن انفرد أحدهما عن الآخر، ويختلف معناهما عند الاجتماع، فيكون القدر ما قدره الله بالأزل، والقضاء ما حكم به فعلًا، أما إذا قيل: قضاء الله وحده، أو قيل: قدر الله وحده، فهو شامل للمعنيين جميعًا.

❁ قوله: «وَلَمْ يَفُتْ مِنْ رِزْقِهِ وَلَا الأَجَلْ شَيْءٌ».

أي: لم يفت من رزقه الذي قدره الله شيء، ولا من أجله الذي كتبه الله له شيء، ودليل هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[الأعراف: ٣٤]. وقول النبي ﷺ: «إنه لن تموت نفس حتىٰ تستكمل رزقها وأجلها»(٢٦١)؛ تستكمل رزقها وأجلها؛ أي: لا يبقىٰ من الأجل ولا لحظة، ولا من الرزق ولا حبة، كلها تستكمل وتنتهي.

فإذا كان الأمر كذلك علمنا بأن الذي يُقتل يكون قد مات بأجله، وأن الذي يقتل يكون قد استكمل رزقه.

مثال ذلك: رجل قتل عند زوال الشمس، فلا يقول قائل: إن هذا الرجل فاته الغداء من الرزق، ولو بقي لتغدىٰ. نقول: هذا لا يمكن أبدًا؛ لأن الله قدر أن يموت هذا الرجل قبل أن يأتي موعد الغداء، إذن فالغداء ليس له، ولم يكتب له.

كذلك الأجل، لو قال قائل: هذا الرجل يبقىٰ إلىٰ الليل لو لم يُقتل: لقلنا: هذا محال؛ لأن الله قدر أن يموت بهذا السبب في هذه الساعة، فلا يفوت الأجل أبدًا بالقتل.

لكن لو قيل: لو لم يقتل لم يمت بالقتل فهذا صحيح، لكن كونه يمتد الأجل إلىٰ الليل أو لا يمتد، هذا شيء ثان مجهول لنا، إنما المعلوم لنا أنه لو لم يقتل لم يمت بالقتل، ونقول: إن هذا فرض أمر لا يمكن أن يقع ما دام قد قتل؛ لأننا نعلم أن الله قدر أجله إلىٰ هذه الساعة بل إلىٰ هذه اللحظة وبهذا السبب، ولكن لو قال قائل: يمكن أن يموت قبل أن يقتل، بلدغة حية، أو بأكل سم، أو بغتة، أو بمرض، فإن هذا لا يمكن؛ لأن الله قد كتب أن يموت بالقتل وفي هذه الساعة.

إذن فهذا الإيراد وهو قوله: لو لم يقتل لبقي. نقول: هو إيراد شيء محال، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[الزخرف: ٨١]، فمحال أن يبقىٰ بعد هذا الزمن الذي قتل فيه ولا لحظة، ومحال أن يموت بغير هذا السبب؛ لأنه لما وقع علمنا أن الله قد كتبه في الأزل.

فإن قال قائل: بماذا تجيبون عن قول النبي ﷺ: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في

(٢٦١) سبق تخريجه.

أثره فليصل رحمه»(٢٦٢)، فجعل صلة الرحم سببًا لبسط الرزق وللتأخير في الأثر؟

نقول في جوابنا على هذا: قول النبي ﷺ حق، وصلة الرحم من أسباب طول العمر، ومن أسباب سعة الرزق، وإذا قدر أن الإنسان وصل رحمه علمنا أنه فعل السبب الذي يكون به طول العمر وسعة الرزق، ولا يختلف هذا عن قوله تعالىٰ فيمن عمل صالحًا بأنه يدخل الجنة؛ لأننا نعلم أنه متىٰ فعل السبب وجد المسبب، وإذا لم يفعله لم يوجد المسبب، فهذا الرجل إذا لم يصل رحمه لم يطل عمره ولم يبسط له في رزقه؛ لأنه لم يفعل السبب، لكن إذا وصل رحمه طال عمره واتسع رزقه، ونعلم أن هذا الرجل قد كتب أصلًا عند الله بأنه وَصُولٌ لرحمه، وعمره ينتهي في الوقت المحدد، ورزقه يكون إلىٰ الساعة المحددة، ونعلم أن الرجل الآخر لم يكتب أن يصل رحمه، فكتب رزقه مضيقًا، وكُتب عمره قاصرًا من الأصل، فليس هناك شيء يزيد وينقص عن الذي كتب في الأزل.

إذن ما الفائدة من قول الرسول عليه الصلاة والسلام هذا الكلام؟

نقول: الفائدة من ذلك الحث علىٰ صلة الرحم، وإذا كان الله قد كتب هذا الرجل وصولًا لرحمه سيصل رحمه، لكن كتابه الله سبحانه وتعالىٰ لهذا الرجل أن يكون وصولًا للرحم أمر مجهول لنا ولا نعلمه، لكن الأمر الذي بأيدينا هو أن نعمل، وما وراء ذلك فهو عند الله ﷻ.

وبهذا التقرير نسلم من قول من قال من العلماء رحمهم الله: إن المراد بطول العمر البركة فيه، والمراد ببسط الرزق البركة فيه؛ لأن هذا القول لا يجدي عنهم شيئًا؛ لأن البركة أيضًا وجودها كطول العمر، ونزعها كقصر العمر، فإن كان الله قد كتب أن يكون عمرك مباركًا كان مباركًا، وإن كان الله قد كتب أنه غير مبارك صار غير مبارك، وكذلك الرزق إن كان الله قد كتبه مباركًا كان مباركًا، وإن لم يكن كتبه مباركًا لم يكن مباركًا، فالمسألة هي هي، فهم فروا من شيء ووقعوا

(٢٦٢) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع، باب: من أحب البسط في الرزق، برقم (٢٠٦٧)، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها، برقم (٢٥٥٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

فيه؛ لأن كل شيء مقدر، بركة المال، وبركة العمر، وبسط الرزق وطول العمر؛ فكله مكتوب.

والمهم أن الذين قالوا بهذا القول قولهم غير صحيح، وكذلك أيضًا الذين قالوا: إن للإنسان عمرين؛ عمرًا إن وصل، وعمرًا إن قطع ورزقين؛ رزقًا إن وصل، ورزقًا إن قطع، وهذا غير صحيح؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الله تعالى غير عالم بالمآل، وهذا خطأ ونحن نقول: إن الله عالم بالمآل، فهو عالم بأن هذا يصل ويطول عمره ويبسط له في رزقه، وهذا لا يصل فيقصر عمره وينقص رزقه، وهذا عند الله معلوم، وهو شيء واحد لا يتغير، لكنه عندنا غير معلوم، ولهذا حثنا الرسول عليه الصلاة والسلام على أن نصل الرحم.

ونظير ذلك أيضًا في مسألة الزواج إذا قيل: «من أحب أن يولد له فليتزوج»، فالمراد بهذا الحث على الزواج، وإلا فنحن نعلم أن الله كتب لهذا الرجل أن يتزوج ويولد له، أو ألا يتزوج ولا يولد له.

والحاصل: أن الإنسان إذا علم أن الشيء مكتوب بأسبابه - فطول العمر مكتوب بسببه، وسعة الرزق مكتوبة بسببه الذي هو الصلة، لكن نحن لا نعلم، فالمقصود من مثل هذا القول من رسول الله ﷺ الحث على صلة الرحم وأنه سبب.

والدعاء أيضًا سبب لحصول المقصود فمن أحب أن يرزق فليسأل الله الرزق، فالسؤال سبب، ولو قال قائل: إذا كان الله قد كتب لك الرزق فلا حاجة لك في السؤال، لكان هذا غلطًا، ففعل الأسباب التي جاءت بها الشريعة، أو شهد بها الواقع أمر مطلوب للشرع، والله تعالى بحكمته قد ربط المسببات بأسبابها، فلا إشكال والحمد لله في الحديث، إنما هو ذكر لسبب يكون عند الله معلومًا مكتوبًا، وعندنا غير معلوم، إنما الشيء الذي نخاطب به أن نفعل السبب.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** « وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ...»:

من جملة أفعال الله جل وعلا الرزق فهو الذي يرزق قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] فالله جل وعلا هو الرزاق، فمن أسمائه الرزاق، ومن أفعاله أنه يرزق، ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

والرزق: هو ما يسوقه الله جل وعلا للعباد، مما يقتاتون به، ويتغذون به، فكل المخلوقات رزقها الله جل وعلا، هو الذي يرزقها، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ [هود: ٦]. فالأرزاق كلها من الله يسوقها إلىٰ عباده، من الحشرات والدواب والسباع والهوام والطيور والآدميين، والوحوش، كل المخلوقات التي تدب علىٰ الأرض، كلها رزقها علىٰ الله جل وعلا. يأتيها رزقها بأمر الله، وتتغذىٰ برزق الله ﷻ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾، والرزق علىٰ قسمين:

رزق تملك: وهو ما يملكه الناس من الثروات، ومن الأموال، ومن المدخرات.

ورزق القوت: وهو ما يتغذون به، ويأكلونه ويشربونه هذا كله من الله، رزق التملك، ورزق التغذي، كله من الله جل وعلا، فما يخلق خلقًا إلا ويقدر له رزقه، ويسوق له رزقه، ولو لا ذلك لهلكت المخلوقات، من الذي يغذي الحشرات؟ من الذي يغذي الطيور؟ من الذي يغذي الحيوانات؟ من الذي يغذي السباع والهوام؟ من الذي يغذي الآدميين؟ كل له رزقه، والرزاق هو الله سبحانه وتعالىٰ، ولولا أن الله يجري لها أرزاقها لهلكت في البر والبحر.

والرزق أيضًا ينقسم إلىٰ قسمين:

القسم الأول: رزق حلال: وهو ما كان من كسب طيب، وهذا هو الذي يغذي تغذية طيبة، وهو الذي ينفع المسلم إذا تصدق منه، أو أكله، أو تموله، وهو الذي جاء من طريق مباح، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]. وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. المراد بالطيبات هنا الحلال، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ

مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [البقرة: ١٦٨]. هذا الحلال، وهو الذي أمر الله بالأكل منه، وأمر بالإنفاق منه ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

والقسم الثاني: الرزق الحرام، وهو على نوعين:

النوع الأول: حرام لوصفه كالميتة، والخنزير، والخبائث، هذا حرام لوصفه.

النوع الثاني: حرام لطريقة كسبه كالربا، والرشوة، والقمار، والغش، والاحتيال، والنهب والسرقة، والغصب.

كله رزق الله سبحانه وتعالى، الحلال والحرام، ولكن الحلال هو الذي أمر بالأكل منه، والإنفاق منه، ونهى عن الحرام بنوعيه، قال سبحانه وتعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ وقال سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [آل عمران: ١٣٠] . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] . ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨] . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [النساء: ٢٩] .

ونهى ﷺ عن الغش، ونهى عن الخيانة وعن الغدر، ونهى عن أخذ مال المسلم بغير حق: «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه**»[٢٦٣]، ونهى عن النجش، ونهى عن مكاسب محرمة مفصلة في الأحاديث الصحيحة مع القرآن الكريم، فالرزق كله من الله الحلال والحرام، لكن الحلال أمرنا بأخذه والتغذي منه والإنفاق منه، والحرام نهينا عنه.

هذا معنى قول الناظم: «**والرزق ما ينفع من حلال**» هذا القسم الأول.

«**أو ضده**» هذا هو القسم الثاني وهو الحرام، كله من رزق الله سبحانه وتعالى، لكن هذا رزق حلال، وهذا رزق حرام.

وقوله: «**فحل عن المحال**»؛ «**حل**»، يعني: زل من التحول وهو الزوال عن الشيء، وتجنب الشيء، فحل؛ يعني: تجنب «**عن المحال**» والمحال: هو الباطل.

---

(٢٦٣) أخرجه أحمد، (٥/ ٧٢)، والدارقطني في «السنن»، برقم (٩٢)، والبيهقي، برقم (١١٣٢٥)، وغيرهم من حديث حنيفة الرقاشي ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٦٦٢).

❁ قوله: « لأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ...»:

الله رازق كل الخلق، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] تكفل الله برزقها يوميًّا، يأتيها رزقها في أوكارها، وفي جحورها، وأينما وجدت، تكفل الله بأن يوصل إليها أرزاقها حتىٰ صغار الطير في الأوكار، لا تروح ولا تجيء، من الذي يأتي لها بالغذاء، سخر الله لها الوالدين، يأتيان لها بالماء، ويأتيان لها بالرزق وهي في أوكارها، حتىٰ تقوىٰ وتطير وتطلب الرزق لنفسها، فالعاجز عن الأشياء والذي لا يقدر علىٰ أن يكتسب لنفسه، يسخر الله له من يكتسب له، حتىٰ الطيور، والحيوانات، يسخر الله بعضها لبعض.

❁ قوله: « وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرِ...»:

قدر الله سبحانه وتعالىٰ الآجال كما قدر الأرزاق، فكل مخلوق له أجل مقدر يعيشه علىٰ هذه الأرض، ثم يأتيه أجله، ويكتب علىٰ الجنين في بطن أمه، يأتيه الملك فيؤمر بكتب أربع كلمات: رزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، يكتب أجله ومدة عيشه في هذه الحياة، فإذا جاء أجله لا يتقدم ولا يتأخر، فالأمم لها أجل، والأفراد لهم آجال، كل شيء له أجل، لا يزاد فيه ولا ينقص، فالميت مات بأجله سواء مات علىٰ فراشه، أو مات بالقتل، لا أحد يموت إلا بأجله، ولا يموت إلا حين يستوفي أجله، ولا يقال: إن القتيل لو لم يقتل لعاش، ولو كان بقي له مدة ما قتل، لكن الله نوع الموت بأنواع، فمنه نوع يكون بالقتل، ومنه نوع يكون بالمرض، ومنه نوع يكون بالحوادث، فالله نوع الموت، كما قال الشاعر:

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره ... تنوعت الأسباب والموت واحد

فلا شك أن كل ميت يموت بأجله، ولو قدر أنه يعيش لما مات، ولما قتل، ولهذا لما قال المنافقون: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]. قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] . ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]. فالآجال مكتوبة ومحددة ومقدرة لا يزاد فيها ولا ينقص، ولا أحد

يموت أو يقتل أو يغرق أو يحترق أو يموت بأي سبب إلا وقد تم أجله والرزق أيضًا، إذا قدر الله لك الرزق فلا بد أن يأتيك، ولن تموت حتىٰ تستكمل رزقك، لا تموت وقد بقي لك رزق في هذه الدنيا أبدًا، وكل مخلوق يموت في الوقت المقدر لموته قال جل وعلا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

وفي الحديث: «**لن تموت نفس حتىٰ تستكمل رزقها**»[٢٦٤] فإذا تم الأجل والرزق المكتوب جاء الموت بلا شك، أما الذين يقولون: إن المقتول باق له مدة، ولو أنه سلم من القتل لعاش، هذا كله من الكذب والافتراء، وعدم الإيمان بالقضاء والقدر، والذين يتحسرون إذا فاتهم شيء من التجارات أو من الأرباح، يتحسرون ويقولون: لو علمنا كذا لحصل لنا كذا، هذا كله من الكلام الباطل؛ يقول النبي ﷺ: «**احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان**»[٢٦٥] فانتبه للأسباب، لا تقل: أجلس، فإن كان الله قد كتب له شيئًا فسيأتي، هذا غلط، افعل الأسباب، اطلب الرزق، ولكن بعد طلب الرزق، وبعد بذل الأسباب، إذا لم يحصل المقصود فاعلم أنه لم يقدر لك، إذا أنت بذلت الذي من قبلك، ولم يقدر لك فعليك بالإيمان بالقضاء والقدر، ولا تتحسر ولا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل.



(٢٦٤) انظر ما قبله.

(٢٦٥) أخرجه مسلم، كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله، وتفويض المقادير لله، (٢٦٦٤)، وابن ماجه، كتاب المقدمة، باب: في القدر، برقم (٧٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الباب الثالث
في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك

٧٤- وَوَاجِبٌ عَلَىٰ العِبَادِ طُرًّا ... أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا

٧٥- وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَر ... حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَر

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ **قوله**: «الباب الثالث: في الأحكام والكلام...»:

اعلم أن الأحكام: جمع حكم. وهو عند الأصوليين خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث أنه مكلف وهي خمسة؛ لأن الحكم إن عوقب تاركه فهو واجب، أو فاعله فهو حرام، أو أثيب فاعله فهو ندب، أو تاركه فهو مكروه، أو لم يثب ولم يعاقب فهو مباح.

وقد اختلف الناس في علة التكليف، فذهبت الجبرية: إلىٰ أن ذلك صادر عن محض الإرادة، وصرف المشيئة، وأنه لا علة ولا حكمة، وذهب القدرية: إلىٰ أن ذلك استئجار منه لعباده؛ لينالوا أجرهم بالعمل. وبطلان هذين المذهبين أوضح من أن يقام عليه دليل.

وأما مذهب أهل الحق، أهل البصائر أتباع الرسل، فحكمة الله تعالىٰ في تكليفهم ما كلفهم به أعظم عندهم وأجل مما يخطر بالبال، أو يعبر عنه بالمقال، ويعلمون أن من حكمته تعالىٰ في أمره ونهيه، كونه أهلًا أن يعبد وحده لا شريك له، وأن يطاع فلا يعصىٰ، ويذكر فلا ينسىٰ، ويشكر فلا يكفر. وإلىٰ هذا المقام أشار بقوله: «**وواجب علىٰ العباد طرًّا**»؛ أي: جميعًا -وهو منصوب علىٰ الحال- «**أن يعبدوه**» سبحانه وتعالىٰ، والعبادة: ما أمر به شرعًا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي. «**طاعة**»؛ أي: لأجل الطاعة وامتثال الأمر.

«**وبرًّا**»؛ أي: لأجل البر والإحسان الناشئ عنهما المحبة، فهو سبحانه أهل أن يعبد، وأهل أن يكون الحب كله له والعبادة له، حتىٰ لو لم يخلق جنة، ولا نارًا، ولا وضع ثوابًا، ولا عقابًا.

«**ويفعلوا**»؛ يعني: العباد، «**الفعل الذي به أمر**»، فإن كان علىٰ سبيل الحتم والوجوب فعلوه «**حتمًا**»؛ أي: لزومًا.

قال في النهاية: الحتم اللازم الواجب الذي لا بد من فعله، وإن كان علىٰ سبيل الندب والإرشاد فعلوه ندبًا، «**و**» أن «**يتركوا**» الشيء «**الذي عنه زجر**»؛ أي: منع، والزجر يفيد التحريم، وإن لم يكن علىٰ سبيل الزجر فالمكروه وخلاف الأولىٰ.

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ قَاسِمٍ:**

۞ **قوله**: «وَوَاجِبٌ عَلَىٰ العِبَادِ طُرًّا...»:

أي: واجب علىٰ العباد جميعًا أن يوحدوا الله، ويفردوه بالعبادة، ويتبرءوا من عبادة ما سواه.

والعبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

ومن **أنواعها**: الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرهبة، وغير ذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]. وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وفي الحديث: «**حق الله علىٰ العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا**»[٢٦٦]. طاعة لله، وامتثالًا لأمره، وبرًّا بكسر الباء: الإحسان، والتقرب إلىٰ الله؛ وطرًّا بضم الطاء؛ أي: جميعًا، منصوب علىٰ الحال.

۞ **قوله**: «**وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَر...**»:

أي: وأن يفعل العباد ما أمروا به، حتمًا؛ أي: لازمًا لابد من فعله، إن كان الأمر به علىٰ سبيل الوجوب، وإن كان مرغبًا فيه فعلىٰ سبيل الندب، وأن يتركوا الشيء الذي زجر عنه، والزجر يفيد التحريم، فإنه لم يكن علىٰ سبيل الزجر، فعلىٰ سبيل الندب والاستحباب؛ وله سبحانه في تكليف عباده وأمرهم ونهيهم من الحكم البالغة ما يقتضيه ملكه التام، وحكمته وحمده.

---

(٢٦٦) سبق تخريجه.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ قوله: « الباب الثالث: في الأحكام والكلام...»:

الأحكام: جمع حكم، والمراد به الأحكام الشرعية، والأحكام الكونية، والأحكام الدينية في الأسماء كما سيأتي، والأحكام الدنيوية، والأحكام الأخروية...

والمهم الأحكام عامة كما سيتبين من الشرح.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وواجب على العباد طرًّا أن يعبدوه»** **«واجب»**: خبر مقدم، **«وأن يعبدوه»**: مبتدأ مؤخر؛ وإنما قلنا بذلك لأن **«واجب»**: حكم، و**«العبادة»**: محكوم عليه، ويجوز على قول لبعض النحويين أن نجعل **«واجب»**: مبتدأ، و**«أن يعبدوه»**: فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه يجوز إذا كان الخبر وصفًا وتأخر المبتدأ أن يكون الوصف مبتدأ، ويكون ما بعده فاعلًا أو نائب فاعل أغنى عن الخبر، لكن المشهور أن هذا لا يجوز إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام.

❁ قوله: « وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ ...»:

الواجب عند أهل العلم رحمهم الله: ما أمر به على سبيل الإلزام، أو ما ألزم به المكلف.

وقوله: **«على العباد»** المراد بهم كل الناس، فالعبادة هنا بالمعنى العام وليست العبودية الخاصة، والعبودية تكون عامة وهي التعبد الكوني، وتكون خاصة وهي التعبد الشرعي، والمراد هنا التعبد الكوني؛ يعني: يجب على كل العباد أن يعبدوا الله ﷻ، وقوله: **«طرًّا»**؛ أي: جميعًا.

وقوله: **«أن يعبدوه»** الهاء في **«يعبدوه»** ليس لها مرجع سابق ولا لاحق، ولكن مرجعها معلوم من السياق؛ لأن الذي يجب أن يعبد هو الله ﷻ، فالهاء إذن عائدة على الله.

فوجوب عبادة الله ﷻ على جميع العباد من جملة الأحكام التي سيذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب، ودليلها قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]. وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

❁ قوله: « طَاعَةً وَبِرًّا... »:

يعني: أن يعبدوه امتثالًا لأمره، واجتنابًا لنهيه، وبرًّا؛ أي: رجاء لبره وثوابه، فيشعر الإنسان عند فعل العبادة بأنه فعلها طاعة لله ورجاء لثوابه، فالصلاة مثلًا يقيمها طاعة لله ورجاء لثوابه.

وقد سبق أنه ينبغي للإنسان أن ينوي في عبادته الوصول إلى الله ﷻ، وإلى دار كرامته، فيجمع بين الأمرين؛ بين إرادة الخالق ﷻ كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]. وبين إرادة ثوابه كما قال تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح: ٢٩]. فهذا واجب على كل مخلوق أن يعبد الله ﷻ، والمراد بالعبادة هنا: التذلل لله ﷻ محبة وتعظيمًا بفعل أوامره وترك نواهيه.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ويفعلوا الفعل الذي به أمر حتمًا**»؛ يعني: وواجب عليهم أن يفعلوا الفعل الذي أمر به حتمًا، و«**حتمًا**» وصف يعود على الأمر؛ يعني: الذي أمر به أمر حتم؛ لأن مأمورات الله ﷻ قسمان: قسم مأمورات حتم، وقسم مأمورات تطوع، فالذي يجب أن يُفعل هو ما أمر به حتمًا، ولكن ما أمر به تطوعًا قد يكون القيام به فرض كفاية إذا كان تبليغ الرسالة يتوقف عليه، بمعنى أننا لو تركناه لماتت السنة، فهنا ربما يقول قائل: إنه يجب أن يقوم الإنسان بما لم يؤمر به حتمًا ويكون وجوبه هنا لغيره؛ يعني: لئلا تموت السنة لا لإيجاد الفعل، أما إذا كانت السنة مشهورة فمعلوم أن القيام بها ليس على سبيل الوجوب.

❁ قوله: « وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَر »:

يعني: يتركوا ما زجر عنه من النواهي، وهذا هو الواجب على كل مؤمن؛ أن يفعل ما أمر الله به وجوبًا فيما حتمه؛ واستحبابًا فيما ندب إليه، ويترك الذي عنه زجر وجوبًا فيما حرمه، وندبًا فيما هو مكروه.

وهنا يرد سؤال: هل هناك وظيفة أخرى للإنسان غير العبادة؟

الجواب: لا، ما خُلق الإنسان إلا للعبادة فقط، وما عدا ذلك فإنه مكمل للعبادة، حتى تناول المباحث إنما أباحها الشارع لئلا تمل النفوس؛ لأن النفوس لو بقيت ملزمة بفعل شيء وترك شيء كلّت وملّت، لكن فُسح لها فيما أحل الله ﷻ.

ولهذا نجد أن الشارع فسح للنفوس في أيام الفرح أن تتناول ما يُفرح ويطرب، مثل الدف في الأعياد، وكذلك في الأعراس، وأباح للنفس أن تنال مطلوبها عند الأحزان؛ فأباح للإنسان أن يحد على الميت ثلاثة أيام، كما قال النبي ﷺ: **«لا يحل لأمراة أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا»**(٢٦٧).

فثلاثة الأيام يجوز فيها الإحداد على الميت؛ لأن النفس تكون حزينة وكئيبة، ولا تنبسط للأمور الترفيهية، فلا يتجمل الإنسان فيها، ولا يخرج للنزهة، ولا يفعل الأمور الترفيهية العادية؛ لأنه محزون، وينطوي على نفسه، وهذا لا بأس به بشرط ألا يكون الحامل له على ذلك التسخط من قضاء الله وقدره، فإن كان الحامل على ذلك التسخط فهو حرام.

إذن الواجب على الإنسان العبادة، لكن الشرع أباح للإنسان ما يترفه به في حدود معينة لئلا يلحقه الملل والسآمة، والإنسان لنفسه عليه حق.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** «الباب الثالث في الأحكام...»:

الباب الثالث من أبواب العقيدة: باب الأحكام، جمع حكم، والمراد به: بيان أحكام أهل الكبائر من الذنوب وما يتعلق بذلك، وبيان الإيمان ما هو؟ وما هي مناقضاته ومكملاته؟ إلى غير ذلك.

❁ **قوله:** « وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ طُرًّا...»:

واجب على جميع الخلق أن يعبدوا الله سبحانه وتعالى وحده، لا شريك له؛ لأن هذا حقه عليهم وهو الذي خلقهم من أجله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]،

---

(٢٦٧) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: إحداد المرأة على غير زوجها، برقم (١٢٨٠)، ومسلم كتاب: الطلاق، باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام، برقم (١٤٨٦)، وغيرهما من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. إلى غير ذلك من الآيات التي أوجب الله فيها على خلقه أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا.

وهذا حقه عليهم كما قال النبي ﷺ في حديث معاذ: «**حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا**» فمن قام بهذا الحق فإن له حقًّا على الله ألا يعذبه، كما في نفس الحديث: قال ﷺ: «**وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئًا**»(٢٦٨) هذا هو الأصل الذي خلق الله الخلق من أجله، وأرسل به رسله، وأنزل به كتبه.

«**أن يعبدوه طاعة وبرًّا**» ولا يخرج عن وجوب عبودية الله أحد، فالذين يزعمون أنهم يصلون إلى مرتبة لا يحتاجون فيها إلى العبادة، كغلاة الصوفية الذين يزعمون أنهم خاصة الخاصة، وأنهم وصلوا إلى الله وعرفوه، فليسوا بحاجة إلى العبادة، هذا ضلال وكفر وإلحاد وزندقة، فإنه لا يخرج أحد عن عبادة الله ﷻ. والله - جل وعلا - قال لنبيه الذي هو أشرف الخلق، قال له: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] وسماه عبده ورسوله، وقال ﷺ: «**أنا عبد الله ورسوله**»(٢٦٩) فلا يخرج أحد عن العبودية، أفضل الخلق هو محمد ﷺ وهو عبد لله، قام على قدميه الشريفتين حتى تفطرتا من طول القيام، عبودية لله سبحانه وتعالى. فلا يخرج عن هذا الأصل أحد كائنًا من كان ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

۞ **قوله**: «**وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَر...**»:

ويجب على كل عبد أن يفعل الفعل الذي أمر الله به، ويترك الفعل الذي نهى الله عنه، فالذي يجب عليه عبادة الله، ويجب عليه أن يفعل ما أمر الله به، وأن يترك ما نهى الله عنه، ولا يخرج عن هذا الأصل أحد، لا أحد يخرج عن الأوامر والنواهي ويقول: إنه وصل إلى الله، والأوامر والنواهي إنما هي للعوام، وأما الخواص فإنهم ليسوا بحاجة إلى الأوامر والنواهي فيفعلون ما يشاءون!! كما يقوله غلاة الصوفية.

---

(٢٦٨) سبق تخريجه.

(٢٦٩) انظر: ما أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، برقم (٣٤٤٥)، من حديث عمر رضي الله عنه.

والأمر: طلب فعل الشيء، والنهي: طلب الكف عن الشيء، والأمر الأصل أنه للوجوب إلا إذا دل دليل علىٰ أنه للاستحباب فيحول إلىٰ الاستحباب والندب. وقد يكون الأمر للإباحة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. هذا للإباحة، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢]. هذا للإباحة، فالأمر إذا جاء بعد نهي فإنه يكون للإباحة لتساوي الطرفين.

فالواجب: ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، والمستحب: ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، والمباح: مستوي الطرفين، له أن يفعل وله أن يترك، لا ثواب له ولا عقاب عليه، هذا هو المباح. والنهي: الأصل أنه للتحريم، إلا إذا دل دليل علىٰ أنه للكراهة، والمحرم عكس الواجب؛ أي: ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله، والمكروه: ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله.

وقد يكون الأمر للتهديد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]. ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. هذا أمر تهديد.

وقد يكون الأمر للتعجيز، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]. كما في قوله ﷺ عن الله سبحانه أنه قال: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو فليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة**»(٢٧٠) ويقال للمصورين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»(٢٧١) هذا أمر للتعجيز.



(٢٧٠) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، برقم (٧٥٥٩)، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة...، برقم (٢١١١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٧١) أخرجه البخاري، كتاب: اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة، برقم (٥٩٥١)، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة...، برقم (٢١٠٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فصل
في الكلام على القضاء والقدر

٧٦- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى العَبْدِ «الرِّضَا» بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالقَضَا

٧٨- لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَىٰ

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ قوله: «وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ...»:

قوله: «**وكل ما**»؛ أي: شيء «**قدره**» سبحانه وتعالىٰ «**أو قضاه**» من سائر الأشياء «**ف**» هو «**واقع حتمًا**» لازمًا. «**كما قضاه**»؛ أي: حكم به وقدره حسبما سبق في عمله وجرىٰ به القلم في الكتاب الذي كتبه قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف عام المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢].

قال العلامة الحافظ ابن رجب: والإيمان بالقدر علىٰ درجتين:

أحدهما: الإيمان بأن الله تعالىٰ سبق في علمه ما يعلمه العباد من خير وشر، وطاعة ومعصية، قبل خلقهم، ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار، وأعد لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري علىٰ ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: إن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر، والإيمان، والطاعة، والعصيان، وشاءها منهم، فهذه الدرجة يثبتها أهل السنة والجماعة وتنكرها القدرية، والدرجة الأولىٰ أثبتها كثير من القدرية ونفاها غلاتهم، كمعبد الجهني الذي سأل ابن عمر عن مقالة، وكعمرو بن عبيد وغيره.

قال العلماء: والمنكرون لهذا؛ أي: العلم القديم- القائلون الأمر أنف قد انقرضوا، وهم الذين كفرهم الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وغيرهم من الأئمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره: وأما هؤلاء؛ يعني: الفرقة الثانية، فإنهم مبتدعون ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك قال: وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية لم يخرجوا له. وهذا مذهب فقهاء الحديث، كالإمام أحمد وغيره.

قال الإمام أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية، لتركنا أكثر أهل البصرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة، وروي عن الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال لما سئل عن القدر:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

خلقتَ العباد على ما علمتَ ... ففي العلم يجري الفتى والمسن

على ذا مننتَ وهذا خذلتَ ... وهذا أعنتَ وذا لم تعن

فمنهم شقي ومنهم سعيد ... ومنهم قبيح ومنهم حسن

هذا، والبحث طويل عريض، وإن أحببت زيادة الاطلاع، وتحقيق البحث فعليك بمؤلفات الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الإمام ابن القيم، فقد ألف هذا الإمام كتابًا سماه «**شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، والحكمة والتعليل**» لم يؤلف مثله لا قبله ولا بعده فيما علمت.

❁ قوله: «وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى العَبْدِ الرِّضَا....»:

«**وليس واجب على العبد**» المكلف «**الرضا**»، وهو سكون القلب وطمأنينته «**بكل مقضي**» بل فيه تفصيل؛ لأنه إما أن يكون مقضيًا دينيًا شرعيًا، فالواجب على العبد ألا يختار في هذا النوع غير ما اختاره الله له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فاختيار العبد خلاف ذلك منافٍ لإيمانه وتسليمًا، ورضاه بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا.

وإما أن يكون كونيًّا قدريًّا كالمصائب التي يبتلىٰ بها العبد، فهذا لا يضره فراره منها إلىٰ القدر الذي يرفعها عنه ويكشفها، وليس في ذلك منازعة للربوبية، وإن كان فيه منازعة للقدر بالقدر، «ولكن» يجب الرضا «بالقضاء» فإن لفظ الرضا بالقضاء لفظ محمود مأمور به.

❁ قوله: « لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ...»:

«لأنه»؛ أي: القضاء. «من فعله»؛ أي: من فعل الله «تعالىٰ».

فنرضىٰ بفعله تعالىٰ دون المعصية الصادرة من العبد. «وذاك»؛ أي: المقتضىٰ المبغوض لله ولرسوله من المعاصي والظلم لا يرضىٰ به العبد؛ لأنه «من فعل» الشخص «الذي تقالىٰ»: تفاعل من قلاه كرماه، رفضه وأبغضه؛ أي: من فعل الذي أتىٰ بما يبغضه الله بإتيانه به من المعاصي والظلم، فهذا لا يسوغ الرضا به.

● قال العلامة ابن قاسم:

❁ قوله: « وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ...»:

أي: وكل شيء قدَّره الله وقضاه من سائر الأشياء فهو واقع حتمًا لازمًا، كما قضاه؛ أي: كما حكم به وقدَّره، وسبق به علمه، وجرىٰ به القلم؛ وفي الحديث القدسي: «وإذا قضيت قضاء فإنه لا يرد»(٢٧٢). وموسىٰ إنَّما لام آدم عليهما السلام علىٰ المصيبة التي حصلت بسبب فعله، لا لكونه أذنب، فتضمن وجوب التسليم للقدر عند المصائب، لا عند الذنوب.

❁ قوله: « وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَىٰ العَبْدِ الرِّضَا...»:

قضاء الله - وهو فعل قائم بذاته - كله خير وعدل وحكمة، يجب الرضا به كله؛ والرضا هو: التسليم، وسكون القلب وطمأنينته، والمقضي وهو: المفعول المنفصل عنه، لا يجب الرضا به

(٢٧٢) جزء من حديث أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم (٢٨٨٩)، وأبو داود، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم (٤٢٥٢)، وغيرهما من حديث ثوبان رضي الله عنه.

كله، فإنه إنما شرع الرضا بما يرضىٰ الله به.

والمقضي نوعان:

شرعي ديني: فيجب الرضا به، كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وهو أساس الإسلام.

والنوع الثاني: كوني قدري: ومنه ما لا يسخطه الله، كالمصائب التي يبتلي عبده بها، فلا يضره فراره منها إلىٰ القدر الذي يرفعها عنه، ومنه ما لا يحبه الله ولا يرضاه كالذنوب، فالعبد مأمور بسخطه، منهي عن الرضا به.

❁ **قوله:** « لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ »:

أي: لأن القضاء من فعل الله تعالىٰ، فيجب الرضا به، واعتقاد أنه عدل منه سبحانه في عبده، لا بمعنىٰ كونه متصرفًا فيه بمجرد القدرة والمشيئة، بل بوضع القضاء في موضعه، وإصابة محله؛ فكل ما قضاه علىٰ عبده، فقد وضعه موضعه اللائق به، وأصاب محله الذي هو أولىٰ به من غيره.

❁ **قوله:** « وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَىٰ »:

قلاه: أبغضه؛ أي: وذلك المقضي من فعل الشخص الذي أتىٰ بما يبغضه الله؛ وفعله الأشياء المبغوضة لله، لا يجوز الرضا بها إجماعًا، بل الرضا بالقدر الجاري علىٰ العبد باختياره وفعله من أنواع الظلم والفسوق مما يكرهه الله ويسخطه، وينهىٰ عنه، ويعاقب عليه؛ ولله سبحانه في ظهور المعاصي وترتب آثارها من الحكم ما يشهده أولو الأبصار.

وأما الرضا بالقضاء الكوني القدري الجاري علىٰ خلاف مراد العبد كالفقر والمرض فمستحب، ومن أَجَلِّ الأمور، وأشرف أنواع العبودية، ولم يطالب به العموم لعجزهم ومشقته عليهم؛ وقيل: يجب، فتستوي النعمة والبلية عنده في الرضا بها، وهو من مقامات الصديقين؛ واختار شيخ الإسلام استحبابه، وقال: لم يجئ الأمر به كما جاء بالصبر، وإنما جاء الثناء علىٰ أصحابه ومدحهم.

والرضا بالقدر الكوني الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه من الصحة والغنىٰ ونحو ذلك فأمر لازم بمقتضىٰ الطبيعة وليس الرضا به عبودية، وعلىٰ العبد أن يوافق ربه، فيبغض الذنوب ويمقتها؛ لأن الله يبغضها، ويرضىٰ بالحكمة التي خلقها الله لأجله؛ فهي من جهة فعل العبد لها مكروهة مسخوطة، ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية.

لأن الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة، والعبد فعلها وهي ضارة له، موجبة له العذاب، فنحن نكرهها وننهىٰ عنها، كما أمرنا الله بذلك؛ ونعلم أن الله خلقها لما له من ذلك من الحكمة، فنرضىٰ بقضائه وقدره، لأنا إذا نظرنا إلىٰ إحداث الرب لذلك، للحكمة التي يحبها ويرضاها، رضينا لله بما رضيه لنفسه، فنرضاه ونحبه مفعولًا لله مخلوقًا له، ونبغضه ونكرهه فعلًا للمذنب المخالف لأمر الله.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ قوله: « وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ...»:

«كل» مبتدأ و «فواقع» خبره، ووقعت الفاء في خبر المبتدأ «واقع»؛ لأن المبتدأ متضمن لمعنىٰ الشرط، ومعنىٰ الشرط هنا هو العموم في «كل»، فإذا كان المبتدأ عامًّا فإنه يجوز أن تقترن الفاء في خبره؛ فلو قلت: كل أحد فقائم، صح، لكن لو قلت: زيد فقائم، لم يصح؛ لأن الأول بمعنىٰ الشرط والثاني ليس كذلك.

وقوله: «كل ما قدر»؛ أي: كل الذي قدره أو قضاه، «فواقع»؛ يعني: فلابد أن يقع، «حتمًا»؛ أي: جزمًا، «كما قضاه»؛ أي: علىٰ الوجه الذي قضاه؛ سواء كان هذا الشيء من فعله ﷻ، أو كان متعلقًا بأفعال العباد، فلا بد أن يقع، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[يس: ٨٢] . فأخبر أنه لا بد أن يكون.

فإذا قدر الله علىٰ شخص أن يهتدي اهتدىٰ، وإذا قضىٰ علىٰ شخص بالضلال ضل، وإذا قضىٰ له بالرزق رزق، وإذا قضىٰ له بالفقر افتقر، وإذا قضىٰ الله سبحانه وتعالىٰ بالخصب والرخاء حصل الخصب والرخاء، وإذا قدر الله الجدب والضيق حصل الجدب والضيق، وإذا قدرت

الفتن والقتال وقع ذلك، وإذا قدر رفعه رفع.

وعلىٰ كل حال فإن كل شيء يقضيه الله فلابد أن يقع، ولكن ليلاحظ أنه قد يكون لهذا المقضي موانع قضاها الله ﷻ، كما جاء في الحديث «**لا يرد القدر إلا الدعاء**»[٢٧٣]، **فنقول:** هذا مقدر، ثم قدر له مانع بأمر الله ﷻ فمنعه، إذن كل ما قضاه الله أو قدره - حتىٰ ما كان مقضيًّا - ثم وجد له المانع فإنه داخل في عموم كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولهذا نرىٰ من الجهل أن يقول بعض الناس في دعائه: «**اللهم إني لا أسألك رد القضاء ولكني أسألك اللطف فيه**»، وكأنه يقول: ابتلني بما شئت فإنه لا يهم، بل المهم اللطف بي - فسبحان الله- إن هذا الدعاء لا يصح نقلًا عن السلف، وإن صح عن بعضهم فلا يمكن أن يصح عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، الذين أقوالهم مأثورة ومشهورة.

ولكن قل: «**اللهم إني أسألك اللطف في قضائك**». وهذا صحيح، أما قول:: «**لا أسألك رد القضاء**»، فإن الله ﷻ لا يقضي شيئًا - سواء لطف بك أو شدد عليك - إلا وقد قضاه، لذلك ينبغي أن ننبه من يقول هذا الدعاء، إلىٰ أنه لا فائدة منه.

فإذا قال الداعي: «**اللهم قني عذابك**»[٢٧٤]؛ معناه: أنه لا يريد أن يعذبه الله، أما قول: «**اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكني أسألك اللطف فيه**»؛ فمعناه: إذا كنت قد قدرت شقائي فاجعلني شقيًّا، لكن هون في الشقاء. ولكن بعض الناس إذا سمعوا الكلام المركب تركيبًا جميلًا أخذوا به وهم لا يدرون ما معناه، وهذا من الغفلة، والواجب أن نتأنىٰ في كل ما نسمع حتىٰ نزنه بميزان الكتاب والسنة.

---

(٢٧٣) أخرجه الترمذي، كتاب: القدر، باب: لا يرد القدر إلا الدعاء، برقم (٢١٣٩)، من حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: في القدر، برقم (٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٨٠)، وغيرهم من حديث ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب»، برقم (١٦٣٨)، و«صحيح ابن ماجه».

(٢٧٤) أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب يمين الإمام، برقم (٧٠٩)، وأحمد (٤/ ٢٩٠)، وغيرهما من حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكــــل مــــا قـــدر أو قـــضاه ... فواقـــع حـــتمًا كـــما قـــضاه

حتىٰ المعاصي إذا قدر أن تقع، فإنها تقع كما قضاها، ودليل هذا أن النبي ﷺ لما سأله جبريل عن الإيمان، قال: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(٢٧٥)، وأجمع المسلمون علىٰ قولهم: «**ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**»، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «**احرص علىٰ ما ينفعك**» إلىٰ أن قال: «**ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل**»(٢٧٦).

إذن ما قدره الله فلابد أن يقع، وأنت إذا آمنت بذلك حصل لك طمأنينة كاملة فيما يصيبك؛ لأنك تعلم أنه لن يتغير الواقع أبدًا.

فلو قدر أن شخصًا صار يعمل في التجارة ثم خسر حتىٰ فني ماله، فيجب أن نعلم أن هذا الذي حصل بقضاء الله وقدره، وحينئذ يطمئن ويسلم؛ لأنه يرضىٰ بالله ربًّا، كذلك رجل خرج ابنه إلىٰ السوق فأصابه حادث ومات فلا يجوز أن يورد علىٰ قلبه أنه لو لم يخرج لم يمت، هذا غير واقع، وهذا يجب أن تطرده عن قلبك؛ لأنه لابد أن يكون كما حصل، ولا يمكن أبدًا أن تسير الأمور إلا علىٰ هذا الذي حصل.

ولهذا قال الله تعالىٰ عن المنافقين الذين قالوا: ﴿لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾، فقال الله عنهم: ﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْۗ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٦]. فهذه الأمور لا تولد إلا الحسرة، والإحياء والإماتة بيد الله، ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وأنت إذا آمنت بهذا الكلام الذي جاء في الكتاب والسنة، وقرره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنك سوف تستريح ولا تسأم ولا تمل ولا تضجر.

إذن فمن جملة الأحكام في هذا الباب وجوب عبادة الله عَزَّ وَجَلَّ علىٰ جميع العباد، وكذلك فعل ما أمر به وترك ما نهىٰ عنه، فإنه هو عبادته سبحانه وتعالىٰ، وكذلك فإن ما قدره الله أو قضاه، فإنه واقع حتمًا

---

(٢٧٥) سبق تخريجه.

(٢٧٦) سبق تخريجه.

ولا بد كما قضاه، لا يختلف عما قضاه في الأزل، وهذا يعود إلىٰ وجوب الرضا بالقدر.

والإيمان بالقدر من أركان الإيمان الستة، والرضا بالقدر من الرضا بالله ربًّا، والإنسان يجب أن يرضىٰ بالله ربًّا مدبرًا يفعل ما يشاء ﷻ.

وهنا مسألة مهمة جدًّا وهي: هل الواجب بالنسبة للقضاء والقدر، الرضا بالقضاء والمقضي أو الرضا بالقضاء ويستفصل في المقضي ؟

بين المؤلف ذلك في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولـيس واجبًـا عـلىٰ العبـد الرضـا بكـل مقـضي ولكـن بالقـضا

وهناك في بعض النسخ «**وليس واجبٌ**» برفع واجب، والظاهر أن الأولىٰ النصب، علىٰ أنه يجوز الوجهان، فإذا أردت أن تخبر عن الواجب، فالواجب مرفوع والرضا منصوب، علىٰ أنه خبر ليس؛ يعني: وليس الواجب الرضا بكل مقضي، وإن كنت تريد أن تخبر عن الرضا، فإنك تقول: فليس واجبًا علىٰ العبد الرضا، فواجب منصوب علىٰ أنه خبر ليس واسمها الرضا، وتقدير الكلام علىٰ هذا: وليس الرضا واجبًا، فالوجهان جائزان.

ومعنىٰ كلام المؤلف أنه لا يجب علىٰ الإنسان أن يرضىٰ بكل مقضي، وإنما يجب أن يرضىٰ بالقضاء الذي هو فعل الله ﷻ، وعلىٰ ذلك فالمقضي يحتاج إلىٰ تفصيل:

أولًا: أن يكون المقضي حكمًا شرعيًّا، فهذا يجب الرضا به، من حيث كونه فعل الله، والسخط منه مناف للإسلام، فيجب علينا مثلًا أن نرضىٰ بفرض الله للصلاة والزكاة والصوم والحج والبر والصلة وغير ذلك، ويجب علينا كذلك أن نرضىٰ بتحريم الزنا؛ لأن ذلك محبوب إلىٰ الله ﷻ، والمحبوب إلىٰ الله يجب أن نحبه.

أما باعتبار فعل العبد فيجب الرضا به إن كان طاعة، ويجب سخطه إن كان معصية؛ ولهذا وجب علينا أن ننكر علىٰ العاصي.

ثانيًا: إن كان المقضي أمرًا كونيًّا، فإن الأمر الكوني منه ما يلائم النفوس، وهذا الرضا به أمر فطري.

مثال ذلك: إذا قضىٰ الله للإنسان بولد، ورزق واسع، ودار مهيأة، ومركوب فخم، وعلم،

وإيمان، فإنه يرضىٰ به؛ لأن ذلك يلائم نفسه، ورضاه بذلك أمر فطري، ولا يحتاج أن نقول: يجب أن ترضىٰ به؛ لأنه سيرضىٰ به.

أما إذا كان المقضي لا يلائم النفوس بل يؤلمها كالمرض فالإنسان إذا قضىٰ الله عليه بمرض، فإن المرض غير ملائم للنفوس، فإن الناس فيه علىٰ أربع مراتب:

المرتبة الأولىٰ: مرتبة السخط:

بأن يسخط هذا الذي قضاه الله، وعلامة السخط أن يقول قولًا منكرًا، أو يفعل فعلًا منكرًا.

مثال القول: أن يقول: يا ويلاه، واثبوراه، وما أشبه ذلك من الكلمات التي تنبئ عن التسخط.

وأما الفعل المنكر فمثل لطم الخدود، وشق الجيوب، ونتف الشعور، والقفز حتىٰ يسقط علىٰ الأرض، وما أشبه ذلك، فهذا تسخط فعلي؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوىٰ الجاهلية**»[٢٧٧]، فالأولان فعلان والثالث قول.

المرتبة الثانية: مرتبة الصبر:

بأن يتألم الإنسان نفسيًا ولكنه يصبر، فلا يشق ثوبًا، ولا يلطم خدًّا، ولا يقول منكرًا، وهذه المرتبة واجبة؛ أي: أنه يجب علىٰ الإنسان أن يصبر إذا أصيب بالمصائب.

المرتبة الثالثة: الرضا:

أي: يرضىٰ بقضاء الله ﷻ، والرضا معناه: أن يكون مطمئنًا منشرح الصدر بما قضىٰ الله ﷻ، لا يتألم نفسيًا، رغم أنه يكره هذا الشيء الذي أصابه ولا شك؛ لأنه لا يلائم النفوس، لكنه لا يتألم نفسيًا؛ بل يقول: هذا قضاء الله، وأنا من جملة ملك الله ﷻ، له أن يفعل في ما شاء، ويطمئن

---

(٢٧٧) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: ليس منا من شق الجيوب، برقم (١٢٩٧)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود، وشق الجيوب والدعاء بدعوىٰ الجاهلية، برقم (١٠٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

بذلك.

وهذه المرتبة اختلف فيها العلماء رحمهم الله علىٰ قولين: منهم من قال: إنها واجبة، ومنهم من قال: إنها مستحبة، والصحيح أنها مستحبة وليست بواجبة؛ لأنها صعبة علىٰ كثير من النفوس.

وعلامة الرضا أنك لو سألته: هل تأثرت بما قضىٰ الله عليك ؟ لقال: لا؛ لأني أعلم أن الله لا يقدر لي شيئًا إلا كان خيرًا لي، فأنا مؤمن، والله لا يقضي لعبده المؤمن قضاء إلا كان خيرًا له.

المرتبة الرابعة: مرتبة الشكر:

وهذه المرتبة أعلىٰ من التي قبلها؛ لأنها رضًا وزيادة.

فإذا قال قائل: كيف يشكر الله علىٰ المصيبة ؟ قلنا: يشكر الله علىٰ المصيبة؛ لأنه يعلم أن ثوابها وأجرها - إذا صبر واحتسب الأجر - أكثر من مصيبتها، فيشكر الله علىٰ هذا؛ لأن ما يترتب عليه من الخير أكثر مما يترتب عليه من الأذىٰ، فمن هذه الناحية يشكر الله، وقد قال بعض أهل العلم رحمهم الله: إن هذه المرتبة أعلىٰ من التي قبلها؛ أي: من الرضا. فهذا حكم الرضا بالمقضي.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولكن بالقضا**»؛ يعني: ولكن يجب أن يرضىٰ «**بالقضا**»؛ أي: قضاء الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو فعله.

فإن قال قائل: هل المعاصي واقعة بقضاء الله عَزَّ وَجَلَّ أو لا ؟ وكيف ترضون بقضاء الله لها ؟

فالجواب: بلىٰ، هي واقعة بقضاء الله، ونحن نرضىٰ بقضاء الله وإن كرهنا المقضي، وهذه المعصية لا نرضاها ونكرهها ونؤدب عليها، ولكن نرضىٰ بكون الله قضاها، ولا نعترض علىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ في قضائها، فإذا رأينا مثلًا العصاة والفساق وأهل المجون فيجب علينا أن نرضىٰ بما وقع منهم باعتباره من قضاء الله، لكن لا يجوز أن نرضىٰ بما صدر منهم باعتباره من فعلهم؛ فنسخط فعلهم ونرضىٰ فعل الله الذي هو قضاؤه، وبهذا التفصيل تزول عنا إشكالات كثيرة.

فإذا قال قائل: يوجد في الخلق شر مثل إبليس، فهو أصل الشر. فهل يجب علينا أن نرضىٰ بإيجاد إبليس ؟

فالجواب: نعم يجب أن نرضىٰ بدون تفصيل، لكننا لا نرضىٰ بما يأمر به إبليس؛ لأن إبليس يأمر بالشر والفحشاء والمنكر؛ ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١]. إذن نرضىٰ بأن الله خلقه، ولا نشك في أن الله خلقه لحكمة، ولكن لا نرضىٰ بأن الله خلقه، ولا نشك في أن الله خلقه لحكمة، ولكن لا نرضىٰ بما يكون من فعل إبليس، ومن الشر والفساد.. إلىٰ آخره.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ولكن بالقضا لأنه من فعله»**. **«لأنه»**؛ أي: القضاء **«من فعله»**؛ أي: من فعل الله؛ ولهذا قال: **«من فعله تعالىٰ»**.

❁ **قوله: «وَذَاكَ»:**

أي: المقضي **«من فعل الذي تقالىٰ»**؛ أي: الذي تباعد وفعل ما يبغض عليه، وهذا التعليل الذي ذكره المؤلف ينطبق علىٰ المعاصي تمامًا، فالمعاصي واقعة بقضاء الله وقدره، نرضىٰ بها من هذا الناحية، وواقعة من فعل الشخص العاصي، ومن هذه الناحية لا نرضاها؛ ولهذا قال: **«لأنه»**؛ أي: القضاء **«من فعله، وذاك»**؛ أي: المقضي **«من فعل الذي تقالي»**.

فإن قال قائل: ما الجمع بين قوله تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [العلق: ٢]. وبين قوله ﷺ: **«والشر ليس إليك»** ؟[٢٧٨].

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر؛ لأن قوله تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾أضاف الشر إلىٰ المخلوق، أما إلىٰ الله فلا يضاف الشر، فلاشك أن الله هو الذي قدر الشر، لكن قدر الشر في مفعولاته، أما تقديره لهذا الشر فهو لحكمة عظيمة يترتب عليها من المصالح ما يجعلها غير مكروهة، لكن فرق بين المفعول وبين الفعل والفاعل، فالفاعل هو الله عَزَّوَجَلَّ وهو المقدر، وهذا لاشك نحبه علىٰ كل حال، وفعله أيضًا خير علىٰ كل حال، أما مفعوله ففيه خير وفيه شر.

---

(٢٧٨) أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم (٧٧١)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، برقم (٧٦١)، وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ قوله: «وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ...»:

«**القضاء والقدر**» من أفعال الله سبحانه وتعالىٰ، والإيمان به أصل من أصول الإيمان الستة: أنت تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، فهو ركن من أركان الإيمان. وهو أن الله سبحانه علم ما كان وما يكون، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، ثم شاءه وأراده ثم خلقه.

هذه مراتب الإيمان بالقضاء والقدر: الإيمان بعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، والإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء والإيمان بأنه لا يقع في هذا الكون إلا ما شاءه الله وأراده، والإيمان بأن كل شيء فهو من خلق الله، فالله خالق كل شيء ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. هذا هو الإيمان بالقضاء. وهما بمعنىٰ واحد.

قوله: «وكل ما قدر أو قضاه...»:

ما قدره الله وقضاه فلابد أن يقع، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]. ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن: ١١]؛ أي: بقضائه وقدره، فما قضاه وقدره لابد أن يقع، ولو حاول الناس منعه لن يستطيعوا، فيجب علىٰ العبد أن يؤمن بذلك.

❁ قوله: «وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَىٰ العَبْدِ الرِّضَا...»:

مسألة رضا العبد بما قضاه الله وقدره فيه تفصيل، فإن ما قضاه الله وقدره: منه ما يجب الرضا به، هو ما قضاه الله وقدره من الطاعات والقربات، فيجب علىٰ العبد أن يرضىٰ بذلك وجوبًا، وأن يرضىٰ بما شرعه الله سبحانه وتعالىٰ من الشرائع، ومن الأوامر والنواهي، ويجب عليه أن يكره ويبغض ما حرمه الله سبحانه وتعالىٰ ونهىٰ عنه؛ ومنه -أي: مما قضاه الله وقدره- ما لا يجب الرضا به، وإنما يستحب الرضا به، مثل المصائب التي تقع بالإنسان فهذه يجب الصبر عليها، الصبر واجب لكن الرضا بها ليس بواجب، وإنما الرضا بها مستحب، لكن لابد أن يصبر

عليها، ويعلم أنها بقضاء الله وقدره، هذا هو التفصيل في الرضا بما قضاه الله وقدره، منه ما هو واجب، ومنه ما يحرم أن يرضىٰ به مثل الكفر والمعاصي، يحرم علىٰ الإنسان أن يرضىٰ بالكفر ويرضىٰ بالمعاصي، ومنه ما هو مستحب وهو الرضا بالمصائب والمكاره التي تجري علىٰ العبد، فيجب عليه أن يصبر ويعلم أنها من الله، ولكن لا يجب عليه أن يرضىٰ بها، ولذلك يسعىٰ في إزالتها، يسعىٰ بالعلاج، ويسعىٰ بأخذ الأسباب التي تنجيه من المكاره والشدائد. فلا يجب عليه الرضا بكل مقضي.

❁ قوله: «لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ...»:

القضاء والقدر من فعل الله تعالىٰ فيجب الرضا به، وأما فعل العبد للمعاصي فهذا مقلي فمعنىٰ «تقالىٰ»: تفاعل من قلاه؛ أي: أبغضه ورفضه، فمن أتىٰ بما يبغضه الله يجب عليه أن يبغضه ولا يرضىٰ به، ولا يقول: هذا فعل الله، بل هذا فعلك أنت، فتبغض المعاصي والذنب وتندم علىٰ فعلها، وتتوب منها.



فصل
في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

٧٩- وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ بِـ«الكَبِيرَهْ» كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ«الصَّغِيرهْ»

٨٠- لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ «الإِيمَانِ» بِـ«مُوبِقَاتِ الذَّنبِ» وَ«العِصْيَانِ»

٨١- وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا

٨٢- وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الفَضْلِ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنفَصِلِ

٨٣- مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضِدِّهِ فَيَرْتَجِعْ عَنْ «شِرْكِهِ» وَصَدِّهِ

٨٤- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا

٨٥- فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُو وَإِن شَاءَ انْتَقَمْ وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

* الشرح *

• قال العلامة ابن مانع:

❁ قوله: «فصل في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها...»:

اعلم وفقنا الله وإياك أن أول اختلاف وقع في هذه الأمة: هو خلاف الخوارج حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة. وقولهم: إن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبتون المنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة. وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان.

وقد صنف العلماء قديمًا وحديثًا في هذه المسائل تصانيف متعددة، وبينوا ما هو الحق فيها، وصرحوا أن الفاسق المِلِّيَّ مرتكب الكبيرة، فاسق بكبيرته، مؤمن بإيمانه وهو تحت مشيئة الله تعالى، ولهذا قال: «ويفسق»؛ أي: المسلم المكلف. «المذنب» بإتيان المعصية «الكبيرة»، وأصل

الفسوق الخروج عن الاستقامة والجور، وبه سمي العاصي فاسقًا، والكبيرة كل معصية فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أو ورد فيها وعيد بنفي إيمان أو لعن ونحوهما، وإلىٰ ذلك أشار العلامة موسىٰ الحجاوي بقوله:

فما فيه حد في الدنا أو توعد بأخرىٰ فسم كبرىٰ علىٰ نص أحمد

وزاد حفيد المجد أو جا وعيده بنفي لإيمان ولعن لمبعد

«**كذا**»؛ أي: مثل إتيان الكبيرة «**إذا أصر بالصغيرة**» - الباء بمعنىٰ علىٰ -؛ أي: علىٰ الجريمة الصغيرة، والإصرار لزومها ودوامه عليها، وأما من أتبعها بالتوبة والاستغفار، فليس بمصر عليها، وفي الحديث: «**ما أصر من استغفر**»(٢٧٩).

«**لا يخرج المرء من الإيمان**» الآتي تعريفه «**بموبقات الذنب**»؛ أي: المهلكات جمع موبقة. سميت الجريمة الكبيرة؛ لأنها سبب لإهلاك مرتكبها في الدنيا بما يترتب عليها من العقاب وفي الآخرة من العذاب، و«أل» في «**الذنب**» للجنس أو الاستغراق، فيشمل كل الذنوب «**والعصيان**» دون الشرك بالله تعالىٰ، والعصيان: ضد الطاعة، هو يرادف الذنب، فالمؤمن لا يخرج من الإيمان بملابسة كبائر الذنوب والعصيان، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وفي الحديث القدسي الذي رواه الترمذي عن أنس مرفوعًا: «**يا ابن آدم، إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا لأتيتك بقرابها مغفرة**»(٢٨٠) فدلت الآية

---

(٢٧٩) أخرجه أبو داود، كتاب: سجود القرآن، باب: في الاستغفار، برقم (١٥١٤)، والترمذي، كتاب: الدعوات، باب:(١٠٧)، برقم (٣٥٥٩)، وأبو يعلىٰ، برقم (١٣٧)، وغيرهم من حديث أبي بكر ﷺ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٥٠٠٤)، و«المشكاة»، برقم (٢٣٤٠)، و«الضعيفة»، برقم (٤٤٧٤).

(٢٨٠) أخرجه الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده، برقم (٣٥٤٠)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٣٣٨)، وللحديث شاهد أخرجه مسلم من حديث أبي ذر ﷺ، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الذكر والدعاء والتقرب إلىٰ الله تعالىٰ، برقم (٢٦٨٧).

وحديث أنس أن من جاء مع التوحيد بملء الأرض خطايا، لقيه الله بملئها مغفرة مع مشيئة الله تعالى، فإن شاء غفر له، وإن شاء عذبه وأخذه بذنبه، ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار، بل يخرج منها ثم يدخل الجنة.

❁ **قوله**: « وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ... »:

أي: على المذهب. **«أن يتوبا»** - **بألف الإطلاق للوزن**-؛ أي: يرجع عن الذنب بأن يقلع عنه، ويندم عليه، ويعزم على أن لا يعود إليه، ويرضى الآدمي عن ظلامة إن تعلقت به **«من كل ما»**؛ أي: شيء، **«جر»**؛ أي: قاد. **«عليه»**؛ أي: على المذنب **«حوبًا»**؛ أي: إثمًا.

«ويقبل المولى» الذي هو رب العالمين **«بمحض الفضل»**؛ أي: خالص الكرم من كل عبد مذنب تاب إلى الله تعالى توبة نصوحًا بشروطها المذكورة قريبًا، ولا بد أن تكون «من» شخص مسلم **«غير عبد كافر»** بالله ورسوله، **«منفصل»** عن الدين سواء كان مرتدًا، أم كافرًا أصليًّا، فلا تقبل توبته من الذنوب، **«ما لم يتب»**؛ أي: يرجع «من كفره» فيسلم ويقر الله بالوحدانية، ولنبيه ﷺ بالرسالة، ويؤمن بجميع ما جاء به النبي ﷺ، ويتصف من بعد رجوعه عن الكفر **«بضده»** من الإسلام، **«فـ»** لا يقبل منه ما لم **«يرتجع عن شركه»** الذي كان متصفًا به.

«وصده»؛ أي: إعراضه عن الدين، فإن كان مرتدًا بإنكار ما علم من الدين بالضرورة إيجابًا وتحريمًا، فيرجع عن إنكاره ذلك، وإن كان مشركًا معتقدًا أن الله شريكًا يستقل بالنفع والضر وعلم الغيب، فلا بد من رجوعه عما كفر به حتى تقبل توبته.

❁ **قوله**: « وَمَنْ يَمُتْ »:

أي: أيّ امرئ مذنب أدركه الموت وهو مصر على ذنوبه، «ولم يتب من الخطأ» الذي ارتكبه، «فأمره» الذي يئول إليه «مفوض»؛ أي: موكول ومردود «لذي»؛ أي: صاحب «العطا» الواسع ويمد.

وفي الأسماء الحسنى: المعطي أن يعطي من يريد ما يريد، ومن ثم قال: **«فإن يشأ»** سبحانه وتعالى. **«يعفو»**؛ أي: يتجاوز عن من مات مرتكبًا لذنوبه، ولم يتب منها.

والعفو: التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه، «**وإن شاء انتقم**» منه، فإن عامله بالفضل عفا وأنعم، وإن عامله بالعدل انتقم وآلم.

والانتقام: أن يبلغ في العقوبة حدها، وفي الأسماء الحسنىٰ: المنتقم وهو البالغ في العقوبة لمن يشاء.

«**وإن يشأ أعطىٰ**» النوال. «**وأجزل**»؛ أي: أكثر. «**النعم**»: جمع نعمة، وهي المنفعة المفعولة علىٰ جهة الإحسان إلىٰ الغير.

• قال العلامة ابن قاسم:

❁ **قوله**: « وَيَفْسُقُ الـمُذْنِبُ بِالكَبِيرَهْ »:

أي: يفسق المسلم المكلف بإتيانه المعصية الكبيرة، وأصل الفسوق: الخروج عن الاستقامة والجور، وسمي الفاسق فاسقًا لخروجه عن أمر الله، والمذنب هو المقترف للذنب، وهو الإثم؛ وكل إثم عدوان، والعدوان فعل ما نهي عنه، أو ترك ما أمر به.

والكبيرة: كل معصية فيها حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو نفي إيمان، أو لعن، أو غضب، أو عذاب، ومن برئ منه الرسول ﷺ أو قال: ليس منا.

❁ **قوله**: « كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِالصَّغِيرهْ »:

أي: كما أن المسلم يفسق بإتيانه الكبيرة، كذلك يفسق إذا أصر علىٰ الصغيرة؛ يقال: أصر علىٰ الشيء إذا لزمه وداوم عليه؛ ومن أتبعه بالاستغفار فليس بمصر، وإن تكرر منه؛ وفي الحديث: «**ما أصر من استغفر**»(٢٨١). ومن أصر فإنه يفسق حتىٰ بالصغيرة، لأن الإصرار يصير الصغيرة في حكم الكبيرة.

❁ **قوله**: « لَا يَخْرُجُ الـمَرْءُ مِنَ الإِيمَانِ...»:

أي: لا يخرج الإنسان من دائرة الإيمان بمهلكات الذنب والعصيان دون الشرك بالله والكفر بأي نوع من أنواع المكفرات، فإن ذلك يخرجه من الدين، لا مطلق المعاصي والكبائر،

---

(٢٨١) سبق تخريجه.

ولا يسلب المرء اسمه مطلق الإيمان بذلك، كما أنه لا يعطي اسمه المطلق؛ بل يقال: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته.

والعصيان: ضد الطاعة، وهو يرادف الذنب والإثم؛ وسميت الكبيرة موبقة، لأنها سبب لإهلاك مرتكبها في الدنيا، بما يترتب عليها من العقاب، وفي الآخرة من العذاب، وفي الحديث: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»[٢٨٢]، وقال ابن عباس: «هن إلى السبعين أقرب منهن إلى السبع» وفي رواية «إلى السبعمائة».

❁ **قوله**: « وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا »:

أي: واجب على المذنب وجوب لزوم لابد منه أن يتوب؛ أي: يرجع عن الذنب بأن يقلع عنه، ويندم عليه، ويعزم على أن لا يعود إليه، وأن تعلق بآدمي بأنه يرضيه.

❁ **قوله**: « مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا »:

أي: من كل شيء جر على المذنب حوبًا؛ أي: إثمًا، وذكر أن مراده ما جر عليه الهلاك والبلاء؛ واتفق العلماء: على أن التوبة واجبة من كل معصية، على الفور، وأن من تاب توبة نصوحًا تاب الله عليه، وبدل سيئاته حسنات، كما أخبر الله به في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ.

❁ **قوله**: « وَيَقْبَلُ الْمَوْلَىٰ بِمَحْضِ الْفَضْلِ...»:

أي: ويقبل الله بخالص الفضل والكرم من كل عبد مذنب تاب إليه توبة نصوحًا، غير كافر بالله ورسوله منفصل عن الدين، إما بردة، أو كفر أصلي فلا تقبل توبته من الذنوب، ما لم يتب من كفره، فيشهد الشهادتين، ويتصف من بعد رجوعه عن الكفر، بضده -أي: الإسلام فأن كان مرتدًا بإنكار ما علم من الدين بالضرورة فيرجع عن إنكار ذلك، ويقر ويذعن، وإن كان شركًا، فلا يقبل منه، ما لم يرجع عن شركه الذي كان متصفًا به وصده؛ أي: إعراضه عن الدين، وانقياده للشريعة.

---

(٢٨٢) أخرجه البخاري، كتاب: المحاربين من أهل الكفر والردة، باب: رمي المحصنات، برقم (٦٨٥٧)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم (٨٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

❁ قوله: «وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا...»:

أي: وأي امرئ مذنب يدركه الموت وهو مصر على ذنوبه لم يتب من الخطأ الذي ارتكبه لم تحكم عليه بالكفر بارتكابه الذنوب، كما زعمت الخوارج؛ ونقول: الذي يئول إليه مفوض وموكول لصاحب الكرم والجود، فإنه سبحانه وتعالى: إن شاء عفا وتجاوز عنه، وعامله بفضله؛ وإن شاء عامله بالعدل، وانتقم منه؛ ولا يخلد في النار إلا من مات على الشرك؛ وإن شاء أعطى وأجزل، وأعظم له النعم، وللذنوب أسباب أيضًا تسقط العقوبة غير التوبة، منها الحسنات الماحية، والعقوبات والمصائب، وغير ذلك.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ:

❁ قوله: «وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِالكَبِيرَهْ...»:

هذا من الأحكام أيضًا، وهو أمر مهم؛ لأن الناس تنازعوا فيه، فابتدعت فيه طائفتان، وسلمت الثالثة.

المذنب إذا أذنب بكبيرة فإنه يكون فاسقًا مؤمنًا؛ فيكون فاسقًا بمعصيته، مؤمنًا بإيمانه، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو المذهب الذي تؤيده النصوص، ويؤيده النظر والعدل؛ فالعدل أن يعامل كل إنسان بما يستحق، فلما كان هذا الرجل مؤمنًا، لكنه فعل كبيرة ولم يتب منها، فهو باقٍ على إيمانه لكنه فاسق بكبيرته، ويمكن أن نقول: إنه مؤمن ناقص الإيمان؛ مؤمن بما معه من أصل الإيمان، نقاص الإيمان بما اقترفه من معصيته، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو المذهب الحق كما سنذكر إن شاء الله.

وقالت الخوارج: إنه ليس بمؤمن بل هو كافر، فإذا زنا فقد كفر، وإذا سرق فقد كفر، وإذا قتل نفسًا بغير حق فقد كفر، وإذا عق والديه فقد كفر، وإذا قطع أرحامه فقد كفر، وهكذا إذا فعل أي كبيرة صار كافرًا خارجًا عن الإيمان، فإذا كان كافرًا خارجًا عن الإيمان، فإنه إذا مات لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، وحكمه في الآخرة أنه يخلد في النار.

ووافقتهم المعتزلة على التخليد في النار، لكن خالفتهم في الحكم في الدنيا؛ فقالوا -أي:

المعتزلة -: إن فاعل الكبيرة مخلد في النار، لكنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين؛ لا نصفه لا بالإيمان ولا بالكفر، فلا نقول: مؤمن -ولو بقيد النقص-، ولا نقول: كافر - ولو بقيد أصل الإيمان؛ بل نقول: في منزلة بين منزلتين، وإذا مات فإنه يعامل معاملة المسلمين؛ لأنه لم يدخل في الكفر، إلا أنه يخلد في النار.

إذن توافق الخوارج والمعتزلة في شيء وتخالفوا في شيء؛ توافقوا في أحكام الآخرة؛ فجعلوا فاعل الكبيرة خالدًا في النار، واختلفوا في أحكام الدنيا؛ فحكمت الخوارج بأنه كافر، وحكمت المعتزلة بأنه ليس بمؤمن ولا كافر؛ بل في منزل بين المنزلتين.

فعلىٰ رأي الخوارج إذا رأينا فاعل كبيرة فلنا قتله؛ لأنه مرتد مباح الدم، وعلىٰ رأي المعتزلة لانقتله لأنه ليس بكافر، ولا نكرمه إكرام المؤمن لأنه ليس بمؤمن.

أما المرجئة فقالوا: إن فاعل الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، ولا يستحق العقاب، وليس عليه شيء، ولو زنا وسرق وشرب الخمر وقتل وعق وقطع وغش وكذب، وما دام أنه مؤمن بالله فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان جبريل ومحمد ﷺ ونعوذ بالله وهذا ليس بمعقول، لكنه مذهبهم.

ولا يخفىٰ أن الذي يصلح ويناسب الزمان هو ما جاءت به السنة؛ حيث المعاملة بما يستحقه فاعل الكبيرة؛ فنقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهذا هو الحق.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويفسق المذنب بالكبيرة ... كذا إذا أصر بالصغيرة

لا يخرج المرء من الإيمان ... بموبقات الذنب والعصيان

قال المؤلف: «**ويفسق المؤمن بالكبيرة**»، والفسق في اللغة: الخروج، ومنه فسقت الثمرة عن قشرها؛ أي: برزت وخرجت منه، وفي الاصطلاح: فعل الكبيرة أو الإصرار علىٰ الصغيرة، كما قال المؤلف:

ويفسق المذنب بالكبيرة ... كذا إذا أصر بالصغيرة

«**بالصغيرة**»؛ يعني: علىٰ الصغيرة، فالفسق شرعًا: فعل الكبيرة أو الإصرار علىٰ الصغيرة، فإذا زنا المرء صار فاسقًا، وإذا أصر علىٰ شرب الدخان صار فاسقًا، وإذا شرب الخمر مرة واحدة

فقط فهو فاسق لأنه شربه كبيرة.

والكبيرة في المعنىٰ ضد الصغيرة، والميزان في ذلك - كما قال بعض العلماء رحمهم الله: ما نص الشارع علىٰ أنه كبيرة فهو كبيرة، وما لم ينص عليه فهو صغيرة، فقوله ﷺ: «**اجتبوا السبع الموبقات**»(٢٨٣)، هذه كبائر، وقوله «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر**»(٢٨٤)، هذه كبائر، فما نص الشارع علىٰ أنه كبيرة فهو كبيرة، وما لا فلا.

وقال بعض العلماء رحمهم الله: ما تُوُعِّد عليه بلعن أو غضب فهو كبيرة.

وقال آخرون: ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة فهو كبيرة، واختلفوا اختلافًا كبيرًا.

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الكبيرة ما رتبت عليها عقوبة خاصة(٢٨٥)، وما ما نهىٰ عنه فقط، ولم يعين له عقوبة خاصة فهو صغيرة ومع ذلك يقول: إن الكبائر تتفاوت؛ فبعضها أشد من بعض، وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقرب إلىٰ الصواب.

فمن فعل الكبيرة ولم يتب منها صار فاسقًا، ومن أصر علىٰ الصغيرة - ولم يقلع عنها - صار فاسقًا.

❁ **قوله**: « وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ »:

خلافًا للمرجئة؛ لأن المرجئة يقولون: إن المذنب لا يفسق بالكبيرة ولا بالإصرار علىٰ الصغيرة؛ بل هو مؤمن كامل الإيمان، قال ابن القيم مبينًا مذهبهم:

والناس في الإيمان شيء واحد ... كالمشط عند تماثل الأسنان

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ:

لا يخرج المرء من الإيمان ... بموبقات الذنب والعصيان

---

(٢٨٣) سبق تخريجه.

(٢٨٤) أخرجه البخاري، كتاب: الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور، برقم (٢٦٥٤)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم (٨٧)، وغيرهما من حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢٨٥) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٦٥١).

أي: لا يخرج المرء من الإيمان بفعل الموبقات، والموبقات: هي المهلكات، وهذا رد على الخوارج والمعتزلة؛ لأن الخوارج والمعتزلة يقولون: إنه يخرج من الإيمان، لكن الفرق بينهما أن الخوارج قالوا: إذا خرج من الإيمان دخل في الكفر، وليس هناك واسطة، والمعتزلة قالوا: إذا خرج عن الإيمان فهو في منزلة بين منزلتين، كرجل سار من المدينة ولا من أهل مكة، لكن الخوارج أقرب إلى الصواب منهم حيث قالوا: ليس هناك واسطة، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] وقال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] ولم يذكر منزلة، فالمنزلة هذه بدعة مردودة على صاحبها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وواجب عليه أن يتوبا من كل ما جر عليه حوبا

«**وواجب عليه**»؛ أي: على المرء المذنب «**أن يتوبا**» والألف هنا للإطلاق؛ أي: لإطلاق الروي، والروي آخر البيت، ولولا ذلك لقال: «**أن يتوب**» لأن المتحرك الأخير يوقف عليه السكون، «**من كل ما جر عليه**»؛ أي: على الفاعل، «**حوبًا**»؛ أي: إثمًا.

ومعنى كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن على الإنسان أن يتوب من كل شيء حصل له به الإثم؛ إن كان ترك واجب فبفعله، وإن كان فعل محرم فبتركه؛ لأن ترك الواجب يجر على الإنسان الإثم، وفعل المحرم كذلك يجر على الإنسان الإثم.

والدليل على وجوب التوبة قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨].

وقوله: «**واجب عليه أن يتوبا**»؛ أي: فورًا؛ لأن الأصل في الواجبات الفورية، ولأن الإنسان لا يأمن أن يموت، فقد يأتيه الموت بغتة قبل أن يتوب، ولو تاب عند الموت لم تنفعه التوبة، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٨].

وللتوبة شروط خمسة، هي بالترتيب: الإخلاص، والندم، والإقلاع، والعزم على ألا يعود

إلىٰ الذنب مرة أخرىٰ، وأن تكون في وقت قبولها.

وليتنبه هذا إلىٰ أن من شروط قبول التوبة: العزم علىٰ ألا يعود إلىٰ الذنب مرة أخرىٰ، وليس الشرط ألا يعود إلىٰ الذنب مرة أخرىٰ؛ إذ لو كان الشرط ألا يعود إلىٰ الذنب مرة أخرىٰ لكان من غلبته نفسه وعاد إلىٰ الذنب ثانيًا لم تقبل توبته الأولىٰ، لكن الشرط: العزم علىٰ ألا يعود، فمن غلبته نفسه وعاد إلىٰ الذنب فإن توبته الأولىٰ مقبولة، ولذلك فإن تحقيق هذا الشرط هو العزم علىٰ ألا يعود إلىٰ الذنب مرة أخرىٰ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ويقبـــل المــــولىٰ بمحـــض الفـــضل   مــــن غــــير عبـــد كـــافر منفـــصل

قوله: «وَيَقْبَلُ الـمَوْلَىٰ بِمَحْضِ الفَضْلِ»:

أي: يقبل الله التوبة من الإنسان، «**بمحض الفضل**»؛ أي: بالفضل الخالق المحض؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي من عليه أولًا بالتوبة، فإن توفيق الله العبد للتوبة توبة، قال الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨]؛ يعني: ثم وفقهم للتوبة ليتوبوا، فالله عَزَّ وَجَلَّ يمن عليك بمحض الفضل أن تتوب، ثم يمن عليك مرة أخرىٰ بقبول التوبة، ولو شاء ألا يقبل لم يقبل، ولكن من فضله ورحمته عَزَّ وَجَلَّ أن من تاب إلىٰ الله تاب الله عليه.

بل أشد من ذلك وأبلغ أنه يفرح بتوبة عبده، ويحب توبته؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويفرح بتوبة عبده فرحًا أشد من فرح الإنسان الذي أضل راحلته وعليها طعامه وشرابه، ثم وجدها، فهذا فرحه لا يوصف، ومع ذلك فالله يفرح بتوبة عبده المؤمن أشد من فرح هذا الرجل براحلته.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

....   مــــن غــــير عبـــد كـــافر منفـــصل

مـــا لم يتـــب مــــن كفـــره بـــضده   ....

الحقيقة أن هذا الاستثناء وهو قوله: «ما لم يتب»، فيه شيء من النظر؛ لأن كل من تاب

تاب الله عليه من أي ذنب كان، وكلامنا في التوبة، فإذا تاب تاب الله عليه ولو كان كافرًا، أما إذا مات على المعصية وهي غير كفر، فهذه هي التي تكون تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفر له وإن شاء عاقبه.

ثم إن قوله: «**من غير عبد كافر منفصل ما لم يتب**»، ينطبق على الفاسق أيضًا، فإن الفاسق لايقبل الله منه حتى يتوب، وإلا سيبقى على وصف الفسق، إلا إذا كان المؤلف يريد بقوله: «**يقبل المولى**»؛ أي: يقبل العبادات من غير الكافر، فهذا له وجه، لكنه لا يريد هذا الشيء.

۞ قوله: « مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ كُفْرِهِ بِضِدِّهِ »:

وضده الإسلام، فإذا تاب من كفره بضد الكفر، فإنه تقبل منه التوبة، وإن تاب من كفره بكفر آخر فإنه لا يقبل منه؛ ولذلك قال المؤلف: «**فيرتجع عن شركه وصده**» فإنه حينئذ يقبل الله منه؛ مثل: لو تاب من نوع من الكفر وبقي على النوع الآخر، فإنه لايقبل منه، بل لابد أن يكفر بالجميع، فلو كان رجل منكرًا لشيء مما جاء به الرسول ﷺ وتاب منه لكنه مشرك بالله يعبد الصنم، فإنه لا يقبل منه حتى يؤمن بكل ما كفر به.

ولو تاب المسلم من ذنب وهو مصر على آخر، فإنه تقبل توبته مما تاب منه؛ لعدم اشتراط ألا يكون مصرًّا على ذنب آخر، ولعموم الآيات في القرآن الكريم، وكذلك الأدلة من السنة، فكلها تدل على أنه إذا تاب من الذنب تاب الله عليه.

وقال بعض العلماء: إنه إذا كان الذنب الذي أصر عليه من جنس الذنب الذي تاب منه، فإنها لا تقبل توبته، وإذا كان من غير جنسه قبلت، لكن الصحيح أنها تقبل.

وذهب بعض العلماء إلى أن التوبة لا تقبل حتى يقلع عن جميع الذنوب؛ ولذلك أضافوا شرطًا سادسًا إلى الشروط الخمسة، وهو: أن يقلع عن جميع الذنوب وليس من الذنب الخاص، بل عن كل الذنوب، وبناءً على هذا القول فلو تاب من ذنب وهو مصر على آخر فإنه لا تقبل توبته.

مثال ذلك: إذا تاب رجل من الزنا لكنه يشرب الخمر، فعلى هذا الرأي لا تقبل توبته من

الزنا؛ لأنه لو كان صادقًا ما عصىٰ الله، ولو كان صادقًا في التوبة والرجوع إلىٰ الله ما عصىٰ الله بالذنب الآخر، ولو تاب من الربا لكنه يغش الناس، فإنه لا تقبل توبته علىٰ هذا الرأي، ولكن الصحيح أنها تقبل.

ولكن يقال: أما التائب التوبة المطلقة فهذا لا بد لتوبته من أن يكون مقلعًا عن جميع الذنوب، وأما التوبة الخاصة المقيدة فإنها تصح من ذنب مع الإصرار علىٰ غيره، إذن؛ فالمدح بالتوبة لا يكون إلا لمن أقلع عن جميع الذنوب، وأما التقييد فيصح من ذنب ولو مع الإصرار علىٰ آخر، فالذي تاب من الزنا لكنه يشرب الخمر، لا يصح أن نصفه بأنه تائب علىٰ سبيل الإطلاق، **لكن نقول**: إنه تائب من الزنا - مقيدًا -، فلا يصح الوصف المطلق الذي يمدح به التائب، وإنما يمدح بقدر ما حصل منه من توبة فقط.

❁ **قوله**: «مَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا...»:

أي: من غير الشرك؛ لأن الشرك لا يغفره الله تعالىٰ «**فأمره مفوض لذي العطا**» وهو الله ﷻ.

فإن يشأ يعفو وإن شاء انتقم وإن يشأ أعطىٰ وأجزل النعم

وذلك فوق الذنب، ودليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وهذه الآية قاضية علىٰ كل ذنب ما عدا الشرك.

فإن قال قائل: لو مات شخص علىٰ الكفر دون الشرك، مثل أن يكون جحد شيئًا من القرآن مثلًا ومات علىٰ ذلك، فهل يكون داخلًا تحت المشيئة ؟

فالجواب: لا؛ لأن المراد بالشرك ما كان مخرجًا عن الإسلام، فكل شيء يخرج عن الإسلام فإن الإنسان إذا مات عليه لا يغفر له، وما دون ذلك فإن الله يغفره إن شاء.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: «فصل في الكلام علىٰ الذنوب ومتعلقاتها»:

أي: الحكم علىٰ أصحاب الكبائر، والذنوب والمعاصي بمعنىٰ واحد وهي مخالفة أمر الله

سبحانه به ويسمىٰ ذنبًا. والذنوب منهي عنها، ويجب علىٰ العبد أن يبتعد عنها ويبغضها؛ لأن الله يبغضها، وإذا وقع في شيء منها فيجب عليه التوبة، يجب عليه أولًا أن يبتعد عن الذنوب ولايفعلها؛ لأنها تغضب الله - جل وعلا- وتخالف أمر الله، لكنه لو وقع في شيء منها فيجب عليه المبادرة بالتوبة منها، والله يتوب علىٰ من تاب.

والذنوب والمعاصي علىٰ قسمين: كبائر، وصغائر. قال الله -جل وعلا -: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] والكبائر كثيرة لا تحصىٰ بالعد، ولكن لها ضوابط تعرف بها.

فالكبيرة: ما رتب الله عليه حدًّا في الدنيا، مثل قطع يد السارق ن ورجم الزاني، وجلد الشارب والقاذف، وجلد السكران، فما رتب الله عليه حدًّا في الدنيا فهذا يدل علىٰ أنه كبيرة، أو رتب عليه وعيدًا في الآخرة، بأن توعد الله عليه بالنار في الآخرة، فهذا دليل علىٰ أنه كبيرة، أو رتب عليه غضب أو لعنة أو نار فهذا دليل علىٰ أنه كبيرة، فالذنوب التي لعن الله أصحابها أو لعنهم الرسول ﷺ، هذا دليل علىٰ أنها كبائر، ولقد لعن الله الكاذبين والظالمين والكافرين، ولعن الرسول ﷺ جملة من أصحاب المعاصي كالسارق والمصورين وغير ذلك ممن لعنهم رسول الله ﷺ. ولعن من لعن والديه، ولعن من غير منار الأرض، ولعن من آوىٰ محدثًا. فمن لعنه الله أو لعنه الرسول فهذا دليل علىٰ أنه أتىٰ كبيرة. وإذا توعد الله بالغضب علىٰ الذنب فهذا دليل علىٰ أنه كبيرة، أو تبرأ الرسول ممن فعله وقال: أنا بريء ممن فعل كذا وكذا، أو قال: ليس منا من فعل كذا وكذا، **«من غشنا فليس منا»**[٢٨٦] هذه ضوابط الكبيرة ما رتب عليه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو ختم بغضب أو لعنة أو نار، أو تبرأ الرسول ﷺ ممن فعله، أو قال ليس منها، فهذه كبائر.

وأما ما نهىٰ عنه ولم يرتب حد في الدنيا، ولا وعيد في الآخرة، ولا غضب، ولا لعنة،

---

(٢٨٦) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ «من غشنا فليس منا»، برقم (١٠٢)، وأبو داود كتاب: الإجارة، باب: النهي عن الغش، برقم (٣٤٥٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولابراءة منه، فهذا محرم ولكنه ليس بكبيرة، بل هو من الصغائر.

والكبائر تتفاوت، بعضها أشد من بعض، منها السبع الموبقات يعني: المهلكات كما في قوله ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات قيل: وما هن يا رسول الله ؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**»(٢٨٧) فهذه من أعظم أنواع الكبائر، وأعظمها على الإطلاق الشرك بالله ﷻ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وقد أوصل بعض العلماء الكبائر إلى سبعين أو أكثرمن سبعين كبيرة، ككتاب: «**الكبائر**» للحافظ الذهبي وكتاب «الكبائر» لابن حجر الهيتمي، وبعضهم يقول: إنها إلى السبعمائة أقرب فالحاصل إنها لا تعد وإنما تحد؛ يعني: تضبط بالتعريف.

وصاحب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة إن كانت شركًا يخرج صاحبها بها من الإيمان، أما إن كانت دون الشرك فإنه لا يخرج من الإيمان ولكن يكون ناقص الإيمان فلا يعطى اسم الإيمان المطلق ولا يسلب منه مطلق الإيمان بل يكون مؤمنًا ناقص الإيمان، أو يكون مؤمنًا فاسقًا، أو يكون مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته، هذه عبارات السلف رحمهم الله، لا يخرجون صاحب الكبيرة التي دون الشرك من الإيمان، ولكنه يكون مؤمنًا ناقص الإيمان، وهو تحت مشيئة الله، إن تاب الله عليه، وإن لم يتب فهو تحت مشيئة الله -جل وعلا - إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، ولكنه لا يخلده في النار، كما قال سبحانه: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [النساء: ٣١] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] قيد ذلك بالمشيئة، هؤلاء هم أصحاب الكبائر عند أهل السنة والجماعة.

أما الخوارج فإنهم يكفرون أصحاب الكبائر ويقولون: إنهم خالدون في النار. ولا يفرقون بينهم وبين الكفار الأصليين، وأما المعتزلة فيقولون: صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين ليس بمؤمن ولا كافر.

---

(٢٨٧) سبق تخريجه.

وهذا ليس له أصل في الإسلام، ولكنه قول مبتدع للمعتزلة، وإذا مات ولم يتب فهم فيه مثل الخوارج يقولون: مخلد في النار.

وأما أهل السنة والجماعة فهم -ولله الحمد - وسط، فلم يكفروه كما كفرته الخوارج، ولم يخرجوه من الإسلام كما أخرجته المعتزلة، ولم يعطوه الإيمان المطلق ويقولون: هو كامل الإيمان كما تقوله المرجئة. فالمعتزلة والخوارج أخرجوه من الإيمان. الخوارج قالوا: كافر، والمعتزلة قالوا: في منزلة بين المنزلتين، والمرجئة يقولون: هو كامل الإيمان لا ينقص إيمانه. هذا قول المرجئة، وهو قول متطرف، وعندهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بل إنه شيء واحد.

فالمعتزلة والخوارج أخذوا بطرف، وهو طرف الوعيد، والمرجئة أخذوا بطرف، وهو طرف الوعد، وأهل السنة والجماعة جمعوا بين الوعد والوعيد، جمعوا بين الطرفين، وردوا المتشابه إلى المحكم، وعملوا بالنصوص جميعها والحمد لله.

❁ **قوله**: « وَيَفْسُقُ الـمُذْنِبُ بِالكَبِيرَهْ كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِالصَّغِيرهْ »:

«يفسق» الفسق: هو الخروج، يقال للفأرة: الفويسقة؛ لأنها خرجت من مألوف الدواب وصارت تؤذي، والدواب أغلبها لا يؤذي، فلما خرجت عن مألوف الدواب صارت فويسقة. فالفسق في اللغة: هو الخروج عن المألوف. والمراد به في الشرع: الخروج عن طاعة الله، وقد يكون كفرًا مثل فسق إبليس ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]؛ يعني: خرج عن طاعة الله. فالفسق قد يكون كفرًا وقد يكون دون الكفر، مثل عصاة الموحدين.

وقوله: **«كذا إذا أصر بالصغيرة»** الصغيرة: وهي الذنب الذي لا يصل إلى حد الكبيرة، وإذا أصر ودوام عليه صار كبيرة فالإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة، ولهذا يقول العلماء: «لا كبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار».

ولا يتساهل الإنسان بالصغائر يجب عليه التوبة منها، فإن لم يتب منها وأصر عليها صارت كبائر؛ لأن مداومته عليها يدل على عدم مبالاته وعلى تهاونه بجانب الله سبحانه وتعالى فالإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة.

❁ قوله: « لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ الإِيمَانِ...»:

هذا مذهب أهل السنة والجماعة: لا يخرج المؤمن من الإيمان بالمعاصي والذنوب سواء كانت كبائر أو صغائر ما دامت دون الشرك، خلافًا للخوارج وخلافًا للمعتزلة وخلافًا للمرجئة.

❁ قوله: « وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا...»:

واجب على العبد أن يتوب من جميع الذنوب من الصغائر والكبائر «من كل ما جر عليه حوبًا»؛ أي: إثمًا، كما قال تعالى ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]؛ الحوب: هو الإثم، فكل ما يجر الإثم فيجب على العبد أن يتوب منه، سواء كان كبيرة أو صغيرة؛ لأن الله أمر بالتوبة، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨] لقد ناداهم باسم الإيمان، قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ﴾ وقال تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] فليست التوبة خاصة بالكفار والمشركين بل هي أيضًا لأهل الإيمان، يجب عليهم أن يتوبوا من الذنوب والمعاصي، ولا يقولوا: الحمد لله ما دمنا غير مشركين ولا كفار فالمعاصي لا تضر. مثل ما يقوله المرجئة ويتساهلون فيها، بل يجب عليهم أن يتوبوا إلى الله -جل وعلا- ويبادروا بالتوبة ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] لا يؤجلون التوبة، كمن يقول: إن شاء الله أنا إذا كبرت أو قبل الموت أتوب. فهذا الذي يؤجل التوبة قد لا يدرك الوقت الذي قال، أو أتوب الصباح إذا أصبحت إن شاء الله أتوب، أو بعد أسبوع أو بعد شهر، لا يدري ربما يموت في الحال، ولا يدرك الأجل الذي أجله، فالله -جل وعلا- أمر بالتوبة من كل ذنب، من الكفر، من الشرك، من الذنوب، من الكبائر، من الصغائر، من كل ذنب.

والله -جل وعلا- وعد التائبين بالتوبة. والتوبة في اللغة الرجوع، يقال: تاب إذا راجع، تاب وأناب وثاب، بمعنى واحد، فالتوبة هي الرجوع من المعصية إلى الطاعة، ولها ثلاثة شروط، لا تكفي التوبة باللسان فلابد من ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يقلع عن الذنب، أما إذا قال: أستغفر الله وهو مقيم على الذنب! هذا ليس بتائب حتى يترك الذنب.

الشرط الثاني: أن يعزم أن لا يعود في المستقبل، فإن كانت توبته مؤقتة بشهر رمضان أو بيوم الجمعة فقط أو في موسم الحج يتوب إلى الله وهو بنيته أنه يرجع بعد ذلك، فإنه لا تقبل توبته؛ لأن هذه توبة مؤقتة، فإذا علم الله أن في نيته أنه يعود إلى المعاصي بعد ذلك فإن الله لا يقبل منه توبته.

الشرط الثالث: أن يندم على ما فات من ذنوبه وسيئاته ولا ينساها، بل دائمًا يذكرها ويستغفر ويتوب ويخاف منها، أما إذا أمن من عقوباتها، ولم يندم عليها، أو كان يتمدح بها ويقول: الله غفر لي، وكما قيل: المؤمن يرى ذنبه كالجبل يخشى أن ينقض عليه، والمنافق يرى ذنبه كالذباب وقع عليه ثم طار. يستخف بالذنوب، أما المؤمن فإنه دائمًا يخشى من الذنوب، إنها كالجبل الذي فوقه يخاف أن ينقض عليه، هذا دليل على صحة التوبة.

وإن كانت التوبة من مظالم للعباد فهناك شرط رابع وهو أن يطلب المسامحة من المظلوم ويرد حقه إليه؛ لأن حق المخلوق لا يسقط إلا إذا أدي إليه حقه أو سمح به، أما أن تظلم الناس وتقول: أنا تائب إلى الله فهذا لا يكفي. حقول العباد لا تسقط إلا بردها إليهم أو مسامحتهم عنها.

❁ **قوله:** « وَيَقْبَلُ الـمَوْلَىٰ بِمَحْضِ الفَضْلِ...»:

يقبل المولى التوبة ممن تاب قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥] فيقبل الله التوبة إذا توفرت شروطها، فإن الله وعد أنه يقبل التوبة عن التائبين ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠] هذا وعد من الله سبحانه وتعالى.

«**ويقبل المولى بمحض الفضل**» قبول التوبة فضل من الله -جل وعلا- تفضل به. ولو شاء لأهلكه بذنوبه ولم يقبل منه.

وقوله: «**من غير عبد كافر منفصل**»؛ يعني: منفصل عن الإيمان، فإذا تاب الكافر من

الذنوب ولم يتب من الكفر فلا تقبل توبته حتىٰ يتوب من الكفر أولًا.

۞ قوله: « مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ كَفْرِهِ بِضِدِّهِ...»:

يتوب أولًا من الكفر ثم يتوب من بقية المعاصي، هذا هو الذي يتوب الله عليه، أما إن تاب من الذنوب ولم يتب من الكفر والشرك فهذا لا يقبل الله منه توبة.

۞ قوله: « وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا...»:

مرتكب الكبيرة من المؤمنين إذا مات ولم يتب فهو إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ، إن شاء غفر له ولم يعذبه، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه ثم يخرجه من النار إلىٰ الجنة بتوحيده وإيمانه.

۞ قوله: « فَإِنْ يَشأ يَعْفُو وَإِن شَاءَ انْتَقَمْ...»:

إن يشأ عذبه وهو مستحق لذلك، وإن شاء تاب عليه وأكرمه، والله أهل لذلك سبحانه وتعالىٰ.



فصل
في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه
من طوائف الملحدين

٨٦- وَقِيلَ فِي «الدُّرُوزِ» و«الزَّنَادِقَةْ» ... وَسَائِرِ «الطَّوَائِفِ المُنَافِقَةْ»

٨٧- وَكُلِّ «دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ» يُقْتَلُ ... كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

٨٨- لأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ ... إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

٨٩- كَـ «مُلْحِدٍ» وَ «ساحر» و«سَاحِرَةْ» ... وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَةْ

٩٠- قُلْتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَىٰ ... كَمَا جَرَىٰ «لِلْعَيْلَبُونِي» اهْتَدَىٰ

٩١- فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ ... مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ

٩٢- وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرا ... فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرا

٩٣- فَكُلّ «زِنْدِيقٍ» وَكُلّ «مَارِقٍ» ... وَ«جَاحِدٍ» وَ«مُلحِدٍ مُنَافِقٍ»

٩٤- إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ ... فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

* الشرح *

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:

❁ قوله: «وَقِيلَ»:

وهو المذهب فقهًا «في» طوائف «الدروز» من الحمزاوية أتباع حمزة اللباد المدعو عندهم بهادي المستجيبين، وهم القائلون: بإلهية الحاكم العبيدي، ومثلهم البابية القائلون: بإلهية الباب، وغيره من طواغيتهم، وهم أربع فرق:

الأولى: البابية الخُلّص؛ أي: الذين اتبعوا الباب فقط، وهو محمد بن علي الشيرازي. وُلد سنة ١٢٣٥ هـ ألف ومائتين وخمس وثلاثين، وكان تلميذًا لأحد تلامذة أحمد الإحسائي، وهو كاظم الرشتي الذي مزج التصوف والفلسفة بالشريعة، وجمع بين الاعتقادات الإمامية،

والأصول الفلسفية على نمط جديد، ثم إن الميرزا محمد علي سمى نفسه بالباب أخذ من الحديث المشهور: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»[٢٨٨]. وأظهر التقشف فاغتر به الإغرار، فما زال أمره يظهر حتى ادعى النبوة، ثم الألوهية، فقتل كفرًا بإفتاء علماء الفرس بتبريز سنة ١٢٦٥ هـ ألف ومائتين وخمس وستين.

الثانية: البابية الأزلية القائلون: بخلاف تلميذ الباب يحيى الملقب: بصبح أزل، لقبه به الباب.

الثالثة: البابية البهائية القائلون: بإلهية البهاء الميرزا حسين المازندراني، وهو أخو يحيى المتقدم، وقد نفي إلى عكا كما نفي أخوه إلى قبرص. مات سنة ١٣٠٩ هـ ألف وثلاثمائة وتسع سنين.

الرابعة: البابية العباسية القائلون: بإلهية عباس بن البهاء الذي قبله، وقد ولد هذا بطهران سنة ١٢٦٥ هـ ألف ومائتين وخمس وستين. ورافق أباه بالنفي إلى بغداد وأدرنة وعكا، وهو الآن؛ أي: سنة ١٣٤٣ هـ ألف وثلاثمائة وأربع وثلاثين حي، وسيقدم على مالك إن شاء الله، ومسكنه في عكا في بلاد الشام.

وقد استوفى الكلام على هذه الطوائف أحد علماء الفرس في كتابه «باب الأبواب» وكذا في «مفتاح باب الأبواب».

وإنما ألحقت البابية بالدروز؛ لأن الحكم يدور مع علته وكلاهما قد ارتد عن الإسلام، وتأله المخلوق المربوب دون الخالق رب العباد، فحكمهم حكم الدروز.

«**والزنادقة**»: جمع زنديق، وهو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر.

«**وسائر**»؛ أي: بقية: «**الطوائف**»: جمع طائفة وهي القطعة أو الواحد فصاعدًا. «**المنافقة**»:

---

(٢٨٨) أخرجه الحاكم(٣/ ١٢٦)، والطبراني، برقم (١١٠٦١)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٨٤): «رواه الطبراني وفيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف». اهـ.وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (١٣٢٢).

من النفاق وهو اختلاف السر والعلانية، وكان من أظهر الإسلام وأبطن خلافه يسمىٰ منافقًا، وأما اليوم فيسمىٰ زنديقًا، «وكل داع» «لـ» ـانتحال «ابتداع» مكفر، «يقتل» لعدم قبول توبته ظاهرًا.

ذكر القاضي وأصحابه من علماء المذهب رواية عن الإمام أحمد -رحمه الله تعالىٰ- لا تقبل توبة داعية إلىٰ بدعةٍ مضلة والصحيح أنها تقبل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: قد بين الله تعالىٰ أنه يتوب علىٰ أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع، وأما من قلد الداعية إلىٰ البدعة، فإنه يفسق. نص علىٰ ذلك غير واحد.

قال العلامة الشيخ منصور في «حاشية المنتهىٰ»، قال المجد: «الصحيح إن كل بدعة كفَّرنا فيها الداعية، فإنا نفسق المقلد فيها، كمن يقول: بخلق القرآن، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة، أو أن علم الله به مخلوق، أو أن أسماء الله مخلوقة، أو أنه لا يرىٰ في الآخرة، أو يسب الصحابة تدينًا، أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد، وما أشبه ذلك.

فمن كان عالمًا بشيء من هذه البدع يدعو إليه، ويناظر عليه، فهو محكوم بكفره، نص أحمد علىٰ ذلك صريحًا في مواضع، واختلف عنه في تكفير القدرية بنفي خلق المعاصي علىٰ روايتين، وله في الخوارج كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين، نقل حرب لا تجوز شهادة صاحب بدعة». انتهىٰ.

قلت: وإنما قيد نفي القدرية بالمعاصي جريًا علىٰ المشهور لدىٰ الجمهور.

والصحيح: أن القدرية ينفون خلق أفعال العباد مطلقًا، بل غلّط شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المجد من خص النفي بالمعاصي فقط.

«كمن»؛ أي: كمكلف «تكرر نكثه»؛ أي: نقضه للإسلام بأن تكررت ردته «لا يقبل»، منه الإسلام علىٰ ظاهر المذهب لظاهر قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧].

والسبب في عدم قبول توبة نحو المنافق ذكره بقولـه: «لأنه لم يبد» للعيان ظاهرًا «من إيمانه» الذي زعم أنه أتىٰ به ودخل به إلىٰ الإسلام. «إلا الذي أذاع»؛ أي: أظهر «من لسانه» مع عدم

اعتقاده للإسلام، «كـ»ـما لا يقبل إيمان «ملحد»، مأخوذ من الإلحاد وهو الميل والعدول عن الشيء. والجمع: ملاحدة، وهم الذين يسبون الله تعالىٰ أو نبيًّا من أنبيائه، «و» كـ «ـساحر وساحرة» ممن يكفر بسحره من ذكر أو أنثىٰ.

قال في «فتح المجيد»: قال أبو محمد المقدسي -يعني: موفق الدين بن قدامة- في الكافي: السحر عزائم ورقىٰ وعقد تؤثر في القلوب والأبدان، فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه.

قال: «واختلفوا هل يكفر الساحر أو لا ؟ فذهب طائفة من السلف إلىٰ أنه يكفر. وبه قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وأبو حنيفة وأحمد قال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين وسقي شيء يضر فلا يكفر».

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا تعلم السحر، قلنا له: صف لنا سحرك، فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلىٰ الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر فإن اعتقد إباحته كفر». انتهىٰ. أي: كلام الموفق.

ثم ساق الشيخ عبد الرحمن بعض الآيات الدالة علىٰ أن السحر من الكفر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وغيرها.

«وهم»؛ يعني: الدروز والزنادقة والمنافقة ونحوهم يبعثون «علىٰ نياتهم في» الدار «الآخرة» فمن صدق منهم في التوبة قبلت باطنًا ونفعه ذلك بلا خلاف، كما ذكره ابن عقيل وموفق الدين ابن قدامة، وقيل: يقبل الإسلام والتوبة من كل من ذكر حتىٰ في الدنيا وإليه ذهب الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله سره - وقال في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [آل عمران: ٩٠] أي: ثبتوا عليه حتىٰ ماتوا.

وقد توسط الناظم في المسألة حيث قال: «قلت وإن دلت» من الشخص التائب «دلائل الهدىٰ»، وقرائن الأحوال، «كما جرىٰ لـ» ـحسن «العيلبوني»- نسبة إلىٰ عيلبون بلدة بالشام- كانت لطائفة من الدروز ومسكنًا لهم، فتاب من إلحاده حيث أنه كان درزيًّا و «اهتدىٰ» وأنقذه

الله من الضلال «**فإنه**»؛ أي: العيلبوني «**أذاع**»؛ أي: أظهر «**من أسرارهم**»؛ أي: من أسرار الدروز «**ما**»؛ أي: شيئًا «**كان فيه**»؛ أي: في ذلك الشيء المذاع. «**الهتك**»؛ أي: الكشف «**عن أستارهم**» التي كانوا يكتمونها من الوقوع على المحارم؛ كالبنات، والأخوات، وأكل الخنزير، ورفض العبادات، وإنكارا لشرائع، واعتقادهم أن كل **ما** حرمته الشريعة فهو مباح لهم.

قلت: وقد شاركهم البابية في أكثر هذه القبائح، وزادوا عليها أعظم منها قبحًا، ومن تتبع تواريخ الأمم التي اختلفت في الديانات لم يجد أكفر من هذه الطائفة الملعونة، فقد ألف كل طاغوت من طواغيتهم هذيانًا يزعم أنه قرآن، و فيه من الفضائح ما يستحي الإنسان من ذكره أبعدهم الله.

«**وكان**» العيلبوني «**للدين القويم**» والهدي المستقيم «**ناصرًا**» باتباعه، «**فصار منا**»: أهل الحق: «**باطنًا**»؛ أي: في الباطن، «**وظاهرًا**»: فهو مسلم مقبول الإسلام.

وكان العيلبوني شاعرًا لبيبًا أخذ من علماء مصر، ودمشق، وجاور بها، ثم ارتحل إلى عكا ومات بها سنة ١٠٨٥ هـ ألف وخمس وثمانين رحمه الله تعالى.

«**فكل زنديق**»: لا يتدين بدين، «**وكل مارق**»: من أهل البدع «**و**» كل «**جاحد**»: من درزي ودهري وغيرهما، «**و**» كل «**ملحد**»: في آيات الله ومنكر لشيء مما ثبت بالضرورة من الشريعة. «**منافق**»؛ أي: ذي نفاق «**إذا**» تاب مما هو عليه. «**واستبان**»؛ أي: بان وظهر صحة إيمانه و«**نصحه للدين**» القويم، «**فإنه**»؛ أي: هذا التائب «**يقبل**» منه ذلك الرجوع والتوبة «**عن يقين**»، وهو الحكم الجازم المطابق للواقع، وسنده قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٠] الآية.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ:

❁ قوله: «وَقِيلَ فِي الدُّرُوزِ وَالزَّنَادِقَةْ...»:

أي: وقيل في طوائف الدروز من الحمزاوية أتباع حمزة اللباد المدعو عندهم بهادي المستجيبين، والبرذعي، والدرزي، وغيرهم من الحاكمين، القائلين بإلهية الحاكم العبيدي،

إسماعيلية من القرامطة النصيرية، أشد كفرًا من الغالية؛ والزنادقة جمع زنديق، فارسي معرب، من يبطن الكفر، ويظهر الإسلام، أو يقول بالنور والظلمة؛ أو لا يؤمن بالربوبية، واسم المنافق يتناوله.

و«سائر»؛ أي: بقية «الطوائف» جمع طائفة؛ أي: الجماعة، «المنافقة»، من النفاق، وهو: إبطان الكفر، وإظهار الإيمان، كمبتدع الرفض، والتجهم، والجميع كفار، يقتلون ولا يستتابون، وإن أتوا بالشهادتين وبقية شرائع الإسلام، واختار شيخ الإسلام وغيره قبول توبتهم؛ لقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَٱعۡتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦].

❁ قوله: « وَكُلُّ دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ يُقْتَلُ »:

أي: وكل داع لابتداع مكفر من بدع الضلال يقتل؛ لعدم قبول توبته ظاهرًا، وقلَّ أن يوفق للتوبة؛ لأن الاعتقاد الفاسد يدعوه إلىٰ أن لا ينظر إلىٰ خلافه، فلا يعرف الحق.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: قد بيَّن الله أنه يتوب علىٰ أئمة الكفر، الذين هم أعظم من أئمة البدع، وظاهر مذهب أحمد مع سائر أئمة المسلمين: أنها تقبل توبة الداعية.

❁ قوله: « كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ »:

أي: كمن تكرر نقضه للإسلام، بأن تكررت ردته، لا يقبل منه الإسلام؛ لظاهر قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلَۢا﴾ [النساء: ١٣٧] واختار شيخ الإسلام وجمع قبولها؛ لأن التائب راجع عن الكفر.

❁ قوله: « لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ... »:

أي: لأنه لم يبد؛ أي: يظهر للعيان من إيمانه الذي زعم أنه دخل به الإسلام إلا الذي أظهر ونشر قبل توبته من لسانه، مع عدم اعتقاده للإسلام، فلم يزد علىٰ ما كان يقوله، ويأتي به ويذيعه في حال كفره، فلا يكون لما قاله حكم؛ لأن الظاهر من حاله: أنه إنما يستدفع عنه القتل بإظهار التوبة إذا بدا منه ما يؤاخذ به.

❁ وقوله: «كَمُلْحِدٍ وَ ساحر وسَاحِرَةْ»:

الإلحاد: الميل، والعدول عن الشيء؛ والملاحدة: الذين يسبون الله، أو أحدًا من أنبيائه، وكذلك من ذكر الله، أو رسوله بسوء، وكساحر وساحرة ممن يكفر بسحره؛ لحديث جندب: «**حد الساحر ضربة بالسيف**»(٢٨٩). وكتب عمر: «أن اقتلوا كل ساحر وساحرة»(٢٩٠).

❁ قوله: «وَهُمْ عَلَىٰ نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَةْ»:

أي: والزنادقة والدروز والمنافقة ونحوهم يبعثون علىٰ نياتهم في الدار الآخرة فمن صدق في توبته قبلت باطنًا، ونفعه ذلك في الآخرة؛ واختار شيخ الإسلام وجمهور الأمة قبول الإسلام والتوبة من كل من ذكر؛ ولأن الزندقة ونحوها نوع كفر، فجاز أن تقبل توبتهم، كسائر أنواع الكفر؛ فإذا بان لنا في الظاهر حسن طريقته وتوبته، وجب قبولها.

واختلفوا في قبول توبة من سب الرسول ﷺ، فذكر أبو المظفر، والقاضي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرهم: أن المشهور من مذهب مالك وأحمد عدم قبول توبته في الدنيا، وهو المشهور من قول السلف، وجمهور العلماء، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، ووجهه شيخ الإسلام في «الصارم»، وذكر: أن مذهب أبي حنيفة والشافعي قبولها مطلقًا، وهو رواية عن مالك وأحمد، وقول طوائف من السلف، ووجهوا: أن سبه ليس بأعظم من سب الله ﷻ، ولم ينعقد الإجماع علىٰ قتله حدًّا، فالله أعلم.

وقال الشيخ: والإمام إذا رأىٰ قتل الزنديق لسعيه في الأرض بالفساد، ساغ له ذلك.

---

(٢٨٩) أخرجه الترمذي، كتاب: الحدود، باب: حد الساحر، برقم (١٤٦٠)، والحاكم(٤/ ٤٦٠)، والطبراني، برقم (١٦٦٥)، وغيرهم من حديث جندب ﷺ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٦٩٩).

(٢٩٠) أخرجه أبو داود، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في أخذ الجزية من المجوس، برقم (٣٠٤٣)، وأحمد (١/ ١٩٠)، والشافعي في «مسنده»، برقم (١٧٦١)، وغيرهم من حديث بجالة موقوفًا علىٰ عمر ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

❁ قوله: «قلتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَىٰ...»:

أي: قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: وإن دلت من الشخص التائب دلائل الهدىٰ، وقرائن الأحوال، كما جرىٰ للرجل الصالح «**العيلبوني**» نسبة إلىٰ بلده «عيلبون» من أعمال صفد، ارتحل إلىٰ مصر، وأخذ عن علمائها، ثم ذهب إلىٰ الشام، وكان درزيًا ثم تاب، ورجع عن كفره وإلحاده، وحسنت حاله، وأقبل علىٰ الإسلام، ورفض ما كان عليه من الكفر، فمن ظهرت منه قرائن الأحوال واتباع الهدىٰ - كما جرىٰ لهذا الرجل الصالح - فقد اهتدىٰ.

❁ قوله: « فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ...»:

أي: فإن العيلبوني نشر من أسرار الدروز، وفضحهم، وأظهر ما هم عليه من الكفر، مما لايجوز عند أحد من سائر أهل الملل، وأذاع شيئًا كثيرًا كان فيه الهتك - أي: الكشف - عن أستارهم التي كانوا يكتمونها، ويستترون بإظهارهم الإسلام تقية، مع عكوفهم علىٰ الكفر؛ ومن اعتقادهم: أن كل ما حرمته الشرعية فهو مباح، وألف كتابًا في الرد عليهم، وكان شاعرًا أديبًا، وقال قصيرية نونية في الرد علىٰ الدروز نحوًا من ثلاثمائة بيت، وتوفي بعكا سنة ١٠٨٥ هـ.

❁ قوله: «وكان للدين القويم ناصرًا...»:

أي: وكان العيلبوني وكذا كل من نحا منحاه للدين القويم، الهدىٰ المستقيم - ناصرًا باتباعه والعكوف عليه، وذم من خالفه، فصار منا معشر المسلمين أهل السنة والجماعة باطنًا وظاهرًا، مسلمًا مقبول الإسلام في الباطن والظاهر.

❁ قوله: « فَكُلّ زِنْدِيقٍ وَكُلّ مَارِقٍ »:

أي: فالذي نختاره، وندين الله به: أن كل زنديق لا يتدين بدين، أو يظهر الإسلام ويبطن الكفر، وكل مارق من أهل البدع والضلالات، وكل جاحد من درزي ودهري، وفيلسوف ومعطل، وعابد وثن، وكل ملحد في آيات الله، ومنكر للشرائع، وكافر بالله ورسوله، إذا تاب مما هو عليه من الكفر والإلحاد والضلال، وظهر صحة إيمانه ونصحه للدين القويم، فإنه تقبل منه

التوبة، والرجوع إلى الله الذي يقبل التوبة عن عبادة، قال تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٦٠] وقال فيمن قال: إن الله ثالث ثلاثة ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٧٤] واليقين ضد الشك.

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله:** «وَقِيلَ فِي الدُّرُوزِ وَالزَّنَادِقَةْ...»:

اتفق العلماء على أن كل من تاب من كفر فإنه يقبل منه، ويرتفع عنه القتل؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه الآية نزلت في التائبين، فكل ذنب يتوب الإنسان منه فإن الله تعالى يتوب عليه.

واختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسائل التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الدروز والزنادقة... إلى آخره.

والدروز فرقة أصلها التشيع لأهل البيت، ثم غلت غلوًّا فاحشًا حتى جعلوا المخلوق إلهًا والعياذ بالله وصاروا يعبدون المخلوق من دون الله، ومذاهبهم معروفة، قال بعض العلماء: إن الدروز يجب قتلهم بكل حال وإن تابوا، لعظم ذنبهم، فهم من أجل عظم الذنب لا تقبل منهم التوبة.

كذلك الزنديق، والزنديق هو المارق عن الدين كله، وقيل: الزنديق هو المنافق، ولعل الزنديق أشد من المنافق؛ لأن المنافق ربما يتصنع للمسلمين ويظهر أنه مسلم، كما هو الشأن في المنافقين في عهد الرسول ﷺ.

❁ **قوله:** «وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ المُنَافِقَة»:

أي: الدروز والزنادقة والمنافقون وغيرهم، **«وكل داع لابتداع»**؛ أي: كل إنسان يدعو للبدعة، والمراد البدعة المكفرة، **«بقتل»** وهذا مقول القول؛ يعني: يقتل ولو تاب، فإنها لا تقبل توبته، **«كمن تكرر نكثه لا يقبل»**؛ يعني: تكررت ردته؛ بحيث يرتد ثم يتوب، ويرتد ثم يتوب؛ ويرتد ثم يتوب،

وهكذا. قالوا: هذا لا تقبل توبته لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، فقال: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ وهذا يقتضي أنه لا تقبل توبتهم.

❁ قوله: «لأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ»:

لأنه: الضمير يعود على هؤلاء باعتبار الجنس، «**لم يبد من إيمانه إلا الذي أذاع من لسانه**» أذاع؛ يعني: أظهر من لسانه، فالمنافق مثلًا إذا قلنا: إنه يجب قتله، فقال: أنا مسلم أشهد لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأصلي معكم وأزكي، نقول: ولو كنت كذلك، فإذا قال: أنا تائب، فنقول: ولو تبت نقتلك؛ لأن قولك الآن إنك تائب وتصلي وتزكي هو قولك أولًا لأنك تنافقنا، فلم يبد من إيمانك إلا ما أذاعه لسانك، وما أذعته اليوم كالذي أذعته بالأمس، أنت تنافقنا فلا نقبل منك.

ولكن الصحيح أن المنافق تقبل توبته لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦] وهذه الآية صريحة في أنه تقبل توبة المنافق، ولكن الله ذكر شروطًا لابد منها، حيث قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾، وذلك حتى نعرف إصلاحهم.

والذين عللوا عدم قبول توبة المنافقين، يقولون: إن من تكرر نكثه فإننا لا نقبل توبته، للآية التي ذكرناها، ولأننا لو قبلنا إسلامه اليوم فسوف يرتد غدًا؛ لأن هذه عادته؛ يؤمن ويكفر، ويؤمن ويكفر، فلا نثق به فنقتله، ولكننا نقول إن الله تعالى يقول في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، فكانت نهايتهم الزيادة في الكفر، ولم تكن نهايتهم التوبة، وعلى هذا فإذا تابوا وعرفنا أن توبتهم صحيحة باستقامة أحوالهم، فالصحيح أنها تقبل.

أما الدروز والزنادقة فقالوا: إنها لا تقبل توبتهم لفداحة كفرهم، وأنهم كالمستهزئين بالله فلا

تقبل، والصحيح أن كل كافر بأي نوع من أنواع الكفر تقبل توبته، فإننا لا نعلم كفرًا أعظم من كفر فرعون، ومع هذا لما قال عندما أدركه الغرق: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، قيل له: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] ولم يقل له إن كفرك عظيم لا تنفع فيه التوبة، ولكن قيل: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ﴾ لأنه فات وقت التوبة الآن.

فإذا تاب الإنسان من أي ذنب كان، وعلمنا صدق توبته، فإننا لا نقتله بل نحكم بإسلامه، أما الداعي للبدعة؛ فإنه لو رأىٰ ولي الأمر أن يقتله لأنه ساعٍ بالفساد في الأرض فله أن يقتله من باب التعزير، حتىٰ لو تاب فله أن يقتله، وقولنا: فله أن يقتله من باب التعزير؛ يعني: وليس واجبًا عليه، بل إن رأىٰ ولي الأمر أن هذا الداعية للبدعة إذا تاب من بدعته ربما يكون داعيًا للسنة فلا يقتله؛ لأن التائب من البدعة حقيقة لا بد أن ينقض ما كان عليه من قبل، وحينئذ إذا نقض ما كان عليه من قبل من البدع فلا شك أنه مكسب ويكون في ذلك مصلحة للسنة وأهل السنة.

والخلاصة: أن كل من كفر بأي سبب من أسباب الكفر، إذا تاب وصلحت حالة فإننا نقبل توبته مهما كان ذنبه، ونقبل توبته علىٰ كل حال.

۞ **قوله**: «كَمُلْحِدٍ وَ ساحر وسَاحِرَةْ»:

السحر له تأثير، ودليل تأثيره أن السحرة لما سحروا أعين الناس بحبالهم وعصيهم التي ألقوها، كانت مؤثرة حتىٰ في موسىٰ عليه الصلاة والسلام، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمۡ وَعِصِيُّهُمۡ يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦] مع أنها حبال وعِصِي ساكنة في الأرض لا تتحرك، لكن يراها الرائي وكأنها تتحرك.

فإذا قال قائل: هل هذا يدل علىٰ أن للسحر تأثيرًا أو ليس له تأثير ؟

فالجواب: أما في قلب الحقائق فليس له تأثير، وأما في تصريف الشيء علىٰ غير هيئته فهذا له تأثير، فالعصي مثلًا لا يمكن للساحر أن يقلبها إلىٰ حية، والحبال لا يمكن أن يقلبها إلىٰ حية، لكن

يمكن أن يجعل الرائين يرونها وكأنها حيات.

وعلى كل حال فإن السحر يؤثر، لكن ليس في قلب الحقائق؛ لأنه لا يقدر على قلب الحقائق إلا الخالق ﷻ، فهو القادر على قلب الحقائق، وقد قلب عصا موسى حية تسعى وتأكل.

والسحر نوعان:

سحر يكفر به الساحر: وهو السحر بواسطة الاستعانة بالشياطين؛ فهذا كفر لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا الساحر يجب أن يقتل لكفره ومفسدته، فإن تاب قتل لمفسدته.

وسحر لا يكفر به الساحر: وهو الذي يكون بالأدوية، لكن يجب أن يقتل درءًا لمفسدته.

فقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وساحر وساحرة**» فيه هذا التفصيل؛ فنقول: إذا كفر بسحره فإنها لاتقبل توبته؛ باعتبار أننا نقيم عليه الحد ونقتله، وإن لم يكفر بسحره أقمنا عليه الحد تطهيرًا لا كفرًا.

❁ **قوله:** « وَهُمْ عَلَىٰ نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَةْ »:

يعني: نحن نحكم بالظاهر، وأما السرائر فإلى الله ﷻ. قال: «**قلت وإن دلت دلائل الهدى**» قلت؛ يعني: القائل هو المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**إن دلت**» هذا شرط، و«**اهتدى**» جواب الشرط. «**إن دلت دلائل الهدى**»؛ يعني: وجدت قرائن تدل على صدق توبته فإنه يهتدي، وإذا اهتدى قبلنا توبته.

وأما قوله: «**كما جرى للعيلبوني**» فهذا رجل كان من الزنادقة، ولكن الله سبحانه وتعالى هداه، وكان في الأصل درزيًّا، «**فاهتدى**»؛ أي: يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فمثل هذا تقبل توبته.

والقرائن التي دلت على صدق توبة العيلبوني هي ما ذكرها المؤلف بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإنــــه أذاع مــــن أسرارهــــم ... مــا كــان فيــه الهتــك عــن أســتارهم

وكــان للــدين القــويم نــاصرا ... فــصار منــا باطنًــا وظــاهرا

فإذا دلت القرائن على أن هذا الزنديق أو هذا الملحد صار مؤمنًا حقيقة، فإننا نقبل توبته،

ونرفع عنه القتل؛ لأننا إذا كنا نعمل بالظاهر وقامت القرائن الظاهرة على صدق توبته وقبلنا توبته فقد عملنا بالظاهر، أما مع عدم القرينة فإننا لا نقبل توبته.

وهناك أشياء ذكر العلماء رحمهم الله أنها لا تقبل توبة من اتصف بها؛ منها الاستهزاء بالله، والاستهزاء بالرسول ﷺ، فقالوا: فمن استهزأ بالله لم تقبل توبته لعظم ذنبه، حيث يستهزئ برب العالمين، ومن استهزأ بالرسول ﷺ فإنه لا تقبل توبته لعظم ذنبه، ولكن الصحيح أنها تقبل توبة كل تائب، لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] والدليل في المستهزئين خاصة أن الله قال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ﴾ [التوبة: ٦٦] فبين أنه قد يعفو عن طائفة منهم، ويعذب الطائفة الأخرى.

ولكن من سب الله أو استهزأ بالله قبلنا توبته ورفعنا عنه القتل، ومن سب الرسول ﷺ فتاب، قبلنا توبته وقتلناه، والفرق بين الذي يسب الله ﷻ، والذي يسب الرسول ﷺ؛ أن الله ﷻ قد أخبرنا بأنه يعفو عن حقه بالتوبة، ولم يستثن شيئًا، وأما الرسول ﷺ فسبه حق له، ولا نعلم هل يسقطه أو لا ؟ فإذا كنا لا نعلم هل يسقطه أو لا فإن الأصل عدم الإسقاط، وعلى هذا فنقتله حدًّا لا كفرًا.

والخلاصة: أن من سب الله أو رسوله ثم تاب فالصحيح قبول توبته، ثم إن كان في حق الله ارتفع عنه القتل؛ لأنه إنما يقتل لحق الله وقد عفا الله عنه، وأن كان في حق الرسول فهو مؤمن ولكن نقتله ثم نغسله ونكفنه ونصلي عليه.

❁ قوله: «إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ»:

ولا يكفي مجرد التوبة؛ لأن الله تعالى قال في المنافقين: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦]، فجعل إضافات على التوبة، وليس مجرد أن يقول المنافق إنه مسلم نقبل منه؛ لأنه كان يقول إنه مسلم من قبل، لكن لابد أن يكون هناك إصلاح، وإخلاص لله، واعتصام به، بمعنى أن يكون هناك قرائن تبين أنه صادق.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ قوله: «فصل في أهل العناد والزندقة والإلحاد»:

هناك فئات قالوا: لا تقبل توبتهم في الدنيا فلا بد من إقامة الحد عليهم وهم:

أولًا: الساحر، لا تقبل توبته بل يقام عليه الحد ويقتل بكل حال؛ لأن توبته في الظاهر لا تدل على توبته في الباطن، فيقتل؛ لأن النبي ﷺ قال: «**حد الساحر ضربه بالسيف**»(٢٩١)؛ ولأن عمر كتب: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة(٢٩٢) ولم يأمر باستتابتهم.

الثاني: الزنادقة، وهم الذين يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر، ومنهم المنافقون؛ والزنادقة جمع زنديق، وهو الذي يتظاهر بالإسلام ويبطن الكفر والزندقة، فهذا إذا أمسك وثبت عليه الزندقة فإنه يقتل ولو أظهر التوبة، بل يقام عليه الحد ويقتل ولا يسقط عنه الحد.

ثالثًا: الملاحدة، كالإسماعيلية والدروز والعلوية -النصيرية- وطوائف الباطنية، والعبيدية الفاطميين، هؤلاء زنادقة، وهؤلاء أيضًا عند جمع من العلماء لا تقبل توبتهم، بل يقتلون، فإن كانوا صادقين فيما بينهم وبين الله فهذا عند الله في الآخرة، أما نحن في الدنيا فنطبق عليهم الحكم الشرعي، أما فيما بينهم وبين الله إذا كانوا صادقين في توبتهم فالله يقبل منهم في الآخرة، وإن كانوا كاذبين فالله أعلم بذلك. هذا حاصل ما سيأتي في هؤلاء الطوائف.

❁ قوله: «وَقِيلَ فِي الدُّرُوزِ وَالزَّنَادِقَةْ»:

الدروز: طائفة من الباطنية من الإسماعيلية، والإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق الذي تنتسب إليه الإسماعيلية وهو بريء منها، إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين، هؤلاء أئمة -رضي الله عنهم ورحمهم- لكن تنتسب إليهم هذه

---

(٢٩١) سبق تخريجه.

(٢٩٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في أخذ الجزية من المجوس، برقم (٣٠٤٣)، وأحمد (١/ ١٩٠)، والشافعي في «مسنده»، برقم (١٧٦١)، وغيرهم من حديث بجالة موقوفًا على عمر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

الطوائف القبيحة، فالإسماعيلية نسبة إلىٰ إسماعيل بن جعفر الصادق، قالوا: إن الخلافة بعد أبيه جعفر آلت إليه. مع أنه مات قبل أبيه، قالوا: إنها انتقلت إلىٰ ابنه محمد بن إسماعيل، فمحمد حل محل أبيه.

وأما الموسوية، وهم الجعفرية الرافضة المعروفون الآن، فهؤلاء يقال لهم الموسوية، ينتسبون إلىٰ موسىٰ بن جعفر، قالوا: إن الخلافة بعد جعفر انتقلت إلىٰ ابنه موسىٰ الصغير؛ لأن إسماعيل لما مات انتقلت إلىٰ أخيه الصغير وهو موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق؛ فلذلك يسمون بالموسوية والجعفرية، فهم علىٰ خلاف مع الإسماعيلية.

والإسماعيلية هم أخبث الطوائف؛ لأنهم صاروا باطنيين، وانبثق منهم القرامطة والفاطميون والعلويون -النصيريون- والدروز، كل هؤلاء من الإسماعيلية الباطنيين، وهم أكفر أهل الأرض؛ لأنهم يحلون ما حرم الله، ما عندهم حرام ولا حلال، كل شيء عنده مباح -والعياذ بالله- يستحلون الزنا والخمر واللواط وسائر المحرمات؛ لأنهم باطنية يظهرون الانتساب إلىٰ الإسلام في الظاهر وهم كفار في الباطن.

هؤلاء لا تقبل توبتهم، إذا ثبت علىٰ أحد أنه يعتنق مذهب الإسماعيلية يجب قتله بكل حال ولو تاب لا يسقط عنه الحد.

والدروز: طائفة من الإسماعيلية، معروفون بهذا الاسم إلىٰ الآن، لهم بلاد ولهم أماكن.

قوله: « وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ الـمُنَافِقَةِ »:

هذا هو الرابع ممن لا تقبل توبتهم في الدنيا: المنافق، والنفاق: هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، هذا هو النفاق الاعتقادي، وأما النفاق العملي: هو أن يكون مؤمنًا صادقًا في إيمانه لكن يحصل منه بعض النفاق في الأعمال لا في العقيدة، مثل الكذب في الحديث قال ﷺ: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان**»[٢٩٣] هذه من صفات المنافقين، ومثل

(٢٩٣) أخرجه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافقين، برقم (٣٣)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، برقم (٥٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

ترك صلاة الجماعة قال ﷺ: «**أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر**»(٢٩٤) هذا نفاق عملي قد يصدر من بعض المؤمنين، فإن تاب الله عليه، وإذا استمر معه صار فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، كما قال الرسول ﷺ(٢٩٥).

أما المقصود الآن فهو النفاق الاعتقادي. فالمنافق النفاق الاعتقادي إن تاب توبة صادقة فيما بينه وبين الله قبل الله منه، وأما إن أظهر التوبة لنا فنحن لا نقبل منه بل نطبق عليه الحد.

خامسًا: من تكررت ردته فلا تقبل توبته، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴾ [النساء: ١٣٧] هذا ومن أدلتهم ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٠] إلى غير ذلك من الأدلة.

والقول الثاني: أن من تاب تاب الله عليه مهما كان، ووجب الكف عنه مهما كان؛ لقوله سبحانه وتعالى في النصارى الذين يقولون: إن الله هو المسيح ابن مريم وإن الله ثالث ثلاثة، قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٧٤] فدل على أنهم لو تابوا تاب الله عليهم، ولعموم نصوص التوبة أن من تاب تاب الله عليه من جميع الذنوب ولم يستثن منها شيئًا ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨] وهذا عام، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وجميع من المحققين أن من أظهر التوبة يقبل منه ذلك.

فقوله: «**وقيل في الدروز والزنادقة**» «**وقيل**» هذا تضعيف؛ لأن الناظم سيختار القول الثاني وهو أنه تقبل توبته.

---

(٢٩٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجماعة والإمامة، باب: فضل العشاء في الجماعة، برقم (٦٥٧)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، برقم (٦٥١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٩٥) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافق، برقم(٣٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق برقم(٥٨)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

❁ قوله: « وَكُلِّ دَاعٍ لِابْتِدَاعِ »:

هذا هو السادس ممن لا تقبل توبتهم من يدعو إلىٰ بدعة مكفرة كبدعة الروافض وبدعة الخوارج وبعدة الجهمية، الذي يدعو إليها ويزينها ويرغب فيها هذا زنديق يقتل.

❁ قوله: « كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ »:

يعني: تكررت ردته، فعندهم لا تقبل توبة الزنديق، ولا تقبل توبة الساحر، ولا تقبل توبة من سب الله أو سب الرسول ﷺ، ولا تقبل توبة من تكررت ردته ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٣٧] هذه تكررت ردته فلا تقبل توبته، هذه الطوائف عند جمع من أهل العلم لا تقبل توبتهم بل يقتلون بكل حال.

❁ قوله: « لأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ...»:

لأنه لو أظهر التوبة لا يؤمن؛ لأنه من قبل كان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله ويصلي ويتظاهر بالصلاة، لكن مع هذا يعمل السحر، ومع هذا يسب الله، أو يسب الرسول ﷺ، أو يسب الدين، أو يتهكم بالدين، وهو يشهد أن لا إله إلا الله، ناقض الشهادة فلا تقبل توبته؛ لأنه لم يعدل عن ما هو عليه. «إلا الذي أذاع من لسانه» تكون توبته بلسانه فقط لا بقلبه.

❁ قوله: « كَمُلْحِدٍ وَ ساحر وسَاحِرَةْ...»:

«كملحد» الملحد هذا اسم عام لكل من كفر بالله ﷻ وأصر علىٰ كفره «وساحر وساحرة» لأن عمر رضي الله عنه كتب إلىٰ عماله أن اقتلوا كل ساحر وساحرة[٢٩٦] ولم يقل: استتيبوهم بل أمر بقتلهم؛ لأنه لا يؤمن شرهم، يظهرون التوبة وهم علىٰ سحرهم وفسادهم وإفسادهم. وأما في الآخرة فأمرهم إلىٰ الله إذا كانوا صادقين في توبتهم، فإن الله يقبل توبتهم في الآخرة. «وهم علىٰ نياتهم في الآخرة» وهم علىٰ نياتهم في التوبة إذا كانت صادقة فإن الله يقبلها منهم، لكن نحن

(٢٩٦) سبق تخريجه.

مأمورون بقتلهم وإجراء الحكم الشرعي عليهم في الدنيا بناء على ما أمرنا به في شأنهم.

❁ قوله: «قُلْتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَىٰ...»:

إذا ظهر من أحد من هؤلاء الطوائف صحة التوبة، ودلت القرائن والعلامات على صحة توبته فإنه يقبل منه ذلك.

«العيلبوني»[1] هذا درزي، كان من أئمة الدرزية ثم تاب إلى الله، والعيلبوني نسبة إلى عيلبون وهي بلدة ما بين قرية حطين ودير حنا، من أعمال صفد، تاب إلى الله وطلب العلم وصنف كتابًا في الرد على الدروز، فهذا ظهرت دلائل توبته وصار من أهل العلم والإيمان رَحِمَهُ اللهُ، فمثل هذا تقبل توبته عند الجميع.

❁ قوله: «فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ...»:

العيلبوني ألف كتابًا في الرد على الدروز الذين تاب من مذهبهم وكشف أستارهم وفضح سرائرهم، هذا دليل على صدق توته.

❁ قوله: «وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا...»:

صار العيلبوني يناصر الدين ويدعو إلى الله ويرد على أهل الكفر والشرك والزندقة، فظهرت أدلة توبته.

❁ قوله: «فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينٍ...»:

هذا ترجيح للرأي الثاني، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، أن كل من تاب من

---

[1] هو: حسن الصفدي العيلبوني، الشاعر اللبيب الفائق، ويقال فيه: إنه درزي؛ كان حسن المطارحة، طيب العشرة. رحل إلى مصر وأخذ بها عن الشمس البابلي، والشيخ سلطان، والنور والشبراملسي، وغيرهم. ومن شعره قصيدة نونية هجا بها الدروز وهي طويلة تبلغ ثلاثمائة بيت يذكر فيها مذهبهم الفاسد وضلالاتهم و غير ذلك. وتوفي وكانت وفاته سنة خمس وثمانين وألف، و«العيلبوني» بفتح العين ثم ياء مثناة من تحت ساكنة فلام فموحدة مضمومة بعدها واو ثم نون -نسبة إلى عيلبون قرية من أعمال صفد والدرزي.
تنظر ترجمته في: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»(٢/ ٧٩، ٨٠). دار صادر.

هؤلاء ولم يظهر منه ما يخالف التوبة يقبل منه ذلك لعموم الأدلة في قبول التوبة. فالناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيد القول الثاني.

وقوله: «**إذا استبان نصحه للدين**»؛ يعني: ظهرت الأدلة علىٰ صدق توبته، كل من ظهر منه ذلك من صدق التوبة والإنابة فإنه يقبل منه ذلك.



فصل

في الكلام على الإيمان (٢٩٨)

٩٥- إِيمَانُنَا «قَوْلٌ» وَ«قَصْدٌ» وَ«عَمَلْ»	تَزِيدُهُ «التَّقْوَىٰ» وَيَنْقُصُ بِالزَّلَلْ
٩٦- وَنَحْنُ فِي «إِيمَانِنَا» نَسْتَثْنِي	مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنْ
٩٧- نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ «أَهْلِ الأَثَرْ»	وَنَقْتَفِي «الآثَارَ» لا أَهْلَ الأَشَرْ
٩٨- وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ	وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ
٩٩- فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ	وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ
١٠٠- فَفِعْلُنَا نَحْوَ «الرُّكُوعِ» مُحْدَثُ	وَكُلُّ «قُرْآنٍ» قَدِيمٌ فَابْحَثُوا
١٠١- وَوَكَّلَ اللهُ مِنَ «الكِرَامِ»	«اثْنَيْنِ» حَافِظَيْنِ لِلأَنَامِ
١٠٢- فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَىٰ	كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

الشرح

قال العلامة ابن مانع:

قوله: «فصل في الكلام على الإيمان»:

وهو لغة: التصديق، واصطلاحًا: تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به عن ربه. وهو تصديق تام قائم بالقلب مستلزم لما وجب من الأعمال وأعمال الجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

ولهذا قال: «إيماننا»؛ أي: أهل السنة أتباع الأثر «قول» باللسان، فمن لم يقر ويصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى مصدقًا، فليس بمؤمن.

«وقصد»؛ أي: عقد بالجنان، فمن تكلم بكلمة التوحيد غير معتقد لها بقلبه، فهو منافق

(٢٩٨) عند الفوزان: «في الكلام على الإيمان، واختلاف الناس فيه، وتحقيق مذهب السلف في ذلك».

وليس بمؤمن.

قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فنفى الله الإيمان عن المنافقين. «وعمل»: بالأركان. وهذا هو اللفظ الوارد عن السلف.

قال البخاري في «صحيحه»: «**الإيمان قول وعمل**»[٢٩٩] قال الحافظ في «فتح الباري»: «وهذا اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك. قال: والمراد بالقول: النطق بالشهادتين. وأما العمل فالمراد به: ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات»[٣٠٠].

«**تزيده**»؛ أي: الإيمان: «**التقوىٰ**»: وهي التحرز بطاعة الله عن مخالفته، وامتثال أمره، واجتناب نهيه، وقد يغلب استعمال التقوىٰ علىٰ اجتناب الحرمات، كما قال الشاعر:

خل الذنوب صغيرها وكبيرها فهو التقىٰ
واصنع كماشٍ فوق أر ض الشوك يحذر ما يرىٰ
لا تحقرن صغيرة إن الجبال من الحصىٰ

«**وينقص**» الإيمان بارتكابه «**الزلل**» وتعاطيه، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

قوله: «وَنَحْنُ ...»:

---

(٢٩٩) لم أقف عليه بهذا اللفظ -كما قال الشارح- منسوبًا للبخاري؛ والذي وقفت عليه منسوبًا له قوله: «هو قول وفعل ويزيد وينقص»، والضمير هنا عائد علىٰ الإيمان، وقد أخرجه البخاري تعليقًا، كتاب: الإيمان، باب: الإيمان وقول النبي...(١/ ٤٦/ فتح).

أما لفظ: «الإيمان قول وعمل»؛ فأخرجه الترمذي، كتاب: الأدب، باب: الأخذ، برقم(٢٧٦٢)، موقوفًا علىٰ عمر ابن هارون، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي»، برقم(٥٢٥)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»(١/ ٧٨)، موقوفًا علىٰ مجاهد.

(٣٠٠) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري(١/ ٤٦).

أي: أهل السنة أتباع الأثر «في إيماننا» الذي سبق تعريفه «نستثني» فيقول أحدنا: أنا مؤمن إن شاء الله «من غير شك» منا في ذلك، و«الشك»: التردد بين طرفين لا مزية لأحدهما على الآخر.

«فاستمع»؛ أي: اطلب سماع أدلة ذلك. «واستبن» -سكون الباء لإقامة الوزن-؛ أي: اطلب بيانه بالأدلة النقلية والعقلية المفصلة في ذلك.

وأحسن كتاب في ذلك وأجمعه- فيما علمت -كتاب «الإيمان» للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية- قدس الله سره- قال رَحِمَهُ اللَّهُ فيه: وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوّز الأمرين باعتبارين. وهذا أصح الأقوال، فالذين يحرمونه هم: المرجئة والجهمية ونحوهم، ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا يعلمه الإنسان من نفسه، ثم أطال الكلام بما يملأ القلب نورًا وإيمانًا.

❁ قوله: «نُتَابِعُ...»:

أي: في اعتقادنا الجازم. «الأخيار: من» الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة «أهل الأثر» على نهج رسول الله ﷺ و «نقتفي»؛ أي: نتبع «الآثار» المأثور عن الله، وعن رسوله ﷺ«لا نتابع«أهل الأشر»؛ أي: البطر من كل متحذلق من الجهمية، والمرجئة، والكرامية، وسائر المبتدعة، فبيننا وبينهم من الفرق، كما بين الحركة والسكون.

❁ قوله: «وَلَا تَقُلْ...»:

أي: أيها الأثري، «إيماننا» الذي هو قول اللسان، وعقد الجنان، وعمل الأركان «مخلوق» لدخول الأعمال فيه التي من جملتها: الصلاة المشتملة على فاتحة الكتاب القديم، ولدخول الأقوال من جلمتها: لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص التي هي من كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩].

«ولا» تقل إيماننا «قديم» لدخول أفعالنا فيه من الركوع والسجود، والقيام، والقعود، بل «هكذا مطلوق» عن القيود، «فإنه»؛ أي: الإيمان «يشمل للصلاة» المشروعة «و» يشمل

لـ«ـنحوها»؛ أي: نحو الصلاة «**من سائر**»؛ أي: بقية «**الطاعات**» جمع طاعة، والمراد بها هنا: كل عبادة وفي اصطلاح الفقهاء: كل عبادة غير واجبة، وحينئذ فلا بد من التفصيل.

ويرحم الله الإمام ابن القيم حيث قال:

فعليك بالتفصيل والتمييز فالـ ... إطلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ ... أذهان والآراء كل زمان

قوله: «فَفِعْلُنَا ...»:

أي: معشر الخلق «**نحو الركوع**» والسجود في الصلاة وسائل وسائر أفعال الخلق «**محدث**»؛ لأنه مسند إلى العبد ومضاف إليه، والله خالق العباد وأفعالهم، «**وكل**» ما كان من «قرآن» فهو «**قديم**» غير مخلوق إذ هو كلام الله، وكلامه تعالى قديم، والكلام صفة من صفات كماله، فهو سبحانه تكلم ويكلم من أطاعه، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أظهر شيء وأبينه.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن في «فتح المجيد»: وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة من المحققين قيام الأفعال بالله تعالى، وأن الفعل يقع بمشيئته تعالى وقدرته شيئًا فشيئًا، ولم يزل متصفًا به، فهو حادث الآحاد قديم النوع، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال، والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضًا، وذلك في القرآن كثير.

إلى أن قال: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: فإذا قالوا لنا- يعني: النفاة- فهذا يلزم أن تكون الحوادث قائمة به. قلنا: ومن أنكر هذا قال قبلكم من السلف والأئمة، ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل، ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الأمراض والنقائص، والله تعالى منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعال ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة، والقول الصحيح: هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء. كما قال عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أئمة السنة. انتهى.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن: ومعنىٰ قيام الحوادث به تعالىٰ قدرته عليها وإيجاده لها بمشيئته وأمره. والله أعلم.

۞ **قوله:** « **فَابْحَثوا** »:

تَمم به البيت. والبحث: التفتيش عن دقائق المعاني.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من قال الإيمان مخلوق كفر، ومن قال غير مخلوق ابتدع.

قال الحافظ عبد الغني: وإنما كفر من قال: بخلقه؛ لأن الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل علىٰ قراءة وتسبيح، وذكر الله ﷻ، ومن قال: بخلق ذلك كفر. وتشتمل علىٰ قيام وقعود وحركة وسكون، ومن قال بقدم ذلك ابتدع.

۞ **قوله:** « **وَوَكَّلَ اللهُ...** »:

سبحانه وتعالىٰ؛ أي: ومما يجب الإيمان به أن الله تعالىٰ وكّل «من» الملائكة «**الكرام**» - وصفهم بالكرم لما جاء بالكتاب والسنة من وصفهم بذلك- وهم ذوات قائمة بأنفسها، قادرة علىٰ التشكل بالقدرة الإلهية، كما ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة.

وقد حكىٰ غير واحد من المحققين: الاتفاق علىٰ أن الملائكة لا يأكلون، ولا يشربون، ولاينكحون، يسبحون الليل والنهار لا يفترون.

«**اثنين**»: مفعول، وكل «**حافظين للأنام**»، كسحاب الخلق من جميع ما علىٰ وجه الأرض، والمراد هنا من الإنس.

«**فيكتبان**». يعني: الملكين الحافظين. «**كل أفعال الورىٰ**»: كفتىٰ الخلق، «**كما أتىٰ في النص**» القرآن. قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٠، ١١]، وقال تعالىٰ: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧، ١٨].

«**من غير امترا**»؛ أي: شك.

قال المحققون -منهم ابن حمدان- في «نهاية المبتدئين»: الرقيب، والعتيد: ملكان موكلان بالعبد، يجب أن نؤمن بهما ونصدق بأنهما يكتبان أفعاله، ولا يفارقان العبد بحال.

وقيل: بل عند الخلاء.

وقال الحسن: إن الملائكة يجتنبون الإنسان على حالين: عند غائطه، وعند جماعه. ومفارقتهما للمكلف حينئذ لا يمنع من كتبهما ما يصدر منه في تلك الحال، كالاعتقاد القلبي يجعل الله لهما أمارة على ذلك. والصحيح من مذهبنا كالمالكية، كتب حسنات الصبي.

قال علماؤنا: يكتب له ولا يكتب عليه. واختلف العلماء، هل للكافر حفظة أو لا ؟ الأكثر: نعم.

قال بعض المالكية: ولا يصح غيره، وصوبه النووي، وللعلماء فيه كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله:** « إِيمَانُنا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ »:

أي: إيماننا معشر السلف: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان؛ فإن من لم يقر بلسانه مع القدرة فليس بمؤمن، ومن أقر بلسانه ولم يعتقد بقلبه؛ فهو منافق، وليس بمؤمن، ومن لم يعمل بالقلب والجوارح، فليس بمؤمن؛ فمذهب السلف: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، ويقولون: الإيمان قول وعمل ونية، وبعضهم يزيد: واتباع السنة.

❁ **قوله:** « تَزِيدُهُ التَّقْوَىٰ وَيَنْقُصُ بالزَّلَلِ »:

أي: ومذهب السلف: أن الإيمان تزيده التقوىٰ - أي: العمل الصالح - وينقص بارتكاب الزلل- أي: المعاصي- فيعبر السلف من الصحابة وغيرهم: يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويتفاضل، قال تعالىٰ ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]. وإذا أفرد الإيمان دخل فيه الإسلام، وإذا قرنا فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأعمال الباطنة.

❁ **قوله:** « وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِي... »:

أي: فنحن معشر السلف يقول أحدنا: أنا مؤمن إن شاء الله من غير شك منا في ذلك؛ بل للتقصير في بعض خصال الإيمان، والشك التردد بين أمرين، لا مزية لأحدهما على الآخر؛ فاستمع؛ أي: أصغ لما أوردته، واطلب بيانه وإظهاره بأدلته النقلية والعقلية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كان السلف يستثنون في الإيمان؛ لأن الإيمان يتضمن فعل جميع الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لهم بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه، وهو تزكية لأنفسهم.

❁ قوله: «نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ أَهْلِ الأثرْ...»:

أي: نتابع في اعتقادنا الأخيار من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أئمة أهل الأثر، الذين هم على نهج الرسول ﷺ وعلى مقتضى القرآن، ونتبع ونقتدي بالآثار المأثورة عن الكتاب المنزل، والنبي المرسل، والصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين من أهل التحقيق والعرفان، فهم أهل الدراية والرواية، لا نتابع أهل الأشر من كل متحذلق ومتعمق من فروخ الجهمية، والمرجئة، والكرامية، والفلاسفة، والملاحدة وغيرهم.

❁ قوله: «وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ...»:

أي: ولا تقل أيها الأثري: إيمانا مخلوقٍ، لدخول الأعمال فيه، التي من جملتها الصلاة؛ ولاتقل قديم، قال أحمد: من قال: الإيمان مخلوق، فقد كفر؛ ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع؛ ومن قال: قديم فهو مبتدع، هكذا مطلق عن القيود.

❁ قوله: «فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ»:

أي: فإن الإيمان يشمل للصلاة المشروعة، ويشمل نحو الصلاة من بقية الطاعات التي يتقرب بها العبد إلى الله، وسائر العبادات التي يأتي بها لغفران ذنبه.

❁ قوله: «فَفِعْلُنَا نَحْوَ الرُّكُوعِ مُحْدَثُ...»:

أي: ففعلنا معشر الخلق، نحو الركوع، والسجود، والقعود، وسائر أفعال الخلق، محدث، لأنه مسند إليهم، والله خالق أفعال العباد؛ وقوله: «**وكل قرآن قديم**»؛ أي: وكل ما كان من قرآن، فهو قديم؛ وتقدم: أنه قول ابن كلاب، ولم يقل به أحد من السلف؛ وأن الله يتكلم متىٰ شاء باتفاق النبوات، وقوله: «**فابحثوا**» أتىٰ به لتتمة البيت، والبحث هو التفتيش، والتقصي عن دقائق المعاني.

❁ **قوله**: « وَوَكَّلَ اللهُ مِنَ «الكِرَامِ...»:

أي: وكَّل الله سبحانه من الملائكة الكرام اثنين، مفعول وكل، حافظين للأنام من الأنام، وصفهم بالكرام، لما جاء في وصفهم بذلك في الكتاب والسنة، وهم ذوات قائمة بأنفسها، قادرة علىٰ التشكل بالقدرة الإلهية، لا يأكلون ولا يشربون، ولا ينكحون يسبحون الليل والنهار لا يفترون.

❁ **قوله**: « فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَىٰ...»:

أي: فيكتب الملكان الحافظان جميع أفعال الخلق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ⑩ كِرَامًا كَاتِبِينَ ⑪ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]. وقال: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. من غير امتراء؛ أي: من غير شك؛ بل نؤمن بهما ونصدق بهما، يكتبان أفعال العبد، وأقواله، بإجماع المسلمين.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: « إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ...»:

والكلام علىٰ الإيمان في أمور:

أولًا: هل الإيمان هو الإسلام أو هما شيئان متباينان ؟

وهذه مسألة مهمة، والجواب علىٰ ذلك أن نقول: إذا ذكر الإيمان والإسلام في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، وإذا أفرد أحدهما عن الآخر صارا بمعنىٰ واحد، فهما من باب إذا اجتمعا

افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، إذن لا نقول: الإيمان غير الإسلام، ولا نقول: الإيمان هو الإسلام؛ لأننا إذا أطلقنا أخطأنا، فلا بد من التفصيل على النحو التالي:

فإن ذكرا في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، والدليل: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة جبريل، حين أتى النبي ﷺ، فقال: أخبرني عن الإيمان، فأخبره بما يخالف ما أخبره به عن الإسلام؛ لأنهما ذكرا في سياق واحد، فجعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الإسلام الأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان الأعمال الباطنة، فقال: «**الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**» وقال في الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره**»(٣٠١).

وإن ذكر أحدهما منفردًا عن الآخر دخل هذا في هذا، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام هنا يشمل الإسلام والإيمان.

فإذا قال قائل: من قال إن الإيمان دين ؟

فنقول: قاله النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ حين قال: «**أتدرون من السائل ؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»(٣٠٢)، ومما علمهم الإيمان، إذن «رضيت لكم الإسلام دينًا» يشمل الإيمان والإسلام؛ لأنه أفرد أحدهما عن الآخر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وهنا يدخل الإيمان؛ لأن الإيمان من الدين ولا شك.

فإن قال قائل: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، فما الجواب عن هذه الآية؟

فالجواب: أنهما هنا ذكرًا في سياق واحد ففرق الله بنيهما، وقد اختلف المفسرون رحمهم الله في هؤلاء الأعراب؛ هل هم مؤمنون ضعيفو الإيمان، أو هم منافقون؟

فمن المفسرين من قال: إنهم منافقون، وقالوا: إنه قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾؛ يعني:

---

(٣٠١) سبق تخريجه.

(٣٠٢) سبق تخريجه.

الإسلام الظاهر، فإن المنافقين مسلمون ظاهرًا.

ومنهم من قال: بل هم مسلمون حقيقة لكن إيمانهم ليس تامًّا، لم يتعمق في قلوبهم، بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ و«لما» هذه تدل على قرب الشيء، كما قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] وكون الإيمان قريبًا من دخول قلوبهم يدل على انتفاء النفاق عنهم؛ لأن المنافقين نفى الله عنهم الإيمان نهائيًّا، فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] وهؤلاء لم ينف الله الإيمان عنهم، بل قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾.

وهذا القول الثاني أقرب من الأول وإن كان الأول محتملًا، إذن هنا فرق بين الإسلام والإيمان.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥،٣٦]، هذه الآية استدل بها بعض العلماء ممن يقول: إن الإسلام هو الإيمان مطلقا؛ لأن الله قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، والحقيقة أن هذه الآية دليل عليهم وليست دليلًا لهم؛ لأن الله قال: فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين، والبيت هو بيت لوط، ومن بينهم امرأته، وامرأته ليست مؤمنة ولكنها مسلمة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]؛ أي: أظهرتا الإسلام وهما كافرتان، فامرأة لوط كانت كافرة هلكت مع قومها، فالآية فيها أن البيت مسلم، لكن ليس فيها أن من في البيت مسلمون.

وعلى ذلك فليس في الآية دليل على ما ذهبوا إليه، بل نقول: إن الآية تدل على أن الإيمان غير الإسلام؛ لأن الله أخرج من كان فيها من المؤمنين وبين أنه لم يسلم أحد في هذه القرية بأكملها - ورسولهم بينهم يدعوهم.

وفي هذا فائدة عظيمة للدعاة في كل مكان؛ فإن الواحد منا إذا دعا ولم يستجب الناس له ويسمعوا ويطيعوا أمره، قال: إن هؤلاء الناس ليس فيهم خير، ولن أدعوهم مرة ثانية؛ فهذا رسول بقي يدعو قومه، ولم يسلم من القرية، أحد بل لم يوجد بيت مسلم إلا بيته، وكذلك نوح

عليه الصلاة والسلام بقي في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا وما آمن معه إلا قليل، وهو رسول يأتي بالآيات، ما نحن فإذا دعا الواحد منا ثم دعا - ولم يجد استجابة كبيرة - استحسر، وغضب، وتوقف، وهذا خطأ، والصواب أن ندعو إلىٰ سبيل ربنا ونحن مأجورون علىٰ كل حال.

ثانيًا: هل الإيمان تصديق القلب وإقرار القلب واعترافه فقط أو هو شامل للتصديق ومستلزماته ؟

والجواب: أن الإيمان في الأصل هو التصديق بالقلب، فأنت عندما تقول: آمنت بالله، لاتحس إلا أنك أقررت به في قلبك، فالإيمان في القلب وهذا هو الأصل، لكن الإيمان شرعًا أوسع من الإيمان لغة، وهذا من الغرائب؛ لأن القاعدة المطردة أن المصطلح الشرعي أضيق من المصطلح اللغوي.

فمثلًا الزكاة في اللغة: النماء، وفي الاصطلاح: مال خاص، والطهارة في اللغة: النظافة، وفي الشرع: نظافة خاصة، والصلاة في اللغة: الدعاء، وفي الشرع: دعاء خاص، والحج في اللغة: القصد، وفي الشرع: قصد خاص، لكن الإيمان في اللغة: التصديق، ولا يشمل الأعمال الظاهرة، وفي الشرع: يشمل التصديق والأعمال الظاهرة، إذن؛ فالمصطلح الشرعي في باب الإيمان أوسع منه لغة، علىٰ خلاف المعهود.

وعلىٰ كل حال فالإيمان في الشرع يشمل التصديق والإقرار الحاصل بالقلب، ويشمل أيضًا ما يلزم منه من الأعمال الصالحة، والدليل علىٰ هذا قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة - أو وستون شعبة - فأعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[٣٠٣] فقول: «**لا إله إلا الله**» قول باللسان، قال: «**إماطة الأذىٰ عن الطريق**» وهذا عمل بالجوارح، «**والحياء شعبة من الإيمان**»، وهذا عمل قلبي.

---

(٣٠٣) أخرجه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: أمور الإيمان، برقم (٩)، ولكن بلفظ: «بضع وستون»؛ وأخرجه مسلم -واللفظ له- كتاب: الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها...، برقم (٣٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال النبي ﷺ: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره**»[٣٠٤] وهذا اعتقاد قلبي.

وفي القرآن الكريم قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، قال المفسرون؛ أي: صلاتكم إلىٰ بيت المقدس، والصلاة عمل، وعلىٰ ذلك فإن الإيمان في الشرع يشمل اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح.

لهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «**إيماننا قول وقصد وعمل**» ثلاثة أشياء؛ قول مثل: لا إله إلا الله، وقصد وهو: الاعتقاد، مثل: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، وعمل؛ وأدناه إماطة الأذىٰ عن الطريق، فالإيمان إذن يشمل الثلاثة.

وكون الاعتقاد إيمانًا واضح، أما كون العمل إيمانًا فذلك لأنه لم يحملني عليه إلا الإيمان والاعتقاد الذي في قلبي، ولولا أني أعتقد الثواب في إماطة الأذىٰ عن الطريق ما أمطته، ولكان عملي عبثًا، ولولا أني أعتقد أني أثاب علىٰ قولي: لا إله إلا الله، ما قلتها؛ لأنه يكون عبثًا، فلما كان هذا العمل نتيجة للاعتقاد التام في القلب صار إيمانًا وهذا واضح.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في ذلك طائفتان متطرفتان:

الطائفة الأولىٰ: وهم المرجئة الذين جعلوا الإيمان مقتصرًا علىٰ القصد فقط، وقالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، ومتىٰ اعترف الإنسان بقلبه بالله ﷻ فهو مؤمن سواء عمل أم لم يعمل، ومن كان عنده اعتقاد تام فهو مؤمن كامل الإيمان، وإن زنا وسرق وشرب الخمر ولم يزك ولم يحج ولم يصم، فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان محمد وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، ولم يدخل النار مهما عمل من المعاصي، وهؤلاء هم المرجئة، وقد عناهم ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في قوله في النونية:

والنـــاس في الإيـــمان شيء واحـــد ... كالمـــشط عـــن تماثـــل الأســـنان

والمشط أسنانه سواء؛ أي: أنهم يقولون: الناس في الإيمان شيء واحد، أفسق الناس وأطوع

(٣٠٤) سبق تخريجه.

الناس كلهم واحد في الإيمان، وهذا شيء غريب نسأل الله العافية، وعلىٰ رأيهم فالعاصي الذي يشرب الخمر ويسرق ويزني ويكذب ويخون - لكنه مؤمن بالله وينتسب للإسلام - عندهم أنه مؤمن كامل الإيمان، والله تعالىٰ يقول: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] لا يستويان، لكنهم يقولون: إنهم يستوون؛ ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، ولا يستحق دخول النار، ولا يستحق العقاب، وهذا الفكر مناسب لحال الفسقة من أهل العصر؛ إذا نهي عن الفسق يقول: أنا مؤمن كامل الإيمان علىٰ رأي المرجئة.

وأقول: إن هناك ثلاثة جيمات يجب التنبيه والتحذير منها وهي: جهمية وجبرية ومرجئة، فكلها وصف لموصوف واحد؛ فالجهمية هم باعتبار صفات الله ﷻ معطلة؛ ينكرون الصفات، وهم أيضًا جبرية باعتبار أفعال العبد، يقولون: إن الإنسان مجبر علىٰ عمله، لا يستطيع أن يتخلص منه، فلو وجدنا شخصين ينزلان من السطح: أحدهما ينزل بتؤده درجة درجة، والثاني دفعناه من أعلىٰ الدرجة وعجز أن يمسك نفسه، فعندهم الكل سواء وكلهم مجبرون، ومجرئة يقولون: الإيمان هو اعتراف الإنسان بقلبه.

ونحن نلزمهم بأن نقول لهم: إن إبليس عندكم مؤمن كامل الإيمان؛ لأن إبليس مؤمن بالله ويسأل الله ويدعو الله، فيقول: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩]، فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، وموحد لأنه مؤمن بالربوبية.

وهؤلاء لا شك أن قولهم مجانب للصواب، وإذا قيل لهم: يوجد آيات وأحاديث فيها وعيد مثل قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] قالوا: هذا للكافر؛ أي: من يقتل مؤمنًا وهو كافر، وهذا لا شك أنه تحريف؛ لأن الله علق هذه العقوبة علىٰ وصف وهو القتل، وهؤلاء تركوا هذا الوصف جانبًا، وأتوا بوصف جديد وهو الكفر والآية ليس فيها الكفر، فهم ألغوا الوصف الذي رتبت عليه العقوبة وأتوا بوصف جديد.

ونظير هذا قول بعضهم في قول النبي ﷺ: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك**

الصلاة»[٣٠٥]، قالوا: من جحدها؛ فألغوا الوصف الموجود، واعتبروا الوصف المفقود، وذكر الجحد غير موجود في الحديث، ثم نقول لهم: إذا جحد وجوب الصلاة ولو كان يصلي الصلوات الخمس كل يوم فهو كافر، فهم ألغوا الوصف الموجود الذي رتب الشارع عليه الحكم، وأتوا بوصف مفقود جديد من عندهم.

ومثل هذه الأشياء إذا تأملها الإنسان عرف أن التعصب للقول سبب للضلال، وأن الإنسان ينبغي أن يستدل ثم يعتقد، لا أن يعتقد ثم يستدل؛ لأنه إذا اعتقد ثم استدل يلوي أعناق النصوص لتوافق ما اعتقد، لكن إذا استدل أولًا ثم اعتقد بنىٰ عقيدته علىٰ الدليل، ووافق الدليل.

وأسأل الله أن يعفو لإخواننا العلماء السابقين واللاحقين الذي يعتقدون أشياء، ثم يحاولون لي أعناق النصوص إلىٰ ما يعتقدون، وهذا لا شك أنه خطأ، فنحن نؤمن بأن الأحكام مردها إلىٰ الله، فإذا حكم الله أو رسوله بحكم لا نستحي أن نطبقه ولا نخجل ولا نتهيب، فالحكم ليس إلينا بل نحن منفذون ولا نهيب، فإذا حكم الله علىٰ هذا بالكفر فلنقل: كافر ولا نبالي، وإذا حكم الله علىٰ هذا بالإيمان فلنقل: مؤمن ولا نبالي، أما التحكم، واعتقاد كفر المؤمن أو إيمان الكافر فهذا ليس إلينا.

وأحب أن ينتبه طالب العلم لمسألة مهمة، وهي أن يجعل الدليل متبوعًا لا تابعًا، وأن يحذر من أن يلوي أعناق النصوص إلىٰ رأيه، فإن هذا خطر عظيم؛ ولهذا جاء في الحديث: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**»[٣٠٦].

---

(٣٠٥) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: إطلاق اسم الكفر علىٰ من ترك الصلاة، برقم (٨٢)، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: في رد الإرجاء، برقم (٤٦٧٨)، والترمذي، كتاب: الإيمان، باب: ترك الصلاة، برقم (٢٦١٩)، وغيرهم من حديث جابر ﷺ.

(٣٠٦) أخرجه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: الذي يفسر القرآن برأيه، برقم(٢٩٥٠)، وأحمد (١/ ٣٢٣)، والنسائي في «الكبرىٰ»، برقم (٨٠٨٥)، وغيرهم من حديث ابن عباس ﷺ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (١١٤).

والطائفة الثانية: قالوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وإن هذه الأشياء جزء لا يتجزأ من الإيمان، فمن اعتقد ولم يقل أو لم يعمل فإنه كافر، بمعنىٰ أنهم جعلوا القول والعمل جزءًا من الإيمان وشرطًا في وجوده، حتىٰ قالوا: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان، ولو صلىٰ وصام وزكىٰ وحج، ثم اختلف هؤلاء، فقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: يكون في منزلة بين منزلتين.

وتفرع عن هؤلاء طوائف كثيرة، لكن هذه هي الأصل، فمنهم من يقول الإيمان هو القول فقط، فإذا قال الإنسان بلسانه أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله فهو مؤمن، لكنه مخلد في النار؛ لأن من قال بلسانه ولم يعتقد بقلبه فهو منافق، وهؤلاء يسمونه مؤمنًا، ولكنهم يقولون: إنه مخلد في النار، وهذا لا شك أنه مناف لقول أهل السنة والجماعة وللقرآن أيضًا، لقول الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأيضًا فإن الله سمىٰ هؤلاء الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم منافقين، فكيف نسميهم مؤمنين ؟!

إذن أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويستدلون لذلك بأدلة كما ذكرنا فيما سبق، وخالفهم - مخالفة أصلية - طائفتان:

الطائفة الأولىٰ: قالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، والأعمال لا تدخل في الإيمان، وهؤلاء هم المرجئة، وعلىٰ رأسهم الجهمية الذين يقولون: إن الناس في الإيمان سواء، وإن الإيمان هو اعتقاد القلب، وأما الأعمال فإنها لا تدخل في الإيمان لا حقيقة ولا مجازًا.

الطائفة الثانية: قالوا: إن الأقوال والأعمال من الإيمان، لكنها شرط في وجوده، بمعنىٰ أنه إذا فقد منها شيء فقد الإيمان كله.

فقالوا: من لم يزك فهو كافر، ومن لم يصل فهو كافر، ومن لم يصم فهو كافر، ومن لم يحج فهو كافر، ومن عق والديه فهو كافر، وبعضهم قال: لا نسميه كافرًا، ولا نسميه مؤمنًا، ولكن نقول: هو في منزلة بين منزلتين، وهذا الأخير هو مذهب من يرون أنفسهم أذكياء العالم، وهم

المعتزلة، والذي قبله هو مذهب الخوارج.

ولذلك كان موقف الخوارج أشجع من المعتزلة؛ لأن الخوارج قالوا: كافر ولم يبالوا، والمعتزلة قالوا: لا نقول كافر ولا مسلم، بل هو في منزلة بين منزلتين؛ فأحدثوا مرتبة لم ينزل الله بها سلطانًا؛ وهي المنزلة بين منزلتين.

فإن قال قائل: على مذهب أهل السنة - هل الأعمال شرط في وجود الإيمان ؟

فالجواب: أن منها ما هو شرط ومنها ما ليس بشرط، فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله شرط في وجود الإيمان، ومن لم يقل: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فهو كافر. وإن آمن بالله، ولم يصل - والصلاة عمل - فهو كافر، وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإن آمن بالله، لكن لم يزك - والزكاة من الأعمال - فليس بكافر.

وخلاصة ذلك أنه إن فقد الاعتقاد في القلب كفر الإنسان، وإن وجد لكن تخلفت الأقوال أو الأعمال ففيه تفصيل.

فإن دلت النصوص على أنه يكفر كفر، وإلا فلا، فمن آمن بالله تعالى، ولم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فقد ترك قولًا، ولكنه يكفر بذلك، ومن قال: آمنت بالله، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولكن لم يصل فقد كفر - على القول الراجح - ومن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وآمن بالله وصلى ولكنه لم يزك فليس بكافر، وعند الخوارج كافر، وعند المعتزلة في منزلة بين منزلتين - إلا إن كانوا يرون كفر مانع الزكاة.

ثم قال: «**تزيده التقوى وينقصْ بالزلل**» وهنا يجب تسكين «**ينقصْ**» من أجل وزن البيت، وإن كان لا يوجد ما يوجب جزمها لكنها تسكن، وعلى هذا نقول «**ينقصْ**» مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها إقامة الوزن للبيت.

وقوله: «**تزيده التقوى**»؛ أي: تقوى الله ﷻ تزيد في الإيمان.

وهنا مبحث: هل الإيمان يزيد وينقص ؟

والجواب على ذلك: أن مذهب السلف: أن الإيمان يزيد وينقص، وقال بعض علماء

السلف: الإيمان يزيد ولا ينقص، وقال المرجئة: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقالت الخوارج والمعتزلة: لايزيد و لا ينقص؛ لأنهم يرون أن الإيمان إما أن يوجد كله وإما أن يعدم كله.

وإذا أردنا تحليل ذلك فإننا نبدأ أولًا بالعقيدة، والعقيدة تزيد وتنقص بلا شك، والدليل على ذلك عقلي وشرعي.

أما الدليل العقلي: فلأن الاعتقاد مبني على العلم، والعلم مبني على طرق العلم، وطرق العلم تختلف، فلزم من ذلك أن يزيد الاعتقاد وينقص باعتبار طرقه، وهذا دليل عقلي على أن الاعتقاد يزيد وينقص.

ونضرب مثلًا محسوسًا لهذا: فأنت إذا أخبرك رجل ثقة بخبر اعتقدت مخبره، فإذا جاءك ثان وأخبرك بنفس الخبر زاد اعتقادك، فإذا أخبرك ثالث فرابع زاد أكثر، فإذا شاهدت ذلك بنفسك، فإن اعتقادك يزيد أكثر وأكثر؛ ولهذا قال المحدثون: «إن المتواتر يفيد العلم اليقيني، أو الضروري» على خلاف في هذا.

أما الدليل الشرعي: على أن الاعتقاد يزيد وينقص، فمنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعلى هذا فالاعتقاد يزيد وينقص بدليلين؛ أحدهما أثري، والثاني نظري، وإن شئت فقل: أحدهما سمعي، والثاني عقلي.

فالاعتقاد يزيد وينقص، وأنت بنفسك تحس بذلك، فأحيانًا يكون عندك حضور ذهن وصفاء نفس، فتتعبد لله وكأنك تشاهد الجنة والنار، وأحيانًا تستولي عليك الغفلة، فلا يحصل عندك هذا الاعتقاد؛ ولهذا لما سأل الصحابة رضي الله عنهم النبي عليه الصلاة والسلام: «**يا رسول الله إذا كنا عندك وذكرت الجنة والنار فكأنا نشاهدها رأي العين، فإذا ذهبنا إلى أهلينا وعافسنا الأولاد والنساء**» -؛ يعني: غفلنا، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**يا حنظلة ساعة وساعة**»[٣٠٧]، وهذا أمر مشاهد.

---

(٣٠٧) أخرجه مسلم، كتاب: التوبة، باب: فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والاشتغال بالدنيا، برقم (٢٧٥٠)، والترمذي، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، =

والقول - وهو من الإيمان - أيضًا يزيد وينقص؛ فالذي يذكر الله عشر مرات ليس كمن يذكره خمس مرات، فالذي يذكره -سبحانه- عشرًا ذكره أكثر، إذن؛ القول يزيد وينقص، وإذا زاد القول زاد الإيمان.

وزيادة القول تكون تارة بالكمية، وتارة بالكيفية، وتارة بهما جميعًا، فالإنسان إذا قال: لا إله إلا الله، موقنًا بها قلبه تمامًا، ملتزمًا لمقتضياتها، فهو أزيد ممن قالها مع الغفلة، والإنسان الذي يقول - عشر مرات: لا إله إلا الله أزيد من الذي يقول خمس مرات، فزيادة القول تكون بالكمية والكيفية.

وعلىٰ هذا فإذا زاد القول - وقلنا إنه من الإيمان - لزم زيادة الإيمان، وإذا نقص القول نقص الإيمان؛ ولذلك قال النبي ﷺ للنساء: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن قالوا: يا رسول الله ما نقصان دينها ؟ قال: أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم**»[308]، والصيام والصلاة عمل، فجعل النبي ﷺ نقصه من الحائض نقصًا في الدين، إذن هنا نقص الإيمان بنقص العمل.

وكذلك العمل يزيد وينقص، الزيادة في العمل تكون كمية وكيفية ونوعًا.

ففي النوع: فإن الواجب أفضل من التطوع؛ لقول الله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه**»[309]. فالصلاة في جنسها أفضل من الصدقة، وكذلك الأضحية - في وقتها - أفضل من الصدقة، وهذا في النوع.

وفي الكمية: فإن من صلىٰ عشر ركعات إيمانه أزيد ممن صلىٰ ركعتين.

وفي الكيفية: فإن من صلىٰ صلاة يطمئن فيها بخشوع وتأن وتدبر لما يقول، ليس كمن صلىٰ

=

باب: (٥٩)، برقم (٢٥١٤)، وغيرهما من حديث حنظلة الأسدي رضي الله عنه.

(٣٠٨) أخرجه البخاري، كتاب: الحيض، باب: ترك الحائض الصوم، برقم (٣٠٤)، وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣٠٩) سبق تخريجه.

علىٰ غير هذا والوجه.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤] وزيادة الإيمان في الآية تشمل زيادة القول والعمل والاعتقاد، فيزدادون إيمانًا، ويزدادون عملًا إذا كانت الآية فيها أمر بأعمال، أو قولًا إذا كان فيها أمر بأقوال.

وإذا تقرر عندنا أن الإيمان يزيد في الاعتقاد والقول والعمل، فلا بد أن نعرف أن هناك أسبابًا لزيادة الإيمان.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**يزيد بالتقوىٰ**»، فتقوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أحد أسباب زيادة الإيمان، فهذا هو السبب الأول.

والتقوىٰ هي: اتخاذ وقاية من عذابه سبحانه وتعالىٰ بفعل الأوامر واجتناب النواهي، فكلما زاد الإنسان من فعل الطاعة زاد إيمانه، وكلما تجنب النواهي مخلصًا لله زاد إيمانه، إذن؛ فعل الطاعة تقربًا إلىٰ الله يزيد في الإيمان، وترك المعصية تقربًا إلىٰ الله يزيد في الإيمان.

السبب الثاني: النظر في آيات الله الكونية أو الشرعية، قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وهذه آيات كونية.

والقرآن الكريم قال الله تعالىٰ فيه ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وهذه آيات شرعية.

فالنظر في آيات الله الكونية مثل أن يجلس الإنسان ساعة يتفكر في خلق السموات ويتفكر في خلق الأرض، فهذه المخلوقات العظيمة الواسعة منتظمة منذ الأزل، ليس فيها ما يتناقض أو يتدافع، ليس فيها من خراب: ﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣] فيتأمل فيوقن أنها من خلق الله عَزَّوَجَلَّ، ثم يتأمل - إن شاء - في نفسه، وسيرىٰ من آيات الله فيها العجب العجاب، فهذا الجسم فيه معامل كيماوية عظيمة، مع أننا لا نحس بشيء، ولو أن بيضة مرت علىٰ ذراع أحدنا لأحس بتدحرجها، ولكنها تمر في الأمعاء ولكن لا نحس بها، فما الظن لو كان نحس بمرورها بأمعائنا كما نحس بمرورها علىٰ الجلد؟ ولو كان ذلك لما استطعنا أن ننام وهي تتقلب في

أحشائنا، لكن الله ﷻ بحكمته جعل الداخل لا يحس به من أجل ألا يتألم الإنسان عند مرور الطعام والشراب وغيره.

وتأمل أيضًا الإحساس في الجلود؛ فإنه ليس على حد سواء، بل هناك مناطق حساسة جدًّا تحس بأي شيء يمر عليها وتتأثر به، وهناك مناطق لا تحس هذا الإحساس، فباطن القدم لا يحس كباطن اليد؛ لأن باطن القدم لو كان حساسًا كباطن اليد لما استطعنا أن نمشي عليه، لكن من حكمة الله ﷻ أن جعله هكذا غير حساس.

ولو تأملت راحة اليد لوجدت أن من عظيم حكمة الله أنها ليس فيها شعر، ولو كان فيها شعر لتلوث باطن اليد بالطعام وتلوثت الأشياء، ولقل الإحساس بها، ولفقدت الإتقان في فعل الأشياء، ويدل لهذا أنك لو لبست قفازين لفقدت الإتقان في العمل بيدك.

وعلى كل حال فنحن معرفتنا بهذه الأشياء سطحية، لكن لو أنك أتيت واحدًا من الأطباء، وشرح لك ما في الإنسان من آيات لبهرك؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

ولهذا نقول إن التفكر في آيات الله الكونية يزيد في الإيمان، وهذا ظاهر محسوس.

وكذلك التفكر في الآيات الشرعية يزيد في الإيمان بلا شك، لكن يحتاج إلى أن يكون الإنسان بصيرًا في أحكام الشرع، حتى يعرف الحكمة في الأشياء التي شرعها الله، وهذا يخفى على بعض الناس ولا سيما من أعرض عن ذكر الله، فإنه لا يفتح له باب المعرفة، يقول المعري:

يد بخمس مئين عسجدًا وديت ... ما بالها قطعت في ربع دينار

تناقض ما لنا إلا السكوت له ... نستعيذ بمولانا من النار

كأن الناس هم المشرعون حتى ينتقدهم هذا الانتقاد، خمس مئين عسجد، والعسجد هو الذهب؛ يعني: خمسمائة دينار دية اليد، فإذا سرق ربع دينار قطعت، فكانت اليد بقيمة ربع دينار؛ لأنه إذا قطعها الإنسان يلزم بخمسمائة دينار، وإذا سرقت ربع دينار قطعت ؟! وهذا لا يعرف الحكمة فيه إلا من فتح الله عليه وأقبل بصدق على تأمل شريعة الله لا انتقادها، وإني لأجزم بأن

الإنسان الذي يريد أن ينظر إلىٰ الشريعة بانتقاد لن يفتح الله له باب المعرفة، أما الذي ينظر إليها باسترشاد ويطلب الرشد فهذا يفتح الله عليه، ويبين له من الأسرار ما يخفىٰ علىٰ كثير من الناس.

ولقد أجاب الشاعر الآخر المعري فقال:

قل للمعري عار أيما عار جهل الفتىٰ وهو عن ثوب التقىٰ عار

يد بخمس مئين عسجدًا وديت لكنها قطعت في ربع دينار

صيانة النفس أغلاها وأرخصها حماية المال فافهم حكمة الباري

يعني أنها تودىٰ بخمسمائة دينار صيانة النفوس، وتقطع بربع دينار حماية للأموال، وهذه حكمة عظيمة؛ لأن من علم أنه سيضمن خمسمائة دينار إذا قطع اليد أو تقطع يده سوف يحجم، ومن علم أنها ستقطع بربع دينار سوف يحجم عن السرقة وهذه هي الحكمة.

ولهذا فإنه يجب علينا أن نتأمل الآيات الشرعية تأمل استرشاد لا تأمل انتقاد، حتىٰ يفتح الله لنا من الخير ومعرفة حكمة الله ﷻ ما يخفىٰ علىٰ كثير من الناس.

وإذا أردت أن تعرف هذا فانظر أحيانًا وأنت تقرأ الكتاب، فإنك إذا كنت تقرأه قراءة منتقد علىٰ مؤلفه فإنك لا تستفيد منه كثيرًا، لكن إذا كنت تراجع الكتاب وتسترشد من مؤلفه فإنك تنتفع كثيرًا.

قال المؤلف: «**وينقص بالزلل**»؛ يعني: أن الإيمان ينقص بالزلل، والدليل علىٰ ذلك قول النبي ﷺ في النساء: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين**»(٣١٠)، قال: ناقصات عقل ودين، وهذا دليل علىٰ أن الإيمان ينقص.

والدليل الثاني: وهو دليل عقلي أنه إذا ثبتت الزيادة ثبت النقص؛ لأنه لا تعقل زيادة إلا بوجود مزيد ومزيد عليه، فإذا ثبتت الزيادة بالنص، فقد ثبت النقص أيضًا؛ لأنه لا يتصور زيادة إلا بمقابلة نقص، فمثلًا إذا كان هناك رجل زاد إيمانه، فمعنىٰ ذلك أنه قبل ذلك كان ناقصًا، وهذا من باب التلازم فإنه لا يمكن زيادة إلا بوجود نقص.

---

(٣١٠) سبق تخريجه.

ثم اعلم أن نقص الإيمان علىٰ قسمين:

الأول: نقص لا حيلة للإنسان فيه كنقص دين المرأة بترك الصلاة في أيام الحيض، فإن هذا لا اختيار لها فيه، بل لو أرادت أن تصلي حتىٰ لا ينقص إيمانها لقيل لها: إن هذا حرام عليك، ولو صليت لزاد إيمانك نقصًا. إذن هذا نقص لا حيلة للإنسان فيه ولا يلام عليه؛ لأن هذا لا اختيار له فيه إطلاقًا.

ومثل أن يموت الإنسان صغيرًا، فإن إيمانه ينقص عمن عمر؛ لأن من عُمِّر زاد إيمانه وزادت أعماله، فهذا النقص لا حيلة له فيه فلا يلام عليه إطلاقًا.

الثاني: نقص باختيار الإنسان، وهذا ينقسم إلىٰ قسمين:

إن كان سببه المعصية أو ترك الواجب فإنه يلام عليه، ويأثم به، وإن كان نقصه بترك تطوع غير واجب فإنه لا يلام عليه لومًا يأثم به، وإن كان علىٰ الإنسان أن يجتهد في العمل الصالح؛ ولهذا قيل لابن عمر رضي الله عنهما في المنام: نعم الرجل لو كان يقوم من الليل[٣١١]، وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل**»[٣١٢]، وهذا لا شك أنه نوع لوم لكنه لوم لا إثم به، بخلاف من ترك الواجب أو فعل المحرم فإنه يلام لومًا يأثم به.

إذن؛ نقص الإيمان علىٰ قسمين:

الأول: لا يكون للإنسان اختيار فيه، فهذا لا لوم عليه فيه، مثل ترك المرأة الصلاة أثناء الحيض، ومثل من نقص عمله وإيمانه لموته صغيرًا.

الثاني: ما كان للإنسان فيه اختيار، فهذا إن كان واجبًا فهو ملام آثم، وإن كان غير واجب فقد يلام، ولكنه لوم لا إثم فيه.

---

(٣١١) أخرجه البخاري، كتاب: أبواب التهجد، باب: فضل قيام الليل، برقم (١١٢١)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم (٢٤٧٩)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣١٢) أخرجه البخاري، كتاب: أبواب التهجد، باب: ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، برقم (١١٥٢)، وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقال المؤلف: «**ينقص بالزلل**» الباء هنا للسببية، والزلل: مصدر زل، يزل، زللًا، وهو مثل الزلق؛ يعني: الخروج عن الاعتدال، هذا هو الزلل، فإذا خرج الإنسان عن واجبه نقص إيمانه.

۞ **قوله**: « وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِي ...»:

نحن: ضمير يعود علىٰ أهل الأثر؛ لأن هذه العقيدة أو هذه المنظومة مبنية علىٰ مذهب أهل الأثر؛ يعني: نحن أهل الأثر نستثني في إيماننا، والاستثناء في الإيمان أن يعلق بالمشيئة؛ أي: مشيئة الله، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فنحن نستثنىٰ في الإيمان ونرىٰ أنه جائز، لكن علىٰ تفصيل في ذلك كما سنذكره إن شاء الله.

وذهب بعض العلماء إلىٰ أن الاستثناء في الإيمان حرام؛ لأنه ينبئ عن شك، فإذا قلت: أنا مؤمن إن شاء الله، كأنك شاك في الموضوع، فيكون الاستثناء حرامًا؛ لأنك شككت هل أنت مؤمن أو غير مؤمن.

وقال **بعض العلماء**: بل الاستثناء واجب؛ لأنك إذا قلت: أنا مؤمن ولم تقتل: إن شاء الله، فإنك تكون قد زكيت نفسك، وشهدت لها بأنك قمت بكل الواجبات، وتزكية النفس حرام، وعلىٰ هذا فيجب أن تقول: أنا مؤمن إن شاء الله. لئلا تزكي نفسك، قالوا: ولأنك لا تدري فلعلك الآن مؤمن ثم تكفر، والإيمان النافع هو الذي يوافي به الإنسان ربه ويكون في آخر الحياة.

هذان قولان؛ الأول تحريم الاستثناء، والثاني وجوب الاستثناء، والصحيح أن الاستثناء ينقسم إلىٰ واجب ومحرم وجائز:

فالواجب: إذا كان الحامل علىٰ الاستثناء الخوف من التزكية فالاستثناء واجب؛ لأنه إذا جزم بأنه مؤمن فقد شهد لنفسه بأنه مؤمن والمؤمن له الجنة، فيكون قد شهد لنفسه بأن له الجنة، ولا يجوز للإنسان أن يشهد لأحد بأن له الجنة إلا من شهد له الرسول ﷺ، فإذا كان يخشىٰ من التزكية فالاستثناء واجب.

والمحرم: إذا كان الحامل علىٰ الاستثناء التردد وعدم الجزم، فالاستثناء حرام، بل مناف للإيمان.

والجائز: إذا كان الاستثناء للتعليل؛ بمعنىٰ أنا مؤمن بمشيئة الله. فهذا جائز؛ لأن هذه هي الحقيقة، والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] فالتعليق هنا ليس للتردد لأن الله غير متردد، وإنما هو لبيان العلة، وهي أن دخولكم بمشيئة الله.

ومن ذلك قول النبي ﷺ عند مروره لزيارة القبور «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[٣١٣] فالإنسان لا يشك في أنه لا حق جزمًا بالأموات، ولكنه أتىٰ بالمشيئة للتعليل؛ أي: أن لحوقنا بكم بمشيئة الله تعالىٰ.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، لأن هذا ليس للتعليق، بل هو خبر من عند الله تعالىٰ، وهو سبحانه وتعالىٰ جازم به.

فقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «**ونحن في إيماننا نستثني من غير شك**» فإن كان لشك فهو حرام بل كفر.

❁ **قوله**: « فَاسْتَمِعْ ...»:

يعني: استمع لما أقول، «**واستبن**»؛ يعني: اطلب بيان ما خفي عليك.

وقوله: «**فاستمع**» ولم يقل: فاسمع؛ لأن الاستماع: الإنصات والسماع عن قصد، والسماع يكون عن قصد ويكون عن غير قصد، ونضرب لهذا مثلًا: لو مررت برجل يغني غناء محرمًا وسمعته فلا إثم عليك، لكن لو استمعت وأنصت إليه لكنت آثمًا، ويدل علىٰ هذا الفرق قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] قال: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾، ولم يقل: فاسمعوه؛ لأننا سمعناه من قبل، ولو أننا لم نسمعه لم يقل: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «**نتابع الأخيار من أهل الأثر**» الأخيار جمع خيِّر، وهم السلف الصالح؛ لقول

---

(٣١٣) أخرجه مسلم، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، برقم (٢٤٩)، وأبو داود، كتاب: الجنائز، باب: ما يقول إذا زار القبور أو مر بها، برقم (٣٢٣٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

النبي ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[(٣١٤)] فنحن نتابع الأخيار.

❁ **قوله**: « مِنْ أَهْلِ الأَثرْ... »:

المراد بالأثر ما روي عن النبي ﷺ، وإن شئت فقل: المراد به ما هو أعم من ذلك، وهو ما ثبت عن طريق الشرع، وضده أو مقابله ما ثبت عن طريق العقل؛ وهو الدليل العقلي، فالأثر: ما كان ثابتًا بالأثر، وعلى رأسه - بالمعنى الأعم - القرآن والسنة، ثم ما روي عن الصحابة والتابعين.

قوله: «**ونقتفي الآثار**»، الآثار جمع أثر وهي النصوص الواردة بالشرع.

«**لا أهل الأشر**»؛ أي: لا نتبع أهل الأشر والبطر والفرح فيما هم عليه من البدع، وفي هذا إشارة إلى أن هذه المسألة قد اختلف فيها أهل الأثر وأهل الأشر، ونحن نتبع في ذلك أهل الأثر.

❁ **قوله**: « وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ »:

وهذا بحث أحدثه المتكلمون، ولم يكن في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في عهد الصحابة، وهو: هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ وقد سبق لنا بحث أهم منه وأكثر وقوعًا وهو الاستثناء في الإيمان.

أما هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ فهذا محدث؛ حدث بعد أن حدث القول بخلق القرآن، فصار المتكلمون يتحدثون ويتساءلون: هل إيمان العبد مخلوق أو غير مخلوق؟ فإن قيل: مخلوق فهو خطأ، وإن قيل: غير مخلوق فهو خطأ.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «**لا تقل إيماننا مخلوق ولا قديم**» وقديم بمعنى غير مخلوق؛ لأن القديم عندهم هو الشيء الأزلي الذي لم يخلق من عدم؛ يعني: لا تقل هذا ولا هذا، بل قل: آمنت بالله، أو أنا مؤمن، سواء كان مخلوقًا أو غير مخلوق.

---

(٣١٤) أخرجه البخاري؛ كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، برقم (٢٦٥٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولهذا يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الإيمان يشمل شيئًا محدثًا، والمحدث مخلوق؛ وشيئًا غير محدث، وغير المحدث غير مخلوق، قال: «**فإنه يشمل للصلاة**» والصلاة فيها قول وفعل، فالأفعال التي في الصلاة كلها مخلوقة؛ لأنها صفة حادث، وصفة الحادث حادث؛ لذلك قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ففعلنا نحو الركوع محدث**».

والأقوال التي في الصلاة منها مخلوق، ومنها غير مخلوق، ففيها قراءة القرآن، والقرآن غير مخلوق وهو من الإيمان؛ لذلك قال المؤلف: «**وكل قرآن قديم فابحثوا**».

فمعنىٰ كلام المؤلف: لا تقل: إيماني مخلوق، ولا غير مخلوق؛ لأنك ستركع والركوع مخلوق، وستقرأ القرآن، والقرآن غير مخلوق وكل ذلك من الإيمان.

ولكن القول الراجح في هذه المسألة أن إيماننا كله مخلوق، أما قراءة القرآن فإن القراءة التي هي فعل القارئ مخلوقة، وأما القرآن نفسه فغير مخلوق، لكن القرآن ليس هو إيمان العبد نفسه، وإنما القرآن بما يؤمن به العبد، وهناك فرق بين إيماننا، وما نؤمن به، فكلامنا بالقرآن مخلوق، لكن ما نتكلم به غير مخلوق.

ولهذا فإننا نقول: إن كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا فيه نظر، بل الصواب أن نقول: إيماننا كله مخلوق، والقرآن ليس هو الإيمان ولكن قراءة القرآن هي التي من الإيمان؛ لأن الإيمان عندنا - أهل السنة - قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان.

وعلىٰ هذا فمن قال: إيماني مخلوق فقد صدق، أما ما آمن به ففيه التفصيل؛ منه ما هو مخلوق، ومنه ما هو غير مخلوق، فرسول الله ﷺ مخلوق وأنا مؤمن به، والقرآن غير مخلوق وأنا مؤمن به، وكذلك الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ فالملائكة مخلوقون، والكتب غير مخلوقة، والإيمان بالرسل إيمان بمخلوق، واليوم الآخر مخلوق.

فصار المؤمن به مخلوق ومنه غير مخلوق، أما مجرد إيمان العبد فإنه مخلوق؛ لأنه حادث، فالعبد لم يكن شيئًا مذكورًا، ثم كان وأحدث الإيمان، وعلىٰ هذا فالقول الصحيح أنه يجوز أن يقول الإنسان: إيماني مخلوق؛ لأنني مخلوق.

ومما يؤخذ على المؤلف أيضًا قوله: «وكل قرآن قديم»، والصحيح أن القرآن حادث؛ يتكلم الله به حين إنزاله، فيتلقاه جبريل فيأتي به النبي ﷺ، والدليل على هذا أن الله يتحدث عن مسائل مضت بلفظ الماضي فيقول ﷻ: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، إذ غدوت؛ يعني: فيما مضى، وهو إشارة إلى غزوة أحد، ويقول جل وعلا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، وهذه الآية نزلت بعد أن حصلت الشكوى ولا شك؛ لأنه عبر عنها بلفظ الماضي.

فإن قال قائل: عبر عنها بلفظ الماضي لأنه متحقق الوقوع، فهو كقوله: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، قلنا: هذا يأباه قوله: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾؛ لأن يسمع فعل مضارع لحكاية الحال؛ يعني: يسمع حين تحاورتما فأخبر الله عن شيء مضى بصيغة المضارع الذي تحكى بها الحال، وحينئذ يتبين أن الله جل وعلا يتكلم بالقرآن حين إنزاله.

ويدل لذلك أيضًا أنه تقع مسائل فيجيب الله عنها، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، والله لم يتكلم بهذا الجواب قبل أن يسألوا، بل بعد أن سألوا، إذن فهو محدث ، وهذا في القرآن صريح، قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقد أوَّل من يقول إن القرآن قديم قوله: ﴿مُحْدَثٍ﴾ بأنه محدث إنزاله، وهذا تحريف؛ لأن «محدث» اسم مفعول، ونائب الفاعل فيه يعود على الذكر لا على الإنزال، فقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ هو؛ أي: الذكر، فصرف الضمير إلى غير الذكر تحريف.

فإن قال قائل: إن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (٢١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال أيضًا: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٨، ٧٩]، فهل يقتضي ذلك أن الله كتبه في اللوح المحفوظ قبل أن يتكلم به، وقبل أن ينزله على محمد ﷺ ؟

فالجواب على ذلك أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ

﴿قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ لا تدل على أنه مكتوب في اللوح المحفوظ، إذ قد يكون المراد بذلك ذكره والتحدث عنه، وشأنه وعاقبته، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] وإنه؛ أي: القرآن، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٦]، والقرآن ليس مكتوبًا في زبر الأولين، بل هو متحدث عنه في زبر الأولين.

فيكون قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾، وقوله: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾؛ يعني: التحدث عنه وذكر شأنه وحاله، ولا يتعين أن تكون الآية دالة على أنه مكتوب، والدليل على أنه لا يتعين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾؛ أي: ذكره والتحدث عنه، لا أن القرآن نفسه مكتوب هناك؛ لأنه لو كان مكتوبًا هناك لكان نازلًا قبل محمد ﷺ بأعوام.

والخلاصة: أن القول بأن القرآن قديم قول منكر، بل نقول: القرآن مجيد كريم، ونصفه بما وصفه الله به، أما أنه قديم فلا يوصف بذلك، وهذا القول - أعني: أن يوصف القرآن بالقدم - هو نزعة من نزعات الأشاعرة، الذين يقولون: إن كلام الله هو المعنى القائم بالنفس، وهو قديم كقدم العلم؛ أي: لم يزل الله ﷻ مريدًا للشيء عالـمًا به.

فيقولون: إن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، وما يسمعه جبريل، أو يسمعه موسى، أو سمعه محمد ﷺ في المعراج، فهذا عبارة عن أصوات مخلوقة تعبر عن كلام الله؛ أي: أن الله خلق أصواتًا في الجو تعبر عن ما في نفس الله من الكلام، فهذا كلام الله عندهم، وقد قال بعض علمائهم المنصفين: الحقيقة أنه لا فرق بيننا وبين الجهمية؛ لأننا متفقون على أن ما يسمع ويقرأ فهو مخلوق، لكن الجهمية خير منهم في التعبير؛ لأن الجهمية يقولون: هذا كلام الله، وهم يقولون: هذا عبارة عن كلام الله وليس كلام الله، فصار الجهمية أحسن من الأشاعرة في هذا التعبير، وإن كان كل منهم أخطأ وأبعد عن الصواب.

إذن؛ كلام المؤلف في هذين البيتين فيه نظر من وجهين:

الأول: قوله: إن إيماننا منه ما ليس بمخلوق، ووجه النظر في ذلك أن إيماننا كله مخلوق؛ لأن

إيماننا من صفاتنا، ونحن مخلوقون فصفاتنا مخلوقة، لكن ما نؤمن به هو الذي ينقسم إلىٰ مخلوق وغير مخلوق.

والثاني: قوله بأن القرآن قديم، والصواب أنه ليس بقديم(٣١٥)، فإن الله يتكلم به حين إنزاله؛ لأن الله قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٤]، فظاهر السياق أنه من حين يتكلم الله ينزل به جبريل إلىٰ محمد ﷺ، وهذا هو الحق وهو المعقول.

وينبغي لنا في العقيدة أن لا نستوحش ولا نتهيب من شيء دل عليه الكتاب والسنة، الوحشة كل الوحشة أن تحرف نصوص الكتاب والسنة من أجل عقيدة تعتقدها وهي خطأ، هذه هي الوحشة، أما شيء دل عليه ظاهر الكتاب والسنة فلا بد لك من قوله.

قال المؤلف: «**وكل قرآن قديم فابحثوا**» البحث؛ يعني: التفتيش، وأصله من بحث

(٣١٥) هذا الكلام ذكره الشيخ رحمه الله في شرحه الأول علىٰ العقيدة الواسطية (٢ / ١٩٨) الذي شرحه في سنة ١٤٠٨ هـ، وقد شَرَحَ «العقيدة السفارينية» في سنة ١٤٠٨ هـ، ورجع عنه رحمه الله في شرحه الثاني علىٰ «الأربعين النووية» عند شرحه للحديث الثالث والعشرين عند قوله ﷺ: «والقرآن حجةٌ لك أو عليك»؛ فقال : «وكونه في كتاب مكنون: هل معناه أن القرآن كله كتب في اللوح المحفوظ أو أن المكتوب في اللوح المحفوظ ذكر القرآن وأنه سينزل وسيكون كذا وكذا؟

الجواب: الأول، لكن يبقىٰ النظر: كيف يُكتب قبل أن تخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وفيه العبارات الدالة علىٰ المضي مثل قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١]، ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، وهو حين كتابته قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع قولها؛ لأن المجادلة لم تخلق أصلًا حتىٰ تسمع مجادلتها؟ فالجواب: أن الله قد علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ، كما أنه علم المقادير وكتبها في اللوح المحفوظ وعند تقديرها يتكلم الله ﷻ بقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام:٧٣]، هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو مما تطمئن إليه النفس.

وكنت من قبل أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ ذكر القرآن لا القرآن، بناءً علىٰ أنه يرد بلفظ المضي قبل الوقوع، وأن هذا كقوله تعالىٰ عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء:١٩٦] والذي في زبر الأولين ليس القرآن؛ بل ذكر القرآن والتنويه عنه، ولكن بعد أن اطلعت علىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- انشرح صدري إلىٰ أنه مكتوبٌ في اللوح المحفوظ ولا مانع من ذلك، ولكن الله تعالىٰ عند إنزاله إلىٰ محمدٍ ﷺ يتكلم به ويلقيه إلىٰ جبريل، هذا قول السلف وأهل السنة في القرآن.

الأرض؛ أي: حرثها باليد، فكأن المفتش للوصول إلىٰ العلم كمن يحرث الأرض ليستخرج ما كان خابئًا فيها.

والبحث من أهم وسائل العلم، لكن بشرط أن يكون الغرض منه الوصول إلىٰ الحق، دون الانتصار لقول النفس أو قول المتبوع، بل إذا بحث الإنسان فلتكن نيته سلمية، فينوي ببحثه الوصول إلىٰ الحق، وسواء كان معه أو مع خصمه قبله، أما الإنسان الذي يكثر النقاش من أجل أن ينتصر لقوله - وأن كان يعتقد أنه حق - فإنه لا يجوز له ذلك، بل الذي ينبغي له أن يجعل مناقشته من أجل الوصول إلىٰ الحق سواء كان معه أو مع غيره، ثم إنه إذا انقاد للحق - إذا كان مع خصمه - فإنه يجد لذلك لذة، ويجد تواضعًا يهون عليه مخالفة نفسه.

أما إذا تعصب لقوله وصار يحاول أن ينتصر له ولو بالخطأ، فإنه سيضيق صدره ولا شك، وسوف لا يتمكن فيما بعد من الرضوخ للحق، وهذه آفة عظيمة، ألا وهي الاستبكار عن الحق، فالواجب علىٰ الإنسان أن ينظر إلىٰ الصواب، سواء كان معه أو مع خصمه.

ثم عليه إذا بحث، وأتىٰ بحجته، ثم أتىٰ الآخر بحجته، ولم يتبين لأحدنا صواب صاحبه، فإن الحكم إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله عن طريق الذي هو أعلم منا، حتىٰ يكون الاتفاق، ويزول الخلاف.

❁ قوله: « وَوَكَّلَ اللهُ مِنَ الكِرَام »:

التوكيل هو إقامة الغير مقام النفس، مثال ذلك: لو وكل إنسان آخر ليشتري له حاجة من السوق فهو موكِّل، والآخر وكيل.

وفي قوله: «ووكل الله من الكرام» إشكال. فهل الله ﷻ يوكل ؟ وهل الله تعالىٰ في حاجة إلىٰ أن يوكل ؟

والجواب: أن التوكيل المضاف إلىٰ الله ليس كالتوكيل المضاف إلىٰ الآدمي؛ لأن التوكيل المضاف إلىٰ الآدمي قد يكون سببه العجز، كرجل مريض لا يستطيع أن يصل إلىٰ السوق فوكل شخصًا يشتري له حاجة من السوق، أما التوكيل من الله فهو لكمال سلطانه وأنه يدبر الخلائق،

فهم جنود الله ﷻ، وليسوا يقومون مقامه من أجل عجزه في تصريف خلقه، بل هم يقومون بما وكل إليهم لكمال سلطان خالقهم ﷻ.

وقد أضاف الله التوكيل إلى نفسه في قوله تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وعلى ذلك فالله وكيل، لقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: قائم بشئون خلقه؛ وموكل؛ أي: مدبر لخلقه لكمال سلطانه، فالتوكيل هنا ليس لنقص الموكل ولكن لكمال سلطانه، يدبر ما شاء؛ فهذا له موكل بكتابة الأعمال؛ وهذا جند من جنوده موكل بالنار؛ وهذا جند من جنوده موكل بالجنة، وهكذا.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ووكل الله من الكرام**»؛ أي: من الملائكة الكرام، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ۝٩ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ٩-١٢] وصفهم الله بالكرام لكمال أخلاقهم، والكمال يسمى كرمًا، بدليل قوله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**إياك وكرائم أموالهم**»[٣١٦]؛ أي: كاملها في الصفات والحسن، فهم كرماء لكمال صفاتهم وإلا فإنهم لا يعلمون الناس شيئًا، لكن الكرم يكون من أجل البذل، ويكون من أجل الكمال، مع أن البذل من آثار الكمال.

۞ **قوله**: « ٱثْنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلْأَنَامِ »:

اثنين؛ يعني: من الملائكة الكرام؛ أحدهما يكون عن اليمين؛ والثاني يكون عن الشمال، كما قال تعالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧، ١٨]؛ فأي قول يلفظ به الإنسان فلديه رقيب عتيد؛ حاضر لا يغيب عنه، أحدهما عن اليمين والثاني عن الشمال.

ولما دخل على الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد أصحابه وكان مريضًا، وسمعه يئن أنين المريض، قال

---

(٣١٦) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، برقم (١٤٩٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، برقم (١٩)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

له: يا أبا عبد الله، إن طاوسًا - وهو من كبار التابعين رَحِمَهُ اللَّهُ - يقول: إن الملك يكتب حتىٰ أنين المريض، فلما قال هذا لأبي عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ، أمسك حتىٰ عن الأنين، خوفًا من أن يكتب عليه، ولاشك أن أنين المريض إذا كان ينبئ عن تسخط فإنه يكتب عليه، أما إذا كان بمقتضىٰ الحمىٰ، فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

وعلىٰ ذلك فهؤلاء الملائكة يحفظون الأنام؛ أي: يحفظون أعمالهم، ويكتبونها في سجلات تقرأ يوم القيامة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾؛ يعني: عمله ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾؛ أي: مفتوحًا غير مغلق، لا يكلفه في النظر إليه ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾؛ يعني: يقال: اقرأ كتابك، فكل شيء مكتوب ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤].

قال بعض السلف: والله لقد أنصفك من جعلك حسيبًا علىٰ نفسك، وهذا صحيح؛ فإن من غاية الإنصاف أن يقدم للإنسان دفتر الحساب ويقال له: أنت حاسب نفسك.

فهؤلاء الملائكة يكتبون ما عمله الإنسان من حسنات، ويكتبون ما عمله من سيئات، لاشك في هذا، لكن هل يكتبون ما صدر منه من لغو؛ أي: ما ليس بحسنة ولا سيئة؟

والجواب: أن هناك قولين للعلماء رحمهم الله: فمنهم من قال: إنهم يكتبونه لكن لا يحاسب الإنسان عليه، ومنهم من قال: إنهم لا يكتبونه؛ لأنه لغو وكتابه اللغو من اللغو، وهؤلاء الملائكة كرام، والكريم كامل الصفات، وكامل الصفات لا يفعل ما هو لغو.

لكن لو قال قائل: هل في الكلام من لغو، والنبي ﷺ يقول: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**»[٣١٧] وهو إذا صمت لا يكتب عليه شيء، وإن قال؛ قال خيرًا؛ أو قال شرًّا؟

والجواب: الظاهر أن هناك لغوًا؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]

---

(٣١٧) أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، برقم (٦٠١٨)، ومسلم، كتاب: الإيمان ، باب: الحث علىٰ إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان، برقم (٤٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا يعني: اللغو القولي واللغو الفعلي.

فالظاهر أن اللغو موجود ولكن في كتابته أو عدم كتابته شيء من التوقف: هل يكتبونه أو لا؟ وإن نظرنا إلى عموم قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ومن كون النكرة في سياق النفي، وهي نكرة مؤكدة بمن، قلنا: يكتب كل شيء، ولكن لا يلزم من الكتابة المحاسبة، فيكتب ولا يحاسب عليه؛ لأنه لغو.

وإن نظرنا إلى أن اللغو الذي لا يحاسب عليه الإنسان كتابته لغو فلا يكتب، ويمكن أن يقال: إن العموم في قوله تعالى: ﴿مِن قَوْلٍ﴾ يراد به الخاص؛ أي: من قول يثاب عليه أو يعاقب ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

وهنا سؤال: إذا قلنا: إن الملائكة تكتب اللغو، فهل يكتب مع الحسنات أو مع السيئات؟

والجواب: أنه يكتب على أنه فعل هذا والحساب على الله، أو نقول: إنه إلى السيئات أقرب؛ لقول النبي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**»[٣١٨]، فهذا يدل بظاهره على وجوب السكوت إذا لم يكن القول خيرًا.

وعلى كل حال فالإنسان يجب أن يحتاط وأن يحترس، وألا يقول كلمة إلا وهو يعرف أنها له أو عليه، فإن كانت له فليحمد الله على ذلك، وإن كانت عليه فلا يلومن إلا نفسه.

وقوله: «**اثنين حافظين للأنام**» وهما من الملائكة، والملائكة عالم غيبي خلقهم الله تعالى من نور، وسخرهم لما أراد منهم، منهم العابدون، ومنهم الموكلون ببني آدم، ويختلفون اختلافًا كثيرًا وليس هم القوى المادية أو العقلية أو ما أشبه ذلك، بل هم أجسام، كما قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١] وهم مخلوقون من النور، ونحن نؤمن بكل من علمنا اسمه منهم، وبصفة كل من علمنا بصفته، وما وراء ذلك من علم الغيب فلا ندري عنه.

ومن جملة هؤلاء الملائكة من ذكرهم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهم الملكان الرقيب والعتيد، وليس الرقيب غير العتيد، بل الرقيب هو العتيد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ولم يقل سبحانه:

---

(٣١٨) انظر: ما قبله.

رقيب وعتيد، إذا الرقيب هو العتيد، وهما ملكان عن اليمين وعن الشمال.

وهذان الاثنان دائمان مع الإنسان لقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وقيل إنهما يفارقانه إذا دخل الخلاء، وإذا كان في الجماع، فإن صح ذلك عن رسول الله ﷺ، فعلى العين والرأس، وإن لم يصح فالأصل العموم.

فإن قال قائل: إنهما يكتبان القول ويكتبان الفعل لأنهما - أي: القول والفعل - ظاهران، لكن هل يكتبان الهم وهو في القلب أو لا يكتبانه ؟

فالجواب: أنه ثبت عن النبي ﷺ أن من هم بالحسنة فلم يعملها كتبت حسنة، ومن هم بالسيئة فلم يعملها كتبت حسنة[٣١٩]، والمعروف أن الذي يكتب هم الملائكة قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١١]، وعلى هذا فيكون عندهم إطلاع على ما في القلب، ولا غرابة في ذلك، فإن الله ﷻ يقول في كتابه الكريم: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، فهو سبحانه عالم بذلك، ويجوز أن يطلع الله هؤلاء الملائكة على ما علمه من حال الشخص، ويكون علمهم بذلك بواسطة من علم الله ﷻ، ويجوز أن يعلموا ذلك بما يحصل للقلب من حركة؛ لأن الهم حركة القلب، فهو يهم بالشيء؛ أي: يتحرك، فيعلمان ما يحصل بحركة القلب، وإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، ويصل إلى شغاف قلبه، فلا غرو أن يعلم الملائكة بما يحدث للإنسان في قلبه.

وعلى كل حال فسواء كان الله ﷻ يطلعهم على ما في القلب ليكتباه، أو هما يعلمان ذلك بحركة القلب، فإنهما يكتبان همَّ القلب، فصار الهمُّ والقول والعمل كله يكتب. ولكن هل يحاسب الإنسان على مجرد ما يحصل في قلبه من الوهم أو لابد من حركة؟

الجواب: أنه لا بد من حركة، وهي ليست حركة ظاهرة، بل حركة في القلب؛ أي: ميل وهم، أما مجرد ما يخطر على الإنسان، أو يحدث به نفسه فإنه لا يكتب عليه ولا له، اللهم إلا أن يكتب له الحسن نيته، حيث فكر أن يعمل عملًا صالحًا.

---

(٣١٩) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: من همَّ بحسنة أو بسيئة، برقم (٦٤٩١)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: إذا همَّ العبد بحسنة كتبت وإذا همَّ بسيئة لم تكتب، برقم (١٣١)، وغيرهما من حديث ابن عباس ﭬ.

ولا يخفىٰ أن هناك فرقًا بين حديث النفس والهم، فالهم أن يتحرك الإنسان ويعمل الشيء، لكن حديث النفس مجرد تفكير في الشيء وخواطر فيه لا أثر لها؛ ولهذا ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**»(٣٢٠).

وقول المؤلف: «**اثنين حافظين للأنام**» الأنام؛ أي: الخلق «**فيكتبان كل أفعال الورىٰ**» يكتبان؛ أي: الملكان، «**كل أفعال الورىٰ**» كل: هذه للعموم.

وقول المؤلف «**أفعال الورىٰ**» ظاهره أنهما لا يكتبان القول، ولا يكتبان الهم، وفي هذا نظر ظاهر، فإن القرآن الكريم يقول في القول: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وأما الهم فمن هم بالحسنة فعملها فله عشر حسنات، ومن لم يعملها فله حسنة، ومن هم بالسيئة فتركها لله فله حسنة، وسبق الكلام حول علم الملكين بالهم وإعلام الله ﷻ لهما به، ولعل المؤلف أخذ هذا؛ أي: قصره ما يكتب علىٰ الفعل من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، ولكن من الواضح أننا إذا علمنا قوله تعالىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] وضممناه إلىٰ القول السابق، فإنه يكون الذي يكتب هو القول والفعل، ثم نضم هذين الاثنين إلىٰ قول الرسول ﷺ فيمن هم بالحسنة ومن هم بالسيئة، فيكون الذي يكتب القول والفعل والهم.

❁ **قوله**: « كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا »:

النص هو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]؛ يعني: أننا نسمع، وهذا نص في أن القول يكتب.

---

(٣٢٠) أخرجه البخاري، كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره، برقم (٥٢٦٩)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: إن الله تجاوز عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، برقم (١٢٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ قوله: «فصل في الكلام على الإيمان ...»:

الفصل: هو الفاصل بين الشيئين، وهو في التأليف أصغر من الباب، العلماء المؤلفون يقسمون المؤلفات إلى كتاب ثم باب ثم فصل، تسهيلًا على طلب العلم؛ لأنه لو سرد الكلام بدون أن يجعل فيه أبوابًا وفصولًا فإن ذلك يبعث على السآمة والملل، فإذا قسم على أبواب وفصول سهل ذلك على طالب العلم.

وهذا الفصل يتضمن الكلام على مسألة الإيمان، ما هو الإيمان وما هي أركانه؟ لأن هذا باب مهم. والإيمان في اللغة: هو التصديق الجازم الذي لا يعتريه شك، هذا هو الإيمان في اللغة، سمي التصديق إيمانًا؛ لأن المصدق يأمن المخبر على ما أخبر به، ولهذا قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدق: فهو تصديق خاص، تصديق يصحبه ائتمان للمخبر، هذا في اللغة.

وأما الإيمان في الشرع: فهو عند أهل السنة والجماعة: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، لابد من هذه الأمور في الإيمان، أن ينطق بلسانه، وأن يعتقد بقلبه، وأن يعمل بجوارحه، فإذا نقص شيء من هذه الأمور لم يكن مؤمنًا، فلو أنه نطق بلسانه ولكنه لم يصدق بقلبه فهذا منافق النفاق الأكبر، وهذا شأن المنافقين، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فنفى عنهم الإيمان مع أنهم يقولون: ﴿ءَامَنَّا﴾؛ لأنهم لم يعتقدوا ذلك بقلوبهم. وقال سبحانه وتعالى عن المنافقين: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ﴾ [المنافقون: ١، ٢] ادعاؤهم الإيمان إنما هو سترة يتسترون بها، وإلا فهم في قلوبهم كفار، كما قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٧] هذا شأن المنافقين.

وهذا مع الأسف قول الكرامية، يقولون: الإيمان قول باللسان. وهذا إنما يصدق على إيمان المنافقين.

وكذلك من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فليس بمؤمن؛ ولهذا نفى الله الإيمان عن مشركي

قريش، بل عن فرعون؛ فمشركو قريش قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَـٰكِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] فهم لا يكذبون الرسول في قرارة أنفسهم، ولكنهم لم ينطقوا بألسنتهم بأن يشهدوا أنه رسول الله، حملهم الكبر والحسد علىٰ الامتناع، وكذلك اليهود قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾؛ أي: الرسول ﷺ ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ يعرفونه في قلوبهم وفي كتبهم لكنهم أبوا أن يعترفوا برسالته ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦] يعلمون في قلوبهم.

وقال موسىٰ لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] هذا موسىٰ عليه السلام قال لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾؛ يعني: الآيات والمعجزات التي جاء بها موسىٰ عليه السلام ﴿إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢] وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] جحدوا بها: جحدوا بألسنتهم وأبوا أن يقروا، واستيقنتها أنفسهم؛ يعني: قلوبهم، ظلمًا وعلوًّا: هذا الذي حملهم علىٰ عدم الاعتراف: الظلم والعلو في الأرض. فهذا دليل علىٰ أن من اعترف بقلبه ولم ينطق بلسانه أنه ليس بمؤمن. والذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق بالقلب هم الأشاعرة، يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، ولو لم ينطق ولو لم يعمل، ما دام أنه مصدق بقلبه فهو مؤمن. وهذا قول باطل؛ لأنه ينطبق علىٰ كفار قريش وعلىٰ فرعون وعلىٰ سائر الأمم الذين يعرفون الحق بقلوبهم لكنهم أبوا أن يعترفوا به ظاهرًا، وأن يعلنوا به لأغراض عندهم منعتهم. هذا قول الأشاعرة.

وأشد منهم ضلالًا الجهمية، وهم أشد المرجئة الذين يقولون: إن الإيمان هو الاعتراف بالقلب ولو لم يصدق، إذا علم بقلبه ولو لم يصدق فهو مؤمن. هذا عند الجهمية، وهذا أشد أنواع الإرجاء.

والقول الرابع: قول الحنفية: إن الإيمان هو الاعتقاد بالقلب والنطق باللسان، والأعمال ليست داخلة في الإيمان. هؤلاء يسمون مرجئة الفقهاء.

إذن؛ فالمرجئة أربع فرق:

الفرقة الأولى: التي تقول: إن الإيمان هو مجرد النطق ولو لم يعتقد بقلبه.

الفرقة الثانية: الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق بالقلب ولو لم ينطق بلسانه. وهذا قول الأشاعرة

الفرقة الثالثة: الذين يقولون: إن الإيمان هو الاعتقاد بالقلب والنطق باللسان ولو لم يعمل. وهذا قول مرجئة الفقهاء.

القول الرابع: قول الجهمية، إن الإيمان مجرد العلم بالقلب والاعتراف بالقلب ولو لم يصدق، وهذا أشد أنواع الإرجاء.

أما أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا فيرون أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤] فوصفهم بهذه الأوصاف: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هذا عمل، ويؤتون الزكاة ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ هذا على أن الإيمان يزيد وينقص. وقال النبي ﷺ: **«الإيمان بضع وسبعون شعبة. أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»**(٣٢١) وهذا يدل على أن الإيمان قول واعتقاد وعمل؛ لأن قول: لا إله إلا الله هذا نطق باللسان، وإماطة الأذى عن الطريق عمل باليد جعله النبي ﷺ من الإيمان، والحياء شعبة من الإيمان وهو عمل قلبي، وغير ذلك من الأدلة من الكتاب والسنة التي تدل على أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وأنه يزيد بالطاعة كما قال تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] فهذا دليل على أن الإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، كلما عصى الإنسان ربه نقص إيمانه حتى ربما لا يبقى

---

(٣٢١) سبق تخريجه.

معه من الإيمان إلا الشيء القليل، حتىٰ لا يبقىٰ معه من الإيمان إلا حبة خردل أو أقل من ذلك، هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وهو التعريف الصحيح المأخوذ من كتاب الله ومن سنة رسوله، وما عداه فهو أقوال باطلة.

۞ **قوله:** « إِيمَانُنا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ »:

«**إيماننا**» أي: أهل السنة والجماعة «**قول**»؛ يعني: نطق باللسان، «**وقصد**».

وهو الاعتقاد بالقلب، «**وعمل**»: وهو العمل بالجوارح.

۞ **قوله:** « تَزِيدُهُ التَّقْوَىٰ »:

هذا معنىٰ قولهم: يزيد بالطاعة. والتقوىٰ هي الطاعة، «**وينقص بالزلل**» وهي المعصية؛ لأن المعصية زلل.

۞ **قوله:** « وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِي...»:

هذه مسألة تتعلق بالإيمان، وهي هل يجوز الاستثناء فيه فتقول: أنا مؤمن إن شاء الله؟ أو تقول: أنا مؤمن فقط، ولا تقول: إن شاء الله؟ المسألة فيها خلاف، والصحيح أنه إذا أريد بالاستثناء الشك فهذا لا يجوز، أما إذا كان المراد بالاستثناء عدم تزكية النفس فتقول أنا مؤمن إن شاء الله، قصدك أنك لا تزكي نفسك، فتدعي أنك كامل الإيمان وليس عندك نقص، فهنا لا بأس بالاستثناء، فإذا أريد بالاستثناء هذا فلا بأس.

«**من غير شك**»، أما إذا كان معنىٰ الاستثناء الشك فهذا لا يجوز.

«**فاستمع**» لهذا القول؛ لأن هذا هو الصواب، «**واستبن**»؛ يعني: أسأل عما يشكل عليك، إذا كان حصل عليك إشكال.

۞ **قوله:** « نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ أَهْلِ الأثر...»:

نحن في إيماننا نتبع أهل السنة والجماعة «**من أهل الأثر**»؛ يعني: من أهل الحديث؛ لأن هذا هو الإيمان عند أهل الحديث كالإمام أحمد والبخاري، ومن قبلهم من أئمة الهدىٰ، هذا قولهم في الإيمان، نحن نسير علىٰ منهجهم، أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وأما من قال غير ذلك فليس من أهل الأثر.

❁ قوله: « وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ »:

لا تقل: إيماني مخلوق، ولا تقل: غير مخلوق، ولا تقل: قديم، فالإيمان فيه تفصيل، إذا قلت: الإيمان مخلوق، والإيمان تدخل فيه الأعمال كما سبق، منها الصلاة، والصلاة تشتمل على أشياء غير مخلوقة، مثل تلاوة القرآن، وذكر الله ﷻ، هذا غير مخلوق، وتشتمل على الركوع والسجود والجلوس والقيام، هذه أعمال العبد، وهي مخلوقة، والله هو خالق كل شيء، فهي عمل العبد، وهي خلق الله كما سبق بيان ذلك، فلا بد من التفصيل.

فلا تطلق وتقول: الإيمان مخلوق؛ لأنه يدخل فيه الصلاة التي تشتمل على القرآن، والقرآن غير مخلوق، وتشتمل على الذكر، والذكر غير مخلوق، فلا تقل: الإيمان مخلوق إطلاقًا، ولا تقل: الإيمان غير مخلوق، بل منه ما هو مخلوق كالقيام والركوع والسجود، والأعمال البدينة، هذه مخلوقة لله، وهي أعمالنا، وكسبنا كما سبق؛ ولهذا يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من قال: «الإيمان مخلوق فقد كفر، ومن قال: غير مخلوق فقد ابتدع، لابد من التفصيل».

❁ قوله: « فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ »:

لأن الإيمان يشمل الصلاة وسائر الأعمال التي يقوم بها العباد، والأعمال منها ما هو ليس بمخلوق كتلاوة القر٧ان، وذكر الله: التسبيح والتهليل والتكبير، ومنها ما هو مخلوق كالحركات التعبدية من قيام وركوع وسجود وغير ذلك.

❁ قوله: « فَفِعْلُنَا نَحْوَ الرُّكُوعِ مُحْدَثُ وَكُلُّ قُرْآنٍ قَدِيمٌ فَابْحَثُوا »:

شيء منها مخلوق وهو القيام والركوع والسجود والجلوس، وأما القرآن والذكر فهذا غير مخلوق، وهذا تشتمل عليه الصلاة.

ولكن قوله: «قديم»؛ يعني: القرآن، سبق تبيان أن إطلاق أن القرآن قديم غير صحيح، وكلام الله كما سبق قديم النوع حادث الآحاد، بمعنى أن الله لم يزل متكلمًا في الأزل، ويتكلم إذا شاء سبحانه وتعالى متى شاء، فهو حادث الآحاد ومنه القرآن.

❁ قوله: « وَوَكَّلَ اللهُ مِنَ الكِرَامِ اثْنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلْأَنَامِ »:

الحفظة هم الذين يحفظون أعمال بني آدم من الملائكة «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار**»[(٣٢٢)]، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢] وقال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] ملكان موكلان بكتابة ما يصدر عن الإنسان، واحد عن يمينه وآخر عن شماله ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧، ١٨] وكل واحد منا معه ملكان يلازمانه، ويكتبان ما يصدر عنه في صحائف تعرض على الله سبحانه وتعالى ليلًا ونهارًا، والناظم ذكر هذا من باب الإيمان؛ لأنه يجب الإيمان به، يجب الإيمان بالحفظة، وأن من أنكر هذا فهو كافر، من أنكر وجود الحفظة فهو كافر.

«**ووكل الله من الكرام**» لأن الله وصفهم بالكرام، ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]، وهم خلق من خلق الله من عالم الغيب، خلقهم الله من النور، ومهمتهم العبادة والتسبيح، يسبحون الليل والنهار لا يفترون، ومن مهمتهم القيام بالأعمال التي يكلها الله إليهم، لا يفترون، ومن مهمتهم القيام بالأعمال التي يكلها الله إليهم، ومنهم الحفظة، فإن الله وكل إليهم حفظ أعمال بني آدم؛ لأن الملائكة أصناف، منهم الحفظة، فإن الله وكل إليهم حفظ أعمال بني آدم، وهذا ما يتعلق بنا.

۞ **قوله**: « فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَىٰ...»:

يكتبان الأعمال ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٢]، ويكتبان الأقوال ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ويكتبان الأعمال خيرها وشرها.



(٣٢٢) أخرجه البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، برقم (٥٥٥)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، برقم (٦٣٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الباب الرابع
في ذكر بعض السمعيات

١٠٣- وَكُـلُّ مَـا صَـحَّ مِـنَ الأَخْبَـارِ ... أَوْ جَـاءَ فِي التَّنْزِيـلِ وَالآثَـارِ

١٠٤- مِـنْ فِتْنَـةِ «الـبَرْزَخِ» و«القُبُـورِ» ... وَمَـا أَتَـىٰ فِي ذَا مِـنَ الأُمُـورِ

❊ الشرح ❊

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ **قوله**: «الباب الرابع: في ذكر السمعيات...»:

وهي التي طريق العلم بها الكتاب أو السنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال، ويقابله ما يثبت بالعقل وإن وافق النقل، فما كان طريق العلم به العقل يسمىٰ العقليات والنظريات؛ ولهذا يقال لعلماء هذا الشأن، النظار، وقد أشار إلىٰ ذكر المقصود بقوله: «**وكل ما**»؛ أي: حكم «**صح**» عن رسول الله ﷺ من الأحكام، أو خبر «**من الأخبار**» النبوية. «**أو جاء في التنزيل**»؛ أي: القرآن «**و**» ما صح في «**الآثار**» السلفية عن الصحابة مما ليس للعقل فيه مجال، فإنه يشعر بأنهم إنما تلقوه عن رسول الله ﷺ. «**من فتنة البرزخ**»: الفتنة الامتحان «**و**» الاختبار، وفي حديث «**الـ**» ـكسوف: «**إنكم تفتنون في قبوركم**» يريد مسألة منكر ونكير.

وقال عليه الصلاة والسلام: «**عني تفتنون، وعني تسألون**»[٣٢٣]؛ أي: تمتحنون بي في «**قبوركم**»، ويتعرف إيمانكم بنبوتي.

والبرزخ: قال في القاموس: البرزخ الحاجز بين الشيئين من وقت الموت إلىٰ القيامة، من مات دخله. وسمي برزخًا: لكونه حاجزًا بين الدنيا والآخرة. «**وما أتىٰ**»؛ أي: والهول الذي أتىٰ

---

(٣٢٣) أخرجه أحمد (٦/ ١٣٩)، وغيره من حديث عائشة ﵂، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم (٣٥٥٧).

عن الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه. «**في ذا**»: اسم الإشارة راجع إلىٰ ما تقدم من فتنة البرزخ والقبور. «**من الأمور**» العجيبة والأشياء الغريبة التي منها: سؤال الملكين، فالإيمان بذلك واجب لثبوته عن النبي ﷺ في عدة أخبار يبلغ مجموعها التواتر، و قد أخرج الشيخان من حديث البراء بن عازب عن النبي ﷺ أنه قال في قوله تعالىٰ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾[إبراهيم:٢٧]، نزلت في عذاب القبر، زاد مسلم يقال له: من ربك؟ فيقول: ربي الله ونبيي محمد. فذلك قوله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾[٣٢٤].

وفي رواية للبخاري: «**إذا أقعد المؤمن في قبره أتي ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»، فذلك قوله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ... ﴾ الآية.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

قوله: «**الباب الرابع في ذكر بعض السمعيات...**»:

المراد بالسمعيات: ما كان طريق العلم به السمع الوارد في الكتاب والسنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال؛ ويقابله: ما يثبت بالعقل، ويسمىٰ العقليات والنظريات.

قوله: « **وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ...**»:

أي: وكل حكم من الأحكام، أو خبر صح من الأخبار عن النبي ﷺ قدمه لمزيد الاهتمام به، ولئلا يظن ظان: أن ما لم يثبت في التنزيل، ليس عليه مزيد تعويل؛ أو جاء في القرآن المنزل علىٰ النبي ﷺ، أو صح في الآثار السلفية عن الصحابة، مما ليس للعقل فيه مرام، فإنه يشعر أنهم إنما تلقوه عن النبي ﷺ.

---

(٣٢٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، برقم (١٣٦٩)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه، برقم (٢٨٧١)، واللفظ له، وغيرهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

❁ **قوله**: «مِنْ فِتْنَةِ البَرْزَخِ والقُبُورِ...»:

الفتنة: الامتحان والاختبار؛ والبرزخ: الحاجز بين الشيئين؛ وسمي البرزخ برزخًا، لكونه حاجزًا بين الدنيا والآخرة، من وقت الموت إلىٰ القيامة، من مات دخله، وفتنة القبور، من عطف الخاص علىٰ العام، لأن أحوال البرزخ تشتمل علىٰ ذلك، والذي أتىٰ عن الصادق المصدوق ﷺ في فتنة البرزخ، والقبور، وغيرها من الأمور المهولة، حق لا يرد، بل يجب الإيمان به واعتقاده.

من ذلك: سؤال الملكين منكر ونكير، فيجب الإيمان به شرعًا؛ لثبوته عن النبي ﷺ «**وأنهما يسألانه: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول المؤمن: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبيي، ويقول المرتاب: هاه، هاه، لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته**»[٣٢٥].

ومن ذلك: عذاب القبر، وقد ورد التعوذ بالله منه[٣٢٦]،وهو علىٰ الروح والبدن جميعًا، وقد ينفرد أحدهما، وكذا نعيمه باتفاق أهل السنة.

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ**:

❁ **قوله**: «الباب الرابع: في أشراط الساعة»:

أورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب، وهو في أشراط الساعة، والأشراط جمع شرط، وهو في اللغة العلامة، وفي الاصطلاح ما يتوقف صحة الشيء علىٰ وجوده، والمراد به هنا العلامة، فقوله: «**أشراط الساعة**»؛ يعني: علاماتها، والساعة هي القيامة، وسميت الساعة لأنها ساعة مشقة وإنذار وساعة عظيمة ومفزعة، وكل شيء يكون عظيمًا فإنه يسمىٰ ساعة، قال الله تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن

---

(٣٢٥) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: المسألة في القبر وعذاب القبر، برقم (٤٧٥٣)، والنسائي مختصرًا، كتاب: الجنائز، باب: الوقوف للجنائز، برقم (٢٠٠١)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الجلوس في المقابر، برقم (١٥٤٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٦).

(٣٢٦) انظر: ما أخرجه البخاري، كتاب: الدعوات، باب: الاستعاذة من فتنة الغنىٰ، برقم (٦٣٧٦)، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التعوذ من شر الفتن وغيرها، برقم (٥٨٩)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

وأشراط الساعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم مضى، وقسم ما زال يأتي، وقسم أكبر وهو الأشراط القريبة منها وهي الأشراط الكبار.

فمن الأشياء التي مضت بعثة النبي ﷺ؛ فإن بعثته وجعله آخر الرسل تدل على أن الساعة قريبة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»[٣٢٧]، ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى؛ يعني: أننا مقترنان، وليس بيننا إلا مثل ما بين السبابة والوسطى.

وهناك أشراط ما زالت تقع مثل كثرة المال وكثرة الهرج؛ يعني: القتل، وتقارب الزمان، وغير ذلك.

وقسم ثالث لم يأت بعد، وهو الأشراط الكبيرة: كنزول عيسى ابن مريم ﷺ، والدجال، ويأجوج ومأجوج، وما أشبهها.

فما موقفنا نحو هذه الأشراط؟

❁ **قوله**: « وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ... »:

يقول المؤلف: «وكل ما صح من **الأخبار**»؛ يعني: الأحاديث التي صحت عن النبي ﷺ «**أو جاء في التنزيل والآثار**».

وهذه ثلاثة طرق تثبت بها أشراط الساعة:

الأول: ما صح من أخبار النبي ﷺ، وقيد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ذلك بقوله: «**ما صح**» احترازًا مما لم يصح، وليعلم أن بعض العلماء رحمهم الله أفرط في سياق الأشراط، وذكر ما لا يصح عن النبي ﷺ، فذكر أحاديث لا زمام لها ولا صحة لها؛ ولهذا يجب التحرز من الكتب المؤلفة في هذا، مثل الإشاعة في أشراط الساعة، فإن فيه أشياء كثيرة غير صحيحة، فيجب التحرز من هذا لئلا نقع في نسبة شيء إلى رسول الله ﷺ وهو ليس كذلك.

---

(٣٢٧) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النازعات، برقم (٤٩٣٦)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: قرب الساعة، برقم (٢٩٥٠)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثاني: ما جاء في التنزيل، والمراد به القرآن، كما قال الله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

والثالث: ما جاء في الآثار، وهي جمع أثر، وهو ما روي عن الصحابي، بشرط ألا يكون معروفًا بالأخذ عن بني إسرائيل، فإن كان معروفًا بالأخذ عن بني إسرائيل فإن أخباره تكون كأخبار بني إسرائيل لا تصدق ولا تكذب.

فهذه ثلاثة طرق لإثبات أشراط الساعة.

ثم ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة لهذه الأشراط، فقال: «**من فتنة البرزخ والقبور**» والواقع أن هذا ليس من أشراط الساعة، لكنه من الأمور السمعيات التي تتلقىٰ من السمع.

والفتنة في اللغة هي الاختبار، فهي هنا اختبار للإنسان، والبرزخ، الحاجز بين الشيئين، والمراد به ما بين موت الإنسان إلىٰ قيام الساعة، وعطف القبور عليه من باب عطف الخاص علىٰ العام؛ لأن البرزخ أعم من القبور، قد يموت الإنسان ويلقىٰ علىٰ وجه الأرض فتأكله السباع، فهو حين ذلك لا يكون في قبر، ولكنه في برزخ، فكل ميت فهو في برزخ، وكل مقبور فهو في برزخ، فعطف القبور علىٰ البرزخ من باب عطف الخاص علىٰ العام.

وفتنة البرزخ هي الاختبار الذي يحصل للميت إذا دفن، وذلك بأنه يأتيه ملكان فيقعدانه، ويسألانه عن ربه ودينه ونبيه، فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول: المؤمن ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد، فينادي مناد من السماء: أن قد صدق عبدي، فيصدق، ويسمعه هو، فيزداد بذلك فرحًا أن شهد له شاهد من السماء بأنه صادق. ويعتبر هذا من نعيم القبر؛ لأن الإنسان إذا صُدِّق في قوله ازداد بذلك فرحًا وسرورًا.

وأما المنافق أو المرتاب، فإنه يقول: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فينادي منادٍ من السماء: أن كذب عبدي؛ حيث إنه يدري أنه لا إله إلا الله، ويدري أن محمدًا رسول الله، ويدري أن الدين عند الله الإسلام، ولكنه عاند وأصر، فيقال: كذب عبدي.

فيفسح للأول في قبره، ويفتح له باب إلىٰ الجنة، ويأتيه عمله الصالح فيجلس عنده يؤنسه،

وأما الثاني - والعياذ بالله - فيضيق عليه قبره حتىٰ تختلف أضلاعه؛ أي: يدخل بعضها في بعض من شدة الضيق، ويفتح له باب إلىٰ النار فيأتيه من حرها وسمومها، ويأتيها عمله السيء في أخبث صورة - والعياذ بالله - فيوبخه علىٰ ما فرط وأهمل في دين الله ﷻ.

هذه الفتنة يجب علينا أن نؤمن بها، فقد ثبتت هذه الفتنة في الكتاب والسنة، أما في الكتاب فعلىٰ طريق الإشارة في قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وأما في السنة فالأحاديث بذلك مشهورة معلومة فيجب علنا أن نؤمن بها.

وفي هذه المسألة مباحث، منها:

المبحث الأول: متىٰ تكون هذه الفتنة؟ هل هي بخروج الروح أو بتسليم الإنسان إلىٰ عالم الآخرة ؟

والجواب الثاني: أما مجرد خروج الروح فلا يحصل به فتنة؛ لأن النبي ﷺ كان إذا أرادوا دفن الميت، يقول: «**أسرعوا بالجنازة؛ فإن تكن صالحة فخير تقدمونها إليه**»(٣٢٨)، وهذا يدل علىٰ أنها لا تصل إلىٰ ذلك الخير ما دامت في أيديهم، وعلىٰ هذا فإذا مات ميت ووضع في الثلاجة للتحقق من موته، وأسبابه، فإنه لا يفتن، ولا يأتيه ملكان حتىٰ يدفن.

المبحث الثاني: هل هذا خاص بالمقبور لقوله: «**إذا دفن الميت**» أو يشمل كل ميت ؟

والجواب: أن هذا ليس خاصًّا بالمقبور بل يشمل كل ميت، وقوله ﷺ: «**إذا دفن الميت... إلخ**»، بناء علىٰ الأغلب، وما قيد بقيد أغلبي فلا مفهوم له، وعلىٰ هذا فإذا ألقي الإنسان في البر، أو ألقي في البحر ومات هناك، فإنه يأتيه الملكان ويفتن.

المبحث الثالث: هل هذه الفتنة عامة لكل أحد أو يخرج منها من يخرج بإذن الله ؟

والجواب: أن هذه الفتنة يخرج منها من يخرج بإذن الله، ومن ذلك:

(٣٢٨) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: السرعة بالجنازة، برقم (١٣١٥)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: الإسراع بالجنازة، برقم (٩٤٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أولًا: غير المكلف، فإن كثيرًا من أهل العلم قالوا: إن غير المكلف لا يسأل لأنه غير مكلف؛ سواء أجاب بخطأ أو صواب، فما دام التكليف رفع عنه في الدنيا فإنه يرفع عنه في الآخرة.

وقال بعض العلماء: بل يأتيه الملكان ويسألانه، وهو إذا كان محكومًا بإيمانه فإنه سوف يجيب بالصواب، ولا يبعد أن الله ﷻ يكلف هذا الصغير، وأن الصغير يجيب بالصواب، فها هو عيسىٰ ابن مريم كان في المهد، ولما انتقدوا علىٰ أمه أشارت إليه: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٠-٣٣]، كل هذا قاله وهو في المهد.

فهؤلاء الأطفال الذين يموتون، أو المجانين - وإن كانوا غير مكلفين - فإن الله تعالىٰ قادر علىٰ أن ينطقهم في القبر بما شاء.

مسألة:

إذا قلنا: أن غير المكلف لا يسأل في قبره فلو كلف ثم زال تكليفه؛ يعني: كان بالغًا ثم أصيب بجنون هل يسأل ؟

والجواب: الظاهر أنه يسأل لأنه أتىٰ عليه زمن التكليف.

ثانيًا: ومما يستثنىٰ الشهيد؛ فالشهيد الذي قتل في سبيل الله لا يسأل، كما جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ، حيث قال: «**كفىٰ ببارقة السيوف علىٰ رأسه فتنة**»(٣٢٩)، فإن هذا الرجل الذيٰ وقف أمام السيوف وسلم رقبته للعدو، يدل فعله هذا أكبر دلالة علىٰ صحة إيمانه، وحينئذ لا يحتاج إلىٰ سؤال.

ثالثًا: ومما يستثنىٰ: النبي؛ فإنه لا يسأل؛ لأن النبي مسئول عنه، حيث يقال: ما دينك؟ من نبيك؟ ولأنه إذا كان الشهيد لا يسأل، فالنبي أعلىٰ درجة منه، وإن كانت الأمور في الآخرة ليس

---

(٣٢٩) أخرجه النسائي، كتاب: الجنائز، باب: الشهيد، برقم (٢٠٥٣)، وغيره من حديث راشد ابن سعد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب»، برقم (١٣٨٠).

فيها قياس، لكننا نقول: إن النبي عنده من اليقين أكثر مما عند الشهيد، ولا شك في هذا؛ ولهذا نقول: إن النبي لا يسأل.

المبحث الرابع: بأي لغة يسأل؟

والجواب: قال بعض العلماء: يسأل بالسريانية، والسريانية لغة النصارى، والظاهر والله أعلم أن هذا القول مأخوذ من النصارى، من أجل أن يفتخروا ويقولوا لغتنا لغة السؤال في القبر لكل ميت، والذي يظهر أنه يسأل بما يفهم.

ولو أردنا أن نفضل لغة على لغة لفضلنا العربية؛ لأنها لغة أمة محمد ﷺ.

وعلى كل حال فإن الذي يظهر لنا - والعلم عند الله - أن الإنسان يسأل بما يفهم، فإن كان من العرب فباللغة العربية، وإن كان من غير العرب فبلغتهم.

المبحث الخامس: من السائل ؟

والجواب: السائل الملكان كما في الحديث، فقيل: إنهما الملكان اللذان يكتبان على الإنسان عمله من خير وشر، فهما صاحباه في الدنيا، وهما سائلاه في القبر. وقيل: بل هما ملكان آخران، ونحن نتوقف في هذا، فالله أعلم.

ففي الأحاديث جاء في بعضها: «**أتاه ملكان**»[٣٣٠]، وفي بعضها جاء: «**يأتيه الملكان**»[٣٣١]. بـ«ال»، و «ال» هذه يحتمل أنها للمعهود الذهني؛ أي: الملكان المعروفان اللذان يكتبان أعمال العباد، ويحتمل أنها للجنس؛ فتكون بمعنى ملكين.

وأنا أتوقف في هذا؛ فأقول: يأتيه ملكان أو الملكان كما جاء في الحديث، والله أعلم من هما.

المبحث السادس: ما اسم هذين الملكين ؟

والجواب: ورد في بعض الآثار: أن اسمهما منكر ونكير، وليس المنكر هنا المنكر الشرعي، بل المنكر غير المعروف، كما قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام للملائكة: ﴿قَالَ

---

(٣٣٠) سبق تخريجه.

(٣٣١) أخرجه ابن أبي شيبة، برقم (١٢٠٥٩)، من حديث البراء رضي الله عنه.

إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢]، فهذا منكر؛ أي: لا يعرفه الميت، ونكير بمعنىٰ منكر، فالاختلاف في اللفظ.

وقيل لا يسميان، وأن تسميتهما بمنكر ونكير ضعيف، ولم يصح به الحديث عن النبي ﷺ.

وعقيدتنا في هذا أن نقول: إن كان النبي ﷺ سماهما بذلك فنحن نعتقده، وإن لم يكن سماهما فنحن نطلق، ونقول: ملكان فقط، ولا يسعنا أكثر من ذلك.

المبحث السابع: ثبت في الحديث انهما يقعدان الميت[٣٣٢]،وهنا إشكال فإن القبر لا يتسع لجلوس الميت كما هو معروف، فكيف يقال إنهما يعقدانه؟

والجواب علىٰ ذلك أن نقول: أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا، فأمور الآخرة، وظيفتنا أن نقول عندها: سمعنا وصدقنا وآمنا، ولا تكون كأحوال الدنيا، وإذا كنا نرىٰ في الدنيا أشياء في المنام لا تطابق المعروف في اليقظة.

فما بالك في المهات؟ ففي المنام يرىٰ الإنسان الرؤيا فيها ذهاب ومجيء وركوب وغيره، وكل هذا وهو علىٰ فراشه لم يتحرك، حتىٰ اللحاف ما انكشف منه شيء.

وقد يرىٰ أشياء تحتاج لوقت طويل في مدة قصيرة، لكن سبحان الله؛ في المنام يرىٰ الإنسان أشياء يقضيها في لحظة وهي تحتمل أيامًا، فنقول: الأمور الأخروية لا تقاس بالأمور الدنيوية، وأمور الموت لا تقاس بأمور اليقظة، بل وأمور النوم لا تقاس بأمور اليقظة.

❁ **قوله:** « وَمَا أَتَىٰ فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ »:

أي: فيما يتعلق بالقبر والبرزخ من الأمور العظيمة، منها أنه بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب، وعلىٰ هذا فيجب علينا أن نؤمن بأن الإنسان يعذب أو ينعم في قبره، والدليل علىٰ ذلك من الكتاب ومن السنة.

أما من الكتاب؛ فيقال الله ﷻ: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟

---

(٣٣٢) سبق تخريجه.

ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وهذا يدل على أنهم يأتيهم من نعيم الجنة في أول يوم يفارقون الدنيا.

وأما العذاب فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] ﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ أي: في تلك الساعة ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فقال سبحانه ﴿ٱلْيَوْمَ﴾؛ يعني: يوم إخراج أنفسهم؛ أي: يوم موتهم يجزون عذاب الهون.

ومن ذلك قوله تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فقال: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ وذلك قبل قيام الساعة ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾.

أما السنة؛ فهي مستفيضة في إثبات عذاب القبر ونعيمه، ومن ذلك حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في «الصحيحين»: مر النبي ﷺ على قبرين فقال: **«إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»**[٣٣٣]، فأثبت هذا الحديث عذاب القبر.

ومن ذلك أيضًا دعاؤنا في الصلاة: «أعوذ بالله من عذاب القبر» ونحن لا نستعيذ إلا من شيء موجود.

وهنا يرد سؤال: هل العذاب على البدن أو على الروح أو عليهما معًا أو يختلف؛ فتارة عليهما

---

(٣٣٣) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر ألَّا يستتر من بوله، برقم (٢١٨)، ومسلم، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، برقم (٢٩٢)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

معًا وتارة يكون على الروح فقط ؟

والجواب عن ذلك أن نقول: الأصل أن العذاب على الروح، ولكن الروح قد تتصل بالبدن أحيانًا فيتنعم أو يعذب، وهذا ما ذهب إليه المحققون من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية [٣٣٤]، وتلميذه ابن القيم [٣٣٥]، وغيرهما.

أما من ناحية دوام عذب القبر أو انقطاعه؛ فإن الكافر عذابه دائم مستمر، وأما المؤمن فيحتمل أن ينقطع ويحتمل أن يستمر؛ لأنه سيعذب على حسب عمله، وعمله قد يستوعب جميع الزمن وقد ينقص عنه.

ثم هل يمكن أن نطلع على عذاب القبر ؟

الأصل أنه لا يمكن الاطلاع على عذاب القبر، وقد قال النبي ﷺ «**لولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يريكم عذاب القبر**» [٣٣٦]، إذن فالأصل أنه غير معلوم، لكن قد يطلع الله عليه بعض الناس إما برؤيا صالحة وإما باليقظة، كما أطلع الله نبيه ﷺ على قبرين الذين يعذبان، كما في «الصحيحين» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: مر النبي ﷺ بقبرين فقال: «**إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يسبرئ من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة**» [٣٣٧].

إذن فالأصل أن عذاب القبر غير معلوم، ولكن قد يعلم الله به من يشاء من عباده.

وهذه مباحث فيما يتعلق بنعيم القبر وعذاب القبر، وكل ما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك فإن الواجب علينا أن نؤمن به.

---

(٣٣٤)ينظر: «مجموع الفتاوى»(٤/ ٢٨٩).

(٣٣٥)ينظر: «الروح»(١/ ٥٤، ١١٥)، و«الجواب الكافي»(١/ ١٤٠).

(٣٣٦)أخرجه مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه، برقم (٢٨٦٧)، وأحمد (٥/ ١٩٠)، وغيرهما من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣٣٧)سبق تخريجه.

• قال العلامة ابن فوزان:

قوله: «الباب الرابع في ذكر البرزخ والقبور ...»:

ومن أركان الإيمان، الإيمان باليوم الآخر، وهو اليوم الذي بعد الدنيا، سمي باليوم الآخر؛ لأنه بعد الدنيا، الدنيا هي اليوم الأول، ويقال: يوم القيامة، وسمي بيوم القيامة؛ لأن الناس يقومون من قبورهم لرب العالمين، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وأول اليوم الآخر هو الموت، فمن مات دخل في اليوم الآخر، من مات انتهت الدنيا في حقه، وانتقل إلىٰ الآخرة فحينئذ تبدأ معه أمور الآخرة في قبره، فيأتيه ملكان فيجلسانه، وتعاد روحه في جسده، فيحيا حياة برزخية، فيسألانه: من ربك؟ وما دينك؟ وما نبيك؟ فإن أجاب بجواب صحيح فاز، وإن لم يستطع الجواب هلك، إن قال: ربي الله، والإسلام ديني، ونبي محمد ﷺ، فإنه حينئذ ينجو، ويجعل قبره روضة من رياض الجنة، وإن لم يستطع وقال: هاه هاه لا أدري، فإنه يضرب بمرزبة من حديد، لو ضربت بها جبال الدنيا لذابت، ويقال له: لا دريت ولا تليت؛ يعني: ولا اتبعت، ثم يفتح به باب إلىٰ النار، ويكون قبره حفرة من حفر النار، ويضيق عليه قبره حتىٰ تختلف أضلاعه[٣٣٨]، فيجب الإيمان بعذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين، وهذا من أول أمور الآخرة، أول ما يواجه الإنسان من أمور الآخرة أحوال القبر.

قوله: «مِنْ فِتْنَةِ البَرْزَخِ والقُبُورِ...»:

البرزخ: هو الحائل بين الشيئين، وسمي القبر برزخًا؛ لأنه الحائل بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة وهو محل انتظار، فمن مات صار في هذا البرزخ ينتظر قيام الساعة، والدور ثلاث: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار، فالبرزخ حاجز بين الدار الدنيا، والدار الآخرة التي هي دار القرار، وهو محطة انتظار ويبعث الناس من القبور إلىٰ المحشر ثم يساقون إلىٰ الدار الآخرة، فليس

---

(٣٣٨) أخرجه أحمد (٣/ ١٢٦)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٥).

القبر هو النهاية؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر:١،٢] زرتم، والزائر معلوم أنه ينتقل، فالميت يزور القبر، وينتظر الرحيل منه؛ ولذلك سمي بالبرزخ.

وقوله: «**وكل ما صح من الأخبار**»؛ أي: عن الرسول ﷺ فإنه يجب التصديق به، وأما ما لم يصح، وما لم يبلغ درجة الصحة فإنه لا يعتمد عليه في أمور الغيب، فالحديث الضعيف لا يعتمد عليه في أمور الغيب، وإنما يعتمد على الحديث الصحيح؛ لأنه كلام من لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤] سواء كان متواترًا أو آحادًا، ما صح يجب الإيمان به سواء كان متواترًا أو آحادًا، وهذا رد على الذين يقولون: إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم والاعتقاد وإنما تفيد الظن، هذا كلام باطل، والصواب أن ما صح عن الرسول ﷺ فإنه لا شك فيه، ويفيد العلم، ويفيد اليقين، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

«**أو جاء في التنزيل**» وهو القرآن، كلام الله ﷻ، فلا شك فيه؛ لأنه كلام رب العالمين؛ وكذلك ما صح عن الرسول ﷺ فإنه من عند الله، وهو كلام من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحي، ولكن لماذا قدم الناظم الأخبار على القرآن ؟ للاهتمام بها؛ لأن بعض الناس يتشكك في الأحاديث وفي الأخبار، فقدمها من باب الاهتمام بها، وردًّا على الذين يشككون في الأحاديث؛ لأن هناك من يشكك في السنة كلها، وهم من يسمون أنفسهم بالقرآنيين، ويقولون: نحن لانعمل إلا بالقرآن فقط، وهذا كفر برسالة محمد ﷺ فإن القرآن أمرنا أن نأخذ بما صح عن الرسول، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] والله أنزل القرآن على نبينا محمد ﷺ ليبينه للناس، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فلابد من السنة؛ لأن السنة تبين القرآن، وتفسر القرآن، وتوضح القرآن.

قوله: « **من فتنة البرزخ** »: الفتنة: هي الاختبار، فإن الميت إذا وضع في قبره وسوي عليه التراب، وتولى عنه المشيعون، وإنه ليسمع قرع نعالهم، يأتيه ملكان فتعاد روحه في جسده، ويجلسانه ويقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ هذه فتنة واختبار، هذا اختبار مثل اختبار الدنيا في الفتن والابتلاءات التي يظهر فيها الصابر من غير الصابر، وكذلك في القبر يختبر الإنسان، يختبر ليظهر المؤمن من المنافق، المؤمن يستطيع الجواب ولا يتلكأ؛ لأنه عاش على

الإيمان، ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] عاش على الإيمان فيستطيع الجواب بسهولة، وأما المنافق عاش على النفاق والكفر فلا يستطيع الجواب إذا وضع في قبره، فيقول: هاه هاه. ما أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، ويحال بينه وبين الجواب، هذا من أعظم الفتن والامتحان، وهو موقف له ما بعده، إن نجا منه نجا مما بعده، وإن لم ينج منه فإنه لن ينجو مما بعده، فليس هذا بالهين ولا بالسهل، فعلى الإنسان أن يتذكر هذا، ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، ولو كان في هذه الدنيا من أفصح الناس، ولو كان متعلمًا وبليغًا وناطقًا وخطيبًا، وحافظًا لكل شيء من المتون ومن الشروح، إذا كان منافقًا فإنه لا يستطيع الجواب بل يتلجلج، والعياذ بالله.

«**وما أتى في ذا من الأمور**» كل هذا صح عن الرسول يجب الإيمان به ولم ينكره إلا المعتزلة؛ لأنه المعتزلة يعتمدون على عقولهم، ولا يؤمنون بما خالف عقولهم، فيقولون: نحن لو كشفنا عن الميت وجدناه كما وضعناه، لا نشاهد عنده نارًا ولا جنة، فنقول لهم: هذا من أمور الآخرة التي هم من علم الغيب، وليس هو من أمور الدنيا، أنتم في الدنيا، ولا تدركون هذا، والميت إما أنه في عذاب وإما أنه في نعيم، وأنتم لا تشعرون بذلك، وربما يدفن اثنان في قبر، واحد في نعيم وواحد في عذاب، واحد في جنة وواحد في نار، وهما متجاوران، والله على كل شيء قدير، وهذا من أمور الآخرة لا تدركه العقول، ومن علم الغيب ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩] فيجب على المؤمن أن يؤمن بما صح عن الرسول ﷺ، ولا يقول: أنا لا أجد شيئًا؛ يعني: أن كل ما لا تعرفه لا يكون صحيحًا!! أمور الآخرة لا يعلمها إلا الله ﷻ، وعذاب القبر يتناول كل ميت، وكذلك نعيم القبر يتناول كل ميت، سواء دفن أو صلب أو أكلته السباع، أو ألقي في البحر يأتيه ما قدر له من عذاب أو نعيم وهو في أي مكان، والله على كل شيء قدير.



فصل
في ذكر الروح والكلام عليها

١٠٥- وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الـوَرَىٰ» لَمْ تُعْـدَمِ ... مَـعَ كَوْنِهَـا مَـخْلُوقَة فاسْـتَفْهِمِ

١٠٦- فَكُـلُّ مَـا عَـنْ سَيِّدِ الْـخَلقِ وَرَدْ ... مِـنْ أَمْـرِ هَـذا البَـابِ حَـقٌّ لَا يُـرَدْ

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ **قوله:** «وَأَنَّ أَرْوَاحَ الوَرَىٰ...»:

أي: مما ينبغي أن يعلم: أن أرواح الورىٰ؛ أي: الخلق، والمراد به بنو آدم والجن؛ لأن التكليف يشملهم، فهو من إطلاق الكل مراد به البعض، فيكون مجازًا مرسلًا. «**لم تعدم**»: بموت الأبدان التي كانت فيها.

والأرواح: جمع روح، وهي جسم ممتزج بالبدن امتزاج الماء بالعود الأخضر. «**مع كونها**»؛ أي: الأرواح «**مخلوقة**»: لله تعالىٰ ومحدثة.

«**فاستفهم**»؛ أي: اطلب علم ذلك من مظانه، وحاصل ذلك أنه ذكر مسألتين عظيمتين:

الأولىٰ: أن الروح مخلوقة، وقد اتفقت الأمة وأئمتها علىٰ ذلك، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ.

الثانية: أنه لا يلحقها فناء ولا عدم؛ لأنها خلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان، وقد دلت علىٰ هذا الأحاديث الدالة علىٰ نعيم الأرواح وعذابها بعد مفارقتها لأبدانها إلىٰ أن يرجعها الله إليها، ولو ماتت الأرواح لانقطع عنها النعيم والعذاب، وإلىٰ هذا الاختلاف أشار المتنبي بقوله:

تنـازع النـاس حتـىٰ لا اتفـاق لهـم ... إلا عـلىٰ شـجب والخلـف في الـشجب

فقيـل تخلـص نفـس المـرء سـالمة ... وقيـل تـشرك جـسم المـرء في العطـب

والمستثنىٰ من الهلاك ثمانية ذكرها بعضهم في قوله:

ثمانيـــة حكـــم البقـــاء يعمهـــا   مـــن الخلـــق والبـــاقون في حيـــز العـــدم
هـــي العـــرش والكـــرسي نـــار وجنـــة   وعجـــب وأرواح كـــذا اللـــوح والقلـــم

وقد نص الإمام أحمد: أن العرش لا يبيد ولا يفنى؛ لأنه سقف الجنة، والله سبحانه وتعالى عليه فلا يهلك ولا يبيد.

والعجب - بالفتح - أصل الذنب ومؤخر كل شيء، كما في القاموس، ودلائل بقاء هذه الأشياء مفصلة في محالها.

أما قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] فالمراد: كل شيء كتب الله عليه الهلاك والفناء، لا ما خلقه الله للبقاء.

قوله: « فَكُلُّ مَا... »:

أي: أي شيء «**عن سيد الخلق**» - أي: أجلّهم - وهو نبينا محمد ﷺ «**ورد**»؛ أي: بالأسانيد المقبولة. «**من أمر**»؛ أي: أمور «**هذا الباب**» الذي مناطه السمع من الكتاب والسنة وإجماع السلف، فكل ذلك «**حق**» يجب اعتقاده والإيمان به لصحة النقول به، فـ «**لا يرد**» شيء من ذلك لثبوته عن الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه.

• قال العلامة ابن قاسم:

قوله: « وَأَنَّ أَرْوَاحَ الْوَرَىٰ لَمْ تُعْدَمِ... »:

أي: ومما ينبغي أن يعلم أن أرواح بني آدم لم تعدم بموت الأبدان التي كانت فيها، ولاتموت، ولا تفنى؛ لأنها خلقت للبقاء، مع كون الأرواح مخلوقة لله، مبتدعة، محدثة، مربوبة بالاضطرار من دين الرسل، وباتفاق الأئمة، «**فاستفهم**»؛ أي: اطلب علم ذلك من مظانه.

والروح: قد اختلف في حقيقتها.

قال ابن القيم: والصحيح أنها جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، هو جسم نوراني علوي خفيف، حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، فما

دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي هذا الجسم اللطيف، متشابكًا بهذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار، من الحس، والحركة والإرادة؛ وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن؛ قال: وهذا القول هو الصواب، وعليه دل الكتاب والسنة، إجماع الصحابة، وأدلة العقل والفطرة. اهـ.

والأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم تفاوت.

فمنها: أرواح في عليين.

ومنها: أرواح في حواصل طير خضر تسرح في الجنة.

ومنهم: من يكون مقره باب الجنة.

ومنهم: من يكون محبوسًا علىٰ باب الجنة.

ومنهم: من يكون محبوسًا في قبره.

ومنهم: من يكون محبوسًا في الأرض.

ومنهم: من يكون في تنور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة.

ومنهم: من يعرض علىٰ جهنم غدوة وعشية، كما جاءت بذلك الآثار؛ والروح أسرع شيء حركة وانتقالًا، وصعودًا وهبوطًا، ولها لذة ونعيم، وعذاب عظيم.

قوله: «فكل ما عن سيد الخلق ورد...»:

أي: فكل الذي ورد عن سيد الخلق - صلوات الله وسلامه عليه - بالأسانيد المقبولة، ودونه أهل العلم من أي أمر من أمور هذا الباب وغيره حق يجب اعتقاده والإيمان به لا يرد من ذلك شيء ثبت عن المعصوم ﷺ، فمن تصدىٰ لرد شيء من ذلك فقد خاب وخسر.

فإن الرسل جعلهم الله واسطة بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم، وما يضرهم، وإذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها، مات قلبه موتًا لا ترجىٰ الحياة معه أبدًا، وشقي شقاوة لا سعادة معها أبدًا، فلا فلاح إلا باتباع الرسول ﷺ، والإيمان بما جاء به.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: «وَأَنَّ أَرْوَاحَ الوَرَىٰ لَمْ تُعْدَمِ...»:

يعني: نؤمن بأن أرواح الورىٰ؛ أي: الخلق لم تعدم، و «لم» هنا بمعنىٰ لن؛ يعني: لن تعدم في المستقبل؛ لأن الله تعالىٰ خلقها للبقاء لا للفناء، كما خلق الجنة للبقاء لا للفناء، وخلق النار للبقاء لا للفناء، وخلق ما في الجنة من الحور والولدان للبقاء لا للفناء، كذلك الأرواح خلقت للبقاء لا للفناء، فهي لا تعدم.

ولكن هل هي مخلوقة أو أزلية ؟

والجواب: أنها مخلوقة وليست أزلية؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ قال في كتابه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] وهي داخلة في لفظ كل شيء، فكل من سوىٰ الله، وما سوىٰ الله، فهو مخلوق، ولا شك أنه مخلوق من العدم فالروح ليست أزلية.

والروح إن شئنا عرفناها بلازمها الذي لا بد منه، فالروح علىٰ ذلك هي ما به حياة الأبدان، وهذا التفسير لها هو تفسير باللازم المتحتم؛ لأنها إذا فارقت البدن ذهبت عنه الحياة، وما دامت في البدن فهو حي، أما عن ماهية الروح فقد اختلف العلماء رحمهم الله فيها:

فقيل: إنها البدن، أو جزء منه، أو صفة من صفاته، وبناء علىٰ هذا القول الباطل يكون خروجها من البدن هو عدمها؛ لأنه إذا كان جزء من البدن ومات البدن لزم أن تموت هي أيضًا، ولكن هذا القول باطل يبطله الكتاب والسنة والواقع.

وقيل: إن الروح شيء معلوم في الذهن لا يمكن تخيله، ولا يمكن أن يكون داخل العالم ولاخارج العالم، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عن العالم، ولا فوق العالم ولا تحت العالم، ولا مباين للعالم ولا محاذ للعالم، فوصفوها بما وصفوا الله به، وهذا أيضًا باطل.

والصحيح كما قال الله ﷻ: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾[الإسراء: ٨٥] ، فالروح أمرها عجيب، ولا يمكن الإحاطة بها، ولا يمكن تحديد ماهيتها أبدًا، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[الإسراء: ٨٥] وصدق الله.

لكن ومع ذلك فنحن نؤمن بما جاء في الكتاب والسنة من أوصافها، فقد ثبت في السنة أن الروح ترىٰ، وهذا يقتضي أن تكون جسمًا؛ لأنه لا يرىٰ إلا الجسم، والدليل علىٰ ذلك أن النبي ﷺ لما دخل علىٰ أبي سلمة رضي الله عنه وإذا بصره قد شخص؛ أي: ارتفع وانفتح، فقال النبي ﷺ «**إن الروح إذا قبض تبعه البصر**»[٣٣٩]، فينظر الإنسان إلىٰ هذا الذي خرج منه عند الموت، ويشخص بصره بقوة، وهذا يدل علىٰ أنها جسم وأنها ترىٰ.

كذلك أيضًا ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنها إذا قبضها ملك الموت، وعنده الملائكة المساعدون له الذين نزلوا من السماء، فإنها إذا كانت صالحة كان معهم كفن من الجنة وحنوط من الجنة فلا يدعونها في يده طرفة عين، حتىٰ يضعوها في هذا الكفن وهذا الحنوط، ثم يصعدون بها إلىٰ السماء، ويشيعها من كل سماء مقربوها إلىٰ السماء التي فوقها، ويقال ما هذه الروح الطيبة؟ فيقول الملائكة: هذه روح فلان بن فلان، بأطيب ما يسمىٰ به في الدنيا حتىٰ تصل إلىٰ خالقها ﷻ، ثم يقول سبحانه وتعالىٰ: ردوه إلىٰ الأرض، فإني منها خلقته، وفيها أعيده، ومنها أخرجه تارة أخرىٰ، فتعاد روحه في جسده حتىٰ يأتيه الملكان ويسألاه، ثم بعد ذلك تذهب إلىٰ الجنة[٣٤٠]، وهذا يدل علىٰ أنها جسم، ووجه الدلالة أنها تكفن، ويصعد بها، وتطيب، فهذا يدل علىٰ أنها جسم.

ولكن هذا الجسم ليس من جنس الأجسام المعهودة، بل من أجسام لا نعرفها؛ لأنها ليست من مادة الجسم، والجسم من طين، والنسل من سلالة من ماء مهين، لكن هي من جسم غريب ليس من هذه المواد التي تعرف في الدنيا أبدًا؛ ولذلك قال الله فيها: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

---

(٣٣٩) أخرجه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، برقم (٩٢٠)، وأبو داود بدون ذكر: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»، كتاب: الجنائز، باب: تغميض الميت، برقم (٣١١٨)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في تغميض الميت، برقم (١٤٥٤)، وغيرهم من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣٤٠) سبق تخريجه.

وأما ما وصفها به بعض العلماء من أنها جسم نوراني لطيف، يسري في الجسد سريان النار في الفحم، والماء في اللبن، فهذا لا نجزم به، لكن نجزم بأنها جسم يرىٰ، وأن مادتها من غير مواد الأجسام، وليست من تراب ولا من مَني. خلقت - والله أعلم - قبل البدن. أو خلقت عند تكون البدن علىٰ الخلاف في ذلك.

والمهم أننا لا نستطيع أن نحدد من أي ماهية هي، ولا أن نحدد هل هي نور مشع أو غير مشع، ولما كانت من أمر الغيب فإننا نقتصر فيها علىٰ ما ورد فقط، ونقول: إذا مات الإنسان اتبع بصره روحه ينظر إليها، وإذا قبضت روحه فإنها تجعل في كفن ويصعد بها إلىٰ السماء، ونقتصر علىٰ ذلك ولا نتعداه؛ لأن هذا أمر لا نحيط به.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأن أرواح الورىٰ لم تعدم**» قوله «**الورىٰ**»؛ يعني: بذلك الخلق، ثم قال: «**مع كونها مخلوقة فاستفهم**» قوله: «**مخلوقة**» هذا رد علىٰ الفلاسفة الذين يقولون: إنها قديمة وإنها ليست حادثة، وعقيدتنا أنها مخلوقة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر: ٦٢].

واعلم أن هناك فرقًا بين الروح والنفس، فالروح ما به حياة البدن، أما النفس فقد يراد بها الإرادة، كما يقال: أمرت نفسي بكذا، وكقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾.

وقد أطال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الروح» الكلام في هذه المسائل لكن هذا الكتاب فيه أشياء قد يشك في صحتها الإنسان.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فكل ما عن سيد الخلق ورد**» فكل: مبتدأ. وسيد الخلق: هو رسول الله ﷺ، والسيد هو ذو الشرف والجاه، فرسول الله ﷺ أشرف الخلق جميعًا علىٰ الإطلاق، قال الناظم:

وأفضل الخلق علىٰ الإطلاق نبينا فمل من الشقاق

ولا شك أن نبينا ﷺ سيد ولد آدم، كما أخبر عن نفسه وهو الصادق المصدوق. فقال: «أنا

سيد ولد آدم»[٣٤١].

وهل النبي ﷺ سيد الخلق أو سيد ولد آدم ؟

والجواب: هذا ينبني على الخلاف في اعتبار أن ولد آدم أشرف المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، فلم يقل الله تعالى: فضلناهم على من خلقنا، بل قال: ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾، فمن خلق الله تعالى من لم يفضل عليهم بنو آدم.

ومن ثم اختلف العلماء رحمهم الله في تفضيل الملائكة على بني آدم؛ فقيل: إن الملائكة أفضل لأنهم خلقوا من نور، ولأنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون، ولأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولم يفتتنوا بالدنيا، وعلى ذلك فهم أفضل.

وقال آخرون: بل بنو آدم أفضل لأن الله سخر الملائكة لهم في الدنيا وفي الآخرة، ولأنهم ابتلوا بالفتن فصبروا، ومن ابتلي بالفتن وصبر نال درجة الصبر، بخلاف من لم يفتن، فدرجة الصبر عنده ضعيفة، ولأن في بني آدم الرسل والنبيين والصديقين والشهداء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣٤٢]: الملائكة أفضل باعتبار البداية؛ لأنهم خلقوا من نور، واصطفاهم الله لنفسه، وبنوا آدم أفضل باعتبار النهاية؛ لأنهم هم الذين يكونون في جوار الله في الجنة، والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم، فهم أفضل باعتبار النهاية، وبذلك يكون قد جمع بين القولين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبناء على هذا إذا قلنا: بنو آدم أفضل من الملائكة، فمحمد ﷺ سيد الخلق، وإذا قلنا الملائكة أفضل، فإنه يبقى النظر: هل محمد ﷺ أفضل منهم ؟ وذلك يحتاج إلى إثبات؛ لأن

---

(٣٤١) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، برقم (٢٢٧٨)، وأبو داود، كتاب: السنن، باب: في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، برقم (٤٦٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣٤٢) ينظر: «مجموع الفتاوى»(٤/ ٣٥٢، ٣٥٣)

تفضيل الجنس علىٰ الجنس لا يمنع أن يكون فرد من أفراد هذا الجنس أفضل من الجنس الثاني، فتفضيل الجنس تفضيل مطلق علىٰ مطلق، وتفضيل الفرد علىٰ الفرد أو علىٰ الجنس تفضيل معين، وإذا كان في هذا الجنس من فاق الجنس الأول لا يلزم أن يكون هذا الجنس أفضل من الآخر، فالفضل المطلق غير الفضل المقيد.

ولهذا لو قال قائل مثلًا: يوجد لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مناقب ليست لعلي، ولعلي مناقب ليست لعثمان، ولعمر مناقب ليست لأبي بكر، ولأبي بكر مناقب ليست لعمر، فإن الفضل الخاص لا يلغي الفضل المطلق العام، وكذلك أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أنه في آخر الزمان أيام الصبر، للعامل فيهن أجر خمسين من الصحابة[٣٤٣]، فلا يقال: إن هذا العامل الذي في آخر الزمان أفضل من الصحابة، أو أفضل من الخمسين، فهذا فضله خاص، حيث عمل في هذا الزمان المظلم الذي لا يجد فيه من ينصره، بل يجد من يستهزئ به ويسخر به، والصحابة كلهم يعملون بالحق، فكان أجر خمسين من الصحابة لما يعانيه من القيام بشرائع دينه، وليس أفضل من الصحابة بلا شك، ولو عبر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بسيد بني آدم لكان أسد وأسلم من الإيراد.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فكل ما عن سيد الخلق**» في هذا دليل علىٰ أن المؤلف يرىٰ جواز إطلاق السيادة علىٰ النبي ﷺ، وهذا لا شك فيه باعتبار الخبر؛ كأن يخبر بأنه ﷺ سيد الخلق، أو سيد الأنبياء، أو سيد الرسل.

وأما عند خطابه فإن النبي ﷺ لما قالوا له: أنت سيدنا وابن سيدنا، قال: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستهوينكم الشيطان**»[٣٤٤]، فحذرهم من الغلو إذا خاطبوه بمثل هذا الخطاب،

(٣٤٣) أخرجه أبو داود، كتاب: الملاحم، باب: الأمر والنهي، برقم (٤٣٤١)، والترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: (٦)، ومن سورة المائدة، برقم (٣٠٥٨)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾، برقم (٤٠١٤)، وغيرهم من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٣٤٤)، ولكن للحديث شاهد صحيح من حديث ابن مسعود أخرجه الطبراني، برقم (١٠٣٩٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٢٣٤).

(٣٤٤) أخرجه أبو داود، كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادح، برقم (٤٨٠٦)، من حديث مطرف قال: قال: =

وهناك فرق بين المخاطبة وبين الإخبار، فنحن نخبر بأنه سيد الخلق، وأنه عليه الصلاة والسلام أفضل الخلق، لكن عندما نخاطبه فإنه يجب علينا التحرز من المغالاة؛ لقوله: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستهوينكم الشيطان**».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**من أمر هذا الباب**»؛ أي: باب البرزخ فتنته وعذابه والباب يعبر به العلماء رحمهم الله عن المسألة، يقال في هذا الباب؛ أي: في هذه المسألة، كما نجد ذلك كثيرًا في كلام الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم - رحمهم الله -، مثل قوله ﷺ: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**»(٣٤٥)، قال الإمام أحمد: لا يثبت في هذا الباب شيء؛ أي: باب التسمية على الوضوء، فالعلماء يعبرون بالباب عن المسألة.

فقول المؤلف: «**من أمر هذا الباب**»؛ يعني: فتنة القبر وعذاب القبر، وكل ما ورد عن النبي ﷺ فهو حق ثابت يجب علينا أن نؤمن به، سواء أدركته عقولنا أم لم تدركه، وسواء أدركته حواسنا أم لم تدركه، ومن ذلك عذاب القبر، فيجب علينا أن نؤمن به وإن لم تدركه الحواس.

فلو قال قائل: نبشت قبرًا فلم أجد أثرًا للتعذيب في جسد ميت، وكان كافرًا، قلنا له هذا أمر غيبي لو أراد الله تعالى أن يكون محسوسًا لأبرزه، مع أنه قد يكشف عن العذاب في القبر، كما كشف للنبي ﷺ في الرجلين الذين يعذبان بالنميمة وعدم التنزه من البول، ووضع عليهما جريدة رطبة وقال: «**لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا**»(٣٤٦).

وقد أوردت هنا هذا الحديث مع وضوحه للتنبيه على مسألة من أغرب المسائل، وهي

=

أبي .... الحديث؛ وللحديث شاهد من حديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٩)، وابن حبان، برقم (٦٢٤٠) وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٠٩٧).

(٣٤٥) أخرجه أبو داود، كتاب: الطهارة، باب: في التسمية على الوضوء، برقم (١٠١)، وابن ماجه كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء، برقم (٣٩٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الإرواء» (١/ ١٢٢)، «صحيح الجامع»، برقم (٧٥١٤).

(٣٤٦) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول، برقم (٢١٨)، ومسلم، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، برقم (٢٩٢)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أن بعض الناس إذا دفن الميت أتىٰ بجريدة خضراء، أو شجرة وغرزها في القبر لعلها تخفف عنه ما لم تيبس.

وهذا الفعل إساءة ظن بالميت، فإن كونه يعذب أو لا يعذب هذا من أمور الغيب التي لايعلمها أحد إلا الله، ثم مع كونها إساءة للميت هي بدعة في دين الله؛ لأن الرسول ﷺلم يكن يضع الجريدة علىٰ كل قبر، إنما وضعها علىٰ من كُشف له أنهما يعذبان، ولم يكن من هدي الرسول ﷺكلما دفن ميتًا أن يضع عليه جريدة، فهذا الفعل جمع بين إساءة الظن بالميت وبين البدعة في دين الله، وهذا من الضلال؛ أن يزين للإنسان سوء العمل هذا من الضلال، قال تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [فاطر: ٨]

وأما وضع الزهور فليس كوضع الجريدة لكن قد يكون فيه تشبه بالنصارىٰ وهذا أخبث.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**حق لا يرد**» وحق: هو خبر المبتدأ «**كل**»، وعلىٰ ذلك فكل ما ورد عن الرسول ﷺفهو حق ثابت سواء أدركته عقولنا أو لم تدركه؛ لأن هناك شيئًا وراء هذا المادة، فنحن لاندرك في حياتنا إلا هذه المادة فقط، أما ما وراءها فنحن لا ندركه علىٰ الإطلاق، ولهذا فنحن لا ندرك كنه أرواحنا التي فينا؛ لأنها لم تخلق من تراب ولا من مني ولا من المواد التي نعرفها، ومن ثم اختلف فيها كما سبق.

● **قال العلامة ابن فوزان:**

قوله: «وَأَنَّ أَرْوَاحَ الوَرَىٰ لَمْ تُعْدَمِ...»:

من أمور البرزخ أمر الروح، والروح لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه، وهي موجودة فيك وأنت لا تعلمها ولا يعلمها أحد، لا يعلمها إلا الله، وهي من العجائب أن الإنسان الذي فيه روح يتحرك ويمشي، ويأكل ويشرب، ويضحك، فإذا نزعت الروح صار جثة هامدة، لا حراك بها، هذا من آيات الله سبحانه وتعالىٰ، فأين عقول المعتزلة، أين ذهبت ؟! نقول لهم: علمونا عن الروح إن كنتم أهل علم، لابد أنهم يقولون: الروح من علم الغيب لا يعلمها إلا الله، ونقول: كذلك الأمور التي أخبر عنها الرسول ﷺكلها من علم الغيب. والروح محدثة خلقها الله بعد أن

لم تكن، ولكنها لا تعدم بالموت، الروح تبقىٰ، الروح خلقت للبقاء، والجسم قد يفنىٰ ويصير ترابًا، ولكنه لا ينعدم بل تبقىٰ مادته، ويبقىٰ عجب الذنب من الإنسان لا يفنىٰ، والعذاب يكون علىٰ الروح وعلىٰ البدن، والنعيم يكون علىٰ الروح وعلىٰ البدن، ولو كان البدن ترابًا، فإنه يناله من العذاب ومن النعيم ما قدر الله له، والروح تتصل بالميت في قبره؛ ولذلك تعاد إليه روحه عند سؤال الملكين، وتصعد وتنزل، وتكون في نعيم، وتكون في عذاب، ومن الأرواح ما هو في جنات النعيم، ومنها ما هو في أجواف طير في الجنة، كأرواح الشهداء، ومنها ما هو سجين والعياذ بالله، كأرواح الكفار، فالروح لها أمور عجيبة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، ولكن الاعتقاد أنها لا تفنىٰ، وإنما هي خلقت للبقاء فإذا نفخ في الصور النفخة الثانية، عادت الأرواح إلىٰ أجسادها.

❁ **قوله**: «فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الْـخَلْقِ»:

وهو محمد ﷺ ورد وصح عنه ذلك من هذه الأمور الغيبية فإنه يجب الإيمان به، وعدم التردد فيه، وأن لا نتدخل بعقولنا وأفكارنا، هذا من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، ومدارها علىٰ النقل لا علىٰ العقل، مدارها علىٰ النقل، وما صح في الخبر.



فصل
في أشراط الساعة
وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها

١٠٧- وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ «أَشْرَاطِ» ... فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شِطَاطِ

١٠٨- مِنْهَا الإِمَامُ الخَاتَمُ الفَصِيحُ ... «مُحَمَّدُ المَهْدِيُّ» و «المَسِيحُ»

١٠٩- وَأَنَّهُ يَقْتُلُ «لِلدَّجَّالِ» ... بِـ «بَابِ لُدٍّ» خَلِّ عَنْ جِدَالِ

١١٠- وَأَمْرُ «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» أَثْبِتِ ... فَإِنَّهُ حَقٌّ كَـ «هَدْمِ الكَعْبَةِ»

١١١- وَأَنَّ مِنْهَا «آيَةَ الدُّخَانِ» ... وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِـ «القُرْآنِ»

١١٢- «طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ» مِنْ دَبُورِ ... كَـ «ذَاتِ أَجْيَادٍ» عَلَىٰ المَشْهُورِ

١١٣- وَآخِرُ الآيَاتِ «حَشْرُ النَّارِ» ... كَمَا أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ

١١٤- فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ ... وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الأَخْيَارُ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ **قوله:** «وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ...»:

أي: القرآن أو الحديث النبوي، «من أشراط»: جمع شرط، وهي أمارات الساعة وعلاماتها. «فكله»؛ أي: كل الذي أتىٰ في النص من الأشراط والعلامات، «حق»: واقع، ويقين ليس له مدافع.

«**بلا شطاط**»: كسحاب وكتاب؛ أي: من غير بعد. والمعنىٰ: أن كل ما ثبت بالنصوص من أشراط الساعة حق لا بعد فيه ولا عقل ينافيه.

وقوله: «**منها**»؛ أي: أشراط الساعة التي وردت بها الأخبار.

«**الإمام**»: المقتدي به، «**الخاتم**»: للأئمة، «**الفصيح**»: اللسان؛ لأنه من صميم العرب.

«**محمد المهدي**»: هذا اسمه واسم أبيه عبد الله، لما روىٰ أبو نعيم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، لطول الله ذلك اليوم حتىٰ يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملؤها - أي: الأرض - قسطًا وعدلًا، كما ملئت ظلمًا وجورًا**»(٣٤٧).

وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة لم يثبت منها حديث واحد، والمصنف إنما ذكر المهدي لبيان أنه قد جاءت بذكره أحاديث تنبئ بمجيئه لا أنه مما يجب اعتقاده، فلا نعتقد بمجيء هذا المهدي، ولا ندين الله به، إذ مبنىٰ الاعتقاد اليقين، ومن أراد تحقيق هذه المسألة، فليراجع مقدمة ابن خلدون، فقد أفاد فيها وأجاد.

«و»: منها، «**المسيح**»: عيسىٰ عليه الصلاة والسلام، وهو أن ينزل من السماء، إذ هو لم يمت حتىٰ الآن، وذلك مستنبط من القرآن، وجاءت به السنة.

أما القرآن فقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾؛ أي: ليؤمنن بعيسىٰ قبل موت عيسىٰ، وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان.

وأما السنة: فأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية**»(٣٤٨)، الحديث. وأما تسمية المسيح، فقيل: لأن زكريا مسحه. وقيل: لأنه لا يمسح ذا عاهة إلا برأ، فهو مسيح الهدىٰ. وورد في رواية أنه إنما يمكث سبع سنين.

---

(٣٤٧) أخرجه الترمذي، كتاب: الفتن، باب: المهدي، برقم (٢٢٣١)، أحمد (١/ ٣٧٧)، والطبراني في «الأوسط»، برقم(١٢٣٣)، و«الصغير»، برقم (١١٨١)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٢٧٥).

(٣٤٨) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع، باب: قتل الخنزير، برقم (٢٢٢٢)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: نزول عيسىٰ بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ، برقم (١٥٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

❁ **قوله:** « **وَأَنَّهُ يَقْتُلُ لِلدَّجَّالِ...** »:

«**وأنه**»؛ أي: مسيح المهدي، «**يقتل**»: بأمر الله تعالىٰ، «**للدجال**»؛ أي: الكذاب، وسمي دجالًا لتمويهه علىٰ الناس وتلبيسه. ويخرج بخراسان - كما في سنن الترمذي - ويتبعه سبعون ألفًا من يهود أصفهان - كما في صحيح مسلم -.

وإنما سمي مسيحًا؛ لأن أحد عينيه ممسوحة لا يبصر بها، ويقتله سيدنا عيسىٰ عليه السلام «**بباب لُدٍّ**» - بضم اللام - قال ياقوت: «قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين ببابها يدرك عيسىٰ ابن مريم فيقتله، وقد دل علىٰ ذلك حديث في مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ «خل عن جدالي»: في أمر الدجال، فلا تجادل في مجيئه، وقتل المسيح إياه لورود ذلك في الأحاديث، والواجب علينا قبول ما صح منها، وإن لم تبلغه عقولنا.

قوله: «وأمر»، مفعول مقدم لقوله: «**أثبت**» وهو مضاف و «**يأجوج**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية والعجمة، و «**مأجوج**»: معطوف عليه مجرور بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة: «**أثبت**»؛ أي: اعتقد ثبوته، «**فإنه**»؛ أي: أمر يأجوج ومأجوج؛ يعني: خروج «**حق**» ثابت. قال تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴾، فمجيئهم قطعي يجب الإيمان به.

قال المؤرخون: أولاد نوح ثلاثة: **سام**، وهو أبو العرب والعجم، والروم، **وحام**: أبو الحبشة، والزنج والنوبة، **ويافث**: أبو الترك والصقالبة ويأجوج ومأجوج.

فخروجهم ثابت «كـ» ثبوت «**هدم الكعبة**»، كما روىٰ البخاري، وغيره عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة**»، وقوله: ذو السويقتين؛ أي: صاحبها، وهما تصغير ساقين؛ أي: دقيق الساقين. واختلف العلماء متىٰ يكون ذلك ؟ فقيل: بعد خروج الدابة. وقيل: بعد الآيات كلها قرب قيام الساعة حين ينقطع الحاج ولا يبقىٰ في الأرض من يقول الله الله.

❁ **قوله**: « وَأَنَّ مِنْهَا... »:

أي: من أشراط الساعة التي ورد النص بها، «**آية الدخان**»: وهي ثابتة بالكتاب والسنة.

أما الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾، قال ابن عباس وغيره: هو دخان قبل قيام الساعة يدخل في أسماع الكفار والمنافقين، ويعتري المؤمن كهيئة الزكام، وتكون الأرض كلها كبيت أو قد فيه، ولم يأتِ بعد وهو آتٍ.

وأما السنة: ففي صحيح مسلم من حديث حذيفة مرفوعًا «إنها -؛ **أي: الساعة - لن تقوم حتىٰ تروا عشر آيات**»، فذكر منها الدخان.

«**وأنه**»: الضمير الشأن، «**ويذهب**»: بالبناء للمفعول، «**بالقرآن**»: العظيم؛ يعني: أن من أشراط الساعة: أنه يرفع القرآن فلا يبقىٰ في المصاحف ولا الصدور منه حرف واحد. وقد تقدم ذكر ما حكاه الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية عن السلف: من أن القرآن كلام الله منزل من غير مخلوق.

منه بدا وإليه يعود، وأن معنىٰ وإليه يعود، ما جاء في الآثار: أن القرآن يسرىٰ به حتىٰ لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف، ولا في القلوب منه آية.

❁ **قوله**: « طُلُوعُ... »:

أي: ومن أشراط الساعة طلوع «**شمس الأفق**»: هو الناحية، والجمع: آفاق، والأفق: ما ظهر من نواحي الفلك وهو المراد هنا.

«**ومن دبور**»: بفتح الدال المهملة - جهة المغرب؛ لأنها تدابر باب الكعبة، وتسمىٰ الريح التي تهب من جهة المغرب دبورًا، وفي الحديث عنه ﷺ: «**نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور**»[٣٤٩]، رواه الشيخان عن ابن عباس.

قال العلماء: طلوع الشمس من مغربها ثابت بالسنة الصحيحة، ففي «الصحيحين» عن أبي

---

(٣٤٩) أخرجه البخاري، كتاب: الاستسقاء، باب: قول النبي ﷺ، نصرت بالصبا، برقم (١٠٣٥)، ومسلم، كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: في ريح الصبا والدبور، برقم (٩٠٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون**»[(٣٥٠)]، فذلك حين ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾، الآية. وقال جمهور المفسرين في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. إنما طلوع الشمس من مغربها.

«**كذات أجياد**». يعني: أن طلوع الشمس من مغربها من أشراط الساعة وعلاماتها كذات أجياد: وهي الدابة التي تخرج منه، و«**ذات**»: بمعنىٰ صاحبة، و«**أجياد**»: أرض بمكة أو جبل بها. ويقال فيه: جياد - بلا همزة - ولما كان موضع خروجها مختلفًا فيه قال «**علىٰ المشهور**»؛ أي: من الأقوال. والمقصود بيان أن خروج الدابة من علامات الساعة التي يجب الإيمان بها. قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾، اختلف في معنىٰ هذا الوقوع. فقال قتادة: «وجب الغضب عليهم». وقيل: «وقع القول بموت العلماء، وذهاب العلم، ورفع القرآن، وذلك إذا لم يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر». قاله ابن عمر.

وجواب الشرط قوله: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾، قيل: تكلم الموحدين ببطلان سوىٰ دين الإسلام. وقيل: تكلمهم بما يسوؤهم. وقيل: تكلمهم بقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾، قال ابن عباس: أي: بخروجها؛ لأن خروجها من الآيات.

❁ **قوله**: «**وَآخِرُ الآيَاتِ...**»:

أي: آيات الساعة وعلاماتها الدالة علىٰ قربها، «**حشر النار**»: للناس من المشرق إلىٰ المغرب، ومن اليمن إلىٰ مهاجر إبراهيم عليه السلام، «**كما أتىٰ**»: ذلك مصرحًا به «**في محكم الأخبار**».

ففي «صحيح مسلم» من حديث حذيفة بن أُسيد الغفاري أنه ﷺ أخبر ببعض أشراط الساعة وقال: «**وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلىٰ محشرهم**» وهذا لا يعارض ما في

(٣٥٠) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: (٤٠)، برقم (٦٥٠٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، برقم (١٥٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

البخاري عن أنس مرفوعًا: «**أما أول أشراط الساعة: فنار تخرج من المشرق، فتحشر الناس إلىٰ المغرب**» فقد قال غير واحد من العلماء: إنهما ناران:

إحداهما: تحشر الناس من المشرق إلىٰ المغرب.

والثانية: تخرج من اليمن فتطرد الناس إلىٰ المحشر الذي هو أرض الشام، فلعل إحدىٰ النارين في أول الآيات والأخرىٰ في آخرها، ومع هذا فقد اختلف العلماء في حشر الناس من المشرق إلىٰ المغرب، هل يوم القيامة أو قبله ؟

فقال القرطبي والخطابي، وصوبه القاضي عياض: «إن هذا الحشر يكون قبل يوم القيامة»، وقال الحكيم الترمذي، وأبو حامد الغزالي: «هو يوم القيامة، والله أعلم».

❁ **قوله:** « **فَكُلُّهَا...** »:

أي: الأشراط المذكورة، «**صحت بها الأخبار**»؛ أي: بأكثرها، فإن الأحاديث التي فيها ذكر المهدي لم تصح عند علماء الحديث، «**و**»: كلها قد، «**سطرت**»؛ أي: كتبت.

«**آثارها**»؛ أي: الآثار الدالة عليها، «**الأخيار**»: جمع خير. وهم ضد الأشرار، والمراد بهم علماء الأمة من التابعين وتابعيهم، رحمة الله تعالىٰ عليهم أجمعين.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله:** «**فصل في أشراط الساعة...**»:

أشراطها: أماراتها، وعلاماتها، قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]. وقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]. وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»[٣٥١] . وأشار بالسبابة والتي تليها.

وأماراتها ثلاثة أقسام:

قسم ظهر وانقضىٰ: كبعثة النبي ﷺ، ووقعة الجمل، وصفين ونحوهما، وملك بني أمية

---

(٣٥١) سبق تخريجه.

والعبابسة، ونار الحجاز التي أضاءت منها أعناق الإبل ببصرىٰ، وخروج الكذابين المدعين النبوة، وكثرة المال والزلازل.

وقسم متوسط: ككون أسعد الناس بالدنيا: لكع بن لكع، وإماتة الصلاة، وإضاعة الأمانة، والتباهي في المساجد، وأكل الربا، ونحو ذلك، وكرفع العلم وكثرة الجهل، وكثرة الزنا وشرب الخمر، وقلة الرجال، وكثرة النساء، وتوسيد الأمور إلىٰ غير أهلها، ولحوق حي من الأمة بالمشركين، وعبادة فئام من الأمة الأوثان وغير ذلك.

والقسم الثالث: العلامات العظام التي تعقبها الساعة، وهي المقصودة بالنظم.

❁ **قوله**: « **وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ أَشْرَاطِ** »:

أي: وما ورد في النص القرآني، والحديث النبوي من أشراط الساعة، يجب اعتقاده، والمراد يوم القيامة، سمي بالساعة لقربها؛ أو لأنها تأتي بغتة في ساعة.

❁ **قوله**: « **فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شِطَاطِ** »:

أي: فكل الذي أتىٰ في النص من أشراط الساعة حق واقع يقين، يجب اعتقاده **بلا شطاط**؛ **أي**: من غير طول وبعد.

❁ **قوله**: « **مِنْهَا الإِمَام الخَاتَم الفَصِيحُ...** »:

أي: من أشراط الساعة، التي وردت بها الأخبار، ظهور الإمام المقتدىٰ به، **الخاتم للإمام**، فلا إمام بعده، **الفصيح** اللسان؛ لأنه من صميم العرب، أهل الفصاحة والبلاغة؛ والفصاحة: خلوص الكلام من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد، مع فصاحة مفرداته؛ والفصاحة والبيان في المتكلم، ملكة يقتدر معها علىٰ التعبير بالمقصود، بلفظ فصيح.

و«**محمد المهدي**»: اسمه، وأشهر أوصافه، فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «**يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي**»[٣٥٢]،وفي رواية: «**لا تذهب الدنيا، حتىٰ يملك رجل من أهل بيتي،**

---

(٣٥٢) سبق تخريجه.

يواطئ اسمه اسمي، يملأ الأرض عدلًا وقسطًا، كما ملئت جورًا وظلمًا» وأخرجه، الترمذي وصححه بلفظ **«حتىٰ يملك العرب من أهل بيتي»**(٣٥٣).

وأخرجه أبو داود وغيره، وتسميته محمد، أو محمد بن عبد الله، ووصفه بالمهدي، ورد في عدة أخبار، تدل علىٰ خروجه، وحكمه بالقسط والعدل والله أعلم.

والمسيح هو عيسىٰ بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، سمي مسيحًا؛ لأنه يمسح ذا العاهة فيبرأ، أو لمسحه في الأرض، ذهابه فيها، أو لكونه ممسوح القدمين، أو لحسن خلقه، والمسحة: الجمال، أو الصديق، خلقه الله من أنثىٰ بلا ذكر، ثم قال له: كن فكان، بكن؛ بعثه الله إلىٰ بني إسرائيل، وكان آخر أنبيائهم، وله حواريون وأنصار، ولما أجمع أولئك الملأ علىٰ قتله، رفعه الله إليه، كما قال تعالىٰ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وقال ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]. وليس المراد الموت المعهود بل كقوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. فإنه حي.

ونزوله ثابت بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٥٩]. وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان، وفي «صحيح مسلم»: **«بينما الدجال كذلك، إذ بعث الله المسيح بن مريم، فينزل عند المنارة البيضاء، شرقي دمشق، بين مهرودتين**(٣٥٤) **واضعًا كفيه علىٰ أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفع رأسه تحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد ريحه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهىٰ طرفه»**(٣٥٥).

وفي «الصحيحين»: **«والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا،**

---

(٣٥٣) أخرجه أبو داود ، كتاب: المهدي، برقم (٤٢٨٢)، و الترمذي، كتاب: الفتن، باب: المهدي، برقم (٢٢٣٢)، أحمد (١/ ٣٧٧)، والطبراني، برقم(١٠٢٢٤)، وفي «الصغير»، برقم (١١٨١)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٤٥٢)، و«صحيح الجامع»، برقم (٧٢٧٥).

(٣٥٤) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٧)، وأبو داود ، كتاب: الملاحم، باب: ذكر خروج الدجال، برقم (٤٣٢١)، وغيرهما من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣٥٥) السابق.

فليكسر الصليب، وليقتل الخنزير، وليضع الجزية، فلا يقبل إلا الإسلام، ويتحد الدين فلا يعبد إلا الله وحده»(٣٥٦)، وأجمع السلف: أنه ينزل، ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وتنبت الأرض نبتها كعهد آدم، حتىٰ يجتمع النفر علىٰ القطف من العنب فيشبعهم، كما ثبت ذلك.

❁ **قوله**: « وَأَنَّهُ يَقْتُلُ لِلدَّجَّالِ...»:

أي: وإن المسيح عيسىٰ بن مريم يقتل الدجال بأمر الله وتأييده، سمي دجالًا؛ لتمويهه علىٰ الناس، وتلبيسه، وسمي أيضًا مسيحًا؛ لأنه ممسوح العين، قال ﷺ: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**»(٣٥٧)، وأمر بالتعوذ منه، قال: «**وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال**»(٣٥٨).

وقال: «**إنه يجيء معه مثل الجنة والنار، فالتي يقول إنها الجنة هي النار**»(٣٥٩)، أخرجه مسلم، ولهما عنه ﷺ: «**إن الدجال يخرج، وإن معه ماء ونارًا، فأما الذي يراه الناس ماء فنار تحرق، وأما الذين يراه الناس نارًا فإنه ماء عذب، فمن أدرك ذلك منكم فليقع في الذي يراه نارًا، فإنه ماء عذب طيب**»(٣٦٠).

وأخبر أن لبثه في الأرض: «**أربعون يومًا: يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم**»(٣٦١). وسئل: عن الصلاة في اليوم الذي كسنة؟ قال: «**اقدروا له**»(٣٦٢).

---

(٣٥٦) سبق تخريجه.

(٣٥٧) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: ذكر الدجال، برقم (٧١٣١)، ومسلم كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٣)، وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣٥٨) سبق تخريجه.

(٣٥٩) أخرجه البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾، برقم (٣٣٣٨)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٦٠) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٠)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط، الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، (٢٩٣٤،٢٩٣٥)، وغيرهما من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣٦١) سبق تخريجه.

(٣٦٢) السابق.

وقوله: «**بباب**»؛ متعلق بـ«**يقتل**»؛ **أي**: يقتل الدجال بـ«**باب**» لد، بوزن مد، بلدة مشهورة، بينها وبين رملة فلسطين فرسخ، إلى جهة الشمال، ينزل مع الفجر بدمشق، على المنارة البيضاء ويهرب أصحاب الدجال، فيدركه بباب لُدٍّ فيقتله؛ «**خل**»؛ أي: اترك وتنح عن جدال في ذلك، فإنه أخبر به المعصوم ﷺ فوجب اعتقاده.

❁ **قوله**: « وَأَمْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَثْبِتِ »:

أي: اعتقد خروج يأجوج ومأجوج، فإنه حق ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، سموا بذلك؛ لكثرتهم وشدتهم؛ وقيل: من الأجاج، وهو الماء الشديد الملوحة؛ وقيل: اسمان أعجميان، وهم من ولد يافث بن نوح، باتفاق النسَّابين، قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [الأنبياء: ٩٦،٩٧].

وفي «صحيح مسلم»: «**إن الله يوحي إلى عيسى بن مريم، بعد قتله الدجال، إني قد أخرجت عبادًا لي لا يدان لأحد بقتالهم، فحرز عبادي إلى الطور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج، وهم من كل حدبٍ ينسلون**»(٣٦٣).

وفيه أيضًا: «**إنها لن تقوم الساعة، حتى تروا عشر آيات، فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاث خسوفات: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم**»(٣٦٤).

وقد كفهم الله بردم ذي القرنين، قال تعالى: ﴿ فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَٰذَا رَحۡمَةٞ مِّن رَّبِّيۖ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَۖ ﴾ [الكهف: ٩٧، ٩٨]. فيخرجون، ويحرز عيسى عباد

---

(٣٦٣) السابق.

(٣٦٤) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، برقم (٢٩٠١)، وأبو داود، كتاب: الملاحم، باب: أمارات الساعة، برقم (٤٣١١)، والترمذي، كتاب: الفتن، باب: الخسف، برقم (٢١٨٣)، وغيرهم من حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه.

الله إلىٰ الطور كما ثبت، ويرغب عيسىٰ وأصحابه إلىٰ الله، فيرسل الله عليهم النغف، فيصبحون موتىٰ، ويخرج المسلمون من مدائنهم وحصونهم، ويهبطون إلىٰ الأرض، وقد امتلأت بنتنهم فيرغبون إلىٰ الله، فيرسل طيرًا كأعناق البخت، فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله.

ثم يرسل الله مطرًا فيغسل الأرض، حتىٰ يدعها كالزلقة، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرك وردي بركتك، فبينا عيسىٰ وأصحابه في ذلك العيش الرغد، وقد هلك عدوهم، إذا بعث الله ريحًا طيبة، فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن، ويبقىٰ شرار الناس، يتهارجون فيها تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة[٣٦٥].

❁ **قوله**: « فَإِنَّهُ حَقٌّ كَهَدْمِ الكَعْبَةِ »:

أي: كما أن أمر يأجوج ومأجوج، حق ثابت وقوعه، ويجب اعتقاد وقوعه، فكذا يجب اعتقاد وقوع هدم الكعبة المعظمة، لما في «الصحيحين» وغيرهما عنه ﷺ أنه قال: «**يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة**»[٣٦٦].

وفيهما أيضًا: «**كأني به أسود أفحج يهدمها حجرًا حجرًا**»[٣٦٧]. الحديث؛ يتداولها أصحابه بينهم، حتىٰ يطرحها في البحر.

وأخرج أحمد وغيره: «**ولن يستحل هذا البيت إلا أهله، فإذا استحلوه، فلا تسأل عن هلكة العرب، ثم تجيء الحبشة، فيخربونه خرابًا لا يعمر بعده أبدًا**»[٣٦٨]، والذي تقتضيه الحكمة - والله

---

(٣٦٥) سبق تخريجه.

(٣٦٦) أخرجه البخاري، كتاب: الحج، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾، برقم (١٥٩١)، ومسلم ، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتىٰ يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنىٰ أن يكون مكان الميت من البلاء، برقم (٢٩٠٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣٦٧) أخرجه البخاري، كتاب: الحج، باب: هدم الكعبة، برقم (١٥٩٥)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣٦٨) أخرجه أحمد (٢/ ٣١٢)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم (٦٨٢٧)، والحاكم (٤/ ٤٥٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٥٧٩).

أعلم - أن هدم الكعبة بعد موت عيسىٰ، وقبض المؤمنين، فبعد ذلك يخرج الحبشة، وعليهم ذو السويقتين، فيخربون مكة، ويهدمون الكعبة، ويرتفع القرآن.

❁ **قوله**: « وَأَنَّ مِنْهَا آيَةَ الدُّخَانِ »:

أي: وإن من أشراط الساعة، التي ثبت بها الكتاب والسنة، ويجب الإيمان بها آية؛ أي: علامة، الدخان، قال تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]. قال ابن عباس وغيره: هو دخان قبل قيام الساعة، يدخل في أسماع الكفار والمنافقين، ويعتري المؤمن منه كهيئة الزكام.

وتقدم فيما رواه مسلم: «**إنها لن تقوم الساعة، حتىٰ تروا عشر آيات**»[٣٦٩]، فذكر منها الدخان، ورواه الترمذي وغيره، وذكر أنه يمكث في الأرض أربعين يومًا، وفي حديث حذيفة: «**فأما المؤمن فيصيبه منه شبه الزكام، وأما الكافر فيكون بمنزلة السكران، يخرج الدخان من فيه ومنخريه، وعينيه وأذنيه، ودبره**»[٣٧٠].

❁ **قوله**: « وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِالْقُرْآنِ »:

أي: ومن أشراط الساعة التي يجب الإيمان بها، رفع القرآن العظيم، المنزل من لدن حكيم عليم؛ **وتقدم قول السلف**: منه بدأ وإليه يعود؛ يرفع من المصاحف والصدور، كما جاء في الأحاديث: إنه يسرىٰ به، حتىٰ لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف، ولا في الصدور منه آية.

❁ **قوله**: « طُلُوعُ شَمْسِ الأُفُقِ مِنْ دُبُورِ »:

أي: ومن علامات الساعة، الثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، طلوع الشمس من المغرب؛ فقوله: «**من دبور**»؛ أي: من جهة دبر الكعبة، ومنه سميت الريح التي مهبها من جهة المغرب دبورًا، قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

---

(٣٦٩) سبق تخريجه.

(٣٧٠) ذكر القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»(١٦/ ١١٣).

أجمع المفسرون: أنها طلوع الشمس من مغربها؛ وفي «الصحيحين»: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا كلهم أجمع، فذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانها**»(٣٧١).

وأخرج مسلم وغيره: «**أتدرون أين تذهب الشمس ؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: إن هذه تجري حتىٰ تنتهي إلىٰ مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدة، فلا تزال كذلك حتىٰ يقال لها: ارجعي من حيث جئت -إلىٰ قوله- فتصبح طالعة من مغربها**»(٣٧٢). أي: بعدما يؤذن لها.

❁ **قوله:** « كَذَاتِ أَجْيَادٍ عَلَىٰ الـمشْهُورِ »:

أي: ومن علامات الساعة الثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع، خروج الدابة، صاحبة «**أجياد**»: شعب بمكة مشهور؛ سمي بذلك لما قيل: إن موضع خيل تبع؛ أو لمجيء الخيل الجياد منه إلىٰ إسماعيل، قال المصنف في إضافتها إلىٰ «أجياد»: علىٰ القول المشهور، لما روي عن أبي هريرة مرفوعًا: «**تخرج دابة الأرض من أجياد**»(٣٧٣).

وروي خروجها من غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

وعن حذيفة مرفوعًا: «**دابة الأرض طولها ستون ذراعًا، لا يدركها طالب، ولا يفوتها هارب**»(٣٧٤)، وأخرج أحمد، والترمذي وابن ماجه: «**تخرج الدابة ومعها خاتم سليمان، وعصا**

---

(٣٧١) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الأنعام، برقم (٦٥٠٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، برقم (١٥٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣٧٢) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر بحسبان، برقم (٣١٩٩)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، برقم (١٥٩)، وغيرهما من حديث أبي ذر ﷺ.

(٣٧٣) أخرجه الطيالسي، برقم (١٠٦٩)، والحاكم ، برقم (٨٤٩٠)، والطبراني، برقم (٣٠٣٥)، وغيرهم من حديث حذيفة ﷺ، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥)، برقم (١٢٥٧٦): «رواه الطبراني وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك».

(٣٧٤) أورده أبو السعود في «تفسيره»(٦/ ٣٠١)، والنسفي في «تفسيره»(٣/ ٢٢٣)، والزمخشري في

موسىٰ فتجلوا وجه المؤمن بالعصا، وتخطم أنف الكافر بالخاتم، حتىٰ إن أهل الخوان، ليجتمعون، فيقول هذا: يا كافر»[٣٧٥]، ولأحمد «فتسم الناس علىٰ خراطيمهم»[٣٧٦].

❁ قوله: «وَآخِرُ الآيَاتِ حَشْرُ النَّارِ...»:

أي: وآخر العلامات العظام، الثابتة بالشرع، حشر النار للناس من المشرق إلىٰ المغرب، ومن اليمن إلىٰ الشام، كما أتىٰ مصرحًا به في محكم الأخبار، وصحيح الآثار، ففي «صحيح مسلم»: «لن تقوم الساعة حتىٰ تروا عشر آيات. فعدها ثم قال: وآخر ذلك نار تخرج من اليمن، تطرد الناس إلىٰ محشرهم»[٣٧٧].

وفي رواية «نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس» قال شعبة، وأحسبه قال: «تنزل معهم إذا نزلوا، وتقيل معهم حيث قالوا»[٣٧٨]. ورواه مسلم، وأهل السنن، وله طرق.

تتمة: خرج مسلم في «صحيحه»، وغيره: «تجيء بعد موت عيسىٰ، ريح باردة من قبل الشام، فلا تُبقي علىٰ وجه الأرض أحدًا في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته، فيبقىٰ شرار الناس، في خفة الطير وأحلام السباع، لا يعرفون معروفًا، ولا ينكرون منكرًا، فيتمثل لهم الشيطان، فيقولون: ما تأمرنا ؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان فيعبدونها، وهم في ذلك دار رزقهم، حسن عيشهم،

=

«الكشاف»(١/ ٩١٦).

(٣٧٥) أخرجه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة النمل، برقم (٣١٨٧)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: جيش البيداء، برقم (٤٠٦٦)، بنحوه، وأحمد (٢/ ٤٩١)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه»، برقم (٨٨١).

(٣٧٦) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٨)، وابن الجعد في «مسنده»، برقم (٢٩١٩)، وغيرهما من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٩٢٧).

(٣٧٧) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، برقم (٢٩٠١)، وأبو داود، كتاب: الملاحم، باب: أمارات الساعة، برقم (٤٣١١)، وغيرهما من حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه.

(٣٧٨) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، برقم (٤٠/ ٢٩٠١)، وغيره من حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه.

ثم يُنفخ في الصور»[٣٧٩].

وأخرج مسلم أيضًا، وغيره: «**فبينما هم كذلك، إذ بعث الله ريحًا طيبة فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم، ويبقىٰ شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة**»[٣٨٠].

❁ **قوله**: « **فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ...**»:

أي: فكل أشراط الساعة المذكورة، صحت بها الأخبار، عن المختار ﷺ وكلها سطرت آثارها الأخيار و«آثار» مفعول سطرت، وأصل السطر الصف من الشيء، والجمع أسطر وسطور، و«**الأخيار**» اسم فاعل ضد الأشرار والمراد هنا: علماء الأمة من التابعين وتابعيهم، و«أئمة السلف»، وروي من حديث أبي هريرة: «**خير أمتي علماؤها**»[٣٨١] وقال: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**».

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله**: « **وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ أَشْرَاطِ...**»:

«**ما**»: مبتدأ؛ يعني: الذي أتىٰ، و«**من**»: بيان لـ «**ما**»: فهي بيانية، وجملة «**فكله حق**»: خبر المبتدأ؛ يعني: كل **ما أتىٰ** في النص من أشراط الساعة فكله حق، «**بلا شطاط**»؛ يعني: بلا شطط في اعتقاده، ولا في المنازعة فيه، بل يجب أن يكون مسلمًا.

وأشراط الساعة: علاماتها الدالة علىٰ قربها، وهي أنواع: منها ما مضىٰ، ومنها ما هو حاضر، ومنها ما هو مستقبل، والمراد بها هنا التي في المستقبل؛ يعني: الأشراط الكبيرة العظمىٰ، وإنما قدم الله تعالىٰ لها أشراطًا لعظمها وأهميتها، وهذه الأشراط هي مقَدِّمات - أو مقَدَّمات - بين يديها

---

(٣٧٩) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسىٰ وقتله إياه وذهاب أهل الخير والإيمان...، برقم (٢٩٤٠)، وأحمد (٢/ ١٦٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣٨٠) سبق تخريجه.

(٣٨١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٨٨)، وقال الألباني في «الضعيفة»، برقم (٣٦٧): باطل.

من أجل أن ينتبه الناس ويستعدوا لها.

قال: «**منها**»؛ أي: من أشراط الساعة، «**الإمام الخاتم الفصيح محمد المهدي**»: «**الإمام**»؛ يعني: الذي يؤم الناس؛ لا في الصلاة ولكن في القيادة، فيكون إمامًا لهم أعظم كالخليفة، وهذا الإمام يقول: إنه «**الخاتم**»؛ أي: للأئمة؛ لأنه لا إمام بعده، فهو خاتم الأئمة، واسمه يقول: «**محمد**» ولقبه «**المهدي**»؛ لأن الذي هداه الله ﷻ.

هذا المهدي يبعث في آخر الزمان إذا مُلئت الأرض ظلمًا وجورًا، ونُسي فيها الحق، وصار المظلوم لقمة للظالم، وانتشرت الفوضىٰ، فحينئذٍ يبعث الله هذا الرجل إمامًا مصلحًا للخلق، مبينًا للحق. والأحاديث الواردة فيه تنقسم إلىٰ **أربعة أقسام**: صحيح وحسن وضعيف وموضوع.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في إثباته؛ فمنهم من قال: إنه لا مهدي، وإن جميع الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة ولا تقوم بها حجة، وهذه مسألة غيبية مهمة، لا يمكن أن تترك أو لا يأتي بيانها إلا في أحاديث ضعيفة أو تبلغ درجة الحسن بتعدد طرقها، فلا عبرة بها.

ومنهم من قال: يجب أن نتبع الحق، فإذا جاءت السنة الكثيرة عن رسول الله ﷺ، في هذا الرجل، ومنها ما يبلغ درجة الصحة، فإن الواجب القول به، وأنه يخرج رجل في آخر الزمان عند فساد الأمة؛ ليخرج الناس من الظلمات إلىٰ النور، والله علىٰ كل شيء قدير.

ولكن هذا المهدي ليس مهدي الرافضة الذي ينتظرونه، فإنهم ينتظرون مهديًّا يخرج من سرداب سامراء، يدَّعون أنه اختفىٰ عن الحروب والفتن التي حصلت في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما بعدها، فاختفىٰ في هذا السرداب، وأنه ما دام مغلوبًا لا يستطيع أن ينفذ ما أراد فإنه مختفٍ، ولهذا تجدهم في أدعيتهم يقولون: فرج الله كربته وأزال غربته، كربته: لأنه مكروب بهذا السرداب، غربته: لأنه غريب في هذا السرداب.

ويقال: إنهم كلما طلعت الشمس أرسلوا فارسًا علىٰ فرس معه خبز وماء وعسل ولبن، يقف عند باب هذا السرداب يدعو مولاه المهدي لعله يخرج فيفطر علىٰ هذا الخبز والعسل والماء، فإذا أفطر فالفرس مهيأ معه السيف ومعه الرمح يعتم ويركب وتفتح له الدنيا بابًا بابًا، حتىٰ

يملك مشارق الأرض ومغاربها.

هم ينتظرون ذلك، ولكن هذا ليس بصحيح، وكيف يمكن لشخص أن يبقىٰ في هذا السرداب لا يعلم عنه ؟! لا يأتيه أكل ولا شرب ولا شيء! كيف يبقىٰ هذه المدة؟! ويعللون لذلك بقولهم: إن الله علىٰ كل شيء قدير، وهذا الرجل ولي مجاب الدعوة، ما في الكون حبة ولا ذرة تتحرك أو تسكن إلا بعد علمه، وهو يعلم ما كان وما يكون وما سيكون لو كان كيف يكون، يعلم كل شيء وتُعرض عليه جميع المقدرات اليومية.

وإن المتأمل في ذلك يجد أن هذه العقول عقول لا قيمة لها، وهذا داخل في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥].

أما المهدي الذي يتكلم عليه أهل السنة، فليس هو مهدي الرافضة الذي ينتظرونه، بل هذا المهدي خليفة يبعثه الله ﷻ في آخر الزمان، وهو ليس مختفيًا بل يخلق في وقته، فيخرج ويملأ الأرض عدلًا بعد أن كانت ملئت ظلمًا وجورًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**محمد**»؛ يعني: أن اسمه محمد، «**المهدي**» لقبه، فله اسم ولقب، الاسم محمد واللقب مهدي، وأصل مهدي في التصريف: مهدوي علىٰ وزن مفعول، ولكن حدث فيها إعلال فصارت مهدي.

❁ **قوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **والمَسيحُ** »:

يعني: ومن أشراط الساعة الكبرىٰ المسيح عيسىٰ ابن مريم، فهو من آيات الله ﷻ.

والمسيح عيسىٰ بن مريم من آيات الله ﷻ ابتداءً وانتهاءً، **أما ابتداء**: فلأن الله خلقه من أم بلا أب، **وأما انتهاء** فلأنه الآن في السماء حي، حيث رفعه الله إليه، وينزل من السماء في آخر الزمان عند قيام الساعة؛ فيقتل المسيح الدجال عند باب اللدُ، واللدُ: قرية من قرىٰ فلسطين، لذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وانـــــه يقتــــــل الـــــدجال   بـبـــاب لُـــدٍّ خـــل عـــن جـــدال

إذن المسيح يقتل مسيحًا؛ مسيح الهدىٰ يقتل مسيح الضلالة.

فإذا قال قائل: كيف نجمع بين القول بأن عيسىٰ ابن مريم حي، وبين قول الله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

فالجواب علىٰ ذلك في قول الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]. وقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

وعلىٰ هذا فيكون عيسىٰ بن مريم توفاه الله؛ يعني: قبضه وهو حي، كما صعد بمحمد إلىٰ السماء وهي حي.

والدجال: مشتق من الدجل، وهو التكذيب والتمويه، والكلام علىٰ الدجال يشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: الدجال بشر من بني آدم، ليس من الشياطين ولا من مواد أخرىٰ وهو كله عيب، حتىٰ إنه أعور العين التي يُبصر بها، فهو أعور العين، كما بين ذلك النبي ﷺ، إذن فهو بشر سيئ أعور العين قبيح المنظر.

المبحث الثاني: ذكر من فتنته انه يدعي أول ما يظهر أنه نبي، فإذا تابعه الناس علىٰ ما معه من التمويه ادعىٰ أنه رب، ويؤيد علىٰ ذلك بما آتاه الله من الفتنة؛ حيث يأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت، فيأتي إلىٰ القوم يدعوهم إلىٰ أنه الرب، فإذا أجابوه قال للسماء: أمطري، فتمطر السماء، وقال للأرض: أنبتي، فتنبت الأرض، وتهتز رابية، فترجع مواشيهم إليهم أسبغ ما تكون ضروعًا، فتمتلئ ضروعها لبنًا، وجلودها لحمًا وشحمًا، ويخصبون.

ويأتي إلىٰ القوم يدعوهم فينكرونه ويكذبونه، فيأمر السماء فتقلع، والأرض فتجدب، فيصبحون ممحلين ليس عندهم شيء من المراعي، وترجع إليهم مواشيهم كأهزل ما تكون، وهذه فتنة عظيمة، ولا سيما لأهل البادية.

فيبعث الله إليه شابًا فيواجهه، فيدعوه إلىٰ ما يدعوه إليه من أنه الرب، فيقول له الشاب: كذبت، ولكنك الدجال الذي أخبرنا عنك رسول الله ﷺ، فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين -

أي: قطعتين- ويمشي بين القطعتين تحقيقًا للانفصال، ثم يأمره فيقول: قم، فتلتئم الجزلتان ويقوم سويًّا، ولكنه يقول: أشهد أنك المسيح الدجال الذي أخبرنا عنك رسول الله ﷺ، والله ما ازددت فيك إلا بصيرة، فيقتله ثانية ويمشي بين شقيه ثم يحييه، فإذا قال له: أنت المسيح الدجال، وأراد أن يقتله عجز عنه، فظهر بذلك عجزه أمام الناس(٣٨٢).

المبحث الثالث: يمكث المسيح الدجال في الأرض أربعين يومًا، اليوم الأول كسنة، واليوم الثاني كشهر، واليوم الثالث كجمعة، واليوم الرابع كسائر الأيام.

ولما حدث النبي ﷺ أصحابه بذلك لم يؤولوا الحديث ويقولوا: إن اليوم الأول كسنة لشدته علىٰ الناس، والشدة تكون أيامها طويلة، هذا هو معنىٰ الحديث المعقول، وليس معنىٰ الحديث أن الشمس تتريث وتبقىٰ لا تغيب إلا بعد سنة، فلم يقولوا هكذا، ولو أن هذا كان عند المتأخرين لسهل عليهم أن يقولوا بذلك، ولقالوا: هذا كناية عن شدة اليوم الأول، وأنه لشدته كأنه سنة، لكن الذين عندهم صفاء القلوب وقبول ما جاءت به الشريعة قالوا: يا رسول الله، كيف نصنع بصلاتنا في ذلك اليوم ؟ قال: «**اقدروا له قدره**»(٣٨٣)، فأخذوا الأمر مسلمًا به بدون تأويل، وإن هذا التسليم التام للنص ليدعونا إلىٰ التأمل والاعتبار.

وقد استفدنا نحن من سؤال الصحابة ﷺ ـ وجزاهم الله عنا خيرًا ـ حلًّا لمشكلة جدَّت الآن، وهي خاصة بأصحاب الدوائر القطبية، الذين يبقىٰ اليوم عندهم أسبوعًا أو شهر أو ستة أشهر، فعلىٰ هؤلاء أن يقدروا له قدره، فحيث لا يوجد عندهم ليل ولا نهار، فيظلوا ستة أشهر في ليل، وستة أشهر في نهار، كان عليهم أن يقدروا لستة أشهر الليل صلاة ستة أشهر، وستة أشهر النهار صلاة ستة أشهر.

وقال بعض العلماء: عليهم أن يقدروا الصلاة باعتبار توقيت مكة؛ لأنها أم القرىٰ، ومركز

---

(٣٨٢) أخرجه مسلم، كتاب: **الفتن وأشراط الساعة**، باب: الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٧)، وغيره من حديث **النواس بن سمعان** ﷺ.

(٣٨٣) سبق تخريجه.

الأرض كما ثبت ذلك جيولوجيًا.

وقال آخرون: بل يقدرون ويعتدون بالزمن المعتدل في المنطقة الواقعة على خط الاستواء، الذي فيه النهار اثنا عشر ساعة والليل اثنا عشر ساعة.

وقال آخرون: عليهم أن يقتدوا بأقرب البلاد إليهم مما فيه ليل ونهار معتاد.

هذه أقوال ثلاثة وبكل منها قال بعض العلماء.

وأقرب ما يكون عندي إلى الصواب هو القول الأخير، وهو أن يعتبروا بأقرب البلاد إليهم؛ لأن الأعراض الأفقية عندهم أقرب إليهم من المكان البعيد عنهم.

والخلاصة: أن الدجال يمكث في الأرض أربعين يومًا، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كأسبوع، وسائر أيامه كأيامنا، فتكون أيامه باعتبار أيامنا سنة وشهرين وأسبوعين.

۞ **قوله**: « وَأَمْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَثْبِتِ »:

وهذا هو الشرط الرابع، فالأول: المهدي، والثاني: المسيح عيسىٰ بن مريم، والثالث: الدجال، والرابع: يأجوج ومأجوج، لكن نزل عيسىٰ بعد الدجال، فكان عليه أن يقدم الدجال أولًا ثم عيسىٰ بن مريم؛ لأن عيسىٰ بن مريم يقتل الدجال، وقد صح بذلك الحديث(٣٨٤).

أما أمر يأجوج ومأجوج فيقول: «**أثبت وأنه حق**» ونحن نثبته؛ لأنه حق جاء في القرآن، قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [الأنبياء: ٩٦، ٩٧].

ويأجوج ومأجوج بشر من بني آدم، لا يخرجون عن صفاتهم، ودليل ذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقول الله تعالىٰ يوم القيامة: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فيقول: أخرج من ذريتك بعثًا إلىٰ النار. قال: ربي، وما بعث النار ؟ قال: من كل ألف تسعمائه وتسعة وتسعون في النار وواحد في الجنة**، فلما عظم ذلك علىٰ الصحابة وشق عليهم قالوا: يا رسول الله؛ أينا ذلك

---

(٣٨٤) سبق تخريجه.

الواحد ؟ فقال: **أبشروا فإنكم في أمتين ما كانتا في شيء إلا كثرتاه ياجوج ومأجوج**»[٣٨٥]، وهذا يدل على أنهم بشر من بني آدم؛ فلهم ما لبني آدم وعليهم ما عليهم.

فهم بشر يأكلون، ويشربون، ويرتدون، ويئتزرون.

وعلى ذلك فنحن لا نصدق ما اشتهر في بعض الإسرائيليات وعند العامة، وبعض كتب الوعظ من أنهم مختلفون في الخلقة، فبعضهم طويل جدًّا جدًّا يأخذ السمكة من قاع البحر ويشويها في قرص الشمس، ويقولون: إن بعضهم يفترش إحدى أذنيه ويلتحف بالأخرى؛ أي: أن آذانهم كبيرة طويلة، وبعضهم قصير جدًا يترادفون على ربع الصاع -وهو المد- فيظنونه بئرًا، فيقول أعلاهم إذا نظر في هذا المد وليس فيه ماء: إن بئركم لا ماء فيه؛ وذلك لأنهم قصار. وكل هذا لا أصل له.

وسموا يأجوج ومأجوج من الأجيج؛ أي: أجيج النار، والنار إذا اضطرمت اضطربت وصار لهبها يتداخل بعضه في بعض، وهم لكثرتهم هكذا، ولهذا يقول الله ﷻ لعيسى ابن مريم: «**إني قد أخرجت عبادًا لا يدان لأحدٍ بقتالهم**»[٣٨٦]،فهم كثيرون جدًّا، وإذا نظرت إليهم وجدتهم وكأنهم قرية نمل أو ذر، هذا يجيء وهذا يروح، متداخلون مثل لهب النار يتداخل بعضه مع بعض.

وعندهم طيش وعجلة وعدوان على الخلق، بل وعلى الخالق؛ فهم يجتمعون في قاعة كبيرة، ويأخذون بنُشَّابهم التي يرمون بها فيصوبونها نحو السماء، ثم يطلقون السهام فترجع السهام مخضبة بدماء. امتحانًا من الله، فيقول بعضهم لبعض: غلبنا أهل السماء، فهلم لنغلب أهل الأرض، فيغزون الناس، ويحصل فيهم فتنة عظيمة.

وجاء في حديث النواس بن سمعان الطويل؛ قال: «**يقول الله تعالى لعيسى بن مريم: إني قد**

---

(٣٨٥) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج ، برقم (٣٣٤٨)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: يقول الله لآدم أخرج بعث النار... برقم (٢٢٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣٨٦) سبق تخريجه.

بعث عبادًا لا يدان لأحدٍ بقتالهم، فحرز عبادي إلىٰ الطور فيحرزهم إلىٰ الطور، ويبقون في الجبل حتىٰ يلحقهم من المشقة ما شاء الله، ثم يرغب عيسىٰ علي الصلاة والسلام ومن معه إلىٰ الله ﷻ في أن يهلك هؤلاء القوم، فيرسل الله عليهم النغف في أعناقهم أو في رقابهم، والنغف: دودة كبيرة تقضي علىٰ المخ والنخاع الشوكي والشرايين العصبية، فيصبحون موتىٰ ميتة رجل واحد، فيملئون الأرض نتنًا وزهمًا ورائحة كريهة، فيرغب عيسىٰ بن مريم إلىٰ الله ﷻ أن يخلصهم من شر هذه الأجساد المتننة، فيبعث الله تعالىٰ طيورًا كأعناق الإبل تأخذ الواحد منهم فترميه في البحر»[٣٨٧].

فهؤلاء هم يأجوج ومأجوج، وهم من أشراط الساعة الكبيرة القريبة من قيامها.

فإن قال قائل: جاء في قصة ذي القرنين كما قال الله تعالىٰ في سورة الكهف: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ۝٩٢ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٢،٩٣]. وذلك لأن لغتهم كانت غريبة، ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤]. وهذا يدل علىٰ أنهم كانوا موجودين، فكيف يكونون موجودين من عهد ذي القرنين، ويكون خروجهم من أشراط الساعة ؟!

فالجواب أن نقول: إن الذي من أشراط الساعة ليس إيجادهم بل انبعاثهم وخروجهم علىٰ الناس، وعبثهم في الأرض وفسادهم فيها، أما وجودهم فهم موجودون من زمن ذي القرنين إلىٰ الآن، لكنهم منفردون في محل؛ فإذا أراد الله خروجهم سلطهم وجعل لهم قدرة وقوة فينفذون من وراء هذه السدود.

❁ قوله « فَإِنَّهُ حَقٌّ... »:

يعني: ثابت عن النبي ﷺ، وهذا من أمور الغيب التي لا مجال للعقل فيها، ولهذا يجب علينا أن نسلم بها تسليمًا كاملًا، ونحن في الأمور الغيبية ظاهرية؛ نأخذ بظاهر النص، ولا نتعرض لشيء، ولا نسأل عن شيء، بل نقول: سمعنا وآمنا وصدَّقنا، ونعرض عن كل شيء من شأنه رد

---

(٣٨٧) سبق تخريجه.

مثل هذه النصوص.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كهدم الكعبة**»؛ يعني: كما أن هدم الكعبة حق ومن أشراط الساعة، فهذه الكعبة التي هي بيت الله، والتي بناها إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وحماها الله عَزَّ وَجَلَّ من الأعداء حتىٰ من أصحاب الفيل، الذين جاءوا بفيلهم وجنودهم من أجل هدم الكعبة، قال تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٣-٥].

لكن في آخر الزمان يسلط الله علىٰ هذه الكعبة رجلًا من الحبشة قصير أفحج -؛ يعني: الرجلين - فينتقضها حجرًا حجرًا، ومعه جنود يتناولون هذه الأحجار من رجل لآخر إلىٰ البحر؛ أي: أنهم من مكة إلىٰ جدة، وهم صف يتناولون أحجارها ويلقونها في البحر، ولا يسلط عليه أحد[٣٨٨]؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قد قضىٰ بنهاية هذه الكعبة.

أما أصحاب الفيل فحماها الله منهم؛ لأنه لم يقض أجلها بعد؛ ولأن هناك رسولًا يبعث من أم القرىٰ يدعو الناس إلىٰ حج هذا البيت، فكان من حكمة الله عَزَّ وَجَلَّ أن دافع الله عنه حتىٰ بقي ولله الحمد.

ولا شك أن الله تعالىٰ يسلط هذا الرجل الحبشي علىٰ بيت الله فينتقضه حجرًا حجرًا، وإنما يكون ذلك - والله أعلم - إذا عتىٰ أهل مكة فيها، وأهانوا حرمة البيت، وذلك بالمعاصي؛ من شرك وزنىٰ ولواط وشرب خمر وغير ذلك، فحينئذٍ لا يبقىٰ مكان لهذا البيت المعظم بين هؤلاء الذين أهانوه، أما ما دام معظمًا فإن الله سيحميه، لكن إذا أسقطت حرمته من أهل مكة؛ حينئذٍ لا يبقىٰ له مكان بين هؤلاء القوم.

ونظيره ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأنه يذهب بالقرآن**» وهذا أيضًا من أشراط الساعة، أنه يذهب بالقرآن؛ فينزع من صدور الرجال ويمحىٰ من المصاحف، في ليلة واحدة يقوم الناس والحفاظ قد نسوا، والمصاحف بيضاء، ليس فيها كتابة، وهذا هو أحد المعنيين في قول السلف: منه بدأ وإليه يعود؛ أي: يرجع في آخر الزمان، فلا يبقىٰ مصاحف، ولا قرآن في الصدور.

---

(٣٨٨)سبق تخريجه.

فإذا قال قائل: كيف يكون ذلك وما هي الحكمة من ذلك ؟

فالجواب: عن هذا ما ذكرناه في الكعبة؛ حين يعرض الناس عن كتاب الله فلا يتلونه حق تلاوته، ولا يصدقون أخباره، ولا يعملون بأحكامه، فيبقىٰ هذا القرآن الكريم في قوم قد جفوه تمامًا، فلا يليق أن يبقىٰ بينهم.

وعلىٰ هذا يحمل حديث حذيفة في قوم لا يعرفون من الإسلام إلا لا إله إلا الله، وقد اندرس الإسلام[٣٨٩]، وهذا يكون بعد نزع القرآن من الصدور والمصاحف ولا يبقىٰ شيء يعلم - نسأل الله العافية -، وهو من أشراط الساعة؛ لأن نزعه من الأمة دليل علىٰ قرب انتهائها.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «**طلوع شمس الأفق**» و «**شمس الأفق**»؛ أي: الشمس، «**من دبور**»: بفتح الدال؛ أي: من المغرب، والدبور هو: المغرب، والقبول والصبا هي المشرق كما جاء في الحديث: «**نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور**»[٣٩٠]؛ يعني: الريح الغربية.

فالشمس الآن تشاهدها تطلع من المشرق، وتغرب في المغرب، منذ خلقها الله إلىٰ اليوم، لكن في آخر الزمان تسجد تحت عرش الله ﷻ وتستأذن أن تخرج فلا يؤذن لها، فترجع من حيث جاءت، وكيف التصور لو أصبحنا والشمس قد خرجت من المغرب لحصل انزعاج الناس، ولعلموا أن هذا هو الحق المبين، فيتوبوا إلىٰ الله، فيتوب العصاة ويؤمن الكفار، ولكن الله قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. وقال النبي ﷺ: «**لا تنقطع الهجرة حتىٰ تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتىٰ تخرج الشمس من مغربها**»[٣٩١].

إذن خروجها من مغربها؛ يعني: نهاية الدنيا. فيختل سيرها وتخرب الأفلاك بإذن

---

(٣٨٩) أخرجه ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: ذهاب القرآن والعلم، برقم (٤٠٤٩)، والحاكم، برقم (٨٤٦٠)، وغيرهما من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه»، برقم (٣٢٧٣).

(٣٩٠) سبق تخريجه.

(٣٩١) أخرجه أبو داود، كتاب: الجهاد، باب: في الهجرة هل انقطعت، برقم (٢٤٧٩)، والنسائي، كتاب: السير، باب: متىٰ تنقطع الهجرة، برقم (٨٧١١)، وغيرهم من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٤٦٩).

الله ﷻ؛ لأن اتجاه الأفلاك كله للغرب، فإذا انعكست القضية؛ فمعنىٰ ذلك: أن نظام الكون قد تغير، وآن انقضاؤه.

فيكون طلوع الشمس من المغرب من أشراط الساعة الكبار.

وفي هذا الحديث دليل علىٰ أن الشمس هي التي تدور علىٰ الأرض، وأن بدورانها علىٰ الأرض يحصل اختلاف الليل والنهار، لقول الله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]. أربعة أفعال كلها مسندة للشمس. الأول: طلعت، الثاني: تزاور، والثالث: غربت، الرابع: تقرضهم، وإذا أضيف الفعل إلىٰ فاعله فالأصل أنه واقع منه حقيقة، ولهذا نقول: إنه يجب علينا أن نعتقد بأن الشمس هي التي تدور علىٰ الأرض؛ لأن هذا هو ظاهر القرآن وليس لنا إلا الظاهر.

نعم لو ثبت بطريق علمي لا إشكال فيه أن اختلاف الليل والنهار بدوران الأرض، فحينئذٍ نقول به، ونقول: إنه لا يعارض ظاهر القرآن لما سبق من أنه لا تعارض بين قطعيين، ولا بين قطعي وظني، وهو لا يعارض ظاهر القرآن لاحتمال أن يكون المراد بقوله: طلعت، في رؤية العين لا في حقيقة الواقع، ففي رؤية العين فهي التي تطلع، وهذا إذا ثبت قطعًا ثبوتًا يقينيًا بأن الشمس لا تدور علىٰ الأرض، وأن اختلاف الليل والنهار إنما هو بدوران الأرض فقط.

لكنه عندي - وأنا قاصر العلم في مسألة الفلك - أنه لم يثبت بعد.

والذين قالوا بذلك عللوا قولهم بأن الأرض جرم صغير، والكبير لا يدور علىٰ الصغير؛ لأن الصغير يكون تابعًا لا متبوعًا. لكن هذا يرد بأنها ليست تابعة للأرض، بل تدور من أفق بعيد جدًّا حول الأرض، والله سبحانه وتعالىٰ سخرها لأجل مصلحة العباد، والمسألة ليست مسألة كبير وصغير حتىٰ نقول لا سلطان للأرض علىٰ الشمس، أبدًا، بل الكل مسخر بأمر الله، فسخر الله هذه الشمس العظيمة أن تدور علىٰ الأرض من أجل مصلحة الخلق.

فإذا قال قائل: فما تفسير اختلاف الفصول من برد إلىٰ حر إلىٰ وسط ؟

فالجواب: أن تفسير ذلك سهل، فإن نفس الشمس لها حركة تقرب من الشمال وتقرب من

الجنوب، فإذا قربت من الشمال توسطت على الرءوس، فاشتدت حرارتها؛ لأن الحرارة إذا كانت عمودية تكون أشد مما إذا كانت جانبية، والمسألة واضحة ولله الحمد.

لكن لو قال لنا علماء الفلك: إننا متيقنون من هذا، فإننا نقول: إن تيقنكم لكم، ولا نقول إنكم كفرتم بذلك؛ لأن المسألة مجرد ظاهر القرآن، فإذا كنتم متيقنين لهذا، فأنتم على يقينكم، ولا نقول: أزيلوا ذلك اليقين، فإن الإمام إذا كان في الصلاة وتيقن، وسبح به كل الذين وراءه، فلا يجوز أن يرجع إلى قولهم وهو يتيقن خلافه، فهؤلاء العلماء كذلك.

✿ **قوله:** « كَذَاتِ أَجْيَادٍ عَلَىٰ الـمَشْهُورِ... »:

وهذه هي العلامة التاسعة من علامات الساعة، وإن شئت فقل: الشرط التاسع من أشراط الساعة، و«**أجياد**»: مكان معروف في مكة بهذا الاسم إلى اليوم، وهي الدابة التي تخرج من ذاك المحل على المشهور؛ تخرج على الناس ويكون لها رعب شديد، وتلاحق الناس فمن كان كافرًا وسمته بسمات الكفر، ومن كان مؤمنًا وسمته بسمات الإيمان وهذه هي الدابة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٠-٨٢]. هذا ما ذهب إليه كثر من أهل العلم، وهو المشهور كما قال المؤلف.

وقال بعض العلماء: إن الدابة أمر مبهم صحت بها الأحاديث عن النبي ﷺ ولكن لم تبين[٣٩٢]، وما ورد من صفاتها وأنها تخرج من أجياد أو من الصفا أو من غيرهما أحاديث ضعيفة وليست بالأحاديث التي تبنى عليها العقيدة، وحسبنا أن نؤمن بما قال الرسول ﷺ: الدابة فقط، وأما الصفات الواردة فيها وليست بصحيحة عن النبي ﷺ فإنه لا يلزمنا اعتقادها؛ لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

أما آخر شيء من هذه الأشراط فيقول رحمه الله: «**آخر الآيات حشر النار**»؛ حشر: «**مضاف**» والنار «**مضاف إليه**»، من باب إضافة المصدر إلى فاعله؛ يعني: حشر النار الناس، وهذه نار تخرج

---

(٣٩٢) أخرجه مسلم كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: خروج الدجال ومكثه في الأرض، برقم(٢٩٤١)، وأبو داود، كتاب: الملاحم، باب: أمرات الساعة، برقم(٤٣١٠)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

من عدن تسوق الناس إلىٰ الشام، أي: إلىٰ المحشر، وقد ورد أنها تمشي مع الناس تسير بسيرهم، وتقيل بمقيلهم، وتبيت بمبيتهم حتىٰ ينجفل الناس كلهم إلىٰ المحشر[٣٩٣]،وحينئذ ينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرىٰ فإذا هم قيام ينظرون، فهذه آخر الآيات كما قال المؤلف رحمه الله تعالىٰ.

أما آية الدخان فقد اختلف العلماء فيها: هل هي آية مضت أو هي آية مقبلة ؟ فمنهم من قال: إنها آية مضت، وهي المشار إليها في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]. وأن المراد بذلك ما أصاب قريشًا من الجدب والقحط حتىٰ أصيبوا بالجهد العظيم، وكان الإنسان منهم ينظر إلىٰ السماء فيظن أنها دخان من شدة تأثير الجوع عليه.

ومنهم من قال: بل هو أمر مستقبل، وهو أن الله سبحانه وتعالىٰ يبعث عن قيام الساعة دخانًا عظيمًا يملأ الأجواء ويغشىٰ الناس كلهم.

والأقرب للصواب أنه دخان يرسله الله ﷻ عند قيام الساعة فيغشىٰ الناس كلهم، والله أعلم بكيفية هذا الدخان، فنحن إنما نعرف أنه دخان، لكن لا نعرف كيف يأتي الناس ولا من أين يأتي، فهذا أمره إلىٰ الله ﷻ.

والمقصود من هذه الأشراط هو إنذار الناس بقرب قيام الساعة، حتىٰ يستعدوا لها ويعملوا لها.

❁ **قوله:** « فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ »:

«**كلها**»؛ يعني: كل هذه الأشراط العشرة صحت بها الأخبار عن النبي ﷺ.

❁ **قوله:** « وَسَطَّرَتْ آثَارَها الأَخْيَارُ »:

«**سطرت**»؛ يعني: كتبت، وسميت الكتابة تسطيرًا؛ لأنها تكتب بأسطر، و«**الأخيار**»: جمع

---

(٣٩٣) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: كيف الحشر؟ برقم(٦٥٢٢)، ومسلم كتاب: الجنة وصفة نعيمها...، باب: فناء الدنيا وبيان الحشر...، برقم (٢٨٦١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﵁.

خير، فظاهر كلام المؤلف أنه حتىٰ الدابة التي تخرج من أجياد قد صحت بها الأخيار، ولكن الأمر خلاف ذلك، اللهم إلا أن تكون صحت عنده، فإنه قد يصح الحديث عند شخص ولا يصح عند آخرين.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** «**فصل في أشراط الساعة...**»:

هذا الفصل في بيان أشراط الساعة، والمراد بالساعة: يوم القيامة حينما تنتهي الدنيا، وتبدأ الآخرة، وسمي بالساعة؛ لأنه يحصل فجأة، وبسرعة، فكأنه ساعة، والله جل وعلا أخبر عن قيام الساعة ولكنه لم يبين متىٰ قيامها، أخفىٰ الله هذا عن خلقه، كما أنه أخفىٰ وقت الموت عن بني آدم، فلا يدري أحد متىٰ يموت، ولا يدري أحد متىٰ تقوم الساعة، وحكمته في ذلك - والله أعلم - من أجل أن يستعد الناس بالأعمال الصالحة، ولا ينتظروا أو يؤخروا؛ لأنهم لا يدرون متىٰ يحصل الموت لكل فرد، ومتىٰ تقوم الساعة بالنسبة للجميع، فلهما نهاية لابد منها، ولكن وقت ذلك عند الله جل وعلا، لا يعلمه إلا هو، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل يعلم متىٰ تقوم الساعة، ولهذا لما سأل جبريل نبينا محمدًا ﷺ قال: «**أخبرني عن الساعة**»؛ يعني: عن قيام الساعة متىٰ ؟ قال: «**ما المسئول بأعلم من السائل**»[٣٩٤]، ما المسئول عنها وهو محمد ﷺ بأعلم من السائل وهو جبريل، كل منهما لا يدري متىٰ تقوم الساعة؛ لأن الله استأثر بعلم ذلك، فلم يطلع عليه أحدًا، ولهذا قال جل وعلا: ﴿**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [الأعراف: ١٨٧]. وقال سبحانه: ﴿**يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**﴾ [الأحزاب: ٦٣]. لأنهم ليس لهم مصلحة في معرفة قيام الساعة، وإنما مصلحتهم في العمل الصالح، هذا هو الذي أمروا به، وهو الذي يجب أن يسألوا عنه ويعتنوا به، وأما وقت

---

(٣٩٤) سبق تخريجه.

قيام الساعة فليس لهم مصلحة في ذلك، مصلحتهم في عدم معرفته حتىٰ يستعدوا ولا يؤخروا التوبة، فعلم قيام الساعة من الأمور التي لا يعلمها إلا الله سبحانه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]. هذه الخمس لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وأما ما للناس مصلحة في إطلاع الرسل عليه، فقد أطلع الله رسله علىٰ شيء من المغيبات لمصلحة البشر، إلا هذه الخمس فإن الله لم يطلعهم عليها بل استأثر بعلمها سبحانه وتعالىٰ، ومنها قيام الساعة، ولكن قيام الساعة له علامات، إذا حدثت دلت علىٰ قرب قيامها، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [الزخرف: ٦٦]. ينظرون؛ يعني: ينتظرون، ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]. أشراطها؛ أي: علاماتها؛ لأن الشرط في **اللغة**: هو العلامة، وقد ذكر النبي ﷺ هذه الأشراط، وقد جاء في الكتاب والسنة ذكر هذه العلامات، وهذه العلامات تنقسم إلىٰ **ثلاثة أقسام**:

القسم الأول: الذي حصل وانتهىٰ.

القسم الثاني: المتوسط.

القسم الثالث: العلامات الكبار.

فالذي مضىٰ، وانتهىٰ مثل بعثة الرسول ﷺ، فإن بعثة الرسول ﷺ من علامات الساعة؛ لأنه آخر الأنبياء عليه الصلاة والسلام، ولا نبي بعده، ويقول ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**» وأشار بإصبعيه السبابة الوسطىٰ[٣٩٥]، ويسمىٰ نبي الساعة، ومنها ما حصل من الحوادث بعد وفاته ﷺ، كالحروب التي حصلت، والملاحم والفتن التي حصلت، وانتهت، ومنها ظهور النار من حرة المدينة حتىٰ أضاءت لها أعناق الإبل في الشام[٣٩٦]،وهي نار ظهرت في الحرة، ومكثت

---

(٣٩٥) سبق تخريجه.

(٣٩٦) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: خروج النار، برقم (٧١١٨)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتىٰ تخرج نار من أرض الحجاز، برقم (٢٩٠٢)، وغيرهما من حديث أبي

أيامًا، هذا من علامات الساعة التي مضت وانتهت.

والمتوسطة، والله أعلم، مثل ما نعيش فيه الآن من هذه المخترعات الحديثة التي قربت البعيد، هذه من علامات الساعة، هذه المخترعات، وهذه المراكب الحديثة، والصناعات، وظهور كنوز الأرض هذا من علامات الساعة، ومنها كثرة المال، ويكون المال في يد لكع بن لكع في آخر الزمان؛ يعني: يكون في يد أراذل الناس، ومنها إسناد الأمر إلىٰ غير أهلها، وتضييع الأمانة، قال ﷺ: «**إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة**» قيل: وما إضاعتها. قال: «**أن تسند الأمور إلىٰ غير أهلها**»[٣٩٧]، ومنها فشو الربا، وكثرة الفساد، وكثرة الزنا، وكثرة المسكرات والمنكرات، هذه كلها من علامات الساعة المتوسطة، ومنها زخرفة المساجد، ورفع المنابر في المساجد، وغير ذلك مما جاء في الحديث، ومنها المباهاة في المساجد[٣٩٨]، ومنها تضييع الصلاة والتهاون بها، كل هذا من علامات الساعة المتوسطة، ثم تأتي العلامات الكبار، المتتابعة، كظهور المهدي، وخروج الدجال، ونزول المسيح عيسىٰ ابن مريم عليه الصلاة والسلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وظهور الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وآخرها النار التي تخرج من قعر عدن، والتي تسوق الناس إلىٰ المحشر، هذه كلها علامات كبار متتابعة.

❁ **قوله:** « وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ... »:

من القرآن أو من السنة الصحيحة من ذكر علامات الساعة؛ أي: أشراط الساعة فهو حق يجب الإيمان به، ولا يجوز الشك فيه أو تكذيبه أو تأويله؛ أي: تفسيره بغير حقيقته كما يفعل

=

هريرة رضي الله عنه.

(٣٩٧) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: من سئل علمًا وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل، برقم (٥٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٩٨) أخرجه أبو داود، كتاب: الصلا، باب: في بناء المساجد، برقم (٤٤٩) والنسائي ، كتاب: المساجد، باب: المباهاة في المساجد، برقم (٦٨٩)، وابن ماجه، كتاب: المساجد والجماعات، باب: تشييد المساجد(٧٣٩)، وأحمد (٣/ ١٣٤)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٥٨٩٥).

المتلاعبون، من التأويل الفاسد، إما أن يكذبوا النصوص، وإما أن يحرفوها، بل يجب الإيمان بها على حقيقتها، وعلى مدلولها من غير تصرف فيها.

«**بلا شطاط**»؛ يعني: بلا تردد وبعد عن معناه، الشطط: هو البعد، و«**الشطاط**» هو: الشطط بمعنى واحد؛ أي: البعد عما تدل عليه من الحق.

❁ **قوله**: « مِنْهَا الإِمَامُ الخَاتَمُ الفَصِيحُ...»:

«**منها**» أي: أولها، «**الإمام**»؛ أي: أول العلامات الكبار، «**الإمام الخاتم**»: للأئمة، «**الفصيح**»؛ لأنه من العرب ومن قريش، هذه صفات المهدي: أنه إمام يبايعه المسلمون ويتقلد الأمر، ويصير إمامًا للمسلمين عندما يحصل بين المسلمين فتن وشقاق، ولا يكون لهم إمام يتبعونه، يظهر الله هذا الرجل من بيت الرسول ﷺ، من ولد الحسن بن علي، اسمه محمد بن عبد الله. يوافق اسم الرسول ﷺ، واسم أبيه يوافق اسم أبي الرسول ﷺ، وقال: «**الفصيح**»؛ لأنه من أفصح العرب من قريش، بل من بني هاشم، وهو أفصح العرب لسانًا، فيبايعه الناس على حين فساد من الأمر وشقاق بين الناس، فيبايعونه فيجتمعون عليه، ويقودهم للجهاد في سبيل الله، ويحصل على يده خير كثير، وجمع للكلمة، ونصرة للإسلام بعد الشتات، واتفاق بعد الافتراق، هذا من رحمة الله سبحانه وتعالى، وهذا لابد من اعتقاده؛ لأنه صحت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ.

«**منها الإمام**»: الذي هو ولي الأمر المقتدى به، «**الخاتم**»؛ يعني: خاتم الأئمة، «**محمد المهدي**»: هذا محمد اسمه، والمهدي لقبه.

«**والمسيح**» هذا هو العلامة الثانية، نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، وقبله خروج الدجال؛ يعني: في خلافة المهدي، **يظهر المسيح الدجال** الذي حذرت منه الأنبياء، وأكثرهم تحذيرًا منه نبينًا محمد ﷺ، ولهذا شرع لنا أن نستعيذ من فتنته في آخر كل صلاة، قال ﷺ: «**استعيذوا بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال، ومن عذاب القبر**».(٣٩٩) سمي بالمسيح؛ لأنه ممسوح العين أعور، وقيل: لأنه يمسح

---

(٣٩٩) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة، برقم (٥٨٨)، وغيره =

الأرض بسرعة؛ أي: لسرعة مشيه، ولسرعة سيره في الأرض، فيمسحها بسرعة، والدجال من الدجل وهو الكذب، لما معه من الكذب، والفتنة، حتىٰ إنه يأمر السماء فتمطر، ويأمر الأرض فتنبت، ويأمر الأرض فتخرج كنوزها، ومعه صورة جنة، وصورة نار، فالنار التي معه هي الجنة، والجنة التي معه هي النار، ولكن يتراءىٰ للناس خلاف الحقيقة، ففتنته شديدة، فتنته عظيمة وشديدة، ويتبعه خلق كثير يفتتنون به، وأكثر من معه اليهود لعنهم الله، فإنه هو إمام اليهود، وهو يظهر في اليهود. وإن تجمعهم - والله أعلم - الآن في فلسطين تمهيد لظهور الدجال منهم، فيتبعونه، ويفتتن فيه خلق كثير إلا من ثبته الله ﷻ، ولا يبقىٰ محل إلا ويأتيه إلا مكة والمدينة، ولكن من أراد الله فتنته فإنه يخرج إليه، من مكة والمدينة، ثم ينزل المسيح عيسىٰ ابن مريم عليه السلام فيقتله.

❁ **قوله**: « وَأَنَّهُ يَقْتُلُ لِلدَّجَّالِ...»:

حينما يظهر الدجال، ويحصل علىٰ المسلمين ما يحصل من الفتن، يجيء الله جل وعلا بالفرج، فينزل المسيح عيسىٰ ابن مريم من السماء؛ لأن الله رفعه إلىٰ السماء، وبقي حيًّا، ثم ينزل في آخر الزمان بأمر الله سبحانه وتعالىٰ، كما قال سبحانه وتعالىٰ فيه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ﴾ أي: نزول المسيح علامة علىٰ قرب الساعة، وفي قراءة «**وإنه لَعَلَمٌ للساعة**»(٤٠٠)؛ أي: علامة علىٰ الساعة، وهو نزول المسيح عليه السلام، فينزل في آخر الزمان حينما تشتد فتنة المسيح الدجال، فيقتله بباب لُد «**علىٰ وزن مد**» مدينة من مدن فلسطين، فيطلبه عيسىٰ عليه السلام، إذا علم الدجال بنزول المسيح هرب، فيطلبه عيسىٰ عليه السلام ويدركه بباب لد، ويقتله، ويريح الله المسلمين من شره.

وعيسىٰ ابن مريم عليه السلام سمي بالمسيح؛ لأنه يمسح علىٰ ذي العاهة فيبرأ بإذن الله، كما قال تعالىٰ عنه أنه قال: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

=

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٠٠) أخرجه ابن جرير الطبرىٰ في «تفسيره»(٢٥/ ٩٠)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور»(٦/ ٢٠) إلىٰ عبد بن حميد.

❁ قوله: « وَأَمْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَثْبِتِ »:

في وقت المسيح عيسىٰ ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ يظهر يأجوج ومأجوج، وهذه العلامة الرابعة، خروج يأجوج ومأجوج: وهم أمة عظيمة من بني آدم، قيل: إنهم من ذرية يافث بن نوح، وقيل غير ذلك، والله أعلم، المهم أنهم من بني آدم، وهم أمة عظيمة، كانوا يفسدون في الأرض وهم أهل ظلم، وأهل بطش، وبأس شديد، فلما جاء ذو القرنين الإسكندر المقدوني، وطاف الأرض كما ذكر الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٦]. فهو قد ذهبت إلىٰ مطلع الشمس، ثم ذهب إلىٰ مغرب الشمس، ثم ذهب إلىٰ السدين جبلين عظيمين، فهناك قال له الناس: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]؛ يعني: نجعل لك مال خراج، وفي قراءة: (هل نجعل لك خراجًا)[٤٠١]؛ يعني: مالًا: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ قَالَ ذو القرنين ﴿مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ﴾؛ يعني: لا أريد منكم شيئًا لما عندي من استعداد، ﴿فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [الكهف: ٩٤،٩٥] فأقام السد بين الجبلين العظيمين، من الحديد والنحاس فلم يستطيعوا حين ذاك ﴿أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]. يعني: أن يتسلقوه ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٨]. يعني: خرقًا فمنعهم الله به، من أن يفسدوا في الأرض، وحائلًا بينهم وبين الناس ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾ [الكهف: ٩٨]. ولكن إذا جاء آخر الزمان فإن هذا السد يزول ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّى جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّى حَقًّا﴾ [الكهف: ٩٨]. فيخرقونه في آخر الزمان، فيسيحون في الأرض، ويعيثون في الأرض فسادًا وقتلًا فيحصل فساد في الأرض، وقتل، ثم إن المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذا الوقت يأمره الله بأن يحرز المسلمين إلىٰ الطور، إلىٰ بلاد بالطور؛ ليتحصنوا بها من يأجوج ومأجوج. ثم يدعون الله ﷻ ويتضرعون إليه، ثم ينزل الله فيهم مرضًا

---

(٤٠١) أخرجه ابن كثير في «تفسيره»(٣/ ١٤١)، وأخرجه -بنحوه- ابن جرير في «تفسيره»(١٦/ ٢٢)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور»(٤/ ٢٥١) من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذه القراءة قرأ بها حمزة والكسائي. ينظر «السبعة في القراءات»(ص٤٠٠)

يأخذ برقابهم فيهلكون جميعًا، فإذا علم المسلمون بهلاكهم يخرجون من حصونهم، فيجدون الأرض مملوءة بجثثهم وروائحتهم المنتنة، فيدعون الله مرة ثانية أن يذهب جثثهم، فيبعث الله طيرًا، فتحمل جيفهم إلىٰ حيث شاء الله، ثم ينزل الله مطرًا يغسل به الأرض بعدهم، ويستريح المسلمون من شرهم.

❁ **قوله**: «فَإِنَّهُ حَقٌّ»:

أي: أمر يأجوج ومأجوج في القرآن، ذكره الله في القرآن ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٦،٩٧] وقد جاء وصفهم في السنة والأحاديث الصحيحة، ووصف ما يجري منهم، هذا من علامات الساعة الكبار.

«**كهدم الكعبة**»: بعد ذلك بعد ما يهلك الله يأجوج ومأجوج، يموت المسيح عليه السلام؛ ويدفن؛ لأن الله أخبر أنه يموت ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]. أي: موت المسيح عليه السلام، فدل علىٰ أنه يموت في آخر الزمان، وإنما أبقاه الله إلىٰ ذلك الوقت لحكمة ثم يموت كما قال سبحانه ﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَ﴾ [الأنبياء:٣٤]. ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فيموت عيسىٰ عليه السلام، قيل: إنه يموت في المدينة ويدفن عند قبر الرسول ﷺ، والله أعلم.

المهم أنه يموت كما في القرآن، ثم يبعث الله ريحًا طيبة يقبض الله بها روح كل مؤمن ومؤمنة، فلا يبقىٰ في الأرض إلا شرار الناس، إذا لم يبق في الأرض إلا شرار الناس، يُرفع القرآن، يرفع من الصدور ومن المصاحف فلا يبقىٰ منه شيء في أيدي الناس، وهذا معنىٰ قول أهل السنة: منه بدأ- أي من الله - وإليه يعود؛ يعني: في آخر الزمان يعود القرآن إلىٰ الله جل وعلا.

ومن علامات الساعة أيضًا هدم الكعبة، الكعبة بيت الله العتيق، الذي حماه الله جل وعلا من أيدي الجبابرة؛ ولذلك سمي بالبيت العتيق، فلا أحد يتمكن من هدمه، ولما أراد أبرهة ملك الحبشة أن يهدمه أرسل الله عليه الطير الأبابيل فأهلكتهم عن آخرهم، وبقي البيت وسيبقىٰ إلىٰ أن يشاء الله في آخر الزمان، عندما يحصل الفساد في الأرض، وينتشر، ولا يبقىٰ علىٰ وجه الأرض

مسلم كما أنه يرفع القرآن، كذلك يهدم البيت، فلا يبقىٰ بيت علىٰ وجه الأرض، والذي يهدمه رجل يقال له: ذو السويقتين من الحبشة، فينقضه حجرًا حجرًا وذلك حين ينتهي الإسلام من الأرض، ولا يبقىٰ فيها إلا أهل الفساد، فيرفع القرآن، وتهدم الكعبة.

❁ **قوله:** «وَأَنَّ مِنْهَا آيَةَ الدُّخَانِ...»:

كذلك من علامات الساعة الدخان، قال تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]. فالدخان قيل: إنه هو الدخان الذي حصل في وقت الرسول ﷺ في المجاعة التي حصلت علىٰ قريش حتىٰ صاروا من شدة الجوع إذا رفع أحدهم رأسه إلىٰ السماء يرىٰ مثل الدخان، ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ۝١٠ يَغْشَى ٱلنَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الدخان: ١٠-١١]. والصحيح أنه دخان يأتي في آخر الزمان، وليس هو الدخان الذي تراءىٰ للناس وقت المجاعة علىٰ قريش، وإنما هو دخان يأتي في آخر الزمان يملأ الدنيا، فالمؤمن يصيبه منه مثل الزكمة، وأما الكافر فإنه يتضرر منه ويدخل في جوفه وأنفه وفمه، ويتضرر؛ لأنه عذاب.

«وأنه يذهب بالقرآن»؛ أي: يرفع كما عرفناه.

❁ **قوله:** «طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ مِنْ دُبُرِ...»:

هذا آخر العلامات، طلوع الشمس من مغربها، جعل الله جل وعلا الشمس تظهر من المشرق وتغيب في المغرب، كما هو المشاهد، وكما في قوله سبحانه علىٰ لسان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لما حاج النمرود الجبار الذي قال: إنا أحيي وأميت، ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. انقطع وانخصم، ولم يستطع الإجابة. أجرىٰ الله جل وعلا العادة علىٰ أن الشمس تخرج من المشرق، وتغرب في المغرب، في فلكها، تخرج علىٰ أناس وتغيب علىٰ أناس، يتعاقب الليل والنهار، يأتي هذا ويذهب هذا إلىٰ آخر الزمان فحينئذٍ بدل أن تخرج الشمس من المشرق تخرج من المغرب، وهذا من علامات الساعة يراها الناس حينما تخرج من المغرب، وهذا عند خراب الدنيا، ونهاية الدنيا وحينئذٍ إذا طلعت الشمس من مغربها لا تقبل التوبة، ولا تقبل إسلام الكافر، والمذنب والعاصي إذا تاب من ذنبه لا يقبل توبته، قال تعالىٰ:

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ بعض آيات ربك وهو طلوع الشمس من مغربها.

قوله: «طُلُوعُ شَمْسِ الأُفقِ مِنْ دَبُورِ»: الدبور: هو الغرب، سمي دبورًا؛ لأنه دبر الكعبة.

قوله: « كَذَاتِ أَجْيَادٍ عَلَىٰ المشْهُورِ»:

أي: كذلك من علامات الساعة، **«ذات أجياد»**: وهي الدابة التي تخرج من أجياد على القول المشهور من أقوال أهل العلم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]. دابة تخرج في مكة، قيل: تخرج من أجياد من بين جبال أجياد، تخرج على الناس، وتسمهم، تكتب على المؤمن مؤمن، وتكتب على الكافر كافر، ولا تدع أحدًا على وجه الأرض إلا وتكتب هل هو مؤمن أو كافر، فيصبح الناس متميزين، هذا مؤمن وهذا كافر.

قوله: « وَآخِرُ الآيَاتِ حَشْرُ النَّارِ »:

وهي نار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى أرض المحشر في الشام، تبيت بهم إذا باتوا وتقيل معهم إذا قالوا، ولا تترك أحدًا إلا وتسوقه من المشرق والمغرب والجنوب، ومن كل مكان.

كما أتى ذلك في محكم الأخبار أي الأدلة عن الرسول ﷺ.

قوله: « فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ...»:

كل هذه العلامات التي ذكرها صحت بها الأخبار، من القرآن، ومن السنة عن الرسول ﷺ، فيجب الإيمان بها، ولا يجوز التردد فيها أو التشكيك فيها، أو تأويلها؛ لأن هناك من جهال الكتاب أو من أهل الضلال من يحرف هذه الآيات وينكر مدلولها، ينكر بعضهم نزول المسيح عيسى ابن مريم، وبعضهم ينكر خروج المهدي، وبعضهم ينكر خروج الدجال.

الواجب على المؤمن الإيمان بما صح في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن لا يحكم عقله

ويكذب بآيات الله كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]. فالمؤمن لا يتدخل في الأدلة، بل يثبتها كما جاءت، ويؤمن بها إن كان عرف معناها فالحمد لله، وإلا يسلم لله ولرسوله، ولا يجهد ويتعسف، ويضلل الناس ويشككهم في أمور دينهم، وعلامات الساعة أُلف فيها مؤلفات، منها: «النهاية» لابن كثير، آخر كتاب «البداية والنهاية» ومنها كتاب «الإشاعة في أشراط الساعة» لابن رسول البرازنجي، وهو موجود ومطبوع، ومنها كتاب «الإذاعة في أشراط الساعة» للشيخ صديق حسن خان القنوجي وهو مطبوع ومتداول، ومن آخرها ما ألفه الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو كتاب «إتحاف الجماعة في ذكر أشراط الساعة» وهو كتاب يتكون من مجلدين وهو كتاب ضخم، وغزير العلم، وغزير الفائدة، رحمه الله وجزاه خيرًا، وهو مطبوع ومتداول، والعلماء يذكرون أشراط الساعة في آخر كتب العقائد، مثل السفاريني هنا، فالعلماء يذكرونها في كتب العقائد؛ لأنه يجب اعتقادها، والإيمان بها وعدم التلاعب بها.



فصل في أمر المعاد

١١٥- وَاجْـزِمْ بِـأَمْرِ «البَعْـثِ وَالنُّـشُورِ» وَ «الْحَـشْرِ» جَزْمًـا بَعْـدَ «نَفْـخِ الـصُّورِ»

١١٦- كَـذَا وُقُـوف الخَلْـقِ «لِلْحِـسَابِ» وَ «الـصُّحْف» وَ «الميـزَان» لِلثَّـوَابِ

١١٧- كَـذَا «الـصِّرَاطُ» ثُـمَّ حَـوْضُ المُـصْطَفَىٰ فَيَــا هَنَـــا لِمَــنْ بِــهِ نَـــالَ الـــشِّفَا

١١٨- عَنْـــهُ يُـــذَادُ الـــمُفْتَرِي كَـــمَا وَرَدْ وَمَـــنْ نَحَـــا سُـــبُلَ الـــسَّلَامَةِ لَمْ يُـــرَدْ

١١٩- فَكُــنْ مُطِيعًــا وَاقْــفُ أَهْــلَ الطَّاعَــة فِي «الـــحَوْضِ» وَ «الكَـــوْثَرِ» وَ «الـــشَّفَاعَة»

١٢٠- فَإِنَّهَـــا ثَابِتَـــةٌ لِلْمُـــصْطَفَىٰ كَغَـــيرِهِ مِـــنْ كُـــلِّ أَرْبَـــابِ الوَفَـــا

١٢١- مِـــن عَـــالِمٍ كَالرُّسْـــلِ وَالأَبْـــرَارِ سِـــوَىٰ الَّتِـــي خُـــصَّتْ بِـــذي الأَنْـــوَار

❊ الشرح ❊

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ قوله: «وَاجْزِمْ»:

أي: جزم إيقان وإذعان، **«بأمر البعث»**: بعد الموت، **«والنشور»**: من القبور، **«والحشر»**: لأجل الجزاء، وفصل القضاء، **«جزمًا»**: مصدر مؤكد لعامله الذي هو أجزم، **«بعد»**: ظرف زمان، **«نفخ الصور»**: المراد نفخة البعث، وفي الترمذي وحسنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصور ؟ قال: **«قرن ينفخ فيه»**[٤٠٢].

وحاصل ما ذكر في هذا البيت **أربعة أشياء**: البعث، والنشور، والحشر، والنفخ في الصور.

أما البعث فالمراد به: المعاد الجسماني. فإنه المتبادر عند الإطلاق، ويجب الإيمان به واعتقاده ويكفر منكره.

---

(٤٠٢) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في ذكر البعث والصور، برقم (٤٧٤٢)، والترمذي، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب: شأن الصور، برقم (٢٤٣٠)، وأحمد (٢/ ١٦٢)، وغيرهم من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٣٨٦٣).

وأما النشور: فهو يرادف البعث في المعنىٰ. يقال: نشر الميت ينشر نشورًا إذا عاش بعد الموت. وأنشره الله؛ أي: أحياه. ومن قوله: «**أمر البعث والنشور**».

وأما الحشر: فهو في **اللغة**: الجمع. تقول: حشرت الناس إذا جمعتهم، والمراد به: جمع أجزاء الإنسان بعد التفرقة، ثم إحياء الأبدان بعد موتها.

وأما النفخ في الصور: فهو ثلاث نفخات: نفخة الفزع، وهي التي يتغير بها العالم ويفسد نظامه. وهي المشار إليها بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥].

يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنظُرُ﴾؛ أي: ما ينتظر هؤلاء ؟ أي: كفار مكة. ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾: وهي النفخة الكائنة عند قيام الساعة، ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾: في محل نصب صفة لصيحة.

قال الزجاج: فواق -بفتح الفاء وضمها- لغتان بمعنىٰ واحد، وهو الزمان الذي بين حلبتي الحالب، ورضعتي الراضع.

وقال السدي: ما لها من إفاقة، ونفخة الصعق وفيها هلاك العالم. قال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر:٦٨]، وقد فسر الصعق بالموت ونفخة البعث، وقد دل عليها قوله تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس:٥١]. وقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

❁ **قوله**: «كَذَا...»:

أي: كما يجب الإيمان بالبعث، وما عطف عليه يجب الجزم، والإيمان بأمر، «**وقوف الخلق**»: من الإنس، والجن، والدواب، والطير.

قال تعالىٰ: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]. والضمير المنصوب في قوله تعالىٰ: «**وحشرناهم**»: مراد به الخلائق، «**للحساب**»: الثابت بالكتاب والسنة، وإجماع أهل الحق بلا ارتياب. قال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]. وقال تعالىٰ في حق أعدائه: ﴿أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨].

قال الثعلبي: الحساب: تعريف الله ﷻ الخلائق مقادير الجزاء علىٰ أعمالهم، وتذكيره إياهم ما

قد نسوه من ذلك. يدل على هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ﴾ [المجادلة: ٦] أحصاه الله ونسوه.

«و»: كذا وقوف الخلق لأخذ، «**الصحف**»: جمع: صحيفة وهي التي كتبتها الملائكة، وأحصوا ما فعله كل إنسان من سائر أعماله في الدنيا القولية والفعلية.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]. أي: فتحت وبسطت للحساب؛ لأنها تطوى عند الموت وتنشر عند الحساب، فيقف كل إنسان على صحيفته فيعلم ما فيها، فيقول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

ويجوز أن يراد: نشرت بين أصحابها؛ أي: فرقت بينهم، وكذا «و»: وقوف الخلق لأجل «**الميزان للثواب**»؛ أي: ثواب الأعمال الصالحة، وبيان السيئات الفاضحة.

قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والحق أن الكفار لا يقيم الله تعالى لهم وزنًا لقوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. ومن قال: توزن أعمالهم لوروده في ظواهر الآيات. قال مجيبًا الآية الكريمة: بأنه تعالى لا يقيم لهم وزنًا نافعًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. أي: كالهباء في عدم نفعه وحصول فائدة.

والحق أن مؤمني الجن كالإنس في الوزن، وكافرهم ككافرهم.

قال العلامة الشيخ مرعي: إن المراد بالميزان: الميزان الحقيقي لا مجرد العدل خلافًا لبعضهم.

قال العلماء: له لسان وكفتان توزن به صحائف الأعمال.

قال ابن عباس: توزن الحسنات في أحسن صورة، والسيئات في أقبح صورة.

۞ **قوله**: «كَذَا الصِّرَاطُ...»:

أي: يجب الإيمان به؛ لأنه حق ثابت، وهو **لغةً**: الطريق الواضح، ومنه قول جرير:

أمـــير المـــؤمنين عـــلى صراط   إذا اعـــوج المـــوارد مـــستقيم

وفي الشرح: جسر ممدود علىٰ متن جهنم يرده الأولون والآخرون، فهو قنطرة بين الجنة والنار، وخلق من حين خلقت جهنم.

ونقل في «كنز الأسرار» عن بعض أهل العلم: أنه يجوز أن يخلقه الله تعالىٰ حين يضرب علىٰ متن جهنم، والله أعلم.

«**ثم**» اجزم بعد البعث، والنشور، وأخذ الصحف والمرور بثبوت، «**حوض المصطفىٰ**»: وهو نبينا محمد ﷺ، فإنه حق بإجماع أهل الحق، وقد ورد في «الصحيحين» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه عدد نجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ أبدًا**»[٤٠٣].

«**فيا هنا**»: الهنيء ما أتاك بلا مشقة، كأنه يقول: أيها الشراب السائغ الهنيء الآتي بلا مشقة أقبل، «**لمن**»؛ أي: علىٰ أي شخص من ذكر أو أنثىٰ، «**به**»؛ أي: سبب الشرب منه، «**نال**»؛ أي: أصاب، ومراده أعطىٰ «**الشفا**»: من ظمأ ذلك اليوم.

قوله: «عَنْهُ... »:

أي: عن حوض المصطفىٰ ﷺ، «**يذاد**»؛ أي: يطرد «**المفتري**»: من الفرية -بكسر الفاء- أي: الكذب، فالمطرود عن حوضه ﷺ من كذب علىٰ الله ورسوله، وأحدث في الدين ما لم يأذن به الله ولا رسوله، «**كما ورد**»: ذلك في أحاديث، منها ما أخرجه الشيخان عن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا فرطكم علىٰ الحوض، وليرفعن إلي رجال منكم إذا أهويت لأناولهم، اختلجوا دوني فأقول؛ أي: رب أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٤٠٤].

قال في جامع الأصول: اختلجوا إذا استلبوا وأخذوا بسرعة.

---

(٤٠٣) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٧٩) ومسلم كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٤٠٤) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض...، برقم (٦٥٧٥)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٢٩٧)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال القرطبي: قال علماؤنا: كل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله، ولم يأذن به، فهو من المطرودين عن الحوض، وأشدهم طراد من خالف جماعة المسلمين، كالخوارج، والروافض، والمعتزلة، «**ومن**»؛ أي: أيّ شخص، «**نحا**»؛ أي: قصد، «**سبل**»: جمع سبيل وهو الطريق، «**السلامة**»؛ أي: البراءة من عيوب البدع المضلة وكبائر الذنوب، فإنه يرد الحوض و «**لم يرد**»: عنه لكونه متبعًا لا مبتدعًا سالكًا سبيل النجاة، وأما من خالف رسول الله ﷺ، قولًا أو فعلًا، وإن خدعته نفسه بأنه معظم لرسول الله، ومحب له، فهذا جاهل مغرور يقال له غدًا عند الورود: بعدًا وسحقًا.

قوله: « **فَكُنْ مُطِيعًا...**»:

«**فكن**»: أيها الناظر السامع، «**مطيعًا**»: لما جاءت به الأخبار وصحت بمقتضاه الآثار من صريح المنقول، وصحيح المعقول. «**واقف**»؛ أي: اتبع، «**أهل الطاعة**»: من أهل السنة والجماعة، «**في**»: اعتقاد ثبوت، «**الحوض**»: الذي تقدم ذكره، «**و**»: اقف أهل السنة أيضًا في اعتقاد ثبوت، «**الكوثر**»: لنبينا محمد ﷺ، وهو نهر في الجنة كما فسره بذلك أكثر العلماء.

وفي «صحيح البخاري» عن أنس رضي الله عنه قال: لما عرج النبي ﷺ إلى السماء قال: «**أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ مجوفًا. فقلت: ما هذا يا جبريل ؟ قال: هذا الكوثر**»[٤٠٥] والذي عليه المحققون أن الكوثر غير الحوض، وأن الحوض قبل الصراط.

قال القرطبي: والمعنى يقتضي ذلك، فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشًا فناسب تقديمه لحاجة الناس. ورجح القاضي عياض أن الحوض بعد الصراط، وأن الشرب منه يقع بعد الحساب، والنجاة من النار.

وقال ابن حمدان: يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة، وبعد جواز الصراط، والله أعلم.

«**و**»: اقف أهل الحق بثبوت، «**الشفاعة**»: لنبينا ﷺ، ولغيره ممن يأتي ذكرهم، وهي **لغة**: الوسيلة والطلب. **وعرفًا**: سؤال الخير للغير. كذا عرفها بعضهم، والحق أنها مشتقة من الشفع

---

(٤٠٥) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض...، برقم (٦٥٨١)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

الذي هو ضد الوتر، فكأن الشافع ضم سؤاله إلىٰ سؤال المشفوع له، والمشفع -بكسر الفاء- الذي يقبل الشفاعة، والمشفع الذي تقبل شفاعته، فنبينا محمد ﷺ هو الشافع المشفع، ولكن شفاعته ما تكون إلا للمخلصين الموحدين، ولما قال له ﷺ أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك ؟ قال: «**من قال: لا إله إلا الله خالصا من قلبه**»(٤٠٦).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة**»(٤٠٧)، فهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئًا.

وأما من ابتدع في الدين وأشرك مخلوقًا في عبادة رب العالمين سواء كان ملكًا، أو نبيًّا، أو وليًّا، أو ادعىٰ أن الأموات ينفعون من دعاهم والتجأ إليهم، وأنهم وسائل بينه وبين الله، فهذا لا تناله شفاعة رسول الله ﷺ، إذ هي لأهل الإخلاص، وهذا ليس بمخلص، بل هو مشرك وافق باعتقاده المشركين القائلين: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]. والشفاعة ما تكون إلَّا بعد الإذن والرضىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥]. وقال تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

وأصل شرك العالم طلب الحوائج من الموتىٰ والاستغاثة بهم، ولم يعلم الجاهلون أن الأموات قد انقطع عملهم، فلا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، فضلًا عمن استغاث بهم وجعلهم وسائل وشفعاء بينه وبين الله.

قوله: «فَإِنَّهَا...»:

أي: الشفاعة العظمىٰ وغيرها من الشفاعات الآتي ذكرها، «**ثابتة**»: بالنقل الصحيح،

---

(٤٠٦) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: الحرص علىٰ الحديث، برقم (٩٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٠٧) أخرجه البخاري، في كتاب: الدعوات، باب: لكل نبي دعوة مستجابة، برقم (٦٣٠٤) ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، برقم (١٩٨، ١٩٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بل المتواتر «لـ» ـنبي، «لمصطفىٰ»: محمد ﷺ، «كـ» ـما أنها ثابتة لـ «غيره»؛ أي: غير نبينا عليه الصلاة والسلام.

«من كل أرباب»؛ أي: أصحاب، «الوفا» بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، «من عالم»: عامل بعلمه، كما روىٰ البيهقي عن جابر مرفوعًا: «**يبعث العالم والعابد فيقال للعابد: ادخل الجنة، ويقال للعالم: أثبت حتىٰ تشفع للناس بما أحسنت أدبهم**»[٤٠٨]، «كالرسل» والأنبياء عليهم السلام.

وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**أنا أول شافع وأول مشفع**»[٤٠٩] أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

وأخرج ابن ماجه والبيهقي عن عثمان بن عفان مرفوعًا: «**يشفع يوم القيامة الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**»[٤١٠].

«والأبرار»: جمع بار. وهم الأتقياء الأخيار. فروىٰ البيهقي وغيره عن أنس مرفوعًا: «**إن الرجل يشفع في الرجل، والرجلين، والثلاثة يوم القيامة**»[٤١١].

والحاصل: أن للناس شفاعات بقدر أعمالهم وعلو مراتبهم، ولكن لا يشفعون إلا لمن ارتضىٰ، وهم من خشيته مشفقون من ذا الذي يشفع عند إلا بإذنه، «سوىٰ»: الشفاعات، «التي خصت بذي»؛ أي: بصاحب «الأنوار» نبينا محمد ﷺ، فلا يشاركه فيها نبي مرسل، ولا ملك مقرب.

وذكر الإمام ابن القيم أن الشفاعة ستة أنواع:

الأول: الشفاعة الكبرىٰ، التي يتأخر عنها أولو العزم عليهم الصلاة والسلام حتىٰ تنتهي

(٤٠٨) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، برقم (١٧١٧)، من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب»، برقم (٦٤): موضوع.

(٤٠٩) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا ﷺ علىٰ جمع الخلائق، برقم (٢٢٧٨)، وأبو داود كتاب: السنة، باب: في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، برقم (٤٦٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤١٠) أخرجه البيهقي في «الشعب»(٢/ ٢٦٥)، واللفظ له، و أخرجه ابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ذكر الشفاعة، برقم (٤٣١٣)، بدون لفظ:« ثم العلماء» ، والبزار، برقم (٣٧٢)، بلفظ:«أول من يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم الشهداء ثم المؤذنون»، وقال الألباني:«موضوع» .انظر «ضعيف الجامع»، برقم (٢١٤٨).

(٤١١) قال الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٥٠٥): «صحيح علىٰ شرط الشيخين».

إليه ﷺ فيقول: «**أنا لها**» وذلك حين يرغب الخلائق إلىٰ الأنبياء ليشفعوا لهم إلىٰ ربهم حتىٰ يريحهم من مقامهم في المواقف، وهذه شفاعة يختص بها لا يشاركه فيها أحد.

الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها. وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه.

الثالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمته قد استوجبوا النار بذنوبهم، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النار بذنوبهم، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ، وقد أجمع عليه الصحابة وأهل السنة قاطبة، وبدعوا من أنكرها وصاحوا به من كل جانب، ونادوا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفعة درجاتهم، وهذه مما لم ينازع فيها أحد، وكلها مختصة بأهل الإخلاص الذين لم يتخذوا من دون الله وليًّا ولا شفيعًا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

السادس: شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتىٰ يخفف عذابه، وهذه خاصة بأبي طالب وحده.

• قال العلامة ابن قاسم:

۞ **قوله**: « وَاجْزِمْ بِأَمْرِ البَعْثِ وَالنُّشُورِ وَالْحَشْرِ جَزْمًا بَعْدَ نَفْخِ الصُّورِ »:

أي: واجزم جزم إيقان واعتقاد، بالبعث بعد الموت، وبالنشور من القبور، والحشر لفصل القضاء؛ «**جزمًا**»: مصدر مؤكد؛ وذلك كله واقع بعد النفخ في الصور، والمراد نفخة البعث.

ومعاد الأبدان متفق عليه، وبين المسلمين، واليهود، والنصارىٰ، وسائر أهل الملل، قال تعالىٰ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] وقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. وقال ﷺ للعاص بن وائل، وقد جاءه بعظم حائل، ففته بيده، فقال: يا محمد أيحيي الله هذا بعدما أرم؟ قال: «**نعم يبعثه الله ثم يميتك، ثم يحييك، ثم**

يدخلك نار جهنم»[٤١٢].

والنشور: يرادف البعث في المعنىٰ، يقال: نشر الميت، وأنشره أحياه، وأما الحشر؛ فهو في اللغة: الجمع، تقول حشرت الناس إذا جمعتهم؛ والمراد: جمع أجزاء الإنسان بعد تفرقها، ثم إحياء الأبدان بعد موتها، فيبعث الله جميع العباد، ويعيدهم بعد موتهم، ويسوقهم إلىٰ محشرهم، لفصل القضاء بالكتاب والسنة، والإجماع.

وأما النفخ في الصور، فإذا أطلق فالمراد به: نفخة البعث والنشور؛ وينفخ فيه ثلاث نفخات.

نفخة الفزع: وهي التي يتغير بها العالم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ﴾ [ص: ١٥]. أي: رجوع ومرد، وقال: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٨٧]. سميت نفخة الفزع، لما يقع من هول تلك النفخة.

والنفخة الثانية: نفخة الصعق، وفيها هلاك كل شيء، قال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر: ٦٨]. وفسر الصعق بالموت، وهو متناول حتىٰ الملائكة، والاستثناء متناول لمن في الجنة، من الحور العين وغيرهم.

والثالثة: نفخة البعث والنشور، قال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]. وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وأخرج ابن جرير والبيهقي وغيرهما، من حديث أبي هريرة، قلت: وما الصور. قال: «قرن عظيم، إن عظم دارة فيه، كعرض السماء والأرض، فينفخ فيه ثلاث نفخات، الأولىٰ نفخة الفزع، والثانية نفخة الصعق والثالثة نفخة القيام لرب العالمين»[٤١٣].

❁ قوله: « كَذَا وُقُوف الخَلْقِ لِلْحِسَابِ »:

أي: كما يجب الجزم بالبعث والنشور، يجب الجزم بقيام الخلق، من الإنس، والجن، والدواب،

---

(٤١٢) أخرجه الحاكم، برقم (٣٦٠٦).

(٤١٣) أخرجه إسحاق بن راهوية في «مسنده»، (١/ ٨٤/ ١٠).

والطير، وغيرهم، لرب العالمين، قال تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]. وفي ذلك الموقف أهوال عظيمة، تذهل كل مرضعة عما أرضعت، وهو حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، يوم يقوم الناس فيه لرب العالمين، حفاة عراة غرلًا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، ينزل فيه الرب لفصل القضاء، يحمل عرش ربك فوقهم يومئذٍ ثمانية.

وهذا العرض للحساب، ثابت بالكتاب والسنة وإجماع السلف، قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢،٩٣] ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]. ويدخل الله الجنة أقوامًا بغير حساب، كما في «الصحيحين»: «**هذه أمتك ومعهم سبعون ألفًا، يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**»[٤١٤]. وذكر أنهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون.

❁ **قوله**: « **وَالصُّحْف وَالميزَان للثَّوَابِ** »:

أي: ويجب الجزم بأخذ الصحف -جمع صحيفة- وهي صحف الأعمال قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]. وذقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة: ١٩]. ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ [الحاقة: ٢٥]. فنشر الصحف، وأخذها باليمين، أو الشمال، يجب الإيمان به، لثبوته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وقدم الحساب عليه للقافية، أو تقديمًا للمقاصد على الوسائل.

وقوله «**والميزان**»؛ **أي**: يجب الجزم بالميزان؛ لأجل ثواب الأعمال الصالحة، وغب السيئات الفاضحة، فنؤمن بأن الميزان الذي توزن به الحسنات والسيئات حق، لثبوته بالكتاب والسنة والإجماع، وأن له كفتين، توزن بهما صحائف الأعمال، وقد بلغت أحاديثه حد التواتر.

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ

---

(٤١٤) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم (٥٧٠٥م)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢١٨)، وغيرهما من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢،١٠٣]. فيحاسب الله الخلائق، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه، كما وصف ذلك في الكتاب والسنة، وأما الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنهم لا حسنات لهم ؟، ولكن تعد أعمالهم ويقرون بها، ويجزون عليها.

❁ **قوله**: «كَذَا الصِّرَاطُ ثُمَّ حَوْضُ الْمُصْطَفَىٰ فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا»:

وكذا يجب الجزم بثبوت «**الصراط**»، وهو في اللغة: الطريق الواضح؛ وفي الشرع: جسر منصوب علىٰ متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار، يرده الأولون والآخرون، فيمرون عليه علىٰ قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالطير، وكأجاود الخيل والركاب تجري بهم أعمالهم، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف ويلقىٰ في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم، فمن مر علىٰ الصراط دخل الجنة، فإذا عبروا وقفوا علىٰ قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا، أذن لهم في دخول الجنة.

وقوله «**ثم حوض المصطفىٰ**»؛ **أي**: اجزم بثبوت حوضه ﷺ فهو حق ثابت بإجماع أهل الحق، متواتر عنه ﷺ، ففي «الصحيحين»: «**حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ أبدًا**»[٤١٥].

وفي «الصحيحين»: «**إن قدر حوضي ما بين أيلة وصنعاء**»[٤١٦]. فيا هنا لشخص نال الشفاء، بالشرب من ذلك الحوض، وقال المصنف **أي**: أيها الشراب السائغ الهنيء، الآتي بلا مشقة، أقبل علىٰ شخص، بسبب الشرب منه، نال الشفاء من ظمأ ذلك اليوم، والشفاء هو الدواء.

---

(٤١٥) سبق تخريجه.

(٤١٦) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٨٠)، ومسلم: كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ، برقم (٢٣٠٣)، وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

❁ **قوله:** «عَنْهُ يُذَادُ الـمُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ»:

أي: عن حوض النبي ﷺ، وعن الشرب منه؛ «**يذاد**»؛ **أي:** يطرد المفتري، من الفرية، الكاذب على الله ورسوله، من المحدثين في الدين كما ورد، ففي «صحيح مسلم»: «**ليردن على الحوض أقوام، فيختلجون دوني، فأقول: أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[(٤١٧)].

وفي «الصحيحين»: «**أنا فرطكم على الحوض، من ورد شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا، وليردن علي أقوام، أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم، فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا، لمن بدل بعدي**»[(٤١٨)].

وفيهما أيضًا: «**إني على الحوض أنظر من يرد علي منكم، ويؤخذ ناس دوني، فأقول: يا رب مني ومن أمتي**»[(٤١٩)]. وفي رواية: «**فأقول: أصحابي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك، فوالله ما برحوا يرجعون على أعقابهم**»[(٤٢٠)].

❁ **قوله:** «وَمَنْ نَحَا نَحْوَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ»:

أي: وأي شخص قصد طريق السلامة، ونهج الحق، وسلم من البدع، يرد عليه ﷺ الحوض، لا يرد عن الشرب منه، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مما مر وغيره.

❁ **قوله:** «فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعة...»:

أي: فكن أيها الناظر للنظم، «**مطيعًا**»: لما جاءت به الأخبار، «**واقف**»؛ **أي:** اتبع أهل

---

(٤١٧) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٨٢)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ، برقم (٢٣٠٤)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤١٨) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٨٣)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ، وصفاته، برقم (٢٢٩٠)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٤١٩) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٩٣)، ومسلم، كتاب: الفضائل ، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٢٩٣)، وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

(٤٢٠) السابق.

الطاعة، من فرقة أهل السنة والجماعة، في إثبات الحوض للنبي ﷺ في عرصات القيامة، وإثبات الكوثر وهو نهر في الجنة، أو هو الخير الكثير ومنه النهر.

وفي «صحيح مسلم» في الكوثر، قال: «**هو نهر أعطانيه ربي في الجنة، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة**»(٤٢١).

وفي «صحيح البخاري»: «**بينا أنا أسير في الجنة، إذا أنا بنهر حافتاه قباب اللؤلؤ المجوف، فقلت ما هذا يا جبرائيل ؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربك**»(٤٢٢)، وللترمذي وصححه، سئل: ما الكوثر ؟ قال: «**ذاك نهر أعطانيه الله** -يعني: في الجنة- **أشد بياضًا من اللبن وأحلىٰ من العسل فيه طير أعناقها كأعناق الجزر**»(٤٢٣). وقد تواترت الأحاديث من طرق تفيد القطع بنهر الكوثر، وكذلك أحاديث الحوض.

وفي «صحيح مسلم»، في صفة الحوض، أنه يشخب فيه ميزابان من السماء، من نهر الكوثر(٤٢٤). وصرح بعض أئمة السلف، أن الذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الكوثر: أنه نهر عظيم في الجنة، والواردة في الحوض: أنه حوض عظيم في عرصات القيامة، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر.

وقال القرطبي: الكوثر: حوضان؛ **أحدهما**: في الموقف قبل الصراط؛ **والثاني**: في الجنة؛ وكلاهما يسمىٰ كوثرًا، والله أعلم.

---

(٤٢١) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال البسملة، آية من أول كل سورة سوىٰ براءة، برقم (٤٠٠)، وأبو داود كتاب: السنة، باب: في الحوض، برقم (٤٧٤٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤٢٢) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، برقم (٤٩٦٤)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤٢٣) أخرجه الترمذي، كتاب: صفة الجنة، باب: ما جاء في صفة طير الجنة، برقم (٢٥٤٢)، وأحمد (٣/ ٢٣٦)، وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٦٤١)، والصحيحة، برقم (٢٥١٤).

(٤٢٤) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٣٠٠)، وأحمد (٥/ ١٤٩)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

❁ **قوله**: «وَ الشَّفَاعَة »:

أي: واتبع أهل السنة في إثبات الشفاعة.

وهي لغة: الوسيلة والطلب.

وعرفًا: سؤال الخير للغير؛ مشتقة من الشفع ضد الوتر، فكأن الشافع ضم سؤاله إلىٰ سؤال المشفوع له.

❁ **قوله**: «فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ...»:

أي: فإن الشفاعة العظمىٰ، وغيرها من سائر الشفاعات، الآتي ذكرها، ثابتة بالنقل الصحيح المتواتر للمصطفىٰ ﷺ كما أنها ثابتة لغيره، من كل أصحاب الوفاء، بامتثال الأوامر، والانتهاء عن الزواجر.

❁ **قوله**: «مِن عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ »:

أي: الشفاعة ثابتة لأرباب الوفاء، «**من عالم**»: عامل بعلمه، معلم لغيره؛ وهم الربانيون، وهؤلاء هم ورثة الأنبياء، فكما نفعوا الناس في الدنيا بالتعليم، كذلك ينفعونهم بالشفاعة عند الله، «**كالرسل**»: جمع رسول، وهو: من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه؛ وكذا الأنبياء، وهؤلاء هم خواص الخلق عند الله، و«**الأبرار**»: وهم الأتقياء الأخيار.

فيجب أن يعتقد: أن غير النبي ﷺ من سائر الرسل، والأنبياء، والملائكة، والصحابة، والعلماء، والشهداء، والصالحين، والصديقين، والأولياء، والأفراط، وغيرهم يشفعون عند الله بإذنه، لمن رضي قوله وعمله، كما ثبتت بذلك الأخبار، عن النبي ﷺ وأجمع عليه المسلمون.

❁ **قوله**: «سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَار »:

أي: «**سوىٰ**»: الشفاعات، «**التي خصت**»: بصاحب الأنوار محمد ﷺ، فلا يشاركه فيها نبي مرسل، **ولا ملك مقرب، ولا صديق**، ولا شهيد، ولا غيرهم.

الشفاعة الأولىٰ: يشفع في أهل الموقف، حتىٰ يقضىٰ بينهم، بعد أن تتراجع الأنبياء آدم،

ونوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ بن مريم، الشفاعة، حتىٰ تنتهي إليه ﷺ فيقول: أنا لها، وهذا هو المقام المحمود، الذي يحمده فيه الأولون والآخرون.

والشفاعة الثانية: يشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

وأما الشفاعة الثالثة: فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها، ويخرج الله من النار أقوامًا بغير شفاعة، بل بفضله ورحمته.

• قال العلامة ابن عثيمين:

۞ **قوله**: « وَاجْزِمْ بِأَمْرِ البَعْثِ وَالنُّشُور... »:

وهذا يوم القيامة، «**والبعث**»؛ أي: الإخراج، «**والنشور**»؛ أي: النشر والتفريق والتوزيع، ثم قال: «**والحشر جزمًا بعد نفخ الصور**»، وذلك أن الله سبحانه وتعالىٰ يأمر إسرافيل وهو أحد الملائكة الموكلين بحمل العرش أن ينفخ في الصور، والصور وصف بأنه قرن عظيم واسع؛ سعته كسعة السماء والأرض، تودع فيه الأرواح عند نفخه، فإذا نفخ فيه أولًا فزع الناس، ثم صعقوا وهلكوا كلهم، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧]. وقال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقد اختلف العلماء رحمهم الله هل النفخ يكون ثلاث مرات؛ نفخ الفزع، ونفخ الصعق، ونفخ البعث، أو هو مرتان فقط، وأن نفخ الفزع والصعق واحد؛ ينفخ أولًا فيفزع الناس ثم يصعقون، وينفخ ثانيًا فيقومون من قبورهم لرب العالمين ؟ وهذا الأخير هو الأقرب للصواب، والأمر في هذا قريب.

حتىٰ لو قال قائل بأنه ينفخ أولًا فيفزع الناس، ثم ينفخ فيموتون، لم يكن ذلك متناقضًا، لكن الأقرب أنهما نفختان فقط.

وقوله «**كذا وقوف الخلق للحساب**»: كذا وقوف الخلق؛ يعني: المخلوقين، فالخلق مصدر أريد به اسم المفعول، وقوفهم للحساب؛ أي: ليحاسبهم الله ﷻ.

والكلام في الحساب في أمور، منها:

أولًا: أن الحساب يتنوع: فالحساب ينقسم إلى حساب للمؤمن، وحساب للكافر:

أما حساب المؤمن: فإن الله تعالىٰ يخلو به وحده، ويقرره بذنوبه حتىٰ يقر ويعترف بها، ثم يقول الله له: قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، فينجو.

وأما حساب الكافر: فليست كيفيته كحساب المؤمن، فإنه تحصىٰ أعماله وتبين، ثم يخزىٰ بها والعياذ بالله، ويقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

فالمؤمن حسابه ستر، وبينه وبين ربه، أما الكافر فحسابه كشف يفضح به بين الناس. نسأل الله أن يستر علينا.

ثانيًا: أن الحساب ليس عامًّا: بل إن من الناس من ينجو من الحساب فلا يحاسب، بل ويدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، ومنهم سبعون ألفًا كما هو ثابت في «الصحيحين»[(٤٢٥)] عن النبي ﷺ، وقد روىٰ الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد أن مع كل واحد منهم سبعين ألفًا؛ فعددهم حاصل ضرب السبعين ألفًا في سبعين ألفًا، وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلىٰ ربهم يتوكلون[(٤٢٦)].

فالحساب إذن يتنوع، وهو ليس عامًّا لكل أحد.

❁ **قوله**: «الصُّحُف ...»:

يعني: الصحف التي كتبت فيها أعمال العبد، وهي التي كتبتها الملائكة في الدنيا، قال الله تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ۝٩ وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ٩-١١]. وقال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ

---

(٤٢٥) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: من اكتوىٰ أو كوىٰ غيره وفضل من لم يكتو، برقم (٥٧٠٥)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل علىٰ دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢٢٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤٢٦) أخرجه أحمد (١/ ٦)، وغيره من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٠٥٧)، و «الصحيحة»، برقم (١٤٨٤).

كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤].

فهذه الصحف قد كتبت من قبل وسجلت، فتنشر يوم القيامة، ويقال للرجل: اقرأ كتابك كفىٰ بنفسك اليوم عليك حسيبًا، وقد قال بعض السلف: والله لقد أنصفك من جعلك حسيبًا علىٰ نفسك.

وهذه الصحف تنشر وتتطاير، فينقسم الناس فيها إلىٰ قسمين: قسم يأخذها باليمين؛ وقسم يأخذها بالشمال، وفي آية ثالثة من وراء الظهر، ويحتمل أن تكون هذه صفة ثالثة، ويحتمل أن تكون صفة في صفة الشمال، وهو الصنف الثاني، وهذا هو الأقرب، والأول محتمل.

ثم إن الآخذ لكتابه بيمينه يفتخر ويقول للناس كما قال تعالىٰ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]. ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ١٠ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا﴾ [الانشقاق: ١٠، ١١]. ويقول كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ٢٥ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ٢٦ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ٢٧ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٩].

وهذا كما نشاهده في الدنيا حين يعطي إنسان نتيجة الاختبار، فإن كان ناجحًا فإنه يرفعها ويقول: انظروا. انظروا. وإن كان راسبًا خرج منسلًّا.

فالإنسان المؤمن يفرح ويقول للناس: هاؤم اقرءوا كتابي، ويبين السبب؛ إني ظننت أني ملاقٍ حسابي؛ يعني: أيقنت ذلك.

والصحف هي الكتب التي كتبت فيها أعمال العباد، بحيث يأخذها الناس باليمين وبالشمال أو من وراء الظهر، والذي من وراء الظهر هو الشمال، لكنه والعياذ بالله تخلع يده إلىٰ الخلف كما جعل كتاب الله وراء ظهره.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والصحف والميزان للثواب**»؛ فنحن نؤمن أيضًا بالميزان للثواب، والميزان ما يعرف به وزن الشيء، وقد اختلفت الأمة هل هذا الميزان حسي أم هو معنوي؟ فذهبت المعتزلة إلىٰ أنه معنوي، وأن الميزان المذكور في القرآن والوزن المذكور في القرآن معناه إقامة العدل، وليس ثمة شيء محسوس يوزن به، وعللوا ذلك بأن الأعمال أوصاف ومعانٍ، والأوصاف والمعاني

لا توزن، وإنما الوزن يكون للأجسام، أما الأوصاف والمعاني فلا يمكن أن توزن.

فحكموا العقل، وقدموه علىٰ النقل وعلىٰ الشرع، والنصوص تدل علىٰ أن هذا الميزان ميزان حسي، وحديث صاحب البطاقة(٤٢٧) واضح فيه، وكذلك حديث ابن مسعود ﷺ لما خرج ذات يومٍ في ريحٍ شديدةٍ، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفئه ويميل منها؛ لأنه نحيف ليس كبير الجسم، فضحك منه بعض الصحابة، فقال ﷺ: «**إن ساقيه في الميزان أثقل من أحد**»(٤٢٨)، وهذا يدل علىٰ أن الوزن وزن حسي حقيقي.

وأما قولهم: إن الأعمال أوصاف ومعانٍ فلا توزن، فنقول ردًّا علىٰ ذلك: إن الله علىٰ كل شيء قدير، قد يجعل الله المعاني أجسامًا، فها هو الموت معنىٰ من المعاني «**ويؤتىٰ به يوم القيامة علىٰ صورة كبش، ويوقف بين الجنة والنار ويقال لأهل النار وأهل الجنة: هل تعرفون هذا ؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، فيذبح بين الجنة والنار، ويقال لأهل الجنة: خلود فلا موت، ولأهل النار خلود فلا موت**»(٤٢٩).

فالله ﷻ قادر علىٰ أن يجعل الأوصاف والمعاني أجسامًا، ولا يجوز أن نرد الأدلة بمجرد ما تتحير فيه العقول، بل إذا تحيرت العقول فاعلم أن النقول فوق العقول، ولا يمكن أن تأتي النصوص بما يحيله العقل أبدًا، إذن فالصحيح أن الميزان حسي لا معنوي.

واختلف العلماء في الذي يوزن هل هو العمل أو صاحب العمل أو كتاب العمل ؟ وفي هذا

---

(٤٢٧) أخرجه الترمذي، كتاب: الإيمان، باب: فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، برقم(٢٦٣٩)، وابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ما يرجىٰ من رحمة الله يوم القيامة، برقم(٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٣٥).

(٤٢٨) أخرجه أحمد (١/ ٤٢٠)، وابن حبان، برقم (٧٠٦٩)، والطيالسي، برقم (٣٥٥)، والطبراني، برقم(٨٤٥٢)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٧٥٠).

(٤٢٩) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، برقم (٤٧٣٠)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، برقم (٢٨٤٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

للعلماء ثلاثة أقوال:

قال بعض العلماء: إن الذي يوزن هو العمل، واستدل هؤلاء بقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧،٨]. وبقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وبقول النبي ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن ثقيلتان في الميزان خفيفتان علىٰ اللسان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(٤٣٠)، فقال: «**ثقيلتان في الميزان**».

وهذه النصوص واضحة في أن الذي يوزن العمل، ويبقىٰ رد الإشكال الذي أورده المعتزلة وردوا به النصوص؛ وهو أن الأعمال أوصاف ومعانٍ فكيف توزن ؟ ونقول: إن الله قادر علىٰ أن يجعلها أجسامًا فتوزن.

القول الثاني: أن الذي يوزن صحائف العمل، وأن هذه الصحائف تثقل وتخف بحسب ما فيها من الأعمال، واستدلوا لهذا بحديث صاحب البطاقة الذي يمد له سجل من المعاصي، ثم يؤتي ببطاقة صغيرة فيها كلمة الإخلاص، فيقول هذا الرجل: وما تصنع هذه البطاقة في هذه السجلات ؟ فيقال: إنك لا تُظلم، ثم توضع البطاقة في كفة، والسجلات في كفة، فترجح بهن البطاقة(٤٣١)، وهذا يدل علىٰ أن الذي يوزن صحائف العمل.

القول الثالث: أن الذي يوزن هو صاحب العمل، واستدل القائلون بذلك بقوله تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. قال: فلا نقيم لهم، ولم يقل لأعمالهم، ولا لصحائف أعمالهم، واستدلوا أيضًا بحديث ابن مسعود الذين ذكرناه آنفًا.

فإذا قال قائل: لا شك أن الاستدلال بحديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة لا

---

(٤٣٠) أخرجه البخاري، كتاب: الدعوات، باب: فضل التسبيح، برقم (٦٤٠٦)، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء، برقم (٢٦٩٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٣١) سبق تخريجه.

يقاوم الأدلة الدالة من القرآن والسنة علىٰ أن الذي يوزن هو العمل، ولهذا صرح شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية فقال: «تنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد»(٤٣٢)، وهذا هو الحق، لكن حديث البطاقة قد يقال: إن هذا خاص به وبأمثاله من أجل أن يتبين له فضل الله ﷻ عليه، وقد يقال: إنه لما وزنت الصحيفة وثقلت بحسب العمل، فإن الوزن حقيقة يكون للعمل.

وأما حديث ابن مسعود والآية فلا تدل علىٰ ذلك؛ لأن معنىٰ «**لا نقيم لهم وزنًا**»؛ يعني: لا نقيم لهم قيمة، كما نقول: فلان ليس له عندي وزن؛ أي: لا قيمة له ولا اعتبار، وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فأراد النبي ﷺ أن يبين أن خفة الجسم لا تدل علىٰ قلة العمل، أو علىٰ خفته، وليس بذاك الصريح، وعلىٰ ذلك فالمعتمد أن الذي توزن هي الأعمال نفسها.

بقي البحث في: هل الميزان واحد توزن به الأعمال كلها، أو أن لكل أمة ميزانًا؛ حيث إن الأمم تتفاضل في الثواب، أو أن لكل شخص ميزانًا؟

في هذا أقوال للعلماء؛ فمنهم من قال: لكل شخص ميزان، ومنهم من قال: لكل أمةٍ ميزان، ومنهم من قال: الميزان واحد.

ولنستعرض الآيات الدالة علىٰ الميزان وما تدل عليه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[الأعراف: ٨] . وهذا الدليل لا يدل علىٰ تعدد، ولا علىٰ إفراد؛ لأنه قال: الوزن.

ولكن هناك أدلة تذكر الميزان مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧] . والموازين هنا جمع.

وفي حديث: «**كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن، ثقيلتان في الميزان**»، والميزان هنا مفرد، فمن قالوا بما يقتضيه الجمع قالوا بأن المراد بالميزان في قوله: «**ثقيلتان في الميزان**» الجنس، ومن قالوا بأن الميزان واحد، قالوا: إن الجمع في الآية باعتبار الموزون.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الموازين متعددة بحسب الأمم؛ لأن الأمم تتفاضل في

---

(٤٣٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٤٥)، «العقيدة الواسطية» (ص: ٢٠).

الأعمال، وإذا كانت تتفاضل في الأعمال لزم أن تكون موازين أعمالها مختلفة.

ولهذا كانت هذه الأمة -ولله الحمد- توفي سبعين أمة، وهي أكرمها عند الله ﷻ، وهي أقلها زمنًا وأكثرها أجرًا، فزمنها من العصر إلىٰ الغروب، ويعطون أجرهم مرتين. إذن لا يمكن أن يكون ميزان هؤلاء كميزان الآخرين.

ثم إن رجحان الحسنات معناه أن تنزل الكفة، لا أن ترتفع الكفة، فهي لما تثقل تنزل، وفي حديث البطاقة طاشت السجلات؛ أي: ارتفعت، وعلىٰ هذا يكون الوزن من جهة نزول الكفة إذا ثقلت كالوزن في الدنيا.

وأما من قال: إن رجحان الحسنات يكون إذا ارتفعت، وأن هذا هو الثقل، فهذا غير صحيح، وهو خلاف المحسوس، نسأل الله أن يثقل موازيننا يوم القيامة.

قوله: «كَذَا الصِّرَاطُ...»:

أي: كذا أجزم بالصراط، والصراط في الأصل هو الطريق الواسع المستقيم، وسمي صراطًا لأن الناس يسلكونه بسرعة لكونه واسعًا ومستقيمًا، ومنه ما يسمىٰ عندنا الآن بالخط السريع؛ لأنه واسع ومستقيم، قالوا: وأصل ذلك من قولهم زرط اللقمة إذا ابتلعها بسرعة، فلا يسمىٰ الطريق صراطًا إلا إذا كان واسعًا مستقيمًا ولهذا كان الصراط الذي يسأل المرء ربه هدايته مستقيمًا ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

والصراط جسر يوضع علىٰ جهنم يصعد منه المؤمنون من أرض المحشر إلىٰ الجنة، ولا يصعده إلا المؤمنون، أما الكفار فقد سيقوا إلىٰ جهنم وألقوا فيها، لكن المؤمنون هم الذين يصعدون هذا الصراط.

واختلف العلماء في هذا الصراط: هل هو صراط واسع يسع أممًا عظيمة أو هو صراط ضيق؟

وذلك علىٰ قولين: فمنهم من قال: إنه أدق من الشعر، وأحد من السيف، وأحر من الجمر، فلما قيل: إن هذا لا يمكن العبور عليه، أجابوا بأن الأمور الآخرة لا تقاس بالأمور الدنيا، وأن

الله علىٰ كل شيء قدير، وأن الله جعله بهذه الصفة لمشقة العبور منه كمشقة الصراط في الدنيا علىٰ النفوس؛ لأن الجنة حفت بالمكاره.

ومنهم من قال: بل إنه صراط واسع، فيه مزلة ومدحضة، وعليه الشوك كالسعدان، لكن لا يعلم عظمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، وأيًّا كان فهو مخيف غاية الخوف، ولهذا كان من دعاء الرسل -وهم الرسل صلوت الله وسلامه عليهم- يومئذٍ **«اللهم سلم اللهم سلم»**(٤٣٣)، كما صح ذلك عن النبي ﷺ.

ويعبر الناس الصراط علىٰ قدر أعمالهم في الدنيا، منهم من يعبر كلمح البصر، ومنهم من يعبر كالبرق، ومنهم من يعبر كالريح، ومنهم من يعبر كالخيل الجواد أو الجياد، ومنهم من يعبر كركاب الإبل، ومنهم من يمشي، ومنهم من يزحف ومنهم من يكردس في النار، كلهم علىٰ حسب أعمالهم، فالمتقبل للدين في الدنيا المنشرح به صدرًا المسابق إليه يكون عبوره علىٰ الصراط بسرعة، والمتباطئ في دينه يكون عبوره علىٰ الصراط ببطء، والمسرف علىٰ نفسه بفعل المعاصي ربما يلقىٰ في جهنم يطهر بما يصيبه من العذاب، ثم يخرج؛ إما بشفاعة وإما بانتهاء عقوبته؛ وإما بفضل الله عليه ورحمته.

وخلاصة ذلك: أنه يجب علينا أن نؤمن بأنه يوضع علىٰ جهنم صراط، وهو صراط خطر مخيف يدعو الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أن يسلمهم الله تعالىٰ منه، وأنه يمر الناس علىٰ هذا الصراط علىٰ قدر أعمالهم، وهذا المرور حسب تقبلهم لدين الله في الدنيا، وأن من الناس من يعبر الصراط ومنهم من يكردس في النار، ثم يخرجون منها إلىٰ أن يصلوا إلىٰ الجنة.

فإذا وصلوا إلىٰ الجنة لم يجدوها مفتوحة الأبواب، علىٰ خلاف أهل النار، فإنهم إذا وصلوا إلىٰ النار فتحت الأبواب ليسوءهم العذاب والعياذ بالله، أما الجنة فلا تكون مفتوحة الأبواب، وإنما يوقفون هناك علىٰ قنطرة، وهي الجسر الصغير فيقتص لبعضهم من بعض اقتصاصًا غير

---

(٤٣٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان، باب: فضل السجود، برقم (٨٠٦)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، برقم (١٨٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الاقتصاص الأول الذي في عرصات القيامة، فيقتص لبعضهم من بعض اقتصاصًا يزيل ما في صدورهم من الغل والحقد؛ لأن الاقتصاص الذي في عرصات القيامة اقتصاص تؤخذ فيه الحقوق، وربما يبقىٰ في النفوس ما يبقىٰ، لكن هذا الأخير اقتصاص للتطهير والتهذيب والتنقية، حتىٰ يدخلوا الجنة وما في صدورهم من غل.

وبهذا نجمع بين النصوص الواردة بأن هناك اقتصاصين، **الاقتصاص الأول** في العرصات ويقصد منه أخذ الحقوق، وهذا **الاقتصاص** الأخير والمقصود به التنقية والتطهير من الغل.

فإن قال قائل: أفلا يحصل ذلك بأخذ الحقوق ؟ قلنا: لا، فلو أن رجلًا اعتدىٰ عليك في الدنيا ثم أخذت حقك منه، فإنه قد يزول ما في قلبك عليه وقد لا يزول، فاحتمال أنه لا يزول وارد، لكن إذا هذبوا ونقوا بعد عبور الصراط دخلوا الجنة علىٰ أكمل حال، قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

ثم قال: «**ثم حوض المصطفىٰ**»؛ يعني: ثم نجزم بحوض المصطفىٰ، والحوض مجتمع الماء، والمصطفىٰ مأخوذ من الصفوة، وأصله المصتفىٰ لكن قلبت التاء طاء لعلة تصريفية، والمصطفىٰ يراد به هنا محمد ﷺ، وإن كان الرسل كلهم مصطفين؛ لأنه قد اصطفاهم الله تعالىٰ، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٧]. لكن المراد بالمصطفىٰ هنا محمد ﷺ، ونحن نؤمن بهذا الحوض علىٰ الوجوه التالية:

أولًا: نؤمن بوجود هذا الحوض، وأنه سيكون حوضًا للرسول ﷺ في عرصات القيامة يشرب الناس منه؛ لأن الناس في هذا المكان في غاية ما يكونون حاجة للماء، فيشربون منه.

ثانيًا: نؤمن بمادة هذا الحوض، وأن هذا الحوض يأتي من الكوثر، والكوثر نهر أعطاه الله تعالىٰ نبينا محمدًا ﷺ في الجنة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. يصب منه ميزابان في هذا الحوض، ولهذا ترده الأمة كلها وهو باقٍ؛ لأنه يصب عليه هذان الميزابان.

ثالثًا: ماء هذا الحوض جاء في السنة أنه أشد بياضًا من اللبن، وأنه أحلىٰ من العسل، وأنه

أطيب من رائحة المسك[٤٣٤]،فهو طيب في لونه، طيب في مذاقه، طيب في رائحته، فالعين والفم والأنف تعشقه؛ العين تلتذ به برؤية هذا الحوض الصافي الذي هو أشد بياضًا من اللبن، والأنف تلتذ برائحته التي هي أطيب من ريح المسك، والفم يلتذ بمذاقه الذي هو أحلىٰ من العسل، فما أحسن الطعم والرائحة والمنظر!

رابعًا: يشرب الناس منه بآنية لا بأكفهم، وهذه الآنية جاء في الحديث الصحيح: «**أنها عدد نجوم السماء**»[٤٣٥]، وجاء في لفظ آخر «**أنها كنجوم السماء**»[٤٣٦]ووصفها بأنها كنجوم السماء أعم من وصفها بأنها عدد نجوم السماء؛ لأن الوصف الأول يشمل وصفها بأنها كنجوم السماء عددًا وكنجوم السماء جمالًا ولمعانًا، فآنيته إذن كثيرة لا يحصيها إلا الذي خلقها ﷻ، وكذلك لها لمعان ونور يتلألأ من هذه الآنية.

خامسًا: يَرِدُ هذا الحوض المؤمنون بمحمد ﷺ، أما غير المؤمن فلا يرده فلا يرده المنافق، ولا يرده الكافر الخالص، بل أولئك يذهبون إلىٰ النار، تتمثل لهم كأنها سراب فيردونها عطاشًا، وإنهم إذا رأوا هذا السراب يفرحون ويقولون: الآن نروىٰ، فإذا وصلوا إليها والعياذ بالله ألقوا فيها، أما المؤمنون فيردون هذا الحوض ويشربون منه -أسأل الله أن يروينا منه.

سادسًا: أن من شرب منه فلن يظمأ بعده أبدًا، وقد سبق أن يكون في عرصات القيامة، ولكن قد ورد في الحديث أنهم يشربون بعد الصراط؛ أي: بعد أن يعبروا علىٰ الصراط، وليس في ذلك تعارض؛ لأنه قد ثبت أن من شرب منهم شربة واحدة لن يظمأ بعدها أبدًا، فيكون شربهم بعد الصراط إما لظمأ يسير ليس فيه مشقة؛ لأنهم عبروا النار وهي حارة، أو أنهم يشربون منه تلذذًا لا عطشًا.

وعلىٰ ذلك فيكون في عرصات القيامة، وكذلك بعد العبور علىٰ الصراط، لكن الأهم هو

---

(٤٣٤) سبق تخريجه.

(٤٣٥) سبق تخريجه.

(٤٣٦) سبق تخريجه.

الذي يكون في عرصات القيامة؛ لأن الناس ينالهم عطش وشدة عظيمة حيث تدنو الشمس منهم مقدار ميل، فيعطشون ويحتاجون إلىٰ الشرب من هذا الحوض، فإياك إياك أن تحرم الورود علىٰ هذا الحوض، وقد وعد النبي ﷺ الأنصار الحوض إذا صبروا علىٰ جور السلطان فقال: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة**؛ أي: استئثارًا عليكم، **فاصبروا حتىٰ تلقوني علىٰ الحوض**»(٤٣٧).

لذلك يرجىٰ لمن صبر علىٰ السلطان وعلىٰ جوره أن ينال مثل هذا الوعد من النبي ﷺ لأن هناك قاعدة تقول: إن الأحكام الشرعية والجزائية لا تتعلق بالشخص بعينه ولكن بوصفه وعمله، والعمل وصف، فليس هناك حكم شرعي أو جزائي معلق بشخص بعينه ولكن بوصفه بعمله، وهذا هو مقتضىٰ عدل الله ﷻ؛ لأن الله ليس بينه وبين أحد محاباة حتىٰ نقول: يمكن أن يحابي أحدًا لشخصه، فالإنسان قد يحابي شخصًا معينًا في حكم يختص به لشخصه، لقرابته أو لصداقته، لكن الرب ﷻ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣،٤] لا يعطي أحدًا حكمًا خاصًا لشخصه أبدًا.

فإن قال قائل: بل قد ورد التخصيص في الحكم الشرعي لعين الشخص كما في حديث أبي بردة بن نيار رضي الله عنه، فإنه لما كان يوم عيد الأضحىٰ أحب أن يذبح أضحيته مبكرًا من أجل أن يأكل هو وأهل بيته، فذبح أضحيته قبل صلاة العيد، فلما جاء وصلىٰ العيد وخطب النبي ﷺ الخطبة، وقال: «**من ذبح قبل الصلاة فإنما هو لحم قدَّمه لأهله، وليس من النسك في شيء**»(٤٣٨).

وأبو بردة رضي الله عنه مثل غيره من الصحابة صرحاء، لما سمع ذلك قال: يا رسول الله، إني نسكت قبل أن أصلي؛ يعني: وأحببت أن آكل أنا وأهلي، فقال له الرسول ﷺ: «**شاتك شاة لحم**»؛ أي: أنها غير مجزئة، قال: يا رسول الله، إن عندنا عناقًا -أنثىٰ من المعز الصغيرة

---

(٤٣٧) أخرجه البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب: قول النبي ﷺ للأنصار: «**اصبروا حتىٰ تلقوني علىٰ الحوض**»، برقم (٣٧٩٢)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم، برقم (١٨٤٥)، وغيرهما من حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه.

(٤٣٨) أخرجه البخاري، كتاب: الأضاحي، باب: سنة الأضحية، برقم (٥٥٤٥)، ومسلم، كتاب: الأضاحي، باب: وقتها، برقم (١٩٦١)، وغيرهما من حديث البراء رضي الله عنه.

-هي أحب إلينا من شاتين. أفتجزئ عني؟ يعني: أن أذبحها الآن، قال: «**نعم، ولن تجزئ عن أحد بعدك**»(٤٣٩).

وهذا الحديث يدل على أن الحكم خصص بأبي بردة ﵁ بعينه، إذ قال له النبي ﷺ «**لن تجزئ عن أحد بعدك**»، فأخذ بذلك بعض العلماء، وقال: إن هذا تخصيص في الحكم الشرعي بعين الرجل، لكن أبى ذلك الحبر ابن تيمية ﵀(٤٤٠)، وقال: المراد بقوله: «**بعدك**»؛ أي: بعد حالك؛ يعني: لن تجزئ عن أحد حاله ليست كحالك، مثلما تقول للرجل: ما بعدك رجل يوفي بالعهد، فالمعنى ما بعد وفائك وفاء بالعهد؛ لأنه وفاء كامل، وإلا سيوفي آخره بعده بالزمن.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام هو الحق، فإنه لو جاءنا رجل مثل أبي بردة وذبح شاته قبل الصلاة جاهلًا، ثم قال لنا مثل ما قال أبو بردة للنبي ﷺ: عندي عناق صغيرة أذبحها بدلها ؟ قلنا: نعم؛ لأنه جاهل.

فإذا قال قائل: أليس الله قد خص نبيه بخصائص، كما قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؟

فالجواب: أن النبي ﷺ خص بذلك؛ لأنه رسول الله، فهو خص بوصفه لا بعينه، ولولا أنه رسول لكان رجلًا من بني هاشم.

إذن فالقاعدة عندنا أن الأحكام الشرعية والجزائية لا تخصص بالأشخاص بأعيانهم، ولكن بالأشخاص بأوصافهم، وهذا الاستطراد أوجبه قول الرسول ﷺ للأنصار: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»(٤٤١)، وعلى ذلك فيرجى لمن صبر على جور الأئمة وأثرتهم أن يرد الحوض على النبي ﷺ.

---

(٤٣٩) أخرجه البخاري، كتاب: الأضاحي، باب: من ذبح قبل الصلاة أعاد، برقم (٥٥٦٣)، ومسلم، كتاب: الأضاحي، باب: وقتها، برقم (١٩٦١)، وغيرهما من حديث البراء ﵁.

(٤٤٠) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٢٦، ١٢٧).

(٤٤١) سبق تخريجه.

وقلنا: يرجىٰ، ولم نقل: يجزم؛ لأنه ربما يقول قائل: إنه لن يتصف أحد بأوصاف الأنصار، حتىٰ لو صبر فهو ليس كالأنصار، ولكن نقول: إن الرسول ﷺ علق الحكم بالصبر، فيرجىٰ لمن يصبر أن يكون كالأنصار في هذا.

سابعًا: هل هذا الحوض خاص بالرسول ﷺ؟ وهل يوجد في يوم القيامة أحواض أخرىٰ لغير الرسول ﷺ؟

اختلف في ذلك أهل العلم، فمنهم من قال: إنه لا حوض إلا لرسول الله ﷺ؛ لأنه هو الحوض الذي تواترت فيه الأدلة؛ ولأن رسالة الرسول ﷺ عامة لكل الخلق فيكون التابعون له أكثر فيحتاجون إلىٰ ماء يروي ظمأهم.

وقال بعض العلماء: بل لكل نبي حوض، ولكن الأكبر والأعظم والأفضل والأكمل هو حوض الرسول ﷺ، وقد جاء في هذا حديث رواه الترمذي بإسناد لا بأس به[٤٤٢].

وهذا القول الأخير هو الراجح وهو أن لكل نبي حوضًا، ولكن الحوض الكبير الأعظم الأمثل الأكمل هو حوض النبي ﷺ، وذلك أولًا: لهذا الحديث الذي أشرنا إليه، وثانيًا: لأن هذا من كمال الله ﷻ، فإنه من نهل من شرعه في الدنيا كان جزاؤه أن ينهل من أحواض الأنبياء يوم القيامة، لكن ليس معلومًا لدينا من أين تستمد هذه الأحواض التي لغير الرسول ﷺ، أما حوض الرسول ﷺ فإنه يكون من الكوثر كما ذكرنا.

وهل هذا الحوض واسع أو ضيق؟ جاء في الحديث الصحيح أن طوله شهر وعرضه شهر[٤٤٣]، وبذلك يكون واسعًا.

لكن أخذ بعض العلماء من قوله ﷺ: طوله شهر وعرضه شهر أن الحوض مدور؛ لأنه لو

---

(٤٤٢) أخرجه الترمذي، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب: صفة الحوض، رقم(٢٤٤٣)، والطبراني، برقم (٧٠٥٣)، وغيرهما من حديث سمرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٥٨٩).

(٤٤٣) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم(٦٥٧٩)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

كان مربعًا لكان ما بين الزاويتين أكثر من الشهر، فإذا قال الرسول ﷺ إن طوله شهر وعرضه شهر فإنه لا يتحقق هذا في جميع جهاته إلا إذا كان مدورًا.

وعلىٰ كل حال فإن كان هذا هو مراد رسول الله ﷺ فإننا نقبله، وإن لم يكن مراده فإنه جرىٰ لسان العرب أنهم يقولون: الحجرة طولها أربعة أذرع وعرضها أربعة أذرع مع أنها مربعة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيا هنا لمن به نال الشفا**» والمراد بالشفا هنا الري؛ لأن من شرب منه مرة واحدة لم يظمأ بعدها أبدًا.

❁ **قوله**: « عَنْهُ يُذَادُ الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ »:

ثم قال: «**عنه يذاد المفتري كما ورد**» يذاد؛ أي: يطرد، والمفتري؛ أي: الكافر.

قال: «**كما ورد**» أي كما ورد عن النبي ﷺ أنه يذاد عنه الكافرون، حتىٰ إنه يذاد عنه أناس من أصحابه فيطردون، فيقول: يا رب، أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك (٤٤٤)، وهذا في الذين ارتدوا علىٰ أدبارهم بعد موت الرسول ﷺ.

❁ **قوله**: « وَمَنْ نَحَا سُبُلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ »:

من نحا؛ أي: من سلك، سبل السلامة؛ أي: طرقها، وجمع المؤلف السبل مع أن سبيل الشرع واحدة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] جمعها المؤلف لوجهين:

الوجه الأول: ضرورة الشعر؛ لأن الشعر يضطر صاحبه إلىٰ ما لا يجوز، كما قال صاحب منظومة النحو المسماة «ملحة الإعراب».

وجائز في صنعة الشعر الصلف ... أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

فوصف الشعر بأنه صلف؛ لأنه لا يعطي الشاعر الحرية في انتقاء الكلمات، بل لابد أن يأتي بكلمة لا ينكسر بها البيت.

---

(٤٤٤)سبق تخريجه.

الوجه الثاني: أنه لم يرد بالسبل عموم الشريعة والملة، إنما أراد بذلك سبل الخيرات، وهي صلوات وزكوات وصيام وحج وبر وصلة وحسن خلق وغير ذلك، فهي بهذا الاعتبار تكون سبلًا.

وقوله: «**سبل السلامة**»؛ أي: السبل التي يحصل بها السلامة من العقوبات في الآخرة، «لم يرد»؛ أي: لا يرده أحد عن الشرب من هذا الحوض.

قوله: « **فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَة...** »:

اقف أي: اتبع؛ والمراد بقفوهم: اتباع آثارهم، فكن مطيعًا لأوامر الله، ومن أوامر الله التصديق بما أخبر الله به ورسوله؛ يعني: فصدق بهذه الأشياء وثبوتها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**في الحوض والكوثر**» الحوض سبق الكلام عليه، والكوثر على وزن فوعل، وهو مأخوذ من الكثرة لكن زيدت الواو فيه للمبالغة، والكوثر نهر عظيم في الجنة أعطيه النبي ﷺ وليس لغيره من الأنبياء، وقد ذكره الله ﷻ في قوله: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١،٢].

وسمي كوثرًا لكثرته وكثرة خيره وبركته وغير ذلك، مما تدل عليه المبالغة في كلمة الكوثر، فيجب علينا أن نؤمن بأن للرسول ﷺ نهرًا في الجنة يسمى الكوثر.

قوله: « **وَالشَّفَاعَة** »:

الشفاعة: مأخوذة من الشفع، وهي ضد الفرد، وإن شئت فقل: ضد الوتر، قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[الفجر: ٣،٤].

والشفاعة في اللغة: ضم شيء إلى آخر ليشفعه بعد أن كان مفردًا.

وأما في الاصطلاح: فإنها التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة. **مثال الأول**: شفاعة النبي ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، فهذا التوسط في جلب خير، **ومثال الثاني**: شفاعة النبي ﷺ فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهذا في دفع ضرر.

فالشفاعة إذن هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة. فلو أن إنسانًا توسط

لنفسه أو دافع عنها عند الغير لمصلحته، فلا يسمىٰ ذلك شفاعة؛ لأنه ليس للغير، والشفاعة لا تكون إلا للغير.

ثم إن الشفاعة تنقسم إلىٰ شرعية وشركية.

أولًا: الشفاعة الشرعية: هي ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

الأول: رضا الله عن الشافع، ودليل اشتراط رضا الله عن الشافع قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿يَوۡمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩].

والثاني: رضا الله عن المشفوع له، ودليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]؛ **أي: لمن رضيه الله** ﷻ.

والثالث: إذن الله بالشفاعة، ودليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فمن شفع بغير إذن الله فإنه لا تنفعه الشفاعة، ولا تعتبر شفاعة شرعية، فلابد من إذن الله بالشفاعة.

فلابد إذن من ثلاثة شروط لتكون الشفاعة شرعية.

النوع الثاني: الشفاعة الشركية: وهي ما يعتقده المشركون في آلهتهم، حيث يتقربون إلىٰ هذه الآلهة بالقربىٰ، ويدعون أنهم يريدون بذلك أن تشفع لهم، وليست بنافعة لهم؛ لأن الله لا يمكن أن يأذن لها إن كانت هذه الأصنام ممن يكرهه الله، ولا يمكن أن يأذن لهذه الآلهة إذا كان هؤلاء ممن لا يرتضيهم الله، فالذين يعبدون عيسىٰ ليشفع لهم، فإنه لا يمكن أن يشفع عيسىٰ لهم؛ لأن الله لا يأذن بالشفاعة -حسب خبره ﷻ- حيث إن هؤلاء الذين يعبدون عيسىٰ لا يرضاهم الله. وإن كان عيسىٰ يرضاه الله ﷻ لكن هؤلاء المشفوع لهم لا يرضاهم الله ﷻ، فلا يمكن أن تتحقق الشفاعة، وهذه الشفاعة تكون شركية.

ونحن نقول: إن هذه شفاعة تنزلًا مع هؤلاء الذين يقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وإلا فهي في الحقيقة شرك؛ لأنهم يعبدون هذه الأصنام ويدّعون أنها تشفع لهم.

والشفاعة الشرعية تنقسم إلىٰ قسمين: عامة وخاصة.

فالعامة لجميع الخلق من الأنبياء والصالحين.

والخاصة للرسول ﷺ، وهي الشفاعة العظمىٰ في أهل الموقف أن يقضىٰ بينهم، والشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وشفاعة ثالثة أخص وهي شفاعته لعمه أبي طالب حتىٰ خفف عنه العذاب، فهذه ثلاثة أنواع من الشفاعات خاصة بالرسول ﷺ.

أولًا: الشفاعة العظمىٰ: وهي أن الناس يوم القيامة يقفون في موقف عظيم، وأوصاف عظيمة وهي في الكتاب والسنة كثيرة ومعلومة، فيلحقهم من الغم والكرب ما لا يطيقون، فيقولون: ألا أحد يشفع لنا عند الله ويريحنا من هذا الموقف، فيذهبون إلىٰ آدم؛ لأنه أبو البشر ويعتذر، ثم إلىٰ نوح ويعتذر، ثم إلىٰ إبراهيم ويعتذر، ثم إلىٰ موسىٰ ويعتذر، ثم إلىٰ عيسىٰ ولا يعتذر لكن يعلم أن للشفاعة من هو أولىٰ بها منه، فيحيلهم إلىٰ الرسول ﷺ.

فيأتون إلىٰ النبي ﷺ، فيذهب إلىٰ الله ﷻ، ويستأذن أن يشفع فيؤذن له، فيسجد تحت العرش، ويفتح الله عليه من المحامد ما لم يكن يعرفه، فيشفع إلىٰ الله في أن يقضي بين الناس ليريحهم من هذا الموقف، فيقبل الله شفاعته، ويأتي جل وعلا للقضاء بين أهل الموقف.

فهذه هي الشفاعة العظمىٰ العامة لكل الخلق، وهي داخلة في قوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]؛ لأن هذا المقام يحمده فيه كل الناس، حيث إن الأنبياء قبله اعتذروا فصار الحمد له ﷺ في هذا المقام العظيم.

ثانيًا: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة: وذلك أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط وجدوا أبواب الجنة مغلقة، لحكمة يريدها الله ﷻ، من هذه الحكمة أنهم يقفون هناك فيقتص لبعضهم من بعض قصاصًا يراد به زوال أثر ما كان في قلوبهم مما كان بينهم، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، بعد أن يشفع الرسول ﷺ في أن يفتح باب الجنة فيدخلوها.

ثالثا: شفاعته في عمه أبي طالب: فإنه شفع إلىٰ الله أن يخفف عنه فأذن الله له في ذلك، وخفف عن أبي طالب فكان في ضحضاح من نار وعليه نعلان يغلي منهما دماغه، وهو أهون أهل النار عذابًا.

إذن الشفاعات بالتدرج: شفاعة عامة وشفاعة خاصة وشفاعة أخص، **فالعامة**: وهي أن يشفع في أهل الموقف عامة أن يقضىٰ بينهم، **والخاصة**: وهي أن يشفع لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة، والتي أخص من ذلك: وهي أن يشفع لعمه أبي طالب أن يخفف الله عنه العذاب.

وكانت هذه الشفاعة خاصة بالرسول ﷺ أن يشفع لعمه أبي طالب؛ لأنه لا يمكن الشفاعة لمشرك، حيث إن من شرط الشفاعة أن يرضىٰ الله عن المشفوع له؛ إلا في هذه المسألة فقط، وهي ليست شفاعة كاملة أيضًا، فلم تكن شفاعة في أن يخرج أبو طالب من النار، بل كانت شفاعة في أن يخفف عنه، ولا شك أن لخروج هذه عن سائر الشفاعات حكمة -فكما قررنا أن الأحكام الشرعية والأحكام الجزائية لا يمكن أن تخصص لشخص بعينه إنما تخصص للشخص بوصفه- وكانت الحكمة من تلك الشفاعة شكرًا له علىٰ ما قدم من حماية الرسول ﷺ، والذب عنه، فهو مصدق للرسول، لكن فاته شيء واحد وهو القبول والإذعان، وإلا فهو مصدق يعلن علىٰ الملأ أن الرسول ﷺ صادق لكنه -نسأل الله العافية- لم يقبل ولم يذعن.

❁ **قوله**: «فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ كَغَيرِهِ»:

قال: «**فإنها**»؛ أي: الشفاعة، «**ثابتة للمصطفىٰ**» والمراد بالمصطفىٰ هنا: مصطفىٰ معينًا، وهو رسول الله ﷺ، وإلا فهناك أناس مصطفون غير الرسول ﷺ لكن المراد بالمصطفىٰ هنا رسول الله ﷺ، فهو عام أريد به الخاص.

وقوله: «**كغيره**»؛ يعني: كغير الرسول ﷺ «**من كل أرباب الوفا**» أرباب: جمع رب؛ بمعنىٰ: صاحب، «**من عالم كالرسل**» والرسل أعلم العلماء من البشر، «**والأبرار**» الأبرار: جمع بر، وهو القائم بحق الله وحق العباد علىٰ الوجه الأكمل بقدر المستطاع.

❁ **قوله**: «سوىٰ التي خصت بذي الأنوار»:

أي: بصاحب الأنوار؛ يعني: سوىٰ الشفاعة التي خصت بصاحب الأنوار، وهو محمد ﷺ، والشفاعة التي خصت بصاحب الأنوار ﷺ هي غير الشفاعة التي سبق ذكرها؛ وهي: الشفاعة العظمىٰ، والشفاعة لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة، والشفاعة لأبي طالب، بل الشفاعة المقصودة

هنا هي الشفاعة العامة وهي فيمن دخل النار أن يخرج منها، وفيمن استحق النار أن لا يدخلها، فهاتان شفاعتان:

الشفاعة الأولى: فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهذه الشفاعة عامة؛ يعني: لا تختص بالرسول ﷺ، بل كل من رضيه الله شفع -لكن بإذن الله- فهذه الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهم أهل الكبائر من هذه الأمة ومن غير هذه الأمة، فإنهم يدخلون النار بكبائرهم، ولكن يأذن الله ﷻ لمن شاء من خلقه إكرامًا له ورحمة بالمشفوع له أن يشفع فيه.

ولهذا فإن الشفاعة في الحقيقة تتضمن شيئين: تتضمن إكرام الشافع بقبول شفاعته، وتتضمن رحمة المشفوع له بإخراجه من محنته.

فيأذن الله ﷻ لمن شاء من خلقه؛ من الرسل الكرام صلوات الله وسلامه عليهم، والأنبياء، والعلماء، والصالحين، أن يشفعوا فيمن شاء الله أن يشفعوا فيه أن يخرج من النار، فيخرجون من النار بعد أن كانوا حممًا؛ أي: صاروا فحمًا.

وهذه الشفاعة ينكرها المعتزلة والخوارج؛ لأنهم يقولون: من دخل النار فإنه لا يخرج منها، فإنه لا يدخلها إلا صاحب كبيرة، والكبيرة توجب الخلود في النار، وهذا رأي الخوارج والمعتزلة.

ولكن الخوارج أشد من المعتزلة حيث إن الخوارج يرون أنه لا يخرج من النار وأنه كافر. أما المعتزلة ففيهم شبه من المنافقين حيث يقولون: لا نقول مؤمن ولا كافر، لكنه مخلد في النار.

فاتفق المعتزلة والخوارج على الجزاء الأخروي، وهو الخلود في النار، واختلفوا في الحكم الدنيوي:

فالخوارج قالوا: هو كافر حلال الدم، حلال المال، ولذلك قاتلوا المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم، والعجيب أنهم قاتلوا المؤمنين ولم يقاتلوا الكافرين؛ لأن المؤمنين عندهم مرتدون، والمرتد في زعمهم أعظم من الكافر الأصلي؛ لأن الكافر الأصلي يمكن إقراره بالجزية، والمرتد لا يمكن إقراره، فلهذا قالوا: نقاتل هؤلاء المرتدين!!

فمن زنى عندهم فإنه كافر يحل قتله ولو كان بكرًا، ومن عق والديه حل قتله، ومن اغتاب

الناس -وكان ذلك عندهم كبيرة- حل قتله.

أما المعتزلة فقالوا: نحن أهل العدل؛ نخرجه من الإسلام ولا ندخله في الكفر، والخوارج قالوا: نحن أهل الصراحة؛ نخرجه من الإسلام وندخله في الكفر؛ لأنه ليس هناك إسلام، ووسط، وكفر، وقالوا: إن المنزلة بين المنزلتين بدعة في دين الله منكرة، واستدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، ولم يقل: ومنكم في منزلة بين المنزلتين.

وكلا الفريقين علىٰ ضلال والعياذ بالله، والصواب الذي عليه أهل السنة: أن هذا الصنف من الناس يمكن أن يشفع فيه ويخرج من النار.

أما الشفاعة الثانية: فيمن استحق النار ألَّا يدخلها فهذه أثبتها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العقيدة الواسطية»[٤٤٥]. ولكنني إلىٰ الآن لم أجد لها دليلًا صحيحًا صريحًا.

وقد وردت فيها أحاديث في إسنادها مقال، لكن تعددها وتلقي الأمة لها بالقبول يدل علىٰ ثبوتها.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوْزَان:

❁ **قوله:** «فصل في أمر المعاد»:

المعاد: مصدر عاد يعود معادًا وعودًا، والمراد به يوم القيامة الذي فيه البعث؛ لأن الله يعيد الناس كما كانوا، فسمي المعاد من العود؛ لأن الله يعيد الخلق ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]. فهذه الحياة الدنيا بعدها الموت، ثم بعد الموت البعث، والدور ثلاث كما جاء في الكتاب والسنة.

١- دار الدنيا وهذه للعمل.

٢- ودار البرزخ وهي القبر، وهذه دار انتظار مؤقتة.

٣- والدار الثالثة دار القرار وهي دار الآخرة، ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]،

---

(٤٤٥) ينظر: «العقيدة الواسطية» (ص٤٢)

يستقر الخلق فيها، لا انتقال منها، فالدنيا انتقلوا منها إلىٰ القبور، والقبور انتقلوا منها إلىٰ الدار الآخرة، ولا انتقال بعدها.

أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار أبد الآباد، فالآخرة هي جزاء علىٰ الأعمال التي حصلت في الدنيا، فالدنيا دار عمل، والآخرة دار الجزاء، وهذا من حكمة الله جل وعلا، أنه لم يخلق الخلق عبثًا، بحيث إنهم في هذه الدنيا يعملون الصالحات أو يعملون السيئات ويتركون بلا جزاء، هذا لا يليق بعدل الله سبحانه وحكمته، لابد أن هذه الأعمال لها نتائج ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، الكافر يكفر ويفسق ويتمرد ويترك!!، والمحسن يحسن ويعمل الصالحات ويفني حياته في الطاعات يذهب عمله سدىٰ، هذا لا يليق بحكمة الله ولا بعدل الله سبحانه وتعالىٰ، هذا هو المعاد، ويوم المعاد وهو يوم القيامة، سمي معادًا من العود، وهو بعث الأموات، وإعادة خلقهم كما كانوا في الدنيا، لا يضيع من أجسامهم شيء، كلها تعود كما كانت بقدرة القادر سبحانه وتعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝٣ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣،٤] والبعث أهون عليه جل وعلا من البداءة من ناحية العقل، وإلا فالله جل وعلا كل شيء هين عليه، ولكن من ناحية العقول الإعادة أسهل وأيسر من البداءة، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]. الذي قدر علىٰ البداءة قادر من باب أولىٰ علىٰ الإعادة.

وفي هذا رد علىٰ الذين يستبعدون البعث، ويعجزون الله سبحانه وتعالىٰ، والبعث يؤمن به أهل الأديان كلهم المسلمون واليهود والنصارىٰ، كما جاءت به الرسل، وإنما ينكر البعث الملاحدة من المشركين وغيرهم.

ينكرون البعث لقصر عقولهم وأفهامهم وجهلهم بالله ﷻ، وبقدرة الله جل وعلا، ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۝٧ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٨ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ۖ ذَٰلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ [التغابن: ٧،٩]، ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣] يسألون الرسول ﷺ عن البعث هل هو حق ؟ ﴿قُل

إِي وَرَبِّي إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ۝٣ لِّيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ۝٤ وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ﴾ [سبأ: ٣،٥]

فهذه ثلاث آيات أمر رسوله أن يحلف به على حصول البعث والنشور.

والإيمان باليوم الآخر هو أحد أركان الإيمان الستة، قال ﷺ: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(٤٤٦)، وتارة يذكر الله الإيمان به والإيمان باليوم الآخر كما قال تعالى في أول سورة «البقرة»: ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٤] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالبعث، والإيمان بما يكون في يوم القيامة ركن من أركان الإيمان، فمن جحده فهو كافر بالله ﷻ ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، فلا ينكره إلا الكفرة والزنادقة والملاحدة والفلاسفة، أما أهل الأديان فإنهم يؤمنون بالبعث.

❁ **قوله**: «وَاجْزِمْ بِأَمْرِ البَعْثِ وَالنُّشُورِ...»:

«**واجزم**»؛ يعني: اعتقد جازمًا بلاشك، «**بالبعث والنشور**» البعث والنشور بمعنى واحد، فالبعث هو النشور، والنشور هو البعث بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١،٢٢]. أنشره؛ يعني: بعثه، فالبعث هو النشور، بمعنى واحد.

وقوله: «**واجزم بأمر البعث والنشور**»؛ يعني: بخلاف الكفرة والملاحدة الذين ينكرون البعث، وكذلك الذين يشكون في البعث، يقولون: يمكن ولا يمكن والله أعلم، فالذي

---

(٤٤٦) سبق تخريجه.

يتوقف فيه ويشك كافر، فلابد أن يجزم المسلم ويوقن، ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]. يوقن يقينًا جازمًا لاشك فيه، فإن كان في نفسه شك فإنه كافر، ومن باب أولىٰ إذا صرح ونفىٰ البعث والنشور قال: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]. فهذا أولىٰ بالكفر والإلحاد -والعياذ بالله- ولهذا قال: «واجزم» ورد علىٰ من عنده شك أو تردد أو الذي يقول: يمكن يبعثون، ويمكن لا يبعثون.

«والحشر» وهو جمع الناس في المحشر وهو صعيد واحد يجمع الله فيه الخلائق الأولين والآخرين يمد الأرض، ويمسح ما فيها من الجبال والمرتفعات، فتصبح ﴿قَاعٗا صَفۡصَفٗا ١٠٦ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ [طه: ١٠٦،١٠٧] ثم يحشر الله الخلائق في هذا المكان، مكان واحد، الأولون والآخرون والجن والإنس، والحيوانات والطيور، والحشرات وكل شيء، كل الخلق يجمعون في هذا المكان، ويحصل زحام شديد في هذا المكان لكثرة الخلق حتىٰ إن أقدامهم يقع بعضها علىٰ بعض من شدة الزحام في هذا المحشر الهائل ﴿وَحَشَرۡنَٰهُمۡ فَلَمۡ نُغَادِرۡ مِنۡهُمۡ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٧].

❁ **قوله**: « **بَعْدَ نَفْخِ الصُّورِ** »:

أي: الحشر يكون بعد نفخ الصور، والصور: هو القرن الذي خلقه الله سبحانه وتعالىٰ وهو قرن هائل مدور، فيه أرواح الخلق، ووكل به ملك عظيم من الملائكة وهو إسرافيل، التقمه وهو ينتظر الأمر، فينفخ فيه ثلاث نفخات:

النفخة الأولىٰ: نفخة الفزع.

النفخة الثانية: نفخة الصعق.

النفخة الثالثة: نفخة البعث.

قال تعالىٰ: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ٨٧ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٧،٨٨] هذه نفخة الفزع؛ لأنها علىٰ أثرها يتغير العالم، تسير الجبال من أماكنها، وتصير هباء، تصير سرابًا، تمر مر السحاب، وتنشق السموات، وتتساقط النجوم، وعند

ذلك يفزع الناس، ويخافون من هذا الحدث العظيم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١،٢] هذه نفخة الفزع، واستثنىٰ الله مخلوقات لا تفزع، قيل: هم الملائكة، وقيل: غيرهم، والله أعلم.

ثم ينفخ النفخة الثانية، نفخة الصعق وهو الموت، فلا يبقىٰ أحد حي إلا ما استثنىٰ الله جل وعلا، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]. وكل حي فإنه يموت إلا من استثنىٰ الله جل وعلا، قيل: هي الحور العين في الجنة، والله أعلم.

﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ هذه النفخة الثالثة ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ من قبورهم ﴿يَنظُرُونَ﴾ ٦/]، وذلك أن الله سبحانه وتعالىٰ يجمعهم، يجمع عظامهم، ولحومهم وشعورهم، فتتآلف وتتكون منها الأجسام وتعود كما كانت، حتىٰ لو أن شخصًا يعرف شخصًا في الدنيا، ومر عليه لعرفه، لكن ليس فيهم أرواح، ثم يأمر إسرافيل فينفخ النفخة الثالثة، فتطير كل روح إلىٰ جسدها تدخل فيه فيحيون ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. وأول من يقوم من قبره محمد ﷺ، فهو أول من تنشق عنه الأرض عليه الصلاة والسلام، وكذلك الخلائق كلهم يقومون من قبورهم بقدرة قادر، وأمر عزيز حكيم سبحانه وتعالىٰ، ثم يأمرهم الله بالسير إلىٰ المحشر ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]. ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، مثل الجنود الذين يسيرون خلف العلم لا يتخلف منهم أحد، ولا أحد يذهب يمينًا أو شمالًا، أما المؤمنون فيكون هذا اليوم عليهم يسيرًا سهلًا، وإنما عسره علىٰ الكافرين ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]، فيسيرون من قبورهم إلىٰ المحشر ويجتمعون فيه بأمر الله سبحانه وتعالىٰ، لا أحد يتخلف.

هذا معنىٰ قول الناظم: «والحشر جزمًا بعد نفخ الصور» الحشر هو الجمع ويكون بعدما ينفخ إسرافيل في الصور النفخة الثالثة، فتحيا الأجسام ثم تؤمر فتسير كالجراد المنتشر علىٰ وجه الأرض إلىٰ المحشر، ويقومون في هذا الصعيد خمسين ألف سنة، كما قال الله سبحانه وتعالىٰ، يقفون علىٰ أقدامهم، والشمس قريبة من رءوسهم قدر ميل، والعرق يأخذ منهم كل مأخذ علىٰ حسب أعمالهم.

۞ **قوله**: « كَذَا وُقُوف الخَلْقِ لِلْحِسَابِ...»:

ثم بعد ما يطول عليهم الوقوف في المحشر، خمسين ألف سنة شاخصة أبصارهم حفاة أقدامهم عراة أجسامهم غرلًا غير مختونين، فإذا طال عليهم الوقوف، قال بعضهم لبعض: اذهبوا إلىٰ من يشفع لكم عند ربكم، ليريحكم من الموقف إما إلىٰ الجنة، وإما إلىٰ النار، فيذهبون إلىٰ آدم عليه السلام فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ نوح عليه السلام فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ إبراهيم عليه السلام فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ موسىٰ عليه السلام فيعتذر، فيذهبون إلىٰ عيسىٰ عليه السلام فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ محمد ﷺ، فيقول: «**أنا لها، أنا لها**»[447] فيأتي ويخر ساجدًا تحت العرش بين يدي ربه عز وجل، ويطيل السجود ويدعو ربه عز وجل، ولا يزال ساجدًا يدعو حتىٰ يقال له: «**ارفع رأسك، وسل تعط، واشفع تشفع**»[448] عند ذلك يشفع في أهل الموقف بأن يريحهم الله منه ويحاسبهم، فيظهر بذلك شرفه ﷺ علىٰ الخلق كما قال الله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] هذا هو المقام المحمود وهو الشفاعة العظمىٰ الذي يحمده عليه الأولون والآخرون، ويظهر بذلك شرفه وفضله عليه الصلاة والسلام.

«**والصحف والميزان للثواب**» فينصرفون من المحشر إلىٰ الحساب، فيحاسبهم الله جل وعلا علىٰ أعمالهم يقررهم بها، ولا يضيع منها شيء، فالمسلمون علىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من لا يحاسب بل يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، كما في حديث: «**سبعون ألفا من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب**»[449].

القسم الثاني: من يحاسب حسابًا يسيرًا، وهو العرض وينقلب إلىٰ أهله مسرورًا.

والقسم الثالث: من المسلمين من يناقش الحساب، قال ﷺ: «**من نوقش الحساب**

---

(447) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، برقم (٧٥١٠)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، برقم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(448) سبق تخريجه.

(449) سبق تخريجه.

عذب»[٤٥٠] يناقشون الحساب، يذكرون بسيئاتهم وغدراتهم ويناقشون عليها واحدة واحدة.

أما الكفار فإنهم لا يحاسبون مثل محاسبة المسلمين، وإنما يقررون بأعمالهم؛ لأنهم ليس لهم حسنات، كل أعمالهم كفر، فلا يحاسبون مثل حساب المسلمين، وإنما يحاسبون حساب تقرير، يوقفون علىٰ أعمالهم وكفرهم وسيئاتهم والعياذ بالله يقررون بها، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]. إن الإنسان الذي لا ينسىٰ يوم الحساب، يحاسب نفسه في هذه الدنيا من أجل أن يستريح في الآخرة، فيتوب من السيئات، ويكثر من الحسنات من أجل أن يسهل عليه الحساب يوم القيامة أو لا يحاسب.

ولهذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته: «**أيها الناس حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوها قبل أن توزنوا، وتأهبوا للعرض الأكبر**»[٤٥١] ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ علىٰ الله ﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨]. الإنسان يحاسب نفسه في هذه الدنيا، فيتوب من الذنوب، ويخرج من الدنيا وقد استغفر من ذنوبه، وتخلص منها؛ لأنه بإمكانه وهذا سهل جدًّا لمن يسره الله عليه يستغفر الله ويتوب إلىٰ الله توبة صادقة فيغفر الله له، أما إذا لم يستغفر ولم يتب فإنه يثقل عليه الحساب يوم القيامة؛ ولهذا يقول عمر في بقية خطبته: «**وإنما يصعب الحساب يوم القيامة علىٰ أقوام جازفوا الأمور فوجدوا الله قد أحصىٰ عليهم مثاقيل الذر**» هؤلاء هم الذين يصعب عليهم الحساب يوم القيامة، والإنسان العاقل التقي من يتذكر الحساب، ويحاسب نفسه قبل يوم الحساب.

قال: «**والصحف والميزان**» فبعد الحساب تتطاير الصحف، صحف الأعمال فكل يأخذ صحيفته، المسلم المؤمن يأخذ صحيفته بيمينه، والكافر يأخذ صحيفته بشماله، أو من وراء ظهره:

---

(٤٥٠) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾، برقم(٤٩٣٩)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب، برقم (٢٨٧٦)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤٥١) أخرجه الترمذي، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب: (٢٥)، برقم (٢٤٥٩)، وابن أبي شيبة، برقم (٣٤٤٥٩)، وأبو نعيم (١/ ٥٢)، وغيرهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفًا، وضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (١٢٠١). لم أقف عليه عن عمر ولكنه عند البيهقي في «الشعب»، برقم (٧٢٨١)، من قول الحسن رحمه الله.

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧-٩]

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

يفرح ويود أن الناس يطلعون عليه ويقول للناس: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾؛ لأنه شيء يشرف، يفتخر به ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] ظننت؛ يعني: تيقنت؛ لأن الظن يطلق ويراد به أحيانًا اليقين، ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ يعني: متيقنون.

أما الميزان فهو ميزان الأعمال، وهو ميزان حقيقي له كفتان توضع الحسنات في كفة والسيئات في كفة ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣] فإذا رجحت الحسنات أفلح، وإذا رجحت السيئات خاب وخسر، ميزان لا يظلم أحدًا ميزان حقيقي، جاء القرآن والسنة بإثباته، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨، ٩] وليس هو ميزانًا معنويًّا كما تقوله المعتزلة، يقولون: الميزان عبارة عن إقامة العدل يوم القيامة، وليس هناك ميزان حقيقي؛ لأنهم يعتمدون على عقولهم وأفكارهم ويقولون على الله ما لا يعلمون، نسأل الله العافية، فيؤولون الميزان بأنه ميزان معنوي معناه إقامة العدل، أما أهل السنة والجماعة فيقولون: الميزان حقيقي له كفتان كما جاء في الحديث توزن به الأعمال.

❁ قوله: «كَذَا الصِّرَاطُ ثُمَّ حَوْضُ المُصْطَفَى... »:

ومما يكون يوم القيامة الصراط، والصراط في اللغة الطريق، والمراد به هنا الجسر الذي يكون على متن جهنم، وهذا بعد الحساب، وبعد الميزان ينصب الجسر على متن جهنم، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، منهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كأجاويد الخيل، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوًا على قدميه، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف ويلقى في جهنم، وهذا مذكور في قوله

تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨-٧٢] لا ينجو إلا المتقون، وأما الظالمون فيسقطون في جهنم يتساقطون من على الصراط؛ لأنهم ليس لهم أعمال تنقذهم، فيسقطون.

أما أهل الأعمال الصالحة فأعمالهم تنجيهم، ﴿نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢] هذا هو الصراط.

قال: «**ثم حوض المصطفى**» مما يكون في الآخرة حوض النبي ﷺ في عرصات القيامة؛ يعني: في ساحات القيامة حوض مسيرته شهر؛ يعني: طوله مسيرة شهر، وفي حديث: «**كما بين أيلة وصنعاء**»(٤٥٢)، هذه مسافته، حوض يصب فيه ميزابان من الجنة ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل، وكيزانه عدد نجوم السماء، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا، هذا حوض النبي ﷺ، والماء يأتي إليه، تأتي أمته يوم القيامة ويردون عليه، ولكن منهم من يصرف عنه، ولا يتمكن من الشرب، وهم المرتدون الذين ارتدوا عن الإسلام والمبتدعة الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه فإنهم يمنعون من الشرب من الحوض يوم القيامة. أما أهل الاستقامة وأهل السنة فإنهم يردون الحوض على رسول الله ﷺ، وإنما يمنع منه مرتد ومبتدع، فيقول الرسول: «**يا رب أصحابي، أصحابي**» فيقول «**إنك لا تدري ماذا أحدثوا بعدك، إنهم ما زالوا مرتدين على أدبارهم**» ويقول: ﷺ «**سحقًا سحقًا لمن غير وبدل**»(٤٥٣). نسأل الله العافية.

قال: «**فيا هنا لمن نال به الشفا**» الهنيء: ما أتاك بلا مشقة، وكأنه يقول: أيها الشراب السائغ الهنيء: الآتي بلا مشقة أقبل، ويا هنا لمن ورده وشرب منه فإنه لا يظمأ بعد ذلك أبدًا؛ لأن يوم

---

(٤٥٢) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، برقم (٦٥٨٠)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: ثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم (٢٣٠٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤٥٣) سبق تخريجه.

القيامة فيه عطش شديد في المحشر، فأمة محمد ﷺ يردون على حوضه ويشربون، وقيل: إن كل نبي له حوض، والله أعلم.

❁ قوله: «عَنْهُ يُذَادُ الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ»:

المفتري: الذي ارتد عن دين الإسلام؛ لأن كثيرًا من المسلمين الآن ليس لهم من الإسلام إلا الاسم، وإسلامهم غير صحيح؛ لأن عندهم نواقض من نواقض الإسلام، وعندهم بدع ومحدثات، فإسلامهم ليس صحيحًا وليس مستقيمًا، هؤلاء يمنعون من الشرب من حوض النبي ﷺ يوم القيامة، لا يشرب منه إلا المستقيم على طاعة الله، الملتزم بسنة رسول الله ﷺ الذي لم يبدل ولم يغير.

«**من نحا سبل السلامة**» نحا؛ يعني: لزم وسار على سبل السلامة «لم يرد» لم يرد من الشرب يوم القيامة.

❁ قوله: «فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعة...»:

إذا كنت تريد أن ترد هذا الحوض فكن مطيعًا لله ولرسوله، أما من يدعي أنه من أمة محمد ولكنه لا يطيع ولا ينقاد ولا يسير على منهج الرسول ﷺ، فهذا لا ينفعه التسمي بالإسلام، بل يمنع من ورود الحوض، أشد ما يكون عطشًا والعياذ بالله، فالذي يريد أن يشرب من هذا الحوض يلزم السنة، ولزوم السنة ما هو بالأمر السهل، فيه ابتلاء وامتحان، هناك ناس يعيرونك ويؤذونك ويتنقصونك، ويقولون: هذا متشدد متنطع إلى آخره، أو ربما أنهم لا يكتفون بالكلام، ربما أنهم يقتلونك أو يضربونك، أو يسجنونك، ولكن اصبر، اصبر إذا كنت تريد النجاة وأن تشرب من هذا الحوض، اصبر على التمسك بسنة رسول الله ﷺ إلى أن تلقاه على الحوض.

«**واقف أهل الطاعة**» كن مطيعًا لله ولرسوله، ومقتديًا بأهل الطاعة من السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى ترد هذا الحوض.

❁ **قوله:** «فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ...»:

فإن هذه الأمور، الحوض والكوثر والشفاعة ثابتة لنبينا محمد ﷺ، فيجب أن نؤمن بها، وأن نتمسك بسنة نبينا محمد ﷺ حتىٰ نرد عليه الحوض يوم القيامة، ولا نبدل ولا نغير. تقدم الكلام علىٰ الكوثر والحوض، وانتهينا إلىٰ الشفاعة، ومسألة الشفاعة هذه مسألة عظيمة جاء ذكرها في القرآن، وغلط فيها طوائف كثيرة، وجاء ذكرها في القرآن وفي السنة، وفي كلام أهل السنة والجماعة.

والشفاعة في الأصل: هي الوساطة في حصول المطلوب وبعضهم يقول: الشفاعة هي طلب الخير للغير، وذلك بأن يكون لأحد طلب عند أحد فيأتي من يشفع للطالب عند المطلوب؛ يعني: يتوسط في قضاء حاجته، سمي هذا العمل بالشفاعة من الشفع وهو ضد الوتر؛ لأن الشافع انضم إلىٰ المشفوع له بعد أن كان منفردًا فصار شفعًا.

والشفاعة علىٰ قسمين:

الشفاعة عند المخلوقين: في قضاء حوائجهم عند المسئولين، وعند الملوك، وعند ولاة الأمور، وهذه تنقسم إلىٰ قسمين: شفاعة حسنة فيها أجر، وشفاعة سيئة، قال تعالىٰ: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾[النساء: ٨٥]. تكون الشفاعة حسنة إذا كانت في شيء ينفع وليس فيها اعتداء؛ لأن فيها نفعًا للناس، فإذا لم يكن فيها اعتداء علىٰ أحد وإنما هي مجرد طلب للمحتاج وقضاء حاجة المحتاج فهذه شفاعة حسنة، قال ﷺ: «**اشفعوا تؤجروا ويقضي الله علىٰ لسان نبيه ما شاء**»(٤٥٤).

والشفاعة في الأمور النافعة عند الناس من فعل الخير، ومن التعاون علىٰ البر والتقوىٰ، ومن بذل الجاه للمحتاجين، فأي إنسان مسلم محتاج إلىٰ شيء عند المسئولين أو عند من يملك هذا الشيء فإذا طلبه منه تأتي أنت وتشفع له في قضائه، فيقدرك المشفوع عنده ويقضي

---

(٤٥٤) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: التحريض علىٰ الصدقة والشفاعة فيها، برقم (١٤٣٢)، وغيره من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

حاجة هذا المحتاج، هذه شفاعة حسنة، أو يكون المسئول غاضبًا علىٰ أحد ويريد الانتقام منه فتأتي وتشفع له وتطلب المسامحة له، وأن يعفو عنه، هذا شيء طيب أيضًا، وتكون في الأموال وتكون أيضًا في غير الأموال.

أما الشفاعة السيئة: فهي أن تشفع في أمر حرام إما بأن يأخذ المشفوع له حق غيره بأن تشفع عند المسئول أو عند المدير من أجل أن يعطي هذا الشخص حق غيره، أو يقدمه علىٰ غيره ممن هو مستحق قبله، فهذه شفاعة سيئة؛ لأنها تضر الناس. وأعظم من ذلك الشفاعة في الحدود، إذا ثبت علىٰ إنسان الحد يأتي شخص ويشفع في إسقاطه.

هذه الشفاعة محادة لله ﷻ وشفاعة محرمة، وقد أراد النبي ﷺ قطع يد امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فجاء جماعتها وطلبوا من أسامة بن زيد بن حارثة أن يشفع عند الرسول ﷺ في ترك قطع يد هذه المرأة، فتقدم أسامة إلىٰ الرسول بذلك فغضب عليه الرسول ﷺ مع أنه يحبه حبًّا شديدًا، غضب عليه غضبًا شديدًا، وقال: «**أتشفع في حد من حدود الله ؟ إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»(٤٥٥) فالحدود ليس فيها شفاعات، وقد جاء في الأثر: إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع(٤٥٦) فلا يجوز الشفاعة في الحدود وفي الحديث: «**لعن الله من آوىٰ محدثًا**»(٤٥٧) والشفاعة في الحد إيواء

(٤٥٥) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾[الكهف: ٩]، برقم (٦٧٨٨)، ومسلم كتاب: الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم (١٦٨٨)، وغيرهما من حديث عائشة ﵂.

(٤٥٦) أخرجه مالك، برقم (١٥٢٥)، والدارقطني، برقم (٣٦٤)، والطبراني في «الأوسط»، برقم (٢٢٨٤)، وغيرهم عن الزبير ﵁.

(٤٥٧) أخرجه بمعناه البخاري، كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة، برقم (١٨٧٠)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها، برقم (١٣٧٠)، وغيرهما من حديث علي ﵁.

للمحدث، فإذا تقرر الحد، حد السرقة أو حد الزنا أو حد الشرب للمسكر على أحد فلا يجوز لأحد أن يتوسط في إسقاطه عنه، بل يجب إقامة الحدود إذا تقررت وثبتت، والشفاعة فيها حرام. هذه هي الشفاعة السيئة المحرمة التي يترتب عليها إسقاط حد من حدود الله أو إضرار بالآخرين وأخذ لحقوقهم، فهذه الشفاعة محرمة، وهي شفاعة سيئة ﴿وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥]. هذه الشفاعة عند المخلوقين.

والشفاعة عند الله سبحانه وتعالىٰ حق، ولكن بشرطين:

الشرط الأول: إذن الله للشافع أن يشفع كما قال تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. لابد من إذن الله -جل وعلا- وقال تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

وليست الشفاعة عند الله مثل الشفاعة عند الملوك، الشفاعة عند الملوك تجري ولو لم يأذنوا، يشفع الشافع ولو لم يأذن الملك، وأما الشفاعة عند الله فإنها لا تحصل إلا بعد إذن الله سبحانه وتعالىٰ؛ لعظمته جل وعلا، فلا أحد يتجرأ أن يشفع عنده بدون إذنه ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. هذا الشرط الأول.

الشرط الثاني: أن يرضىٰ الله عن المشفوع فيه بأن يكون من أهل الإسلام والإيمان، **لكن** عنده ذنوب استحق بها دخول النار، فيأذن الله -جل وعلا- لمن يشاء من عباده أن يشفع فيه إكرامًا للشافع ومنفعة للمشفوع. قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وهو المؤمن الذي استحق العقوبة فيأذن الله -جل وعلا- لبعض عباده الصالحين أن يشفعوا فيه بأن يعفو الله عنه، وتنفع الشفاعة بإذن الله بهذين الشرطين.

أما الكافر فإن الله لا يقبل فيه شفاعة قال تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] .وقال تعالىٰ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] إنما يقبل الله الشفاعة في أهل **الإيمان فقط ﴿إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾** ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦] **تضمنت هذه الآية الشرطين المذكورين: «يأذن الله» هذا الشرط** الأول، «ويرضىٰ»؛ يعني: عن المشفوع فيه،

هذا الشرط الثاني، هذه هي الشفاعة الصحيحة، التي توفر فيها هذان الشرطان، **وهي أنواع**: منها ما هو خاص بنبينا محمد ﷺ، ومنها ما هو عام له ولغيره من النبيين والمرسلين والملائكة والصالحين والأفراط الذين ماتوا صغارًا يشفعون أيضًا. هذه هي الشفاعة الصحيحة فالخاص بالنبي ﷺ أنواع:

أولًا: الشفاعة العظمىٰ: الشفاعة العظمىٰ: هي الشفاعة في أهل الموقف في أن يفصل الله القضاء بينهم ويريحهم من الموقف، هذه خاصة بالنبي ﷺ حين يتأخر عنها أولو العزم من الرسل ويتقدم لها ﷺ.

ثانيًا: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة: فهو ﷺ أول من يستفتح باب الجنة.

ثالثًا: شفاعته في عمه أبي طالب: وأبو طالب كافر، مات علىٰ الكفر، ولكن لكونه حمىٰ النبي ﷺ ودافع عنه فإن الله -جل وعلا- أذن لنبيه أن يشفع فيه أن يخفف عنه العذاب لا أن يخرج من النار، هذه خاصة بالنبي ﷺ وخاصة بأبي طالب، فلا أحد من الكفار تنفعه الشفاعة إلا هذا الشخص، أبو طالب تنفعه شفاعة الرسول ﷺ في تخفيف العذاب عنه. هذه الشفاعات خاصة بنبينا محمد ﷺ وأما الشفاعة في أهل الكبائر من الأمة فهي عامة، يشفع من أذن الله له من الملائكة، ومن الأنبياء والمرسلين، ومن الأولياء والصالحين، ومن الأفراط الذين يموتون صغارًا يشفعون لآبائهم يوم القيامة.هذه الشفاعة في أهل الكبائر، وهذه الشفاعة حق باتفاق أهل السنة والجماعة، وإنما أنكرها المعتزلة والخوارج، فهم ينفون الشفاعة في أهل الكبائر ويقولون: من دخل النار فإنه لا يخرج منها، ولو كان من أهل التوحيد ومن أهل الإيمان.

ويخالفون بذلك الأحاديث الصحيحة عن الرسول ﷺ. وهذا ضلال عظيم والعياذ بالله.

في حين أن القبوريين علىٰ العكس أثبتوا الشفاعة وطلبوها من كل أحد، طلبوها من الأموات، وطلبوها من أصحاب القبور، فهم علىٰ طرفي نقيض مع المعتزلة، المعتزلة ينفون الشفاعة في أهل الكبائر من المؤمنين، والقبوريون يثبتونها بدون إذن الله وبدون الضوابط الشرعية.

لذلك يعكفون على القبور والأضرحة ويطلبون منها الشفاعة. وهذا مثل ما عليه المشركون الأولون الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس: ١٨]. وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[الزمر: ٣] يعبدون الأولياء والصالحين ويذبحون لهم وينذرون لهم ويطوفون بقبورهم، وإذا قيل لهم: هذا شرك، قالوا: إنما قصدنا أن يشفعوا لنا عند الله. هذا ما عليه المشركون الأولون وهو ما عليه القبوريون اليوم.

وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون الشفاعة بشرطيها:

أولًا: إذن الله للشافع، **وثانيًا**: أن يكون المشفوع فيه ممن تجوز فيه الشفاعة وهم أهل التوحيد من عصاة المؤمنين، فأهل الضلال بين طرفي إفراط وتفريط، أما أهل السنة فهم الوسط في هذه المسألة كما هم الوسط -ولله الحمد- في كل أمور الدين وأمور العقيدة. هذا هو محصل الكلام في هذه المسألة.

وقوله: «**فإنها**» أي: الشفاعة في أهل الكبائر «**ثابتة للمصطفى**» وهو محمد ﷺ كما أنها ثابتة لغيره من الأنبياء والمرسلين والأولياء والصالحين، بعد إذن الله -جل وعلا- وبعد أن يرضى الله عن المشفوع فيه، بهذين الشرطين وهذين القيدين العظيمين.

قوله: «مِن عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ»:

من الأنبياء وغيرهم كما سبق تفصيله.

قوله: «سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَار»:

سوى الشفاعة التي خصت بالرسول ﷺ وهي التي بيناها.



فصل
في الكلام على الجنة والنار

١٢٢ - وَكُـلُّ «إِنْسَانٍ» وَكُـلُّ «جِنَّـةِ» في دَارِ «نَـارٍ» أَوْ نَعِـيم «جَنَّـةِ»

١٢٣ - هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ فَالنَّارُ دَارُ مَـنْ تَعَـدَّىٰ وَافْـتَرَىٰ

١٢٤ - وَمَـنْ عَـصَىٰ بِذَنْبِـهِ لَمْ يُـخْلَدِ وَإِنْ دَخَلَهَـا يَـا بَـوَارَ الـمُعْتَدِي

١٢٥ - وَ «جَنَّـةُ النَّعِـيمِ» لِلأَبْـرَارِ مَـصُونَةٌ عَـنْ سَـائِرِ الكُفَّـارِ

١٢٦ - وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ «النَّـارَ» كَـ«الجَنَّـةِ» فِي وُجُودِهَـا وَأَنَّهَـا لَمْ تُتْلَـفِ

١٢٧ - فَنَـسْأَلُ اللهَ «النَّعِـيمَ» وَ «النَّظَـرْ» لِرَبِّنَـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا شَـيْنٍ غَـبَرْ

١٢٨ - فَإِنَّـهُ يُنْظَـرُ بِالأَبْـصَارِ كَـمَا أَتَـىٰ فِي الـنَّصِّ وَالأَخْبَـارِ

١٢٩ - لأَنَّـهُ سُـبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَـبِ إِلَّا عَـنِ «الكَـافِرِ» وَ «الـمُكَذِّبِ»

❊ الشرح ❊

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ **قوله:** «وَكُلُّ إِنْسَانٍ»:

من بني آدم، فالإنس والإنسان من البشر، والواحد: إنس وإنسي، الجمع: أناسي، والمرأة إنسان وبالهاء عامية كما في القاموس.

«وكل جنة» -بكسر الجيم وتشديد النون المفتوحة- طائفة الجن.

والجان: اسم للجن؛ أي: كل واحد من الثقلين اللذين هما الإنس والجن لابد أن يكون في إحدىٰ الدارين: إما **«في دار نار»**، وهي دار البوار ومقر الكفار، **«أو»** في دار **«نعيم»** مقيم في **«جنة»** المولىٰ الكريم الرءوف الرحيم.

فكل واحدة من الجنة والنار، حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وكل ما هو كذلك:

فالإيمان به واجب.

والمراد من الجنة دار الثواب، ومن النار دار العقاب، ولقد أحسن القائل:

الموت باب وكل الناس داخله ... ياليت شعري بعد الموت ما الدار

الدار جنة خلد إن عملت بما ... يرضي الإله وإن خالفت فالنار

هما محلان ما للناس غيرهما ... فانظر لنفسك أي الدار تختار

وفي البيت الناظم جناس محرف كقولهم: جبة البُرد جنة البَرد، والمراد لفظ البُرد -بالضم- والبرد - بالفتح- وأما لفظ: الجبة والجنة فمن الجناس اللاحق، وسمي محرفًا لانحراف هيئة أحد اللفظين عن الآخر.

«**هما**»؛ أي: الجنة النار. «**مصير**»؛ أي: مرجع ومآب «**الخلق**» بعد البعث «**من**» الإنس، والجن؛ أي: لابد لـ «**كل**» واحد من «**الورىٰ**» كفتىٰ الخلق من الإنس والجن، بل ومن الملائكة، فإنهم يكونون في الجنة.

«**فالنار**» التي هي «**دار**» البوار. دار «**من**»؛ أي: كل شخص «**تعدىٰ**» طوره وخالف مولاه، فكفر به أو بأحد من رسله، أو بكتاب من كتبه، «**وافترىٰ**» فيها عبد فلم يقف عند حدود الله بل تجاوز.

«**ومن**»؛ أي: أي شخص مؤمن بالله ورسوله ولو مبتدعًا لم يحكم الشرع بكفره. «**عصىٰ**» ربه «**بذنبه**»؛ أي: بارتكاب ذنب غير مكفر، كالقتل، والزنا، وأكل الربا وغير ذلك من الذنوب، ومات علىٰ الإيمان ولم يتب مما ارتكبه «**لم يخلد**» في النار، «**وإن دخلها**» ليتطهر من الأوزار، فإنه يخرج منها إما بشفاعة الشافعين، أو برحمة أرحم الراحمين.

«**يا بوار المعتدي**»؛ أي: يا هلاكه. وفيه إشارة إلىٰ تقبيح ما ذهبت إليه الخوارج والمعتزلة من زعمهم خلود المؤمن المصر في النار. والحق مذهب أهل الحق.

❁ **قوله**: « وَجَنَّةُ النَّعِيمِ »:

اعلم أن للجنة عدة أسماء باعتبار صفاتها ومسماها واحد باعتبار الذات، فمن جملة تلك

الأسماء: جنة النعيم، سميت بذلك لما تضمنته من الأنواع التي يتنعم بها من المأكول، والمشروب، والملبوس، وغير ذلك من أنواع النعيم الثابتة.

«للأبرار»: جمع بار. وهو كثير البر الذي هو اسم جامع للخير.

«مصونة» تلك الجنة؛ أي: محفوظة. «عن سائر الكفار»؛ أي: جميعهم فلا يدخلونها؛ لأن الله تعالىٰ أعدَّ لهم النار، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٥] الآية.

قوله: «واجزم»؛ أي: جزم إيقان وإذعان «بأن النار» وما فيها من أصناف العذاب موجودة الآن ومن قبل الآن، «كـ» ـما أن «الجنة» وما فيها من النعيم المقيم موجودة الآن ومن قبله، فالنار «في وجودها» الآن، كالجنة فهما موجودتان، ولا تفنيان، ولذا قال: «و» اجزم أيضًا بـ «أنها»؛ أي: النار «لم تتلف» أي: ولن تتلف وتبيد.

❁ قوله: «فَنَسْأَلُ اللهَ ...»:

العظيم. «النعيم»: المقيم في جنات النعيم، «و» نسأله سبحانه «النظر لـ» وجه «ربنا» مع أهل الطاعة.

«من غير ما شين غبر». ما: زائدة لتأكيد النفي. والشين: ضد الزين. والمراد به العذاب، «فإنه» سبحانه «ينظر» -بالبناء للمفعول- «بالأبصار» في دار القرار. «كما أتىٰ»؛ أي: جاء ذكر الرؤية «في النص» القرآني، وأصل النص أقصىٰ الشيء وغايته، وقول الفقهاء: نص القرآن ونص السنة؛ أي: ما دل ظاهر لفظها عليه من الأحكام، «و» كما أتىٰ في «الأخبار» النبوية الثابتة. ففي الصحيحين عن جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا جلوسًا مع النبي ﷺ، فنظر إلىٰ القمر ليلة أربعة عشر فقال: «إنكم سترون ربكم عيانًا، كما ترون هذا لا تضارون في رؤيته»[٤٥١] والتشبيه

(٤٥١) أخرجه البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة الفجر، برقم (٥٥٤)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، برقم (٦٣٣)، وغيرهما من حديث جرير رضي الله عنه.

للرؤية بالرؤية لا للمري بالمرئ، كما قاله الأئمة، والمعنىٰ: ترون ربكم رؤية حقيقية ينزاح معها الشك، وتنتفي معها الريبة، كرؤيتكم القمر لا ترتابون ولا تمترون، وفي لفظ: «**لا تضامون**»، وروي -بتخفيف الميم وضم أوله- من الضيم؛ أي: لا يلحقكم في رؤيته ضيم، ولا مشقة - وبتشديدها والفتح- علىٰ حذف إحدىٰ التاءين. والأصل: لا تتضامون؛ أي: لا يضام بعضكم بعضًا، كما يفعل الناس في طلب الشيء الخفي الذي لا يسهل إدراكه، فيتزاحمون عند ذلك ينظرون إلىٰ جهة يضام بعضهم بعضًا، يريد: أنكم ترونه وكل واحد في مكانه.

قوله: «**لأنه**»؛ أي: الرب «**سبحانه**» وتعالىٰ «**لم يحجب**» -بالبناء للمفعول؛ أي: لم يمتنع سبحانه من أن يُمكِّن عباده من رؤيته في دار القرار، «**إلا عن الكافر**» بالله تعالىٰ، وبكل مكفر اتصف به، فكل مَنْ حكم الشرع بكفره فهو محجوب عن رؤية ربه، وقد قال بعض الأئمة: ما حجب الله ﷻ أحدًا عنه إلا عذبه، ثم قرأ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٥، ١٧] قال: الرؤية.

«**و**» يحجب أيضًا عن «**المكذب**» برؤيته وبتكليمه لعباده المتقين.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: من لم يقل بالرؤية فهو جهمي، ومن قال: إن الله لا يُرىٰ في الآخرة فهو كافر، أو فقد كفر عليه لعنة الله وغضبه، كائنًا من كان ... من الناس أليس الله ﷻ يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

• قال العلامة ابن قاسم:

قوله: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَكُلُّ جِنَّةٍ...»:

أي: وكل «**إنسان**» من بني آدم، وكل «**جنة**» بكسر الجيم، طائفة الجن، لابد أن يكون في أحد الدارين، إما في دار نار، دار البوار، أجارنا الله منها؛ يقال: إنها دركات بعضها تحت بعض، أعلاها جهنم، فلظىٰ، ثم الحطمة، ثم السعير، ثم سقر، ثم الجحيم، ثم الهاوية، أو دار نعيم مقيم، في جنة الخلد، درجات بعضها أعلىٰ من بعض؛ أعلاها الفردوس، وسقفها عرش الرحمن، نسأل الله من فضله، وكل واحدة من الجنة والنار، ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، ويجب الإيمان بهما واعتقاد وجودهما.

❁ **قوله**: «هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ»:

أي: الجنة والنار مصير الخلق، من الإنس والجن، لابد لكل واحد منهم أن يصير، إما إلىٰ الجنة، وإما إلىٰ النار،؛ والملائكة في الجنة وأهل الأعراف مصيرهم إلىٰ الجنة، **قال في الفروع**: الجن مكلفون في الجملة إجماعًا، يدخل كافرهم النار إجماعًا، ويدخل مؤمنهم الجنة، وفاقًا لمالك والشافعي؛ قال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦].

وقال **شيخ الإسلام بن تيمية**: لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، وليس الجن كالإنس في الحد والحقيقة، فلا يكون ما أمروا به، وما نهوا عنه، مساويًا لما علىٰ الإنس في الحد والحقيقة، لكنهم مشاركوهم في جنس التكليف. بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم، بلا نزاع أعلمه بين العلماء.

❁ **قوله**: «فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّىٰ وَافْتَرَىٰ»:

أي: فالنار دار من تعدىٰ وافترىٰ فالنار التي هي دار الهوان، دار كل شخص من إنس وجن، تعدي طوره فكفر بالله، أو بأحد رسله، أو بكتاب من كتبه أو بشرع شرعه، وافترىٰ فيما عبد من دون الله، فكل من كفر بالله كفرًا يخرج عن الملة، ولم يتب، فهو خالد مخلد في النار، بالإجماع.

❁ **قوله**: «وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ...»:

أي: وكل عبد مؤمن بالله ورسوله -ولو مبتدعًا- لم يحكم الشرع بكفره، **عصىٰ** ربه وتعدىٰ حدوده بذنبه، ولو كان من أكبر الكبائر غير الشرك، كالقتل والزنا، ومات علىٰ الإسلام ولو لم يتب، «**لم يخلد**» في النار، وإن دخلها ليطهر من الأوزار، فإنه يخرج منها إما بشفاعة الشافعين، أو رحمة أرحم الراحمين؛ «**يا بوار**»؛ أي: يا هلاك «**المعتدي**»، إشارة إلىٰ تقبيح ما ذهبت إليه المعتزلة، من القول بتخليد أهل الكبائر في النار.

❁ **قوله**: «وَجَنَّةُ النَّعيمِ لِلأَبْرَارِ»:

للجنة عدة أسماء باعتبار أوصافها؛ ومسماها واحد باعتبار الذات، والاسم العام «**الجنة**» ومن جملة تلك الأسماء «**جنة النعيم**» سميت بذلك لما اشتملت عليه من أنواع النعيم، واللذة

والسرور، وقرة العيون؛ والأبرار: جمع بر، أو بار -وتقدم- وهو كثير البر؛ والبر: اسم جامع للخير، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ [لقمان: ٨] وغيرها مما يخص الجنة بأهل البر، الذين هم أهل الإيمان والتقوىٰ والعمل الخالص.

قوله: « مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ »:

أي: جنة النعيم، محفوظة محمية عن جميع الكفار، فإن الجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة، بالكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة: «**أمر بلالًا ينادي في الناس: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة**»[٤٥٩].

وفي لفظ: «**مؤمنة**»[٤٦٠].

قوله: « واجْزِمْ بِأَنَّ النَّارَ كَالجَنَّةِ فِي...»:

أي: «**واجزم**»، واعتقد، «**بأن النار**» وما فيها من أنواع العذاب، موجودة الآن «**كالجنة**» وما فيها من النعيم، فهما موجودتان، ولم يزل الصحابة والتابعون وسائر أهل السنة علىٰ **اعتقاد ذلك**، لما ثبت بالكتاب والسنة، وعلم بالضرورة من أخبار الرسل، وأنكرته طائفة من القدرية، والمعتزلة، فصار السلف يذكرون في عقائدهم: **أن الجنة والنار مخلوقتان**.

وفي «الصحيحين» وغيرهما من غير وجه: أنه ﷺ، «**رأىٰ الجنة في صلاة الكسوف، حتىٰ هم أن يتناول عنقودًا من عنبها، ورأىٰ النار فلم ير منظرًا أفظع من ذلك**»[٤٦١].

---

(٤٥٩) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، برقم (٣٠٦٢)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه...، برقم (١١١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٦٠) أخرجه الترمذي، كتاب تفسر القرآن باب: ومن سورة التوبة، برقم (٣٠٩٢)، والنسائي: كتاب: مناسك الحج، باب: قوله ﷺ: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، برقم (٢٩٥٨)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٣٠١).

(٤٦١) أخرجه البخاري، كتاب: الكسوف، باب: صلاة الكسوف جماعة، برقم (١٠٥٢)، ومسلم، كتاب: الكسوف، باب: ما عرض علىٰ النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، برقم (٩٠٧)، وغيرهما من =

وفي قصة الإسراء: «**دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»[٤٦٢].

واجزم أيضًا: أن النار لم تتلف؛ أي: لم تهلك وتبدل، بل موجودة الآن، كالجنة وما فيها؛ وأبدية نعيم الجنة مما علم بالاضطرار من الكتاب والسنة، وكذلك النار؛ وفي الصحيحين: «**يجاء بالموت في صورة كبش أملح، فيوقف بين الجنة والنار، فيذبح، ويقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت**»[٤٦٣]. وفيه عدة أحاديث.

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن عذاب الكفار لا ينقطع، كما أن نعيم الجنة لا ينقطع، لما دل على ذلك من الكتاب والسنة.

❁ **قوله**: «نَسْأَلُ اللهَ النَّعِيمَ وَ النَّظَرْ...»:

أي: فنسأل الله الكريم رب العرش العظيم النعيم المقيم، في جنات النعيم، ونسأله النظر إلى وجهه الكريم، من غير سابقة عذاب، ولا مناقشة حساب.

❁ **قوله**: « فِإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ...»:

أي: فإنه سبحانه يُرى بالأبصار، في الدار الآخرة، باتفاق السلف، كما جاء في النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة: ٢٢، ٢٣] وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس: ٢٦]. وأعلاها النظر إلى وجهه الكريم، وقال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[ق: ٣٥] .، وغيرها.

وكما أتى في الأخبار النبوية، ففي الصحيحين وغيرهما: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته**»[٤٦٤] وفيهما أيضًا: قالوا: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «**نعم،**

=

حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤٦٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ذكر إدريس عليه السلام، برقم (٣٣٤٢)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، برقم (١٦٣)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤٦٣) سبق تخريجه.

(٤٦٤) سبق تخريجه.

فهل تضارون في رؤية الشمس صحوًا ليس دونها سحاب»(٤٦٥).

وقد بلغت أحاديث الرؤية حد التواتر، والإيمان بذلك من أصول أهل السنة والجماعة، فيراه المؤمنون يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، كما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته، وهم في عرصات القيامة؛ ثم يرونه بعد دخول الجنة، كما يشاء تبارك وتعالىٰ.

❁ **قوله:** «لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجِبِ...»:

أي: لأن الله سبحانه لم يحجب -بفتح الياء وكسر الجيم- ذاته المقدسة من رؤيته إلا عن الكافر بالله، وعن المكذب برؤيته قال تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٥-١٧]. فنؤمن بأن الله يُرىٰ يوم القيامة، ولا يحاط به، ولا يُدرك، لا نشك في ذلك، ومن زعم أن الله لا يرىٰ في الآخرة فقد كفر بالله، وكَذَّب بالكتاب والسنة.

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله:** «وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَكُلُّ جِنَّةٍ...»:

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إلىٰ نهاية البشر، وبهذه المناسبة أنبه علىٰ كلمة يقولها كثير من الناس وهم لا يفهمون معناها؛ حيث يقولون في الميت إذا مات ثم دفن: نُقل إلىٰ مثواه الأخير، وهذه الكلمة لو أخذنا بمدلولها لكانت كفرًا؛ لأن مضمونها إنكار البعث، حيث إن المثوىٰ الأخير الجنة أو النار؛ لأنه إذا قيل: إن هذا الرجل الذي مات ودفن انتقل إلىٰ مثواه الأخير، فمضمون هذا أنه لا بعث، وأن الأمر انتهىٰ، لكن كثيرًا من الناس لا يفهمون هذا المعنىٰ في الواقع، بل يقولون هذه العبارات

---

(٤٦٥) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، برقم(٧٤٣٧)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، برقم(١٨٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

بالتقليد، ولا يفكرون في المعاني الدالة عليها، وكما في قول بعضهم: اللهم إني لا أسألك رد القضاء ولكن أسألك اللطف فيه، فهذا منكر، والصواب أن نعزم السؤال، فإن الله لا مكره له.

فبعدما يحصل في عرصات القيامة يئول الناس إلىٰ المثوىٰ الأخير حقيقة، وهو ما ذكره المؤلف في قوله:

«وكــــل إنــــسان وكــــل جنــــة   في دار نــــار أو نعــــيم جنــــة»

«كل إنسان»؛ يعني: من بني آدم **«وكل جنة»**؛ يعني: من الجن، والجن عالم غيبي مستترون عن الأعين، وقد يبدون أحيانًا، وقد يتصورن بشكل حيوانات كما تشكل الجني في فراش الأنصاري في عهد النبي ﷺ بشكل حية، فإن شابًّا من الأنصار كان حديث عهد بعرس فلما رجع إلىٰ بيته وجد زوجته عند الباب، فقال لها: ما شأنك ؟ لماذا أنت عند الباب ؟ قالت له: ادخل، فدخل، فإذا حية مطوية علىٰ فراشه، فأخذ الرمح فوخزها فماتت، ثم مات هو في الحال؛ فما يُدري أيهما أسرع موتًا الرجل أو الحية؛ لأن هذه الحية كانت جنية فقتلها فقتله أهلها[٤٦٦].

ثم نهىٰ النبي ﷺ عن قتل الحيات التي تكون في البيوت حتىٰ يحرج عليها ثلاثًا؛ أي: يخاطبها ويقول لها: أنت مني في حرج. اخرجي، فإذا حرج عليها ثلاثًا وعادت قتلها؛ لأنها إن كانت جنية فلن تأتي، وإن أتت فقد أهدرت دمها، وإن كانت غير جنية فهي لا تفهم وسوف تأتي وتقتل ولا ضرر في قتلها.

وعالم الجن هذا أصله من النار؛ لأن أباهم الشيطان إبليس، وقد خلقه الله من نار.

ثم إن هذا العالم فيهم الصالحون، وفيهم دون ذلك، وفيهم المسلمون وفيهم الكافرون، وإن كان أصلهم إبليس كافرًا، لكن فيهم المسلم، وفيهم الصالح، وفيهم طالب العلم، وفيهم العابد.

يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكــــل إنــــسان وكــــل جنــــة   في دار نــــار أو نعــــيم جنــــة»

يعني أن هذا هو المآل؛ إما النار وإما الجنة، ولا ثالث لهما، ودليل المآل الأول وهو قوله: **«في دار**

---

(٤٦٦) أخرجه مسلم، كتاب: السلام، باب: قتل الحيات وغيرها، برقم (٢٢٣٦)، وأبو داود، كتاب: الأدب، باب: في قتل الحيات، برقم (٥٢٥٧)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

نار» قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وهذا نص صريح في أن النار يدخلها أمم من الجن وأمم من الإنس، وهذا محل إجماع من العلماء؛ أن كافر الجن في النار ككافر الإنس، ويدل لهذا أيضًا قوله تعالى في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤، ١٥].

فالكافر من الجن في النار بالنص والإجماع، ولا خلاف في ذلك، لكن المؤمن من الجن في دخوله الجنة خلاف بين العلماء؛ فمنهم من قال: إن المؤمن من الجن لا يدخل الجنة ولكن ينجو من النار، وكفى بذلك راحة؛ لأنهم لما قالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ﴾ قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ ولم يذكر جزاء لهم، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾؛ قالوا: هؤلاء تحروا رشدًا؛ أي: تحروا سلوكًا طيبًا ومعاملة حسنة، وهذا في الدنيا، أما في الآخرة فلم تذكر الآية شيئًا عن ذلك.

وقال بعض العلماء: بل إن مؤمنهم في الجنة كمؤمن الإنس، واستدلوا لذلك بآية من سورة الرحمن يخاطب الله تعالى فيها الجن والإنس ويقول: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ ﴿٣٣﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٦﴾ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٨﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٠﴾ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٤٢]، كل هذا للجن والإنس، ثم قال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦-٤٩]، وهذا للجن والإنس فالسياق واحد والخطاب واحد.

إلى أن قال تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، فلم يطمثهن إنس فيفسدهن على الإنس، ولا جان فيفسدهن على الجن، وهكذا في الجنتين الأخريين، قال: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ

رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧٣﴾ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٧٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٧٠-٧٥].

وهذا هو الصحيح المقطوع به، أن المسلم من الجن يدخل الجنة، وهذا هو مقتضى حكمة الله وعدل الله ﷻ.

ولكن يبقى النظر: هل أرسل من الجن رسول ؟ فيه خلاف، قيل: لا، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقيل: بل منهم رسول لقول الله تعالى: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] فهو يخاطب الجن والإنس، ويقول: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ إنس من الإنس وجن من الجن.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ فإن الذكور من الجن يسمون رجالًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦].، فالجن فيهم رجال كما في هذه الآية الكريمة، وعلى هذا فلا يتم الاستدلال بقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾، ويكون ظاهر قوله: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ أن من الجن رسلًا.

والذين قالوا: إنه ليس من الجن رسل، أجابوا عن قوله تعالى: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ قالوا: إن الخطاب باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع، فهو كقوله تعالى في البحرين: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢].، واللؤلؤ والمرجان لا يخرجان إلا من المالح على المشهور.

قالوا أيضًا: إن حكمة الله تعالى تأبى ذلك؛ لأن الرسالة تشريف وتكريم وتعظيم، والجن أصلهم من النار وأبوهم إبليس سيد المتكبرين، وقائد الكافرين، فليس من الحكمة أن يكرم هؤلاء بالرسالة، وإنما يتلقون التعاليم مما جاء إلى البشر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾

يَقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣١].،

فقالوا: إن الجن ليس منهم رسل لكن منهم نذر؛ حيث قال تعالىٰ: ﴿وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾، فيتلقىٰ هؤلاء النذر مما جاءت به الرسل وينذرون به قومهم.

وينبني علىٰ ذلك: هل ما يؤمر به الجن هو ما يؤمر به الإنس؟؛ يعني: هل صلاتهم كصلاتنا وزكاتهم كزكاتنا وصيامهم كصيامنا وحجهم كحجنا ؟

في هذا أيضًا خلاف بين العلماء رحمهم الله؛ فمنهم من قال: إذا كان تلقيهم لما يقومون به من الشرائع مما جاءت به الإنس، وجب أن يكون هو نفس ما جاء به الإنس؛ لأننا لا نرىٰ فيما جاء به الإنس فصلًا خاصًّا بالجن، بل نجد أن الأحكام واحدة، وعلىٰ هذا فيكون ما أمر به الإنس هو ما أمر به الجن ولا فرق.

وقال بعض العلماء رحمهم الله: بل إنهما يفترقان، فليس ما أمر به الجن مساويًا لما أمر به الإنس في الحد والحقيقة؛ لأن جنس الجن ليس كجنس الإنس، وإذا كان الإنس تختلف أحكامهم باختلاف أحوالهم؛ فالمريض يصلي قاعدًا مثلًا؛ والفقير لا زكاة عليه؛ ومن لا يستطيع الحج فلا حج عليه، فكذلك الجن لا يمكن أن يكلف إلا بما يناسب حالهم، وتكون العمومات الدالة علىٰ ذلك مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].، وما أشبهها -تُقَيِّد عموم تكليفهم بشرائع الإنس.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: إن اختلافهم عن الإنس في الحد والحقيقة يقتضي ألا يتساووا في التكليف؛ لأن حكمة الله تعطي كل مكلف ما يناسبه حتىٰ في البشر[٤٦٧].

وعلىٰ كل حال فنحن نؤمن بأن الجن مكلفون بالجملة، وأن كافرهم يدخل النار، وأن مؤمنهم يدخل الجنة أيضًا، أما مسألة الرسالة وعدم الرسالة فقد تكون الأدلة متكافئة وإن كان الراجح أن الرسل من البشر، وأما مساواتهم للإنس في الأحكام الشرعية فهذا محل توقف؛ فإن نظرنا إلىٰ عموم الأدلة قلنا: هم مساوون للإنس، وإن نظرنا إلىٰ الحكمة في التشريع، وأن الشرع

---

(٤٦٧) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ»(١١/ ٦٥٦، ٦٥٧)

يختلف باختلاف المكلف قلنا: لابد أن يكون لهم شرع خاص بهم، وهذا الشرع الخاص بهم وإن كنا لا نجده لا في الكتاب ولا في السنة، لكن يؤخذ من العمومات مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]،، وقوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن: ١٦]،. فهم قد لا يستطيعون كل ما يستطيعه الإنس، وقد لا يكون عندهم كل ما عند الإنس، فتكون لهم أحكام خاصة بهم، ولذا نقول فيه: الله أعلم، فالأدلة في هذا متكافئة وليس هناك دليل واضح علىٰ أن ما كُلفوا به مساوٍ لما كلف به الإنس أو مخالف.

والمهم أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول «**في دار نار**» هذا بالإجماع ومستنده النص وقوله: «**أو نعيم جنة**» فيه خلاف، والصحيح: أنهم يدخلون الجنة.

مسألة: هل يمكن التعاون بين الجن والإنس ؟

والجواب: أن التعاون بينهما إذا أمكن فلا بأس به، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الاستعانة بالجن جائزة بشرطين: ألا يكون الطريق الموصل إليها محرمًا، وألا يستعين بهم علىٰ شيء محرم، فإن كانت الطريقة محرمة؛ كأن يقولوا: لا نعينك حتىٰ تسجد لنا مثلًا، وهذا لا يمكن أن يقع من مؤمني الجن؛ لأن مؤمن الجن لا يمكن أن يأمر بالشرك، لكن قد يكون مؤمنًا أو يكون مسلمًا وعنده فسق، فيقول مثلًا للمرأة: لا أعينك حتىٰ تمكنيني من نفسك، أو يكون عنده فاحشة اللواط ويقول للشاب: لا أعينك حتىٰ تمكنني من نفسك فهذا حرام، أو يستعين بهم علىٰ شيء محرم بأن يقول لهم: أحضروا لي مال فلان، فيذهبون ويحضرون إليه مال فلان، فهذا حرام؛ لأنه استعان بهم علىٰ المعصية وهي سرقة مال الناس، لكن إذا استعان بهم علىٰ شيء مباح وبطريق مباح فيقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه لا بأس بذلك.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وقائع في الفتاوىٰ وكذلك في كتاب «النبوات» وكذلك في «إيضاح الدلالة في عموم الرسالة» أنه في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت امرأة في المدينة لها رئي من الجن وأن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تأخر وبحثوا عنه فجاءوا إلىٰ هذه المرأة فأرسلت رئيها فأخبرهم(٤٦٨).

---

(٤٦٨) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ»(١١/ ٦٣).

❁ **قوله: « هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ »:**

أي: الجنة والنار.

فالجنة والنار داران هما مآل الخلق وليس بعدهما دار؛ لأن دور الإنسان أربع: الأولى في بطن أمه، والثانية في الدنيا، والثالثة في البرزخ، والرابعة يوم القيامة، وهذه هي الأخيرة لا دار بعدها.

والبحث في مسألة الجنة والنار من وجوه متعددة:

الوجه الأول: هل الجنة والنار موجودتان الآن ؟

والجواب: نعم، هما موجودتان الآن، ودليل ذلك في القرآن والسنة.

أما القرآن: فقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، والإعداد بمعنى التهيئة، فإنها مهيئة للكافرين، وأما الجنة فقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].، والإعداد بمعنى التهيئة.

وفي السنة: فقد عرضت النار على النبي ﷺ وهو يصلي صلاة الكسوف[٤٦٩]، ورأى فيها عمرو بن لحي يجر قصبه في النار؛ يعني: يجر أمعاءه، ورأى فيها امرأة تعذب في هرةٍ لها حبستها حتى ماتت، ورأى فيها صاحب المحجن الذي يسرق الحجاج بمحجنه الذي معه، وهو العصا المحنية الرأس، فكان يمر بالحاج ويخطف متاعه، فإن لم يفطن له الحاج ذهب، وإن فطن له قال: تعلق متاعك بمحجني، فرآه النبي ﷺ يعذب بمحجنه في النار[٤٧٠].

أما الجنة فرآها النبي عليه الصلاة والسلام وهو يصلي صلاة الكسوف حتى هم أن يتناول منها قطف عنب ولكن لم يفعل[٤٧١]، وكذلك دخلها عليه الصلاة والسلام ورأى فيها قصرًا

---

(٤٦٩) أخرجه مسلم، كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، برقم(٩٠٤)،و أحمد (٣/ ٣١٧)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤٧٠) انظر ما قبله.

(٤٧١) سبق تخريجه.

لعمر ابن الخطاب ﷺ فلم يدخله لأنه تذكر غيرة عمر[٤٧٢]، ولما حدث النبي ﷺ عمر بذلك بكى عمر ﷺ وقال: أعليك أغار يا رسول الله ؟ يعني: لو دخلته ما غرت ولو غرت على غيرك ما غرت عليك.

فالمهم أنه ثبت بالكتاب والسنة أن الجنة والنار موجودتان الآن، وهو أيضًا محل إجماع بين العلماء رحمهم الله، ولكن متى خلقتا ؟ هذا هو الذي نتوقف فيه، فإننا لا ندري متى خلقهما الله ﷻ.

الوجه الثاني: هل الجنة والنار مؤبدتان أو إلى أمد ثم تفنيان ؟

أما الجنة فبالإجماع أنها مؤبدة لا تفنى، والآيات في هذا كثيرة، فما أكثر ما نتلو قول الله تعالى في أهل الجنة: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٢٢].، وهو محل إجماع. وأما النار فمحل إجماع أنها مؤبدة إلا خلافًا يسيرًا ذهب إليه بعض العلماء رحمهم الله وهو مرجوح، بل لا وزن له، والصحيح الذي لا شك فيه أن النار مؤبدة دائمًا وأبدًا، لقول الله تبارك وتعالى في آيات ثلاث في كتابه: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾؛ فقال جل وعلا في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩].، وتأبيد الخالد يدل على تأبيد مكان الخلود ضرورة، وإلا فكيف يكون خالدًا في غير محل ؟! هذا مستحيل، وقال تعالى في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤، ٦٥]، وقال في سورة الجن: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

وثبت في السنة أنه يؤتى يوم القيامة بالموت فيوقف في مكان بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة. يا أهل النار، فيشرئبون ويطلعون، فيقال لهم: هل تعرفون هذا ؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، فيذبح، ويقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت[٤٧٣]، ولم يحدد.

---

(٤٧٢) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، برقم (٣٢٤٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، برقم (٢٣٩٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤٧٣) سبق تخريجه.

والإجماع يكاد يكون منعقدًا إلا خلافًا يسيرًا عن طائفة من السلف والخلف لكنه مرجوح بل لا وزن له.

فإن قالوا: إن رحمة الله سبقت غضبه ؟ قلنا: لا قياس في مقابلة النص، فما دام عندنا نص من القرآن صريح بالتأبيد فلا قياس.

الوجه الثالث: هل يدخل الإنس والجن الجنة والنار أو هذا خاص بالإنس ؟

الجواب: أما النار فيدخلها الجن والإنس بالنص والإجماع، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩].؛ أي: خلقنا لجهنم كثيرًا من الجن والإنس، وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨].، وقال تعالىٰ: في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤، ١٥].

وأما دخول المؤمنين الجنة فهو بالنسبة للبشر بالنص والإجماع، وبالنسبة للجن محل خلاف، والصحيح أنهم يدخلون الجنة، والدليل علىٰ ذلك ما جاء في سورة الرحمن حيث يخاطب الله الجن والإنس فيقول جل وعلا: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٢﴾ هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ ﴿٤٤﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٤١-٤٥].، وهذا في دخول النار وهو مجمع عليه وليس فيه إشكال، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦، ٤٧].، والخطاب لمن ؟ نقول: هو للجن والإنس، إلىٰ أن قال في الجنتين الأوليين والأخريين: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٥٦﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٥٦، ٥٧].

وعليه فالقول الراجح: أن مؤمني الجن يدخلون الجنة كمؤمني الإنس بالنص؛ ولأن هذا من كمال عدل الله ﷻ أن من عمل ابتغاء ما وعد به من الثواب فلابد أن يحقق الله له الثواب، ولأن هذا مقتضىٰ قوله تعالىٰ في الحديث القدسي: «**إن رحمتي سبقت غضبي**»[٤٧٤].

---

(٤٧٤) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، برقم (٧٤٢٢)، ومسلم، =

والذين يقولون: إن كافر الجن يدخل النار وأن مؤمنهم لا يدخل الجنة؛ يجعلون غضبه سبق رحمته؛ إذ كيف يقال: إن هؤلاء إذا عملوا بما يقتضي الرحمة فإنهم لا يعطون الرحمة وإذا عملوا بما يقتضي العذاب فإنهم يعذبون. فأين سبق الرحمة للغضب في هذا ؟!

فإن قيل: ما تقولون في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤].، وفي قوله تعالىٰ: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١].، ولم يقل: ويدخلكم الجنة.

فالجواب: أن السكوت عن الشيء لا يلزم منه انتفاء الشيء؛ لأن عدم الذكر ليس ذكرًا للعدم، فإذا لم يذكر ثوابهم في هذه الآية فقد ذكر في آيات أخرىٰ لا معارض لها.

وعلىٰ هذا فنقول: في هذا البحث إن مؤمني الجن يدخلون الجنة كمؤمني الإنس ولا فرق، وهذا معنىٰ قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكل إنسان وكل جنة**»؛ يعني: كل واحد من الإنس وكل واحد من الجن «**في دار نار أو نعيم جنة**»، وعلىٰ هذا فكلام المؤلف صريح في أن الجنة يدخلون الجنة، وكذلك يدخلون النار، وكذلك الإنس.

❁ **قوله «هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ...»:**

أي النار والجنة «**مصير الخلق**» فليس هناك دار ثالثة، حتىٰ أصحاب الأعراف الذي يوقفون في مكان بين الجنة والنار مآلهم إلىٰ الجنة ولابد، فلا يمكن لأحد من الورىٰ إلا أن يكون إما في جنة وإما في نار.

وقوله: «**من كل الورىٰ**» يريد به الخصوص؛ أي: يريد به الإنس والجن، أما الملائكة فلا يدخلون النار، لكنهم في الجنة مسخرون لأهل الجنة، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، وهناك ملائكة الله أعلم بمصيرهم،

=

كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالىٰ وأنها سبقت غضبه، برقم (٢٧٥١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لكننا نعلم أنهم لن يدخلوا النار.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**النار دار من تعدىٰ وافترىٰ**»؛ أي: النار دار من تعدىٰ الحدود وافترىٰ الكذب، فمن أشرك فهو مُتعدٍّ ومفترٍ أيضًا؛ لأن إشراكه بالله يقتضي أن يقول بلسان حاله أو بلسان مقاله: إن مع الله إلهًا آخر، وهذا افتراء، ومن زعم أن لله ولدًا فهو مُتعد مفتر، وعلىٰ هذا فيكون التعدي والافتراء متلازمين، لكن الافتراء يلزم منه التعدي بكل حال، والتعدي لا يلزم منه الافتراء بلسان المقال، ولكن يلزم منه الافتراء بلسان الحال.

ويتضح هذا بالنسبة للمفتري أن يقال: إن المفتري متعد ولا شك، لأن الإنسان لو تَقَوَّلَ علىٰ بشر لقيل إنه متعد عليه. فكيف إذا تقول علىٰ رب العالمين ؟! أما المعتدي فقد يعتدي بغير افتراء، لكن لسان حاله يقول إنه مفتر. نسأل الله أن يعيذنا من التعدي والافتراء.

۞ **قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ...**»:

وهذا البيت كالاستثناء من قوله: «**هما مصير الخلق من كل الورىٰ**»؛ يعني: يستثنىٰ من ذلك «**من عصىٰ بذنبه**» فإنه لا يخلد في النار، والمعصية الخروج من الطاعة، **وتنقسم عند العلماء رحمهم الله إلىٰ قسمين**: صغائر وكبائر.

فإن قيل: ما ضابط الكبائر. وهل هي محدودة أو معدودة ؟

فالجواب: قال بعض العلماء رحمهم الله: إن الكبائر معدودة، لقول رسول الله ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله! وما هن ؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**»[٤٧٥].

وقال بعض العلماء رحمهم الله: إنها محدودة غير معدودة، بدليل أن الرسول ﷺ عَدَّ منها

(٤٧٥) أخرجه البخاري، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، برقم (٢٧٦٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم(٨٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الإشراك بالله، وهو كفر مخرج عن الملة، فدل هذا على أن المراد بيان عظم هذه السبع، ولكن هناك شيء آخر لم يذكر، فهي محدودة بضوابط، وهذه الضوابط كما قال بعضهم: كل ذنب ترتب عليه لعنة، أو غضب، أو وعيد في الآخرة، أو حد في الدنيا؛ يعني: كل ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة أو غضب أو لعنة، وهذه أربعة أوصاف.

فالزنى مثلًا كبيرة؛ لأن فيه حدًّا في الدنيا، والإسبال كبيرة؛ لأن فيه وعيدًا في الآخرة، وقتل النفس كبيرة لأن فيه لعنة وغضبًا، وهلم جرًّا أخذًا بهذا الضابط.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: الكبيرة ما ترتب عليه عقوبة خاصة[(٤٧٦)]؛ يعني: ما جعل الله أو رسوله عليه عقوبة خاصة سواء كانت العقوبة دنيوية، أم دينية، أم أخروية. وذلك لأن المعاصي إما أن تقع منهيًّا عنها أو محرمة أو ما أشبه ذلك فهذه تكون صغيرة، قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. فهذه صغيرة، لكن إذا ترتب على ذلك عقوبة خاصة؛ كحد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو لعنة، أو غضب، أو نفي إيمان، أو تبرؤ من فاعله، فإن ذلك يكون من كبائر الذنوب، كقول رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»[(٤٧٧)]، فإذا لم تحب لأخيك ما تحب لنفسك فإن هذا من الكبائر، لأن الرسول ﷺ نفى الإيمان عمن لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

وهذا الضابط ضابط حسن، وبه يمكن أن تميز بين الصغائر والكبائر، فما جاء مرتبًا عليه عقوبة خاصة فهو كبيرة، وما جاء منهيًّا عنه، أو ذكر فيه التحريم، أو كان لا ينبغي، أو ما أشبه ذلك؛ فهذه من صغائر الذنوب.

إذن فالمعاصي تنقسم إلى قسمين: صغائر وكبائر، والفرق بينهما من حيث الحقيقة والماهية هو

---

(٤٧٦) ينظر: «مجموع الفتاوى»(١١/ ٦٥٦، ٦٥٧).

(٤٧٧) أخرجه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، برقم(١٣)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أنه من خصال الإيمان أن يحب لأخيه...، برقم(٤٥)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن النفس تطمئن إليه، أما من حيث الحكم؛ فالفرق بينهما أن الصغائر تكفرها الصلاة والصوم والوضوء والصدقة والتسبيح وما أشبه ذلك مما ورد عن النبي ﷺ أما الكبائر فلابد فيها من توبة، ولا تنمحي عن الإنسان إلا بتوبة، هذا هو الأصل.

وفرق ثانٍ من حيث الحكم: إن الكبائر بمجرد فعلها يخرج الإنسان من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق؛ أي: أنه يكون فاسقًا بمجرد فعل الكبيرة ما لم يتب، والصغائر لا يخرج فاعلها من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق إلا بالإصرار عليها، فإذا أصر عليها صار فاسقًا لا عدلًا.

وعلى ذلك فالفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن الصغائر تكفر بالأعمال الصالحة، والكبائر لابد فيها من توبة.

والثاني: أن الكبائر يخرج بها الإنسان من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق بمجرد الفعل، أما الصغائر فلا يخرج بها من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق إلا بالإصرار عليها.

فمثلًا حلق اللحية صغيرة، لكن إذا أصر عليها الإنسان صار كبيرة.

وكذلك شرب الدخان صغيرة، فإذا أصر عليه الإنسان صار كبيرة، هذا بقطع النظر عما يحدث في قلب الفاعل؛ لأنه أحيانًا يقترن بفعل الصغيرة شيء من الاستخفاف بأوامر الشرع والاستهانة بها، وحينئذ تنقلب الصغيرة كبيرة من أجل الاستخفاف بأوامر الشرع. وربما تكون الكبيرة صغيرة مثل أن يفعلها الإنسان مع الخجل من الله عَزَّ وَجَلَّ ورؤيتها أمام عينه دائمًا، فهنا تنقلب إلى صغيرة، وربما يكون شعوره هذا توبة.

وقولنا: إن الكبائر لابد فيها من توبة. فهل يعني ذلك أن الإنسان لابد أن يعاقب عليها ؟

والجواب: أن الكبائر إذا فعلها الإنسان فإنه يستحق العقوبة ما لم يتب، أما الصغائر فقد تقع مكفرة بالأعمال الصالحة.

أما نفس العقوبة فإن الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وعلى هذا ففاعل الكبيرة إذا لم يتب فهو على خطر؛ لأنه يقال له: ما الذي أعلمك أنك داخل في المشيئة، وللأسف فإن بعض الناس إذا نهيته عن الكبيرة قال: إن الله تعالى يقول في

القرآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فانظر كيف تمنيه نفسه، فالله تعالىٰ لم يقل: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ مطلقًا، بل قيد ذلك بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، ثم إنه لا يضمن لك أحد أنك ممن دخل في المشيئة، فربما تكون ممن لا يشاء الله أن يغفر له فأنت علىٰ خطر.

ثم إنه قد يقال إن المستثنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ هو الذي فعل الكبيرة علىٰ وجه الحياء والخجل من الله ﷻ، فصارت الكبيرة دائمًا في عينه، فإنها حينئذ تنقلب صغيرة ويدخل صاحبها في المشيئة، فقد يقال هذا وإن كان هذا خلاف ظاهر اللفظ.

والحاصل: أننا نقول لهذا المفرط الذي منته نفسه ما لم يكن علىٰ علم من حصوله: من قال إنك داخل في قوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ ؟!

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومن عصىٰ بذنبه لم يخلد**» والمراد بالمعصية في كلام المؤلف هنا الكبائر، قال: «**وإن دخلها**» وفي نسخة: «**وإن يردها**»؛ يعني: وإن وردها دخولًا، لكن النسخة الصحيحة «**وإن دخلها**»؛ يعني: وإن دخل النار لا يخلد، لأنه لا يخلد فيها إلا الكافرون.

وقوله: «**وإن دخلها يا بوار المعتدي**» يا بوار المعتدي: هذا نداء؛ يعني: يا بوار المعتدي احضر، لأن المعتدي أهل للبوار، والبوار هو الهلاك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] . أي دار الهلاك.

❁ **قوله**: «**يَا بَوَارَ الـمُعْتَدِي...**»:

قد يشكل من المعتدي هنا؟ هل المعتدي هو العاصي الذي يدخل النار، أو المعتدي من يقول: إن من دخل النار لا يخرج منها. أو هما جميعًا؟ الظاهر أنهما جميعًا، أو أن مراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمعتدي المعتزلة والخوارج؛ لأن المعتزلة والخوارج يقولون: من دخل النار -ولو من أجل الكبيرة- فإنه لا يخرج منها، ولكن يختلفون في أحكام الدنيا.

فقالت المعتزلة: لا نقول مؤمن ولا نقول كافر، ولكنه في منزلة بين المنزلتين.

وقالت الخوارج: إنه كافر، وهم جميعًا اتفقوا أنهم في الآخرة -أي: العصاة- مخلدون في النار؛ ولهذا لا تنفع فيهم الشفاعة.

وهناك طائفة ثالثة من المبتدعة؛ وهم المرجئة الذي يقولون: إن أهل الكبائر لا يدخلون النار، لأنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فهم يقولون: إن الأعمال لا تدخل في الإيمان، فإذا آمن الإنسان بقلبه فهو مؤمن ولا يستحق العقاب، وإذا قيل لهم: فما تقولون في آيات الوعيد وأحاديث الوعيد؟ قالوا: هذه في الكفار، أما المؤمن فلا يمكن أن يدخل النار.

وهذا المذهب باطل؛ لأن هناك نصوصًا كثيرة تعلق الوعيد علىٰ فعل ما ليس بكفر، فقطع الرحم مثلًا ليس بكفر، وقد النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا يدخل الجنة قاطع**»[(٤٧٨)].

وعلىٰ كل حال فيمكن أن نقول: إن الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها -من أهل الكبائر- يخالف فيها ثلاث طوائف مبتدعة: المرجئة: لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر لا يدخلون النار أصلًا، والخوارج والمعتزلة: لأنهم يقولون: من دخل النار فهو خالد فيها.

والصحيح ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة كما سبق في أحاديث كثيرة في الشفاعة؛ وأن من دخلها من العصاة فإنه يخرج منها؛ إما بالشفاعة، وإما بفضل الله ورحمته.

ثم بين لمن تكون الجنة ولمن تكون النار، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وجنة النعيم للأبرار**» جنة النعيم: هي جنة الآخرة، ونعيمها نعيم في البدن ونعيم في القلب. بخلاف الدنيا فإن الدنيا في الغالب لا يجتمع فيها النعيمان؛ فقد ينعم الإنسان في البدن، ولا ينعم في القلب، وقد ينعم في القلب ولا ينعم في البدن، فقد يكون رجل غني عنده من الترف ما لا يعلمه إلا الله، ينعم في بدنه تمامًا، لكن قلبه يغلي من الهم والغم والخوف علىٰ نعيمه والخوف علىٰ نفسه، ومهما يكن من نعيم الدنيا فإن الإنسان إذا تذكر الموت أو تذكر الهرم تنغص، كما قال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

علىٰ أنه لا يمكن أن يتم النعيم من كل وجه في الدنيا، كما قال الشاعر الحكيم:

---

(٤٧٨) أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: إثم القاطع، برقم(٥٩٨٤)، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها، برقم (٢٥٥٦)، وغيرهما من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيــــوم علينـــــا ويـــــوم لنـــــا ويــــوم نُـــــسَاء ويـــــوم نُـــــسر

وقس هذا بنفسك، فإنك إذا سررت اليوم فانتظر الحزن غدًا، وإن حزنت اليوم فانتظر السرور غدًا، هكذا الدنيا.

لكن نعيم الجنة -جعلنا الله والمسلمين ممن يتمتع به- ليس فيه حزن، ولهذا قال المؤلف: «**وجنة النعيم**»؛ يعني: كلًّا من نعيم القلب ونعيم البدن، ولهذا قال الله تعالىٰ في سورة الإنسان: ﴿وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، نضرة في الوجه وفي البدن، وسرور في القلب، فاجتمع لهما النعيمان؛ نعيم البدن بالنضرة الحسنة، ونعيم القلب بالسرور.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واجـــــزم بـــــأن النــــــار كالجنــــــة في وجودهـــــــا وأنهـــــــا لم تتلـــــــف

وهذا سبق أن تكلمنا عنه في وجود الجنة والنار، حيث قلنا: إن الجنة والنار الآن موجودتان بدلالة الكتاب والسنة، وذكرنا أن القول الراجح أنهما لا يفنيان، وأن عدم فناء الجنة محل إجماع من أهل السنة، وأما النار ففيها خلاف ضعيف جدًّا، والقائل به قليل فلا يعتد به ولا يلتفت إليه. والصحيح الذي لا شك فيه عندنا، والذي ندين الله به ونعتقده أن النار مؤبدة لن تتلف، ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واجـــــزم بـــــأن النــــــار كالجنــــــة في وجودهـــــــا وأنهـــــــا لم تتلـــــــف

و«لم» هنا بمعنىٰ: «لن»، يعني: لن تتلف في المستقبل. وهنا قاس النار علىٰ الجنة؛ لأن النار مختلف في بقائها بخلاف الجنة.

❁ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**فَنَسْأَلُ اللهَ النَّعِيمَ وَ النَّظَرْ...**»:

نسأل الله النعيم في الجنة، ونسأله النظر لربنا ﷻ وهو أعلىٰ نعيم في الجنة، فإن أهل الجنة لا يعطون نعيمًا أعظم ولا أَسَرَّ من النظر لوجه الله.

وقوله: «**من غير ما شين غبر**» أي من غير سوء، و«**غبر**»؛ أي: مضىٰ؛ أي: نسأل الله النعيم والنظر من غير أن يتقدم ذلك عذاب، بل نسأله أن ندخل الجنة بلا عذاب.

وقوله: «**فإنه ينظر بالأبصار**» فإنه؛ أي: الله ﷻ، «**ينظر بالأبصار**» الأبصار: جمع بصر؛ يعني: بالعين، ردًّا علىٰ من قال: إنه ينظر بالقلب، وأن النصوص الواردة في النظر إلىٰ الله يراد بها النظر بالقلب، أو النظر إلىٰ ثوابه، وكلاهما معنيان باطلان.

أما النظر بالقلب فإن هذا حاصل لأهل الجنة قبل أن يدخلوا الجنة، فإن المؤمن يكاد يرىٰ ربه بقلبه من شدة إيمانه به، وبأسمائه وصفاته، وأنت لو وصف لك شيء في الدنيا كما لو وصف لك إنسان ثقة بيتًا لتشتريه وصفًا دقيقًا، فكأنما تراه بقلبك، وكذلك فالمؤمنون المتقون يرون الله سبحانه وتعالىٰ بقلوبهم قبل يوم القيامة، ولولا هذا اليقين ما حصل لهم دخول الجنة، فهم يرون الله تعالىٰ بقلوبهم من قبل أن يدخلوا الجنة، وحينئذ لا نعيم لهم بهذا النظر؛ لأنه قد تم لهم من قبل.

وأما الذين قالوا: إنهم ينظرون إلىٰ ثواب الله، فيقال لهم: هذا تحريف للنصوص الصريحة الصحيحة، مثل قول النبي ﷺ: «**إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس ليس دونها سحاب**»(٤٧٩)، وهذا واضح في أن الذي يُرىٰ هو الله ﷻ، فنراه كالشمس ليس دونها سحاب، وقوله ﷺ: «**ترونه كالقمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته**»(٤٨٠).

❁ **قوله**: «**كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ...**»:

النص؛ يعني: القرآن، «**والأخبار**» جمع خبر، وهي الأحاديث.

فرؤية الله سبحانه وتعالىٰ في الآخرة ثابتة بالقرآن والسنة وإجماع السلف، حتىٰ إن بعض العلماء رحمهم الله صرح بأن من أنكر رؤية الله في الآخرة فهو كافر؛ لأنه مكذب للنصوص الصريحة الصحيحة، ومخالف لإجماع السلف.

وقال بعض العلماء رحمهم الله: من قال: إن الله لا يُرىٰ في الآخرة، فنسأل الله أن يحرمه رؤيته في الآخرة، ولا شك أن الذي ينكر أن الله يُرىٰ في الآخرة يستحق أن يقال له: حرمك الله منها، وأعتقد أننا لو قلنا له: حرمك الله منها لاستشاط غضبًا، فكيف إذا دعي عليه بألا يرىٰ ربه

---

(٤٧٩) سبق تخريجه.

(٤٨٠) سبق تخريجه.

غضب وهو يقول في عقيدته: يمتنع أن نرىٰ ربنا ؟! فمن العجب أن يغضب عند إلزامه بما يقول.

وقد دل علىٰ ثبوت الرؤية القرآن والسنة:

أما دلالة القرآن علىٰ الرؤية فمن وجوه:

الأول: التصريح بالنظر.

والثاني: نفي الإدراك.

والثالث: حجب أعداء الله عن رؤية الله. هذه ثلاثة أنواع من الأدلة.

أولًا: التصريح بالنظر: مثل قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، فالله ﷻ قال: وجوه، ولم يقل قلوب يومئذ ناظرة، وإذا كانت الوجوه هي التي ترىٰ، فوسيلة الرؤية في الوجه لا شك أنها العين. إذن نراه بأعيننا.

وقال الله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،، وفسر الزيادة أعلم الخلق بالله ﷻ وكتابه رسول الله ﷺ بأن المراد بالزيادة النظر إلىٰ وجه الله تعالىٰ، ولا نعلم تفسيرًا أصح وأوثق من تفسير الرسول ﷺ أبدًا، فإذا قال: هي النظر إلىٰ وجه الله قلنا: صدقت وصدق الله ورسوله.

ثانيًا: نفي الإدراك: قال الله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإن نفي الإدراك يدل علىٰ ثبوت أصل الرؤية؛ لأن نفي الإدراك مع عدم ثبوت الرؤية لغو من القول وفساد؛ إذ كيف يقال: لا تدركه، الأبصار وهو لا يرىٰ أصلًا ؟! فكونه يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾؛ يعني: أنها تراه ولكن لا تدركه، ولهذا استدل بهذه الآية أهل السنة علىٰ أن الله يُرىٰ، ووجه الدلالة أن نفي الإدراك دليل علىٰ أصل ثبوت الرؤية؛ لأن نفي الإدراك عما لم يثبت أصله لغو من القول لا حاجة له، وحينئذ يكون في الآية دليل علىٰ ثبوت الرؤية.

والعجب أن الذين ينفون الرؤية يستدلون بنفس الآية علىٰ أنه لا يرىٰ لأن الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، ونقول ردًّا عليهم: الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ ولم يقل: لا تراه، وفرق بين الإدراك والرؤية. فنحن الآن نعلم الله ﷻ لكن لا ندرك حقيقته، ولو قلنا بقولهم لقلنا: إن الله لا

يعلم. وعلىٰ هذا فالآية صريحة في أن الله تعالىٰ يُرىٰ.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة في الاستدلال، وناهيك بها فهمًا وفقهًا، فقال: أنا ملتزم بكل دليل صحيح استدل به مبطل علىٰ باطله أن أجعله دليلًا عليه لا له، سواء كان أثريًّا أم نظريًّا، ذكر هذا في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»، وذلك لأن الاستدلال بالدليل الصحيح علىٰ القول الباطل لا شك أنه يشم منه رائحة ما ذهب إليه.

فهؤلاء الذين استدلوا بنفي الرؤية في الآخرة بقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]،. قال شيخ الإسلام: هذا دليل عليهم؛ لأن نفي الإدراك يدل علىٰ وجود أصل الرؤية، ولولا وجود أصل الرؤية لكان الإدراك لغوًا ينزه عنه كلام الله.

ثالثًا: حجب الله عن أعدائه، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: والله ما حجب أعداءه عنه في حال الغضب إلا ليراه أولياؤه في حال الرضا، وهذا صحيح؛ لأنه لو كان الجميع محجوبين لم يكن لنفي الحجب عن الأعداء فائدة، بل فيه مضرة، حيث أوهم التخصيص ببعض مدلولاته.

والحاصل: أن رؤية الله ثابتة بالنص علىٰ ثلاثة أوجه: ثبوت الرؤية، ونفي الإدراك، والحجب عن الأعداء.

أما دلالة السنة علىٰ الرؤية:

فقد تواترت السنة علىٰ رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالىٰ يوم القيامة وعلىٰ هذا قول الناظم ينظم بعض ما تواتر:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنىٰ لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

والشاهد قوله: «ورؤية».

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لأنه سبحانه لم يحجب ... إلا عن الكافر والمكذب»

هذا تعليل بتدليل؛ لأنه لم يحجب إلا عن الكافر والمكذب، وفي هذا يشير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإذا حجب هؤلاء فضدهم يرون الله سبحانه وتعالى.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ فَوزَانَ :

❁ **قوله**: «في الكلام على الجنة والنار»:

الجنة في الأصل: البستان والخضرة والأنهار، مأخوذة من الاجتنان والاستتار؛ لأنها تستر من فيها بين أشجارها، والنار -والعياذ بالله- هي دار العذاب. فهما داران مخلوقتان خلقهما الله سبحانه وتعالى، خلق الجنة وجعلها دار المتقين، وخلق النار وجعلها دار الكافرين.

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٤-٢٥].، الجنة أعدت للمتقين، والنار أعدت للكافرين، فيجب على المؤمن أن يصدق بهاتين الدارين، ويصدق بأنهما موجودتان الآن، وأنهما تبقيان ولا تفنيان؛ لأن الله قال: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ومعنى «أعدت»: هذا فعل ماض يدل على أنها موجودة.

والميت إذا وضع في قبره إن كان من أهل السعادة فُتح له باب إلى الجنة، وجاءه من روحها وطيبها، وإن كان شقيًا فتح له باب إلى النار، وجاءه من حرها وسمومها. هذا دليل على وجود الجنة والنار.

وكان النبي ﷺ جالسًا في أصحابه فسمعوا وجبة؛ يعني: سمعوا شيئًا ثقيلًا سقط، فقال: «**أتدرون ما هذا ؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هذا حجر رمي به من شفير جهنم منذ سبعين**

عامًا فالآن وصل إلىٰ قعرها»[٤٨١] هذا دليل علىٰ أنها موجودة. وأخبر ﷺ، أن شدة الحر من فيح جهنم[٤٨٢]، وشدة البرد أيضًا من فيح جهنم؛ لأن الله جعل لها نفسين: نفسًا في الشتاء وذلك أشد ما يجد الناس من البرد، ونفسًا في الصيف وذلك أشد ما يجد الناس من الحر[٤٨٣] دل علىٰ أنها مخلوقة وموجودة.

وأيضًا الجنة والنار لا تفنيان خلافًا لأهل الضلال، فمنهم من قال: إنهما غير موجودتين الآن، وإنما توجدان فيما بعد.

ومنهم من قال: إنهما تفنيان ولا يبقىٰ لهما أثر. ومنهم من قال: الجنة تبقىٰ والنار تفنىٰ.

إلىٰ آخر هذه الأقوال الخاطئة. **والصواب**: أنهما موجودتان باقيتان لا تفنيان ولا تبيدان أبد الأبد، خلقهما الله للبقاء.

❁ **قوله**: « **وَكُلُّ إِنْسَانٍ...** »:

يعني: من بني آدم، والإنسان: هو الإنسي، «وكل جنة» وهم الجن، والجن: خلق من عالم الغيب نؤمن بوجودهم؛ لأن الله أخبرنا عنهم لكننا لا نراهم ﴿**إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ**﴾ [الأعراف: ٢٧] ولذلك سموا بالجن من الاجتنان وهو الاستتار، وإلا فهم موجودون ويعيشون معنا، وقد يراهم بعض الناس أحيانًا لكن هم من عالم الغيب، ونحن نؤمن بوجودهم.

وهم مكلفون مثلنا بالأوامر والنواهي والحلال والحرام ومتعبدون، فهم مثلنا، والنبي ﷺ

---

(٤٨١) أخرجه مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها وما تأخذ من المعذبين،(٢٨٤٤)، وأحمد (٢/ ٣٧١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٨٢) أخرجه البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر،برقم(٥٣٩)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، برقم (٦١٦)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤٨٣) أخرجه البخاري كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، برقم(٥٣٧)، ومسلم، كتاب: المساجد، ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر...، برقم(٦١٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أُرسل إلىٰ الإنس وإلىٰ الجن، استمع إليه نفر من الجن كما في القرآن في آخر سورة الأحقاف وفي سورة الجن، أنهم استمعوا للرسول ﷺ وآمنوا به، فمنهم المؤمن ومنهم الكافر، ومنهم البر ومنهم الفاجر فهم مثل بني آدم تمامًا في التكليف والعمل والجزاء، وهم يعيشون ويموتون ويبعثون، الكافر منهم يدخل النار والمؤمن منهم يدخل الجنة، علىٰ خلاف في ذلك هل الجن المؤمنون يدخلون الجنة، أو لا يدخلون ؟ والصحيح أنهم يدخلون الجنة بإيمانهم مثل الإنس.

فالإيمان بوجود الجن أمر واجب وهو من الإيمان بالغيب، بناءً علىٰ الخبر الصادق، ومن أنكر وجودهم فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين، وليس عنده حجة إلا أنه لا يراهم. وهل كل شيء لابد أن تراه ؟! هناك أشياء لا تراها، هل أنت ترىٰ روحك التي تمشي بها وتأكل وتشرب وتقوم وتقعد، هل تراها ؟! هناك مخلوقات لا تراها لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ. هل الإنسان يرىٰ عقله ؟! هل يوجد فرق بين جسم العاقل وجسم غير العاقل؟! لا فرق في الأجسام، وإنما الفرق في وجود العقل وعدمه، هل الناس يرون العقل؟ لا يرونه وهو خلق من خلق الله سبحانه وتعالىٰ. فهناك أشياء مخلوقة لا يعلمها إلا الله، منها الجن، ومنها الملائكة، ومنها عذاب القبر ونعيمه، هذه من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ.

۞ **قوله**: «هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ...»:

«**هما**»؛ أي: الجنة والنار مصير الخلق «**من كل الورىٰ**»؛ أي: الخلق، فالمؤمنون في الجنة والكفار في النار من الجن والإنس ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠] قالوا: بلىٰ ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فالنار «**دار من تعدىٰ**» حدود الله -جل وعلا- «**وافترىٰ**» أي: كذب علىٰ الله ﷻ.

۞ **قوله**: «وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ...»:

هذه مسألة أصحاب الكبائر، عند أهل السنة والجماعة أن عصاة الموحدين، وإن دخلوا النار فإنهم لا يخلدون فيها بل يخرجون منها، إما برحمة الله -جل وعلا- وإما بشفاعة الشافعين،

ولا يخلد فيها إلا الكافر والمشرك، أما عصاة أهل الإيمان وأصحاب الكبائر فقد يدخلون النار إذا أراد الله -جل وعلا- ولكنهم لا يخلدون فيها، وإن طال مكثهم فيها فإنهم لا يخلدون فيها، إنما الخلود في النار يكون بسبب الكفر والشرك بالله ﷻ.

خلافًا للخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن أصحاب الكبائر مخلدون في النار(٤٨٤).

قوله: «وَجَنَّةُ النَّعِيمِ لِلأَبْرَارِ...»:

«**جنة النعيم**» هذا من أسماء الجنة، الجنة لها أسماء: جنة النعيم، وجنة الخلد، وجنات عدن، لها أسماء كثيرة، وهي دار المتقين خاصة ولا يدخلها كافر أو مشرك.

قوله: «واجزم بأن النار كالجنة في...»:

واجزم بأن النار مثل الجنة بأنها موجودة وأن وجودها مستمر وأنها لا تفنىٰ، وفي هذا رد علىٰ الذين يقولون: إن النار تفنىٰ.

قوله: «فَنَسْأَلُ اللهَ النَّعِيمَ وَ النَّظَرْ...»:

ومما يكون لأهل الجنة يوم القيامة النظر إلىٰ وجه الله الكريم، لما آمنوا به في هذه الدنيا ولم يروه ولكن استدلوا عليه بآياته القرآنية وآياته الكونية، لَمَّا آمنوا به من غير أن يروه أباح الله لهم النظر إليه يوم القيامة لتقر بذلك أعينهم، ويجدون من اللذة في النظر إلىٰ وجه الله أعظم مما يجدون في الجنات.

وأما الكفار لما لم يؤمنوا به في هذه الدنيا حجبهم الله عن رؤيته يوم القيامة قال تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. لا يرون الله سبحانه وتعالىٰ عقوبةً لهم، لما لم يؤمنوا به في هذه الدنيا حجبهم الله عن رؤيته يوم القيامة؛ لأن الجزاء من جنس العمل. ورؤية المؤمنين لربهم ثابتة متواترة في القرآن وفي السنة، في القرآن في آيات منهم قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] الحسنىٰ؛ يعني: الجنة، وزيادة: وهي النظر إلىٰ وجه الله

---

(٤٨٤) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ»(٢٠/ ٩٤).

الكريم، كما فسرها بذلك رسول الله ﷺ، في «**صحيح مسلم**» أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله الكريم(٤٨٥)،وفي قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. والمزيد: هو النظر إلى وجه الله(٤٨٦)، يراه أهل الجنة كما يرون القمر ليلة البدر، وكما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، كل يراه من غير زحام ومن غير مشقة، قال ﷺ: «**لا تضامون**» وفي رواية: «**لا تضامُّون في رؤيته**»(٤٨٧) العادة أن الشيء الواحد إذا أراد الناس رؤيته وهم كثيرون يتزاحمون عليه، أما الرب -جل وعلا- فإنهم يرونه من غير زحام.

وهذا موجود في الخلق، فالقمر يراه الناس كلهم ولا يتزاحمون، كذلك الشمس لا يتزاحم الناس في رؤيتها، إذا كان هذا في المخلوق، فالخالق -جل وعلا- من باب أولى، ولهذا مثل النبي ﷺ لرؤية الله برؤية الشمس ورؤية القمر(٤٨٨)؛لأنهما يحصلان من غير مشقة ومن غير زحام، ولا يحصل ارتياب فيه أو شك، تواترت بذلك الأحاديث.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]،؛ ناضرة: الأولى بالضاد، من النضرة وهي الحسن والبهاء أما ناضرة: الثانية فهي بالظاء من النظر، والنظر إذا عُدي بنفسه فمعناه المكث والانتظار، كما في قوله تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]؛ أي: انتظرونا، يقول المنافقون للمؤمنين يوم القيامة إذا كان مع المؤمنين نور، والمنافقون يطفأ نورهم ويتعثرون، يقولون للمؤمنين: «**انظرونا**» يعني: انتظروا لا تذهبوا بعيدًا عنا، فإذا عُدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، وإذا عُدي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

---

(٤٨٥) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، برقم(١٨١)، والترمذي، كتاب: صفة الجنة، باب: رؤية الرب تبارك وتعالى، برقم(٢٥٥٢)، وغيرهما من حديث صهيب رضي الله عنه.

(٤٨٦) ينظر: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، لابن جرير(٢٦/ ١٧٣)، و «الجامع لأحكام القرآن»(١٧/ ٢٢).

(٤٨٧) سبق تخريجه.

(٤٨٨) سبق تخريجه.

[يونس: ١٠١] فإذا عُدي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار، أما إذا عُدي بـ «إلىٰ» فمعناه: المعاينة بالأبصار كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣].، فمعناه: أن الأبصار تراه يوم القيامة، وأما قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].، فليس فيها نفي الرؤية، إنما فيها نفي الإدراك، بمعنىٰ أن الأبصار وإن رأته فإنها لا تدركه، بمعنىٰ أنها لا تحيط به جل وعلا وإن رأته، ففيها إثبات الرؤية ونفي الإدراك. هذا رد علىٰ الذين نفوا الرؤية واستدلوا بهذه الآية، يقولون: الله لا يرىٰ يوم القيامة لأنه يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ نقول: هذا غلط في الاستدلال، الآية لم تَنْفِ الرؤية، ما قالت: لا تراه الأبصار، وإنما قالت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾؛ يعني: لا تحيط به. فأنت مثلًا -ولله المثل الأعلىٰ- إذا نظرت إلىٰ الشمس هل أنت تحيط بها؟ لا يمكن أن تحيط بجرم الشمس وإنما تراها مجرد رؤية، فما كل ما يُرىٰ يُدرك جميعه ويحاط به كله فمعنىٰ قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أي: لا تحيط به سبحانه وتعالىٰ، كما قال -جل وعلا-: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].، هذا من القرآن. وأما الأدلة علىٰ إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة من السنة النبوية فالأحاديث كثيرة منها قوله ﷺ: **«إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته كما ترون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب»**[٤٨٩].

۞ **قوله**: «فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ...»:

كما أتىٰ ثبوت النظر إليه سبحانه في النص من القرآن ومن الأخبار المتواترة عن الرسول ﷺ ويرونه في الجنة، ويرونه سبحانه في عرصات القيامة.

۞ **قوله**: « لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجبِ...»:

من أدلة إثبات الرؤية للمؤمنين قوله تعالىٰ في الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].، فإذا حجب الكفار عن رؤيته دل هذا علىٰ أن المؤمنين لا يحجبون من رؤيته،

(٤٨٩) سبق تخريجه.

وبهذا استدل الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على إثبات الرؤية بهذه الآية بأنه إذا حجب منها الكفار عن رؤيته فيدل هذا على أن المؤمنين لا يحجبون من رؤيته سبحانه وتعالى.



الباب الخامس
في ذكر النبوة

١٣٠ - وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ «السَّلَامِ» وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣١ - أَن أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَىٰ الوصُولِ مُبَيِّنًا لِلحَقِّ بِـ «الرَّسُولِ»

١٣٢ - وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ «النُّبُوَّةِ» «حُرِّيَّةٌ» «ذُكُورةٌ» كَـ «قُوَّةِ»

١٣٣ - وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ «النُّبُوَّةِ» بِـ «الْكَسْبِ» وَ «التَّهْذِيبِ» و «الفُتُوَّة»

١٣٤ - لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ المَوْلَىٰ الأَجَلْ لِمَنْ يَشَا مِنْ خَلقِهِ إِلَىٰ الأَجَلْ

١٣٥ - وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَىٰ الأَنْبَاءُ مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ

١٣٦ - حَتَّىٰ أَتَىٰ بِـ «الخَاتَمِ» الَّذِي خَتَمْ بِهِ وَأَعْلَانَا عَلَىٰ كُلِّ الأُمَمْ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ **قوله**: « وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ ...»:

الرب «**السلام**»، المنة: مأخوذة من المن، وهو الإحسان إلىٰ من لا يستثيبه، ولا يطلب الجزاء عليه، ومن أسمائه تعالىٰ: المنان، والسلام، ومعناه: ذو السلامة من كل عيب ونقيصة. «و» من عظيم «**لطفه**»؛ أي: رفقه. «**بسائر**»؛ أي: جميع. «**الأنام**»؛ أي: الخلق، أو الإنس والجن. «**أن أرشد**»؛ أي: هدىٰ ودل «**الخلق**» من الثقلين «**إلىٰ الوصول**» إلىٰ معرفته تعالىٰ وعبادته، والقيام بما شرعه من التكليف الذي ثمرته الفوز بالسعادة الأبدية.

«مبينًا»؛ أي: مظهر النهج «**للحق**» وهو الحكم المطابق للواقع، ويطلق علىٰ الأقوال، والعقائد، والأديان، والمذاهب باعتبار اشتمالها علىٰ ذلك، ويقابله الباطل. ومن أسمائه تعالىٰ: الحق، أو من صفاته بحسب الاعتبار «**بالرسول**» متعلق مبينًا، والرسول كما تقدم: إنسان أوحي

إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر بتبليغه فنبي فقط، والأولى عدم حصرهم في عدد معين؛ لأن الحديث الوارد في ذلك ضعيف، وربما خالف قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

❁ **قوله:** « وَشَرْطُ مَنْ... »:

أي: كل إنسان «**أكرم**» -بالبناء للمفعول - أي: أكرمه الله تعالى «**بالنبوة**». من النبأ؛ أي: الخبر، لأن النبي ينبئ عن الله؛ أي: يخبر. وقيل: من النبوة، وهي الشيء المرتفع؛ لأن النبي مرتفع الرتبة على سائر الخلق. و «**حرية**»: خبر المبتدأ الذي هو شرط؛ وذلك لأن الرق، وصف نقص لا يليق بمقام النبوة، و «**ذكورة**»، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فأثبت الرسالة للرجال الموحى إليهم، وأشعر بنفي ذلك عن غيرهم، فلا تكون أنثى نبية، خلافًا لأهل التوراة الزاعمين نبوة مريم بنت عمران أخت موسى وهارون، وخالف في اشتراط الذكورة أبو الحسن الأشعري، وتبعه على ذلك أناس، والحق اعتبار الذكورية.

«**كقوة**»؛ أي: كما يعتبر فيمن أكرمه الله بالنبوة أن يكون قويًّا بأعباء ما حمل من ثقل النبوة، والقوة: الطاقة. والجمع: قوى -بالضم وبالكسر- قال في القاموس: القوة ضد الضعف.

❁ **قوله:** « وَلَا تُنَالُ... »:

-بضم أوله- أي: لم تعط «**رتبة**»: نائب الفاعل. والرتبة، والمرتبة المنزلة، «**النبوة**» وكذا الرسالة «**بالكسب**» والجد والاجتهاد وتكلف أنواع العبادات، وتهذيب النفوس.

«**و**» لا تنال بـ «**ـالتهذيب**»؛ أي: تنقية البدن وتصفية الأخلاق من الرذائل والاتصاف بالفضائل، «**و**» لا تنال بـ «**ـالفتوة**» التي هي كرم النفس وتخليصها من الأوصاف المذمومة إلى الأوصاف الممدوحة.

«**لكنها**» أي: النبوة، وكذا الرسالة «**فضل**» وإنعام «**من**» الله «**المولى الأجل**» يؤتيه من يشاء ممن سبق علمه وإرادته الأزليان باصطفائه لها، فالله أعلم حيث يجعل رسالته «**لمن يشاء**» أن يكرمه بالنبوة، فلا يبلغها أحد بعلمه ولا يستحقها بكسبه، ولا ينالها عن استعداد ولايته، بل

يخص بها من يشاء «من خلقه»، ومن زعم أنها مكتسبة، فهو زنديق يجب قتله؛ لأن كلامه يقتضي أن النبوة لا تنقطع، وهو مخالف لنص القرآن، إذ نبينا محمد ﷺ خاتم النبيين.

❁ **قوله**: « إِلَىٰ الأَجَلْ »:

مراده به: أن النبوة فضل من الله ونعمة يمن بها على من يشاء من عباده من عهد آدم عليه السلام، إلى أن بعث خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، وهذا خلاف للفلاسفة المشائين المجوزين اكتساب النبوة بزعمهم أن من لازم الخلوة والعبادة ودوام المراقبة، وتناول الحلال وإخلاء نفسه من الشواغل العائقة عن المشاهدة بعد كمال ظاهره وباطنه بالتهذيب والرياضة، انصقلت مرآة باطنه، وفتحت بصيرة لبه لما لا يتهيأ له غيره من التحلي بالنبوة.

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء عندهم النبوة مكتسبة، وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء -أبعدهم الله- حيث كذبوا كتابه وخالفوه.

❁ **قوله**: « وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا... »:

أي: في الزمن الذي «مضى» من الأزمان.

«**الأنباء**»: جمع نبأ كالأنبياء والنبيين. «**من فضله**»؛ أي: من فضل الله تعالى، ولطفه، لا من حيث إن ذلك واجب عليه تعالى «**تأتي**» بإبلاغ الشرائع وبيان الحق، وإيضاح السبيل «**لمن يشاء**» سبحانه من الأمم الماضية، والقرون الخالية، فلم تخل الأرض من داع يدعو إلى الله تعالى من لدن آدم إلى أن بُعث محمد صلوات الله وسلامه عليهما، فيجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين وأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى إجمالًا فيما لم يعينوا، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآية. فدلت على الاكتفاء بذلك في الإيمان لهم من غير تفصيل إلا من ثبتت تسميته، فيجب الإيمان به على التعيين.

«**حتى**»، أي: إلى أن «**أتى بـ**» النبي «**الخاتم الذي ختم**» الله «**به**» النبيين والمرسلين، وأكمل بدينه كل دين.

قال تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠] أي: الذي ختمهم وختموا به فلا نبي بعده. وأخرج الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من حديث العرباض بن سارية السلمي عن النبي ﷺ أنه قال: «إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم لمُنْجدل في طينته»(٤٩٠).

واستدل الإمام أحمد بهذا الحديث علىٰ أن نبينا ﷺ لم يزل علىٰ التوحيد منذ نشأ.

قال الحافظ ابن رجب: بل يستدل به علىٰ أنه ﷺ ولد نبيًّا، فإن نبوته وجبت له من حين أخذ الميثاق حيث استخرج من صلب آدم فكان نبيًّا قبل خروجه إلىٰ الدنيا.

قال ابن عقيل: لم يكن ﷺ علىٰ دين سوىٰ الإسلام، ولا كان علىٰ دين قومه قط. «**وإعلانًا**» معشر أمته «**علىٰ كل الأمم**» الماضية. لقوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]؛ أي: عدولًا خيارًا، وفضيلة هذه الأمة علىٰ الأمم المتقدمة، وإن كان ذلك باختيار الله إلا أنه قد جعل له سببًا هو الفطنة، والفهم، واليقين، وتسليم النفوس، فاعتبر حالهم بمن قبلهم، فإن قوم موسىٰ رأوا قدرة الباري في شق البحر، ثم قالوا: اجعل لنا إلهًا، ثم مال كثير منهم إلىٰ عبادة العجل، وعرضت لهم غزاة فقالوا: اذهب أنت وربك فقاتلا، ولم يقبلوا التوراة حتىٰ نتق عليهم الجبل، إلىٰ غير ذلك مما هو مذكور في الكتاب العزيز.

وكذلك النصارىٰ اعتقدوا أن الله جوهر، والجواهر تتماثل ولا مثل للخالق، ومقالاتهم في عيسىٰ وتثليثهم ودعواهم فيه الإلهية وأنه ابن الله تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله**: «وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ السَّلَامِ...»:

أي: ومن عظيم إحسان «السلام» والسلام: اسم من أسماء الله؛ لسلامته من النقص

---

(٤٩٠) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧)، وابن حبان، برقم (٦٤٠٤)، الحاكم، برقم (٣٥٦٦)، وغيرهم من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٠٩١).

والعيب، فهو الكامل في ذاته وأسمائه وصفاته؛ ومن عظيم لطفه ورأفته بجميع الأنام، الخلق من الجن والإنس، وجميع ما على وجه الأرض: أن أرشد الخلق من الثقلين، إلى الوصول إلى معرفته، تعالى، وعبادته وحده، والقيام بما شرعه، الذي ثمرته الفوز بالسلامة الأبدية، والنعيم المقيم، والنظر إلى وجهه الكريم.

مبينًا: أي: مظهرًا، وموضحًا لمنهج الحق، بالرسول ﷺ؛ وإرسال الرسل أمر ضروري للعباد، لا غناء لهم عنه في معاشهم ومعادهم، وحاجتهم إليه فوق حاجتهم إلى الطعام والشراب، فهم روح العالم وحياته، وهم حجة الله على عباده، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ويجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وتصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع على ألسنتهم.

❁ **قوله**: «وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِالنُّبُوَّةِ...»:

أي: «**وشرط**» كل إنسان «**أكرم بالنبوة**»، من النبأ؛ أي: الخبر؛ لأنه يخبر عن الله، أو النبوة، وهو الارتفاع؛ لارتفاع رتبته، «**حرية**» خبر المبتدأ؛ لأن الرق وصف لا يليق بمقام النبوة، «**ذكورة**»؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٣].، فأثبتها للرجل دون النساء، لاقتضاء الرسالة الاشتهار بالدعوة، «**كقوة**» أي: كما يعتبر فيمن أكرمه الله بالنبوة، أن يكون وقويًّا بأعباء ما حمل من ثقل النبوة والقوة عند الضعف.

والله -سبحانه وتعالى- أعلم حيث يجعل رسالته أصلًا وميراثًا، فليس كل أحد أهلًا ولا صالحًا لتحمل رسالته، بل لها محال مخصوصة لا تليق إلا بها، ولا تصلح إلا لها، والله أعلم بهذه المحال منكم، ولكن جرت عادة الله في إرسال الرسل: أنه لم يبعث نبيًّا ولا رسولًا، إلا رجلًا حرًّا قويًّا، في أشرف منسب أمته، حسن الخَلق والخُلق، ليسهل عليه تحمل الخلق، من أشرف أفراد النوع الإنساني، من كمال العقل، والذكاء، والفطنة، وقوة الرأي، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

❁ **قوله:** « وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ النُّبُوَّةِ...»:

أي: ولم تعط منزلة النبوة بالكسب والاجتهاد، وتكلف أنواع العبادة؛ ولا بالتهذيب: تنقية البدن، وتصفية الأخلاق، والاتصاف بالفضائل؛ ولا بالفتوة وكرم النفس، وتخليصها من الأوصاف المذمومة إلى الأوصاف الممدوحة.

❁ **قوله:** « لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الـمَوْلَى الأَجَلْ...»:

أي: لكن النبوة وكذا الرسالة فضل من الله المولى الأجل سبحانه وتعالى، يؤتيه لمن يشاء؛ أي: يكرم بالنبوة من خلقه من اصطفاه لها: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].، فلا يبلغها أحد بعلمه، ولا يستحقها بكسبه، ولا ينالها عن استعداد ولايته.

ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق، مخالف للكتاب والسنة، فإن محمدًا ﷺ خاتم النبيين، «إلى الأجل»؛ أي: أن النبوة فضل من الله، يمن بها على من يشاء، وكان ذلك ممتدًا من آدم، إلى أن بعث الله خاتم النبيين محمدًا ﷺ.

❁ **قوله:** « وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَى الأَنْبَاءُ...»:

أي: ولم تزل الأنباء، في الزمن الذي مضى من الأزمان، من فضل الله ولطفه، تأتي بإبلاغ الشرائع، وإيضاح السبل لمن يشاء من الأمم الماضية، والقرون الخالية، فلم تخل الأرض من داع يدعو إلى الله، من لدن آدم، إلى أن بعث محمد ﷺ الذي ختم الله به النبيين والمرسلين، وأكمل به الدين، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[الأحزاب:٤٠] وفي الصحيحين عنه قال: «**وأنا خاتم النبيين**»(٤٩١)؛ فلا نبي بعده ﷺ.

«**وأعلانا**»؛ أي: معشر أمة هذا النبي الكريم، على كل الأمم الماضية، قال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ **أي:** عدلًا خيارًا، وجعل علماءهم، كأنبياء بني إسرائيل، يحفظون ما أتى به هذا النبي الكريم، ويبلغونه

---

(٤٩١) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: خاتم النبيين ﷺ، برقم (٣٥٣٥)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، برقم(٢٢٨٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أمته، تقوم بهم حجة الله على خلقه؛ وفي «الصحيحين»: «**لا يزال أناس من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون**»[٤٩٢]؛ يعني: بالحجة واللسان، والسيف والسنان.

ولمسلم وغيره: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**»[٤٩٣]. وفي الصحيحين: «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**»[٤٩٤] وفيهما أيضًا: «**أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة**» فكبرنا، ثم قال: «**أما ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة**» فكبرنا، ثم قال: «**إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة**»[٤٩٥].

وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته وهم أسبق الأمم خروجًا من الأرض، وإلى ظل العرش، وإلى القضاء، والجواز على الصراط، وعنه ﷺ: «**أنتم موفون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله**»[٤٩٦]. صححه أحمد وغيره.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: « وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ السَّلَامِ...»:

الدين الإسلامي مبني على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فبشهادة أن لا إله

---

(٤٩٢) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر، برقم (٣٦٤٠)،ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، و لا من خالفهم»، برقم (١٧١/ ١٩٢١)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٤٩٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، برقم (١٩٢٠)، والترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الأئمة المضلين، برقم (٢٢٢٩)، وغيرهما من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٤٩٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجمعة، باب: فرض الجمعة، برقم(٨٧٦)، ومسلم، كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، برقم(٨٥٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٩٥) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: كيف الحشر، برقم(٦٥٢٨)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، برقم(٢٢١)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤٩٦) أخرجه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة آل عمران، برقم(٣٠٠١)، وأحمد (٥/ ٣)، والحاكم، برقم (٦٩٨٧)، وغيرهم من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٣٠١).

إلا الله يكون الإخلاص، وبشهادة أن محمدًا رسول الله يكون الاتباع؛ وقد انتهينا مما يتعلق بالرب ﷻ فيما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وبقيت شهادة أن محمدًا رسول الله، وحينئذ لابد أن نعرف النبوة والرسالة، والحكمة من الرسالة والنبوة وما يتعلق بهذا، ولذلك قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ومن عظيم منة السلام ولطفه بسائر الأنام

أن أرشد الخلق إلىٰ الوصول مبينًا للحق بالرسول

وصدق رَحِمَهُ اللهُ، فمن عظيم المنة، بل أعظم منة مَنَّ الله بها أن أرسل الرسل إلىٰ الخلق مبشرين ومنذرين، والمنة: العطاء، فالعطاء بلا طلب مكافأة يسمىٰ منة، وأمنُّ المعطين عليك الله جل وعلا ثم رسوله ﷺ، ولهذا في غزوة حنين غنم الرسول ﷺ وأصحابه أموالًا كثيرة جدًّا، فصار يعطي المؤلفة قلوبهم تأليفًا لهم علىٰ الإسلام؛ لأن الإنسان مهما كان يحب المال، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] حتىٰ إنه مرة من المرات جاء أعرابي مسلمًا لكن إسلامه ليس إلىٰ ذاك؛ يعني: ليس ثابتًا، والأعراب يحبون المواشي وبالأخص الغنم والإبل، فأعطاه الرسول ﷺ غنمًا بين جبلين فذهب إلىٰ قومه وقال: يا قومي، أسلموا فإن محمدًا يعطي عطاء من لا يخشىٰ الفاقة[٤٩٧]، ولم يقل: أسلموا تدخلوا الجنة، فانظر كيف ملك هذا المال قلبه، وبهذا نعرف حكمة الله ﷻ أن جعل للمؤلفة قلوبهم نصيبًا من الزكاة الواجبة؛ فيعطون من الزكاة من أجل تأليف القلوب، خلافًا لبعض الدعاة الآن حيث يعطونهم من صلف القول ما ينفر قلوبهم.

وهذا؛ يعني: أننا رجعنا للدين الإسلامي وتأملنا كيف يدعو الناس لدين الإسلام، وجدنا رحمة وعطفًا، ووجدنا أن الإسلام يقابل المخالفين مقابلة الطبيب الحاذق المشفق، لا مقابلة المنتصر الذي يريد أن ينتقم، وهذه مسألة نسأل الله أن يعيننا علىٰ تنفيذها في دعوة الخلق إلىٰ الحق.

---

(٤٩٧) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: ما سئل رسول الله ﷺ شيئًا قط فقال: «لا»، وكثرة عطائه، برقم (٢٣١٢)، وأحمد (٣/ ١٠٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

فمن تمام نعمة الله ﷻ ورحمته وحكمته أيضًا أن أرسل إلىٰ الخلق رسلًا؛ لئلا يكون للناس علىٰ الله حجة بعد الرسل؛ ولأن العقول لا يمكن أن تستقل بمعرفة ما يحبه الله ويرضاه، حتىٰ يقوم الإنسان بفعله، فلابد من إرسال الرسل، وضرورة الناس إلىٰ الرسل أشد من ضرورتهم إلىٰ الطعام والشراب والهواء؛ لأن بالرسل سعادة الدنيا والآخرة، وإذا لم يُبعث الرسل بقي الناس جهالًا؛ ولهذا كان من علامات الساعة أن يقبض العلم، كما قال الرسول ﷺ **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا من صدور الرجال، ولكن يقبضه بموت العلماء، فإذا مات العلماء اتخذ الناس رؤساء جهالًا، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»**(٤٩٨).

إذن؛ لابد من الرسالة حتىٰ تقوم الحجة، وتبين المحجة، ويسلك الناس إلىٰ ربهم طريق الهدىٰ، وهي من منة الله، بل أمن شيء منَّ الله به علينا هو الرسالة والعلم.

❁ **قوله**: « **وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ** »:

أي: ومن لطفه جل وعلا ورأفته ورحمته، «**بسائر الأنام**»؛ أي: بعموم الأنام، والأنام: هم الخلق، «**أن أرشد الخلق إلىٰ الوصول**» «**أن**» هنا مصدرية وهي في محل المبتدأ، «**ومن عظيم**»: خبر مقدم؛ أي: من عظيم منة الرحمن أن أرشد الخلق إلىٰ الوصول.

وقوله: «**مبينًا للحق بالرسول**» المراد بالرسول هنا الجنس، وعلىٰ هذا فـ «**الـ**» لبيان الجنس وليست للعهد الذكري ولا الحضوري ولا الذهني، بل هي للجنس الدال علىٰ العموم، وقد بين الله تعالىٰ في كتابه أنه ما من أمة من الأمم إلا خلا فيها نذير، وكل رسول يرسل إلىٰ قومه إلا أن النبي ﷺ أرسل إلىٰ الناس كافة، وبلغت رسالته جميع الخلق إلىٰ يوم القيامة، وآيته العظمىٰ هذا القرآن الكريم الذي بين أيدينا -ولله الحمد- إلىٰ اليوم.

❁ **قوله**: « **وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِالنُّبُوَّةِ...** »:

النبي لابد أن يكون أهلًا للرسالة، فلابد أن يكون المعطىٰ للرسالة مؤهلًا لها؛ لأنه ليس

---

(٤٩٨) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم، برقم(١٠٠)، ومسلم، كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، برقم(٢٦٧٣) وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

إنسان يصلح للرسالة، والله ﷻ يؤتي فضله من يشاء، وهذا كما أن العلم الموروث عن الرسالة لا يعطيه الله إلا لمن هو أهل له، نسأل الله أن يجعلنا منهم.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].، وذلك ردًّا على الكفار المعاندين للرسل الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ﴾ [الأنعام: ١٢٤].، فقال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾؛ أي: أنهم ليسوا أهلًا للرسالة فلم يعطوها لكن أعطيها من هو أهل لها.

والنبوة لها شروط، وقد بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا منها فقال: «**وشرط من أكرم بالنبوة حرية**» «**شرط**»: مبتدأ، «**حرية**»: خبره، «**من أكرم**»؛ أي: من أكرمه الله وفضله، «**بالنبوة**»؛ أي: بالرسالة، فالرسالة إذن إكرام من الله تعالى للعبد، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] ومن المعلوم أن أعلى أصناف بني آدم هم الرسل عليهم الصلاة والسلام.

فالرسالة كرامة من الله ﷻ؛ سواء تمكن الرسول من بث رسالته وانتفع به الخلق أم لم يتمكن، فإن الرسول ﷺ رأى الأنبياء، رأى النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، وكلهم مكرمون، لكن لا شك أن مَنْ منَّ الله عليهم بكثرة الأتباع أعظم إكرامًا ممن دون ذلك.

فإن قيل: كيف نجمع بين قول النبي ﷺ: «**يأتي النبي وليس معه أحد**»[٤٩٩]، وقوله: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا جعل الله له حواريين**»[٥٠٠].

(٤٩٩) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: من لم يرق، برقم (٥٧٥٢)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢٢٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥٠٠) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، برقم (٥٠)، وأحمد (١/ ٤٥٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: إما أن يكون المراد بالحديث الثاني ذوي العزم من الرسل أو أنه يستثنىٰ من الحديث الثاني ما دل عليه الحديث الأول؛ لأن الأنبياء كثيرون.

۞ **قوله**: « وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِالنُّبُوَّةِ حُرِّيَّةٌ ... إلخ»:

النبوة لها شروط:

الشرط الأول: ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: «حرية»؛ يعني: شرطه أن يكون حرًّا لا رقيقًا، والرقيق هو المملوك، العبد الذي يباع ويشترىٰ، فهذا لا يكون نبيًّا ولا رسولًا؛ وذلك لأن الرق وصف نازل عن الحرية، فالرقيق مملوك يملكه سيده، يباع، ويشترىٰ، ويستخدم، فلا يمكن أن يكون هذا قائدًا؛ لأنه هو نفسه مملوك مقود؛ فكيف يكون قائدًا، إذن لابد أن يكون النبي حرًّا.

واعلم أن هذه الشروط شروط لما وقع لا لما سيقع؛ لأنه لا يمكن أن يقع الآن، فمحمد ﷺ هو خاتم النبيين، لكن الذين كانوا أنبياء لابد فيهم من هذه الشروط، فلابد أن يكونوا أحرارًا ولا يمكن أن يكونوا أرقاء.

فإن قيل: إن يوسف عليه الصلاة والسلام بيع مملوكًا عند عزيز مصر ؟

فالجواب: أن يوسف عليه الصلاة والسلام نُبِّئ بعد السجن.

فإذا قال قائل: ما تقولون في قوله تعالىٰ عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ١٥].؛ يعني: جاءه الوحي قبل السجن ؟

فالجواب: أن الضمير يعود علىٰ أبيه يعقوب عليه الصلاة والسلام.

والشرط الثاني: قال: «ذكورة» فالنساء ليس منهن رسول؛ لأنهن لسن أهلًا لتحمل هذه القيادة العظيمة، وإذا كان الرسول ﷺ قال: «**لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**»[٥٠١]، ولو بالانتخاب؛ فإذا انتخبوا امرأة فإنهم لن يفلحوا، فكيف يمكن أن تكون امرأة رسولًا، ثم لو قدر

(٥٠١) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلىٰ كسرىٰ وقيصر، برقم (٤٤٢٥)، وغيره من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أنها صارت نبيًّا، والنبي هو الذي يصلي بقومه، فإذا جاءها الحيض فلن تصلي إذن فلا يصح إطلاقًا أن تكون نبيًّا، لكن يصح أن تكون عالمًا، وهذا هو الدليل العقلي.

أما الدليل السمعي فلقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ [الأنبياء: ٧]. فأخبر تعالىٰ أنه لا يرسل إلا رجالًا؛ لا ملائكة ولا إناثًا.

فإن قال قائل: إن هناك أقوامًا ولَّوا أمرهم نساء وأفلحوا فما الجواب عن ذلك ؟

فالجواب عنه من أحد وجوه:

الوجه الأول: إما أن يراد بقول النبي ﷺ: «**لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**»، يعني: أولئك القوم فيكون خاصًّا، وإذا كان خاصًّا لم يكن إشكال.

الوجه الثاني: أن نقول: إن هؤلاء النساء لم يتولين الأمر علىٰ وجه الإطلاق بل الذي يدبر الأمر غيرهن لكن لهن الرئاسة اسمًا لا حقيقة.

الوجه الثالث: أن يقال: هؤلاء القوم لو أنهم ولَّوا رجلًا لكان أفلح لهم ويكون المراد بالنفي: «**لن يفلح قوم**» نفي الفلاح التام؛ فيقال: هؤلاء القوم لو أنهم ولَّوا رجلًا لكان أفلح لهم.

الوجه الرابع: أن يقال: إن قول النبي ﷺ: «**لن يفلح قوم**» هذا بناء علىٰ الأغلب والأكثر وإلا فقد يفلحوا.

فهذه أربعة أوجه في الجواب عن هذا الحديث والله أعلم.

والشرط الثالث: قال: «**كقوة**»؛ يعني: أن يكون عنده قدرة وقوة علىٰ إبلاغ الرسالة، فلا يمكن أن يكون أصم، ولا يمكن أن يكون أبكم لا يتكلم، ولا يمكن أن يكون منهك القوىٰ البدنية، بل لابد أن يكون عنده قوة؛ لأن إرسال من ليس ذا قوة عبث ينزه الله عنه، فلا يعقل أن يرسل من لا يستطيع أن يتكلم أو من هو أصم، والأعمىٰ قد نقول إنه لا يمكن أن يرسل الله رسولًا أعمىٰ، وقد نقول إنه يمكن؛ لأن العمىٰ وإن كان يضعف القوة علىٰ أداء الرسالة لكنه لا يمنع أداء الرسالة، والكلام علىٰ ما يمنع أداء الرسالة، فلابد أن يكون قويًّا، ولا يرد عليك نبي الله أيوب عليه الصلاة والسلام لأنه أصيب بما أصيب ثم برئ في النهاية فهذا من العوارض.

ولا يشترط أن يكون ذا سيادة في قومه، لكن في الغالب أن يكون ذا سيادة في قومه، لقول الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١]، وهذا هو الغالب وقد لا يكون ذا شرف في قومه وسيادة، لقول لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود:٨٠]؛ أي: إلىٰ قوم يمنعونني منكم.

فالمهم أنه ليس بشرط أن يكون الرسول ذا سيادة وشرف في قومه، لكن ذلك هو الأكثر، ولاسيما في خاتم الأنبياء محمد ﷺ، فإنه كان أشرف قومه نسبًا؛ لأن الله اصطفىٰ إسماعيل، واصطفىٰ من بني إسماعيل كنانة، واصطفىٰ من كنانة قريشًا، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاه ﷺ من بني هاشم، فهو كريم من كرام؛ كرام الآباء والأجداد، عليه الصلاة والسلام، ولكن ليس هذا بشرط.

❁ قوله: « حُرِّيَّةٌ ذُكُورةٌ كـ قُوَّةٍ »:

لو قال: «حرية ذكورة وقوة» لكان أحسن.

لكنه قال: «كقوة» فكأنه جعل القوة تعليلًا لاشتراط الذكورة واشتراط الحرية، وهذه الكاف للتشبيه؛ يعني: كما تشترط القوة.

فالشروط التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة: الحرية والذكورة والقوة علىٰ إبلاغ الرسالة.

❁ قوله: « وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ النُّبُوَّةِ...»:

يعني أن رتبة النبوة لا تنال بعمل العبد، وهذا أيضًا كما سبق لا مجال له الآن؛ لأن الرسالة ختمت بمحمد ﷺ.

وقول المؤلف: إن النبوة لا تنال «بالكسب»؛ يعني: بالتخلق بالأخلاق الفاضلة، والقيام بما يجب علىٰ الإنسان من الحقوق التي لربه والتي للخلق. «والتهذيب» أي ولا تنال أيضًا بتهذيب الإنسان نفسه، وتهذيب غيره، بأن يكون رجلًا مريدًا للإصلاح ساعيًا فيه.

❁ قوله: « والفُتُوَّة »:

أي وكذلك لا تنال بالفتوة، وهي الكرم والشجاعة.

وذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلام ردًّا علىٰ بعض المتكلمين الذين قالوا: إنه يمكن للإنسان أن يهيئ نفسه ويهذبها حتىٰ يكون مؤهلًا للنبوة فيكون نبيًّا، وهذا ليس بصحيح، فالنبوة لا تنال بالكسب، ولا يمكن أن يصل إليها الإنسان بالكسب.

ولكن ربما يقول قائل: ألم يقل الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ؟ فنقول: بلىٰ، ولكن هذا الذي كان أهلًا للرسالة، لم تكن هذه الأهلية بعمل منه بل كانت بفضل من الله تعالىٰ، ويدل لذلك أننا نجد أناسًا وصلوا إلىٰ القمة في الكرم والشجاعة وحسن الأخلاق في الجاهلية؛ مثل عبد الله بن جدعان وغيره، ومع ذلك لم ينل النبوة، وإنما نالها محمد ﷺ؛ ولهذا

قوله: «لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الـمَوْلَىٰ الأَجَلْ...»:

أفادنا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت أن النبوة فضل من الله يتفضل بها علىٰ من يشاء من عباده، ولهذا لما قال أعداء الرسل للرسل: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] ﴿قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [إبراهيم: ١١]؛ يعني: ما نحن إلا بشر مثلكم، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأۡتِيَكُم بِسُلۡطَٰنٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١].، فالله -سبحانه وتعالىٰ- هو الذي يمن بالنبوة علىٰ من يشاء من عباده كما يمن بالعلم علىٰ من يشاء من عباده، مع أن العلم ربما يحصل بالكسب، لكن هو منة من الله، فكم من إنسان حاول أن يطلب العلم ولكنه عجز.

وأفادنا في قوله: «**لمن يشا من خلقه إلىٰ الأجل**» أن من كان نبيًّا فلا يمكن أن تسلب منه النبوة، فالنبوة لها ابتداء وليس لها انتهاء إلا بالموت؛ يعني: لا يمكن أن يكون الإنسان رسولًا ثم تسلب منه الرسالة، لكن يمكن أن يكون غير رسول ثم يرسل كما هو الأصل؛ فالأصل أنه لا يرسل إلا من كان قد بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ليكون تام العقل.

وأما قوله تعالىٰ عن عيسىٰ عليه الصلاة والسلام حين أشارت أمه إليه فقالوا: ﴿كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ۝٢٩ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا ۝٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ۝٣١ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩-٣٢].، فقال بعض العلماء رحمهم الله: إن هذا خاص بعيسىٰ عليه الصلاة والسلام، وأما غيره فلابد أن

يبلغ أشده ويستوي ويكبر، أما عيسىٰ فإنه آية من آيات الله في خلقه وتكوينه ورسالته، وقيل المعنىٰ: آتاني الكتاب في علمه، فيكون التعبير بالماضي باعتبار علم الله، ويكون الماضي هنا استعمل في المستقبل لتحقق وقوعه، وهذا هو الأقرب.

فإن قال قائل: لماذا رجحتم هذا مع أن التقدير الأول لا مانع منه وهو أن يكون خاصًّا به؟

فالجواب: إذا رجحنا التقدير الأول فمعنىٰ هذا أننا نمنع هذا الأصل وهو عدم الخصوصية هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ أن الله لن يرسل رسولًا إلا إذا كان أهلًا للرسالة يتحمل الدعوة ويتحمل الرد علىٰ الآخرين، هذا الذي يظهر لي، والله أعلم.

مسألة: ما الفرق بين النبي والرسول ؟

الفرق بين النبي والرسول كما ذهب إليه الجمهور؛ أن النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، ولهذا يسمىٰ نبيًّا ولا يسمىٰ رسولًا لأنه لم يؤمر، لكنه لم ينه عن إبلاغه، وأما الرسول فهو من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، وهناك فرق بين أن نقول في النبي: لم يؤمر بتبليغه وبين أن نقول: نهي عن تبليغه، وهذا نظير ما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن لم ينكر علىٰ الولاة ولامه بعض الناس علىٰ عدم إنكاره للمنكر، قال شيخ الإسلام: هناك فرق بين السكوت عن الإنكار، وبين الأمر بالمنكر[٥٠٢]، فالسكوت عن الإنكار مع عدم القدرة علىٰ الإنكار أو مع خوف منكر أكبر لا يلام عليه الإنسان، بل قد يحمد إذا ترك الإنكار خوفًا من مفسدة أكبر، لكن لو أمر بالمنكر فإنه في هذه الحال يذم علىٰ الأمر بالمنكر والرضىٰ به.

❁ **قوله**: « الأَنْبَاءُ... »:

بالرفع علىٰ أنها اسم «تزل»؛ لأن زال ويزال تعمل عمل كان إذا سبقت بنفي أو شبهه، وهنا سبقت بنفي وهو قوله: «ولم تزل»، وعليه فـ«الأنباء» اسم تزل، وخبرها قوله: «**تأتي لمن يشاء**» أي لم تزل الأنبياء آتية لمن يشاء.

(٥٠٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ٤٧٢).

❁ قوله: « فِيمَا مَضَىٰ... »:

أي فيما سبق هذه الأمة، و«من فضله» أي على المرسل وعلى المرسل إليهم جميعًا.

وقوله: «لمن يشاء» أي لمن يشاء من عباده، وقد أخبر الله ﷻ أنه بعث في كل أمة رسولًا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

وعليه فإن كل الأمم السابقة قد أرسل الله إليهم الرسول والنذير وأقام الحجة على جميع الخلق، ولم يبق لأحد حجة على الله ﷻ.

فإن قال قائل: هل الأنبياء محصورون ؟

قلنا: إنه ورد في ذلك حديث يدل على حصرهم بأربعة وعشرين ألفًا، والرسل دون ذلك؛ لأن الأنبياء أكثر بكثير من الرسل، أما الرسل فأقل وقد ذكر في القرآن منهم خمسة وعشرون رسولًا ولكنهم أكثر من هذا، وقد يزيدون على ثلاثمائة إلا أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

إذن؛ فعقيدتنا بالنسبة للرسل أنه ما من أمة إلا خلا فيها نذير، وما من أمة إلا بعث الله إليها من يوجهها ويبين لها الحق.

وأول الأنبياء هو آدم، فإنه كان نبيًّا مكلمًا، كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه، أنه سأل النبي ﷺ: «**هل كان آدم نبيًّا ؟ قال: نعم، نبي مُكَلَم**»(٥٠٣).

وأما أول الرسل فهو نوح، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦]، فإذا كانت النبوة والكتاب في ذرية نوح وإبراهيم دل هذا على أنه ليس قبل نوح رسول، ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، ويدل لهذا ما ثبت في الصحيح: «أن الناس يأتون إلى

---

(٥٠٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٧٩)، والطيالسي (١/ ٦٥/ برقم ٤٧٨)، وابن أبي شيبة (٧/ ٢٦٥)، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٧٣٧).

نوح يوم القيامة ويقولون: أنت أول رسول أرسله الله إلىٰ أهل الأرض»(٥٠٤) وبهذا نعرف أن من أقحم إدريس بين نوح وآدم فإنه غلط؛ لأننا نجد شجرة الأنبياء التي كتبها بعض الناس قد كتبت فيها إدريس قبل نوح، وهذا غلط لا شك فيه. فإن عقيدتنا أن نوحًا هو أول الرسل.

وآخر الرسل محمد ﷺ لقول الله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]،، فمن ادعىٰ النبوة بعده فهو كافر، ومن صدق مدعي النبوة بعده فهو كافر أيضًا؛ لأنه مكذب لله ورسوله، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حين خلفه في أهله في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، تخرج وأقعد مع النساء والولدان، فقال له النبي ﷺ: «**أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا إنه لا نبي بعدي**»(٥٠٥)، فرضي علي رضي الله عنه.

وقد استدلت الرافضة بهذا الحديث علىٰ أن عليًّا رضي الله عنه أفضل الصحابة، ولكن لا دليل فيه؛ لأن الرسول ﷺ أراد بقوله: «**أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ**» حين خلفه في قومه؛ أي: في هذه المسألة فقط، أما الفضل الآخر فلاشك أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي.

قوله: «أعْلَانَا...»:

قوله: «أعلانا»؛ يعني: جعلنا فوق كل الأمم؛ فنحن الآخرون السابقون يوم القيامة، ونحن الشهداء علىٰ الخلق في أن الرسل بلغوا ما أنزل إليهم من ربهم، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فهذه الأمة ولله

(٥٠٤) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]، برقم (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلةً فيها، برقم(١٩٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٠٥) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك وهي: غزوة العسرة، برقم (٤٤١٦)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم (٢٤٠٤)، وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

الحمد هي أعلىٰ الأمم، ولها النصر التام علىٰ غيرها، ولكن بشرط أن تكون عاملة بشريعة الله التي جاء بها رسول الله ﷺ، أما أن تكون منتسبة فقط، ويكون الإسلام دين بطاقة وهوية بدون عمل، فهذا لا يجدي شيئًا، وللأسف فإن أكثر الناس قد كتب في هويته وبطاقته: الديانة: مسلم، وهو لا يعرف الإسلام، وقد لا يعرف كيف يتوضأ ولا كيف يصلي!

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: «الباب الخامس: في ذكر النبوة»

يعني: من أبواب العقيدة «ذكر النبوة» النبوة والرسالة بمعنىٰ واحد إلا أن الرسالة أعم من النبوة، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولًا؛ لأن الرسول هو من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه. ومعنىٰ التبليغ: إلزام الناس به وقتالهم عليه. أما أن النبي يدعو إلىٰ الله ويحكم بين الناس ويبين الحق من الباطل فهذه وظيفة الأنبياء والرسل والمؤمنين جميعًا لكن التبليغ معناه الإلزام وقتال الناس علىٰ ما جاء به.

والنبي يوحىٰ إليه كما يوحىٰ إلىٰ الرسول، ولكن النبي يوحىٰ إليه ببعض المسائل ولا يوحىٰ إليه بشريعة كاملة، وإنما هذا للرسول.

فالرسول هو الذي يوحىٰ إليه بشرع كامل، وأما النبي فيوحىٰ إليه في بعض الأمور، وأما بقية الأمور فهو يتبع من كان قبله من الرسل ويحكم بشريعة من قبله، مثل أنبياء بني إسرائيل يحكمون بالتوراة التي أنزلها الله علىٰ موسىٰ ولم يؤت أحد منهم كتابًا إلا داود عليه السلام أوتي الزبور، والزبور ليس كتاب تشريع وإنما هو كتاب أذكار وابتهالات وعبادة، وأما الشريعة فهي شريعة موسىٰ عليه السلام، بخلاف عيسىٰ عليه السلام فإن الله أنزل عليه الإنجيل وهو كتاب مستقل من الكتب السماوية، وهو مصدق ومكمل للتوراة، وينسخ بعض الأحكام التي فيها؛ فالحاصل أن النبي والرسول كل منهما يوحي إليه، ولكن النبي لا ينزل عليه كتاب مستقل، إنما هذا للرسول، هو الذي ينزل عليه كتاب مستقل. والرسول لا يتبع من قبله في التشريع والأحكام ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛ وإنما يبعث بشريعة مستقلة في الأحكام. وأما العقائد فعقيدة الأنبياء كلهم واحدة، عقيدة التوحيد كل الأنبياء عليها، أما التشريعات والأحكام العملية فإنها تختلف من نبي إلىٰ نبي ﴿لِكُلٍّ

جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ فالشرائع تختلف وتنسخ وتنتهي في وقتها وتخلفها شريعة ثانية، إلىٰ أن ختمت الشرائع بشريعة محمد ﷺ التي لا تنسخ إلىٰ أن تقوم الساعة.

والنبي: قيل مأخوذ من النبأ وهو الإخبار؛ لأن النبي يخبر عن الله فيكون نبيء بالهمز، ويقرأ بهذا في بعض القراءات: (يا أيها النبيء)[٥٠٦]. وقيل: النبي مأخوذ من النبوة وهي الارتفاع؛ لأن النبي له مكانة مرتفعة علىٰ غيره، وعلىٰ هذا ليس فيه همز.

وبعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام رحمة من الله لعباده ومنة منه سبحانه وتعالىٰ عليهم، وحاجتهم إلىٰ بعثة الرسل أشد من حاجتهم إلىٰ المطر وإلىٰ الهواء، وأشد من حاجتهم إلىٰ الروح التي تحيا بها أبدانهم، فالناس بدون نبوة يهلكون، وأيضًا الناس في ظلام حتىٰ تأتي النبوة بالنور والوحي والبرهان ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١].، فحاجة الناس إلىٰ الرسل أشد من حاجتهم إلىٰ الماء وإلىٰ الهواء وإلىٰ حياة الأبدان، ولهذا من رحمة الله جل وعلا وفضله ومنته وإحسانه إلىٰ خلقه أنه يبعث الرسل مبشرين ومنذرين، فيبعثهم لحكمة عظيمة وهي أنهم يرشدون إلىٰ الحق، ويدلون عليه، وينهون عن الباطل والهلاك ويحذرون منه.

وأيضًا، يبعثهم ليقيم الحجة علىٰ الخلق لئلا يقولوا: ما جاءنا من بشير ولا نذير، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].؛ ولهذا يقول ملائكة النار لأهل النار إذا سيقوا إليها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الزمر: ٧١]. يعترفون يوم القيامة، أما في الدنيا فيعاندون، لكن في يوم القيامة يعترفون أن الر سل جاءتهم، وأنها بينت لهم وأنذرتهم وحذرتهم، فإرسال الرسل فيها منة من الله جل وعلا علىٰ عباده؛ لأن العقول لا تدرك المنافع والمضار استقلالًا، وإن كانت تدركها إجمالًا، لكن لا تدركها تفصيلًا، وهذا يحتاج إلىٰ الرسل؛ ليبينوا ويفصلوا للناس المنافع والمضار العاجلة والآجلة في الدنيا والآخرة وفيها إقامة حجة علىٰ الخلق.

---

(٥٠٦) هي قرأة نافع. ينظر «الميسر في القراءات الأربع عشرة»(ص١٨٥)

❁ **قوله:** « وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ السَّلَامِ...»:

المنة: هي العطاء بدون مقابل، يقال: مَنَّ عليه بكذا؛ أي: أعطاه بدون مقابل، ومن أسماء الله المنان الذي يعطي تفضلًا وإحسانًا بدون مقابل من المعطي، أما المنان من الخلق فهو مذموم؛ لأن المنان من الخلق: هو الذي يعجب بعطيته ويؤذي من أعطاه بذكر عطيته؛ وهذا من الذين لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، كما في الحديث: «**ثلاثة لا ينظر الله إليهم: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالأيمان الكاذبة**»(٥٠٧) فالمنان هو الذي يتمنن بعطائه ويؤذي الناس الذين أعطاهم قال تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾[البقرة: ٢٦٤]. فالمنان من الخلق مذموم، وأما المنان من أسماء الله -جل وعلا- فهو محمود، فالله -جل وعلا- بفضله وكرمه مَنَّ بإرسال الرسل، لا أن ذلك واجب عليه سبحانه وتعالى بل تفضل منه على خلقه.

والسلام: من أسماء الله -جل وعلا- ومعناه: السالم من النقائص والعيوب والمسلم لغيره من الآفات والأمراض، فالسلام معناه السالم ومعناه المسلم.

واللطف: هو الرفق.

❁ **قوله:** « أَن أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَى الوصُولِ...»:

من منته سبحانه أنه أرشد الخلق؛ أي: دل الخلق إلى الوصول إليه سبحانه وتعالى، وإلى جنته وكرامته في بعثة الرسول؛ أي: الرسل، اسم جنس، فبعثة الرسول منة من الله عز وجل، ولطف من الله عز وجل، وإحسان من الله، قال تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة: ٣٨]. وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا

---

(٥٠٧) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان غلظة تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف...، برقم(١٠٦)، وأبو داود، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في إسبال الإزار، برقم (٤٠٨٧)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

الله -جل وعلا- من لطفه ورحمته بعباده أنه يرشدهم ولا يتركهم لأنفسهم وعقولهم، ولا يتركهم لشياطين الإنس والجن، بل إنه يرسل الرسل مبشرين ومنذرين وداعين الناس لسلامتهم وحسن عاقبتهم في الدنيا والآخرة.

❁ **قوله**: « وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ النُّبُوَّةِ...»:

لما ذكر أن بعثة الرسل ضرورة، وأنها فضل من الله -سبحانه وتعالىٰ-؛ ذكر ما يشترط في النبي من صفات:

أولها: الحرية: بأن يكون حرًّا غير مملوك؛ لأن المملوك فيه نقص لا يليق بالنبي؛ ولأن المملوك نفعه مملوك لسيده، فلا يمكن من القيام بمهام الرسالة ولبيان الرسالة؛ لأنه محجوز بالرزق.

الصفة الثانية: الذكورة: فلا يكون الرسول إلا من الذكور ولا يكون من الإناث، فليس في النساء نبي، بل النبوة والرسالة كلها في الرجال؛ لأن الرجل أقدر علىٰ تبليغ الرسالة، وأصبر علىٰ أذىٰ الناس، وأقدر علىٰ الجهاد في سبيل الله من المرأة ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]. فمواهب الرجل أكثر من مواهب الأنثىٰ، والمرأة لا تستطيع القيام بأعباء الرسالة فلذلك لم يرسل الله رسولًا من النساء، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ يعني: من أهل المدن، فالنبي لا يبعث من البادية وإنما يبعث من الحاضرة، ومن أمهات القرىٰ؛ لأن الناس يرجعون إليها ويرتادونها.

قوله: « وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ النُّبُوَّةِ »؛ لأن النبوة إكرام من الله -جل وعلا - واختيار من الله، كما يأتي أنها ليست تكتسب وإنما هي اختيار واصطفاء من الله -جل وعلا- ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]. فالرسالة منة من الله ولا تكتسب أو تحصل بالكسب وإنما تحصل بالاختيار من الله؛ لأن الله أعلم بمن يصلح لها، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

الصفة الثالثة: من صفات النبي: القوة: أن يكون قويًّا في عزيمته وإرادته وبدنه حتىٰ يتمكن من القيام بأعباء الرسالة، أما الضعيف فلا يصلح لتحمل الرسالة ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖ﴾ [مريم: ١٢]. ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]. فالرسالة تحتاج إلىٰ قوة عزيمة وإرادة حتىٰ يقوىٰ علىٰ تحملها وأدائها ومواجهة الاعتراضات والمشاق من الخلق والشدائد، فالذي ليس عنده قوة لا يستطيع أن يقابل الشدائد ويقابل الصعوبات، لا يقابلها إلا من أعطاه الله القوة علىٰ تحمل الرسالة وتحمل الأذىٰ، فهذا من صفات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن الله أعطاهم القوة لتحمل هذه الرسالة.

❁ **قوله**: «وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ النُّبُوَّةِ...»:

كما يقوله بعض الفلاسفة، يقولون: إن الإنسان يمكن أن يصير نبيًّا بصفاته إذا هذَّب نفسه وروَّضها علىٰ العبادة، وتغذىٰ بالحلال، فإنها تشرق نفسه، وحينئذ يتصور الأشياء علىٰ ما هي عليه لشفافية نفسه وصلاحيتها. هذا كلام الملاحدة وهو كلام باطل، بل النبوة -كما سبق- اختيار من الله واصطفاء من الله، والله أعلم حيث يجعل رسالته.

وكذلك لا تنال النبوة «**بالفتوة**» وهي منزلة عند الصوفية إذا بلغها فإنه يكون حاد الذهن، زكي النفس، مهيئًا لاستقبال الخواطر الطيبة، ويمكن أن يرىٰ الملائكة ينزلون عليه لصفاء نفسه، وهذا هذيان وكلام باطل. مهما بلغ الإنسان من الصلاح ومن الاستقامة ومن العبادة فإنه لا يكون بمجرد ذلك يستحق النبوة، إنما النبوة اختيار الله -جل وعلا- هو أعلم بمن يصلح لها.

❁ **قوله**: «لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الـمَوْلَىٰ الأَجَلْ...»:

لكن النبوة فضل من الله، هو الذي يختار لها ويتفضل بها علىٰ من يمن بها عليه من عبادة المصطفين «**إلىٰ الأجل**»؛ يعني: من خلق آدم عليه السلام إلىٰ ختم النبوة بمحمد ﷺ، فالنبوة ماضية منذ خلق الله آدم، فآدم أول نبي فهو نبي مكلم، ومن جاء بعده من الأنبياء إلىٰ أن ختموا بنبينا محمد ﷺ هذا هو أجل النبوة، وأجل الرسالة انتهىٰ ببعثة الرسول ﷺ.

❁ **قوله:** « وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَىٰ الأَنْبَاءُ »:

الأنبياء: جمع، مفرده نبي، وما زالت النبوات تتعاقب من عهد آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى بعثة محمد ﷺ كما قال -جل وعلا-: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ يعني: متتابعين، كلما مات نبي خلفه نبي إلى أن ختموا بمحمد ﷺ، فلما ختموا بمحمد ﷺ صارت شريعته كافية للناس إلى أن تقوم الساعة لا تحتاج إلى شريعة ثانية؛ لأنها كافية، فلا حاجة إلى بعثة نبي.

وإنما العلماء من أتباع محمد ﷺ، يخلفون النبي ﷺ في تبليغ هذه الرسالة ونشرها في الناس، كما قال ﷺ: «**العلماء ورثة الأنبياء**»(٥٠٨).

والرسل لا يعلم عددهم إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]. فلا يعلم عددهم إلا الله -جل وعلا- لكن منهم من ذكره الله في القرآن فنؤمن به باسمه بعينه، ومنهم من لم يذكره الله فنؤمن بهم جملة، نؤمن بالرسل جميعًا جملة فيمن لم يسمهم الله -جل وعلا- منهم وتفصيلًا فيمن ذكرهم الله -جل وعلا- نؤمن بجميع الرسل من أولهم إلى آخرهم ولا حصر لعددهم ولا يعلمه إلا الله. أما الحديث الذي ورد في أن عددهم مئة وأربعة وعشرون ألف نبي وأن الرسل منهم ثلاث مئة وثلاثة عشر رسولًا(٥٠٩) هذا حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

❁ **قوله:** « حَتَّىٰ أَتَىٰ بِالخَاتِمِ الَّذِي خَتَمْ »:

حتى جاء الرسول ﷺ الخاتم، وهو محمد عليه الصلاة والسلام ختمت به الرسالات وختمت به النبوة، فهو خاتم النبيين، كما قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم**

---

(٥٠٨) أخرجه أبو داود، كتاب: العلم، باب: الحث على طلب العلم، برقم (٣٦٤١)، والترمذي، كتاب: العلم، باب: فضل الفقه على العبادة، برقم(٢٦٨٢)، وابن ماجه، كتاب: المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، برقم (٢٢٣)، وأحمد (٥/ ١٩٦)، وغيرهم من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٦٢٩٧).

(٥٠٩) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥)، وأبو نعيم (١/ ١٦٧).

يدعي أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي»[٥١٠] فختمت الرسالة بمحمدﷺ، فالذي يدعي النبوة بعد الرسول كافر مرتد عن دين الإسلام؛ لأنه منكر لما علم من الدين بالضرورة، ومكذب لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، مثل مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي ومن جاء بعدهم من الكذابين، والذين فضحهم الله سبحانه وتعالىٰ وأكذبهم وأهلكهم فلم يبق لهم أثر؛ لأنهم كذبة، فكل من يدعي النبوة بعد محمدﷺ أو يصدق من يدعيها أو يقول: إنه يمكن أن يبعث نبي، هذا كافر مرتد عن دين الإسلام؛ ولهذا حكم المسلمون بكفر القاديانية الذين صدقوا الكذاب غلام القادياني الذي ادعىٰ النبوة في الباكستان، ففرقة القاديانية كافرة خارجة عن الإسلام، حكم العلماء بكفرها وردتها، وعزلوها عن المسلمين، واعتبروها فرقة كافرة مرتدة عن دين الإسلام؛ لأن الله «**ختم بمحمد**» الرسالات، وجعل خاتم النبوة بين كتفيهﷺ علامة علىٰ أنه خاتم النبيينﷺ اطلع علهيا من أراد الاطلاع وهو حي. وفي القرآن ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ﴾[الأحزاب: ٤٠] وفي السنة: «**وأنا خاتم النبيين**»[٥١١] حتىٰ ولو لم ير الإنسان هذا الخاتم الذي بين كتفيهﷺ فإنه يعتقد ويؤمن بأنه خاتم النبيين، كما جاء في القرآن، وكما جاء في السنة، وكما أجمع عليه المسلمون قديمًا وحديثًا، فلا مجال لادعاء النبوة بعد بعثتهﷺ.



(٥١٠) أخرجه أبو داود، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم(٤٢٥٢)، وأحمد (٥/٢٧٨)، والحاكم (٤/٤٩٦)، وغيرهم من حديث ثوبان ﵁، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم(١٧٧٣)، و«المشكاة»، برقم (٥٤٠٦).

(٥١١) سبق تخريجه.

فصل
في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ

١٣٧ - وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالْمَقَامِ وَبَعْثِهِ لِسَائِرِ الأَنَامِ
١٣٨ - وَمُعْجِزِ القُرْآنِ كَالمِعْرَاجِ حَقًّا بِلَا مَيْنٍ[1] وَلَا اعْوِجَاجِ
١٣٩ - فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهْ

* الشرح *

● **قال العلامة ابن مانع:**

❁ **قوله:** «وَخَصَّهُ...»:

أي: خص الله تعالىٰ نبينا محمدًا ﷺ دون سائر الأنبياء. «**بذاك**»، أي: بكونه ختم به النبوة والرسالة فلا نبي بعده لقوله تعالىٰ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وختم الأعم يستلزم ختم الأخص بلا عكس، والنبوة أعم من الرسالة.

«**كـ**» ما خصه بـ «**المقام**» المحمود الذي هو الشفاعة العظمىٰ، «**و**» خصه بـ «**بعثه**» نبيًّا رسولًا «**لسائر الأنام**» إلىٰ جميع الخلق من الإنس والجن، «**و**» خصه بـ «**معجز القرآن**» الذي أذعن لإعجازه واعترف بالعجز عن الإتيان بأقصر سورة من مثله أهل الفصاحة والبلاغة من سائر الأديان، «**كـ**» ما خصه بـ «**المعراج**» إلىٰ السموات العلىٰ، إلىٰ سدرة المنتهىٰ، إلىٰ مستوىٰ سمع فيه صريف الأقلام، فكان قاب قوسين أو أدنىٰ.

واختلف العلماء متىٰ كان المعراج ؟

فقيل: في رمضان في السنة الثالثة عشرة من المبعث قبل الهجرة بثمانية أشهر، وقيل: في ربيع الأول قبل الهجرة بسنة، وهذا قول ابن عباس وعائشة، وادعىٰ ابن حزم الإجماع فيه.

وقيل: إنه ليلة سبعة وعشرين من شهر رجب، واختاره الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي.

وكان المعراج إلىٰ السماء بجسده الشريف، وروحه المقدسة، كالإسراء من المسجد الحرام إلىٰ المسجد الأقصىٰ، ثم عرج به من بيت المقدس إلىٰ السماء حق هذا «**حقًّا**» ثابتًا.

«**بلا مين**»؛ أي: بلا كذب «**ولا**» ريب، وبلا «**اعوجاج**». يقال: اعوج اعوجاجًا إذا كان غير مستقيم؛ أي: لا تخرج عن الحق والاستقامة في إثبات المعراج لرسول الله ﷺ. والصحيح: أن الإسراء والمعراج، كانا في ليلة واحدة، وأنهما كانا يقظة بالروح والجسد.

۞ **قوله**: « فكم حباه... »:

أي: أعطاه. والحباء: العطاء. «ربه» سبحانه وتعالىٰ من مكرمة «و» كم «**فضله**» علىٰ غيره بمزية من المزايا التي لا تحصي، «و» كم «**خصه سبحانه**» بخصوصية. «وخوله»؛ أي: ملكه. والمعنىٰ: أنه سبحانه خص نبيه بخصائص كثيرة، أوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثمائة، وقال بعض الحفاظ: الحق عدم حصرها وهو الصواب.

● **قال العلامة ابن قاسم**:

۞ **قوله**: « وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالْمَقَامِ... »:

أي: خصه دون سائر الأنبياء، بكونه ختم به النبوة والرسالة، فلا نبي بعده، لقوله: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فلا تبتدأ نبوة ولا تشرع شريعة بعده، ونزول عيسىٰ عليه السلام لا ينافي ذلك، فإنه لا يتعبد إلا بشريعته، فهو خليفة له ﷺ، وحاكم من حكامه.

والثانية: ما خصه الله به من المقام المحمود، وهو الشفاعة العظمىٰ، في أهل الموقف، ليقضي بينهم.

والثالثة: ما خصه الله به ببعثته نبيًّا ورسولًا، لجميع الأنام من الثقلين، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

والرابعة: ما خصه الله به من معجزة القرآن، الذي أذعن له الثقلان، واعترف بالعجز عن الإتيان بأقصر سورة منه أهل الفصاحة والبلاغة والبيان.

والخامسة: المعراج إلىٰ سدرة المنتهىٰ، قال تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ

﴿ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]. ثم عرج به إلىٰ السماء حتىٰ دنا من الجبار ﷻ فكان قاب قوسين أو أدنىٰ.

حقًّا؛ أي: حتمًا بلا كذب ولا ريب؛ ولا اعوجاج؛ أي: غير مستقيم، بل أسرىٰ ببدنه ﷺ وروحه جميعًا، يقظة لا منامًا، باتفاق جمهور أهل السنة، لما دل عليه الكتاب والسنة.

وفي «الصحيحين»، وغيرهما: «**بينا أنا نائم في الحطيم** -أو قال: في الحجر- **إذا أتاني آت، فجعل يقول لصاحبه: شق ما بين هذه علىٰ هذه، من ثغر نحره إلىٰ شعرته، فاستخرج قلبي، فأتيت بطست من ذهب، مملوءًا إيمانًا وحكمة، فغسل قلبي، ثم حشي**»(٥١٢). وفي لفظ: «**فأفرغه في صدره، واملأه علمًا وحلمًا، ويقينًا وإسلامًا، ثم أطبقه، ثم أتىٰ بدابة دون البغل، وفوق الحمار، وهو البراق يقطع خطوه عند أقصىٰ طرفه، فحملت عليه**»(٥١٣). ولما أراد العروج إلىٰ السماء بعد وصوله إلىٰ بيت المقدس، أتىٰ بالمعراج يشبه السلم.

وصحت الأحاديث أنه نصب له، فارتقىٰ فيه إلىٰ السماء، وفرضت عليه الصلوات الخمس؛ وثبت له ﷺ من الخصائص غير هذه، كقوله: «**أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي، نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلىٰ قومه خاصة، وبعثت إلىٰ الناس كافة**»(٥١٤). وغير ذلك واقتصر المؤلف علىٰ بعض المهم، لأنها أفردت بالتأليف.

قوله: « فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ...»:

أي: فكم حباه الله؛ أي: أعطاه من مكرمة؛ وكم فضله علىٰ غيره، بمزية من المزايا التي لا

---

(٥١٢) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: المعراج، برقم (٣٨٨٧)، وغيره من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٥١٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٥١٤) أخرجه البخاري، كتاب: المساجد، باب: قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، برقم (٤٣٨)، مسلم، كتاب: المساجد، ومواضيع الصلاة، برقم (٥٢١)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه.

تحصىٰ، وكم خصه بخصوصية؛ وخوله، بمعنىٰ: أعطاه؛ والمعنىٰ: أن الله سبحانه خص نبيه بخصائص كثيرة، ومزايا جليلة، حتىٰ عدها بعض متأخري الحفاظ إلىٰ ثلاثمائة وقال بعضهم: الحق عدم حصرها.

• قال العلامة ابن عثيمين:

قوله: « وَخَصَّهُ بِذَاكَ »:

خصه؛ أي: النبي ﷺ، **«بذاك»**؛ أي: بختمه للرسالة، فإنه خاتم الأنبياء ولا نبي بعده ﷺ، وهذا من خصائصه ﷺ.

وكان عيسىٰ ابن مريم ﷺ خاتم أنبياء بني إسرائيل، ولكن هذا الختم مقيد بأنبياء بني إسرائيل، أما محمد ﷺ فختمه ختم مطلق فلا نبي بعده، وهذا يدعو إلىٰ تأمل الحكمة من أن عيسىٰ ينزل في آخر الزمان ويتبع محمدًا ﷺ؛ ليتبين أن الختم الذي ختمت به رسالة بني إسرائيل ليس ختمًا مطلقًا بل هو ختم مقيد، والرسول الذي بعده هو محمد ﷺ، ولذلك في آخر الزمان إذا نزل عيسىٰ فإنما يحكم بشريعة النبي ﷺ.

فإن قال قائل: أليس قد أخبر النبي ﷺ أنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ولا يقبل إلا الإسلام فلا يقبل الجزية، وهذا ليس هو الحكم الشرعي الموجود الآن؛ فإن الحكم الشرعي الموجود الآن أن يقر النصارىٰ علىٰ ما هم عليه، فإذا كان بيننا وبينهم عهد فإننا لا نتعرض لديانتهم ؟

فالجواب: أن النبي ﷺ حدثنا بذلك مقررًا له راضيًا به، فيكون ما يقضي به عيسىٰ في آخر الزمان من شريعة النبي ﷺ.

وقوله: « كَالْمَقَامِ... »:

يشير بذلك إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقد سبق أن من المقام المحمود الشفاعة العظمىٰ، حيث تنتهي إلىٰ رسول الله ﷺ، وأن الناس يلحقهم من الكرب والغم ما لا يطيقون، فيستشفعون بآدم، ثم بنوح، ثم بإبراهيم، ثم بموسىٰ، ثم بعيسىٰ،

ثم تنتهي إليه، فهذا من المقام المحمود -حيث يحمده فيه الأولون والآخرون- وليس كله.

مسألة: هل من المقام المحمود ما ذكره بعض العلماء من أن الله سبحانه وتعالىٰ يُجلس الرسول ﷺ على العرش ؟

فالجواب: هذا إن صح فهو من المقام المحمود لاشك.

وقوله: «**وبعثه لسائر الأنام**»؛ يعني: وخص النبي ﷺ بأنه بعث إلىٰ سائر الأنام، وغيره من الأنبياء بعثوا إلىٰ أقوامهم فقط.

فإن قال قائل: أليس نوح عليه الصلاة والسلام مرسلًا إلىٰ جميع الخلق في وقته ؟

قلنا: بلىٰ هو مرسل إلىٰ جميع الخلق في وقته، لكن لم يكن هناك قوميات سوىٰ هذه القومية، فيكون نوح مرسلًا إلىٰ قومه، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]، والخليقة في ذلك الوقت لم تكن كثرت بعد حتىٰ تولد منها قوميات، وبذلك يكون نوح مرسلًا إلىٰ قومه فقط، بل كانت الأمة قليلة وأرسل إليهم نوح فكان مرسلًا إلىٰ قومه خاصة.

قوله: «**لِسَائِرِ الأَنَامِ**»:

سائر: يقولون إنها تطلق بمعنىٰ الباقي، وتطلق بمعنىٰ الجميع؛ فإن أخذت من السؤر صارت بمعنىٰ: الباقي، وإن أخذت من السور -والسور محيط بكل ما كان داخله- صارت بمعنىٰ: الجميع، وإذا كانت بمعنىٰ الجميع كان فيها إعلال؛ لأنها تكون مشتقة من السور، والسور ليس فيه همزة، لكن قلبت الواو همزة في «**سائر**» لعله تصريفية. أما إذا قلنا إن «**سائر**» من السؤر فالهمزة فيها أصلية.

ونظير ذلك لفظ زأر، هل الهمزة أصلية أو منقلبة ؟ فيه تفصيل؛ فإن كانت من زأر الأسد **فهي أصلية، تقول: زأر** الأسد فهو زائر، وإن كانت من الزيارة فهي منقلبة، تقول: زار يزور فهو **زائر، وأصلها: زاير لكن قلبت همزة.**

قوله: «**الأنام**»؛ أي: الخلق، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]؛ أي:

للخلق فهو مبعوث لجميع الخلق المكلفين، ودليل اختصاصه بذلك من وجهين:

الوجه الأول: كونه خاتم الأنبياء، وهذا ثابت بالقرآن، فإذا كان خاتم الأنبياء -والناس كلهم محتاجون للرسالة- لزم من ذلك أن يكون رسولًا إلىٰ جميع الخلق.

الوجه الثاني: أنه في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: «**أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد من قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلىٰ قومه خاصة وبعثت إلىٰ الناس عامة**»(٥١٥).

فهذه من خصائصه، أما غيره من الأنبياء فإنه يُبعث إلىٰ قومه خاصة. فمثلًا إذا كان في الأرض أقوام متعددة فإن الرسول يبعث إلىٰ قومه الذي هو في أرضهم، أو في غير أرضهم لكنه يبعث إليهم خاصة.

ولا يرد علىٰ هذا نوح عليه الصلاة والسلام؛ لأن القوم في عهد نوح هم قومه، إذا كان الناس في ذلك الوقت قليلين لم يتفرقوا شعوبًا وأقوامًا، فكان مبعوثًا إلىٰ الخلق عمومًا؛ لأن الخلق في ذلك الوقت ليس فيهم أقوام؛ ولهذا أهلك المكذبون له وصار الذين بقوا ممن علىٰ السفينة هم آباء الخلق كلهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]؛ أي: ذرية نوح.

وبهذا ينكف الإيراد الذي أورده بعض العلماء حيث قال: إن نوحًا أرسل إلىٰ جميع أهل الأرض؟ وجواب هذا الإيراد أن جميع أهل الأرض هم قومه في ذلك الوقت، وليس هناك أقوام آخرون، لكن في عهد الرسول ﷺ هناك أقوام آخرون؛ فهناك الفرس والروم والبربر وغيرهم، وهو مبعوث إليهم جميعًا.

فمن نعمة الله علىٰ النبي ﷺ أن الله تعالىٰ أرسله إلىٰ جميع الخلق، لأنه يلزم من ذلك أن كل من عمل بشريعته ناله من أجره؛ ولهذا رفع له سواد عظيم فظن أنهم أمته فقيل له: هذا موسىٰ

---

(٥١٥) سبق تخريجه.

وقومه، ثم رُفع له سواد عظيم أعظم من الأول وقيل له: هذه أمتك[٥١٦].

فأمة النبي أكثر الأمم، وأجره أكثر أجر الأنبياء؛ لأن كل واحد من أمته يعمل بشريعته فإن له مثل أجره، وبهذا نعرف ضلال من إذا فعلوا طاعة أهدوها للرسول ﷺ فإن إهداء القرب للرسول ﷺ بدعة وضلالة في الدين وسفه في العقل؛ لأن من أهدىٰ إليه عبادة فعلها فمضمون ذلك أنه حرم نفسه من أجرها فقط، أما الرسول عليه الصلاة والسلام فأجرها واصل إليه من الأصل؛ سواء أهديتها إليه أم لم تهدها إليه.

ثم إنك لم تؤمر أن تهدي إليه العبادات؛ لا أضحية، ولا قراءة قرآن ولا غيره، بل أمرت أن تصلي وتسلم عليه، وتدعو له، فهكذا أمرت كما قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال شيخ الإسلام: ولم يعهد أن أحدًا من القرون المفضلة فعل ذلك، لا الصحابة ولا التابعون وتابعوهم، كلهم لم يهدوا للرسول عليه الصلاة والسلام ثواب قربة أبدًا؛ لأنهم أفقه وأعلم وأحكم من أن يهدوا إلىٰ الرسول ﷺ ثوابًا؛ إذ أن أجرهم حاصل للرسول ﷺ فإن **«الدال علىٰ الخير كفاعله»**[٥١٧].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمُعْجِزِ القُرْآنِ كالمِعْرَاجِ»:

يعني: وخصه تعالىٰ بمعجز القرآن، فالقرآن معجز، قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨].

فالإنس والجن متفرقون أو متعاونون لا يمكن أن يأتوا بمثل هذا القرآن.

والدليل علىٰ هذا من الواقع أن القرآن نزل في قوم هم أفصح العرب، وبلغة هؤلاء القوم،

---

(٥١٦) سبق تخريجه.

(٥١٧) أخرجه الترمذي، كتاب: العلم، باب: الدال علىٰ الخير كفاعله، برقم (٢٦٧٠)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٠٥)، وللحديث أكثر من شاهد، منه ما أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٧)، من حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومع ذلك عجزوا عن معارضته، وهم بلاشك يودون بكل طاقاتهم أن يجدوا معارضة للقرآن الكريم، حتىٰ يقولوا للرسول ﷺ: ما جئت به فإننا نستطيع مثله، فأنت لست بنبي، لكن عجزوا، بل كان هذا القرآن يأخذ بألبابهم حتىٰ يصغوا إليه قهرًا.

وذكروا في التاريخ أن رؤساءهم كانوا يأتون خفية إلىٰ قرب النبي ﷺ ليستمعوا القرآن؛ لأنه يعجبهم ويبهرهم، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فدل ذلك علىٰ أن بلاغهم تقوم به الحجة.

وقد تحداهم الله ﷻ أن يأتوا بمثله فعجزوا: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، وتحداهم بعشر سور فعجزوا؛ وتحداهم بسورة فعجزوا، وتحداهم بآية فعجزوا؛ وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤] أي: حديث مثله إن كانوا صادقين فعجزوا؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣]؛ أي: ليس عندهم علم إلا أنهم كفار لا يؤمنون، ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [الطور: ٣٨] وهذا تحدٍ؛ إن كانوا صادقين فليأت مستمعهم بسلطان مبين، وكل هذا لم يكن، إذن فالقرآن أعجز الورىٰ؛ لأنه إذا أعجز الذين نزل بلغتهم وبوقتهم، فمن بعدهم من باب أولىٰ ومن سواهم من باب أولىٰ.

لكن هنا ملاحظة علىٰ قول المؤلف: «ومعجز القرآن» هذا من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها؛ لأن المعنىٰ: والقرآن المعجز، وكان ينبغي له ألا يُعبر عن آيات الأنبياء بالإعجاز؛ لأن الإعجاز ليس من خصائص الأنبياء، فإن الساحر يُعجز، والبهلواني يُعجز، فلما كان هذا اللفظ مشتركًا بين الحق والباطل، كان الأولىٰ أن نأتي بلفظ يتعين فيه الحق، وهو ما نطق الله به وهو «الآيات» كما قال الله تعالىٰ في القرآن: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فالأولىٰ أن يقول: آيات القرآن بدل: معجز القرآن، والأولىٰ في جميع ما يسمىٰ بمعجزات الأنبياء أن نسميه آيات الأنبياء؛ لأن الآيات بمعنىٰ العلامات الدالة علىٰ صدقه.

أما المعجزات فقد يُعجز الساحر وقد يُعجز غيره، فإن أحدًا لا يستطيع أن يجعل الحبال كأنها حيات تسعىٰ إلا السحرة.

فالسحرة يفعلون ما يعجز عنه البشر، لكن بالسحر؛ ولهذا نقول كان من الأولىٰ أن يعبر عن معجزات الأنبياء التي تسمىٰ معجزات بالآيات.

وقد قال بعض الناس: إن معجزات السحرة لا تشتبه بآيات الأنبياء؛ لأن آيات الأنبياء مقرونة بالتحدي، وهذا غير صحيح؛ لأن آيات الأنبياء تارة تكون تحديًا؛ وتارة تكون ابتداء بدون تحد. فقد جاء الصحابة ﵃ إلىٰ الرسول عليه الصلاة والسلام في غزوة الحديبية، وقالوا له: يا رسول الله، ليس عندنا ماء، فدعا بإناء فوضع أصابع يده عليه فجعل الماء يفور من بين أصابعه(٥١٨)، وليس في هذا تحد وهم ﵃ لم يقولوا له ائتنا بآية، بل شكوا إليه قلة الماء فجاءت هذه الآية.

وآيات الرسول ﷺ كثيرًا ما تكون بغير تحدٍ، كما جاءه الرجل وهو علىٰ المنبر ﷺ، فقال: ادع الله أن يغيثنا، فدعا ﷺ فأغيثوا قبل أن ينزل من منبره، وجاء في الجمعة الثانية، وقال: ادع الله أن يمسكها عنا فدعا فانفرجت السماء(٥١٩) وليس في هذا تحد.

وقال بعض الناس: إن معجزات الأنبياء تشبه كرامات الأولياء، فلذلك يجب أن ننكر إما آيات الأنبياء أو كرامات الأولياء، وآيات الأنبياء لا يمكن إنكارها فلننكر كرامات الأولياء؛ فقالوا: لا يمكن أن يوجد للأولياء كرامات، والصواب: أن كرامات الأولياء ثابتة فيمن قبلنا وفي هذه الأمة.

فقصة مريم فيها كرامة من عدة أوجه: فقد أجاءها المخاض إلىٰ جذع النخلة فجاءت إلىٰ

---

(٥١٨) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: غزوة الحديبية، برقم (٤١٥٢)، ومسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، برقم (٣٠١٣)، وغيرهما من حديث جابر ﵁.

(٥١٩) أخرجه البخاري، كتاب: الاستسقاء، باب: الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، برقم(١٠١٤)، ومسلم، كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، برقم (٨٩٧)، وغيرهما من حديث أنس ﵁.

جذع النخلة؛ لأن المخاض اضطرها أن تأتي إليه، وهي حامل تُطلق، فوضعت الولد، وقيل لها: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥]. وهي امرأة نفساء، والمرأة النفساء عادة تكون ضعيفة، ثم قيل لها: هزي بجذع النخلة دون أن تصعدي إلىٰ أعلاها، والهز بجذع النخلة لا يتأتىٰ، بل إنه صعب، فإن الرجل القوي إذا صعد إلىٰ أعلاها وهزها تهتز، لكن إذا هزها من أسفل لا تهتز، لكن مريم قيل لها: هزي بجذع النخلة فهزت فاهتزت النخلة، وهذه كرامة ﴿تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥]؛ يعني: مخروفة بيسر، والعادة أن الرطب إذا تساقط من فوق النخلة، فإنه يفسد ويتفضخ، لكنه في شأنها بقي رطبًا جنيًّا، وهذه كرامة، ولما جاءت تحمل الولد فقيل لها معرضين لها بالزنىٰ: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِۖ﴾ [مريم: ٢٩]، فكلمهم، وهذه كرامة.

فهذه كرامة وهي في الحقيقة تشبه آيات الأنبياء، لكن الفرق بينهما أن آيات الأنبياء تأتي من النبي، وكرامة الأولياء تأتي من ولي متبع للنبي، وهذا الولي لا يقول إنه نبي أبدًا، وقد لا يزكي نفسه ولا يقول إنه ولي فتأتيه الكرامة.

فإن قيل: كيف كان القرآن آية ؟ أبلفظه أم بمعناه أم بصدق مخبره أم بماذا ؟

فالجواب: أنه آية بكل معنىٰ الآية في اللفظ والأسلوب والمعنىٰ وأنه مهما كررته فلا يمكن أن تمل منه، وهذه الفاتحة نكررها في اليوم مرات ومرات ولا نملها أبدًا، وهذا علىٰ عكس أي كلام آخر، فلو قرأت قطعة من أحسن قصيدة من قصائد العرب وكررتها في اليوم مرتين فإنك تمل، ثم لا تلبث أن تحس وكأنها شيء خلق، أما هذا القرآن فإنك مهما كررته لا تمله، وربما إذا وفقك الله للتدبر أن يفتح الله عليك في المرة الثانية من المعاني واللطائف ما لم تجده في المرة الأولىٰ.

وكذلك أيضًا في تأثيره علىٰ القلب، فإن الإنسان إذا قرأه بتدبر فإنه يلين القلب، ويوجه الإنسان إلىٰ ربه، ويوجد طعمًا عجيبًا للإيمان، قال ابن عبد القوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في داليته المشهورة:

وحافظ علىٰ درس القرآن فإنه ... يليِّن قلبًا قاسيًا مثل جلمد

فهذه من آيات القرآن، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]،

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وهذه من آيات القرآن.

ومن آيات القرآن الإصلاح التام إذا تمسكت به الأمة، فلا سبيل إلى إصلاح الأمة إلا بالقرآن، قال الله تعالى عن نبيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان خلقه القرآن[٥٢٠]، فصلاح الأمة بهذا القرآن، فبالقرآن تجد الأمة صالحة؛ كلمة واحدة، يد واحدة، جسد واحد، روح واحد.

قال تعالى: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وهذا الأثر العظيم من آيات القرآن.

ومن ذلك أيضًا أن القرآن بمجرد ما يسمعه الإنسان يشعر بأنه قامت عليه الحجة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فجعل الله تعالى لسماعه أثرًا في قلب هذا المؤمن. ومن آيات القرآن الآثار العظيمة التي لم تكن لأي أمة قامت بكتاب؛ فتح المسلمون بالقرآن مشارق الأرض ومغاربها، وهذا لم يوجد لأي كتاب آخر.

فإذن القرآن كله آيات من كل وجه؛ في لفظه، ومعناه، وأسلوبه، وتأثيره، وآثاره، ولا يوجد له نظير، ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومعجز القرآن كالمعراج**».

قوله: «كالمِعْرَاج»:

المعراج: مفعال من العروج، وهي آلة العروج؛ يعني: الآلة التي يعرج بها الإنسان من أسفل إلى أعلى، فالسلم معراج ومصعد، والمعراج من خصائص الرسول عليه الصلاة والسلام، لم يحصل لأحد من الأنبياء قبله، ولم يحصل لأحد بعده إلا روح المؤمن فإن روح المؤمن إذا قبضت يصعد بها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ سماءً فسماء، والملائكة شأنهم شأن آخر، فمن خصائص الرسول عليه الصلاة والسلام المعراج؛ لأنه لم يحصل لأحد من الأنبياء سواه.

---

(٥٢٠) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب: جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، برقم(٧٤٦)، وغيره من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والمعراج هو أنه عُرج به ﷺ من الأرض إلى السماء السابعة، إلى أن بلغ مكانًا سمع فيه صريف الأقلام -أقلام القضاء والقدر، فالقلم إذا كتب به يسمع له صوت- فهو ﷺ وصل إلى هذا الحد، إلى سدرة المنتهى التي ينتهي إليها كل شيء صعد من الأرض، وهو مكان ما بلغه فيما نعلم أحد من البشر.

وكان العروج وهو ﷺ في مكة قبل الهجرة بثلاث سنوات، أسري به من مكة إلى المسجد الأقصى، واجتمع بالأنبياء هناك؛ لأن أنبياء بني إسرائيل كلهم أو غالبهم كانوا في جهة الشام أو مصر، فجمعوا له هناك وصلى بهم إمامًا، إشارة إلى أنه ﷺ هو إمامهم ورضوا كلهم بذلك؛ لأن الله قد أخذ عليهم الميثاق، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ۚ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١].

فصلى بهم ثم صعد به جبريل سماءً فسماءً حتى وصل إلى السماء السابعة، وهو يمر بمن يمر به من الملائكة، وبمن يمر به من الأنبياء، ومر على علية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكلهم إذا سلم عليهم النبي ﷺ يرد عليه السلام ويرحب به؛ قال له آدم: مرحبًا بالابن الصالح والنبي الصالح، وقال مثل ذلك إبراهيم: مرحبًا بالابن الصالح والنبي الصالح، وبقية الأنبياء قالوا: مرحبًا بالأخ الصالح والنبي الصالح(٥٢١)، فشهد له الأنبياء بالبنوة والأخوة والنبوة وبالصلاح مرتين، وكل هذا من إعلاء ذكره ﷺ، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤].

وفي هذا المعراج فرض الله عليه أفضل الأعمال البدنية وهي الصلاة، ولم يفرض عليه الزكاة ولا الصيام ولا الحج، ولهذا لا نعلم عبادة فرضت من الله إلى الرسول بدون واسطة إلا الصلاة، وفرضها الله عليه خمسين صلاة في اليوم والليلة، وهذا يدل على أهميتها، وفضلها، وعناية الله بها،

---

(٥٢١) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء، برقم(٣٤٩)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، برقم (١٦٣)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وأنها جديرة بأن يصرف الإنسان جميع وقته أو جله فيها؛ لأن خمسين صلاة تستوعب وقتًا طويلًا، لا سيما وأننا لا ندري كما كان عدد الركعات فيها، ونزل نبينا وإمامنا وقائدنا وقدوتنا ﷺ مقتنعًا بذلك، راضيًا به مسلمًا.

ففرضت الصلاة خمسين صلاة يصليها في اليوم والليلة هو وأمته، حتىٰ قيض الله له موسىٰ ﷺ، وألهم الله موسىٰ أن يسأله: ماذا فرض عليك ربك ؟ فأخبره، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك؛ إني جربت بني إسرائيل وعالجتهم أشد المعالجة(٥٢٢).

وموسىٰ عليه الصلاة والسلام لاشك أنه قاس هذه الأمة علىٰ بني إسرائيل؛ لأنه لا يعلم الغيب، وإلا فلا يصح قياس هذه الأمة علىٰ بني إسرائيل؛ لأن هذه الأمة أطوع لله من بني إسرائيل، فهذه الأمة لما ابتلاها الله بالصيد وهم محرمون تناله أيديهم ورماحهم؛ تناله أيديهم فيما يمشي، ورماحهم فيما يطير، والعادة أن الذي يطير لا ينال إلا بالسهام، والذي يمشي لا ينال إلا بالرماح، لكن ابتلاهم الله فحرم عليهم الصيد، لحكمة هي: ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، فكف الصحابة ﷺ عن الصيد مع تيسره.

أما بنو إسرائيل فقيل لهم: لا تصيدوا يوم السبت سمكًا، فقالوا: لا نصيد، فطال عليهم الأمد، فابتلاهم الله يوم السبت، بحيث تأتي الحيتان شرعًا علىٰ وجه الماء وفي غير يوم السبت لا تأتي، ورأوا ألا يبقوا هكذا لا يأكلون السمك وكانوا أصحاب حيل، فأرادوا أن يحتالوا علىٰ من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فوضعوا شبكًا يوم الجمعة فجاءت الحيتان علىٰ العادة يوم السبت، فدخلت الشبك وعجزت عن الخروج، فلما كان يوم الأحد أخذوها، فتحيلوا علىٰ محارم الله، لكن لم ينفعهم هذا التحيل، بل قلبهم الله تعالىٰ قردة، فأصبحوا قردة يتعاوون، وأصبح الرجل الذي بالأمس يمشي علىٰ رجليه قردًا يمشي علىٰ يديه ورجليه. فلما كانت الحيلة التي

---

(٥٢٢) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، برقم(٣٢٠٧)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلىٰ السماوات وفرض الصلوات، برقم (١٦٤)، وغيرهما من حديث مالك بن صعصعة ﷺ.

فعلوها أقرب ما يكون للحل، مسخوا إلىٰ أقرب ما يكون لبني آدم فصار الجزاء وفاقًا من جنس العمل.

إذن لا يمكن أن تُقاس هذه الأمة السامعة المطيعة التي قال قائلهم لما استشارهم رسول الله ﷺ في الغزو: والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسىٰ: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]؛ أي: إنا قاعدون في هذا المكان لا نتعداه. لكن قال الصحابة رضي الله عنهم للرسول ﷺ اذهب فقاتل، فنحن بين يديك ومن خلفك وعن يمينك وعن شمالك، والله لو خضت بنا هذا البحر لخضناه معك.

فموسىٰ عليه الصلاة والسلام لا يعلم الغيب، ومن نعمة الله عز وجل أنه كان لا يعلم عن هذه الأمة حقيقة، ولهذا قال: ارجع إلىٰ ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فرجع فوضع عنه خمسًا خمسًا، أو عشرًا عشرًا، حتىٰ وصلت إلىٰ خمس، فنادىٰ منادٍ: إني قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي؛ هن خمس في الفعل وخمسون في الميزان[٥٢٣]. وهذا يدل علىٰ فضل الصلاة وعظمها، ففرض الله عليه الصلاة ونزل إلىٰ الأرض حتىٰ وصل مكة بغلس وصلىٰ بها الفجر.

وهذا المعراج من خصائص الرسول ﷺ، ولم يحصل لأحد من الأنبياء سواه أبدًا، فهو من الآيات العظيمة الدالة علىٰ كمال قدرة الله عز وجل، وعلىٰ الآيات الكبرىٰ التي شاهدها الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو أننا استعرضنا المعراج لوجدنا النبي ﷺ في غاية ما يكون من الأدب، قال تعالىٰ: ﴿مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧]، فلم يتجاوز النظر الذي حدد له؛ فكان في غاية ما يكون من الأدب، ﴿مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ﴾، أي: ما نظر شيئًا علىٰ خلاف الواقع.

قال تعالىٰ: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم١٨٧]، والكبرىٰ فيها وجهان من الإعراب: **الوجه الأول:** مفعول به، أي: لقد رأىٰ الكبرىٰ من آيات ربه، **والوجه الثاني:** صفة آيات. والظاهر أن كونها صفة أبلغ؛ لأنها إذا كانت مفعولًا به صار المعنىٰ: أنه رأىٰ الكبرىٰ التي لا أكبر منها، وإذا قلنا: إنها صفة، صار المعنىٰ: رأىٰ من الآيات الكبرىٰ الموجودة في ذلك الوقت، وهي كثيرة.

---

(٥٢٣) سبق تخريجه.

وهنا قد يَرِدُ إشكال، حيث وجد النبي ﷺ الأنبياء في السموات فكيف نقول: إنه اختصه بالمعراج مع أن الأنبياء كانوا في السموات ؟

والجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أن الأنبياء لم يُعرج بهم وهم أحياء من الدنيا إلى السموات، وإنما وجد أرواحهم في السموات.

والثاني: أنه حتى الذين في السماوات لم يصلوا إلى سدرة المنتهى؛ لأن أعلاهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان في السماء السابعة، ولم يصل إلى سدرة المنتهى، وهذان فرقان واضحان.

ومن الآيات التي أخبرت عن الإسراء والمعراج قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]، فأقسم الله تعالى بالنجم حين هويه؛ فقيل: المعنى حين غروبه؛ لأنه يهوي في الأفق، وقيل: المعنى حين انطلاقه ليضرب مسترق السمع، ويكون في هذا إشارة إلى حماية الله تعالى للوحي الذي نزل على محمد، وهذا المعنى أصح.

قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]. ضل؛ أي: خالف الحق عن جهل، وغوى؛ أي: خالف الحق عن عمد، وصاحبكم: هو النبي ﷺ، وإنما عدل عن قوله ما ضل محمد أو ما ضل النبي إلى قوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾؛ لإقامة الحجة عليهم وعلى بلاهتهم، كأنما يقول: ما ضل هذا الرجل الذي تعرفونه، وهو صاحبكم؛ نشأ بينكم وعرفتم صدقة وأمانته، والصاحب أعلم الناس بصاحبه، فقد يعلم الصاحب من صاحبه ما لا يعلمه القريب من قريبه، فهذا صاحبكم. فكيف تقولون إنه ضل ؟!

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، ولم يقل: ما ينطق بالهوى؛ أي: ما ينطق بالهوى الذي يريد، بل قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾؛ يعني: لا ينطق نطقًا صادرًا عن هواه، وإنما ينطق نطقًا صادرًا عن وحي، أو عن اجتهاد أراد به المصلحة لا لمجرد الهوى، والفرق بينهما عظيم.

ولهذا قال: ﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أي نطقه، ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، والمراد بالضمير في قوله: ﴿إِنْ هُوَ﴾:

القرآن خاصة، وقوله: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، وهو جبريل، والذي علمه جبريل هو القرآن: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥، ٦] مرة؛ يعني: هيئة حسنة. فوصفه بالقوة والحسن والجمال والبهاء، وإذا اجتمعت القوة والحسن والبهاء والجمال، فذلك هو الكمال.

ثم وصفه بوصف ثالث وهو علو المنزلة، فقال تعالىٰ: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧]، استوىٰ؛ أي: كمل؛ يعني: كان علىٰ خلقته وهو بالأفق الأعلىٰ، فقد رآه النبي ﷺ علىٰ خلقته التي خلقه الله عليها مرتين؛ مرة عند سدرة المنتهىٰ، ومرة في الأرض.

رآه ﷺ بالأفق الأعلىٰ وله ستمائة جناح، قد سد الأفق من شرقه إلىٰ غربه، ومن شماله إلىٰ جنوبه؛ يعني: غيمة واحدة سدت الأفق(٥٢٤).

قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، دنا؛ أي: قرب، والمقصود: ذو المرة، وهو جبريل، ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾، التدلي: النزول من فوق: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]؛ أي: كان جبريل قاب قوسين أو أدنىٰ من الرسول ﷺ.

﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]؛ أي: أوحىٰ جبريل، إلىٰ عبده؛ أي: عبد الله، ما أوحىٰ؛ أي: القرآن وأبهمه تعظيمًا له، ولا يقال: إن قوله: أوحىٰ ما أوحىٰ هو تحصيل حاصل، بل يقال: إن هذا إبهام للتعظيم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. ومعلوم أن الذي غشيهم هو الذي غشيهم، لكن جاء بصورة الإبهام للتعظيم. والمعنىٰ: أوحىٰ لعبده شيئًا عظيمًا من الوحي.

قال تعالىٰ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]؛ فالفؤاد ما كذب الذي رأىٰ بل رآه علىٰ ما هو عليه صدقًا وحقًّا. ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]؛ أي: أفتجادلونه علىٰ شيء رآه بعينه وقلبه.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]؛ أي: قد رأىٰ جبريل مرة أخرىٰ في الأفق نازلًا ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٤]، وهذه هي المرة الثانية التي رآه علىٰ خلقته التي خلقه الله

---

(٥٢٤) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]، برقم (٤٨٥٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: في ذكر سدرة المنتهىٰ، برقم (١٧٤)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

عليها ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]، عند سدرة المنتهىٰ جنة المأوىٰ، وهذا يدل علىٰ أن الجنة عليا فوق السموات -جعلنا الله من أهلها- ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]؛ يعني: رآه حين يغشىٰ السدرة ما يغشىٰ، وهنا أيضًا إبهام للتعظيم، فالذي غشيها من البهاء والحسن والجمال ما يبهر العقول. فهي سدرة لكن غشيها جمال عظيم يبهر العقول.

﴿مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧]؛ يعني: ما مال البصر وما تجاوز الحد، فهو لم يدر يمينًا، ولا شمالًا، ولم يتقدم أمامًا ولا فوقًا، وذلك لكمال أدبه ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨]؛ وهذه هي آيات المعراج.

أما عن آيات الإسراء فقال تعالىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالىٰ: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآ﴾ يؤيد ما قلناه سابقًا من أن الأولىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]. أن الكبرىٰ صفة لآيات، وذلك أولىٰ من الاحتمال الآخر وهو كونها مفعولًا به، وذلك لأن معنىٰ قوله في سورة الإسراء: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآ﴾؛ أي: بعض آياتنا.

والبحث في مسائل المعراج من وجوه:

الأول: متىٰ كان؟

كان قبل الهجرة بثلاث سنوات، وهذا أرجح ما قيل في ذلك، علىٰ أنه قد قيل فيه أقوال أخرىٰ ولكنها لم تحرر؛ لأن الناس في الجاهلية ما كانوا يعتنون بهذه الأمور، ولهذا لم يكن لهم تاريخ، بل كان الجيد منهم والمثقف يؤرخ بعام الفيل، وما عُرف التاريخ إلا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إذن هو علىٰ الأرجح قبل الهجرة بثلاث سنوات.

الثاني: من أين كان؟

كان من المسجد الحرام من الحجر؛ أي: حجر الكعبة [٥٢٥]، وقد ورد في بعض ألفاظ الحديث

(٥٢٥) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: أسرىٰ بعبده ليلًا، برقم(٤٧١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، برقم(١٧٠)، من حديث جابر رضي الله عنه.

أنه كان من بيت أم هانئ، والجمع بينهما أن يقال: كان نائمًا عند أم هانئ، فأتاه آت فأيقظه، فقام إلى المسجد الحرام، واضطجع عند الحجر فعرج به من هناك من المسجد الحرام.

الثالث: هل كان يقظة أو منامًا ؟

الصواب المقطوع به أنه كان يقظة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ ولم يقل بروح عبده، العبد هو الجسم الذي فيه الروح، فقد أسري به بجسمه صلوات الله وسلامه عليه يقظة.

ويدل لذلك أيضًا أنه لو كان منامًا لم تنكره قريش؛ لأن المنام لا ينكر، فالإنسان لو قال: إنه رأى في المنام أنه ذهب إلى أقصى الشرق أو أقصى الغرب ورأى ما رأى فإنه لا يكذب، فلولا أنه كان بجسمه ويقظة ما كذبت به قريش.

الرابع: هل تكرر ؟

الصحيح -إن لم نقل: المقطوع به- أنه لم يتكرر، وأنه ليس إلا مرة واحدة.

الخامس: هل الإسراء والمعراج في ليلة واحدة ؟ أو الإسراء في ليلة والمعراج في ليلة ؟

الصواب أنهما في ليلة واحدة، لقوله تعالى: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الإسراء: ١]، والآيات التي ذكر الله أنه يريه إياها هي قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[النجم: ١٨]، فالصواب: أن الإسراء والمعراج، كانا في ليلة واحدة.

وهنا يجدر بنا أن ننبه على كتيب في المعراج، تنسب روايته إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو كتيب مطول ولكن أكثره ليس بصحيح، ولا تجوز قراءته، وقد كان الناس فيما سبق يقرءونه ويجتمعون إلى قارئه، وفيه أشياء منكرة قطعًا. فيجب الحذر من هذا الكتاب؛ لأنه موضوع على ابن عباس رضي الله عنهما ولا يصح عنه.

السادس: هل كان المعراج كما اشتهر عند الناس ليلة سبعة وعشرين من رجب؟

اشتهر عند الناس أنه كان ليلة السابعة والعشرين من رجب، وصار بعض الناس يحتفل به، وبعض الدول تجعله عطلة رسمية، مع أنهم يحكمون بغير ما أنزل الله، وهذا من التناقض العجيب!!

ولكن الصواب: أن المعراج ليس في رجب، وأقرب ما قيل: إنه في ربيع الأول؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام ولد في ربيع الأول، وأنزل عليه الوحي أول ما أنزل في ربيع الأول، وقد نزل عليه القرآن في رمضان لكن أول ما بُدئ به في الوحي الرؤيا الصادقة من ربيع، كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان أول ما بُدئ بالوحي أنه كان يرىٰ الرؤيا الصالحة حتىٰ تأتي مثل فلق الصبح[٥٢٦]، وبقي علىٰ هذا ستة أشهر، وهي: ربيع الأول، والثاني، وجماد الأول، والثاني، ورجب، وشبعان، وفي رمضان أنزل عليه القرآن.

وإذا قارنت بين هذا وبين قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «**الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**»[٥٢٧]، ونسبت ستة الأشهر إلىٰ الثلاث والعشرين سنة وهي مدة الوحي، صارت ستة الأشهر بالنسبة للثلاث والعشرين سنة، جزءًا من ستة وأربعين جزءًا من النبوة.

إذن فالنبي ﷺ ولد في ربيع، وأول ما جاءه الوحي في ربيع، لكن أول ما أنزل عليه القرآن في رمضان، وهاجر في ربيع، وتوفي في ربيع، فكل الحوادث الكبيرة في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام كانت في ربيع، فأصح ما قيل: إن المعراج كان في ربيع وليس في رجب، لكن اشتهر أنه في رجب، وصار عند الناس كأنه مجزوم به، كما اشتهر أن ولادته كانت في ليلة الثاني عشر، وهذا لا أصل له.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: «**حقًّا بلا مين ولا اعوجاج**»، والمين: هو الكذب، والاعوجاج: هو الانحراف عن الاستقامة، فهو حق لا كذب فيه، وهو استقامة ليس فيها اعوجاج ولا تحريف.

---

(٥٢٦) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: اقرأ وربك الأكرم، برقم (٤٩٥٦) ، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، برقم (١٦٠)، وغيرهما عن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥٢٧) أخرجه البخاري، كتاب: التعبير، باب: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، برقم (٦٩٨٩)، وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❁ **قوله:** رَحِمَهُ اللَّهُ «**فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ...**»:

يعني: ما أكثر ما حباه ربه وفضله، فكم هنا تكثيرية، ويجوز أن تكون استفهامًا يراد به التكثير، والمعنىٰ واحد «**حباه ربه وفضله**» وحبىٰ حباء بمعنىٰ: الإعطاء، والتفضيل: بمعنىٰ الزيادة، «**وخصه سبحانه**»؛ يعني: بأشياء لم تكن لغيره، «**وخوله**»؛ أي: أعطاه، فعليه: الحباء والتخويل بمعنىٰ واحد.

فالله سبحانه وتعالىٰ خص نبيه عليه الصلاة والسلام بخصائص لم تكن لغيره، وفضله بفضائل لم تكن لغيره، وأعطاه من الهبات ما لم تكن لغيره، فصلوات الله وسلامه عليه.

● **قال العلامة ابن فوزان:**

❁ **قوله:** «**فصل في خصائص الرسول**»:

نبيناﷺ له خصائص تميز بها علىٰ سائر الأنبياء والمرسلين:

أولها: أنه خاتم النبيين لا نبي بعده، أما من قبله فإن الأنبياء يتعاقبون فيهم هذا بعد هذا.

الثانية: أنه عليه الصلاة والسلام بُعث إلىٰ الناس كافة، إلىٰ الجن والإنس ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[الأعراف: ١٥٨]. فالذي يقول: محمد نبي ولكنه نبي إلىٰ العرب خاصة. كما تقول فرقة من النصارىٰ، هذا كافر؛ لأنه لا يؤمن بعموم رسالتهﷺ ولو قال: إنه نبي فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ومكذب لرسولهﷺ ومكذب لإجماع المسلمين؛ لكونهﷺ أرسل إلىٰ الناس كافة كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[سبأ: ٢٨]. كاتب ملوك الأرض، وكاتب الأمراء والأقيال، كاتبهم يدعوهم إلىٰ الإسلام، كاتب ملوك النصارىٰ، وكاتب ملوك المجوس، والفرس، وكاتب أهل الأرض.

كتب إلىٰ كسرىٰ، وكتب إلىٰ قيصر، وكتب إلىٰ ملوك الأرض والأمراء وجميع القادة يدعوهم إلىٰ اتباعهﷺ، ويبلغهم رسالة ربه ﷻ. ثم أمر بجهاد من عاند وكفر، وهذا دليل علىٰ عموم

رسالته عليه الصلاة والسلام.

الثالثة من خواصه ﷺ: المقام المحمود، وهو الشفاعة العظمىٰ يوم القيامة، فلا يقوم بهذه الشفاعة إلا هو ﷺ حين يتأخر عنها أولو العزم، ويتقدم لها ﷺ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩].

۞ **قوله:** « وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالْمَقَامِ... »:

هذا معنىٰ قوله: «**وخصه بذلك**»؛ يعني: بختم النبوة، «**كالمقام**»؛ يعني: كما خصه بالمقام المحمود وهو الشفاعة العظمىٰ.

۞ **قوله:** « وَبَعْثِهِ لِسَائِرِ الأَنَامِ »:

وخصه ببعثته إلىٰ سائر الناس بشيرًا ونذيرًا، فمن لم يؤمن بهذا الرسول وخصائصه فهو كافر، ولو كان يدعي أنه علىٰ شريعة نبي سابق كاليهود والنصارىٰ، فإن الشرائع السابقة نسخت بشريعة محمد ﷺ، وأمر جميع الناس باتباعه، اليهود والنصارىٰ وغيرهم، فمن لم يؤمن به فهو كافر خالد مخلد في النار. وبهذا يبطل قول المروجين الآن والكذبة والجهال الذين يقولون: إن اليهود والنصارىٰ مؤمنون. وهؤلاء إن كانوا علىٰ علم بما يقولون فهم كفار، أما إن كانوا جهالًا ولا يدرون أو يقلدون غيرهم ممن قال ذلك فهم ضلال.

۞ **قوله:** « وَمُعْجِزِ القُرْآنِ »:

الرابعة من خصائصه ﷺ: أن الله أعطاه القرآن الذي لم ينزل كتاب يماثله، فهو الكتاب المهيمن العظيم الكافي الشافي للناس إلىٰ أن تقوم الساعة، لا يعدله كتاب.

۞ **قوله:** « كالمِعْرَاجِ حَقًّا بِلَا مَيْنٍ وَلَا اعْوِجَاجِ »:

الخامسة أن الله خصه بالمعراج، وهو الصعود إلىٰ السماء بواسطة المعراج، والمعراج: هو آلة العروج؛ يعني: الصعود، فالنبي ﷺ أسري به من مكة إلىٰ بيت المقدس في فلسطين، ثم عرج به من هناك إلىٰ السماء في ليلة واحدة، وجاوز السبع الطباق، وبلغ إلىٰ سدرة المنتهىٰ، وسمع كلام الرب

سبحانه وتعالىٰ، وفرض الله عليه الصلوات الخمس، وعاد إلىٰ مكة في ليلة واحدة ولم يعرج بنبي غيره.

القرآن هو المعجز حقًّا، معجز من جميع الوجوه لا يقدر أحد أن يحاكيه أو يأتي بمثله، والله تحدىٰ الجن والإنس أن يأتوا بمثله: ﴿لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ﴾ [هود: ١٣]، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ إلىٰ يوم القيامة هذا خبر عن المستقبل ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٣،٢٤] مع عداوتهم للرسول وبغضهم للرسول وتكذيبهم بالقرآن ومع هذا ما استطاعوا أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه، لم يأتوا بمثل سورة العصر أو الكوثر أو سورة الإخلاص، عجزوا عن ذلك. والتحدي مفتوح إلىٰ أن تقوم الساعة، ولا أحد أتىٰ بسورة فدل علىٰ أن القرآن من عند الله سبحانه؛ لأن الله قال: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ أن تأتوا بسورة من مثله ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ هذا للمستقبل.

فهذا دليل علىٰ أن القرآن من عند الله، وهو كرامة لهذا الرسول ومعجزة له عليه الصلاة والسلام، معجز في ألفاظه، معجز في معانيه، معجز في سياقه و أسلوبه، معجز في لذته وطراوته وحلاوته، معجز في أخباره الماضية والمستقبلة، معجز في أحكامه وتشريعاته النافعة العادلة، فهو معجز من جميع الوجوه، وهو المعجزة الكبرىٰ لنبينا محمد ﷺ، والمعجزة الباقية إلىٰ أن تقوم الساعة الدالة علىٰ رسالته ﷺ وصدقه عليه الصلاة والسلام.

قوله: «فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ...»:

خصائص الرسول ﷺ كثيرة ليست مقصورة علىٰ هذه المذكورات في القرآن والسنة، قال عليه الصلاة والسلام: «**أوتيت خمسًا لم يؤتهن نبي قبلي...**» ثم بينها بقوله:

الأولىٰ: «**نصرت بالرعب مسيرة شهر**».

الثانية: «**وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا**» فمن أدركته الصلاة في أي مكان فَلْيُصَلِّ، إن كان عنده ماء يتوضأ، وإذا لم يكن عنده ماء يتيمم بالتراب بينما الأمم السابقة لا تصح عبادتهم إلا في كنائسهم، أما المسلمون فإن الله جعل لهم الأرض كلها مسجدًا؛ يعني: صالحة للصلاة فيها، وجعل أجزاءها كلها طهورًا يرتفع بها الحدث، فيتوضأ بالماء إن وجده وقدر على استعماله أو يتيمم بالتراب إن لم يجد ماء أو وجده ولكن يعجز عن استعماله.

الثالثة: «**وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي**» كانت الغنائم محرمة على الأمم السابقة، إذا حصلوا عليها بالجهاد جمعوها فتنزل نار من السماء وتحرقها. أما هذا الرسول ﷺ فأحلت له الغنائم، قال تعالى: ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٩].

الرابعة: «**وأعطيت الشفاعة**» وقد تكلمنا عن الشفاعة عند قوله:

فإنها ثابتةٌ للمصطفى كغيره من كل أرباب الوفا

الخامسة: «**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة**»(٥٢٨) كان النبي من الأنبياء السابقين يبعث إلى قومه خاصة، أما نبينا ﷺ فقد بعث إلى الناس كافة، ولا تنسخ شريعته ولا رسالته إلى أن تقوم الساعة.

والخصائص كثيرة، من العلماء من عد منها ما يستطيع عده مثل الإمام السيوطي والقاضي عياض في «**الشفا**»، وبعضهم أوصلها إلى مئتين.



---

(٥٢٨) أخرجه البخاري، كتاب: التيمم، باب: (١)، برقم(٣٣٥)، ومسلم، كتاب :المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢١)، وغيرهما من حديث جابر ﵁.

فصل
في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ

١٤٠- وَمُعْجِـزَاتُ خَـاتَمِ الأَنْبِيَـاء   كَثِـيرَةٌ تَجِـلُّ عَـنْ إِحْـصَاءِ

١٤١- مِنْهَـا كَـلَامُ اللهِ مُعْجِـزُ الـوَرَىٰ   كَـذَا انْـشِقَاقُ البَـدْرِ مِـنْ غَـيْرِ امْـتِرَا

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ **قوله**: «وَمُعْجِزَات...»:

جمع معجزة مأخوذة من العجز الذي هو ضد القدرة. قال في القاموس: ومعجزة النبي: ما أعجز به الخصم عند التحدي والهاء للمبالغة. انتهىٰ. والتحدي: المنازعة في الغلبة.

وقال ابن أحمد: إن المعجزة هي ما خرق العادة من قول أو فعل إذا وافق دعوىٰ الرسالة وقارنها وطابقها علىٰ جهة التحدي ابتداء، بحيث لا يقدر أحد عليها، ولا علىٰ مثلها، وعلىٰ ما يقاربها، فمعجزات «**خاتم الأنبياء**»؛ يعني: نبينا محمد ﷺ، والأنبياء: جمع نبي كما تقدم.

«**كثيرة**» جدًّا.

«**تجل**» بالكسر؛ أي: تعظم. «**عن إحصائي**»؛ أي: عدي وحفظي لكثرة أفرادها وتنوعها من الأقوال والأعمال.

«**منها**»؛ أي: من معجزات خاتم النبيين والمرسلين «**كلام الله**» الذي سمعه منه جبريل، وسمعه نبينا محمد ﷺ من جبريل عليه السلام.

«**معجز الورىٰ**»: الخلق إنسهم وجنهم، وأولهم وآخرهم، فهو معجز بنفسه ليس في وسع البشر الإتيان بسورة من مثله، خلافًا لمن يقول بالصرفة، فهو قول ضعيف كما سبق.

«**كذا**»؛ أي: من معجزاته ﷺ «**انشقاق البدر**»؛ أي: القمر «**من غير امترا**»؛ أي: شك،

لوروده بالنص، ففي «سنن أبي داود» عن ابن عمر رضي الله عنهما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١] قال: انشق القمر علىٰ عهد رسول الله ﷺ.

وفي «الصحيحين» عن أنس بن مالك: أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ، أن يريهم آية، فأراهم القمر شقتين حتىٰ رأوا حراء بينهما[٥٢٩]، وفيهما من حديث ابن مسعود قال: انشق القمر علىٰ عهد رسول الله ﷺ فرقتين: فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، فقال رسول الله ﷺ: «اشهدوا»[٥٣٠].

• قال العلامة ابن قاسم:

❁ **قوله**: «وَمُعْجِزَات خَاتَمِ الأَنْبِيَاء»:

المعجزة: اسم فاعل، مأخوذة من العجز المقابل للقدرة؛ ومعجزة النبي: ما أعجز به الخصم عند التحدي.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: يسميها النظار معجزات، وتسمىٰ دلائل النبوة، وأعلام النبوة، ونحو ذلك، وإذا سميت بها آيات الأنبياء، كانت أدل علىٰ المقصود، من لفظ المعجزات، ولم يكن لفظ المعجزات موجودًا، في الكتاب ولا في السنة.

❁ **قوله**: «كَثِيرَةٌ تَجِلُّ عَنْ إِحْصَاءِ»:

أي: عن عدي وحفظي، لكثرة أفرادها وتنوعها، من الأقوال والأفعال، التي ما سبقت لنبي من الأنبياء، ولم يبلغ أحد منهم ما بلغه ﷺ من أعلام نبوته، ولم يؤت أحد منهم آية أو فضيلة إلا وله ﷺ مثلها وزيادة، وهو دليل علىٰ مزيد التشريف والتكريم والاهتمام بشأنه.

---

(٥٢٩) أخرجه البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب: انشقاق القمر، برقم (٣٨٦٩)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين، وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، برقم (٢٨٠٢)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥٣٠) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟﴾ [القمر:١، ٢]، برقم (٤٨٦٥)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين، وأحكامهم، باب انشقاق القمر، برقم (٢٨٠٠)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وبالجملة: فدلائل نبوة نبينا محمد ﷺ لا تحصر، فإن القرآن -وهو معجزة من معجزاته- قد احتوىٰ علىٰ الإعجاز علىٰ ما لا يحصىٰ كثرة، حتىٰ بلغها العلماء إلىٰ ألوف كثيرة، بل كل آية أو آيات منه، بعددها وقدرها معجزة، ثم فيها نفسها معجزات.

❁ **قوله**: « مِنْهَا كَلَامُ اللهِ مُعْجِزُ الوَرىٰ »:

أي: من دلائل نبوته ﷺ كلام الله المنزل علىٰ النبي ﷺ أعجز الخلق جميعهم إنسهم وجنهم، أولهم وآخرهم، فهو معجز بنفسه، ليس في وسع البشر الإتيان بسورة من مثله.

❁ **قوله**: « كَذَا انْشِقَاقُ البَدْرِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا »:

أي: وكذا من غرر دلائل نبوته ﷺ **انشقاق البدر**؛ أي: القمر، وهو أحد الكواكب السيارة من غير امتراء؛ أي: من غير شك، ولا جدال، قال الله تعالىٰ ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾ [القمر: ١] قال ابن عباس: اجتمع المشركون إلىٰ الرسول ﷺ، فقالوا: إن كنت صادقًا فشق لنا القمر فرقتين؛ فقال: «**إن فعلت تؤمنوا قالوا: نعم؛ فسأل الله أن يعطيه ما سألوه، فانشق فرقتين، فقال: اشهدوا**»[٥٣١]. وذلك بمكة قبل الهجرة.

وفي «الصحيحين»: من حديث أنس: أن أهل مكة سألوه أن يريهم آية، فأراهم القمر شقتين، حتىٰ رأوا حراء بينهما؛ وفيهما من حديث ابن مسعود: انشق القمر علىٰ عهد رسول الله ﷺ فرقتين: فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، فقال رسول الله ﷺ: «**اشهدوا**»[٥٣٢]. فثبت انشقاقه بنص القرآن والسنة، وهذا من خصائصه ﷺ دون النبيين.

وفي هاتين الآيتين الباهرتين، كفاية عما سواهما، وإلا فدلائل نبوته ﷺ لا تحصىٰ، ونفس

---

(٥٣١) لم أجده عن ابن عباس رضي الله عنهما كما قال الشارح؛ ولكن عن أنس رضي الله عنه. أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ﴾ [القمر: ١، ٢]، برقم (٤٨٦٧)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين، وأحكامهم، باب انشقاق القمر، برقم (٢٨٠٢)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه .بلفظ:« أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر مرتين».

(٥٣٢) سبق تخريجه.

صورته الشريفة الباهرة، وطلعته الظاهرة، وسمته ودله، يدل العقلاء على نبوته، قال نفطويه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور:٣٥]هو مثل ضربه الله له، يقول: يكاد منظره يدل على نبوته، وإن لم يتل قرآنًا، كما قال ابن رواحة:

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تأتيك بالخبر

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: آياته ﷺ المتعلقة بالقدرة والفعل والتأثير أنواع؛ منها: ما هو في العالم العلوي، كانشقاق القمر، وحراسة السماء بالشهب، ومعراجه إلى السماء؛ ومنها: ما هو في الجو، كاستسقائه، واستصحائه، وطاعة السحاب له في حصوله وذهابه، ومنها: تصرفه في الحيوانات الإنس والجن والبهائم؛ ومنها: تصرفه في الأشجار، والأحجار والخشب.

ومنها: تأييده بملائكة السماء؛ ومنها: كفاية الله له أعداءه، وعصمته من الناس؛ ومنها: إجابة دعائه؛ ومنها إعلامه بالمغيبات الماضية والمستقبلية؛ ومنها: تأثيره في تكثير الماء والشراب، والطعام والثمار، وغير ذلك من دلائل نبوته، وأعلام رسالته، ومعجزاته الظاهرة، وآياته الباهرة. اهـ.

فمن ظهرت المعجزة على يده، وهي: مما لا يقدر عليه البشر، وقارن ظهورها دعوى النبوة، علم بالضرورة: أن الله ما أظهرها إلا تصديقًا لمن ظهرت على يده.

• قال العلامة ابن عثيمين:

قوله: «وَ مُعْجِزَات خَاتَمِ الأَنْبِيَاء»

أي: خاتم أنباء الأنبياء. الأنباء؛ أي: أنباء الأنبياء، فهو خاتم النبيين لا خاتم الأنباء؛ لأن الأنباء جمع نبأ، لكن مراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ خاتم أنباء الأنبياء، وخاتم بفتح التاء كما في القرآن، وهو أبلغ من خاتم بكسر التاء؛ لأن خاتم بالفتح بمعنى الطابع الذي لا ينفذ من ورائه شيء، والخاتم بالكسر بمعنى: الآخر، إذن فالخاتم بالفتح أبلغ من الخاتم.

والمعجزات: جمع معجزة، وهي في التعريف أمر خارق للعادة يظهره الله سبحانه وتعالى على يد الرسول شهادة بصدقه، فهو يشهد بصدقه بالفعل وهو إظهار هذه المعجزة.

فقولنا: أمر خارق للعادة، خرج به ما كان جاريًا على سنن العادة، فإنه لا يعتبر هذا معجزة،

ولا كرامة لولي، فلو أن رجلًا ادَّعىٰ الولاية لله، وأراد أن يثبت ذلك للناس بكرامة له، فأخبر أن الشمس تطلع في اليوم المحدد في الوقت المحدد، وكان هذا الوقت هو موعد طلوعها الذي يعرفه الناس ويعهدونه، فخرجت كما قال، فإنه لا يعد ذلك شهادة له بالولاية، ولا يعد كرامة له؛ لأنه ليس خارقًا للعادة، فلا يكون كرامة.

ولما ناظر شيخ البطائحية شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة قال له شيخ البطائحية: أنا وأنت أمام الواقع ندخل في النار، فأينا لم تحرقه النار فهو الذي علىٰ الحق، ومن أحرقته النار فهو علىٰ باطل، فقال له شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم ليس عندي مانع، فإذا كان الله عَزَّ وَجَلَّ جعل النار بردًا وسلامًا علىٰ إبراهيم، فإنها تكون بردًا وسلامًا علىٰ أمة محمد، فلا مانع من أن ندخل النار، لكن بشرط أن نغتسل وننظف أجسامنا أنا وأنت قبل أن ندخل النار، فنكس الرجل علىٰ عقبيه، فقال شيخ الإسلام: أنا أعلم أن هذا الرجل قد طلىٰ جسمه بمادة تمنع الاحتراق، فأراد أن يعجزني بهذا، فبهت الذي ابتدع.

مسألة: لو أن رجلًا من الناس دخل النار حقيقة ولم يحترق تأييدًا للشرع هل يعد هذا كرامة؟

الجواب: نعم؛ لأنه أمر خارق للعادة.

وقولنا: يظهره الله علىٰ يد الرسول تأييدًا له فإن أظهره الله علىٰ مدعي الرسالة تكذيبًا له لا تصديقًا فليس بمعجزة، وقد ذكر ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية»[٥٣٣] وغيره من المؤرخين أن مسيلمة الكذاب نبي اليمامة كان يدعي أنه رسول، وقد جاء إلىٰ النبي ﷺ وقال: أنا أريد أن أكون أنا وأنت شركاء في الرسالة.

وقد جاءه قومه في يوم من الأيام، وقالوا: يا نبي الله -وهو كاذب- إن بئرنا غار ماؤها، ولم يبق فيها إلا القليل من الماء الذي لا يروينا، فقال: أنا آت إليكم، فجاء إليهم وطلب ماءً، فأعطوه ماءً فتمضمض به ومجه في البئر، فصاروا ينتظرون أن تجيش بالماء كما صار ذلك في بئر غزوة الحديبية فلما مج هذا الماء في الماء الباقي غار بإذن الله، وهذا خارق للعادة وليس موافقًا لها، لكن

(٥٣٣) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير(٦/ ٢٣١-٢٢٣).

كان تكذيبًا لا تصديقًا.

وذكروا عنه أيضًا، أنهم أتوه بصبي شعر رأسه متمزق ليمسحه حتىٰ يخرج بقية الشعر، فلما مسح علىٰ رأسه زال الشعر الموجود، وصار الصبي أصلع بالمرة، وهذا أيضًا خارق للعادة؛ لأن الإنسان لو مسح علىٰ رأس الصبي ما نبت الشعر ولا زال، لكن كان ذلك تكذيبًا له.

ولهذا قلنا: المعجزة أمر خارق للعادة يظهره الله علىٰ يد الرسول تأييدًا له وتصديقًا له.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومعجزات خاتم الأنباء كثيرة**» وهنا أحب أن أرشد إلىٰ فصل نافع جدًّا في هذا الموضوع، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»[٥٣٤]، حيث ذكر كلامًا حسنًا جدًّا، ونقله ابن كثير في «البداية والنهاية»[٥٣٥]، وقد ذكر ابن كثير أيضًا آيات كثيرة للرسول ﷺ في كتابه «البداية والنهاية» لما تكلم علىٰ آخر حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث ذكر آيات؛ أرضية، وسموية، وحيوانية، وغير ذلك. فمن أراد الازدياد من ذلك فليراجعه. ولهذا قال المؤلف: «**تجل عن إحصائي**»؛ أي: لكثرتها.

❁ قوله: «مِنْهَا كَلَامُ اللهِ...»:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**منها كلام الله معجز الورىٰ**»؛ أي: من هذه المعجزات «**كلام الله**» عَزَّ وَجَلَّ وهو القرآن، الذي أعجز الورىٰ، وقد ذكرنا فيما سبق شيئًا من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم؛ فمن ذلك:

١- عجز الناس أن يأتوا بمثله، ولا بسورة، ولا بحديث. مع أنهم أمراء الفصاحة والبلاغة، وهذا لاشك أنه من آيات الله عَزَّ وَجَلَّ.

لكن الغريب أن بعض العلماء قال: إنهم عجزوا بالصرفة لا بمقتضىٰ الطبيعة؛ يعني: أنهم قادرون من حيث طبيعتهم علىٰ معارضة القرآن، لكن صرفوا؛ أي: صرفهم الله عن معارضته، فيكون إعجاز القرآن علىٰ هذا القول لا لذات القرآن، ولكن لأمر خارج وهو صرفهم عن

---

(٥٣٤) انظر: «الجواب الصحيح»(٦/ ٣٢٤).

(٥٣٥) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير(٦/ ٧٤، ٩٣ -١٥١، وما بعدها).

المعارضة، وهذا القول باطل لاشك في ذلك.

ثم على تقدير التسليم، فإن القرآن يعتبر بذلك آية؛ لأن كون الله صرفهم عن معارضته يدل على أنه لا تمكن معارضته شرعًا، ولكن الذي نرى أنه الصواب أنهم عاجزون عن الإتيان بمثله طبعًا لا صرفًا؛ بمعنى: أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثله.

٢- تأثيره وآثاره؛ تأثيره على القلوب، وآثاره في الفتوحات وانتصار الأمة الإسلامية وإعزازها وغير ذلك.

٣- أن قارئه لا يمل منه ولو كرره عدة مرات، بخلاف غيره فإنه مهما كان من الفصاحة والبلاغة فإنه يُمل.

٤- حفظ الله له حيث بقي إلى وقتنا الحاضر في القرن الخامس عشر، ولم يستطع أحد أن يغير منه حرفًا واحدًا، بينما الكتب السابقة بقيت دون ذلك وحرفت.

٥- ما فيه من الأخبار السابقة واللاحقة، حيث يخبر عن الشيء فيقع كما أخبر، ويخبر عن الماضي، ولا شك أن الماضي كما أخبر؛ ولهذا قال الله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]. ولهذا يجب التحري في نقل أخبار الأمم السابقة؛ لأنه لا يعلمهم إلا الله ﷻ.

والمهم أن القرآن من أعظم المعجزات للنبي ﷺ، وأقول: من أعظم المعجزات تبعًا للمؤلف، وإلا فالصواب أن نقول: الآيات.

❁ قوله: « كَذَا انْشِقَاقُ البَدْرِ »:

أيضًا من آيات الرسول عليه الصلاة والسلام: انشقاق البدر؛ أي القمر، وقد انشق القمر فلقتين حقيقة لا برأي العين، فكان أحدهما على جبل الصفا والثاني على جبل المروة، يشاهده الناس من هنا ومن هنا، قال الله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ۝ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١، ٢]. لما أراهم النبي عليه الصلاة والسلام هذه الآية وشاهدوها بأعينهم، قالوا: سحرنا محمد، ليس صحيحًا أن القمر ينشق.

والعجيب أن آخر هذه الأمة وافق المشركين في إنكار انشقاق القمر، قالوا: انشقاق القمر غير صحيح، ولا يمكن أن ينشق القمر، لكن قوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾؛ أي: ظهر نور الرسالة. وهذا تحريف فهو سبحانه يقول: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ﴾، ثم ليس هناك مانع من أن ينشق القمر.

وأما من زعم أن الأفلاك لا يمكن أن تتغير فتبًّا لعقله، والله تعالىٰ يقول ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١، ٢]. وما هذا إلا تغير للأفلاك، وكذلك قال تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ [التكوير: ١، ٢]. وهذا تغير للأفلاك، فالذي جمع القمر حتىٰ صار كتلة واحدة قادر علىٰ أن يفرقه ويجعله كتلًا.

ولهذا فإننا نأسف أن يقع مثل هذا من علماء أجلاء معاصرين؛ يقولون: إنه لا يمكن انشقاق القمر؛ لأن هذا تغير أفلاك، وهذا لا يمكن. بل الذي خلق الأفلاك قادر علىٰ أن يمزقها سبحانه وتعالىٰ.

وقال آخرون منكرين انشقاق القمر بحجة باردة؛ قالوا: لو كان انشقاق القمر حقًّا لعلم به الناس في كل مكان علىٰ الأرض؛ لعلم به أهل الهند، وأهل الغرب، وأهل الشمال، وأهل الجنوب، ولكان نقله مما تتوافر الدواعي عليه، ولنقل في التواريخ، ولم ينقل هذا في التواريخ.

والجواب علىٰ ذلك أن يقال: لا يوجد تاريخ أصدق من كلام الله ﷻ: القرآن، ولا تاريخ أصدق مما جاء في «الصحيحين» «البخاري» «ومسلم»، حيث تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول.

فإذا قالوا: لماذا لم يذكره مؤرخو الهند مثلًا أو غيرهم؟

فالجواب أن يقال: ربما كان عندهم في تلك الليلة غيوم وأمطار حجبت رؤية القمر أو نقول: إن انشقاق القمر لم يبق مدة طويلة حتىٰ يتمكن الناس من رؤيته، إذ ربما تكون المدة يسيرة حين شاهده الناس ثم تلاءم، وربما انضاف إلىٰ ذلك أن الناس في ذلك الوقت في الهند مثلًا كانوا نيامًا؛ لأن الهند يسبق مكة في الزمن؛ فيقع هذا وهم نائمون ثم يلتئم قبل أن يستيقظوا، ثم إنه لا يهمنا في شيء كون علماء الهند قالوه أم لم يقولوه، فما دام موجودًا في كتاب الله ﷻ وفيما صح عن

رسول الله ﷺ؛ فلا يهمنا أن ينقل أو لا ينقل.

والمهم أن انشقاق البدر من آيات النبي ﷺ، إذ لا يعلم أنه انشق لأحد غيره عليه الصلاة والسلام، وهو أعظم من بعض الآيات التي حصلت للأنبياء من قبل، حتىٰ إن ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ قال: ما من آية حصلت لنبي إلا وجد مثلها للرسول عليه الصلاة والسلام أو لأتباع الرسول، والآية لأتباع الرسول تعتبر آية للرسول؛ لأنها شهادة بصدق ما هو عليه هذا المتبع.

كان موسىٰ عليه الصلاة والسلام يضرب الحجر -إما حجرًا معينًا أو أي حجر- فيتفجر أنهارًا وعيونًا، والحجر يمكن أن يتفجر كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، لكن الماء نبع من الإناء لرسول الله ﷺ، ففي غزوة الحديبية جاءوا يشكون إلىٰ الرسول ﷺ قلة الماء، فدعا بإناء فيه ماء يسير فوضع يده فيه، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كالعيون، حتىٰ ارتوىٰ الناس كلهم، وكانوا ألفًا وأربعمائة شخصًا، وهذا أعظم من أن يتفجر الحجر؛ لأن الحجر جرت العادة بأنه يتفجر، أما الإناء فمن أين يتفجر؟ وأين صلته بالأرض؟

فلهذا نقول: آيات الرسول ﷺ عظيمة كثيرة، وكما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ما من آية لنبي إلا حصل مثلها أو أعظم للرسول عليه الصلاة والسلام أو لأتباع الرسول، فإحياء الموتىٰ حصل؛ إما للرسول ﷺ إن صحت الرواية؛ وإما لأتباعه، فهذا صلة بن أشيم من التابعين العُبَّاد، كان في سفر فماتت فرسه، فبقي ليس له مركوب، فدعا الله تعالىٰ أن يحييها حتىٰ توصله إلىٰ بلده، فأحياها الله، وركب عليها، ولما وصل إلىٰ البلد، قال لابنه: يا بني ألق السرج عن الفرس فإنه عارية، فتعجب الولد! فلما وضع السرج عنه سقط الفرس ميتًا؛ لأنه كان دعا الله أن يحييه حتىٰ يوصله إلىٰ أهله فحصل هذا، فهذا إحياء للموتىٰ وهو إحياء مؤقت أيضًا كأنه عارية مؤقتة وهناك أشياء كثيرة في «البداية والنهاية» فلتراجع.

❁ قوله: «مِنْ غَيْرِ امْتِرَا»:

أي: من غير شك فإن انشقاق القمر عندنا يقين في حدوثه كرؤيتنا للقمر الآن، لا نمتري في هذا، ونقول: إن الله علىٰ كل شيء قدير، فالذي جمع القمر قادر علىٰ تفريقه.

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوزَانَ:

❁ قوله: «فصل في معجزاته...»:

المعجزات: جمع معجزة، والمعجزة: هي الأمر الخارق للعادة يجريه الله ﷻ علىٰ يد نبي من أنبيائه، والخارق للعادة من حيث العموم يجريه الله علىٰ يد النبي معجزة له، ويجريه الله علىٰ يد الولي من أوليائه كرامة له. فالخارق للعادة إن كان معه ادعاء للنبوة فإنه معجزة، وإن كان ليس معه ادعاء للنبوة فإنه يقال له: كرامة من كرامات الأولياء. وفي نفس الوقت هو معجزة للنبي؛ لأن هذا الولي ما حصل عليه إلا باتباعه للرسول ﷺ، فهو كرامة للولي ومعجزة للنبي.

فالمعجزات هي خوارق العادات، وأعظمها القرآن الكريم، وانشقاق القمر فلقتين قال تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]. ومن معجزاته ﷺ تكثير الطعام القليل والماء القليل حتىٰ يصدر الجماعات من الناس عنه.

ومعجزات الأنبياء هي ما يقيمه الله علىٰ أيديهم من خوارق العادات دالًّا علىٰ صدقهم، مثل العصا والحية لموسىٰ عليه الصلاة والسلام، ومثل إحياء الموتىٰ، وإبراء الأكمه والأبرص لعيسىٰ عليه السلام، ومثل ما أوتي نبينا ﷺ من المعجزات الكثيرة.

ولكن ليست دلائل النبوة مقصورة علىٰ المعجزات، بل منها المعجزات كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب «النبوات»، وتسمىٰ بالآيات، وكونها تسمىٰ بالآيات أحسن من تسميتها بالمعجزات.

يقول: لأن لفظ المعجزة لم يأت في القرآن ولا في السنة إنما جاء ذكر الآيات. يعني العلامات الدالة علىٰ الأنبياء، وهي كثيرة.

منها: أن النبي لا يخرج عن سيرة من قبله من الأنبياء، ومنها: صدقه وعدم تجريب الكذب عليه، ومنها: صفاته الخلقية، كان عبد الله بن سلام رضي الله عنه من أحبار اليهود، فلما قدم النبي ﷺ إلىٰ المدينة مهاجرًا ذهب إليه؛ ليتعرف عليه، فلما نظر إلىٰ وجهه عليه الصلاة والسلام قال: عرفت أنه ليس بالكذاب، بمجرد ما نظر إلىٰ وجه الرسول ﷺ عرف أنه ليس وجه كذاب فآمن به واتبعه

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وابن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في شعره:

وفي وجهه شاهد من الخبر

فدلائل النبوة كثيرة ليست محصورة على المعجزة. وإنما المعجزات بعض الأدلة على صدقهم.

❁ **قوله:** «ومُعْجِزَاتُ خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ...»:

ومعجزات نبينا «**تجل عن إحصائي**»؛ يعني: لا تعد؛ لأنها كثيرة، لا تحصى لكثرتها.

❁ **قوله:** «مِنْهَا كَلَامُ اللهِ مُعْجِزُ الوَرَىٰ»:

أعظم المعجزات المحمدية كلام الله -جل وعلا- الذي أعجز الورى؛ يعني: الخلق: الجن والإنس، ما استطاعوا أن يحاكوه أو يأتوا بسورة من مثله، بل أعجز الجن والإنس ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]. في المستقبل، وفي وقت نزوله وفيما بعد إلى أن تقوم الساعة ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ شيء نفاه الله لا يمكن أن يحصل أبدًا.

فكل من تمعن في هذا القرآن عن إنصاف ودرسه حق الدراسة فإنه يسلم إن كان كافرًا، الآن المسلمون كما ترون ضعفهم، لا جهاد ولا قوة، وكم الذين يسلمون الآن؟ بالمئات والآلاف من غير جهاد، بل بمجرد ما ينظر في القرآن ويتمعن آياته وهو يريد الحق فإنه يسلم؛ وعلى العكس تجد النصارى يبذلون الجهد والمال فيما يسمونه بالتبشير والدعوة إلى النصرانية ولا يؤمن إلا أفراد قليلون طمعًا في المال، ولا يلبثون أن يتحولوا عن النصرانية؛ أما هذا الدين فما دخل فيه أحد عن صدق إلا وتمسك به؛ يعني: إذا دخله عن اقتناع وعن رغبة فإنه لا يمكن أن يرتد، لكن إذا دخله عن طمع من غير تأمل فقد يرتد، أما من دخله عن اقتناع ومعرفة به فإنه لا يرتد؛ لأنه الحق الذي إذا باشر القلوب فإنها تثبت عليه.

قال ﷺ «**ما من الأنبياء من نبي إلا قد أوتي ما على مثله آمن البشر وإنما كان الذي أوتيته**

وحيًا أوحاه الله إليَّ وأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا»[٥٣٦].

❁ قوله: « كَذَا انْشِقَاقُ البَدْرِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا »:

من المعجزات الكبرىٰ انشقاق القمر، لما تمرد كفار قريش علىٰ دعوة لرسول الله ﷺ وقالوا له: إن كنت صادقًا فشق لنا هذا القمر. فدعا الله سبحانه وتعالىٰ فانشق القمر فصار شقين، شق علىٰ جبل والشق الثاني علىٰ جبل آخر، وهم ينظرون إلىٰ ذلك لكنهم لم يسلموا؛ لأنهم لا يريدون الحق، وإلا فإن الذي يريد الحق يسلم بمجرد ما يسمع القرآن، أما هؤلاء فهم متعنتون يريدون تعجيز الرسول ﷺ. فإذا جاءهم بها يطلبون كفروا وأبوا؛ لأنهم لا يريدون الحق، والذي لا يريد الحق لا حيلة فيه مهما عملت، إنما يهتدي من يريد الحق وخفي عليه، هذا هو الذي يهتدي أما الذي لا يريد الحق فهذا لا يمكن أن تقنعه أبدًا؛ ولذلك لم يؤمنوا لما انشق القمر[٥٣٧] ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢ وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ۝٣ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ١-٤]



(٥٣٦) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي وأول ما نزل، برقم(٤٩٨١)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته، برقم (١٥٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٣٧) أحاديث انشقاق القمر سبق تخريجها.

فصل
في ذكر فضيلة نبينا وأولي العزم وغيرهم من النبيين والمرسلين

١٤٢ - وَأَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا ... نَبِيُّنَا الْمَبْعُوثُ فِي أُمِّ القُرَىٰ

١٤٣ - وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ أَهْلُ العَزْمِ ... فَـ«الرُّسْلُ» ثُمَّ الأَنْبِيَا بِالجَزْمِ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ قوله: «وَأَفْضَلُ العَالَمِ...»:

العلوي والسفلي من ملك، وبشر، وجن، في الدنيا والآخرة. «من غير امترا»؛ أي: شك، «نبينا» محمد «المبعوث» رسولًا لكافة الناس. «في أم القرىٰ»؛ أي: مكة المعظمة، وفي تسميتها بذلك أقوال أقواها قول ابن عباس. سميت بذلك؛ لأن الأرض دحيت من تحتها.

وقال ابن قتيبة: لأنها أقدمها، وقد سماها الله تعالىٰ بذلك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢]. وتسميتها بذلك دليل علىٰ فضلها علىٰ سائر البلاد، ومن شرفها: أنها كانت لقاحًا؛ أي: لا تدين لدين الملوك، ولا ملكها ملك قط من سائر البلدان، وكان أهلها آمنين يغزون ولا يغزون، ويسبون ولا يسبون، ولم تسب قرشية قط فتوطأ قهرًا ولا تجال عليها السهام، وقد ذكر عزهم وفضلهم الشعراء فقال بعضهم:

أبوا دين الملوك فهم لقاح ... إذا هيجوا إلى حرب أجابوا

وفضائل سيدنا رسول الله وبيان فضيلته علىٰ سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر.

ورضي الله عن حسان فلقد أحسن إذ قال:

أعــز عليــه للنبــوة خــاتم ... مــن الله مــشهود يلــوح ويــشهد

وضــم الإلــه اســم النبــي إلى اســمه ... إذا قــال في الخمــس المــؤذن أشــهد

وشــق لــه مــن اســمه ليجلــه ... فــذو العــرش محمــود وهــذا محمــد

وقد روى الحاكم في «صحيحه» عن عائشة رضي الله عنها، ما يدل على أنه ﷺ وُلِدَ وخاتم النبوة بين كتفيه، وقيل: إنه على كتفه الأيسر، وهو شامة دالة على نبوته يعرفه بها أهل الكتاب، ويسألون عنها ويطلبونها؛ ليقفوا عليها، لإخبار الأنبياء الأولين بها.

قوله: «**وبعده**»؛ أي: بعد نبينا محمد ﷺ «**فالأفضل**» من سائر الخلق.

«**أهل العزم**»؛ أي: الثبات والجد. وهم على المشهور: إبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح، وخاتم النبيين محمد عليهم الصلاة والسلام، وقد نظم أسماءهم بعض الفضلاء بقوله:

محمــد إبــراهيم موســى كليمــه ... فعيــسى فنــوح أولــو العــزم فــاعلم

قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. ذوو الحزم.

وقال الضحاك: ذوو الجد والصبر.

قال ابن زيد: كل الرسل كانوا أولي العزم، لم يبعث الله نبيًّا إلا كان ذا عزم وحزم، ورأي، وكمال عقل، وإنما دخلت من للتجنيس لا للتبعيض ثم بعد أولي العزم «**فـ**» الواجب اعتقاده أن يليهم في الأفضلية سائر «**الرسل**» المكرمين بالرسالة، «**ثم**» الأفضل بعد الرسل «**الأنبياء**» عليهم أفضل الصلاة والسلام، وهم متفاوتون في الفضيلة فبعضهم أفضل من بعض، كما قال تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فهذا واجب الاعتقاد تفصيلًا فيمن علم منهم وعلم حكمه تفصيلًا، وإجمالًا فيمن علىٰ منهم وعلى حكمه إجمالًا؛ ولهذا قال «**بالجزم**» السديد والقطع المفيد للحكم المذكور، وعُلِّم من ذلك رد زعم من زعم أن الولي قد يبلغ درجة النبي كما يقوله بعض الجاهلين.

• قال العلامة ابن قاسم:

❁ **قوله**: «أَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا...»:

أي: وأفضل العالم العلوي والسفلي، من ملك، وبشر، وجن في الدنيا والآخرة، في سائر خلال الخير، وخصال الكمال؛ من غير «امتراء»؛ أي: شك وريب؛ نبينا محمد ﷺ المبعوث إلى جميع الثقلين الجن والإنس؛ في «أم القرى»: مكة المشرفة، قال تعالى: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢]. سميت أم القرى؛ لأنها أقدمها؛ أو لأنها قبلة يؤمها جميع الناس؛ أو لأنها أعظم القرى شأنًا.

وإنما كان أفضل الخلق؛ لأن الله أيده بأبهر الآيات والدلالات، وأشهر الكرامات، وأمته أزكى الأمم، وشريعته أتم الشرائع، وصفاته أكمل الصفات وأخلاقه أحسن الأخلاق، وأقسم الله بحياته بقوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]. وقرن اسمه باسمه في التشهد والأذان، وقال عليه السلام: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع**»(٥٣٨). رواه مسلم، وللترمذي: «**أنا خطيبهم، وأنا مبشرهم، لواء الحمد بيدي، وأنا أكرم ولد آدم على ربي ولا فخر**»(٥٣٩). فالرسول ﷺ أفضل الخلق، بلا خفاء ولا نزاع،ﷺ وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

❁ **قوله**: «وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ أَهلُ العَزْمِ»:

أي: وبعد النبي ﷺ، الأفضل من سائر الخلق، أولو العزم من الرسل؛ إبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح، وخامسهم نبينا محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وأفضلهم الخليل بعد نبينا محمد ﷺ.

---

(٥٣٨) أخرجه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، برقم (٢٢٧٨)، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، برقم (٤٦٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٣٩) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، برقم (٣٦١٠)، والدارمي، برقم (٤٨)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (١٣٠٩).

❁ **قوله:** « فَالرُّسْلُ ثُمَّ الأَنْبِيَا بِالـجَزْمِ »:

أي: فَيَلِيهم من الأفضلية، سائر الرسل المكرمين بالرسالة، ثم الأفضل بعد الرسل الأنبياء -عليهم أفضل الصلاة والسلام- وهم متفاوتون في الفضيلة، قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فيجب اعتقاده تفضيلًا فيما علم منهم تفصيلًا، وإجمالًا فيما علم منهم إجمالًا، بالجزم السديد، والقطع المفيد للحكم المذكور من غير شك، كما فضل بعضهم علىٰ بعض بالشرائع، والكتب، والأمم.

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:**

❁ **قوله:** «فصل في ذكر فضيلة نبينا ﷺ ...»:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فصل في ذكر فضيلة نبينا ﷺ، وأولي العزم، وغيرهم من النبيين والمرسلين، وليعلم ما يلي:

أولًا: أن الفضل أو التفاضل مراتب لا تتلقىٰ إلا من الوحي؛ لأن المراتب تختلف اختلافًا عظيمًا وتتباين تباينًا كبيرًا، ولا يمكن أن نرتب فضيلة علىٰ أخرىٰ إلا بدليل من الشرع، فإن لم يكن لنا دليل من الشرع فليس لنا الحق في أن نتكلم.

ثانيًا: الترتيب في الفضيلة بناء علىٰ ما يظهر لنا، لا علىٰ ما هو الواقع عند الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأننا قد نرىٰ شخصين يصليان أحدهما قد أجاد صلاته ظاهرًا تمامًا؛ بحيث لا نراه يتحرك ولا يعبث، ونراه قد خضع برأسه وصلىٰ صلاة كاملة باعتبار ما يظهر لنا، وآخر نرىٰ أنه يحصل منه بعض الحركة وما أشبه ذلك، فنحن إذا فضلنا الأول نفضله بحسب ما يظهر لنا، أما عند الله فقد يكون الثاني أفضل. فقد يكون هذا الثاني قام بقلبه من الإخلاص لله وتعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ ما لم يكن في قلب الأول؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام في شارب الخمر الذي يكثر أن يجاء به إلىٰ الرسول ﷺ: «**إنه يحب الله**»[٥٤٠] مع أنه يكثر شرب الخمر فلو أننا حكمنا بالظاهر لقلنا: هذا الذي يكثر شرب الخمر ليس

---

(٥٤٠) أخرجه أبو يعلىٰ (١/ ١٦١)، والبزار (١/ ٣٩٣)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

في قلبه محبة لله، ومع ذلك قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنه يحب الله».

ولهذا فإننا حين نفضل فإنما نفضل بحسب ما يظهر لنا. أما ما ورد به النص فلا شك أننا نتبعه؛ لأن النص ورد من عند الله، والله تعالىٰ عليم بما في القلوب وبما في الظواهر.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأفضل العالم من غير امترا نبينا**» ثم قال في البيت التالي: «**وبعده الأفضل أهل العزم**» ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالرسل ثم الأنبيا بالجزم**». هذه المسألة، وهي التفاضل بين الأنبياء، ثابتة شرعًا، فقد قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. هذا في الرسل، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّۦنَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]. فالله سبحانه وتعالىٰ فضل الرسل بعضهم علىٰ بعض، وفضل النبيين بعضهم علىٰ بعض، وفضل الناس بعضهم علىٰ بعض، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]. فالله ﷻ فضل بعض الناس علىٰ بعض؛ الرسل والأنبياء وغيرهم.

والعقل يدل علىٰ أن البعض أفضل من البعض؛ لأن من قام بمهمات عظيمة جليلة يقتضي العقل أنه أفضل ممن دونه، فالتفاضل إذن ثابت.

والتفضيل يقتضي أن بعضهم أفضل من بعض في الإيمان و في الأعمال الصالحة أيضًا، ودليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. فدل هذا علىٰ أن الكرم عند الله بالتقوىٰ، ولا شك أنه قد جرىٰ لبعض الأنبياء من المحن ما لم يجر لغيرهم، فأي محنة حصلت لإنسان مثل ما حصل لإبراهيم عليه الصلاة والسلام في إلقائه في النار إزاء توحيده وما يدعو إليه من التوحيد، فيلقىٰ في النار وهو يراها أمامه تضطرم.

وكذلك ما حصل في الأمر بذبح ولده، فإن هذه محنة عظيمة؛ ويصبر علىٰ ذلك، وهذا شيء عظيم، ودليل علىٰ الإخلاص لله تعالىٰ. يقال له: اذبح ولدك فيمتثل ويستسلم، وليس عنده غيره، والولد قد بلغ معه السعي؛ فليس صغيرًا لا يلتفت له، وليس كبيرًا قد بان من أبيه، بل صار يافعًا، وأكبر ما تتعلق به النفس في مثل هذا السن، ثم يقال: اذبح ولدك، فإن هذه محنة عظيمة.

ثم إنه قد يفضل النبي غيره بكثرة أتباعه؛ لأن أتباعه كلما عملوا عملًا صالحًا فله مثل أجورهم.

فإن قال قائل: كيف نثبت ذلك وقد نهىٰ النبي ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء(٥٤١)؟ فيقال: حاشىٰ لرسول الله ﷺ أن ينهىٰ عما أثبته الله ولا يمكن ذلك أبدًا، فإذا أخبر الله ﷻ أنه فضل بعض النبيين علىٰ بعض، فلا يمكن للرسول ﷺ أن يقول: لا تفضلوا بين الأنبياء، ولكنه نهىٰ عن التفضيل بين الأنبياء حيث يكون الحقد والعدوان، فلو أن أحدًا فضل محمدًا ﷺ علىٰ موسىٰ بحضرة اليهود، وصار ذلك سببًا للعدواة أو البغضاء ثم سببًا للشر فإنه لا يفضل درءًا للمفسدة. فالذي نهىٰ عنه النبي عليه الصلاة والسلام من التفضيل ما كان موجبًا للمفسدة، أما ما كان حكاية للواقع فإن الرسول عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن ينهىٰ عنه وقد أثبته الله.

إذن فنحن حينما نتكلم عن تفضيل الرسول عليه الصلاة والسلام علىٰ جميع الناس، فإننا نتكلم به خبرًا عما قاله الله، ولكننا لا نتكلم به حيث يكون في ذلك شر وفساد.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأفضل العالم من غير امترا**» ظاهر كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن النبي ﷺ أفضل من كل المخلوقات؛ لأن العالم هو كل ما سوىٰ الله؛ ولهذا قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فليس هناك إلا رب ومربوب، والعالمون كلهم مربوبون، وإذا لم يكن إلا رب ومربوب صار المراد بالعالمين: من سوىٰ الله، فيشمل ذلك عالم الملائكة، وعالم الجن، وعالم الإنس، وعالم الجمادات، وكل شيء.

فهل يوجد دليل علىٰ أن الرسول عليه الصلاة والسلام أفضل من هؤلاء كلهم؟ والجواب أن نقول: إن مراد المؤلف أفضل العالم من البشر نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**أنا سيد ولد آدم**»(٥٤٢) أما من سواهم فإننا نتوقف وإن كنا يغلب علىٰ ظننا أن

---

(٥٤١) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ رقم(٣٤١٤)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، برقم (٢٣٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥٤٢) سبق تخريجه.

الرسول عليه الصلاة والسلام أفضل الخلق على الإطلاق، وفي ذلك يقول الناظم:

وأفضل الخلق على الإطلاق   نبينا فمل عن الشقاق

مل: فعل أمر من مال، يميل.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**نبينا المبعوث في أم القرى**» وهذه صفة كاشفة وليست صفة مقيدة؛ لأن نبينا محمدًا ﷺ لم يبعث إلا في أم القرى، ومعنى المبعوث: المرسل إلى الناس، والمراد بأم القرى: مكة، وسميت أم القرى؛ لأن القرى كلها تؤمها؛ في الحج إليها، والاعتمار إليها، وتؤمها في اتجاهها إليها في الصلاة وغير الصلاة.

وقال بعض الناس: هي أم القرى؛ لأنها مركز العالم، ووسط العالم، وهذا أمر جغرافي لا ندري عنه، ولكن إن ثبت فلا مانع من أن نقول به، وإن لم يثبت فهي أم القرى في الفضائل تؤمها القرى في الحج والعمرة والاتجاه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وبعده الأفضل أهل العزم**»؛ أي: بعد محمد عليه الصلاة والسلام فالأفضل **أهل العزم**، وهم أربعة غير محمد ﷺ وهم: إبراهيم وموسى وعيسى ونوح، وهم مرتبون على هذا: إبراهيم، ثم موسى، أما نوح وعيسى فاختلف العلماء رحمهم الله أيهما أفضل؟

فقيل: إن عيسى أفضل؛ لما أعطاه الله ﷻ من الآيات، ولكثرة أتباعه، وقيل: إن نوحًا أفضل؛ لأنه أول الرسل، وعانى من المشقة والتعب من قومه ما لم يذكر لنا أنه حصل لعيسى، حيث لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا وما آمن معه إلا قليل.

ولكننا نقول: إن الفضل الذي عند الله لا نعلمه، أما ما تبين لنا من شأنهم في الدنيا، فلكل واحد مزية لم تحصل للآخر، وحينئذ نتوقف، فإذا توقفنا فنقدم ذكرًا نوحًا؛ لأنه الأول وعيسى بعده، ومع ذلك فإن هذا التقديم لا يقتضي الترتيب؛ لأن الواو لا تستلزم الترتيب.

ثم قال: «**فالرسل ثم الأنبيا**» الرسل: جمع رسول، والرسول: هو من أرسل. تقول: أرسلت فلانًا إلى فلان؛ أي: أمرته أن يبلغ فلانًا عني شيئًا، أما النبي: فإنه من النبأ، وهو الذي أتاه الخبر لكن لم يكلف بالتبليغ، وهذا الذي قررنا هو مذهب جمهور العلماء رحمهم الله، أن الرسول من

أوحي إليه بشرع وأُمر أن يبلغه، وأما النبي فهو من أوحي إليه بشرع دون أن يكلف بالتبليغ، ولكنه لم يمنع من التبليغ؛ يعني: نبئ إليه بشرع ولم يقل له: لا تبلغه، فإذا بلغه كان متطوعًا.

فالفرق بين النبي والرسول: أن الرسول ملزم بالتبليغ والنبي غير ملزم، لكن غير ممنوع من التبليغ، بل يعمل هو بنفسه ويجدد الشرع ولكنه لا يلزم بالتبليغ، وهذا هو وجه كون الرسول أفضل من النبي؛ لأن الرسول ألزم بالتبليغ، وبزيادة تكليف، والتكليف ليس بالأمر الهين؛ لأن فيه معاناة الناس والتعب معهم.

ولا يخفى علينا جميعًا ما حصل للرسل من الأذية، بل من الضرر أحيانًا، لكن النبي يتعبد بما أوحي إليه ولا يكلف أن يبلغ به، فمن اقتدى به وأخذ بما هو عليه فله ذلك، ومن لا فلا؛ ولهذا كان الأنبياء في بني إسرائيل كثيرين جدًّا؛ لأن بني إسرائيل قوم عتاة يحتاجون إلى تجديد الوحي دائمًا، إذن مرتبة الرسل فوق مرتبة الأنبياء وهذا صحيح.

وقول المؤلف: «**بالجزم**»؛ أي: قل ذلك بالجزم، أو قلت ذلك بالجزم، وعلى الثاني يكون الكلام خبرًا عن عقيدة المؤلف، وعلى الأول يكون أمرًا باعتقاد هذا؛ أي: أن نعتقد هذا جزمًا.

فإذا قال قائل: كم عدد الرسل؟ وهل جميع الرسل بلغوا لنا؟

فالجواب: أن عدد الرسل ورد فيه أحاديث ليست بتلك القوة، فلا يلزم بها، فورد أن عددهم أربعة وعشرون ألفًا، ولكننا لا ندري هل يصح هذا الخبر أولا؟ إنما الذين ذكروا في القرآن خمسة وعشرون رسولًا، وكل من ذكر في القرآن فهو رسول وإن ذكر بوصف النبوة؛ وذلك لأن كل رسول نبي ولا عكس، والدليل على أن كل من ذكر في القرآن رسول قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[غافر: ٧٨] . فعلم بهذا أن كل من قص الله علينا نبأه فهو رسول.

أما الذين لم يقصوا علينا فهم كثيرون ولكننا نؤمن بهم إجمالًا، ومعنى إجمالًا؛ أي: أنه لا

يلزمنا التعيين؛ لأننا لا نعلم عنهم، لكن نقول: آمنا بكل رسول أرسله الله تعالىٰ.

مسألة: ثبت في السنة أن آدم عليه الصلاة والسلام كان نبيًّا[٥٤٣] وقد ذكر في القرآن فهل يكون رسولًا؟

فالجواب: لا؛ لأنه لم يذكر في القرآن بوصف النبوة.

فالمهم أن أفضل البشر من حيث الجنس الرسل، ثم الأنبياء، ثم الصديقون، ثم الشهداء، ثم الصالحون، أما بالتعيين فأفضل البشر محمد ﷺ، **والدليل النقلي** علىٰ ذلك قوله ﷺ: «**أنا سيد ولد دم ولا فخر**»[٥٤٤].

والدليل الفعلي: أنه ﷺ صلىٰ بالأنبياء إمامًا لهم في ليلة الإسراء.

وهناك عبارة خاطئة تقول: الرسول خادم، والنبي عالم، والولي ولي موالٍ، وعلىٰ هذا يقولون: إن الولي أفضل، ثم النبي؛ لأنه خص بالعلم، ثم الرسول لأنه خادم، ويقول قائلهم:

مقـــــام النبـــــوة في بـــــــرزخ فويـــــق الرســـــول ودون الـــــولي

وهذا القول كفر؛ فإن الرسول جمع بين النبوة والولاية، فهو أفضل الأولياء، والنبي جمع بين الولاية والنبوة، فهو في الدرجة الثانية بعد الرسالة، والولي فاتته النبوة والرسالة فليس له من الفضل إلا فضل الولاية.

لكن القائلين بما سبق من قول باطل يرون أن من يزعمونهم أولياء أشرف البشر؛ ولهذا تصل بهم الحال إلىٰ عبادتهم، وذلك باعتقاد أنهم يدبرون الكون تدبيرًا كاملًا، كما قال ذلك بعض المشايخ الصوفية الغالين وغيرهم.

---

(٥٤٣) أخرجه أحمد(٥/ ٢٦٥)من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، والطيالسي(١/ ٦٥)، والطبراني، برقم(٧٨٧١)، وابن أبي شيبة(٧/ ٢٦٥)، وغيرهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وصحح الألباني في «المشكاة» إحدىٰ طرقه، برقم (٥٧٣٧).

(٥٤٤) سبق تخريجه.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ قوله: «وَأَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا...»:

أفضل العالم وأفضل الرسل من غير شك هو نبينا ﷺ، قال ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر**»[٥٤٥] فهو أفضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والأنبياء يتفاضلون فيما بينهم كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فالأنبياء يتفاضلون، بعضهم أفضل من بعض، ولكن كلهم أنبياء الله ﷺ، لا يجوز أن يتنقص أحد منهم على وجه المفاخرة، فيقول: نبينا أفضل نبيكم. من باب المفاخرة، لا يقال هذا ولا يتنقص نبي من الأنبياء ولو كان مفضولًا؛ ولهذا قال ﷺ: «**لا تفضلوا بين أنبياء الله**»[٥٤٦].

أما ذكر أن رسولنا ﷺ أفضل من باب التحدث بنعمة الله فلا بأس بذلك، ذكر الرسول أنه أفضل الخلق فهذا من التحدث بنعمة الله؛ ولهذا قال ﷺ: «**ولا فخر**»؛ أي: لم يذكر هذا من باب الافتخار، وإنما ذكره من باب التحدث بنعمة الله ﷺ.

❁ قوله: «الـمَبْعُوثُ فِي أُمِّ القُرَىٰ»:

وهي مكة، وهذه هي سنة الله -جل وعلا- أنه يبعث الرسل في القرىٰ؛ أي: المدن، ولا يبعثهم من البادية بل يبعثهم من المدن ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا**﴾ [القصص: ٥٩]. ونبينا بعث في مكة وهي أم القرىٰ؛ ومعنىٰ أم القرىٰ؛ أي: أعظم القرىٰ وأشرفها وأعظمها وهي البلد الذي ترجع إليه بقية البلدان قال تعالىٰ: ﴿**لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا**﴾ [الشورىٰ: ٧]. لأن النبي إذا بعث في المدينة انتشر خبره في الآفاق، أما لو بعث في بادية أو في مكان

---

(٥٤٥) سبق تخريجه.

(٥٤٦) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾، برقم (٣٤١٤)، ومسلم، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسىٰ ﷺ، برقم (٢٣٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

صغير فإنه لا يدرىٰ عنه، فكونه يكون في أكبر المدن هذا يسبب انتشار خبره؛ لأن الناس يأتون إلىٰ المدن ويروون الأخبار ويتناقلونها.

قوله: « وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ أَهلُ العَزْمِ...»:

الرسل يتفاضلون أفضلهم محمد ﷺ علىٰ الإطلاق، ثم من بعده أولو العزم الخمسة، وهم المذكورون في قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ [الشورىٰ: ١٣]. هؤلاء هم أولو العزم، وهم أفضل الرسل، قال تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. ثم من بعد أولي العزم في الفضيلة بقية الرسل ثم الأنبياء.



فصل
فيما يجب للأنبياء، وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم

١٤٤- وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ كُفْرٍ عُصِمْ

١٤٥- كَذَاكَ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةْ لِوَصْفِهِمْ بِـ«الصِّدْقِ» وَالأَمَانَةْ

١٤٦- وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ النَّوْمُ وَالنِّكَاحُ مِثْلُ الأَكْلِ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:**

قوله: «فصل: فيما يجب للأنبياء...»:

قد تقدم في أول الباب شروط من يكرمه الله بالنبوة من الذكورة والحرية والقوة على أعباء ما حملوا، وذكر هنا ما يمتنع في حقهم وما يجوز قال:

قوله: «وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ...»:

أي: من الأنبياء والرسل «**سلم**» وتنزه «**من كل ما نقص**» يؤدي إلى إزالة الحشمة وإسقاط المروءة. و«**ما**»: زائدة للتأكيد.

«**و**» إن كان واحد منهم «**من كفر**» بجميع أنواعه «**عصم**»؛ أي: منع قبل النبوة وبعدها.

«**كذاك**»: كل واحد من الأنبياء والرسل، قد عصم «**من إفك**»؛ أي: كذب «**و**» عصم «**من خيانة**»، ولو قلت «**لـ**» وجوب «**وصفهم**» عليهم السلام «**بالصدق**» الذي هو ضد الكذب، «**والأمانة**» التي هي ضد الخيانة، والضدان لا يجتمعان، فالصدق واجب في حقهم عقلًا وشرعًا، وهو مطابقة أخبارهم للواقع.

❁ قوله: «وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسُلِ...»:

أي: عقلًا وشرعًا «**في حق كل**» الأنبياء و«**الرسل**» عليهم السلام «**النوم**»، وهو رحمة من الله على عباده لتستريح أبدانهم عند تعبهم، وهو غشية ثقلية تقع على القلب تمنع معرفة الأشياء، لكن نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه، كان تنام عينه، ولا ينام قلبه.

ومثل النوم مما هو جائز في حق الأنبياء والمرسلين. الجلوس، والمشي، والبكاء، والضحك، «**والنكاح**»، والتسري، وكل ما هو من خواص البشرية المباحة «**مثل الأكل**» والشرب للحلال.

● قال العلامة ابن قاسم:

❁ قوله: «وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمْ...»:

أي: وأن كل واحد من الأنبياء الكرام، والرسل العظام، سلم وتنزه عن كل نقص، يؤدي إلى الإزراء والدناءة، والذي عليه أهل التحقيق: أن الرسل معصومون من الكبائر، وأما الصغائر فقد تقع منهم، والكتاب والسنة يدلان على ذلك، ولكن لا يقرون عليها، بل يوفقون للتوبة منها.

قال شيخ الإسلام: واتفقوا على العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا؛ لأن وقوع الذنب إذا لم يقر عليه، لم يحصل منه تنفير ولا نقص، فإنه التوبة النصوح يرفع بها صاحبها، أكثر مما كان أولًا. اهـ.

وأن كل واحد منهم، من كفر عُصِمَ بعد النبوة، باتفاق السلف، والعصمة المنعة، وقال المصنف: عصم قبل النبوة، وبعدها. اهـ.

وقال: اتفق السلف على جواز بعثة رسول لم يعرف ما جاءت به الرسل قبله، من أمور النبوة والشرائع، والرسل قبل الوحي لا تعلم هذا فضلًا عن أن تقر به، فعلم: أن عدم العلم والإيمان، لا يقدح في نبوتهم، بل الله إذا نبأهم، علمهم ما لم يكونوا يعلمون، ومن نشأ بين مشركين جهلاء، لم يكن عليه نقص ولا غضاضة، إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفًا عندهم بالصدق والأمانة وفعل ما يعرفون وجوبه، واجتناب ما يعرفون قبحه.

ولم يذكر عن أحد من المشركين، أنه عد هذا قادحًا في نبوتهم، ولو ذكروه للرسل لقالوا: كنا كغيرنا، لم نعرف إلا ما أوحي به إلينا، وإنما اتفق المسلمون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله، فلا يستقر في ذلك خطأ، ولكن هل يصير منهم ما يستدركه الله، فينسخ ما يلقي الشيطان؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: المأثور عن السلف يوافق القول بذلك.

❁ قوله: «كَذَا مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةْ...»:

أي: كذلك كل واحد من الأنبياء والمرسلين، قد عصم من إفك؛ أي: من كذب، فإن الأنبياء معصومون من الكذب، ومعصومون من الخيانة، لوجوب وصفهم -عليهم الصلاة والسلام- بالصدق الذي هو ضد الكذب، وبالأمانة التي هي ضد الخيانة، والضدان لا يجتمعان؛ فالصدق واجب في حقهم عقلًا وشرعًا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦].

وأجمعت الأمة: على أن ما كان طريقه الإبلاغ، فالأنبياء معصومون فيه من الإخبار عن شيء منه بخلاف ما أمرهم الله به، فيجب على الخلق الإقرار بما جاءوا به، جملة وتفصيلًا، وهو موجب تحقيق الشهادتين، فمن شهد أن محمدًا رسول الله، شهد أنه صادق فيما يخبر عن الله، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة؛ إذ الكاذب ليس برسول فيما يكذب به، ومعلوم بالضرورة: أنهم معصومون من الكتمان، كما أنهم معصومون من الكذب.

❁ قوله: «وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ...»:

أي: وجائز عقلًا وشرعًا، في حق كل الأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام- النوم؛ والنوم رحمة من الله لعباده، لتستريح أبدانهم عند تعبهم؛ وهو: غشية ثقيلة تقع على القلب، تمنع معرفة الأشياء، لكن نبينا محمد ﷺ كان تنام عينه، ولا ينام قلبه؛ ومثل النوم: الجلوس، والمشي، والبكاء، والضحك، وما هو من خواص البشرية المباحة، والنكاح، والتسري، ونحو ذلك، مثل الأكل والشرب قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

وقال عليه السلام لما أخبر عن أولئك النفر، الذين قال أحدهم: أن أقوم ولا أنام؛ وقال الآخر: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: أنا لا آكل اللحم، وقال الآخر: أنا لا أتزوج النساء، قال ﷺ «**ولكني أنام، وأفطر، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(٥٤٧).

● **قال العلامة ابن عثيمين:**

❁ **قوله:** « وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ... »:

«**وأن**»: الظاهر أن الصواب كسرها، وإن كان المعنىٰ: ونؤمن بأن، لكن الأصل عدم التقدير.

والضمير في قوله: «**منهم**» يعود علىٰ الرسل عليهم الصلاة والسلام، فكل واحد منهم سلم «**من كل ما نقص**» وما هنا زائدة، والتقدير: من كل نقص، وليس المراد بقول «**من كل ما نقص**» نقص الخلقة، أو نقص البشرية، بل المراد من كل ما نقص في الدين؛ لأنهم عليهم الصلاة والسلام هم أسبق الناس إلىٰ الخيرات، وأعظم الناس امتثالًا لأمر الله، فهم سالمون من كل نقص في الدين.

وكذلك من فوات الدين بالكلية لقوله: «**ومن كفر عصم**».

فلم يكفر أحد من الرسل، وليس من الرسل كافر، ولم يتعمد أحد من الرسل أن يفعل ما فيه نقص الدين أبدًا، وإن فعلوا شيئًا فإما عن اجتهاد أو تأويل أو ما أشبه ذلك، ثم يبرءون من إثمه بتوبة الله عليهم.

❁ **قوله:** « كَذَاكَ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةْ »

يعني: أنهم مبرءون من الإفك وهو الكذب؛ ولهذا ما كذب نبي قط، وأما ما جاء عن

---

(٥٤٧) أخرجه البخاري، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، برقم (٥٠٦٣)، ومسلم، كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مئونة ...، برقم (١٤٠١)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

إبراهيم عليه الصلاة والسلام من أنه كذب ثلاث كذبات في الله(٥٤٨) فهي كذبات تورية، والتورية ليست كذبًا في الواقع؛ لأن المعنىٰ الباطن منها حقيقي مطابق للواقع، فقوله للملك الظالم: هذه أختي وهي زوجته، فهي وإن كانت ليست أخته بمعنىٰ شقيقته، فإنها أخته علىٰ وجه صحيح، فقد أراد أنها أخته في دين الله، وكذلك قوله: بل فعله كبيرهم هذا، أيضًا فيه تورية، وإن كان الكبير لم يفعله، لكن الذي كسر الأصنام هو إبراهيم عليه الصلاة والسلام، إلا أنه ورىٰ؛ أي: فعله كبيرهم الذي تزعمون أنه إله.

وفعل إبراهيم عليه الصلاة والسلام هنا ضرورة، ولا يقال: إن التورية جائزة مطلقًا، فالتورية للظالم حرام بالإجماع، وللمظلوم جائزة، أما من ليس بظالم ولا مظلوم ففيها خلاف بين أهل العلم؛ فبعضهم يقول: إنها حرام؛ لأن الإنسان يتهم بذلك ويجر علىٰ نفسه التهمة، وبعضهم يقول: ليست بحرام، والراجح أنها حرام إلا لحاجة؛ لأن الإنسان لو أجزنا له التورية كلما شاء صار كل كلامه تورية، وأدىٰ ذلك إلىٰ عدم وثوق الناس به.

❁ **قوله**: «وَمِنْ خِيَانَةْ...»:

أي: أن الرسل مبرءون من الخيانة، فهم لا يمكن أن يخونوا لا بالقول ولا بالفعل، حتىٰ إن النبي ﷺ مُنع من الإشارة بالعين ومن الغمز بالعين؛ لأن هذا نوع من الخيانة.

إذن فهم صلوات الله وسلامه عليهم قد سلموا من كل كذب، وسلموا من كل خيانة؛ لأن الكذب والخيانة ينافيان الرسالة منافاةً كاملة، إذ لا ثقة بقول الخائن ولا ثقة بقول الكاذب، لاحتمال أن يكون ما يقول به من الكذب الذي كان يكذبه، ولاحتمال أن يكون خان فأخبر بالأمر علىٰ خلاف وجهه، ذلك فهم مبرءون من الكذب والخيانة.

لذلك قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لوصفهم بالصدق**» وهذا ضد قوله: «**من إفك**»، «**والأمانة**» وهي ضد

---

(٥٤٨) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، برقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، برقم (٢٣٧١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «**ومن خيانة**»، فهم موصوفون بالصدق عليهم الصلاة والسلام؛ لأن الله شهد لهم، كذلك موصوفون بالأمانة؛ لأنهم أمناء علىٰ وحي الله ﷻ، وإذا كان جبريل عليه الصلاة والسلام موصوفًا بالأمانة وهو رسول إليهم، فهم كذلك من باب أولىٰ.

وأفادنا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الرسل معصومون مما ذكر، لكن هل هم معصومون من صغائر الإثم؟ وجواب ذلك أن نقول: إنهم ليسوا معصومين من صغائر الإثم، لكنهم معصومون من إرادة المخالفة، ومن الإصرار علىٰ المعصية. وقلنا: إنهم معصومون من إرادة المخالفة؛ لأن الذي يقع منهم يكون عن قصد أخطئوا فيه الصواب، فمثلًا قال الله تعالىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]. فهو قد أذن لهم اجتهادًا منه ﷺ يظن أن المصلحة في ذلك، ولكن المصلحة في غير هذا، فالمصلحة أن يتأني حتىٰ يعلم الذين صدقوا ويعلم الكاذبين.

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [التحريم: ١]. فالنبي ﷺ حرم ما أحل الله له؛ طلبًا لمرضاة زوجاته وتأليف قلوبهن، ولكنه لم يحرمه حكمًا شرعيًا، إنما حرمه امتناعًا، يعني حرمه علىٰ نفسه، كما يقول أحدنا: حرام عليَّ أن ألبس هذا الثواب، أو حرام عليَّ أن أدخل هذا البيت، أو حرام عليَّ أن أشتري هذه السيارة مثلًا. فتحريمه ﷺ هذا ليس تحريمًا شرعيًا، لكنه تحريم امتناع؛ يعني: أنني ألزم نفسي أن أمتنع من هذا الشيء.

كذلك قال تعالىٰ: ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وهو ﷺ لم يخف في نفسه هذا عنادًا ومخالفة؛ لكنه أخفاه تحريًا للمصلحة، ومع ذلك نُهي عن هذا، فالحاصل أنهم عليهم الصلاة والسلام لا يُمنعون من وقوع صغائر الذنوب، لكنهم لا يفعلونها كما يفعلها غيرهم تعمدًا للمخالفة، ولا يقرون عليها أيضًا، بل لابد أن ينبهوا عليها حتىٰ يرجعوا إلىٰ الصواب.

مسألة: قال الله -تعالىٰ- عن يونس عليه الصلاة والسلام: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. فهل يجوز مثل هذا الظن من الرسل؟

والجواب: أن معنىٰ نقدر؛ أي: نضيق كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]. فيونس عليه الصلاة والسلام ظن أنه بخروجه هذا أنه يجد سعة عما كان عليه في الأول فظن ذلك، ولكن الله تعالىٰ أراه أنه في قبضته ﷻ وضيق عليه أكثر من ذي قبل، في بطن الحوت: ﴿فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ ١٤٣ لَلَبِثَ فِي بَطۡنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٤].

مسألة: إذا كان الأنبياء معصومين من فعل الكبائر، وقتل النفس من الكبائر وقد وقع من بعضهم فما الجواب؟

والجواب: أن قتلهم للنفس يكون بتأويل وإذا كان بتأويل فقد يكون الشيء كبيرة لكن في حقهم ليس بكبيرة؛ لأنهم لم يتعمدوا.

❁ **قوله:** «وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ...»:

بعد أن تكلم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الممتنع في حقهم صلوات الله وسلامه عليهم انتقل إلىٰ الجائز في حقهم، والجائز في حقهم هي الطبائع البشرية فالطبائع البشرية يستوون فيها مع الناس؛ ولهذا قالوا للمكذبين: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]. وقال خاتمهم محمد صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم: «**إنما أنا بشر مثلكم أنسىٰ كما تنسون**»[٥٤٩]، وهذه طبيعة بشرية، فهو ﷺ يأكل كما نأكل، ويشرب كما نشرب، ويتقي البرد كما نتقيه، ويتقي الحر كما نتقيه، ويلبس الدروع في الحرب كما نلبسها، وهكذا، فالطبائع البشرية جائزة في حق الرسل.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وجائز في حق كل الرسل النوم**»، لكن قد يختصون بخصائص في النوم، منها اختصاص النبي ﷺ بأنه تنام عيناه ولا ينام قلبه، فالإحساس الظاهري منه

(٥٤٩) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، برقم (٤٠١)،ومسلم، كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، برقم (٥٧٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ينام كغيره، وفي الباطن لا ينام قلبه، فقلبه دائمًا مشغول بذكر الله تعالىٰ وبغير ذلك مما أراد سبحانه وتعالىٰ.

❁ **قوله**: «النَّوْمُ وَالنِّكَاحُ... »:

أي: والنكاح جائز في حقهم والجواز هنا جواز خلقي، أما شرعًا فهم مأمورون بذلك؛ لأنهم مشرعون للأمة؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]. وقوله: «**مثل الأكل**» فالأكل أيضًا من الأمور الجائزة، فلا يعاب علىٰ الرسول إذا أكل أو شرب أو ما أشبه ذلك، فهذه من الأمور الجائزة، فكل الأمور البشرية جائزة عليهم.

بقي الشيء الواجب، وهو الدعوة إلىٰ الله ﷻ، وإبلاغ الرسالة والنصح للأمة، فيجب عليهم من ذلك ما لا يجب علىٰ غيرهم، فهم ملزمون بالبلاغ بكل حال، وملزمون بالدعوة في كل حال، وملزمون بالجهاد من أمر منهم بالجهاد، ووجوب هذه الأشياء عليهم أوكد من وجوبها علىٰ غيرهم؛ ولهذا نقول: الأمور المسنونة يجب علىٰ الرسول عليه الصلاة والسلام أن يبلغها، ويجب أن يفعلها ليقتدي به الناس، وإن كانت أمورًا مسنونة، فإذا كان البلاغ لا يحصل إلا بفعلها وجب علىٰ الرسول أن يفعلها لوجوب البلاغ عليه.

ومما هو ممتنع في حقهم دعوىٰ الألوهية أو دعوىٰ الربوبية؛ ولهذا لما قال الله تعالىٰ لعيسىٰ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧].

ومما يجوز عليهم الموت، فهو جائز عليهم شرعًا وواقعًا، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]،. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. أفإن مات؛ أي: ميتة طبيعية، أو قتل؛ أي: فمات بسبب القتل، انقلبتم علىٰ أعقابكم، إذن فهو ميت.

فإذا قال إنسان: كيف تكون الرسل أمواتًا والشهداء -وهم دونهم- أحياء، كما قال تعالىٰ:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؟

والجواب: أن هذه الحياة التي للشهداء تكون للأنبياء والرسل أعظم منها لكنها حياة برزخية لا حياة دنيا ولا حياة جسم، وإنما هي حياة برزخية، الله أعلم بكيفيتها.

ولكن الخرافيين يأبون إلا أن يقولوا إنها حياة حقيقية، وهم بقولهم ذلك أشد الناس تقصيرًا في حق النبي ﷺ؛ لأن الواجب عليهم إذا كانوا يعتقدون هذا أن يذهبوا إليه بأكل وشرب؛ لأنه محتاج له، وهذا مثل ما يفعله الرافضة فيما يعتقدونه المهدي الذي سيخرج في آخر الوقت، إذا تسنىٰ له الخروج، حيث يقول السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح العقيدة: إنهم كانوا في صباح كل يوم يذهب واحد منهم علىٰ فرس مسرج، وبيده رمح، ومعه ماء وعسل وخبز، وذلك كل صباح حتىٰ ترتفع الشمس وييأس من خروجه إلىٰ الفطور، فيرجع، وفي صباح اليوم الثاني مثل ذلك، وهو يأتي بهذا لأجل إذا خرج هذا المهدي من السرداب، وجد الفطور جاهزًا والرمح جاهزًا، فأفطر ثم ركب الفرس ودعا إلىٰ الجهاد. فيالها من عقول سخيفة!! نسأل الله أن يرزقنا العافية مما ابتلاهم به.

فالحاصل: أن حياة الرسل والأنبياء في قبورهم أكمل من حياة الشهداء بلاشك؛ لأنهم أفضل عند الله، ولكن من المتعين أن هذه الحياة حياة برزخية لا حياة دنيوية وإلا لوجب علينا أن نأتي بالطعام والشراب إلىٰ رسول الله ﷺ كل يوم.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: «وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ...»:

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام سالمون من كل نقص خُلقي ونقص خَلقي، كملهم الله -جل وعلا- وهيأهم لحمل رسالته إلىٰ خلقه. وكذلك هم معصومون من الكفر، ومعصومون من كبائر الذنوب، وإن وقع من أحد منهم خطأ فإنه معصوم من الاستمرار عليه، بل إن الله -جل وعلا- ينبهه عليه فيتوب. ما ذُكر خطأ من نبي إلا ذكرت معه التوبة فهم معصومون عليهم الصلاة والسلام في البداية وفي النهاية.

❁ قوله: « كَذَاكَ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ خِيَانَةْ...»:

كذلك هم معصومون في أخلاقهم من الإفك والكذب ومعصومون من الخيانة بالعهود والخيانة بالمواثيق وخيانة الأمانات؛ لأنهم عليهم الصلاة والسلام أطهار بررة معصومون من كل وصف ذميم، ومن كل خلق ذميم، فهو أكمل الخلق على الإطلاق.

❁ قوله: « وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ...»:

لما ذكر ما يتصف به الرسل عليهم الصلاة والسلام من الصفات التي تميزهم عن غيرهم، ذكر ما يجوز في حقهم، ولا يكون فيه عيب عليهم، وذلك مثل الأحوال البشرية التي تجري على بني آدم مثل المرض، والموت، والجوع، فهذا يجري على الرسل عليهم الصلاة والسلام، بل هم أشد الناس ابتلاءً، وقد يجري عليهم القتل كما قتل جماعة منهم، وكذلك مما يحتاجون إليه وليس بعيب في حقهم الأكل والشرب فإنهم بحاجة إليه، واتخاذ الزوجات، والأولاد، فهم كغيرهم في هذا، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]. ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ﴾ [الأنبياء: ٨]. بل كلهم يأكلون الطعام ويحتاجون إليه، والله يجري عليهم الموت ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤، ٣٥]. ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فهم يجري عليهم ما يجري على البشر من الأشياء التي ليس فيها نقص في حقهم، وإنما فيها كمال حياتهم، وكذلك ينامون، كما ينام غيرهم؛ لأن النوم من الحاجة والصحة، فهم ينامون؛ ولهذا لما جاء جماعة إلى أزواج النبي وسألوا عن عبادة النبي ﷺ ليقتدوا به فيها، فلما ذكرن لهم عبادة النبي ﷺ كأنهم تقالوها، وقالوا: أين نحن من رسول الله؛ لأنه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقال أحدهم: أن أقوم ولا أنام، وقال الآخر: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الثالث: أنا لا أتزوج النساء، وقال الرابع: أنا لا آكل اللحم، يظنون أن هذا عبادة

لله ﷻ، فلما بلغ رسول الله ﷺ قولهم أنكر عليهم، قال عليه الصلاة والسلام: «**أما إني أتقاكم لله ﷻ وأعلمكم بالله، وإني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، وآكل اللحم، ومن رغب عن سنتي فليس مني**»(٥٥٠).



(٥٥٠) سبق تخريجه.

فصل
في الصحابة الكرام رضي الله عنهم

١٤٧- وَلَــيْسَ فِي الأُمَّــةِ بِــالتَّحْقِيقِ	فِي الفَــضْلِ وَالمَعْــرُوفِ كَـ «الــصِّدِّيقِ»
١٤٨- وَبَعْــدَهُ «الفَــارُوقُ» مِــنْ غَــيرِ افْــتِرَا	وَبَعْــدَهُ «عُــثْمَانُ» فَــاترِكِ المِــرَا
١٤٩- وَبَعْــدُ فَالفَــضْلُ حَقِيقًــا فَاسْــمَعِ	نِظَــامِي هَــذَا «لِلْبَطِــينِ الأَنْــزَعِ»
١٥٠- مُجَــدِّلِ الأَبْطَــالِ مَــاضِي العَــزْمِ	مُفَــرِّجِ الأَوْجَــالِ وَافِي الحَــزْمِ
١٥١- وَافِي النَّـدَى مُبْـدِي الـهُدَى مُـرْدِي العِـدَى	مُـجْلِي الـصَّدَى يَـا وَيْـلَ مَـنْ فِيـه اعْتَـدَى
١٥٢- فَحُبُّــهُ كَحُــبِّهِمْ حَــتْمًا وَجَــبْ	وَمَــنْ تَعَــدَّى أَوْ قَــلَى فَقَــدْ كَــذَبْ
١٥٣- وَبَعْــدُ فَالأَفْــضَلُ «بَــاقِي العَــشَرَةْ»	فَـ «أَهْــلُ بَــدْرٍ» ثُــمَّ «أَهْــلُ الــشَّجَرَةْ»
١٥٤- وَقِيــلَ «أَهْــلُ أُحُــدٍ» الــمُقَدَّمَةْ	وَالأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّــصُوصِ الــمُحْكَمَةْ
١٥٥- وَ«عَائِــشَةْ» فِي العِلْــمِ مَــعَ «خَدِيجَــةْ»	فِي الــسَّبْقِ فَــافْهَمْ نُكْتَــةَ النَّتِيجَــةْ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ قوله: «وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ...»:

أي: المحمدية أمة الإسلام، «**بالتحقيق**» الثابت المنصوص «**في الفضل**» بجميع أنواعه، «**و**» بذل «**المعروف**» من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، «**ك**» أبي بكر، وكان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، فسماه النبي ﷺ عبد الله ولقبه بـ «**الصديق**».

قال ابن قتيبة: ولقبه النبي ﷺ، عتيقًا لجمال وجهه؛ فهو أبو بكر عبد الله بن عثمان يجتمع نسبه مع النبي ﷺ في مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، وهو أول من أسلم وآمن بالنبي ﷺ، على قول أكثر أهل العلم.

ولهذا قال أبو محجن:

وسميت صديقًا وكل مهاجر سواك يسمىٰ باسمه غير منكر

سبقت إلىٰ الإسلام والله شاهد وكنت جليسًا في العريش المشهر

وقيل: أول من آمن علي رضي الله عنه وقيل: خديجة، ويروىٰ عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: الأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال، وهذا من أحسن ما قيل: لجمعه الأقوال، وهو أفضل الصحابة بإجماع أهل السنة.

قال شيخ الإسلام في «الفتاوىٰ المصرية»: قد نقل عن علي من نحو ثمانين وجهًا خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعمر.

وهو أول من ولي الخلافة بعد النبي ﷺ ومدة خلافته سنتان وأربعة أشهر إلا عشر ليال، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، وغسلته زوجته أسماء بنت عميس، وصلىٰ عليه الخليفة بعده بعهده عمر بن الخطاب، وهو الذي يليه في الفضيلة.

فلهذا قال «**وبعده**»؛ أي: بعد أبي بكر الصديق الذي يليه في الفضيلة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. «**الفاروق**»: لقبه بذلك رسول الله ﷺ لأن الله فرق به بين الحق والباطل، فهو عمر بن الخطاب القرشي العدوي، وكنيته أبو حفص، كناه بذلك النبي ﷺ.

أسلم رضي الله عنه في النسة السادسة من البعثة، ففرح المسلمون بإسلامه، وظهر الإسلام بعد ذلك بمكة.

بويع رضي الله عنه بالخلافة في اليوم الذي توفي فيه أبو بكر الصديق، وذلك يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادي الآخرة سنة ثلاث عشرة. فقام بالأمر أتم القيام، وكثرت الفتوح في أيامه، فأزال دولة الروم من الشام، وأسقط دولة الفرس المجوس من العراق وفارس حتىٰ انقرضت؛ فلذا طعنه مجوسي يقال له أبو لؤلؤة حنقًا لما حل بقومه من الدمار والبوار، وذلك يوم الأربعاء؛ لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، ودفن يوم الأحد.

ولما طعن قال رضي الله عنه الحمد لله الذي جعل منيتي بيد رجل لا يدعي الإسلام، فعمر رضي الله عنه أفضل هذه الأمة بعد أبي بكر الصديق. «من غير افترا»؛ أي: كذب، بل هو حق ثابت وصدق واضح.

«وبعده»؛ أي: بعد أمير المؤمنين في الفضيلة أمير المؤمنين «عثمان» بن عفان الأموي.

أسلم قديمًا على يد أبي بكر رضي الله عنهما وهاجر الهجرتين إلى الحبشة، وتزوج رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة، وماتت عنده في السنة الثانية من الهجرة، فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم أختها أم كلثوم، وتوفيت عنده أيضًا؛ فلهذا سمي ذا النورين.

ولي الخلافة بعد عمر رضي الله عنهما باتفاق أهل الشورى من الصحابة، واستشهد سنة خمس وثلاثين في داره، وذلك في ذي الحجة وهو يومئذ صائم، تجمعت عليه الأسافل والأنذال من العراق، والشام، ومصر، ونهى رضي الله عنه عن قتالهم اتقاء لسفك الدماء واحتسابًا؛ فرضي الله عنه وأرضاه.

وأخرج الحاكم عن الشعبي قال: ما سمعت من مراثي عثمان أحسن من قول كعب بن مالك رضي الله عنه:

فكف يديه ثم أغلق بابه ... وأيقن أن الله ليس بغافل
وقال لأهل الدار لا تقتلوهم ... عفا الله عن كل امرئ لم يقاتل
فكيف رأيت الله صب عليهم ... العداوة والبغضاء بعد التواصل
وكيف رأيت الخير أدبر بعده ... عن الناس إدبار الرياح الجوافل

فهو رضي الله عنه أفضل الأمة المحمدية بعد أبي بكر وعمر، باتفاق أهل السنة؛ ولهذا قال. «فاترك المرا» في الجدال والشك في فضيلته، فإن عليًّا رضي الله عنه من جملة من بايعه وقد غزا معه وكان يقيم الحد بين يديه.

❁ **قوله**: «وَبَعْدُ...»:

ببنائها على الضم لحذف المضاف إليه ونية ثبوت معناه؛ أي: وبعد عثمان بن عفان

«**فالفضل**» الشامخ «**حقيقًا**»؛ أي: في حقيقة الأمر من غير شك. «**فاسمع [مني نظامي]**[(٥٥١)]»؛ أي: منظومي هذا الذي أدرجته في هذه العقيدة المفيدة ثابت «**لـ**» ـلإمام الهمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. الـ «**ـبطين**»؛ أي: عظيم البطن. «**الأنزع**»؛ أي: المنحصر شعر رأسه مما فوق الجبين.

«**مجدل الأبطال**»: قال في القاموس: جدله فانجدل وتجدل صرعه على الجدالة، كسحابة الأرض مطلقًا، أو ذات رمل دقيق. والأبطال: جمع بطل. الرجل الشجاع؛ سمي بذلك لأنه تبطل عنده دماء القرآن، أو لأنه يبطل جراحته فلا يكترث بها، ولا شك أن عليًّا رضي الله عنه قتل من الأبطال عدة.

❁ **قوله**: « **مَاضِي العَزْمِ...** »:

إشارة إلى شدة قوته، ووفور شدته، والماضي: من مضى في الأمر مضاء نفذ ومضى السيف؛ أي: قطع والعزم: الجد والصبر.

«**مفرج**»؛ أي: كاشف «**الأوجال**». جمع وجل: الخوف. «**وافي**»؛ أي: تام. «**الحزم**»: الذي هو ضبط الأمور، والحذر من فواتها. «**وافي**»؛ أي: كثير «**الندى**»؛ أي: السخاء والكرم. «**مبدي**»؛ أي: مظهر «**الهدى**». مراده العلوم الغامضة والفهوم الرائضة. «مردي»؛ أي: مهلك «**العدى**» جمع عدو. وضد الولي، وهو جمع لا نظير له. «**مجل**»؛ أي: مزيل. «**الصدى**»؛ أي: العطش، والمراد به كاشف الكرب، ومجلي النوب.

«**يا ويل**»: هذه الكلمة مثل ويح، إلا أنها كلمة عذاب. وتنصب على إضمار الفعل، وترفع على الابتداء إذا لم تضف، فإما إذا أضيفت فليس إلا النصب؛ لأنك لو رفعتها لم يكن لها خبر.

قال عطاء بن يسار: الويل: واد في جهنم لو أرسلت فيه الجبال لماعت من حره، ومعنى النداء هنا: يا ويل احضر فهذا وقتك وأوانك. لمن؛ أي: إنسان مكلف «**من**» ذكر وأنثى. «**فيه**»؛

---

(٥٥١) في جميع النسخ: «نِظَامِي هَذَا»، والمثبت من نسخة ابن مانع.

أي: في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. «**اعتدىٰ**»؛ أي: تجاوز حده بالغلو فيه كفعل الروافض، أو بانتقاصه كما فعلت الخوارج، فهو رضي الله عنه ابن عم رسول الله ﷺ، ورابع الخلفاء، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وصهر النبي ﷺ علىٰ فاطمة الزهراء، وأحد السابقين إلىٰ الإسلام.

قال ابن عباس وغيره: إنه أول من أسلم، وقد قدم ما يجمع الأقوال.

بويع رضي الله عنه بالخلافة يوم قتل عثمان، وقتله ابن ملجم الخارجي ليلة الأحد لتسع عشرة مضت من رمضان سنة أربعين، وغسله الحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وصلىٰ عليه الحسن، ودفن بدار الإمارة بالكوفة.

ومما نسب إلىٰ الإمام علي رضي الله عنه:

محمد النبي أخي وصهري ... وحمزة سيد الشهداء عمي

وجعفر الذي يمسي ويضحىٰ ... يطير مع الملائكة ابن أمي

وبنت محمد سكني وعرسي ... مسوط لحمها بدمي ولحمي

وسبطا أحمد ابناي منها ... فأيكم له سهم كسهمي

سبقتكم إلىٰ الإسلام طرًّا ... غلامًا ما بلغت أوان حلمي

❁ **قوله**: « فَحُبُّهُ... »:

أي: حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. «**كحبهم**»؛ أي: كحب الخلفاء الراشدين. «**حتمًا وجب**» علىٰ جميع الأمة باتفاق الأئمة، «**ومن تعدىٰ**» في حبه، وغلا فيه وجعل له تصرفًا بالأحياء ينفعهم أو يضرهم، أو لم يقل بفضل الخلفاء الراشدين علىٰ ترتيب الخلافة. «**أو قلا**» هم؛ أي: أبغضهم، أو أبغض واحدًا منهم، «**فقد كذب**» في كل واحد من هاتين الخصلتين المذمومتين. خصلتي الإفراط؛ أي: تجاوز الحد، والتفريط؛ أي: التقصير في حقهم وبغضهم رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين.

❁ **قوله**: « وَبَعْدُ ... »:

أي: بعد الخلفاء الراشدين، «**فالأفضل**» من سائر الصحابة «**باقي العشرة**» المشهود لهم

بالجنة والمبشرين بها بما رواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف، وابن ماجه عن سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة في الجنة**».

فهؤلاء هم العشرة المبشرون بالجنة رضوان الله تعالىٰ عنهم أجمعين، ونذكر شيئًا من مآثر الستة الباقين من العشرة لمزيد الإيضاح والتبيين فنقول:

أحدهم: أبو محمد طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، أسلم قديمًا علىٰ يد أبي بكر الصديق، وشهد المشاهد كلها غير بدر؛ لأن النبي ﷺ أنفذه مع سعيد بن زيد يتعرفان خبر العير التي كانت لقريش مع أبي سفيان بن حرب، فعادا يوم اللقاء ببدر، وثبت مع النبي ﷺ يوم أُحد ووقاه بيده فشلت أصبعه، وجرح يومئذٍ أربع وعشرين جراحة، وسماه النبي عليه السلام طلحة الخير، قتل رضي الله عنه يوم وقعة الجمل يوم الخميس لعشر بقين من جمادي الآخرة سنة ست وثلاثين.

وثانيهم: أبو عبد الله الزبير بن العوام القرشي الأسدي، وأمة صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ ، أسلم قديمًا علىٰ يد أبي بكر الصديق، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، وهو أول من سل السيف في سبيل الله، وثبت مع النبي ﷺ يوم أحد. قتل في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين.

وثالثهم: أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك القرشي الزهري، أسلم قديمًا علىٰ يد أبي بكر، وقال: كنت ثالثًا في الإسلام، وأنا أول من رمىٰ بسهم في سبيل الله، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، مات رضي الله عنه بالعقيق قريبًا من المدينة، فحمل علىٰ رقاب الرجال إلىٰ المدينة، وصلىٰ عليه مروان بن الحكم، وهو يومئذ والي المدينة من قبل معاوية، ودفن بالبقيع، وذلك سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة سبع وخمسين.

ورابعهم: أبو الأعور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، قال: ابن عبد البر: هو ابن عم عمر ابن الخطاب، أسلم قديمًا وشهد المشاهد كلها غير بدر كما تقدم. مات بالعقيق فحمل إلىٰ المدينة،

ودفن بها سنة إحدىٰ وخمسين، وقيل: سنة اثنتين وخمسين.

وخامسهم: أبو محمد عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أسلم قديمًا علىٰ يد أبي بكر، وهاجر إلىٰ الحبشة الهجرتين، وشهد المشاهد كلها وثبت مع النبي ﷺ يوم أُحد، وصلىٰ رسول الله ﷺ خلفه يومًا في غزوة تبوك وأتم ما فاته. مات سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع.

وسادسهم: أمين الأمة أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي الفهري، أسلم مع عثمان بن مظعون، وهاجر إلىٰ الحبشة الهجرة الثانية، وشهد المشاهد كلها وثبت مع رسول الله ﷺ يوم أُحد، ونزع الحلقتين اللتين دخلتا في وجه رسول الله ﷺ يوم أُحد من حلق المغفر بغية فوقعت ثنيتاه، فكان أحسن الناس همة. مات في طاعون عمواس بالأردن سنة ثماني عشرة، ودفن هناك رضي الله عنه.

ثم ذكر من يلي العشرة في الفضيلة بقوله: «**فأهل**» غزوة «**بدر**» التي أعز الله بها الإسلام، وأذل بها عبدة الأصنام.

وبدر: قرية كانت مشهورة علىٰ نحو أربع مراحل من المدينة، وكانت وقعة بدر نهار الجمعة لسبع عشرة خلت من شهر رمضان من السنة الثانية من الهجرة، وكان عدة المسلمين ثلاثمائة وبضعة عشر رجلًا، واستشهد من المسلمين في وقعة بدر أربعة عشر رجلًا: ستة من المهاجرين، وثمانية من الأنصار، وقُتل من الكفار سبعون وأسر سبعون.

«**ثم**» بعد «**أهل**» بدر فالأفضلية ثابتة لأهل بيعة الرضوان تحت «**الشجرة**» المعهودة، وهي من شجر الطلح، وأهل بيعة الرضوان هم أصحاب الحديبية.

قال ياقوت: اختلفوا فيها. فمنهم من شددها، ومنهم من خففها، فروي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: الصواب تشديد الحديبية، وتخفيف الجعرانة، وخطأ من نص علىٰ تخفيفها، وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة، سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها، وبين الحديبية ومكة مرحلة، وبينها وبين المدينة تسع مراحل، وفي الحديث أنها بئر، وبعض الحديبية في الحل، وبعضها في الحرم، وهو أبعد الحل من البيت، انتهىٰ ملخصًا.

وسببها: أن قريشًا لما منعت النبي ﷺ والمسلمين من دخول المسجد الحرام بعث عليه الصلاة والسلام عثمان بن عفان إلىٰ قريش ليخبرهم أنهم لم يأتوا لقتال، وإنما جاءوا عمارًا، وأمره أن يدعوهم إلىٰ الإسلام، ثم بلغه عليه السلام أن عثمان قتلته قريش، فدعا الناس إلىٰ البيعة، وقال: «**لا نبرح حتىٰ نناجز القوم**»(٥٥٢) فبايعوه.

وضرب عليه الصلاة والسلام بإحدىٰ يديه علىٰ الأخرىٰ عن عثمان، وقال: «**اللهم إن عثمان في حاجتك وحاجة رسولك**»(٥٥٣) ثم تبين كذب الخبر بقتل عثمان، فقدم علىٰ النبي ﷺ هو ومن معه بعد البيعة وكانوا عشرة، ثم كانت الهدنة بينه عليه الصلاة والسلام وبين قريش، ووقع الصلح علىٰ أن يرجع ويعتمر من العام المقبل، فرجع عليه السلام، وذلك سنة ست من الهجرة، ثم اعتمر عمرة القضية -وتسمىٰ عمرة القضاء- سنة سبع من الهجرة، والله أعلم.

۞ **قوله**: « وَقِيل أَهْلُ...»:

غزوة جبل «**أحد**» سمي بذلك لتوحده وانقطاعه عن جبال أخر هناك وهو الذي قال فيه ﷺ «**أحد جبل يحبنا ونحبه**»(٥٥٤).

وكانت هذه الوقعة يوم السبت في شوال سنة ثلاث من الهجرة وسببها أنه لما قتل الله من قتل من الكفار يوم بدر، ورجع من بقي منهم إلىٰ مكة، وجدوا العير التي قدم بها أبو سفيان من الشام سالمة موقوفة في دار الندوة، فمشت أشراف قريش ممن أصيب آباؤهم وأبناؤهم وإخوانهم إلىٰ أبي سفيان فقالوا: نحن طيبو الأنفس بأن نجهز بربح هذه العير جيشًا إلىٰ محمد. فقال أبو سفيان: أنا أول من أجاب إلىٰ ذلك، وبنو عبد المطلب معي ففعلوا ذلك، وكانت العير ألف بعير والمال

---

(٥٥٢) أخرجه الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»(١١/٣٤٧)، وابن كثير في «تفسيره»(٤/٢٣٦)،والبغوي في«معالم التنزيل»(١/ ٣٠٤)، والألوسي في « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»(٢٦/١٠٦).

(٥٥٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط»، برقم (٧٢٩١)، وابن أبي شيبة، برقم(٣٢٠٤١)، وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥٥٤) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: خرص التمر، برقم (١٤٨١)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: أحد جبل يحبنا ونحبه، برقم (١٣٩٢)، وغيرهما من حديث أبي حميد رضي الله عنه.

خمسين ألف دينار، فسلم إلى أهل العير رءوس أموالهم، وعزلت الأرباح، وكانوا يربحون في تجارتهم الدينار دينارًا، وجهزوا الجيش وفيهم نزلت ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٦].

وخرجت قريش ومن تابعها من القبائل فساروا حتىٰ وصلوا إلىٰ أُحد، وخرج عليهم رسول الله ﷺ، واقتتل الفريقان، فقتل من المسلمين سبعون رجلًا، وقتل من المشركين ثلاثة وعشرون رجلًا، وقتل رسول الله ﷺ بيده الكريمة أُبي بن خلف، وانهزم المسلمون في هذه الوقعة إلا رسول الله ﷺ وبعض الصحابة فلم ينهزموا، وسبب هذا الانكسار مخالفة أمر رسول الله ﷺ، وقد عفا الله عنهم بنص القرآن.

وإذا تدبرنا ما حل بالمسلمين في هذه الأزمان من تغلب الكفار عليهم، وجدنا ذلك بسبب مخالفته أمر الله، فلا عز للمسلمين إلا بالتمسك بكتابهم، وبما جاء به نبيهم من السنة الصحيحة، ولنا في قصة أحد أعظم عبرة، فأهل هذه الغزوة قيل: هم «**المقدمة**» في الزمن والأفضلية «**والأول**»، وهو تقديم أهل البيعة في الأفضلية علىٰ أهل غزوة أُحد «**أولىٰ**» وأحق بذلك؛ لورود «**النصوص المحكمة**» من الكتاب والسنة، فقد رضي الله عنهم كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

وروىٰ الترمذي وغيره عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر**»[٥٥٥]، ومن ثم قال ابن عبد البر: ليس في غزواته ﷺ ما يعدل بدرًا أو يقرب منها إلا غزوة الحديبية.

وصاحب الجمل الأحمر رجل أضل بعير له فدخل في العسكر يتطلبه -ولم يكن من المسلمين- فبلغه ما قال رسول الله ﷺ فقيل له: اذهب يستغفر لك رسول الله ﷺ، فقال: لأن

(٥٥٥) أخرجه مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، برقم(٢٧٨٠)، والترمذي، كتاب: المناقب، باب: (٥٩)، برقم (٣٨٦٣)، وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أجد ضالتي أحب إلي من أن يستغفر لي، فبينما هو سائر إذا زلقت به نعله فتردىٰ فمات، فما علم به حتىٰ أكلته السباع، والرجل من بني ضبة من أهل سيف البحر[٥٥٦].

قوله: «وَعَائِشَةْ...»:

أي: الصدّيقة بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم المؤمنين عقد عليها رسول الله ﷺ وهي بنت ست سنين قبل الهجرة، ودخل بها بالمدينة في السنة الأولىٰ وهي بنت تسع سنين، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة، وتوفيت بالمدينة سنة ثمان وخمسين، وأوصت أن يصلي عليها أبو هريرة ودفنت بالبقيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فهي أفضل نسائه ﷺ «**في العلم**» النافع حتىٰ كان الأكابر من أصحاب النبي ﷺ إذا أشكل عليهم أمر من الدين استفتوها فيجدون علم ذلك عندها.

وقد اختلف العلماء في المفاضلة بين عائشة وخديجة.

قال ابن القيم: وسألت شيخنا عنهما فقال: اختص كل واحدة منهما بخاصة. فلهذا قال «**مع خديجة**» بنت خويلد الأسدية أم المؤمنين، تزوجها رسول الله ﷺ وهو ابن خمس وعشرين سنة، وهي أول أزواجه وبقيت معه إلىٰ أن أكرمه الله بالرسالة، فآمنت به ونصرته، وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين، ولم يتزوج عليها غيرها، وكل أولاده منها إلا إبراهيم فمن سريته مارية القبطية، فخديجة أفضل نسائه ﷺ «**في السبق**» إلىٰ الإسلام

«**فافهم**»: فهم تحقيق. «**نكتة النتيجة**»؛ أي: أثر فائدة الخلاف، فإن النكتة أثر قليل كالنقطة، والنتيجة عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتها، كقولنا في القياس الاقتراني من الشكل الأول: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث، وقولهم لذاتها يخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لا لذاتها بل لأمر خارج، كقولهم: زيد مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر ينتج زيد مساوٍ لبكر، فليس هذا قياسًا اصطلاحًا؛ لعدم تكرر الحد الوسط، وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل.

---

(٥٥٦) قال القاضي عياض: قيل: هذا الرجل هو الجد بن قيس المنافق. انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»(٤/ ٢١٤٤).

وقد اختلف علماء المعقول في الارتباط بين الدليل والنتيجة على أقوال أشار إليها صاحب السلم بقوله:

وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت
عقلي أو عادي أو تولد أو واجب والأول المؤيد

والمراد بها هنا: الحكم المتولد من القضيتين بالتفصيل في التفصيل.

• **قال العلامة ابن قاسم:**

قوله: «وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ...»:

«أل» للعهد الذهني؛ أي: ليس في هذه الأمة بالتحقيق الثابت، المنصوص في الفضل بجميع أنواع الفضائل، والشجاعة، والعلم، وكمال العقل، وبذل المعروف، وغير ذلك من مكارم الأخلاق؛ كأبي بكر بن عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، الصديق رضي الله عنه؛ أول الناس إيمانًا بالنبي ﷺ، وتصديقًا له، صحبه من حين أسلم إلى أن توفي، وشهد معه المشاهد كلها وكان خليفته الراشد، ومناقبه أشهر من أن تذكر.

أفضل الناس بعد الأنبياء، بإجماع أهل السنة والجماعة، قال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٧، ١٨]، وحكى ابن الجوزي الإجماع، أنها نزلت في حقه؛ وأنفق ماله على رسول الله ﷺ؛ ولما قيل له: من أحب الناس إليك؟ قال: «أبو بكر»[٥٥٧]. وقال: «**لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا، لأتخذت أبا بكر خليلًا**»[٥٥٨]. توفي رضي الله عنه، وله ثلاث وستون، وكانت خلافته سنتين وأشهرًا، ودفن بجنب النبي ﷺ.

---

(٥٥٧) أخرجه بمعناه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا»، برقم (٣٦٦٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم (٢٣٨٤)، وغيرهما من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٥٥٨) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا»، برقم (٣٦٥٦)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

❁ قوله: « وَبَعْدَهُ الفَارُوقُ مِنْ غَيرِ افْتِرَا »:

أي: وبعد أبي بكر في الأفضلية، المحدث الملهم: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزىٰ ابن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب الفاروق رضي الله عنه، سمي فاروقًا؛ لأن الله فرق به بين الحق والباطل، أو لأنه أعلن بالإسلام، والناس يخفونه، أسلم في السادسة من البعثة، وله سبع وعشرون سنة، قال ابن مسعود: مازلنا أعزة منذ أسلم عمر؛ وفي الصحيح: أنه عليه السلام قال: «**إن يكن في أمتي محدثون فعمر**»[٥٥٩]، وقال: «لو لم أبعث فيكم لبعث عمر»[٥٦٠] . وفي فضله أحاديث كثيرة.

ولي الخلافة بعد الصديق، سنة ثلاث عشرة، وقام أتم قيام، وفي أيامه كانت فتوح الأمصار، وكان أفضل هذه الأمة بعد الصديق، بإجماع السلف ، « **من غير افتراء**»؛ أي: كذب؛ مات شهيدًا، طعنه أبو لؤلؤة في المسجد، سنة ثلاث وعشرين، ودفن في الحجرة النبوية، بجنب أبي بكر، مع النبي صلى الله عليه وسلم.

❁ قوله: « وَبَعْدَهُ عُثْمانُ فَاترِكِ المِرَا »:

أي: وبعد أمير المؤمنين عمر، في الأفضلية، عثمان بن عفان بن الحارث بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ولد في السادسة من الفيل؛ وأسلم قديمًا؛ وهاجر الهجرتين؛ وتزوج بنتي

---

(٥٥٩) أخرجه -بنحوه- البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، برقم (٣٤٦٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٦٠) أخرجه أحمد بن حنبل في« فضائل الصحابة»، برقم(٦٧٦)، عن عقبة بن عامر، وقال الهيثمي في «المجمع»(٩/ ٦٨): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف»، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه،وقال الشيخ محمد طاهر الفتني في «تذكرة الموضوعات»(١/ ٦٨٠): منكر والمعروف «لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب» حسنه الترمذي؛ وقال العجلوني في «كشف الخفاء»(٢/ ١٠٩٠): «ويشهد له ما رواه أحمد والترمذي والحاكم عن عقبة بن عامر بلفظ لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب وبسنده ضعيف».

قلت والحديث الذي استشهد به العجلوني-أعني حديث« لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب»- حسنه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم(٥٢٨٤)، و«الصحيحة»، برقم(٣٢٧).

رسول الله ﷺ فسمي ذا النورين، وجمع القرآن، وجهز جيش العسرة.

ولي الخلافة بعد عمر بإجماع الصحابة؛ «**فاترك المراء**»؛ أي: الجدال، وفضائله أكثر من أن تحصر، استشهد في داره سنة خمس وثلاثين، وله بضع وثمانون.

۞ **قوله**: « وَبَعْدُ فَالفَضلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ...»:

أي: وبعد عثمان؛ فالفضل الشامخ باتفاق السلف؛ «حقيقًا»؛ أي: في حقيقة الأمر، لعلي من أبي طالب، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، فاسمع نظامي هذا، الذي أدرجت في عقيدة السلف؛ «**للبطين**»؛ أي: العظيم البطن، «**الأنزع**»: المنحسر شعر رأسه مما فوق الجبين.

وكان رضي الله عنه أنزع الشعر، له بطن، «**مجدل الأبطال**»: جدله صرعه؛ أي: ملقي الأبطال على الأرض، جمع بطل [وهو] الشجاع، وكان قتل من الأبطال عدة، منهم الوليد ومرحب وغيرهما، «**ماضي العزم**» إشارة إلى شدة قوته؛ ومضي في الأمر نفذ؛ والعزم الجد والصبر، مفرج؛ أي: كاشف الأوجال الهموم، والغموم في المواقف الصعبة، وافي الحزم، إشارة على وفرو عقله، والحزم ضبط الرجل أمره .

۞ **قوله**: «وَافِي النَّدَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ مُرْدِي العِدَىٰ...»:

أي: كثير السخاء، مظهر العلوم، والفهوم؛ مهلك أعدائه ومتلفهم، «**مجلي الصدىٰ**»: مزيل الصدىٰ؛ أي: العطش، والأولىٰ «جالي» والمراد: كاشف الكرب؛ «**يا ويل**»:، دعاء بالحزن والهلاك لإنسان في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه «**اعتدىٰ**»: بانتقاصه، وهضم حقوقه، أو غلا فيه، ومناقبه وفضائله شهيرة.

بايعه الناس بالمدينة، بعد قتل عثمان رضي الله عنهما؛ واتفق السلف على فضله وخلافته، بعد عثمان، وأقروا بأن معاوية رضي الله عنه، ليس كفؤًا لعلي في الخلافة، ولا يجوز: أن يكون معاوية خليفة، مع إمكان استخلاف علي؛ لسابقته وعلمه، ودينه وشجاعته، وسائر فضائله، ولما قتل عثمان لم يبق لها معين إلا علي.

وإنما وقع ما وقع بسبب قتل عثمان، فرأىٰ علي: أن لهؤلاء شوكة، وهم خارجون عن طاعته،

فقام ليردوا إلىٰ الواجب؛ وهم رأوا: أن عثمان قتل مظلومًا، وقتلته في عسكر علي، وهم غالبون لهم شوكة؛ وعلي يحلف -وهو البار الراشد، بلا يمين- أنه لم يقتله ولا رضي بقتله، ولم يمالئ علىٰ قتله، وهذا معلوم بلا ريب.

ثم إن طلحة والزبير رضي الله عنهما خرجا إلىٰ مكة وسارا بعائشة رضي الله عنها إلىٰ البصرة فخرج علي رضي الله عنه إلىٰ العراق، ولم يقصدوا القتال ابتداء، وإنما صارت وقعة الجمل بغير اختيار، وكانوا قد اتفقوا علىٰ المصالحة وإقامة الحدود علىٰ قتلة عثمان رضي الله عنه.

فتواطأت القتلة، علىٰ إقامة الفتنة، فحلموا علىٰ طلحة والزبير وأصحابهما فحملوا هم دفعًا عنهم؛ وأشعروا عليًّا إنما حمل عليه، فحمل علي دفعًا عن نفسه؛ وكان كل منهم دفع الصيال، لا لابتداء القتال.

وكذلك خرج معاوية رضي الله عنه، ومن معه من أهل الشام، فالتقوا بصفين، وقتل عمار وكان مع علي، وقد قال فيه ﷺ «**تقتلك الفئة الباغية**» (٥٦١). وإن كانوا لم يقصدوا القتال ابتداء، وإنما آثاره أهل الفتنة، وعلي ومعاوية رضي الله عنهما أطلب لكف الدماء، من أكثر المقتتلين، لكن غُلبَا فيما وقع، والفتنة إذا ثارت، عجز الحكماء عن إطفاء نارها.

واتفق السلف: أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم، ومعاوية رضي الله عنه مجتهد مخطئ، وسابقته وفضائله مشهورة.

قوله: «فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ...»:

أي: فحب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، كحب الخلفاء الراشدين أبي بكر، وعمر، وعثمان، حتمًا وجب علىٰ جميع الأمة باتفاق الأئمة، ومن تعدىٰ في حبه، أو لم يقل بفضل الخلفاء علىٰ ترتيب الخلافة، أو قلاهم؛ أي: أبغضهم، أو واحدًا منهم، فقد كذب في كل واحدة من الخصلتين، من

---

(٥٦١) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: التعاون في بناء المسجد، برقم (٤٧٧)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتىٰ يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنىٰ أن يكون مكان الميت من البلاء، برقم (٢٩١٥)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

تعديه في الحب، أو بغضه لهم لأول لأحدهم رضي الله عنهم أجمعين.

۞ **قوله:** «وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ بَاقِي العَشَرَة»:

أي: وبعد الخلفاء الراشدين، فالأفضل من سائر الصحابة، باقي العشرة المشهود لهم بالجنة، وتوفي رسول الله ﷺ، وهو عنهم راض؛ وروى الترمذي، وأبو داود، وغيرهما: أنه ﷺ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة ابن الجراح في الجنة**»(٥٦٢). وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة.

وأحد الستة: طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، أسلم قديمًا وشهد المشاهد كلها غير بدر، وثبت مع النبي ﷺ يوم أحد ووقاه بيده، وشلت إصبعه، وجرح يومئذ أربعًا وعشرين جراحة، وسماه النبي ﷺ: «**طلحة الخير**»(٥٦٣) وقتل في وقعة الجمل، وله أربع وستون.

الثاني: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، حواري رسول الله ﷺ وأمه صفية عمة رسول الله ﷺ، أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، أول من سل السيف في سبيل الله، وثبت يوم أحد، وقتل في وقعة الجمل، وله أربع وستون.

الثالث: سعد بن أبي وقاص، مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة، أسلم قديمًا أول من رمى بسهم في سبيل الله، وشهد المشاهد كلها، قال له النبي ﷺ يوم أحد: «**ارم ارم فداك أبي وأمي**»(٥٦٤). مات بقصره في العقيق، ودفن بالبقيع سنة إحدى وخمسين، وله بضع وسبعون.

---

(٥٦٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب: في الخلفاء، برقم (٤٦٤٩)، الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، برقم (٣٧٤٨)، أحمد (١/ ١٨٨)، وغيرهم من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي»، برقم (٢٩٤٧).

(٥٦٣) أخرجه الحاكم (٣/ ٤٢٢)، والطبراني، برقم (١٩٧)، وبرقم (٢١٨)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٠٥): «رواه الطبراني ... وفيه من لم أعرفهم وسليمان بن أيوب الطلحي وثق وضعف».

(٥٦٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد و السير، باب: المجن، ومن يترس بترس صاحبه، برقم (٢٩٠٥)، =

الرابع: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزىٰ، أسلم قديمًا، وشهد المشاهد كلها غير بدر، فإنه كان مع طلحة يطلبان خبر عير قريش، وضرب لهما بسهميهما، مات بالعقيق، ودفن بالمدينة سنة إحدىٰ وخمسين، وله بضع وسبعون.

الخامس: عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة، أسلم قديمًا الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، وثبت يوم أحد وجرح عشرين جراحة أو أكثر، وعرج، مات سنة اثنتين وثلاثين، وله اثنتان وسبعون.

السادس: أمين الأمة، أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن وهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر، هاجر إلىٰ الحبشة الهجرة الثانية، وشهد المشاهد كلها، وثبت يوم أحد، ونزع الحلقتين اللتين دخلتا في وجه رسول الله ﷺ من حلق المغفر، فوقعت ثناياه، مات في طاعون عمواس بالأردن، سنة ثماني عشرة.

قوله: «فَأَهْلُ بَدْرٍ ثُمَّ أَهْلُ الشَّجَرَةْ»:

أي: وبعد العشرة، الذين يلونهم في الأفضلية: أهل غزوة بدر العظمىٰ، وهي البطشة الكبرىٰ، ويوم الفرقان؛ لأن الله فرق فيها بين الحق والباطل، أعز فيها أهل الإسلام، وقمع عبدة الأصنام، و«بدر» قرية مشهورة علىٰ نحو أربع مراحل من المدينة، وكانت وقعة بدر نهار الجمعة، لسبع عشرة خلت من رمضان، من السنة الثانية من الهجرة.

وكان عدد المسلمين ثلاثمائة وبضعة عشر رجلًا، والمشركون ألف وزيادة، واستشهد من المسلمين أربعة عشر رجلًا، وقتل من الكفار سبعون، وأسر سبعون، وفي الصحيح: «**إن الله اطلع علىٰ أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم**»[٥٦٥]. وأخرج أحمد بسند صحيح، من

=

ومسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، برقم (٢٤١١)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

(٥٦٥) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، برقم (٤٥١١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، وقصة حاطب بن أبي بلتعة، برقم (٢٤٩٤)، =

حديث جابر: «**لن يدخل النار رجل شهد بدرًا أو الحديبية**»[٥٦٦].

قوله: « ثُمَّ أَهْلُ الشَّجَرَةْ »:

أي: ثم بعد أهل بدر في الأفضلية، أهل بيعة الرضوان تحت «الشجرة» سمرة بالحديبية، سميت ببئر هناك، علىٰ مرحلة من مكة، وأمر عمر رضي الله عنه بقطع تلك الشجرة، وإخفاء مكانها، خشية الافتتان بها، لما بلغه أن أناسًا يذهبون إليها فيصلون تحتها، ويتبركون بها، وقال: كان رحمة من الله؛ يعني: إخفاؤها.

وسبب البيعة: أن قريشًا لما منعت رسول الله ﷺ من دخول المسجد الحرام، بعث عثمان لهم ليخبرهم، أنهم إنما جاءوا للعمرة، وأمره أن يدعوهم إلىٰ الإسلام، ثم بلغه أنهم قتلوه، فدعا الناس إلىٰ البيعة؛ وقال: «**لا نبرح حتىٰ نناجز القوم**»[٥٦٧] فبايعوه وكانوا ألفًا وأربعمائة، ثم تبين كذب الخبر، وقدم عليه عثمان ووقع الصلح علىٰ أن يرجع، ويعتمر من العام المقبل، وذلك سنة ست، فرجع ثم اعتمر عمرة القضية.

قوله: « وَقِيل أَهْلُ أُحُدِ الـمُقدَّمَةْ... »:

أي: وقيل: أهل غزوة جبل أُحد المقدمة في الزمن، وفي الأفضلية علىٰ أهل البيعة؛ والأول: وهو تقديم أهل البيعة في الأفضلية علىٰ أهل غزوة أُحد، أولىٰ وأحق؛ لورود النصوص المحكمة، من الكتاب والسنة؛ وكانت غزوة أُحد سنة ثلاث؛ سمي أُحدًا لتوحده عن الجبال؛ بينه وبين المدينة أقل من فرسخ، في شماليها إلىٰ الشرق؛ وفي الصحيح من حديث أبي هريرة: «أحد جبل

=

وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

(٥٦٦) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٦)، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢١٦٠)، و«صحيح الجامع»، برقم (٥٢٢٣).

(٥٦٧) أخرجه الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»(١١/ ٣٤٧)، وابن كثير في «تفسيره»(٤/ ٢٣٦)،والبغوي في«معالم التنزيل»(١/ ٣٠٤)، والألوسي في « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»(٢٦/ ١٠٦).

يحبنا ونحبه»(٥٦٨) .

وسبب الغزوة: لما قتل الله من قتل من الكفار يوم بدر، سارت قريش ومن تابعها، حتىٰ وصلوا إلىٰ أحد؛ وخرج عليهم رسول الله ﷺ واقتتل الفريقان، وهُزِمَ المشركون، ثم وقع في المسلمين هزيمة، بسبب مخالفة أمر رسول الله ﷺ لبعضهم أن لا يبرحوا، وقد عفا الله عنهم بنص القرآن.

واستشهد من المسلمين سبعون، منهم حمزة، وفيهم أنزل الله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[آل عمران: ١٦٩]، وفي «صحيح مسلم»: أنه عليه السلام إذا زارهم يقول: «السلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبىٰ الدار»(٥٦٩) وقتل من المشركين ثلاثة وعشرون.

وأما أهل الشجرة، فقد وردت النصوص المحكمة في فضلهم، قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[الفتح: ١٨]، وبذلك حصل الفتح، والخير الكثير، والمراد بالفتح: صلح الحديبية، والذين بايعوه هم الذين فتحوا خيبر، ثم حصل فتح مكة في السنة الثامنة.

❁ **قوله:** «وَعَائِشَةٌ فِي العِلْمِ مَعَ خَدِيجَةٌ...»:

أي: وعائشة الصديقة، بنت الصديق، أم المؤمنين، وحبيبة رسول رب العالمين، عقد عليها وهي بنت ست أو سبع، وبنىٰ بها وهي بنت تسع، وتوفيت بالمدينة، سنة ثمان وخمسين رضي الله عنهاوأرضاها أفضل نسائه ﷺ في العلم، والفقه، وحمل الدين، وتبليغه إلىٰ الأمة، فلها من الفضل في ذلك، ما ليس لغيرها من سائر أزواجه؛ مع أن خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد

---

(٥٦٨) سبق تخريجه.

(٥٦٩) أخرجه أحمد(٢/ ١٦٨)، وابن حبان، برقم(٧٤٢١)، والبزارفي «مسنده»، برقم(٢٤٥٧)، وعبد الرزاق، برقم(٦٧١٦)، وغيرهم من حديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في الصحيحة، برقم(٢٥٥٩).

قلت: ولم أقف عليه بهذا اللفظ في« صحيح مسلم» كما قال الشارح رحمه الله.

العزى، تزوجها ﷺ وهو ابن خمس وعشرين، وآمنت به وصدقته ونصرته، وكانت له وزير صدق؛ وتأثيرها في أول الإسلام، وقيامها في الدين، لم تشركها فيه عائشة، ولا غيرها من أمهات المؤمنين، فهي أفضل نساء النبي ﷺ، في السبق إلى الإسلام، وموازرة رسول الله ﷺ.

«**فافهم**»: فهم تحقيق وإذعان، نكتة النتيجة؛ أي: أثر فائدة الخلاف؛ والناتج أن خديجة أفضل بحسب السبق، والموازرة؛ وعائشة: بالعلم ومحبة الرسول ﷺ، وتفضيلها على سائر أزواجه؛ وفي «الصحيحين»: «**إن الله بعث إلي خديجة بالسلام وبشرها ببيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب**»(٥٧٠). وعائشة: سلم عليها جبرائيل، على لسان رسول الله ﷺ، ولم يتزوج بكرًا غيرها، وقال: «**فضل عائشة على النساء، كفضل الثريد على سائر الطعام**»(٥٧١). وأنزل في براءتها آيات تتلى إلى يوم القيامة، وشهد بأنها من الطيبات ومناقبها، وسائر أزواج النبي ﷺ كثيرة شهيرة.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: «في ذكر الصحابة الكرام»:

الصحابي والصاحب الصحب والصحابة لرسول الله ﷺ كلهم لهم ميزة على غيرهم، فالصاحب في غير صحابة الرسول ﷺ هو من كثرت ملازمته لصاحبه، أما الصحابي للرسول عليه الصلاة والسلام فهو: «**من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مؤمنًا به ولو حكمًا ومات على ذلك**».

فخرج بقولنا: «من اجتمع» من أسلم في عهد الر سول ﷺ وآمن به لكن لم يجتمع به، مثل أن يكون أقبل على المدينة ليبايع النبي ﷺ فمات الرسول عليه الصلاة والسلام قبل أن يصل؛

---

(٥٧٠) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: تزويج خديجة وفضلها، برقم (٣٨٢٠)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل خديجة رضي الله عنها، برقم (٢٤٣٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٧١) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة، برقم (٣٧٦٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، برقم (٢٤٣١)، وغيرهما من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

فهذا ليس بصحابي، وإن كان قد أسلم في عهد النبي ﷺ؛ لكنهم اصطلحوا على أن يسموه مخضرمًا، ومرتبته بين الصحابة الخلص، وبين التابعين الخلص؛ لأنك إن نظرت إلى كونه أسلم في عهد الرسول ألحقته بالصحابة، وإن نظرت إلى أنه لم يجتمع به ألحقته بالتابعين؛ ولهذا كان في منزلة بين منزلة الصحابة والتابعين ويسمى مخضرمًا.

وما رواه عن النبي ﷺ فإنه يعتبر منقطعًا؛ لأنه لم يجتمع بالرسول ﷺ.

وقولنا: «مؤمنًا به» خرج بذلك من اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بغيره، ولما مات الرسول ﷺ آمن به؛ فهذا ليس بصحابي لأنه حين اجتماعه به لم يكن مؤمنًا به.

ودخل في قولنا: «من اجتمع بالنبي» من كان أعمى واجتمع بالرسول ﷺ، فإنه يكون صحابيًّا، وبهذا يكون قولنا: «ومن اجتمع به» أحسن من قول بعض العلماء: «من راه مؤمنا به»، لأننا لو قلنا: «من رآه» خرج بذلك الأعمى.

وقولنا: «ولو حكمًا» دخل فيه الصبي الذي في المهد إذا اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام، كما لو جيء بصبي من أبناء المسلمين إلى الرسول ﷺ ثم مات النبي قبل أن يميز هذا الصبي، فإن هذا مؤمن بالرسول ﷺ حكمًا وقلبًا؛ لأنه صبي لا عقل له، لكنه مؤمن بإيمان أبويه وعلى هذا فمحمد بن أبي بكر الذي ولد في حجة الوداع يعتبر صحابيًّا.

وقولنا: «ومات على ذلك» دخل فيه من ارتد ثم رجع إلى الإسلام ومات على الإسلام، فإنه يكون صحابيًّا؛ فالردة لا تبطل الصحبة إلا أن يموت على الردة، كما أنها لا تبطل الأعمال الصالحة إلا أن يموت عليها لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وخرج به من اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام مؤمنًا به ثم ارتد ومات على الردة، فإنه لا يكون صحابيًّا.

أما من اجتمع بالنبي ﷺ قبل البعثة ثم لم يره بعد وآمن لا يكون صحابيًّا، لأنه اجتمع بالنبي ﷺ قبل النبوة، ونحن ذكرنا أن الصحابي «من اجتمع بالنبي»؛ أي: بوصفه نبيًّا لا بوصفه رجلًا سينبأ، فمن اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بالرسول، وقال: هذا هو النبي الذي بشرت به

التوراة والإنجيل فآمن بالرسول لكن بعد بعثة الرسول لم يره، فإنه لا يعتبر صحابيًّا؛ لأنه آمن بالرسول ﷺ قبل أن يكون نبيًّا.

وهكذا نقول في الأعمال كلها، فلو أن الإنسان ارتد ثم عاد إلىٰ الإسلام ومات علىٰ الإسلام، فإن أعماله السابقة للردة تبقىٰ صحيحة مقبولة، إذا تمت فيها شروط القبول، فإذا حج الإنسان ثم ارتد بترك الصلاة مثلًا، ثم عاد إلىٰ الإسلام ومات علىٰ الإسلام قد يؤمر بإعادة الحج؛ لأن الردة لا تبطل الأعمال إلا إذا مات وهو علىٰ الكفر.

أما الصحبة في حق غير الرسول ﷺ فإنها لا تكون إلا بملازمة طويلة يستحق أن يسمىٰ الإنسان بها صاحبًا، فلو اتفق شخص مع آخر في سفر فوصلا إلىٰ المدينة وتفرقا، فإن ذلك لا يعد صحبة إلا مقيدة، فيقال: صحبته في السفر المعين، أو صحبته في الحج، أو ما أشبه ذلك.

۞ **قوله**: « وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَالصِّدِّيقِ »:

هذه الأمة أفضل الأمم ولله الحمد، ودليل ذلك من القرآن والسنة؛ قال تعالىٰ: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١١٠] وقال النبي ﷺ «**إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها علىٰ الله**» (٥٧٢).

ثم إن خير هذه الأمة الصحابة ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم؛ لقول النبي ﷺ «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**» (٥٧٣).

ثم إن الصحابة المهاجرين أفضل من الأنصار؛ لأن المهاجرين جمعوا بين النصرة والهجرة، فقد هاجروا أوطانهم وأموالهم وأهليهم إلىٰ الله ورسوله، ونصروا الله ورسوله، قال الله تعالىٰ في وصف المهاجرين: ﴿**وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ**﴾ [الحشر: ٨] فنص علىٰ الهجرة ونص

---

(٥٧٢)سبق تخريجه.

(٥٧٣)أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جورٍ إذا أُشهد، برقم (٢٦٥٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

على النصرة، فهم رضي الله عنهم أفضل من الأنصار، وهذا من حيث الجنس.

ثم إن أفضل المهاجرين الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي.

وأفضل هؤلاء الأربعة كما قال المؤلف: «**وليس في الأمة**»؛ أي: أمة محمد ﷺ«**بالتحقيق**»؛ أي: بالقول المحقق، الذي دلت عليه النصوص في الكتاب والسنة، «**في الفضل والمعروف كالصديق**» الفضل: بذل الخير والإحسان؛ من العلم والمال وغير ذلك، و**المعروف**: ضد المنكر.

فهو جامع رضي الله عنه بين العدل الذي هو المعروف، وبين الفضل الذي هو الإحسان، ويدل لذلك أن الله تعالى لم يصف أحدًا من الصحابة بأنه صاحب رسول الله ﷺإلا أبا بكر، قال الله تعالى: ﴿**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾ [التوبة: ٤٠] وهذه منقبة عظيمة لم ينلها إلا من هو أهل لها، وهو أبو بكر رضي الله عنه، قال تعالى: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٤] وهو أعلم سبحانه، حيث يجعل فضله؛ فهذا الفضل العظيم الذي لأبي بكر لم ينله أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «**لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته**»[٥٧٤]، وقال: «**لا يبقين في المسجد باب ولا خوخة إلا سدت إلا باب أبي بكر**»[٥٧٥]، وقال معلنًا على المنبر: «**إن أمن الناس علي بماله وصحبته أبو بكر**»[٥٧٦]، فلا يقال بعد هذا إن غيره أفضل منه، مع أن المنة حقيقة للرسول عليه الصلاة والسلام، فكون أبي بكر يكون صاحبًا للرسول ولم يطرده الرسول، أو يعرض عنه، أو يريه وجه غضب، هذا في الواقع منة للرسول عليه الصلاة والسلام، لكن من كرم الرسول عليه الصلاة والسلام أن جعل المنة من أبي بكر عليه. كذلك أيضًا الصحبة المنة فيها للرسول ﷺ

---

(٥٧٤)سبق تخريجه.

(٥٧٥)أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، برقم (٣٩٠٤)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر رضي الله عنه، برقم (٢٣٨٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥٧٦)السابق.

والمنة الأولىٰ للجميع هي من الله ﷻ؛ ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام كلما ذكر للأنصار يبين لهم ما من الله به عليهم؛ حيث إن الله هداهم به وأغناهم به وألفهم به، قالوا: الله ورسوله أمن.

إذن ليس في الأمة مثل أبي بكر رضي الله عنه في الفضل والمعروف الذي هو الإحسان والعدل، وصحبة الرسول عليه الصلاة والسلام. وفي كل شيء، حتىٰ إن الرسول ﷺ ذات يوم حث علىٰ الصدقة فانصرف الناس ليتصدقوا، فقال عمر رضي الله عنه، الآن أسبق أبا بكر، فأتىٰ بنصف ماله -في حين أن الواحد منا الآن إذا أراد أن يخرج ربع العشر وهو الواجب صار يحمر ويصفر، ويسأل العلماء لعل أحدًا منهم يقول: هذا ليس فيه زكاة- فسأله الرسول ﷺ: ما تركت لأهلك؟ قال: شطر المال.

فأتىٰ أبو بكر بكل ماله. فسأله الرسول ﷺ: ماذا تركت لأهلك؟ قال: تركت لهم الله ورسوله. فقال عمر: الآن لا أسابق أبا بكر أبدًا[٧٧]. فعرف أنه عاجز عن أن يسبقه، وعمر هو الرجل الثاني في هذه الأمة إذن لا يسبق أبا بكر أحدٌ من هذه الأمة، فما دام الرجل الثاني عجز عن سبقه فمن دونه من باب أولىٰ.

❁ قوله: «كَالصِّدِّيقِ»:

هذا لقب أبي بكر رضي الله عنه، كنيته أبو بكر، اسمه عبد الله، وإنما سمي بالصديق -والصديق: فعيل من الصدق- لكمال صدقه في المقال والفعال، ولتصديقه لرسول الله ﷺ حين كذَّبه الناس.

ويقال: إن أول ما لقب بهذا اللقب لما حدث النبي ﷺ عن الإسراء والمعراج، فاتخذت قريش هذا فرصة وذهبت إلىٰ أبي بكر فقالت: إن صاحبك يحدث بحديث المجانين، يزعم أنه ذهب إلىٰ بيت المقدس ورجع منه، ونحن لا نصل إليه إلا في شهر ولا نرجع إلا في شهر، فقال:

---

(٧٧) أخرجه أبو داود، كتاب: الزكاة، باب: الرخصة في ذلك، برقم (١٦٧٨)، والترمذي، كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، برقم (٣٦٧٥)، والدارمي، برقم(١٦٦٠)، وحسنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٦٠٢١).

إن كان ما قلتم حقًّا فهو صادق. وقال ذلك احترازًا؛ لأنه يحتمل أنهم كذبوا على الرسول، فسمي من ذلك اليوم الصديق.

ولا شك أنه أصدق هذه الأمة في المقال والفعال والمقاصد وغيرها، وأنه أقواها يقينًا وتصديقًا، فهو رضي الله عنه ليس في هذه الأمة مثله، ولو لم يكن من حسناته على هذه الأمة إلا استخلاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكفى بذلك فخرًا؛ لأنه لا أحد ينكر ما صار لعمر بن الخطاب رضي الله عنه من السياسة الحكيمة، والحكم العادل، والفتوحات العظيمة، وإذلال أهل الشرك، فعمر بذلك يعتبر حسنة من حسنات أبي بكر رضي الله عنه على هذه الأمة.

۞ قال رحمه الله «وَبَعْدَهُ الفَارُوقُ»:

أي: بعد أبي بكر الفاروق، والفاروق على وزن فاعول، وهو من صيغ المبالغة، مأخوذ من الفرق، وسمي بذلك؛ لأن الله تعالى فرق به بين الحق والباطل؛ فقد أعز الله تعالى الإسلام بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وفرق الله تعالى به بين الحق والباطل في خلافته وقبل خلافته، وجعل الله الحق على لسانه، وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن يكن فيكم محدثون فعمر**»[(٥٧٨)]؛ أي: ملهمون بالوحي، وكان رضي الله عنه موفقًا للصواب، حتى إن الوحي أحيانًا يأتي موافقًا لقوله واقتراحه، فهو رضي الله عنه فاروق فرق الله به بين الحق والباطل وكان رضي الله عنه بعد أبي بكر رضي الله عنه في الفضيلة، وبعد أبي بكر في الخلافة، وعلى هذا أجمع أهل السنة والجماعة على أن هذين الرجلين أبا بكر وعمر هما أفضل الأمة، وأن أبا بكر أفضل من عمر.

وعمر رضي الله عنه ولي الخلافة بتعيين من أبي بكر، فإنه رضي الله عنه عينه وتحمل أبو بكر رضي الله عنه المسئولية في هذه الأمة حيًّا وميتًا، ولكنه رضي الله عنه أدى الأمانة ووفق، فصار من فضائله على الأمة أن استخلف عمر بن الخطاب، ولا يخفى على أحد منصف فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا قرأ سيرته.

---

(٥٧٨) أخرجه -بنحوه- البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، برقم (٣٤٦٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تولىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخلافة بعد أبي بكر، وقام بأعباء الخلافة خير قيام، وكثرت الفتوحات علىٰ يده وصار له من الهيبة والعظمة ما خذل الله به أعداءه، ومع ذلك فكان متواضعًا يقبل الحق من أي شخص كان، وكان لا يأخذ من بيت المال إلا مثل ما يأخذه أي أحد من الناس، ولا يعطي أحدًا من أولاده إلا مثل ما يعطي أحدًا من الناس، بل ربما نقصه، ولم يتخذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لنفسه بوابًا ولا قصرًا، بل كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينام في المسجد فيجمع الحصىٰ ثم ينام عليه كوسادة له، وكان عليه رداء مرقع، وفي سيرته من العجب ما لا يكاد يصدق فيما ينقل عنه؛ ولهذا أعز الله به الإسلام بعد أن كان خليفة، وقبل أن يكون خليفة.

وكان له هيبة عظيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن ذلك ما يذكر من أن رجلًا من اليهود في الشام كان منزله إلىٰ جنب بيت المال، فعرض عليه معاوية أن يشتريه منه، قال: بع علي البيت -من أجل أن يدخله في بيت المال- فأبىٰ اليهودي، فأعطاه ثمنًا أكثر من ثمنه، فأبىٰ.

فأدخله معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بيت المال وقال: إن شئت أعطيناك، وذلك لما رأىٰ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن المصلحة العامة مقدمة علىٰ المصلحة الخاصة.

ولكن اليهودي أبىٰ فقدم المدينة يبحث عن عمر، فقيل له: تجده الآن في المسجد، فذهب إلىٰ المسجد فوجده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نائمًا علىٰ البطحاء في هدوء، عليه رداء مرقع، كأنه فقير؛ في حين أن معاوية وهو أمير من أمرائه -لما كانوا في الشام يقدسون ملوكهم ويعظمونهم ويجعلون لهم القصور- قد اتخذ لنفسه مثل هذا، لا حبًّا في الدنيا، ولكن إقامة للسلطة حتىٰ يهابها الناس؛ لأن معاوية لو فعل مثل ما فعل عمر في المدينة وهو في الشام لن يبالي به الناس.

فجاءه الرجل فقص عليه القصة، فيقال إنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخذ عظمًا من الأرض، وكتب فيه: ليس كسرىٰ بأعدل منا، ووضع خطًّا وفوق الخط آخر كالصليب، وقال لليهودي: اذهب أعطه معاوية، فلما جاء به إلىٰ معاوية، وقطعًا بينه وبين عمر إشارة وهي ما يسمىٰ في العرف الحاضر «شفرة» لما رأىٰ هذا العظم يقال إنه وضعه علىٰ رأسه، ثم قال لليهودي، ماذا تريد؟ أتريد أن أبني لك بيتك وأعيده من جديد؟ أم تريد أن أعطيك عشرة أمثاله أم ماذا تريد، فقال الرجل: وهكذا

يكون أمراؤكم مع خلفائكم؟ قال: نعم. قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأن بيتي صدقة للمسلمين.

وبهذا نرىٰ كيف أن العدل يجعل الناس يستجيبون ولو كانوا كفارًا، والظلم والاستئثار يجعل الناس لا يستجيبون ولو كانوا مسلمين.

فالحاصل: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع كونه ذا سلطة عظيمة وهيبة عظيمة إذا جاءه الإنسان وجده كأنه عادي.

وكذلك القصة المشهورة وإن كان فيها شيء من النظر: أنه لما خطب الناس رضي الله عنه حين تغالوا في المهور، وقال: لا يزيد أحد علىٰ مهر النبي عليه الصلاة والسلام لأزواجه وبناته إلا جعلت الزائد في بيت المال، فقامت امرأة فقالت : مهلًا يا أمير المؤمنين، ليس ذلك إليك، إن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠] فأقر الله تعالىٰ إيتاء القنطار للزوجة، والقنطار ألف مثقال ذهب، وقيل إنه ملء جلد ثور صغير من الذهب، فقال رضي الله عنه: امرأة أفقه من عمر، ثم ترك الناس [٥٧٩]، وهذا الحديث في صحته نظر لكنه مشهور عند الناس.

وقد كان عمر رضي الله عنه من أكثر الناس تواضعًا؛ وعظ الناس يومًا من الأيام، فقام إليه سلمان الفارسي، وقال: يا أمير المؤمنين، كيف تعطي عبد الله بن عمر ثوبين ولم تعط الناس إلا ثوبًا واحدًا من بيت المال؟! فقال له: قم يا عبد الله رد عليه، فقام فرد عليه فقال: إن الثوب الثاني ثوب عمر أعطاه إياه، وليس زائدًا علىٰ ما يعطي المسلمين.

وكان رضي الله عنه إذا أمر الناس بشيء أو نهاهم عن شيء جمع أهله وقال لهم: إن الناس ينظرون

---

(٥٧٩) أخرجه البيهقي، برقم(١٤١١٤)، وسعيد ابن منصور في «سننه»، برقم(٥٩٨)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل»(٦/ ٣٤٨)، وقال: «فهو ضعيف منكر يرويه مجالد عن الشعبي عن عمر، أخرجه البيهقي(٧/ ٢٣٣)، وقال : «هذا منقطع»، قلت : ومع انقطاعه ضعيف من أجل مجالد وهو ابن سعيد ليس بالقوي ثم هو منكر المتن فأن الآية لا تنافي توجيه عمر إلىٰ ترك المغالاة في مهور النساء» ا.هـ

إليكم نظر الطير إلىٰ اللحم -والطيور تنظر إلىٰ اللحم نظر شره تريد أن تبتلعه- وإني قد أمرت بكذا أو نهيت عن كذا، فلا أجد أحدكم مخالفًا إلا أضعفت عليه العقوبة، كل هذا من باب العدل والتخويف، وإلا كان العدل ألا يضعف العقوبة عليهم، لكنه رضي الله عنه له غور في الفقه، قال: إن أقرباء السلطان يخالفون بسلطة قربهم منه، فيتوصلون إلىٰ المخالفة بقربهم من ولي الأمر، فرأىٰ رضي الله عنه أن هذه نوع مخالفة، مع المخالفة الأصلية، فيجمع عليهم عقوبتين.

ومآثره رضي الله عنه كثيرة، وكان آخر أمره أنه سأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يرزقه الشهادة في سبيله، والموت في بلد رسوله، فكان الناس يتعجبون؛ المدينة بلد إسلام وليس فيها قتال، فكيف يجتمع أنه شهيد في سبيل الله وميت في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! فاستجاب الله دعوته، وقتل شهيدًا في بلد الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو لم يقتل لعداء شخصي، لكنه لعداء ديني؛ لأن القاتل له أبو لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة، وكان عمر رضي الله عنه ينهىٰ أن تكثر العلوج؛ يعني: هؤلاء الأرقاء من الفرس وغيرهم في المدينة، ولكن كان أمر الله مفعولًا.

وهذا الخبيث لما قتل عمر رضي الله عنه بخنجر له وجهان وكان قد مسكه بالوسط، وكان قد سقىٰ كل جانب منه السم، فلما طعن عمر وهو يصلي بالناس الفجر، قال: أكلني الكلب. فزع الناس فلحقوا هذا الرجل الخبيث الهارب، فقتل نحو ثلاثة عشر نفرًا، فلما رأىٰ انه قد أدرك، وألقىٰ عليه أحد الصحابة بساطًا غمه فيه، فلما رأىٰ ذلك قتل نفسه فالحمد لله رب العالمين أنه قتل نفسه علىٰ هذا الوجه، وهو لم يسجد لله سجدة، فكان والعياذ بالله آخر أمره أن قتل نفسه، والذي يظهر لنا أنه قتل نفسه علىٰ الكفر، وهذا آخر ما حصل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومن أراد المزيد من ذلك فليقرأ ما كتب عنه في «البداية والنهاية» وغيرها.

ثم قال رحمه الله: **«وبعده عثمان فاترك المرا»**؛ أي: بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالأفضل عثمان، **«فاترك المرا»**؛ أي: الجدال، فإن هذا أمر مفروغ منه؛ أن عثمان رضي الله عنه هو الثالث في الخلافة والفضيلة، وإنما قال: فاترك المراء لكثرة الجدال فيه وفي علي بن أبي طالب رضي الله عنهما: أيهما أفضل؟ حتىٰ إن بعض علماء السنة قالوا: علي بن أبي طالب أفضل من عثمان فجعلوه في

المرتبة الثالثة في الفضيلة، وعثمان في المرتبة الرابعة، ومنهم من قال أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وسكت، ومنهم من أخذ بما قال المؤلف، وهو أن الأفضل عثمان، ثم علي.

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٥٨٠]: وهذا هو الذي استقر عليه أمر أهل السنة والجماعة، إن ترتيبهم في الفضيلة كترتيبهم في الخلافة، تولى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخلافة لا بنص من عمر وتعيين، ولا باجتهاد مطلق من الرعية، فتوليه للخلافة أمر غريب لم يكن معروفًا؛ لأن عمر لما طعن وقيل له: استخلف على الأمة، قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني -يعني: أبا بكر- وإن لم أستخلف فقد ترك من هو خير مني -يعني: رسول الله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وقال: لو كان أبو عبيدة حيًّا لاستخلفته -يقصد أبا عبيدة عامر بن الجراح- لأن النبي ﷺ قال: «**إنه أمين هذه الأمة**»[٥٨١].

فسبحان الله! كانوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا ينظرون إلى شرف قبيلة، ولا إلى سيادة قوم، بل ينظرون إلى المعاني الشرعية، فقد قال النبي ﷺ: «**أمين هذه الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح**»، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو كان حيًّا لاستخلفته[٥٨٢]، ولكنه مات قبل عمر، ثم جعل الأمر شورى بين الستة الذين توفي عنهم رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فلما توفي جلس هؤلاء للتشاور واستقر الأمر على عثمان، وكان أكثر أهل المدينة يختارون عثمان، فبويع عثمان بالخلافة مبايعة شرعية؛ بايعه عليها علي بن أبي طالب، وبقية أصحاب الشورى وغيرهم، وأجمعت الأمة على ذلك، وصار الخليفة الثالث بإجماع المسلمين.

ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: من طعن في خلافة واحد من هؤلاء فهو أضل من حمار

---

(٥٨٠) انظر: «متن العقيدة الواسطية»(ص٥١، ٥٢).

(٥٨١) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: قصة أهل نجران، برقم (٤٣٨٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب: فضائل أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم (٢٤١٩) وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥٨٢) أخرجه أحمد(١/١٨)، عن عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الهيثمي في «المجمع»(٩/ ٢٣٣): «رواه أحمد وهو مرسل راشد وشريح لم يدركا عمر».

أهله[٥٨٣].

أما الرافضة فقد طعنت في خلافة الجميع إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فضلت بهذا عن الأمة، وعن الحق، بل وعما مشىٰ عليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه بايع أبا بكر وعمر وعثمان اختيارًا لا اضطرارًا، والعجب أن غلاة الرافضة قالوا: إن عليًّا فاسق لأنه رضي بالظلم وبايع، وهذه مداهنة، والمداهنة في الحق ضلال وفسق.

وإنك لتعجب كيف وصل بهم الحال إلىٰ هذا السفه، والمنصف منهم من يعرف أنه علىٰ ضلال، حيث يقولون: نحن شيعة، وهؤلاء أهل سنة. وكل يعرف أن أهل السنة هم علىٰ حق لأنهم علىٰ السنة، أما الشيعة فمتعصبون لأشخاص معينين، وكونهم يقولون: هؤلاء أهل سنة ونحن شيعة؛ اعتراف منهم بأنهم ليسوا علىٰ سنة، وإذا كان كذلك فيقال: اتقوا الله وارجعوا إلىٰ السنة ما دمتم الآن تعترفون أن هؤلاء أهل سنة وأنتم شيعة.

ثم نقول: إن أحق الناس تشيعًا لأهل البيت هم أهل السنة، فنحن نحب أهل البيت المؤمنين منهم؛ لكونهم مؤمنين؛ ولكونهم من قرابة الرسول عليه الصلاة والسلام، ونحن نفضلهم علىٰ غيرهم لهذا المعنىٰ، لكن لا نعطيهم الفضل المطلق، بل ننزلهم منزلتهم، وأهل البيت يرضون بهذا غاية الرضىٰ، وكان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهو إمام أهل البيت رضي الله عنه يقول علىٰ منبر الكوفة معلنًا: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر[٥٨٤]، وأحيانًا يقول: ثم عثمان، وأحيانًا يسكت.

فعلىٰ هذا نقول: إن عثمان رضي الله عنه يلي عمر بن الخطاب في الفضيلة، وهو الثالث في الفضل في هذه الأمة، وهو الثالث في الخلافة في هذه الأمة، ومن أنكر ذلك بالنسبة للخلافة فيقول الإمام أحمد رحمه الله: إنه أضل من حمار أهله، وإنما قال: إنه أضل من الحمار؛ لأن الحمار من أبلد

---

(٥٨٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٥٣).

(٥٨٤) أخرجه أحمد (١/ ١٠٦)، والطبراني، برقم (١٧٧)، وغيرهما عن علي رضي الله عنه موقوفًا، وحسنه الألباني في «ظلال الجنة»، برقم (٩٩٣).

الحيوانات؛ ولهذا مثل الله اليهود بالحمار، الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، فإنك إذا حملت علىٰ الحمار كتاب «المغني»، و«المجموع»، و«الإنصاف»، و«تفسير ابن كثير»، و«فتح الباري» فإنه لا يستفيد منها شيئًا، فالحمار لا يهمه إلا المبيت والمأوىٰ والأكل والشرب، وأما غير ذلك فلا يشغل مخه به، وليس عنده تفكير.

ولهذا قال الإمام أحمد: إن من طعن في خلافة واحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ «وَبَعْدُ فَالفَضلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ...»:

بعد؛ أي: بعد الخلفاء الثلاثة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وبعد ذلك «**فالفضل حقيقًا**»؛ أي: حقيقة، أو حقيقًا، بمعنىٰ جديرًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فهي صالحة لهذا وهذا، قال: «**فاسمع نظامي هذا**» فأمر بسماع النظام للتأكيد والتنبيه.

«**للبطين**»: خبر قوله: فالفضل؛ أي: فالفضل كائن للبطين الأنزع، والبطين؛ أي: واسع البطن، و«**الأنزع**»: الذي انحسر شعر مقدم رأسه، والبطين ضده الضامر، وهو الذي بطنه ليست واسعة، والأنزع ضده الأفرع، وهو الذي نزل شعر رأسه إلىٰ جبهته.

ونزع شعر الرأس ممدوح عند العرب، يقول الشاعر لزوجته:

فلا تنكحي إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزع

إذن؛ وصف هذا المذكور بوصفين:

أولًا: أنه بطين، **وثانيًا**: أنه أنزع.

وأراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الوصف التعريف لا الذم؛ لأن لا يريد أن يذم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الوصف، بل أراد أن يعرفه، وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بطينًا؛ أي: واسع البطن وقد علم بهذا الوصف، وكان أنزع؛ أي: منحسر شعر الرأس من الأمام، وهذا لا يدل علىٰ شيء وإنما هو خلقة، ويكون عند الكبر كثيرًا كما هو معروف ومشاهد.

❁ **قوله**: « مُجَدِّلِ الأَبْطَالِ... »:

التجديل معناه أنه يوقعهم صرعىٰ، و«**الأبطال**» جمع بطل، وهم الشجعان، «**ماضي العزم**»؛ يعني: أنه ذو عزيمة ماضية لا ينثني.

❁ **قوله**: « مُفَرِّجِ الأَوْجَالِ... »:

الأوجال: جمع وجل وهو الخوف؛ يعني: أنه يفرج الخوف من شجاعته ﷺ، ولاشك أنه ﷺ كان من أشجع الناس، «**وافي الحزم**»؛ يعني: أنه ذو حزم، ووافي؛ أي: كامل.

وقد يقول قائل تعليقًا علىٰ قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف علي بن أبي طالب ﷺ: «**مفرج الأوجال**» و«**مجلي الصدا**»: أليس في هذا العموم غلو؟

والجواب: الحقيقة أن فيه شيئًا من الغلو، خصوصًا «**مفرج الأوجال**»، لكن يقال في الاعتذار عن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن هذا وصف إضافي، بمعنىٰ أنه عندما يخاف الناس يكون هو الذي يزيل الخوف عنهم، لكن بأمر الله عَزَّوَجَلَّ، وإلا فإن التفريج المطلق لا يكون إلا لله عَزَّوَجَلَّ.

أما مجلي الصدا فكذلك أيضًا يمكن أن يقال إن فيه شيئًا من المبالغة، لكنه رَحِمَهُ اللَّهُ إنما أطنب في وصف علي بن أبي طالب ﷺ لأسباب سيأتي ذكرها إن شاء الله.

«**وافي الندىٰ**» الندىٰ؛ أي: الفضل والعطاء، وافيه؛ أي: كامله، «**مبدي الهدىٰ**»: مظهر الهدىٰ، وهو العلم، وقد اشتهر علي ﷺ بسعة علمه وذكائه، «**مردي العدا**»: مردي؛ أي: مهلك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ [الليل: ١١]؛ أي: إذا هلك، والعدا: جمع عدو، هذه ثلاثة أوصاف بالإضافة إلىٰ ما سبق فتكون تسعة أوصاف. «**مجلي الصدا**»: مجلي؛ أي: مذهب، والصدا: في الأصل هو الوسخ الذي يكون علىٰ الحديد لطول مكثه، أو لكونه حول الماء؛ فهذا يجلوه ويزيله.

❁ **قوله**: رَحِمَهُ اللَّهُ: « يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَىٰ »:

يا ويل: «يا» هذه للندبة، وويل؛ أي: هلاك، من فيه اعتدىٰ؛ أي: من اعتدىٰ في علي بن أبي طالب ﷺ، ويريد بذلك الوعيد علىٰ من اعتدىٰ في حق علي بن أبي طالب بإفراط أو

تفريط؛ كلهم يا ويلهم، فالذين اعتدوا في حقه بالإفراط هم الرافضة، والذين اعتدوا في حقه بالتفريط هم الناصبة.

وذكر المؤلف ذلك لأنه هلك في علي بن أبي طالب طائفتان؛ طائفة غلت وطائفة فرطت.

الطائفة الأولىٰ: وهي الطائفة التي غلت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث غلوا فيه حتىٰ جعلوه إلهًا، حتىٰ إنهم صرحوا بذلك، فقد قال عبد الله بن سبأ وشيعته لعلي بن أبي طالب صراحة ومقابلة: أنت الله حقًّا، وهو يهودي خبيث دخل في دين الإسلام ظاهرًا ليفسده.

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: كما ظهر بولس في دين النصارىٰ، وتنصر ظاهرًا من أجل أن يفسد دين النصارىٰ، فإن هذا الخبيث عبد الله بن سبأ اليهودي الماكر دخل في دين الإسلام علىٰ أنه مسلم[٥٨٥]، لكن أتىٰ إلىٰ علي بن أبي طالب وقال له: أنت الله. فأمر علي رضي الله عنه -لشدة ما جرىٰ- بالأخدود فحفرت، ثم أمر بالحطب فجمع في هذه الأخدود، ثم أمر بعبد الله بن سبأ وشيعته أن يلقوا في هذه الأخدود بعد أن أضرم فيها النار، فأحرقوا.

ويقال: إن عبد الله بن سبأ هرب وذهب إلىٰ مصر، وبث دعوته فيها، ثم إلىٰ العراق، ثم إلىٰ فارس، فانتشرت دعوته. فهؤلاء اعتدوا في علي بن أبي طالب بالإفراط وزيادة الحد.

الطائفة الثانية: وهي الطائفة التي فرطت فيه، وهذه الطائفة قابلوا القسم الآخر، وذلك لأن العادة أنه إذا وجد غلو في جانب وجد تطرف في جانب آخر، وهذا يكون من أجل مواجهة ذلك الغلو، فهؤلاء أناس صاروا علىٰ العكس نواصب نصبوا العداوة لأهل البيت، وعلىٰ رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فجعلوا يسبونهم ويلعنونهم ويعتدون في حق آل البيت والعياذ بالله .

فيا ويل الطرفين هؤلاء وهؤلاء، ولاشك أن المفرِط أشد ضررًا علىٰ الإسلام من المفرِّط؛ لأن المفرِط تعدىٰ طوره كثيرًا حتىٰ جعل علي بن أبي طالب إلهًا، وجعل من أئمة أهل

---

(٥٨٥) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»(٤/ ٥١٨)،(٢٨/ ٤٧٤).

البيت من يعلم الغيب، ويدبر الكون، حتىٰ سمعنا في أشرطتهم من يقول: إن جميع الكون تحت ظفر فلان، يدبره حيث شاء. وقوله: تحت الظفر، جعل كل الكون وسخًا من أوساخ الأظفار، نسال الله العافية. وهذا أشد.

وهم في الحقيقة يصوغونه بصيغة عاطفية، حتىٰ في أداء شعائرهم التي يترنمون بها من الدعاء لآل البيت والدعوة لهم، فتجدهم يترنمون بصوت حزين يشد العاطفة، أما الذين ينصبون العداوة لأهل البيت فلا يطيعهم أحد، بل كل الناس ينفرون مما ذهبوا إليه. لكن هؤلاء حيث إنهم يخاطبون العاطفة صار ضررهم علىٰ الناس أكثر جدًّا.

ولهذا فإنك لو قارنت بين الروافض والنواصب من حيث العدد، لوجدت أن النواصب لا يُنسبون إلىٰ الروافض.

فإن قال قائل: لماذا أطنب المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دون الثلاثة الأولين وهم أفضل منه؟

فالجواب: أنه أطنب في ذلك لسببين:

السبب الأول: الرد علىٰ النواصب، فإنه لما كان موقف النواصب هو السب لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأراد لمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يمدحه، ويثني عليه بما هو أهله، ردًّا علىٰ هؤلاء النواصب.

السبب الثاني: الرد علىٰ الروافض، وكأنه قال: إن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع هذه الأوصاف الكريمة، والآداب العالية، والشجاعة التامة، لا يستحق أن يترقىٰ إلىٰ المكان الذي رقاه إليه هؤلاء الرافضة.

فصار في إطناب المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في مدح علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فائدتان: **الأولىٰ**: الرد علىٰ النواصب، **والثانية**: الرد علىٰ الرافضة؛ يعني: أننا -أيها الروافض- نقر بفضله وأن فيه من الفضل كذا وكذا وكذا، لكننا لا ننزله فوق منزلته كما فعلتم أنتم.

❁ **قوله:** رَحِمَهُ اللَّهُ «**فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ...**»:

حبه: أي حب علي بن أبي طالب، كحبهم؛ أي: حب الثلاثة؛ أبي بكر وعمر وعثمان، حتمًا وجب؛ أي: وجب حتمًا؛ يعني: وجوبًا حتمًا مؤكدًا.

ومحبة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واجبة لوجوب محبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والدليل على وجوب محبة الصحابة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر: ١٠]، ووجه ذلك أنهم سألوا الله أن يتخلوا من هذا الغل الذي يكون في القلوب، وهذا يقتضي وجوب المحبة، ولأحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «**من أحب في الله وأبغض في الله ووالى في الله وعادى في الله؛ فإنما تنال ولاية الله بذلك**»[٥٨٦]، ومنها قوله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا يذوق أحد حلاوة الإيمان... وذكر منها: أن يحب المرء لا يحبه إلا لله**»[٥٨٧].

ونشهد الله عَزَّ وَجَلَّ على محبته، ونشهد الله عَزَّ وَجَلَّ على محبة إمامنا وإمامهم محمد ﷺ؛ فالمحبة أولًا وآخرًا كلها للرسول، ونحن لم نحب هؤلاء إلا بمحبة الرسول عليه الصلاة والسلام، وإلا لكانوا من رجالات قريش وليس لهم فضل، لكن لمحبة الرسول لهم فإننا نحبهم.

ثم إنا محبتنا للرسول ﷺ أيضًا تابعة لمحبة الله؛ لأن المحبة الأولى، والأخيرة، والنهاية، والبداية، كلها لله عَزَّ وَجَلَّ، خلافًا لمن صاروا الآن يحبون الرسول أكثر من محبة الله عَزَّ وَجَلَّ، وإذا ذكر الرسول ﷺ عندهم بكوا وتهاملت الدموع، وإذا ذكر الله فالوجه هو الوجه لا تغير ولا بكاء نسأل الله العافية والسلامة سبحان الله! الرسول ﷺ لم ينل هذا الشرف إلا لأنه رسول الله، ولأن الله يحبه، وإلا لكان بشرًا عاديًا لا يُحَبُّ ولا يكره إلا بما فيه من الخير أو الشر.

فنحن نحب الرسول ﷺ لمحبتنا لله تعالى الذي أرسله، ونحب الخلفاء الراشدين

---

(٥٨٦) أخرجه الطبراني، برقم (١٣٥٣٧)، وأبو نعيم (١/ ٣١٢)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٦٩): «رواه الطبراني في الكبير وفيه ليث بن أبي سليم والأكثر على ضعفه...» أهـ.

(٥٨٧) أخرجه بمعناه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، برقم (١٦)، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهم وجد حلاوة الإيمان، برقم (٤٣)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لمحبتهم للرسول عليه الصلاة والسلام، ولمحبتنا للرسول وهم خلفاؤه.

فحب علي بن أبي طالب كحب الثلاثة الآخرين واجب حتمًا، فيجب علينا أن نحبه.

وقد يقول قائل: إن المحبة وصف فطري نفسي لا يملكه الإنسان؛ ولهذا يذكر عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «**هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك**»(٥٨٨)؛ يعني بذلك المحبة، والإنسان لا يمكن أن يجعل في قلبه محبة إنسان يبغضه.

لكن المحبة يمكن أن تنال بالكسب؛ بأن تذكر صفات الكمال في هذا الرجل، فإذا ذكرت أوصاف الكمال، واعتقدت ثبوتها فيه، والنفوس تميل بلاشك إلى الكمال فتحبه؛ ولهذا جاء في الحديث: «**أحبوا الله لما يغذوكم به من النعم**»(٥٨٩)؛ يعني: أنك على الأقل إذا ذكرت نعم الله عليك فسوف تحبه لذلك؛ لأنك إذا منَّ عليك أحد بمنة فإنك تحبه، «**تهادوا تحابوا**»(٥٩٠)، وهذا شيء مجرب.

ومعلوم أن الإنسان لا يمكن أن يقع في نفسه محبة إلا لسبب ظاهر يحمله على المحبة، فإذا كان الأمر كذلك فاذكر ما للنبي عليه الصلاة والسلام، وما للخلفاء الراشدين، وما لغيرهم من عباد الله؛ من الصفات الحميدة، والخصال الطيبة، وحينئذ لابد أن تحبه. ولهذا فأحيانًا يجمع الإنسان في قلبه بين محبة شخص وكراهته.

فإن قال قائل: إن المحبة والكراهة ضدان لا يجتمعان؟ فيقال: بل يجتمعان، حيث

---

(٥٨٨) أخرجه أبو داود، كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء، برقم (٢١٣٤)، والترمذي، كتاب: النكاح، باب: التسوية بين الضرائر، برقم (١١٤٠)، والنسائي، كتاب: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعضهم، برقم (٣٩٤٣)، وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٤٥٩٣).

(٥٨٩) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب أهل النبي ﷺ، برقم (٣٧٨٩)، والحاكم، برقم (٤٧١٦)، والطبراني، برقم (٢٦٣٩)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (١٧٦).

(٥٩٠) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، برقم (٥٩٤)، وحسنه الألباني في «الإرواء»، (٦/ ٤٤).

يكون في الإنسان خير ويكون فيه الشر، فيحب لخيره، ويكره لشره، ثم إذا كان منصفًا عمل بأقوى الجانبين؛ فإن غلب خيره على شره غلبت محبته على كراهته، واغتفر شره بجانب الخير الغلب فيه.

ولهذا قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في أول قواعد قولًا حكيمًا صحيحًا، حيث قال: ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه[٥٩١].

فنحن إذا نظرنا ما للصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الفضائل والسبق أحببناهم؛ فيجب علينا أن نحب الخلفاء الأربعة كلهم، كما يجب علينا أن نحب بقية الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لكن لكل درجات مما عملوا.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومن تعدى أو قلى فقد كذب**» تعدى: مثل الرافضة، أو قلى؛ يعني: أبغض كالنواصب، «**فقد كذب**» نعم، لاشك أن من تعدى في حق هؤلاء، وتجاوز الحد، فقد كذب، ومن قلى وأبغض فقد كذب.

إذن؛ فالرافضة مخطئون من الجانبين؛ تعدوا في علي، وقلوا في بقية الخلفاء، فجمعوا بين الشرين وبين الفسادين؛ غلو زائد في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتفريط زائد في حق الخلفاء الراشدين الثلاثة، حتى إن بعضهم -والعياذ بالله- يلعن أبا بكر وعمر صراحة، ويقول: إنهما ظالمان، وإنهما ممن يذاد عن حوض الرسول ﷺ يوم القيامة.

قاتلهم الله! كيف يذاد رجلان دفنا إلى جنب الرسول عليه الصلاة والسلام؟! ولم تحصل هذه الفضيلة لأحد سواهما أبدًا؛ ولهذا كانا رفيقيه في الدنيا، ورفيقيه في البرزخ، وسيكونان رفيقيه في يوم القيامة -رضي الله عنهما وأرضاهما.

وهنا يرد سؤال بالنسبة لقول الرافضة: علي كرم الله وجهه، أو الإمام علي؟

فالحقيقة أن هذه من شعار الرافضة، ونحن نقول: علي إمام ولاشك، وقوله متبوع بأمر

---

(٥٩١) انظر: «قواعد ابن رجب» (ص٥)

الرسول عليه الصلاة والسلام: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»[٥٩٢]، وعلي منهم، ونقول: أبو بكر إمام، وعمر إمام، وعثمان إمام، بل نقول: من دون هؤلاء إمام؛ الإمام أحمد بن حنبل، الإمام الشافعي، الإمام أبو حنيفة؛ فليست الإمامة خاصة بعلي بن أبي طالب، إلا إذا كانوا يريدون بها إمامة هم يدعونها وهي إمامة العصمة، فنحن لا نقرهم على ذلك، لا في علي بن أبي طالب وفي غيره إلا الرسول ﷺ.

أمام قولهم: كرم الله وجهه، فالتكريم ليس بأبلغ من الرضا، بل الرضا أبلغ، والدليل على ذلك أن أهل الجنة يقول الله لهم: «**تمنوا علي**»، فيقولون: ألم تعطنا؟! أم تفعل؟! ألم تفعل؟! ويذكرون نعمة عليهم، ثم يقول: «**إن لكم علي أن أحل عليكم رضواني فلا أسخط بعده أبدًا**»[٥٩٣]، فصار الرضوان أعظم من التكريم.

فهؤلاء الذين أرادوا أن يكرموا علي بن أبي طالب عدلوا عن الأفضل إلى المفضول، فنقول لهم: إنكم إذا قلتم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإن ذلك أفضل مما إذا قلتم: علي كرم الله وجهه؛ لأن التكريم دون الرضا، والدليل حديث أهل الجنة مع الله عز وجل حين يذكرون نعمه عليهم فيقول: «**أحل عليكم رضواني فلا أسخط بعده أبدًا**».

لكن الإنسان الذي يريد الباطل، فإنه بإذن الله يُحرَم الحق، فلما أرادوا الباطل بهذا، وتخصيص علي بن أبي طالب رضي الله عنه بهذا حرموا الحق، وعدلوا إلى المفضول مع وجود الأفضل.

ثم إننا نقول: إن أكمل شيء يناله العبد هو رضا الله، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فلم يقل الله تعالى إنه كرم وجوههم، ولكن قال تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾. وقال تعالى:

(٥٩٢) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٧)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، والترمذي، كتاب: العلم، باب: الأخذ بالسنة واجتناب البدع، برقم (٢٦٧٦)، وغيرهم من حديث العرباض رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٩٣٧)، «المشكاة»، برقم (١٦٥).

(٥٩٣) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، برقم (٦٥٤٩)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها، باب: إحلال الرضوان على أهل الجنة، برقم (٢٨٢٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٧، ٨]. ختمها بهذا: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨].

ثم إنهم يزعمون أنهم يصفونه بكرم الله وجهه لأنه لم يسجد لصنم، ونقول لهم: إذا كان الأمر كذلك فما أكثر الصحابة الذين لم يسجدوا لصنم، فكل الذين ولدوا في الإسلام لم يسجدوا لصنم، والذين ولدوا في الجاهلية لا نعلم أنهم سجدوا للأصنام أم لم يسجدوا.

مسألة: هل نطلق على من سب الصحابة رضي الله عنهم بالكفر؟

الجواب: نعم؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله: من سب الصحابة جميعًا أو اعتقد أنهم ارتدوا بعد موت النبي ﷺ فلا شك في كفره، بل لا شك في كفر من شك في كفره.

❁ **ثم قال المؤلف** رحمه الله «**وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ بَاقِي العَشَرَة**»:

بعد؛ أي: بعد الخلفاء الأربعة، «**فالأفضل باقي العشرة**» وهم ستة.وهؤلاء العشرة هم المبشرون بالجنة، أطلق عليهم هذا اللقب؛ لأن النبي ﷺ ذكرهم في نسق واحد، في حديث واحد.

فقال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة،...**»[٥٩٤]، وقد جمعوا هؤلاء الستة المتممين للعشرة في بيت واحد وهو:

سعيد وسعد وابن عوف وطلحةٌ ... وعامر فهر والزبير الممدح

فالخلفاء الأربعة وهؤلاء الستة المذكورون في البيت، وهم: سعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وعامر بن الجراح - أبو عبيدة، والزبير بن العوام: مجموعهم عشرة، وقد عدهم النبي عليه الصلاة والسلام في نسق واحد في حديث واحد قال: هؤلاء في الجنة.

---

(٥٩٤) سبق تخريجه.

فبشرهم النبي ﷺ بالجنة، وأخبر بأنهم في الجنة، وهذه بشرىٰ لهم، ويجب علينا أن نقول: إن هؤلاء أفضل الصحابة؛ لأن النبي ﷺ جمعهم في نسق واحد. وفي حديث واحد.

فإن قيل: هل اقتصرت شهادة الرسول ﷺ بالجنة علىٰ هؤلاء؟

فالجواب: لا؛ فقد شهد لأناس كثيرين غير هؤلاء؛ منهم عكاشة بن محصن، فقد شهد له النبي ﷺ بأنه يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، وذلك أنه لما حدث الرسول عليه الصلاة والسلام أن من أمته سبعين ألفًا يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، قام عكاشة فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «**أنت منهم**»[٥٩٥].

وكذلك ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه، حيث قال له النبي ﷺ: «**إنه يحيا سعيدًا، ويقتل شهيدًا، ويدخل الجنة**»[٥٩٦].

وكذلك المرأة التي كانت تصرع؛ فقال لها النبي ﷺ: «**إن شئت دعوت الله لك، وإن شئت صبرت ولك الجنة**»[٥٩٧]، فقالت: أصبر.

وإذا تتبع الإنسان هذا فإنه يتبين له أناس كثيرون ممن شهد لهم النبي ﷺ بالجنة.

والشهادة بالجنة نوعان: شهادة بوصف، وشهادة بشخص.

أما الشهادة بالوصف: فأن تشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة علىٰ سبيل العموم.

وأما الشهادة بالشخص: فأن تشهد لشخص بعينه بأنه من أهل الجنة، وكلتا هاتين

---

(٥٩٥) سبق تخريجه.

(٥٩٦) أخرجه الحاكم، برقم (٥٠٣٤)، والطبراني، برقم (١٣١٢)، وغيرهما من حديث ثابت بن قيس رضي الله عنه، وقال الهيثمي(٩/ ٥٣٤): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير مطولًا هكذا ومختصرًا، ورجال المختصر ثقات وفي رجال المطول شيخ الطبراني أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الحضرمي ضعفه ابن حبان في ترجمة أبيه في الثقات هو وأخوه عبيد الله وبقية رجاله ثقات...»، ورواه من طريق إسماعيل بن ثابت أن ثابتًا قال: «يا رسول الله»، وإسناده متصل ورجاله رجال الصحيح غير إسماعيل وهو ثقة تابعي سمع من أبيه.

(٥٩٧) أخرجه البخاري، كتاب: المرض، باب: فضل من يصرع من الريح، برقم (٥٦٥٢)، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتىٰ الشوكة يشاكها، برقم (٢٥٧٦)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الشهادتين، قد دل عليها الكتاب والسنة.

فمثلًا بيَّن الله تعالىٰ في القرآن أن الجنة أعدت للمتقين، فنشهد لكل المتقين أنهم في الجنة، لكن لا نشهد لفلان أنه في الجنة إذا رآيناه تقيًّا لاحتمال أن يرد عليه في آخره عمره أشياء تصرفه عن التقوىٰ، فلا نشهد بالجنة بالتعيين إلا لمن عينه الرسول ﷺ، ولا نشهد بالوصف إلا لمن شهد له الله ورسوله.

والشهادة بالوصف لا تجوِّز الشهادة بالعين، فمثلًا نقول: كل مؤمن فإنه في الجنة، وكل تقي فإنه في الجنة، لكن لا نشهد بأن فلانًا المعين في الجنة.

كذلك أيضًا في الشهادة؛ فكل من قتل في سبيل الله فهو شهيد، لكن لو رأينا رجلًا مسلمًا قتل في المعركة فلا نقول: إنه شهيد، لأننا لو قلنا: إنه شهيد لزم من ذلك أن نشهد له بالجنة، وهذا لا يجوز.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: من أجمعت الأمة أو كادت أن تجمع علىٰ الثناء عليه، فإننا نشهد له بالجنة[٥٩٨]، واستدل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فإنه قد مرت جنازة والنبي ﷺ جالس وأصحابه فأثنوا عليها خيرًا، فقال: «وجبت».

ثم مرت أخرىٰ فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «وجبت». قالوا: يا رسول الله، ما وجبت؟ قال: «**مرت الجنازة الأولىٰ فأثنيتم عليها خيرًا، فقلت: وجبت؛ أي: وجبت له الجنة، والثانية أثنيتم عليها شرًّا، فقلت: وجبت؛ أي وجبت له النار. أنتم شهداء الله في أرضه**»[٥٩٩].

وعلىٰ رأي شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه يجوز أن نشهد للإمام أحمد بأنه من أهل الجنة، لاتفاق الناس أو جملتهم عليه، وكذلك بقية الأئمة، وأئمة الاتباع؛ لأنهم ممن اتفق الناس أو

---

(٥٩٨) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»(١١/ ٥١٨)،(١٨/ ٣١٣)

(٥٩٩) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: ثناء الناس علىٰ الميت، برقم (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: فيمن يُثْنَىٰ عليه خير أو شر من الموتىٰ، برقم (٩٤٩)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جلهم على الثناء عليهم.

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « فَأَهْلُ بَدْرٍ... »:

أي: بعد العشرة أهل بدر، والعشرة من أهل بدر؛ يعني: لا يمتنع أن يكون في الإنسان وصفان.

وأهل بدر هم الذين قاتلوا مع النبي ﷺ في بدر، وكانت غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة في رمضان، وكان سببها أن النبي ﷺ سمع بعير لقريش جاءت من الشام تريد مكة، وهي لابد أن تمر بالمدينة أو حولها، فندب أصحابه إلى الخروج لهذه العير لأخذها، فانتدب منهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلًا فقط، على سبعين بعيرًا وفرسين.

وكانوا لا يريدون غزوًا ولا فكروا أن يكون هناك غزو، إنما أرادوا عير قريش مع أبي سفيان، وهي عير كثيرة محملة بالطعام والثياب وغيرها، ولذلك كان معها أبو سفيان من كبراء قريش، فلولا أنها عير كثيرة لم يكن معها هذا الزعيم.

فإذا قال قائل: كيف يجوز للرسول ﷺ أن يخرج ليأخذ أموالهم؟

نقول: فالجواب: أن أخذ أموالهم ليس بشيء بالنسبة لإخراج الرسول ﷺ وأصحابه من ديارهم، فهؤلاء أخرجوا الرسول ﷺ وأصحابه من ديارهم وأموالهم، والرسول ﷺ أراد أن يأخذ أموالهم فقط، وهي من الأنفال التي نفله الله ﷻ ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١].

فلما سمع أبو سفيان بالخبر، وأن الرسول خرج هو وأصحابه إليهم، وكان رجلًا ذكيًا، عدل عن الطريق إلى ساحل البحر وأرسل إلى أهل مكة يستصرخهم؛ لا للقتال، ولكن لإنقاذ العير فقط، وظن أنهم سيرسلون فلانًا وفلانًا من عامة الناس لإنقاذ العير ويرجعون، ولكن قريش أخذتهم الحمية، وقالوا: كيف يتعرض محمد لعيرنا بقيادة زعيم من زعمائنا؟! لابد أن نخرج ونقضي عليه.

وتشاوروا فيما بينهم، وفي النهاية أجمعوا على أن يخرجوا للرسول عليه الصلاة والسلام بكبرائهم؛ خرجوا بطرا ورئاء الناس، بحدهم وحديدهم، وخيلهم ورجلهم، وزعمائهم

ومن دونهم، وجاءوا إلى الرسول عليه الصلاة والسلام.

فلما كانوا في أثناء الطريق تشاوروا فيما بينهم: هل نمضي أو نرجع؟! فكان أبو جهل يلمزهم في هذا، ويقول: كيف تفكرون في الرجوع وأنتم خرجتم؟! والله لا نرجع حتى نقدم بدرًا ونقيم فيها ثلاثًا؛ ننحر الجزور، ونسقي الخمور، وتعزف علينا القيان، وتسمع بنا العرب، فلا يزالون يهابوننا أبدًا. وهذا فخر وبطر منه، ولكن الحمد لله؛ فلم تنحر الجزور ولكن نحر هو!!

فقدموا بدرًا وتلاقى الصفان، وتراءى الجمعان، وحصل ما حصل، وبني للنبي ﷺ عريش يدخل فيه يدعو الله سبحانه وتعالى بالنصر؛ لأنه إذا استنفذنا قوتنا المادية الحسية لم يبق لنا إلا الدعاء. فالدعاء مع القوة المادية الحسية وعدم استعمالها خطأ، لكن الدعاء عند العجز واجب، وإن جمعت بينهما فخير.

فكان الرسول ﷺ يدعو الله ﷻ. فماذا كان الأمر؟ قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، فنفرت الملائكة، ونزلت تقاتل؛ تثبت المؤمنين، وتلقي في قلوب الكفار الرعب، فهربوا، وقتل منهم سبعون رجلًا، وأسر سبعون رجلًا.

وكان ممن قتل هذا الزعيم الذي يقول: إننا لن نرجع حتى نقدم بدرًا، وآخر ما قال: وتسمع بنا العرب فلا يزالون يهابوننا أبدًا. لكن العرب سمعت بهم فنزلت مرتبتهم عند العرب!!

فالحاصل أن أهل بدر في الفضل يلون العشرة المبشرين بالجنة، لما كان لهم من بلاء حسن في غزوة بدر.

وقد يرد هنا إشكال على قوله تعالى لأهل بدر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت**

لكم»[٦٠٠]؛ فإن ظاهر هذا القول العموم؛ يعني: أنه يشمل الكفر وما هو دونه، والجواب على هذا بأحد وجهين:

الأول: أن يقال إنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر لما حل في قلوبهم من الإيمان الراسخ الذي لا يمكن أن يدخل من خلاله الكفر، فيكون في هذا بشارة لهم أنهم لن يكفروا، ويبقى ما دون الكفر مكفر بهذه الغزوة.

إذن فقوله: «ما شئتم» لا يدخل فيه الكفر لأنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر بسبب ما قدموه من هذه الحسنات العظيمة، ويكون في هذا بشارة لهم بأنهم لن يكفروا.

الثاني: أنه على فرض كفرهم سوف ييسرون للتوبة حتى يغفر لهم: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فيكون في هذا بشارتان، إما بأنهم لن يكفروا، أو أنه لو قدر أنهم كفروا فإنهم سوف يعودون إلى الإسلام، ويغفر لهم ما قد سلف، ومن تتبع أحوالهم لم يجد أحدًا منهم ارتد، فكل الذين في غزوة بدر لم يرتد منهم أحد، وبهذا يكون المعنى الأول أقرب وأصح وهو أنهم لن يشاءوا الكفر.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ثم أهل الشجرة**»؛ أي: بعد أهل بدر **أهل الشجرة**، و«**أل**» هنا في قوله: «**أهل الشجرة**» للعهد الذهني؛ أي: الشجرة التي بايع تحتها رسول الله ﷺ أصحابه.

وذلك أن النبي ﷺ خرج في ذي القعدة ومعه نحو ألف وأربعمائة رجل، خرج قاصدًا البيت الحرام للعمرة، ومعه البدن قد ساقها عليه الصلاة والسلام تعظيمًا لله ﷻ ولبيته الحرام، فلما وصل إلى الحديبية -وهي مكان بعضها من الحل وبعضها من الحرام- صده المشركون، وقالوا: لا يمكن أن تدخلوا علينا مكة وأن نُؤخذ ضغطة.

وهذا من حمية الجاهلية؛ لأن قريشًا لا تمنع أي أحدٍ من الحج أو من العمرة، بل ترحب به؛ لأنه يفيدها اقتصاديًا، لكن محمد ﷺ وهو أولى الناس بالبيت هو ومن معه، هو الذي يُصد، وهذه حمية جهل لا حمية علم. فمنعوه.

(٦٠٠) سبق تخريجه.

وجرت بينه وبينهم مراسلات، فبايع النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه تحت هذه الشجرة علىٰ ألَّا يفروا أبدًا، وذلك لأنه أُشيع أن عثمان بن عفان ﷺ -وهو السفير بين الرسول ﷺ وبين قريش- حين بعثه رسول الله ﷺ إلىٰ مكة، أنه قتل، فقال: لئن كان كذلك لأناجزنهم أن يقتلوا رسولي؛ لأن قتل الرسول أمر ممنوع في كل قانون؛ فالرسول الذي يكون بين المتحاربين لا يمكن أن يقتل، حتىٰ في الجاهلية فهو ممنوع.

فقال ﷺ: «**إن كانوا قتلوه لأناجزنهم**»[٦٠١]، فبايع أصحابه، وكان عليه الصلاة والسلام يبايعهم علىٰ أن لا يفروا، وقد قال الله تعالىٰ في هذه البيعة المباركة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فصرح أن مبايعتهم للرسول مبايعة لله، وأن الرسول نائب عن الله في ذلك، قال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ وهي يد الرسول ﷺ، ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، لكن لما كان يد رسوله كانت كيده علىٰ احد القولين في الآية، فبايع الرسول ﷺ، وقد قال الله تعالىٰ في هذه البيعة: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، والفتح القريب هو الصلح الذي جرىٰ بين النبي ﷺ وبين قريش.

فإن قال قائل: كيف كان فتحًا مع أن ظاهره أنه هضم للمسلمين؟

فالجواب: أنه كان فتحًا؛ لأن الناس بدأ يأتي بعضهم إلىٰ بعض من مكة إلىٰ المدينة ومن المدينة إلىٰ مكة، لأجل العهد الذي بينهم. فكان فتحًا مبينًا، والشيء خشي عليه أن يكون ضغطًا علىٰ المسلمين زال والله الحمد، وذلك في قصة أبي بصير ﷺ ومن خرج إليه من أهل مكة.

فإنه لما جاء أبو بصير إلىٰ المدينة فارًّا من أهل مكة ألحقوا به رجلين يطلبانه، وذلك تعصبًا منهم، فلما وصل إلىٰ الرسول عليه الصلاة والسلام إذا الرجلان قد وصلا خلفه، فقالا: يا محمد، العهد أن من جاء منا إليك ترده علينا.

---

(٦٠١) أخرجه البيهقي في« دلائل النبوة» (٤/ ١٣٥)

فلما رده إليهما وخرجوا من المدينة، جلس الثلاثة يتغدون؛ أبو بصير ورجلا قريش، وكان أبو بصير قويًّا، فقال لأحدهم: أعطني سيفك؛ إنه سيف جيد، وقام يمدح هذا السيف، قال الرجل: نعم إنه جيد، وكم قرعت به من رأس، وأعطاه السيف، فسله أبو بصير وجبّ به رقبته.

أما الرجل الثاني فهرب إلىٰ المدينة فارًّا، ولحقه أبو بصير، فجاء إلىٰ الرسول مذعورًا، وقال: إن صاحبي قتل؛ يعني: وأنا أخاف علىٰ نفسي، فقال الرسول ﷺ: «**ويل أمه -يعني أبا بصير- مسعر حرب لو يجده من ينصره**»[٦٠٢]!! فعرف أن الرسول ﷺ لن ينصره، وسوف يسلمه مرة ثانية، فخرج من المدينة وقعد الصراط لعير قريش؛ كلما جاءت عير هجم عليها وأخذ منها ما شاء الله.

فعلم بعض الصحابة الذين في مكة بخبره فخرجوا إليه فكانوا عصابة، فأخافوا السبيل، وأرسلت قريش إلىٰ الرسول عليه الصلاة والسلام، يلغون العهد الذي بينه وبينهم في هذا، فرجع أبو بصير ومن معه إلىٰ المدينة، واستتب الأمن[٦٠٣]، ولله الحمد.

وأما العهد الذي كانت مدته عشر سنين فإن قريشًا نقضته، حيث أعانت حلفاءها علىٰ حلفاء النبي ﷺ وحينئذ انتقض العهد، فلم يكن بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد فغزاهم.

وبهذا فإن هذا الصلح صار فتحًا مبينًا، قال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، والمراد بالفتح هنا صلح الحديبية.

فهؤلاء أهل الشجرة وهذه الشجرة بقيت في عهد النبي عليه الصلاة والسلام، وإلىٰ عهد أبي بكر وهي باقية، فلما كان عمر سمع أن قومًا يترددون إلىٰ هذه الشجرة فأمر رضي الله عنه

---

(٦٠٢) أخرجه البخاري، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، برقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، وغيره من حديث المسور بن مخرمة، ومروان رضي الله عنهما.

(٦٠٣) السابق.

بقطعها حماية لحمىٰ التوحيد.

ولعلها لو بقيت كانت ذات أنواط أو أشد أو لعبدها الناس!! لأن الناس الآن أكثرهم همج، لكن من بركات عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ هذه الأمة أن قطع دابر الشجرة، وأخفىٰ موضعها، حتىٰ أخفيت -ولله الحمد- ولم يعرف مكانها حتىٰ الآن.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقيل أهل أحد المقدمة**»؛ يعني: قال بعض العلماء رحمهم الله: إن أهل أحد مقدمون علىٰ أهل بيعة الرضوان، ومن المعلوم أن من الصحابة من كان من أهل بدر ومن العشرة ومن أهل بيعة الرضوان ومن أهل أحد، أي: أن: بعض الصحابة اجتمعت لهم الأوصاف الأربعة، وبعضهم ليس كذلك.

وإذا قلنا: إن أهل أحد مقدمون علىٰ أهل بيعة الرضوان، مع أن أهل بيعة الرضوان أكثر عددًا، حيث إن أهل بيعة الرضوان ألف وأربعمائة نفر، أما أهل أحد فنحو سبعمائة نفر، لكن أصابهم من البلاء والتمحيص والقتل ما لم يكن في بيعة الرضوان؛ ولهذا رجح بعض العلماء أهل أحد علىٰ أهل بيعة الرضوان.

ولكن الذي يظهر القول الأول؛ أن أهل بيعة الرضوان أفضل؛ لأن أهل بيعة الرضوان استحقوا الرضا، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨] أما أهل أحد فاستحقوا العفو، وفرق بين هذا وهذا، قال الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ففرق بين من استحق وصف العفو ومن استحق وصف الرضوان؛ فالثاني أكمل.

فالصحيح: أن أهل بيعة الرضوان أفضل من أهل أحد، مع أنه ربما يكن أهل أحد قد شملتهم بيعة الرضوان.

أما غزوة أحد فالقصة فيها معروفة، وسببها أن قريشًا لما هزموا تلك الهزيمة النكراء يوم بدر ورجعوا إلىٰ بلدهم تشاوروا فيما بينهم، وقالوا: إن محمدًا استأصل شأفتنا، وقتل خيارنا وسادتنا، فلنخرج إليه حتىٰ نأتيه في المدينة ونقضي عليه، فجاءوا إلىٰ المدينة يريدون

القضاء علىٰ رسول الله ﷺ.

واستشار النبي ﷺ أصحابه في الخروج لملاقاتهم، فالذين لم يشهدوا بدرًا قالوا له: اخرج. يريدون الغزوة والشهادة، والذين حضروا بدرًا قالوا: يا رسول الله نبقىٰ في المدينة، فإذا جاءونا قضينا عليهم، ولكن الرسول ﷺ رجح رأي الذين قالوا بالخروج، فدخل النبي ﷺ بيته من أجل أن يتأهب للحرب، ويلبس لأمة الحرب والدرع وغير ذلك، فكأنهم تشاوروا فيما بينهم، قالوا: لعلنا أكرهنا رسول الله ﷺ علىٰ الخروج، وذلك لأنه كان يميل بداية إلىٰ أنهم لا يخرجون.

فلما خرج عليهم وقد لبس لأمة الحرب علىٰ رأسه واستعد للحرب، قالوا: يا رسول الله، لو تركنا هذا وبقينا علىٰ الرأي الأول فنبقي في المدينة فإذا جاءونا قاتلناهم، فقال النبي ﷺ: «**ما كان ينبغي لنبي لبس لأمة الحرب حتىٰ يقضي الله بينه وبين عدوه**»[٦٠٤]، فخرج ومعه ألف نفر؛ سبعمائة مؤمنون خلص، وثلاثمائة منافقون، وكان المنافقون لا يريدون الغزو، بل كانوا يقولون: ابقوا هاهنا.

ولما كانوا في أثناء الطريق قال عبد الله بن أبي - رأس المنافقين: محمد يطيع صغار السن ويعصينا، لا يمكن أن نقاتل، فرجع بثلث الجيش، وثلث الجيش لا يخفىٰ أنه ليس بالأمر الهين في كسر قلوب الجيش، فلولا أن الله تعالىٰ أعان المسلمين بالإيمان لانخذلوا؛ لأنه إذا رجع من الجيش ثلثه فلا يبقىٰ علىٰ عزيمته الأولىٰ؛ ولهذا حرم الفرار من الزحف، ولو كان واحدًا من الناس؛ لأنه يكون سببًا لضعف النفوس ووهن القلوب والهزيمة.

لكن هؤلاء صمموا حتىٰ كانت الغزوة في أحد، وكان في أول النهار النصر للمؤمنين، إلا أن الله بحكمته أراد خلاف ذلك، فإن النبي ﷺ جعل خمسين راميًا وأمَّر عليهم عبد الله ابن جبير، فجعلهم علىٰ ثغر في الجبل وقال: لا تبرحوا مكانكم أبدًا سواء لنا أو علينا.

فلما انكشف المشركون وانهزموا، وصار المسلمون يجمعون الغنائم، قال الرماة

---

(٦٠٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥١)، والدارمي، برقم (٢١٥٩)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» برقم (١١٠٠).

بعضهم بعضهم لبعض: انكشف المشركون وولوا الأدبار، فانزلوا لجمع الغنائم كما يجمع الناس، فذكرهم أميرهم عبد الله بن جبير بقول النبي عليه الصلاة والسلام، ولكن ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فنزلوا إلا نفرًا قليلًا لا يغنون شيئا.

وإذا فرسان قريش النبهاء الشجعان رأوا المكان خاليًا فكرُّوا على المسلمين من خلف الجبل، ومنهم خالد بن الوليد، وعكرمة بن أبي جهل، اللذان صار فارسين من فرسان المسلمين والحمد لله فاختلط المشركون بالمسلمين من ورائهم، وحصل من الأذى والضرر والقتل، وأصاب المسلمين محن عظيمة.

فحمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه أسد الله وأسد رسوله يمثل به بعد أن قتل، حتى قيل إن هند بنت عتبة أخذت من كبده بعد أن فرت بطنه وجعلت تأكله، لكن عجزت أن تأكله، لكن عجزت أن تبلعها بإذن الله عز وجل.

والرسول عليه الصلاة والسلام شُج وجهه، وجعل الدم يسيل على وجهه، وكسرت رباعيته، وحصل له من التعب والمشقة ما لا يصبر عليه إلا أمثاله عليه الصلاة والسلام.

وقتل من المسلمين سبعون نفرًا، وأصابهم غم بغم، ولكن الله عز وجل سلاهم بآيات كثيرة، كما في سورة آل عمران، فإن نصفها أو أكثر عن هذه الغزوة، ولما كانت النتيجة أن قتل منهم سبعون نفرًا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾[آل عمران: ١٦٥]؛ أي: كيف كانت هذه المصيبة؟ قال الله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾[آل عمران: ١٦٥]؛ أي: أنتم السبب، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فهو قادر عز وجل على أن يكشف المشركين، ولا ينالكم سوء، لكن أنتم البلاء ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾. يقول هذا لجندٍ معهم رسول الله عليه الصلاة والسلام.

﴿هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ والمعصية التي فعلوها معصية يسيرة، فما الظن بنا الآن؟! هل عند أنفسنا شيء يمنعنا من النصر؟! والحقيقة أنه ليس عندنا شيء يوجب لنا النصر، فكثير

من حكام المسلمين لا يرضون أن يحكموا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكثير من حكام المسلمين يلاحقون المؤمنين بالله ورسوله ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وكثير من أسواق المسلمين تُشرب فيها الخمور، وتُعاقر فيها النساء، وكثير من حكام المسلمين لهم موالاة ظاهرة مع أعداء الله.

فهل يمكن أن يكون النصر لهؤلاء؟! بل قد يكون هؤلاء أحق بالخذلان من الكفار الخلص؛ لأن الكفار كفار، لكن هؤلاء ينتمون إلى الإسلام وهم لا يؤمنون بالإسلام حقيقة؛ ولذلك نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم إلا من شاء الله، فأقول: إننا ما أصبنا بهذه المصائب التي نحن عليها اليوم إلا بسبب ذنوبنا.

فالحاصل أن غزوة أحد قد حصل فيها من البلاء والتمحيص ما لم يحصل في غيرها؛ ولهذا قال بعض العلماء: إنها أفضل من غزوة الحديبية، ولكن الصحيح أن أهل الحديبية أفضل من أهل أحد، وذلك؛ لأن الله تعالى أحل عليهم رضوانه، وأما هؤلاء فقال عنهم: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ثم قال رحمه الله «**والاول اولى**»: هنا سقطت همزة القطع مراعاة للوزن «**والاول اولى للنصوص المحكمة**»؛ يعني: للأدلة، والنصوص المحكمة؛ يعني: الواضحة البينة؛ لأن المحكم يقال بإزاء المتشابه، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ويقال: بإزاء المنسوخ فيقال: هذا محكم وهذا منسوخ، وأصل الإحكام هو الإتقان.

قوله: «وَعَائِشَةٌ فِي العِلْمِ مَعَ خَدِيجَةْ...»:

عائشة وخديجة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهما، وقد اختلف العلماء رحمهم الله أيهما أفضل؟ فقيل: إن عائشة أفضل، وقيل: إن خديجة أفضل.

والصواب أن يقال: أما مرتبتهما عند الله فهذا ليس إلينا، بل هو إلى الله تعالى ولا نتكلم في هذا.

وأما المفاضلة بينهما بحسب ما ظهر لنا من أفعالهما وأحوالهما فهذا إلينا؛ لأنه أمر ظاهر معروف.

وأما باعتبار كونهما زوجين لرسول الله ﷺ فلا مفاضلة؛ كل أزواج النبي ﷺ يشتركن في هذه الفضيلة؛ أي: في أنهن زوجاته في الدنيا والآخرة، وأنهن أمهات المؤمنين، وأنه يجب علينا من احترامهن وتعظيمهن ما يليق بهن وبحالهن.

فالجهات ثلاث:

أولًا: من حيث كونهما زوجين من أزواج النبي ﷺ، ففي هذه الحال لا مفاضلة؛ لأن جميع زوجات الرسول ﷺ يشتركن في هذا الفضل.

ثانيًا: من حيث المرتبة عند الله، فهذا لا مفاضلة أيضًا؛ لأن هذا مجهول لنا، وكم من شخصين عملهما واحد لكن مرتبتهما عند الله بينهما كما بين السماء والأرض؛ لأن الله لا ينظر إلى صورنا وأعمالنا وإنما ينظر إلى قلوبنا.

ثالثًا: بالنسبة للأعمال الظاهرة أيهما أفضل: عائشة أو خديجة؟

وأصح ما قيل في ذلك ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أن خديجة لها فضل السبق إلى الإسلام، وفضل مناصرة النبي ﷺ في أول أمره، وأن النبي ﷺ يذكرها دائمًا، وأنه لم يتزوج عليها، وأنها أم أكثر أولاده، ونحو ذلك.

وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كونها أحب النساء إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وعنايتها بالرسول ﷺ، وشدة محبتها له، وما نشرت من العلم الكثير في الأمة، فتكون بذلك أميز من خديجة. فصارت خديجة أفضل من وجه وعائشة أفضل من وجه.

وإلى هذا أشار بقوله: «**وعائشة في العلم مع خديجة في السبق**» فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نشرت كثيرًا من العلم في آخر حياة الرسول ﷺ، وخديجة سبقت، وناصرت الرسول ﷺ وعاضدته رضي الله عنها وجزاها الله خيرًا، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في آخر حياة الرسول عليه الصلاة والسلام لا أحد يشك في درجتها عند الرسول ﷺ، ومحبته لها، بل وكونه ﷺ توفي في بيتها، وفي حجرها، وفي

يومها، وآخر ما طعم من الدنيا ريقها رضي الله عنها، فكل هذه فضائل وميزات لم تحصل لخديجة ولا لغيرها من زوجات النبي ﷺ؛ ولهذا قال: «فافهم».

وبالنسبة لمحبتنا لهن: فإننا نحبهن كلهن على حد سواء، من حيث كونهن زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام، ولهن عندنا من الاحترام والتعظيم ما يليق بحالهن، ويزداد حبنا للواحدة منهن بحسب ما أسدت إلى رسول الله ﷺ، وإلى الأمة، وهذا هو العدل والميزان الحق، وأما الميل مع العاطفة فهذا لا شك أنه خلاف الحق: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ يعني: إن أردتم العدل فلا تتبعوا الهوى، بل اتبعوا ما يقتضيه العقل.

• قال العلامة ابن فوزان:

قوله: «فصل في ذكر الصحابة رضي الله عنهم»:

لما فرغ من ذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عمومًا وذكر نبينا محمد ﷺ خصوصًا، انتقل إلى أفضل الخلق بعد الأنبياء وهم صحابة رسول الله ﷺ وقرنهم خير القرون، كما قال ﷺ «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(٦٠٥) فهم خير القرون، وأفضل الأمة على الإطلاق، ولا أحد يساويهم في فضلهم؛ لأن الله اختصهم بصحبة رسوله ﷺ، وجهادهم معه، ومجالسته، ورؤيته ﷺ، مما لم يحصل لمن يأتي بعدهم، وأيضًا هم الذين حملوا الرسالة من النبي ﷺ، وحملوا هذا العلم وبلغوه لمن بعدهم، فهم الواسطة بيننا وبين الرسول ﷺ في تبليغ العلم والشرع، وفضائلهم كثيرة، لا يلحقهم فيها أحد، ولا يسبقهم أحد، رضي الله عنهم وأرضاهم، وقد أثنى الله عليهم في القرآن، قال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، قال سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا

---

(٦٠٥) سبق تخريجه.

﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] هذه صفاتهم، وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨،٩]، فهؤلاء هم صحابة رسول الله ﷺ المهاجرون والأنصار، هم أفضل الأمة ولا أحد يلحقهم من فضلهم، ولا يجوز الكلام فيهم بما ينقص قدرهم أو ينتقدهم، قال ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»**[٦٠٦]، اختارهم الله لصحبة نبيه والجهاد مع رسوله، فهم أغزر الناس علمًا، وأقلهم تكلفًا، فهم خيرة هذه الأمة على الإطلاق، وقرنهم خير قرونها، وهم يتفاضلون فيما بينهم، فلا شك أن المهاجرين أفضل من الأنصار؛ لأن الله قدم المهاجرين على الأنصار، وأفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان وكذلك الذين أسلموا قبل الفتح أفضل من الذين أسلموا بعد الفتح، وكلًّا وعد الله الحسنى، كلهم صحابة، وإن كانوا يتفاضلون فيما بينهم، فكلهم صحابة رسول الله ﷺ، لا يجوز الكلام فيهم، ولا يجوز الحط من قدرهم، ولا يجوز تنقصهم، ولا يجوز اتهامهم بالتهم الباطلة التي تفتريها في حقهم الطوائف الضالة كالخوارج والشيعة ومن نحا نحوهم، فيجب على المسلم أن يعتقد هذه العقيدة في صحابة رسول الله ﷺ.

قوله: «وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ...»:

أفضلهم الخلفاء الراشدون، وأفضل الخلفاء الراشدين أبو بكر، وهو خليفة رسول الله ﷺ، اسمه عبد الله، والصديق لقبَّه النبي ﷺ بالصديق وكنيته أبو بكر، واسمه عبد الله بن عثمان، وهو أول من آمن بالرسول ﷺ من الرجال الأحرار، ولازمه وجاهد معه، ولم يفارقه منذ أن

---

(٦٠٦) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا»، برقم (٣٦٧٣)، مسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٥٤١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أسلم إلىٰ أن توفي رسول الله ﷺ وكان رفيقه في أسفاره، لا يفارقه، وكان يعطي رسول الله ﷺ من ماله ما يستعين به علىٰ مهام الدعوة والرسالة، وشهد مع الرسول ﷺ المشاهد كلها، فهو أفضل الأمة علىٰ الإطلاق، رضي الله عنه وأرضاه، وكان صاحبة في الغار: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] فهو صاحب الرسول في الغار، ورفيقه في سفر الهجرة، وخليفته بعد وفاته، وهو الذي نصر الله به الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ لما ارتد من العرب، واضطرب الأمر، فقام رضي الله عنه، وثبت ثبوت الجبال، وقاتل المرتدين حتىٰ أخضعهم لحكم الإسلام، وثبَّت الله به الدين، ثم إنه عند وفاته اختار أفضل الأمة من بعده وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فعهد إليه بالخلافة من بعده وفضائله كثيرة.

❁ قوله: « وَبَعْدَهُ الفَارُوقُ مِنْ غَيرِ افْتِرَا »:

وبعد الصديق عمر الفاروق، سمي بالفاروق؛ لأن الله فرق به بين الحق والباطل، وأعز الإسلام بإسلامه.

لما أسلم قوي المسلمين، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر[٦٠٧]. فأعز به الإسلام، ولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم قام بها خير قيام، وجاهد في سبيل الله، وفتح الفتوح في المشارق والمغارب حتىٰ انتشر الإسلام في عهده، وقوي الإسلام في عهده رضي الله عنه، فهو في الدرجة الثانية في الفضل بعد أبي بكر الصديق.

❁ قوله: « وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ فَاتركِ المِرَا »:

والثالث الخليفة عثمان بن عفان بن أبي العاص من بني عبد شمس بن عبد مناف الأموي رضي الله عنه، أسلم قديمًا، فهو من السابقين الأولين إلىٰ الإسلام، وهاجر الهجرتين، الهجرة الأولىٰ إلىٰ

---

(٦٠٧) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برقم (٣٦٨٤)، وغيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الحبشة، والهجرة الثانية إلىٰ المدينة، وجاهد مع رسول الله ﷺ، وتزوج بنتي الرسول ﷺ، تزوج رقية ثم لما ماتت زوجه النبي ﷺ بأم كلثوم؛ ولذلك سمي ذا النورين؛ لأنه تزوج بنتي الرسول ﷺ، وولي الخلافة بعد عمر، وذلك؛ لأن عمر رضي الله عنه لما طعن وحضرته الوفاة أوصىٰ إلىٰ الستة الباقين من العشرة المبشرين بالجنة، الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فاتفق هؤلاء علىٰ تقديم عثمان رضي الله عنه، وبايعوه وبايعه المسلمون، وانعقدت خلافته رضي الله عنه وأرضاه، وهو الذي جهز جيش العسرة، وهو الذي كان ينفق ماله في سبيل الله، وفي حاجة المسلمين وهو الذي أمر بكتابة المصحف؛ لأن القرآن كان ينزل علىٰ النبي ﷺ، وكان ﷺ يأمر بكتابته علىٰ أشياء مختلفة، علىٰ أوراق، وعلىٰ عظام، وعلىٰ جلود وعلىٰ ما تيسر، وما توفي النبي ﷺ، إلا وقد كتب القرآن كله، إلا أنه كان متفرقًا في هذه الأشياء، ولما كانت وقعة اليمامة، وقتل كثيرة من قراء الصحابة رضي الله عنهم، واستشهدوا في اليمامة، خشي الصحابة علىٰ القرآن، فقاموا وجمعوه في عهد أبي بكر، جمعوا القرآن من هذه المكتوبات المتفرقات في مصحف واحد، فكانت مع الصحابة مصاحف مختلفة كلّ له مصحف قد تختلف قراءته عن قراءة الآخر، ولما كان في خلافة عثمان رأىٰ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، اختلاف الناس في القراءة فخشي عل القرآن، وخشي علىٰ الأمة من الاختلاف، فجاء إلىٰ عثمان رضي الله عنه الخليفة الراشد، وقال له: «أدرك الناس لئلا يختلفوا اختلاف اليهود والنصارىٰ في كتابهم»[٦٠٨] فعثمان رضي الله عنه جمع جماعة من أشهر القراء من صحابة رسول الله ﷺ، وأمرهم أن يجمعوا المصاحف علىٰ مصحف واحد هو مصحف عثمان الباقي إلىٰ الآن بأيدي الناس، ولما كتبوه استنسخ منه نسخًا، وأرسلها إلىٰ الأقطار في الخلافة الإسلامية، وأمر بإحراق ما عدا هذا المصحف، لأجل أن يجمع الناس علىٰ مصحف واحد، ولا يتفرقوا، فاجتمعوا علىٰ مصحف عثمان؛ ولذلك يسمىٰ المصحف العثماني أو المصحف الإمام، وهو هذا المصحف الموجود اليوم ولله الحمد، فهذا من فضائل عثمان رضي الله عنه، وهو الذي أمر بالأذان الأول في الجمعة؛ لأجل أن ينتبه الناس لصلاة الجمعة فيذهبوا لصلاة الجمعة؛ لأنهم لو تركوا

---

(٦٠٨) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، برقم(٤٩٨٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

لانشغلوا في بيعهم وشرائهم ومزارعهم، فأمر بالأذان الأول حتىٰ يتهيأ الناس لصلاة الجمعة، فكان هذا الأذان من سنة الخلفاء الراشدين فقد قال ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»[٦٠٩].

۞ قوله: « **وَبَعْدُ فَالفَضلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ...**»:

وبعد عثمان رضي الله عنه صارت الخلافة إلىٰ الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته فاطمة رضي الله عنها، الشجاع البطل المجاهد الحافظ لكتاب الله، الراوي للعلم الغزير، فبايعه المسلمون، وانعقدت خلافته رضي الله عنه، فصار رابع الخلفاء الراشدين الذين قال فيهم رسول الله: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**» وفضائله كثيرة:

أولها: أنه ابن عم الرسول ﷺ.

وثانيها: أنه كان زوج فاطمة بنت الرسول ﷺ، وأبا الحسن والحسين رضي الله عنهما.

وثالثها: أنه الخليفة.

ورابعها: أنه الذي أعز الله به الإسلام، وقمع به الخوارج والفرق الضالة، فله فضائل كثيرة.

وقد قال فيه النبي ﷺ يوم خيبر: «**لأعطين الراية غدًا رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله علىٰ يديه**»[٦١٠] فكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو ذلك الرجل المشهور بشجاعته وصرامته رضي الله عنه.

وقوله «**للبطين الأنزع**»: هذا من صفاته رضي الله عنه، «**الأنزع**»؛ يعني: أنه منحسر شعر رأسه عن النزعتين من جانبي الجبهة، «**البطين**» أنه عظيم البطن رضي الله عنه.

---

(٦٠٩) سبق تخريجه.

(٦١٠) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من أسلم علىٰ يديه رجل، برقم (٣٠٠٩)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم (٢٤٠٦)، وغيرهما عن حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

❁ **قوله:** « **مُجَدِّل الأَبْطَالِ...** »:

أي: مجندل الأبطال، ولكن الناظم قال: مجدل من أجل النظم؛ أي: الذي يصرع الأبطال حين يبارزهم لشجاعته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. «**وماضي العزم**»: كان قوي العزيمة.

❁ **قوله:** « **مُفَرِّج الأَوْجَالِ...** »:

الأوجال: جمع وجل؛ أي: أنه عند الخوف كان مقدامًا. يفرج الله به للمسلمين في المعارك، وملاقاة العدو.

❁ **قوله:** « **وَافِي النَّدَىٰ...** »:

يعني: كثير العطاء؛ لأنه كان جوادًا في الإنفاق في سبيل الله. «**مبدي الهدىٰ**» بما أعطاه الله من العلم، كان من علماء الصحابة الأجلاء. «**مردي العدا**» مثل مجدل الأبطال أنه كان يصرع الكفار بسيفه.

❁ **قوله:** « **مُجْلِي الصَّدَىٰ...** »:

الصدىٰ: يعني العطش أنه كان يروي العطش، يعني يروي عطش الجهل بعلمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**يا ويل من فيه اعتدىٰ**» بأن سبه أو تنقصه كما تفعله النواصب، الذين يبغضون عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويسبونه، وكذلك الخوارج.

وكذلك من الاعتداء في حق علي، الغلو فيه وتفضيله علىٰ الصحابة كما تقوله الشيعة أنه أفضل من أبي بكر وعمر، وأنه هو الأحق بالخلافة، أنه هو وصي رسول الله، وأن الخلافة له، وأن أبا بكر وعمر وعثمان ظلموه، واغتصبوا الخلافة، هذا قول الشيعة، وهذا من العدوان في حق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فعلي من الخلفاء الراشدين، وهو الخليفة الرابع في الترتيب، وفي الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نحن لا نجحد فضله وخصاله الطيبة، ولكن لا نغلو فيه كما تلغو الشيعة، ولا نجفو في حقه كما جفت الخوارج والنواصب الذين يتنقصونه، بل إن الخوارج كفروه.

❁ قوله: « فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ »:

حب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كحب إخوانه من الخلفاء الراشدين واجب على الأمة، ومحبتهم دين، وبغضهم نفاق وكفر.

❁ قوله: « وَمَنْ تَعَدَّىٰ أَوْ قَلَىٰ فَقَدْ كَذَبْ »:

ومن تعدىٰ بأن غلا في علي وفضله علىٰ أبي بكر وعمر -كالشيعة- أو ادعىٰ أن الخلافة له بعد رسول الله ﷺ فقد كذب وخالف إجماع الأمة، ومن تنقصه وحط من قدره، فقد كذب أيضًا كالخوارج والنواصب، فالواجب الاعتدال ومعرفة الحق بأدلته، وعدم الذهاب مع الأهواء والنزعات الشيطانية، والتقليد الأعمىٰ للفرق الضالة، بل يكون الإنسان علىٰ هدىٰ وعلىٰ دليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من غير إفراط ومن غير تفريط في حق الخلفاء الراشدين.

❁ قوله: « وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ بَاقِي العَشَرَة »:

ثم بعد الخلفاء الراشدين في الفضيلة بقية العشرة المشهود لهم بالجنة؛ الخلفاء الأربعة، والخامس: طلحة بن عبيد الله، والسادس: الزبير بن العوام، والسابع: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، والثامن: سعد بن أبي وقاص، والتاسع: أبو عبيدة عامر بن الجراح، والعاشر: عبد الرحمن بن عوف.

❁ قوله: « فَأَهْلُ بَدْرٍ ثُمَّ أَهْلُ الشَّجَرَةْ »:

ثم بعد العشرة، أهل بدر، وهم الذين حضروا وقعة بدر، وكانت في السنة الثانية من الهجرة، وقعت عند ماء يقال له بدر بين المسلمين والكفار، فأعز الله بها المسلمين، وسماها يوم الفرقان؛ لأن الله فرق فيها بين الحق والباطل، وهي أول غزوة في الإسلام، قتل الله فيها صناديد قريش الذين كفروا برسول الله ﷺ وآذوا المسلمين، وضايقوهم في مكة، قتلهم الله في هذه الوقعة، واستشهد فيها من الصحابة أربعة عشر، وقتل فيها من كبار المشركين سبعون رجلًا، وأسر منهم سبعون رجلًا، وغنم الصحابة ما معهم من السلاح، ومن الإبل والخيل، واشتهر

ذكرها في الجزيرة وفي الأقطار البعيدة، عند ذلك خاف المشركون خوفًا شديدًا، وكل من سمع بهذه الواقعة وقع في قلبه الخوف من المسلمين، وأعز الله بها الإسلام وأهله، وأذل بها الشرك وأهله، فمن حضرها فله فضل على غيره، ممن لم يحضرها، وقد قال ﷺ: «**اطلع الله على أهل بدر قال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم**»(٦١١).

«**ثم أهل الشجرة**»: ثم بعد أهل بدر أهل الشجرة، وهم أهل بيعة الرضوان، قال الله جل وعلا: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، وكانت في السنة السابعة من الهجرة، خرج رسول الله ﷺ، بأصحابه وكانوا ألفًا وأربعمائة يريدون العمرة، ما أرادوا قتالًا، فلما وصلوا إلى الحديبية وهي ماء قريب من مكة، يقال لها الآن الشميسي على طريق القادم من جدة، قريبة من التنعيم، لما وصل إلى هذا المكان خرج إليه المشركون ليمنعوه من دخول مكة، ويصدوه عن العمرة، فحصل ما حصل من المفاوضات بينه وبينهم، وانتهى الأمر بالصلح المسمى صلح الحديبية الذي كان نصرًا للإسلام والمسلمين، على أن يرجع رسول الله ﷺ وأصحابه تلك السنة، وأن يعتمروا من العام القادم، وجرى بينه وبينهم الصلح على ترك القتال، وعلى ترك المضايقة للمسلمين الذين يريدون الهجرة، والذين يريدون الإسلام، فحصل الصلح على هذا، فكانت فتحًا من الله ﷻ، أزال به الضيق عن المسلمين الذين يريدون الإسلام، والذين يريدون الهجرة وضع القتال بين الكفار وبين الرسول ﷺ، وبعدها فتح الله للمسلمين خيبر، أرض اليهود وما فيها من النخيل، والمزارع والخيرات الكثيرة، وسماها الله فتحًا، وأنزل فيها سورة الفتح ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] إلى آخر السورة، وقد شق صلح الحديبية على المسلمين؛ لأنهم يريدون العمرة، ولايريدون الذلة بزعمهم، ظنوا أن هذا ذلة للمسلمين، ولكن الرسول ﷺ صمم على هذا؛ لأن الله أمره بهذا، فكان فيه الخير الكثير للمسلمين ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فالذين حضروا هذه البيعة وبايعوا رسول الله

(٦١١) سبق تخريجه.

ﷺ وجبت لهم الجنة رضي الله عنهم، وسبب هذه البيعة أن الرسول ﷺ لما صده المشركون، أرسل عثمان رضي الله عنه إلى أهل مكة يخبرهم بأن الرسول ﷺ ما قدم للقتال وإنما قدم للعمرة، فأشيع أن عثمان قتل في مكة، فعند ذلك عزم النبي ﷺ على القتال، وبايعه أصحابه على الموت تحت هذه الشجرة، ثم بعد ذلك تم الصلح الذي صار عزًّا للإسلام والمسلمين، وإن كان في ظاهره أنه دنيئة على المسلمين، ولكن صار في الحقيقة عزًّا للإسلام والمسلمين.

❁ **قوله**: وَقِيلَ أَهْلُ أُحُدٍ الـمُقَدَّمَةْ...»:

وقيل: إن الذين شهدوا وقعة أحد أفضل من الذين شهدوا بيعة الرضوان، وقعة أحد حصلت في السنة الثالثة من الهجرة، بعد غزوة بدر، الغزوة المشهورة، سميت وقعة أحد؛ لأنها وقعت عند جبل أحد، شمالي شرقي المدينة، وحصل، فيها ما حصل وأنزل الله فيها آيات كثيرة من سورة «آل عمران» ما يزيد عن ستين آية، فبعض العلماء يرى أن من حضرها أفضل؛ ممن حضر بيعة الرضوان، والصحيح الأول أن أهل بيعة الرضوان أفضل؛ لأن الله نوه بشأنها، قال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[الفتح: ١٨، ١٩].

❁ **قوله**: « وَعَائِشَةٌ فِي العِلْمِ مَعَ خَدِيجَةْ فِي السَّبْقِ...»:

ومن أفضل الصحابة أيضًا أزواج النبي ﷺ رضي الله عنهن؛ لأنهن أمهات المؤمنين وأزواج النبي ﷺ، اختارهن الله له في الدنيا والآخرة، فهن زوجاته في الدنيا، وزوجاته في الجنة، وفضلهن معروف، وهن يتفاضلن فيما بينهن، والخلاف وقع أيهما أفضل خديجة الزوجة الأولى لرسول الله ﷺ وأم أولاده التي تزوج بها رسول الله ﷺ بمكة، ولما بعث آزرته وأيدته، وآمنت به؛ فهي أول من آمن من النساء، وآزرت الرسول ﷺ، وكانت تسري عنه، وتقوى من عزمه، وعائشة رضي الله عنها الصديقة بنت الصديق التي كان رسول الله ﷺ يحبها حبًّا شديدًا، ولما مرض ﷺ أستأذن نساءه أن يمرض في بيتها، فمرض في بيتها، ومات عليه الصلاة والسلام ورأسه في

حجرها[٦١٢] فهذا يدل على فضلها، وأيضًا هي عالمة النساء، روت من أحاديث الرسول ﷺ الشيء الكثير، وعلمت من الأحكام والفقه الشيء الكثير، فهي فقيهة النساء، وكان الصحابة يرجعون إليها في رواية الحديث والفتوى، واختلف العلماء أيهما أفضل عائشة أو خديجة، والصحيح أن لكل منهما فضائل ليست عند الأخرى، فخديجة لها فضيلة السبق إلى الإسلام، ومؤازرة الرسول ﷺ، وأنها أم أكثر أولاده، وعائشة رضي الله عنها لها فضيلة العلم والفقه، والرواية عن الرسول ﷺ، وأنها حظيت بمحبته ﷺ، وأنه توفي في بيتها وفي حجرها بين سحرها ونحرها رضي الله عنها وأرضاها.



(٦١٢) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، برقم (١٣٨٩)، مسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها، برقم (٢٤٤٣)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

فصل
في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

١٥٦- وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَـ «الصَّحَابَهْ» فِي الفَضْلِ وَالمعْرُوفِ وَالإِصَابَهْ

١٥٧- فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدوا «المُخْتَارَا» وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا

١٥٨- وَجَاهَدُوا فِي اللهِ حَتَّىٰ بَانَا دِينُ الهُدَىٰ وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا

١٥٩- وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ مِن فَضْلِهِم مَّا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ

١٦٠- وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ وَفِي كَلَامِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ

١٦١- مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

١٦٢- واحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي بِفَضْلِهِم مِّمَّا جَرَىٰ لَو تَدْرِي

١٦٣- فإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ

١٦٤- وَبَعْدَهُم فـ «التَّابِعُونَ» أَحْرَىٰ بِالفَضْلِ ثُمَّ «تَابِعُوهُمْ» طُرًّا

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ **قوله:** « وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ... »:

أي: المحمدية المفضلة على سائر الأمم بالدلائل القطعية، كما في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ «**كالصحابة**» الكرام «**في الفضل**» بشاهد قوله عليه الصلاة والسلام: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦١٣] أخرجه الشيخان

(٦١٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأيمان والنذور، باب: إثم من لا يفي بالنذر، برقم (٦٦٩٥)، ومسلم، كتاب: =

عن عمران بن حصين، وقال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة. ورواه أبو داود، ولفظه: «**خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم**»[(٦١٤)].

«**والمعروف**»؛ أي: وليس في الأمة كالصحابة في المعروف الذي هو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله تعالىٰ والتقرب إليه والإحسان إلىٰ الناس، وكل ما ندب إليه الشرع، ونهىٰ عنه فهو أحق بالفضل «و» المعروف، «**الإصابة**» للحكم المشروع وبموافقة الكتاب والسنة من جميع الأمة.

قال عبد الله بن مسعود: من كان مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة؛ أبراها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، اختارهم الله لصحبة نبيه، ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم علىٰ أثرهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وبسيرهم، فإنهم كانوا علىٰ الهدىٰ المستقيم.

قال في «المشكاة»: رواه رزين، ورواه الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ.

❁ **قوله**: « فَإِنَّهُمْ... »:

أي: أن الصحابة الكرام «**قد شاهدوا**» وصحبوا النبي «**المختار**» من سائر الأنام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، «**وعاينوا**»؛ أي: رأوا في صحبتهم النبي ﷺ «**الأسرار**» القرآنية، وعلموا التنزيل وأسبابه، والتأويل وآدابه، «**و**» عاينوا «**الأنوار**» المشرقة في سنة رسول الله ﷺ «**وجاهدوا في**» سبيل «**الله**»؛ لتكون كلمة الله هي العليا.

«**حتىٰ بانا**» -بألف الإطلاق-؛ أي: ظهر «**دين الهدىٰ**» الذي هو دين الإسلام الذي به

=

فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٥)، وغيرهما من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٦١٤) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في فضل أصحاب النبي ﷺ، برقم (٤٦٥٧) من حديث عمران وله شاهد بلفظه، أخرجه مسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الهدى، والدلالة الموصلة، والفوز والفلاح.

«وقد سما»؛ أي: علا دين الإسلام ولله الحمد «الأديانا»: التي كانت قبله، فسائر الأديان غير دين الإسلام منسوخة، وكل عبادة لم يأت بها فهي باطلة ممسوخة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] ويرحم الله القائل:

الله أكـــبر إن ديـــن محمـــد	وكتابـــه أقـــوى وأقـــوم قـــيلا
طلعـــت بـــه شـــمس الهدايـــة للـــورى	وأبـــى لهـــا وصـــف الكـــمال أفـــولا
والحـــق أبلـــج في شريعتـــه التـــي	جمعـــت فروعًـــا للهـــدى وأصـــولا
لا تـــذكروا الكتـــب الـــسوالف عنـــده	طلـــع الـــصباح فاطفـــأ القنـــديلا
درســـت معالمهـــا ألا فاســـتخبروا	عنهـــا رســـومًا قـــد عفـــت وطلـــولا

❁ قوله: « وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ... »:

من الكتاب العظيم، والذكر الحكيم. «من فضلهم»؛ أي: الصحابة الكرام. «ما»؛ أي: الذي «يشفي»؛ أي: يبرئ -«للغليل»- بالغين المعجمة العطش. والمراد: ما يطفئ حرارة الجهل بمقاماتهم العالية، كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] إلى غير ذلك من الآيات.

وقد أتى أيضًا «في الأحاديث» النبوية، كقوله عليه الصلاة والسلام: «خير أمتي قرني»[٦١٥] الحديث.

«وفي الآثار» السلفية الواردة عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم، «و» قد أتى «في كلام القوم» من المحدثين والفقهاء والصوفية، وسائر أرباب المعارف. «و» في «الأشعار» المرضية. «ما»؛ أي: شيء. «قد ربا»؛ أي: زاد وعلا «من أن يحيط نظمي» في هذه الأرجوزة، ويضيق «عن

(٦١٥) سبق تخريجه.

بعضه» فضلًا عن غالبه وكله. «**فاقنع**»: من القنوع، وهو الرضا باليسير. «**وخذ**» ذلك فإنه «**عن علم**» ويقين لا عن ظن وتخمين.

قوله «**واحذر**»: أمر من الحذر الذي هو التحرز والتيقظ؛ أي: احذر حذر إذعان مع سلامة صدر «**من الخوض**» المفضي إلىٰ التوسع في البحث والتنقيب «**الذي قد يزري**» مضارع: أزرىٰ. قال في القاموس: زرىٰ عليه. عابه وعاتبه كأزرىٰ لكنه قليل.

وقال أبو عمر: والزاري علىٰ الإنسان الذي لا يعده شيئًا، وينكر عليه فعله، والإزراء: التهاون بالشيء. يقال: أزرىٰ به إذا قصر به.وازدراه؛ أي: حقره. قاله في «المختار». فقول الناظم: يزري؛ أي: يحط قدرهم، وينقص «**بفضلهم**»؛ أي: من فضلهم المعلوم من الكتاب والسنة.

«**مما**»؛ أي: من الاختلاف الذي «**جرىٰ**» بينهم «**لو**» كنت «**تدري**» عاقبة الخواص، وما يفضي إليه لما خضت فيه، وسكت عنه. «**فإنه**»؛ أي: ما وقع بينهم من التخاصم «**عن اجتهاد قد صدر**» منهم رضي الله عنهم «**فاسلم**» من الخوض في تلك البحور المهلكة، واقطع لسانك عن ذكر أصحاب رسول الله ﷺ بما يحط من رتبتهم العالية، ومقاماتهم الرفيعة. «**أذل الله**» تعالىٰ «**من**»؛ أي: كل مبتدع من الروافض، ومن وافقهم. «**لهم**»؛ أي: للصحابة الكرام «**هجر**»: عادىٰ ولم يوال ويحب.

وقد أخـــرج الترمذي من حـــديث عبد الله بن مغفـل رضي الله عنه مرفوعًا: «**الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي بغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذىٰ الله تعالىٰ، ومن آذىٰ الله يوشك أن يأخذه**»[(٦١٦)].

والذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب علىٰ كل أحد تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم، والكف عن الطعن فيهم.

---

(٦١٦) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: (٥٩)، برقم (٣٨٦٢)، وأحمد (٥/ ٥٧)، والبيهقي في «الشعب»، برقم (١٥١١)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (٢٩٠١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر كتابه «الصارم المسلول» فصلًا في تفصيل القول فيمن سب الصحابة فقال: أما من اقترن بسبه دعوىٰ أن عليًّا إله، وأنه كان هو النبي، وإنما غلط جبريل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في كفره، وكذا من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية.

وأما من سبهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلىٰ هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء.

وأما من لعن وقبح مطلقًا، فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمرين: لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد، وأما من جاوز ذلك إلىٰ أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ، إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضىٰ عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا، فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفارًا وفساقًا، وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرها: هو القرن الأول: كان عامتهم كفارًا أوفساقًا، ومضمونها: أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة شرارها، وكفر هذا مما يعلم باضطرار من دين الإسلام.

قال: وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه. وقد تقدم التفصيل.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله:** « وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَالصَّحَابَهْ...»:

أي: وليس في الأمة المحمدية، المفضلة علىٰ سائر الأمم، كالصحابة الكرام العدول، بنص الكتاب العزيز، والسنة المتواترة، وإجماع الأئمة، وسائر السلف، فهم الذين فازوا بصحبة خير

البرية، قال تعالىٰ خطابًا لهم ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

فليس في سائر الأمة مثل الصحابة في الفضل، لما في «الصحيحين»: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»(٦١٧).

وفيهما: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(٦١٨). وليس في الأمة كالصحابة في المعروف، وهو اسم جامع لكل ما عرف، من طاعة الله، والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس؛ وليس في الأمة أيضًا: كالصحابة في الإصابة للحكم المشروع، فهم أحق الأمة بإصابة الحق والصواب.

فهم سادات الأمة، وقدوة الأئمة، وأعلم الناس بكتاب الله، وسنة نبيه، شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل.

قال ابن مسعود: من كان متأسيًا، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم، فإنهم كانوا على الهدىٰ المستقيم، ومن نظر في سيرتهم بعلم وبصيرة، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل، علم يقينًا: أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم، وأكرمها على الله.

۞ **قوله**: «فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا الْمُخْتَارَا...»:

أي: فإن الصحابة رضي الله عنهم قد تشاهدوا المختار من سائر الأنام؛ محمدًا عليه أفضل الصلاة والسلام، وصحبوه، وعاينوا في صحبتهم له الأسرار القرآنية، وعلموا التنزيل وأسبابه، وعاينوا الأنوار المشرقة من الكتاب والسنة؛ فهم أسعد الأمة بالفضل وإصابة الصواب؛

---

(٦١٧) سبق تخريجه.

(٦١٨) سبق تخريجه.

وأجدر بفقه السنة والكتاب.

قوله: «وَجَاهَدُوا فِي اللهِ حَتَّىٰ بَانَا...»:

أي: وجاهدوا في سبيل الله لإعلاء كلمة الله، حتىٰ ظهر دين الإسلام، الذي به الهدىٰ والدلالة، والفوز والفلاح، وقد علا علىٰ سائر الأديان، فسائر الأديان؛ غيره منسوخة، وكل عبادة لم يأت بها فباطل، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

قوله: «وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ من فَضْلِهِم مَّا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ»:

أي: يطفئ حرارة الجهل، قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾؛ أي: عدلًا خيارًا ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ [الحج: ٧٨] وغير ذلك من الآيات.

قوله: «وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ»:

أي: وقد أتىٰ في الأحاديث النبوية، وفي الآثار السلفية، وفي كلام الأئمة، من المحدثين والفقهاء، وسائر أهل العلوم الشرعية، وفي الأشعار المرضية، من العرب والمولدين، من مدحهم، والثناء عليهم، ما قد زاد أن يحيط نظمه، في هذه الأرجوزة الوجيزة عن بعضه، فضلًا عن غالبه وكله، فاقنع بما أشير إليه، وما أوردناه من الأدلة، وخذ ذلك واعتمد عليه، من علم ويقين، والقنوع: الرضا باليسير.

قوله: «واحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْري...»:

أي: واحذر، أمر من الحذر، الذي هو التحرز من الخوض، المفضي إلىٰ التأبين، الذي قد يزري، ويحيط من فضلهم المعلوم، بالكتاب والسنة، من الاختلاف الذي جرىٰ بينهم، لو كنت تدري غب ذلك الخوض، المفضي إلىٰ الحقد، علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ وليس في ذلك ما ينتفع به في الدين، وإنما ذلك من أعظم الذنوب، فإنهم خير القرون، وهم السابقون الأولون؛ وذلك فيما جرىٰ بين علي ومعاوية وقبلهما وبعدهما، فإن النزاع والقتال الذي جرىٰ بينهم كان عن

اجتهاد قد صدر من كل من الفريقين، كما تقدم.

وعقيدة أهل السنة والجماعة: الإمساك عما شجر بينهم؛ ويقولون: إن الآثار المروية، في مساوئ بعضهم، منها ما هو كذب، ـ ومنها ما قد زيد فيه ونقص؛ والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، والخطأ مغفور لهم، ولهم من السوابق والفضائل، ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتىٰ إنهم يغفر لهم من السيئات، ما لا يغفر لمن بعدهم، وإذا كان قد صدر من أحد منهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتىٰ بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء كُفِّرَ به عنه، والذي ينكر من فعل بعضهم، قليل نزر، مغمور في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم، فإنهم صفوة هذه الأمة، وأكرمها علىٰ الله.

قوله: « فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَـهُمْ هَجَرْ »:

أي: فاسلم من الخوض، أذل الله كل مبتدع، من الرافضة وغيرهم للصحابة، أو لبعضهم، هجر، وعادىٰ، ولم يوال ويحب، والسلف رضي الله عنهم تبرءوا من طريقة الروافض، الذين يبغضونهم، ويسبونهم؛ ومن طريقة النواصب: الذين يؤذون أهل البيت، بقول أو عمل؛ ومن أصول سلامة قلوبهم، وألسنتهم لهم، عملًا بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]. وطاعة للنبي ﷺ بقوله: **«لا تسبوا أصحابي»**[٦١٩].

وأجمعوا علىٰ أنه يجب علىٰ كل أحد، تزكية جميع الصحابة، والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم، ولا يعاديهم إلا عدو لله ورسوله؛ وروىٰ الترمذي وغيره، أنه عليه الصلاة والسلام قال: **«الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم بعدي غرضًا؛ من أحبهم فبحبي أحبهم، من أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذىٰ الله، يوشك أن يأخذه»**[٦٢٠].

(٦١٩) سبق تخريجه.

(٦٢٠) سبق تخريجه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وتفصيل القول في سبهم، أن من اقترن بسبه دعوىٰ: أن عليًّا إله، أو أنه كان هو النبي، وإنما غلط جبرائيل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره؛ وأما من سبهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا يستحق التأديب، والتعزيز، ولا يحكم بكفره.

وأما من لعن وقبح مطلقًا، فهذا محل الخلاف فيهم، لتردد الأمرين: لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد؛ وأما من جاوز ذلك، إلىٰ أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا، لا يبلغون بضعة عشر، أو أن عامتهم فسقوا، فهذا لا ريب في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن، من الرضا عنهم، والثناء عليهم.

❁ **قوله**: « وَبَعْدَهُم فالتَّابِعُونَ أَحْرَىٰ...»:

أي: وبعد الصحابة، المخصوصين بالفضل والعدالة: التابعون لهم بإحسان، فهم أحق وأجدر بالفضل والتقديم، علىٰ غيرهم من سائر أهل الإسلام؛ والتابعي: كل من صحب الصحابي؛ والبرهان علىٰ أفضليتهم، ما ثبت في الصحيحين: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦٢١]. وغيره، وكون الصحابة ألقوا إلىٰ التابعين، ما تلقوه عن رسول الله ﷺ خالصًا صافيًا، وقالوا: هذا عهده إلينا، وقد عهدناه إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم؛ فجرىٰ التابعون لهم بإحسان، علىٰ منهاجهم القويم، واقتفوا آثار صراطهم المستقيم.

وقوله «**ثم تابعوهم**»؛ أي: ثم الأفضل بعد التابعين، «**تابعوهم**»؛ أي: أتباع التابعين، لما ثبت من الأحاديث في ذلك.

وقوله «طرًّا»؛ أي: جميعًا؛ لأنهم سلكوا مسلكهم، وبعدهم كثرت البدع.

---

(٦٢١) سبق تخريجه.

• قال العلامة ابن عثيمين:

۞ **قوله**: «وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَالصَّحَابَةْ...»:

الصحابة هم الذين صحبوا النبي ﷺ، ومن خصائص النبي ﷺ أن صحبته تحصل بالاجتماع به على الإيمان ولو لحظة واحدة؛ ولهذا قالوا: الصحابي من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك.

أما صحبة غير الرسول ﷺ فلا يكون الإنسان صاحبًا إلا بعد طول مدة، لكن من خصائص النبي ﷺ أن صاحبه من اجتمع به مؤمنًا به ومات على ذلك حتى لو فرضنا أنه وفد على النبي ﷺ وآمن به وانصرف إلى إبله وغنمه، فإنه يعتبر من الصحابة، ولكن الصحابة درجات مختلفة على حسب ما سبق في هذا الفصل.

وقوله «**في الفضل والمعروف**»: الفضل هو الإحسان والمعروف هو العدل.

۞ **قوله**: «وَالإِصَابَةْ»:

يعني: إصابة الحق فأقرب الناس إلى الصواب هم الصحابة رضي الله عنهم

ولا شك في هذا.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله هل قول الصحابي حجة أو لا؟ بمعنى هل يجوز أن نعتمد في ديننا على قول الصحابي، أو نقول لا نعتمد على قول أحد إلا على قول الله ورسوله؟ فمن العلماء من قال: لا نعتمد إلا على قول الله رسوله، وأما ما سوى ذلك فهو مجتهد يخطئ ويصيب ولا نُلزِمُ بقوله، ومن العلماء من قال: بل إن قول الصحابي حجة بشرط ألا يخالف نصًّا وألا يخالف غيره، فإن خالف النص؛ فهو مردود سواء كان نص قرآن أو سنة، وإن خالف غيره، طلبنا الترجيح فنرجح من كان قوله إلى الصواب أقرب، ومن العلماء من زاد شرطًا ثالثًا وهو أن يكون معروفًا بالفقه والعلم؛ ليخرج بذلك الصحابي الذي لم يجتمع بالرسول ﷺ كثيرًا، وهذا شرط لابد منه.

فشروط قبول قول الصحابي وكونه حجة ثلاثة:

أن يكون مشهورًا بالعلم.

والثاني: ألا يخالف النص.

والثالث: ألا يخالف صحابيًّا آخر؛ لأنهم هم أقرب إلىٰ الصواب.

ولهذا قال: «**والإصابة**»؛ يعني: أنهم أقرب إلىٰ الصواب، ولاشك أن من نص النبي ﷺ علىٰ اتباع قوله؛ فقوله حجة إذا لم يخالف النص مثل قول النبي ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**»(٦٢٢)، وقوله ﷺ: «**إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا**»(٦٢٣)، وهذه شهادة من رسول الله ﷺ؛ لأن في قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الرشد.

مسألة: إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم علىٰ قولين، فهل نقول: إن القولين تعارضا فتساقطا، أو لابد من أن نطلب ما يساعده الدليل؟

الجواب: الغالب أن الحق لا يخرج عن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، وبناءً علىٰ ذلك نقول: نبحث فيما يعضده الدليل؛ لأنهم هم أقرب الناس إلىٰ الصواب، ولاشك أنه إذا تعارض قولان للصحابة رضي الله عنهم بدون مرجح فإنه يضعف القول؛ لأنه عورض بمثله وهذا قد يبدو للإنسان أن يقول: لا أحتج به ما دام ضعيفًا عورض بمثله.

لكن: الخير أن نقول: ما دام أنه عورض بمثله فإن الواجب أن نبحث؛ لأنهما وإن تعارضا فإنهما أقرب إلىٰ الصواب من غيرهما، ولكن يلاحظ أنه لا يمكن أن نعارض قول عمر رضي الله عنه بقول رجل من الصحابة رضي الله عنهم بعيد عن الفقه إلا إذا عضده الدليل. فإذا عضد

---

(٦٢٢) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، برقم (٣٦٦٢)، وابن ماجه، كتاب: المقدمة، باب: فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم (٩٧)، وأحمد (٥/ ٣٩٩)، وغيرهم من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١١٤٣).

(٦٢٣) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، برقم (٦٨١)، وأحمد (٥/ ٢٩٨)، وغيرهما من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

المفضول الدليل فمعلوم أن الواجب اتباع الدليل.

❁ **قوله:** « فَإِنَّهُمْ »:

هذا تعليل لقوله: «**وليس في الأمة كالصحابة**»؛ لأنهم قد شاهدوا المختارا وهذا تعليل وليس بدليل، الدليل قول النبي ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(٦٢٤)، وهذه الخيرية شاملة لخيرية العلم، وخيرية العبادة، وخيرية الأخلاق.

❁ **قوله:** « شَاهَدُوا الْمُخْتَارَا »:

يعني: بذلك النبي ﷺ الذي اختاره الله تعالىٰ لهذه الرسالة العظيمة التي قال الله تعالىٰ عن الكتاب الذي هو مصدر أساسها: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، هو ثقيل في العمل به وتحمله وإبلاغه وغير ذلك؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣، ٢٤]، ولم يقل فاشكر نعمة الله؛ لأنه ثقيل بل قال: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾؛ أي: اصبر لحكم الله الشرعي والكوني الذي يترتب علىٰ هذا التنزيل، وهذا يدل علىٰ أنه سيناله منه ما يحتاج إلىٰ صبر؛ فلذلك كان النبي ﷺ مختارًا؛ لأنه أفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام وأنه إمامهم وأنه الذي أخذ علىٰ الرسل إذا بعث أن يؤمنوا به وينصروه.

❁ **قوله:** « وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا »:

أي: أسرار الشريعة وعرفوا أسبابها ولا شك أنه ليس الخبر كالمعاينة فنحن مثلًا نعرف أن الرسول ﷺ قال هذا الكلام في مناسبة ما ونستخلص منه الحكمة والسر، لكن ليس كالمعاين فهم عاينوا الأسرار؛ يعني: بذلك الحكم العظيمة التي بنيت عليها هذه الشريعة، فإن الشريعة كلها حكمة قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

---

(٦٢٤) سبق تخريجه.

❁ **قوله**: «وَالأَنْوَارَا»:

أي: الأنوار المعنوية وليست الأنوار الحسية ويدل لهذا قول أنس بن مالك رضي الله عنه: «**قدم النبي ﷺ المدينة فأضاء منها كل شيء**»[٦٢٥]، إضاءة معنوية، فلما توفي يقول: «**أظلم منها كل شيء**»[٦٢٦] إظلامًا معنويًّا، وإلا من المعلوم أن الشمس لم تكسف حين موته وأنه لم يطلع شمسان حين قدومه، فالأمر كما هو فالإضاءة والإظلام ليس حسيًّا ولكنه معنوي كما وصف أنس بن مالك رضي الله عنه.

فالأنور التي شاهدها الصحابة رضي الله عنهم هي الأنور المعنوية وذلك بما يتلقونه من العلم عن رسول الله ﷺ فإن علم الرسول ﷺ كله نور قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

❁ **قوله**: «وَجَاهَدُوا فِي اللهِ»:

أي: بذلوا الجهد في الله؛ أي: في دينه وشريعته ولا أحد ينكر ذلك ممن عرف سيرة الصحابة رضي الله عنهم مع رسول الله ﷺ وبعد وفاته كيف جاهدوا الجهاد العظيم بأموالهم وأنفسهم تركوا أوطانهم وعرضوا رقابهم لسيوف الأعداء حتىٰ كمل الدين ولله الحمد.

فجهادهم الجهاد العظيم يجعلهم في منزلة هي خير المنازل في هذه الأمة.

وقوله: «**حتىٰ بانا**»، بانا بالألف للإطلاق وليست ألف التثنية، بل هي ألف تسمىٰ ألف الإطلاق من أجل القافية.

وقوله: «**دين الهدىٰ**»؛ يعني: بذلك دين رسول الله ﷺ كما قال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى

---

(٦٢٥) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، برقم (٣٦١٨)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ذكر وفاته ﷺ، برقم (١٦٣١)، وأحمد (٣/ ٢٦٨)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٦٢٦) السابق.

﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣].

قوله: «وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا»:

سما؛ أي: علا، والأديان مفعول سما؛ يعني: علا الأديان، وهذا أيضًا مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣].

ومعروف من وقائع الأمور أن دين الإسلام لما كان الناس عليه حقيقة علا كل الأديان، وأطاح بعروش كسرىٰ وقيصر والمقوقس وغيرهم، وبإطاحته بهذه العروش صار الدين دين المسلمين وعلا علىٰ الأديان كلها حتىٰ صار أعداء المسلمين أذلاء يعطون الجزية عن يد وهم صاغرون، ولما تقاعس الناس عن الدين مع الأسف انخذلوا وذلوا وصارت الدائرة عليهم؛ لأن الله -جل وعلا- ليس بينه وبين الناس نسب يراعيهم به ويحابيهم به، بل من تمسك بدينه فهو ولي الله المنصور إلىٰ قيام الساعة ولهذا قال:

وقد أتىٰ في محكم التنزيل ... من فضلهم ما يشفي للغليل

ويجوز ما يشفي للعليل.

قوله: «وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ»:

يعني: بذلك القرآن، والمحكم هو المتقن الواضح البين فأتىٰ في هذا القرآن الكريم المحكم ما يشفي للغليل؛ أي: للمريض، وإن كان الأصل في الغليل العطشان لكن هو يريد بها المريض هنا؛ لأن الشفاء يقابل المرض.

مثال ذلك: قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ومثل قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى

ﭐلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: ٢٩]، والآيات في هذا متعددة.

وقوله المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**في محكم التنزيل**»، قلنا: إنه يريد به القرآن، والقرآن لاشك أنه محكم متقن، في ألفاظه ومعانيه وفي جميع ما يتعلق به؛ أخباره صدق، وأحكامه عدل، لا تجد فيه تناقضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ولكن قد يشكل علىٰ هذا أن الله تعالىٰ سماه في موضع متشابهًا، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه ضد المحكم؛ لأن المتشابه يوجب لمن نظر فيه الحيرة والتردد، فلا يكون محكمًا.

والجواب عن ذلك أن يقال: إن التشابه الذي وصف به القرآن، ليس التشابه الذي هو خفاء المعنىٰ، بل التماثل والتساوي؛ يعني: أنه متماثل يشبه بعضا بعضًا؛ في كماله، وجودته، وإصلاحه للقلوب والأعمال.

ولهذا لما أريد بالمتشابه المشتبه في معناه قسم الله تعالىٰ القرآن إلىٰ قسمين: محكم، ومتشابه، فقال -جلا وعلا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ٧].

فحينئذ نقول: إن القرآن محكم: بمعنىٰ واضح بيّن لا يشتبه علىٰ أحد، ومتشابه؛ أي: خفي المعنىٰ لا يعلمه إلا أولو العلم الراسخون فيه؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] علىٰ قراءة الوصل. فصار القرآن يوصف بأنه كله محكم وبأنه كله متشابه، وبأن بعضه محكم وبعضه متشابه، ولكن المعنىٰ يختلف في هذا التفصيل.

فإن قيل: هل يمكن أن يوجد في القرآن آيات متشابهة علىٰ جميع الناس لا يعرفون معناها؟.

فالجواب: أنه لا يوجد مثل هذا في القرآن.

والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يوجد فيه شيء غير واضح، وقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، فلا يمكن إطلاقًا أن يوجد فيه آية أو كلمة لا يفهم معناها، لكن الذي يخفىٰ هو حقيقة مدلولات الآيات، مثل ما أخبر الله به عن نفسه واليوم الآخر فإننا نعرف حقيقته.

فإذا قال قائل: إن القول بأنه لا يوجد شيء يخفىٰ معناه علىٰ جميع الناس منقوض بالحروف الهجائية التي ابتدئت بها السور، فإن أحدًا لا يعرف معناها.

فالجواب علىٰ ذلك: أن هذه الحروف التي ابتدئت بها السور ليس لها معنىٰ أصلًا؛ لأنها حروف هجائية غير مركبة، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، واللسان العربي يقتضي أن مثل هذه الحروف ليس لها معنىٰ.

ولكن لها مغزىٰ، وهو ظهور إعجاز القرآن لهؤلاء القوم الذين ادعوا أنه مفترىٰ علىٰ الله ﷻ، وأنه قول البشر، ويدل لهذا أنه ما من سورة ابتدئت بها هذه الحروف إلا ويأتي بعدها ذكر القرآن.

فإن قيل: هل القرآن متفاضل، فيفضل بعضه بعضًا؟

فالجواب: أن يقال إن القرآن باعتبار المتكلم به لا يتفاضل؛ لأن المتكلم به واحد، وهو الله ﷻ، وأما باعتبار مدلوله فلاشك أنه يتفاضل، فإن: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] ليست مثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإن أعظم آية في كتاب الله هي آية الكرسي. إذن القرآن يتفاضل من حيث ما يدل عليه.

❁ **قوله:** «وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ»:

يعني: ورد ذلك أيضًا في الأحاديث والآثار؛ والأحاديث ما أضيف للرسول ﷺ؛ والآثار ما أضيف لغيره، هذا عند الإطلاق، وإلا فقد يراد بالأثر ما أضيف للنبي ﷺ، لكن الغالب أنه يقيد فيقال: في الأثر عن النبي ﷺ.

❁ **قوله**: « وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالأَشْعَارِ »:

والظاهر أنه يريد بالقوم في قوله: «**وفي كلام القوم**»؛ أي: الصحابة، وكذلك من بعدهم، فإن في أشعارهم من الثناء على الصحابة، وبيان فضلهم، ومواقفهم؛ ولهذا قال:

ما قد ربا من أن يحيط نظمي عن بعضه فاقنع وخذ من علم

يعني: أن فضلهم ومآثرهم تربو عن أن يحيط نظمه ببعض ما قيل فيهم. فكيف بكل ما قيل فيهم؟! يكون من باب أولى أنه يعجز عنه.

واعلم أن المطالعة في الكتب التي في سيرة الصحابة رضي الله عنهم تحتاج إلى حذر؛ وذلك لأنه ظهر أعداء للصحابة من بعدهم؛ من الخوارج والروافض، فيحتاج الإنسان إلى حذر فيما ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم.

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله في «العقيدة الواسطية» -تلك العقيدة المباركة- أشار إلى ما ورد عن الصحابة مما حصل من الفتن، وأن ما وقع منهم يكون مغفورًا ومغمورًا بجانب الفضائل.

❁ **قال المؤلف** رحمه الله في تكميل الكلام على الصحابة رضي الله عنهم: «واحذر من الخوض»:

احذر: فعل أمر من الحذر، وهو التخوف وعدم الإقدام، والوقوف أمام الشر والفتنة بحيث لا يتجاوزها المرء.

❁ **قوله**: «من الخوض الذي قد يزري»:

الخوض: الكلام اللغو الذي لا فائدة منه، ويطلق على الكلام الذي يأثم فيه الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي خَوۡضٖ يَلۡعَبُونَ﴾ [الطور: ١٢]، فالكلام الذي لا فائدة منه في الصحابة، أو الكلام الذي قد يتأثم به العبد، يجب أن يحذره وألا يتكلم فيه.

❁ **قوله**: «قد يزري بفضلهم...»:

أي: يحط من قدرهم، «**مما جرى بينهم**»؛ أي: مما وقع بينهم، «**لو تدري**» لو: هذه

للتمني؛ أي: ليتك تدري.

وذلك أنه جرىٰ من الصحابة ﷺ من الأمور التي هي في الواقع من المتشابه، لكن من المتشابه الواقع، لا من المتشابه المنزل، ووجه كونها من المتشابه أنه قد يكون فيها مدخل لكل ذي غرض سيئ، وأن الصحابة ﷺ تقاتلوا فيما بينهم وأراقوا الدماء من أجل الوصول إلىٰ السلطة، لا من أجل إحقاق الحق؛ ولذلك فهو من المتشابه الواقع.

وطريقة أهل العلم والإيمان في المتشابه من المنزل، أو من الواقع، أن يرجعوا إلىٰ المحكم الذي لا تشابه فيه، فما جرىٰ من الصحابة ﷺ من الفتن؛ كالذي بين علي وعائشة والزبير ﷺ، والذي بين علي ومعاوية ﷺ، وأحداث كثيرة تعلم من التاريخ.

وقد استغل هذه الأحداث المغرضون الحاقدون علىٰ الإسلام من أجل الطعن في الصحابة، وحملوها علىٰ أنها صدرت عن نية سيئة؛ كالرافضة الذين في قلوب كثير منهم غل وحقد علىٰ الإسلام، ولاسيما علىٰ عمر بن الخطاب ﷺ، الذي أطاح بعروشهم وفل جموعهم، فكانوا يتخذون من هذه الوقائع سُلَّمًا للقدح في الصحابة رضي الله عنهم، حتىٰ كانوا يلعنون من قام ضد علي بن أبي طالب ﷺ، ويتقربون إلىٰ الله تعالىٰ بلعنه والعياذ بالله مع ما له من الفضيلة.

لكن الراسخين في العلم وأهل الإيمان يقولون: إن هذا الأمر الذي وقع بينهم يجب أن يحمل علىٰ نية حسنة، وذلك لما للصحابة من الفضل، والمعروف، والإحسان، والجهاد في سبيل الله. فما يقع منهم من المعاصي فهو منغمر في جانب الحسنات، والحَكَمُ العدل هو الذي يقارن بين الحسن والسيئ، ويجعل الحكم للأكثر، ونحن إذا قارنا بين ما حصل من الصحابة مما يظن إثمًا وبين ما حصل منهم من الفضائل والكمالات، وجدنا أن الثاني أكثر بكثير من الأول.

فالواجب أن تنغمر السيئات في جانب الحسنات، وهذا هو العدل، وما أحسن كلمة قالها ابن رجب رحمه الله في مقدمة كتاب «القواعد»: «المصنف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير

صوابه»(٦٢٧).

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنه عن اجتهاد قد صدر**» فإنه؛ أي: ما جرىٰ بين الصحابة من الفتن والقتال، «**عن اجتهاد قد صدر**» والاجتهاد افتعال من جهد؛ أي: بذل الجهد وهو الطاقة في الحصول علىٰ المقصود؛ ولهذا يسمىٰ العالم الذي يتطلب الأحكام من أدلتها الشرعية مجتهدًا؛ لأنه يبذل جهده وطاقته ووسعه للوصول إلىٰ الحق عن طريق الدليل.

فالصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ حصل ما حصل بينهم عن اجتهاد، فمثلًا معاوية وعائشة والزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قاتلوا يظنون أن هذا هو الذي يكون سببًا للعثور علىٰ قتلة أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ ليقتص منهم، وعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخر البحث عن القاتل أو عن المتآمرين؛ لأن الحال تقتضي ذلك، فالناس في فتنة، ويصعب جدًّا العثور علىٰ هؤلاء المدبرين، ثم إذا عثرنا عليهم فإن قتلهم قد يؤدي إلىٰ فتنة أكبر؛ لأن منهم رءوس قبائل، فعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ له رأي، ومعاوية وعائشة والزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لهم رأي آخر، وكله عن اجتهاد.

ثم إنه قد قيل: إن الفتنة كادت تنطفئ لولا رجال من رجال معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صار في نفوسهم بعض الشيء وبادروا بالقتال، فحصل الشر.

وأيًّا كان التقدير فإنه يجب أن نحمل الإساءة علىٰ الإحسان، وننظر بينهما ونقول: إذا قدرنا أن هؤلاء أخطئوا في هذه الفتنة الكبيرة، فإن لهم من الحسنات ما يوجب محو هذا. والإنسان المجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، والخطأ مغفور.

وهكذا قال النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر**»(٦٢٨)، وهؤلاء بين مجتهد مصيب ومجتهد مخطئ، فالمصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد.

---

(٦٢٧) انظر: «قواعد ابن رجب»(ص٥)

(٦٢٨) أخرجه البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، برقم (٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب: الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، برقم (١٧١٦)، وغيرهما من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائل: أيهما أقرب إلى الصواب؟ وأيهما أحق بالخلافة؟

فالجواب: أن الأقرب إلى الصواب، والأحق بالخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولاشك في هذا، ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في عمار بن ياسر: «**إنه تقتله الفئة الباغية**»[٦٢٩]، الباغية؛ يعني: الخارجة على الإمام، والذي قتل عمارًا هم أصحاب معاوية، وعلى هذا يكون علي بن أبي طالب أقرب إلى الصواب من معاوية، ويكون جيش معاوية هو الفئة الباغية.

لكن مع هذا يجب علينا ألا نضمر حقدًا ولا بغضاء لواحد من الصحابة، وأن نحمل ما جرى منهم من الخطأ على أنه الاجتهاد والله يغفر له، ثم إنه من العقل والإيمان ألا نجعل ما جرى بين الصحابة من هذه المسائل سببًا للأخذ والرد والخلاف؛ لأن هذه أمة قد خلت؛ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

وعلينا أن نجتمع من الآن على طريق الحق الذي في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وألا نداهن كما يدعو إليه بعض الناس اليوم من محاولة التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة؛ لأن محاولة التقريب بين المذهب الحق والمذهب الباطل ليس إلا مداهنة في دين الله.

وإن من الواجب على الجميع الرجوع إلى الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح، وأول ما يجب الكف عن مساوئ الصحابة رضي الله عنهم، واعتقاد أن من أخطأ منهم فإن خطأه منغمر في جانب صوابه، وما حصل من فساد فهو منغمر في جانب الإصلاح. هذا هو الواجب علينا فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم.

ثم قال المؤلف رحمه الله «**فاسلم أذل الله من لهم هجر**»: اسلم؛ أي: من الخوض، والوقوع في الصحابة رضي الله عنهم والعداوة والبغضاء لهم. «**أذل الله من لهم هجر**»؛ أي: أوقعه في الذل والهوان، وهذه جملة خبرية؛ جملة دعائية.

---

(٦٢٩) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: التعاون في بناء المسجد، برقم (٤٤٧)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه، برقم (٢٩١٥)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ويشير رَحِمَهُ اللَّهُ هنا إلىٰ الرافضة الذين هجروهم؛ لا نقول هجروهم فلا يكلمونهم فهم أموات، لكن هجروا فضلهم ونشر فضلهم، بل اعتدوا عليهم، وليت الصحابة سلموا منهم، وليتهم سكتوا عن نشر فضائلهم فحسب، ولكنهم اتهموهم ورموهم بالباطل، والكذب، بل لعنوهم علىٰ رءوس المنابر والعياذ بالله.

بل الأدهىٰ والأمر أنهم يلعنونهم في أذكار الصباح والمساء، حيث يكتبون: اللهم العن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيهما. يعنون بذلك أبا بكر وعمر، والعياذ بالله.

وهذا ما رأيناه في كتبهم يذكرونه في أذكار الصباح والمساء؛ يعني: أنهم يتقربون إلىٰ الله بلعن أبي بكر وعمر، نسأل الله العافية.

ولكن أبعدهم الله، فإنهم لا يزدادون بذلك إلا بعدًا من الله عَزَّوَجَلَّ. فنشكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، ونسأل الله أن يعفو عنه حيث دعا بالذل علىٰ من هجر الصحابة بعدم نشر فضائلهم، ومن زاد علىٰ ذلك فنشر ما اتهمهم به وما كُذِبَ عليهم به من المساوئ.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وبعدهم فالتابعون أحرىٰ بالفضل**»: أحرىٰ؛ أي: أجدر، فبعد الصحابة في الفضل التابعون، وهم التابعون لهم بإحسان، وهم القرن الثاني من هذه الأمة.

واعلم أن القرن يعتبر بأكثره، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وليس معنىٰ التابعين أنه لا يوجد أحد من الصحابة، بل إذا كان القرن أكثره مَنْ التابعين -أي: ممن لم يشاهد النبي عليه الصلاة والسلام- فإنه يسمىٰ قرن التابعين، وإن كان يوجد العشرة والمائة وما أشبه ذلك من الصحابة، وكذلك يقال في تابعي التابعين، فالقرن يعتبر بأكثر أهله.

فالتابعون هم أحرىٰ الناس بالفضل بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦٣٠]، والتفضيل هنا تفضيل للجملة علىٰ الجملة، وليس لكل فرد علىٰ كل فرد، بمعنىٰ أنه قد يوجد في تابعي التابعين من هو أفضل من التابعين؛ في العلم، والعبادة، والجهاد. وكذلك أيضًا يوجد في التابعين من هو أفضل من

(٦٣٠) سبق تخريجه.

بعض الصحابة في العلم والجهاد، فإن واحدًا من هؤلاء قد يفضل واحدًا من هؤلاء.

إلا أن الصحابة يتميزون بخصيصة ليست لغيرهم وهي الصحبة، وهذه لا يمكن أن ينالها أحد من التابعين، لكن الفضل والعلم والجهاد ربما يوجد في التابعين من هو خير من بعض الصحابة، كما يوجد في تابعي التابعين من هو خير من بعض التابعين، فالتفضيل إذن للجملة لا لكل فرد، إلا ما سبق من تميز الصحابة ﵃ بهذه الخصيصة، وهي الصحبة.

ثم قال المؤلف ﵀ «**ثم تابعوهم طرًّا**»؛ أي: تابعو التابعين.

قوله: «طرًّا»:

يحتمل أن تكون بمعنىٰ قطعًا، ويحتمل أن تكون بمعنىٰ جميعًا، والأمر كذلك، فإننا نقطع بأن تابعي التابعين بعد التابعين، وأن التابعين بعد الصحابة.

وسكت المؤلف عن بقية الطبقات، فلم يذكر إلا ثلاث طبقات، وهم: الصحابة، والتابعون لهم، وتابعو التابعين، وإنما اقتصر علىٰ ذلك بناءً علىٰ حديث عمران بن حصين وغيره من: «أن خير الناس الصحابة، ثم التابعون، ثم تابعو التابعين».

وعلىٰ هذا فنقول: إنه بعد هذه القرون الثلاثة حصلت الفتن، وانتشرت البدع، وتفرقت الأهواء، وحصل الشر الكثير، ورفعت المبتدعة رءوسها، واضطرب الناس أمنًا وإيمانًا، وتكلم الناس في كل شيء، حتىٰ إنهم تكلموا في الله ﷻ، وصاروا في الله سبحانه وتعالىٰ ما بين معطل لصفاته، ومثبت ممثل، وقائم بالقسط معتدل.

واختلاف الناس في الله ﷻ، في أسمائه وصفاته، كان بعد الاختلاف في مسألة القدر، ومسألة الإيمان والكفر؛ لأن مسألة القدر أدركت أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم، ومسألة الأسماء والإيمان والكفر بعدها، وكذلك الإرجاء وما يتعلق به، ثم جاءت بدع الأسماء والصفات، وانتشرت هذه انتشارًا عظيمًا، وصار الناس يتكلمون عليها أكثر من غيرها؛ لأنها أشد خطرًا من غيرها.

وإلىٰ هنا انتهىٰ كلام المؤلف ﵀ علىٰ الصحابة ﵃، وما يتعلق بفضلهم.

وبعد فإني أدعو إلىٰ قراءة أخبار الصحابة ﭬ بعد قراءة سيرة النبي ﷺ، حتىٰ يشد الإنسان نفسه مع السابقين السالفين ليزداد بذلك إيمانًا ومحبة لهم ومنهجًا طيبًا.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ فَوْزَانَ:

❁ **قوله:** «وليس في الأمة كالصحابة...»:

ما زال الكلام في صحابة رسول الله ﷺ، وفضل الصحابة علىٰ غيرهم ممن يأتي بعدهم من الأمة فضل لا يلحقهم فيه أحد، ولا يسبقهم أحد، ولا يلحق بهم أحد بما خصهم الله ﷻ به علىٰ غيرهم، من مزايا لا توجد في غيرهم، أعظمها صحبتهم لرسول الله ﷺ، ورؤيتهم له، وتلقيهم العلم عنه ﷺ، وجهادهم معه، ونصرتهم له، وثانيًا: ما خصهم الله به من العلم فإنه أعلم قرون الأمة، فإن الله سبحانه وتعالىٰ هيأهم لحمل العلم عن رسول الله ﷺ، ورزقهم الله صفاء الذهن، وزكاة النفس، وطهارة القلوب، وأعطاهم قوة الفهم، والحفظ؛ فهم أعلم قرون الأمة، وأعطاهم الله من الفضل والكرم والبذل في سبيل الله ﷻ، فقد بذلوا أنفسهم وأموالهم في سبيل الله ﷻ، ونشروا هذا الدين في المشارق والمغارب، فلهم من الفضائل ما لا يلحق بهم غيرهم ممن جاء بعدهم، فهم أفضل قرون الأمة علىٰ الإطلاق، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦٣١] قال الراوي: لا أدري ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة. فهم أفضل القرون، ويجب علىٰ المسلمين معرفة قدرهم ومكانتهم، ويجب عليهم محبتهم، والاقتداء بهم، والترضي عنهم؛ لأن الله أخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه، هذا هو الواجب، وهذا من مسائل أو من أصول العقيدة، معرفة قدر الصحابة وفضل الصحابة ومحبتهم والاقتداء بهم، هذا من أصول العقيدة، لا يبغضهم إلا منافق، ولا يحبهم إلا مؤمن، قال تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فلا يغتاظ من الصحابة ويبغضهم

---

(٦٣١) سبق تخريجه.

إلا من فيه كفر، إما كفر أكبر أو كفر أصغر، بحسب ما يقع في قلبه من بغض الصحابة، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال النبي ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[٦٣٢] فالمد وهو ربع الصاع أو نصف المد إذا تصدق به الصحابي خير من الصدقة بمثل جبل أحد من غيرهم؛ وذلك لفضلهم وسابقتهم، فهل يشك بعد هذا من في قلبه إيمان في فضل الصحابة، ومكانتهم في الإسلام؟! وهل يبغضهم إلا من في قلبه نفاق وكفر، وزيغ وإلحاد؟!

قوله: «والإصابة»:

أي: الإصابة للحق، فهم أقرب إلى إصابة الحق في الاجتهاد من غيرهم، لما منحهم الله من المؤهلات التي بها يعرفون الحق، فهم أعلم من غيرهم بإصابة الحق في المسائل المختلف فيها، وقول الصحابي حجة، إذا لم يخالفه غيره من الصحابة، فهو حجة عند الأصوليين.

قوله: «فإنهم قد شاهدوا المختار...»:

من أدلة فضل الصحابة على غيرهم أنهم شاهدوا المختار ﷺ، شاهدوه وعاشوا معه، وليس من لازم ذلك أن يراه الصحابي ببصره، فلو كان أعمى ما دام أنه حضر النبي ﷺ وآمن به، واستمع له، كعبد الله بن أم مكتوم وغيره ممن ليس لهم بصر فهم صحابة، فقوله: «**شاهدوا**»، يعني: حضروا النبي ﷺ، هذه واحدة، الثانية: أنهم حضروا التنزيل وهو الوحي على الرسول ﷺ، فكان الوحي ينزل في عصرهم على رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يلقي ما نزل عليه من الوحي على أصحابه، فيتلقونه عنه، ويروونه عنه، ويتحملونه عنه، ويبلغونه لغيرهم، فهم الواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ، فهم حملة الشريعة عن الرسول ﷺ، ومن جاء بعدهم فإنه يتلقى عنهم.

---

(٦٣٢) سبق تخريجه.

قوله: « وَجَاهَدُوا فِي الله حَتَّىٰ بَانَا...»:

الميزة الثالثة من ميزات الصحابة: جهادهم مع رسول الله ﷺ، فإنهم جاهدوا مع الرسول ﷺ وصبروا، جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وألسنتهم، ودافعوا مع الرسول ﷺ، وصبروا معه علىٰ ما يلقون من المشقة والقتل والجراح، فلا شك أن الذي جاهد مع الرسول ﷺ أفضل ممن جاهد بعده، وإن كان الجهاد في حد ذاته بابًا عظيمًا في الإسلام، وللمجاهدين فضل عظيم ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥، ٩٦]، ولكن الذين جاهدوا مع رسول الله ﷺ هم أفضل المجاهدين علىٰ الإطلاق.

قوله: «وقد أتىٰ في محكم التنزيل...»:

الميزة الرابعة: «أتىٰ في محكم التنزيل» وهو القرآن من فضلهم «ما يشفي للغليل» وهو العطش، وذلك مثل قوله تعالىٰ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومثل قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]، ومثل قوله تعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] هذه الآية في المهاجرين، وهذه في الأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، كل هذه آيات من كتاب الله في فضل الصحابة، والثناء عليهم، ورضوان الله عنهم.

قوله: « وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ... »:

وفي الأحاديث أيضًا جاء ذكر فضلهم والثناء عليهم، مثل قوله ﷺ «لا تسبوا أصحابي

فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مع أحدهم ولا نصيفه»(٦٣٣)، وقال عليه الصلاة والسلام: «الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم»(٦٣٤) الذي يحب الصحابة يحب الرسول ﷺ أو الذي يحب الرسول ﷺ يحب الصحابة، والذي يبغض الرسول يبغض الصحابة، هذه علامة فارقة فإذا رأيت رجلًا يبغض الصحابة فاعلم أنه يبغض الرسول ﷺ ومن أبغض الرسول كفر، وإذا رأيت من يحب الصحابة فاعلم أنه يحب الرسول ﷺ ومن أحب الرسول فهو مؤمن.

وقوله: «وفي الحديث وفي الآثار» كذلك الآثار الواردة عن السلف الصالح في الثناء على الصحابة ومدحهم والاعتراف بفضلهم كثيرة موجودة في كتب السنة والعقائد.

❁ **قوله**: « وَفِي كَلَامِ القَوْمِ... »:

أي: في كلام المؤمنين من الثناء على الصحابة، فالمؤمنون يمدحون الصحابة في النثر وفي النظم، ففي مدحهم قال الشعراء القصائد العديدة يمدحونهم بها.

❁ **قوله**: « مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي... »:

مثل شعر حسان بن ثابت، وشعر عبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك، وكعب بن زهير، وغير ذلك من أشعار الشعراء في مدح الصحابة ﷺ والثناء عليهم.

يقول: إن ما ورد من مدحهم في الآيات وفي الأحاديث وثناء الناس عليهم في الأشعار ما لا أستطيع ذكره في هذه المنظومة، فقد زاد عن «أن يحيط نظمي» به. وفي وقعة الحديبية لما جاء عروة ابن مسعود مندوبًا عن الكفار قبل أن يسلم، جاء مندوبًا عن الكفار ليفاوض النبي ﷺ فلما رأى الصحابة مع الرسول ﷺ ورأى تعظيمهم له، ورأى احترامهم له تعجب ورجع إلى قومه وقال: يا قوم، والله لقد وفدت على الملوك، فما رأيت رجلًا يعظمه قومه مثل ما يعظم أصحاب

---

(٦٣٣)سبق تخريجه.

(٦٣٤)سبق تخريجه.

محمد محمدًا، إن تكلم أنصتوا، وإن توضأ تبادروا إلى وضوئه(٦٣٥) وذكر أشياء أعجبته من صنيع الصحابة مع رسول الله ﷺ.

قوله: «واحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي»:

«واحذر» من القول الذي «يزري»؛ يعني: ينتقص حق الصحابة؛ لأن هناك من يتكلمون في الصحابة وينتقصونهم ويتلمسون لهم المعائب، وهذا موجود في الفرق الضالة من الخوارج والشيعة وغيرهم ممن ينتقصون صحابة رسول الله ﷺ، ويجهلونهم، ويزدرونهم هذا شيء موجود، ومكتوب أيضًا في كتب الضلال، فاحذر أيها المسلم، احذر يا طالب العلم أن تغتر بهذه الأقوال السمجة الخاسئة التي تنتقص أصحاب الرسول ﷺ، أو تنتقص أحدًا منهم.

احذر من أن تؤثر عليك هذه المقالات، أو هذه المؤلفات الضالة، احذرها لئلا يقع في قلبك شيء على أصحاب رسول الله ﷺ فتهلك، وما أكثر من يخوض اليوم في شأن الصحابة، ويتلمسون لهم العيوب، ويأخذون من هذه الكتب الضالة وينشرونه في الصحف وغيرها، أو في الكتب، ويزعمون أن هذا من التحقيق التاريخي ومن البحث، ومن حرية القول، وهذا خطر عظيم على من قاله، ومن استمع إليه وقرأه؛ لأن الله يبتلي المؤمنين بأعدائهم، يبتلي الرسل عليهم الصلاة والسلام بالمنافقين ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، يبتلي الله الرسل ويبتلي المؤمنين ومنهم الصحابة، يبتليهم بأن يجعل لهم أعداء يتنقصونهم ويعيبونهم حكمة من الله سبحانه وتعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾ [الفرقان: ٢٠].

وهذا فيه رفع لقدر الصحابة فإن الذين يتكلمون فيهم يرفع الله الصحابة بسبب ذلك؛ لأنهم تأتيهم حسنات، وهم أموات، فإن حسنات هؤلاء إن كان لهم حسنات تذهب إلى الصحابة ﷺ، أو إن لم يكن لهم حسنات فإن الله يرفع الصحابة، ويرفع شأنهم وينزه ذاتهم عن هذه الأقوال، ويظهر سبحانه فضلهم، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ

---

(٦٣٥) أخرجه البخاري، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، برقم (٢٧٣١/ ٢٧٣٢)، وغيره من حديث المسور بن مخرمة، ومروان رضي الله عنهما.

﴿ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ لاحظ ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [الأنعام: ١١٢، ١١٣] فيجدون لهم زبائن، يتأثرون بقولهم، ولما ذكر الله المنافقين وشرهم، قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، في المسلمين من يستمع لأقوال هؤلاء ويتأثر بها، فعلى المسلم أن يحذر من هذه المقالات، وهذه الكتابات، وهذه المؤلفات الضالة؛ لأنها من زخرف القول كما قال الله تعالى، وهي من وحي الشيطان ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، ليغروا الناس بذلك. فلا يقع في قلوبنا شك في صحابة نبينا عليه الصلاة والسلام مهما قالوا، ومهما حاولوا، هذا عقيدة، وهذه دين، وليس هوى إنما هو عقيدة ودين ندين لله به، أن نحترم صحابة الرسول، وأن نعترف بفضلهم، وأن نثني عليهم، ونترضى عنهم، وأن نقتدي بهم، نعق الناعق أو لم ينعق، ما علينا، وكما يقولون: لا يضر السحاب نبح الكلاب.

۞ **قوله:** « بِفَضْلِهِم مِّمَّا جَرَىٰ لَو تَدْرِي »:

يحصل من المنافقين وأعداء الدين من التنقص لأصحاب الرسول ﷺ شيء كثير، ولكن عليك أن تعرض عنه وأن لا تلتفت إليه.

۞ **قوله:** « فإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ... »:

جرى بين الصحابة رضي الله عنهم ما جرى بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، جرى بينهم ما جرى من الفتن والحروب، وهم فعلوا هذا عن اجتهاد، كل منهم يريد أن ينصر الحق، ما فعلوه عن هوى أو عن بغض لبعضهم، وإنما فعلوه عن اجتهاد، كل منهم يريد نصرة الحق، الذين قاتلوا مع علي من الصحابة أرادوا نصرة الحق. أما الذين قاتلوا مع علي من المدسوسين فلا عبرة بهم، ولكن الذين قاتلوا مع علي رضي الله عنه من الصحابة أرادوا نصرة الحق، والذين قاتلوا مع معاوية رضي الله عنه أيضًا أرادوا نصرة الحق والقصاص ممن قتل عثمان؛ لأنهم اندسوا في جيش علي رضي الله عنه فهم مجتهدون. كلا الفريقين مجتهد، والمجتهد إما مصيب فيكون له أجران، وإما أن يكون مخطئًا فيكون له أجر واحد والخطأ مغفور، وعليك أن لا تدخل في هذا الشأن، ولا تبحث فيه، فإن دخلت فيه فاعتذر عن الصحابة ولا تخطِّئ، إياك أن تخطِّئ أحدًا من الصحابة، بل التمس لهم العذر، ولا تخطئ أحدًا

منهم، أو تنتقص أحدًا منهم، احذر هذا، أو لا تدخل فيه فإن دخلت فيه وابتليت فعليك أن تعذر الصحابة، وأن تترحم عليهم، وأن تعذرهم فيما جرىٰ بينهم؛ لأنه عن اجتهاد ليس عن هوىٰ، ولا عن عداوة فيما بينهم حاشا وكلا.

«**فاسلم**» من أن تنتقص أحدًا منهم، أو أن تخطئ أحدًا منهم، فلا تدخل في هذا المجال أبدًا، بل ترض عنهم كلهم، واعتبر ما جرىٰ بينهم من باب الاجتهاد الذي يريدون به الحق، فمنهم من أصاب فله أجران، ومنهم من أخطأ فله أجر واحد، وهو معذور، ولهم من السوابق والفضائل والكرامات والمكانة عند الله ما يكفر الله به عنهم ما قد حصل من بعضهم من خطأ أو تقصير، فلهم من الفضائل ما يغفر ما حصل من بعضهم؛ لأنهم كما سبق لهم فضائل عظيمة.

❁ **قوله**: « وَبَعْدَهُمِ فالتَّابِعُونَ أَحْرَىٰ...»:

وبعد قرن الصحابة في الفضل القرن الذي يليه، هو قرن التابعين، والتابعون: جمع تابعي، وهو من لقي الصحابي وتلقىٰ عنه العلم، ولم يدرك رسول الله ﷺ، وإنما أدرك أصحابه؛ كسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد وقتادة وغيرهم من سادة التابعين، ومحمد بن سيرين، وغيرهم من أئمة التابعين، وبعد التابعين أتباع التابعين، وهم الذين تلقوا العلم عن التابعين، وهم القرن الثالث من القرون التي أثنىٰ عليها رسول الله ﷺ: «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦٣٦] «**قرني**» هؤلاء هم الصحابة، «**ثم الذين يلونهم**» هؤلاء هم التابعون، «**ثم الذين يلونهم**» هؤلاء أتباع التابعين، فأتباع التابعين لهم فضل؛ لأنهم تلقوا عن التابعين، وكلما تقدم الوقت وقرب من النبي ﷺ كان أفضل، وأصفىٰ في العلم والعمل، وكلما تأخر الزمان كثر الاختلاط.

---

(٦٣٦) سبق تخريجه.

فصل
في ذكر كرمات الأولياء وإثباتها

١٦٥- وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ ... مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ

١٦٦- فَإِنَّهَا مِنَ الكَرَامَاتِ الَّتِي ... بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ

١٦٧- وَمَن نَّفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ ... فَقَدْ أَتَىٰ فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ

١٦٨- فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❁ قوله: «وَكُلُّ خَارِقٍ...»:

أي: للعادة من الخوارق، ومراده الكرامة، وهي أمر خارق للعادة غيرمقرون بدعوىٰ النبوة، ولا هو مقدمة يظهر علىٰ يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي تكلف شريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علم بها ذلك العبد الصالح أم لم يعلم بها، ولا تدل علىٰ صدق من ظهرت علىٰ يديه، ولا علىٰ ولايته لجواز سلبها، وأن تكون استدراجًا ومكرًا.

وبهذا يتبين أن من ظهر علىٰ يديه شيء من الخوارق التي يسمونها كرامات الأولياء، وهو مصر علىٰ دعوة غير الله تعالىٰ من الأحياء والأموات، معتقدًا أنهم ينفعونه أو يضرونه، فهو من الحيل والشعوذة لا من الكرامات؛ إذ من شروط حصولها صحة الاعتقاد، وأي اعتقاد أفسد من الإشراك بالله تعالىٰ؟

وكذا يتبين كذب من ادعىٰ الولاية، وهو تارك للصلوات مع المسلمين في مساجدهم، ويزعم أنه يصلي بمكة جميع الصلوات، ولو كان بينه وبينها مسافة أيام. وينشد علىٰ ذلك:

وفي طندتا قالوا صلاتي تركتها ... ولم يعلموا أني أصلي بمكة

أصلي صلاة الخمس في البيت دائمًا مع السادة الأقطاب أهل الطريقة

وكذلك من سالم الحيات وسالمنه فأمسكهن، فإن ذلك ليس من الكرامات في شيء؛ لأنه معصية لأمر رسول الله ﷺ بقتلهن، كما في «سنن أبي داود» عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقتلوا الحيات كلهن، فمن خاف ثأرهن فليس منا**»(٦٣٧) وفيها أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما سالمناهن منذ حاربناهن، ومن ترك شيئًا منهن خيفة فليس منا**»(٦٣٨) فانظر إلىٰ قوله ﷺ ما سالمناهن، وهؤلاء الجهال سالموهن، وادَّعوا أن ذلك كرامة وولاية.

قال أهل الحق: والولي يكتمها -أي: الولاية- ويسترها غالبًا، ويسرها ولا يساكنها. وهذا دليل علىٰ كذب المشعوذين الدجالين الذين جعلوا الكرامات سلاحًا يحاربون به ضعاف العقول من العوام بالترغيب والترهيب، وهم بذلك أكذب من مسيلمة وسجاح.

وقد نقل عن بعض الدجالين أنه قال -قاتله الله إن صح عنه-: إن الله أعطاني أن أقول للشيء كن فيكون. فهذا المخدوع ادعىٰ الإلهية من حيث لا يشعر: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥].

فالحاصل: أن الكرامة لابد أن تكون أمرًا خارقًا للعادة، «**أتىٰ**» ذلك الخارق «**عن**» امرئ «**صالح**» والولي العارف بالله وصفاته حسب ما يمكن المواظب علىٰ الطاعة، التارك للمعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات، «**من**» ذكر وأنثىٰ، «**تابع لشرعنا**» معشر المسلمين لنسخ ما سواه من الشرائع به، «**وناصح**» لله والكتاب ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، فإن الدين النصيحة، فإذا صدرت الخوارق عن أحد ممن اتصف بهذه الصفات، «**فإنها**» تكون «**من الكرامات التي بها**»؛ أي: بجوازها ووقوعها «**نقول**»، كما هو مذهب أهل السنة.

---

(٦٣٧) أخرجه أبو داود، كتاب: الأدب، باب: في قتل الحيات، برقم (٥٢٤٩)، والنسائي، كتاب: الجهاد، باب: من خان غازيًا في أهله، برقم (٣١٩٣)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١١٤٩).

(٦٣٨) أخرجه أبو داود، كتاب: الأدب، باب: في قتل الحيات، برقم (٥٢٤٨)، وأحمد (٢/ ٢٤٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٦١٤١).

قال ابن حمدان: وكرامات الأولياء حق. وأنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على من أنكرها وضلله.

«**فاقف**» في اعتقادك؛ أي: اتبع «**للأدلة**» الشرعية الدالة على كرامات الأولياء؛ كقصة مريم وآصف، وأصحاب الكهف، «**ومن**»؛ أي: أي إنسان «**نفاها**»؛ أي: كرامات الأولياء فلم يقل بها.

«**من ذوي**»؛ أي: أصحاب «**الضلال**» والانحراف عن منهج أهل السنة إلى سلوك طريق الاعتزال، وكذا من نحا نحوهم من الأشاعرة؛ كأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وعبد الله الحليمي، «**فقد أتى في ذاك**» النفي «**بالمحال**»؛ أي: الباطل المنابذ للبرهان، فإنها ثابتة بالكتاب والسنة واتفاق أهل السنة؛ «**لأنها**»؛ أي: كرامات الأولياء «**شهيرة**» للعيان ثابتة بالبرهان، «**ولم تزل**» تظهر «**في كل عصر**» من الأعصار الماضية إلى الآن.

«**يا شقا**»: هو ضد السعادة؛ أي: هذا أوانك احضر لـ «**أهل الزلل**» والزيغ عن الصراط المستقيم؛ لابتداعهم في الدين، ومخالفتهم ما اتفق عليه جميع المؤمنين فخالفوا المحسوس وأنكروا المنصوص، ثم إنه يجب على طالب الإنصاف مراعاة الشروط التي صرح بها العلماء فيمن يعتبر صدور الخوارق على يديه كرامات لئلا يغتر بالدجاجلة والمشعوذين، وبما يلقونه على العوام الطغام من الخوارق التي خرقت الدين، وجعلتهم يعتقدون أن غير الله يملك نفعًا وضرًّا،نسأل الله العافية في الدنيا والآخرة.

• قال العلامة ابن قاسم:

❁ **قوله**: «وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَى عَنْ صَالِحِ...»:

أي: وكل خارق للعادة من الخوارق؛ ومراده الكرامة، وهي: أمر خارق للعادة، غير مقرون بدعوى النبوة، ولا هو مقدمة؛ يظهر الخارق على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم المتابعة، مصحوب بصحة الاعتقاد، والعمل الصالح، علم بها أو لم يعلم، ولا تدل على صدق من ظهرت على يديه، ولا ولايته، ولا فضله على غيره، لجواز سلبها، وأن تكون استدراجًا، ومكرًا، ومن ظهر على يديه خارق، مما يسمونه «كرامات الأولياء» ممن يدعي مع الله، فهو من الأحوال الشيطانية، وخدعها.

فإن الكرامة: لابد أن تكون أمرًا خارقًا للعادة، أتىٰ ذلك الخارق عن امرئ صالح، ولي لله عارف به، مواظب علىٰ الطاعة، تارك للمعاصي، تابع لشرعنا معشر المسلمين، وناصح لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم؛ فإذا صدر الخارق عن أحد، ممن اتصف بهذه الصفات، فإنها تكون من الكرامات التي بها، وبوقوعها نقول.

فإن التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله علىٰ أيديهم، من خوارق العادات، في العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، من أصول أهل السنة والجماعة؛ فاقف للأدلة الشرعية الدالة علىٰ كرامات الأولياء، كقصة أصحاب الكهف، ومريم، وآصف؛ وعن صدر هذه الأمة، ومن الصحابة والتابعين وسائر فرق الأمة، وهي موجودة فيها إلىٰ يوم القيامة.

❁ **قوله**: «وَمَن نَّفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ...»:

أي: وأي إنسان نفىٰ كرامات الأولياء، من أصحاب الضلال والزيغ عن نهج السلف، فقد أتىٰ في ذلك النفي بالمحال المنابذ للبرهان والعيان؛ فقد ثبت بها الكتاب والسنة والحس والمشاهدة، وأجمع علىٰ ثبوتها أهل السنة والجماعة؛ وعلل بما ارتكبوه في نفيها بالمحال؛ لأنها شهيرة للعيان ثابتة بالبرهان، ولم تزل تظهر علىٰ يد الأولياء والصالحين، في كل عصر من الأعصار الماضية إلىٰ الآن، ثم قال: لمن انتحل المحال، يا شقاء أهل الزلل بما ارتكبوه، ويا خسارتهم لما انتحلوه، من رد المحسوس الثابت بالبرهان، وإجماع أهل السنة والإيمان.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله**: «وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ...»:

انتقل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ ذكر كرامات الأولياء وإثباتها. والكرامات جمع كرامة، وهي ما يقدم للضيف ونحوه تكريمًا له، وهذا هو الأصل فيها. ثم صارت الكرامة اسمًا لكل خارق للعادة، يظهر الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ يد ولي من أوليائه تكريمًا له، أو إحقاقًا لحق قام به، فهي إذن أمر خارق للعادة يجريه الله تعالىٰ علىٰ يد ولي من أوليائه؛ إما تكريمًا له، وإما إظهارًا للحق الذي قام به. وهنا ثلاثة قيود:

القيد الأول: قولنا: كل أمر خارق للعادة، يخرج به ما كان جاريًا على العادة، فما كان جاريًا على العادة لا يعد كرامة مثل أن يأكل الولي طعامًا فيشبع، فإنه إذا شبع من الخبز، لا يقال: هذه كرامة؛ لأن هذا على العادة، أو لو قال الولي مثلًا: بعد عشر دقائق ستظهر الشمس، وكان قد بقي على طلوعها عشر دقائق، فخرجت فقال: ألا أيها الناس اشهدوا على كرامتي؛ إني قلت: الشمس ستطلع بعد عشر دقائق فطلعت. فليست هذه كرامة؛ لأن هذه جارية على العادة؛ولهذا قال العلماء رحمهم الله: إن الكرامة أمر خارق للعادة.

القيد الثاني: يظهره الله على يد ولي من أوليائه، وحينئذ فلابد أن نعرف من هو الولي. والولي بيَّنه الله ﷻ في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، فمن تحقق فيه هذان الوصفان، وهما: الإيمان والتقوى؛ فهو الولي.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**من كان مؤمنًا تقيًّا كان لله وليًّا**»[٦٣٩]، وقد أخذ المعنى من الآية الكريمة التي يقول الله فيها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

القيد الثالث: تكريمًا له، أو إظهارًا للحق الذي قام به؛ يعني: قد يكون هذا تكريمًا للشخص؛ كما وقع كثيرًا من بعض الأولياء يعطش في البر، فيسأل الله تعالى الماء، فينشئ الله السحاب ويمطر ويشرب.

وكذلك أيضًا صلة بن أشيم حيث يذكر أنه مات فرسه في أثناء السفر، فدعا الله أن يحييه إلى أن يصل إلى بلده، فأحيا الله له الفرس وركبه، فلما وصل إلى بيته قال لابنه: يا بني ألق السرج عن الفرس فإنه عارية، فألقى السرج عنه فمات الفرس في الحال. فهذه كرامة.

وكذلك أيضًا ما يذكر عن العلاء بن الحضرمي أنه خاض البحر بجنوده، وكذلك سعد ابن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وغير ذلك.

فالمهم أن الكرامات كثيرة، ومن أراد أن يطلع على شيء منها فعليه بكتاب «الفرقان بين

---

(٦٣٩) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢٤).

أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»، لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[٦٤٠].

قال العلماء رحمهم الله: وكل كرامة لولي فإنها آية للنبي الذي اتبعه هذا الولي؛ لأن هذه الكرامة شهادة من الله أن هذا الولي إلىٰ حق، فإذا كان يتبع نبيًّا من الأنبياء فهي أيضًا تستلزم الشهادة بأن هذا النبي حق، وإلا لما أيد متبعه بهذه الكرامة.

وقد خرج بقولنا: علىٰ يد ولي، معجزات الأنبياء، فمعجزات الأنبياء خوارق للعادة لكنها ليست علىٰ يد الأولياء، بل علىٰ يد من هم أكبر من الأولياء وهم الأنبياء.

فعيسىٰ ابن مريم عليه الصلاة والسلام كان يقف علىٰ قبر الميت ويقول: اخرج فيخرج، وعلىٰ الميت فيقول: احي فيحيا، فهو يحيي الموتىٰ ويخرج الموتىٰ، وهذه لا شك أنها معجزة خارقة للعادة لكن علىٰ يد نبي فلا تسمىٰ كرامة اصطلاحًا.

وإلا فإنها لاشك كرامة، لكنها اصطلاحًا لا تسمىٰ كرامة؛ لأن الكرامات إنما تكون علىٰ يد الأولياء.

وهذه تسمىٰ عند كثير من العلماء رحمهم الله معجزة، والصحيح أنها آية وتسميتها آية أصح من تسميتها بمعجزة، لما يلي:

أولًا: لأن هذا الموافق للفظ القرآن؛ لأن الله سمىٰ هذه المعجزات التي تأتي بها الأنبياء آيات ولم يسمها معجزات.

ثانيًا: أن المعجزات قد لا تكون آية علىٰ نبوة، كما في حال المشعوذين وغيرهم من السحرة، لكن لو قلنا: آية؛ يعني: علامة علىٰ صدق هذا النبي.

ثالثًا: أن كلمة معجزة من الإعجاز لفظها بشع، لكن آية؛ أي: علامة، هذه محببة للنفوس، كما قيل: كأنه علم في رأسه نار؛ فلهذا كان التعبير بالآية أولىٰ.

وخرج أيضًا بقولنا: علىٰ يد ولي من أوليائه: ما يخرق العادة مما جرىٰ علىٰ أيدي أولياء الشيطان من السحرة والمشعوذين وغيرهم؛ لأن منهم من يأتي بالخارق الذي يخرج عن

(٦٤٠) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»(ص٣١٥).

العادة، لكن بواسطة الشياطين.

ويذكر عن مثل هؤلاء أشياء عجيبة، فيذكر أن الواحد منهم قبل أن تأتي الطائرات إذا كان يوم عرفة أحرم من بيته، وذهب إلىٰ مكة -وهو من أقصىٰ الشرق أو الغرب- وحج مع الناس، وهذا خارق للعادة، ولكن الذي حمله هم الشياطين، والشياطين قد تحمل أشياء ثقيلة من بلاد بعيدة وتحضرها في ساعة سريعة.

وقد اطلعت علىٰ كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الاستغاثة»، قال: لو لم يكن من خطأ هؤلاء إلا أنهم يتجاوزون الميقات بلا إحرام[٦٤١]؛ وذلك لأنه يمر به الشيطان مع الجو ولا يحرم إذا حاذىٰ الميقات، بل يحرم في مكة.

فالحاصل: أن ما يحصل من الأمور الخارقة للعادة علىٰ يد هؤلاء الذين نسميهم أولياء الشيطان، هذا ليس بكرامة، بل هو إهانة. فصار الخارق للعادة إما آية، وإما كرامة، وإما إهانة، وإما فتنة.

والفتنة ما يأتي من السحرة وشبههم؛ لأنهم يرون ذلك إكرامًا لهم.

والإهانة مثل ما يذكر عن مسيلمة الكذاب الذي ظهر في اليمامة وادعىٰ أنه نبي وذلك في آخر حياة النبي ﷺ، وأخذ بذلك قومه وجعلوه نبيًّا، وصار يعينه الشيطان في بعض الأمور، فيقال إنهم جاءوا إليه في يوم من الأيام، وقالوا: يا أيها النبي، إن عندنا بئرًا قد غار ماؤها، ولم يبق فيها إلا ماءٌ قليل فنريد أن نتبرك بك، فذهب معهم وأخذ بعض الماء ليتمضمض به ويمجه في البئر ينتظر أن يرتفع ماؤه، فيقال: إنه لما مج الماء في البئر غار الماء الموجود، فصار هذا خارقًا للعادة؛ لأنه ليس من العادة أن يتمضمض إنسان بماء ثم إذا مجه ذهب ماؤه، فهذا خارق للعادة، لكنه إهانة، ودليل علىٰ كذبه.

وفي قصة أخرىٰ يقال: إنه جيء إليه بغلام رأسه فيه قزع؛ يعني: بعضه نبت وبعضه ما نبت، فقيل له: أيها النبي، امسح علىٰ رأس هذا الغلام لعل الله يخرج بقية الشعر، فمسحه

---

(٦٤١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»(ص٣٢٧).

فزال الشعر الموجود، وهذا أيضًا إهانة، وهو خارق للعادة؛ لأنه لم تجر العادة أن إنسانًا يمسح علىٰ شعر فيتحات.

وعلىٰ كل حال فالخارق للعادة أربعة أنواع: أعلاها: الآية، ثم الكرامة، ثم الإهانة، ثم الفتنة.

ثم إن أهل العلم رحمهم الله قالوا: إن كل كرامة لولي فهي آية للنبي؛ لأنه لما كان هذا الولي متبعًا لنبي من الأنبياء -ومعلوم أنه لا نبي بعد محمد ﷺ- ثم أوتي كرامة لتأييد ما هو عليه من الحق، كان ذلك آية للرسول الذي اتبعه.

❁ **قوله**: « وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ »:

أي: وكل خارق للعادة أتىٰ عن صالح.

قوله: «**من تابع لشرعنا**»، خرج به التابع لغير شرعنا، فهذا لا يمكن أن يؤتىٰ كرامة؛ لأن من لم يتبع شرعنا فهو كافر، فإن وجد علىٰ يده خارق فهو فتنة أو إهانة؛ ففتنة إن كان فيما يحب، أو إهانة إن كان فيما يكره.

❁ **قوله**: « مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ »:

وقد بين النبي عليه الصلاة والسلام لمن تكون النصيحة، فقال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٦٤٢].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فإنها من الكرامات التي بها نقول**» الفاعل هنا مستتر وجوبًا تقديره نحن، والمراد بذلك أهل السنة؛ يعني: أن أهل السنة يقولون بإثبات الكرامات للأولياء.

❁ **قوله**: « فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ »:

اللام هنا للتعليل، والأدلة جمع دليل، وهو في اللغة المرشد، ومنه الدليل في الطريق،

(٦٤٢) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، برقم(٥٥)، وأبو داود، كتاب: الأدب، باب: في النصيحة، برقم (٤٩٤٤)، وغيرهما من حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن الدليل في الشرع هو ما يثبت به الحكم.

وهناك أدلة كثيرة تدل علىٰ كرامات الأولياء، منها مثلًا:

قصة أصحاب البقرة: وهم قوم تدارءوا حيث قتل بينهم قتيل، وكادت الفتنة أن تكون بين القبيلتين، فأمرهم موسىٰ عليه الصلاة والسلام أن يذبحوا بقرة، وأن يضربوا القتيل بجزء منها، ففعلوا ذلك، فلما ضربوا القتيل بهذا الجزء من البقرة حيي بإذن الله وقال: إن قاتله فلان، وهذه كرامة لهؤلاء القوم، حيث ذهب عنهم النزاع وطَفِئت الفتنة. وربما نقول: هي كرامة من وجه وآية من وجه آخر؛ لأن موسىٰ عليه الصلاة والسلام هو الذي أمر بذلك.

ومثال آخر: الرجل الذي مر علىٰ قرية خاوية علىٰ عروشها هامدة، فقال: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فأكرمه الله ﷻ؛ فأماته الله مائة عام ثم بعثه، وكان هذا الرجل معه حمار ومعه طعام، فأما الحمار فمات وأما الطعام فلم يتغير، بل بقي مائة سنة ولم يتغير؛ لا غيرته الشمس، ولا الهواء، ولا المطر، ولا أي شيء وهو طعام وكما نعلم أنه يسرع إليه الفساد، وربما فسد في يوم وليلة، لكن هذا الطعام بقي مائة سنة.

أما الحمار فلما بعث الله صاحبه وجد أنه قد مات، ووجده عظامًا تلوح، فقال الله له: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. فجعل ينظر إلىٰ عظام الحمار يتراكب بعضها ببعض، وينشزها الله تعالىٰ بالعصب، ويكسوها اللحم، حتىٰ كمل الحمار، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وهذه نعمة من الله ﷻ؛ أن يُري الله العبد آية كونية أو شرعية تقوي إيمانه؛ لأن الإنسان أحيانًا قد يضعف إيمانه، وأحيانًا يأتي الإنسان كسل وفتور وترد علىٰ القلب؛ لأن القلب يتقلب، فإذا من الله علىٰ العبد وأراه آية يطمئن بها قلبه، فلاشك أن هذه نعمة من الله ﷻ؛ كبيرة ليس لها ثمن.

فهذا الرجل كان يشك في إحياء الله الموتىٰ؛ لأنه أتىٰ علىٰ هذه القرية وقال: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وهذه قرية فكيف بالبشر؟! فأراه الله الآية، فلما تبين له قال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ولاشك أن هذه كرامة لهذا الرجل؛ فالحمار شاهده والله تعالىٰ يحييه شيئًا فشيئًا؛ والطعام شاهده لم يتغير، وقد بقي مائة سنة -وهي ليست بهينة- ولم يتغير فآمن أن الله قادر علىٰ ألا يغير الشيء مع طول المدة، وقادر علىٰ أن ينشئ الشيء مرة أخرىٰ، ففي هذه الآية طرد وعكس، ففيها إبقاء الشيء علىٰ ما هو عليه، وإنشاء الشيء من جديد وكل ذلك كرامة لهذا الرجل.

كذلك من الأدلة قصة مريم، وهي ليست نبية، أرسل الله تعالىٰ إليها رسوله جبريل، فنفخ فيها من روح الله ﷻ؛ أي: نفخ في فرجها روحًا، فالتقمها الرحم، وصار إنسانًا بشرًا -وهو عيسىٰ عليه السلام- ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣]؛ يعني: أدركها إلىٰ جذع نخلة، فقالت: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]. وهي هنا لم تتمن الموت، لكن تمنت أنها ماتت قبل أن تحصل هذه الفتنة؛ لأنها تعرف أن بني إسرائيل سيتهمونها كما وقع، والمسألة ليست هينة بل هي عرض.

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]. أي: نهرًا، وكان هذا النهر كرامة لها.

﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]. الله أكبر! امرأة أدركها المخاض -والمرأة إذا أدركها المخاض تكون ضعيفة جدًا- تهز بجذع النخلة، وليس برأس النخلة! ثم إن الهز بجذع النخلة لا يجعل النخلة تتحرك أصلًا.

قال تعالىٰ: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]. والرطب من المعلوم أنه بعيد لا تدركه هي ولو أدركته لأخذته، فقال الله تعالىٰ: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ بدأت تهز بالجذع، ويتساقط الرطب، ﴿جَنِيًّا﴾؛ أي: مخروفًا، فكان يسقط هذا الرطب اللين

جدًّا من مكان عالٍ علىٰ الأرض ويبقىٰ كما هو، وكأنه مخروف باليد.

وهذه آية خارقة للعادة، فالعادة أن الرطب إذا سقط من مثل هذا المكان تفتت وتمزق، لكن هذا بقي كأنه مخروف باليد.

﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]. وكل هذا أيضًا من آيات الله ﷻ، حيث تقر عينًا في هذا المكان الخالي.

وأصحاب الكهف أيضًا أعطاهم الله كرامة، فإنهم خرجوا من قومهم المشركين مهاجرين إلىٰ الله ﷻ، فهيأ الله لهم كهفًا -أي غارًا- في الجبل موجهًا توجيهًا تامًّا إلىٰ ما بين الشمال والشرق فإذا طلعت الشمس تزاور عن كهفهم ذات اليمين، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال، حيث إن اتجاهه إلىٰ الشمال الشرقي حتىٰ لا تدخل الشمس عليهم فتؤذيهم أو تتلف أجسامهم.

فبقوا ثلاثمائة سنة بل زادوا تسع سنين وهم لم يحتاجوا لأكل ولا شرب ولا بول ولا غائط ولا شيء، وهذا غير معتاد، ثم إن الله تعالىٰ بحكمته ورحمته يقلبهم ذات اليمين وذات الشمال؛ لأنهم لو بقوا علىٰ جنب واحد لتأثر ذلك الجنب، ولكن الله يقلبهم ذات اليمين وذات الشمال.

وفي هذا دليل علىٰ أن النائم لا يكون مستلقيًا ولا منبطحًا علىٰ بطنه، إنما هو علىٰ يمين أو شمال، وفيه أيضًا دليل علىٰ أن النائم لا ينسب إليه الفعل؛ لأن الله قال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: «يتقلبون».

إذن بقوا هذه المدة وهم لم يتغيروا، حتىٰ شعورهم وأظفارهم بقيت علىٰ ما هي عليه؛ لأنه لما استيقظوا قالوا: لبثنا يومًا أو بعض يوم، ولو أن الشعور والأظفار نمت كالعادة لعرفوا أنهم بقوا مدة طويلة، لكن بقيت لم تنم.

ولا يعني ذلك أن النائم لا تنمو أظفاره وشعوره، بل إن هذا من آيات الله لهؤلاء القوم، وكذلك فإن أجسامهم لم تتغير بعرق ولا غيره، ولم تأكل الأرضة ثيابهم.

وحصل مثل هذه الكرامات في هذه الأمة كما حدث في الأمم السابقة، من ذلك ما حصل لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حينما حوصر سارية وهو أمير علىٰ سرية، فاطلع عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بعد، وأرسل إليه كلامًا، قال: يا سارية، الجبل! فسمع سارية كلامه ثم انحاز إلىٰ الجبل.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جملة صالحة من ذلك في كتابه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»(٦٤٣).

❁ **قوله:** « وَمَن نَّفَاهَا... »:

من شرطية، ونفىٰ فعل الشرط، وجملة «**فقد أتىٰ في ذاك بالمحال**» جواب الشرط؛ يعني: أن الذي ينفي الكرامات أتىٰ بمحال؛ أي: بشيء محال، وذلك أنه حاول إبطال ما تواترت الأدلة علىٰ ثبوته، والمتواتر يفيد العلم اليقيني الذي يستحيل ارتفاعه.

❁ **قوله:** « مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ... »:

أي: من أصحاب الضلال، يشير إلىٰ من رد الكرامات؛ مثل المعتزلة وغيرهم، حيث قالوا: إنه لا يمكن أن نثبت كرامات؛ لأننا لو أثبتنا الكرامات لاشتبه النبي بالولي والولي بالساحر.

ونجيب علىٰ قول المعتزلة ومن نحا نحوهم بأنه ليس هناك اشتباه؛ فالولي لا يقول: إنه نبي ولو قال إنه نبي بعد محمد ﷺ لم يكن وليًّا؛ لأنه لا يكون عنده إيمان ولا تقوىٰ، فلا يمكن الاشتباه إذن، قد يكون هذا ممكنًا فيما مضىٰ من الأمم، لكن في هذه الأمة لا يمكن أبدًا؛ لأن الولي لا يقول إنه نبي.

كذلك بالنسبة للساحر لا يمكن أن يشتبه بالولي؛ لأن الولي مؤمن تقي والساحر كافر شقي فلا يشتبه هذا بهذا، كذلك فالساحر تأتيه هذه الخوارق بفعله هو، حيث يتقرب

(٦٤٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»(ص٣٠٩).

للشياطين فيساعدونه، ويدعي أن هذه كرامة له.

ثم الألة الكثيرة الموجودة إلىٰ اليوم تثبت وجود كرامات لوجودها إلىٰ يومنا هذا.

لكن الكرامات بعضها ظاهر وكبير، وبعضها خفي، فمثلًا لو أن رجلًا أراد أن يسافر إلىٰ الرياض، وأراد أن يسلك الطريق اليمنىٰ، وفي آخر لحظة اتجه إلىٰ الطريق اليسرىٰ، وبعد ذلك اتضح في الطريق اليمني قطاع طريق. ولاشك أن العادة في الواقع أن الإنسان إذا عزم علىٰ شيء ولم يكن هناك مانع حسي ظاهر، فإنه يتجه إليه ويسير معه، لكن لما صرف هذا بدون أي سبب ظاهر إلىٰ الطريق الآخر، وإذا به يبلغ أن الطريق الذي كان قد نوىٰ أن يتجه عليه فيه قطاع طريق فإننا نعتبر هذه من الكرامة، لكن ليست كالكرامة الكبيرة، إنما هي كرامة، ولاشك أنها نعمة، حتىٰ يعرف الإنسان أن الله دفع عنه من النقم ما لم يكن في حسابه.

وعلىٰ كل حال فالكرامة موجودة، ويقول شيخ الإسلام في «العقيدة الواسطية»[(٦٤٤)]: إنها موجودة في هذه الأمة إلىٰ يوم القيامة.

ومنها الشاب الذي يعارض الدجال، ويتحداه، وذلك حينما يأتي الدجال ويدعي أنه الرب، ولكن هذا الشاب يعارضه، ويقول له: أنت الدجال الذي أخبر عنك رسول الله ﷺ، فيقتله، ويجعله شقين ويمر بين شقيه؛ تحقيقًا لموته، ثم يقول له: قم، فيقوم، ولكنه لا يزداد إلا تحديًا، وفي النهاية يعجز الدجال عن أن يقتله، فهذا كرامة بلاشك.

فالحاصل: أنها موجودة؛ ولهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لأنها شهيرة**»؛ لأنها؛ أي: الكرامات، شهيرة؛ أي: مشهورة، ففعيلة؛ بمعنىٰ: مفعولة، كجريحة؛ بمعنىٰ: مجروحة.

❁ **قوله**: رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرٍ...»:

يعني: أنها ما زالت ولا تزال موجودة في كل عصر.

---

(٦٤٤) انظر: «متن العقيدة الواسطية»(ص٥٨).

وقوله: «**يا شقا أهل الزلل**» يا: هنا يحتمل أن تكون منادىٰ، والمعنىٰ يا شقاء أهل الزلل احضر، ويحتمل أن تكون للتعجب، ومعنىٰ «**يا شقا**»؛ يعني: ما أشقىٰ **أهل** الزلل.

ولاشك أن أهل الزلل أشقياء لاسيما من زل عن عمد، فإنه من أشقىٰ عباد الله والعياذ بالله.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: «فصل في كرامات الأولياء»:

كرامات: جمع كرامة، وهي الأمر الخارق للعادة وليس من صنع البشر، وإنما هو من صنع الله ﷻ، والخارق للعادة إن جرىٰ علىٰ يد نبي فهو معجزة، مثل الناقة لصالح، ومثل العصا والحية لموسىٰ، ومثل إحياء الموتىٰ وإبراء الأكمه والأبرص وتكليم الأموات وهذا لعيسىٰ عليه الصلاة والسلام، ومثل المعجزة الكبرىٰ الخالدة وهي القرآن الكريم الذي أعطاه الله لمحمد ﷺ، الذي أعجز الجن والإنس ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. هذه هي المعجزة الكبرىٰ، المعجزة الخالدة الباقية لمحمد ﷺ، هذا القرآن.

وإن جرىٰ أمر خارق للعادة علىٰ يد رجل صالح؛ صالح في قوله وعمله، وهو من أولياء الله المتقين فإنه يكون كرامة من الله سبحانه له، فهو كرامة للولي ومعجزة للنبي؛ لأن هذا الولي ما حصل علىٰ هذه الكرامة إلا بسبب اتباعه للرسول ﷺ.

وإن حصل الأمر الخارق علىٰ يد فاجر أو كذاب فإنه يكون من الأحوال الشيطانية، وليس كرامة، وليس معجزة وإنما هو حال شيطانية، فإنه يمكن لأولياء الشيطان أن يطيروا في الهواء، وأن يمشوا علىٰ الماء بسبب الشياطين؛ لأن الشياطين تحملهم، وليس ذلك بجهودهم هم، ولكنهم يخضعون للشياطين، والشياطين تخدمهم؛ لأنهم يكفرون بالله ﷻ، ويخضعون للشيطان، فالشيطان يخدمهم، يطير بهم في الهواء ويمشي بهم علىٰ الماء إلىٰ آخره فيظن الجاهل أن هذا كرامة وأنه من أولياء الله.

وقد يكون من التدجيل ويكون من السحر. والسحرة عندهم حيل يعملونها للناس، يخيل للناس أنها حقيقة، وإنما هي في الحقيقة تدجيل وتزييف وحيل خفية وليست كرامة، فهذه ليست معجزة ولا كرامة، وإنما هي إما أحوال شيطانية، كما يجري على أيدي الضلال والصوفية وغيرهم مما يموهون به على الناس، فيقول الناس: هذه كرامات، وهؤلاء أولياء. وفي الواقع ليست كرامات، وإنما هي أحوال شيطانية.

فإذا رأيت شيئًا يخرج عن العادة مع رجل فانظر إلى حاله، فإن كان تقيًّا صالحًا عبدًا لله فهذه كرامة، وإن كان فاجرًا فاسقًا فهذه حال شيطانية أو تدجيل وتزييف. ومنه ما يأتي مع الدجال في آخر الزمان. وهو من هذا الباب، ومن الأحوال الشيطانية، ومن السحر التخييلي الذي يروج به على الناس، ولذلك إذا رأى نبي الله المسيح ابن مريم ذاب، وعجز عن المشي؛ لأنه يبطل ما معه من الكيد والمكر فلا يستطيع حينئذٍ أن يعمل شيئًا.

وكذلك حيل الشياطين إذا جاء ذكر الله بطلت، وإذا جاء ذكر الشياطين وذكر الطلاسم والشرك وجدت هذه الأشياء، وهذا من الفارق بين الأحوال الشيطانية والكرامات، أن الكرامات تزيد وتثبت مع ذكر الله، وأما الأحوال الشيطانية والمخاريق الباطلة فإنها تذهب مع ذكر الله ﷻ.

ومن كرامات الأولياء ما قصه الله عن مريم في نشأتها، وأنها اعتزلت عن الناس، تعبد الله ﷻ فكان يأتيها رزقها وهي في مكانها: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] . ومثل ما وقع لأصحاب الكهف من نومهم الطويل، وبقائهم على قيد الحياة مدة طويلة، ثلاثمائة سنة وتسع سنين، أو أزيد من ذلك والله أعلم، وبقوا على حالهم وعلى حياتهم، هذا من كرامات الأولياء، ومثل ما حصل على يد الخضر الذي جاءه موسى عليه السلام مما قصه الله في آخر سورة «الكهف» هذا من الكرامات، ومن العلماء من يقول: إن الخضر نبي فيكون هذا من المعجزات، والله أعلم.

❁ **قوله:** « وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ...»:

هذا ضابط الكرامة وهو ما يجري علىٰ يد مؤمن تقي، فما يجري علىٰ يديه من الأمور الخارقة يكون كرامة، وليس من لازم الولي أن تجري علىٰ يده الكرامة، لكن قد تقع له كرامة وقد لا تقع، والكرامة إنما تقع إما لحاجة، وإما لحجة، إما لحاجة بالمسلمين، وإما لحجة في الدين، وكثير من الأولياء ليس لهم كرامات، ولا يلزم من عدم الكرامة عدم الولاية أبدًا، وإنما هذا شيء يجريه الله سبحانه وتعالىٰ لحكمة بحسب الحاجة، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب مستقل في هذا الموضوع سماه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» وهو كتاب مطبوع ومفيد جدًّا في هذا الموضوع، ومزيل للبس، فهو كتاب حافل في هذه المسألة، وله أيضًا رسالة اسمها «قاعدة في الكرامات والمعجزات» ضمن «مجموع الفتاوىٰ».

❁ **قوله:** « فَإِنَّهَا مِنَ الكَرَامَاتِ الَّتي...»:

إذا جرىٰ خرق العادة علىٰ يد مؤمن تقي متبع للكتاب والسنة فإنها كرامة، وهذا من عقيدة أهل السنة والجماعة، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]. ثم بينهم فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣]. هؤلاء هم أولياء الله ﷻ، وهذه علامة الكرامة، وإثبات كرامات الأولياء هو مذهب أهل السنة والجماعة بهذا الضابط، ونفي الكرامات الصحيحة مذهب المعتزلة كعادتهم أنهم يصدقون عقولهم فقط، وما لم يتوافق مع عقولهم ينكرونه، هذه قاعدة المعتزلة ومن ذلك الكرامات، فالمعتزلة أنكروا الكرامات، وقالوا: لو أثبتناها لاشتبه الولي بالنبي. نقول لهم: لا يشتبه النبي بالولي، لا يشتبه هذا بهذا؛ لأن النبوة لها أدلة كثيرة غير المعجزات لا توجد عند الولي، وهناك طائفة من الغلاة والقبوريين والصوفية اتخذوا الكرامات دليلًا علىٰ أن هذا الشخص ينفع ويضر؛ فيعبدونه من دون الله، ويذبحون له، وينذرون له، يتقربون إليه ويطوفون بقبره، ويقولون: هذا ولي وله كرامات، وكرامة الولي لا تقتضي أن يعبد من دون الله، وإنما تقتضي محبته، والاقتداء به في التقوىٰ والصلاح، أما أن يعبد من دون الله، فهذا مذهب الكفرة والمشركين، فالحاصل أن مسألة الكرامات للناس فيها ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الذين غلوا في إثباتها؛ كالصوفية والقبورية، حتىٰ أثبتوها لمن هم ليسوا من أولياء الله، وإنما هم من الفسقة والفجار، وعبدوا من جرت علىٰ يده من دون الله ﷻ.

القسم الثاني: منهم من غلا في نفيها وهم المعتزلة حيث نفوا الكرامات نهائيًّا، وخالفوا الكتاب والسنة.

القسم الثالث: وهم الوسط، وهم أهل السنة والجماعة الذين آمنوا بثبوت الكرامات، ولكن لم يغتروا بها، ولم يعتقدوا في أصحابها أنهم ينفعون أو يضرون من دون الله ﷻ.

❁ **قوله:** « وَمَن نَّفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ... »:

أي: من نفىٰ الكرامات فهو ضال، وهم: المعتزلة.

«أتىٰ بالمحال»؛ لأنه نفىٰ شيئًا ثابتًا في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وحاول أن يعارض ما في كتاب الله وسنة رسوله، وهذا محال.

❁ **قوله:** «لأن فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ...»:

يرد عليهم بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنها ثابتة في كتاب الله ﷻ.

الأمر الثاني: أنها ثابتة في سنة الرسول ﷺ، وقد جرىٰ لبعض أصحابه كرامات في عهد الرسول ﷺ.

والثالث: أن هذا الذي ينفي يخالف الواقع، فالواقع الكرامات موجودة فإنكارها من إنكار الواقع، ومن إنكار المحسوس، وهذا باطل.



فصل
في المفاضلة بين البشر والملائكة

١٦٩ - وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرْ عَلَىٰ مِلَاكِ رَبِّنَا كَمَا اشْتَهَرْ

١٧٠ - قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ وَقَدْ تَعَدَّىٰ فِي الْمَقَالِ وَاجْتَرَىٰ

* الشرح *

● **قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:**

❁ **قوله:** «وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرْ...»:

قوله: «**وعندنا**»؛ أي: معشر أهل السنة، «**تفضيل أعيان البَشَرْ**» محركة: الإنسان ذكرًا أو أنثىٰ، والمراد بأعيانهم: الأنبياء والأولياء. فالأنبياء أفضل من الأولياء، وهما أفضل من الملائكة.

قال الإمام أحمد: بنو آدم أفضل من الملائكة؛ ولذا قال: «**علىٰ ملاك ربنا**» تبارك وتعالىٰ «**كما اشتهر**» ذلك من نصوص الإمام، والملاك: هو الملك وجمعه ملائكة.

قال الفيومي في «المصباح»: مشتقة من لفظ الألوك؛ يعني: مصدر ألك من باب ضرب ألكًا وألوكًا أيضًا ترسل واسم الرسالة مالك -بضم اللام- ومالكه أيضًا بالهاء ولامها -تضم وتفتح- قال عدي ابن زيد التميمي، وقد جسه النعمان ابن المنذر:

أبلـغ النعمان عنـي مالكًـا أننـي قـد طـال حسبي وانتظـاري

قال في المصباح: وقيل من المالك الواحد مالك وأصله ملاك ووزنه مَفْعَلٌ فنقلت حركة الهمزة إلىٰ اللام، وسقطت فوزنه معل فإن الفاء هي الهمزة، وقد سقطت. وقيل: مأخوذ من لأك إذ أرسل فملأك مفعل فنقلت الحركة وسقطت الهمزة وهي عين، فوزنه مفل. وقل: غير ذلك وقال في «القاموس»: وزنه يعني الملك مفعل والعين محذوفة أُلْزِمَتْ التخفيف إلَّا شاذًّا.

«**قال**» الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ «**ومن**»؛ أي: أي إنسان «**قال**» بلسانه، أو اعتقد بجنانه «**سوىٰ**»؛ أي: غير «**هذا**» القول الذي هو تفضيل بني آدم علىٰ الملائكة. فقد «**افترىٰ**»؛ أي: كذب. «وقد

تعدىٰ»؛ أي: تجاوز الحد المنقول الثابت عن الرسول، وخالف السلف «**في المقال**» الذي اعتمده.

«**واجترىٰ»**؛ أي: افتات علىٰ الشارع بالاعتقاد الذي اعتقده ولفظ النص يخطئ من فضل الملائكة.

قال الإمام العلامة أبو بكر عبد العزيز: من كان خيره أكثر من شره، فهو خير من الملائكة، ومن كان شره أكثر من خيره، فالبهائم خير منه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ: صالح البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلىٰ منزهون عما يلابسه بنو آدم مستغرقون في عبادة الرب، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة، فتصير حال صالحي البشر أكمل من حال الملائكة. وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل. انتهىٰ ملخصًا.

● **قال العلامة ابن قاسم:**

۞ **قوله**: «وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرْ...»:

أي: وعندنا، معشر أهل السنة والجماعة: أنا نعتقد تفضيل أعيان البشر، من الأنبياء والأولياء، علىٰ ملائكة ربنا، كما اشتهر من نصوص أحمد وغيره من أهل السنة، والملاك: جمع ملك؛ قال أحمد رضي الله عنه: وأي إنسان قال بلسانه، أو اعتقد بجنانه غير القول بتفضيل بني آدم علىٰ الملائكة، «**افترىٰ**» أي: بما يشعر بالافتراء؛ وقد تعدىٰ؛ أي: تجاوز الحد المنقول، والثابت عن الرسول، والسلف الفحول، في المقال الذي اعتمده؛ واجترأ؛ أي: افتات علىٰ الشارع، بالاعتقاد الذي اعتقده.

وقد دل القرآن والسنة وإجماع السلف، علىٰ فضل أعيان البشر علىٰ الملائكة كفضل محمد ﷺ المجمع عليه، وقال معاذ رضي الله عنه: ما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد ﷺ؛ قيل له: ولا جبرائيل، ولا ميكائيل؛ قال: ولا جبرائيل ولا ميكائيل؛ وإذا ثبت فضل الواحد من النوع، ثبت فضل نوعهم علىٰ جميع الأنواع وكقصة سجود الملائكة أجمعين لآدم، ولعن الممتنع عن السجود له؛ وهذا تشريف وتكريم له ظاهر، وكقول إبليس: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء: ٦٢].

قال زيد بن أسلم: قالت الملائكة: يا ربنا جعلت لبني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون، فاجعل لنا الآخرة؛ فقال: «**وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان**»(٦٤٥) وروي مرفوعًا، ومعاذ وزيد، معاذٌ وزيدٌ: في علمها وفقهها؛ وفي حديث أبي هريرة من طريق الخلال: «**أنت أفضل من الملائكة**»(٦٤٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأقل ما في هذه الآثار ونحوها، أن السلف الأولين، كانوا يتناقلون بينهم: أن صالحي البشر أفضل من الملائكة، ومن غير نكير منهم لذلك، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، وكقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. وكتفضيلهم بالعلم، وكقوله ﷺ: «**لزوال الدنيا أهون على الله، من قتل رجل مؤمن**»(٦٤٧). «**والمؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده**»(٦٤٨).

وكحديث المباهاة، وما أعد الله لهم من الكرامة، التي لم يطلع الله عليها ملكًا ولا غيره، وظهور فضيلة صالحي البشر، إذا وصلوا إلى غاياتهم، فدخلوا الجنة، ونالوا الزلفى، وسكون الدرجات العلى، وحياهم الرب ﷻ وتجلى لهم، يستمتعون بالنظر إلى وجهه الكريم، وقامت الملائكة بخدمتهم بإذن ربهم.

---

(٦٤٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط»، برقم (٦١٧٣)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، والبيهقي في «الشعب»، برقم (١٤٩)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٦٤٦)أخرجه الحارث(١/ ٣٠٩/ برقم٢٠٥- بغية).

(٦٤٧)أخرجه الترمذي، كتاب: الديات، باب: تشديد قتل المؤمن، برقم (١٣٩٥)، والنسائي، كتاب تحريم الدم، باب: تعظيم الدم، برقم (٣٩٨٧)، البزار، برقم (٢٣٩٣)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٥٠٧٧).

(٦٤٨)أخرجه ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: المسلمون في ذمة الله ﷻ، برقم (٣٩٤٧)، والبيهقي في «الشعب»، برقم (١٥٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٥٩٠٣).

● قال العلامة ابن عثيمين:

۞ **قوله**: «فصل في المفاضلة بين البشر والملائكة»:

هذا الفصل ليت المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يعقده، وليته لم يتكلم في هذه المسألة، وموضوعها: أيهم أفضل؛ الملائكة أو البشر؟

فيقال: أصل البحث في هذا لا داعي له؛ لأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهم أحرص الناس على العلم والإيمان لم يبحثوا هذا البحث، ولم يقولوا: البشر أفضل أم الملائكة؟. وشيء سكت عنه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مما يتصل بالدين، فالأجدر بنا أن نسكت عنه.

وهذه قاعدة يجب على طالب العلم أن يفهمها، وهي أن كل شيء سكت عنه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أمور الدين فاعلم أن الخوض فيه من فضول الكلام، ولا حاجة إليه؛ لأنه لو كان من مهمات ديننا ومن أصول ديننا ومما يجب علينا أن ندين الله به لتبين، إما عن طريق القرآن، أو عن طريق السنة، أو الصحابة، فإذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة علم أنه ليس من الدين في شيء.

وإذا بنيت نهجك على هذا استرحت من إشكالات كثيرة يوردها بعض المتعلمين اليوم، فيما يتعلق بصفات الله عَزَّوَجَلَّ، وفيما يتعلق باليوم الآخر من أمور الغيب التي لا مجال للعقل فيها، فيوردون أشياء هي في الحقيقة تدخل في قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هلك المتنطعون**»[(٦٤٩)]، قالها ثلاثًا. وصدق والله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كل إنسان يتنطع فهو هالك ولابد، ولو لم يكن من هلاكه إلا مخالفته طريق الصحابة.

لذا فنحن نقول: ليت المؤلف لم يتكلم بهذا إذ لا فائدة لنا منه. هذا من الناحية العقلية، ومن الناحية الأثرية فإن ذلك لم يكن في أسلافنا من الصحابة، ولم يخوضوا في هذا الأمر.

---

(٦٤٩) أخرجه مسلم، كتاب: العلم، باب: هلك المتنطعون، برقم (٢٦٧٠)، وأبو داود، كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن مع ذلك خاض الناس واضطر بعض من يكره الخوض في هذا إلىٰ أن يخوض فيه ويتكلم؛ لئلا يترك المجال لمن لا يصلح أن يتكلم فيه، وهذا كثير في العقائد وغير العقائد.

فمثلًا وجد من يتكلم في العقائد فيقول مثلًا: هل الله جسم أو غير جسم؟ ثم يقول: ليس بجسم، ثم يبني علىٰ ذلك جميع الصفات التي ينكرها بهذه الحجة، وهل الله في جهة أو ليس في جهة؟ وهل الله يحد أو لا يحد؟ هل الصحابة سألوا الرسول ﷺ عن ذلك أو بحثوا فيه؟ فينبغي لنا أن نسكت كما سكتوا، فلا وسع الله علىٰ من لم يسعه ما وسعهم.

لكن لما اضطر علماء السنة إلىٰ الكلام في هذا بناء علىٰ أن غيرهم تكلم، قالوا: لم نكن ندع المجال والميدان لهؤلاء الضلال يتلاعبون به، بل لابد أن نخوض ونبين الحق.

فمثلًا في مسالة الجسم قالوا: إذا كان المراد بالجسم أن الله -سبحانه وتعالىٰ- مكون من أشياء يمكن فقدها مع بقاء الجسم، أو لا يمكن بقاء الجسم مع فقدها، أو ما أشبه ذلك، فنحن ننفي هذا المعنىٰ عن الله، وإن أريد بالجسم القائم بنفسه، المتصف بالصفات اللائقة به، الفعال لما يريد، فإننا نثبت هذا المعنىٰ لله ﷻ.

أما لفظ الجسم فنبعده بعيدًا؛ لا ننفيه، ولا نثبته، لكننا نستفصل في معناه، أما أن نقول: إنه جسم أو غير جسم فليس لنا أن نتكلم بهذا؛ لأن الله لم يقل عن نفسه جسم أو أنه غير جسم.

كذلك مسألة تفضيل الملائكة علىٰ البشر أو بالعكس، فالذي ينبغي للإنسان في هذه المسألة أن يدع الكلام فيها ما لم يضطر، والعلماء اضطروا إلىٰ ذلك.

❁ **قوله**: « **وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ البَشَرْ...** »:

قوله: «**عندنا**» الضمير هنا يعود علىٰ أهل السنة والجماعة.

وقوله: «**ملاك**»؛ يعني: ملائكة الله.

وقوله: «**تفضيل أعيان البشر علىٰ ملاك ربنا**» قال: أعيان، لا الجنس؛ يعني: أننا نفضل الأعيان علىٰ جنس الملائكة، فالرسل مثلًا هم أعيان البشر، وهم خلاصة البشر، وهم

المصطفون من البشر، فهؤلاء أفضل من الملائكة، لكن لا نفضل جنس البشر علىٰ جنس الملائكة، بل نفضل الأعيان من البشر علىٰ جنس الملائكة.

وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء رحمهم الله، ولكل قوم دليل، وقد استدل من يقول إن البشر أفضل من الملائكة بأن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم وهو أبو البشر، ومعلوم أن السجود ذل للمسجود له، فيكون المسجود له أعز وأكرم من الساجد.

واستدل من قال: إن الملائكة أفضل بقول الله تبارك وتعالىٰ في الحديث القدسي: «**من ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم**»(٦٥٠).

وكلا الاستدلالين في القلب منه شيء.

أما الأول: فإنه لا يلزم إذا أكرم الله آدم بهذه المنقبة أن يكون البشر أفضل من الملائكة، وذلك للقاعدة العامة وهي أن التميز بخصيصة واحدة لا يقتضي التميز المطلق؛ ولهذا نجد بعض الصحابة يميزه الرسول ﷺ بميزة لا تكون لغيره، ولا يقتضي ذلك أن يكون أفضل من غيره.

وأما الثاني: «**من ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم**»، فالمراد خير من الملأ الذين ذكر الله عندهم، وليس المراد خيرًا من كل البشر، ومعلوم أن كون الملائكة الذين عند الله والذين يذكر الله الذاكر فيهم، خيرًا من الملأ الذين ذكر الله عندهم لا يستلزم الخيرية المطلقة. ولهذا نرىٰ التوقف في هذا من ناحيتين:

أولًا: التوقف عن البحث فيه إطلاقًا.

وثانيًا: التوقف عن الحكم بتفضيل هؤلاء علىٰ هؤلاء.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: الملائكة أفضل باعتبار البداية، والبشر أفضل باعتبار

---

(٦٥٠) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ١٨]، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث علىٰ ذكر الله تعالىٰ، برقم (٢٦٧٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

النهاية[٦٥١]. فباعتبار البداية الملائكة أفضل؛ لأنهم خلقوا من نور، ولا يستكبرون عن عبادة الله، ولا يستحسرون، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولم تركب فيهم الشهوة التي تعصف بهم، بل هم عباد مكرمون قائمون بأمر الله، فهم باعتبار البداية أفضل.

أما باعتبار النهاية، وكون البشر محل رضا الله ﷻ وأهل كرامته وما أشبه ذلك، حتىٰ إن الملائكة يدخلون عليهم في الجنة، يدخلون السرور عليهم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]. فهذا يدل علىٰ أن البشر أفضل، وهذا له وجه حسن.

لكن الذي أرىٰ الإعراض عن كل هذا، وأن نقول في مسألة التفضيل:

أولًا: الجنس مختلف، ولا تفاضل بين الجنسين المختلفين.

ثانيًا: باعتبار المرتبة عند الله ﷻ، فهذا ليس لنا به علم إطلاقًا، بل علمه عند الله سبحانه وتعالىٰ.

وبعد أن قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعندنا تفضيل أعيان البشر علىٰ ملاك ربنا**» قال: «**كما اشتهر**»؛ يعني: كما هو مشهور عند العلماء رحمهم الله.

❁ **قوله**: «قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ»:

«**قال**»: الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، يعود علىٰ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومثل هذا التعبير عند العلماء غير صحيح وذلك لجهالة مرجع الضمير فيه فيكون الكلام غير معلوم، إذ أنه لابد أن يعلم مرجع الضمير؛ إما من سياق الكلام؛ وإما من مذكور سابق أو مذكور لاحق.

ولكن يجب أن نعلم أن مقلدي الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا ذكروا الفعل دون مرجع معلوم له فهو يرجع إلىٰ الإمام، والناظر في كتب الفقه مثل الإنصاف وغيره يجد أنه يقول: نص عليه،

---

(٦٥١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣).

وليس هناك مرجع سابق للضمير، فإن الضمير يعود إلىٰ الإمام أحمد، وإذا قال: وعنه لا يلزمه كذا. وليس للضمير مرجع، فإن الضمير يعود إلىٰ الإمام أحمد، لكن كون الكتب ألفت في مذهبه يدل علىٰ أن الضمير الذي ليس له مرجع معلوم يعود إلىٰ الإمام.

والسفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ من الحنابلة، فإذا قال: «**وقال**» ولم يكن مرجع الضمير معلومًا؛ فالظاهر أن مرجعه إلىٰ الإمام أحمد، هذا علىٰ القاعدة المعروفة؛ وهي أن الضمير إذا لم يكن له مرجع معلوم في كتب المقلدة، فإنه يرجع إلىٰ إمامهم.

❁ **قوله**: رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ»:

هذا: اسم إشارة يعود علىٰ تفضيل أعيان البشر علىٰ ملاك الله. «**من قال سوىٰ هذا افترىٰ**»؛ أي: كذب.

❁ **قوله**: رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ تَعَدَّىٰ فِي المَقَالِ وَاجْتَرَىٰ»:

يعني تعدىٰ في قوله واجترأ، وكأن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ينكر إنكارًا تامًا علىٰ من قال بهذا القول؛ أي: بأن الملائكة أفضل من البشر.

والخلاصة: إن العلماء رحمهم الله اختلفوا في تفضيل الملائكة علىٰ البشر، أو البشر علىٰ الملائكة، علىٰ أقوال يمكن أن نجعلها أربعة:

أولًا: تفضيل البشر.

ثانيًا: تفضيل الملائكة.

ثالثًا: الوقف.

رابعًا: التفصيل، والتفصيل مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث يقول: الملائكة أفضل باعتبار البداية، والبشر أفضل باعتبار النهاية[٦٥٢].

---

(٦٥٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣).

أما الوقف فهو قولنا[٦٥٣]؛ وهو أن نقول: الله أعلم، وليس لنا أن نتكلم بهذا؛ لأنه لم يكن من بحث الصحابة ﷺ مع رسول الله ﷺ.

ولاشك أن داعي السؤال عما يتعلق بالدين في الصحابة أقوى منه فينا، ولاشك أيضًا أن الإجابة عن الاستشكال في عهد الصحابة أصوب من إجابتنا نحن؛ لأنهم سيسألون الرسول ﷺ، وسيجيبهم بالعلم اليقيني.

فإذا لم يكن سؤال من الصحابة عما يتعلق بالدين، فاعلم أن السؤال عنه من باب التنطع في دين الله، وإن شئت فاجعله بدعة، كما قال الإمام مالك رحمه الله فيمن قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: ما أراك إلا مبتدعًا.

● قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله**: «فصل في المفاضلة بين البشر والملائكة»:

هذه المسألة، وهي المفاضلة بين صالح البشر والملائكة، مسألة فضولية ليس تحتها طائل وما كان العلماء يذكرونها في كتب العقائد فيما أعلم، ولكن الناظم غفر الله له، ذكرها، وإلا فهي مسألة غير ذات أهمية، والناس فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الملائكة أفضل من صالح البشر.

القول الثاني: أن صالح البشر أفضل من الملائكة، وكل قول له أدلته، وقد ذكر الشارح أدلة كل فريق.

القول الثالث: التوقف، وعدم الدخول في هذا، وهذا هو الحق، وقد ذكر شارح الطحاوية هذه المسألة ورجح القول الأخير، وهو التوقف، وممن توقف فيها أبو حنيفة رحمه الله وغيره من أهل العلم، فلا داعي للدخول في هذه المسألة؛ لأنها لا طائل تحتها، والله أعلم.

---

(٦٥٣) أي من قول فضيلة الشارح رحمه الله.

❁ **قوله**: «وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرْ...»:

هذا علىٰ القول، بأن صالح البشر يفضلون علىٰ الملائكة، يقال الأعيان من البشر، مثل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والرسل أفضل من الملائكة.

❁ **قوله**: «قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ...»:

من أنكر تفضيل أعيان البشر علىٰ الملائكة فقد افترىٰ، هكذا يقول الناظم، والمسألة الواقع أن تركها أحسن، الملائكة لهم فضائل، وصالح البشر لهم فضائل، أما التفضيل بينهم فإنه يحتاج إلىٰ دليل، وأيضًا ما الفائدة من وراء هذا، وما هي الثمرة؟



الباب السادس
في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

١٧١- وَلَا غِنَىٰ لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ إِمَامِ

١٧٢- يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ ... وَيَعْتَنِي بِـ«الغَزْوِ» وَالحُدُودِ

١٧٣- وَفِعْلِ مَعْرُوفٍ وَتَرْكِ نُكْرِ ... وَنَصْرِ مَظْلُومٍ وَقَمْعِ كُفْرِ

١٧٤- وَأَخْذِ مَالِ الفَيْءِ وَالخَرَاجِ ... وَنَحْوِهِ وَالصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ

١٧٥- وَنَصْبُهُ بِـ«النَّصِّ» وَالإِجْمَاعِ ... وَقَهْرِهِ فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ

١٧٦- وَشَرْطُهُ الإِسْلَامُ وَالحُرِّيَّهْ ... عَدَالَةٌ سَمْعٌ مَعَ الدِّرِيَّهْ

١٧٧- وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَالِمَا ... مُكَلَّفًا ذَا خِبْرَةٍ وَحَاكِمَا

١٧٨- وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ ... مَا لَمْ يَكُنْ بِـ«مُنْكَرٍ» فَيُحْتَذَرْ

* الشرح *

● **قال العلامة ابن مانع:**

قوله: «لَا غِنَىٰ لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ...»:

قوله: «ولا غنىٰ»؛ أي: لا بد،«لأمة» دين، «الإسلام» وهي بالضم: الجماعة أرسل إليهم رسول والجيل من كل حي، ومن هو علىٰ الحق مخالف لسائر الأديان، والرجل الجامع للخير، وفي نسخة لملة بدل أمة -وهي بكسر الميم- الشريعة أو الدين «في كل عصر» من الأعصار.

«كان»؛ أي: وجد. «عن إمام»: متعلق بقوله: «لا غنىٰ» بل هو فرض لازم وواجب عند أهل السنة، وأكثر المعتزلة.

بالسمع؛ يعني: التواتر والإجماع، وعند المعتزلة بالعقل «يذب» ذلك الإمام؛ أي: يدفع «عنها»؛ أي: عن أمة الإسلام، «كل» ملك جبار، وظلوم كفار. «ذي»؛ أي: صاحب. «جحود»؛

أي: إنكار. والمراد هنا: الجاحد للدين.

«**ويعتني**» الإمام؛ أي: يهتم «**بالغزو**»؛ أي: غزو الكفار، وقهر البغاة، «**و**» يعتني بإقامة «**الحدود**» جمع حد. وهو **لغة**: المنع، وحدود الله محارمه. **وشرعًا**: العقوبات المقدرة. سميت بذلك؛ لأنها تمنع من الوقوع في مثل الذنب الذي رتبت تلك العقوبة عليه، أو لكونها زواجر عن المحارم التي حرمها الله، فيقيم الحدود لتصان محارم الله، وتحفظ حقوق العباد.

«**و**» يعتني أيضًا بالأمر بـ «**فعل معروف**»، وهو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله، والتقرب إليه والإحسان إلىٰ الناس. «**وترك نكر**»؛ أي: ويعتني أيضًا بالنهي عن كل منكر وهو ضد المعروف فكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه، فهو منكر، «**و**» يعتني بـ «**نصر مظلوم**» من ظالمه. «**وقمع**» أهل «**كفر**»؛ أي: قهرهم وذلهم؛ لأن ذلك من أجل المقاصد الشرعية عكس ما عليه أمراء المسلمين في هذا الزمان من إعزاز الكفار وإذلال المسلمين، حتىٰ أن منهم من حارب أهل الإسلام مع الكفار؛ لنيل الشهوات الحيوانية، والمطالب الدنيوية الفانية، ولم يمعنوا النظر بما جنوا علىٰ الإسلام والمسلمين ولست أعم أمراء المسلمين بل غالبهم.

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

«**و**» يعتني أيضًا بـ «**أخذ مال الفيء**»، وهو ما أخذ من مال كافر بسبب الكفر بلا قتال، كالجزية «**والخراج**»، وعشر مال تجارة حربي، ونصفه من ذمي، «**ونحوه**»؛ أي: نحو ما ذكر كمال من مات من الكفار ولا وارث له، ومال المرتد إذا مات علىٰ ردته بقتل أو غيره، أو لحق بدار الحرب، «**و**» يعتني بـ «**الصرف**» لذلك المال.

«**في منهاج**»؛ أي: طريق وجهة مصرفه المعينة له شرعًا، فيصرف في مصالح أهل الإسلام، وهذا في الأزمان الماضية، وأما في هذه الأزمان الأخيرة، فقد استأثر بأموال المسلمين عامة، وفقرائهم خاصة أولو الأمر منهم، فكأنهم ورثوها من آبائهم إرثًا، ولم يعلموا أنهم يأكلونها سحتًا إلا من شاء الله وقليل ما هم.

قوله: «**ونصبه**»؛ أي: يثبت نصب الإمام الأعظم «**بالنص**» من الإمام الذي قبله، كما عهد

أبو بكر الصديق بالخلافة إلىٰ عمر رضي الله عنهما.

و «**الإجماع**»؛ أي: ويثبت نصبه أيضًا بالإجماع من أهل الحل والعقد من المسلمين، كإمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

«**وقهره**»؛ أي: ويثبت نصبه بقهره الناس بسيفه حتىٰ يذعنوا له ويدعوه إمامًا فتثبت له الإمامة، كإمامة عبد الملك بن مروان حيث خرج علىٰ ابن الزبير فقتله، واستولىٰ علىٰ البلاد وأهلها حتىٰ بايعوه طوعًا وكرهًا ودعوه إمامًا، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم.

«**فحل**»: أمر إرشاد؛ أي: ابعد وزل «**عن الخداع**»: مصدر خادع متعلق بحل يقال: خدعه كمنعه خدعًا. أراد به المكروه من حيث لا يعلم.

يعني: اترك مخادعة أهل البدع، وتحسينهم الخروج علىٰ الأئمة، وزعمهم عدم وجوب نصب الإمام، فإن في نصبه من المنافع ما لا يحصىٰ، وفي الخروج عليهم مخالفة لما أمر به الله ورسوله ﷺ من السمع والطاعة، وشق لعصا المسلمين، وتفريق لكلمة المؤمنين.

فلو وفق الله أمراء المسلمين للصواب، واجتمعوا علىٰ إمام واحد، لارتفع شأنهم وقوي سلطانهم، ولم تتغلب عليهم دول الكفر، ولكن الأمر كما قيل:

فتفرقوا شيعًا فكل جزيرة ... فيها أمير المؤمنين ومنبر

نسأل الله تعالىٰ أن يصلح ذات بينهم، ويجمع كلمتهم، إنه علىٰ كل شيء قدير سبحانه وتعالىٰ.

قوله: «وَشَرْطُهُ الإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّهْ...»:

قوله: «**وشرطه**»؛ أي: يشترط في الإمام الأعظم «**الإسلام**»؛ لأن غير المسلم لا يكون له علىٰ المسلمين سبيل. «**والحرية**»؛ لأن الرقيق عليه الولاية لسيده، فلا يكون واليًا علىٰ غيره فضلًا عن عامة المسلمين وخاصتهم.

وأما حديث أنس الذي في «البخاري»: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي**

كأن رأسه زبيبة»(٦٥٤)، وما في معناه، فمحمول على نحو أمير سرية يكون من جهة إمام قريش، ويشهد لذلك ما رواه الحاكم من حديث علي مرفوعًا: «**وإن أمرت قريش فيكم عبدًا حبشيًّا مجدعًا فاسمعوا له وأطيعوا**»(٦٥٥).

قال ابن رجب: إسناده جيد، ولكنه روي عن علي موقوفًا.

وقال الدارقطني: هو أشبه. وقد قيل: إن العبد الحبشي إنما ذكره على وجه ضرب المثل، وإن لم يصح وقوعه، كما قال ﷺ فيمن بنى مسجدًا، ولو كمفحص قطاة. قيل: هو مما أطلع الله عليه النبي ﷺ من أمر أمته، وولاية العبيد عليهم.

ويشرط فيه أيضًا: «**عدالة**»، لاشتراط ذلك في ولاية القضاء، وهي دون الإمامة العظمى، وإن قهر الناس غير عدل، فهو إمام كما نص على مثله الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

ويعتبر فيه أيضًا «**سمع**»؛ أي: أن يكون سميعًا بصيرًا ناطقًا؛ لأن المتصف بغير هذه الصفات لا يصلح لسياسة الخلق. «**مع الدرية**»: من الدراية، وهي: العلم والخبرة، والمراد: أن يكون عالمًا بالأحكام المتعلقة بالسياسة والحروب، ذا بصيرة قد علم بأحوال الناس، «و» يعتبر أيضًا «**أن يكون من قريش**»، وهو من كان من نسل فهر -بكسر الفاء- بن مالك بن نضر، وإنما اعتبر كونه قرشيًّا للأحاديث الواردة في ذلك، منها ما رواه الإمام أحمد من حديث أبي برزة «**الأئمة من قريش**».(١)

وروي الإمام أحمد وغيره من حديث علي أنه قال ﷺ «**الخلافة في قريش**».

ويعتبر أن يكون «**عالمًا**» بالأحكام الشرعية لاحتياجه إلى مراعاتها في أمره ونهيه. «**مكلفًا ذا خبرة**» ؛ **أي: بالغًا؛ لأن غير المكلف يحتاج لمن يلي أمره، فلا يكون واليًا** على أمر المسلمين. أن يكون

(٦٥٤) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان، باب: إمامة العبد والمولى، برقم (٦٩٣)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.
(٦٥٥) أخرجه الحاكم، برقم (٦٩٦٢)، وغيره، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٧٥٧)، وله شاهد في «صحيح مسلم» من حديث يحيى بن حصين عن جدته، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، برقم (١٨٣٨).

«حاكمًا»؛ أي: قادرًا على إيصال الحق إلى مستحقه وكف ظلم المتعدي، وقادرًا على إقامة الحدود على وجه الشرع، حاكمًا بحكم الله ورسوله لا بهوى نفسه وشيطانه، ولا تأخذه رأفة في إقامة الحدود، والذب عن الأمة.

فإذا عقدت لأكثر من واحد فهي للأول، فإن فسق الإمام بعد العدالة لم ينعزل على الأصح الأشهر.

❁ **قوله:** «وَكُنْ مُطِيعًا...»:

يعني: إذا عقدت له الإمامة فصار إمامًا للمسلمين، فكن سامعًا مطيعًا أنت وسائر الرعية. **«أمره فيما»**؛ أي: في الشيء الذي أمر به إن كان طاعة.

والحاصل: أن طاعته تجب في الطاعة، وتسن في المسنون، وتكره في المكروه، فإذا أمر بمعروف وجب امتثال أمره «**ما لم يكن**» أمره «**بـ**» شيء «**منكر**»، وهو ضد المعروف، «**فـ**»لا يطاع في ذلك، بل «**يحتذر**» ويجتنب فلا تجب طاعته في المعصية بل تحرم، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

قال شيخ الإسلام: ثبت عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: «**إن الله يرضى ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تنصحوا من ولاه الله أمركم**» قال: وآية الأمراء في كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٨،٥٩].

قال: نزلت الآية الأولى من ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل. ونزلت الآية الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله تعالى، فإذا أمروا بمعصية الله تعالى فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ وإن لم يفعل ولاة الأمور ذلك، أطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله؛ لأن ذلك من طاعة الله ورسوله، وأديت حقوقهم إليهم، كما أمر الله ورسوله،

وأعينوا على البر والتقوى، ولا يعاونون على الإثم والعدوان.

فعلى ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، فقد قال النبي ﷺ: «**من ولي من أمر المسلمين شيئًا فولى رجلًا وهو يجد أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين**» رواه الحاكم في «صحيحه».

● **قال العلامة ابن قاسم:**

❁ **قوله:** «وَلَا غِنَىٰ لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ...»:

أي: لا بد لأمة الإسلام، وفي نسخة «**ملة**»؛ أي: دين الإسلام، في كل عصر وزمان. «**كان**»؛ أي: وجد، من إمام، بل نصبه فرض كفاية لازم واجب، بالسنة والإجماع، لمسيس الحاجة إليه، واستدل القرطبي وغيره بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] على وجوب نصب الخليفة، ليفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

❁ **قوله:** «يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ...»:

«**يذب**»؛ أي: يدفع عن أمة الإسلام، وبيضة الدين، كل جبار وظلوم كفار، صاحب جحود للدين القويم؛ ويعتني؛ أي: يهتم ويقوم بغزو الكفار، وقهر البغاة؛ ويعتني بإقامة الحدود، وهي: العقوبات المقدرة؛ وكذا التعزيرات؛ لتصان محارم الله عن الانتهاك، وتحفظ حقوق العباد.

❁ **قوله:** «وَفِعْلِ مَعْرُوفٍ وَتَرْكِ نُكْرٍ...»:

أي: ويعتني أيضًا، بالأمر بـ «**فعل المعروف**»، وهو: اسم جامع لكل ما عرف، من طاعة الله، وندب إليه الشرع؛ ويعتني بـ «**ترك المنكر**»، وهو: ضد المعروف، وكل ما حرم الشرع فهو منكر، ويعتني بـ «**نصر مظلوم**»: بتخليصه من ظالمه، وأخذ حقه وقمع أهل الكفر، وقهرهم.

❁ **قوله:** «وَأَخْذِ مَالِ الفَيءِ وَالخَرَاجِ...»:

أي: ويعتني أيضًا، بأخذ مال الفيء، مصدر فاء يفيء، إذا رجع؛ وهو: المال الحاصل من

جهاته المعروفة، كالذي أخذ من مال كافر بغير قتال، كجزية؛ سمي فيئًا؛ لأن الله أفاءه على المسلمين؛ أي: رده عليهم من الكفار، الذين لم يعبدوه، فأباحه لعابديه، لأنه إنما خلقه إعانة على عبادته، فأفاء عليهم ما يستحقونه؛ ويعتني بأخذ مال الخراج، وعشر مال تجارة حربي، ونصفه من ذمي، ونحوه؛ أي: نحو ما ذكر، كالذي تركه الكفار فزعًا وهربوا أوبذلوه فزعًا، وخُمُسُ خُمْسِ الغنيمة، ومال من مات من الكفار، ولا وارث له، ومال المرتد إذا مات على ردته أو لحق بدار الحرب.

ويعتني أيضًا: بالصرف لذلك المال المذكور، ونحوه في طريقه ووجهته المعينة له شرعًا، فيصرفه في مصالح أهل الإسلام؛ وكل ما تقدم: من إقامة الحدود، وسد الثغور وحفظ بيضة الإسلام واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ فوجب نصب إمام لجلب تلك المصالح، ودفع تلك المضار.

قوله: «وَنَصْبُهُ بِـ«النَّصِّ» وَالإِجْمَاعِ...»:

أي: ويثبت نصب الإمام الأعظم، بالنص من الإمام على استخلاف واحد من أهلها، بأن يعهد إلى إنسان ينص عليه بعده، ولا يحتاج في ذلك إلى موافقة أهل الحل والعقد، كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما، ويثبت أيضًا نصبه بالإجماع، من أهل الحل والعقد من المسلمين، كإمامة الصديق.

ويثبت أيضًا: نصبه بقهره الناس بسيفه، حتى يذعنوا له، ويدعوه إمامًا؛ لأن عبد الملك بن مروان، خرج على ابن الزبير فقتله، واستولى على البلاد وأهلها، وبايعوه طوعًا وكرهًا، ودعوه إمامًا، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين فحل؛ أي: ابعد وزل عن الخداع؛ أي: اترك مخادعة أهل البدع، من جواز الخروج عليه.

قوله: «وَشَرْطُهُ الإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّهْ...»:

أي: ويشترط في الإمام الأعظم، الإسلام؛ لأن غير المسلم لا يكون له على المسلمين سبيل، والحرية؛ لأن الرقيق عليه الولاية، فلا يكون واليًا على غيره، فضلًا عن عامة المسلمين، ويشترط

فيه أيضًا: عدالة، لاشتراط ذلك في ولاية القضاء، وهي دون الإمامة العظمى؛ فإن قهر الناس غير عدل، فهو إمام، نص عليه أحمد وغيره.

ويعتبر فيه أيضًا: سمع؛ أي: بأن يكون سميعًا، بصيرًا، ناطقًا؛ لأن غير المتصف بهذه الأوصاف، لا تصلح سياسته الخلق؛ مع الدرية -بفتح الدال وكسر الراء- وهي: العلم والخبرة، بأن يكون عالمًا بالأحكام المتعلقة بالسياسة والحروب، بصيرًا بأحوال الناس، ومكرهم.

قوله: «وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَالِمَا...»:

أي: ويعتبر أيضًا: أن يكون الإمام من قريش، وهو ما كان من نسل فهر بن مالك بن النضر، لما روي أحمد وغيره: **«الأئمة من قريش»**[٦٥٦]. **«الخلافة في قريش»**[٦٥٧]. وللترمذي بسند صحيح: **«الملك في قريش»**[٦٥٨]. ولحديث: **«خير الأمراء: ثلاثًا: ما حكموا فعدلوا، واسترحموا فرحموا، وعاهدوا فوفوا»**[٦٥٩].

وحديث **«قدموا قريشًا، ولا تقدموها»**[٦٦٠]. وفي «الصحيحين»: **«لا يزال هذا الأمر في**

---

(٦٥٦) أخرجه أحمد (٣/ ١٨٣)، والبيهقي، برقم (٥٠٨١)، وأبو يعلى، برقم (٤٠٣٣)، والطبراني، برقم (٧٢٥)، وغيرهم من حديث أنس ﵁. وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٢٧٥٧).

(٦٥٧) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٥)، من حديث عتبة بن عبد ﵁، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٣٣٤٢) وللحديث شواهد صحيحة، من ذلك: ما رواه الترمذي بمعناه في كتاب: المناقب، باب: في فضل اليمن، برقم (٣٩٣٦)، من حديث أبي هريرة ﵁، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٨٥١).

(٦٥٨) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: في فضل اليمن، برقم (٣٩٣٦)، وأحمد (٢/ ٣٦٤)، وابن أبي شيبة، برقم (٣٢٣٩٥)، وغيرهم من حديث أبي هريرة ﵁، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٦٧٢٩)، و«صحيح سنن الترمذي».

(٦٥٩) أخرجه أحمد(٢/ ٢٧٠)، وابن حبان، برقم(٤٥٨٤)، والطبراني في «الأوسط»، برقم(٦٧٨٩)،بلفظ: «من قريش ثلاثا ما فعلوا ثلاثا ما حكموا فعدلوا واسترحموا فرحموا وعاهدوا فوفوا»، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم(٢١٨٩).

(٦٦٠) أخرجه الشافعي في «مسنده»، برقم (١٣٣٠)، عن ابن شهاب بلاغًا، وقال الهيثمي (٩/ ٧٥٥): «رواه البزار وفيه عدي ابن الفضل وهو متروك وليس هو عدي بن الفضل الذي في ثقات ابن حبان»، وأخرجه أبو نعيم (٩/ ٦٤)، من حديث أنس ﵁، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٣٨٣).

قريش، ما بقي من الناس اثنان»[٦٦١]. وفيهما أيضًا: «**الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم**»[٦٦٢]. وفي «البخاري»: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله علىٰ وجهه، ما أقاموا الدين**»[٦٦٣]. وكون الخلافة في قريش، ومن شرعه ودينه، كانت النصوص بذلك مأثورة معروفة متواترة، بخلاف كونها في بطن منهم، أو من غيرهم.

ويعتبر أيضًا: أن يكون عالمًا بأحكام الشريعة؛ لاحتياجه إلىٰ مراعاتها، في أمره ونهيه؛ وأن يكون مكلفًا؛ أي: بالغًا عاقلًا؛ لأن غير البالغ العاقل يحتاج لمن يلي أمره، فلا يكون واليًا علىٰ المسلمين، وأن يكون ذا خبرة بتدبير الأمور المذكورة، في البلاد والعباد.

وأن يكون حاكمًا؛ أي: قادرًا علىٰ إيصال الحق إلىٰ مستحقه، وكف ظلم المعتدي، وقمع أهل الافتراء، والاعتداء، وقادرًا علىٰ إقامة الحدود، وقمع أهل الضلال، لا تأخذه في الله لومة لائم.

وإن عقد لأكثر من واحد، فهي للأول، فإن فسق بعد العدالة لم ينعزل، ولا تشترط عصمته، ولا كونه أفضل الأمة.

❁ **قوله:** «وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ...»:

أي: إذا عقدت له الإمامة، فصار إمامًا للمسلمين، فكن مطيعًا أنت وسائر رعيته أمره، فيما أمر به، إن كان طاعة لله باتفاق السلف، ما لم يكن أمره بمنكر، فلا يطاع في ذلك، بلا يحذر منه، ويجتنب، وتحرم طاعته، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وثبت من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «**وإن الله يرضىٰ لكم ثلاثًا، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله**

---

(٦٦١) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: مناقب قريش، برقم (٣٥٠١)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، وبرقم (١٨٢٠)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦٦٢) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ [الحجرات: ١٣]، برقم (٣٤٩٥)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، برقم (١٨١٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٦٣) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: مناقب قريش، برقم (٣٥٠٠)، وغيره من حديث معاوية رضي الله عنه.

أمركم»[٦٦٤]. والأحاديث في وجوب طاعة الله متواترة.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٨، ٥٩]، فالأولىٰ في الولاة: أن يؤدوا الأمانات إلىٰ أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل؛ والثانية في الرعية: أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك، في حكمهم ومغازيهم، وغير ذلك.

فإن تنازعوا في شيء، ردوه إلىٰ كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فإن لم يفعل ولاة الأمور، أطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله وأديت إليهم حقوقهم، وأعينوا علىٰ البر والتقوىٰ، لا علىٰ الإثم والعدوان.

ويجب علىٰ كل وال: أن يولي علىٰ كل عمل من أعمال المسلمين، أصلح من يجده لذلك العمل، أو الأمثل فالأمثل، لما روىٰ الحاكم وصححه: «**من ولي من أمر المسلمين شيئًا فولىٰ رجلًا وهو يجد أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله والمسلمين**»[٦٦٥]. والولاية لها ركنان: القوة، والأمانة؛ والقوة في كل ولاية بحسبها.

● **قال العلامة ابن عثيمين:**

۞ **قوله**: «الباب السادس في ذكر الإمامة ومتعلقاتها»:

هذا الباب كنا نستهونه في أيام طلبنا، كما كنا نستهون كتاب الجهاد، فكنا نتساءل: أين الجهاد؟ وما حاجتنا في أن نبحث في الجهاد، ومتىٰ يكون واجبًا علىٰ العين وعلىٰ الكفاية، وما حكم ما يلزم الجيش وما يلزم الإمام؟! وسبب ذلك أنه لا يوجد جهاد، ثم لما حصل الجهاد

---

(٦٦٤) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٧)، وابن حبان، برقم (٣٣٨٨)، والبخاري في« الأدب المفرد»، برقم (٤٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٨٩٥)، وأصل الحديث عند مسلم بلفظ آخر رواه في كتاب: الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع ...، برقم (١٧١٥).

(٦٦٥) أخرجه الحاكم، برقم (٧٠٢٣)، والبيهقي، برقم (٢٠١٥١)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٥٤٠١)، و«الضعيفة»، برقم (٤٥٤٥).

في الوقت الأخير عرفنا أننا مفرطون، وأنه كان ينبغي أن نعرف أحكام الجهاد تمامًا!!

وفي مسألة الإمامة كنا نقول: ليس لنا حاجة في أن نبحث في الإمامة، فنحن والحمد لله إمامنا ابن مسعود، ولكل بلد إمامه، والأمور مستقرة علىٰ ذلك، لكن الآن تبين لنا أنه لابد أن نعرف الحكم، فلابد أن نعرف من هو الإمام، ومن يستحق الإمامة، ولابد أن نعرف ما حق الإمام علىٰ رعيته، وما حق الرعية علىٰ الإمام.

وذلك لأنه كثر القيل والقال، وخاض في ذلك من هم من الجاهلين، فصاروا يتخبطون خبط عشواء فيما يلزم الإمام وفيما يلزم الرعية، وغالبهم يميل إلىٰ تحميل الإمام ما لا يلزمه حمله، وتبرئة الشعب مما يلزمهم القيام به، هذا حال غالبهم، وذلك لأن بعض الناس مشغوف -والعياذ بالله- بنشر المساوئ من ولاة الأمور، وكتم المحاسن، فيكون معه جور في الحكم، وسوء في التصرف.

إذن لابد الآن أن نعرف من هو الإمام، وبم تثبت الإمامة، وما حق الإمام علىٰ الرعية، وما حق الرعية علىٰ الإمام، وما طريق السلف في معاملة الأئمة الظلمة والمنحرفين، حتىٰ نمشي علىٰ طريقهم، ونكون أمة سلفية، وحتىٰ لا نبرئ أنفسنا نحن من النقص، بل نحن ناقصون؛ إذا قارنت بين أعمالنا وعقائدنا وبين ما كان عليه الصحابة، وجدت أن الفرق بيننا وبينهم كالفرق بين زماننا وزمانهم، وأن الفرق كبير.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف نريد أن يكون لنا ولاة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي؟! فهذا ظلم، وهذا تأباه حكمة الله ﷻ؛ ولهذا جاء في الأثر: كما تكونون يُوَلَّىٰ عليكم، فكيف نريد أن يكون خلفاء الأمة الإسلامية الآن كخلفاء الأمة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ونحن علىٰ هذه الحال؛ كذب وغش وظلم وسوء عقيدة وغير ذلك؟!

ويذكر أن عبد الملك بن مروان شعر بأن الناس قد ملوه أو عندهم شيء من التمرد عليه، فجمع وجهاء القوم وأعيانهم وتكلم فيهم وقال لهم: أتريدون أن نكون لكم كأبي بكر وعمر؟ قالوا: نعم. قال: إن كنتم تريدون ذلك فكونوا لنا كالذين كانوا لأبي بكر وعمر،

فأقام عليهم الحجة.

وكذلك أيضًا ينقل عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رجلًا خارجيًّا قال له: يا علي، كيف دان الناس لأبي بكر وعمر ولم يدينوا لك؟ قال: لأن أبا بكر وعمر كان رجالهم أنا وأمثالي، وكان رجالي أنت وأمثالك. فأقام عليه الحجة.

فالمهم أنه لا يمكن أن نطمع في أن يكون ولاة أمورنا كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ونحن على الحال التي تشاهد؛ ولاشك في أن البيت الذي فيه ثلاثة نفر يكون فيه أربعة آراء! فأين الوفاق فينا؟ وأين الصلاح فينا كي يكون في ولاتنا؟!

فالمهم أن هذا الباب -باب الإمامة- باب مهم، يجب أن يعتنىٰ به.

والإمامة نوعان: إمامة في الدين، وإمامة في التدبير والتنظيم، فمن إمامة الدين الإمامة في الصلاة، فإن الإمامة في الصلاة إمامته إمامة دين، ومع ذلك فله نوع من التدبير، حيث إن النبي ﷺ أمر بمتابعته، ونهىٰ عن سبقه والتخلف عنه، فهذا نوع تدبير؛ لأنه مثلًا إذا كبر كبرنا، وإذا ركع ركعنا، وإذا سجد سجدنا. وهكذا.

وأما إمامة التدبير فتشمل الإمام الأعظم ومن دونه، والإمام الأعظم هو الذي له الكلمة العليا في البلاد؛ كالملوك ورؤساء الجمهوريات وما أشبه ذلك، ومن دونه كالوزراء والأمراء وما أشبه ذلك، والأمة الإسلامية بشر كغيرها من البشر، والبشر كائن من الأحياء، وكل حي فلابد له من رئيس.

بل حتىٰ البهائم، وكذلك الطيور في الجو، لها رئيس تتبعه؛ ولهذا كان الصيادون إذا مرت بهم جحافل من الطيور أو الظباء أو ما أشبه ذلك يصيدون أول ما يصيدون قائدهم، فإذا صادوا القائد ارتبك المجموع فسهل صيده؛ لأن كل كائن سواء من البشر أو غيرهم لابد له من قائد يقوده.

ولهذا أمر النبي عليه الصلاة والسلام المسافرين إذا كانوا ثلاثة؛ يعني فأكثر، أن يؤمروا

واحدًا منهم[٦٦٦]، يعني أنه لابد من أمير وإلا لاضطربت الأحوال، وصار كل إنسان يقول: أنا أمير نفسي، وحينئذ يتزعزع الأمن ويحل الخوف.

❁ **قوله**: «وَلَا غِنَىٰ لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ...»:

يعني لا يمكن أن تستغني أمة المسلمين في كل العصور من عهد النبي عليه الصلاة والسلام إلىٰ يومنا هذا عن «**إمام**»؛ أي: عن قائد يقودها، وحتىٰ الأمة من الأمم الكافرة لابد لها من إمام؛ ولذلك تجد الأمم الكافرة ربما ينقادون لأئمتهم أكثر مما ينقاد بعض المسلمين لأئمتهم؛ لأنهم يعلمون أن الأمن والاستقرار إنما يكون في اتباع الأئمة، والانقياد لهم والانصياع لأوامرهم.

وهذه مسألة يغفل عنها كثير من المسلمين، وقد حدثنا بعض من يذهبون إلىٰ بلاد الكفر أن رعاياهم يتبعون الأنظمة تمامًا، ويطبقونها تمامًا؛ سواء أنظمة المرور، أو أنظمة الأمن، أو غير ذلك، مع أنهم كفار لا يرجون بهذا ثوابًا من الله ﷻ، لكن يعلمون أن انتظام الأمة وحفظ أمنها لا يكون إلا باتباع أوامر الرؤساء.

فلذلك كانوا أشد تطبيقًا من بعض المسلمين لطاعة ولاة الأمور، مع أننا نحن بامتثالنا لطاعة ولي الأمر نرجو الثواب من الله ﷻ، وبالمخالفة نخاف العقاب؛ لأن مخالفة أي نظام من أنظمة الدولة بدون سبب شرعي، والسبب الشرعي سبب واحد وحيد وهو أن يأمروا بمعصية الله، وما سوىٰ ذلك تجب علنيا طاعته من أجل حفظ الأمن.

وبعض الناس يتوهم أنه لا تجب طاعتهم إلا حيث أمروا بما أمر الله به، وهذا وهم باطل؛ لأنهم إذا أمروا بما أمر الله به فأمرهم هذا تأكيد لأمر الله فقط، ولو أمرنا أي واحد بما أمرنا الله به لكانت الطاعة مفروضة علينا؛ لأنه أمر الله.

---

(٦٦٦) أخرجه أبو داود، كتاب: الجهاد، باب: في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، برقم(٢٦٠٨، ٢٦٠٩)، والبيهقي، برقم(١٠١٢٩)، والطبراني (٩/ ١٨٥/ برقم٨٩١٥)، وابن الجعد(١/ ٧٨/ برقم٨٣٠)، وغيرهم وصححه الألباني في«صحيح سنن أبي داود».

لكن طاعة ولاة الأمور في غير معصية شيء وراء ذلك، فيجب علينا أن نطيع ولاة الأمور في كل ما أمروا به، ما لم يأمروا بمعصية.

فإذن لابد للأمة الإسلامية -بل وغير الإسلامية- من إمام يقودها ويوجهها، ويأمرها، وينهاها، وإلا لضاعت وأصبحت الأمور فوضىٰ.

قال الشاعر:

لا يصلح الناسُ فوضىٰ لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

فلابد من قيادة، ولابد من أن تكون هذه القيادة حكيمة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولا غنىٰ لأمة الإسلام في كل عصر كان عن إمام

عصر؛ بمعنىٰ: وقت، والوقت كما نعلم هو ظرف الحوادث والأحداث؛ ولهذا أقسم الله به في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢]، فكل عصر لابد فيه للأمة الإسلامية من إمام.

۞ **قوله:** «يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ...»:

يذب: يعني يطرد عنها. «**كل ذي جحود**»؛ أي: كل ذي كفر. وهذه من مسئوليات الإمام وهي:

أولًا: أن الإمام يذب أهل الكفر عن بلاد المسلمين؛ أي: يرد ويطرد ويمنع كل ذي جحود من أن يعتدي علىٰ بلاد المسلمين، ومن المعلوم أنه ليس يمنع بنفسه ولكن يمنع بجنوده.

ثانيًا: قال: «**ويعتني بالغزو**»؛ يعني غزو الكفار، والشطر الأول للمدافعة، والشطر الثاني للمهاجمة، فالإمام يعتني بغزو الكفار ومقاتلتهم؛ لأن الواجب علىٰ المسلمين أن يقاتلوا الكفار، وذلك فرض كفاية، حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

وإذا نظرنا في واقعنا اليوم فإننا سنجد أن مسألة غزو الكفار ممحوة من القاموس، اللهم

إلا ما يقع مدافعة، ومع ذلك فإن ما يقع مدافعة لا تكاد تجد فيه من يساعد هؤلاء المدافعين، إلا النادر من أفراد الشعوب، أما الحكومات الإسلامية فإنها مع الأسف -ونقولها بكل مرارة- لا تساعد علىٰ الأقل مساعدة ظاهرة في الدفاع عن المسلمين، والأحداث لا تحتاج أن أفصلها؛ لأنها منشورة مشهورة.

إذن فلابد من مقاتلة الكفار، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. وهذا فرض كفاية، ومعلوم أن فرض الكفاية يحتاج إلىٰ شرط وهو القدرة، فبالنسبة للشعوب لا قدرة لهم، وبالنسبة للحكومات فالله حسيبهم، منهم من يقتدر، ومنهم من لا يقتدر وفي ظني أن كل واحد منهم يقتدر بالنسبة للمضايقات الدبلوماسية.

ثالثًا: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والحدود**»؛ يعني: أن من مسئوليات الإمام أنه يعتني بالحدود، والحدود جمع حد **والحد في اللغة**: المنع، والمراد بالحدود هنا العقوبات التي قدرها الله ورسوله في فعل معصية، مثل قطع يد السارق، فهذا حد، فمتىٰ ثبتت السرقة وتمت شروط القطع فإنه يجب تنفيذه، إذن فالحدود يجب تنفيذها وهي رحمة من الله ﷻ لعباده، إذ أن في الحدود فائدتين:

الأولىٰ: أنها كفارة للفاعل الذي أقيم عليه الحد.

والثانية: أنها ردع لغيره.

فإن قال قائل: لكن فيها إتلاف عضو من الأعضاء، وربما يكون هذا العضو عاملًا في غاية الأهمية عند صاحبه، بل وغيره؟

فالجواب علىٰ ذلك بأنه لابد أن نقطعها حتىٰ لا يأتي آخر فيسرق؛ ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، مع أن القصاص إضافة إزهاق نفس إلىٰ نفس أخرىٰ؛ فالمقتول واحد وبالقصاص يكون المقتول اثنين، لكن هذا فيه حياة، فكم من إنسان يرتدع عن القتل إذا علم أنه إذا قَتَل قُتل! ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾.

ومن الحدود: حد الزنا، وهو على حسب الجرم، فالبكر حده مائة جلدة وتغريب سنة، يعني يجلد مائة جلدة ويطرد عن البلد لمدة سنة، والثيب الذي قد من الله عليه بالنكاح حده الرجم، فيرجم بحجارة لا صغيرة ولا كبيرة حتى يموت، وإذا مات فإنه يصلى عليه؛ لأنه مسلم، ويدعى له بالمغفرة والرحمة.

ومن الحدود: حد القذف، والقذف هو أن يرمى المحصن بالزنا، والمحصن؛ يعني: العفيف، وذلك كأن يقول لشخص عفيف ذكر أو أنثى: إنه. زان، فهذا إما أن يقيم البينة بشهادة أربعة رجال بذلك؛ وإلا فحد في ظهره، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وقد رتب الله على القذف ثلاثة أمور، حيث قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، ثم استثنى الله تعالى فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وهذا الاستثناء يعود على الفاسقين في قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾؛ يعني: إذا تابوا وأصلحوا زال عنهم الفسق.

لكن هل من تاب قبلت شهادته كما زال عنه الفسق؟ في هذا خلاف بين العلماء، فمنهم من يقول: إنه إذا تاب قبلت شهادته، ومنهم من يقول: لا تقبل؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].

وكذلك فإن هذا الاستثناء لا يعود على العقوبة الأولى في قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، فإذا تاب فإنه لا يعود عليه بالاتفاق.

فصارت هذه العقوبات الثلاث بالنسبة للاستثناء على النحو التالي:

أولًا: يعود الاستثناء على آخرها بالاتفاق.

ثانيًا: لا يعود على أولها بالاتفاق.

ثالثًا: وفي عودة الاستثناء على أوسطها خلاف.

ومن الحدود: حد قطاع الطريق، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]، فهؤلاء يقفون على الطرق ومعهم السلاح ومن مر أخذوا ماله أو قتلوه، وما أشبه ذلك، فهؤلاء حدهم كما قال تعالى: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

وهذه الأنواع الأربعة من الحدود التي ذكرنا، كلها حدود لا إشكال فيها.

واختلف العلماء رحمهم الله في الخمر هل عقوبته حد أو تعزير، والصحيح أنها تعزير، ويدل لذلك ما يكاد يكون إجماعًا من الصحابة رضي الله عنهم، حيث أنه لما كثر شرب الخمر في الناس جمع عمر رضي الله عنه الصحابة رضي الله عنهم واستشارهم فيما يصنع، فقال عبد الرحمن بن عوف: يا أمير المؤمنين، أخف الحدود ثمانون؛ يعني: فاجلد شارب الخمر هذا الجلد، فأمر به عمر فارتفع إلى ثمانين جلدة(٦٦٧)، وهذا يكاد يكون كالإجماع؛ لأن كونه أخف الحدود يعني أن عقوبة الخمر ليست حدًا.

ويدل لذلك أيضًا أنه لو كانت عقوبة الخمر حدًّا، ما كان لعمر أن يغيرها، قال تعالى: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ولهذا فإنه لو كثر بين الناس اقتراف الزنا -نسأل الله العافية- فإننا لا يمكن أن نزيد المائة جلدة إلى مائتين مثلًا، وذلك؛ لأن الحدود لا تزاد، وهذا يدل على أن عقوبة شارب الخمر ليست من الحد.

لكن المشهور عند أكثر العلماء أنها حد من الحدود.

أما قتل المرتد فإنه ليس بحد؛ لأن الحد لا يسقط بعد القدرة على الفاعل ولو تاب، وقتل المرتد يسقط بعد القدرة إذا تاب، فالردة إذا تاب منها المرتد ولو بعد القدرة عليه، فإنه لا يقتل، ويحرم قتله. إلا ما قيل في الساحر فإنه يقتل حدًّا، لحديث: «**حد الساحر ضربةُ أو قال: ضربه بالسيف**»(٦٦٨).

---

(٦٦٧) أخرجه مسلم، كتاب: الحدود، باب: حد الخمر، برقم(١٧٠٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦٦٨) أخرجه الترمذي، كتاب: الحدود، باب: حد الساحر، برقم (١٤٦٠)، والحاكم، برقم (٨٠٧٣)، والطبراني برقم (١٦٦٥)، وغيرهم من حديث جندب رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٦٩٩).

أما القصاص فإنه ليس بحد؛ ولذلك لو أن أولياء المقتول عفوا فإنه لايقتص من القاتل، وبناء علىٰ ذلك فإنه ليس بحد.

وقد رأيت بعض المتأخرين المعاصرين من يجعل الحدود سبعة أنواع، ويدخل حد الردة والقصاص، وهذا خطأ وغلط؛ لأن الحد عقوبة مقدرة من الشرع لا تسقط بإسقاط أحد، حتىٰ إن النبي ﷺ لما شفعوا إليه في المرأة المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجحده، وقد أمر النبي عليه الصلاة والسلام بقطع يدها غضب وخطب الناس، وقال لأسامة وقد شفع إليه: «**أتشفع في حد من حدود الله؟!**»(٦٦٩).

ولو أن القاتل لما طلب أولياء المقتول أن يقتل وشفع أحد فيه فإنه لا ينكر عليه؛ لأن الحق لهم فلو أن أولياء المقتول قالوا: لابد أن يقتل القاتل، وحكم القاضي بقتله، فجاء رجل طيب وعرف أن هذا القاتل رجل من الخيار، لكن سولت له نفسه قتل أخيه فقتله، فذهب إلىٰ أولياء المقتول وشفع إليه فلا بأس. ولو كان حدًّا لحرمت الشفاعة فيه.

إذن فإن من مهمات الإمام إقامة الحدود، وهذا يعني أنه يجب علىٰ الإمام أن يقيم الحدود علىٰ أي إنسان كائن من كان، حتىٰ لو سرق أبو الإمام فإنه يأمر بقطع يده، ولا ينافي ذلك البر، بل هذا من البر؛ لأن هذا الحد كفارة له يسقط عنه عقوبة الآخرة، وعقوبة الآخرة أشد من عقوبة الدنيا.

ثم إن هذا الحد ليس حقًّا للإمام، بل هو حق لله ﷻ رب الإمام ورب أبي الإمام، فإذا أمر بقطع يد أبيه؛ لأنه سرق قلنا: جزاك الله خيرًا، فهذا محمد رسول الله ﷺ يقسم إقسامًا أمام الناس ويقول: «**وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»(٦٧٠).

---

(٦٦٩) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: (٥٤)، برقم (٣٤٧٥)، ومسلم، كتاب: الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم (١٦٨٨)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦٧٠) السابق.

❁ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وَفِعْلِ مَعْرُوفٍ»:

هذا هو الرابع من مسئوليات الإمام؛ يعني: ويعتني بفعل المعروف؛ بأن يفعل هو المعروف؛ وأن يأمر بالمعروف؛ أي: بكلا الأمرين، لكن الأول له ولغيره، ففعل المعروف كل إنسان مطالب به، لكن الأمر بالمعروف أول من يطالب به الإمام، فيجب عليه أن يأمر بالمعروف؛ إما بنفسه وإما بنوابه وجوبًا.

فالأمر بالمعروف من مهمات الإمام ومن مسئولياته، وإذا أضيع -لا قدر الله- فإن الله سوف يسأله عنه يوم القيامة سؤالًا مباشرًا.

لكن ما المراد بـ (المعروف)؟ هل المعروف ما تعارف الناس عليه أو هو ما عرفه الشرع وأقره؟ وما المراد بالمعروف في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]؟

المراد بالمعروف في الآية ما تعارف الناس عليه، لكن لو قلنا: إن المعروف هو ما تعارف الناس عليه لفسدت الدنيا وفسد الدين، وصار لكل بلد شرع؛ لأن أعراف الناس تختلف؛ فمن الناس من يستبيحون أن يقيموا أسواق الدعارة، فلا يكون ذلك معروفًا؛ لأنه متعارف بينهم، ومن الناس من تباع عندهم جرار الخمر كما تباع جرار الماء، فلا نقول: هذا معروف.

إذن المعروف: هو ما عرفه الشرع وأقره، وإن شئت فقل: هو ما شرعه الشرع، وهذا أدق؛ لأن شرعه إياه اعتراف به، فكل ما شرعه الله ورسوله فهو معروف، ثم الأمر به علىٰ حسب مرتبته، فالأمر بالواجب واجب؛ والأمر بالمستحب مستحب.

❁ قوله: «وَتَرْكِ نُكْرٍ...»:

فترك النكر أيضًا المسئولية فيه علىٰ الإمام وهذا هو الخامس من مسئوليات الإمام، وليعلم أن ترك المعروف وفعل المنكر إذا كان مستترًا عن الإمام فليس من مسئوليته، فمسئوليته المنكر الظاهر، فالمنكرات التي في البيوت إذا لم يطلع عليها فليست من مسئوليته لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

ومن المنكرات التي يجب علىٰ الإمام أن يمنعها، أن يظهر النصارىٰ أو اليهود أو

البوذيون أو غيرهم من أهل الكفر ما يكون شعارًا لهم في بلاد الإسلام، مثل أن يعلق النصراني صليبًا في صدره، فهذا ممنوع في بلاد الإسلام، ويجب منعه، ولكن بالتي هي أحسن، وقد سمعت أن بعض الإخوة الناهين عن المنكر رأىٰ فلبينيًّا قد تقلد قلادة من ذهب وفي أسفلها الصليب، فأمسك بالقلادة وبترها، حتىٰ كادت أن تحزر رقبته وتقطعها. وهذا ليس من الخير، بل في هذا إساءة إلىٰ الإسلام، وهو غلط.

والواجب أن مثل هذا ينصح، لو أنه قال لهذا الرجل: أخفِ هذا. بلطف، لحصل المقصود بدون عنف، والله تعالىٰ يحب الرفق في الأمر كله، كما ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله**»[٦٧١].

إذن يجب علىٰ الإمام أن يمنع المنكرات، فما كان معلنًا فالأمر واضح أنه من مسئوليته، وما كان مستورًا فإن علم به فعليه مسئولية، وإن لم يعلم فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

والمنكر ليس هو ما أنكره الناس، وإنما هو ما أنكره الشرع ومنعه، أما ما أنكره الناس فهذا ينظر فيه؛ فإن كان مشروعًا فالواجب إظهاره، مثل لو أنكر الناس الصلاة في النعال، فهنا أنكروا معروفًا فلا يجابون علىٰ ذلك، بل يبين الحق حتىٰ يطمئن الناس إليه.

وكان الناس ينكرون ذلك حينما كانت المساجد مفروشة بالحصباء أو بالرمل، أما الآن فلا يمكن الصلاة في النعال لما في ذلك من تلويثها، وأكثر الناس لا يهتمون عند دخول المسجد، ويمكن للإنسان أن يحصل السنة بأن يصلي في بيته بنعاله.

وأما ما أنكره الناس مما ليس مشروعًا، فإنه ينكر لئلا يقع الإنسان في الشهرة، وقد نهىٰ النبي ﷺ عن لباس الشهرة، حتىٰ لا يذكر المرء في المجالس؛ لأن الإنسان الذي يخالف عادات الناس سوف تلوكه ألسنتهم، إما بالذم، وإما بالمدح، والغالب أنه يكون بالذم، فلو

---

(٦٧١) أخرجه البخاري، كتاب: استتابة المرتدين والمتعاندين وقتالهم، باب: إذا عرض الذمي وغيره يسب النبي ولم يصرح نحو قوله: «السام عليك»، برقم (٦٩٢٧)، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل الرفق، برقم (٢٥٩٣)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

قام طالب علم من طلبة العلم المحترمين وخرج إلىٰ الناس ببنطلون وبرنيطة وكرفتة فإن الناس سيرون هذا شهرة مع أنه في الأصل مباح إذا لم يكن تشبهًا بالكفار، لكنه مخالف للعادة فيشتهر الإنسان به، ويكون ملاكًا تلوكه الألسنة.

وقد نهي الإنسان عن لباس الشهرة -مع أنه قد يكون طيبًا- لئلا يشتهر به الإنسان ويذكر في المجالس.

والناس في الواقع لا يلقون بالًا لهذا الأمر، ويغفلون عن مسألة الشهرة، فتجد الإنسان لا يبالي بأحد؛ اشتهر أم لم يشتهر، وهذا غلط؛ لأنك عرضت نفسك للكلام في المجالس، والإنسان في غنىٰ عن أن يتكلم الناس فيه.

إذن فالمنكر: هو ما أنكره الشرع ولم يقره، أما ما أنكره العرف فينظر فيه؛ إن كان من الأمور المشروعة فلابد أن يروض الناس عليه، وأن يفعل أمامهم حتىٰ يطمئنوا إليه؛ وإذا لم يكن كذلك فإنه يكون من الشهرة التي نهي عنها.

سادسًا: نصر المظلوم، فمن مسئوليات الإمام نصر المظلوم، لذا قال المؤلف: «**ونصر مظلوم**»، فيجب علىٰ الإمام وعلىٰ غيره أيضًا نصر المظلوم، لكن علىٰ الإمام بالدرجة الأولىٰ؛ لأنه هو الذي يستطيع أن ينصر المظلوم، وذلك برفع الظلم عنه إن كان قد وقع، ودفعه عنه إن كان متوقعًا.

فلو علم الإمام مثلًا أن إنسانًا يهدد شخصًا بأخذ ماله أو غيره، فعليه أن يمنع من ذلك، أو لو كان إنسان قد استولىٰ فعلًا علىٰ حق غيره فإنه يرفعه.

فعلىٰ الإمام مسئولية نصر المظلوم، وغيره عليه أيضًا أن ينصر المظلوم؛ لقول النبي ﷺ: «**انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا**»[٦٧٢]، لكن غير الإمام قد لا يتسنىٰ له ذلك، فقد يكون الظالم أكبر ممن يريد أن يرفع الظلم، وحينئذ لا يقدر علىٰ رفعه، لكن الإمام لا احد فوقه من البشر،

---

(٦٧٢) أخرجه البخاري، كتاب: المظالم والغضب، باب: أعن أخاك ظالمًا أو مظلومًا، برقم (٢٤٤٣)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

فيجب عليه أن ينصر المظلوم، بدفع المتوقع وبرفع الواقع.

وإذا عرفنا أنه يجب على الإمام أن ينصر المظلوم، فلنعلم أنه لابد لذلك من شروط، منها مثلًا ثبوت وقوع هذا الظلم، لقول النبي ﷺ: **«لو يعطىٰ الناس بدعواهم لادعىٰ رجال دماء قوم وأموالهم»**(٦٧٣).

سابعًا: قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وقمع كفر»**؛ يعني: إذا ظهر، وهذا غير ذب الجحود؛ لأن ذب الجحود يعني دفعه ومنعه، أما هذا فقمع الكفر بعد وقوعه.

والكفر كما نعلم كفر صريح بالسلاح، وهذا له الجهاد، وكفر باطن وهذا أيضًا يجب أن يقمع، مثل أن يكون هذا الرجل متظاهرًا بالإسلام لكن له أفكارًا رديئة ينشرها في الأمة، فهذا أيضًا يجب على ولي الأمر أن يقمعه، ولا يجوز له أن يمكنه من كفره الذي ينشره في الأمة، وإن كان يتظاهر بالإسلام؛ وذلك لأنه إذا لم يقم بهذا انتشر الكفر واستشرىٰ في الأمة من حيث لا يعلم.

وقد يقول قائل: إذا كان هذا الرجل له فكر رديء يدعو إليه وأنتم تقولون: إن الإسلام يعطي كل إنسان حريته فأفسحوا المجال لكل من عنده رأي أو فكر يتكلم بما شاء، وإلا فقد كذبتم في دعواكم؟

ويجاب علىٰ هذا القائل بأن نقول: نعم، نحن نقول: إن الإسلام قد أعطىٰ كل إنسان حريته، لكن ما هي الحرية الصحيحة؟ إن الحرية الصحيحة هي التحرر من قيود الشيطان، ومن قيود النفس الأمارة بالسوء، ولهذا فإن كل من خالف الشرع فإنه رقيق وليس بحر، وإلىٰ هذا يشير ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيت أرىٰ أن يكتب بماء الذهب، يقول:

هربوا من الرق الذي خلقوا له ... وبلوا برق النفس والشيطان

---

(٦٧٣) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]، برقم (٤٥٥٢)، ومسلم، كتاب: الأقضية، باب: اليمين على المدعىٰ عليه، برقم (١٧١١)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

يعني: أنهم تحرروا من الرق الذي خلقوا له، وهو الرق لله ﷻ، ولكنهم ابتلوا برق النفس والشيطان.

ونحن نقول لمن يطلب حريته في أن يقول ما يشاء: إننا إذا أعطيناك حريتك وقلت ما شئت من الكفر والفسوق والأخلاق الرديئة، فإنك قد بليت برق آخر وهو رق النفس والشيطان.

ولهذا نقول: إن قمع الكفر ولو تظاهر الإنسان بالإسلام من واجبات الإمام، وعلىٰ هذا يجب علىٰ الإمام أن يجعل له نظراء ينظرون في كل ما يكتب في الصحف والمجلات، وكل ما ينشر في الإذاعات المسموعة والمرئية، وكل ما يذكر في الكتب والرسائل المؤلفة، فيجعل أمناء علماء بالشريعة ويوليهم الحق في النظر في كل ما ينشر في وسائل الإعلام، ويمنعوا كل شيء يدعو إلىٰ الفسوق والمجون والكفر، وهذا يجب علىٰ الإمام.

اعلم أن معنىٰ قولنا: يجب علىٰ الإمام كذا ليس حروفًا تكتب علىٰ ورق، بل هي مسئولية عظيمة، يسأل عنها الإمام بين يدي الله ﷻ، لذا فعليه مسئولية قمع الكفر بأنواعه وأشكاله.

ثامنًا: قال: «**وأخذ مال الفيء والخراج**»: أي: ويعتني أيضًا بأخذ مال الفيء والخراج، وهذان مادة بيت المال، وبيت المال هو عبارة عن الخزانة التي تودع فيها أموال المسلمين، ومنها حال الفيء.

والفَيء: ما أفاء الله علىٰ المسلمين من أموال الكفار، وذلك أن المسلمين إذا اغتنموا غنيمة قسمت إلىٰ خمسة أقسام، أربعة أقسام للغانمين، الذين جاهدوا وباشروا القتال، وتقسم بينهم، للراجل سهم، وللفارس ثلاثة أسهم، وللراكب بعير ونحوها سهمان.

والقسم الخامس يقسم أيضًا خمسة أقسام، ذكرها الله ﷻ بقوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

فهي خمس لله ورسوله ﷺ، وهذا إلىٰ بيت المال، وأربعة أخماس لذي القربىٰ واليتامىٰ

والمساكين وابن السبيل.

وذو القربىٰ قيل: هم قرابة الإمام، وقيل: بل هم قرابة النبي ﷺ، والصحيح الثاني.

وبناء علىٰ هذا التقسيم يكون مال الفيء بالنسبة للغنيمة جزءًا من خمسة وعشرين جزءًا، وهذا يجعل لبيت المال في المصالح العامة.

والخراج هو: أن المسلمين إذا غنموا أرضًا -والغنائم إما عقارات وأراضٍ وإما منقولة- وفتحوها بالسيف، وجلا أهلها عنها فإنها تكون للمسلمين، ويخير الإمام بين قسمها علىٰ ما سبق؛ أي: تقسم خمسة أسهم والخمس الخامس يقسم خمسة أسهم وبين أن يقفها علىٰ المسلمين، فيجعلها وقفًا، ويضرب عليها خراجًا.

والخراج؛ يعني: الرزق، قال تعالىٰ: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]. والخراج: أن يجعل شيئًا معينًا من الدراهم مقابل مساحة معينة، وهذا الخراج يؤخذ من كل من تكون هذه الأرض بيده، سواء انتقلت بالميراث أو ببيع أو بغير ذلك.

وهذه الطريقة اختارها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الموفق للصواب، عندما قسمت خيبر، كما في «الصحيحين» أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله: «**إني أصبت أرضًا بخيبر، ولم يكن لي مال أنفس منها...**»(٦٧٤)، لكن أرض الشام ومصر والعراق التي فتحت في عهد عمر، رأىٰ رضي الله عنه ألا تقسم بين الغانمين، قال: إذا قسمناها بين الغانمين انحصر نفعها بالغانمين، فيكون أربعة أخماس النفع؛ فرأىٰ أنها تبقىٰ بأيدي أهلها عامة، ويضرب عليها خراجًا مستمرًّا يؤخذ ممن هي بيده.

ونظير الخراج الأجرة كما لو كان لأحد بيت وأجره واحدًا من الناس عشر سنوات كل سنة بمائة؛ أي: بمبلغ معين، فهذه الأجرة نظيرها الخراج.

ففي الخراج مثلًا؛ من أخذ من هذه الأرض مساحة كذا وكذا فعليه كذا وكذا من

---

(٦٧٤) أخرجه البخاري، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف، برقم (٢٧٣٧)، ومسلم، كتاب: الوصية، باب: الوقف، برقم (١٦٣٢)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الدراهم.

وتبقىٰ الأرض بيدهم، وكل سنة تسلم الدراهم التي جعلت عليها إلىٰ بيت المال، والمعني ببيت المال هو الإمام؛ ولهذا قال: «**وأخذ مال الفيء والخراج**» فهذا من مسئوليات الإمام.

لكننا نعلم أنه الآن لم تعد توجد أرض خراجية يستخرج منها فقد تغيرت البلاد ومن عليها، لكن فيما سبق كانت موجودة، وتدر هذه الأراضي علىٰ بيت المال شيئًا كثيرًا.

مسألة: هل يمكن في الخراج المضروب أن يزاد فيه أو هو ثابت؟

الجواب: اختلف العلماء رحمهم الله فيما وضعه عمر ﵁، فمنهم من قال: لا يزاد علىٰ ما وضعه عمر؛ لأنه له سنة متبعة، وأما ما وضعه الخلفاء بعده فإنه لا بأس أن يزاد أو ينقص عليه، والمرجع إلىٰ رأي الإمام في هذه المسألة، فقد تكون الأراضي مثلًا مرتفعة الأسعار فيزيد في الخراج وقد تكون بالعكس فينقص.

ثم قال ﵀: «**ونحوه**»، ونحوه؛ بمعنىٰ: مثله، وهي كلمة واسعة عامة كثيرة، منها مثلًا: إذا مات ميت وليس له وراث، فإن ماله يذهب لبيت المال، والمعني بذلك الإمام، وكذلك الأموال المجهول صاحبها، أي الضائعة ولم يعرف لها صاحب، فإنها أيضًا تكون لبيت المال، وهلم جرًّا، فهناك أموال كثيرة تدر علىٰ بيت المال، وبين المال يُعنىٰ به الإمام، ويجب عليه أن يصرفه في مصالح المسلمين.

❁ **قوله:**: « وَالصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ »:

يعني: وأيضًا هو يعتني بالصرف في منهاج، وما أثقل هذا، فالأخذ سهل علىٰ الإمام؛ فسهل أن يأخذ الخراج من الأراضي، وسهل أن يأخذ مال من مات وليس له وارث، كل هذا سهل، لكن الشاق هو الصرف في منهاج، أي الصرف في طريق شرعية، فصرف المال في طريق شرعي هذا من مسئوليات الإمام.

فيجب علىٰ الإمام أن يصرف مال المسلمين في الطريق الصحيح النافع للمسلمين، فلا

يكون جماعًا مناعًا دفاعًا؛ جماعًا للمال، مناعًا في بذله في الخير، دفاعًا في بذله في الشر، فهذا حرام. «**إن أقوامًا يتخوضون في مال الله بغير حق، لهم النار يوم القيامة**»(٦٧٥).

فهذه مما يجب على الإمام من المسئوليات العظيمة، وأكبر مسئولية عليه فيما أرى من هذه الأشياء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن هذا واجب في الحرب والسلم والأمن والخوف والرخاء والشدة، وواجب في كل قرية وفي كل مدينة وفي كل طريق، فلذلك نقول: إن مسئوليات الإمام عظيمة نسأل الله أن يعين الأئمة على ما فيه الخير.

وهل هذه الإمامة شرط في العبادات؛ بمعنى: أنها لا تصح العبادات إلا بإمام؟ والجواب: لا، إلا عند الرافضة، فالرافضة يقولون: لا يمكن أبدًا أن نصلي جماعة إطلاقًا حتى يأتي الإمام المنتظر، هذا الإمام الذي يدعون أنه اختفى في سرداب منذ مئات السنين.

وكل صباح يهيئون فرسًا عليه راكب، معه رمح وخبز وعسل وماء، فيجلس عند هذا السرداب ينتظر خروج الإمام، فإذا خرج أفطر بالخبز والماء والعسل، ثم أخذ الرمح وركب الفرس، وسار في الأرض يملؤها عدلًا بعد أن ملئت جورًا، ويسمى هذا الإمام المنتظر.

فيقولون: لا يمكن أبدًا أن نصلي جماعة ولا جمعة إلا إذا جاء هذا الإمام المنتظر، لكن في ظني أنه بعد أن جاء زعيمهم الذي أسس ولاية الفقيه غيَّر هذا الرأي، وقال: لا يمكن، أين الإمام المنتظر؟ لماذا لا نصلي جمعة ولا جماعة حتى يأتي؟!، وصار يأمرهم أن يصلوا مع الجماعات والجمعات، وهذا طيب وتحول إلى حق والله المستعان.

❁ **قوله**: «وَنَصْبُهُ بِـ«النَّصِّ» وَالإِجْمَاعِ...»:

بعد أن ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الفوائد والمصالح من تنصيب الإمام ومسئولياته، وأنه لا غنى للأمة عنه، ذكر في هذا البيت الأمور التي ينصب بها، وهي:

---

(٦٧٥) أخرجه البخاري، كتاب الخمس، باب: قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، برقم (٣١١٨)، وغيره من حديث خولة الأنصارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الأمر الأول: النص:

فإذا نص عليه الخليفة من قبله فإنه يكون خليفة، ولا تجوز منازعته، ولا يحتاج إلى بيعة؛ لأن بيعته يغني عنها بيعة الأول، إذ أن بيعة الأول معناها التزام الناس بتصرف الأول، وإذا تصرف الأول هذا التصرف وقال: إن الإمام من بعدي أو الخليفة من بعدي فلان، فإنه يكون هو الخليفة دون أن يكون هناك مبايعة.

الأمر الثاني: الإجماع:

وهو إجماع أهل الحل والعقد على بيعته، كما أجمع أصحاب الشورى الستة الذين وضعهم عمر على مبايعة عثمان بن عفان ﷺ، فإذا أجمع أهل الحل والعقد على شخص ونصبوه إمامًا، صار إمامًا، لكن بشرط ألا يكون الخليفة الأول قد نص على شخص معين، فإن كان قد نص على شخص معين فلا كلام، لكن لو مات ولم ينص على أحد فإنه يجتمع أهل الحل والعقد، فإذا أجمعوا على أن فلانًا هو الخليفة صار خليفة.

ولا يشترط أن يبايع كل فرد من الأمة؛ ولأن هذا شيء غير ممكن؛ ولهذا لم يبايع أبا بكر ﷺ إلا أهل الحل والعقد، ولم يرسل إلى كل مراهق، ولا إلى كل عجوز، ولا إلى كل شاب، ولا إلى كل رجل أن يبايعه، ولم يرسل إلى مكة ولا إلى الطائف ولا إلى غيرها من البلاد، بل ولا إلى أهل المدينة، بل اكتفى بمبايعة أهل الحل والعقد.

وبهذا نعرف أن من قال من السفهاء الأغرار: أنا لم أبايع، أنه أخطأ، فإنه لا يشترط أن يبايع كل واحد من الأمة، فالمبايعة ليست لكل واحد من الناس، بل المبايعة لأهل الحل والعقد، فإذا أجمعوا عليه وبايعوه صار إمامًا، ووجب على الجميع التزام أحكام الإمام في هذا الرجل الذي أجمع عليه أهل الحل والعقد، وذلك مثل عثمان ﷺ، فقد بويع بإجماع أهل الشورى الذين نصبهم عمر ﷺ.

الأمر الثالث: القهر:

يعني لو خرج رجل واستولى على الحكم وجب على الناس أن يدينوا له، حتى وإن كان

قهرًا بلا رضًا منهم؛ لأنه استولىٰ علىٰ السلطة، ووجه ذلك أنه لو نوزع هذا الذي وصل إلىٰ سدة الحكم لحصل بذلك شر كثير. وهذا كما جرىٰ في دولة بني أمية فإن منهم من استولىٰ بالقهر والغلبة، وصار خليفة ينادىٰ باسم الخليفة، ويدان له بالطاعة امتثالًا لأمر الله ﷻ.

فهذه هي الطرق التي يكون بها الإمام إمامًا، وهي ثلاثة: النص والإجماع والقهر. وإذا قلنا: إن الخلافة تثبت بواحد من هذه الطرق الثلاث فيعني ذلك أنه لا يجوز الخروج علىٰ من كان إمامًا بواحد منها أبدًا.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ «**فحل عن الخداع**»؛ يعني: لا تخادع ولا تخن إذا ثبتت الإمامة بواحدة من هذه الطرق، فالإمامة ثابتة بها.

❁ **قوله** «**وَشَرْطُهُ...**»:

أي: شرط الإمام الذي يكون خليفة علىٰ المسلمين، وعدد رَحِمَهُ اللهُ شروطًا، وهي:

الشرط الأول: «**الإسلام**» وهذا لابد منه، فلا يمكن أن يتولىٰ علىٰ المسلمين غير مسلم أبدًا، بل لابد أن يكون مسلمًا.

فلو استولىٰ عليهم كافر بالقهر، وعندهم فيه من الله برهان أنه كافر؛ بأن كان يعلن أنه يهودي أو نصراني مثلًا، فإن ولايته عليهم لا تنفذ ولا تصح، وعليهم أن ينابذوه، ولكن لابد من شرط مهم وهو القدرة علىٰ إزالته، فإن كان لا تمكن إزالته إلا بإراقة الدماء وحلول الفوضىٰ، فليصبروا حتىٰ يفتح الله لهم بابًا؛ لأن منابذة الحاكم بدون القدرة علىٰ إزالته لا يستفيد منها الناس إلا الشر والفساد والتنازع، وكون كل طائفة تريد أن تكون السلطة حسب أهوائها.

الشرط الثاني: «**الحرية**» فيشترط أن يكون حرًّا، أما الرقيق فلا ولاية له؛ لأن الرقيق قاصر، والرقيق مملوك، فكيف يكون مالكًا؟! فلو فرض أن العبد الرقيق كان مالكًا خليفة فكيف يتصور موقفه مع سيده؟! لا شيء؛ لأن سيده مالك له، وإذا كان هو مملوكًا بمنزلة البعير يباع ويشترىٰ ويؤجر. فكيف يكون هذا إمامًا للمسلمين؟!، فلابد من الحرية. بل لابد

من كمال الحرية ولا يصح أن يكون المبعض إمامًا؛ لأن هذا الجزء الرقيق منه يمنعه من كمال التصرف.

الشرط الثالث: «**العدالة**»: والعدالة هي العدل؛ أي: أن يكون عدلًا، والعدالة في اللغة هي: الاستقامة، وفي الشرع هي: الاستقامة في الدين والمروءة؛ يعني: أن يكون مؤديًا للفرائض، مجتنبًا للكبائر، ذا مروءة من الكرم والشجاعة والحزم واليقظة وما أشبه ذلك.

فإذا لم يكن مستقيمًا في دينه فإنه لا يجوز أن يولىٰ، وهذا الشرط شرط للابتداء؛ أي: العدالة شرط للابتداء، بمعنىٰ أننا لا نوليه وهو غير عدل إذا كان الأمر باختيارنا، أما من ملك وصار خليفة فإن العدالة ليست شرطًا فيه؛ ولهذا أذعن المسلمون للخلفاء ذوي الفسوق والفجور، مع فسقهم وفجورهم وخلاعة بعضهم، وانحراف بعضهم في الدين، إلا أنه انحراف لا يصل إلىٰ الكفر.

إذن فالعدالة هنا شرط للابتداء؛ يعني: عندما نريد أن ننصب إمامًا فلابد أن يكون عدلًا؛ أي: مستقيمًا في دينه ومستقيمًا في مروءته.

الشرط الرابع: «**سمع**»؛ يعني: يشترط أن يكون سميعًا، فإن كان أصم لا يسمع أبدًا فإنه لا يصح أن يكون إمامًا، وهذا أيضًا شرط في الابتداء، فلو أنه صار إمامًا ثم حدث له حادث فأصمه، فإن ولايته باقية، لكن حينما نريد أن ننصبه لابد أن يكون سميعًا؛ وذلك لأن الأصم لا يمكن أن يتم به الحكم، وإن تم في بعض الأمور لكن لا يكون تامًّا كما ينبغي، حتىٰ وإن كان له وزراء ومساعدون يساعدونه فإنه لا يكفي، فلابد أن يكون سميعًا.

علىٰ أن الشرط هو مطلق السمع وإن لم يكن قويًّا، فالمهم أن يسمع ولو كان سماعه بعد التصويت البالغ؛ وذلك لأن غير السميع لا يتم به التصرف في الإمامة.

الشرط الخامس: قال: «**مع الدرية**»؛ يعني: أن يكون ذا دراية؛ يعني: ذا فطنة، ومعرفة بالسياسة، ومعرفة بالأحوال، حتىٰ يدير الحكم علىٰ ما تقتضيه الشريعة، وتقتضيه المصالح، والمصالح لا تنكرها الشريعة، وضد ذي الدرية المغفل الغبي، فلا ينصب إمامًا وهو مغفل

غبي، يأتيه الصبي فيلعب بعقله.

فلابد لمن يتولى على المسلمين أن يكون عنده دراية؛ أي: علم بأحوال الناس، وبمخادعة الناس، وغير هذا مما تتطلبه الإمامة.

الشرط السادس: قال: «**وأن يكون من قريش**»؛ أي: أن يكون الخليفة من قريش، وهذا أيضًا شرط في الابتداء، ومع ذلك فقد اختلف العلماء رحمهم الله في اشتراطه؛ فمنهم من قال: لابد أن يكون من قريش، فإن كان من غير قريش ولو كان عربيًّا فإنه لا يجوز أن يكون إمامًا، وهذا رأي الجمهور.

ومعنى لا يجوز أن يكون إمامًا؛ أي: لا يجوز أن ننصبه إمامًا، ووجه ذلك أنه قد ورد في بعض الأحاديث، ما يدل على أنه لابد أن يكون من قريش؛ ولأن قريشًا أفضل العرب وفيهم أفضل الرسالة، فكانوا أحق بالإمامة، كما جعلهم الله تعالى أحق بالرسالة.

الشرط السابع: قال: «**عالمًا**»؛ يعني: ذا علم، والمراد بالعلم هنا العلم بأحوال الخلافة وما تتطلبه الخلافة، فلا يشترط أن يكون عالمًا بالشرع، وإن كان علمه بالشرع أكمل، لكنه ليس بشرط، أما العلم بما تتطلبه الإمامة فلابد منه، إذ كيف يتصرف من لا يعلم المناسب من غير المناسب، وهل هذا لابد منه أو مما يستغنى عنه، وما أشبه ذلك.

الشرط الثامن: «**مكلَّفًا**»؛ يعني: بالغًا عاقلًا، فلا يجوز أن نجعل صبيًّا له عشر سنوات خليفة على المسلمين؛ لأن من دون البلوغ مولى عليه، فكيف يكون واليًا على المسلمين؟ حتى لو فرض أنه مراهق، وأنه ذكي فإنه لا يصح أن يتولى إمامة المسلمين لنقصه.

وإن كان مجنونًا فمن باب أولى ألا يجوز، فلا يعقل أن نجعل الرجل المجنون خليفة على المسلمين، فيومًا يجلب عليهم بلية، ويومًا يأمرهم بطامة، فلابد أن يكون بالغًا عاقلًا.

الشرط التاسع: «**ذا خبرة**»، والخبرة هي العلم ببواطن الأمور، وهي أخص من قوله فيما سبق: «**عالمًا**»، وهي أن يكون ذا خبرة في أساليب الحكم، ومنها أن يكون ذا خبرة فيما يتعلق بالجهاد، من السلاح وغير ذلك.

وهذه الشروط كما سبق أن قلنا شروط في الابتداء، إلا الإسلام فإنه شرط في الابتداء والدوام.

الشرط العاشر: «**وحاكمًا**» وهذا الشرط يعني أن له قوة شخصية حتىٰ يحكم تمامًا؛ لأن من الناس من يكون له علم وخبرة وعدالة ومن قريش وغير ذلك من الشروط، لكنه ليس بحاكم، يلعب به في الحكم، فيكون حاكمًا بلا حكم، ولا فائدة منه حينئذ، فلابد أن يكون حاكمًا؛ أي: ذا شخصية يستطيع بها تنفيذ حكمه.

فهذه شروط عشرة للإمامة؛ واحد منها شرط؛ للابتداء والاستمرار، وهو الإسلام، ويلحق به أيضًا العقل إذ لابد منه، فلو جن فإنه يجب عزله، وإقامة غيره، لكن إذا فسق بعد العدالة، أو ضعف لكنه يستطيع تدبير الحكم، فإنه لا تزول ولايته.

قوله: «وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ...»:

قوله: «**كن**»؛ يعني: أيها الإنسان، «**مطيعًا أمره**»؛ أي: أمر الإمام، «**فيما أمر**»؛ يعني: في كل ما أمر به؛ لأن «**ما**» اسم موصول، واسم الموصول يفيد العموم؛ أي: في جميع ما يأمر به، «**ما لم يكن بمنكر**» فإن أمر بمنكر فلا طاعة له.

والنصوص في هذا من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ معلومة مستفيضة مشهورة.

من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] ومن السنة قول الرسول ﷺ «**علىٰ المرء المسلم السمع والطاعة فيما أمر**»[٦٧٦]، وحديث رسول الله ﷺ «**اسمع وأطع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**»[٦٧٧] وغير ذلك كثير.

---

(٦٧٦) أخرجه -بمعناه- البخاري، كتاب: الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٤)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، برقم (١٨٣٩)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦٧٧) أخرجه مسلم ، كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج علىٰ الطاعة ومفارقة الجماعة، برقم (١٨٤٧)، وغيرهما من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وتعليل ذلك أنه لو عصي الإمام لصار الناس فوضىٰ؛ إذ لا فائدة في إمام لا يؤتم به. فلابد من طاعة ولي الأمر.

لكنه يقول: «ما لم يكن بمنكر» والمنكر نوعان: إما فعل محرم وإما ترك واجب، فلو أمر بترك الواجب، وقال: لا تصلوا مع الجماعة مثلًا. فإنه يقال: لا سمع ولا طاعة، ونصلي مع الجماعة.

ولو أمر بمنكر بأن قال مثلًا: يا فلان في البلد نصارىٰ كثيرون، والنصارىٰ لا يحرمون شرب الخمر، فافتح لهم معملًا للخمر حتىٰ يشربوا، كما أنك تشرب المرطبات، وما أشبهها، فلا يطاع في ذلك حتىٰ ولو أمر به؛ لأن هذا معصية لله ﷻ، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[النساء: ٥٩] . فلم يعد الفعل مع أولي الأمر، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر، فدل ذلك علىٰ أن طاعة ولاة الأمور تابعة لطاعة الله ورسوله، فإذا أمروا بالمعصية فلا سمع ولا طاعة.

أما إن أكرهوا علىٰ المعصية، مثل أن يقولوا: احلق لحيتك وإلا حبسناك، فإنه تباح المعصية للإكراه؛ لأن الله أباح الكفر للإكراه، لكن بشرط أن يكون القلب مطمئنًا بالإيمان، فهنا أيضًا المعصية إذا أمرت بها وأكرهت عليها فافعل، بشرط أن يكون قلبك مطمئنًا بأن هذا معصية لله، ولولا الإكراه ما فعلت.

وهذا من رحمة أرحم الراحمين سبحانه وتعالىٰ، أن الإنسان عند الإكراه يفعل ما أكره عليه.

لكن إذا أكره الإنسان علىٰ الفعل فهل يفعله دفعًا للإكراه أو يفعله للإكراه؟ قال بعض العلماء: لابد أن ينوي أن يفعله دفعًا للإكراه لا للإكراه، ولكن الصحيح أنه ليس بشرط أن يفعله دفعًا للإكراه، بل الشرط أن يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان وبحكم الله ﷻ؛ لأن كونه يريد بذلك دفع الإكراه لا يتسنىٰ لكل أحد، فلا يتسنىٰ إلا لطالب علم يعرف، ثم إن طالب العلم قد يكون المقام لهوله وشدته منسيًا له عن هذه الإرادة، فالصواب أنه يفعله للإكراه لا

اختيارًا له، لا لدفع الإكراه.

والفرق أن فعله لدفع الإكراه؛ يعني: لا يريد به إلا أن يدفع إكراه هذا الرجل ولا يريد الفعل، أما فعله للإكراه؛ فيعني: أنه يريد الفعل، لكن لأنه مكره لا اختيارًا للفعل، فالأول: لم ينو الفعل أصلًا إنما هو مدافع فقط؛ أي: يدافع الإكراه، والثاني: نوى الفعل لكن من أجل الإكراه وقلبه مطمئن.

وهناك مرتبة ثالثة وهي أن يفعل الفعل مع الاطمئنان إليه فهذا له حكم الفاعل بدون إكراه.

وقد يقول قائل: إن هذه مسألة فرضية ولا يمكن أن توجد. لكن نقول: إنها قد توجد، فقد يكون الرجل يكره المعصية التي أمر بها، لكن يجعل الإكراه سببًا مبيحًا، فهو يريد المعصية لكنه قبل الإكراه لا يفعلها، فيجعل الإكراه سببًا لاستباحتها.

مثال ذلك: لو فرضنا أن رجلًا يحب الزنا والعياذ بالله ويريده، لكن ما دام لم يحرض فهو مجتنب له، فإذا جاء أحد يكرهه سواء من المرأة نفسها أو من غيرها، فعله حبًّا له وتعلل بأنه مكره، وهذا أمر يقع.

ولذلك قال الفقهاء رحمهم الله: إن الرجل إذا أكره على الزنا فزنى فإنه تجب إقامة الحد عليه، ولو أكرهت المرأة لم تجب إقامة الحد عليها، وعللوا ذلك فقالوا: لأن الرجل لا يمكن أن يجامع إلا إذا انتشر ذكره، ولا انتشار إلا بإرادة، فكأن هذا الرجل يريد الزنا لكنه يخشى من اللوم.

• قال العلامة ابن فوزان:

❁ **قوله:** «الباب السادس في ذكر الإمامة ومتعلقاتها...»:

الإمامة: المراد بها قيادة المسلمين وتولي شئونهم، فالإمام هو الأمير الذي تنعقد له الإمامة، ويطلق الإمام ويراد به القدوة أيضًا، كما في قوله تعالى في إبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة ١٢٤]؛ أي: قدوة للناس.

وهذا الباب باب مهم يذكره العلماء في كتب العقائد؛ لأنه باب مهم لما حصل فيه من الفرق الضالة من مخالفات، كالخوارج وبعض المعتزلة الذين لهم آراء شاذة، ومثل الشيعة الذين يعتقدون أن الإمامة من نوع خاص عندهم، فحصل في هذا الباب مخالفات لمذهب أهل السنة والجماعة، ولذلك صاروا يذكرونه في كتب العقائد، يبينون حكم نصب الإمام، وشروط الإمام، واختصاصات الإمام، ويذكرون ما يجب على الرعية مع الإمام، هذه متعلقات الإمامة.

ولما كان الناس بطبيعتهم لا يعيشون إلا مجتمعين؛ لان الاجتماع من طبيعة البشر، فلا يصلح أن يعيشوا فرادى وإنما يعيشون مجتمعين، ولما كان من طبيعة البشر التعديات بعضهم على بعض والظلم، صار لابد من إمام يقوم بالأمر، ويجري أحكام الإمامة على الناس؛ لما في ذلك من استتباب الأمن ومن المصالح العظيمة، ومن القيام بالجهاد وقيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ورد الظالم عن ظلمه، وإنصاف المظلوم، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة التي تتعلق بالإمامة، فلذلك صار هذا البحث من مرتكزات العقيدة عند أهل السنة والجماعة؛ لأن الناس لابد لهم من إمام، لئلا يكون الأمر فوضى، قال الشاعر:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهالهم سادوا

لابد من إمام يرجعون إليه وهو يقوم بمصالحهم، ولهذا يقول ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ:

لولا الأئمة لم تأمن لنا سبل ... وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا

«**لم تأمن لنا سبل**»؛ يعني: يختل الأمن، «**وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا**»: فالقوي يأكل الضعيف، فالله يدرأ بالإمام هذه المحاذير عن المجتمع المسلم؛ ولهذا اهتم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بتنصيب الإمام بعد وفاة النبي ﷺ، قبل أن يدفنوا النبي ﷺ اجتمعوا وتشاوروا فيمن يولونه الأمر بعد رسول الله ﷺ، واجتمع رأيهم على أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم إنهم اتجهوا لتجهيز الرسول ﷺ والصلاة عليه ودفنه لما عقدوا الإمامة لواحد منهم، هذا يدل على أهمية نصب الإمام، وأنه لا يصلح أن يمضي وقت ليس هناك إمام للمسلمين.

❁ **قوله:** « وَلَا غِنَىٰ لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ....»:

لا غني في كل عصر من عصور المسلمين عن إمام يقيمونه بينهم، فإن لم يكن لهم إمام فإن الأمر يكون فوضىٰ، ويحصل الفساد في الأرض.

❁ **قوله:** « يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ »:

بدأ يذكر مصالح نصب الإمام: ومنها أنه يذب عن المسلمين كل كافر جاحد لرب العالمين، وكل متلاعب بالعقيدة، فالإمام يحمي الله به عقيدة المسلمين.

❁ **قوله:** « وَيَعْتَنِي بِـ «الغَزْوِ» وَالحُدُودِ »:

«الغزو»: هو الجهاد في سبيل الله، فهو من صلاحيات الإمام، هو الذي يأمر به، ويختار الجند، ويختار القائد، أو يقود الجيش بنفسه، كما كان النبي ﷺ يفعل.

وكذلك الإمام يقيم الحدود، والحدود: جمع حد، وهو عقوبة مقدرة شرعًا علىٰ معصية لتردع من الوقوع في مثلها مثل حد الزنا، وحد السرقة، وحد القذف، وحد المسكر، وغير ذلك، لا يقيمها إلا الإمام. ولا يقيمها غير الإمام إلا بأمره وإذنه كي لا تكون المسألة فوضىٰ.

❁ **قوله:** « وَفِعْلِ مَعْرُوفٍ وَتَرْكِ نُكْرِ »:

كذلك من صلاحيات الإمام القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا سيأتي له باب خاص سيذكره النظام بعد هذا بقليل، فالإمام هو الذي يتولىٰ هذا، أو يقيم من ينوب عنه، فهو من صلاحيات الإمام أو نائب الإمام.

❁ **قوله:** « وَ نَصْرِ مَظْلُومٍ وَقَمْعِ كُفْرِ »:

كذلك من صلاحيات الإمام قمع الظالم عن ظلمه ونصرة المظلوم، فلو لم يكن هناك إمام لأكل القوي الضعيف.

❁ **قوله:** « وَأَخْذِ مَالِ الفَيْءِ وَالخَرَاجِ »:

كذلك من صلاحيات الإمام أنه يتولىٰ المال العام للرعية، بأن يجمعه وينفقه في مصارفه،

«**والفيء**»: مأخوذ من فاء يفيء إذا رجع، سمي مال بيت المال فيئًا؛ لأن الله خلق المال في الأصل للمؤمنين، وإنما يكون بيد الكفار تبعًا، وإنما هو في الأصل للمؤمنين، فإذا قاتل المسلمون الكفار وغنموا أموالهم فاءت إلى المسلمين؛ يعني: رجعت إليهم، رجعت إلى الأصل، والفيء المراد به موارد بيت المال من الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة، والخراج الذي يؤخذ على متاجرة الكفار في بلاد المسلمين، وما تركه الكفار من أموالهم؛ فزعًا من المسلمين؛ وخوفًا من المسلمين بدون قتال، كل هذه من موارد الفيء، ومن موارد بيت المال.

ومن موارد بيت مال المسلمين الخراج وما يؤخذ على أموال الكفار إذا تاجروا في بلادنا، وكذلك من الخراج التأجير الذي يكون على الأراضي والمزارع التي تتبع بيت المال.

❁ **قوله**: « وَنَحْوِهِ وَالصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ »:

فالإمام يتولى هذا الموارد، يجمعها ثم يصرفها في مصالح المسلمين، يصرفها في الجهاد وتجهيز الغزاة في سبيل الله، يصرفها لمن يقومون بأعمال المسلمين، ويتفرغون لأعمال المسلمين، كالقضاء والإفتاء والإمامة والتدريس؛ لأنهم يتفرغون لمصالح المسلمين، ويتركون التكسب، ويتركون البيع والشراء، يجرى لهم من بيت المال، وكذلك رواتب المؤذنين وأئمة المساجد كلها تجري من بيت المال؛ لأن هذا من مصالح المسلمين؛ ولأن الناس لا يقومون بها إذا لم يعطوا شيئًا يغنيهم فيما ينفقونه على أنفسهم وعلى أولادهم، فيؤمن لهم بيت المال ما يكفيهم، وكذلك الموظفون الذين يقومون في مصالح الدولة رواتبهم تكون من بيت المال؛ لأن هذا من الصالح العام.

❁ **قوله**: « وَنَصْبُهُ بِـ«النَّصِّ» وَالإِجْمَاعِ...»:

انتهى من بيان صلاحيات الإمام، وانتقل إلى ما تنعقد به الإمامة، وهي تنعقد بأحد ثلاثة أشياء:

الأمر الأول: اختيار أهل الحل والعقد من المسلمين كالعلماء وأمراء الأجناد ومن لهم رأي، يختارون من يقوم بالإمامة، ويبايعونه، وينوبون في ذلك عن بقية المسلمين.

فما يتبع الآن من الانتخابات هذا من التضليل؛ لأنها ليست بانتخابات صحيحة بل هي شراء وبيع، وما يحصل بسببها من القتل وما يحصل من الفتن، كل هذا يخالف منهج الإسلام.

منهج الإسلام أنه إذا بايع أهل الحل والعقد فإنهم يكفون عن بقية الرعية، وتلزم الطاعة جميع المسلمين، ويكونون داخلين في بيعة أهل الحل والعقد.

الأمر الثاني: مما تنعقد به الإمامة: عهد الإمام إلىٰ أحد من بعده، فإذا عهد الإمام إلىٰ أحد يتولىٰ من بعده فإنه يلزم المسلمين طاعته، كما عهد أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلىٰ عمر بن الخطاب ولم يعترض أحد؛ لأنهم يعلمون أن هذا شيء واجب عليهم، فتحصل الإمامة بولاية العهد، وهو هنا سماها «**النص**»؛ يعني: بنص الإمام علىٰ من يتولىٰ الأمر من بعده، فيلزم الرعية الطاعة؛ لأن الإمام نائب عنهم وينظر في مصالحهم، فإذا اختار لهم من يقوم من بعده لزم طاعته؛ لأنه لم يعترض الصحابة علىٰ اختيار أبي بكر لعمر رضي الله عنهما بل سمعوا وأطاعوا.

الأمر الثالث مما تنعقد به الإمامة: إذا تغلب الإمام بسيفه وخضع الناس له، فإنه تلزم طاعته لما في مخالفته من المفاسد.

فهذه طرق انعقاد الإمامة:

أولًا: الاختيار.

ثانيًا: العهد.

ثالثًا: التغلب بالسيف علىٰ الناس حتىٰ يخضعوا له.

«**ونصبه بالنص والإجماع**» بالنص: الذي هو العهد كما عهد أبو بكر إلىٰ عمر رضي الله عنه، «**الإجماع**» يعني الاختيار، إذا أجمع أهل الحل والعقد علىٰ اختيار واحد منهم وجبت طاعته علىٰ الجميع، كما أن أهل الحل والعقد اختاروا أبا بكر الصديق رضي الله عنه فأطاعه الناس كلهم.

«**وقهره فحل عن الخداع**» إذا قهر الناس بسيفه وهو مسلم فإنهم يخضعون له لأجل جمع الكلمة، كما حصل من عبد الملك بن مروان وخضوع الناس له، وصار في ذلك الخير الكثير.

❁ **قوله**: «وَشَرْطُهُ الإِسْلَامُ وَالحُرِّيَّهْ»:

انتهىٰ من طرق انعقاد الإمامة، وانتقل إلىٰ بيان الصفات التي يجب أن تتوافر في الإمام عند الاختيار.

«**وشرطه الإسلام**»: فلا تصح ولاية كافر علىٰ المسلمين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]؛ ولأن الكافر لا ينفذ أحكام الإسلام؛ فلا يبايع لكافر.

«**والحرية**» الشرط الثاني: الحرية أن يكون الإمام حُرًّا، أما المملوك فلا يصلح للإمامة؛ لأنه محبوس علىٰ مصالح سيده ولا يتفرغ للقيام بالإمامة.

❁ **قوله**: «عَدَالَةٌ سَمْعٌ مَعَ الدَّرِيَّهْ»:

الثالث: «**العدالة**»، فلا يولىٰ الفاسق هذا عند الاختيار، أما إذا نصب وانتهىٰ وحصل منه فسق بعد هذا فهذا يأتي حكمه، لكن عند الاختيار لا يختارون فاسقًا وإنما يختارون العدل وهو المستقيم علىٰ طاعة الله ﷻ، الذي لم يرتكب كبيرة من كبائر الذنوب.

الرابع: «**سمع**» يشترط في ولي الأمر أن يكون سميعًا، هذا عند الاختيار لا يختارون أصم؛ لأنه لا يسمع مشاكل الناس.

الخامس: أن يغني بأن يكون عنده دراية بأحكام الشرع من أجل أن ينفذها.

❁ **قوله**: «وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَالِمَا»:

السادس: أن يكون من قريش، إذا كان فيه صلاحية وفيه مزية أنه من قريش فإنه يقدم علىٰ غيره؛ لقوله ﷺ: «**قدموا قريشًا ولا تقدموها**»[(٦٧٨)] وقال ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[(٦٧٩)]، هذا عند الاختيار، أما القرشي الذي ليس فيه صلاحية فلا يصلح، والقرشي يطلق علىٰ كل من كان من نسل فهر بن مالك بن كنانة، فمن كان فهريًّا فهو قرشي، ومن كان فوق فهر فليس من قريش.

---

(٦٧٨) سبق تخريجه.

(٦٧٩) سبق تخريجه.

قوله: « مُكَلَّفًا ذَا خبْرَةٍ وَحَاكِمًا »:

السابع: أن يكون «مكلفًا» فإن كان صغيرًا لم يبلغ سن التكليف لم يصلح اختياره؛ لأنه هو بحاجة إلىٰ من يتولىٰ عليه، فلا يكون وليًّا علىٰ المسلمين.

الثامن: أن يكون «**ذا خبرة**»؛ أي: ذا معرفة بأمور السياسة وأمور الرعية.

التاسع: أن يكون حاكمًا؛ يعني: يصلح للحكم بين الناس عنده علم بأحكام الشريعة، هذه صفات من يختار للإمامة، هذا عند الاختيار إذا توفرت، لكن يختار في كل زمان: الأمثل فالأمثل، وليس بلازم أن تتوفر فيه كل هذه الصفات، لكن يختار من لديه صفات أكثر من غيره منها ولو لم يستكملها.

قوله: « مَا لَمْ يَكُنْ بِمُنْكَرٍ فَيُحْتَذَرْ... »:

لما انتهىٰ من أحكام الإمام وما يلزم في حقه، ومن يصح اختياره بتوفر الصفات فيه، انتقل إلىٰ ما يجب علىٰ الرعية نحو الإمام. ذكر الله -جل وعلا- في آيتين ما يجب علىٰ الإمام وما يجب علىٰ الرعية، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[النساء: ٥٨]. هذه في الأئمة، ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[النساء: ٥٩]. هذه في الرعية. وقد كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة جيدة اسمها «**السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**» وهي مشهورة وصدرها بهاتين الآيتين.

فقوله: «**وكن مطيعًا أمره فيما أمره**»؛ أي: يلزم علىٰ الرعية طاعة الإمام فيما أمر؛ لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. ولما وعظ النبي ﷺ الصحابة موعظة عظيمة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، قالوا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع، فأوصنا، قال: «**أوصيكم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه**

من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا»[٦٨٠] فأمرهم بالسمع والطاعة لولي الأمر ولو لم يكن له نسب رفيع، بأن كان عبدًا إذا انعقدت بيعته وولايته فإنها تلزم طاعته لقول النبي ﷺ: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة**» وقال عليه الصلاة والسلام: «**من أطاع الأمير فقد أطاعني ومن عصى الأمير فقد عصاني**»[٦٨١] إلا إذا أمر بمعصية فإنه لا يطاع في تلك المعصية لكن لا تنخلع بيعته، بل لا يطاع في تلك المعصية وتبقى طاعته فيما عداها. قال ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[٦٨٢] فلو قال لك: لا تصل في المسجد فلا تطعه؛ لأن هذه معصية، فإذا أمر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقال ﷺ: «**إنما الطاعة بالمعروف**»[٦٨٣].



(٦٨٠) سبق تخريجه.

(٦٨١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، برقم (٧١٣٧)، ومسلم واللفظ له، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم (١٨٣٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٨٢) أخرجه أحمد (٥/ ٦٦)، والطبراني، برقم (٣٦٧)، وغيرهما من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٥٢٠).

(٦٨٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، برقم (٧١٤٥)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم (١٨٤٠)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

فصل
في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٧٩ - وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا فَرْضَا كِفَايَةٍ عَلَىٰ مَنْ قَدْ وَعَىٰ
١٨٠ - وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا عَلَيْهِ لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَأْمَنَا
١٨١ - فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ«اليَدِ» وَاللِّسَانِ لِـ«مُنْكَرٍ» وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ
١٨٢ - وَمَنْ نَهَىٰ عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ فَقَدْ أَتَىٰ مِمَّا بِهِ يُقْضَىٰ العَجَبْ
١٨٣ - فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا عَنْ غَيِّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

* الشرح *

● قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:

❁ **قوله:** «وَاعْلَمْ...»:

أي: أيها الطالب للعلم، «**بأن الأمر**»: بالمعروف، «**والنهي**»: عن المنكر، «**معًا**»: أي: كل واحد منهما منفردًا، وكلاهما، «**فرضا كفاية**»: علىٰ جماعة المسلمين يخاطب به الجميع، ويسقط بمن يقوم به بخلاف فرض العين، فإنه يجب علىٰ كل واحد، ولا يسقط عنه بفعل غيره.

❁ **قوله:** «عَلَىٰ مَنْ...»:

أي: إنسان، «**قد وعا**»: حكم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وحفظه وذلك؛ لأن صلاح المعاش والمعاد إنما هو بطاعة الله ورسوله، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر حتىٰ ولو كان مرتكب المنكر غير مكلف، فإنه ينكر عليه تعليمًا له.

وتأديبًا وإلىٰ هذا أشار العلامة ابن عبد القوي بقوله:

وانكر علىٰ الصبيان كل محرم لتأديبهم والعلم في الشرع بالردىٰ

ومما فضلت به هذه الأمة علىٰ سائر الأمم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. قال تعالىٰ:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] والآيات في ذلك كثيرة.

قال العلامة ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» قوله ﷺ: «**من رأىٰ منكم منكرًا**» يدل علىٰ أن الإنكار متعلق بالرؤية، فإن كان مستورًا ولم يره ولكن علم به، فالمنصوص عن أحمد في أكثر الروايات أنه لا يتعرض له، ولا يفتش علىٰ ما استراب به، وعنه رواية أخرىٰ: أنه يكشف المغطىٰ إذا تحققه».

قال الإمام أحمد: «وأما تسور الجدران علىٰ من علم اجتماعهم علىٰ منكر، فقد أنكره الأئمة مثل سفيان الثوري وغيره، وهو داخل في التجسس المنهي عنه، وقد قيل لابن مسعود: إن فلانًا تقطر لحيته خمرًا. فقال: نهانا الله عن التجسس».

وقال القاضي أبو يعلىٰ: «إن كان في المنكر الذي غلب علىٰ ظنه الاستسرار به بإخبار ثقة عنه انتهاك حرمة يفوت استدراكها: كالزنا، والقتل؛ فله التجسس، والإقدام علىٰ الكشف والبحث حذرًا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم، وإن كان دون ذلك في الرتبة لم يجز التجسس عليه ولا الكشف عنه».

قال ابن رجب: «والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعًا عليه. فأما المختلف فيه فمن أصحابنا من قال: لا يجب إنكاره علىٰ من فعله مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليدًا سائغًا، واستثنىٰ القاضي ما ضعف فيه الخلاف فينكر علىٰ فاعله».

وقد نص الإمام أحمد علىٰ الإنكار علىٰ من لا يتم ركوعه، وسجوده، ولا يقيم صلبه من الركوع مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك لضعف الخلاف فيه.

قوله: « وَإِنْ يَكُنْ ذَا... »:

أي: الذي علم بالمنكر، «**واحدًا**»: عارفًا بما ينكر، «**تعينا**»؛ أي: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وصارا فرضا عين، «**عليه**»: وكذا لو كانوا جماعة، ولا يحصل المقصود إلَّا بهم.

❁ **قوله:** «لَكِنْ شَرْطُهُ... »:

أي: شرط افتراضه على الواحد أو الجماعة سواء كان فرض عين أو كفاية. **«أن يأمنا»** -بألف الإطلاق- على نفسه، أو ماله، ولم يخف أذى أو فتنة تزيد على المنكر، وقيل: إن زادت وجب الكف، وإن تساويا سقط الإنكار، والإنكار الذي يسقط عند الخوف هو الإنكار باليد واللسان. وأما الإنكار بالقلب فهو فرض عين لا يسقط بحال.

ولما سمع ابن مسعود رجلًا يقول: «هلك من لم يأمر بالمعروف، ولم ينه عن المنكر. قال: هلك من لم يعرف بقلبه المعروف والمنكر، يشير إلى أن معرفة المعروف والمنكر بالقلب فرض لا يسقط عن أحد، فمن لم يعرفه هلك». **«فاصبر»**: على الأذى ممن تأمره وتنهاه، ولا تغضب لنفسك بل لله.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «يأمر بالرفق والخضوع، فإن أسمعوه ما يكره، لا يغضب فيكون يريد أن ينتصر لنفسه».

❁ **قوله:** «وَزِلْ... »:

المنكر عن مكانه، **«باليد»**: وهو أعلى درجات الإنكار، وذلك كإراقة الخمر، وكسر أواني الذهب والفضة، **«واللسان»**؛ أي: وزل المنكر باللسان حيث لم تستطع تغييره باليد بأن تعظه وتذكره بالله، وأليم عقابه، وتوبخه وتعنفه مع لين وإغلاظ بحسب ما يقتضيه الحال **«المنكر»**: متعلق بزل.

❁ **قوله:** «وَاحْذَرْ...»:

من النزول عن أعلى المراتب حيث قدرت على أن تغير المنكر بيدك إلى أوسطها، وهو الإنكار باللسان إلا مع العجز عن ذلك، ولا يسوغ العدول عن الإنكار باللسان مع القدرة عليه إلى الإنكار بالقلب الذي هو أضعف الإيمان.

فلذا حذر الناظم **«من النقصان»**، وأشار بذلك إلى ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: **من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه،**

فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٦٨٤] وهذا يدل كما قال العلامة ابن رجب: «علىٰ أن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر من خصال الإيمان، ويدل علىٰ أن من قدر علىٰ خصلة من خصال الإيمان وفعلها، كان أفضل ممن تركها عجزًا».

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «الناس يحتاجون إلىٰ مداراة، ورفق الأمر بالمعروف بلا غلظة إلَّا رجل معلن بالفسق فلا حرمة له».

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر إلَّا من كانت فيه خصال ثلاث: رفيق بما يأمر رفيق بما ينهىٰ، عدل بما يأمر عدل بما ينهىٰ، عالم بما يأمر عالم بما ينهىٰ».

قلت: «فَلْيُتأمل كلام الإمام سفيان، فإنه منطبق علىٰ القواعد الشرعية تمام الانطباق، ومنه يعلم خطأ كثير من الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر، فمنهم من يأمر وينهىٰ لهواه، فمن وافقه فهو المحق، ومن خالفه فهو المبطل».

ومنهم جهال أغبياء سمعوا بعض الأحاديث ولم يفهموا معانيها، فسطوا علىٰ الناس بالتضليل والتفسيق، فأمروا ونهوا باعتبار أفهامهم الفاسدة. والغالب في هذا القسم أن بعضهم يقلد بعضًا بمفهومه الكاسد، وبضاعته المزجاة.

ومنهم ذئاب تظاهروا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لنيل حطام الدنيا وأغراضها.

نسأله تعالىٰ العفو والعافية والمعافاة في الدنيا والآخرة.

❁ **قوله**: « وَمَنْ... »:

أي: إنسان، «نهىٰ»: الخلق، «عما»، أي: الشيء الذي، «له»، أي: كذلك الشيء الذي نهىٰ عنه، «**قد ارتكب**»: وفعله وخالف قوله عمله من فعل المحظور، وترك المأمور، «**فقد أتىٰ**»: من قاله وحاله «**مما**»؛ أي: من العمل الذي «به»؛ أي: معه «**يقضي**»: -بالبناء للمفعول- و«**العجب**»:

(٦٨٤) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص وأن، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، برقم (٤٩)، والترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان، أو بالقلب، برقم (٢١٧٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نائب الفاعل؛ أي: يقضي العقلاء وأهل العلم والحزم من مخالفة قوله لعمله العجب، أي: يحكمون ويقطعون بالعجب.

قال بعض السلف: إذا أردت أن يقبل منك الأمر والنهي، فإذا أمرت بشيء فكن أول الفاعلين له المؤتمرين به، وإذا نهيت عن شيء فكن أول المنتهين عنه.

قال تعالىٰ حكاية عن شعيب أنه قال لقومه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾[هود: ٨٨].

۞ **قوله**: «فَلَوْ بَدَا...»:

ذلك الآمر بالمعروف، الناهي عن المنكر قبل أمره ونهيه لغيره، «**بنفسه فذادها**»؛ أي: منعها وردها «**عن غيها**»، أي: عن ضلالها، **والغيّ**: الضلال والإنهاك في الباطل، «**لكان**»: ببدايته بإرشاد نفسه وردها عما هي فيه من ارتكاب مهاوي الهوىٰ والضلال، والغي والوبال، «**قد أفادها**»: النجاة، والرشد والسلامة، وفي هذا المعنىٰ قال أبو الأسود:

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذي السقام من الضنا ... كي يشتفي منه وأنت سقيم

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

فابدأ بنفسك فانهها عن غيّها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فهناك يقبل ما تقول ويقتدىٰ ... بالقول منك وينفع التعليم

ولقد أحسن أبو العلاء بقوله:

رويدك قد غررت وأنت حُرٌّ ... بصاحب حيلة يعظ النساء

يحرم فيكم الصهباء صبحًا ... ويشربها علىٰ عمد مساء

يقول لكم: غدوت بلا كساء ... وفي لذاتها رهن الكساء

إذا فعل الفتىٰ ما عنه ينهىٰ ... فمن جهتين لا جهة أساء

• قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ قَاسِمٍ:

❁ قوله: «وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا....»:

أي: واعلم أيها الطالب للعلم، بأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، «معًا»، أي: كل واحد منهما منفرد، أو كلاهما، «فرض كفاية»، بالكتاب والسنة وإجماع السلف يُخاطب به الجميع، ويسقط بمن يقوم به «علىٰ من قد وعىٰ»؛ أي: علىٰ أي إنسان قد وعي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر وعلمه؛ لأنه لا صلاح للعباد في المعاش والمعاد إلا به.

ولأن جماع الدين، وجميع الولايات، أمر ونهي، والأمر الذي بعث الله به رسوله، هو الأمر بالمعروف؛ والنهي الذي بعثه به، هو النهي عن المنكر؛ وهو نَعْتُ النبي ﷺ والمؤمنين، في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقوله ﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٤].

❁ وقوله: «وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعيَّنَا...»:

أي: «وإن يكن» الذي علم بالمنكر، هو عارف بما ينكر واحدًا، أو كانوا عددًا لكن لا يحصل المقصود إلَّا بهم جميعًا، «تعين»: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصار فرض عين، «عليه»: أو عليهم؛ للزومه عليه أو عليهم؛ ولعدم قيام غيره أو غيرهم به؛ لكن شرط افتراضه علىٰ الجماعة، أو الواحد، سواء كان الأمر والنهي فرض كفاية، أو «فرض عين»: القدرة علىٰ ذلك؛ فإن مناط الوجوب القدرة، فيجب علىٰ كل بحسبه، و«أن يأمن»: علىٰ نفسه وأهله وماله، ولا يخاف سوطًا أو عصًا، ولا أذىٰ، ولا فتنة تزيد علىٰ المنكر، هذا قول الجمهور، عملًا بما في بعض الأحاديث من رخصة السكوت عند المخافة.

وفي الحديث: «لا يمنعن أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق»[٦٨٥]. والحزم: أن لا يبالي، لما

---

(٦٨٥) أخرجه الترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء ان النبي ﷺ أخبر أصحابه بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، برقم =

ورد: «**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**»[٦٨٦]. وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]. **قال بعض السلف**؛ أي: «يبيعها ببذلها في الجهاد، أو يأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر، حتىٰ يقتل طلبًا لمرضاة الله ﷻ».

۞ **قوله**: «فَاصْبِرْ وَزِلْ بِاليَدِ وَاللِّسَانِ...»:

أي: «**فاصبر**»: علىٰ الأذىٰ، ممن تأمره وتنهاه، ولا تنتصر لنفسك، واعلم أن الأمر والنهي، هو أشق ما يحمله المكلف، وهو مقام الرسل، والصبر إن لم يستعمل لزم تعطيل الأمر، أو حصول فتنة، أو مفسدة بتركه.

و«**أزل**»: المنكر باليد، وهو أعلىٰ درجات الإنكار؛ وغيره باللسان حيث لم تستطع تغييره باليد، بأن تعظه وتذكره بالله وأليم عقابه، وتوبخه وتعنفه، مع لين وإغلاظ بحسب ما يقتضيه الحال؛ لمنكر: متعلق بـ «**زل**».

واحذر من النزول عن أعلىٰ المراتب، حيث قدرت علىٰ أن تغير المنكر بيدك، إلىٰ الإنكار باللسان، إلا مع العجز عن ذلك؛ ثم إنه لا يسوغ لك العدول، عن التغيير باللسان إلىٰ الإنكار بالقلب، إلا مع عدم القدرة علىٰ الإنكار بـ«**اللسان**»، إلىٰ الإنكار بالقلب، وهو أضعف الإيمان.

۞قوله «وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ»:

أشار بذلك إلىٰ حديث أبي سعيد: «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع**

=

(٢١٩١)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم (٤٠٠٧)، وأحمد (٥/٣)، وغيرهم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه وقد ضعف الألباني حديث الترمذي في «ضعيف سنن الترمذي»، برقم (٣٨٥)، وصحح حديث ابن ماجه وأحمد في «الصحيحة» برقم (١٦٨).

(٦٨٦) أخرجه الترمذي، كتاب: الفتن، باب: أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، برقم (٢١٧٤)، وأبو داود، كتاب الملاحم، باب: الأمر والنهي، برقم (٤٣٤٤)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم (٤٠١١)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١١٠٠).

فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٦٨٧]. رواه مسلم وغيره.

وفيه أيضًا: «**من جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»[٦٨٨].

وفي الباب أحاديث كثيرة، وذكر بعض السلف: «أنه لابد في الآمر، أن يكون عليمًا فيما يأمر به، عليمًا فيما ينهي عنه، حليمًا فيما يأمر به، حليمًا فيما ينهىٰ عنه، حليمًا فيما يأمر به، حليمًا فيما ينهىٰ عنه، صابرًا علىٰ ما ناله من الأذىٰ»؛ أي: وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح.

قوله: « وَمَنْ نَهَىٰ عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ...»:

أي: وأي إنسان «نهىٰ» الخلق عن الشيء الذي قد «**ارتكب**»، وخالف عمله قوله، ومن فعل المحظور وترك المأمور، فقد أتىٰ من قاله وحاله من العمل، الذي منه يقضي العقلاء وأهل العلم العجب؛ أي: يحكمون بالعجب؛ لإتيانه القبيح الذي ينهىٰ عنه، وتركه الحسن الذي يأمر به.

وقال تعالىٰ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣].

وفي «الصحيحين»: «**يؤتىٰ بالرجل يوم القيامة، فيلقىٰ في النار، فتندلق أقتاب بطنه، فيدور بها كما يدور الحمار بالرحىٰ، فيجتمع إليه أهل النار، فيقولون: يا فلان، مالك؟ ألم تكن تأمر بالمعروف، وتنهي عن المنكر؟ فيقول: بلىٰ، كنت آمر بالمعروف ولا آتيه وأنهىٰ عن المنكر وآتيه**»[٦٨٩].

---

(٦٨٧) سبق تخريجه.

(٦٨٨) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، برقم (٥٠)، و غيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٦٨٩) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، برقم (٣٢٦٧)، ومسلم، كتاب: الزهد =

وفي «صحيح مسلم» قال: «**مررت ليلة أسري بي، بأقوام تقرض شفاههم بمقاريض من نار، قلت: من هؤلاء، يا جبرائيل؟ قال: خطباء أمتك، الذين يقولون مالا يفعلون**»(٦٩٠).

وقال الله عن شعيب: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ﴾ [هود: ٨٨]

وقال بعض السلف: إذا أردت أن يقبل منك، فإذا أمرت بشيء فكن أول الفاعلين له، المؤتمرين به؛ وإذا نهيت عن شيء فكن أول المنتهين عنه.

❁ **قوله**: «فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا...»:

أي: فلو بدأ الآمر والناهي بنفسه، قبل أمره ونهيه لغيره، فمنعها وردها عن غيِّها، لكان ببدايته بإرشاده نفسه، وردها عما هي عليه، من ارتكاب المنهي، قد أفادها النجاة والسلامة، فإن المرشد اللبيب يبدأ بالأهم فالأهم، والأقرب فالأقرب؛ ولا أهم ولا أقرب إلى العبد من نفسه؛ وما تقدم من كون الآمر مستقيم الحال، هو عين الكمال، وأبلغ في تأثير أمره ونهيه.

وأما وجوب الأمر والنهي، فلا يسقط عن الذي لم يكن متصفًا بتلك الأوصاف، والنهي عن المنكر واجب، والانكفاف عن المحرم واجب، والإخلال بأحد الواجبين، لا يمنع وجوب فعل الآخر؛ ولو كان لا يأمر بمعروف، ولا ينهىٰ عن منكر، إلا من ليس فيه شيء من ذلك، ما أمر أحد بمعروف، ولا نهىٰ عن منكر، ولسقط الأمر والنهي ويود الشيطان أن لو كان ذلك.

• قال العلامة ابن عثيمين:

❁ **قوله**: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة هذه الأمة، ورمز شرفها وفضلها، لقول الله

=

والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، وينهىٰ عن المنكر ويفعله، برقم (٢٩٨٩)، وغيرهما من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٦٩٠) الحديث أخرجه أحمد (٣/ ٢٣٩)، والطبراني في «الأوسط»، برقم (٤١١)، وأبو يعلىٰ، برقم (٣٩٩٢)، وغيرهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب»، برقم (١٢٥).

تبارك تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقال تعالى في بني إسرائيل: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩].

حتى إن بعض العلماء ذكره من أركان الإسلام هو والجهاد، وذلك لأنه أمر عظيم لا تقوم الأمة إلا به، ولا يحصل الائتلاف إلا به، قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤، ١٠٥]. فدل ذلك على أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موجب للاختلاف، وهذا ظاهر لأننا إذا جعلنا كل واحد يعمل كما شاء تفرقت الأمة.

فإذا التزمت الأمة جميعًا على العمل بدين الله ائتلفت واتفقت، وهذا هو السر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]. بعد قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ولابد هنا أن نعرف ما هو المعروف وما هو المنكر:

أما المعروف: فهو ما عرفه الشارع وأقره وأمر به؛ فكل ما أمر الله به فهو معروف.

والمنكر: هو ما نهى الله عنه؛ فكل ما نهى الله عنه فإنه منكر، يعني وهو منكر؛ لأن الشرع أنكره والنفوس السليمة والعقول المستقيمة كذلك تنكره.

قال بعض العلماء: إن الله ما أمر بشيء فقال العقل: ليته لم يأمر به، وما نهى عن شيء فقال العقل: ليته لم ينه عنه، وهذا يعني أن المأمورات موافقة ومطابقة للعقول الصريحة، وكذلك المنهيات، لكن العقل لا يمكن أن يحيط بتفاصيل المصالح والمفاسد حتى يستقل بالأمر والنهي، ولذلك لابد من الشرع، والإنسان إذا لم يقس الأمور بالشريعة ضل.

أما حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فهو فرض كفاية، إن قام به من يكفي سقط عن الباقين، وإن لم يقم به من يكفي تعين على الجميع، لقول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ

﴿أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. و«من» هنا قيل: إنها للتبعيض؛ يعني: وليكن بعضكم، وقيل: إنها لبيان الجنس، فتكون للعموم؛ يعني: كونوا أمة تأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر، وتؤمن بالله.

وإذا تتبعت موارد الشريعة عرفت أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، لكن من رأىٰ المنكر فلينه عنه، ومن رأىٰ الإخلال بالمعروف فليأمر به، ومن رأىٰ من ينهىٰ عن منكر فلا يجب أن ينهىٰ هو أيضًا عنه؛ لأنه حصل بهذا الناهي الكفاية، إلا إذا رأينا الذي أنكر عليه لم يمتثل، فحينئذ يتعين أن يساعد هذا الناهي.

❁ **قوله:** «وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ...»:

من المعلوم أنه إذا صدرت الجملة باعلم فهو دليل علىٰ الاهتمام بها والعناية بها، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد: ١٩]. وقوله تعالىٰ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]. وقوله تعالىٰ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠].

فالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا صدر حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقوله «**واعلم**»:

يعني: أيها المخاطب، «**بأن الأمر والنهي معًا**»؛ أي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، «**معًا**»؛ أي: جميعًا، «**فرضا كفاية**»؛ فرضا خبر «أنَّ» مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنىٰ، وقد قيل إن مثل هذا التعبير غير صحيح، وذلك لأن فرض مصدر، والمصدر لا يجمع ولا يثنىٰ حتىٰ وإن وقع خبرًا أو وقع وصفًا، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

ونعتوا بمصدر كثيرا ... فالتزموا الإفراد والتذكيرا

لكن يُسهِّل تثنيته أو جمعه أنه بمعنىٰ اسم المفعول، واسم المفعول يجمع ويثنىٰ ويفرد، فمعنىٰ «**فرضا كفاية**»؛ أي: مفروضًا كفاية، وعلىٰ هذا سهل أن يثنىٰ وهو مصدر.

وقوله «**فرضا كفاية**»: معناه أن المقصود حصول الفعل بقطع النظر عن الفاعل، فإذا وجد الفعل فلا يهمنا أن يكون الفاعل واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، المهم أن هذا الفعل

يوجد، ومعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُقصد إيجاده فقط بقطع النظر عن القائم به، وحدَّهُ أهل العلم بقولهم فرض الكفاية هو الذي إذا قام به من يكفي سقط عن الباقين.

واختلف العلماء رحمهم الله أيهما أفضل فرض الكفاية أو فرض العين؟

فقال بعضهم: فرض الكفاية أفضل؛ لأن الإنسان يقوم به عن نفسه وعن غيره، وأما فرض العين فلا يقوم به إلا عن نفسه فقط.

ولكن الصحيح أن في ذلك تفصيلًا؛ فأما من حيث التأكد ومحبة الله للفعل ففرض العين أفضل؛ ولذلك أوجبه الله علىٰ كل واحد. وأما من حيث إن القائم بفرض الكفاية قام عن الباقين فهو أفضل؛ لأنه أسقط به الفرض عن نفسه وعن غيره.

❁ **قوله**: «عَلَىٰ مَنْ قَدْ وَعَىٰ...»:

أي: علىٰ من كان واعيًا، أي عاقلًا، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلا شرط العقل، ويمكن أن يقال: بل المراد بالوعي ما هو أعم من العقل، فالمراد العاقل العالم؛ وذلك لأن شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر مما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فمن الشروط ما يلي:

الشرط الأول: أن يكون الإنسان عالمًا بأن هذا منكر؛ يعني: أنه قد أنكره الشرع، فلا يجوز أن يحكم بالذوق أو بالعاطفة أو ما أشبه ذلك؛ لأن المرجع في هذا إلىٰ الشرع، والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ونضرب مثلًا لذلك بأنه أول ما ظهرت مكبرات الصوت في المساجد، أنكرها بعض الناس، وقال إن هذا حرام فهذا هو بوق اليهود تمامًا، ونحن إذا صلينا واستخدمناه فإننا نتشبه باليهود في عبادتنا ولكن الصواب أن هذا ليس من أبواق اليهود، وليس هذا إلا نقل الصوت علىٰ وجه أوسع فقط، وكما أن الإنسان يضع نظارة علىٰ عينه فتكبر الحروف، فإنه هنا يضع أمامه لاقطة تكبر الصوت، ولا فرق.

إذن فلا بد أن يعلم من ينهىٰ أن هذا الذي ينهىٰ عنه محرم، حتىٰ إننا رأينا أيضًا من

يقول: إنه يحرم على الإنسان تحريمًا باتًا قاطعًا أن يستمع إلى القرآن من الشريط المسجل؛ لأن الشريط المسجل ليس له أجر، وأنت لابد أن تستمع إلى إنسان يؤجر فتؤجر معه، وهذه تعاليل عليلة، ثم يذهب هؤلاء ينكرون حتى على أهلهم إذا دخلوا بيوتهم ورأوهم يستمعون إلى القرآن وهذا غير صحيح.

إذن لابد أن نعلم أن هذا الذي ننكره أنكره الشرع، ثم إننا إذا رَأَينَا من يفعل منكرًا في رأينا، لكنه ليس منكرًا عند غيرنا، ونحن نعلم أن هذا الرجل الذي تلبس بما نراه محرمًا يرى أنه حلال، فإنه لا يلزمنا أن ننكر عليه ما دامت المسألة فيها مجال للاجتهاد.

مثال ذلك: إذا رأينا رجلًا يرمي الجمرات في الليل، ونحن نرى أنه لا يُرمى بالليل في أيام التشريق، وكنا نعرف أن هذا الرجل يرى أنه يجوز الرمي ليلًا، فلا يجب علينا أن ننكر عليه؛ لأن المسألة فيها مجال للاجتهاد فلا ننكر عليه.

وكذلك إذا رأينا رجلًا يشرب الدخان، وهو يرى بدليل شرعي أنه حلال، فلا يجب أن ننكر عليه ما دمنا نعلم أنه يقول: إنه حلال؛ لأن هذا فيه مجال للاجتهاد.

وكذلك إذا رأينا امرأة كاشفة وجهها، وهي ترى أنه يجوز كشف الوجه للرجال الأجانب فلا ينكر عليها؛ لأنها تعتقد أن هذا هو الدين، لكن لنا أن نمنعها إذا كانت في بلد محافظ وأهله يرون أنه لابد من تغطية الوجه، ولا يكون ذلك من جهة أنه حرام عليها في الشرع؛ لأنها تعتقد أنه حلال، لكن من جهة أن هذا يفسد علينا النساء.

ولهذا قال العلماء رحمهم الله: يجوز أن نقر أهل الذمة على شرب الخمر ما لم يعلنوه في أسواقنا، فإن أعلنوه منعناهم للإعلان لا لأنه حرام؛ لأنهم معتقدون أنه حلال، وهذه المسألة يجب التفطن لها. صحيح أننا لا ننكر على غيرنا اجتهاده ما دامت المسألة فيها مساغ للاجتهاد، لكننا نمنع ما يكون ضررًا علينا.

إذن لا بد أن نعلم أن هذا الذي ننكره منكر، ولابد أيضًا أن يكون الذي ننكر عليه يرى أنه منكر، فإن كان لا يرى أنه منكر، وهو مما يسوغ فيه الاجتهاد فإنه لا يلزمنا أن ننهى عنه؛

لأن الدين يسر، والصحابة رضي الله عنهم وهم أجل منا قدرًا وأحب للائتلاف والاجتماع منا، لا ينكر بعضهم على بعض في مسائل الاجتهاد، وإن كان الحاكم منهم الذي يتولى الحكم قد ينكر على غيره الاجتهاد خوفًا من أن يشيع في المجتمع، كما أنكر أحدهم على عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في مسألة المتعة؛ لأن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يرى جواز المتعة للضرورة، ولكن القول الذي عليه أهل العلم -عامتهم أو أكثرهم- أنه لا يجوز للضرورة؛ لأنه يمكن للإنسان أن يعقد النكاح عقدًا شرعيًّا.

الشرط الثاني: أن نعلم أن هذا الفاعل فاعل للمنكر وهو منكر في حقه؛ لأنه قد يكون منكرًا عندنا وعنده، ولكنه في حال يباح له أن يمارس هذا المحرم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

مثال ذلك: «**إنسان يأكل لحم ميتة**»: [منكر] عند الجميع، لكن هذا الرجل مضطر إن لم يأكل مات، فلا ننكر عليه إذا أكل، إذن لابد أن نعلم أن هذا الفاعل للمنكر قد فعله، وهو منكر في حقه.

وكذلك نقول في الأمر بالمعروف: إنه لابد أن نعلم أن هذا التارك للمعروف تركه وهو معروف في حقه، ولهذا لما دخل الرجل والنبي ﷺ يخطب وجلس، فلم يأمره النبي ﷺ بدايةً، بل سأله ﷺ أولًا قال: «**أصليت؟**» قال: لا[٦٩١].

إذن لا نأمر بالمعروف حتى نعرف أن هذا الذي تركه تركه في حال يؤمر فيها؛ لأنه قد تقول لرجل دخل المسجد: قم صل، فيقول صليت، ففي هذا تسرع والأولى أن تسأله أولًا.

ومثل ذلك يقال في الواجب؛ فلو أن رجلًا أكل لحم إبل، وقام يريد أن يصلي، وترك الوضوء مع أن وضوءه من لحم الإبل معروف، فإذا كنت أعلم أنه يرى أنه لا يجب الوضوء منه فلا آمره؛ لأنه يقول: أنا لا أرى الوجوب.

---

(٦٩١) أخرجه البخاري، كتاب: الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلًا جاء وهو يخطب أمره أن يصلي، برقم (٩٣٠)، ومسلم، كتاب: الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب، برقم (٨٧٥)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه

إذن لابد أن نعلم أن هذا التارك للمعروف يرىٰ أنه معروف، أما إذا كان لا يرىٰ أنه معروف، ويقول: الأمر ليس للوجوب فلا آمره. لكن لي أن آمره علىٰ سبيل الاستحباب، فأقول: يا أخي أنت ترىٰ أنه ليس واجبًا، لكن الأحوط والأولىٰ بك أن تتوضأ.

الشرط الثالث: ألا يتغير المنكر إلىٰ ما هو أنكر منه، وفي هذا المقام تكون أربعة أحوال إذا نهينا عن المنكر: إما أن يزول بالكلية إذا نهينا عنه، أو يقل، أو يتغير إلىٰ منكر مساوٍ له؛ أي: مثله، أو يتغير إلىٰ أشد.

فإذا كان يزول بالكلية أو يقل فالنهي عن هذا المنكر واجب؛ لأن إزالة المنكر والتقليل منه واجب، فيجب أن ننهىٰ. أما إذا كان يتغير إلىٰ مثله؛ مثل لو نهينا شخصًا عن السرقة من آخر فذهب يسرق من ثالث، فهنا تغير المنكر لكن إلىٰ مثله مساوٍ له، فهنا لا ننهاه ما دمنا نعلم أنه لابد أن يفعل.

ولو أن هناك سلطانًا جائرًا يريد أن يضرب ضريبة علىٰ التجار، فضرب علىٰ رجل فنهيناه عن الضريبة؛ لأنها حرام، فقال: حرام أن نأخذ من هذا إذن نأخذ من آخر، فهذا لا ننهاه؛ لأنه لا فائدة من النهي.

ولو قال قائل: ألا يمكن أن يكون تغيره من حال إلىٰ حال سببًا لإقلاعه عنه؟ قلنا: إن صح ذلك وجب النهي، أما إذا لم يصح فيقال: ليس بواجب.

لكن هل يخير الإنسان بين أن ينهىٰ أو يترك؟ وأيهما أرجح النهي أو الإمساك؟، الظاهر أنه ينظر إلىٰ المصلحة.

أما إذا كان المنكر يتغير بالنهي إلىٰ أنكر منه، فإنه لا ينهىٰ عنه، وذلك مثل أن نرىٰ رجلًا أحمق ينظر إلىٰ النساء، ونعلم أننا لو نهيناه عن النظر إلىٰ النساء لذهب يغمزهن، فهذا الثاني أنكر من الأول، ولهذا فإننا لا ننهاه عن النظر.

ويدل لهذا قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]. وجه الدلالة في الآية أن سب آلهة المشركين خير وواجب، فإذا كان يتضمن شرًّا أكبر منه

ترك سبهم، ولما كان سب آلهة المشركين يؤدي إلى أنهم يسبون المنزه عن كل عيب وهو الله ﷻ؛ يسبونه عدوًّا بغير علم ونحن إذا سببنا آلهتهم سببناها حقًّا بعلم؛ وسببناها عدلًا بعلم وليس عدوًّا بغير علم، لكن لما كان هذا يتضمن شرًّا أكبر نهى الله عنه.

وقد مر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وصاحب له بجماعة من التتار يشربون الخمر ويسكرون، وكان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لا تأخذه في الله لومة لائم فقال له صاحبه: لماذا لم تنههم؟ قال: هم الآن يشربون الخمر وضررهم على أنفسهم، لكن لو نهيناهم وصاروا منتبهين، ذهبوا يقتلون رجال المسلمين، ويأخذون أموالهم، ويعتدون على أعراضهم(٦٩٢)، وهذا أعظم ضررًا من شربهم الخمر، فتركهم يشربون الخمر حتى لا يعتدوا على المسلمين، وهذا من فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا واضح عند التأمل، وليس فيه إشكال.

والحاصل: أنه يشترط ألا يتحول المنكر إلى ما هو أنكر منه، فإذا كان كذلك حرم النهي؛ لأن كونه ينتقل إلى مفسدة أعظم هذا حرام.

فالشروط إذن هي:

أولًا: العلم بأن هذا منكر.

ثانيًا: العلم بحال الرجل وأنه ارتكبه وهو منكر في حقه.

ثالثًا: العلم بأنه ارتكب منكرًا، وهذا غير العلم بأنه ارتكب منكرًا في حقه.

رابعًا: ألا يتغير إلى أنكر منه، فإن تغير إلى أنكر منه فإنه لا يجوز أن ينكر.

وقول بعض العلماء رحمهم الله: لا إنكار في مسائل الاجتهاد، مبني على ما ذكرنا من الشروط؛ وذلك لأن المسائل الاجتهادية ليس فيها إنكار ما دام يسوغ فيها الاجتهاد، أما ما لا يسوغ فيه الاجتهاد فإنه يُنكر على فاعله، ولو قال: لقد أدى بي اجتهادي إلى كذا وكذا، يقال: لا محل للاجتهاد والنص في هذا صريح.

فلو قال قائل في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[المائدة: ٣]. لا حرج في أكل ميتة

---

(٦٩٢) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، لابن القيم الجوزية(٣/ ٥) ط. دار الجيل.

الظبي والأرنب لأن الله تعالىٰ قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]. بعد أن قال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١]. فيكون معنىٰ الآية حرمت عليكم الميتة من بهيمة الأنعام، وزعم أنه مجتهد في ذلك؟

فيجاب عليه بأن هذا لا يسوغ فيه الاجتهاد؛ لأن العلماء رحمهم الله مجمعون علىٰ أن جميع الميتات حرام، وما لا يسوغ فيه الاجتهاد لو زعم فاعله أنه مجتهد فيه، قلنا له: لا قبول.

والذين أنكروا صفات الله ﷻ إما كليَّةً أو جزئيَّةً، ننكر عليهم. فإذا قالوا: هذا اجتهادنا، وعقولنا ترفض أن تكون لله عين، أو يد، أو وجه، أو قدم، نقول: إن المرجع في الأمور الغيبية إلىٰ النقل المجرد لا إلىٰ العقول، فالشيء الغيبي عنك كيف تحكم عقلك فيه؟! ثم هو شيء غيبي أيضًا لا يمكن إدراكه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. فهذا لا يسوغ فيه الاجتهاد، ثم أين الاجتهاد في هذا في عهد الصحابة ﷺ أو التابعين؟

وعلىٰ ذلك فقول بعض العلماء: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد» ليس علىٰ إطلاقه، بل المراد ما يمكن أن يجتهد فيه، وأما ما لا يمكن: ففيه الإنكار.

الشرط الخامس: «القدرة»، وفي ذلك يقول المؤلف: **«لكن شرطه أن يأمن»** فيشترط للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القدرة، وهذا شرط في جميع العبادات، ودليل ذلك قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وقول الله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله تعالىٰ في المسألة الخاصة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقول النبي ﷺ: **«إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»**[٦٩٣]، وقول النبي ﷺ في المسألة الخاصة لعمران بن حصين: **«صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلىٰ جنبك»**[٦٩٤].

---

(٦٩٣) أخرجه البخاري، كتاب: الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، برقم (٧٢٨٨)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، برقم (١٣٣٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٩٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجمعة، باب: إذا لم يستطع قاعدًا صلىٰ علىٰ جنب، برقم (١١١٧)، وغيره من

إذن الدليل على هذه المسألة من القرآن قواعد وأمثلة، فالقواعد: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. والأمثلة: مثل الحج قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. وفي السنة: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبك**»، وهناك أيضًا أمثلة أخرى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]. و﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]. وذكر الله الهجرة وتوعد على من تركها: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (٩٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٨، ٩٩].

والمهم أن هذه القاعدة لها أمثلة في القرآن والسنة، ومن جملة ذلك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه لابد فيه من الاستطاعة؛ فمن لم يستطع أن يأمر وينهى سقط عنه؛ إما لكونه رجلًا عاجزًا عن القول والإشارة، أو لكونه قيل له: إنك إن أمرت بمعروف أو نهيت عن المنكر قصصنا لسانك أو سجناك، فهذا عاجز تسقط عنه الواجبات.

إذن شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خمسة؛ شرط عام في كل عبادة وشروط خاصة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، **والشرط العام**: هو القدرة، ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**شرطه أن يأمنا**».

❁ قوله: رَحِمَهُ اللَّهُ «فَاصْبِرْ»:

الصبر: حبس النفس عن التسخط وعن الإحجام، فلا تحجم ولا تتسخط، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: في سورة لقمان: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]. فلابد من صبر.

وإنما أمر الله بالصبر عند ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إشارة إلى أن الآمر

=

حديث عمران ابن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والناهي سوف يلقىٰ الأذىٰ، وربما يلقىٰ الضرر، فيقال للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر مثلًا: هذا متشدد، هذا مطوع، ويقال هذا علىٰ سبيل السخرية، وسيتكلم الناس عليه بكلام كثير.

فموقف الآمر الناهي في ذلك كله هو الصبر، وليعلم أنه ما أوذي أذية في ذلك إلا كتب الله له فيها أجرًا، وقربه إلىٰ العاقبة الحميدة؛ لأن الله تعالىٰ قال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩].

وكلما اشتد الأذىٰ قرب الفرج، ومعنىٰ قرب الفرج: أن يفرج الله عنه معنىٰ وحسًا، أما التفريج حسًا فظاهر؛ بأن يزول عنه الكبت والمنع والأذىٰ، وأما معنًىٰ -وهو أهم- فبأن يشرح الله صدره، ويعطيه الطمأنينة في قلبه، ويصبر ويحتسب، ويرىٰ العذاب في ذات الله عذبًا.

ويقال إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لما حبسوه وأغلقوا عليه الباب، قال: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما يصنع أعدائي بي؛ إن حبسي خلوة، ونفي سياحة، وقتلي شهادة»؛ أي حال يفعلونها بي فهي خير لي.

وهذا أيضًا مما يفرج الله به عن الإنسان إذا كبت وأوذي وعذب في ذات الله، فمن أقوىٰ التفريج عنه أن يشرح الله صدره لما وقع عليه، وكأن شيئًا لم يكن.

لذا نقول للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر: اصبر علىٰ الأذىٰ فالفرج قريب، ولا تيأس من رحمة الله، أنت تقاتل بسيف الله، وإنك تدعو بدعوة الله، فاحتسب، ولو شق عليك نفسيًّا أو جسميًّا فاصبر واصبر.

❁ **قوله**: «وَزِلْ بِاليَدِ وَاللِّسَانِ...»:

زل أصلها: أزل، «**المنكر واحذر من النقصان**»: هذه مرتبة أخرىٰ غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه هي مسألة التغيير، والتغيير ليس كالأمر والنهي.

ولكي يتبين لنا الفرق بين الأمر أو النهي والتغيير نضرب مثالًا بشخص رأىٰ آخر معه

زمَّارة من آلات اللهو؛ يزمر بها ويرقص عليها، فقال له: يا فلان اتق الله، هذا حرام ولا يحل، فهذا نسميه نهيًا عن المنكر، وإذا جاءه مرة أخرىٰ فرآه أيضًا معه الزمارة فأخذها وكسرها، فهذا يسمىٰ تغييرًا، إذن فمقام المغير أقوىٰ من مقام الآمر والناهي.

وكذلك إذا رأيت رجلًا لا يصلي مع الجماعة مع وجوبها عليه، فقلت له: يا أخي اتق الله وأقم الصلاة مع المسلمين، فهذا يسمىٰ أمرًا بالمعروف، ثم إذا جئت مرة ثانية ووجدته لم يخرج من بيته فقرعت الباب عليه، فإذا أبىٰ كسرت الباب ثم جررته إلىٰ المسجد، فهذا تغيير.

لكن هذا الأخير ليس كل أحد يطيقه علىٰ خلاف الأول، فكل أحد يطيقه إلا ما ندر، ولهذا جاء التعبير النبوي «**فإن لم تستطع**» ولم يأت حديث واحد فيه: «مروا بالمعروف فإن لم تستطيعوا» فدل ذلك أن التغيير شيء والأمر شيء آخر.

❁ **قوله**: « فَاصْبِرْ وَزِلْ بِاليَدِ وَاللِّسَانِ »:

واليد في وقتنا هذا لا تكون إلا من ذي سلطان، وإنما كان الأمر كذلك؛ لئلا يصبح الناس فوضىٰ.

وعلىٰ كل حال فنحن نقول: إن التغيير شيء لا يكون إلا من ذي سليطان وهو حق؛ لأنه لو جعل التغيير باليد لكل إنسان لأصبح من رأىٰ ما يظنه منكرًا منكرًا عنده، فأتلف أموال الناس من أجل أنه منكر، فمثلًا يرىٰ بعض الناس أن المذياع منكر، فإذا مر هذا برجل قد فتح المذياع يسمع الأخبار، وقلنا غير باليد، فإنه يكسر المذياع مع أنه ليس له حق في أن يكسره.

فلو جعل التغيير في وقتنا الحاضر لغير ذي سلطان لأصبح الناس فوضىٰ، وتقاتل الناس فيما بينهم.

ومنذ سنوات حدث أن دخل حاج من الحجاج إلىٰ المسجد مطار جدة ومعه مذياع، فقام رجل حبيب طيب ينهىٰ عن المنكر أمام المصلين، وقال نعوذ بالله؛ يأتي أحدكم بالمذياع مزمار الشيطان ويجعله معه في المسجد... وهو مذياع فيه تسجيل. فهذا لعله يسمع أخبارًا

يسجلها تنفعه، فقام الحاج يتكلم كلامًا عظيمًا منبهرًا: هل هذا حرام؟! نحن جئنا لنحج ولا نبتغي الحرام.

فقلت لهم: اطمئنوا فإنه حلال إن شاء الله، لكن إياكم أن تفتحوه على الأغاني والموسيقى، فإن هذا حرام، أما الأخبار والقرآن والحديث فهذا ليس فيه شيء، فالقرآن والحديث طيب والأخبار من الأمور المباحة، فأقول: إن بعض الناس يظن ما ليس منكرًا منكرًا، فلو قلنا: غير باليد، كسر هذا المذياع أو المسجل أو الذي يرى أنه منكر.

ولهذا نقول: الإزالة باليد أو التغيير باليد في الوقت الحاضر لا يكون إلا من ذي سلطان، والسلطان من أعطاه ولي الأمر صلاحية في ذلك، وعلى هذا فرجال الحسبة الموجودون عندنا يكون لهم السلطة.

❁ **قوله:** «فَاصْبِرْ»:

اصبر أمر بالصبر؛ لأن المقام يحتاج إلى الصبر ولهذا قال الله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧].

... وزل باليـــــد واللـــــسان لمنكـــر واحـــذر مـــن النقـــصان

هذه مراتب التغيير غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد سبق أن هناك ثلاث مراتب؛ الدعوة، والأمر، والنهي، والتغيير.

فالدعوة: أن يدعو الإنسان إلى الله ﷻ ترغيبًا وترهيبًا، دون أن يوجه أمرًا معينًا لشخص معين، **والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** هو ما يوجه إلى شخص معين أو طائفة معينة وما أشبه ذلك، لكن فيه أمر؛ افعلوا، اتركوا.

فلو قام رجل بعد صلاة الظهر مثلًا يدعو الناس، ويرشدهم إلى الله؛ يبين الحق ويرغب فيه ويبين الباطل ويحذر منه، فإن هذا يقال: إنه داعٍ إلى الله، ولو رأينا رجلًا يقول لشخص: يا فلان افعل كذا، يا فلان اتق الله، اترك كذا؛ فإن هذا آمرٌ وناهٍ.

أما التغيير: فهو أن يغير الإنسان منكرًا بنفسه، بأن يكون دعا صاحب المنكر إلى تركه

ولكن أبىٰ، أو أمر تارك المعروف أن يفعله ولكن أبىٰ، فهذا يغير؛ بأن يضرب ويحبس ويكسر آلة اللهو وما أشبه ذلك.

وقد قيد الرسول ﷺ التغيير، ولم يقيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال: «**والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذون علىٰ يد السفيه ولتأطرنه علىٰ الحق أطرًا**»[٦٩٥]، وما قال: إن استطعتم، لكن قال: «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه**»[٦٩٦].

إذن فالتغيير غير الدعوة والأمر أو النهي؛ فالتغيير فيه سلطة وقدرة. والأب في بيته داعٍ آمر مغير؛ لأنه له سلطة، ورجل الحسبة في المجتمع داعٍ وآمر ومغير، لكن ليس التغيير لكل أحد، فما كل أحد يستطيع أن يغير، فقد يغير الإنسان ويلحقه من الضرر ما لا يعلمه إلا الله، بل يلحق غيره أيضًا ممن لم يشاركه في التغيير كما هو الواقع.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «**زل باليد**»؛ أي: غير باليد، فإن لم تستطع قال: «**واللسان**»، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ رتبها ترتيبًا محليًا لا لفظيًا، فلم يأت بثم الدالة علىٰ الترتيب، أو بالفاء، أو ما أشبه ذلك، لكن تقديم بعضها علىٰ بعض يدل علىٰ الترتيب، ولهذا قال النبي ﷺ: «**إن الصفا والمروة من شعائر الله أبدأ بما بدأ الله به**»، مع أن الله قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨]. ولم يقل ثم المروة. إذن **فالأول**: التغيير باليد، **والثاني**: التغيير باللسان.

والتغيير باللسان ليس أن تقول: يا فلان لا تفعل هذا اتق الله، بل أن تنتهره، وأن تريه سلطة وقدرة واستعلاءً بالحق، فهذا التغيير باللسان.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لمنكر واحذر من النقصان**»: «النقصان»: هو أن تغير بالقلب؛

---

(٦٩٥) أخرجه أبو داود، كتاب: الملاحم، باب: الأمر، والنهي، برقم (٤٣٣٦)، والترمذي، كتاب التفسير، باب: من سورة المائدة، برقم (٣٠٤٧)، ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم (٤٠٠٦)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

(٦٩٦) سبق تخريجه.

لأنه أضعف الإيمان. لكن هل الإنسان يمكن أن يغير بالقلب؟، الجواب: نعم، يمكن؛ بالكراهة للمنكر وعدم مخالطة فاعليه، لقول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] إنكم إذن -أي إذا قعدتم- مثلهم.

فإذا فرضنا أن قومًا يلعبون الشطرنج ومعهم رجل صالح، فقال: يا قوم اتقوا الله، هذا حرام لا يجوز، قالوا: لن ندع هذا، فلا يجوز أن يجلس معهم، لكنهم إذا قالوا له: إن خرجت سنفعل بك كذا وكذا فجلس؛ فلا يأثم لأنه مكره علىٰ الجلوس، فإن قال: أنا لم أكره علىٰ الجلوس لكن أخشىٰ إن ذهبت أن يقع بيني وبينهم عداوة، فإننا نقول له: وليكن، إنك إذا عاديتهم لله، فإنه لا يضرك، فإن قال: أخشىٰ أن يقع بيني وبينهم قطيعة رحم، فنقول: لا يقع بينك وبينهم قطيعة رحم، صلهم أنت فإن صلة الرحم من قبلك ممكنة، وليست متعذرة، وأنت إذا وصلتهم وهم يقطعونك فكأنما تسفهم المل، كما جاء في الحديث(٦٩٧).

فالحاصل: أن التغيير له ثلاث مراتب؛ **الأول**: باليد **والثاني**: باللسان **والثالث**: بالقلب، ومعنىٰ التغيير بالقلب: الكراهة وعدم المخالطة.

قوله: « وَمَنْ »:

شرطية، و«**فقد**»: جواب الشرط، «**عما له قد ارتكب**»: في بعض النسخ «عن ما» وهذا غلط؛ لأن الذي يقرؤها علىٰ هذا يحسبها عن ماله.

قوله: « وَمَنْ نَهَىٰ عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ... »إلخ:

أي: عن الذي هو يرتكبه، وهنا يقصد المؤلف أن من ينهي عن شيء وهو يرتكبه، فإنه

---

(٦٩٧) أخرجه مسلم، كتاب: البر والصلة، والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطعها، برقم (٢٥٥٨)، وأحمد (٢/ ٣٠٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﵁.

فعل ما يدعو إلى العجب.

فمثلًا إذا نهى الإنسان عن شيء يرتكبه، مثل أن يرى رجلًا يتعامل بالربا فيقول له: يا فلان اتق الله ولا تتعامل بالربا، فإن الربا من كبائر الذنوب، وهو نفسه له محل يتعامل بالربا فيه، هذا عجب، وهذا يقضي به العجب.

إذ كيف ينهى عن شيء هو يفعله؟! ولو كان باطلًا ما فعله، وإن فعله وهو يعتقد أنه باطل فهو سفيه، لقول الله تبارك وتعالى في بني إسرائيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]. وقال تعالى لهذه الأمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]. فهذا من كبائر الذنوب.

ولهذا «**يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار حتى تندلق أقتاب بطنه -يعني أمعاءه- فيدور عليها كما يدور الحمار على رحاه، فيجتمع إليه أهل النار فيقولون: يا فلان مالك؟! ألست تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟! فيقول: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه وأنهاكم عن المنكر وآتيه**»[٦٩٨]، وهذا وعيد شديد -نسأل الله العافية- وفضيحة وعار، وكذلك يكون هو أول من تسعر به النار يوم القيامة. نسال الله العافية. ويقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

والمهم أن الإنسان الذي يأتي بشيء ينهى عنه، هذا أتى مما به يقضي العجب، أو بما به يقضي العجب، إذ كيف يأمر بما لا يفعل أو ينهى عما يفعل.

وإتيان المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا البيت أو بهذا الحكم بعد ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يفيد أن من فعل ذلك لا يسقط عنه الأمر والنهي، فلو كان مبتلى بهذا الأمر ويفعله فلينته عنه، ولو أن إنسانًا مبتلى بشرب المخدرات، وشارب المخدرات لا يكاد يقلع، وهو ينهى الناس عن المخدرات، فلا يقال له: ما دمت أنك تفعل اسكت، بل نقول له: انه الناس.

---

(٦٩٨) سبق تخريجه.

إذن لا يُسقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون الإنسان مخالفًا؛ لأنه إذا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع المخالفة؛ يكون قد ترك واجبين؛ **الأول**: ترك المعصية التي يفعلها، **والثاني**: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فنقول: وإن كنت لا تفعل المعروف فأمر به، وإن كنت تفعل المنكر فإن فعلك إياه لا يسقط عنك النهي عنه. فانه عنه.

فإذا قال قائل: كيف أنهىٰ عنه وأعرض نفسي للفضيحة وللوعيد في قول النبي ﷺ بأنه يلقىٰ في النار فتندلق أقتاب بطنه(٦٩٩).

فالجواب: إنما ذكر النبي ﷺ ذلك تحذيرًا من أن يأمر الإنسان ولا يفعل أو أن ينهىٰ ويفعل، وليس مراده أن يحذر من أن يأمر بما لا يفعل وأن ينهىٰ عما يفعل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ «فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا...»:

ولم يقل: فلو اعتنىٰ بنفسه؛ يعني وترك الآخرين؛ لأن البداية لها نهاية، فيبدأ أولًا بنفسه ثم بغيره، وهذه هي الحكمة وهذا هو الترتيب الصحيح.

لكن لو أصر هو علىٰ فعل المعصية فلا يمنعنه ذلك من ترك النهي عنها.

وبهذا يكون قد انتهىٰ الكلام علىٰ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأتت الخاتمة، نسأل الله حسن الخاتمة.

• قال العلامة ابن فوزان:

قوله: «وَقَالَ قَوْمٌ: عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ»:

عرفنا أن حق الراعي المسلم علىٰ الرعية السمع والطاعة إلا في المعصية، حتىٰ ولو ظلم، ولو جار، ولو فسق ما لم يصل إلىٰ حد الكفر، فلا يجوز الخروج عليه، فإذا خرج من الإسلام وارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام فإنه لا تصح إمامته، أما ما دام أنه باقٍ علىٰ الإسلام ولو كان مرتكبًا لمعاصٍ تقتضي الفسق، كأن يرتكب كبيرة من كبائر الذنوب دون الشرك ودون الكفر فإنه

---

(٦٩٩) سبق تخريجه.

تجب طاعته، لما في طاعته من المصالح، ولما في الخروج عليه من المضار، التي هي أضعاف أضعاف الصبر عليه مع معصيته، وما خرجت رعية علىٰ ولي أمرها إلا كان عاقبة ذلك الشر، وهذا مجرب في التاريخ.

وهذا خلافًا للخوارج: الذين يرون الخروج علىٰ الإمام إذا ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب دون الكفر، يرون الخروج عليه ويعتبرون هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ليس أمرًا بالمعروف، ولا نهيًا عن المنكر، بل هذا هو المنكر ذاته؛ لأنه نقض البيعة والثورة علىٰ ولي الأمر يلزم عليها من المفاسد، وسفك الدماء، واختلال الأمن، وتسلط الأعداء أشد مما يفعله الإمام من المنكر الذي هو دون الشرك.

فلا شك أن ارتكاب أخف المفسدتين لدفع أعلاهما واجب، وهذا باب معروف في الإسلام، فلا شك أن فعله معصية ومفسدة، لكن الخروج عليه أشد من تلك المعصية، وفسقه عليه إثمه، أما إذا خرجوا عليه صار النقص علىٰ المسلمين، أما معاصيه هو فنقصها عليه هو.

وهذا باب عظيم ينبغي معرفته؛ لأن مذهب الخوارج: هو الخروج علىٰ الأئمة. فقد خرجوا علىٰ عثمان وقتلوه. وخرجوا علىٰ علي بن أبي طالب وقتلوه، وهم في كل ذلك يزعمون أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. وماذا حصل بخروجهم علىٰ عثمان من سفك الدماء، ومن الفتن ومن الشرور ماذا حصل علىٰ الأمة من الويلات؟ كله بسبب هذه التصرفات الهوجاء.

والآن هناك نابتة علىٰ مذهب الخوارج من شباب المسلمين مع الأسف يتبنون هذا المذهب، ويرون أن الإمام إذا حصل منه مخالفة فليس له بيعة وليس له إمامة ولم يعلموا أنه لما ذكر النبي ﷺ الفتن في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: **«قال حذيفة: ما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم قال: وإن لم يكن لهم إمام ولا جماعة؟ قال: تعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض علىٰ أصل شجرة حتىٰ يأتيك الموت وأنت علىٰ ذلك»**[٧٠٠] فإذا كانت المخالفة من

---

(٧٠٠) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، برقم (٣٦٠٦)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، برقم(١٨٤٧) وغيرهما من =

ولي الأمر لا تقتضي الكفر فلا يجوز الخروج عليه ونقض البيعة؛ لأن هذا مذهب الخوارج أهل الضلال ومن شاركهم من المعتزلة، ويظنون أن هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يدرون أن هذا هو المنكر، بل هذا أشد المنكر؛ لأن الخروج على ولي الأمر وتشتيت المسلمين، والإخلال بالأمن هذا هو المنكر العظيم.

وليس بلازم أن يكون الخروج على ولاة الأمور أن يكون بالسيف، بل الكلام الذي يتكلمون به في ولاة الأمر ويسبونهم فيه، هذا خروج عليهم؛ لأن هذا بسبب في النهاية الثورة ويسبب شق عصا الطاعة، والشر أوله كلام. فلا يجوز هذه الأمور؛ لأنها تسبب شرورًا على المسلمين، فيجب الفقه في هذا الأمر والتفقه في هذا الباب؛ لأنه باب عظيم.

فالمسلمون الآن في حاجة إلى دراسة أحكام مسألة الإمامة وأحكام الإمامة، وما يلزم من طاعة ولاة الأمر، وما يترتب على مخالفتهم، والخروج عليهم من الشرور ليعلموا أنها لا تجوز هذه الأمور ولا يقرها الإسلام، ولا يقرها دين ولا عقل.

لا يجوز الخروج على الإمام، ولو ظلم، ولو جار، ولهذا قال ﷺ: «**اسمع وأطع ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك**»[٧٠١] ولما سُئل عن الولاة الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، قالوا: يا رسول الله أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة**»[٧٠٢] ولما ذكر ما يحصل من الأئمة من الأشياء التي ينكرونها عليهم سألوه ماذا يعملون معهم؟ قال: «**اسمعوا وأطيعوا ما لم تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله عليه برهان**»[٧٠٣] فما دام الأمر دون الكفر فلابد من السمع والطاعة.

=

حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٧٠١) السابق.

(٧٠٢) أخرجه مسلم، كتاب: الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم، برقم (١٨٥٥)، وغيره من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه.

(٧٠٣) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، برقم (٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارات لأهله، برقم (١٧٠٩)، وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

والتكفير اليوم سهل على ألسنة كثير من الجهال، وهذا فيه خطر على الفرد والجماعة.

فالأمر مهم جدًّا خصوصًا في هذا الزمان الذي حصل فيه ما حصل من ظهور مذهب الخوارج، وحصل فيه ما حصل من الكلام السيئ في حق ولاة أمور المسلمين وذكر معايبهم في المجالس وعلى المنابر. مما يئول في النهاية إلى القتال؛ لأن الشر أوله كلام ثم يتطور إلى أن يكون سلاحًا.

فيجب على طلبة العلم وعلى أهل الخير أن يبينوا هذا الأمر، وأن ينشروه في الناس وأن يحذروا من مبادرات هؤلاء الجهلة أو الذين لهم أغراض يريدون أن يشقوا عصا الطاعة، وأن يفرقوا كلمة المسلمين؛ وإما لأنهم جهال؛ وإما لأن لهم غرضًا سيئًا فيجب الحذر منهم.

۞ **قوله**: «وَاعْلَمْ بِأَنَّ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا»:

ذكر فيما سبق أن القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صلاحيَّات الإمام، أو من ينيِّبه الإمام؛ أعني: الإنكار باليد، أما الإنكار باللسان والإنكار بالقلب فهذا حسب استطاعة العبد، لكن الإنكار باليد وإزالة المنكر باليد هذا إنما هو من صلاحيَّات الإمام أو من يكله الإمام إليهم من رجال الحسبة.

والمعروف المراد به: كل طاعة لله ﷻ، فكل ما أمر الله به فإنه معروف، سمي معروفًا؛ لأن الفطر السليمة تعرفه ولا تنكره، **والمنكر**: هو كل ما نهي عنه سمي منكرًا؛ لأن الفطر السليمة تستنكره. هذا هو المعروف والمنكر. وأعظم ما أمر الله به التوحيد، وأعظم ما نهى الله عنه الشرك.

«**واعلم بأن الأمر والنهي معًا**»: لا يكفي أمر بالمعروف فقط، أو نهي عن المنكر فقط. لابد من اجتماع الاثنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن الله ذكرهما مقترنين في القرآن: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ﴿الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢].

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

فهما مقترنان، لا يكفي الأمر بالمعروف فقط، ولا يكفي النهي عن المنكر فقط، بل لابد منهما، ولهذا قال الناظم: «معًا»؛ أي: مقترنان.

قوله: «فرضا كفاية على من قد وعى»: حكمهما أنهما فرض كفاية، وإذا قام بهما من يكفي سقط الإثم عن الباقين وإن تركه الكل أثموا، والله -جلا وعلا- قال: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾[آل عمران: ١٠٤]

فإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وإذا لم يقم به أحد فإن الجميع يأثمون ويستحقون العقاب من الله سبحانه وتعالى، فلابد من وجود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قوله: « عَلَىٰ مَنْ قَدْ وَعَىٰ »:

أي: على من عنده معرفة بالمعروف ومعرفة بالمنكر، فلا بد أن يكون من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر صاحب علم وبصيرة يعرف ما هي الأشياء التي يؤمر بها والأشياء التي ينهى عنها بدليل من الكتاب والسنة، وأما إذا كان جاهلًا لا علم عنده فإنه لا يصلح للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه قد يأمر بمنكر وينهى عن معروف، وقد يحلل حرامًا ويحرم حلالًا بسبب جهله، فلابد أن يكون عنده فقه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

«على من قد وعى»؛ يعني: عرف ما هو المعروف وما هو المنكر، وكان عنده علم بذلك.

قوله: « وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعيَّنَا... »:

إذا لم يكن هناك من يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن عنده أهلية فإنه يكون فرض عين عليه، فإذا قيل لك: متى يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين؟ فتقول: إذا لم يقم به من يكفي، وكان عند الإنسان أهلية علمية بذلك، فإنه يكون فرض عين عليه.

قوله: « لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَأْمَنَا »:

أي: يأمن أن لا يترتب عليه ضرر إما بقتل أو بضرب أو بغير ذلك، فإذا كان يترتب عليه ضرر فإنه لا يلزمه ذلك إلا من باب الصبر والاحتساب، إذا أراد أن يقوم به ولو جرى عليه ما

يجري محتسبًا، أما أنه يجب عليه فلا.

❁ قوله: «فَاصْبِرْ وَزِلْ بِاليَدِ وَاللِّسَانِ...»:

اصبر على ما ينالك في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، لابد أن يلاقي من الناس أذى فعليه أن يصبر ويحتسب الأجر؛ لأن الناس لن يمدحوه ولا يرونه على الصواب. يريد الناس منه أن يسير على ما يهوون وإلا فإنهم سيلومونه ويتكلمون فيه، فيجب أن يصبر على ما يلقى، قال -جل وعلا-: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ [العصر: ١-٣]. فقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]. أي: على ما ينالهم من جراء ذلك؛ لأن الذي يأمر وينهى لابد أن يصيبه شيء مما يكره، فعليه أن يصبر، قال لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]. الذي ليس عنده صبر لا يستطيع أن يستمر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

«وزل باليد واللسان»: مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بينها النبي ﷺ بقوله: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»[٧٠٤] فيجب إنكار المنكر على كل أحد، ولا يعذر أحد فيه لكنه بحسب استطاعته، إن كان له سلطة فإنه يزيل المنكر بيده، وإذا لم يكن له سلطة وعنده القدرة على البيان للناس والموعظة والدعوة فإنه ينكر بلسانه، بأن يعظهم ويذكرهم ويخوفهم بالله، ويبين لهم أن هذا أمر لا يجوز، وإذا لم يكن عنده سلطة ولا عنده علم ومعرفة، أو كان عنده علم ومعرفة لكن يترتب عليه ضرر لو أنكر أو تكلم فإنه لا يجب عليه بل ينكره بقلبه.

---

(٧٠٤) سبق تخريجه.

❁ **قوله**: « وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ »:

احذر أن تنتقل من مرتبة إلى المرتبة التي بعدها وأنت عندك قدرة على المرتبة التي انتقلت منها، إذا كان عندك قدرة باليد لا يكفي اللسان، إن كان عندك قدرة باللسان وليس عندك قدرة باليد يجب عليك باللسان، وإذا لم يكن عندك هذا ولا هذا تنكره بقلبك، وهذا لا يعجز عنه أحد. وإذا أنكرته بقلبك اعتزلت أهله وابتعدت عنهم، أما أن تبقى مع العصاة ومع الأشرار وتقول: أنا أنكر بقلبي فهذا لا يجوز لك؛ لأنه لو كان عندك إنكار بقلبك ما بقيت معهم.

❁ **قوله**: « وَمَنْ نَهَىٰ عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ...»:

هذا مما يجب على الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر:

أولًا: عرفنا أنه يجب عليه أن يكون عالمًا بما يأمر به وما ينهى عنه.

ثانيًا: أن يكن فاعلًا لما يأمر به، متجنبًا لما ينهى عنه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[البقرة: ٤٤]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف: ٢،٣]. وجاء في الحديث أن الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يعمل أنه من أول من تسعر بهم النار يوم القيامة، يلقى في النار حتى تندلق أقتابه؛ يعني: تخرج أمعاؤه، ويجتمع أهل النار فيقولون: يا فلان ألم تكن تنهانا عن المنكر وتأمرنا بالمعروف؟ فيقول: بلى ولكنني كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه وأنهاكم عن المنكر وآتيه(٧٠٥).

فلا يليق بمسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهو يخالف ذلك، بل أول ما يبدأ بنفسه.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله	**عار عليك إذا فعلت عظيم**
ابدأ بنفسك فانهها عن غيِّها	**فإذا انتهت عنه فأنت حكيم**

(٧٠٥) سبق تخريجه.

❁ **قوله:** « فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا...»:

نعم يبدأ بنفسه أولًا ويذودها عن الشر والمنكر ويكون قد أفاد نفسه وأنقذها من عذاب الله.

وليس من شرط الذي يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر ألا تقع منه مخالفة، وأن يكون كاملًا ولا مخالفة عنده، إذا كان عنده مخالفة فإنه يتوب إلىٰ الله، ولكن لا يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقول: أنا عندي كذا وكذا فيجمع بين جريمتين: **أولًا**: الوقوع في المعصية، **وثانيًا**: تركه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فعليه أن يتوب مما عنده من النقص، ويقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإلا لو لم يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر إلا إنسان كامل لتعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه لا يوجد أحد كامل، لا يوجد عنده نقص.



الخاتمة
(نسأل الله تعالى حسن الخاتمة)
في ذكر الأدلة وما يتعلق بها

١٨٤ - مَدَارِكُ العلُومِ فِي العِيَانِ ... مَحْصُورَةٌ فِي الحَدِّ وَالبُرْهَانِ

١٨٥ - وَقَالَ قَوْمٌ: عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ... حِسٌّ وَإِخْبَارٌ صَحِيحٌ وَالنَّظَرْ

١٨٦ - فَـ«الحَدُّ» وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ ... وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهِمِ

١٨٧ - وَشَرْطُهُ طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ ... أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَـ«التَّام» اسْتَبِنْ

١٨٨ - وَإِنْ يَكُنْ بِـ«الجِنْسِ» ثُمَّ الخَاصَّهْ ... فَذَاكَ رَسْمٌ فَافْهَمِ المُحَاصَّهْ

١٨٩ - وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَا ... فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الهِجَا

١٩٠ - فَإِنْ يَقُمْ بِنَفْسِهِ فَـ«جَوْهَرُ» ... أَوْ لَا فَذَاكَ عَرَضٌ مُفْتَقِرُ

١٩١ - وَالجِسْمُ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَيْنِ ... فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ المَيْنِ

١٩٢ - وَمُسْتَحِيلُ الذَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنِ ... وَضِدُّهُ مَا جَازَ فَاسْمَعْ زَكَنِي

١٩٣ - والضِّدُّ والخِلَافُ والنَّقِيضُ ... وَ المِثْلُ وَ الغَيْرَانِ مُسْتَفِيضُ

١٩٤ - وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقُ ... فَلَمْ نُطِلْ بِهِ وَلَمْ نُنَمِّقُ

١٩٥ - وَالحَمْدُ للهِ عَلَى التَّوْفِيقِ ... لِمَنْهَجِ الحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ

١٩٦ - مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ ... وَالنَّصِّ فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ

١٩٧ - لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ ... مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي

١٩٨ - وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا ... إِلَّا النَّبِيَّ المُصْطَفَى مُبْدِي الهُدَى

١٩٩ - صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطْرٌ نَزَلْ ... وَمَا تَعَانَى ذِكْرَهُ مِنَ الأَزَلْ

٢٠٠ - وَمَا انْجَلَى بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ ... وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ وَالدُّهُورُ

٢٠١ - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا ... مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوعِ الصَّفَا

٢٠٢- وَتَـابِعٍ وَتَـابِعٍ لِلتَّـابِعِ ... خَيْرِ الـوَرَىٰ حَقًّـا بِـنَصِّ الـشَّارِعِ

٢٠٣- وَرَحْمَـةُ اللهِ مَـعَ الرِّضْـوَانِ ... وَالـبِرِّ وَالتَّكْـرِيمِ وَالإِحْـسَانِ

٢٠٤- تُهْـدَىٰ مَـعَ التَّبْجِيـلِ وَالإِنْعَـامِ ... مِنِّـي لِـمَثْوَىٰ عِـصْمَةِ الإِسْـلَامِ

٢٠٥- أَئِمَّـةِ الـدِّينِ هُـدَاةِ الأُمَّـةِ ... أَهْـلِ التُّقَـىٰ مِـنْ سَـائِرِ الأَئِمَّـةِ

٢٠٦- لَا سِـيَّمَا أَحْمَـدَ و الـنُّعْمَانِ ... وَ مَالِـكٍ مُحَمَّـدِ الـصِّنْوَانِ

٢٠٧- مَـنْ لَازِمٌ لِكُـلِّ أَرْبَـابِ العَمَـلْ ... تَقْلِيـدُ حَـبْرٍ مِـنْهُمُ فَاسْـمَعْ تَخَـلْ

٢٠٨- وَمَـنْ نَحَـا لِـسُبْلِهِم مِـنَ الـوَرَىٰ ... مَـا دَارَتِ الأَفْـلَاكُ أَوْ نَجْـمٌ سَرَىٰ

٢٠٩- هَدِيَّـةٌ مِّنِّـي لِأَرْبَـابِ الـسَّلَفْ ... مُـجَانِبًا لِلْخَـوْضِ مِـنْ أَهْـلِ الخَلَـفْ

٢١٠- خُـذْهَا هُـدِيتَ وَاقْتَـفِ نِظَـامِي ... تَفُـزْ بِـمَا أَمَّلْـتَ وَالـسَّلَامِ

* الشرح *

● **قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِعٍ:**

في ذكر الأدلة وما يتعلق بها. وهي قسمان: مفردات ومركبات.

فالدليل المفرد: كالعلم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في أحواله إلىٰ وجود الصانع والمركب، كقولنا العالم ممكن، وكل ممكن يحتاج في وجوده إلىٰ مؤثر، وهذا عند الأصوليين.

وأما عند المناطقة: فلا تكون إلا مركبة، وقد وضحت ذلك في حواشي «رسالة الآداب».

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ:

❁ **قوله:** « مَدَارِكُ العلُومِ فِي العِيَانِ...»:

المدارك جمع مدرك -بضم الميم- مصدر ميمي؛ بمعنىٰ: الإدراك، مصدر أدرك الشيء بالشيء، حاول إدراكه به.

والإدراك: وصول النفس إلىٰ المعنىٰ بتمامه، والمراد المدرك بالعقول.

والعلوم: جمع علم، وهو حصول صورة الشيء في الذهن. وينقسم إلىٰ قسمين: تصور وتصديق، وكل منهما إما ضروري أو نظري.

فالتصور: حصول صورة الشيء في الذهن من غير حكم عليه بنفي ولا إثبات كإدراك الإنسان، والتصديق: إدراك أن النسبة واقعة، أو ليست بواقعة؛ أي: الإذعان لذلك كإدراك أن زيدًا كاتب، أو ليس بكاتب، وما أوصل إلىٰ التصور يسمىٰ (قولًا شارحًا) ومنه الحد، وما أوصل إلىٰ التصديق يسمىٰ (حجة) ومنه البرهان.

«**في العيان**»؛ أي: المشاهدة، «**محصورة**»: في شيئين، «**في الحد**» ويكون تامًّا وناقصًا علىٰ ما سيأتي، «**و**»: في، «**البرهان**»: وهو الحجة والدليل. وفي الحديث: «**الصدقة برهان**»[(٧٠٦)].

قال العلامة ابن رجب: البرهان: هو الشعاع الذي يلي وجه الشمس، ومنه حديث أبي موسىٰ: «**إن روح المؤمن تخرج من جسده لها برهان كبرهان الشمس**»[(٧٠٧)] ومنه سميت الحجة القاطعة برهانًا لوضوح دلالتها علىٰ ما دلت عليه، فكذلك الصدقة برهان علىٰ صحة الإيمان؛ أي: إيمان صاحبها لطيب نفسه بإخراجها.

والبرهان عند علماء المنطق: قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين الذي هو اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير.

«**وقال قوم**»: بل مدارك العلوم «**عند أصحاب النظر**»؛ أي: الفكر والتدقيق، والبحث والتحقيق، والنظار من المتكلمة والمنطقيين، وعلماء الأصول ثلاثة:

أحدها: «**حس**»؛ أي: ما يدرك بأحد الحواس الخمس، وهي جمع حاسة؛ بمعنىٰ: القوة الحاسة؛ أي: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

---

(٧٠٦)أخرجه مسلم، كتاب: الطهارة، باب: فضل الوضوء، برقم (٢٢٣)، والترمذي، كتاب: الدعوات، باب: (٨٦)، برقم (٣٥١٧)، وأحمد (٥/ ٣٤٣)، وغيرهم من حديث أبي مالك الأشعري ﷺ.

(٧٠٧)أورده ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢١٨). وانظر: «مجموع الفتاوىٰ»(١٥/ ٢٣٥)،(٢٤/ ٢٥، ٢٧٦)، و«الفتاوىٰ الكبرىٰ»(٢/ ٦)،(٣/ ١٢)، و«الروح» لابن القيم(١/ ١٠٤).

والثاني: «**إخبار صحيح**» ثابت رجيح مطابق للواقع وهو نوعان:

أحدهما: المتواتر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، ومصداقه وقوع العلم من غير شبهة، وهو موجب للعلم الضروري، كالعلم بالملوك الماضية، والأمم الفانية، والبلدان النائية، كوجود مكة وبغداد.

والثاني: خبر الرسول المؤيد بالمعجزة الخارقة المقرونة بالتحدي، فيوجب العلم الاستدلالي، وإنما كان استدلاليًّا لتوقفه على الاستدلال، واستحضار أنه خبر من ثبتت رسالته بالمعجزة، وكل خبر هذا شأنه فهو صادق، ومضمونه واقع، والعلم الثابت بخبر الرسول يشابه الثابت بالضرورة، كالمحسوسات والمتواترات في التيقن والثبات.

والثالث: «**النظر**»؛ أي: الفكر الذي يطلب به علم أو ظن، وهو ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول.

والحاصل: أن أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، والعقل.

❁ **قوله**: «فَالحدُّ»:

أي: إذا علمت ما تقدم من التمهيد، وطلبت تعريف الحدِّ، فالحد في اللغة: المنع، ومنه سمي البواب حدادًا؛ لأنه يمنع من يدخل الدار، وسمي التعريف حدًّا لمنعه الداخل فيه من الخروج عنه، والخارج عنه من الدخول فيه.

❁ **قوله**: «وَهُو أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ...»:

جملة معترضة بين المبتدأ الذي هو الحد، والخبر الذي هو وصف محيط. وإنما كان أصلًا للعلوم؛ لأن من لا يحيط به علمًا لا ينتفع بما عنده.

والحد في الاصطلاح: «**وصف محيط**» بموصوفه. «**كاشف**»؛ أي: مميز للمحدود عن غيره. «**فافتهم**»: أمر بالفهم من باب الافتعال، وبناؤه للمطاوعة غالبًا نحو: فهمته فافتهم، والفهم: إدراك معنى الكلام بسرعة، وأسقط هذا القيد بعض العلماء؛ لأن من سمع كلامًا ولم يدرك معناه إلا بعد شهر أو أكثر يقال له: فهمه، ولكن السرعة قيد في الفهم الجيد، وقيل: الفهم: جودة الذهن من جهة

تهيئته لاقتباس ما يرد عليه من المطالب، والذهن: قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء.

❁ قوله: «وَشَرْطُهُ...»[٧٠٨]:

أي: شرط كون الحد صحيحًا. «طرد»؛ أي: كلما وجد الحد وجد المحدود، فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المحدود فيكون مانعًا.

«وعكس»؛ أي: كلما وجد المحدود وجد الحد، فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود، فيكون جامعًا.

وترتيب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس هو مذهب الجمهور، وعكس ذلك بعض العلماء.

«وهو»؛ أي: الحد. «إن أنبا»؛ أي: دل وكشف «عن الذوات»؛ أي: ذاتيات المحدود الكلية المركبة، إما مطابقة[٧٠٩] كقولنا في تعريف الإنسان: جسم نام حساس متفكر بالقوة، أو تضمنًا نحو: حيوان ناطق، أو مطابقة في البعض وتضمنًا في البعض، نحو: جسم نام حساس ناطق، أو حيوان متفكر بالقوة «فـ»: هو الحقيقي «التام»، ويكون الحد التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للشيء الواحد حدان تامان، وقيل: بلى، والخلاف مشهور.

ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل، فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدًّا ناقصًا.

---

(٧٠٨) الشرط: وهو ما يلزم من إنتفائه إنتفاء الحكم، كالإحصان مع الرجم والحول في الزكاة؛ فالشرط ما لا يوجد للشروط مع عدمه ولا يلزم أن يوجد عند وجوده، وقيل: الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة.

انظر في تعريف الشرط: «المطلع على أبواب المقنع» (١/ ٥٤) ط.المكتب الإسلامي، و«أنيس الفقهاء» (١/ ٨٤) ط. دار الوفاء.

(٧٠٩) المطابقةُ: هي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، وقيل: هي اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له؛ أما لو دل اللفظ على جزئه فيسمى تضمينًا.

انظر في تعريف المطابقة: «معجم مقاليد العلوم» ، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي (١/ ١٠١)ط. مكتبة الآداب، و«التعريفات»، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني(١/ ١٤٠)، بتصرف يسير. ط دار الكتاب العربي.

❁ **قوله:** « اسْتَبِنْ »:

تتمة للبيت، وفيه الأمر بطلب البيان، والكشف عن حقيقة الحد، وقد ذكر الحد التام. وأما الناقص فهو الذي لم يذكر فيه جميع الذاتيات، ويكون بالفصل وحده إن قلنا بجواز التعريف بالمفرد، كقولنا: ناطق في تعريف الإنسان، أو بالجنس البعيد، والفصل القريب كجسم ناطق في تعريفه أيضًا.

❁ **قوله:** « وَإِنْ يَكُنْ بِالْجِنْسِ ثُمَّ الْخَاصَّةْ... »:

«**وإن يكن**» الحد مركبًا «**بالجنس**»؛ أي: من الجنس القريب «**ثم الخاصة**»، كحيوان ضاحك في تعريف الإنسان. «**فذاك**»؛ أي: المركب من الجنس القريب والخاصة «**رسم**» تام، أما كونه رسمًا؛ فلأن الرسم لغة: الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها، وأما كونه تامًّا فلمشابهة الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب، وقيد بأمر مختص.

ويشترط في تمام الرسم تقديم الجنس علىٰ الخاصة، فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسمًا ناقصًا، وأما الرسم الناقص: فهو ما يكون بالخاصة فقط، كقولنا: ضاحك في تعريف الإنسان إن قلنا بجواز التعريف بالمفرد، أو بالجنس البعيد، والخاصة نحو: الإنسان جسم ضاحك.

أما كونه رسمًا فلما مر، وأما كونه ناقصًا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام.

والخاصة تكون للجنس: كالمشي للحيوان، وتكون للنوع: كالضحك للإنسان، وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس، وتكون لازمة ومفارقة: كالضاحك بالقوة، والفعل للإنسان.

«**فافهم المحاصة**» -بضم الميم فحاء مهملة فألف فصاد مدغمة في مثلها: المقاسمة- والمراد: افهم التقسيم المذكور للحد والرسم وكون كل منهما تامًّا وناقصًا لتكون علىٰ بينة من ذلك. والله أعلم.

تنبيه:

ما ذكره الناظم هنا بعض الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات، ونذكرها جميعها علىٰ سبيل الاختصار الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه،

والكليات خمس، ووجه الحصر أن الكلي إما أن يكون: تمام الماهية، أو جزء لها، أو عرضًا لها.

الأول: النوع كالإنسان.

والثاني: إن كان مساويًا لها فالفصل كالناطق أو أعم منها، فالجنس كالحيوان.

والثالث: إن خصها فالخاصة وإلا فالعرض العام، وبقية التفصيل يطلب من محله في كتب المنطق، وفيما ذكرناه كفاية للنبيه.

❁ **قوله**: « وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ... »:

أي: من الحواس الخمس الظاهرة التي لا شك فيها ولا آفة تعتريها. فإنكاره قبيح جدًّا، إذ هو مجرد مكابرة، كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة، وهل الحواس الخمس تستقل بالإدراك أو لابد في إدراكها من العقل قولان، ويدل للأول: أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها، ويدل للثاني: أن الإنسان إذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئًا.

وذهب قوم إلىٰ أن الحس لا يفيد يقينًا لغلطه في أمور، والرد عليهم في ذلك معلوم مشهور.

«**و**» كذا ما يدرك بـ «**حجا**»: كإلىٰ، وهو العقل. «**فنكره**»؛ أي: إنكاره ورده بعدم الوثوق به. «**جهل قبيح**»: متناه في القبح.

«**في الهجا**»؛ أي: في الشكل والمثل، يقال: هذا علىٰ هجا هذا؛ أي: علىٰ شكله؛ أي: قبيح في العادة المستمرة ومردود عند أهل التحقيق.

قال العلامة نجم الدين بن حمدان في «نهاية المبتدئين»: كل مؤد إلىٰ حقيقة ثابتة تعلم عقلًا أو حسًّا، فإنكاره سفسطة[٧١٠]. انتهىٰ.

---

(٧١٠) السوفسطائية: هم الذين ينفون العلم وينفون حقائق الاشياء كلها، وهم مبطلوا الحقائق ومن لا يقول بمحسوس ولا معقول.

انظر في ذلك: «الفرق بين الفرق»، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي(١/ ٣١١)ط. دار الآفاق الجديدة، و«الفصل في الملل والنحل»، لابن حزم الظاهري (١/ ١٤)ط.مكتبة الخانجي، و«الملل والنحل» للشهرستاني(٢/ ٤)ط.دار المعرفة.

❁ قوله: «فَإِنْ يَقُم بِنَفْسِهِ...»:

«فإن يقم»: ذلك الشيء، «بنفسه»؛ أي: بذاته، ومعنىٰ قيامه بذاته عند المتكلمين أن يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء آخر.

وعند الفلاسفة: معنىٰ قيام الشيء بذاته استغناؤه عن محل يقومه، فلا يخلو القائم بنفسه من أحد أمرين: إما أن يكون مركبًا من جزئين فصاعدًا -وهو الجسم كما يأتي الكلام عليه- أو غير مركب.

فإن قام بنفسه وكان غير مركب من جزئين «ف»: هو، «جوهر»، والجوهر: ما شغل حيزًا وقام بنفسه وحمل بعض الأعراض، ولم يقبل انقسامًا لا فعلًا، ولا وهمًا، ولا فرضًا، وهو الجزء الذي لا يتجزأ.

وعند الفلاسفة: لا وجود للجوهر الفرد؛ أي: الجزء الذي لا يتجزأ. ووافقهم كثير من المحققين كما تقدم في الباب الأول.

وزعمت الفلاسفة أن الجسم متركب من الهيولىٰ والصورة «أو لا»: يقوم بنفسه. «فذاك»: الذي لا يقوم بنفسه «عرض مفتقر» إلىٰ محل يقوم به ويحمله.

قلت: تقسيم المعلوم[٧٠٠] إلىٰ جوهر وعرض، هو ما عليه أكثر الفلاسفة، وقد أثبت بعضهم قسمًا ثالثًا ليس بجوهر ولا عرض، وسموه بالجوهر المجرد لتجرده عن المادة وعلائقها، وجعلوا منه العقول العشرة، وأيضًا تقسيم المعلوم إلىٰ جوهر وعرض، إنما المراد به المعلوم الحادث.

والأعراض تسعة والجوهر واحد، ويسمىٰ المجموع: المقولات العشر.

وقد نظمها بعضهم بقوله:

زيد الطويل الأزرق ابن مالك ... في بيته بالأمس كان متكي
بيده غصن لواه فالتوىٰ ... فهذه عشر مقولات سوىٰ

فزيد: إشارة إلىٰ مقولة الجوهر. والطويل: لمقولة الكم. والأزرق: لمقولة الكيف. وابن

(٧٠٠) والمراد بالمعلوم هنا: المعلوم الحادث.

مالك. لمقولة الإضافة. وفي بيته: لمقولة الأين. وبالأمس: لمقولة المتىٰ. وكان متكي: لمقولة الوضع. وبيده غصن: لمقولة الملك. ولواه: لمقولة الفعل، فالتوىٰ: لمقولة الانفعال.

والثلاثة الأول: أمور وجودية عند المتكلمين والحكماء، والسبعة الأخيرة من الأمور الوجودية عند الحكماء، ومن النسب والإضافات عند المتكلمين، وتحقيق ذلك يعلم من كتب الحكمة.

۞ **قوله:** «وَالجِسْمُ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَيْنِ...»:

«والجسم ما»؛ أي: شيء. أو الذي **«ألف»**؛ أي: ركب، «من.. جزئين[٧١٢] **فصاعدًا»**؛ أي: أكثر. يعني: ذاهبًا إلىٰ جهة الصعود والارتفاع عن اثنين، فيكون أقل ما يتركب من جزئين، ولا حد للكثرة.

«فاترك حديث»؛ أي: كلام، **«المين»**؛ أي: الكذب. وأراد بهذا الرد علىٰ من قال: إنه لا يتركب من أقل من ثلاثة[٧١٣]، وعلىٰ من قال: إنه لا يتركب من أقل من ثمانية، وعلىٰ النظام القائل: إن الجسم مؤلف من أعراض اجتمعت.

۞ **قوله:** «وَمُسْتَحِيلُ الذَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنِ...»:

أي: المستحيل لذاته غير ممكن ولا مقدور، إذا لو تعلقت به القدرة لصار ممكنًا؛ لأنها لا تتعلق إلا بالممكنات كما سبق.

«وضده»؛ أي: ضد المستحيل. **«ما»**؛ أي: الذي **«جاز»** وجوده وعدمه.

فالحاصل: أن الواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل: ما لا يتصور في العقل وجوده، والممكن ما جاز وجوده وعدمه؛ يعني: قبل إيجاده، وتقدم الكلام علىٰ ذلك في الباب الأول.

---

(٧١٢) أي: الطول والعرض.

(٧١٣) أي: الطول والعرض والعمق.

«**فاسمع زكني**»؛ أي: علمي. قال في القاموس: زكنه كفرح وأزكنه علمه، وفهمه، وتفرسه، وظنه، أوالزكن: ظن بمنزلة اليقين عندك.

❁ **قوله**: «**والضِّدُّ والخِلَافُ والنَّقِيضُ...**»:

«**والضد**»؛ يعني: مع ضده، فالضدان هما ما امتنع اجتماعهما في محل واحد في زمن واحد كالسواد والبياض، والحركة والسكون.

«**والخلاف**»؛ أي: الخلافان يجتمعان ويرتفعان، كالحركة والبياض في الجسم الواحد.

«**والنقيضان**»: لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم المضافين إلىٰ معين واحد.

«**والمثلان**:» ما قام أحدهما مقام الآخر وسد مسده، كبياض وبياض.

وأما المتشابهان: فهما اللذان يتقاربان إما في الصورة، وإما في المعنىٰ، وإما في السبب الذي تعلق به وجودهما، ونحو ذلك مما تقع به المشابهة.

«**والغيران**»: هما المختلفان، وقيل: هما الموجودان اللذان يمكن أن يفارق أحدهما الآخر بوجه.

وكل علم ذلك محقق عند أهل هذا الفن، وعند المناطقة مستفيض استفاضة ظاهرة لا تخفىٰ علىٰ أحد له اعتناء بتحصيل هذه العلوم العقلية، وما ذكره الناظم في هذين البيتين هو بعض ما ذكره ابن حمدان في آخر «النهاية»، ونذكره هنا نقلًا عن «مختصر النهاية» المسمىٰ: «قلائد العقيان» للعلامة البلباني قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصل

المعلومات: أما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وخلافان يجتمعان ويرتفعان، أو ضدان لا يجتمعان ويرتفعان لاختلاف الحقيقة، أو مثلان لا يجتمعان ويرتفعان لتساوي الحقيقة، وكل شيئين حقيقتاهما إما مستاويتان يلزم من وجود كل وجود الأخرىٰ وعكسه، أو متباينتان، لا يجتمعان في محل واحد، أو إحداهما أعم مطلقًا، والأخرىٰ أخص مطلقًا توجد إحداهما من وجود

كل أفراد الأخرىٰ بلا عكس، أو إحداهما أعم من وجه والأخرىٰ أخص من وجه توجد كل مع الأخرىٰ وبدونها. انتهىٰ.

ولم يذكر الغيرين اكتفاء بذكر الخلافين، وقد يتعذر ارتفاع الخلافين لخصوص حقيقة كونها خلافين، كذات واجب الوجود -تعالىٰ وتقدس مع صفاته- وقد يتعذر افتراقهما كالخمسة مع الفردية، والجوهر مع الألوان ونحو هذا وهو كثير، لكن لا تنافي بين إمكان الافتراق والارتفاع بالنسبة إلىٰ الذات، وتعذر الارتفاع بالنسبة إلىٰ أمر خارجي عنها، وهذا الذي ذكرناه كله بالنسبة إلىٰ ممكن الوجود.

أما الله تعالىٰ وصفاته، فلا يقال بإمكان رفع شيء منها لتعذر رفعه بسبب وجوب وجوده.

❁ قوله: « وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقُ... »:

«**وكل هذا**» المذكور وأضعافه مما لم يذكر «**علمه**» مشهور عند المحصلين «**محقق**»، وحيث كان كذلك فلنقتصر علىٰ هذا المقدار الذي ذكرناه.

«**فلم تطل به**»؛ أي: بذكره. «ولم ننمق»: من التنميق وهو التحسين والتزيين، إذ المقصود: إنما هو ذكر أمهات مسائل العقائد السلفية، وقد ذكر الناظم منها ما يروي الغليل، ويشفي العليل رحمه الله تعالىٰ.

ثم ختم أرجوزته بحمد الله تعالىٰ، كما بداها به إلا أن بين الحمدين فرقًا.

فالأول: حمد لذات الله تعالىٰ وجميل صفاته.

والثاني: حمد لمقابلة النعمة العظيمة التي هي الإعانة علىٰ إكمال ما أراده .

❁ قوله: « وَالحَمْدُ للهِ عَلَىٰ التَّوْفِيقِ... ».

تقدم في أول الكتاب معنىٰ الحمد، والفرق بينه وبين الشكر، والتوفيق ألَّا يكلك الله إلىٰ نفسك، والخذلان ضده، وهو أن يخلي بينك وبينها.

«**لمنهج**»، أي: طريق «**الحق**» الذي هو الحكم المطابق للواقع.

«**علىٰ التحقيق**»: وهو إيقاع الأشياء في محالها وردها إلىٰ حقائقها.

❁ قوله: «مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَىٰ الحَدِيثِ...»:

«مسلمًا»: حال من معمول التوفيق؛ أي: الحمد لله علىٰ توفيقي لمنهج الحق حال كوني مسلمًا، «لمقتضىٰ الحديث»، أي: لما يقتضيه الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ، وأما الأحاديث الضعيفة -إما لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها- فلا يجوز أن يقال بها ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها كما صرح بذلك الإمام الموفق وغيره.

«والنص» الصريح، أي: القرآني: وقد قدم الحديث مراعاةً للقافية، وفي نسخة «كالنص» فحينئذٍ «النص» هو المقدم.

«في القديم والحديث». يعني: أن هذا معتقده في أول أمره وآخره، فهو رَحِمَهُ اللهُ من أول نشأته سلفي الاعتقاد معتصم بحبل الله قولًا وعملًا واعتقادًا.

❁ قوله: «لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ...»:

«لا أعتني»؛ أي: لا أعول ولا يهمني ولا يعنيني ولا أقول «بغير قول السلف» وهم: النبي ﷺ وأصحابه، وأفضل الأصحاب: الخلفاء الراشدون الذين حضَّ ﷺ علىٰ اتباعهم بقوله: **«فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»**.

ومن السلف: الأئمة المجتهدون الذين يقولون الحق، وبه كانوا يعدلون، ثم من تبعهم بإحسان وقفا أثرهم عاملًا بطريقتهم إلىٰ آخر الزمان، لم يغير ولم يبدل ما كانوا يقولون ويعتقدون، وهؤلاء هم الذين أراد عليه الصلاة والسلام بقوله: **«ما أنا عليه وأصحابي»**.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله سره- في «الفتوىٰ الحموية»: بعد كلام مهم مفيد: ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فإن هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة.

كيف يكون هؤلاء المتأخرون؟ لاسيما والإشارة بالخلف إلىٰ ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف علىٰ نهاية أقدامهم بما انتهىٰ إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلَّا واضعًا كف حائر ... علىٰ ذقن أو قارعًا سن نادم

وقال: فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة، ومن حذا حذوهم علىٰ طريقة السلف، إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف: هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

وإن طريقة الخلف: هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا علىٰ طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

قلت: وبهذا الكلام تعلم خطأ من قال: إن مذهب السلف هو تفويض المعنىٰ المراد من الآيات والأحاديث الدالة علىٰ الصفات الإلهية، مع تنزيهه سبحانه وتعالىٰ عن الجارحة. وهذا هو التأويل الإجمالي. ويُنشد علىٰ ذلك بيت اللقاني:

وكل نص أوهم التشبيها ... أوّله أو فوض ورم تنزيها

فقد برأ الله تعالىٰ السلف من هذين القولين اللذين لم يقم عليهما دليل، وإنما قام علىٰ خلافهما، وأما قوله:«مع تنزيهه تعالىٰ عن الجارحة»؛ فهو حق لا ينازع فيه مسلم، وقد دل عليه القرآن قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. [الشورى:١١]. فمذهب السلف إنما هو الإثبات لا التفويض الذي هو أول درجات التعطيل وقد قال الناظم فيما سبق:

فعقدنا الإثبات يا خليلي ... من غير تعطيل ولا تمثيل

وهذا معنىٰ كلام الإمام مالك ﵁ حيث قال في جواب من سأله عن الاستواء: الاستواء معلوم والكيف مجهول، فلو كان مذهب السلف التفويض لكان الاستواء مجهولًا لا معلومًا، كما قاله إمام دار الهجرة، وما أحسن ما قيل:

فيا لك من آيات حق لو اهتدىٰ ... بهن مريد الحق كن هواديا

ولكن علىٰ تلك القلوب أكنة ... فليست وإن أصغت تجيب المناديا

قال شيخ الإسلام بن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في «الفتاوىٰ الحموية»: وكانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا أميين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله، ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة.

ثم أطال شيخ الإسلام الكلام بما يملأ القلب نورًا وإيمانًا كعادته ﵁.

فالحاصل: أن الناظم من أول نشأته سلفي الاعتقاد، كما قال «**موافقًا أئمتي**» من أهل الأثر، «**وسلفي**» في ذلك من كل إمام همام.

❁ **قوله**: «وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا...»:

أي: بما أشرت إليه من اقتفاء الأئمة «**مقلدًا**» لهم في اعتقادي من غير نظر في الدليل بل نظرت كما نظروا وسبرت كما سبروا.

قلت: وهذه طريقة العلماء والفضلاء يتتبعون الأدلة، ويتعرفون مآخذ العلماء، سواء في ذلك ما يتعلق بالاعتقاد أو العمل، وبحثهم عن الدليل لم يخرجهم عن كونهم مقلدين، بل هم بأنفسهم يعترفون بالتقليد للأئمة المجتهدين -رضي الله تعالىٰ عنهم- في المسائل الفرعية.

وأما الأمور الاعتقادية فلا يجوز فيها تقليد أحد «**إلَّا النبي المصطفىٰ**» من سائر العالم.

«**مبدي**»؛ أي: مظهر «**الهدىٰ**» بالدلائل الواضحة.

❁ قوله: « صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللهُ... »:

«صلىٰ عليه الله» تعالىٰ «ما قطر نزل»؛ أي: مدة دوام نزول الأمطار، «و» صلىٰ وسلم عليه «ما تعانىٰ» المعتنون «ذكره من الأزل» في الأعصار الخالية، فإنه لم يخل زمان من ذكره والتنويه بشرعه ومبعثه، إلىٰ أن جاء إبَّانُ رسالته، فظهرت شمس نبوته علىٰ سائر كواكب النبوات فانخسفت، وبهرت رسالته سائر المقالات فانطمست.

❁ قوله: « وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ... »:

«و» صلىٰ الله وسلم عليه، «ما انجلىٰ»؛ أي: تفرق وزال وانكشف «بهديه» المشرق اللامع. «الديجور»؛ أي: الظلمة، «و» ما بهديه عليه الصلاة والسلام، «راقت»؛ أي: صفت «الأوقات»: جمع وقت وهو المقدار من الدهر، وأكثر ما يستعمل في الماضي «و» ما راقت «الدهور»: جمع دهر، وهو الزمان الطويل والأمد الممدود.

❁ قوله: «وآله...»:

أي: وصلىٰ الله وسلم علىٰ آل النبي المصطفىٰ؛ أي: أتباعه علىٰ دينه كما هو اختيار الإمام أحمد في مقام الدعاء. وقيل: أقاربه الأدنون من بني هاشم وبني المطلب، وهو اختيار الإمام الشافعي «وصحبه»، وهو كل من اجتمع بالنبي ﷺ، مؤمنًا به ومات علىٰ الإيمان وقد تقدم تعريف الصحب والآل في أول الكتاب.

«أهل»؛ أي: أصحاب. «الوفا»؛ أي: الوافين بما أمروا به.

«معادن التقوىٰ»: المعادن جمع معدن -بكسر الدال- قال الأزهري: سمي معدنًا لعدون: ما أنبته الله فيه؛ أي: لإقامته فيه وأحرىٰ خلق الله تعالىٰ بإقامة التقوىٰ فيهم بعد أنبياء الله ورسله، هم أصحاب رسوله ﷺ ورضي عنهم.

والتقوىٰ، التحرز بطاعة الله تعالىٰ عن مخالفته وامتثال أمره واجتناب نهيه، وقد تقدم تعريفها بأبسط من هذا.

«وينبوع الصفا»: الينبوع بفتح التحتية، وسكون النون، وضم الموحدة، وبعدها واو ساكنة،

فعين مهملة، عين الماء أو الجدول الكثير الماء، كما في القاموس. والصفا. ضد الكدر.

فالصحابة الكرام ينبوع كل خالص من الكدر، نقي من غبار البدع، فمن ورد موردهم شرب زلالًا صافيًا، ومن زل عن نهجهم شرب ملحًا أجاجًا قذرًا، وصلىٰ الله تعالىٰ «و» سلم علىٰ «**تابع**» لهم بإحسان، «**وتابع للتابع**» علىٰ نهج الاستقامة والإتقان.

وهؤلاء القرون الثلاثة. «**خير الورىٰ**»؛ أي: الخلق، والمراد: أنهم أفضل هذه الأمة. «**حقًّا**»: مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره: أحق ذلك حقًّا «**بنص الشارع**»، يعني: النبي صلوات الله وسلامه عليه. وقد تقدم أنه ﷺ قال: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(٧١٤).

قال عمران بن حصين: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة. رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: «**خير أمتي القرن الذي بعثت فيه**»(٧١٥).

۞ **قوله**: « وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ...»:

«**ورحمة الله**»تعالىٰ «**مع الرضوان**»؛ أي: من الله تعالىٰ. «**والبر**»؛ أي: الشفقة والإحسان «**والتكريم**» لهم من فضله العميم، «**والإحسان**» إليهم من الله تعالىٰ؛ لأنهم أحسنوا عملًا، وأخلصوا قولًا وفعلًا، فيجازيهم بالإحسان لقوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠].

۞ قوله: « تُهْدَىٰ مَعَ التَّبجِيلِ وَالإِنْعَامِ...»:

«**تهدىٰ**» -بضم المثناة- أي: هذه الأمور. «**مع التبجيل**»؛ أي: التعظيم «**والإنعام**» من الملك المنعم المهيمن السلام.

«**مني**»؛ أي: بأن أسأل الله تعالىٰ أن يفعل ذلك بمنه وكرمه.

---

(٧١٤) سبق تخريجه.

(٧١٥) أخرجه مسلم، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٤)، وأحمد (٢/ ٢٢٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

«**المثوى**»؛ أي: منزل، ومقام «**عصمة**» أهل «**الإسلام**» من البدع المضلة، والعصمة: المنعة، والعاصم المانع. والاعتصام: الاستمساك بالشيء.

قوله: « أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأَمَّةِ...»:

«**أئمة**» أهل هذا «**الدين**» المتين، «**هداة الأمة أهل التقىٰ من سائر الأئمة**» لدلالتهم إياها علىٰ نهج الرسول، وكشفهم لهم عن معاني الكتاب والسنة.

قوله: « لَا سِيَّمَا أَحْمَدَ و النُّعْمَانِ...»:

قوله «**لاسيما**»: هذه الكلمة ليست من كلمات الاستثناء حقيقة، لكن ذكروها في بابه؛ لأن ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أولويته بالحكم مما قبله، ولا: نافية للجنس، وسيَّ؛ بمعنىٰ: مثل اسمها. وما بمعنىٰ: الذي. فما بعدها خبر لمحذوف وجوبًا لمشابهة لاسيما إلا، وهي لا تقع بعدها الجملة، ولهذه المشابهة؛ جاز حذف صدر صلة ما هنا، ولو لم تطل أو نكرة موصوفة، وخبر لا محذوف، فإذا قلت: جاءني القوم ولا سيما زيد، فالمعنىٰ: ولا مثل الذي أو رجل هو زيد موجود بين القوم الذين جاءوني؛ أي: بل هو أخص بي وأشد إخلاصًا في المجيء لي، ويجوز جعل ما زائدة وجرَّ ما بعدها بإضافة سيّ إليه وجعلها نكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزًا لها إن كان نكرة، وكذا إن كان معرفة علىٰ مذهب من يجوز تعريف التمييز، أو مفعولًا لفعل محذوف وجوبًا تقديره: أعني، والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية، إذا لا سيما مع ما بعدها جملة مستقلة.

«**أحمد**»: ابن محمد بن حنبل الشيباني سيدنا وإمامنا، وتقدمت ترجمته في صدر الكتاب. «**والنعمان**»: معطوف علىٰ ما قبله، وهو أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي إمام أهل العراق، وفقيههم بالاتفاق، وإمام أصحاب الرأي، ويقد أثنىٰ عليه الأئمة الكبار منهم عبد الله بن المبارك حيث قال:

لقد زان البلاد ومن عليها ... إمام المسلمين أبو حنيفة

بأحكام وآثار وفقه ... كآيات الزبور علىٰ صحيفة

فما في المشرقين له نظير ... ولا في المغربين ولا بكوفة

يبيت مشمرًا سهر الليالي ... وصام نهاره لله خيفة

فمن كأبي حنيفة في علاه ... إمام للخليقة والخليفة

وقد قال ابن إدريس مقالًا ... صحيح النقل في حكم لطيفة

بأن الناس في فقه عيال ... على فقه الإمام أبي حنيفة

وصان لسانه عن كل إفك ... وما زالت جوارحه عفيفة

يعف عن المحارم والملاهي ... ومرضاة الإله له وظيفة

وهو -رحمه الله تعالىٰ- من أبناء فارس، ولهذا يقول بعض الفضلاء في مدحه:

يا من علا في الاجتهاد مناره ... وبدر مذهبه غلا مقداره

لله درك من إمام أعظم ... يعزىٰ إلىٰ كسرىٰ الملوك نجاره

ولد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة ثمانين، وتوفي سنة مائة وخمسين رحمة الله تعالىٰ.

«**ومالك**» -بالجر والتنوين- معطوف علىٰ ما قبله، وهو الإمام السالك أحسن المسالك، إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن عامر التيمي وكنيته أبو عبد الله.

ولد في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة أربع، وقيل سنة ثلاث وتسعين، ومناقبه جمة أفردت بالتأليف وثناء الأئمة عليه معروف مشهور أخذ الرواية عن تسعمائة شيخ ثلاثمائة من التابعين، والبقية من أتباع التابعين، ولقد أحسن الحافظ السلفي إذ يقول في مدح أبي عبد الله الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ:

إمام الورىٰ في الشرع بالشرق مالك ... وبالغرب أيضًا في جميع الممالك

فمن يك سنيًّا وللشرع تابعًا ... وللعلم طلابًا عليه بمالك

ولما حضرته الوفاة تشهد، ثم قال: لله الأمر من قبل ومن بعد، فتوفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة الشريفة وعمره خمس وثمانون سنة، ودفن بالبقيع رَحِمَهُ اللهُ.

«**ومحمد**»: معطوف علىٰ ما قبله بإسقاط حرف العطف لإقامة الوزن. «**الصنوان**»؛ أي:

القرابة للنبي ﷺ فهو رضي الله عنه محمد بن إدريس بن العباس المطلبي الشافعي.

يجتمع نسبه مع رسول الله ﷺ في عبد مناف، ولد سنة خمسين ومائة، وكان جم المفاخر، منقطع النظير، اجتمع فيه من العلوم بكتاب الله، وسنة رسوله، وأقوال الصحابة، وآثارهم وأخبارهم وغير ذلك من معرفة كلام العرب، واللغة العربية والشعر، ما لم يجتمع بغيره، حتىٰ قرأ عليه الأصمعي مع اجتهاده بهذا الشأن أشعار الهذليين.

وقال الإمام أحمد: عرفنا ناسخ القرآن ومنسوخه لما جالسنا الشافعي.

قال الشافعي: حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر.

قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة. فأقام شهرًا ثم خرج إلىٰ مصر، وكان وصوله إليها سنة تسع وتسعين ومائة. قاله ابن خلكان. وكان الحميدي يقول: حدثنا سيد الفقهاء الشافعي.

توفي رحمه الله ورضي عنه بمصر سنة أربع ومائتين في شهر رجب.

❁ **قوله**: « مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ...»:

قوله: «**من**»؛ أي: الذين هم فهو مبتدأ. قال الشارح: خبره فرض «**لازم**» لا انفكاك عنه «**لكل**» واحد مكلف من «**أرباب**»؛ أي: أصحاب «**العمل**» الصالح ممن ليس فيه أهلية الاجتهاد المطلق.

«**تقليد حبر منهم**»؛ أي: من الأئمة الأربعة.

«**فاسمع**» نظامي وما أشرت إليه من لزوم كل مكلف لم يبلغ رتبة الاجتهاد تقليد أحد الأئمة الأربعة.

«**تخل**»؛ أي: تظن وتعلم ذلك حقًّا، وإنما قال: «**لكل أرباب العمل**»، ليحترز به عن التقليد في عقائد التوحيد من معرفة الله تعالىٰ، ونعوت ذاته وصفاته والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمسة، وجميع مسائل العبادات: إذ لا يعبد الله إلا بما شرع، فلا تقليد في شيء من ذلك، والتقليد لغة: وضع الشيء في العنق، وعرفًا: أخذ قول الغير من غير معرفة دليله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فليس المصير إلىٰ الإجماع تقليدًا؛ لأن الإجماع؛

دليل،ولذلك يقبل قول النبي ﷺ ولا يقال: تقليد بخلاف فتيا الفقيه. وقد اختلف العلماء في جواز التقليد في المسائل الفرعية الشرعية، فذهب جماعة من أهل العلم إلىٰ أنه لا يجوز مطلقًا.

قال الإمام الشوكاني في «إرشاد الفحول»: قال القرافي: مذهب مالك، وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد، وإبطال التقليد، وادعىٰ ابن حزم الإجماع علىٰ النهي عن التقليد.

قال ابن حزم: فهنا مالك ينهىٰ عن التقليد، وكذا الشافعي وأبو حنيفة، وقد روىٰ المزني عن الشافعي في أول مختصره: أنه لم يزل ينهىٰ عن تقليده وتقليد غيره.

وقال ابن عربي في الباب الثامن والثمانين من «الفتوحات»: والتقليد في دين الله لا يجوز عندنا لا تقليد حي ولا ميت.

وقال في «شرح الإقناع» عند قول الماتن فيما يشترط في القاضي وأن يكون سميعًا بصيرًا ناطقًا مجتهدًا إجماعًا، ذكره ابن حزم؛ ولأنهم أجمعوا علىٰ أنه لا يحل لحاكم ولا لمفتٍ تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي إلا بقوله؛ لأن فاقد الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد، والقاضي مأمور بالحكم بما أنزل الله؛ ولأن المفتي لا يجوز أن يكون عاميًّا مقلدًا. فالحاكم أولىٰ.

قال: لكن في «الإفصاح»: أن الإجماع انعقد علىٰ تقليد كل من المذاهب الأربعة، وأن الحق لا يخرج عنهم، ثم ذكر أن الصحيح في هذه المسألة أن قول من قال: إنه لا يجوز إلا تولية مجتهد، فإنه إنما عنىٰ به ما كانت الحال عليه قبل استقرار ما استقرت عليه هذه المذاهب.

وقال الإمام الموفق في خطبة «المغني»: النسبة إلىٰ إمام في الفروع كالأئمة الأربعة ليست بمذمومة، فإن اختلافهم رحمة، واتفاقهم حجة قاطعة. وقال أيضًا في الروضة، وأما التقليد في الفروع فهو جائز إجماعًا، وذهب جماعة من العلماء إلىٰ التفصيل، وهو أنه يجب التقليد علىٰ العامي ويحرم علىٰ المجتهد.

قال في «إرشاد الفحول»: وبهذا قال كثير من أتباع الأئمة الأربعة. قال: ولا يخفاك أنه إنما يعتبر في الخلاف أقوال المجتهدين وهؤلاء هم مقلدون، وليسوا ممن يعتبر خلافه؛ أي: لأنهم ليسوا من العلماء، وقد حكىٰ الإجماع علىٰ ذلك غير واحد. منهم: ابن القيم في «النونية» حيث

قال:

وإذا دعوناكم إلىٰ البرهان كا ... ن جوابكم جهلًا بلا برهان

نحن المقلدة الأولي ألفوا كذا ... آباءهم في سالف الأزمان

قلنا: فكيف تكفرون وما لكم ... علم بتكفير ولا إيمان؟

إذا أجمع العلماء أن مقلدًا ... للناس كالأعمىٰ هما إخوان

والعلم معرفة الهدىٰ بدليله ... ما ذاك والتقليد مستويان

وقال في فصل عقده لبيان الاستغناء بالوحي المنزل من السماء عن تقليد الرجال والآراء:

والعلم أقسام ثلاث ما لها ... من رابع والحق ذو تبيان

علم بأوصاف الإله وفعله ... وكذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه ... وجزائه يوم المعاد الثان

والكل في القرآن والسنن التي ... جاءت عن المبعوث بالقرآن

والله ما قال امرؤ متحذلق ... بسواهما إلا من الهذيان

قلت: وما ذكره صاحب «الإفصاح» -وهو عون الدين أبو المظفر يحيىٰ بن هبيرة- من أن الإجماع انعقد علىٰ تقليد كل واحد من المذاهب الأربعة، وأن الحق لا يخرج عنهم ربما يَرِدُ عليه ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله في بعض فتاويه: أما الثوري فله مذهب باقٍ إلىٰ اليوم بأرض خراسان، انتهىٰ.

وابن هبيرة متقدم علىٰ شيخ الإسلام، فإنه توفي سنة ستين وخمسمائة، وشيخ الإسلام توفي سنة سبعمائة وثمان وعشرين.

إذا عُلم هذا، فالواجب علىٰ كل مكلف إذا بلغه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، وفهم معنىٰ ذلك أن ينتهي إليه ويعمل به، وإن خالفه من خالفه، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ الآية [الأعراف: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ولا يخالف في هذا إلا

الجهال لجهلهم بالكتاب والسنة.

قال صدر الوزراء ابن هبيرة: إنه من مكائد الشيطان أن يقيم أوثانًا في المعنىٰ تبعد من دون الله، مثل أن يتبين له الحق فيقول: هذا ليس بمذهبنا، تقليد المعظم عنده قد قدمه علىٰ الحق.

وقد قام الإمام الشافعي كما في «فتح المجيد»: أجمع العلماء علىٰ أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد.

قال في «شرح الإقناع»: وفي المبدع قال أحمد في رواية المروذي: إذا سئلت عن مسألة لم أعرف فيها خبرًا، قلت فيها بقول الشافعي؛ لأنه إمام عالم من قريش، وهذا يدل علىٰ أن التقليد قبل بلوغ الحجة لا يذم، وإنما ينكر من بلغته الحجة وخالفها لقول إمام من الأئمة، فالواجب عليه الأخذ بالحجة كما تقدم، والله أعلم.

قوله: «وَمَن نَحَا...»:

أي: ورحمة الله تعالىٰ لمن نحا؛ أي: قصد. «**لسبلهم**»: جمع سبيل، وهو الطريق الواضح، «**من**» سائر «**الورىٰ**»؛ أي: الخلق. «**ما دارت الأفلاك**»، أي: مدة دوران الأفلاك، «**أو نجم سرىٰ**» أي: وتهدىٰ لهم الرحمة مدة دوام سري النجم.

قوله: «هَدِيَّةٌ...»:

أي: هذه هدية. أي: مهداة «**مني**» بعون الله تعالىٰ.

«**لأرباب**»؛ أي: أصحاب مذهب «**السلف**» وعقيدة أهل الأثر حال كوني «**مجانبًا**» في نظمي «**للخوض**» في التأويل العليل، كما هو أدب المتنطعين «**من أهل**» مذهب «**الخلف**» المخالف لمذهب السلف.

قوله: «[illegible]...»:

أي: هذه العقيدة «**هديت**» في اعتقادك. «**واقتفِ**»؛ أي: اتبع «**نظامي**»، فإنك إن فعلت ذلك «**تفز**». أي: تظفر، «**بما**»؛ أي: بالذي «**أملت**» من الخير. «**و**» تظفر بـ «**السلام**»؛ أي: الأمان من

التخليط في اعتقادك والخبط فيه خبط عشواء.

وإلىٰ هنا وقف جري القلم حيث تم النظام.

فالحمد لله أولًا وآخرًا فهو الأول، والآخر، والباطن، والظاهر، وهو بكل شيء عليم، والصلاة والسلام علىٰ خير الأنام نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه الكرام. وكان الفراغ من تبييضه ضحوة يوم الأربعاء سادس عشر جمادىٰ الآخرة سنة ألف وثلاثمائة وأربع وثلاثين علىٰ يد جامعه الفقير إلىٰ رحمة ربه: محمد بن عبد العزيز بن مانع الحنبلي مذهبًا، والسلفي اعتقادًا. غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، آمين رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين.

● قال العلامة ابن قاسم:

❁ قوله: « مَدَارِكُ العلُومِ فِي العِيَانِ »:

مدارك: جمع مَدْرك، وأدرك الشيء أحاط به؛ ومراده: المدرك بالعقول، جمع عقل؛ وهو لغة: المنع؛ **واصطلاحًا**: ما يحصل به التمييز بين المعلومات، وهو صفة، وهو الذي يسمىٰ عرضًا، وهو قائم بالنفس التي تعقل، متعلق بالقلب، وله اتصال بالدماغ، في ا العيان؛ أي: المشاهدة.

❁ قوله: « مَحْصُورَةٌ فِي الحَدِّ وَالبُرْهَانِ »:

أي: مدارك العلوم محصورة في شيئين لا ثالث لهما، ومقصورة عليهما: في الحد، يأتي الكلام عليه؛ والبرهان، وهو: الحجة والدليل، وهما الكتاب والسنة،؛ وقال المصنف: والبرهان عند أهل الميزان، قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج يقينيات. ا هـ.

وإذا كان القياس لا يفيد العلم، إلا بواسطة قضية كلية بإجماعهم، وامتنع أن يكون فيما ذكروه، من صورة القياس، ومادته، حصول علم يقيني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد علم بإجماعهم وبالعقل: أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية، القضايا التي هي عندهم مواد البرهان وأصوله، ليس فيها قضية كلية للأمور الموجودة، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية، إلا العقل المجرد، الذي يعقل المقدرات الذهنية، وإذا لم يكن في أصول برهانهم علم بقضية عامة، للأمور الموجودة، لم يكن في قياسهم

علم؛ ولذلك تناقضت أقيستهم في المطالب الإلهية، ولم يصلوا بها إلىٰ يقين؛ وغلبت عليهم الحيرة، لما يرونه من فساد أدلتهم.

وصورة القياس المذكورة، فطرية لا تحتاج إلىٰ تعلم، وإن كان فيه صحيح ففيه ما هو باطل، والحق الذي فيه من تطويل الكلام، وتكثيره بلا فائدة، وسوء التعبير وغير ذلك؛ والنافع منه فطري لا يحتاج إليهم فيه، وما يحتاج إليهم فيه ليس فيه منفعة، إلا معرفة اصطلاحهم.

ولاشك أن من حسن الظن بالمنطق والكلام وأهله، إن لم يكن له مادة من دين وعقل، يستفيد بها الحق الذي ينتفع به، وإلا أفسدوا عليه دينه وعقله؛ ومن نوَّر الله بصيرته، علم الفرق بين الطريقة العقلية السمعية الشرعية الإيمانية، والطريقة القياسية المنطقية الكلامية.

❁ **قوله:** «وَقَالَ قَوْمٌ: عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ...»:

وقال قوم منهم: بل مدارك العلم عند أصحاب النظر؛ أي: الفكر والتدقيق، والبحث والتحقيق عنده عفا الله عنه، وهم النظار من المتكلمين والمنطقيين، وعلماء الأصول ثلاثة.

أحدها: حس؛ أي: ما يدرك بأحد الحواس الخمس، السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

والثاني: إخبار صحيح ثابت مطابق للواقع؛ والخبر الثابت نوعان: **الأول:** خبر الرسول ﷺ الذي يجب الإيمان به وتطبيقه.

والنوع الثاني: الخبر الثابت علىٰ ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم علىٰ الكذب، كالعلم بالملوك الماضية.

والثالث: من مدارك العلم «النظر»؛ **أي:** الفكر الذي يطلب به علم أو ظن، وهو عندهم التأمل والتفكر، والاعتبار بمعرفة الحق من الباطل، وهو فكرة القلب وتأمله؛ وقد يصيب الناظر وقد يخطئ وهذا النظر صحيح، إذا كان في حق ودليل؛ وغالب نظرهم في دليل مضل، يصير في القلب بذلك اعتقادًا فاسدًا، وهو غالب شبهات أهل الباطل؛ والنظر المفيد للعلم: إنما هو أدلة الكتاب والسنة، والطالب للعلم بالنظر لا يحصل له ذلك، إن لم

ينظر في دليل شرعي، يفيده العلم بالمدلول عليه.

❁ **قوله**: «الحدُّ وَهُو أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ»:

الحد في اللغة: المنع؛ وقوله: وهو أصل كل علم؛ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر؛ وقال المصنف: لأن من لا يحيط به علمًا، لم ينتفع بما عنده، انتهىٰ، وعلوم بني آدم خاصتهم وعامتهم، حاصلة بدونه، فبطل قوله؛ كيف وهو: إنما حدث من مبتدعة المتكلمة، والفلاسفة، لما عربت الكتب اليونانية.

ولا يخلو تكلفهم له، إما في العلم فيتكلموا بغير علم، وإما في القول، فيتكلفون في بيانه ما هو حشو وعناء، وهذا من المنكر المذموم بالشرع والعقل، وأمر الله نبيه أن يقول: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[ص: ٨٦] . وفي «الصحيح»: «**من علم علمًا فليقل به ومن لم يعلم فليقل: لا أعلم**»[٧١٦] . وحرم الله في كتابه القول عليه بلا علم، وذم الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهؤلاء كلامهم في الحد غالبه من الكلام الكثير، الذي لا فائدة فيه، وكثير منه باطل، وقول بغير علم، وقول لخلاف الحق، ولاريب في استغناء الأنبياء وأتباعهم من العلماء والعامة عنه، ولم يعرف في القرون المفضلة؛ ولم يكن تكلفه من عاداتهم.

❁ **قوله**: «وصف محيط كاشف فافتهم»:

أي: وصف محيط بموصوفه، كاشف مميز للمحدود عن غيره؛ فحد الشيء الذي ينطبق علىٰ جميع أفراده، هو المانع الجامع؛ فافتهم: أمر من الفهم، وهو: إدراك معنىٰ الكلام.

❁ **قوله**: «وَشَرْطُهُ طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ...»:

أي: وشرط كون الحد صحيحًا طرد، ومعناه التلازم بالثبوت؛ **أي**: كلما وجد الحد وجد المحدود، وعكس؛ أي: كلما وجد المحدود وجد الحد، ويلزم منه: أنه كلما انتفىٰ الحد انتفىٰ

---

(٧١٦) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾[الروم: ٣٩]، برقم (٤٧٧٤)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين، وأحكامهم، باب: الدخان، برقم (٢٧٩٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود موقوفًا.

المحدود وقال شيخ الإسلام: الحد يجب طرده وعكسه. ا هـ. وهو؛ أي: الحد إن دل وكشف عن الذوات المحدودة، كما إذا قيل: ما الإنسان؟ قيل: حيوان ناطق، فهو الحقيقي التام، وهو الأصل عندهم، فاستبن؛ أي: اطلب البيان عن حقيقة الحد.

❁ **قوله:** «وَإِنْ يَكُنْ بِالجِنْسِ ثُمَّ الخَاصَّهْ...»:

أي: وإن يكن الحد مركبًا، من الجنس القريب، ثم الخاصة، كحيوان ضاحك، في تعريف الإنسان، فذاك الجنس المركب: من جنس قريب وخاصة، رسم تام؛ فافهم المحاصة؛ أي: التقسيم المذكور للحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وعامة حدودهم، هي من هذا الباب، حشو لكلام كثير، يبينون به الأشياء، وهي قبل بيانهم أبين منها بعد بيانهم.

فهي مع كثرة ما فيها من تضييع الزمان، وإتعاب الحيوان، لا توجب إلا العمىٰ والضلال، وتفتح باب المراء والجدال، إذ كل منهم يورد علىٰ حد الآخر، من الأسئلة ما يفسد به، ويزعم سلامة حده منه؛ ولا يسلم لهم حد لشيء من الأشياء، إلا ما يدعيه بعضهم، وينازعه فيه آخرون؛ فإن كانت الأمور لا تتصور إلا بالحد، لزم أن لا يكون إلىٰ الآن أحد عرف حد شيء من الأمور، ولم يبق أحد ينتظر صحته؛ لأن الذي يذكره يحتاج معرفته بغير حد، وهي متعددة، فلا يكون لبني آدم شيء من المعرفة، وهذه سفسطة، ومغالطة.

❁ **قوله:** «وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَا...»:

أي: وكل معلوم بحس من الحواس الخمس الظاهرة، التي لا شك فيها فإنكاره قبيح جدًّا، إذ هو مجرد مكابرة، وكذا ما يدرك عندهم بحجا، وهوالعقل، فإنكاره قبيح، في الهجا؛ أي: في الشكل والمثل، يقال: هذا علىٰ هجا هذا، أي: شكله؛ أي: قبيح في العادة المستمرة، ومردود عند أهل الكلام والمنطق.

وهم كما قال تعالىٰ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. وأما أهل السنة والجماعة، فلا يردون إلا ما خالف الكتاب والسنة، والعقل المقبول

عندهم، ما وافق الشرع؛ فإن النقل الصحيح، الصريح، يوافقه العقل الصحيح.

❁ **قوله:** « فَإِنْ يَقُم بِنَفْسِهِ فَجَوْهَرُ...»:

أي: فإن يقم ذلك الشيء بنفسه؛ أي: بذاته، فلا يخلو: إما أن يكون مركبًا من جزأين فصاعدًا، وهو الجسم، أو لا، فجوهر، وهو العين الذي لا يقبل الانقسام، أو لا يقوم بنفسه، فهو عرض مفتقر إلى محل يقوم به.

❁ **قوله:** « وَالجِسْمُ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَينِ...»:

أي: والجسم هو ما ركب من جزأين فصاعدًا؛ أي: اكثر؛ أي: لا حد لأكثره فاترك كلام المين؛ أي: الكذب.

❁ **قوله:** «وَمُسْتَحِيلُ الذَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنِ...»:

أي: المستحيل لذاته غير ممكن ولا مقدور، وضد المستحيل الذي جاز وجوده وعدمه، وتقدم؛ **«فاسمع زكني»**: علمي وتفرسي في اختصار الكلام.

❁ **قوله:** «والضِّدُّ والخِلَافُ والنَّقِيضُ...»:

أي: والضد مع ضده، وهما ما امتنع اجتماعهما في محل واحد، في زمن واحد، كالسواد والبياض، والحركة والسكون؛ والخلافان يجتمعان، ويرتفعان، كالحركة والبياض في الجسم الواحد؛ والنقيضان: لا يجتمعان، ولا يرتفعان، كالوجود والعدم، المضافين إلى معين واحد؛ والمثلان: ما قام أحدهما مقام الآخر كبياض وبياض؛ والغيران، هما المختلفان، وقيل: هما الموجودان اللذان يمكن أن يفارق أحدهما الآخر، بوجه مستفيض، استفاضة ظاهرة.

❁ **قوله:** « وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقُ...»:

أي: وكل هذا المذكور، وأضعافه، مما لم يذكره علمه مشهور محقق، فلم يطل بذكره؛ ولم ينمق، من التنميق وهو التحسين والتزيين؛ قال المصنف: إذ المقصود إنما هو ذكر أمهات مسائل العقائد السلفية.

وإدخال المصنف -عفا الله عنه- هذا ونحوه في عقائدهم، وهلة عظيمة لم يذكره أحد من السلف، لا أحمد ولا غيره، ولا حكاه أحد المحققين في عقائدهم، وإنما هو طريقة المتكلمة، والمناطقة، الذين بنوا أصول دينهم على مقتضى عقولهم، وما خالفه من الكتاب والسنة أولوه وحرفوه.

وتقدم نقض ما بناه على أصولهم، من إنكار بعض الصفات الثابتة لله، وما أوجب اعتقاده بالعقل دون الشرع، وأهل السنة والجماعة مبنى عقائدهم على الكتاب والسنة، وهم أجل من أن يظن بهم الالتفات إلى تلك الطريقة، فضلًا عن أن يجعلوا مبنى أصول دينهم مجرد الأدلة العقلية، التي حقيقتها جهل وضلال وقدح في كمال الشرع.

❁ **قوله:** « وَالحَمْدُ لله عَلَى التَّوْفِيقِ...»:

ا لحمد هو: الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على وجه التعظيم؛ و«**التوفيق**»: أن لا يكلك الله إلى نفسك؛ «**لمنهج الحق**»، متعلق بالتوفيق؛ أي: لطريق الحق الواضح، المطابق للشرع على التحقيق، وهو: إيقاع الأشياء في محالها، وردها على حقائقها.

❁ **قوله:** « مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ...»:

«**مسلمًا**»: حال من معمول التوفيق؛ أي: الحمد لله على توفيقي لمنهج الحق حال كوني مسلمًا، «**لمقتضى الحديث**»؛ أي: لما يقتضيه الحديث الثابت عن النبي ﷺ، والنص القرآني، وقدم الحديث، مراعاة للقافية؛ وفي نسخة: «كالنص»، فحينئذ «**النص**» هو المقدم؛ «**في القديم والحديث**»، يعني: أن هذا معتقده في أول أمره وآخره، وأن مبنى عقيدته على الكتاب والسنة وما عليه السلف.

❁ **قوله:** « لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ...»:

لا أعتني؛ أي: لا أعول، ولا أقول بغير قول السلف الصالح، والرعيل الأول؛ موافقًا أئمتي من أهل الأثر، وسلفي في ذلك، من كل همام معتبر؛ ودخل على المصنف من مذهب أهل

الكلام، ما لعله لم ينتبه له، مع أنه يقول: وخضت في علوم النظر والكلام، فرأيتها لا تشفي من سقام، ولا تروي من أوام، ولا تهدي من ضلال. ا هـ.

وكثير من متأخري الحنابلة مع أنهم أسلم من غيرهم، من أتباع الأئمة وأكثر موافقة للكتاب والسنة، دخل عليهم من مذاهب الأشاعرة وغيرهم، ما ظنوه من مذهب الإمام أحمد، وليس كذلك.

❁ **قوله**: «وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا...»:

أي: ولست في قولي بما أشرت إليه، من اقتفاء الأئمة والسلف الصالح، مقلدًا لهم في اعتقادي، من غير نظر في الدليل، بل نظرت كما نظروا، فلست في اعتقادي مقلدًا، إلا النبي المصطفىٰ من سائر الخلق ﷺ مظهر الهدىٰ بالدلائل الواضحة، ومرشد العالم.

❁ **قوله**: «صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطْرٌ نَزَلْ...»:

أي: وصلىٰ الله عليه وسلم مدة دوام نزول الأمطار، وتداول الأعصار، وصلىٰ الله عليه وسلم ما تعانىٰ المعتنون ذكره، من الأزل في الأعصار الخالية، فإنه لم يخل زمان من ذكره، والتنويه بشرعه، ومبعثه، إلىٰ إبان رسالته.

❁ **قوله**: «وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ...»:

أي: وصلىٰ الله عليه وسلم ما انجلىٰ؛ أي: ما زال وانكشف بهديه، المشرق، اللامع، الديجور؛ أي: الظلمة، وما بهديه عليه الصلاة والسلام راقت؛ أي: صفت الأوقات وهو جمع وقت وهو المقدار من الدهر؛ والدهور: جمع دهر، وهو الزمان الطويل، والأمد الممدود.

❁ **قوله**: «وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الْوَفَا...»:

أي: وصلىٰ الله وسلم علىٰ آله: أقاربه وأصحابه؛ والصحابة جمع صاحب، من اجتمع به مؤمنًا ومات علىٰ ذلك؛ أصحاب الوفاء بما أمروا به، «**معادن التقوىٰ**»، وأجدر خلق الله بإقامتها فيهم بعد نبيه، «**وينبوع الصفا**»، الينبوع: عين الماء، والصفاء: ضد الكدر، فهم ينبوع

كل خالص من الكدر.

❁ **قوله:** « وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ...»:

أي: وصلىٰ الله وسلم علىٰ تابع لهم بإحسان، وتابع للتابع علىٰ نهج الاستقامة؛ **«خير الورىٰ»**؛ أي: أفضل هذه الأمة حقًّا، **«بنص الشارع»** ﷺ قال: **«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»**(٧١٧).

❁ **قوله:** « وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ... »:

أي: ورحمة الله تعالىٰ، مع الرضوان من الله، **«والبر»** بالكسر: الإحسان؛ **«والتكريم»** لهم من فضله وكرمه؛ **«والإحسان»** إليهم منه جزاء لإحسانهم الأعمال.

❁ **قوله:** « تُهْدَىٰ مَعَ التَّبْجِيلِ وَالإِنْعَامِ...»:

«تُهدىٰ»؛ أي: هذه الأمور، **«مع التبجيل»**: أي: التعظيم، **«والإنعام»** من الملك العلام؛ مني أسال الله، أن يفعل ذلك بمنه وكرمه.

لمثوىٰ، لمنزل ومقام، عصمة أهل الإسلام، من البدع والآراء والإلحاد؛ والعصمة: المنعة؛ وعصمة هذا الدين بعد الصحابة والتابعين، بأئمة أهل هذا الدين، هداة الأمة الدالين لهم علىٰ نهج الرسول، والكاشفين لهم عن معاني الكتاب والسنة.

❁ **قوله:** « أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ...»:

أي: جميع أئمة الدين، المقتدىٰ بأقوالهم وأفعالهم، من كل عالم همام، كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والحمادين، وإسحاق بن راهويه، ويحيىٰ بن معين، والبخاري، ومسلم، وابن المبارك، والليث، وربيعة، وابن جريج، وغيرهم؛ فإنهم سلفية، ولهم في السنة التصانيف النافعة، وكابن خزيمة، والدارمي، وكشيخ الإسلام ابن تيمية، فارس المعقول والمنقول، ومصنفاته في ذلك مشهورة مقبولة، لم يسبق إلىٰ مثلها، مؤيدة بالبراهين يغترف من بحره، وغيره من السواقي.

---

(٧١٧) سبق تخريجه.

❁ قوله: « لَا سِيَّمَا أَحْمَدَ و النُّعْمَانِ...»:

«لاسيما»: كلمة مبنية؛ لدخول ما بعدها فيما قبلها بالأولى، فما نسب لمن قبلها من الثناء والدعاء، فمن بعدها أولى؛ أي: فالأولى بما أهداه من الدعاء: الإمام أحمد بن حنبل: إمامنا رضي الله عنه، الشهير العلم المنير؛ قال إمام الحرمين: غسل وجه السنة من غبار البدعة، وكشف الغمة عن عقيدة الأمة، وتقدمت ترجمته.

والإمام المعظم: أبو حنيفة: النعمان بن ثابت الكوفي التابعي، رأى أنس بن مالك، وأبا الطفيل، وروى عن حماد وعاصم، وقتادة وغيرهم؛ وعنه: وكيع وعبد الرزاق، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وغيرهم، قال مكي بن إبراهيم: أعلم أهل زمانه، وما رأيت في الكوفيين أورع منه؛ وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وأثنى عليه الأئمة الكبار؛ ولد سنة ثمانين، ومات سنة مائة وخمسين.

والإمام أبو عبد الله: مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني إمام دار الهجرة، روى عن جماعة من التابعين: نافع، وابن المنكدر، وحميد الطويل، وغيرهم، وعنه: الشافعي، والأوزاعي، ويحيى، وخلق؛ قال أحمد: مالك أثبت في كل شيء؛ وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر؛ مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وهو ابن تسعين سنة، ودفن بالبقيع.

والإمام أبو عبد الله: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف: الشافعي؛ «الصنوان»؛ أي: القرابة للنبي ﷺ، وفي الحديث: «فإن عم الرجل صنو أبيه»(٧١٨). وفي رواية «صنوي»: يريد أن أصل العباس، وأصله واحد، فإن الشافعي يجتمع نسبه مع رسول الله ﷺ، في عبد مناف؛ ولد سنة خمسين ومائة بغزة، وحمل إلى مكة وهو ابن سنتين، ونشأ بها، وروى عن محمد بن علي، وابن أسامة، وسعيد بن سالم،

---

(٧١٨) أخرجه مسلم، كتاب: الزكاة، باب: في تقديم الزكاة ومنعها، برقم (٩٨٣)، وأبو داود، كتاب: الزكاة، باب: في تعجيل الزكاة، برقم (١٦٢٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وسفيان، ومالك وغيرهم.

واجتمع فيه من العلوم بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين، ما لم يجتمع في غيره، قال أحمد: كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن؛ روىٰ عنه ابنه محمد، وأحمد، وأبو ثور، والقاسم بن سلام، وحرملة، والحسن بن محمد، والربيع، وخلق؛ توفي سنة أربع ومائتين.

❁ قوله: «مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ...»:

أي: الذي هم لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة لكل مكلف من أصحاب العمل الصالح، ممن ليس في أهلية الاجتهاد المطلق، «**تقليد حبر منهم**»؛ أي: من الأئمة الأربعة المتقدم ذكرهم، المضبوطة أقوالهم، المدونة مذاهبهم، في كل مصر وعصر، «**فاسمع**»: نظامي، وما أشرت إليه، «**تحل**»؛ أي: تظن، وتعلم ذلك حقًّا، واحترز بقوله لكل أرباب العمل، عن التقليد في أصول الدين وأركانه، وما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: لا يجب علىٰ العامي أن يلتزم مذهبًا بعينه، كما أنه ليس له أن يقلد في كل مسألة من يوافق غرضه، وليس له أن يقلد في المسألة الواحدة إذا كان الحق له من غير عذر شرعي يبيح له ما فعله، فإذا اعتقد وجوب شيء أو تحريمه اعتقد ذلك عليه وعلىٰ من يماثله، وقال: التمذهب بمذهب، بحيث يأخذ برخصه وعزائمه، طاعة غير النبي ﷺ في كل أمره ونهيه، وهو خلاف الإجماع، وتوقف في جوازه، فضلًا عن وجوبه؛ وقال: إن خالفه لقوة الدليل، أو زيادة علم، أو تقىٰ، فقد أحسن، ولم يقدح في عدالته؛ وقال: بل يجب في هذا الحال، وأنه نص أحمد. اهـ.

والواجب علىٰ كل مسلم، إذا بلغه الدليل، من كتاب الله، أو سنة رسوله ﷺ أن يعمل به، وإن خالفه من خالفه؛ وأجمع العلماء: علىٰ أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد كائنًا من كان.

❁ **قوله:** « وَمَن نَحَا لِسُبُلِهِم مِن الوَرَىٰ... »:

أي: ورحمة الله مع الإحسان، والعفو والغفران، تُهدىٰ لمن نحا؛ أي: قصد لسبلهم، جمع سبيل، وهو الطريق الواضح، من سائر «الورىٰ»؛ أي: الخلق؛ «**ما دارت الأفلاك**»، جمع فلك، سميت بذلك لاستدارتها، من قولهم: تفلك ثدي الجارية: إذا استدار، «**أو نجم سرىٰ**»؛ أي: وتهدىٰ لهم الرحمة، ولمتبوعيهم، مدة دوام سُرىٰ النجوم.

❁ **قوله:** « هَدِيَّةٌ مِّنِّي لِأَربَابِ السَّلَفْ... »:

أي: ذكر أنه لما نظمها بسؤال بعض أصحابه النجديين، وأنها علىٰ ما نحاه السلف، قال: هذه العقيدة، هدية مهداة «**مني**» بعون الله، «**لأرباب**»؛ أي: أصحاب طريقة «السلف»، وعقيدة أهل الأثر، حال كونه «**مجانبًا**» في نظمه، «**للخوض**» في صرف الآيات والأحاديث، والآثار إلىٰ غير محاملها، مما هو دأب المحرفين من «**الخلف**»، المخالفين لمذهب السلف.

❁ **قوله:** « خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِ نِظَامِي... »:

أي: خذ هذه العقيدة، هديت - أيها السلفي - في اعتقادك، «**واقتف**»؛ أي: اتبع «**نظامي**» في هذه العقيدة، التي هي بأمهات مسائل عقائد السلف، وفيه: فإنك إن فعلت «**تفز**»؛ أي: تظفر «**بما أملت**» من نيل الفلاح، وتظفر أيضًا: بالسلام؛ أي: الأمان من التخليط في اعتقادك.

قلت: وتأمل ما نبهت عليه، مما خالف فيه المصنف مذهب السلف، وما أودعته من البراهين تسلك سبيل السلف الصالحين، علىٰ بصيرة ويقين؛ والله الموفق لا إله غيره، ولا حول ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلىٰ الله علىٰ محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

• قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِين:

❁ **قوله:** « مَدَارِكُ العلُومِ فِي العِيَانِ... »:

هذه مسائل مبنية علىٰ علم المنطق، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أتىٰ بها ملجأ إليها، وإلا فنحن في غنىٰ عن المنطق فالصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لم يدرسوا المنطق، ولا عرفوا المنطق، والتابعون كذلك.

والمنطق حدث أخيرًا، ولاسيما بعد افتتاح بلاد الفرس والرومان حيث انتشرت كتب الفلاسفة، ولاسيما أنها دعمت بعمل من الخلافة كما فعل المأمون، الذي قال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: لا أعتقد أن الله يغفل للمأمون عما صنع بهذه الأمة[٧١٩]، أو كلمة نحوها والعياذ بالله، فقد جر الناس إلى سوء، ودعاهم إلى ضلالة، والله حسيبه.

لكن علم المنطق كتب فيه العلماء رحمهم الله وحذروا منه، وممن كتب في الرد على المنطق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد كتب في الرد عليهم كتابين أحدهما مطول والآخر مختصر؛ المطول: «الرد على المنطقيين»، والمختصر: «نقض المنطق»، وهذا الأخير أحسن لطالب العلم؛ لأنه أوضح وأحسن ترتيبًا، وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتاب «الرد على المنطقيين» قال: إن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد[٧٢٠]، فالبليد يبقى ساعات ليحل سطرًا مما كتب فيه والذكي لا يحتاج إليه، وإذا كان الذكي لا يحتاج إليه والبليد لا ينتفع به، إذن فإن دراسته مضيعة وقت.

وهذا الكلام من شيخ الإسلام يدل على أن أدنى أحواله الكراهة، والعلماء رحمهم الله اختلفوا فيه؛ فمنهم من حرمه ومنهم من قال: ينبغي أن يعلم، ومنهم من فصل، فقال: الإنسان الذي عنده منعة لا يؤثر على عقيدته فإنه ينبغي أن يتعلمه ليحاج به قومه: أي: قوم المنطق، ومن لم يكن كذلك فلا يتعلمه لأنه ضلال.

والصحيح أنه لا يتعلمه مطلقًا؛ لأنه مضيعة وقت، لكن إذا اضطر إلى شيء منه فليراجع ما اضطر إليه فقط: ليكون تعلمه إياه كأكل الميتة، يحل للضرورة وبقدر الضرورة، فإذا كان هناك اضطرار أخذ من علم المنطق ما يضطر إليه فقط، أما أن يتوسع ويضيع وقته فيه فلا.

وذلك لأنه ما أدخل علم المنطق على المسلمين إلا البلاء، حتى أوصلهم إلى أن يقولوا

---

(٧١٩) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٠)

(٧٢٠) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٨٢).

على الله ما لا يعلمون، وينكروا على الله ما وصف به نفسه، فالمسألة خطيرة، والله ﷻ نزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، لا يحتاج الناس إلى شيء بعد كتاب الله، وأمر عند التنازع أن يرد إلى الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مــــدارك العلـــــوم في العيـــــان محـــــصورة في الحـــــد والبرهـــــان

يعني المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك: أن الشيء يدرك بأمرين: حده ودليله؛ الحد في قوله: «في الحد»، والدليل في قوله: «والبرهان»؛ يعني: الدليل، فكل المعلومات محصورة في الحد والدليل.

والحد يكون به التصور، والدليل يكون به النفي أو الإثبات، والأسبق الحد، ولهذا يقال: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، تَصَوَّرْ أولًا، ثم احكم بالإثبات أو بالنفي، وهذا حق لأنني مثلًا لا يمكن أن أقول: إن الأمر بالمعروف واجب حتى أعرف ما هو المعروف وما معنى الأمر، فحينئذ أقول: هو واجب، أما أن يقال لي: الأمر بالمعروف واجب، وأنا لا أعرف معنى الأمر ولا أعرف معنى المعروف، فهذا سبق للشيء قبل أوانه.

وكثير من العلماء -ولاسيما الفقهاء- يحدون الشيء بحكمه، وعلى هذا فيتضمن الحكم الحد، لكن هذا عند المناطقة ممنوع، كما قيل:

وعنــــدهم مــــن جملــــة المــــردود أن تــــدخل الأحكــــام في الحــــدود

قوله: « مَدَارِكُ العلُومِ ...»: هذا ما ذهب إليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أن جميع الأشياء محصورة بالحد والبرهان، وهذا في الأمور المعقولة قد يكون مقبولًا، أي: أن نحد أولًا ثم نحكم ثانيًا، لكن هناك أشياء لا تتوقف على العقل، بل تعرف بالحس فإذا قلنا: إن مدارك العلوم محصورة في الحد والبرهان خرج عن هذا جميع المحسوسات، وهذا لاشك أنه نقص؛ لأننا نعلم بالحس أحيانًا أكثر مما نعلم بالعقل، والحس يشترك في العلم به عامة الناس وخاصة الناس، والعقل

لا يشترك فيه إلا من كان ذا عقل وذكاء.

ولهذا قال: «**وقال قوم**» وهذا قول ثان «**عند أصحاب النظر**»؛ أي: من أصحاب النظر «**حس وإخبار صحيح والنظر**»؛ أي: قال قوم من العلماء رحمهم الله: إن مدارك العلوم ثلاثة: الحس، والخبر الصحيح، والنظر، وهو العقل؛ يعني: أن الأشياء تدرك بواحدة من هذه الأمور الثلاثة:

الحس: وهو ما يدرك بإحدىٰ الحواس الخمسة، وهو السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، هذه الحواس ما أدرك بها فهو مدرك بالمحسوس، فإذا أخذت عسلًا فشربته أدركت حلاوته بالذوق، وإذا أخذت طيبًا فشممته أدركته بالشم، وإذا رأيت شبحًا فأدركت أنه إنسان فبالبصر، وإذا سمعت صوتًا فأدركت أنه صوت فهو بالسمع، وإذا وقعت يدي علىٰ شيء لين فأدركت ليونته فهو باللمس.

هذا لاشك أن كل إنسان يدركه حتىٰ الصبي، بل حتىٰ البهائم، فالبهائم إذا رأت الشيء الأخضر قربت منه علىٰ أنه علف، وإذا شمت الشيء فرت منه علىٰ أنه سيئ؛ ولهذا فإنك تقدم لها أحيانًا طعامًا له رائحة منتنة، وطعامًا بدون رائحة، فتجدها تأكل مما لا رائحة فيه، وتدع الذي فيه الرائحة المنتنة، كما أنك تشاهد البقرة وهي من أبلد البهائم تنفض العلف بفمها وتأخذ الشيء الطيب، كما تختار أنت التمرة الطيبة من التمر، فهذا الإدراك بالحس متفق عليه بين جميع المدركين من البهائم والآدميين.

والإدراك بالحس أمر يقيني أحيانًا، وظني أحيانًا؛ فأحيانًا تدرك الشيء يقينًا علىٰ ما هو عليه، وأحيانًا تدركه ظنًّا، ولذلك يرىٰ الإنسان الشبح البعيد فيظنه رجلًا فإذا دنا منه فإذا هي شجرة ملتفة علىٰ بعضها، وأحيانًا يرىٰ حيوانًا بعيدًا فيظنه ذئبًا فإذا دنا منه فإذا هو غزال، وأحيانًا يرىٰ الشيء متحركًا وهو ساكن، أو ساكنًا وهو متحرك.

إذن؛ الإدراك بهذه الأمور الحسية لا يكون يقينيًّا علىٰ كل حال، بل قد يكون يقينيًّا وقد يكون ظنيًّا، وذلك حسب القوة والقرب.

والإدراك الثاني: هو الإخبار الصحيح، فالإخبار الصحيح مما تدرك به العلوم، فنحن لم نعلم عما مضىٰ من الأمم والرسل إلا عن طريق الخبر الصحيح، قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]، فالذي أعلمنا هذا هو الله ﷻ، وكذلك الأخبار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، فالذي دلنا أن هناك ثلاثة من بني إسرائيل انطبق عليهم الغار، وتوسلوا إلىٰ الله بصالح أعمالهم هو النبي ﷺ في الخبر الصحيح[٧٢١].

والثالث: النظر؛ والنظر يعني: العقل؛ ولهذا يقال: أدلة نظرية، وأدلة أثرية، فالنظرية هي ما يدرك بالعقل؛ لأن في الاستدلال بالعقل ينظر الإنسان ثم يحكم، والأثرية ما أثر من الكتاب والسنة.

وهذا القول أصح لكن هذا القول أخرج الحد، كأنه يقول: لا ضرورة للحد، كل أحد يعرف الإنسان، ولو سالت: ما هو الإنسان؟ كان الجواب عند القوم الأولين أن يقولوا: الإنسان حيوان ناطق، أما هؤلاء فيقولون: الإنسان، هو الإنسان، هذا معروف بالحس.

أما أولئك فيقولون: الإنسان حيوان ناطق؛ حيوان لأن فيه حياة، ناطق لأن هذا هو الفصل المميز بينه وبين بقية الحيوانات؛ لأن كل الحيوانات بهيم؛ لأنها لا تنطق، لكنها مع ذلك فيما بينها تنطق وتعرف، حتىٰ معنىٰ الصوت، حتىٰ إن الذكور إذا احتاجت الإناث أو بالعكس فلها نغمة غير نغمتها التي تحتاج إلىٰ الطعام، حتىٰ إن الهرة إذا نادت أولادها لها نغمة غير النغمة الأخرىٰ؛ لأنها تنطق بكلام يفهم؛ ولذلك تجدها إذا وجدت طعامًا ثم نادت أولادها بصوت خاص اجتمعوا عليها.

وكذلك الديك فإن له مناطق، فهو يؤذن وهذا معروف، ويقطقط إذا رأىٰ هرًّا أو شيئًا يستنكره، وهذا معناه احتجاج، وكذلك يدعو غيره إذا رأىٰ حبة؛ فبعض الديكة عندها إيثار

---

(٧٢١) أخرجه البخاري، كتاب: الإجارة، باب: من استأجر أجيرًا فترك الأجير أجره فعمل فيه المستأجر فزاد أو من كل في مال غيره فاستفضل، برقم (٢٢٧٢)، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة، والاستغفار، باب: قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال، برقم (٢٧٤٣)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

عظيم، فلو كان جائعًا جدًّا ثم رأىٰ حبة فإنه ينادي الدجاج، ونداؤه للدجاج بنغمة خاصة.

ومعنىٰ ذلك أن كل شيء له منطق لكن نحن لا نفهمه، قال الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

والمهم أن أصحاب القول الثاني يقولون: لا حاجة للحد؛ لأن الأمور معروفة؛ لأنك ربما لو حددت شيئًا علىٰ حسب قواعد المنطق جعلته خفيًّا علىٰ الناس، فأيهما أوضح: أن تقول: الإنسان بشر، أو تقول: الإنسان حيوان ناطق؟ لا شك أن الأول أوضح وأبين.

فالحاصل أن هؤلاء يقولون: لا حاجة للحد؛ لأن الأمور معروفة إما بالحس وإما بالأخبار الصحيحة أو بالنظر.

❁ **قوله**: «فَالحدُّ...»:

بدأ المؤلف بتعريف الحد تفريعًا علىٰ القول الأول، فقال: «**فالحد وهو أصل كل علم**» لكن قوله: «**وهو أصل كل علم**» فيه نظر، فمن الذي قال إنه أصل كل علم؟ بل من قال إن العلوم تفتقر إليه؟ لأن القول الثاني الذي ذكره يقول: إن الحد لا نفتقر إليه، فكيف نقول إنه أصل كل علم.

ولهذا تجد هؤلاء القوم الذين يرون هذا يتعبون في صياغة الحد، فيأتي بجملة، ثم يأتي آخر فيقول: هذه غير جامعة، ومعنىٰ غير جامعة: أنه يخرج منها بعض الأفراد، ويأتي آخر بحد فيقول الثاني: غير مانع، ومعنىٰ غير مانع: أنه يدخل فيه ما ليس منه، فتجدهم يتعبون في صياغة الحدود، مع أنها أمر واضح، فنحن نقول: إن الحد لاشك أنه يبين في بعض الأحيان، ويوضح، لكن ليس لنا أن ندعي أنه أصل كل علم.

فالحد «**وصف محيط كاشف فافتهم**» وهذا تعريف الحد: «**وصف محيط**» أي: جامع، «**كاشف**»؛ يعني: مانع، فلابد أن يكون جامعًا مانعًا، هذا هو الحد.

فإذا قلت: ما هي الطهارة؟ فالطهارة علىٰ الرأي الثاني هي: أن يتنظف الإنسان مما ينبغي أن يتنظف منه، وعلىٰ الرأي الأول، فالطهارة هي: ارتفاع الحدث وما في معناه وزوال

الخبث. فارتفاع الحدث وما في معناه؛ أي: ما في معنىٰ ارتفاع الحدث لا ما في معنىٰ الحدث.

فتجد أن هذا ربما لا يفهمه إلا القليل، لكن إذا قلت: الطهارة التنظف مما ينبغي التنظف منه إن كان حدثًا أو خبثًا، كان التعريف واضحًا، لكن الأول جامع مانع في الواقع، لكن فيه صعوبة في صياغته وفي فهمه.

❁ **قوله**: رَحِمَهُ اللَّهُ «وَشَرْطه...»:

أي: شرط صحته «**طرد وعكس**»؛ يعني: يشترط أن يكون مطردًا منعكسًا، مطردًا: يعني الجامع، منعكسًا: يعني المانع، يعني يشترط أن يكون مطردًا تدخل فيه جميع الأفراد، ومنعكسًا يخرج منه ما ليس منه.

فلو قيل لك: ما هو الإنسان؟ فقلت: الإنسان جثة ذو روح، فالحد هنا غير صحيح؛ لأنه غير مانع فيدخل فيه البعير؛ لأن البعير جثة ذو روح، وإذا قال آخر: الإنسان جثة ذو روح طبيب، فالحد أيضًا غير جامع، لأنه ليس كل إنسان طبيبًا، فيخرج منه بعض الناس وهو من ليس بالطبيب، فيكون هذا لم يجمع الناس كلهم، فهو غير مطرد؛ لأنه غير جامع، فلابد في الحد أن يكون مطردًا منعكسًا.

وكذلك **لو قلنا**: عضو الهيئة رجل يأمر الناس بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، فهذا الحد غير صحيح؛ لأنه غير مانع، فإنه يدخل فيه من ليس من أعضاء الهيئة، حيث يدخل فيه كل من يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر وهو من غير أعضاء الهيئة، أما إذا قلت: رجل يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر بتكليف من السلطان، فهذا صحيح؛ لأنه جامع ومانع.

وإذا قلنا: رجل الهيئة رجل يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، مكلف من ذي السلطان، عليه شماغ. فهذا الحد غير صحيح؛ لأنه غير جامع؛ لأن بعضهم ليس عليه شماغ.

إذن الجامع الشامل لجميع المحدود والمانع: هو ما يمنع دخول غير المحدود فيه.

فإذا عرفنا الطهارة بأنها إزالة الخبث، كان هذا الحد غير جامع؛ لأنه لا يدخل فيه الطهارة من الحدث.

وإذا قلنا: الطهارة هي ارتفاع الحدث الواجب رفعه وزوال الخبث. كان هذا الحد غير جامع؛ لأنه يخرج بذلك الطهارة المسنونة.

فالمهم أن الحد لابد أن يكون جامعًا مانعًا، فانظر هذه التعقيدات، ونحن يمكننا أن نسلم من هذا ونقول: المحدودات معروفة، لكن مع ذلك يقولون: لا يمكن أن تدرك المعلوم إلا بمعرفة حده أولًا، ثم الدليل وهو البرهان الذي يقتضي إثباته أو نفيه، فالدليل هنا صحيح؛ فلابد من دليل يثبت الشيء أو ينفيه، لكن كوننا لا ندرك المعلومات إلا بهذا ففيه نظر.

ولهذا كان القول الراجح في هذه المسألة هو القول الثاني: إن مدارك العلوم التي تدرك بها العلوم ثلاثة: الحس، والإخبار الصحيح، والعقل.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وهو إن أنبا عن الذوات فالتام استبن**» بعد أن عرف المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الحد وذكر شرطه، شرع في ذكر أقسام الحد وهي كما يلي:

أولًا: الحقيقي التام: وهو ما أنبأ عن الذوات؛ أي: عن حقيقة الذات، فإذا أنبأ عن حقيقة الذات مع جنس قريب فهو تام.

مثال ذلك: الإنسان حيوان ناطق، هذا أنبأ عن حقيقة الإنسان أنه حيوان، وأنه ناطق، والجنس هنا قريب.

ويوضح ذلك أن كلمة حيوان لو وضع بدلًا منها جثة فقلنا: الإنسان جثة ناطقة، صح. لكن جثة أبعد عن الإنسانية من حيوان؛ لأن الجثة تشمل الحيوان الذي فيه الروح، والذي ليس فيه الروح، فهي جنس بعيد وحيوان جنس قريب، فإذا كان الجنس قريبًا مع ذكر الفصل فإن هذا يكون حدًّا تامًّا، ويسمونه حدًّا حقيقيًّا تامًّا.

ثانيًا: الحقيقي الناقص: وهو الذي ينبئ عن الحقيقة بجنس بعيد، وذلك مثل قولنا: الإنسان جثة ناطقة، فهذا حد ناقص؛ لأنه أنبأ عن الذات بجنس بعيد، وهذا هو النوع الثاني للحد.

❁ **قوله:** «وَإِنْ يَكُنْ بِالجِنْسِ ثُمَّ الخَاصَّهْ...»:

ثالثًا: الرسمي التام: وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة، والخاصة؛ أي: ما يختص به الإنسان ولكنه ليس فصلًا.

مثال ذلك أن تقول: الإنسان حيوان ضاحك، فوصف ضاحك لا يلازم الإنسان كما يلازمه ناطق، لكنهم يقولون -وقد لا نسلم لهم-: إنه من خصائص الإنسان، وإنه لا يضحك إلا الإنسان. فهي من خصائصه لكن ليست من لوازمه؛ أما النطق فمن لوازمه، حيث الأصل أنه ناطق، لكن ليس الضحك من لوازمه؛ لأن الأصل أنه غير ضاحك؛ لأن الضحك له سبب فيكون هذا للجنس ثم الخاصة وهذا يسمونه (حدًّا بالرسم)، وليس حقيقيًّا.

رابعًا: الرسمي الناقص: وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصة مثل: الإنسان جثة ضاحك.

إذن؛ إذا كان الحد ينبئ عن الذات فهو الحقيقي، ثم إن كان بجنس قريب فهو التام، وإن كان بجنس بعيد فهو الناقص، وما أنبأ عن الخصائص فهذا الرسم، ويكون تامًّا إن كان بجنس قريب، وناقصًا إن كان بجنس بعيد.

خامسًا: الحد بالأظهر: والحد بالأظهر يسمىٰ (حدًّا لفظيًّا)، ومعناه: أن تفسر الكلمة بما هو أوضح منها عند المخاطبة.

مثال ذلك: «**العيش**» عندنا هو القمح، فإذا كنت تخاطب أحدًا من بلد آخر كسوريا أو مصر أو العراق، فمعنىٰ «**العيش**» عنده الخبز، فإذا أردت أن تُعَرِّفَ له العيش فإنك تقول: البر، فيكون البر تعريفًا «**للعيش**» عندنا باللفظ، أي إنك أتيت بمرادف أظهر.

وكذلك إذا سأل سائل فقال: ما هو الهر؟ فقلنا: «**البَسّ**». يكون هذا تعريفًا لفظيًّا لا معنويًّا؛ لأن المعنىٰ لم يتغير، بل المعنىٰ هو نفسه، لكن أتينا بلفظ مرادف أظهر، ويسمىٰ هذا تعريفًا لفظيًّا.

واشتهر عند العامة كسر كلمة «بِسْ»، والصواب أن تقول: «بَسْ» بفتح الباء، كما جاء في «القاموس»[٧٢٢]، قال: البس: الهر أو القط.

إذن؛ صار الحد ينقسم إلى خمسة أقسام، هي: حقيقي تام، هو الذي ينبئ عن الذات مع الجنس القريب والفاصل، مثاله: الإنسان حيوان ناطق، وحقيقي ناقص، وهو الذي ينبئ عن الذات مع الجنس البعيد والفاصل، مثل أن تقول: الإنسان جثة ناطقة، ورسمي تام، وهو الذي ينبئ عن الذات مع الجنس القريب ولا يذكر معه الفاصل وإنما يذكر معه الخصائص. مثاله: الإنسان حيوان ضاحك، ورسمي ناقص، وهو الذي ينبئ عن الذات مع الجنس البعيد ولا يذكر معه الفاصل وإنما يذكر معه الخصائص، مثاله: الإنسان جثة ضاحك، ولفظي، وهو أن يفسره بكلمة أظهر عند المخاطب.

وفي ذلك قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... وهـــو إن أنبـا عــن الـذوات فالتـام اسـتبن

وإن يكـن بـالجنس ثـم الخاصـه فـذاك رسـم فـافهم المحاصـه

إذن؛ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يستوعب الأقسام الخمسة، وإنما أتى بقسمين فقط: الأول: الحقيقي التام، والثاني: الرسمي التام؛ الجنس -يعني: الجنس القريب- ثم الخاصة.

❁ **قوله**: « فَافْهَمِ الـمُحاصَّهْ »:

المحاصة معناها المقاسمة، بمعنى: أن يأخذ كل واحد من الشريكين حصته؛ أي: افهم المحاصة بين الرسمي وبين الحقيقي، وقد جاء به هنا لتكميل البيت، وإلا فلسنا بحاجة إليه.

❁ **قوله**: « وَكُلُّ مَعْلُومٍ بحِسٍّ وَحِجَا... »:

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: إن كل شيء معلوم بالحس أو بالعقل فإن إنكاره جهل قبيح، ويسمى مثل هذا الإنكار مكابرة.

---

(٧٢٢) انظر: «القاموس المحيط»، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مادة(بسس) (١/ ٦٨٦)ط. مؤسسة الرسالة

وهذا يرد به على السوفسطائية، وهم الذين ينكرون الحقائق والمحسوسات، ويقولون: كل شيء فهو شك، وقال بعضهم: جزمك بأن كل شيء فهو شك، هو أيضًا شك، فإذا قلت: أنا أشك، قلنا: وهذا شك، فإذا قلت: أنا أشك بأني أشك. قلنا أيضًا: وهذا شك، وهلم جرًّا؛ فهؤلاء ينكرون حتى الحقائق، حتى إنه يكلمك ويخاطبك، ويقول: أنا لا أدري هل أنا أنت أو أنت أنا؟! وهذا موجود، ويقال: إنهم إذا أرادوا النوم جميعًا ربطوا في رجل كل واحد خيطًا يخالف خيط الآخر، حتى إذا صحا لا يغلط، ويظن نفسه رفيقه، وهذا شيء عجيب، ويذكر عنهم أشياء عجيبة غير ذلك.

فنقول: هؤلاء لاشك قالوا قولًا قبيحًا؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يشكُّوا حتى في الله، وفي السماوات، وفي الأرضين، حتى في كل شيء، وهو كذلك، فهم يشكون في كل شيء، ثم إن بعضهم يقول: ما دمت جزمت بالشك فأنا شاك به، وحينئذ لا يمكن أن أصل إلى يقين أبدًا.

وكذلك الذي ينكر ما ثبت بالعقل، فإذا قيل له: كل حادث فلابد له من محدث، قال: لا أسلم بهذا، فنقول له: من القبيح أن تنكر شيئًا معلومًا بالضرورة من العقل، ويعتبر هذا منه مكابرة، وموقفنا من المكابر الإعراض عنه وتركه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]، فنتركه حتى إذا جاءه الأجل عرف؛ لأن المكابر لا تستطيع أن تقنعه إطلاقًا، إن أتيته بدليل أنكره إن أمكنه الإنكار، أو حرفه إن لم يمكنه الإنكار، فكيف تصنع مع هذا؟!

ولذلك فنحن نقول: إن الذين ينكرون المحسوسات جهال، وجهلهم قبيح، والذين ينكون العقليات التي ليست وهميات أيضًا جهال؛ وجهلهم قبيح.

وقد قلت: العقليات الصريحة دون الوهميات؛ لئلا يحتج علينا المعتزلة والأشاعرة والجهمية وغيرهم، الذين سلكوا تحكيم العقل في الأمور الغيبية، حتى في صفات الله، حيث قالوا: لا نقبل إلا ما أملت علينا عقولنا.

فنقول: هذه العقول التي زعمتموها هي عقول وهمية وخيالات لا أصل لها؛ لأن العقل

الصريح لا يمكن أن يناقض النقل الصحيح من الكتاب والسنة أبدًا، وهذه قاعدة مطردة.

ومعنىٰ قولنا: العقل الصريح؛ أي: الخالص من دائين عظيمين، وهما: الشبهة، والشهوة، ولا أعني شهوة الفرج بل أعني شهوة الإرادة، فالشبهة ألا يكون عنده علم، والشهوة ألا يكون له إرادة صالحة؛ لأن كل الانحرافات عن الحق لا تخرج عن أحد هذين السببين: وهما الشبهة والشهوة؛ فإما جهل وإما سوء إرادة؛ لذا يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فنكرهُ جهل قبيح في الهجا**»؛ يعني: بالتتبع نجد أن إنكاره جهل قبيح.

❁ **قوله**: «فَإِنْ يَقُم بِنَفْسِهِ فَجَوْهَرُ...»:

يعني بذلك رَحِمَهُ اللَّهُ: أن كل الموجودات بل كل المعلومات لا تخلو من حالين: إما شيء قائم بنفسه، وإما شيء قائم بغيره.

ومن مصطلحاتهم: أن القائم بنفسه يسمىٰ جوهرًا، وليس المقصود بالجوهر الذي هو نوع من الزينة، بل الجوهر؛ أي: القائم بنفسه، فجسم الإنسان جوهر، والشمس جوهر، والقمر جوهر، وكل شيء قائم بنفسه يمكن أن نسميه جوهرًا.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أو لا**»؛ يعني: لا يقوم بنفسه بل بغيره «**فذاك عرض**» سواءً كان لازمًا أم طارئًا، وعلىٰ هذا فالطول والقصر واللون والقوة والضعف وما أشبه ذلك تسمىٰ عرضًا، ففلان جوهر، وكونه طويلًا أو قصيرًا عرض، والباب جوهر، وكونه أحمر أو أبيض أو أسود هذا عرض.

فلو قال قائل: ما الفائدة من معرفتنا لهذه الأمور؟

فنقول: ليس فيه فائدة؛ ولكن كما قلنا: لم أدخل المتكلمون هذه المسائل وهذه البحوث في عقائدهم اضطر علماء أهل السنة إلىٰ أن يتدخلوا في الموضوع لئلا يبقىٰ الميدان خاليًا من أهل الحق.

❁ **قوله**:: «فَذَاكَ عَرَضٌ مُفْتَقِرُ»:

أي: مفتقر لغيره؛ لأنه لا يقوم بنفسه، وأنت بمجرد أن يقال لك: طول أو قصر، تعرف

أنه عرض قائم بغيره؛ لأنه ليس هناك شيء يسمىٰ طويلًا وشيء آخر يسمىٰ قصيرًا.

❁ قوله: «وَالجِسْمُ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزأَينِ...»:

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعريف الجسم فقال: «**والجسم ما ألف من جزأين فصاعدًا**»؛ يعني: أن الجسم كل شيء مؤلف من جزأين أو أكثر، والواقع أن كل شيء -وإن صغر- مؤلف من جزأين، حتىٰ نصل إلىٰ شيء كرأس الإبرة، وهو الفرد المطلق، والناس مختلفون في وجود الفرد المطلق. هل هو ممكن أو لا؟ ويقال: إنه ما من شيء إلا ويمكن أن يتجزأ. ولمزيد علم في ذلك يمكن الرجوع في وقتنا هذا إلىٰ علماء الذرة، فهم الذين يعرفون هذه الأشياء، وما يمكن أن يشطر وما لا يمكن أن يشطر.

فعند المناطقة أن الجسم كل شيء مؤلف من جزأين، أما المعاني فهي غير مؤلفة من جزأين، وكذلك الصفات غير مؤلفة من جزأين، فلا تكون أجسامًا، لكن الله قادر علىٰ أن يجعل هذه الأوصاف والمعاني أجسامًا، فالأعمال يوم القيامة تجعل أجسامًا وتوزن، والموت يكون كبشًا ويذبح بين الجنة والنار، مع أن الموت معنىٰ.

وقد أدىٰ القول بأن الجسم ما ألف من جزأين إلىٰ إنكار الصفات، قالوا: لأننا إذا أثبتنا الصفات والصفات لا تقوم إلا بجسم، والجسم مؤلف من جزأين، فيكون الرب ﷻ مؤلفًا من جزأين، وهذا ممتنع.

وقد بينا فيما سبق أنه لا يجوز إطلاق لفظ الجسم نفيًا ولا إثباتًا، فلا نقول: إن الله جسم ولا ليس بجسم؛ لأن ذلك لم يرد في الكتاب والسنة لا نفيه ولا إثباته، لكن يستفصل في المعنىٰ، فإن أردت بالجسم الشيء المركب من أعضاء وأجزاء فهذا شيء ممنوع، وإن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق، فإن الله تعالىٰ قائم بنفسه متصف بما يليق به.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فاترك حديث المين**»؛ وحديث المين: يعني حديث الكذب.

❁ قوله: «وَمُسْتَحِيلُ الذَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنِ... »:

هنا بدأ بالمستحيل والجائز وينبغي أن يضاف الواجب أيضًا، والمستحيل ما لا يمكن وجوده، والجائز ما يمكن وجوده وعدمه، والواجب ما لا يمكن عدمه، والموجودات إما من قبيل الجائز أو من قبيل الواجب أو من قبيل المستحيل.

ونرجع في استحالة الشيء وعدمه قطعًا إلىٰ الشرع؛ أي: إلىٰ الكتاب والسنة، فيما يتعلق بالشرعيات، وإلىٰ الواقع وأهل الخبرة فيما سوىٰ ذلك، وإلا لأمكن كل واحد أن يقول: هذا مستحيل، كما قال أهل التعطيل: إن الله مستحيل أن يكون له وجه، ومستحيل أن يكون له يد، ومستحيل أن يكون له عين، وما أشبه ذلك.

لكن الكلام علىٰ الواقع، فالمستحيل غير ممكن، والواجب غير ممكن عدمه، والجائز ما أمكن وجوده وعدمه.

ولنضرب لهذا أمثلة: فوجود إله مع الله مستحيل ولاشك، وعدم الله مستحيل، ووجود الله واجب، ووجود الآدمي جائز؛ لأن الله تعالىٰ جائز أن يخلق الآدميين وجائز ألا يخلق، وتعذيب الله سبحانه وتعالىٰ للطائع ممتنع وإن كان يمكن أن يقع، لكنه ممتنع شرعًا، وممتنع عقلا من وجه آخر، ممتنع شرعًا؛ لأن الله تعالىٰ أخبر أنه لا يظلم أحدًا، وتعذيب الطائع ظلم، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. إذن فهو مستحيل شرعًا، وهو مستحيل عقلًا بالنسبة لله ﷻ؛ لأن الله منزه عن الظلم لذاته.

فإن قال قائل: إنه جاء في الحديث: «**إن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»[٧٢٣]، وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله قالوا:**

(٧٢٣) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه، في المقدمة، باب: في القدر، برقم (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٢)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب ﵁، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (١١٥).

ولا أنت؟ قال: **ولا أنا إلاَّ أن يتغمدني الله برحمته»**[٧٢٤]. قلنا: لا إشكال، **أما الأول**: فمعناه أن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهم مستحقون للعذاب، وهو غير ظالم، وهم إنما يستحقون متىٰ خالفوا؛ بترك الطاعة أو بفعل المعصية.

وأما الثاني: فالباء في قوله: **«بعمله»** للمعاوضة؛ يعني: لو رجعنا إلىٰ التعويض لم يدخل أحد الجنة؛ لأن الإنسان لو حُوسب علىٰ أدنىٰ نعمة من الله لهلك، لكن برحمة الله سبحانه وتعالىٰ.

❁ **قوله**: «والضِّدُّ والخِلَافُ والنَّقِيضُ...»:

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العلم بهذه الأشياء مستفيض، لكن لا حاجة لنا به وإن كان مستفيضًا، وهي:

الأول: الضد؛ ضد الشيء هو الذي لا يمكن أن يجتمع معه، لكن يمكن أن يعدما جميعًا؛ يعني: لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا، وهذا هو الضد.

مثال ذلك: اللون الأبيض والأسود، فهذان ضدان؛ يعني: لا يمكن أن يكون شيء أبيض أسود، لكنهما يرتفعان فيمكن أن يكون الشيء أحمر، فكل شيئين لا يجتمعان ولكنهما يرتفعان؛ أي: يجوز ارتفاعهما فإنهما يسميان ضدين.

الثاني: الخلاف: الخلافان هما اللذان يجتمعان ويرتفعان، ولكن كل واحد منهما غير الثاني، حيث يعني غيران يجتمعان ويرتفعان.

مثاله: الحركة والبياض هذان خلافان؛ لأن كل واحد منهما يخالف الآخر، ولكنهما يجتمعان ويرتفعان، فقد يكون الشيء لا متحركًا ولا أبيض؛ يعني: ساكنًا أسود، وقد يكون متحركًا أسود، وقد يكون أبيض ساكنًا، إذن يجتمعان من كل وجه، ويرتفعان من كل وجه،

---

(٧٢٤) أخرجه البخاري، كتاب: المرض، باب: تمني المريض الموت، برقم (٥٦٧٣)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالىٰ، برقم (٢٨١٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وحقيقتهما غير متماثلة؛ لأنهما خلافان.

الثالث: النقيض: ونقيض الشيء ما لا يجتمع معه لكن لا يرتفعان، فلابد من وجود أحدهما، فالنقضيان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان، بل لابد من وجود أحدهما.

مثاله: الوجود والعدم، فهما نقيضان؛ لأن المعدوم غير موجود، والموجود غير معدوم.

ولا يمكن أن يجتمعا، وكذلك لا يمكن أن يرتفعا، فلا يمكن أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا، بل لابد أن يكون إما موجودًا وإما معدومًا.

ومثل ذلك: الحركة والسكون، فهما نقيضان؛ لأنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ لأنه ما من شيء إلا وهو متحرك أو ساكن ولابد.

الرابع: المثل؛ أي: المثلان، والمثلان هما شيء واحد فلا يصح أن نقول: إنهما متغايران، كالجلوس والقعود مثلًا، فالجلوس والقعود شيء واحد، هذا إذا أريد بالقعود قعود الإنسان بجسمه، أما إذا أريد بالقعود التأخر مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]، فهذا غير هذا.

والخامس: الغيران: وهما اللذان أحدهما غير الآخر، وهذا يشمل كل ما سبق، يعني الغيران تشمل الضد والخلاف والنقيض، وأما المثل فليس غير المثل بل هو المثل.

❁ **قوله**: «مُسْتَفِيضُ»:

أي: معلوم مشهور عند علماء المنطق، ولكن كما سبق فنحن لا نستفيد من هذا، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: كنت أعلم دائمًا أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد[٧٢٥].

❁ **قوله**: «وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقُ»:

عند أهل المنطق «فلم نطل فيه ولم ننمق» وفي قوله: «ولم ننمق» رفع الفعل مراعاة

---

(٧٢٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٨٢).

للروي، وإلا كان الواجب أن يقول: ولم ننمقِ، أو ولم ننمقْ، لكن لا بأس؛ لأن النظم كما قال الحريري في الملحة: صلف يعسف الناس ولا يعسفونه، وقد قال:

وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

وقوله: «**فلم نطل فيه ولم ننمق**»؛ يعني رَحِمَهُ اللَّهُ: أننا ما أطلنا فيه، ولا نمقنا، ولا حسَّنا، ولا زينا.

ثم حمد الله عَزَّوَجَلَّ على إكمال هذه المنظومة فقال:

والحمد لله على التوفيق لمنهج الحق على التحقيق

لأن من وفقه الله لمنهج الحق فقد أنعم عليه نعمة كبيرة؛ لأن الهداية -مع أن أكثر أهل الأرض على ضلال- نعمة من الله، ونجاة من الله سبحانه وتعالى ينجي بها العبد، فيستحق عَزَّوَجَلَّ أن يحمد عليها.

❁ **قوله**: « عَلَى التَّحْقِيقِ »:

يعني: أن هذا المنهج -وهو منهج أهل السنة والجماعة- هو منهج التحقيق، وليس ما يدعيه أهل الكلام؛ وذلك لأن أهل الكلام إذا أرادوا أن يتكلموا قالوا: قال أهل التحقيق، أو: أجمع أهل التحقيق، وهذا دعوى، فالتحقيق هو محاولة الوصول إلى الحق، ولا نعلم أحدًا يحاول الوصول إلى الحق وهو أقرب إلى الحق من أهل السنة والجماعة.

❁ **قوله**: « مُسَلِّمًا »:

يعني: حال كونه مسلمًا، «**لمقتضى الحديث**»؛ أي: لما يقتضيه حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «**والنص**»؛ يعني: القرآن، «**في القديم**»؛ أي: في الزمان القديم، «**والحديث**»؛ يعني: الزمان الحديث، ولا يخفى ما في هذا البيت من الجناس، وهو اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى؛ لأن قوله: «**الحديث**» في الشطر الأول؛ يعني: الحديث النبوي، وقوله: «**الحديث**» في الشطر الثاني يعني الجديد ضد القديم.

وقد يقول قائل: لماذا قدم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث على النص وهو القرآن، مع أن القرآن

أشرف؟ فنقول: إنه يجوز تقديم غير الأشرف على الأشرف لمراعاة نسق الكلام، وانظر إلى موسى وهارون، فمع أن موسى أشرف، وهو يقدم بالذكر، لكن في سورة طه قال تعالى: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، وذلك لأجل أن تتناسب هذه الآية مع الآيات الأخرى.

❁ **قوله:** «لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ...»:

يعني: لا أهتم بقول غير السلف، حال كوني موافقًا أئمتي وسلفي، وهذا تحدث بنعمة الله ﷻ عليه، وليس من باب الفخر والعلو.

❁ **قوله:** «وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا...»:

ولست في قولي بذا مقلدًا ... إلا النبي المصطفى مبدي الهدى

يعني: لا أقلد فيما ذهبت إليه إلا محمدًا ﷺ، وفهم من كلامه أنه يجوز أن يسمى اتباع النبي ﷺ تقليدًا، وهذا مختلف فيه؛ فمنهم من يقول: لا تسم نفسك مقلدًا للرسول، ولكن سم نفسك متبعًا للرسول.

ولاشك أن هذا هو الأولى؛ لأن الأصل في التقليد قبول قول القائل بدون دليل، وقبولنا لقول الرسول ﷺ قبول بدليل؛ ولهذا ينبغي أن نسمي ذلك اتباعًا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

لكن لا بأس أن نتسامح ونقول من باب التجوز: إن هذا تقليد.

❁ **قوله:** «إِلَّا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَىٰ مُبْدِي الْهُدَىٰ»:

يعني: بذلك محمدًا ﷺ، والمصطفى اسم مفعول من الصفوة، وأصله المصتفى، ولكن قلبت التاء طاءً لعلة تصريفية، والمصطفى: يعني الذي اصطفاه الله ﷻ وجعله من صفوة خلقه.

وقوله: «مبدي الهدى»؛ أي مظهره، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]

❁ **قوله:** « صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللهُ... »:

الصلاة من الله علىٰ رسوله ﷺ؛ يعني: ثناء عليه في الملأ الأعلىٰ.

وقوله: «**ما قطر نزل**»؛ يعني: مدة نزول القطر، والذي يحصي نزول القطر هو الله ﷻ؛ يعني: صلىٰ الله عليه صلوات كثيرة كقطرات المطر.

❁ **قوله:** « وَمَا تَعَانَىٰ ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ »:

يعني: وأصلي عليه أيضًا ما تعانىٰ، وفي بعض النسخ: تعالىٰ ذكره من الأزل؛ يعني: ذكر النبي ﷺ، «**من الأزل**»؛ أي: من الماضي القديم، وتعانىٰ من الاعتناء، والمهم أن يصلي عليه -جزاه الله خيرًا- بهذا القدر الكثير الذي لا يحصىٰ، وهو صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم أهل لذلك.

❁ **قوله:** « وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ... »:

أي: الظلام، وما أكثر ما انجلىٰ الظلام بهدي النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم، وما أكثر المتبعين له الذين اهتدوا بهديه ﷺ، واستناروا بنوره.

قوله: «**وراقت الأوقات والدهور**» أي: صارت رائقة محبوبة، والمراد بذلك: تكثير الصلاة علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم، وهو ﷺ أهل لذلك، فصلوات الله وسلامه عليه.

❁ **قوله.** «وَآله...»:

عطفًا علىٰ قوله: «**صلىٰ عليه الله**»؛ يعني: وصلىٰ علىٰ أهله وصحبه، وآله إذا لم يقترن معها شيء فأصح الأقوال أنهم أتباعه علىٰ دينه.

وأما «**صحبه**» فهم أصحابه، والصحابي: من اجتمع بالنبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم مؤمنًا به ومات علىٰ ذلك، ويشمل أي اجتماع سواء كان طويلًا أو قصيرًا.

❁ **قوله**: « أَهْلِ الوَفَا »:

يعني: أصحاب الوفاء، فإنه لا أحد من أتباع الأنبياء أوفىٰ من صحابة النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم؛ ولهذا هجروا أوطانهم، وتركوا أموالهم إلىٰ الله ورسوله، ونصروا الله ورسوله، وجاهدوا في الله حتىٰ فتح الله بهم قلوبًا غلفًا، وآذانًا صمًّا، وفتحوا البلاد وأنجوا العباد وصار لهم من المكانة ما ليس لغيرهم من أتباع الرسل.

❁ **قوله**: « مَعَادِنِ التَّقْوىٰ وَيَنْبُوعِ الصَّفَا »:

يعني: أنهم معادن التقوىٰ، والمعادن جمع معدن، وهو ما يكون في الأرض من غير جنسها، مما خبأته الأرض من أطايب العناصر؛ كالذهب والفضة وما أشبه ذلك، هؤلاء هم معادن التقوىٰ؛ أي: تقوىٰ الله ﷻ.

❁ **قوله**: « وَيَنْبُوعِ الصَّفَا »:

ينبوع؛ يعني: النابع من الأرض، والصفا: من الصفوة؛ لأن الصحابة ﭬ هم صفوة هذه الأمة، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(٧٢٦).

❁ **قوله**: « وَتَابِعٍ ...»:

أي: تابع للصحابة، «**وتابع للتابع**»؛ أي: تابع التابعين، وهذه هي القرون المفضلة؛ ولهذا قال: «**خير الورىٰ حقًّا**»، حقًّا، مفعول مطلق لعامل محذوف، والتقدير أحق ذلك حقًّا وأثبته إثباتًا، «**بنص الشارع**» وهو محمد صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم، ويطلق علىٰ الله أيضًا، قال الله تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨]، والرسول ﷺ شارع يشرع للناس ويبين لهم الطريق، فقد

---

(٧٢٦) سبق تخريجه.

نص ﷺ على أن خير الناس قرنه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم[٧٢٧].

❁ **قوله**: « وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ...»:

قوله: «**ورحمة الله**»: مبتدأ، و«**تهدى**» خبر المبتدأ.

وقوله: «**رحمة الله مع الرضوان**»؛ أي: مع رضاه ﷻ، ورضاه أخص من رحمته؛ لأن رحمته تنقسم على قسمين: عامة لجميع الخلق، وخاصة بالمؤمنين، أما الرضا فهو خاص بالمؤمنين، ولا يمكن أن يرضى الله عن الكافرين، ولا عن أعمالهم، فلذلك صار الرضوان أخص.

❁ **قوله**: « وَالبرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ... »:

«**البر**»: الخير الكثير، «**والتكريم**»؛ أي: مِنَّا لهم، وإكرامنا إياهم وهم أموات بإكرام آرائهم وأقوالهم، واحترامها، وعدم الاعتراض عليها، والدعاء لهم، وسؤال العفو لهم إذا أخطئوا، وما أشبه ذلك. «**والإحسان**»؛ أي: الإحسان إليهم بالدعاء، وكان المؤمنون يقولون: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «**تهدى مع التبجيل والإنعام**» التبجيل: غاية التكريم، «**تهدى**»؛ أي: من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، «**والإنعام مني**» الإنعام: يعني الإفضال، والنعمة هي الفضل.

❁ **قوله**: « لِمَثْوَى عِصْمَةِ الإِسْلَامِ »:

مثوى عصمة الإسلام هي قبورهم، فكأنه دعا لأهل عصمة الإسلام أن يضع الله في قبورهم الرحمة والرضوان والبر والتكريم والإحسان إلى آخره، وعصمة الإسلام؛ يعني: الذين بهم عصم الإسلام، وهم العلماء الربانيون الذين علموا الحق، وعملوا بالحق، ودعوا إلى الحق، ودافعوا للحق، هؤلاء هم الأئمة رحمة الله عليهم.

---

(٧٢٧) سبق تخريجه.

۞ **قوله**: « أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ »:

«**هداة**»: جمع هادٍ، والمراد بالهداية هنا هداية الدلالة والإرشاد؛ لأنه لا أحد يهدي أحدًا هداية توفيق إلا رب العالمين ﷻ.

۞ **قوله**: « أَهْلِ التُّقَىٰ مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ »:

سائر؛ أي: جميع، وسائر تطلق؛ بمعنىٰ: جميع، وتطلق؛ بمعنىٰ: بعض، فأما إطلاقها بمعنىٰ: جميع فهي مشتقة من السور؛ لأنه محيط بالبيت، وأما بمعنىٰ باقٍ فهي مشتقة من السؤر وهو بقية شراب الحيوان؛ كسؤر الهرة، وسؤر الإنسان، وما أشبه ذلك.

والمراد: المعنىٰ الأول؛ أي: من سائر الأئمة، والأئمة: جمع إمام، وهو من تميز بشيء متبوع عليه، وليس كل عالم إمامًا، فالعلماء الأجلاء هم الذين تميزوا بالتحقيق والتدقيق والتحرير حتىٰ تبعهم الناس، هؤلاء أئمة، لكن منهم أئمة اشتهروا وانتشرت آراؤهم، وكاد المسلمون يجمعون علىٰ أنهم أئمة، ومنهم أئمة دون ذلك.

۞ **قوله**: « لَا سِيَّمَا أَحْمَدَ و النُّعْمَانِ... »:

«**لاسيما**»: كلمة يؤتىٰ بها لبيان أن ما بعدها أولىٰ مما قبلها، «**أحمد**»؛ يعني به: ابن حنبل، «**النعمان**»؛ يعني به: أبا حنيفة، «**مالك**»؛ يعني به: مالك بن أنس إمام دار الهجرة، «**محمد**»؛ يعني به: الشافعي، «**الصنوان**»؛ لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان مطلبيًّا، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن عم الرجل صنو أبيه**»[٧٢٨]، فهو صنوان للرسول عليه الصلاة والسلام، وتراجم هؤلاء الأئمة الأربعة معروفة مشهورة، فلا نطيل بذكرها.

۞ **قوله**: رَحِمَهُ ٱللَّهُ « مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ... »:

من: اسم موصول، ولازم: خبر مقدم، وتقليد مبتدأ مؤخر؛ يعني: من تقليد حبر منهم لازم لكل أرباب العمل، إذن في العبارة تقديم وتأخير؛ حيث تقدم الخبر علىٰ المبتدأ؛ يعني:

---

(٧٢٨) سبق تخريجه.

أنه يلزم لكل إنسان يعمل أن يقلد واحدًا من هؤلاء الأربعة، فهذا معنىٰ كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا قول ضعيف جدًّا؛ لأن مقتضاه أنه لا يجوز العمل بقول خارج عن أقوال هؤلاء الأئمة الأربعة رحمهم الله، والأمر ليس كذلك، ولا يلزم اتباع أحد علىٰ كل حال إلا الرسول عليه الصلاة والسلام؛ فهو الذي يلزم اتباع قوله علىٰ كل حال.

أما هؤلاء الأئمة الأربعة رحمهم الله فإنه لا يلزمنا أن نأخذ بقولهم، ولنا أن نخرج عن أقوالهم.

ولكن لاشك أنهم إذا أطبقوا علىٰ شيء فإنه أقرب إلىٰ الصواب، والخروج عنه يحتاج إلىٰ تأن، وهذه قاعدة ينبغي أن تعرف، وهي أنك إذا رأيت الجمهور علىٰ قول فلا تخرج عنه إلا بعد التأني والتريث والنظر في الأدلة والتدبر فيها؛ لأن قول الجمهور لا يستهان به؛ وقول الجمهور أقرب للحق من قول الواحد، فلا تفرح أن تجد قولًا غريبًا تخرج به أمام الناس، ليصدق قول الناس عليك: خَالِفْ تُعرفْ، وبعض الناس يقول: خَالِفْ تُذْكَر. بل كن مع الجماعة، لكن إذا بان أن الحق في خلاف قول الجمهور، فالواجب عليك اتباع الحق. إذن فكلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه نظر.

وقوله: «**تخل**»؛ أي: تخلىٰ من اللوم.

❁ **قوله:** رَحِمَهُ ٱللَّهُ « وَمَن نَحا لِسُبُلِهِم مِن الوَرَىٰ... »:

«**من نحا**»؛ أي: من اتجه وأخذ، «**لسبلهم**»؛ أي: طرقهم، «**من الورىٰ**»؛ أي: من الخلق.

قوله: «**ما دارت الأفلاك أو نجم سرىٰ**» يعني مدة دوران الأفلاك، وسريان النجم، والنجم هنا عام يشمل كل نجم، فما أكثر هذا الدعاء الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ما دام شاملًا لكل الأفلاك، أو لكل دورة من دورات الأفلاك، وسريان النجم!

❁ **قوله:** « هَدِيَّةٌ مِّنِّي لِأَربَابِ السَّلَفْ... »:

أي: لأصحاب السلف.

قوله: «**مجانبًا للخوض من أهل الخلف**»؛ لأن هذه العقيدة مبنية علىٰ طريق السلف، وإن

كان فيها بعض الشيء الذي نبهنا عليه أثناء الشرح به، لكنها في الجملة سلفية محضة.

❁ **قوله**: « خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِ نِظَامِي... »:

يعني: أنك إذا أخذتها واتبعت «**نظامي**»؛ أي: منظومي فيها، فإنك تفوز بما أمّلت، «**والسلام**»؛ أي: وتفوز بالسلام؛ أي: الأمان م ن التخليط في الاعتقاد.

والحمد لله رب العالمين. وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

● قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ فَوزَان:

❁ **قوله**: «الخاتمة وفيها فوائد ونسأل الله حسن الخاتمة»:

الخاتمة؛ يعني: خاتمة الكتاب وخاتمة النظم، وأما «**نسأل الله حسن الخاتمة**» فيراد بها خاتمة العمر؛ لأن الشيء بالشيء يذكر كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[البقرة: ١٩٧] . لما أمر بأخذ الزاد في سفر الحج، أمر بأخذ الزاد لسفر الآخرة وهو التقوىٰ، ولما ذكر اللباس في سورة الأعراف قال: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] ، ذكر اللباس الحسي، ثم ذكر اللباس المعنوي وهو التقوىٰ، والشيء بالشيء يذكر، كذلك الناظم لما ذكر خاتمة النظم، تذكر خاتمة العمر، ودعا الله سبحانه بحسن الخاتمة؛ لأن الأعمال بالخواتيم، فمن حسنت خاتمته ومات علىٰ الإسلام سعد في الدنيا والآخرة، ومن ساءت خاتمته -والعياذ بالله- ومات علىٰ الكفر خسر الدنيا والآخرة، فالأعمال بالخواتيم، وأما قوله: «**وفيها فوائد**» هذا محل نظر؛ لأنه ذكر فيها قواعد المنطق وعلم الكلام. ذكر شيئًا لا مصلحة لنا فيها، ولا حاجة بنا إليها ولله الحمد.

❁ **قوله**: « مَدَارِكُ العُلُومِ فِي العِيَانِ... »:

كل هذا في علم المنطق، وعلم الكلام ولا حاجة بنا إليه، ولكنه لما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قد وقع في علم الكلام وعلم المنطق لم يتخلص منه فجاء بهذه الأبيات في آخر النظم.

❁ قوله: « وَالحَمْدُ لله عَلَىٰ التَّوْفِيقِ... »:

أي: والحمد لله علىٰ ما مَنَّ به من معرفة العقيدة الصحيحة التي تضمنتها هذه المنظومة القيمة المفيدة وهي علىٰ منهج السلف، وإن كان قد وقع فيها بعض الأشياء مثل هذه الأبيات، ولكن هي في جملتها هي علىٰ منهج السلف، وقد قرأناها والحمد لله، ونسأل الله أن نكون قد استفدنا منها، والحمد يكون علىٰ النعم، وأجل النعم نعمة الإسلام، ونعمة العلم النافع، فالله جل وعلا يحمد علىٰ نعمه الظاهرة والباطنة، وأجلها نعمة الإسلام، ونعمة العلم النافع.

❁ قوله: « لِمَنْهَجِ الحَقِّ »:

وهو مذهب أهل السنة والجماعة المأخوذ من الكتاب والسنة في باب الاعتقاد، فمن وفقه الله لمعرفة ذلك والعمل به فقد تمت عليه النعمة، ووجب عليه الشكر، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فهذا هو أجل النعم، وليست النعمة في المال، أو في المآكل والمشارب فقط، نعم هذه نعمة من الله، ولكن أجل النعم هي الإسلام وعقيدة التوحيد التي بها النجاة في الدار الآخرة، هذه من أجل النعم، فمن وفقه الله لمعرفتها، والعمل بها والتمسك بها، فقد حصل له أكمل النعم، فيجب عليه أعظم الشكر؛ لأن النعم إذا شكرت استقرت، وزادت ونمت، وإذا كفرت زالت وفرت، فالحمد هو قيد النعم، وهو ينميها ويزيدها، ثم أيضًا ليس المقصود بالعلم سواءً في العقيدة أو في الأحكام الشرعية، ليس المقصود به المباهاة أو التفاخر، وإنما المقصود به العمل الصالح والاستقامة، ولا يغتر الإنسان بعلمه فإن ما يجهله أكثر ما يعرفه، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وعلىٰ طالب العلم أن لا يقف عند حد بل يستمر في طلب العلم إلىٰ أن يموت؛ لأنه بحاجة إلىٰ ذلك، ولا يقول: أنا اكتفيت، أو أنا بلغت إلىٰ حد يكفيني، فإن هذا غرور وجهل؛ ولهذا يقول العلماء: من قال: أنا عالم فهو جاهل؛ لأن العالم الحقيقي يرىٰ أنه مقصر، وأن عنده قصور في علمه، وأنه يحتاج إلىٰ زيادة، والله جل وعلا قال لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

❁ قوله: «مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَىٰ الحَدِيثِ...»:

«مسلمًا» يقول: أنا أسلم لمقتضىٰ النص وهو القرآن والحديث، وهذه هي مصادر العقيدة الصحيحة أن تسلم لما جاء في القرآن، وما جاء في السنة من الأدلة علىٰ العقيدة دون أن أتدخل في تأويلها، أو تحريفها، أو أن أعارضها بقول فلان أو علان، علامة الإيمان التسليم لما جاء عن الله وما جاء عن رسوله ﷺ في جميع أمور الدين، ولاسيما في أصل الدين وهو العقيدة، أما الذي يعترض علىٰ النصوص، أو يؤولها علىٰ حسب مراده هو، أو يحرفها عن مواضعها، فهذا لم ينتفع بكلام الله ولا بكلام رسوله، وإنما اعتمد علىٰ فهمه أو علىٰ من يقلده، ويريد أن يخضع النصوص لما يعتقده هو، أو ما استقر بفكره هو، أو ما قاله فلان أو علان، أما أهل الحق، وأهل الاستقامة فهم علىٰ العكس، يردُّون أقوالهم وأقوال غيرهم إلىٰ النصوص، فما وافقها أخذوا به، وما خالفها ردُّوه، وما لم يتبين لهم توقفوا فيه، ولا يتدخلون فيها بأفهامهم متأولين أو محرفين، وإنما ما استبان لهم عملوا به، وهو الحمد لله كثير وبيِّن، وما أشكل عليهم توقفوا فيه إلىٰ أن يتبين ولا يخوضون في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ بغير علم، وبغير هدىٰ.

❁ قوله: «لِمُقْتَضَىٰ الحَدِيثِ وَالنَّصِّ فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ»:

كان الأصل أن يقول: لمقتضىٰ النص والحديث، ولكن النظم اضطره إلىٰ أن يقدم الحديث علىٰ النص وهو القرآن، من أجل ضرورة الشعر وإلا فلا شك أن النص وهو القرآن مقدم علىٰ الحديث.

❁ قوله: «لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ...»:

لا يعتمد علىٰ غير قول السلف، والمراد بالسلف الصحابة والتابعون، ومن تبعهم بإحسان من القرون المفضلة، والأئمة المهديين يمشي علىٰ ما مشوا عليه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فإذا كنت تريد هذا

الوعد من الله ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ فاتبع السلف، والنبي ﷺ قال: «**خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٧٢٩] فإذا أردت النجاة وأردت السعادة وأردت السلامة من الضلال فعليك بمنهج السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن اقتدىٰ بهم من الأئمة المهديين كالأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من الأئمة كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة السلف هؤلاء هم القدوة؛ لأنهم سائرون علىٰ الحق، وعلىٰ ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فعليك باللحاق بهم، والتمسك بآثارهم والسير علىٰ منهجهم، وإياك والمناهج المحدثة، والمناهج الضالة التي حدثت بعد القرون المفضلة، مثل عقيدة الإرجاء، وعقيدة القدرية، وعقيدة الخوارج، وعقيدة المعتزلة، وعقيدة الشيعة وغير ذلك من الفرق الضالة، عليك بتجنب هذه المناهج، ومن سار علىٰ نهجها في وقتنا الحاضر، فعليك بتجنبها والابتعاد عنها، والسير علىٰ ما كان عليه هؤلاء الأئمة من سلف الأمة وأئمتها، ولا تلتفت إلىٰ غيره إلا بالرد والإبطال والرفض والابتعاد عنه، مهما زينوه، ومهما زخرفوه بالحجج المزورة فإنه باطل، لا قيمة له.

❁ **قوله**: « مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي »:

أي: أئمة الهدىٰ، ومن سلف، السلف هم السابقون الذين سلفوا علىٰ الحق، هؤلاء هم السلف، من صدر هذه الأمة، سموا بالسلف لسبقهم في الزمان وسبقهم في العلم، والاعتقاد الصحيح.

❁ **قوله**: « وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدًا...»:

يقول: أنا علىٰ منهج السلف، ولكن في أمر العقيدة أنا آخذ بمقتضىٰ الكتاب والسنة؛ لأنهم هم -رحمهم الله- يأخذون بمقتضىٰ الكتاب والسنة، فالعقيدة ليست محلًّا للتقليد، وإنما هي إتباع

---

(٧٢٩) سبق تخريجه.

واقتداء بخلاف الفقه ومسائل الفقه والأحكام العملية، فقد يكون فيها تقليد كما يأتي، أما العقيدة فلا يدخل فيها التقليد؛ لأنها توقيفية وليست محلًا للاجتهاد، وإنما هي توقيفية على ما جاء في الكتاب والسنة، وليس هناك أحد يجب الاقتداء به إلا رسول الله ﷺ، وهؤلاء السلف كلهم مقتدون برسول الله ﷺ فهو قدوتهم وقدوتنا، قال الله جل وعلا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «**من قال: إن أحدًا يجب تقليده، أو الأخذ بقوله**» يجب وجوبًا غير رسول الله ﷺ «**فقد ارتد عن الإسلام، يستتاب فإن تاب وإلا قتل**»؛ لأنه ليس هناك أحد يجب اتباعه إلا رسول الله ﷺ؛ ولهذا كل الأئمة يوصون باتباع الرسول ﷺ، وإذا خالف اجتهادهم، أو خالف قولهم قول الرسول ﷺ فإن قولهم يترك ويؤخذ بقول الرسول ﷺ، ويوصوننا بهذا، فلا يجب تقليد أحد إلا الرسول ﷺ؛ لأنه معصوم، ولا ينطق عن الهوى، أما من سواه فإنه محل للخطأ وليس بمعصوم، فما وافق قول الرسول من أقوال العلماء أخذنا به، وما خالف تركناه، كما قال الإمام الشافعي: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد» لم يكن له أن يدع سنة الرسول لقول أحد من الناس، مهما بلغ من العلم، والمنزلة؛ لأنه لا يقتدى إلا بالرسول ﷺ، هو قدوة الجميع.

❁ **قوله**: « صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ... »:

أي: على الرسول ﷺ، والصلاة من الله ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، والصلاة منا الدعاء، ندعو له أن يصلي الله عليه، والصلاة من الملائكة الاستغفار، هذا هو أصح الأقوال في تفسير الصلاة على المخلوق، والصلاة على النبي ﷺ واجبة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] فهي واجبة، وهذا من حقوقه ﷺ على أمته، أن يصلوا ويسلموا عليه.

«**ما قطر نزل**»؛ يعني: صلى الله على محمد بعدد القطر الذي ينزل ومن يحصي عدد القطر إلا الله سبحانه وتعالى.

«ما تعاني»؛ يعني: ما تقدم ذكر الرسول ﷺ «في الأزل» قبل أن يبعث عليه ﷺ، قبل أن يولد، فإن ذكره موجود، وخبر بعثته موجود قبل وجوده عليه الصلاة والسلام، فإن الله أخذ الميثاق على النبيين بأنه إذا بعث محمدًا ﷺ وأحد منهم حي أن يتبعه، ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١]. هذا هو محمد ﷺ، ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]. فأخذ الله الميثاق على النبيين بأنهم إذا بعث محمد ﷺ، وأحد منهم حي أن يتبعه.

وأيضًا ذكره الله في التوراة عند بني إسرائيل ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. هذا محمد ﷺ ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. لابد من الإيمان به، ومن لم يؤمن به فهو كافر، من اليهود أو النصارى أو من غيرهم، من لم يؤمن بالرسول ﷺ فهو كافر، ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ﴾ التعزير: التوقير، فلابد من نصرته عليه الصلاة والسلام، نصرة دينه، ونصرة ما جاء به ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. لابد من الاتباع، ولابد من الإيمان والنصرة والاتباع لهذا الرسول ﷺ، هذا أخذه الله على بني إسرائيل وهو في كتابهم في التوراة يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة التي نزلت على موسى، وفي الإنجيل الذي نزل على عيسى عليه السلام، فذكر هذا النبي سابق لبعثته في الكتب السابقة في التوراة والإنجيل، وأهل الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، ولكنه لما بعث ورأوا أنه من العرب حسدوه؛ لأنهم يريدون أن تكون الرسالة في بني إسرائيل، ولما كان من ذرية إسماعيل حسدوه، وتكبروا وهم يعلمون أنه رسول الله ﷺ، محمد ﷺ مذكور في التوراة والإنجيل، ولهذا بشر به عيسى عليه السلام ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]. أحمد ومحمد اسمان له، والنبي ﷺ له أسماء كثيرة، راجعوا كتاب «جلاء الأفهام»

لابن القيم تجدون أسماء الرسول ﷺ مذكورة في هذا الكتاب وفي غيره.

الشاهد من هذا أن عيسىٰ عليه السلام بشر أنه يأتي من بعده، ولم يأت من بعد عيسىٰ إلىٰ محمد ﷺ، وقد جاء علىٰ النعت والوصف المذكور في التوراة والإنجيل، هذا هو محمد ﷺ، فذكره سابق لولادته وبعثته عليه الصلاة والسلام، أما الذين يقولون: إنه مخلوق من قبل آدم فهذا من الخرافة والكذب؛ لأن الخرافيين الذين يغلون في الرسول ﷺ من القبوريين والصوفية وغيرهم، يقولون: إن محمدًا مخلوق قبل آدم، وأيضًا يقولون: هو مخلوق من نور، وليس بشرًا، هذا من الغلو والإفراط، نسأل الله العافية، فهو لم يخلق إلا في وقته عليه الصلاة والسلام، وخلق من أبوين من أب وأم كبني آدم، أما إنه مخلوق قبل آدم فكيف يكون من بني آدم وهو مخلوق قبل آدم، بل يقولون: إن السماوات والأرض والدنيا ما خلقت إلا من أجل محمد، هذا من الغلو والعياذ بالله والإفراط والضلال، وهذا يعتقده الصوفية، ويعتقده القبوريون، ويعتقده كثير ممن ينتسبون إلىٰ الإسلام، وهو باطل وضلال، أما إنه مذكور في الكتب السابقة، ومتقدم ذكره علىٰ بعثته عليه الصلاة والسلام ، هذا حق ففرق بين الأمرين.

❁ **قوله:** « وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ...»:

وصلىٰ عليه الله **«ما انجلىٰ بهديه الديجور»** الديجور: هو الظلام؛ لأنه ﷺ جلىٰ الله به الظلمات، ظلمات الشرك والكفر والضلال، وأنار الكون برسالته عليه الصلاة والسلام ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥،٤٦] فهو سراج أضاء الله به ظلمات الشرك والكفر والضلال، وأعاد به الهدىٰ والحق بعد ما انطمست آثاره وعمت الجاهلية بظلامها. بعث الله -جل وعلا- محمدًا ﷺ نورًا ساطعًا في هذا الكون فاستنار به أهل الحق.

❁ **قوله:** « وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا...»:

وكذلك صلىٰ الله علىٰ آله، وهم قرابته وأتباعه علىٰ دينه كلهم يسمون آل محمد، فيصلي عليهم بعد الصلاة عليه ﷺ.

«وصحبه» وخص من آله صحبه، هذا من التخصيص بعد العموم، فمن أخص آل محمد صحابته، والصحابة: جمع صحابي، وهو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك؛ يعني: ومات على الإيمان به، هذا هو الصحابي. يخرج بذلك من آمن بالنبي ﷺ ولم يلقه، هذا لا يسمى صحابيًا، ويخرج بذلك من لقيه ولم يؤمن به؛ لأن مجرد اللقاء لا يكسب الصحبة، ولذلك لقيه من المشركين والكفار من لقيه، ولكنهم لما لم يؤمنوا به لم يكونوا صحابة، وخرج بذلك من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات على الردة، فهذا تبطل صحبته وتبطل جميع أعماله، ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

❁ **قوله**: « مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ وَيَنْبُوعِ الصَّفَا... »:

لاشك أن هذه أوصاف الصحابة ﷺ، أنهم أهل الوفاء فهم أوفى الناس، وأصدق الناس، وأعلم الناس؛ لأنهم أخذوا العلم عن الرسول ﷺ، فهم أغزر الناس علمًا كما وصفهم عبد الله بن مسعود ﷺ بكونهم أغزر الناس علمًا وأقلهم تكلفًا، اختارهم الله لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام.

«معادن التقوى»؛ لأنهم أتقى الناس وأفضل القرون ﷺ، كما قال ﷺ: «خيركم قرني»[٧٣٠] فهم خير القرون وأتقاهم لله ﷻ، وأصفاهم عقيدة، وأصفاهم سريرة، وأنصحهم، يكفيك أنهم نشروا دين الرسول ﷺ في المشارق والمغارب، وبذلوا دماءهم وأموالهم، وتفرقوا في البلاد؛ لأجل الجهاد في سبيل الله، هجروا الأوطان وسافروا في البلدان، وأصابهم القتل والجراح، تفرقوا في الأرض، وماتوا ودفنوا في شتى الأقطار، كل هذا في سبيل الله ﷻ، فهم الذين نصروا الدين وثبتوه، وهم الذين ورثوه لمن بعدهم، فهم الواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ، من أين جاءنا القرآن؟ من أين جاءتنا السنة والأحاديث؟ كلها عن طريق الصحابة،

---

(٧٣٠) سبق تخريجه.

نحن ما حضرنا الرسول ﷺ، ولا سمعنا منه، ولكن صحابته هم الذين بلغونا عنه عليه الصلاة والسلام هذا القرآن، وهذه السنة المطهرة، وهذا العلم. هذا كله إنما جاءنا بواسطة الصحابة رضي الله عنهم.

❁ قوله: « وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ »:

والقرن الثاني قرن التابعين الذين هم تلاميذ الصحابة، الذين أخذوا عن الصحابة، وأثنىٰ عليهم ﷺ قال: «**ثم الذين يلونهم**»؛ يعني: التابعين، وأتباع التابعين الذين أخذوا عن التابعين، الذين هم أهل القرن الثالث الذين أثنىٰ عليهم رسول الله بقوله: «**ثم الذين يلونهم**» ثلاث مرات، ثلاثة قرون، والقرن الرابع اختلفت فيه الرواية.

❁ قوله: «خَيْرِ الوَرَىٰ...»:

أهل هذه القرون الثلاثة هم خير الخلق «**بنص الشارع**» وهو الرسول ﷺ بقوله: «**خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(٧٣١)] هؤلاء هم خير القرون وهم القدوة لمن جاء بعدهم، وهم السلف الصالح.

❁ قوله: « وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ...»:

ولما فرغ من ذكر القرون المفضلة، انتقل إلىٰ ذكر الأئمة الذين جاءوا من بعدهم كالأئمة الأربعة وإخوانهم ممن عاصروهم، أو جاءوا من بعدهم من أئمة الهدىٰ.

❁ قوله: « لَا سِيَّمَا »:

يقصد جميع الأئمة الذين جاءوا بعد أتباع التابعين من الأئمة الذين ورثوا العلم عمن سبقهم من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وفيهم الأئمة الأربعة، أولهم: أبو حنيفة، وهو أقدم الأئمة وعاصر التابعين، وروي عن بعض الصحابة علىٰ قول. فهو من أقدم الأئمة، وهو من أتباع التابعين، هذا هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله صاحب المذهب المعروف

(٧٣١) سبق تخريجه.

المشهور بالفقه، والمشهور بالورع والتقىٰ والزهد والصلاح والاستقامة، ثم من بعده الإمام مالك إمام دار الهجرة، عالم الحديث والفقه، ثم الإمام الشافعي محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هؤلاء هم الأئمة الأربعة الذين بقيت مذاهبهم في الناس مدروسة ومحررة ومتوارثة، وأما غيرهم فاندرست مذاهبهم، ولم يبق لهم مذهب محرر، ولكن بقيت أقوالهم في بطون كتب الفقه والمراجع، وكتب التفسير وشروح الحديث والموسوعات الفقهية.

❁ قوله: « مُحَمَّدِ الصِّنْوَانِ »:

يعني: محمد بن إدريس الشافعي، صنوان: يعني أنه من قرابة الرسول ﷺ؛ لأنه من أهل البيت، ونسب إلىٰ الشافعي؛ لأن جده اسمه شافع.

❁ قوله: « مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ... »:

يقول: إن تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة، والسير علىٰ مذاهبهم أمر سائغ، ولذلك انتشرت المذاهب الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي؛ لأنها بقيت مذاهبهم ودرست وحررت، وتوارثها الناس، ودرسوها، فتقليدهم في هذه الأمور تقليد سائغ، لا ينكر علىٰ الحنفي أن يقول: أنا حنفي، ولا علىٰ الشافعي ولا علىٰ المالكي أن يقول: أنا مالكي، ولا علىٰ الحنبلي، لا ينكر هذا، ولكن ينكر التعصب، وإلا مجرد الانتساب للمذهب لا ينكر، ولكن ينكر التعصب كأن يقول أنا لا آخذ إلا ما يقوله الإمام أبو حنيفة، أو الحنبلي الذي يقول: لا آخذ ما قاله الإمام أحمد، والشافعي.

الذي يقول: لا آخذ إلا ما قاله الشافعي: أما العقيدة فهي ليست محل تقليد، ولكن في مسائل الفقه العملية فمجرد الانتساب إلىٰ مذهب من المذاهب الأربعة فيها لا بأس به، ولكن لا يتعصب، بل إذا تبين الدليل فإنه يجب الأخذ به، ولو خالف مذهب إمامه الذي ينتسب إليه، وإذا كان الدليل مع الحنبلي يجب علىٰ بقية المذاهب أن تأخذ به، وإذا كان الدليل مع الحنفي يجب علىٰ الحنابلة والشافعية والمالكية أن يأخذوا به.

فالمدار علىٰ الدليل إذا تبين، أما الذي يتعصب ويقول: أنا آخذ بقول الإمام ولو خالف

الدليل؛ لأنه أعلم مني، نقول: هذا لا يجوز؛ لأنه تعصب، هذا في حق الذي ليس عنده مدارك الاجتهاد المطلق، أما الذي عنده مسوغات الاجتهاد المطلق، فلا يجوز له أن يقلد أحدًا بل يأخذ باجتهاده، أما الذي ليس عنده مدارك ومؤهلات الاجتهاد المطلق فهذا يقلد ولكن من غير تعصب، بل متىٰ تبين له الدليل يتبعه مع من كان من الأربعة أو غيرهم، هذا هو الإنصاف والعدل والحق، أما التعصب فإنه مذموم

قوله: «وَمَن نَحا لِسُبُلِهِم مِن الوَرَىٰ...»:

أي: والصلاة والسلام علىٰ «**من نحا**» لسبل هؤلاء الأئمة. «**من الورىٰ**» من الناس. «**ما دارت الأفلاك**» الأفلاك: جمع فلك، وهو الشيء المستدير مثل فلكة المغزل، والله جل وعلا جعل النجوم في أفلاك مستديرة تسير فيها، كل نجم في فلكه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. فجميع النجوم في أفلاك، تسير في أفلاكها. الشمس في فلك، والقمر في فلك، والنجوم كل نجم في فلك يسير في هذا الفلك، ولا يختلف، ولا يختل إلىٰ أن ينتهي الأجل الذي قدره الله لهذه الدنيا، فحينئذ تنتثر النجوم، وتسقط الأفلاك؛ لأن هذه الدار انتهت، وسينتقل العالم إلىٰ الدار الأخرىٰ وهي دار الآخرة.

قوله: «هَدِيَّةٌ مِّنِّي لِأَربَابِ السَّلَفْ...»:

«هدية»؛ أي: هذه الصلاة هدية من الناظم لأهل السلف، اتباع السلف تقديرًا لهم علىٰ ما هم فيه من الاتباع والاقتداء والهدىٰ، فأهدىٰ لهم هذه الصلاة، وهي الدعاء لهم. «**مجانبًا**» لما خاض فيه الخلف، والخلف: من ليسوا علىٰ منهج السلف، ولو كانوا متقدمين في الزمان، فما داموا ليسوا علىٰ مذهب السلف فإنهم خلوف كما قال ﷺ: «**تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون**»[٧٣٢] فهؤلاء خلوف لا يجوز تقليدهم، ولا يجوز الاقتداء بهم

---

(٧٣٢) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، برقم (٥٠)، وأحمد (١/ ٤٥٨)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ما داموا مخالفين لمنهج السلف الذي جاء به الرسول ﷺ، فيجب أن تجتنب أقوالهم ومذاهبهم.

ويدخل في هذا سائر الفرق الضالة، الثنتين والسبعين فرقة، ولا يبقىٰ إلا واحدة، وهي الثالثة والسبعين التي هي علىٰ ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، فهذه هي الفرقة الناجية، وما عداها فهو ضال، وضلالة يختلف إما أن يصل إلىٰ الكفر وإما أن يكون غير ذلك.

❁ **قوله**: « خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِ نِظَامِي...»:

خذ هذه المنظومة بمعانيها ومدلولاتها، «**خذها**»؛ بمعنىٰ: احفظها واعمل بها وسر علىٰ نهجها من أجل أن تصل إلىٰ السلامة. «**تفز**» بأمرين «**بما أملت**» من الخير، وتفز بـ «**السلام**»؛ يعني: السلامة من الضلال والسلامة من النار؛ لأن هذا منهج السلف الذين قال فيهم النبي: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(٧٣٣) فهم الذين يَسْلَمُون من النار، الفرقة الناجية والسالمة، هم من كان علىٰ منهج السلف.

خاتمة الشرح

بهذا نكون قد انتهينا من التعليق علىٰ هذا الكتاب، وفق الله الجميع لطاعته، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه.

وفي الختام نحمد الله ونشكره أن وفقنا للقيام بهذا العمل المبارك، ونسأله أن يكون خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

السبت الموافق ١٠ / ٢ / ١٤٢٤ هـ

---

(٧٣٣) أخرجه الترمذي، كتاب: الإيمان، باب: افتراق الأمة، برقم (٢٦٤١)، والحاكم، برقم (٤٤٤)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

الفهرس

فهرس المتن



فهرس الشرح